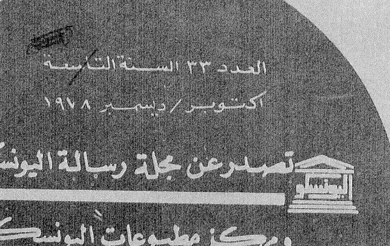


المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

٨

تكامل الضوابط





السنة الثامنة ـ
العدد ٣٣
١٠ أكتوبر ١٩٧٨
٨ ذو القعدة ١٣٩٨
١٠ تشرين الأول ١٩٧٨

تصدر عن :
مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
(شارع طلعت حرب ت ٢٠٤٠٢
ميدان التحرير ـ القاهرة

محتويات العدد



ما هو تكامل الضوابط ؟

★★ برزت مشكلة « تكامل الضوابط » بشكل مباشر فى بعض الأحيان وبشكل غير مباشر فى أغلب الأحيان طوال فترة تنفيذ مسح « الاتجاهات الرئيسية للبحث فى العلوم الاجتماعية والانسانية » . وذلك كموضع اهتمام دائم ومستمر لاثبات وحدة الاتجاهات العديدة للمداخل المختلفة التى أتيحت لبحث المشاكل المتنوعة الداخلة . (بشكل جوهرى أو تقليدى) فى اطار ما يعرف بالعلوم الاجتماعية . ومع ذلك فبالرغم من رحابة التفكير المرتب ومن الطموح المنهجى الذى اتسمت به لجهود هنا وهناك ، وخاصة فى الجزء الثانى البالغ الروعة الذى نشر أخيرا ، فان جماعة البحث لم تكن مطلقا مشكلة صريحة ، تتطلب التوضيح الى جانب الشرح والتبرير (لو سمح لنا باستخدام لفظ تحوطه اليوم بعض غيوم الشبهة) . ومع ذلك فلو أن فاعلية العلوم الاجتماعية تتطلب حسن استغلال مايصادفها باستخدام كل الأساليب المتاحة لتقدم تحليلاتها وتشخيصاتهاوتكهناتها بدرجات من السذاجة لا يمكن على ما يبدو حصرها دائما ، وببساطة بعيدة كل البعد عن مجابهة المسائل المعقدة التى يجرى تناولها ، فالأمر متروك للفكر الفلسفى تكيما يفحص الأساليب المستخدمة ، ويبحث مغزاها ، وهل هى

الكاتب : محمد علال سيناصر

كان رئيسا للبحث فى المركز الفرنسى القومى للأبحاث العلمية ، وفيما بعد أستاذا لعلم الاجتماع فى جامعة حسن الثانى فى كازابلانكا بمراكش ، قبل أن يصبح رئيسا لوحدة اليونيسكو للفلسفة فى أوائل ١٩٧٧ . وقد نشر عددا من المقالات ، معظما عن مسائل فلسفية وعن تاريخ الرياضيات .

المترجم : رزق ميخائيل رزق

موجه عام اللغة الانجليزية بوزارة التربية المصرية سابقا .

مطلقة ، وأن ينحى جانبا وبشكل مؤقت الحجج البراجماسية التى تقدم لتبريرها .

ومن أجل هذا فان جزءى « الاتجاهات الرئيسية للبحث فى العلوم الاجتماعية والانسانية » (اللذين عطيا بالكامل مختلف فروع العلوم الاجتماعية كلها حسب ما هو مفهوم من وجهة النظر الشاملة لمنظمة دولية مثل اليونيسكو لها التزام فكرى ، فكرى فى الواقع بدرجة أنها الهيئة الوحيدة من نوعها التى تفسح صدرها بشكل ظاهر للتفكير الجذرى ، بما فى ذلك الفلسفة) سيلحق بهما جزء ثالث يخصص الأسس البحوث الجماعية والدراسات المنشورة فى هذا العدد من هذه المجلة ليست دراسات اجتماعية ، لكنها تشكل أفكارا فى جماعية البحث ، أحيانا فى صور تطبق مثلا على الدين . وتستمد من هذا سمتها النظرية نوعا . وبالمثل طابعها الجدلى .

لكن بعيدا عن المزايا الخاصة بكل دراسة يجب أن نؤكد أهداف القسم الفلسفى التابع لهيئة اليونسكو (والضالع بلا تحفظ فى الجدل الدائر حول جماعية البحث) لأنها تشكل جزءا بارزا من اهتماماتها ، ولأن هذا القسم هو جزء من « قطاع

اليونسكو للعلوم الاجتماعية وتطبيقاتها » التى تلتزم نحوها بالتزامات خاصة ، تتحكم فى توقيت انتاجها وتكامل نسيج مشاكلها مع وظيفتها داخل اطارات الاهتمامات الأوسع لقطاع أمامه الآن المشاكل الرئيسية للتنمية فى صورها الاجمالية ، أو بعبارة أخرى فى اطاراتها الاجتماعية والسياسية والثقافية .

ومع ذلك فحيث أن الفلسفة ليست فرعا دراسيا بالمعنى الدقيق (لأنها على الأصح عادة ثابتة للتساؤل وللاستطلاع السليم دون ما معتقدات خاصة أو انحيازات جامدة) فليس هناك راوية للرؤية أنسب للتساؤل الأكثر عمقا ولمجابهة الاجابات ، ولو أن الأسئلة تفصح عن علاقاتها بالمعتقدات المختلفة ، كما أن الاجابات لا تتحرر بسهولة من الاهتمامات الجارية . وعلى هذا يمكننا أن نضع السؤال الأساسى فيما يتعلق بجماعية البحث : وهو علاقته بما يسمى « المعرفة » . أما عن طبيعة المعرفة من حيث هى فقد أحرزت الفلسفة بعض التقدم . ولما كانت نتائج هذا التقدم سلبية ، ولأن الانسان يتذكر بوضوح بالغ العبارة المشهورة بأن « كل انكار هو انكار لما نشأ عنه هذا الانكار » ، فانه ينسى بسهولة الأساليب والنتائج معا . ومع ذلك فمن الأنسب أن نذكر أولئك الذين يغفرون بسرعة مبالغ فيها من الصفة السلبية للنتائج الى الاستنتاج القائل بأنها أيضا عديمة الجدوى ، وأن أروع الاكتشافات لبعض فروع المعرفة ، المحتسبة من أكثرها اعتبارا ، هى سلبية تماما . ولكى نصف المعرفة فى القرن العشرين يمكن أن نقول أنه القرن الذى ازدهرت فيه المعرفة بالقيود – وهذه (ونحن نعيش ربعه الأخير) تصبح شيئا فشيئا علما للحدود – حتى أن انسلبية المنسوبة الى ظروف الوجود فى الزمان قد اعترف بها أخيرا أيضا بالنسبة للوجود المكانى .

أليس من المتناقضات اذن أن هذا القرن الخاص بقيود المعرفة ونظريات الحدود يمكن أن يشهد امتداد نمو العلوم الى ما وراء حدودها – كل فرع على حدة – ونمو جماعية البحث ؟ ويمكن للفلسفة هنا أن تمد يدالمعونة ، لأن كلمة « حد » لها معان عديدة . ويتحتم على الانسان أن يميز لكيما يخترق المتناقضة ويحل ما بها من تناقض . وفعلا هناك عديد من السياقات تظهر فيها كلمة « انحد » فى أشكال متباينة ، يصعب بل يتعذر تبسيطها . فعلى ذلك فان ما يجد عاما ما ليس حدا ماديا ولكنه حقيقة مقررة ، أى مجموعة من المصطلحات ومجموعة من الحقائق المطلقة التى لا تحدد المعطيات الأولية فقط ولكن تحدد أيضا أشكال العمل التى تضمن الانتاج المنظم فى المجال موضوع البحث . ولنستمر فى هذا المثل (الذى يتناول واحدة من أنقى الحالات) يستطيع الانسان أن يدعى أن فكرة مجموعة من المعارف، مغلقة تماما ، ولا يمكن اقتحامها ، وتظل للأبد دون أن تمس (بفضل اطمئناننا الى أن التناقض يمكن أن ينشأ فى أى وقت ويخلصنا من الخطأ ويقدم لنا الحقيقة) مفهوم يتعذر التمسك به . ويجب أن نستنتج أن فكرة العلم المنعزل تماما ، والقادر وحده (عن طريق نفسيره المستبد) على أن يتغلب على الشنبهة القديمة فى خلط الأجناس هى فكرة يستحيل أن نقبلها .

★ هل يتعين اذن على الانسان خلط الأجناس ؟

أليست جماعية البحث (أس هذه المعصية القائلة فى أعين الفلاسفة) هى على أى حال مما يغرى الممارسين ؟ والواقع ، ولو ان هذا المصطلح لم يذكر قط ، كانت جماعية البحث سمة كل الدراسات العلمية (الجديرة بهذه التســـمية) فى بدء نشأتها ، ان ما يعرف بثورة جاليليو تمثل فى ازدواج علمين ــ كانا منفصلين فيمــا سبق ــ وهما الرياضــيات والطبيعة • ان اكساب الخبرة السمة الرياضية ، التى هى أساس الطبيعة الرياضية ، كان يمكن أن يزعج أصحاب مذهب الصنائية ،وكان يمكن أن ينوه بحق بخلط الأجناس • ومع ذلك لم يكن هذا هو السؤال • ان الطبيعة الرياضية أوجدت فعلا نظرية جديدة ، كانت سمتها الجوهرية أنها كانت نظــرية خبرة ، اذ كان من الصعب التسليم بمرتبة النظـــرية لشىء يعتبر ألصق بنظام الخبرة قبل مصادفة جاليليو ، التى كانت نتيجة عملية طويلة • وعلى مستوى علم الاجتماع التاريخى نجد أنفسنا أمام موقف معقد لا يمكن تصنيته إلا بسلســلة من عمليات التقريب بين قطاعات متعددة ، بالتقاء البحث التاريخى مع البحث الاجتماعى (لو ثبت امكانه) ، وتاريخ العلوم التقنية وتاريخ المثل ألخ • والخلاصة تكمن فى مجال آخر ، فى ســمات جماعية البحث هذه التى لا تجرؤ على الاعــلان عن نفسها • ومجرد أن الأمور لا يمكن توضيحها بتحليل جزئى ومن جانب واحد هو دليل واضح على التعقد • ومع ذلك فان ما هو قيد البحث هو علم . أو بعبارة أكثر دقة مجال نظرى للمعرفة (لو كان أصحاب عقول محبة للبحث ، وعلمـاء متفتحى الأذهان ، شغوفين بالاطلاع على تقنيات زمانهم ، تواقين الى اكسابها درجة الكمال ، وكـــانوا مشتغلين بتطوير المعرفة البحتة والتطبيقية • ان ما ســـهل ظهور وحدة العلوم فى ذلك الوقت ، بالسماح لعلماء كل الفروع أن يستغلوا المتاح والمفيد من المعـــرفة ، يخفى وراءه شرطاجوهريا لمعارف البحوث الجماعية ، وهو الكفاءة فى كل المجــالات التى يطلب منها المســاهمة بنصيب • لو كان ذلك ممكنا فى المرحلة التى كانت قد وصلت اليها العلوم فى عصر جاليلبو أو هايجنز فليس هناك مجال للتفكير فيـــه اليوم على أى حال • وكنتيجة لذلك فان من يستخدم علما فى مجال علم آخر فانما يستخدم أسلوبا ، أو عليه أن يبتدع أسلوبا دقيقا دقة كافية • وكثيرا ما يقـــرب المثل بعلماء الطبيعة الذين استخدموا الأساليب الرياضية ، ولكى يكسبوها الشرعية كان من الضرورى ايجاد نظرية جديدة • فالتحليل الكلاسيكى تســـوده مســائل حسابية صعبة كان يجب أن نوجد لها أفكار مقابلة ، لكن أشـــهر الأمثلة هى تلك التى تنشأ عن نظرية الدوال التقليدية ، وفى وقت لاحق تنشأ عن نظرية التسوية ، وهى مجال لامتداد جديد لمفهوم الدالة •

ومع ذلك لا ينبغى أن ننسى أنه عندما اخترع فورييه أو ديراك حســاب تفاضل وتكامل خاصــا بهما كان فى البداية ناجحا ، فأنهمـــا لم ينظما اجتماعا مع علماء الرياضة لكى يفعلوا ذلك • لقد كانا منهمكين بدرجة كافية فى خبرة ذهنية ، مما

جعل اللغة التى كانا يحتاجان اليها تبدو كأنها تنبع من طبيعة الأشياء . ولهذا السبب لم يحدث فى هذا المجال أن تحدث انسان عن جماعية البحث . ومن البديهى أن العلاقة بين علمين كانت وثيقة بدرجة لا تحتاج الى تنظيم ، وداخلية بدرجة لاتسمح لها بالتواجد على مفترق الطرق . ولهذا السبب فان العلوم الأخرى التى كان عليها أن تصارع للخروج من حالة ما قبل العلمية لم تقلد العلوم المستقرة بشكل مباشر ، ولكنها بدأت بتحديد هدفها وخطتها ومجالها . وحالما يستقر هذا الاطار وهذا الأفق يمكن أن تصبح استعارة الأساليب الخارجية أو استخدامها أمرا مثمرا ، وشاقا بدرجة واحدة ، لأنه يفترض كفاءة متزايدة الرقعة . ففى تطبيق التحليل البيوكيماوى على ذكاء المخلوقات فى التطور لا يمكن للبيولوجى أن ينسى أنه انما يدرس كائنات حية ، مما يحمله على اظهار أن دنيا الأحياء (طبقا لمنطق يمكن أن تلقى عليه الكيمياء الحيوية ضوءا ، لكن لا تفسره) تتضمن بغير أن تبتدع أن تفسير الحياة وبيئتها كانت من الأسباب الجذرية للاتحاد والتوزيع البيوكيماوى للجزئيات . ان البيولوجى لا يلتمس تعاون عالم الكيمياء الحيويه أو البحتة ، انه مضطر الى أن يؤدى دور الاثنين الى الحدالذى يفى باحتياجاته .

وحتى لو استطعنا أن نضاعف من عدد الأمثلة فاننا نستطيع أن نلاحظ أنها جميعا تميل الى أن تجعل من جماعية البحث ـ وهى ضمنية عند هذا الحد ـ أداة للمعرفة محددة المعالم بدرجة مقبولة ، الى حد أنه سواء فى العلوم الدقيقة أو فى العلوم التقريبية فان الانجاه ليس نحو جماعية البحث ولكن نحو زيادة عدد الدراسات ، لتكون كل منها مصدرا محتملا لأساليب البحث لامكان استخدامها فى المواد الأخرى . ومع ذلك يقال أن هناك احتمالات أكثر لسوء التفاهم بين عالم الطبيعة التجريبى وعالم الطبيعة النظرى مما يوجد بين عالم الطبيعة وعالم الرياضية. أما بين العلوم ، المعتبرة حتى عهد قريب متجاورة ، فحدث ولا حرج عن الخلافات فى الزوج ، وعن عدد الأساليب المتخلفة ، ولكن أيضا عن عدد نقط الالتقاء غير المنظورة . ونتيجة لذلك لا يستطيع أى علم عام أن يوفر أساسا (فيما يخص بمشاكل على الحدود المشتركة بين العلوم المختلفة) لتعاون دينامى بدرجة كافية ، يبدو أن مبادئه تفلت منا . والموقف متميع بدرجة أن الانسان يجب أن يتساءل هل التعاون فى اطار جماعية البحث قد نجح فعلا فى أن يصبح تقليدا علميا . والمشكلة هى أن أولئك الذين حاولوا أن يجادلوا على هذه الأسس وصلوا تقريبا الى أنه من المستحيل الاعتراف بشرعية البحوث الجماعية من أن تصبح هى نفسها تقليدا علميا ؟ وربما كان هذا هو خط التفكير الذى يجب أن نثابر فيه ، وأن نتابعه، وأن نعمقه ونأخذه بجدية .

هل يمكننا أن نفعل ذلك دون أن نتأكد من أن خط التفكير هذا ليس أجوف ، وأنه يتلاءم مع واقع وربما مع الخبرة ؟ يجب أن نتذكر أن جماعية البحث ، فى معناها الرقيق ، وحتى لو أنه كان موجودا على الدوام ، لا ينتج شكلا من

المعرفة أو بالتالى تطبيقا علميا ، الا اذا انتحل العلم المنتفع (وبالتالى ممارسـه) ما يلزمه للتفكير فى المشاكل باللغة الدقيقة للعليم الذى يستخدمه . وهـذا يعنى أن التعاون بين علمين يتطلب كفاءة مزدوجة ، كما تتطلب جماعية البحث كفاءة فى كل المجالات التى تدخل فى التعاون . لكن ذلك ليس هو ما يميز جماعة البحث . ان ما يظهر على الأغلب هو مسئول يدعو مختلف وجهات النظـر ، أى التخصصات ، وبالتالى الخبراء أن يتوفروا على دراسـة مسـألة محددة ، وأن يقدموا رأيهم ، الذى يمكن أن يسمى تحميعا ، حتى لو أن مثل هذا الرأى قد حشد من عناصر نمـوذج شكلى سبق الايحاء به ، أو تأثر باعتبارات براجماسية .

ان انتماء جماعية البحث الى فئة تختلف عن تلك التى تميز العلوم المتخصصة يتيح لنا أن نخترق الحلقة المفرغة التى هددت بالتشويش على تعـريفه كمحصلة لتعاون بسيط فيما بين العلوم ، لأن كل التعاون فيما بين العلوم يضفى شرعيـة على نتيجة تنتمى الى العلم المستهلك أو العلم المنتج أو الى علم جديد .

ولنأخذ مثلا : تطبيق حساب فيثاغورث على نظرية النسب الموسيقية فقد أدى الى ظهور نظرية جديدة هى نظرية النسب ، وهى أول نظرية رياضـية دقيقة . ويمكن ذكر أمثلة أخرى ، مأخوذة من كل الثقافات التى ربطت بين مجمـوعة من المعارف . لكن الأمر ليس بهذه الأهمية ، لأن الحقيقة لا يمكن انكارها . وزيادة ايضاحها قد يكون له مغزى واحد فقط ، هو أن يبرز بوضوح سـمات «اللامعرفة» (وهى ليست مرادفة للجهل) الناشئة عن ممارسـة جماعية البحث التى تتكون من وجهين دون ما اتصال أو اشتراك فى التسمية : معلومات وقرارات . أو على الأرجح، معلومات مخطط لها أن تمهد الطريق الى قرار . والقرار ليس محصلة نهائية منطقية لمجموعة من المعارف ، فليس هناك معلومات منطقية تربط بين هذين المصـطلحين المتنافرين . وهذا لا يعنى أن القرارات لا تخضع لبعض المنطق ، لكنه يعنى انهما ينتميان لمجالين عن المجال الذى تشغله المعرفة المتخصصة ، سواء كانت دقيقـة أو تقريبية . وعلى ذلك ففى جماعية البحث يوجد مسئول خارجى يصل الى قرار على أساس المعطيات ، وعناصر المعلومات المستمدة من جهات أخرى . ان هذه السـمة المزدوجة لم يسبق قط أن تناولها التحليل منفصلة أو متصلة ، بل ما اعتراها غالبا الخلط (لسوء الخط) بسبب البادئة التى توحى بالتنقل حسب الحاجة بين العلوم ، وبذا نخرج طوعا عن لب المعنى العلمى لنفس البادئة نفسها ، وهى صـلة البحث الجماعى بالمسئول الذى دعى اليـه ، والذى حثـه على التعبير عن رأى فى اطار المسألة المطروحة للبحث ، وفى اطار الدقة اللازمة لقرار يجب أن يصدر .

ما معنى هذا ؟ أولا أن جماعية البحث ليست علما يستخدم العلوم الأخـرى بطريقة مساعدة . ومن هنا فهو يمثل ظاهرة قد تدهش كل أولئك الذين يؤمنـون بأن عصرنا قد نجح فى تكامل الفكر مع العمل ، والضرورات البراجماسية مـع

التطبيق « الذهنى » • وبلا شك تنم جماعية البحث عن سمة من سـمات عصرنا هى التكامل الاجتماعى للمعرفة ، وهو عنصر أصبح جزءا من هيكل السلطة ، لأن السلطة معنية بالضرورة بالمعارف القابلة للتطبيق ، وهى الوحيدة القـــادرة على ارشادها فى صياغة السياســات التى تتواصل من حولها ممارسـة هـذه السـلطة • وجماعية البحث فى هذاالمقام هى احتكام للمهندس والخبير • وهذان هما مصـدرا المعلومات المصوغة فى عبارات يمكن أن يتمثلها صاحب سلطة القرار ، والذى قـد لا يكون موقعه بالضرورة فى مراكز المعرفة • وبهذا الأسلوب تكون جماعية البحث عرضا أكثر من نتيجة لاتجاه معين فى حضارتنا انه ليس ظهور موقف يتزايدتكيفا مع معارف تتزايد بالانقسام ، بقدر ما هو دليل على الاقبال على القرارات المستنيرة ، المبنية على آراء سليمة من الناحية التقنية ، ومؤشر للرغبة فى اصدار القـــرار على أساس السيناريوهات التى تنجمع على أساس من المعلومات الدقيقـة • وعلى ذلك نفى العلوم التطبيقيه بخاصة (الاجتماعية أو غيرها) يجد البحث الجماعى أرضـا خصـــبة • وما دامت البيولوجيا الجزيئية باقية كادأة للمعرفة فاننا نواجه علمـا لا يثير بوصفه هذا أى مشاكل ولا يستدعى وضع لافتة البحث الجمـــاعى ، لانه ببسـاطة فرع من علم الاحياء القائم على الكيمياء الحيوية • ومن وجهـة أخـرى حالما ينشأ عن هذا الفرع فن هندسى فان ذلك يدخل بعدا تطبيقيا فى جوهره فى خدمة المنتفع ، ويدخل بذلك مشكلة تتعلق بجماعية البحث ، لأنه يفتح العـــلم لتدخل الحكم الخارجى ، مما يعقل التحديات الخاصة بأهداف بعض تطبيقات المعرفة التى تثيرها فرق مشكلة من علماء وفلاسفة ومؤرخين وعلماء اجتمـــاع أعلنوا أن النتائج المحتملة للمعارف التطبيقية يجب أن تشكل عنصرا مقصـــودا (عن طريق توجيه البحث) من مجال المعرفة نفسها • وغنى عن القول أن المعرفة ـ منذ ذلك الوقت معرضة للتطورات ولجدل وجهات النظر ، ممـــا يدعم ويؤدى الى ازدهار دراسات البحث الجماعى الى الحدالذى يمكنها من تأييد هـــذا الموقف أو ذاك • والنتيجة هى الدعوة السياسة علمية تعيد الى خلفية الصـورة مشكلة السياســة المستنيرة التى أثارت ، برغم أضاليلها ، مسائل الواقعية الخاصة باتخاذ القـرار وبالعمل وبالسياسة •

وفعلا يتكون الاتجـــاه الجماعى للبحث من الانشـــغال بالارتباط غير القابل للتحليل وبالتجاور البسيط وبتجميع احكام معبنة مستمدة من تخصصات محدودة• والسبب هو أن نظرة جماعية البحث لا يمكن تحقيقها بهذا « الادماج » لأنه اذا كان علم واحد لا يكفى لاكساب عمل ينوى الانسان القيام به لاكسابه فحـوى ذات مغزى فان علما متعدد الفروع لن يستطيع ذلك أيضا • ان جماعية البحث هى على الأرجح جمع « معلومات » مستمدة من علوم مختلفة لهدف نهائى بلغ من التعقـــد درجة أنه يبرر بلا شك « الغموض » الملاحظ من وجهة نظر الأهـداف العلميـــة البحتة ، التى تتحقق فى كل الأحوال التى يمكن فيها الوصول الى قدر من تجانس المجال الذى تمارس المعرفة فيه • ويحدث ذلك حتى فى الحالات البعيـــدة عن

التفاهة مثل حالة علم الورانة ، وهى حالة « متوسطة » لأنها تربط بين التركيب الكيماوى الداخلى على مستوى الجزىء — أى الكروموزوم — وبين الظروف البيئيه الشاملة المحيطة بالكائن (التى تثير معضلات مازالت مستعصية على الحل) ٠ وجماعية البحث تحكمها الأهداف البراجماسية التى تحدد الطريقة التى تقسم المشاكل الموضوعة تحت البحث ، وهذه هى الطريقة التى تتحول بها الظوهر الى الموضوعية المطلوبة ، أى عرضها عرضا علميا ٠ ولا يظهر ذلك فى أى مجال بشكل أفضل من ظهوره فى مجال برر فيه نوع نموذجى من ممارسة البحث الجماعى ، وهو الابحاث الاجرائية ٠

وليس من قبيل المصادفة أن تنشأ الأبحاث الاجرائية عن مشاغل الحرب الحديثة ، اذ أدخلت أثناء الحرب العالمية الأولى ، وطورت تطويرا كبيرا أثناء الثانية٠ وكان غرضها هو التحكم العلمى فى المواقف الحربية التى كانت تتضمن أن يؤخذ فى الحسبان — فى عملية البحث نفسها — كل أساليب الحرب الضخمة ، بما فيها الأساليب الاقتصادية ٠ ولو كان من الضرورى أن تزود الأبحاث الاجرائية بشجرة نسب لأمكننا أن نتابع جذورها التاريخية الى ممارسات المهندسين اليومية ، وبالتالى نتابعها الى الأساليب البارعة المختلفة لاستخدام العلم فى حل المشاكل القديمة ، مثل مشاكل بناء المدن والدفاع عنها ، وتطبيق الاحتمالات الرياضية على فن اتخاذ القرار تحت ظروف من الشك ، وتطبيق الهندسة الاسقاطية على مشاكل الحفر والردم ٠

والبحث الاجرائى هو تصنيف هذه المشاكل تحت رؤوس موضوعات ، وتجميعها بشكل منظم فى كل المجالات التى تتخذ فيها القرارات الانسانية ، فعلى ذلك فقد تم تعريفه بأنه الأسلوب العلمى لامداد المسئولية عن التوجيه بأسس كمية لاتخاذ القرار فى العمليات الواقعة فى نطاق مسئوليتهم ٠ وفى هذا الصدد من المهم أن نؤكد أن البحث الاجرائى (على مستوى علم المعرفة) أقل شأنا بكثير من الوصف الشكلى لبنية العلاقات بالنسبة لأصحاب نظرية الهياكل الاجتماعية ، بالرغم من التحفظات التى تذكر فى هذا الصدد ٠ ومن ناحية اخرى فانه أعظم شأنا من الناحية الفلسفية لأنها شىء آخر غير استخدام علم فى علم آخر ، أى ادماج للمعارف بالتنسيق والاخضاع والتبسيط (أو ما شئت) ، شىء آخر غير قنطرة بين مجموعات متخصصة من المعارف ٠ انها الشكل المبهم لعلاقات الانسان ، لمكانه ومكانته فى هذه المساحة من العلاقات المعقدة ، حيث تتدافع العلوم والتقنيات ، سواء كانت طبيعية أم اجتماعية ٠ ويترتب على ذلك أنه اذا كان صحيحا أن هدف البحث الاجرائى هو تلك الأنظمة التى يساهم فيها الانسان فان شكل هذا الاسهام تنم عنه استمالة بث الروح العلمية فى دراسة الظروف المحيطة باصدار القرار ٠ ولما كانت القرارات لا تترتب مباشرة على المعلومات التى حشدت لهذا الغرض فانها ليست ادماجا ، اذا ماكنا نعنى بالادماج (طبقا لطريقة الفلسفة

الوضعية ، سواء فى صيغتها القديمة أو فى صيغتها الأكثر تهذيبا) محصلة المعلومات الجوهرية ، أى نوعا من فلسفة المعرفة القامة على افتراض أن المعرفة انما هى سرد لما يجرى من أحداث .

والبحث الاجرائى يمكن أيضا أن ينفع كنموذج لجماعية البحث ، لأن هذه أيضا لها هدف عملى ، وغائية معقدة حيث يتم المور المتوقع وغير النظرى الى هدفها الأساسى ، وهو انجازها لمهام معينة .. وطبقا لذلك بادرت الحكومة البريطانية (قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة) باستدعاء مجموعة من الخبراء معا لدراسة الاجراءات المضادة فى حالة هجوم قوات المحور . وأصبح هذا التجديد تقليدا : ففيما بعد عين عالم الطبيعيات ب. م. س. بلاكيت رئيسا لفريق مختلط من علماء الرياضيات والأحياء والاقتصاد لاعداد وثيقة لا يمكن بأى حال أن تكون أكثر من مدخل مسبب لقرارات كانت فى آخر المطاف مسئولية السياسيين . ان اجراءات هذه الممارسة الجديدة ـ التى أدت الى تكامل أشكال مختلفة من المعلومات ـ كانت متحررة من الناحية العلمية ، تبحث كل الامكانات داخل حدود المشكلة ومعطياتها المحدودة ، ثم بعد ذلك تتصور موقفا تخرج فيه كل العوامل المضادة الى دائرة الضوء . وكان غرضها توقع موقف عملى ، ومواجهته ، والالمام بالوقائع ، وبذا تتاح السيطرة عليه . ويعنى ذلك أن المواقف التى تصورتها فرق الخبراء تقابل حقائق معينة . وليس من السهل اليوم أن نجزم هل هذا الافتراض له مايبرره أم لا .

وعلى ذلك فبالرغم من أن القرار هدف يجعل من التباين فضيلة فانه لا ينتمى الى فئة المعرفة ، بل الى فئة التنفيذ . ومن الواضح أنه لا يبشر باعادة توحيد المعارف التى ازداد انشطارها بين التخصصات ، ولكنه يضرب مثلا لقوة معينة من الشكل اى تؤدى الى قرار يتخذ على أساس معلومات جمعت وليس من الغريب اذن أن اتخاذ القرار (بعيدا عن النواحى الاجرائية يكون فى مجاله الملائم على الأخص عند معالجة مسائل اجتماعية سياسية معينة فلو أن احدى هذه المسائل تربط بين الشفرة اللغوية لجماعة والسلوك السيكولوجى لفرد ينتمى لهذه الجماعة ، ومدى اعتماد النجاح فى الدراسة على نوع التعليم ، وتنشئة الصفوة فى اى مجتمع ، وهكذا ، فان كل علم يدعى لبحث الجانب الخاص به من المسألة ، وليدلى برأيه الخاص فيها . وتكافؤ الفرص المتاح يوفر فى الواقع جوابا « جماعى البحث » . أما أسباب ومبررات المشكلة فلا يمكن تحديدها فى اطار علم واحد . وتحديد أصلها بدقة يمكن أن يجيب على سؤال صعب . ولكن يمكن على الأقل القول بأن الاستجابة متوقعة ، سواء أمكن تبريرها أم لا .

هذا هو السبب الذى من أجله تفضل البحوث الجماعية ـ عندما تنقل الى الجامعات ، حيث تدرس المشاكل دون أن تحسم ـ فى خضم المناقشات عن العلاقات بين العلوم وبين التخصصات وبين الاغراء باستشفاف مقدمات لفلسفة جديدة ،

تدمج وتنسق وتوحد · وأكثرها وضوحا تقوم بأبحاث جماعية عن مشاكل تتضمن قرارات هامة لها أهمية سياسية حيوية ، مثل السلام ، البيئـــة ، التعليم ، أثر العلم والتقنية وما اليها · ومن جهة أخرى ، ولهذا السبب نفسه ، فان جماعيـــة البحث ضرورية حيثما تنتظم التخصصات فى قطاعات متميزة ، منســـقة بأسلوب يتيح نوعا من الادماج لمعلومات متخصصة من أنواع متباينة ، على أن يكون الهدف النهائى دائما وفى كل الأوقات هو اتخاذ اجراء ·

ان الهدف الوحيد لهذه الملاحظات هو لفت النظر لمشكلة يجب أن تنال اهتماما حيويا من الفلسفة ، لو كان للفلسفة أن تظل كما كانت دائما : تصميم الانسان على دراسة دنياه ، وهى حاجة لا يمكن أن تقنع بالبقاء عند هذا المستوى البدائى ، مثل التوقف عند أول فصل فى تمثيلية لا تظهر تعقداتها الكاملة الا فى الفصـــول التالية ـ والمشكلة يجب أن تحدد وأن تبحث بالتفصيل · ان التنسيق بين العلوم والفروع المعنية هو ضرورى بالطبع ، لكنه تنسيق من نوع فريد تماما · انه يذكرنا بما كان يعنيه أفلاطون عند تعريف السياسة ـ لا المثل فى نظـريته عن الدولة ، لكن اشارة الى التنفيذ ـ بأنها فن النسيج ، الذى لا يسمح أبدا للعناصر المختلفة بأن تنفصل ، بل دائما أبدا يجمع ويحبك المعلومات معا فى نسيج محكم ونضير · العمل السياسى محض ضد مخاطر الواقع التى لا يكن تجنبها ، ولو أن لجماعيـــة البحث عن حلم ، فلا شك أن ذلك هو حلمها



تكامل الضوابط فى البحث
ماضيه وحاضره ومستقبله

الكاتب : جورج جوسدورف
كان أستاذا بجامعة ستراسبورج بفرنسا من ١٩٤٨ الى ١٩٧٦ وهو مؤلف « مقدمة للعوم الانسانية » (١٩٦٠) و « التاريخ العام للانسانيات » ، « والعلوم الاجتماعية والفكر العربى » (٨ مجلدات حتى الآن ، نشرها بيو ، باريس) ٠

المترجم : أمين محمود الشريف
عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ٠

● **تكامل الضوابط فى البحث**

ـ من الأمور التى تستأثر باهتمام العلماء فى الوقت الحاضر ، بدليل كثرة استعمال هذه الكلمة فى الأبحاث الفلسفية ، والمناقشات الأكاديمية ٠ فكل باحث يستخدم هذه الكلمة ، ولا يجرؤ أحد على القدح فيها ٠ ويتجلى نجاحها بصورة أوضح اذا علمنا أن الذين يحبذون هذه الصورة الجديدة للبحث يجدون من الصعب عليهم غالبا أن يضعوا تعريفا لهذه الكلمة ٠ وهم يرون أن تكامل الضوابط ترياق شاف لكافة العلل التى يعانيها الوعى العلمى فى عصرنا الحاضر ٠

وتكامل الضوابط ليس فى الواقع من الكلمات الجديدة التى اكتشفها العلماء ٠ والقول بذلك هو مثل من الأمثلة العديدة لفقدان الذاكرة عند الذين يدعون الكشف والاختراع ، وهو ما أجاد سروكين وصفه فيما يلى :

« يزعم كثير من علماء الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى أنهم قد اكتشفوا عددا من الحقائق (لأول مرة) فى تاريخ علم الاجتماع أو علم النفس ٠٠٠ ويمكن تسمية هذا النقص بعقدة الاكتشاف أو الاختراع ٠ فالجيل الناشىء من علماء الاجتماع وعلم النفس يقول بصراحة انه لم يكتشف أمر ذو بال فى مجال هذين العلمين خلال القرون السابقة جميعا ٠ وكل ما حدث أنه ظهر بعض الفلاسفة النظريين ٠ ويقولون ان العصر العلمى الحقيقى لهذين العلمين انما بدأ عندما نشروا بحوثهم

وبحوث من لف لفهم . ونتيجة ذلك أن فهارس كتبهم لا تتضمن أسماء مفكرين فى القرون السابقة أو لا تتضمن سوى أسماء القليل منهم ».

وقد تجلت الحاجة الى وحدة المعرفة فى الكتابات الابستمولوجية منذ نشأ العلم الغربى ، فالسوفسطائيون اليونانيون ــ وهم واضعو علم التربية فى الغرب ــ وضعوا برنامجا لما سموه « بالتعليم الدورى » الذى يقضى بأن يدرس التلميذ كل العلوم التى تفتقت عنها قرائح العلماء ، كل علم « بدوره » . وقد أخذ خطباء الرومان عنهم هذا البرنامج الموسوعى ، وطوروه ، ونقلوه الى رجال التعليم فى العصور الوسطى . ومنذ القرن الثالث عشر أسندت الجامعات الى كليات الآداب التابعة لها الاشراف على تدريس ما يسمى بالفنون الحرة ، أى فروع المعرفة المتعلقة بالحرية الفكرية ، وهى عبارة عن الفنون الثلاثة (النحو ، والبلاغة ، والمنطق) مضافا اليها الدراسات الرباعية (الحساب ، والهندسة ، والفلك ، والموسيقى) . وهذه الفنون السبعة تؤلف وحدة كاملة تتضمن الآداب والعلوم معا . واستمر هذا النظام التربوى الشامل حتى عصر النهضة بلا انقطاع . ثم استمر فى صورة « الانسانية التقليدية » كما حدث مثلا فى مدارس اليسوعيين « الجزويت » . وكان الغاء هذا النظام ١٧٦٠ كارثة على التعليم ، اذ انهار نظام التعليم الدورى القديم دون بديل . وظهرت طائفة شتى من الاقتراحات والمشروعات والتجارب بشأن ما يجب نقله من المعرفة من جيل الى جيل ، وكلها تعكس سوء التوجيه الذى أصاب التفكير الحديث فى موضوع التعليم العقلى .

وكانت الجامعة فى القرون الوسطى تهدف الى أن تكون مجتمعا من المعلمين والطلاب، كما تكون مجتمعا من فروع المعرفة ، وبذلك أصبحت وحدة المعرفة أساسا أو بيئة لوحدة الرجال . وقد أيد العالم الطبيعى « بلينى » هذا النوع من التربية الشاملة فى سنة ٧٩ م ، حيث قال : « من نظر الى التفاصيل الجزئية للطبيعة دون أن يلقى عليها نظرة شاملة ، ويرى صورتها الكاملة ، لم يستطع أن يدرك ما فيها من مظاهر العظمة والجلال » . وقد استشهد بهذه العبارة الكسندر فون همبولدت فى أعظم مؤلفاته « كوزموس » (الكون) ذلك الكتاب الذى حاول فيه الالمام بفنون المعرفة المختلفة . وكانت مكتبة الاسكندرية مركزا للتعليم والبحث ، وجامعة قبل زمانها ، ظل أثرها باقيا على مدى ٥٠٠ عام ، وتبنت فى قلب العالم الهلينى فكرة الجمع بين الآداب والعلوم والفنون والتطبيقات الفنية فى مركز مشترك ، حيث ساعد اجتماع الرجال ووفرة الأجهزة الفنية على وضع برنامج مشترك للوحدة الثقافية .

وتدلنا هذه الأمثلة القديمة على أن القول بأن المعرفة انما هى عالم واحد هو عامل دائم فى الابستمولوجيا ، وما الدعوة المعاصرة لوحدة المعرفة الا تأكيد جديد للوحدة المفقودة . ولا ريب أن اشتياق العلماء الى استعادة الماضى المفقود ، يكمن وراء السعى ليكون العلم فى غده أفضل منه فى حاضره . وقد كانت فكرة وحدة المعرفة من عصر الى

عصر نبراسا يضيء الطريق لهداية السارين فى تاريخ المعرفة • وكما أن التخصص قد أدى الى تقدم العلم كذلك قوى الاهتمام بالوحدة العلمية من الرغبة فى اعادة توحيد فروع المعرفة وانتظامها فى سلك واحد ، تفاديا للتفتيت الذى لا يمكن قبوله فى مجال المعرفة أو بين رجال العلم •

ويؤكد أساطين الفكر فى أعظم العصور انتاجا ضرورة الاحتفاظ بالوحـــــدة العلمية ، والا كانت النتيجة تفكك أوصال المعرفة ، وشيوع الفوضى الإستمولوجية •

وفى بداية العلم الحديث ، وقبل أن يكتســب نظامه الآنى تلك الصرامة والدقه التى أضفاها عليه جاليليو وديكارت ، كتب فرنسيس بيكون مقالا نشر بعـــد موته بعنوان « نيو أطلانتس » دعا فيه لانشاء نوع من الطوبى (دنيا المثال) أسماه « بيت سليمان » ، وهو يقوم على وحدة المعرفة • ووصف بيكون فى هذا المقال الخيالى بيت سليمان ، فقال انه مركز للبحث العلمى القائم على الوحدة العلمية ، أى على الاستعانة بفروع المعرفة المختلفة لخدمة الانسانية ، وهو مبنى على احدى جزر الكنوز التى تسود فيها الحكمة • وكانت طوبى بيكون نموذجا للجماعات والأكاديميات (المجامع) العلمية التى ظهرت بشكل كبير فى تاريخ العلم ابان القرن السابع عشر • وكان اجتمـــاع العلماء ذوى النيات الطيبة فى جمعيات ترعاها الملوك ، الى جانب كونه تأكيدا لأهميـــة العلم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فى العصور الحديثة ، دليلا على الرغبة فى عقد أواصر الاتصال بين أهل الخبرة والاختصاص فى مختلف فروع المعرفة ، وفى الطموح الى الوحدة • لقد كانت هناك أيديولوجية أو فكرة « طوبية » (مثالية) عن وحدة المعرفة وراء مثل هذه المؤسسات التى ازدادت أهميتها على مر الزمن •

وكان ليبنتز (١٦٤٦ — ١٧١٦) من أقوى الشخصيات أثرا فى انشاء الأكاديميات العلمية • وهو مفكر عالمى وفيلسوف وعالم عبقرى يجب التسليم بأنه أحــد أساطين العلماء الذين شاركوا فى كثير من فروع المعرفة • كتب يقول :

« اذا نظرنا الى موقف الجنس البشرى من العلوم التى تساعد على الظلمات ، دون قائد يرشدهم ، أو نظام يجمعهم ، أو حديث يسـليهم ، أو أى علامة أخرى تهديهم سواء السبيل ، ويعرف بها كل منهم أخاه • بل تراهم — بدلا من أن يمسك كل منهم بيد أخيه ليهديه السبيل ، وييسر سعادته وجدناه أشبه بجمهور من الناس يهيمون على وجوههم فى دياجير فى الطريق الصحيح — يندفعون فى كل حدب وصوب ، حتى لقد يصطدم بعضهم ببعض ، فى وقت يتعين عليهم فيه أن يساعد كل منهم الآخر ويشد من أزره •• ومن الواضح الجلى أنه من الخير لنا أن نوحد جهودنا ، وأن نتقاسم هذه الجهود بحكمة ، وننظمها بكفاية • بيد أنه لا أحد فى الوقت الحاضر يحاول أمرا فيه شيء من الكلفة والمشقة أو أمرا لم يسبق لغيره أن حاوله ، فى حين نجد كل انسان يندفع الى ما سبق عمله ، مقلدا لغيره ، بل لقد يصل الأمر الى حد التخاصم والتشاجر » اهـ •

وفى ١٦٣٧ قام المربى الخيالى التشيكى جون أموس كومنسكى (كومنيوس) فأعلن النكير – قبل ليبنتز بزمن طويل – على تفتيت المعرفة بصورة شائنة الى علوم منفصلة وغير مرتبطة . وقال ان علاج هذا التخريب هو التعليم القائم على الوحدة العلمية ، لأنه لا يمكن أن يبرز الى حيز الوجود علم بمعزل عن غيره من العلوم ، أو يعيش فى حالة من الأنانية الابستمولوجية خارج نطاق وحدة العلم والعمل ، تلك الوحدة القائمة على ارتباط فروع المعرفة المختلفة .

وكان الاهتمام بوحدة المعرفة من سمات الفكر الرئيسية فى أيام حركة « التنوير العقلى » ، وكان الناس يرون أن التقدم الذى أحرزه العلم والتكنولوجيا فى القرن الثامن عشر يهدف الى اصلاح أحوال البشر بصفة عامة . وتوضح فكرة الانسكلو بيديا (دائرة المعارف أو الموسوعة) ، التى ظهرت فى فرنسا باشراف (دالمبرت وديدرو) التعطش العقلى للوحدة فى نطاق تنوع العلم والعمل . بيد أن الترتيب الأبجدى أو القاموسى فى عرض المواد لم يكن فى الحقيقة ملائما لهذا الغرض . ذلك أن دائرة المعارف تضم طائفة ضخمة من الحقائق المرتبة اتفاقا طبقا لترتيب حروف الهجاء . ولذلك لم تكن الوحدة العلمية واضحة أمام القارىء .

والمواد التى تعرض متوالية ومتفرقة على هذا النحو يجب أن يفهمها القارىء فى وقت واحد ، وأن يفهمها كمادة واحدة . وبذلك يستعيد القارىء فكرة التعليم الدورى عند قدامى الأغارقة وخطباء الرومان . وفى الوقت نفسه يثرى عقله بكل المعلومات الاضافية التى جمعها العلم الحديث منذ عصر النهضة . وهذه العلاقة بين المتعدد والواحد التى ألهمت مشروع الانسكلوبيديا كله مبنية بوضوح فى بعض النصوص الأساسية التى كتبها كبار مؤلفى الانسكلوبيديا ، وبخاصة فى « أحاديث أولية » بقلم دالمبرت ، وفى المادة التى كتبها ديدرو تحت عنوان « الانسكلو بيديا » ، وفى مقال دالمبرت عن « مبادىء العلوم » .

والفكرة الأساسية التى تقوم عليها الانسكلوبيديا هى تجميع وتلخيص المقدار الضخم من المعلومات المتاحة فى حيز صغير جدا . والانسكلوبيديا نفسها هى مرآة تعكس العالم العقلى كله . ولا يقتصر القصد منها على سرد الحقائق العلمية جنبا الى جنب ، بل يتعدى ذلك الى تنظيم العلوم بطريقة عقلية وبيان العلاقات بينها ومعرفة الجذور المشتركة للمعرفة وبتحليلها يمكن التوصل الى اشتقاقات تؤدى الى المعرفة وباستقصاء الأصول يتسنى للانسان أن يتغلب على الآثار الضارة لتقسيم العمل العقلى ، وذلك باستخدام طريقة مبنية على الابستمولوجيا التوليدية التى اتبعها أكابر المفكرين فى القرن الثامن عشر . ويقول دالمبرت انه يمكن اعتبار كل علم من العلوم تفصيلا لبعض المبادىء العامة :

« ان التنظيم الانسكلوبيدى للمعرفة هو تجمبع المعرفة فى أقل مساحة ممكنة ، ووضع الفيلسوف ـ اذا صح هذا التعبير ـ فوق هذا التيه الشاسع من المعرفة عند نقطة عالية يستطيع منها أن يرى فى وقت واحد الفنون الأساسية والعلوم الأساسية » ٠

وبعبارة أخرى ان « الكون يصبح بالنسبة لكل من يستوعبه فى نظرة واحدة مجرد حقيقة واحدة ، وحقيقة عظيمة واحدة ، اذا جاز هذا التعبير » ٠

ان تفريق المعرفة ـ وان نشأ بالضرورة عن تقسيم العمل العقلى ـ يجب أن لا يؤدى الى حدوث تناقضات بين الباحثين ونتائج بحوثهم ٠ وقد كان تضامن الانسكلوبيديين مكفولا بوحدة العلم التى أتاحت لهم أن يؤمنوا بتقدم العلم فى يسر وسهولة لخدمة الانسانية ٠ وقد أتاحت فكرة الابستمولوجيا (المعرفة) التوليدية المقتبسة من الفيلسوف لوك رد العلوم جميعا الى أصل مشترك ، ثم نقلها عنه كونديلاك أستاذ الموسوعيين وطورها ، وسار عليها فى الجيل الثانى الايديولوجيون والفلاسفة والعلماء الذين عاصروا الثورة الفرنسية وأيدوها بقوة ٠ ويتضمن كتاب دستون دى تراسى الموسوم « مبادىء الايديولوجيا » أو فى بيان لمذهبهم الهادف الى رد جميع فروع المعرفة الى مبادىء عامة منقولة عن كونديلاك مع بعض التحسينات ٠ وجدير بالذكر أن دى تراسى يشتق من نظريته فى المعرفة مبادىء القانون ، والاقتصاد السياسى ، والأخلاق ، والتربية ٠ وقد اتبع أعضاء آخرون من هذه الطائفة هذا المنهج العقلى نفسه ، ووضعوا ابستمولوجيا للعلوم الطبيعية والانسانية (التاريخ ، والجغرافية ، والفلسفة ، والاثنوغرافيا (علم السلالات البشرية ، والطب ، الخ) ٠ وتكفى أسماء كابينى ، وبيشا ، ولامرك ، ولفوازييه ، وفولنى ، للدلالة على مدى المحاولة الهادفة الى وحدة المعرفة ، تلك المحاولة التى لم تبذل بصفة عامة فى تاريخ الفكر الأربى ٠ وفضلا عن ذلك فان الايديولوجيين الذين كانوا بمثابة « اتحاد للعقول » فى خدمة السلطات الثورية وضعوا أسس الثورة الثقافية التى أقامت عددا من المؤسسات الجديدة لنشر المعرفة ، ودعم البحوث العلمية بكافة أنواعها ٠ ومن هذه المؤسسات مدارس المعلمين التى قامت مناهجها على أحدث نظام للتعليم يهدف الى شغل مكان الانسانية التقليدية فى مدارس الجزويت ٠ ومنها أيضا « المعهد القومى » الذى عكس الرغبة فى جمع شمل العلماء فى جميع فروع المعرفة للعمل على تقدم العلم على أساس المذهب الايديولوجى ٠ وكان « المعهد القومى » الذى ظل قائما حتى اليوم هو « بيت سليمان » الذى ورد ذكره فى طوبى بيكون ، ولكن فى صورة جديدة ٠ وكان هذا المعهد أيضا ـ كما اقل كابينى ـ بمثابة « انسكلوبيديا حية » اذ يضم عددا من كبار المفكرين الذين اجتمعوا معا لتنسيق تطوير المعرفة فى خدمة فرنسا الثورة ٠

وهكذا نجد أن موضوع الوحدة العلمية سواء فى مجال النظرية أو التطبيق كان من السمات البارزة للفكر فى عصر التنوير ٠ وقد قال فى ذلك ترجو الذى كان فيلسوفا وسياسيا معا :

« لقد بسطت الفلسفة ـ أو العقل بعبارة أصح ـ سلطانها على جميع العلوم فى عصرنا ، وبذلك فعلت ما سبق أن فعلته الفتوحات الرومانية بين الآمم ، اذ وحــدت جميع قطاعات العالم الأدبى ، وحطمت الحواجز التى جعلت كل علم بمثـــابة دولة منفصلة ، ومستقلة عن بقية العلوم جميعا » .

وينادى كوندرسبه ، وهو ايديولوجى من أصدقاء ترجو وأتباعه بهذه الفكرة نفسها فيقول : « خلاصة القول أن العلوم تقدمت على نحو لا يتسنى معه استيعاب أى علم استيعابا كاملا والالمام التام بمبادئه دون الرجوع الى العلوم الأخرى » . وبعد ذلك بزمن قصير أكد الاقتصادى ج . ب . ساى وحدة المعرفة أيضا ، وكان ساى رجلا آخر من رجال المدرسة الايديولوجية :

« سوف تكون احدى السمات التى يمتاز بها عصرنا تطبيــق الفلسفة على العلم ، وذلك بالقاء نظرة شاملة عليه تتيح لنا فهم العلاقات التى تربط بين أجزائها . ثم ان تقويم لغة العلم ، وبالتالى تقويم أفكاره ، سمة أخرى من سمات التقدم الحديث » .

وقد طالب بذلك أساطين الفكر فى القرن التاسع عشر ، فقال ميشيليه الصغير الذى قدر له أن يكون مؤرخ فرنسا الرومانسى الكبير ، فى محاضرة عن وحدة العلم ألقاها فى ١٨٢٥ ما نصه :

« ان العلم يفقد جاذبيته الحية ، وفائدته الكبرى ، عندما تنقطع الصلات بين فروعه المختلفة ، وعندما ينسى النـاس أن كل علم يضىء جوانب العلم الآخر ، ويزيده خصبا . ويقول لنا حكماء العصور القديمة ان الموزيات (مألوهات الشعر والفنون والعلوم عند الاغريق) كن أخوات .. والواقع أن العلم واحد لا يتعدد . وما اللغات والأدب والتـاريخ والفيزياء والرياضيات والفلسفة الا فروع من العلم تبدو فى ظاهرها منفصلة بعضها عن بعض ولكنها فى الواقع متصلة أو على الأصح تتحـد لتؤلف نظاما لا نستوعب أجزاءه المختلفة الا جزءا بعد جزء بسبب ضعفنــا وقصورنا ، ولكن الانسان سوف يفهم يوما ما الانسجام الكبير بين أجزاء العلم الانسانى » اهـ .

ثم يقول بعد ذلك :

« ان العقل الانسانى يتقدم على النحو التالى : يرى العلم وحده أولا ثم تتشعب رؤيته للعلوم ، ثم يعود فيرى العلم مرة أخرى . يبــدأ من الوحدة ، ولكنها وحدة الاختلاط والفوضى ، ثم يعود الى الوحدة ، ولكنها وحدة النظام والنور » اهـ .

وفي القرن التاسع عشر شهد تاريخ المعرفة توسعا فى الأبحاث العلمية ، فازدادت الأساليب الفنية للبحث العلمى بدرجة مذهلة فى كل مكان . ولكن هذا الثراء العلمى اقترن بفقر شديد فى مجال المهام التى تم أداؤها . فقد جاء زمن الاخصائيين ، وتفتت مجال المعرفة بعد اتساع نطاقها ، وتقلصت الحقائق اليقينية عندما ازداد حظهـــا من الدقة . ويقول ج . ك . تشسترتون : « ان الاخصائى هو رجل يعرف الشىء الكثير عن الشىء القليل ، وهو يتجه نحو الطرف الأقصى الذى يعرف فيه كل شىء عن لا شىء » وقد اتفقت النزعة اليقينية والعلمية مع وضع جديد للمعرفة يحبس فيه كل علم نفسه فى سجن مناهجه الخاصة ويتحول فيه ثوب العلم الذى لا درز فيـــه الى ثوب ممزق لا يمكن اصلاحه . والواقع أن تفتيت المعرفة الى قطاعات محدودة جدا دفع برجال العلم الى حالة من العزلة المتناقضة ، لأنهم فقدوا معنى القضية المشتركة التى وحدت شمل الانسكلوبيديين ومن خلفهم من الايديولوجيين . ومن هذا الوجه يمكن القول بأن الامل فى الوحدة العلمية تراجع فى القرن التاسع عشر ، اذ بدا الوعى العلمى مقهورا أمام ضخامة هجم غزواته ، وبدا أن ثمن التراكم الكمى للمعلومات هو تفكيك أوصـــال الفكر .

وقد انعكست هذه الفوضى الابستمولوجية فى تاريخ المؤسسات العلميـــة ، وبخاصة الجامعات . وقد سبق أن ذكر فولتير من نسى من معاصريه أن اســـم « الجامعة نابع من التسليم بأن الهيئات الأربع التى تسمى بالكليات تضم مجموعة عامة من الدراسات أى تضم كل الدراسات التى يمكن الانسان أن يتعلمها . وقـد اتضحت فكرة الوحدة العضوية بين وظائف المعرفة بصورة جلية فى تأسيس جامعة برلين (١٨١٠) التى قدر لها أن تكون الجامعة الرائدة فى أوربا ابان القرن التاسع عشر . وكان الحافز على قيامها هو هزيمة بروسيا الساحقة فى معركة يينا (١٨٠٦)، فتقرر وضع سياسة فكرية جديدة تهدف الى المشاركة فى بناء النهضة القومية عن طريق تزويد الدولة بالموظفين اللازمين ، وبرجال نالوا حظا من التعليم الصحيح ، وتوفرت لديهم القدرة على تذليل العقبات بما أوتوا من الذكاء . وقد اختير ولهلم فون همبولدت الفيلولوجى (الفقيه اللغوى) الشهير ، لتنظيم الجامعة الجديدة ، فاستشار فى ذلك أكبر المفكرين فى عصره ، فكتب فردريش أوجست ولف العالم اللاهوتى ، وفختة الفيلسوف المعروف ، وشيرماشر الفقيه اللغوى ، تقارير على جانب كبير من الأهمية ، أكد فيها كل منهم ضرورة الوحدة بين فروع المعرفة المختلفة ، مقررين أن الحيـــاة العقلية تقوم على المشاركة ، اذ تجمع فى ظل مهنة مشتركة لفيفا من مختلف الرجـال يقولون بمختلف البحوث ، ويثرى بعضهم بعضا بفضل تنوع ميولهم واهتماماتهم . وفى الجامعة لا يقوم أى فرع من المعرفة بذاته فقط بل يقوم أيضا بغيره فى اطار المعرفة الشاملة . والجامعة هى مؤسسة تجمع قبل كل شىء بين فروع المعـــرفة المختلفة . وكانت هذه السمة هى التى ميزت جامعة برلين فى معظم القرن التاسع عشر .

وفى ١٨٠٨ شرع نابليون فى تنظيم التعليم الجامعى بفرنسا ، فأطلق على الجامعة خطأ اسم « الجامعة الامبراطورية » ، وفرق لأول مرة فى التاريخ بين كليات الآداب وكليات العلوم ٠ وكانت كليات « الفنون القديمة » التى أصبحت فى ألمانيا كليات الفلسفة قد احتفظت بمبدأ وحدة المعرفة ، ولكن نابليون بهذا التفريق قضى على هذا المبدأ ٠ ومنذ ذلك الحين جرى العمل فى فرنسا على اختيار الطالب بين الثقافة الأدبية والثقافة العلمية ، ولكن كلتا هاتين الثقافتين كانت مقطوعة الصلة بالأخرى ، واتسمت بنقص كبير ٠ ذلك أن الدراسات الأدبية والعلمية أصبحت ، بعد أن انعزلت احداهما عن الأخرى نصف عمياء أو عوراء لانها تجاهلت وجود قطاع كبير من المعرفة ٠

وقد اعترض ا ٠ دى بوا ريموند العالم الفسيولوجى الشهير بجامعة برلين على هذا التفريق الذى أدى بالضرورة الى التشويه المهنى الخطير بين الخبراء والمختصين حيث قال :

ان الاقتصار على دراسة العلوم الطبيعية دون الأدبية من شأنه أن يضيق دائرة الفكر ٠ ذلك أن العلوم الطبيعية تجعل النظر الى الأشياء التى نراها أمام أعيننا أو فى متناولنا مقصورا على ما يبدو أنه الحقيقة اليقينية المطلقة المستمدة من التجربة المباشرة لحواسنا ، كما أنها تصرف العقل عن التفكير فى المعانى الكلية العامة حتى يفقد العقل عادة التنقل فى عالم المعانى غير المحددة ٠ ويمكن القول بأن الاهتمام بالعلوم الطبيعية يعد اتجاها مفيدا ، ولكن لا أحد ينكر أنه متى أصبحت الدراسة مقصورة على العلوم الطبيعية ضاق أفق العقل ، ونضب معين الحياة ، وتبلد احساس الروح ، مما يترتب عليه أن تصبح نظرة الانسان ضيقة ، وجافة ، وجافية ، تعافها الموزيات التسع ، ومألوهات الحسن الثلاث » ٠

ويبرز ريموند الارتباط بين الممارسة الابستمولوجية وبعض الخصائص الانثروبولوجية (الانسانية) فيقول : ان آفة التخصص تؤدى الى جمود العقل ، فتفقد المعرفة صلتها بعالم الحقيقة ، وتؤدى الى خلق نظم ضيقة من التجريدات (الأفكار المجردة) لا يتصل بعضها ببعض ٠ وقد استشهد مدير جامعة برلين فى ١٨٨٠ بالنص المذكور آنفا فى الاعتراض على اقتراح يقضى بتقسيم كلية الفلسفة بحيث تفصل الدراسات العلمية عن الأدبية على غرار جامعة نابليون ٠ ثم حدث فصل جديد فى فرنسا فى نطاق المجموعتين من العلوم اللتين تم الفصل بينهما من قبل ٠ ولكن فى نهاية القرن التاسع عشر حاولت الجمهورية الثالثة أن تجعل الجامعات جديرة بهذا الاسم ، وفى ١٩١١ أعلن أحد أعضاء البرلمان أسفه لفشل هذه المحاولة التى تهدف الى تحقيق الوحدة العلمية فقال :

« ان كلمة الجامعة ليست سوى اسم على غير مسمى ٠٠ لأنها لا تدل على وجود مؤسسة عضوية يرتبط فيها أهل العلم بعضهم ببعض ،

ويشعرون بأنهم أعضاء في جسم واحد . فترى كلا منهم سائرا في سبيله. فرجال القانون ورجال الأدب يؤلف كل منهم جماعة منفصلة عن الأخرى ، انقطعت الصلة بينها ولا نقول دب الحسد بينها . وغني عن البيان أنه يوجد في السوربون مثلا جماعة من المؤرخين وجماعة أخرى من الفلاسفة ولكن الانصال واهى العرى بين الجماعتين ناهيك عن التعاون بينهما . ثم ان التخصص يسود الجامعة في هذه اللحظة » ا هـ .

وهذه الكلمات من الماضي لا تزال تنطبق لا على فرنسا وحدها بل أيضا على كافة الجامعات في سائر أنحاء العالم . فهناك أدلة كثيرة على وجود مرض علمي يعد في وقت واحد مظهرا وعنصرا أسسيا للأزمة التي أصابت الحضارة المعاصرة . هذا المرض ، هو فشل فكرة الوحدة العلمية القديمة . وما هذا الفشل الابستمولوجي الا فشل عام للانسانية ، والدليل على ذلك أن أزمة الجامعات في العقد السابع التي انتهت بالثورة الفرنسية الصغرى في ١٩٦٨ كانت نوبة من نوبات اليأس والطوبة (المثالية) عكست انهيار النظم القديمة ، كما عكست الحاجة الى اعادة بناء صرح المعرفة العقلية . وقد كانت المطالبة بالوحدة العلمية من بين المطالب التي وردت على السنة الطلبة الحانقين ، اذ كان من الضروري ضم شتات المعرفة على اختلاف عناصرها مرة أخرى . وحتى قبل ١٩٦٨ عكس المشروع الألماني بجامعة كونستانس هذه الرغبة الجديدة في الغـــاء الحواجز التي فصلت ـ وأحيانا خالفت ـ بين فروع المعرفة . ولن تلغى هذه الحواجز الا بالجمع بين الآداب والعلوم في التربية العقلية . بيد أن قوة القصور الذاتي التي حشدتها المؤسسات التقليدية ضد فكرة التجديد لا تزال شديدة بحيث يبدو أن كل هذه المحاولات مقضى عليها بالفشل .

ومن هذا العرض الموجز لتاريخ الوحدة العلمية في الماضي يتضح أنه منذ بداية الثقافة الغربية شكلت فكرة الوحدة العلمية جانبا واحدا من فكرة العلم . ولا ريب ان الاحياء الحالي المفاجيء لهذه الفكرة لا يعتبر تقدما ابستمولوجيا ، وانما يمكن اعتباره عرضا ثانويا لتفكيك أوصال المعرفة في العصر الحديث ، أو اجراء دفاعيا يائســـا للمحافظة على سلامة الوحدة الفكرية كلها أو بعضها .

ولذلك تحتل كلمة « الوحدة العلمية » مكانا بارزا في مجال الحياة العقليـــة المعاصرة . ومن سوء الحظ أن تعريف هذه الكلمة غير واضح ، وأنها تبدو أحيـــانا أشبه بشعار يستخدم في المناقشات الايديولوجية في مقام مناسب وغير مناسب . أما فيما يتعلق بالاصلاح الجامعي فان الجميع ينادون بالحاجة الى تعدد فروع المعرفة في المعاهد العلمية . ولكن من رأى بعض الخبراء أن كل ما يلزم لتكوين جامعة متعددة العلوم هو أن تجتمع في مكان واحد كلية للصيدلة الى جانب معهد للغة الصينية الى جوار مدرسة للهندسة . والوحدة العلمية التي تتحقق على هذا الوجه ليست سوى وحدة مجمعة لعلوم متفرقة ، شأنها في ذلك شأن ركام من الحجارة المرصوصة . وجدير بالذكر أن عددا كبيرا من الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية ليست سوى

اجتماعات من الاخصائيين الذين لا تجمعهم لغة مشتركة ، ولذلك لا يجد بعضهم ما يقوله لبعض برغم جلوسهم فى غرفة واحدة جنبا الى جنب ٠

بيد أن صورة وحدة المعرفة تختلف عن ذلك ، فهى لا تقصر على تجاور فروع المعرفة ورصها جنبا الى جنب ، بل تتعدى ذلك الى وحدتها ٠ فالاهتمام هنا ينصب على نقط الالتقاء بين مختلف العلوم ، ومعرفة الحدود التى تعد ملكا مشتركا بين جميع فروع المعرفة ، والتى تهيىء الحوار بينها ٠ وهذه الفكرة تعيد الى الأذهان فكرة « جامعة العلوم » التى قامت على أساسها الجامعة التقليدية ٠ ولكن اذا نظرنا الى حقيقة الأمر جاز لنا أن نتساءل : أليست فكرة الخير العام التى تفرض نظاما من الملكية المشتركة على العلماء على اختلاف أنواعهم عبارة عن أمل كاذب ؟ ذلك أن وحدة فروع المعرفة تتعارض مع التخصص ، ولذلك فهى تفرق بين الاخصائيين بدلا من أن توحد بينهم ، وتفصل بين جهابذة الأساتذة ، فيدير كل منهم ظهره للآخر ، ولا ينظر الا الى الجهة التى تهمه ٠

وهناك فكرة أحدث وأكثر جاذبية من فكرة وحدة المعرفة ، وذلك على مستوى اللغويات على الأقل ، ألا وهى فكرة « العلم الأسمى » أو علم العلوم ٠ وهذه العبارة تشعر بالسمو والاستشراف أو وجود علم يعد مرجعا لعدد من العلوم ٠ وقد يعنى ذلك وجود نقطة التقاء بين عدد من العلوم أو نظرة تضم معا على حدود المعرفة ــ سواء على مستوى أفقى أو رأسى ــ مقاصد ومباحث الابستمولوجيات المختلفة ٠ ولكن فكرة « العلم الأسمى » هى على كل حال مركز رئيسى يسعى وراءه كل من يصبو الى الامبريالية العقلية ٠ فالعالم الرياضى يميل الى القول بأن الرياضيات هى علم العلوم ، والمؤرخ يدعى أن علمه أسمى من غيره من العلوم ، وأنه يتقدم عليها جميعا ، فى حين يرى غيرهما أن الأولوية من حق الدراسات البيولوجية (التاريخ الطبيعى ، والبيولوجيا ، وعلم النفس ، والطب) ٠ وجدير بالذكر أن فكرة العلم الأسمى ــ فى مجال العمل والممارسة ــ أشبه بكرسى شاغر يود كل انسان أن يجلس عليه ، وهى من أكبر الجوائز التى ترنو اليها الأبصار فى عالم الغرور العقلى ٠

وقد يبدو هذا القول ضربا من العبث والهزل فى مقام الكلام عن موضوع جدى يشترك فيه العديد من الشخصيات العلمية التى تحظى بالاحترام العالمى ٠ ولكن يجب التسليم بأن المحاولات الحديثة لتحقيق الوحدة العلمية تنم على الفوضى المعاصرة فى مجال الابستمولوجيا دون أن تقدم علاجا لهذه الفوضى ٠ ومن أمثلة هذه المحاولات أنه منذ ١٠ سنوات اهتدت اليونسكو الى فكرة رائعة مفادها تحديد « الاتجاهات الرئيسية للبحث فى العلوم الاجتماعية والانسانية » ٠ وظهر القسم الأول من هذه الدراسة فى ١٩٧٠ فى مجلد ضخم عن العلوم الاجتماعية ، أما القسم الثانى فكان أضخم من الأول، اذ تألف من ١٫٧٠٠ صفحة فى العلوم الانسانية ، وظهر فى ١٩٧٧ ٠ وكان الهدف من هذا المشروع هو اجراء مسح شامل أو بيان تفصيلى عن حالة الفكر ، وبيان ما سبق

تحقيقه من النتائج ، وشرح المقاصد الرئيسية للباحثين • وجدير بالذكر فى هـــذا المقام أنه يوجد فى كل ميناء بحرى عدد من قدامى الملاحين يقضون وقتهم فى بنـــاء نماذج من الزوارق ، ثم يدخلونها فى زجاجات ويبيعونها للسائحين • وقد قام خبراء اليونسكو بعمل مماثل ، وان كانت زوارقهم وزجاجاتهم ذات حجم ضخم • فالقارىء الذى يريد أن يعرف « الاتجاهات الرئيســية فى البحث » عليه أن يستوعب أكثر من ٢٫٠٠٠ صفحة بحروف صغيرة متراصة لعدد لا يحصى من الباحثين ونتائج أعمالهم وهنا نرى المعرفة المتعددة المتجاورة والمتراكمة على نمط ركام الحجارة المرصوصة كما أشرنا آنفا • والأثر الذى يتركه هذا العمل فى النفوس هو الشعور بالرعب واليأس ازاء هذا العمل الضخم الذى يشبه « برج بابل » ، حيث يعرض كل اخصائى حقائقه ومطامحه ، فى حين يتغاضى فى سكينة وهدوء عن جهود الدين يكدحون بجانبه فى مكان واحد •

ولعل العلاج الوحيد لهذه الحال هو اختزال النص الى حجم معقول • ولكن يجب فى الوقت نفسه اعادة النظر بصورة شاملة فى لمشروع كله بحيث تحل وحدة مفهومة واضحة محل هذا الخليط المشوش • واذا كانت عوالم العلم محكومة كلها بعقـــل انسانى واحد وجب ان يوجد فى كل عالم منها مبادىء الوحدة العلمية التى يتفرع منها كل شىء •

وجدير بالذكر أن هده المشكلة ــ مشكلة الانتقال من التعدد الى الوحدة ، ومن التحليل الى التركيب ــ واجهت أيضا الانسكلوبيديين الفرنسيين فى القرن الثـــامن عشر • وقد أوضح دالمبرت الطريقة العقلية البناءة لحل هذه المشكلة فى الخلاصـــة الرائعة التى أوردها فى بداية مقال له عن « مبادىء العلوم » ، قال :

« اننا فى العادة نطلق عبــــارة « مبادىء الكل » على الأجزاء الأصلية والأولية التى نرى أن « الكل » يتألف منها • واذا أردنا نقل هذه الفكرة الى مجال العلوم بوجه عام ، ومعرفة المبادىء التى يتألف منها علم ما، وجب علينا أن نفترض أن هذا العلم قد عولج بالتفصيل فى كتاب على نحو يتسـنى معه أن نعرف فى الحال كل القضايا العامة والخاصـة التى يتألف منها هذا العلم ككل ، على أن تكون هذه القضايا موضحة بطريقـة طبيعية ودقيقة بقدر الامكان • ولنفترض أيضا أن هذه القضــايا تؤلف سلسلة متصلة بصورة مطلقة ، مع اعتماد كل قضية اعتمادا كليا ومباشرا على القضايا السابقة وعدم استلزامها أى مبادىء أخرى غير التى وردت فى القضايا السابقة • فاذا كان الحال كذلك فان كل قضية سوف تكون مجرد ترجمة للأولى ولكن بصورة مختلفة ، وبالتالى يمكن رد كل شىء الى هـــذه القضية الأولى التى يمكن اعتبارها « مبدأ » العلم المذكور ، نظرا لأن العلم كله يمكن ادراجه فيها • واذا كانت كل العلوم التى نعنى بها مثالا للحالة

التى تكلمنا عنها فان مبادئها تصبح سهلة التحديد بحيث يتسنى لنـــا أن نعرفها • وفضلا عن ذلك فاذا تسنى لنا أن نكون نظرة متصلة للسلسلة غير المرئية التى تنتظم موضوعات المعرفة جميعا فان مبادىء العلوم جميعا يمكن ردها الى مبدأ واحد تكون نتائجه الأساسية هى مبادىء كل علم على حدة • وحينئذ يتسنى للعقل الانسانى أن يرى كل معارفه كأنها مندرجة فى بؤرة نظرة واحدة لا تتجزأ » أ هـ •

ومن هذا الكلام يتبين أن دالمبرت يتخيل أن اله الفلاسفة والعلماء يلعب دورالملاح القديم الذى تمكن بمهارته من ادخال الزورق فى الزجاجة • وانك لتجد كثيرا ممن يعنون اليوم بالوحدة العلمية يركنون ـ كما ركن دالمبرت ـ الى المنطق الشكلى ولغة الرياضيات لوضع أساس للعلم الموحد الذى كان من أكبر آمال رجال الفلسفة اليقينية المنطقية • ويقول العالم الطبيعى « ديلاتر » ان الغرض هو :

« وضع لغة عامة ودقيقة جدا بحيث يتسنى لنا أن نعبر بهذه اللغة الواحدة عن المفاهيم والمباحث والموضوعات فى عدد من فروع المعرفة ، والا ظلت فروع المعرفة هذه أسيرة لغتها الخاصة ••• ان التفاهم المتبادل الذى ننشده سوف يصبح ممكنا متى اهتدينا الى هذه اللغة المشتركة •• وذلك التفاهم المشترك الذى سوف ينشأ هو من المستلزمات الأساسية لتوحيـد ضروب المعرفة المختلفة على نحو أفضل » ا هـ •

ولذلك فان فكرة وجود نظام يجمع بين فكرتى التركيب والوظيفة يتيح حلا لكل المشكلات :

« اذا عرفنا هذه الفكرة ـ فكرة النظام ـ بأنها مجموعة من المبادىء التى يتفاعل بعضها مع بعض ، أو نتفاعل مع العالم الخارجى المحيط بهـــا ، لاحظنا على الفور أن كل علم وكل فن تطبيقى يخضع لبعض النظم »

ويمكن تعريف النظام بأنه :

« قاعدة مشتركة لعدد كبير من الظواهر المختلفة ، وهو الأمر الذى يفتح الطريق أمام مدخل مشترك لجميع العلوم • ومن هذا المفهـــوم الأساسى نشأت معظم المحاولات التى بذلت لتحقيق وحدة المعرفة خــلال عشرات السنين القليلة الماضية •

وبعد هذا القول ينسب ديلاتر فى ١٩٢٥ الى فون برتلانفى ـ وهـذا نموذج لفقدان الذاكرة ـ « فكرة تكوين نظرية عامة عن النظم ، تصلح أساسا لدراسة النظم المختلفة » • ولكن هذه الفكرة لم تؤد ـ مع الأسف ـ الى النتـــــائج العلميـــة المنشودة :

« على الرغم مما سبق اجراؤه من البحوث لا نستطيع القول بأن لدينا الآن نظرية حقيقية عن النظم • وربما كان الاقرب الى الصواب ان نقول ان لدينا عددا من النظريات الشكلية تدعى كلها صفة التعميم ، ولكنها تختلف من واحدة الى أخرى فى مفاهيمها الرئيسية وأنواع الظواهر التى تمثلها »

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن التنوع الذاتى الذى تتصف به الحقيقة لا يخضع لنظام واحد • ولكن هذه ليست سوى مشكلة مؤقتة تتمثل فى « الفترة الحالية للتجربة والخطأ » • وكل شىء يمكن أن يتغير فى المستقبل •

وكان كونديلاك أول من قال ان العلم لغة متقنة الصنع ، ونادى فى مقال له نشر بعد موته بعنوان « لغة الحساب » بكمال لغة الرياضيات تأييدا لفكرة العلم الوحدوى المبنى على التوسع المنهجى فى علم الجبر ، قال :

« ليس الجبر سوى لغة • ومن المسلم به أن الملغاب ليست سوى طرق تحليلية كاملة بدرجة تتفاوت قلة وكثرة ، واذا ما بلغت العلوم أعلى درجة ممكنة من الكمال وتم تحليلها تحليلا كاملا أصبحت معروفة تماما لكل من امتاز بالفصاحة فى لغتها » اهـ

ان لغة الرياضيات بفضل قواعدها العقلية الأصيلة هى صولجان الوحدة العلمية وتاجها • وهذا رأى قديم جدا أحيا الأمل على مر العصور فى بعث الابستمولوجيا من جديد • وقد خرج العالم الصوفى القطلونى ريموند لالى (١٢٣٥ ـ ١٣١٦) ببحث منذ زمن طويل عن الفن الأسمى الذى يستطيع به الانسان أن يكتشف الجذور المشتركة فى « شجرة العلم » وحاول فى كتابه « ليبير » وضع ابستمولوجيا توليدية يتلألأ خلالها وميض الفيثاغورية المسيحية الجديدة • وقد سرت آرؤه فى جميع عصور تاريخ الفكر الغربى ، وهى تظهر ضمنا فى سياق الايمان بالقوى الغيبية ، أو تظهر صراحة فى الفلسفة كما فى فلسفة ليبنتز • وتشير آراء ليبنتز ، فى وحدة الفن وخصائصه العالمية واللغة العالمية ، الى فكرة التوسع فى الفكر الرياضى بحيث يشمل كل مجالات التفكير •

ان الرواج الحالى لما يطلق عليه بصورة غير دقيقة « التنظيم المنهجى » فى العلوم الاجتماعية والانسانية هو فى الواقع ـ برغم طابعه العصرى الظاهرى ـ مظهر من مظاهر عودة الأساليب التقليدية الى بؤرة الوعى الفكرى • ويلاحظ الذين يؤمنون بهذا الأمل القديم من المعاصرين أن أكثر فروع المعرفة اختلافا تلجأ غالبا الى الرسوم البيانية المستمدة من الرياضيات والقوانين •

« لن نجد عناء كبيرا فى تبين بعض الأفكار الرئيسية التى تهتم بها جميع فروع المعرفة ، كما تدل على ذلك فكرة النموذج ، وفكرة التركيب

(البنية) ، وفكرة النظرية العامة للنظم • وأخيرا هنـــاك بعض الطرق المستخدمة فى فروع المعرفة ، مثل الاحصـــاءات ، ونظرية بعض الطرق المستخدمة فى فروع المعرفة ، مثل الاحصـــاءات ، ونظرية المباريات ، ونظرية المعلومات ، والسبرنيطيقا ، الخ ، تلك الطرق التى حققت درجـة من الاستقلال عن العلوم التى نشأت هــذه الطرق منها بحيث أصبحت نوعا من الرصيد المشترك الذى تسحب منه كل العلوم •

وهكذا نرى أن الوحدة العلمية تتحقق على مستوى الصيغ وتشابه الاصطلاحات والعبارات • واذا نحينا جانبا مجال التطبيق الخاص بكل صفاته المميزة بقيت أمامنـا اللغة العامة ، وعالم الفكر ، اللذان يوحدان أكثر فروع المعرفة تنوعا واختلافا • وعلى ذلك لا تقتصر وحدة المعرفة على فرع علمى بعينه • ويبدو هذا القول تحصيل حاصل، وثمرته هى تحويل الاهتمام من المضمون الى الشكل • ولا تتحقق اعادة تجميع فـروع المعرفو الا بتحليل الفكر والعمل • والغرض من هذا التجميع هو رد هذه الفروع الى الوحدة • ومن أعلام المهتمين بهذا الضرب من الدراسة فى الوقت الحاضر الأستاذ حان بياجيت • فقد وضع نظرية عن نشأة الذكاء فى الأطفال ، وعلى أساسها وضـــع نظرية للعلوم أو العلم بوجه عام على أساس قاعدة مشتركة •

ويقول بياجيت ان مشكلات الوحدة العلمية يمكن تلخيصها فيما يلى :

« المقارنة بين أنواع التراكيب المختلفة ، والمقارنة بين نظم القواعـد العامة » يتوقف هذا على ما اذا كانت هذه النظم تشابه الطرق المنطقيـــة أو تختلف عنها) ، والمقـــارنة بين الطرق المختلفة لترجمة التراكيب الى قواعد (هل هى وافية أم غير وافية بالفرض ولماذا ؟) ، الخ » اهـ • البيانية والقوانين المستمدة من الرياضيات :

هذا واســـتعمال كلمة « تركيب » (وحـدة متكاملة) يرجع الى ظهور أداة ابستمولوجية جديدة يزيد من جدواها أنها تتيح لنا أسلوبا أكثر وضوحا من أسلوب الرياضيات • يقول بياجيت :

« ان الاخصائى سوف يبحث عن أكثر اللغات موضـوعية لوصف التراكيب • وسوف يفعل ذلك باستخدام اصطلاحات وعبارات مختلفة ، ولكنه سوف يمكنه التعبير عادة عن هذه التراكيب بلغة الرياضيات • مثال ذلك أنه سوف يصف التراكيب الخاصة بالقرابة والأنساب باتباع النظم الجبرية ، والتراكيب الاقتصادية باستخدام نظرية الاحتمـــالات والرسوم البيانية السبرنيطيقية ، الخ » اهـ •

وهكذا يتضح أن التنظيم فى العلوم الاجتماعية والانسانية يتم على شكل سلم هرمى وذلك بتقرير مجموعة من الظواهر يتم توحيدها بنظام دقيق ، ثم ادراج هـذه

المجموعات الجزئية فى مجموعات أكبر يرجى أن تؤدى فى النهاية الى وحـدة كامنة واضحة • ويقول فى ذلك بياجيت :

« فيمـا يتعلق بالسـلم الهرمى الذى يجب اقامته بين العلوم الانسانية فان هذا سوف يظل محل البحث ما دامت المشكلة الرئيسية فى علم الاجتماع ، وهى مشكلة اعتبار المجتمع وحدة كلية والعلاقات بين النظم الفرعية والنظام الكلى ، باقية دون حل • وفى الوقت نفسه نجد كل علم من العلوم يستخدم ثوابت معينة هى فى غيره من العـلوم متغيرات استراتيجية • وهذا يفتح مجالا واسعا من البحث للتعاون بين مختلف فروع المعرفة • ولكن بما أن النظام الكلى لا ينقسم الى نظم فرعية فان التعون بين فروع المعرفة سوف يقتصر غالبا على مجرد المقارنة بينها » اهـ

وهكذا يتضح أن وحدة المعرفة توجد فى صورة الأمل ، على الرغم من أنهـا لم تتحقق بالفعل • ذلك أن الشتات الظاهرى لمختلف فروع المعرفة ليس سوى وهم • والسبب الحقيقى فى هذا الشتات هو أن التحليل الدقيق الذى يرد هذه الفـروع الى الوحدة لم يتقدم حتى الآن تقدما كافيا •

والنتيجة التى ينتهى اليها بياجيت هى ايمانه القـوى بالطرق الرياضية ، قـال :

« اذا صرفنا النظر عن الفروق بين الأشكال المختلفة للتعليم الجامعى ــ وهى بلا شك العقبة الرئيسية التى يجب التغلب عليها ــ وجدنا أن الطرق المنطقية والرياضية التى أخذ الباحثون يستعملونها بالتدريج هى خير دليل على الالتقاء الذى يدعو الباحثون اليه ، وخير وسيلة لتحقيق الوحدة بين فروع المعرفة » اهـ •

حقا ان الطرق الابستمولوجية (العلمية) تعيد نفسها ، كما يحدث تماما فى أزياء الملابس • مثال ذلك أن بياجيت وضع ابستمولوجيـة التوليدية ، من النمـو العقلى فى الأطفال أى نمو المعرفة بوجه عام ، على أساس الفلسفة اليقينية التى سادت فى القرن الثامن عشر ثم عادت فى القرن العشرين باسم « الفلسفة اليقينية الجديدة » وقد ولد بياجيت فى ١٨٩٦ وتأثر بالفلسفة الرياضية ــ الطبيعية العقلية التى وضعها ليون برونشفيج (١٨٨٩ ــ ١٩٤٤) ، فى حين أن لوسيان ليفى بروهل « ١٨٥٧ ــ ١٩٣٩) وضع على أساس وثائق كثيرة مخططا لعصور الذكاء وصف فيه عقلية الشعوب البدائية « بالعقلية قبل المنطقية » ، وهى مماثلة لعقلية طفل بين سـن ٧ و ١١ كما قال بياجيت • وقد أدت وسائل التقدم الحديث فى السبرنيطيقا والطرق المنطقيـة الرياضية الى تغيير وجه العلم الى حد ما • ولكن الهدف والمقصد الكلى لا يزال كما هو ، ذلك أن المذهب العقلى ينادى بأنه لن يمر وقت طويل حتى يظهر العلم الوحدوى •

ان التاريخ الحديث للبشرية وتاريخ المعرفة نفسها لم يحققا آمال المتفائلين من أمثال ليفى بروهل وبرونشفيج • ولكن بياجيت لم تزعجه خيبة الأمل هذه ، فانتحل فيها يظهر أيديولوجية أسلافه • بيد أن ليفى بروهل بعد أن وصف « العقلية قبل المنطقية » التى اتصفت بها البشرية فى طفولتها والتى قابلها بالتفكير العقلى والمنطقى عند المحدثين انتهى الى رفض هذه الفكرة التطورية ، وقرر أن « العقلية قبل المنطقية » من الأمور الثابتة غير المتطورة فى الوعى البشرى • وفى وسعنا أن نضيف الى ذلك أن أستاذ الاثنوغرافيا (علم السلالات البشرية) الفرنسية لم يقم قط بزيارة للشعوب البدائية فى بيئتها ،ولم يقابل بنفسه أحدا من الناس الذين خصص نحو ١٠ مجلدات لتحليل عقليتهم • وكذلك من حق كل من يقرأ مؤلفات بياجيت الكبيرة عن البيداجوجيا (التربية) النفسية أن يسأل : هل قابل المؤلف طفلا حقيقيا ممن وصفهم ؟ ذلك أن الطفل الذى فى سن ١١ أو ١٢ يبلغ ذروة نموه العقلى فى زعمه ، وقد وصفه بياجيت بأنه « وحش منطقى » ويود المرء أن يبحث عبثا عن مثل هذا الطفل فى الحياة الواقعية • يضاف الى ذلك أنه بعد سن ١٢ يأتى دور المراهقة التى تمتاز بزيادة مفاجئة فى الطيش وعدم التعقل وحدة العاطفة مما يقلب كل المقولات المنطقية تحت تأثير جموح العاطفة • ويحرص بياجيت كل الحرص على عدم وصف هذه الأزمة المحيرة التى تبرز منها خطوط شخصية الراشدين • ولا ريب أن هذه الأنثروبولوجية المجردة حين تتجاهل الانسان الحقيقى تعد نوعا من الخيال الجامح الذى لا يمت بصلة لسمات الشخصية الفردية التى تمتاز فى جوهرها بالقدرة على رفض كل قواعد المنطق والعقل المعروفة سواء فى السلوك والمشاعر •

بيد أن الصعوبة الناشئة عن قدرة الفرد على رفض قواعد المنطق والعقل قد استرعت انتباه أستاذ جنيف حيث قال :

« قد يحدث أن يتخلى الباحث عن نظرياته ويدخل فى اعتباره سلوك الأفراد الذين هم محل بحثه ودراسته ، بل قد يراعى الطريقة التى يؤثر بها هذا السلوك فى عقولهم وأفكارهم » • ويبدو أن هذه الاشارة الى السلوك تعد دليلا على تنازله عن رأيه • ثم يقول فيما يتعلق بدراسة نمو الذكاء فى الأطفال ما نصه :

« اننا نحاول أن نترجم الى لغة تجريدية تراكيب العمليات العقلية التى يدل عليها سلوك الأشخاص محل البحث ، ونستخدم لهذا الغرض تراكيب منطقية رياضية مختلفة تندرج تحت عنوان « جماعات » و « شبكات » و « تجمعات » • ولكننا نحاول أيضا أن نكتشف الشكل الذى تتخذه هذه التراكيب فى أذهان الأفراد محل البحث ، وذلك من خلال الكلمات التى يعبرون بها عن أفكارهم ، والشواهد الدالة على منتوياتهم ومقاصدهم ، مما قد يقترن بهذه الأفكار • ولم يعد الذى نكتشفه بالطبع تركيبا تجريديا ، بل هو مجموعة من القواعد أو المعايير العقلية التى ترقى الى مرتبة « الضرورة المنطقية » ا هـ •

ومن ذلك يتضح أن صاحب المنطق الرياضى لا يهتم بسلوك الفرد وشعوره وانما يهتم بها لهذا السلوك من تأثير فى عقله • والحياة فى نظره ليست سوى مظهر زائف يمكن الترجمة عنه بعبارات بسيطة ، وهى عرض ملازم لجوهر الحقيقة التى تتألف من نسق من التراكيب و « القواعد أو المعايير العقلية » •

ولا شك أن أبحاث بياجيت هى مثل من أمثلة نظرية وحدة المعرفة كما يفسرها اليوم أنصار الفلسفة اليقينية المنطقية • ومن الواضح أن الانسان عقبة فى سبيل العلم فى رأى بعض مشاهير أهل النظر فى علم الاجتماع • بيد أن الهدف الأعظم من تحقيق علم الانسان بدون الانسان يصطدم بعقبة كؤود هى الشعور الكامن فى أعماق النفس البشرية ، وقدرة المرء على الاختيار بين الأمور ، وما يجيش فى نفسه من المعانى الخفية التى لا يستطيع العالم الرياضى أن يعرفها الا بعد ظهورها ، تماما كما لا يستطيع العالم الاقتصادى التحذير من الأزمات الا بعد وقوعها •

وعندما سئل كلود ليفى شتراوس أستاذ الأنثولوجيا النظرية : ألا ينبغى أن يأخذ الباحث فى اعتباره الأفكار والمشاعر الدائرة فى خلد الأفراد الذين يجرى عليهم تجاربه ، أجاب مبتسما :

« هذه العودة الى الشعور ••• تبدو فى نظرى وسيلة اضافية نستطيع بها أن نتأكد من صحة عملياتنا التحليلية • ولأننا نشتغل بالعلوم الانسانية ، ولأننا رجال ندرس الرجال ، نستطيع أن نحاول أن نضع أنفسنا مكان الأشخاص الذين نجرى بحوثنا عليهم ، ولكن فى المرحلة الأخيرة فقط ، حيث يطيب لنا أن نسأل أنفسنا : هل تصح نتائج البحث اذا جربته على نفسى • وهكذا يبدو الشعور بالنسبة لى أمرا هينا وثانويا بالنسبة للعمل الأساسى الذى يتركز فى تحليل الفكر الموضوعى » اهـ •

لا ريب أن هذا الكلام الذى ينم على الاحتقار « السامى » لاجراء التجارب على الأشخاص الحقيقيين هو من سمات من يؤلف فى « الفوضلوجيا » (علم الفوضى) لا فى الأنثروبولوجيا (علم الانسان) •

والواقع أن هذا الموقف من الابستمولوجيا جزء من النمط الثقافى السائد فى عصر يعتبر فيه « موت الانسان » حقيقة واقعة • فالفلاسفة والعلماء والمصورون والنحاتون والموسيقيون كلهم يشتركون فى اقامة صلاة الجنازة على الانسان الذى هو آخر عقبة فى سبيل التفكير النظرى • ولا ريب أن اختفاء الانسان الذى هو بداية ونهاية المعارف بأسرها يترك فراغا فى ساحة المعرفة ، لا يملأه سوى الفلسفة النهلستية (العدمية) المعاصرة • وقد درجت النظرية الميكانيكية على اعتبار الانسان ضربا من الحيوان يتألف من ذرات من المادة فى حالة حركة • ويحاول بياجيت وليفى

شتراوس وزملاؤهما تشغيل العقل الآلي الرياضي المنطقي الذي يحاكي النشـــاط العقلي عند الانسان ، ويقولون ان المخ الصناعي يتيح لنا الاستغناء عن المخ الحقيقي ، وهو يعمل بدقة أكبر عن طريق تشغيل أجزائه ، وهذا من شأنه تفادي الأخطاء التي تقع من الأحياء فالناس والمواطنون في نظر علم النفس الاجتماعي الذي تمثله وسائل الاتصال الجماهيري ، وأطفال بياجيت ، والرجل البدائي عند ليفي شتراوس ، كل هؤلاء صورة مختلفة عن الانسان السبرنيطيقي (الآلي) ٠

وفي وسع أساتذة المدارس السائدة أن يمارسوا سيطرتهم العقلية بفضـــل المناصب الاستراتيجية التي يتقلدونها في شبكة النظم القائمة ، ويرصـــدوا الأموال والمناصب لتلاميذهم الطيعين الذين يحفظون دروسهم ويكررونها ٠ ويبدو أن الهدف من بعض المؤلفات مثل الموسوعة المعروفة باسم « موسوعة دى لابيـاد » في المنطق ونظرية العلم تحت اشراف بياجيت هو وضع عالم المعرفة تحت السيطرة المطلقـــة لرئيس واحد يسبح الجميع بحمده ، ويتبارون في تمجيد عبقريته ٠ وليس في ذلك شيء جديد ، فاشتهار هيجل الفيلسوف الألماني المعروف بالمشاركة في فنون المعرفة في القرن التاسع عشر يرجع الى أنه كان مستشارا لوزير التعـــليم البروسي في الشؤون الخاصة بتعيين الموظفين ٠

وقد يضحك المرء من هذه الكوميديا ذات المئة فصل لو أن مشكلة الوحـــدة العلمية مست حياة حفنة من الأفراد ، ولكن المؤسف أنها تمس طبيعة المعرفة ومصيرها بل مستقبل الحضارة ٠ والواقع أن الانحياز الى المذهب لرياضي لمنطقي يعوق تقـــدم البحث العلمي بدلا من أن يعززه ٠ ان الباحث المزعوم ، الأسير لصيغته الخاصـــة بوضوح المعنى ، انما يبحث عن أمر سبق له أن وجده ، وهو يسير في تفكيره على طريق معبد سبق تمهيده ٠ ولا ريب أن الأفق الابستمولوجي ينغلق حول التمجيد لما يسمى بالعقل العلمي الذي يقوم بالتنظيم المنهجي للعلوم ٠ ولكن هذا العقل يكتفي بالتعميم والتوسع في البديهيات المعروفة من قبل ، ويسير الى الخلف في طريق مسدود ، بدلا من أن ينظر الى الأمام ويقتحم المجهول ، وبدلا من أن يحاول وضع صيغ جديدةويكشف عن قيم جديدة ويخلق لغة جديدة ٠ وقد جاء في سفر التكوين أن امرأة لوط مسخت وتحولت الى عمود من الملح لأنها التفتت الى الوراء ٠

ان الوحدة العلمية يجب أن تكون وسيلة لكشف الحقائق ، وتحطيم الحواجز ، والاتصال بين مختلف فنون المعرفة ، والاخصاب والتلقيح المتبادل ، لا وسيلة لالغاء كل المعاني ، وسد كل المنافذ ٠ وقد كتب ادجار مورين مشيرا الى آثار التنظيم العـــلمي المنهجي في البيولوجيا (علم الأحياء) فقال :

« هناك فجوة نظرية هائلة بين فكرة النظام المفتوح وحقيقة النظام الحي الأولى ٠ اننا لا نعرف أية نظرية حقيقية عن التنظيم الذاتي ، أي الانتاج الذاتي الدائم في نظام حي أو اجتماعي الذي يقضي على كل عوامل الفوضى والاضطراب باستمرار ،

ولا عن التوالد الذاتي والتراكيب التنظيمية من ميكانيكية وحيوانية (القرار/الاختيار السلوك المتغير بالنسبة للبيئة) أ هـ ٠

ثم يدعو مورين الى ايجاد « منطق معقد ٠ قادر على فهم دور الاضـــطراب ، و « الضجيج » الخارجي ، ودور التضاد والتنافس بين الظواهر التنظيمية ، على أن يكون هذا المنطق مفتوحا في الوقت نفسه لنظرية الاحتمالات ٠٠ ان للحياة منطقـــا أغنى من منطق أفكارنا ٠٠٠ فمنطق أفكارنا هو حصيلة ثانوية ـ ولا أقـول حصيلة فرعية ـ لمنطق الحياة » ا هـ ٠

ان اللبس الذى يشـوب هذا النص ، وغموض عبـاراته ، وافتقاره الى الدقة اللغوية ، كلها علامات على الحياة لا على الخطأ ٠ ذلك أن مبدأ البحث القائم على تعاون فروع المعرفة المختلفة يهدف الى تحطيم أسس البحث السابق ، وليس الغرض منه اعلان السيادة المطلقة لبعض الصيغ المقررة ، بل هو ظهور صيغة جديدة لا تختزل ولا تبسط جميع المجالات التى تطبق فيها ، بل تفتحها وتثريها ٠ ولقد أخذ قانون الطرق الرياضية المنطقية يفقد احترامه ومكانته ، ولم يعد قانون التناقض مقدسا كما كان ٠ ولا يزال صناع الانسان الآلى يركبون نماذج مصغرة من عالم الفكر والبحث ، والنتـــائج مرضية لأهـل العلم والخبرة ٠ ولكن موضوع وحدة المعرفة أخطر من هواية السادة القدامى الذين قاموا ببناء روارق فى زجاجات ٠

والرأى الغالب فى نظر الباحثين أن وحدة المعرفة محـــاولة لاعادة ترتيب عالم البحث العلمى حتى يتسنى التأكد من أن عناصره واضحة وقضاياه خالية من التناقض، وحتى يتسنى تزويد الاخصائيين بأداة ابستمولوجية قادرة على توسيع حدود المبادىء المنطقية الرياضية ٠ وبتوالى التنظيم المنهجى المنسق لفروع المعرفة سوف يتم بالتدريج اقامة صرح المعرفة الوحدوية ٠ وبالتقطير الجزئى واستخلاص الجدور سـوف تتحقق المعرفة التى تعد بديهية البديهيات وسوف يكون من الممكن أن يمسك الانســـان بكل المعرفة فى راحة كفه ٠ وليس الغرض هو ايجاد صورة جديدة من المعرفة وانما ايجاد أسلوب جديد لكتابة المعرفة ٠ وقد كان حلم ليبنتز « بالخصائص العامة » يعبر عن هذا الغرض نفسه ٠ وأكد جاليليو مؤسس العلم الحديث أن كتاب الطبيعة مكتوب بلغة الهندسة ٠ وأعلن بعده بزمن ليس بطويل « أصحاب نظرية الحساب السياسى ومن عقبهم من أصحاب الحساب الاجتماعى أن المحيط الانسانى أيضا منظم تنظيمـا منهجيا وأنه يمكن نسخه بكتابة رقمية مماثلة ٠ والخلاصة ـ كما صرح لابلاس ـ أن هناك صيغة واحدة تحتوى على سر الحقيقة العالمية ٠

وهذا الهدف الأكبر يفترض امكان توحيد فنون المعرفة كلها ، واعطائها بعـدا ابستمولوجيا واحدا ، دون انكار خصوصية كل فن منها ٠ بيد أن عالم المعرفة ذو أبعاد عديدة ، لأن أهداف البحوث تتعدد بتعدد وجهات النظر المختلفة ٠ وهنـــاك مجالات معينة تشترك فيها الأدلة النظرية والأدلة المادية بنسب متفاوتة ٠ ومعلوم أن

استخدام بعض الرموز والعلامات الرياضية فى علم الأحياء أو التاريخ ، واستخدام جهاز الاحصاء فى علم الاقتصاد او الاجتماع ، لا يكفى للدلالة على أن جوهر الحقيقة التاريخية أو السيكولوجية أو البيولوجية يخضع لسلطان القوانين المنطقية الرياضية بعد استبعاد الصدفه والخطأ ٠ وعندما يستبعد بياجيت أو ليفى شتراوس الوعى الانسانى من أبحاثهما ويعتبرانه كما مهملا أو حصيلة فرعية للعقل الآلى فانهما فى الواقع يتعجلان فى ادعاء الانتصار ، فهما يرفضان من دائرة تفكيرهما أدنى اعتبار بمنع البديهى من أن يتم دورته الكاملة ويصبح مكتفيا بذاته ٠

ولا شك أن وجود فنون عديدة مختلفة من المعرفة يستلزم تنوعا فى مناهج البحث فى هذه الفنون ، ولا يمكن أن يدعى منهج منها أنه يتحد مع كل المناهج الأخرى ٠ ولا تعنى فكرة الوحدة العلمية البحث عن مضاعف مشترك أصغر أو قاسم مشترك أعظم بل تعنى الاهتمام بالمجال الابستمولوجى كله الذى تنبث فى اطاره فنون المعرفة المستقلة كالطرق العديدة المنبثة فى عالم المجهول ٠ وهناك منطقة حرام أو مساحة بينية تفصل بين فنون المعرفة المختلفة ، وتشكل الحدود التى يجب أن يتم فيها الاتصال بين هذه الفنون ومن الضرورى وجود حد أدنى من وحدة المعرفة ،فكل العلوم توجد معا بصورة مادية فى عالم المعرفة ، وكلها تشكل جزءا من وحدة اللغة الانسانية بالرغم من صيغها التخصصية ٠ وعلى هذا المستوى نجد أن روح الوحدة العلمية هى فى المقام الاول ضرورة الاتصال ٠ ومعنى ذلك أنه يجب وضع حد للجهل المشترك وحالة الحياد المسلح اللذين يسودان فى الجامعات ٠ وعلى المتخصصين فى كل فنون المعرفة أن يعترفوا ــ برغم ضيق أفقهم العقلى ــ بأن الفن الذى ينتمون اليه ، وان وجد أولا فى ذاته ولذاته ، موجود أيضا فى اطار الوحدة التى تنتظم جميع الفنون الأخرى ٠

ويعارض أصحاب الوحدة العلمية فكرة اللغة الواحدة الواضحة التى ينادى بها أصحاب اللغة المنطقية الرياضية ٠ وحجتهم فى هذه المعارضة أن السمة الأساسية للمجال الحيوى الذى تنبسط فيه الحياة الانسانية هو ذلك الفيض الغزير من المعانى التى تتداخل ويلغى بعضها بعضا ، والتى تتناقض وتنتشر ٠ ولذلك تدعو الحاجة لتوحيد فنون المعرفة المختلفة بدلا من تقسيمها الى فروع خاصة مستقلة ٠ بيد أن لكل علم منطقه الخاص الذى يجعله منغلقا على نفسه تمشيا مع اتجاهاته الخاصة ٠ واذا حاولنا بأى ثمن أن نجمع كل ضروب هذا المنطق ونخضعها لسلطان لغة واحدة فاننا نتهرب من القضية الحقيقية وننكر أن الكائنات البشرية ذات أبعاد متعددة لا بعد واحد ٠ ومتى فهمنا هذا التعدد رأينا الحاجة ماسة الى لغة تختلف اختلافا جذريا عن اللغة المنطقية الرياضيه ٠

ان البحث عن أساس لوحدة المعرفة لا يجوز أن ينحصر فى وضع علم سحرى يستطيع به العلماء فى كافة فروع المعرفة المختلفة أن يتفاهموا ويتصل بعضهم ببعض،

فمثل هذا العلم الأسمى لا يضيف شيئا الى العلوم الفـــردية التى يدعى أنه يجمع شتاتها ، اللهم الا علما جديدا يضاف الى العلوم الموجودة • والحق أن وحدة المعرفة لابد أن تتم فى النهاية ، والباب مفتوح أمام تحقيقها على الرغم من الحواجز التى يقيمها المذهب العقلى • أما محاولة خلق علم وحدوى يقوم على البداهة ووضوح المفـــاهيم فلا يؤدى الا الى تجميد المعرفة وتحويلها الى بديهية يقينية ، مطلقة ، ملزمة للباحثين الى الأبد • ويدل تاريخ المعرفة على أن المطلقات واليقينيات مصيرها الى الزوال ، وكل الذين ظنوا وتوهموا أن أحكامهم المطلقة سوف تسرى فى المستقبل خابت ظنونهم ، وتبددت أوهامهم

ونحن نشاهد فى الوقت الحاضر أن كثيرا من الأحكام القطعية المتيسرة قد ثبت بطلانها وانكشف زيفها • والواقع أن الانتصار الساحق الذى تحققه بعض المنـاهج العقلية تعقبه هزيمة ماحقة كذلك • والتضخم والانكماش فى عالم العقـــل الأصغر أمران شائعان كما هما شائعان فى عالم الاقتصاد الأكبر •

وفى وسعنا أن نقرر أن المنهج المنطقى الرياضى السائد فى الوقت الحاضر هو مظهر كبير من مظاهر البربرية الجديدة المعاصرة ، فهذا المنهج ينطوى على فقـــدان الشعور بالانسانية ، واختفاء الصور التنظيمية الكبيرة التى حافظت على شـــخصية الانسان فى عالم يتناسب مع قدره • ولا ريب أن نظريات العـــلم الوحدوى الذى لا يتضمن أية اشارة الى شخصية الانسان هى نظريات تدل على خطل الرأى • وكل علم يتخلى عن هدفه هو علم غريب يثير الاشمئزاز والنفور • ومن الغباء والعبث أن ندعى وضع علم للانسان اذا لم تكن حياة الانسان هى بدايته ونهايته • ومن المؤسف أن العلوم الانسانية كما هى فى الوقت الراهن لا تقدم لنا سوى عظام نخرة من جثـة باليــة •

لقد حان الوقت لتغيير هذا الاتجاه جملة واحدة • اننا بحاجة الى وحدة علمية تختلف عما تجرى عليه الحال الآن ، من اشتغال كل أخصائى بالتفكير فى فنه الخاص • وعلى علماء العصر أن يتخلوا عن الانصراف الكلى الى علومهم الخاصة ويشتركوا معا فى اعادة المعنى الانسانى الى المعرفة • ذلك أن المعرفة هى احدى صور وجود الانســان فى الكون ، ومظهر خاص لحلول الانسان فى العالم • وما أجدرنا أن نعيد أســباب الاتصال التى تقطعت ، وأن نحيى التحالف التقليدى بين العلم والحكمة •

ان ما يسمى اليوم وحدة العلوم ما هو الا تنظيم للعادات الفكرية السائدة بين علماء الغرب وما زالت الصورة المثلى فى الغرب هى صورة الرجل المتمـــدن الذى حصل على درجة جامعية فى « العلوم الدقيقة » • وهذا من شأنه استبعاد الســـواد الأعظم من الجنس البشرى الذى يعيش خارج دائرة الثقافة الغربية ، فضلا عن رجل الشارع فى بلاد الغرب نفسها • والواقع أن العلم الوحدوى فى مفهوم الغـــرب هو مجتمع سرى مقصور على فئة قليلة من العلماء وفئة من تلاميذهم يعدون على أصـــابع

اليد . ومثلهم في ذلك مثل الخبراء الذين ورد ذكرهم في رواية « لعبة الخرزات الزجاجية » لمؤلفها هرمان هس .

ان المحاولات المعاصرة التى تبذل لوضع علم قائم على البديهيات وضوح المفاهيم يحمل طابع العقلانية المنتصرة التى يزهى بها الغرب مع الاحتقار التام لكل اتجاه أو قول يعارض المنهج المنطقى الرياضى . وباسم وحدانية المعرفة يقنع الغربيون بالبقاء على جهلهم بأفريقيا وأساطيرها ، وأساليب تفكيرها ، وأفكار الهند ، والصين ، واليابان ، وفنون الأقيانوسية وحكمتها ، فتراهم ينبذون هذه الكنوز الثقافية وراء ظهورهم ويعتبرونها « غير منطقية » أو « دون المنطقية » ، دون ما قيمة حقيقية ، اللهم الا اذا تفضل بعض مشاهير المفكرين الغربيين برفع « الفكر المتوحش » الى مرتبة العقل اللاواعى الجماعى من الطراز الغربى الذى يقع فى الخطأ بسبب المغالاة فى استعمال العقل الآلى ، لا بسبب الافتقار اليه .

هذا ويجب ان تحمل فكرة الوحدة العلمية فكرة المجال الشامل للمعرفة العالمية ، كما يجب أن يكون برنامجها هو ضم المناهج المؤدية الى وضوح المفاهيم ، مع مراعاة تعدد المهن الفردية ، وتعدد مظاهر الثقافة العالمية . ولا ريب أن تعدد التجربة الانسانية على اختلاف أزمنتها وأمكنتها وأشكالها توجب نوعا من التعدد الابستمولوجى تحترم فيه الفروق والثغرات . وواضح أن فكرة الانسانية العالمية لن ترضى علماء الجبر من رجال العلم الوحدوى . لقد اضطر الغرب الذى سيطر على العالم أخيرا الى أن يتخلى عن امبراطورياته الاستعمارية ، ولكنه لا يزال مستميتا فى التشبث بسيطرته العقلية التى هى الأثر الباقى من سيطرته القديمة . ولقد آن الأوان لأن تختفى أساطير المنطق ، ليحل محلها اعتراف الانسان بأخيه الانسان فى صورة انسانية تجمع بين التعدد والوحدة . والواقع أن المعنى الأساسى للوحدة العلمية هو العودة الى الانسانية

● ● ●



بحث السلام

●● لهذا المقال طابع شخصي يجب أن يوضع محل الاعتبار . فلقد شاركت في حركة بحث السلام منذ بدايتها . لهذا ، ومن خلال خبرتي الطويلة بجهودها ، فانى أحاول هنا أن أربط بين أعمالها وبين ما تعلمته أنا شخصيا من أفرع الدراسات ، مستعينا في ذلك بالمفاهيم العامة التي خلصت اليها الأبحاث التي اشتركت فيها تلك الأفرع فيما يسمى بأبحاث الدراسات المشتركة من الأهمية بمكان - في هذه المرحلة - أن ندرك أن أبحاث الدراسات المشتركة تحدث رد فعل مغاير في عقل كل فرد في حركة بحث السلام ، الأمر الذى لم يتسع الوقت - لسوء الحظ - للتعرف على ماهيته حتى يمكن تقويم هذه العقول على أساسه . وعلى ذلك فان ما سوف أعرضه يمكن أن يؤخذ من زوايا متعددة ، منها أنه يلزم النظر اليه باعتبار أنه عينة غير دقيقة لما يدور في واحد من تلك العقول ، وقد يؤخذ على اعتبار أنه واحدة من سلسلة الدراسات التي قمت بها شخصيا لمعرفة مدى تأثير الدراسات المشتركة في فكر أفراد معينين . وقد يمكن أخذه على اعتبار أنه المحاولة الأولى لبدء ما يمكن أن يسمى « التاريخ الطبيعي » للعقول في مجال الدراسات المشتركة ، ولكن في النهاية يجب أخذه على أنه سجل لمفاهيمي الشخصية ، وهي مفاهيم

الكاتب : كينيث بولدنج

أستاذ الاقتصاد ، وأحد مديرى معهد العلوم السلوكية بجامعة كولورادو • له مؤلفات كثيرة من بينها مجلد يعتبر مرجعا عالميا فى الاقتصاد ، كما له مؤلفات أخرى عن تحول ديناميكية المجتمع ، والحرب والسلم ، وله كذلك بعض الكتب الأدبية • يعتبر أحد الرواد البارزين فى حركة بحث السلام ، وقد عاونته زوجته أليس بولدنج كثيرا فى هذا المجال •

المترجم : محمد رياض عبد الشافى

لواء أركان حرب ماجستير فى العلوم العسكرية • خريج المعاهد العسكرية فى كل من انجلترة والولايات المتحدة وروسيا •• ماجستير فى ادارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة •

ربما تتبوأ مكانهـــا يوما لتكون جزءا من عمل أكمل يحوى تاريخ ووصف حركة بحث السلام •

وفى اعتقادى ان المشتغلين ببحوث السلام ما هم الا مجموعة من الناس مبعثرين فى أماكن متعددة من العالم لا كيان لهم ولا رابطة تربط بينهم • ورغم أن أغلبيتهم فضلوا التجمع فى أمريكا الشمالية وغرب أوربا واليابان والهند فما يزال هناك أفراد آخرون ممن لهم مثل اهتماماتهم مشتتون داخل الدول الاشتراكية وفى القـــارات الأخرى ، غير قادرين على الاتصال بتلك « المجموعة الخفية » • وفضلا عن ذلك ليس من السهل أن تميز الباحث فى السلام من غير الباحث فيه • اذ قد يحدث ، من ناحية، أن تذوب المجموعة القائمه ببحث السلام بشكل يكاد يكون غير ملحوظ فى المجموعات الأخرى المهتمة بأبحاث النظم العامة العالمية وأبحاث الصراع ، واذ ذاك يتعذر التعرف عليهم ، هذا من ناحية ، وفى الناحية المقابلة قد يذوبون أيضا فى مجموعة المتطرفين والمتحمسين والاشتراكيين ممن قد يعنون فى المقام الأول بنشر عقائدهم المتأصلة أكثر من عنايتهم بممارسة الأسلوب الصحيح فى البحث العلمى • فى مواجهة ذلك كله قامت حركة بحث السلام وتآلف كيانها من مجموعة من الناس ممن التزموا بالأسلوب العلمى فى دراسة النظم الاجتماعية وبالتطبيقات العملية لأوجه المعرفة التى انتهت اليها دراساتهم لتلك النظم ، وذلك من أجل الارتقاء بالجنس البشرى من خـــلال

الاقلال من الخسائر التى تترتب على ما يحدث بين البشر من صراع وعلى الأخص فى النواحى التى يكون فيها الصراع أشد عنفا وأكثر تدميرا ٠

التزمت مجموعة بحث السلام بأسلوب الدراسات المشتركة فى أعمالها منذ بدأ نشاطها ٠ فلقد صدر مؤخرا بحث عن بيلوجرافية المشتغلين بأبحاث السلام استعنت به للتعرف بشكل عام على نوعية تخصصات المشتغلين فيـــه ، الأمر الذى لا يعتبر سهلا بسبب ميل الباحثين فى السلام الى اتباع أسلوب الدراسات المشـــــــتركة بشكل يطغى على تخصصاتهم الأصلية ويجعلها أقل وضوحا ٠ أو قد يبدأ الواحد منهم بأحد أفرع الدراسات ثم لا يلبث أن يهجره ويتخصص فى آخر ٠ وعلى العموم يمكننى أن أقرر بشكل عام أن من بين المتخصصين فى بحث السلام ٣٥٪ تقريبا من رجـــال العلوم السياسية ، وحوالى ٢١٪ من علماء الاجتماع ، وحوالى ١٤٪ من المحـــامين ورجال القضاء والقانون الدولى ، وحوالى ٨٪ من المشتغلين بالنظم العامة ، وحوالى ٦٪ من كل من الاقتصاديين والمؤرخين وعلماء السلالات والمتخصصين فى علم النفس ٠ وربما لاحظنا ارتفاع نسبة المشتركين فى بحث السلام من رجال العلوم السياسية ، وهذا أمر غير مستغرب ، حيث أن الحرب والسلام أساسا ، ظاهرتان وثيقتا الصـلة بالوحدات السياسية ٠ لذلك ــ ولأسباب أخرى مقبولة كثيرة ــ تأكد الطابع الشمولى فى بحث السلام من حيث ضرورة اشتراك أفرع الدراسات مجتمعة فيه ــ يعزز ذلك أن البعض يرى أن جميع البحوث التطبيقية فى مجال العلوم الاجتماعية يلزم أن تكون شمولية على الوجه السابق ذكره ، لسبب بسيط ، هو أن النظام الاجتماعى نظام مفرد يختص كل فرع من أفرع الدراسات بنواح معينة فيه ، فى حين أن دراســـة أى مشكلة عالمية حقيقية لابد أن تتضمن التعرض للنظام الاجتماعى ككل ، ومن ثم فان الطابع الشمولى فى دراسة المشاكل العالمية يكون أوجب ، ينطبق ذلك على علاقات العمل ودراسات التطور وعلم الجريمة ودراسات البيئة وأى مجالات تطبيقية أخرى ، لأن أى مجال تطبيقى لابد أن تكون له أوجه اقتصادية وأوجه اجتمـــاعية وأوجه سياسية وأوجه قانونية ، وعلى الباحثين فى ممارستهم لعملهم فى هذا المجـــال أن يستعينوا بما يمكن أن يقـــدمه لهم المؤرخون والجغرافيون ، حيث أن الأمور التى سيقومون بدراستها تكون ذات أبعاد تتعلق بالزمان والمكان وفى المجال التطبيقى سوف تتضمن الدراسة النظم العامة أيضا من حيث أن النظم تمثل ناحية نظـــرية يهتم بها أكثر من فرع من فروع الدراسات ، كما أنها ستتضمن الاعتبارات الفلسفية والخلقية الأكبر بسبب الارتباط الوثيق بين النظم الاجتماعية جميعها وبين القيـــم الانسانية ومثلها ٠

شىء آخر يمكن قوله ، هو أن حركة بحث السلام حركة شمولية أيضا ، سواء فيما يتعلق بأفرادها أو بالمشاكل التى يراد منها أن تجد حلولا لها ، وهو ما يختلف كثيرا عما لو قلنا أن شموليتها تتعلق بمضمونها ونتائجها ٠ فمن ناحية المضـــمون أجد لزاما على أن أقرر أن أبحاث الدراسات المشتركة التى تنشر فى مطبوعات الحركة

أضعف بكثير فيما يختص بأبحاث السلام مما هي عليه فيمـــــا يختص بأفرادها . فالملاحظ بوجه عام أن علماء السياسة يركزون على العلوم الســــــياسية ، ويركز الاجتماعيون على العلوم الاجتماعية ، والاقتصاديون على الاقتصاد ، وهكذا ، بمعنى أن بحث السلام فى كل من مجاليه النظرى والبحث التجريبى لا يسلم من طابع التخصص الفردى الذى يفرض نفسه على كافة العلوم الاجتماعية ، الأمر الذى أفقد هذا البحث شموليته وجعله لا يزيد ولا ينقص أن يكون كأى بحث تطبيقى يختص باجرائه أحد أفرع الدراسات على حدة • وبديهى أن لذلك أسبابا ، بل قل أعذارا مقبولة ، لعـــل أهمها أن النظام العالمى الشامل – برغم ترابطه الشديد – نظام ضخم ومعقد جدا ، ومن العسير تكوين نماذج نظرية تحيط به كله ، فضلا عن ذلك أن لكل فرع من أفرع العلوم الاجتماعية تاريخه الخاص وأسلوبه المتميز فى البحث الذى يختلف كثيرا عن الأساليب المتبعة فى باقى الأفرع

وللتدليل على ذلك نجد أن علم السلالات يعول كثيرا على أسلوب الملاحظة المستمرة وعلى ما يدلى به أفراد ينتمون الى البيئة الثقافية التى يقومون بدراســـتها ، أما علم الاجتماع فله طريقته التفصيلية فى توجيه الأسئلة وأخذ العينات والاســـــتعانة بالاحصاءات الاجتماعية ، ويميل علم الاقتصاد الى الاعتماد على المعلومات الكمية التى يستقيها أساسا من مصادر خارجية عنه كأجهزة الضرائب أو التعداد • وفى الدراسات السكانية يصير الاعتماد بطبيعة الحال على التعداد ، وكذلك على سجلات المواليـــد والوفيات والاحصاءات الصحية وغيرها ، أما علم السياسة فهو احد أفرع الدراسات ، وقد انقسم تقريبا الى مدرستين ، فبينما كان فى الماضى يعتمد على البيانات التاريخية وعلى التحليلات الوصفية نجد أن التقليد الحديث ينحو نحو معالجة المعطيـــــــات السياسية كميا ، متأثرا فى ذلك – الى حد ما – بنواحى الكم التى أدخلت على العلوم الاجتماعية الأخرى ، الأمر الذى سيؤدى الى نشوء علم جديد هو « السياسة الرياضية » أما التاريخ فله تقليده القديم فى تحليل عينات من الأحداث التاريخية كل عينــــــة بمفردها • هناك أيضا اتجاه حديث نوعا ما يهدف الى الافادة كميا من البيــــانات التاريخية ، وعلى الخصوص فى الدراسات السكانية والاقتصادية وبشكل متزايد فى التاريخ الاجتماعى أيضا • وفى علم الجغرافيا يعتمد أســـــلوب البحث العلمى على الاختيار • هذا العلم يتكون فى الحقيقة من مجموعة من أفرع الدراسات ، كل منهـا مستقل الى حد ما عن الآخر ، وذلك بدءا من الجغرافيا الطبيعية حتى الجغرافيــــا الاجتماعية • أما علم النفس فقد انبثقت منه عدة أفرع غير مترابطة ، يكاد كل منهـا يكون مستقلا • وتبدأ هذه الأفرع من علم النفس التجريبى للحيوانات وتنتهى بعلم النفس التحليلى وعلم النفس العلاجى • ولكل واحد من هذه العلوم أسلوبه المغاير فى البحث وتكوينه المختلف عما فى العلوم الأخرى • وفى علم النفس الاجتماعى ينصب التركيز على التجارب التى يجريها على مجموعات صغيرة ، وكذلك على أسلوب معين فى البحث يهدف الى ابراز العلاقات التى تطرأ بسبب عدد قليل نسبيا من المتغيرات •

لعلنا قد تبينا من هـذا الخليط صعوبة أبحاث الدراسات المشتركة • فالباحث في مجالها يتعين عليه أن يتقن أساليب البحث الكثيرة المتنوعة وأن يلم بكيانات أفرع الدراسات على كثرتها ايضا فضلا عن أن كل فرع من أفرع الدراسات المشتركه يركز غالبا على عدد محدود جدا من الأوجه ينتقيها من النظام الاجتماعى الشامل ، ثم بعدئذ يستبعد جميع الأوجه الأخرى •

هنا قد يلحظ المرء بعض الميل لما أسميه « امبريالية الاقتصاد » ، بمعنى أن هناك محاولات معينة من جانب علم الاقتصاد للسيطرة على العلوم الاجتماعية الأخرى • من ذلك مثلا دور علم الاجتماع فى تطبيقات النظرية العامة للتبادل ، وأيضا دور العلوم السياسية فى نظريات الاختيار لدى الجماهير • من الطبيعى أن يكون فى نظرية الاقتصاد الكثير مما يمكن تعميمه ، ولكن هذه النظرية ما تزال ترتكز بكل ثقلها على ظاهرة التبادل ، فى حين أن ظاهرة التبادل ليست سوى ظاهرة اجتماعية عامة جدا ، ومن ثم لا يجوز تقديسها الى هذا الحد واقحامها بشكل مطلق فى تفسير جميع الظواهر الاجتماعية •

ومن الناحية التاريخية تعود أسباب تجزئة موضوع النظم الاجتماعية الى أفرع متعددة بسبب فشل علم الاقتصاد فى الاحاطة بالنواحى الأكبر فى الحياة الاجتماعية • ذلك أن علم الاقتصاد - اذا استثنينا العلوم القانونية التى ظهرت ابان العصور القديمة والوسطى - يعتبر أول العلوم الاجتماعية على وجه التأكيد ، فكان من نتيجة ذلك أن برز علما الاجتماع والفلسفة منذ أواسط القرن التاسع عشر ليشغلا المجالين الاجتماعى والانسانى اللذين تركهما علم الاقتصاد شاغرين • أما علم السياسة فالأمر فيه مختلف ، فمن وجهة نظر معينة يعود هذا العلم الى أصل اغريقى ، ولكن من وجهة نظر أخرى يمكن القول بأن مكيافلى ومونتسكيو ولوك هم الذين أرسوا قواعده ، مثلما نقول ان آدم سميث هو الذى أرسى قواعد علم الاقتصاد منذ حوالى قرن واحد فقط • وعلى العموم فقد برز علم السياسة الحديث كعلم اجتماعى مميز المعالم منذ أواسط القرن التاسع عشر أيضا ، وقد سد هو الآخر ثغرة لم يملأها علم الاقتصاد عندما توقف عن أن يكون اقتصادا سياسيا وبعد أن قصر اهتماماته على الدراسات المتعلقة بنظام الشعر والظواهر المتصلة به •• وكذلك الحال فى علم السلالات ، وهو المختص بدراسة المجتمعات البدائية ، فقد تطور هو أيضا ليملأ ثغرة شاغرة فى النظام الاقتصادى

لا شك أن تجزئة الدراسة عن المجتمع وتوزيعها على أربعة أفرع أو خمسة افرع أدت الى نوع من الدينامكية لم يكن من الممكن تحقيقها فيما لو استمرت العلوم الاجتماعية فى كيان فكرى موحد • ففى البدايه تكون كل فرع من عدد قليل من العلماء بداوا بأن ركزوا جهودهم فى موضوع ثقافى محدد ، ثم قاموا بتنمية أعمالهم عنه ليجعلوا منه مجالا لأبحاثهم ونقدهم • وكما هو الشأن فى العمليات التى تتم وفقا للنظام العام

للتطور نمت المعرفة التى تجمعت لدى هؤلاء العلماء من خلال تعريضها للتغيير والاختيار . التغيير من حيث استبدال ما هو موجود بأفكار ونظريات ومعطيات جديدة، أما الاختيار فيتم بعد نقد تلك الأشياء الجديدة ثم رفضها أو قبولها على ضوء الاتجاه العام لفرع الدراسة الذى هم بصدده . هذا هو المقصود بالنقد ، ولا جدال فى أن النقد هو الذى يكسب فرع الدراسة علميته ومن هنا فان أخطر ما يمكن أن يصيب الدراسات المشتركة يكمن فى سهولة فقدانها لصفتها العلمية ان لم توضع النظريات والأفكار والمعطيات فى بوتقة النقد المنظم . بناء على ذلك قمت بتعريف فرع الدراسة بأنه فرع تابع مشتق من أحد أوجه الثقافة الفكرية يمكن للباحث الصغير أن يتفوق فيه وأن يتميز على أقرانه ان أمكنه أن يصحح بنجاح خطأ وقعوا فيه ، وعلى الخصوص اذا وقع فى هذا الخطأ من هم أكبر منه . وعلى ذلك يمكن القول أنه ما دام الحافز الشخصى على اجراء النقد الناجح قائما ومستمرا فلن يكون هناك محل لعمل ردىء أو لنظريات غير مستوفاة أو لتحليلات ضعيفة أو لمعطيات غير دقيقة . أما اذا كبر مجال الدراسة عن حد معين فعندئذ يصبح من العسير على فرع الدراسات أن يحيط به كله ، ولعل ذلك راجع الى أن لكل فرع - فيما يبدو - حجما مرتبطا بنمط التعبير الخاص به . وترتيبا على ذلك فان الفرع اذا اتسع وكبر حجمه اما أن ينقسم الى أفرع أصغر على النحو الذى يحدث عادة ، واما أن يتحول الى نوع من اللغو . ولعل ما هو ماثل فيما نسمعه من أحاديث كثيرة طويلة جوفاء ، مما يقدمه بأسلوب جذاب متحدثون من ذوى النوايا الطيبة فى مجال الدفاع عن الجنس البشرى ومستقبله ، خير شاهد على أهمية التمسك بعلمية أفرع الدراسات وعلى خطورة فقدانها لها .

ولم تكتسب أفرع الدراسات طابعها العلمى على النحو المعروف دون مقابل ، الا أن ذلك يتم فى الأغلب دون أن يؤخذ فى الاعتبار أن كل فرع من أفرع النظم الاجتماعية قد يحتاج للأخذ من مناهج وأساليب الأفرع الأخرى ليستوفى أبحاثه ودراساته ، الأمر الذى أدى الى نوع من التباعد بينها ، حتى صار أمرا تقليديا أن دراسات البنوك والشركات وعلاقات العمل قد اختص بها فرع الاقتصاد ، كما جمعت دراسات الأسرة والدين والجريمة وأعطيت لعلم الاجتماع ، وكذلك فيما يختص بالولايات والحكومات المحلية والنظم العالمية التى انضوت تحت علم السياسة، وكذلك دراسة الجماعات الصغيرة أعطيت لعلم النفس والوثائق للمؤرخين والخرائط للجغرافيين والفئران لعلماء النفس ، وهكذا .

كان من أثر تقسيم الدراسات على الأفرع على النحو السابق أن أهملت بعض أوجهها التجريبية ، ومثال على ذلك أن من النادر أن نجد عالما فى الاجتماع أو فى السلالات أو حتى فى علم السياسة يهتم بموضوع البنوك . وبالمناسبة فان رجال البنوك يشبهون الى حد بعيد رجال القبائل البدائية من حيث أن لهم تقاليدهم وعاداتهم وتكويناتهم السياسية كذلك . وتتميز أوامرهم وأساليبهم فى الاتصال

بالتفصيل والحسم ، وهى أمور قل أن يهتم بها أى فرد خارج دائرتهم ، وأذكر بهذه المناسبة أننى أطلعت على بحث عن البنوك قدمه أحد علماء السياسة تبينت منه تلك الحقيقة . أما عن علماء السلالات فلا أذكر أن أحدا منهم اهتم بدراسة موضوع البنوك . والأدهى من ذلك أن رجال الاقتصاد أنفسهم يعولون فى دراساتهم عن البنوك على بيانات رقمية سبق لغيرهم استخدامها ، وهم قلما يلتقون برجال البنوك للتعرف عليهم وللاستماع الى الدوافع التى تملى قراراتهم ، ونتيجة لذلك ما يزال ميدان البنوك شكليا وعقيما . والأسوأ من ذلك أن بعض الدراسات التجريبية تبدو كأنها تقع فى الحيز الفاصل بين أفرع الدراسات ، ومن ذلك مثلا أنه من العسير أن تجد شخصا يهتم بدراسة علم الاجتماع للسوق أو علم النفس فيما يختص برفع الأسعار أو اقتصاديات الكنيسة أو علم السياسة فى الاتحادات العمالية ، ومعنى ذلك أننا فيما يبدو نقيم شيئا شبيها بالأراضى الحرام بين أفرع الدراسات ، وهذا يعتبر علم الاقتصاد الاجتماعى على وجه الخصوص منطقة مهجورة يتعرض كل من يحاول الولوج فيها للطرد من كل من الفرعين أما فيما يختص بالاقتصاد السياسى فهو فرع قديم من أفرع الدراسات أخذت الحياة تدب فيه حديثا . أما علم الاجتماع السياسى ففى طريقه للاعتراف به كواحد من أفرع الدراسات . نتيجة لذلك كله أن النظر الى المجتمع ككل ما يزال حتى الآن ليس من شأن أحد ، هذا فيما عدا الفلاسفة الذين انهمكوا على ما يبدو فى منع بعضهم بعضا من النظر فى أى شيء خشية أن يجد أحدهم شيئا لم يؤكده المنطقيون الواقعيون فى فيينا .

وكرد فعل لهذا الموقف قامت محاولة تكوين الدراسات المشتركة لتشمل النظم العامة التى تتلاقى فى بعض جوانبها مع حركة بحث السلام. وتدين حركة الدراسات المشتركة بالكثير لعالم الأحياء الفقيد لودفيج برتالانفى ، ولكن يمكن القول أن هذه الحركة بدأت رسميا فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ بشكل جمعية أطلق عليها فيما بعد اسم « جمعية أبحاث النظم العامة » . ولقد أدت الصدفة دورها فى تكوين الحركة لأول مرة ، اذ حدث أن اجتمع أربعة من المهتمين بموضوع النظم النظرية وتطبيقاتها فى أكثر من فرع دراسة (وكان هذا هو التعريف الذى أطلقناه على النظام العام فى أول الأمر) فى مركز الدراسات العليا للعلوم السلوكية فى ستانفورد (١٩٥٤ ـ ١٩٥٥)، فوجدوا اهتماماتهم متشابهة ، وقرروا وقتئذ انشاء جمعية ، وهؤلاء الأربعة المؤسسون هم : برتالانفى عالم الأحياء ، وأناتول رابوبورت عالم الرياضيات واله نظريات فى الشبكة والمباريات ، والفقيد رالف جيرارد العالم فى وظائف الأعضاء . وأنا عالم الأقتصاد . بعدئذ ازدهرت الجمعية . وتقوم الآن باصدار كتاب سنوى ومجلة ، كما أنها أصدرت مجلة أخرى مؤخرا لنشر أعمالها . هذا وبالرغم من أن النظم العامة لم تأخذ حتى الآن مكانها المشروع فى الأنشطة الجامعية فهى مستمرة فى البقاء بسبب الاهتمام الجانبى الذى نحظى به من جانب هؤلاء الذين يكسبون عيشهم نظير أعمالهم فى هذا الفرع أو ذاك من أفرع الدراسات المشتركة .

لقد تباينت ردود الفعل عن هذه الجمعية تباينا كبيرا ، فالفلاسفة عموما اتخذوا منها موقفا اقرب ما يكون للعداء ، فقد خشوا - وربما كانوا محقين في خشيتهم - أن تغزو الجمعيه عرينهم وان تبحث موضوعات لم يتعرضوا هم لها ، حتى لو كان بحث الجمعية لتلك الموضوعات دون المستوى ، اما علماء الطبيعة والكيمياء فقد ابدوا نوعا من عدم المبالاة ، فهم يتصورون أنفسهم أساطين علومهم، ومن ثم فهم لا يصدقون أن احدا خارج دائرتهم يمكن ان يضيف الى علمهم جديدا . كما أن بعض علماء الاحياء وعلماء الاجتماع ومجموعات اخرى غير قليلة من التطبيقيين والمتخصصين كالمهندسين والأطباء والمعماريين وعلماء البيئة ورجال الاعلام وغيرهم وجدوا في النظم العامة اداة يمكن الافادة منها في مد آفاق اهتماماتهم للاطلاع على ما يفعله الآخرون في أفرع الدراسات الأخرى . وعلى ذلك فان السؤال الآن هو :هل يمكن تحويل النظم العامة الى فرع دراسة متكامل . من الطبيعي ان هذا هو ما سوف تثبته الأيام ، فنحن نعرف أن المراحل الأولى في نشوء أي علم تتسم عادة بالغليان وعدم الاستقرار علميا ، والمثال على ذلك أن آدم سميث لم يتعرض لأي نقد جدي الا بعد حوالي أربعين عاما من صدور كتاب « ثروة الأمم » ، وقياسا على ذلك فان النظم العامة فيما يبدو على وشك الدخول في مرحلة النقد التقويمي والاختيار ثم اكتساب الطابع العلمي الكامل . ومع أن النظم الاجتماعية تعتبر عنصرا هاما من عناصر النظم العامة فان مجال الاخيرة أوسع . وعلاوة على العلاقة الوثيقة التي تربط النظم الاجتماعية بهذين المجالين فان علاقتها وثيقة أيضا بالنظم الجيولوجية والارصاد الجوية ونظم الطبيعة والكيمياء ، ومن ناحية أخرى هامة من المتعذر فصل النظام الاجتماعي ككل عن العوامل الأكبر المحيطة به ، والمثال على ذلك فيما نعانيه هذه الأيام من أزمة الطاقة ومشاكل البيئة .

وباستثناء علم الاحصاء التي تطبق قواعده على الأبحاث التي لها صفة الكم في كافة العلوم نجد أن الدراسات المشتركة ما تزال تفتقر حتى الآن لأي منهج حقيقي للبحث ، ومن ثم لا يوجد بالتالي منهج واضح يمكن اتباعه في بحث السلام . فالمتبع أن الباحث في أي فرع من أفرع الدراسات يلتزم بمنهج يكون أكثر توافقا مع طبيعة هذا الفرع وتنقصا في الوقت نفسه مع ميول الباحث ومهاراته ، ومن هنا فان مناهج البحث تتدرج من نظريات بحتة وفلسفة مجردة الى أخذ عينات للقاءات والتقديرات ودراسات أنثروبولوجية ودراسات بأسلوب المراقبة عن قرب والمشاركة الى تحليلات احصائية تفصيلية للمعطيات الاجتماعية والاقتصادية بتحليل العلاقات المتبادلة والعوامل المصاحبة ، وعموما فان من المؤكد أن أي منهج في البحث لا يكون غريبا على أي دراسة من دراسات النظام الاجتماعي لن يكون غريبا بالتالي على بحث السلام .

يتميز قطاع الحرب والسلام في النظام الاجتماعي بأن القرارات المتعلقة به تتركز في أيدي أفراد قلائل من صانعي القرارات الأقوياء . لذلك فان عناصر

العفوية وعمليات التأثير المتبادل بينهم تكون قوية • ويجدر بنا هنا أن ننبه الى أنه لم يعد صحيحا ما يردده البعض وعلى الأخص رجال الاقتصاد من أنه كلما زادعدد صانعي القرارات تلاشت الخصائص المميزة لكل منهم وألغى بعضها البعض الآخر • وعلى العموم فان ما يهمنا هنا هو أن نوضح أن مشكلة النظام العالمي هي في حقيقتها مشكلة « العدد القليل من الأجسام » ، وهذا النوع من المشاكل هو أصعب ما يمكن أن يجابه الدارس في أي علم ، سواء كان ذلك علم الطبيعة أو العلوم الاجتماعية ، بمعنى أن المشاكل المتعلقة بجسم واحد أو اثنين يمكن حلها بسهولة وبوضوح ، وكذلك يمكن أيضا حل المشاكل التي تتعلق « بالعدد الكثير من الأجسام » التي منها نظرية الجزيئات للغازات واقتصاديات السوق ، اذ أن هذه المشاكل يمكن حلها على أساس أن الخصائص الفردية لكل جسم يلغى بعضها البعض ، ومن ثم يمكن اهمالها • أما المشاكل ذات الثلاثة أجسام أو أربعة أجسام أو خمسة أجسام فهي المشاكل الصعبة حقيقة ، وهي التي يجب أن نعنى بها ، لأننا عادة نجابه بها في دراسة عمليات التفاعل التي تؤدي اما الى الحرب واما الى السلام ، وحتى الآن لم يمكن التوصل الى منهج في البحث يتلاءم مع مستوى هذه المشكلة ، الأمر الذي لا يعزى الى شدة تعقيد النظم والى العدد الهائل من أنماطها الديناميكية المختلفة فحسب ، ولكن تعزى الأسباب أيضا الى أن عوامل العفوية في صنع كل قرار على حدة لا يلغى بعضها البعض ، ولكنها في بعض الأحيان يعزز بعضها البعض ، وفي بعض الأحيان لاتتغير•

وعلى ذلك لا ينبغي أن نتوقع اجابات سريعة أو حلولا سهلة لمشكلة من هذا النوع ، وكل ما نستطيعه الآن هو أن نوضح طبيعة المشكلة ثم ننتظر لنرى ما يمكن أن تتوصل اليه الأبحاث الحالية في سعيها المتواصل نحو تغيير النظم ، والى أن يتم ذلك من الممكن التنبؤ بشكل عام رغم ما يبدو من استحالة التنبؤات نظريا ، ومرة أخرى نقول ان أقصى ما يمكن أن نأمل فيه الآن هو أن نعد جهازا لجمع المعلومات وترتيبها ليكون بمثابة رادار قصير المدى لينذرنا مبكرا بما يمكن أن يستجد في المستقبل القريب من عقبات ومصاعب • هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد يمكن عن طريق البحث أن نتعرف على بعض الخصائص العريضة العامة للنظام التي قد نسترشد بها في التحول من نظام كبير الى نظام كبير آخر ، كمثل ما يحدث في حالة التحول من حالة السلم غير المستقر الى حالة السلم المستقر •

هذا من ناحية منهج البحث ، ولكن هناك ناحية أخرى تستدعي المزيد من الاهتمام ، هي السؤال عما اذا كانت حركة السلام قد حققت على مدى الخمسة والعشرين عاما الأخيرة شيئا مما يمكن أن نعتبره نظرية عامة في الحرب والسلام والصراع في النظام الدولي ، فالمشاهد الآن أن بحث السلام ما يزال عملا فرديا في المقام الأول ، ومن ثم تعددت وتنوعت مواقف ونظريات الباحثين فيه ، ورغم هذا التعدد والاختلاف فان الأمل يراودني أحيانا في أن شيئا ما سوف يطفو على السطح قريبا نتيجة لتفاعل تلك الأعمال ، يزيد على ذلك أن الاختلاف بهذا الشأن قائم بين

الاجتهادات فى أمريكا الشمالية وبين نظيرتها فى أوربا وبين اجتهادات الاشتراكيين والمتحررين وكذلك بين اجتهادات المثاليين المتشددين وبين التقليديين المتزمتين • هذا ومن المؤكد ـ فيما يبدو لى ـ أن شيئا ما سوف يبرز من بين هذا الزحام ، وسوف أحاول أن أبين ملامح هذا الشيء • ورغم أن البعض قد يعترضون على الصورة التى سوف أرسمها لهذا الشيء فانها فى النهاية من عملى شخصيا ، واذ أوضح ملامح هذا الشيء لا أملك الا أن أتمسك بالأمل فى أن يحدث قريبا •

لقد علمت من علماء البيئة أن النظام الاجتماعى ما هو الا تفاعل بيئى على درجة عالية من التعقد لأشخاص وأنشطة بشرية ، المادية منها والتنظيمية ، مع الخصائص البيولوجية والكيمائية والطبيعية للكائنات الحية على اختلاف أنواعها ، وما نظام الحرب والسلام الا نظام فرعى صغير نسبيا انبثق من التفاعلات التى تحدث بين مكونات هذا النظام البيئى الكبير • ولعلنا نذكر المناقشة الشهيرة التى دارت حول النظام العالمى بين مدرستى الفكر فى كل من أمريكا وانجلترة تمت تلك المناقشة فى أحد اجتماعات جمعية الدراسات الدولية سنة ١٩٧٤ فى سانت لويس ، وفيها كانت وجهة النظر الانجليزية ترى أن ينظر الى النظام العالمى على أنه بيت ضخم من بيوت العنكبوت يحوى تنظيمات من كافة الأنواع دائمة التأثير بعضها فى بعض ، أما المدرسة الأمريكية التى اقترنت أعمالها وقتئذ (ليس جميع الأعمال فى حقيقة الأمر) بالدراسات التى قام بها هانز مورجنهاو فقد اتهمت بأن وجهة نظرها ترى أن ينظر الى النظام العالمى كما لو كان منضدة بلياردو تكون الكريات فيها بمثابة الدول من حيث كلا منها صلبة متماسكة لها ديناميكيتها الخصة وتتصرف بشكل مشابه لتصرفات الدول من حيث أنها تصطدم بعضها ببعض وتتأثر ببعضها ببعض ولكن مع احتفاظ كل واحدة منها بكيانها المكتفى ذاتيا •

أما عنى أنا شخصيا فقد خرجت من تلك المناقشة بوجهة نظر مغايرة ، ففى تقديرى أن النظام العالمى يشبه فعلا منضدة البلياردو الى حد كبير من حيث أنها مغطاة بعدد كبير من بيوت العنكبوت ، وفوق هذه المنضدة الكريات التى تشبه الدول فى تصادمها وفيما يترتب على هذا التصادم من ردود فعل وفيما بينها من تأثير متبادل وأنها فى حركتها هذه ذات كيانات مستقلة نوعا ، ولكن حقيقة الأمر أنها فى حركتها وفيما بينها من تأثير متبادل لا تعمل فى حرية كاملة ، ذلك لأن هناك بيت عنكبوت آخر أكبر نتج من تراكمات مزمنة من الاختلاف فى التكوين والعلاقات الشخصية ونواحى الأسرة والعقائد الدينية والأجهزة الحكومية والتنظيمات العالمية الحكومية منها وغير الحكومية والشركات العالمية والعلاقات التجارية والمصالح الاقتصادية والميول والمصالح السياسية والمثل المعنوية . هذا كله بالاضافة الى قدر كبير من العفوية وسوء الحظ وحسن الحظ • هذا البيت الكبير من بيوت العنكبوت لا شك يعوق ويعقد تصرفات وحركة الدول ، وعلى ذلك فان أى محاولة من جانبنا لتكوين نموذج يحوى ما بالنظام العالمى من أنواع الترابط والتحليل ، وقطع واعادة

الاتصال ، مع تجميع ثم اعادة تجميع تلك الأوجه فى صورها المعقدة التى لا حصر لها لا تؤدى فى النهاية الا الى نموذج يمثل جزءا صغيرا جدا لما نريد ٠

فى هذا الجو المعقد تكون عمليات الصراع والجدل ليست سوى أجزاء صغيرة من الصورة العامة ، اذ هنا يكون لتفاعلات البيئة دور أكبر مما يمكن أن يقوم به أى نوع من الصراعات الأقل شأنا ، وذلك لتأثر الكائنات نموا أو اضمحلالا بحجم السكان المحيطين بتلك الكائنات ، ومن هنا نجد أن داروين لم يحالفه التوفيق حقا فيما ذهب اليه بخصوص « الصراع من أجل البقاء » ، فالصراع ليس أكثر من جزء صغير فى عملية التأثير المتبادل الشاملة ، وهو فى النظم البيولوجية من الصغر بحيث لا يعتد به ، بل انه فى النظم الاجتماعية أصغر وأقل بكثير مما يتخيـــل الكثيرون من المؤرخين ومن الجدليين ، ونخرج من هذا بأن الجزء الأكبر حتى فى التفاعلات الاجتماعية هو تأثيرات متبادلة أكثر منها تأثيرات متصارعة ، فضلا عن ذلك أن الصراع لا يكفى على الاطلاق لبناء نموذج يمكن تفسير ما بالنظام من تعقيدات على أساسه ٠

ولقد تعلمت من الجغرافيين ــ فيما أعتقد ــ كيف أصف بشكل عام النظم التى ندرسها هنا ، وذلك بأن نتخيل أن أمامنا خريطة للعالم فى تاريخ معين ، وأن هـــذه الخريطة ذات مقياس كبير يمكننا من أن نرمز الى كل انسان بنقطة عليها ٠ مثل هـذه الخريطة سوف تكون كبيرة جدا ربما تبلغ مساحتها ١ × ٢ كم ، ولكن بالامكان تخيلها على أى حال ٠ لقد قلنا ان كل انسان تمثله نقطة ، الأمر الذى يعنى أنه قد أصبح أمامنا نظام معقد لأقصى حد ، اذ يحوى قرابة عشرة بلايين من الخلايا المخية قادرة على التكيف والتجمع فى تكوينات يستحيل حصرها أو ادراك حجم ما بها من تعقل ٠ على العموم دعنا نتسم بشىء من القسوة ونختصر العدد الى أربعة بلايين نقطة فقط ، ثم نوزعها فى أربع مجموعات ، نعطى لكل مجموعة منها لونا مميـــزا ، بأن نعطى اللون الأحمر الفاتح للمشتبكين فعلا فى عمل من أعمال العنف كالقتلة والمخربين وأشباههم ، وهنا سوف نجد أن عدد الأفراد فى هذه المجموعة ضئيل ٠ ثم لنفرض أننـــا أعطينا اللون الوردى لآخرين غير مشـــتركين فعلا فى عمل من أعمال العنف ولكنهم يعـدون أنفسهم على نحو ما للاشتراك فيها مستقبلا ، طبيعى أن يكون بين هؤلاء القـــوات المسلحة على مستوى العالم والأفراد العاملون بالصناعات الحربية التى تخـــدم تلك القوات ، عندئذ سوف نجد أن هذه المجموعة أكبر ، ولكنها لن تتجاوز عموما ٤٪ أو ٥٪ من سكان العالم ٠ بعد ذلك نعطى اللون البرتقالى لهؤلاء الذين لا يتســم صراعهم فى الحياة بالعنف كالمحامين والوسطاء ورجال التصالح ورجال مكاتب الزواج وأصحـــاب المعارض والدبلوماسيين ، وهؤلاء عموما لن يكون عددهم كبيرا ، ومن المؤكد أن نسبتهم الى الجنس البشرى كله أقل من ١٪ ، وهى نسبة ملحوظة على أى حال ٠ وأخيرا نعطى اللون الأزرق لهؤلاء غير المشتركين فى أعمال العنف ولا يعدون أنفسهم لها كالفلاحين والمعلمين ورجال الأعمال وعمال المصانع وموظفى الحكومة وغيرهم ، هؤلاء الأفـــراد يكونون الآن حوالى ٩٥٪ من الجنس البشرى كله ، وكانوا على الدوام ومـــا يزالون

يكونون القسم الأكبر منه • ثم لنفرض أننا جهزنا خريطة مماثلة على لوح شفاف بواقع لوحة لكل أفراد الجنس البشرى عن كل يوم على مدى تاريخه كله ، ثم وضعنا هذه اللوحات بعضها فوق بعض مسلسلة حسب تواريخها • اذا تأملنا هذا العمود الشاهق الشفاف الذى يمثل الزمان والمكان فى آن واحد فسوف نرى بلورات حمراء تمثل المعارك ، أما الصراعات الدامية فلن نراها الا حمراء محتشدة متقاربة ، وسوف نجد أن اللون الأزرق هو اللون الغالب ، وسوف نجد هنا وهناك بقعا حمراء وأخرى وردية وثالثة حمراء ، وعلينا بعدئذ أن نستخرج الأنماط من تلك البقع قد يكون هذا الذى صنعناه نموذجا لما نحن بصدد دراسته ، ولكنه فى الحقيقة لا يعدو أن يكون صورة مبسطة جدا له •

ولقد تعلمت شيئا آخر من رجال الطبيعة والكيمياء وهو أن النظم الكبيرة تميل هى الأخرى الى الاحتشاد فى « مراحل » ، وأن من خصائص المراحل أنها فى النظم الأبسط تكون أوضح نسبيا ، ومن أمثلة ذلك الأشكال المتعددة التى يكون عليها الماء ، فهو قد يتحول الى بخار ، أو يبقى بشكل سائل ، أو قد يتحول الى أنواع متعددة من الثلج • وهنا فى هذا النظام البسيط تكون متغيرات الضغط والحرارة كافية لتقرير أى مرحلة يمكن أن يستقر عندها شكل الماء ، اذ لو أن حرارة الماء انخفضت وزاد الضغط عليه فانه يتحول الى مرحلة الثلج ، أما لو تعرض لحرارة عالية وقل الضغط عليه فانه يتحول الى مرحلة البخار ، أما فيما بين هاتين الحالتين فانه يستقر على الشكل السائل • وفيما يختص بالحدود فانها فى العادة تكون واضحة محددة بين المراحل ، الا أنه يحدث أن تطغى مرحلة على جارتها فيحدث شىء من التداخل مثل مايحدث عندما تنخفض حرارة الماء انخفاضا شديدا ومع ذلك لا يتحول الى ثلج ، والسبب فى ذلك كما هو معروف أن بلورات الثلج لا تجد ما تبنى نفسها عليه فلا تتكون •

وفى علم الأحياء نجد أن الأعضاء البيولوجية تمر بمراحل نمو متتالية ، تبدأ بالبيضة المخصبة الى الجنين ، ثم الرضيع ، ثم الطفل ، فالمراهق ، الى الرجولة ، ثم النضج وأخيرا الشيخوخة • وهنا نلاحظ أن الحدود غير واضحة بل كل مرحلة والتى تليها ، ولكنها على أى حال طريقة لا بأس بها فى التقسيم • وأخيرا فان الحد بين الحياة والموت لا شك فى وضوحه ، ولو أن البعض يحاولون فى ذلك هذه الأيام • يعنينا من ذلك أن النظم الاجتماعية والنظم البيئية لها ــ بالمثل ــ مراحل يمكن تمييزها ، ولكن هذه النظم كلما كبرت كانت الحدود بين مراحلها أقل وضوحا • أما فى حالة الحرب والسلام فاننا لو أخذناهما على أنهما مرحلة فى نظام واحد يجمعهما فان النظام عندئذ يكون بسيطا وتكون الحدود واضحة نسبية • ومن هنا نجد أن بامكان المؤرخين أن يقرروا أن دولة ما فى حالة حرب أو فى حالة سلام فى تاريخ معين • ومن ناحيتنا فاننا لو تأملنا خريطتنا الزمنية فسوف نلاحظ شيئا يمكن أخذه على أنه نمط مكون من حلقات متصلة فيها فترات السلم الزرقاء مزركشة بفترات حرب حمراء • ولعل

من المفيد هنا أن نقرر أن مرحلة التحول من الحرب للسلام ومن السلام للحرب تعتبر هى الموضوع الذى يعنى به باحث السلام أشد العناية لارتباطها بنظرية القـــــرار كما سنرى ·

وبامكاننا أيضا أن نميز على خريطتنا أنماطا أخرى أكبر نوعا تمثل المراحل العامة للنظام · ولقد أمكننى أن أميز أربعة منها :

(أ) حرب ستقرة ، ويظهر هذا النمط على الخريطة بهيئة « اسطوانات » طويلة حمراء ·

(ب) حرب غير ستقرة ، وفيها تكون حالة الحرب هى السائدة ولكن تتخللها فترات سلم ،

(ج) سلم غير ستقرة ، وفيها تكون الحرب مزركشة بالسلام أيضا ولكن تكون حالة السلم هى السائدة ،

(د) وأخيرا نمط السلم المستقرة ، ويشمل جميع الاسطوانات الزرقاء ، وهذه قد تكون مزركشة بقليل من اللون الوردى (يظهر بلون بنفسجى على الخريطة) بما يفهم منه أن الحرب بين كيانين (وحدتين مثلا) لم تكن محتملة على الاطلاق حتى أنها لم تأخذ أى دور فى صنع قراراتهما هذا ولا تعتبر هذه المراحل الأربعة غريبة على التاريخ البشرى ، فيه الأمثلة الكثيرة عنها ، وانما السؤال الهام الآن هو معرفة أى المتغيرات الاجتماعية كانت هى السبب فى التوصل الى مرحلة التوازن ، فالأمر هنـا ليس سهلا كما كانت الحال فى متغيرات الضغط والحرارة السابق ذكرهما ، اذ أن ما نحن بصدده الآن يتعلق بهيكل متعدد الأبعاد ، لذلك ولتقريب الأمر ستحشد تلك المتغيرات ونقسمها بشكل عام فى مجموعتين نسميهما مثلا « الاجهاد » و « القوة » ، ولكن من سوء الحظ أن لكلمة « القوة » فى اللغة الانجليزية أكثر من معنى ، الأمر الذى قد يؤدى الى البلبلة ، فمثلا عند الكلام عن « قوة المواد » يكون المقصود مقـاومة الاجهاد ، ولكن فى مجالات أخرى وعلى الخصوص فى النظم العامة يكون المقصـــــود بلفظ « القوة » القدرة على انهاك الآخرين ، وعلى أية حال فانه منعا لهذا اللبس سنقصد هنا فى استخدام كلمة « القوة » « مقاومة الاجهاد » ، وسنستخدم كلمة « الضغط » عندما نعنى « القدرة على اجهاد الآخرين »

علمت من المهندسين أن التحول المرحلى أو تغيير حالة أى نظام يتم عندما يكون الاجهاد أكبر مما تقدر عليه القوة ، فأنا مثلا أستطيع كسر قطعة من الطباشير لأنى أعرضها لقدر من الاجهاد أكبر مما تستطيع قوة مادة الطباشير أن تقـاومه ، ولكننى لا أستطيع أن أكسر قضيبا من الحديد لأن الاجهاد الذى أفرضه عليه أقل من أن يتغلب على قوة مادته ، فى حين أننى لو فرضت قدرا أكبر من الاجهاد على القضيب ــ باستعمال

آلة مثلا ـ فقد أستطيع عندئذ كسره • هذا وتعتبر التحول من الحرب للسلم ومن السلم للحرب ظاهرة مشابهة الى حد ما • ولمزيد من التوضيح نتخيل دولتين حالة السلم قائمة بينهما ، ثم طرأ اجهاد على العلاقة بينهما بسبب سباق فى التسلح مثلا ، أو تغيير فى نظام الحكم ، أو توسع مذهبى ، أو تنافس استعمارى ، أو غير ذلك عندئذ تتمثل قوة نظام السلم القائم فى ممانعته فى التحول الى الحرب ، أما اذا حدث هذا التحول فيكون معنى ذلك ان أى الدولتين قد وجدت أن حالة الاجهاد فاقت ما لديها من قوة ، وصنعت قرارها على ضوء ذلك بالحرب ، وعلى الأثر يبدأ نظام جديد هو نظام الحرب يأخذ دوره ، وهنا يستوى أن تكون بداية الحرب باعلان رسمى أو بدونه • كذلك بالعكس يتم التحول من نظام الحرب الى نظام السلم بأساوب مشابه ، اذ يحدث ذلك عندما يجد أحد الطرفين المتحاربين أن الاجهاد الذى يتعرض له أقوى من نظام الحرب عنده ، عندئذ يصدر قراره ببدء المفاوضات من أجل السلم ، اذ أن قوة نظام الحرب تكمن فى قدرته على تحمل تكاليف الحرب اذا طال أجلها ، أو تقبل خسارة الهزيمة فيها بالاضافة الى تقبل أى تضحيات أخرى • وهناك تبرز مشكلة هامة هى فى صعوبة التفرقة بين الاجهاد والقوة وفى عدم وجود مقاييس مستقلة لأى منهما حتى الآن • ففى علم الطبيعة مثلا تقاس قوة المادة بعدد الأرطال على القدم المربعة التى تكفى لكسر تلك المادة مع مراعاة ظروف معينة طبعا • أما فى النظم الاجتماعية فما نزال نفتقر الى وجود مقاييس مستقلة لكل من القوة والاجهاد ، وعلى ذلك فما دمنا لا نستطيع قياس الاجهاد فاننا بالتالى لن نستطيع قياس القوة ، وعلينا والحال كذلك أن ننتظر ما تأتى به الأيام بهذا الشأن • والى أن يتحقق ذلك فان من الممكن الآن فى رأى علماء الاجتماع و « السياسة الرياضية » التوصل الى نوع من المقاييس العامة التقريبية لو أمكن الاستعانة بالدراسات المتعلقة بتحليل المحتوى وتحليل الأحداث والمعطيات وغيرها •

ولعل السؤال الآن هو هل من الممكن التوصل الى معرفة المعايير الأكبر للاجهاد والانهاك التى يمكن على ضوئها تقرير المراحل الشاملة فى النظم ، وعلى الأخص ماكان منها متعلقا بالتحول من حالة السلم غير المستقرة الى حالة السلم المستقرة ، فلقد حدثت تحولات مشابهة فى أوقات وأماكن معينة على مدى لتاريخ ، منها ما حدث فى أمريكا الشمالية بعد سنة ١٨٧٠ ، وفى الدول الاسكندنافية بعد سنة ١٨١٥ بفترة وجيزة ، وكذلك فى غرب أوربا على نحو ما حدث بعد سنة ١٩٤٥ • فيما يختص بأمريكا الشمالية مثلا حدثت تحولات من هذا النوع كان لحسن الحظ فيها دوره فى ثلاث منها ، الأولى فى اتفاقية رش ـ باجوت سنة ١٨٧١ التى فيها تقرر نزع السلاح جزئيا من منطقة البحيرات الكبرى ، وفى الثانية عندما فشل الصقور ـ فيما أثاروه من جدل سنة ١٨٣٩ ، أما الأخيرة فكانت عندما فشل الانجليز فى التدخل فى الحرب الأهلية الأمريكية • ويدخل فى باب حسن الحظ أيضا ما يتولد مما يسمى « عادة السلام » ، وهى التى تنشأ بين طرفين متماثلين يأمن كل منهما للآخر ويتركان الحدود بينهما مجردة من السلاح • هذا والجدير بنا من هذا المنطلق أن نتفهم بعناية نوع العمليات

التى تؤدى الى مثل هده النتيجة لعلنا نستطيع فى النهاية أن نقلل من دور حسن الحظ ، وأن نزيد فى دور الادارة ، لما لذلك من أهمية فى المستقبل

وأنا أعلم باعتبارى من رجال الاقتصاد كما علمت أيضا من رجال علم النفس أن عملية صنع القرار تعتبر المفتاح لما يحدث من تفاعلات فى النظم الاجتمعية ، ومن ذلك أن أسباب التحول من الحرب للسلم ومن السلم للحرب تعود الى اتخاذ المجتمع لعدد قليل من القرارات تكون عادة من صنع « عدد قليل » من الرجال الأقوياء ، ولقد سبق أن ذكرنا أن أعقد المشاكل التى تجابه الباحثين فى السلام هى تلك التى تتم التفاعلات فيها بين « العدد القليل » من الأطراف فى أمور معينة حساسة وهامة ، اذ ان هذه المشاكل لا تخضع لقوانين الاحصاء كما هى الحال مثلا فى نظرية الجزئيات للغازات ، أو المنافسة الحرة فى الاقتصاد ، التى يكثر فيها عدد الأطراف فيؤثر كل منهما فى الآخر ، ويلغى كل منها الخصائص المميزة للآخر ، كما أنها لا تعالج نظاما ثنائية تتعلق بجسمين فقط ، وانما تتعلق بمشكلة « العدد القليل » من الأجسام التى تعتبر أشق جزء فى أى علم ، ومن الأمثلة الهامة لذلك النظم العامة

وفى امكاننا برغم دلك أن نعرف شيئا عن صانعى القرارات وما يدور حولهم من مؤثرات • فالقرار يبدأ عادة بمفكرة تشتمل على بضعة افتراضات (تصورات) عن المستقبل يكون من المعتقد أنها ممكنة التنفيذ عمليا • عندئذ يقوم صانع القرار بتقويم تلك الافتراضات الواحد تلو الآخر ليختار أكثرها توافقا مع تكوينه العقلى ، بمعنى أن عمليات التقويم تتوقف فى المقام الأول على حقيقة شخصية صانع القرار ، وبالتالى يمكن معرفة ما تنتهى اليه لو أننا فهمنا تلك الشخصية كما يجب ويحضرنى الآن أننى من خلال تأملاتى ــ لا نقلا عن علماء النفس ــ وضح لى أن « الصالح الوطنى» يدخل ضمن متغيرات النظام لا ضمن عناصره الثابتة ، والمقصود بالصالح الوطنى هو ما يحقق رغبات الوطن أو على الأقل رغبات صانعى القرار ، اذ هنا يكون الصالح الوطنى أشبه بالضغوط التى نحرك كرات البلياردو من حيث أنها ضغوط متغيرة وليست ثابتة ، هذا ولا يخفى أن القيم والرغبات من الأمور التى يمكن بالدراسة الاهتداء اليها تماما مثلما نهتدى بدراسة ما ضينا لمعرفة ما يمكن أن نكون عليه فى المستقبل ، ولا شك أن هذا النوع من العمليات الدراسية مفيد للغاية من حيث أنه حيث أنه يلقى الضوء على ما يمكن أن تكون عليه القيم والرغبات فى المستقبل ، واستطرادا من ذلك ينبغى أن نعلم أن عمليات التقويم التى يقوم بها صانعو القرارات وكذلك شخصياتهم وتخيلاتهم عن المستقبل محكومة الى حد بعيد بما علق بأذهانهم عن الماضى وعما يرددونه بشأنه من صيغ مجازية فى حديثهم عنه أو وصفهم له ، ومن هنا فان دراسة سيطرة الصيغ المجازية على صنع القرارات تعتبر من الأمور الهامة استعدادا للمستقبل •

ولقد علمت أيضا من رجال الفلسفة الاجتماعية أن التفاعلات التى تحدث بين

أفراد الجنس البشرى تعتبر عملية تعليمية على جانب كبير من الأهمية ، اذ فى مجال التعامل بين الناس من الأهمية بمكان أن نتنبه جيدا الى شروطها فى « الأخذ والعطاء » أو « النفع المتبـــادل » . بمعنى ماذا نأخذ فى مقابل ما نعطى ، فاذا أدركنا أن المبادلة فى صالحنا أخذنا ذلك على أنه تعزيز لسلوكنا فنستمر عليه ، أما اذا أدركنـا أن المبادلة فى غير صالحنا فعندئذ يلزم أن نغير هذا السلوك ونستبدل به سلوكا آخر ، مع ما ينتابنا اذ ذاك من ضيق وألم ، اذ لا جدال فى أن الضيق والفشل والاحبـاط تعتبر أهم عوامل التعبير ، فى حين أن النجاح لا يعدو أن يكون معلما قليل الهمة ، غاية جهده أنه يؤكد لنا صحة ما تخيلنا أننا كنا نعرفه فعلا

ولقد علمت من المتخصصين فى نظرية المباريات أن أنواعا معينة من التفـــاعلات داخل المجتمع تكون مرضية تدفع الناس لأن يروا السوء فى أنفسهم ، ويزداد أمرها غموضا وتناقضا لو كان التساؤل عما يمكن أن يحدث لو أن .فحص ما يقرره كل فرد هو أن الأمور تسير من سيىء الى أسوأ بالنسبة لكل فرد ، مثل هذه العمليـــات لم يكن من اليسير فهمها بسبب تشعب ديناميكيتها ، ولكن أمكن أخيرا تفسيرها ، الامر الذى دفع المعرفة وأعانها على مدى الخمسة والعشرين سنة الأخيرة . ومن بين الأعمال التى ساهمت فى هذا المجال « محنة السجين » التى قدمها أناتول رابوبورت العالم فى نظرية المباريات ، وكذلك « مأساة العموم » التى قدمها جاريت هاردن ، وأيضا نظرية « سباقات التسلح » من عمل لويس ريتشاردسون ، ونظرية « الخارجيات والمفهـــوم العام عن الجيد والردىء » ، وهذه اشترك فى دراستها عدد من رجال الاقتصاد . فضلا عن ذلك أن علماء السلالات يرون أن بالمجتمعات الانسانية قدرا كبيرا من الأنمـــاط المتعددة للعمليات الديناميكية ، وأن هذه الأنماط - فى رأى برتالانفى - لا تظهـــر نهايات متساوية ، فهم يرون أن المجتمعات قد تبدأ من مكان يكاد يكون واحدا ثم تأخذ كل منها اتجاها مختلفا تماما ، والمثال على ذلك ما نراه فى ثلاث دول فى شرق أفريقية كانت تابعة لبريطانيا وهى أوغنده وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحـــدة ، فبالرغم من تشابه الظروف فى تلك الدول فانها بدافع ضغوط عشوائية نوعا ما اتخذت كل منها اتجاها مخالفا ، ومن هذه الاتجاهات ما ظهر من تنافس بينها أيتها تقوم بالدور الأقوى بالمنطقة .

ومن ناحية أخرى مفهوم التوازن فى النظم الاجتماعية مخادع جدا . الأمر الذى ينطبق أيضا على العوامل المحددة فى تلك النظم ، ذلك لأن من خصائص النظـــام الاجتماعى أنه على جانب كبير من عدم التحديد ، وأى محاولة أو فلسفة تهدف الى تحديد عملياته لن يكون مآلها الا الفشل

ولقد أخبرنى علماء الأحياء أن جميع عمليات التطور التى تحدث فى التكوينات الوراثية للمعرفة وتعلم « الكيف » تتم جنبا الى جنب وتشارك فى عمليات الانتـــاج التى بواسطتها تستطيع التكوينات الوراثية للأعضاء فى بداية نموها أن تأخذ شكلها

الظاهرى كما فى حالة تحرك البيضة الى كتكوت مثلا ، وهذه العمليات الانتاجية تتم على ثلاث مراحل : هى معرفة الكيف والطاقة والمواد . هذا وفى البداية تكون معرفة الكيف أو التكوين الوراثى لها موجودة بشكل رمزى داخل التكوينات الوراثية للأعضاء الحية خلال مرحلة التحول البيولوجى ، وكذلك فى المعرفة الانسانية والخطط وكل ما له علاقة بانتاج المهارات الانسانيه . هذا ويجب أن تكون معرفة الكيف هذه قادرة على تمكين الطاقة من اختيار ونقل وتحويل المواد حتى تأخذ فى النهاية شكلهـــا الظاهرى ، يستوى فى ذلك أن يكون لشكل كتكوت أو سيارة

أخبرنى علماء الأحياء أيضا أن حجم الشكل الظاهرى للعضو مرتبط ومتعلق بالعضو نفسه ، وهو فى ذلك يخضع لقانون « الألومترى » ، ومضمون هذا القانون أن الأحجام تزيد كمكعب ، والمساحات تزيد كمربع الزيادة فى الطول ، بمعنى أننــا لو ضاعفنا طول أى هيكل حصلنا على مساحة تعادل أربعة أضعاف مساحته الأصلية وعلى حجم يعادل ثمانية أمثال حجمه الأصلى . وينطبق مضمون هذا القـــانون على التنظيمات الاجتماعية ، كما ينطبق على التنظيمات البيولوجية أيضا ، وذلك من حيث ان أى تكوين يميل الى الاستقرار فى حدود حجم أمثل وفى حدود تقديرى أن الحجم الأمثل لاى دولة يمكن أن تتحقق الرفاهية البشرية فى حدود ، هو أقل من عشرة ملايين نسمة من السكان ، ولكن التنظيمات غالبا تميل الى تخطى هذا الحجم الأمثل بســبب رغبتها ــ فيما أظن ــ فى تنمية اقتصادياتها ، ولا يخفى أن الأجسام لا يمكنها النمو الا اذا زاد حجمها . ومن الطبيعى أن يختلف الحجم الأمثل من تكوين لآخر

هذا وتعتبر مشكلة حجم النظام العالمى واحدة من نظريات « السلام عن طريق القانون » ، وذلك من حيث أن القانون من فعل مقياس التنظيم السياسى ، ومقيـــد بحدود ذلك المقياس ، ومن ثم يمكن عن طريقه فرض السلام . وهنا لابد لى أن أعترف بأننى صرت أشك فى أن حل مشكلة السلام والحرب يمكن أن يأتى عن طريق اقامة حكومة عالمية ، وذلك نسبب بسيط هو الاتساع البالغ لمقيـــــاس التنظيم فى تلك الحكومة ، علاوة على ما سوف يعانيه ذلك التنظيم من احتوائه لثقافات غير متجانسة على مستوى العالم كله ، مع أن عدم تجانس الثقافات هذا ــ بناء على ما كشفت عنـه الدراسات فى التطور ــ يعتبر ذا قيمة عالية . ويجدر بنا أن نقول هنا أن الدراسات فى التطور لم تقتصر على جانب واحد ، وانما اتسعت وشملت التفاعلات داخـــــل النظم البيئية ، وهنا يلزم أن أعترف ثانيا بأننى من تتبعى لتلك الدراسات أصبحت أكثر اقتناعا بأن السلام يجب أن ينظر اليه على أنه أحد خصائص نظام بيئى أكثر منه أحد خصائص هيكل تنظيمى

لهذا الموضوع علاقة وثيقة بشىء علمته من علماء الاجتماع ، وخاصة من صديقى جوهان هاتنج ، وذلك أن لكل صراع نوعين من الحلول ، أحدهما « انفصالى » والآخر « تعاقدى » . فى الحلول الانفصالية يطبق المثل القائل « الأسوار الجيدة مدعاة لجيرة

طيبة » ، وبناء على ذلك تورع الأموال على الأفراد ليتملكوها ، وتتحدد العلاقات بين الملاك على أساس حقوق كل مالك فيما يملك • وفى الحلول التعاقدية يلزم وجود عقود اجتماعية وتنظيم سياسى ودساتير وهياكل اجتماعية وتنظيم سياسى ودساتير وغير ذلك

هذه الحلول محل اهتمام الباحثين فى السلام ، الا أن أكبر صعوبة تجابههم بشأنها تكمن فى تعذر التوصل لمعرفة النسبة المقبولة من كل منهما فى التطبيق ، بمعنى أن اتباع الحل الانفصالى الصرف يعتبر مستحيلا بسبب ما بالناس من نواح طيبة ونواح شريرة يكون من الضرورى ازاءها تحديد الممتلكات واثبات شرعية امتلاكها هذا فضلا عن أن التملك ما هو الا عقد اجتماعى ، ومن ثم فاننا نكون كما لو كنا طبقنا الحل الانفصالى بحل تعاقدى ، كما أن اتباع الحل التعاقدى الصرف من شأنه أن يقود الى التحكم وفرض السلام ، ذلك أن البديل لذلك يتطلب الاتفاق ، والاتفاق بضاعة نادرة جدا •

وأخيرا لقد علمت من كثير من الناس أن بحث السلام يمثل جانبا فرعيا من نشاط انسانى أكبر أود لو سميته « علم نمطى » لولا أن لهذا التعبير مدلولات سيئة الحظ ، وعلى العموم فان ميدان البحث من أجل تحسين أحوال البشر متسع يحيط الغموض الكثير من موضوعاته ، ولو أننا فهمنا ماذا نعنى بأن الأشياء تتحول من ردىء الى حسن بدلا من تحولها من سيىء الى أسوأ ، وفهمنا هذه الأشياء كما ينبغى ، لاهتدينا بعدئذ الى سياسة ندفع الديناميكية الواقعية بالمجتمع الى أوضاع متتالية نعتقد أنها أحسن وليست أسوأ ؛ لقد لفت الأنظار الى هذا الاطار الكبير باحثو السلام الأوربيون عندما عالجوا موضوع ما سموه مجازا « العنف التكوينى » وموضوع العدل والارتقاء الانسانيين ، ورغم أننى اعترضت على المجاز التكوينى بسبب قصوره الواضح وعدم كفايته فى وصف ما فى ارتقاء البشر وتدهورهم أو العدل أو الظلم من تعقد الا أن « المدرسة الأوربية » ان جاز لى أن أسميها هكذا قدمت بكل تأكيد خدمة جليلة عندما لفتت الأنظار لهذه الموضوعات والى الاطار الأكبر لبحوث السلام • وقد تكون من غير المهم فى هذه المرحلة أن نوضح هل بحوث السلام تدخل ضمن اطار أكبر من العلوم النمطية حتى نتفادى بذلك ما قد يحدث من لبس لغوى ، وانما المهم حقا هو اشراك أعلى درجات التخصص فى أعمالها وتطوير أساليبها ليمكن تطبيقها بكل تفاصيلها على المشكلة الأكبر ، وأما أن نراها كجزء من مشكلة أكبر فهذا أمر على جانب كبير من الأهمية لن تتأكد قيمته الا بالتطبيق ، مثلما تأكدت بالممارسة والتطبيق نظرية تقسيم العمل •

ان ما تقدم لا يريد عن أنه لوحة تحوى وصفا لما عرفته من زملائى فى الدراسات المشتركة ، ويهمنى أن أؤكد أن أناسا آخرين يعلمون أشياء أخرى ، فنحن ما نزال فى موقف لم نستطع فيه أن نجمع كل هذه العمليات التعليمية لادماجها فى علم موحد ،

ولكنى أشعر برغم ذلك بأن شيئا ما يحدث ، واستنادا الى سابق معرفتى بما في النظام الاجتماعى وبما فى نظام الحرب والسلام الذى بداخله من تعقدات يمكننى أن اقرر أننا الآن أفضل بكثير مما كنا عليه منذ خمس وعشرين سنة ، فعلى مدى هذا الزمن لم تضع جهود مؤسسة الحرب والسلام هباء ، وكل ما تم حتى الآن لا يعـــدو أن يكون البداية ، وهى بداية ضئيلة حقا ، وعلينا أن نستفيد مما أصاب بعض أعمـــالها من فشل ، وأن نتابع السير لعلنا نحقق فى النهـــاية ما لم يتحقق من طاقات الجنس البشرى ٠

● ● ●

الديانات

الكاتب: ميرسيا إلياد

رئيس تحرير المجلة الدولية للدراسات التاريخية المقارنة ، استهل مرحلة تعليمه الجامعى فى جامعة بوخارست ثم انه بعد ذلك مارس مهمة التدريس فى جامعات عدة أوربا والولايات المتحدة • له مؤلفات عديدة وخاصة عن الدين باللغة الفرنسية فى أواخر العقد الخامس وفى العقد السادس واتبع ذلك بكثير من الكتب الانجليزية ، ومنها « الأسطورة والواقع » (١٩٦٣) و « تمحيص الديانات الأسترالية » (١٩٧٣) •

المترجم: متولى نجيب

من كبار رجال التربية والقانون والاقتصاد • تدرج فى عدة مناصب من أستاذ بالمدارس الثانوية الأميرية الى أن أصبح مديرا لمكاتب التعويضات العسكرية ، ومديرا لمكتب شئون الثقافة والترجمة والصحافة برئاسة الجمهورية ، ومراجعا ومؤلفا ومترجما لمكتب الاستعلامات والدار القومية ومجلس البحوث الاسلامية • الف اثنى عشر كتابا منها كتاب نفحات الحج والزيارة

●● من المتفق عليه بصفة عامة أن الدراسة العلمية للديانات قد وصلت الى ما وصلت اليه بواسطة المؤلفات التى تنم عن علم غزير للعلامة ماكس مولر (١٨٢٣ ـ ١٩٠٠) ، ذلك بأن كتابه عن علم الأساطير المقارن (١٨٥٦) كان الباكورة الأولى من بواكير دراسات استطالت • على أنه بالاضافة الى مقالاته كان تأثير مولر سراجا وهاجا ، حمل الكثيرين من أتباعه وطلابه على أن يستنيروا بآرائه ، بالاضافة الى أن غير هؤلاء وهؤلاء قد حذوا حذوهم فى تأثرهم بنظريته • على أن مولر بوصفه (سانسكريتيا) نابها ، ومتأثرا تأثرا كبيرا بتقدم علم تاريخ اللغة ، الهندأوربية، وعلماء اللغات المقارنين ، كانت بواكير دراسته فى الأديان ذات سمة لغوية ، من أجل ذلك كان مولر معنيا كليا وجزئيا بدراسة علم الأساطير ، ولا سيما الأساطير الهندية الأوربية ، ذلك بأنه وجد جنين كل أسطورة فى الظواهر الطبيعية ، وخاصة الظواهر الشمسية، وأوضح ان مولد الآلهة هو وباء لغوى • كما أنه أوضح أن مقولة ان شيئا ما يمكن أن يسمى بمسميات كثيرة (متعدد الأسماء) أو على

النقيض من ذلك أن الاسم الواحد يمكن استخدامه فى موضوعات متعددة (متعدد الموضوعات) قد أوجد خلطا واضطرابا فى عملية التسمية ، ولقد استطرد مولر قائلا ان ذلك الوضع قد ألزم تجميع عدد عديد من الآلهة فى اله واحد ، كما أنه قد جعل لزاما تجزئة لاله واحد الى آلهة كثيرة ٠

ومن رأى مولر ان الآريين القدامى اتخذوا الشمس والقمر والسماء آلهة لهم ٠ ان « كرونس » قد ابتلع أطفاله ، ثم لفظهم ٠ هذه القصة الخرافية ليست الا تعبيرا أسطوريا عن ظاهرة قياسية ، معبرة عن السماء ، مفترسة ،مزدردة ، ثم من بعد ذلك لافظة للسحب ٠

لقد شهد ماكس مولر فى شيخوخته انهيار نظرياته حول علم الأساطير الشمسية، ذلك بأن عدم ثقته بالطريقة التى كانت فى رأيه شائعة من قبل فيما يختص بالتفسير كانت جزئيا نتيجة للنقد المدمر بواسطة أندرو لانج ، بيد أنه كذلك نظرا الى المبالغة المروعة من ناحية بعض تلامذته ونتيجة لهذا كان المدخل اللغوى المقارن غير موثوق به كليا ، على مدى أكثر من ربع قرن ، وبظهور مؤلف « ميترا فارنا » الصادر فى ١٩٤٨ لجورج داميريل صارت الدراسة المقارنة للديانة الهندية الأوربية وعالم الأساطير الهندية الأوربية مقبولة مرة أخرى فى المجتمع الدراسى العلمى ٠

على أن ادوارد بيرنت تايلر (١٨٣٢ ـ ١٩١٧) لم يهاجم نظريات مولر بطريقة مباشرة ، ولكن ظهور كتابه « الثقافة البدائية (١٨٧١) كان بمثابة ضربة قاصمة لمبدأ ولنظرية ما قد سلف ذكره ٠ وبوصف تايلور عالما من علماء دراسة الجنس البشرى من رأيه أن قدامى الجنس البشرى كانوا وما زالوا يعيشون فى مرحلة صنع الأسطورة للتطور العقلى،واذ كان التفكير الأسطورى نتيجة لتفكير الجنس البشرى وهو فى أدنى حدود البداءة وحالات الطفولة فان دراسة الاسطورة (وبصفة عامة دراسة الأساطير الدينية) كان من الواجب أن تبدأ أول ما تبدأ بين الاقوام والشعوب التى هى أقل وأدنى تمدنا وحضارة (كانت هذه العبارات موجهة ضد المبالغة الشديدة فى حديث مولر عن الكتابات المقدسة لاحدى الديانات القديمة فى الهند (ديانة الفيدا) وفى حديثه عن ثقافة هذه الديانة الفيدية التى أصبحت الآن أثرا بعد عين ٠

ولقد وجد تايلور السبب الرئيسى للتحول من التداريب اليومية فى الأساطير، فى مذهب الأرواحية (مذهب الاعتقاد بأن لكل الموضوعات والاشياء أرواحا وأن الطبيعة مخلقة ، مجسمة ، ذات حياة وحيوية) ، وهو أن هذا الاعتقاد يتأثر بعملية التجسيم والحياة والحيوية ، ويؤثر فى هذه العملية كذلك ٠ ذلك بأن القبائل الدنيا من الجنس البشرى ، تلك القبائل البدائية ، كانت تعتقد أن الشمس والنجوم والأشجار والأنهار والرياح والسحب لها شخصيات حيوانية ، وهى كائنات حية،

ذات تحليلات وخواص انسانية أو حيوانية • وتبعا لنظرية الحيوية والحيوانيـــة التى أظهرها تايلور كان منشأ الاعتقاد البدائى بأن كل شيء له نفس ، وله روح ، لا جسمانه الذى يموت فحسب ، بل فيه أيضا جنين الآلهة • وتبعا لذلك قال تايلور ان المرحلة الأولى للديانة كانت مرحلة الأرواحية ، التى منها نشأ مذهب تعـــدد الآلهة ، قبل معرفة الوحدانية • على أنه حتى فى القرن العشرين كانت نظرية تايلور أهم اتجاه اتجه منه مذهب الحديثين من علماء الانثروبولوجيا نحو تفهم واستيعاب الدين وأصوله • ومن الأمور التى تستحق المناقشة أن تايلور يعد مسئولا عن الدراسة النظامية الاستيعابية للديانة ، بعد نشر كتابه « الثقافة البدائية » • ولا يجهـــل أحد من مؤرخي الديانات تلك الوثائق الأصلية الواسعة المقدمة الى علماء دراســـة الجنس البشرى ، والى علماء الانثروبولوجيا • ولئن كانت تفسيرات دراسات علم الأجناس البشرية جزئية فقط فقد أصبحت هذه الوثائق العلمية لا غنى للباحثـــين فى تاريخ الديانات •

الفروض الأولى لأرواحيات الكائنات

(ماريت ، فريزر ، لانج)

فى مستهل القرن العشرين لم يكن جميع علماء الانثروبولوجيا يستطيعـــون أن يتقبلوا نظرية تايلور ، ففى سنة ١٩٠٠ أصدر « ر• ر• ماريت » مؤلفة « الديانة البدائية ، السابقة لمذهب الأرواحيات » ، حاول فيه أن يبرهن على أن المرحلة الأولى للديانة لم تكن اعتقادا شاملا كاملا فى النفوس والأرواح ، بل كانت احساسا بالخوف وبالدهشة التى ولدت ذلك الاحساس الذى كان ناجما عن القوى الطبيعيـــة المجسدة التى كانوا يسمونها « مانا » • ولقد تقبل عدد كبير من الطلاب تلك النظرية وبدأوا يثقلون كواهلهم بأعباء العمل المضنى فى دراستها واستيعابها • وقد صـارت « مانا » وما اليها فى الغالب بمثابة فكرة شائعة • ورغم النقد الصادر عن علمـــاء الانثروبولوجيا المعاصرين ، ومن بينهم بول رادين على سبيل المثال ، ما زال معروفا الى حد كبير بين الدوائر العلمية الكثيرة الاهتمام بدراسة المرحلة البدائية للتطور الدينى •

وهناك بدهية أخرى واسعة الانتشار بين البدهيات البدائية عن الارواحية ، أوردها العلامة ج•ج • فريزر فى مؤلفه الشهير « الغصن الذهبى » بالجزء الثانى سنة ١٩٠٠ ، وكان علاجه لهذا الموضوع تنظيميا ممتازا • وقد اعتبر نفسه عبريا وأصبح ملما بالأديان القديمة فى الأقطار الشرقية • وكان واســـع المعلومات فى موضوعات ودراسات الشئون العلمية فى علم الانثروبولوجيا وعلم الفولكلور ، كما كانت معلوماته واسعة عن علماء الانثروبولوجيا وعلماء الفولكلور • ذلك بأنه آكد لنفسه وللآخرين أنه فى تاريخ الجنس البشرى كان السحر سابقا للدين • ولقـــد تبنى كذلك فكرة العلامة و • مانهاندت عن أرواح وأشباح الغلة ، واستحدث فكرة

فى المورفولوجيا (علم التشكل) فى احياء الالهة للنبات ، وعلى الرغم من مواطن الضعف بسبب عدم اهتمام فريزر بالاستراتيجية الثقافية للتاريخ مثلا فقد أصبح « الغصن الذهبى » كلاسيكيا دراسيا ذا تأثير رائع فى عديد من الميادين العلمية الدراسية · وبالمثل أصبح هاما ، وان كان أقل انتشارا ، كتابه « الطوطمية » و « زواج الأباعد » الذى لولاه لكان من الصعب على فرويد أن يصدر كتابه «الطوطمية والمحظور » ·

على أن هنالك بدهية ثالثة عن البدائية الأرواحية للكائنات ، اختطها عالم علامة هو أندرولانج فى كتابه « صنع الديانة » الصادر فى ١٨٩٨ ، ذلك أن لانج تناول بالنقد والتفنيد على مدى أكثر من عشرين عاما نظرية ماكس مولر ، بواسطة الوثائق والأفكار التى وجدها فى كتابه « الثقافة البدائية » · بيد أنه بعد ذلك رفض فى كتابه « صناعة الديانة » وجهة نظر تايلور القائلة بأن أصول الدين يمكن أن توجد فى فكرة الأرواحية لجميع الكائنات ·

وقد أسس لانج اعتراضاته على فكرة وجود الايمان بالآلهة العظمى بين الناس والشعوب البدائية كالاستراليين والاندامانيزيين · وكان تايلور قد تمسك بأن مثل هذا الاعتقاد كان أصليا ، وأن الاعتقاد بوجود « الله » لم يكن فى نهاية التاريخ الدينى بل على العكس كان فى بداية هذا التاريخ ولكن فكرته هذه غير عظيمة الأثر فى الأوساط العلمية المعاصرة · وقد قيل أن اندولانج لم يكن متمكنا تماما فى توثيقاته لوثائقه ، ولم يكن واثقا بطريقة موضوعية ·

الدراسة التاريخية لعلم الأعراق

ولهلم شميدت

قبل مضى سنوات قلائل على وفاة لانج فى سنة ١٩١٢ ظهر عالم ضليع فى علم اللغة وعلم الأعراق هو « بيتر · ولهلم شميدت » (١٨٦٨ ـ ١٩٥٤) ، كان من رأيه أننا لا يمكننا أن نصل الى نشأة فكرة « الاله » دون أن نلم الماما تاما بعلم الاعراق التاريخى · ذلك بأن « شميدت ركز اهتمامه على الطريقة المثلى ، الوحيدة التى لاثانى لها ، لاظهار و لايضاح الطرائق المؤدية الى الاستنتاجات التاريخية الاستراتيجية من خلال ما هو معروف باسم الثقافات البدائية ، فلقد أظهر بطريقة حاسمة رد الفعل ضد آراء تايلور وفريزر ودركهايم وأكثر علماء الانثروبولوجيا المعاصرين · ولقد كان من أوائل من قد تمسكوا بأهمية الآراء والدراسات التاريخية لعلم دراسة الأجناس البشرية ، تلك التى صدرت عن جرايبنر ، وخاصة فكرة « الدوائر الثقافية» ، ولقد سمحت فكرة الاستراتيجية التاريخية التى كانت عند جرايبنر للعلامة شميدت بأن يفصل تقاليد العصر الحجرى وتقاليد العصر البدائى فيما هو قبل التاريخ عن التطورات والتأثيرات التالية ، فمثلا بالنسبة لاستراليا حاول شميدت أن يبرهن على أن

الايمان بالاله الأعلى منقوش على أقدم الألواح التاريخية ، على حين أن فكرة الطوطمية كانت تختص بها القبائل الأحدث حضاريا . فمن ناحية الدراسة التاريخية لعلم الاعراق تعتبر القبائل الاسترالية الجنوبية الشرقية وقبائل الأقرام وبعض قبائل شمالى آسيا وقبائل أمريكا الشمالية بمثابة بقايا ومخلفات بشرية حية منحدرة عن أقدم المدنيات والحضارات . وقد أعتقد شميدت أنه اذا عرف واحد فى الأديان البدائية من مثل هذه الحفريات الحية نيمكن أن يعاد من جديد ويشذب ويهذب . ومن رأى شميدت أن أصول الدين كانت ركائزها الايمان بالله .

نقد مذهب ميثودولوجية شميدت

لقد اعترف روبرت .هـ. لووى و بول رادين وغيرهما من علماء علم الأعراق بأن فكرة الايمان بوجود كائن أعلى قد نشأت بين بعض الناس والشعوب فى أوائل العصر الحجرى الأول ، وعلى أى حال فقد أجمع هؤلاء العلماء على أنه مما لا يمكن تقبله من آراء وتواليف شميدت تأكيده أن الانسان البدائى قد استكشف الفكرة عن الله ، وكان تأكيده هذا بطريقة منطقية ، بيد انه أهمل حقيقة ان الدين هو بطريقة واضحة ظاهرة معقدة غاية التعقد بمعنى أنه أولا وقبل كل شىء تدريب على مواجهة الانسان لكل ما هو مقدس. وكان شميدت يميل الى الاعتقاد بأن كل العوامل والعناصر غير المقبولة وغير المعقولة فى الدين كانت تمثل انهيار الديانة الأصلية ، والمسألة فى نظرية شميدت أنه لا يتسنى لنا بأية وسيلة من الوسائل أن نقوم بتحقيق دقيق فى هذه الديانة البدائية . ذلك بأن وثائقنا القديمة جدا هى نسبيا حديثة ، وذلك بأن التاريخ لا يعدو العصر الحجرى الأول . فاذا تقبلنا نظرية شميدت كان لزاما علينا أن نتجاهل فكرة الانسان الذى عاش قبل العصر الحجرى الأول ، الذى كان على مدى ملايين السنين . وحقا ان الايمان بالآلهة العليا كان سجية أقدم الحضارات والمدنيات القديمة ، بيد أننا كذلك نجد عوامل دينية أخرى . على أنه بقدر استطاعتنا تفهم الماضى السحيق من الأسلم لنا الاعتقاد بأن الحياة الدينية كانت منذ بدايتها أشبه ما تكون بظاهرة معقدة ، وبأن الأفكار والآراء الراقية قد تشابكت واندمجت .

وفيما بعد تغيرت وتطورت آراء ولهلم شميدت ، والى حد ما صححت بواسطة معاونيه وتلاميذه وأحدث معاصريه من علماء علم الأعراق .

تكامل المداخل الانثروبولوجية والانسانية والاستشراقية

مدارس الأساطير والطقوس

حوالى نهاية القرن التاسع عشر استعمل عالم كبير ومستشرق انجيلى هو و . روبرتسون سميث المواد الانثروبولوجية المتاحة لكى يعيد دراسة التكوين

المتغلغل فى القدم للديانة السامية • وقد كان محور الدائـــرة لأشهر فكرة له حول معلومة أن الأساطير تستخدم بمثابة ايضاحات للطقوس ، ولذلك فهى ذات طبيعـــة ثانوية • ولقد كانت الأسطورة مشتقة مما هو طقوس ، وليست الطقوسية مشـــتقة من الأسطورة ، لأن الطقوس كانت محدودة على حين أن الأسطورة كانت متنوعة ، وكانت الطقوسية اجبارية،وكان الايمان بالأسطورة يتوقف على رأى العابد ، ويستطرد قائلا انه بما أن الأسطورة هى الايضاح للاستعمال الدينى ففى حالات كثيرة لايمكن ازدهارها وانتشارها الا اذا كان المعنى الاساسى للاســـتعمال قد أصبح فى طى النسيان •

على أنه فى منتصف القرن التاسع عشر كان عدد كبير من العلماء لهـــم أراء مماثلة فى ميادين مختلفة للدراسة ، ومن بين هؤلاء ثلاث مجموعات هامة على الأقل ، هى : العلماء الكلاسيكيون ، وعلماء الأنثروبولوجيا ، والاخصائيون فى العهـــد القديم • وأكثر الكلاسيكيين صراحة كان جين هاريسون ، ذلك الذى أوضح أنالاسطورة بين الأغارقة كانت فى بدايتها شيئا مجردا ، ومرادفه هو : الشىء المعمول ، والمخنق وهو العمل • ثم أن عددا منالدارسين الكلاسيكيين المتخرجين فى جامعة كيمبردج قد طبقوا آراء وأفكار علم الطقوس، تأليف جين هاريسون على مخاوفات اغريقية أخرى • ولقد تتبع ف•م• كراوفورد الأصول الطقوسية فى رواية « آتك » المضحكة ، وفىبعض الآراء الفلسفية • وأعاد جلبرت موريى بناء النموذج الطقوسى للمسرحيات التراجيدية الاغريقية • وقد فتح هذا البحث الجديد الطريق لدراساتأوسع نطاقا لأصول الطقوس فعلى سبيل المثال طبق العالم النرويجى و • جرونبيك طريقة مماثلة فى دراســة الديانة الجرمانية القديمة •

ولقد عمم الانثروبولوجيين البريطانيون ا • م • هـــوكارت واللورد راجلان دراسة الطقوس وبينا أولوية الطقوس بوصفها العامل الاكثر أهمية فى تفهم الثقـافة الانسانية • وقد أوضح هوكارت أن الاسطورة هى وحدها الايضاح والتبرير الفعليان للطقوس ، بمعنى أن الممثلين يجعلون أشخاصا أولئك المؤلفين الموهومين للطقوس ، وهذا التجسيم كان لا مندوحة عن ايضاحه فعلا •

ولقد أوضح عالمان ألمانيان يشار اليهما بالبنان من علماء العهد القـــديم هما هـ • جنكل و هـ• جرسمان حلقية الاحتفالات والاعتقادات الدينية والأغانى فى مدح وتقديس الاله ، وذلك فى مؤلفهما « المزامير » • وقد ذهب العالم النرويجى س • مووينكل الى أبعد من ذلك ، اذ كشف الستار عن طلاسم تكوين « الاحتفاء بالعـــام الجديد فى الدين الاسرائيلى القديم » ، وقد كانت النقاط الأساسية فى الاحتفـــاء بهذا العيد ظاهرة رد الفعل فى أنتصار يهوه (الله) على أعدائه ، وتربعه على العرش، بوصفه ملك العالم • وأسطورة نضال وحرب ياهوه وانتصاره كانت تبعا لذلك التعبير عن المرانة الواقعية ، المنلة فى مجموعة من الاحتفاءات والمعتقدات الدينية فى كل عيد

ديني يقام • وأولى الأساطير عن الملك فى اسرائيل وفى غيرها من الاقطار القديمه ، فى الشرق الأدنى ، كانت منصلة قلبا وقالبا بتلك المجموعة من الاحتفاء بالأعياد الدينية وبالمعتقدات الدينية •

على أنه بالاضافة الى تمحيصات موونكل اهتمت جمهرة من العلماء الانجليز بالأبحاث والدراسات الانجيلية المستقاة من الانجيل ، وذلك فى بحوثهم فى مجلدين مطبوعين ومنشورين بعنوان « مدرسة الأسطورة » سنة ۱۹۳۳ • و « اللابيرنته » سنة ١٩٣٥ ، والحركة المعروفة باسم « الطقوس » والمدرسة الطقوسية • وبعد سنوات قليلة أوضح العلامة السويدى ايفان انجينيل فى مؤلفه « دراسات فى الملكية الأبدية فى أقطار الشرق الأدنى القديم » سنة ١٩٤٣ ، كما أوضح العلامة ج • ودنجرن فى مؤلفاته التى نخص منها بالذكر « الملك والمنقذ » و « النظرية الرئيسية للمدرسة الانجليزية » •

ولقد بين هوكى أن الملك (المذكور آنفا) ، بوصفه ممثلا الاله ، كان محور المعتقدات الدينية ، وتبعا لذلك كان هو المسئول عن محصولات ورخاء المدن • وقد ذهب ويدنجرن الى أبعد من ذلك اذ جعل الملك مسئولا عن جميع النجوم والأفلاك والأجرام السماوية فى مساراتها السماوية بمواقيت وأنظمة وترتيبات • على أن تلك الفكرة التى قدرها واهتم بها ويدنجرن أوجدت فيما بعد الايدولوجية الايرانية عن فكرة المنقذ ، كما أنها أوجدت العقائد اليهودية « المخلص المنتظر » •

على أن فكرة « المحاكاة النمطية » قد هوجمت من جوانب عدة ، وخاصة من هـ • فرانكفورت ، ذلك أنه فى محاضرة ألقاها فريزر سنة ١٩٥١ أظهر هذا البحاثة الشهير أن الاختلافات هى أكثر أهمية من المتشابهات • ولقد لفت الأنظار ، على سبيل المثال ، الى أن فرعون كان معتبرا الها ، فى حين كان الملك فى بلاد ما بين النهرين ممثلا فقط لاله • بيد أن الخلافات والمتشابهات تكونان متساويتين فى الأهمية والاعتبار عندما نكون مضطرين الى علاج ودراسة الثقافات التاريخية المنوه عنها • فاختلاف البرتغاليين عن الفرنسيين والرومانيين لا يمنع علماء علم النيولولوجيا من اعتبار البرتغاليين والفرنسيين والرومانيين ذوى لغات رومانسية ثلاث ، بوصفها تابعة من أصل مشترك هو اللغة اللاتينية ، وهؤلاء الأجناس الثلاثة من أصل لاتينى • ثم ان الاقتراح الحماسى الذى هو مركز على الاسطورة والمدرسة الأسطورية يكشف الستار عما يسمى باسم « الطقوسية المضطربة » أو « الميثودولوجية المضطربة » وما كان فى حكم شرعية الموازنة تاريخيا هو فى حقيقة الأمر موائم كليا وجزئيا ، ومتركب من الظاهرة الدينية المماثلة فى ربوع الشرق الأدنى العريق فى القدم • والحق أنه لو وجدت مساحة من الارض يمكن أن تطبق فيها الموازنات لكانت هذه البقعة الشاسعة هى ربوع الشرق الأدنى القديم ، ذلك أننا نعرف أن الزراعة ، وثقافة القرية ، منذ العصور العريقة فى القدم ، والحضارة والمدنية فى المدن ، قد بدأت فى ربوع الشرق الأدنى الذى أصبح متألق الضياء •

دراسات فى علم النفس

تأليف : فرويد ، وجنج ، وأونو

انه وفقا لآراء فرويد بدت الديـــانة والثقافة بالمؤامرات البدائية • ولقـــد قبل فرويد وجهة نظر آتكينسن من أن المجتمعات التى كانت الأكثر بداءة كانت فيها القبلية مكونة من ذكر قد بلغ رشده وعدد من الاناث والأشخاص القاصرين والقاصرات ، ومن بين هؤلاء وهؤلاء من بلغوا سنا كبيرة لا تسمح لهم بالغيرة •

ويطرد زعيم القبيلة الى خارج القبيلة الأبناء الذكور • وكان هؤلاء الأبنـــاء المطرودون يقتلون آباءهم ويأكلونه ، ويستولون على نسائه • وقد كتب فرويد : «حقيقة أنهم كانوا يأكلون فرائسهم من الآدميين كانت مقصورة على المتوحشين من أكلة لحوم البشر ، وربما كانت الوليمة الطوطمية ، التى كانت تقيمه القبائل الهندية الامريكيـــة فى العصور البدائية المتغلغلة فى القدم ، أول وليمة ، ثم تلتها ولائم كثيرة ، وهذه وتلك تذكرنا بتنظيم الجماعة والمجتمع ، والتحديدات الخلقية ، والديانة • ومن رأى فرويد أن كلمة « الله » لم تكن سوى كلمة مشذبة مهذبة من تلك الكلمة التى تطلق على الأب للخلائق البشرية •

على أن تفسير الديانة فى نظر فرويد كثيرا ما وجه اليه النقد من جميـــع علماء دراسة الأعراق ابتداء من و•هـ•ريفرز وف• بواس الى أ•ل•كروبير وو• شميدت ونحن فى غنى عن ذكر تلك الآراء والافتراضات •

ولكى نحكم على آراء واتجاهات فرويد الى فهم الديانة ينبغى علينا أن نميز بين إستكشاف الأساس • أى تلك الطريقة الفجة ، وطريقة تحليل علم النفس تلك الطريقة المعروفة بالتحليل السيكولوجى ، ووجهات نظره الى أصل ووظيفة الحياة الدينية •

وفيما عدا العلماء التحليليين لعلم النفس وبعض العلماء لم تكن النظرية لتى أوضحها فرويد فى مؤلفه مقبولة فى الأوساط العلمية • لكن استكشافه لفكرة اللاشعور شجع على دراسة الأساطير ، وأصبح الى حد ما مسئولا عن الاهتمام الحديث بالديانة البدائية فى العصر الحجرى ، وبالديانة فى الأقطار الشرقية ، وبدراسة الأساطير فى تلك الديانات • على أن مؤرخ الديانات مدين الى حد كبير بالشكر لفرويد فى برهانه على أن الصور والشخوص والعلامات والتصاوير تتجمع فى ايصـــال رسائلها حتى لو بقى العقل الواعى واعيا ومتنبها الى هذه الحقيقة • وفى كتـــاب س•ج•جنج عام ١٩١٢ أعلن انفصاله عن فرويد ،ولقد كان على خلاف فرويد متأثرا بفكرة وجود قوى عالية روحية خفية فى أعمـــاق النفس والروح • وقد لاحظ أن محتويات هذا « اللاشعور » براهين قاطعة على ما سماه « القوالب النفسية » • وقد اختلط جنج تعريفات كثيرة لهذه « القوالب النفسية » ، ومن أواخرها نماذج السلوك

أو العقائد المعينة التى هى جزء من الطبيعة البشرية • ولدى جنج ان النوع الأكثر أهمية من بين هذه القوالب النفسية هو النفس العليا (أو كمال الانسان) • وفى الحضارة الغربية يرمز الى هذه النفس بالمسيح • ثم انه يرى ان تحقيق وتأكيد ما جاء به السيد المسيح من عند الله هو « الخلاص » • وعلى النقيض من آراء فرويد ، الذى كان محتقرا للدين ، كان جنج معتقدا ان العقيدة الدينية لها معنى ولها هدف • وتبعا لذلك لا ينبغى أن تترك جانبا وتنهار بسبب التقليل من قيمتها •

ومع أنه ليس من عمل عالم من علماء النفس ذلك الكتاب الشهير الذى ألفه رودلف أوتو سنة ١٩١٧ فانه من بين الكتب والمراجع المعتمدة فى هذا الشأن ، ذلك بأنه فى سهولة كبيرة وفى تفهم عظيم لأغوار النفس وصف أوتو وحلل الطرازات المختلفة لمختلف صنوف الخبرة المقدسة ، ففى مؤلفه عن المصطلحات الفنية والعلمية تغلغل فى اللغة • وفى مؤلف آخر ركز اهتمامه الى حد كبير على الطبيعة غير الطبيعية وغير المعقولة وغير المقبولة للتجربة الدينية • وبسبب الشهرة العالمية العظيمة للكتاب المذكورة يوجد اتجاه الى اعتبار أوتو « ذا احساس مرهف » وأنه السليل المباشر للعلامة شيلير ماتشر ، بيد أن أعمال وانتاج أوتو أكثر تعقدا ، ومن الخير لنا أن نعده فيلسوفا فى الدين ، اذ كانت له اليد الطولى فى تبيان وثائق تاريخ الديانات وتاريخ التعاليم الصوفية •

دراسات علمية اجتماعية

ألف اميل ديركهايم باكورة مؤلفاته « التكوينات الأولية للحياة الدينية » سنة ١٩١٢ ، وذلك العام هو العام الذى أصدر فيه شميدت بواكير مؤلفاته ، وهو هو العام الذى أصدر فيه جنج مؤلفا آخر له • ذلك بأن الدين من وجهة نظر دركهايم كان مظهرا لتجربة اجتماعية • ففى دراساته وبحوثه عن الاستراليين وجد أن قبائلهم تمثل نظرية التقديس والقداسة والقبيلة فى مجموعتها ، وقد أبان أن التقديس والقداسة ، أو كلمة الله ، والمجموعة الاجتماعية ، ان هى جميعها الا شىء واحد ولقد كان ايضاح أصل وطبيعة الدين الذى أبداه دركهايم منتقدا من بعض مشهورى علماء الأعراق ، وتبعا لذلك أوضح ا • ا • جولد نويزر أن أكثر القبائل بساطة لم تكن لديها عشائر ، ولم تكن لديها سجايا القبائل الهندية الامريكية (الطوطمية) ومن هنا اشتقت القبائل الأخرى والشعوب غير الطوطمية دينها • وقد بحث دركهايم أصول الشعور الدينى فى تلك الحماسة الجماعية ، التى كانت ممثلة فى جو الطقوس الدينية الاسترالية ، وقد أثار جولدنويزر هذا السؤال : اذا كان المجتمع قد نشأ لديه شعور دينى فلماذا لم تتحول تلك الرقصات الدورية للهنود الحمر بأمريكا الشمالية الى مناسبات دينية ؟

وعلى الرغم من هذه الانتقادات أحدث كتاب « الأشكال البدائية » أثرا هاما •

وقد نشر فريق من ألمع زملاء دركهايم وتلاميذه بحثا هاما ذا وشائج بعلم الاجتماع أو سيسيولوجية الدين • على أن مارسيل موص أحد مشهورى العلماء والباحثين فى عصره وأظرفهم قد نشر بحثا هاما عن التضحية ، والسحر والعطاء ، بوصفها وسيلة أولية للتبادل وللأخذ وللعطاء ، وعقب الحرب العالمية الثانية نشر جبرييل لبراص وطائفة معه من الباحثين الشبان ذلك الكتاب الشهير « سجلات علم الاجتماع الدينى » •

وعلى مستوى تأثير دركهايم على المانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية ،ذلك التأثير الذى كان فى البداية محدودا ، كان كتاب علم الاجتماع الدينى الذى يتمثل فى الحياة الدراسية الطلابية للعالمين ماكس ويبر وأرنست ترووتلتش • على أنه قد ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية دراسات هامة للعلماء تالكوت بارسوتر وج • ملتون سنجر و جواشيم واتش و بيتر سرجر • ولقد ألف واتش كتاب « أبحاث فى اجتماعيات الدين » ، كما نشر أروع كتبه « علم الاجتماع الدينى » بعد ذلك بثلاثة عشر عاما •

ولقد كان واتش مضطرا الى النظر بعين الاعتبار الى التنظيم العلمى الاجتماعى أو للحياة الدينية والاعتبارات الاجتماعية للتعبيرات الدينية ، وعلى أية حال فقد رفض هو واستبعد بيتر برجر واستبعد فيما بعد وجهة النظر الذاهبة الى أبعد الحدود فى اعتبار أن الحياة الدينية هى ظاهرة بدائية متغلغلة فى القدم للتكوين الاجتماعى، وقد حاول بعد ذلك فى مؤلف آخر جذب اهتمام علماء علم الاجتماع فى الدين ، لكنه لم ينجح الى حد كبير على أن أغلبية علماء علم الاجتماع فى الدين ، وخاصة فى البلاد المتحدثة بالانجليزية ، يميلون الى أن البحوث الاجتماعية وافية فى ايضاح وتبيان التراكيب وأوجه الأنشطة الدينية •

ومهما يكن فان علم اجتماع الدين يستمر لكى يوجد وشائج هامة بالعلم العام للدين • على أن حكمة البراهين العلمية الاجتماعية تعين العالم الدارس على ايجاد نخبة حية من وثائقه وتمكنه من محاولته فى أن يستوعب تفسيرا مشتقا للدين • ولا يوجد فى الحق شىء مثل حقيقة نقية صافية دينية ، ذلك بأن الحقيقة الدينية هى دائما حقيقة تاريخية علمية اجتماعية ثقافية عمية نفسية • فاذا لم يهتم مؤرخ الدين دائما بهذه المجموعة من المعانى فلأنه شديد الاستغراق فى الأهمية الدينية لوثائقه • ولما لم يكن مقبولا عنده فى الحياة الدينية غير مظهر واحد يتخذ منه موضوعا ابتدائيا له معان كثيرة ، ويرى فى غيره من المظاهر الأخرى ظواهر ثانوية ، أو خداعة ، فقد سبب له هذا اضطرابا وأوقعه فى متاهته •

وجهات النظر الحديثة
لعلماء الأعراق وعلماء الايديولوجيا

فى كتاب رائع هو « أله الماء » (سنة ١٩٤٨) للعلامة الفرنسى الافريقىمارسيل جريول قدم لنا المؤلف معلومات قيمة عن التقاليد السرية الطقوسية التى لا يفهمها الا النابهون فى العلم والمعرفة من ذلك المسمى « دوجون » (اله الماء) . لقد كشف ذلك الكتاب الستار عن الديانات البدائية . وكشف عن قوة الطاقة فى وصف التخمينات وكشف الستار أيضا عن عدم كفاية معلوماتنا عن التفكير الدينى عند القدامى .

ولم يعالج جريول الحكمة فى استعمال الالغاز والرموز التى لا يفهمها الا من كان عليما بها مستوعبا أنباء ذلك المقول عنه انه اله ، ويسمى باسم « دوجون » ومن هنا يتبين أن الكتابة عن « الديانة البدائية » لا يقدم معظمها الا المظهر الخارجى ، والمظاهر القليلة الأصمية .

وهنالك علماء أعراق فرنسيون آخرون وعلماء اجتماع أوردوا معلومات هامة تساعد على تفهم الحياة الدينية بين الشعوب الأمية . وفى مكنتنا أن ننوه بدراسات الفرد ميترو عن أمريكا الجنوبية وعن ديانات هايتى وعن علم الاجتماع الافريقى ، وننوه كذلك بكتابات كلود ليفى ستروص عن الهنود الحمر الامريكيين وذياناتهم الطوطمية وتركيب الأسطورة .

ومن علماء الأعراق الألمانيين الذين حاولوا تتبع تطور الديانة ك . ت . بريص الذى افترض ذلك المظهر الحيوانى البدائى المتغلغل فى لقدم الذى طور فكرة لسحر وفكرة الاله العالى . فوفقا لآراء العلامة ر. ثرنوالد (١٨٦٩ ـ ١٩٥٤) كان هنالك اعتقاد عام فى قداسة بعض صنوف الحيوان فى عهد جامعى الطعام ، وعهد قبائل الهنود الأمريكين والقبائل الطوطمية ، وفى عهد ثقافة الصيد وفى عهد تشخيص وتشكين الآلهة (عهد الحيوانية والقبلية وغيرها) ، عند أولئك الزراعيين البدئيين من أقدم الأقدمين ، وكانت العقيدة عندهم هى وجود آلهة عليا من مواصفات وعينات الشعوب الرعوية والأقوام الرعويين . ولقد أوضح العلامة أ . أ جنسين فكرة الاله السماوى أو الرب ، ذلك الاله الذى اختاره الصيادون البدائيون من بين صنوف الحيوان ، مع مظهر الآلهة وطرازها وأساطيرها التمثيلية بين زارعى البطاطس .

على أن فكرة الانتقال أو التحول من الديما (الاجداد الاسطوريين) فى نطاق عقائد الشعوب ، وفى نطاق تعدد الالهة ، كانت فكرة مفروضة ومقصورة على تلك الثقافات التى كانت أعلى وأرفع درجة بينهم ، وكل واحدة من هذه البدهيات المعروفة لديهم والصادرة عنهم ، وتعد من أصول تطور الدين ، تشمل مداخل هامة ، لكن لم يؤخذ بها فى قليل أو كثير .

ومن علماء الاعراف المتحدثين بالانجليزية والمعنيين بالدين نذكر العالميين الأمريكيين روبرت لووى وبول رادين ، فلقد ألف كل منهما موجزا عاما عن الديانات البدائية ومؤلف لوى ربما يكون أحسن ما كتب عن الموضوع حتى الآن ، فهو مكتوب بدون تكلف عن جميع الحقائق والاتجاهات الهامة فى الديانات البدائية المتغلغلة فى القدم ويأخذ المؤلف فى الاعتبار المظاهر العلمية النفسية والاجتماعية الى جانب التخطيطات والمعلومات التاريخية ۰ ومنذ وفاة فريزر لم يحاول أى عالم بريطانى من علماء الانتروبولوجيا تغطيةجميع مظاهر الديانة البدائية ۰ولقد ركز برونيسلو مالينووسكى (١٨٨٧ ــ ١٩٤٢) عنايته على « التروبرندين » ، وعالج موضوع الأسطورة والموضوعات الطقوسية ۰

لقد ركز كل أولئك على حقائق منظورة ومحسة فى ذلك المجال ۰ وقد عالج العلامة رادكليف برون (١٨٨١ ــ ١٩٥٥) الاعتقاد البدائى فى كتابه الصادر عام ١٩٣٩ ۰ وبالاضافة الى ذلك توجد مؤلفات وكتابات العلامة أ ۰ أ ۰ ايفانز بريتشارد عن « الازانديين والنوير » ، ودراسات رايموند فيرث عن « تيكوبيا » ، وكذلك جون ميدلتون عن « لاجبارا » ، والتفاسير اللامعة الرائعة للعلامة فكتور تيرنر مثل غابة الرموز » (١٩٦٧) ، وهو يوضح التخطيط السليم القويم المضبوط لاتجاهات العلماء البريطانيين المتخصصين فى الانثروبولوجيا تجاه مسائل الديانة البدائية القديمة ۰ ويبدو أن العهد الذهبى للعلماء تايلور وفريزر وماريت على وشك الأفول۰ ولم يعد علم الانثروبولوجى معتبرا المفتاح لمثل هذه المسائل والمشاكل العظيمة بوصفها الأصول لنمو الدراسات الدينية ۰ ثم ان العلامة ايفانز بريتشارد يأتى الى الخاتمة نفسها فى مؤلفه « نظريات الديانات البدائية » (١٩٦٥) ۰

أمثلة حديثة للاتجاهات الجماعية الناجحة

فى سلسلة هامة للغاية من الكتب ومن الأبحاث المطبوعة فيما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٧٥ قام جورج داميزيل بطريقة أصيلة باثارة الاهتمام بدراسة الآراء الدينية وعلوم الأساطير ۰ ولم يتبن ديميزيل طريقة دراسة تاريخ اللغة وفقه اللغة كما فعل موار ، الا أن اتجاهاته وبحوثه كانت تاريخية بصفة مبدئية ۰وقد وازن تاريخيا بين الظاهرة الاجتماعية الدينية والأساطير والميثولوجيا لعدد من الناس والأقوام المنحدرين من أصل واحد ذى عنصر أو جنس بشرى واحد ولغة واحدة وخلفية ثقافية واحدة ۰ وهو فى بعض الأحايين يوضح كيف أن التشابهات تشير الى طريقة أو مجموعة موحدة ، على حين أنها لا تشير الى عناصر أو عوامل الأشخاص أو الأشياء المنحدرة أو المتخلفة عن قوم غير متشابهين أو عن الأشياء الغير متشابهة ۰ وتتضح هذه القاعدة فى أن الهنود الأوربيين هم من مجتمع ذى شعب ثلاث ،وخاصة أنهم من ثلاث مناطق كبيرة شاسعة لوظائف ثلاث ، بين قوات ثلاث ، الهيئة الحاكمة ، والقوات المحاربة ، والرخاء الاقتصادى ، وعلى كل وظيفة من هذه الوظائف الثلاث

يقع عبء المسئولية من مجموعة اجتماعية سياسية ، هي : الملوك ، والمحاربون ، ومصدرو الطعام ، وهذه المجموعة تابعة ومتصلة ومنسوبة الى قالب نوعى من القداسة يتجلى فى روما قديما فى عبادة « جوريتر » و « كيرينس » ، وهذا المثال من جانب داميزيل هو أروع وأعلى دليل على الدراسة التنظيمية المتداخلة الرشائج والصلات فى الدين ، ولقد أوضح كيف أن الدارس فى مكنته أن يدعم تحليلا هاما للغاية فى ايضاح كل كبيرة وصغيرة ، تحليلا تاريخيا وفقهيا ولغويا ، مع مداخل ووجهات نظر لماحة رائعة ، مكتسبة من علم الاجتماع والفلسفة • ولقد أظهر أنه بوساطة كشف الستار عن النظام الايديولوجى نستطيع أن نتفهم ونستوعب كل ماله وشائج صلات بفكرة الاله والأسطورة والطقوس بطريقة صحيحة • على أن العالم رافاييل بيتازونى (١٨٨٣ ــ ١٩٥٩) كان واحدا من مؤرخى الديانات القلائل ، وكان مهتما بموازين نظامه ، وهو فى الحق قد حاول أن يوضح أصول الدين وتعاليمه لقد اعتبر نفسه مؤرخا ، وطريقة دراسته التخطيط • ولقد كانت هذه الطريقة تتخذ طابعا يميزها عن لعلم الاجتماعى لدينى وعلم النفس الدينى ، بيد أنه أراد أن يكون مؤرخا للديانات بصفة عامة ، دون أن يكون اخصائيا فى حقل أو ميدان منفرد، وكان بيتازونى دائما معنيا بالتفسير التاريخى الدينى ، أى أنه قد فسر نتائج فحوصه وتحقيقاته العديدة فى حدود رسم تخطيطى عام لاظهار الحقائق والدقائق ، ولم يتردد فى الأزجاء بالمسائل المركزية ، وان كانت غزيرة مثل أصل الاعتقاد باله واحد ، وآلهة السماء ، والأشياء الخفية ، والاعترافات بالذنب أو الخطيئة ، والزرادشتية ، والديانة الايرانية ، والديانة الاغريقية ، وغير ذلك •

وكان الدين فى رأى بيتازونى ظاهرة تاريخية نقية ، ولا يستطيع المرء الا أن يوافق على أهمية فهم أى دين يعطى ويعرض تاريخا ، ولكن التركيز العميق على أصل وتطور أى تكوين دينى قد يقلل من قيمة ما قد سلف ذكره •

ومن حسن حظ هذا العلامة أنه كان يقظا كل اليقظة لمثل هذا الخطر • وفى ختام حياته العلمية آكد فكرة شمولية واندماج علم الظواهر الخفية ، والتاريخ •

ولقد اقترن اسم جيراردس فان درليبوى (١٨٩٠ ــ ١٩٥٠) باسم « علم الظواهر الخفية للدين » ، لأنه كتب أول بحث هام عن الموضوع • وكان فان دير ليوى متأثرا كل التأثر بنتائج كتاب « سيكولوجية الجشتالت » • ثم انه مع ذلك ظل معنيا بعلم الظواهر الخفية • وقد رجح أن المظاهر والتمثيلات الدينية لا يمكن أن تنتفص لتكون وظائف اجتماعية أو سيكولوجية أو نسبية • وقد رفض التحاملات الطبيعية التى تبحث فى توضيح الدين بما يتعارض مع الدين ولا يتواءم معه •

ويرى فان دير ليوى أن العمل الرئيسى الواجب لعلم الظواهر الخفية للديانات هو أن ينير التراكيب الداخلية الكامنة للظواهر الدنية • ولقد ظن خطأ أن فى مكنته أن يقلل حاصل جميع الظواهر الدينية الى ثلاثة قوالب ، هى : الدينمية ؛ والحيوانية؛

والألوهية • وعلى أية حال لم يكن هو معنيا بتاريخ التراكيب الدينية ، ومن هنا ساد عدم الكفاية فى بحوثه ، فهو حتى بالنسبة لأكثر تعبير دينى رفعة وسموا ، « كالسعادة السحرية » مثلا ، يقدم نفسه بواسطة تعبيرات نوعية تركيبية ،وتعبيرات ثقافية ، وجميعها مسببة تاريخيا •

على أنه فى الحقيقة لم يحاول أن يعالج بالبحث تلك المورفولوجية الدينية ، أو الفينومينولوجيا الوراثية للديانة • ولكن هذا لم يقلل من أهمية تأليفه •

على أن الاهتمام المتمر فى علم الظواهر الخفية للدين قد أوجد أفقا واسع المدى بين علماء الدين • وقد قاومت المدارس التاريخية المختلفة مقاومة شديدة ادعاء علماء علم الظواهر الخفية أن فى مكنتهم الامساك بالسمة الأصيلة وبالتركيب للظواهر الدينية ، ذلك أن المتخصصين فى التاريخ يرون أن الدين هو قلبا وقالبا حقيقة تاريخية بدون أى معنى تاريخى متداخل ، أو بدون أية قيمة • فلكى نبحث عن السمة الأصيلة للدين فبحثنا هذا يكون مماثلا للتدهور الى الخطأ الافلاطونى القديم ، فالمسافة الشاسعة بين علماء الظواهر الخفية والاخصائيين فى تدريس علم التاريخ هى الى حد ما التعبير عن هوة الخلاف بين فريقين مختلفين ولكل منهما اتجاهات فلسفية مختلفة عن الأخرى • ومن أجل ذلك فمن العسير علينا أن نفرض أن هذه الشقة الواسعة بينهما يمكن أن تختفى فى يوم ما • وعلى أية حال فان مثل هذه الشقة الشاسعة بينهما مفتعلة • وبهذه الطريقة قد يتسنى للدراسات الدينية أن تكون بمعزل عن كونها معتقدات يؤمن بها ويعتقد فيها ولا يؤخذ بها ، وترى أنها معتقدات ضحلة •

وخلال السنوات القليلة الماضية شعر عدد من الدارسين والباحثين بالحاجة الى تحسين البدائل الفينومينولوجية أو علم الظواهر الخفية أو تاريخ الديانات ، وأن يصلوا الى مدى أوسع يكون فى الامكان فيه اجتماع وجهات النظر بين الفريقين المختلفين ، وأن يصل هذان الفريقان ذوا العقول الراجحة الى دراسات وبحوث يشترك فيها الفريقان • وتظهر الآن فى الأفق فكرة طيبة فعالة عن علم الديانات ، وينتظر أن تكون الهدف الذى يسعى اليه الدارسون ، ونتائج تقارب وجهات أنظار الفريقين هى بالمثل ، ذات قيمة كبيرة لمعرفة أكثر كفاية ودراسة فى تفهم علم الديانات البشرية المتعددة • فاذا ما اهتم علماء الظواهر الخفية بتاريخ المعانى الدينية فعلماء التاريخ مهتمون باظهار كيف أن هذه المعانى قد طبقت فى مختلف الثقافات ، وفى الحركات والأحداث التاريخية فى نطاق علم التاريخ • واذا كان علينا أن نرجع الفرق الى الفراغ القديم الذى أكل عليه الدهر وشرب ، فان معانى التاريخ والمعانى الدينية يجب أن تعد دائما بمثابة تكوين جزء من تاريخ الروح الانسانى •

خاتمة

لولا ثلاث ظواهر ثقافية هامة لما أصبحت الدراسة العلمية للدين حقيقـــة واضحة :

ــ تأسيس « الفيلولوجية » الهندية الأوربية ، وظهور علماء اللغة المقارنين ٠

ــ الاستكشافات الأثرية فى أقطار الشرق الأدنى وكشف الستار عن أسرار ما كتب باليد باسم « الكتابة المسمارية » ٠

ــ الاهتمام المتزايد بدراسة الثقافات البدائية وبزوغ النظام الجديد فى علم الانثروبولوجيا ، وتفهم النظريات العامة الأولى عن أصل الدين وعن وظيفة الديانة ، بفضل وبوساطة علماء اللغات الهنود الأوزبيين وعلماء الاعراق٠

ومن رأى ماكس مولر أن علم الأساطير (أو الخرافة) كان من علم أســـاطير الأولين ، والأقدمين ، البدائيين ، وأن هذا العلم الأسطورى الخرافى كان وبالا على اللغة وقد تمسك أ٠ب٠ تايلور بأن الديانة البدائية كانت فى معظمها تمثيلا للحيوانية ، بمعنى الاعتقاد بأن الطبيعة حية ، ذات حياة بوساطة الأرواح والأشباح ٠ على أنه بعد ذلك بقليل نشأت فكرة تعدد الآلهة وفكرة الوحدانية ٠

على أن هذه النظريات كانت مؤيدة بنظريات أخرى فسرت التكوين الأول للدين بألفاظ تشمل فهم التكوين الأول للدين وتفهم القوة الحيوانية البدائيـــة وفقـا لآراء ماريت ، ثم القوة المجسدة للطبيعة وفقا لآراء فريزر ، والسحر والاعتقــــاد فى الاله العظيم وفقا لآراء لانج وشميدت ، ودراسات جماعية فى علم الاجتمـــــاع وفقا لآراء دركهايم ، أو تصور لا وعى فيه للعهد البدائى القديم كما يرى فرويد ، الى غير ذلك ٠

وعلى أية حال ففى عصرنا هذا يتفق معظم الدارسين العلماء على ما يأتى :

أ ــ من المستحيل أن نصل الى « الأصل » والى المراحل الأولى للدين ٠

ب ــ لكى نمسك بزمام معنى التكوين الدينى والتطور التاريخى للدين يجب على الباحث أن يهتم بدراسات نتائج مواد التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الظواهر الخفية ٠

التنمية

الكاتب : سلسو فرتادو

أستاذ علم الاقتصاد بجامعة باريس • نشر العديد من الأبحاث فى مشكلات التنمية وخاصة من ناحية نظرية التبعية التى يعتبر من شراحها البارزين • تضمن العدد ٢/١ بالمجلد ٢٥ من هذه المجلة الصادر فى عام ١٩٧٣ صورة لحياته بقلمه بعنوان « مغامرات اقتصادى برازيلى » •

المترجم : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد بكلية التجارة بجامعة عين شمس سابقا ، عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة التنمية الصناعى وعضوا منتدبا لادارته • من مؤلفاته : مشكلة القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية ، حرب البترول فى العالم ، اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج •

●● الفكرة المتفائلة عن التاريخ

أسهمت فكرة التنمية أكثر من اسهام أية فكرة أخرى فى التقريب بين مذاهب العلم الاجتماعى ، بعد أن فصل بينها قرن من تأثير الفلسفة الوضعية • من المؤكد أن غموض هذه الفكرة الواضح ليس غير ذى صلة بوفرة انتاجها وخصوبتها • فهى اذ نشأت فى علم الاقتصاد ، وحيث يوضع التأكيد على جوانبه الكمية على هيئة « نمو » تتجاوز حتما هذا الاطار فتتغلغل فى ميدان مذاهب العلم الاجتماعى الأخرى ، وذلك فى الحالات التى لا يمكن فيها تصور أن النمو عملية متشابهة ، أو لا يمكن فهمه ازاء عدم وجود نظام من القيم يعجز رجل الاقتصاد عن ادماجه فى اطاره الفكرى • وهذا الغموض يعمل على نشوء سلسلة بكاملها من المشكلات أدت برجال الاقتصاد الى التفرقة بين التنمية والنمو ، فيخصصون لأولى هاتين الفكرتين ، وان وصفت بأنها اقتصادية ، بعدا يحولها بالضرورة الى موضوع بين المذاهب • ومصادر فكرة التنمية يمكن أن نلمحها فى تيارات ثلاثة من الفكر الأوربى فى القرن الثامن عشر ، نشأ أولها من فلسفة التنوير التى ترى اتجاها تدريجيا نحو سيادة العقل • ويرتبط التيار الثانى بفكرة تراكم الثروة ، وهى الفكرة التى تأخذ كقضية مسلمة أن المستقبل يبشر بمزيد من الرفاهية • أما التيار

الثالث فيرتبط بالفكرة التى تقول أن انتشار الحضارة الأوربية الجغرافى يعنى الوصول الى أساليب أرقى للحياة بالنسبة لشعوب العالم الأخرى التى تعتبر بوجه عام « متأخرة » ٠

فى القرن الثامن عشر نجد أن ظهور فلسفة للتاريخ ـ وهى فكرة علمانية الطابع عن تطور المجتمع ـ يتخذ مع « التنوير الألمانى » صورة بحث عن « موضوع » يحقق جوهره عن طريق العملية التاريخية به ٠ فالملكات التى يعزوها « كانت » الى ضمير موضوع متعال نشكل نقطة البدء فى فكرة شاملة عن التاريخ هى تحويل الفوضى الى نظام عقلى ٠ وفى نظر هيجل يتخذ البشر دور الموضوع ككيان يتوالد طبقا لمنطق يسير الهدف منه فى اتجاه التقدم ٠ هذا المفهوم المتفائل عن عملية التاريخ ، الذى يسمح بنظرة سريعة الى « المستقبل الممكن تحقيقه » فى صورة مجتمع أوفر انتاجا وأقل اغترابا ، وتزول منه نقائص اليوم ، يؤدى الى البحث عن عامل موات ـ هو الطبقة العاملة والمنظم والأمة والدولة ـ أى عن « سلبية » قادرة على تصفية التناقضات والتعجيل بالمستقبل ، وبعبارة أخرى انه البحث عن متجهات للتقدم ٠

كان نشر « نقد العقل الخالص » قد سبقه بخمس سنوات نشر كتاب « ثروة الأمم » الذى حاول أن يثبت أن السعى وراء المصلحة الذاتية هو الدافع الأصلى الى الخير العام ٠ فالتجانس الذى زعم « كانت » أنه اكتشفه فى ملكات العقل البشرى المتنافرة ، فى صورة الادراك العام ، يراه نظام آدم سميث الاجتماعى من فعل يد خفية ٠ لكن آدم سميث يقيم الحجة على أن هذا الانسجام يفترض سلفا قدرا من الترتيب النظامى ٠ فالثروة التى كان يحصل عليها البارون الاقطاعى كانت ذات قيمة يسيرة بالنسبة للمجتمع ، لأنه ينفقها على الترفيه عن الطفيليين الذين يعيشون معه أو يجعلها غير منتجة ٠ التجانس المعنى لا يمكن أن يخرج الى عالم الوجود الا فى مجتمع يكون الناس فيه أحرارا فى عقد العقود ، وتهبط القيود فى طريق انسياب السلع وممارسة المبادرة الفردية الى أدنى حد ٠ وعلى ضوء هذه النظرة لا ينبثق التقدم بالضرورة من « منطق التاريخ » ولكنه فى متناول الناس ، والطريق الى بلوغه معروفة ٠ النقطة الرئيسية هى المؤسسات التى تمكن الفرد من تنمية قدراته بالكامل ٠

فى ظل نظام التجاريين والاستعمار كانت التجارة تعتبر نشاطا امبرياليا ، ومن ثم لا يمكن أن تنفصل عن قوة الشعوب التى تشتغل بها ٠ ولقد تعرض هذا المذهب للهجوم منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وحلت محله بالتدريج أفكار ليبرالية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ٠ لقد جعل التخصص الدولى فى الامكان السير قدما بتقسيم العمل بين الدول ، كانت آثاره الايجابية على الانتاج واضحة فى كل بلد ٠ وطبقا للمذهب الليبرالى تؤدى التجارة الدولية الى استخدام أفضل للموارد الانتاجية المحلية ، ويعود النفع على الجميع من الزيادة فى الانتاج ٠ وثمة نتيجة مترتبة على هذا المذهب هى أن أوربا اذ تجبر البلاد الأخرى على التمشى مع أساليبها فى

التجارة كانت تقوم بمهمة تمدينية ، وبذا تساعد على زيادة رفاهية الشعوب التى يستعبدها التقليد المتحجر للتقدم ٠

نشر المعقولية الخاصة بالأداة

بينما كان الفكر الأوربى يسير فى طريق التقدم فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر وعلى عدد من الجبهات نحو فكرة متكاملة عن التاريخ وهى فكرة تلخصها فكرة التقدم - لم يكن الواقع الاجتماعى المعاصر ليبعث على الاطمئنان لم يكن لقيام الرأسمالية التجارية عبر خمسمائة من السنين السابقة غير تأثير قليل على التنظيم الزراعى،فالانتاج الزراعى من نظام اقطاعى راكد للأرض ، والأدوات التى تصنعها نقابات الطوائف الحرفية ، ومنتجات المستعمرات أحيانا ، هذه كلها شقت طريقها الى المسالك التجارية وعملت على تقوية القوة المالية لبورجوازية أصبح اشتغالها بالسياسة يتزايد يوما بعد يوم بدرجة ملحوظة ٠ وهنا كان الاستيلاء على الفائض الاجتماعى يعكس المركز القوى الذى تشغله البورجوازية التى تتحكم فى مسالك التجارة ازاء ملاك الأراضى وقاده نقابات الحرف ووكلاء الانتاج ووكلائه الفرعيين ٠ لقد حدث تغيير أساسى عندما هدمت الصروح التقليدية المسيطرة على الانتاج (كما فى حالة نقابات الطوائف) أو انخفض شأنها فأصبحت تقوم بدور الوكلاء السلبيين (ملاك الأراضى الذين أصبحوا يعيشون على ريع أرضهم) ٠

وبهذه الطريقة نجد أن نمط التجارة الذى كان قائما من قبل على تبادل المنتجات التامة الصنع أو الشبيهة بها أصبح رأسيا أيضا ، أى جزءا من صرح الانتاج ، نظرا لتحول عناصر الانتاج الى سلعة تجارية ٠ وهكذا أصبحت الأرض والعمل بالتدريج سلعا قابلة للتسويق ٠ هذه العملية التى أدت من الرأسمالية التجارية الى الرأسمالية الصناعية أسفرت عن نتيجتين رئيسيتين : فمن جهة تفتحت إمكانيات جديدة ذات شأن أمام التقسيم الاجتماعى للعمل وخاصة فى قطاع الصناعة ٠ فالتخصص فى مستوى المنتج (بفتح التاء) أو فى مستوى مرحلة مهمة فى عملية الانتاج - وكان الضغط من جانب نقابات الطوائف قد وجه نحو التكامل الرأسى للانتاج - حل محله تقسيم العمل الى عمليات بسيطة زادت من امكانية استعمال الآلات ٠ ومن جهة أخرى لم يعد الفريق الذى كان على الرأسمالى أن يتعامل معه عنصرا فى الصرح الاجتماعى لمسيطر أو كيانا له حقوق لا تتغير ، وانما أصبح عاملا منعزلا يمكن استبداله بسهولة اذا علمنا بساطة المهمة التى يؤديها ٠

يمكن تفسير تغلغل الرأسمالية فى تنظيم الانتاج بأنه توسيع للمجال الاجتماعى الذى تحكمه معايير معقولية الأداة ٠ فالرأسمالى الذى كان من قبل يتعامل مع ملاك الأراضى ، والشركات ذات الامتيازات ، أو الهيئات المشابهة ، صار عليه الآن أن يتعامل مع « عوامل انتاج » يمكن النظر اليها كشىء مجرد - ، وهبطت الى مؤشر

مشترك ويمكن تقديرها من الناحية الكمية وابتداء من هذه النقطة يمكن أن ننظر فى مجال « الأنشطة الاقتصادية » باعتبارها منفصلة عن الأنشطة الاجتماعية الأخرى ·وهذه الفكرة عن الاقتصاد من حيث أنه مجال قائم بذاته تعكس الفكرة الرأسمالية عن الواقع الاجتماعى التى تعكس بدورها المركز المتصاعد الذى يشغله الرأسمالى فى بنيان القوة· ولكن تقدم « المعقولية » ليس أكثر ولا أقل من توسيع مجال العلاقات الاجتماعية الذى تحكمه معايير التنظيم التجارى · وبصرف النظر عن أية تعليقات ممكنة أخرى فى هذا الصدد ينبغى ملاحظة أن ازدياد اخضاع العملية الاجتماعية لمعايير معقولية الأداة أو الشكلية أحدث تغييرات جوهرية فى الصروح الاجتماعية · فأدى فى الزراعة الى افقار الريف من أهله والنزوح الى المدن أو الى مستوطنات استعمارية جديدة تكون أحيانا فى قارات أخرى·والثورة السعرية التى سببتها عمليات تصنيع أكثر فاعلية عجلت بتدهور الصور الحرفية من التنظيم فى مجالات لم توجد فيها الظروف اللازمة لخلق أنواع جديدة من العمالة ·

وهكذا بينما التراكم الناتج من نمط التجارة تدريجا ليشمل تنظيم الانتاج ازداد سرعة دخلت الصروح الاجتماعية فى مرحلة تغيير جذرى · وبعض صور هذا التغيير الظاهر للعيان – مثل : نمو المدن المتسم بالفوضى ، وانحلال حياة الجماعة ، والبطالة الواسعة النطاق ، وتحويل البشر (بما فيهم الأطفال) الى قوة عمل فحسب – جعلت المراقبين المعاصرين يشعرون بالقلق العميق · وهذا يفسر الطريقة المتشائمة التى نظر بها الاقتصاديون ذوو الرؤية الأوضح ، فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الى مستقبل الرأسمالية الذى بدا لهم أنه يؤدى حتماً الى « دولة راكدة » · وهذا القلق المركزى كان هو العملية التى حدث بها الاستيلاء على المنتج الاجتماعى وكيف تم توزيع الدخل · فاذا عرفنا الارتفاع الشديد فى عدد السكان الذى أعقب نمو المدن السريع فان مبدأ السكان الذى وضعه مالتس بدا لهم واضحا : أية زيادة فى الأجور الحقيقية سوف يلغيها ما يتولد عن هذا من زيادة سكانية ، وكذلك هناك أمران قانون تناقص الغلة الذى ساد فى الزراعة ، والضغط من أجل رفع ايجارات الأرض وهو الضغط الذى صاحب التوسع الزراعى فى الأرض الفقيرة ، هذان الأمران اتحدا لخفض احتمالات الاستثمار ، وبدا أبطأت قدرة النظام على خلق العمالة · هذه الفكرة عن الاتجاه نحو ركود طويل الأمد ، التى أكدوا أن من الممكن استخلاصها من منطق الاقتصاد الرأسمالى ، عرضها الاقتصاديونالكلاسيكيون بطرق مختلفة ، وقدر لها أن تؤدى دورا أساسيا فى التفكير الماركسى · لكن ماركس، وكان أبعد من أن يستخلص نتائج متشائمة مما يقال له تجاه النظام الرأسمالى نحو فقدان الدافع المحرك ، رأى فيه دلالة واضحة على أن تناقضات النظام « الداخلية » سوف تزداد سوءا حتما · وعلى أساس خطوط الفكرة الهيجلية يمكن عرض هذه المتناقضات على أنها علامات تبشر بقدوم شكل أرقى للمجتمع هو فى دور التكوين ، شكل سوف يكون أوفر انتاجية وأقل تغريبا · وهكذا فعند مرحلة كانت فيها التكلفة الاجتماعية لعملية التراكم مرتفعة بوجه خاص أسهم فقد الرأسمالية بشكل

مباشر فى الابقاء على الفكرة الموروثة من قرن التنوير التى بمقتضاها سوف يفتح مثـل هذا التراكم الطريق أمام التحسن العالمى ·

دور التكنولوجيا فى توالد المجتمع الرأسمالى

فى تصوير التراكم بأنه متماثل معر صيد الأجور ، أو بعبارة أخرى مع مخزون من سلع الاستهلاك الجارى (القمح فى لغة ريكاردو) ، وفى الزعم بأن فى الامكان قياسه بوحدات متجانسة من العمل البسيط، خلق الاقتصاديون الكلاسيكيون عقبات بالغـة أمام فهم الدور الذى يؤديه نطوير التكنولوجيا فى المجتمع الرأسمالى · وأصبح التقـدم التكنولوجى كأنه وسيلة لتحقيق الوفر فى عامل انتاج نادر (الأرض ، العمل أو رأس المال) يمكن تعريفه بوضوح فى اطار من الاقتصاد المعنى بالجزئيات · هذه الطريقـة فى النظر الى التكنولوجيا عن طريق عدسة تعكس وحدة انتاجية ترى بمعزل عن غيرهـا كانت هى أساس الصعوبات التى لاقاها رجال الاقتصاد فيما بعد وهم يعملون على اتخاذ مدخل دينامى الى العمليات الاقتصـادية بدلا من عقـد المقارنات بين مواقف سكونية ، ان مددا كبيرا من الصور الهامة لما يسمى التقدم التكنولوجى ــ الوفـر فى استخدام الموارد غير القابلة للتجديد ، وفورات الحجم ، التغييرات فى التنافسـية الخارجية وفى سلوك الطلب كنتيجة مترتبة على ادخال منتجات جديدة ، الخ ــ هذه الصور لا يمكن ادراكها تماما الا عن طريق نظرة عاملة شاملة الى النظام الاجتمـاعى وطبيعة علاقاته بالبيئة الطبيعية التى يتحكم فيها وبالعلم الخارجى ·

التقدم التكنولوجى تعبير غامض يغطى بأوسع معانيه شـيوعا كافة التغييرات الاجتماعية التى تجعل فى الامكان استمرار عملية التراكم ، ومن ثم كان فى امكان المجتمع الرأسمالى أن يعيد تكوين نفسه · ويتصد باصطلاح « تراكم » أن ننقل الى المستقبل الاستخدام النهائى للموارد المتاحة اليوم · ففى المجتمع الرأسمالى تأتى عملية التراكم بعائد ، مما يترتب عليه أن اعادة تكوين الصروح الاجتماعية تجعل من الضرورى أن يولد التراكم زيادة فى انتاجية النظام · ولكن فى حالة عدم وجود تغييرات فى امكانية الموارد الطبيعية والتكنولوجيا أو تركيب الطلب النهائى يميل التراكم حتما نحو نقطة التشبع · قد تفتح التغييرات فى توزيع الدخل وفق خطوط مبدأ المساواة منافذ جديدة للتراكم ، ولكنها لا تمنع الوصول الى نقطة التشبع · ويمكن أن يقال مثل هذا عن اكتشاف صنف أفضل أو موارد طبيعية أوفر ، وعن الآثار الايجابية الناتجة من فتح مسالك جديدة للتجارة الخارجية · لن يغير أى من هذه الأمور المحتوى الأساسى ، وهو الاتجاه نحو تنـاقص الغلة بمجرد أن يكون هناك افراط فى التراكم · ان مجموعـة العوامل التى تغير هذا المحتوى الأسـاسى هى ما تدعوه التقدم التكنولوجى · وهـذا يتخذ صورة ظاهرة للعيان بطريقين بوجه خاص : (أ) مزيد من كفاءة عمليات الانتاج، (ب) وادخال منتجات نهائية جديدة ·

واذا لم يكن التقدم التكنولوجى عن طريق اتخاذ أساليب انتاجية أكثر كفـاءة

مصحوبا بادخال منتجات جديدة فلن يكون كافيا لاستمرار عملية التراكم دون أن يقابل عقبات كبرى • فبعد مرحلة معينة لن يتمكن التراكم من الاستمرار الا اذا هبط التفاوت الاجتماعى أو قلت درجة استخدام القوة العاملة • وفضلا عن هذا فالتراكم المبنى على ادخال منتجات جديدة فحسب (دون أى تغيير فى كفاءة عمليات الانتاج) حيث يكون هذا فى حيز الامكان من الناحية الفنية يجر فى أذياله زيادة فى التفاوت الاجتماعى ، وباختصار تنقسم التغييرات الاجتماعية التى تنطوى عليها ضمنا فكرة التنمية الى مجموعتين رئيسيتين : زيادة فى كفاءة تكنيكات الانتاج ، وزيادة فى تنوع المنتج النهائى • ولننظر الآن الى القوى الاجتماعية الكامنة وراء هاتين العمليتين ، والى أية علاقات أساسية تقوم بينهما •

ان المجتمع الرأسمالى الذى يحمل بذور نوع الحضارة المادية السائدة فى كل مكان تقريبا اليوم اذ يعيد انتاج نفسه يولد عملية من التراكم تميل الى أن تتجاوز سرعة نمو السكان • ليست بنا حاجة هنا الى البحث عن الاسباب التاريخية التى تكمن تحت هذا النمط من النمو ، ولكن يكفى أن نستذكر ما سبق قوله عن الاختلال الاجتماعى الذى حدث فى الفترة التى زادت فيها سرعة التراكم ، وأن نشير الى مواقف القوة التى شغلتها الاقتصاديات التى تصنعت خلال المرحلة التى كان فيها نظام التقسيم الدولى للعمل قد أخذت دعائمه تستقر • فمجرد وضع نمط معين للاستحواذ على المنتج الاجتماعى كان سلوكا للطبقات الحاكمة للابقاء على الذات ، وهو ما يعنى فى هذا الصدد أيضا أنه كان يتعين ضمان مستويات دنيا معينة من التراكم ••

هذه القاعدة المحنومة عن التراكم الشديد هى السبب الأساسى فى عدم الاستقرار الذى يتميز به المجتمع الرأسمالى • يجب أن نعزو الى عدم وجود أية نظرية فى التراكم حقيقة أنه بدلا من أن يسير علم الاقتصاد نحو تفسير للعمليات الاجتماعية الشاملة مال الى تقييد مجاله فى الملاحظة بأن اقتصر على دراسة معقولية العوامل المنعزل بعضها عن بعض • لقد رأى الاقتصاديون من رجال المدرسة الكلاسيكية الجديدة فى اضطراب المجتمع الرأسمالى انعكاسا للتوافق مع « موقف توازن » لا يمكن تعريفه بدقة الا بافتراض انتفاء التراكم ، أو التذبذب حول موقف التوازن هذا • الحقيقة أن ادراك موقف اقتصادى انتزع من محتواه الاجتماعى الشامل ليس أمرا ممكنا الا فى تحليل معاصر له بالمعنى الدقيق ، بمعنى افتراض عدم وجود تراكم • وبرغم أن كينز ظل مخلصا لتقليد الاقتصاد البحت فانه اتخذ منهاجا لم يكن ستاتيكيا الا فى المظهر ولم يبطىء اتباعه فى أن يفهموا أنه لا يمكن الوصول الى توافق الا بين الدور المتغير من رأس المال وانسياب الاستثمار الصافى ، وذلك بقصر التحليل على بحث موقف قصور التشغيل • فى المستوى الاقتصادى الكلى يعنى الاستثمار الصافى بالضرورة التراكم •

ان نماذج النمو التى كانت موضع جزء رئيس من العمل النظرى الذى قام به الاقتصاديون فى العقود الثلاثة الاخيرة هى منتج ثانوى أسفرت عنه المحاولات التى بذلت من أجل الوصول الى مدخل دينامى الى النموذج الكينزى • والجانب الأكبر من هذا

العمل يسير وفق خطين : من جهة هناك تجدد الاتصال بالتقليد الكلاسيكى المرتبط بنمط من التوزيع النظامى للدخل ، ومن جهة أخرى استمرار التقليد الكلاسيكى الجديد المبنى على مفهوم دالة الانتاج ذات المعاملات المرنة التى تربط العائد عن العوامل بانتاجية كل منها الحدية . لم يكن لهذا العمل النظرى سوى أهمية محدودة بالنسبة لتقدم الأفكار عن التنمية فى كل من البلاد التى بلغت درجة عالية من التصنيع وفى البلاد التى تدعى بالنامية ، وبرغم هذا كان يشكل نقطة بدء لتحقيق تقدم كبير فى علم الاقتصاد الكلى ، وجعل فى الامكان ارساء السياسة الاقتصادية على أسس أكثر ثباتا ، وخاصة بالنسبة لمركزية صنع القرار . ان نماذج النمو قد عجزت عن تفسير التغييرات الهيكلية الكبرى ، أى التفاعل بين « الاقتصادية » و « غير الاقتصادية » ، وعن تسجيل العلاقات المعقدة التى تقوم على حدود النظام الاقتصادى ، وهى العلاقات مع النظم الاقتصادية الأخرى رغم وحدة علم البيئة . وهذه التغييرات تنبثق من مفهوم علم الاقتصاد الذى تقوم عليه . وكلما زاد تطور النموذج زاد ابتعاده عن الواقع المتعدد الأبعاد للمجتمع . ولهذا السبب فقد تمت أهم التغييرات التى سببها ازدياد سرعة التراكم فى ربع القرن الأخير ومقدم الهياكل التى تتجاوز الحدود الوطنية ونمو دورها باستمرار فى توزيع الموارد ، وخلق السيولة والتوزيع الجغرافى للمنتج ، دون أن يدرك أصحاب نظريات النمو تأثيرها عند مستوى النظم الاقتصادية الوطنية . ان العجز الذى تبديه فى الوقت الحاضر حكومات الشعوب الرأسمالية الكبيرة فى التوفيق بين سياسة كل منها الاقتصادية يرجع الى حد كبير الى الاتجاه الذى سارت فيه نظرية النمو وتأثيرها البالغ على رسم السياسات الاقتصادية لهذه الشعوب .

واذا كان صحيحا أن توالد المجتمع الرأسمالى يولد احتمالات كبيرة للتراكم الا عن طريق تغييرات دقيقة ومثمرة فى الصروح الاجتماعية . وهكذا يكون بحث كيفية توالد صروح الامتياز ناجحا من الناحية التاريخية فى الامتزاج بالحاجة الى التغيير الجذرى . فالطبقات الحاكمة التى تسيطر على النقاط الاستراتيجية فى نظام صنع القرارات توجه سياساتها نحو الاحتفاظ بالمركز الممتاز الذى تشغله فى توزيع المنتج الاجتماعى ، لكنها اذ تفعل هذا تحرك عملية واسعة النطاق من التراكم تخلق طلبا على العمل يزيد على النمو السكانى . وبينما كان التراكم يسير فى المراحل المبكرة قدما فى ظل ظروف عرض مرن من العمل فى الوقت الذى كان يجرى فيه هدم صروح أرباب الحرف ، فانه بمرور الوقت اصطدم بجمود متزايد من أصحاب العرض ، مما يتطلب حركات سكانية ، وعبأ طاقة العمل النسائى ، الخ . ليس فى الامكان تصور توالد اقتصاد رأسمالى بدون حالات من التوتر الاجتماعى الا فى اطار نظام ساكن لا يتحرك ، أى بافتراض تساوى الزيادة فى المنتج الاجتماعى مع مثيلتها فى السكان ، ويكاد التراكم يكون كافيا لاستيعاب الزيادة فى القوة العاملة .

ولقد قضت حالات التوتر الاجتماعى بتوجيه التقدم التكنولوجى بحيث يعوض أى جمود ممكن فى العرض من العمل . ان الذين يزعمون أنهم اكتشفوا فى مناطق الرأسمالية اتجاها ثابتا نحو الركود وازدياد حدة العداوات الاجتماعية ودمار الذات

لا يقدرون الامكانيات المحتملة للتكنولوجيا على توليد موارد جديدة من الطاقة حق قدرها ٠ والذين يوجهون الاشراف على المناشط الاقتصادية فى المجتمع الرأسمالى قلما يشكلون جزءا من نظام رسخت أهدافه مقدما وبصورة واضحة ٠ الحقيقة أنهم يتنافسون من أجل الحصول على المركز ، فيحركون عملية من التراكم تولد الضغط من أجل زيادة نسبة العمل فى المنتج الاجتماعى ، وهكذا اذ يتنافس بعضهم بعضا يطلقون سراح قوى تؤدى الى خفض المجال الذى يتنافسون عليه ٠ وهذا الموقف يساعد العاملين الذين يبتكرون بقصد تحقيق وفر فى استخدام العمل ، والذين يترتب على ما يعملونه الاستغناء عن معدات ما تزال فى مرحلة الانتاج الكامل ٠

ان النقائض الاجتماعية وما يترتب عليها من استمرار تجاوز التوترات تولد التغييرات الاجتماعية الكاسحة التى تميز تطور الرأسمالية ٠ فالتراكم الكبير من جهة، وتركز الصناعة والمالية من جهة أخرى ــ وهما نتيجة الاتجاه نحو وفورات الحجم والأثر الناتج من الاندماج ــ يؤديان الى جعل العامل الفرد عنصرا فى التجمعات الاجتماعية التى تكونت ، ويخلقان أشكالا جديدة من القوة تميل كلها الى نقل الصراعات الاجتماعية الى المستوى السياسى ٠ وبهذا فالقوة الدافعة التى يتصف بها المجتمع الرأسمالى هى فوق كل شىء نتيجة مترتبة على كون توالد صروح التى أقيمت فى داخله مبنية على الابتكار الفنى ٠ وبعبارة أخرى لقول ان هذا المجتمع يوفر كافة التسهيلات التى تعمل على نجاح تقدم التكنولوجيا ، وذلك بالضبط لأنه يضمن دوام الامتيازات ٠ ومع كل فاستيعاب التقدم التكنولوجى فى مجتمع تنافسى يعنى ضمنا قدرا كبيرا من التراكم يولد بدوره ضغوطا اجتماعية من أجل التقليل من التفاوت ٠ وهكذا يشترك الابتكار التكنولوجى والتراكم فى أن يجعلا فى الامكان دوام الامتياز وأن يعيش جنبا الى جنب مع القوى الاجتماعية التى تتحداه ٠

ما دام أى اقتصاد رأسمالى ينجح فى المحافظة على نفسه عن طريق التوسع يكون فى الامكان تحقيق توقعات العناصر ذات المصالح المتعارضة على نحو مرض : تزيد الأجور الحقيقية ، ويميل نصيب الرأسماليين وغيرهم من المجموعات ذات الامتيازات فى المنتج الاجتماعى الى المحافظة عليه ٠ لا يرى المراقب من ذوى النظرة السطحية سوى ميدان من الصراعات الطبقية ومن العداوة بين أعضاء الطبقة الواحدة ٠ ولما كان التراكم وتسرب التقدم التكنولوجى يحدثان تغييرات مستمرة فى الأثمان النسبية ويعجلان بادخال معدات جديدة لتحل محل التى عفى عليها الزمن ، ويستبعدان سلعا معينة من السوق باستمرار ، ويغيران توزيع الدخل تغييرا من حيث المكان والزمان ، ويركزان القوة الاقتصادية ٠ الخ ، يكون الميدان مضطربا بصورة غير عادية، بل يبدو من زاوية معينة وقد سادته الفوضى ، ولكن يمكن من وجهة نظر أوسع أن نرى أنه بفضل هذا التقلب (الذى زعم ماركس أنه اكتشف فيه الفوضى) يعيد المجتمع الرأسمالى تكوين نفسه ويحافظ على صرحه الطبقى الأساسى ٠

تعدد مفهوم التنمية

استخدام مفهوم التنمية فى حالتين بالاشارة الى التاريخ المعاصر ، أولاهما تتعلق بتطور نظام اجتماعى للانتاج ، يصبح عن طريق التراكم والتقدم التكنولوجى أكثر كفاءة ، بمعنى أنه يزيد من انتاجية قوته العاملة ككل •

ان المفاهيم من قبيل الكفاءة والانتاجية غامضة بالطبع عندما تطبق على نظم انتاج تتنافر فيها الاستثمارات والمنتجات وتتفاوت على امتداد الزمن • لكن يمكن كأمر بدهى التسليم بأن التقسيم الاجتمعى للعمل يزيد من كفاءته ، وأن التراكم ليس نقلا بمرور الوقت للاستخدام النهائى لمورد ما وحسب ، ولكنه الوسيلة التى يأخذ بها تقسيم العمل بعدا مزمنا دائما • فامكانية زيادة حدة تقسيم العمل تزداد بصورة بالغة عندما تكون المهام التى يجرى أداؤها فى الوقت الواحد تكملها أو تحل محلها مهام أخرى يمكن توزيعها على فترات متفاوتة المدة • فالعامل الذى يستخدم آلة يشترك فى العمل مع الآخرين الذين سبق أن أسهموا بشكل مباشر أو غير مباشر فى صنع هذه الآلة •

والحالة الثانية التى يشار اليها بصدد مفهوم التنمية تتعلق بدرجة اشباع الحاجات البشرية • بل أن الغموض أكبر فى هذه الحالة • هناك مستوى أول يمكن فيه استخدام معايير موضوعية : اشباع حاجات بشرية أساسية من قبيل الغذاء والملبس والمسكن • وتوقع حياة السكان — على أن نأخذ فى الاعتبار انحرافات معينة ترجع الى التركيب الطبقى — هو مؤشر يدل على درجة اشباع الحاجات الأساسية • واذ نبتعد عن هذا المستوى الأول تصبح الاشارة الى نظام من القيم أشد الحاحا نسبيا ، نظرا لأن فكرة معينة عن حاجة من الحاجات اذا لم ترتبط بالضروريات تصبح غير دقيقة خارج الاطار الثقافى الذى تنتمى اليه •

ومن ثم يمكن أن نعالج مفهوم التنمية على أساس ثلاثة معايير بينها علاقات معقدة : معيار زيادة فى كفاءة نظام الانتاج ، ومعيار اشباع حاجات السكان الأساسية ومعيار بلوغ الأهداف التى تسعى اليها مختلف الجماعات فى مجتمع مرتبطة باستخدام موارد نادرة • ومن المؤكد أن المعيار الثالث هو الأصعب من حيث تعريفه ، لأن ما يمثل الرخاء بالنسبة لمجموعة اجتماعية قد يبدو بالنسبة لمجموعة أخرى مجرد تبديد للموارد وهذا هو السبب الذى من أجله لا تكون الفكرة التى يعتنقها مجتمع عن التنمية منعزلة عن بنيانه الاجتماعى •

ان حدوث زيادة فى كفاءة الانتاج ، زيادة توصف عادة بأنها المؤشر الرئيسى عن التنمية ، من المستلزمات الكافية لتحقيق اشباع أكمل لحاجات السكان الأساسية • لا نستطيع أن نستبعد أن التدهور فى ظروف معيشة السكان يمكن أن يرجع بوجه عام الى استخدام تكنيكات أكثر « كفاءة » • وفضلا عن هذا قد تحدث زيادة فى امكانية توافر الموارد ، ويحدث ارتفاع فى مستوى العيش ، وذلك عندما لا يحدث أى تغيير

فى عملية الانتاج ، كأن يزداد مثلا الضغط على الاحتياطيـــات من الموراد التى لا يمكن تجديدها اذا نفدت • ان الفكرة السائدة عن التنمية تغفل حقيقة ، هى أنه فى النظـام الرأسمالى يترتب على حلق القيم الاقتصادية أن تزيد التكلفة مما يتبين فى نظـام المحاسبة الخاصة أو العامة• فنشاط الانسان الانتاجى ينطوى بصـــورة متزايدة على عمليات طبيعية لا يمكن قلبها ، ومن ذلك تدهور الطاقة الذى يميل الى زيادة العـامل المحدد الشامل • وهذا الاتجاه يزيد من حدته الدافع الذى توفره أشكال التكنولوجيـا المبنية على ازدياد استخدام الطاقة ، وهو دافع ناتج عن الفكرة القصيرة الاجل التى يولدها استيلاء رأس المال الخاص على الموارد التى لا يمكن تجديدها ، مما يجعل من العمليـة الاقتصادية شيئا يزداد عدوانه على الموارد بمرور الزمن •

هنا نأتى الى ناحية أخرى من نواحى المشكلة العامة ، هى تحديد اتجـاه التقدم التكنولوجى دورا مزدوجا ؛ فهو يقلل من ضغط المطالبة بالمساواة الاجتماعية ويبقى على نمو الاستهلاك من جانب المجموعات ذات الدخول المتوسطة والعالية • وتوجيــه التكنولوجيا هذا يحكم نطور نظام الانتاج بأسره ، فى حين يجب أن يكون صرحـه بالشكل الذى يضمن التوزيع الاجتماعى للمنتجات التى كانت تحفظ أصلا للأقليات ذات الدخل المرتفع • وهكذا عندما توجه التكنولوجيا مثلا نحو ميكنة وسـائل النقل الفردية التى تستخدمها الاقليات ذات الدخل المرتفع فان ما يتلو هذا من البحث عن المدخرات عن طريق وفورات الحجم يؤدى الى الاستفادة من حدوث زيادة فى الأجـور الحقيقية ؛ حتى يتسنى أن تعم فى صفوف الجماهير عادة استخدام نوع واحد من النقل ، حتى ولو أسفر هذا عن تكاليف اجتماعية غير مباشرة وكبيرة ، وأدى إلى تدهور فى نوعية الحياة بالنسبة للشعب ككل •

واخضاع قدرة الخلق التكنولوجى للهدف الممثل فى اعادة انتـــاج صرح اجتماعى قائم الى حد كبير على عدم المساواة ، وفيه يصل التراكم الى مســتوى عال ، هو السبب الرئيسى وراء معظم جوانب التناقض التى تتسم بها الحضـارة المعاصرة • وحتى فى البلاد التى تبلغ فيها عملية التراكم أعلى درجات التقدم لم تحصل نسبة من السكان (تتراوح بين الخمس والثلث) الى مستوى الدخل الحقيقى الذى يتطلبه اشباع ما يعتبر حاجات أساسية • تحدث حالات تكون فيها الزيادة فى الأجور جزءا لا يتجزأ من عملية تتضمن زيادة فى معامل الفقد الكامن فى الانفاق من جانب المجموعات المرتفعة الدخول ، كما تتضمن انتشار أشكال من الاستهلاك أكثر تقدمـا فى صفوف المجموعات ذات الدخول المتوسطة • وهكذا كلما تقدم التراكم قد يصبح القضاء على « الفقر فى وسط الرخاء » أمرا أشد صعوبة• والآن وعلى أساس قيم هذه الحضارة ذات النزعة المادية تولد وعى بضروب التفاوت الدولى فى مستويات العيش وبالتأخر المتراكم ، وبقصور التنمية • وبالاشارة الى المشكلات التى تتضمنها ضروب التفاوت الدولى نشأ مفهوم التنمية باعتبارها موضع اهتمام رئيسى من جانب العـلوم الاجتماعية •

كان التركز الجغرافى للأنشطة الاقتصادية لصالح عدد صغير من البلدان من أظهر نتائج زيادة حدة عملية التراكم • وكان آدم سميث قد لاحظ أن الفرص أتيحت للتقسيم الاجتماعى للعمل أكبر بكثير فى الصناعة منها فى الزراعة • وتقسيم العمل الى عمليات فى الصناعة التحويلية ترتب عليه فيما بعد فتح امكانيات لم يسبق لها مثيل أمام التراكم ، وعمل بالتدريج على تغيير هيكل الصناعة ، وفيه مال الفصل بين عمليات الانتاج الى أن يتغلب على التخصص فى المنتجات • وهكذا بدأ ترابط الأنشطة فى التصنيع يزداد فى وقت واحد وبصورة مستمرة • ففكرة الانتاجية التى يمكن فهمها على مستوى الاقتصاد الكلى فى الزراعة والحرف اليدوية أصبحت بالتدريج لا يمكن فصلها كلما تقدم التصنيع عن درجة التطور التى بلغتها الأنشطة الصناعية ككل • وبالاضافة الى هذا لما كان الابتكار التكنولوجى فى كل من عمليات الانتاج وفى تركيب المنتج النهائى يؤدى الى أن يستولى أولئك الذين فى المقدمة على الفائض فان من السهل أن نرى فى الاقتصاد الرأسمالى اتجاها هيكليا نحو تركز للدخل يفيد المناطق الحضرية (حيث تتجمع الأنشطة الصناعية) والبلاد المصدرة للمنتجات التى تضم أكثر التكنولوجيات تقدما •

أما أن هذه المشكلات كانت موضع الادراك فظاهر بشكل واضح فى الجدل الكبير الذى حدث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عن حرية التجارة مقابل مذهب الحماية • فابتدع ريكاردو نظرية التكاليف النسبية ووسع ج•س•مل من نطاقها • هذه النظرية دعمت بصورة لا يمكن تفنيدها قضية العمل من أجل التخصص بقدر الامكان فى اطار التقسيم الدولى للعمل • ليس ثمة شك فى أن البرتغال وهى تقوم بتصدير النبيذ قد استغلت مزايا النسبية استغلالا كاملا، لانها استخدمت الموارد الأقل تكلفة استخداما أكثر كفاءة• ولكنها اذ فعلت هذا اختارت عملية من التراكم البطىء كانت فيها امكانية الابتكار التكنولوجى أقل بكثير • ما على المرء الا أن يتأمل فيرى أن البرتغال استخدمت منتجا ظل ثابتا (هو النبيذ) لدفع ثمن سيل المنتجات المتغيرة باستمرار (السلع البريطانية المصنوعة) لتحقيق التفاوت القائم فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين •

كان رد الفعل ضد مذهب حرية التجارة مبنيا على فكرة تكاملية الانشطة الاقتصادية ، وقدر له أن يؤدى الى مفهوم النظام الاقتصادى القومى ، ذلك أن انتشار التصنيع الذى ولد فى النصف الثانى من القرن الماضى مجموعة بأكملها من المراكز الاقتصادية المستقلة حدث فى الغالب فى اطار مذهب الحماية الوطنى • ومنذ ذلك الحين أصبح مفهوم التنمية مرتبطا بشكل واضح بفكرة المصلحة القومية • فاستخدمت مؤشرات نشاط الصناعات الاساسية (انتاج الحديد والصلب ،وحامض الكبريتيك ، الخ) ومؤشرات الصادرات من السلع المصنوعة لقياس درجة التنمية التى يحققها بلد • أن المدخل الشامل الى العمليات الاقتصادية الذى يتطابق مع الدور المتسلط الذى تؤديه الدولة كعامل يبدأ ويوجه الأنشطة الاقتصادية ، وكحكم فى

الصراعات الطبقية ، كان يميز بشكل واضح الفكرة التى نشأت فيما بعد بشأن التنمية • وهذا أدى الى نشوء مفاهيم من قبيل الدخل أو المنتج بالنسبة للفرد ، وانتاجية عوامل الانتاج ، الخ ، دون أية اشارة الى توزيع الدخل ، والعداوات الاجتماعية ، وصورة التراكم أو الأثمان النسبية ، باعتبارها مؤشرات عالمية للتنمية •

طائفة جديدة من المشكلات

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتخذ التفكير فى التنمية النقطة التى يبدأ منها من الوعى بتأخر بلاد معينة عن غيرها اقتصاديا ، وهو التأخر الذى يقاس بالفوارق فى مستويات الاستهلاك ويقاس قبل كل شىء بالفوارق فى درجات تنويع الاستهلاك من جانب السكان ككل • وسرعان ما أضيف الى ذلك مؤشرات ذات طبيعة اجتماعية، مثل : وفيات الأطفال ، ومدى انتشار الامراض المعدية ، ودرجة المعرفة بالقراءة والكتابة ، الخ ، وهذا كله أسهم فى شيوع الخلط فى مفاهيم التنمية ، ولتقدم، والرفاهية الاجتماعية والتعصير ، وكلها اعتبرت مؤدية الى أساليب الحياة التى خلفتها الحضارة الصناعية •

بدأت التنمية تتخذ شكل اهتمام سياسى أكثر من أن تتخذ شكل مشكلة فكرية ، وهو اهتمام كان ثمرة التغييرات الكبرى التى أحدثتها الحرب العالمية الثانية ، مثل هدم الصروح الاستعمارية وظهور صور جديدة من مصالح دولية متسلطة مبنية على التحكم فى التكنولوجيا والاتصال ، وعلى المناورة الأيديولوجية •وحلال هذه المرحلة الأولى وقع دور مساعد رئيسى على عاتق المؤسسات الدولية الجديدة ـ الأمم المتحدة ولجانها الاقليمية ووكالاتها المتخصصة ـ التى قامت أماناتها بأول دراسات تجريبية بغرض تعريف المشكلات الجديدة التى أثارتها التنمية • وكان رد فعل العالم الاكاديمى أولا بطيئا ، ففيما يتعلق بعلم الاقتصاد كانت الصعاب التصورية فى طرق هذه المجموعة الجديدة من الموضوعات كبيرة • حاول أول الأنماط الفكرية فى البحث أن يربط مشكلات التنمية بنواح شتى من سوء أداء الاقتصاد الدولى لوظائفه • فالمذهب الاقتصادى الذى صيغ فى اتفاقات بريتون وودز (١٩٤٤) وميثاق هافانا (١٩٤٨) يشكل فى أغلبه عودة الى الليبرالية ، وأسفر نتيجة لهذا عن صرح علوى نظامى ودولى (صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى ، الاتفاقية العامة عن التعريفات والتجارة ، أنشىء وخولت له سلطات اشراف غير مباشر ليضمن تسليم السياسات القومية بأولوية أهداف الاستقرار الدولى • وبهذه الطريقة سعت الولايات المتحدة لاحياء مشروع اقامة نظام اقتصادى عالمى على أساس مركز قومى متسلط واحد ، على نحو ما حاولته المملكة المتحدة من قبل ذلك بقرن • واذ راح التفكير فى التنمية يعيكس الوعى الجديد للشعوب التابعة بموقفها فان هذا الوعى اصطدم بمذهب الليبرالية الجديد ، الأمر الذى يفسر

السبب الذى جعله يتجه منذ البداية نحو نقد نظرية التجـــارة الدولية واستنكار نظام التقسيم الدولى للعمل • هذه المجموعة السالفة الذكر من الموضوعات أصبحت أوسع مجالا بدرجة بالغة فى العقد السادس من هذا القرن ، ولكن لم يحدث قط أن توقف أسلوب البحث عن أن يكون متعدد الأبعاد ، حيث راحت أغلبية المؤلفين تؤيـد الحجة التى تذهب الى أن الجوانب السياسية من المشكلات التى تنطوى عليهـــا التنمية ذات أهمية رئيسية •

الحقيقة أن التفكير فى التنمية خلال العقود الثلاثة الاخيرة ظل مرتبطا ارتباطـــا مباشرا بالمشـــكلات التى كان فيها البعد السياسى حاســما : التدهـــور فى شروط التجارة الخارجية ، وحقيقة كون نظام الثمن لم يكن صالحا للاستعمال فى توجيــــه الاستثمار ، وقصور التراكم فى المجتمعات المعرضة لتأثير المحاكاة ، وعجز المؤسسات التقليدية عندما واجهتها الوظائف الجديدة للدولة ، وكون التكنولوجيا المستوردة ، لا تصلح لمقاومة عرض العوامل المحتمل ، وأبعاد السوق المحلية ، والصـــروح الزراعية التى لم تعد تلائم ظروف العصر ، واتجاه الدخول الى التركز ، والتوترات الهيكلية التى يعكسها التضخم المزمن ، والاختلال المستمر فى ميزان المدفوعات ، وهلم جرا • هـــذه المجموعة المعقـــدة من المسائل طرقت دون أية محاولة للتنظير مقدما ، ودائما تقريبا ، فى سياق تصورى غير واف تماما • وبرغم هذا يمكن أن نلمح تمامـــا تأثير مؤلفين معينين ، فى المحاولة الدقيقة الرامية الى الخروج عن النظريات المضللة وادراك الطبيعة الأصلية للمشكلات الجديدة ، وفى الدراسات التى كانت قد بدأت لاعادة صوغ النظريات • ونشير الآن الى بعض هؤلاء المؤلفين •

التأكيد الأولى الذى وجهه مؤلف كينز لنظرة شاملة الى القرارات الاقتصـــادية حيث كان التنسيق القاصر مسئولا عن البطالة ، هذا الكتاب وفر حافزا كبـــيرا لقيام نظرية السياسة الاقتصادية • كان الفكر الكلاسيكى الجديد ، وقد اتجـــه بصورة متزايدة الى الاحتماء فى مركز أيديولوجى دفاعى ، قد مال الى الاقتصـــار على دراسة الظروف اللازمة لتحقيق التوازن الداخلى للأسواق الفردية وترابطهـــا العالمى ، واعتبر أنها فى جوهرها مشكلة اتساق منطقى • فالنظر الى السياســـــة الاقتصادية على أنها محاولة للتنسيق بين القرارات ـ تغيير سلوك المستهلكين بواسطة سياسة للأجور والضرائب والاثمان الخ ، ولسلوك المستثمرين عن طريق سياســـة من الانفـاق الحـكومى وخلق السيولة ، الخ ، هـــذه النظرة كانت تعادل خروجا كاملا على الفكرة المتفائلة عن كفاءة أجهزة السوق ، وهى الفكرة التى كان الفكـــر الكلاسيكى الجديد قد أدى اليها • وخلق تحليل كينز نظرية فى التنســـيق بين القرارات الاقتصادية علقت أهمية بالغة على مراكز صنع القرارات على المســـتوى القومى • ولكن اذا كان القضاء على البطالة تطلب أن تقوم الدولة بتوجيه النظـــام الاقتصادى ككل فماذا عن التغييرات الهيكلية التى لابد منها حتى يتسنى التغلب على التخلف ؟ هذا المدخل أدى الى وضع التأكيد على الجوانب السياسية من المشكلات

الاقتصادية ، والى مفهوم التنمية باعتبارها ثمرة العمل المقصود لا نتيجة التوالد التقائى ٠

فى اتخاذ مدخل شامل الى المشكلات الاقتصادية سيق المتخصصون فى شؤون التنمية الى استئناف الاتصال بتقليد الفكر ذى الصفة التاريخية الذى أسهم فى لنقد الذى وجه الى الليبرالية الدولية فى منتصف القرن التاسع عشر ٠ قصرت الكلاسيكية الجديدة نظرية الانتاج على دراسة مجردة للمشروع الفردى والمعادلة الخاصة ستكلفته، وذلك فى اطار كان يعتبر محايدا ٠ولكن التناقضات الاجتماعية الكامنة فى الرأسمالية، وهى تناقضات لا يمكن فصلها عن القوة المحركة الكامنة وراءها ، لا يمكن فهمها من دارسة عوامل منعزلة ٠ فلا تتخذ أول خطوة نحو وضع نظرية للانتاج الا بعد ادراك ترابط الأنشطة الانتاجية ، الأمر الذى يجعل من الضرورى البدء بفكرة نظام ٠

كان تقليد المدرسة لتاريخية قد ولد فى أيدى « فردريش ليست » مفهوم نظام للقوى الانتاجية قدر له أن يستخدمه ماركس على نطاق واسع ٠ وهذا المفهوم ألقى الضوء على تكاملية الأنشطة الانتاجية التى ينظر اليها على أنها عملية اجتماعية لا مجموع كيانات منعزلة ٠ وبهذه الطريقة يمكن أن تدرج فى نظرية الانتاج الوفورات الخارجية التى لها أهمية بالغة فىدراسة التنمية ٠

وهكذا يصبح واضحا قصور معايير العقلانية المستمدة من الاقتصاد الكلى فى تعريف نموذج للانتاجية الاجتماعية ٠ كان تأثير العمل الذى قام به جوزيف شومبيتر واسع الانتشار ولكن له أهميته من نواح عدة ٠ هذا المؤلف يشغل مركزا خاصا بين التقليد التاريخى والتقليد الكلاسيكى الجديد ٠ فاذ بدأ بفكرة ويكسل التى ترى فى الطلب على رأس المال عاملا يؤدى الى عدم الاستقرار وضع شومبيتر نظريته فى المنظم باعتباره مبتكرا أى كعامل فى تحويل عملية الانتاج ، وهى نظرية لها صلات واضحة بالفكرة الديالكتية عن التاريخ التى اتخذ منها ماركس أساسا أقام فوقه فكرة فى علم الاجتماع الاقتصادى ٠

ففى الوقت الذى قنع فيه الاقتصاديون يعرض المشكلات الاقتصادية باعتبارها من نظريات الهندسة التحليلية حول شومبيتر اهتمامه الى التغييرات الهيكليةوالعمليات التى لا يمكن قلبها والتى تشكل الفرق بين نموذج آلى والتاريخ الاجتماعى ٠ وحسب فكرته ليس ما يثير الاهتمام فى القوة الدافعة التى تكمن وراء الاقتصاد الرأسمالى هو أجهزة الأسواق التى هى أمثلة عن المنافسة الخالصة والكاملة التى لا يحدث فيها شىء ، ولكن الأشكال الناقصة من السوق ، هى الأشكال التى تولد ريعا للمنتج وتعجل بتراكم رأس المال ٠ ومن هنا كان اهتمامه بالكشف عن القوى التى تخلق التوتر وتحدث التغييرات فى الكميات المتغيرة القيمة التى تشتمل عليها دوال الانتاج ٠ وبعبارة موجزة نقول أن تأثير تفكير شومبيتر ينبثق لا من فكرته فى التنمية الاقتصادية التى تربط الابتكار بمفهوم التوازن العام بقدر ما ينبثق من اصراره على

القوى الاجتماعية التى تسبب التوتر وتولد التغييرات الهيكلية الكبرى وتضفى على العملية التاريخية للرأسمالية طابعها الخاص •

واذ يلقى هذا المنهج الضوء على الصلات بين التنمية وتاريخ أوربا الاجتماعى فانه أدى بطبيعة الحال الى اثارة أسئلة معينة : ما الأهمية بالنسبة لبقية العالم التى تمثلها الانطلاقة فى عملية التراكم ، تلك الانطلاقة التى حدثت فى أوربا منذ نهاية القرن الثامن عشر ؟ هل يمكن أن يقال بالنسبة للبلاد المتأخرة اليوم فى تحقيق التنمية ما قاله ماركس عن ألمانيا فى القرن التاسع عشر من أن تاريخها ليس الا تكرارا لتاريخ اقتصاد كان له السبق فى عمية التراكم ، ونعنى به اقتصاد انجلترا ؟ أم أننا كما فى أية نظرية للتنمية باعتبارها سلسلة من مراحل محتومة نلقى هناك فلسفة تاريخية كامنة لمذهب الآخرة ؟ ولكن كيف يمكن اغفال ازدياد ترابط مختلف العمليات التاريخية مما نلقى أثره اليوم ؟ وهل هذا الترابط ينشط أو يعطل تنمية البلاد المتأخرة من الناحية الاقتصادية ؟ واذا كان مما يتفق مع مصالح البلاد المتقدمة الابقاء على النظام الحالى للتقسيم الدولى للعمل فكيف يمكن أن نعجز عن ادراك أن تنمية البلاد المتأخرة تتطلب التخطيط السياسى ؟ لن يعود المنظم الذى وضعه شومبيتر انبعاثا لحالات التوتر الاجتماعى التى يتميز بها اقتصاد يقوم على السوق وانما الأحرى أن يكون ثمرة تصميم على التغلب على التخلف • أو ليس هذا هو الطريق الذى اختارته البلاد التى تأخرت فى الأخذ بالتنمية ، مثل اليابان فى ظل عودة أسرة الميجى والبلاد التى آثرت التخطيط المركزى ؟

وبرغم أن العمل الذى قام به فرانسو بيرو وثيق الارتباط بما فعله شومبيتر وقد كان له مكان خاص به فى تكوين مدرسة فكرية بصدد المشكلات المتضمنة فى التنمية • كان شومبيتر يضع تأكيدا كبيرا على ما للابتكار من تأثير دينامى ، ولكنه قصره على ما هو اقتصادى بوجه خاص• أما بيرو فركز على ما للتسلط من تأثير أكثر تعقدا ، يتجاوز بالضرورة حدود علم الاقتصاد ، ويربط المجال الاجتماعى بالفيزيقى • فبملاحظة خطة قرارات مختلف العوامل الاجتماعية من هذه الزاوية الأوسع طلع بظاهرة القرارات الطويلة الاجل التى لها دور حاسم فى تشكيل الواقع الاقتصادى• والقرار طويل الأمد تتخذه الدولة أو أية وحدة أخرى متسلطة ، وهو مبنى على تنبؤ شامل لردود الفعل التى يولدها وعلى إستخدام الضغوط حتى يمكن أن يتوافق معه السلوك المتعارض لمختلف العوامل • وكان تفكير بيرو مرتبطا أساسا بالمفهوم عن « قطب للنمو » ــ يتضمن ثلاثة عناصر جوهرية ، هى صناعة رئيسية ، وأسواق ذات تنظيم ناقص ، ووفورات خارجية فراغية ــ فكونه أدمج فكرة القوة فى التنمية أتاح له مجالا واسعا يفوق تأثير شومبيتر • انها تلقى الضوء على حقيقة أن أنشطة المنظم هى بوجه خاص صور من التسلط الاجتماعى ، باعتبار أن الابتكار التكنولوجى هو أحد المصادر التى تولد القوة فى المجتمع الرأسمالى • والنتيجة أن المشكلة الأساسية كانت هى التحقق من طبيعة نظام التسلط بما فى ذلك علاقته بالتركيب

الطبقي الاجتماعي ، ومشروعيته ، وصور اللامركزية ، وتفويض السلطات ، ودرجة الكفاءة ، الخ ٠

وكان العمل الذى قام به جونار ميردال فى دراسته النقدية لأسس النظرية الاقتصادية بالغ الأهمية بالنسبة لتقدم الافكار عن التنمية ٠ فعلى غرار شومبيتر اتخذ من ويكل نقطة بدء ، ونعنى الدور الذى تؤديه عملية التراكم فى خلق الاختلال ولكن بينما هدف شومبيتر الالتزام بسياق تحليلى مبنى على فكرة « التوازن العام » راح ميرادل منذ وقت مبكر جدا يتأمل ما ينطوى عليه مثل هذا المنهج من معان تتصل بفلسفة المعرفة ٠ فالتجربة التى اكتسبها من دراسة المشكلات التى تتطلب منهجا بين النظم الفكرية مثل العلاقات بين الأجناس أدت الى أن يرى القصور التى تنبثق من الفصل الجامد جدا بين النواحى الاسكونية والدينامية للواقع الاجتماعى ٠

من رأى ميردال أن الفكرة التى تذهب الى أن العملية الاجتماعية تسير قدما نحو التوازن فكرة خاطئة من أساسها ٠ ثم يروح يبين أن تدخل أى عامل جديد فى عملية اجتماعية انما يميل الى توليد ردود فعل متماسكة فى الاتجاه الذى يخلقه الحافز المبدئى ٠ وأى تغير بعد ذلك فى اتجاه هذه العملية يجب أن يعزى الى فعل عامل مستقل آخر ٠

تميل التغييرات الثانوية أو التى من الدرجة الثالثة الى تقوية الحافز المبدئى ،مما يترتب عليه أن يظهر الواقع الاجتماعى فى صورة سلسلة عملية من الأحداث ٠ وهذا المدخل يؤدى الى الادراك الواضح بأن النتائج التى تترتب على قرار اقتصادى يمكن أن تتخذ صورة تغييرات فى قيم المتغيرات المعنية وكذلك فى البارمترات التى تحدد الصرح الأصلى للنظام ٠

وباستخدام مذهب الأدائية يصل ميردال الى ادراك للواقع الاجتماعى قريب من فكرة التاريخ التى كان يعتنقها مؤلفون تدربوا على الدياليالكتيك ٠ أن النظر الى التنمية على أنها عملية تاريخية معناه أن تكون معنية بالقرارات التى تظهر آثارها فى مستوى ما كان يدعى الهياكل التى لا يأخذها أسلوب الدول فى الحسبان والأثر الفعال لدراسة ميردال النقدية يرجع الى حد كبير الى حقيقة أنه أخرجها من داخل التحليل الاقتصادى ، فى حين قدم أصحاب النظرة التاريخية بديلا عن هذا التحليل ٠

ان نبذ فكرة استقرار المنبت الهيكلى يعنى تماما وببساطة رفض الشكل القسرى الذى استخدمه الاقتصاديون لفصل المتغيرات عن البارامترات ، الا أنه عن طريق هذا الاستقرار يتبع التحليل آثار صورة سلوك العوامل الاقتصادية التى تعتبر ردود الفعل من جانبها استجابات للمواقف المعقدة التى تنشأ « فى السوق » وهكذا يجرى رسم خط فاصل بين قرار وعواقبه ٠ يجرى النظر الى العامل الذى يستخدم القوة على أنه شخص يبدى رد فعل ازاء موقف ، مثل حدوث تغيير فى

الأثمان وأسعار الفائدة وأذواق الجماهير الخ • وتروح عواقب ردود الأفعال هذه تشكل مجموعة العناصر التى تنشأ منها « مواقف السوق » • هذا المدخل الجديد يؤدى الى نظرية أكثر شمولا بكثير تتعلق بالقرارات التى تعتبر عوامل فى بناء صرح الواقع الاجتماعى •

واذ أصبحت العلاقة بين التخلف وصروح التسلط موضع الادراك بشكل أوضح زاد الاهتمام الذى أبداه منظرو التنمية بالدراسات عن التركيب الطبقى الاجتماعى • وفى ظل هذا الاطار يجب البحث عن تفسير لاحياء الاهتمام بمطالعة ماركس الذى لكتاباته السيولوجية تأثير فى هذا الربع الاخير من القرن العشرين أعمق بكثير من اسهاماته فى علم الاقتصاد • ليس من السهل الحصول على نظرة نفاذة الى دوافع أولئك الذين يستخدمون القوة ، دون أن نضعهم فى الاطار الاجتماعى الذى ينتمون اليه ، وبدون أية فكرة واضحة عن الصورة الاجتماعية ككل • كذلك لا يمكن فهم أهداف التصرف الذى تقوم به الدولة ، دون التعرف على أسس نسيجها الاجتماعى • ان الدراسات عن نظم السيطرة وعلاقات العمل ولدت ما تتصف به الصروح الاجتماعية الريفية من تعقد كبير فى أغلبية البلاد المتأخرة من الناحية الصناعية • ومما ألقى الأنوار الكاشفة بالمثل الدراسات التى أجريت على الصروح الاجتماعية الحضرية حيث ساعد التشريع الاجتماعى غالبا على دعم التصنيف الطبقى للاجراء من السكان فتركز الدخل فى صفوف الاجراء يولد من جديد التركز الموروث للثروة من اقتصاد سابق على العصر الرأسمالى ، أو يزيد ذلك حدة • لقد ظهرت الأفكار عن الحدية الحضرية باعتبارها من التفسيرات الأولى لهذه الصروح الاجتماعية اللامعقولة • والحقيقة أن هذه الدراسات أكدت نظريات الاقتصاديين فى الطبيعة الخاصة للتكوينات الاجتماعية فى الحالات التى فيها حدث دخول الرأسمالية فى الوقت الذى أدخلت فيه فى نظام التقسيم الدولى للعمل باعتبارها موردة للمنتجات الأولية •

وكان للعمل الذى اضطلع به رجنار نورسكه أثرهفى أنه جاء بمفهوم فائض هيكلى من العمل • فمنذ أوائل العقد السادس من القرن الحالى شرح هذا المؤلف بعبارات واضحة ما يطلق عليه « توازن التخلف » أو « الاختلال فى مستوى العوامل » ونظرا لوجود تفاوت بين لغرض المحتمل من العوامل وبين التكنولوجيا المتضمنة فى المعدات المستعملة وتركيب الطلب الذى يراد اشباعه فليس فى لامكان تعميم تطبيق معيار الوصول بالربح الى حده الأقصى • وذلك هو السبب الذى من أجله ينشأ التنافر فى داخل الاقتصاد • والذى هو السبب فى الازدواجية التى نشاهدها فى أشكال متعددة فى البلاد المتخلفة • هذا المدخل الى البحث جعل فى امكان الذى يمكن أن نستخلص منه وجود طاقة محتملة يمكن استخدامها للاسراع بالتراكم نورسكه أن يضع مفهوم وجود فائض هيكلى من اعمل أو مفهوم البطالة المقنعة

وفى حوالى ذلك الوقت طلع أرثر لويس بأفكار مشـــابهة ، واستخدم وهـــو يعرضها جهازا تحليليا وفق حطوط الجهاز الذى استخدمه الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الرأسمالية التى تدخل فى تاريخ متأخر الى مجتمع لا تنجح فى استيعاب أكثـــر من نسبة صغيرة جدا من القوة العاملة ،وذلك راجع الى أنها بسبب معيارهـــا الرئيسى عن الحصول على الحد الاقصى من الربح تتطلب قدرا من التراكم بالنســـبة لكل فرد مستخدم لا يتفق مع احتمالات الاستثمار ٠ ان الحدود المفروضة على العمـالة فى القطاع الرأسمالى يفرضها ثمن العرض من العمل ، وهو ثمن يزيد زيادة طفيفـــة على مستوى معيشة السكان فى القطاع السابق على الرأســـمالية ٠ يجب أن تكون انتاجية العامل الحدى فى القطاع الرأسمالى أعلى من « أجر الكفاف » ، والا ما استخدمه صاحب رأس المال ٠ ولكن لما كان متوسط الانتاجية أعلى من الانتاجية الحدية فانـه ينشأ فائض يعمل كقوة دافعـة فى التراكم وكرأس حربة لتوسيع نطـــاق نواة رأسمالية ٠ وبهذه الطريقة يميل العمل الى الانتقال من القطاع السابق على الرأسمالية الى القطاع الرأسمالى ٠ وباستمرار هذه العملية يعمل القطاع الرأســمالى فى ظـل ظروف وجود عرض غير محدود من العمل ٠

ان طراز نورسكه لويس من أسلوب البحث تمشى كثـــيرا جدا مع مذهب الازدواجية الاجتماعية ، حتى ولو كان كلا التركيبن النظـــريين يعكسان اهتمامات مختلفة ٠ كانت الازدواجية الاجتماعية قد وضعها فى الأصل ج ٠ هـ ٠ بويكه الذى أشار الى تعايش « نظـــامين اجتماعيين » ، أو بالأحرى الى اقحام نظام اجتمـــاعى مبنى على تكنولوجيا أشد قوة فى نظام اجتماعى آخر نجح لأسباب عدة فى البقـــاء كانت تأملات بويكه مبنية على ملاحظة أقاليم ذات ثقافة متقدمة نسبيا (فى جنـــوب شرق آسيا مثلا ، وكانت قد وقعت تحت سلطان دولة استعمارية ٠ ومع كل تنشـــأ حالات فى اقتصاديات المستعمرات يكون فيها الفائض الذى يخلقه مقدم الرأسمالية (طبقا لنموذج لويس) خاضعا الى حد كبير للملكية الأجنبية ، ولا يعاد استثمـــاره فى المستعمرة الا اذا كان هذا العمل يتمشى مع مصالح المجموعات الحاكمة ٠وبعبارة أخرى لا يسير التراكم تدما الا الى الحد لذى لا تتعارض عنده نتائجه الاجتماعيـــة (الضغط مثلا من أجل زيادة الأجور) مع مصالح المجموعـــات الحاكمة الأجنبية ٠ فنظرا لأن الجزء الأكبر من الفائض لا يدمج فى الاقتصاد المحلى يستطيع النظامـــان الاجتماعيان أن يعيشا جنبا الى جنب ، وان يتمكن المجتمع التقليدى من البقـــاء وعلى ذلك فالازدواجية الاجتماعية هى الوجه المقابل للاستعمار ، أى أنها مثال متطرف للتسلط الأجنبى ، لا نتيجة حتمية لقدوم الرأسمالية ٠

يمكن القول بأنه ما من فكرة كانت لها هذه الأهمية الكثيرة بالنسبة لتقـدم الدراسات عن التنمية ، مثل فكرة راءول بريبنش عن البنيان المكون من الوســـط والحافة ٠ فبرغم أن اهتمام بريبتش الرئيسى كان الانتشار الدولى للدورة الاقتصادية ـ تنوع سلوك الاقتصاديات التى تصدر المنتجات الأولية بالقياس الى الاقتصاديات التى

تصدر المنتجات الصناعية ـ فقد كانت الفكرة مبنية على نظرة شاملة الى النظام الرأسمالى ، وفتحت الطريق أمام ادراك لتنوعه الهيكلى يعتبر العلم به جوهريا حتى يتسنى فهم الطابع الخاص للتخلف • وابتداع هذه الفكرة من جانب بريبتش ، وعلى أيدى تلك المجموعة من العلماء الاجتماعيين ، التى التقت فى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة ـ وهى مجموعة عرفت باسم المدرسة الامريكية اللاتينية الهيكلية ـ سبب قيام اتجاه من الفكر كان له تأثير بالغ •

كانت النقطة التى بدأ منها بريبتش هى نقد التقسيم الدولى للعمل ونظرية التجارة المبنية على مفهوم المزايا النسبية التى كانت صحتها ما تزال غير معرضة للتحدى فى العالم الأكاديمى • من النتائج المترتبة على هذه النظرية أن التجارة الدولية لم تهيء « وسيلة نمو » فحسب ـ بمعنى أنها جعلت فى امكان جميع البلاد المشتركة فيها تستخدم مواردها بطريقة أكثر معقولية ـ ولكنها كانت أيضا عاملا فى التقليل من ضروب التفاوت فى مستويات العيش بين البلاد نظرا لأنها أزالت بعض الأثار السلبية التى ولدها انتفاء تكاملية العوامل المتاحة • الا أن البيانات التجريبية عن سلوك الأثمان الطويل الأجل فى الأسواق الدولية لم تعزز هذه التبؤات • بل ان أمثال هذه الأدلة كان يوحى بالعكس ، بمعنى أنها كانت تشير الى تركز الدخل فى أيدى البلاد التى يتوافر فيها أعلى مستوى للدخل • أخرج بريبتش المشكلة من الاطار المجرد الذى تمثله نظريات المزايا النسبية (تدريب فى المنطق تكون فيه النتائج موجودة ضمنا فى المقدمات) الى اطار الصروح الاجتماعية التى تحسب فيها التكاليف ويتم توزيع الفوائض •

ولقد أبان كينز عدم مرونة الضغط من أجل خفض التكاليف فى الاقتصاديات الصناعية وعزاه الى قوة ونشاط الحركة النقابية العمالية • ولكن الموقف كان مختلفا عن ذلك فى البلاد التى تصدر المنتجات الأولية ، وهو موضوع سوف يربط بعد قليل بنظرية الفائض الهيكلى من العمل • وهكذا هناك اتجاه هيكلى فى النظام الرأسمالى نحو تركيز الدخل فى أيدى البلاد التى بها صورة من التنظيم الاجتماعى أكثر تقدما • ان الفوارق فى معدل التراكم التى يعزى بعضها الى نظام التقسيم الدولى للعمل وتأثيره على الصروح الاجتماعية أوجدت تنافرا هيكليا فى النظام الرأسمالى لا يمكن تجاهله فى أية دراسة عن العلاقات الدولية • وهكذا أصبح ينظر الى التخلف لا على أنه مرحلة فى الطريق الى التنمية وانما مظهر هيكلى دائم •

وثمة فكرة أخرى ذات أهمية بالغة أبرزتها مدرسة أمريكا اللاتينية فى أوائل العقد السادس من القرن الحالى ، هى فكرة الآثار الضارة لمتولدة من أنواع التكنولوجيا المتضمنة فى المعدات التى استوردتها البلاد التى تأخرت فى الأخذ بأسباب التنمية • واذ نذكر أن هذه الأنواع من التكنولوجيا مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية السائدة فى البلاد التى يزيد فيها التراكم يسهل أن نفهم السبب الذى من أجله تسبب هذه

الحقيقة مزيدا من تركز الدخل فى البلاد التى يكون فيها التراكم فى أوائل مراحله، وكثيرا ما تخلق تنافرا بين الأرباح القصوى التى يسعى اليها النشاط الخاص والأهداف الاجتماعية التى تتوخاها سياسات التنمية • هذا الموضوع أثار فيما بعد اهتماما بالغا بالجدل الذى دار بشأن الحدية الحضرية واحتبار التكنيكات التى تكثر من استخدام العمل والتبعية التكنولوجية الخ • وتطور العمل الذى قام به الهيكليون من المدرسة الأمريكية اللاتينية الى منهج فى بحث موضوع التخلف يعتبر متمشيا مع نوع من المجتمع فيه تؤثر علاقات التبعية الخارجية التى أدخلت فى بنيان المجتمع فى توالد المجتمع نفسه •

نظرة تركيبية الى عملية التنمية والتخلف

إن العملية التى تكون بها النظام الاقتصادى العالمى التى اتخذت نقطة بدء هى الاسراع فى التراكم الذى حدث فى أوربا (أو فى المملكة المتحدة ان شئنا أن نكون أكثر دقة) كانت لها منذ البداية ناحيتان : أولاهما تتعلق بالتغييرات الجذرية فى وسائل الانتاج ، ونعنى بها القضاء على الأشكال العائلية والحرفية والاقطاعية فى تنظيم الانتاج قضاء كليا أو جذريا ، واقامة أسواق بالتدريج لعوامل الانتاج مثل العمل والموارد الطبيعية التى يستولى عليها الانسان • هذه التغييرات الجذرية أسفرت عن خلق فرص أكبر لتقسيم العمل والتقدم التكنولوجى ، وهو ما يفسر ازدياد خطى التراكم •

وتتصل الناحية الثانية بانبثاق الأنشطة التجارية ، ونعنى تقسيم العمل بين الأقاليم • فالأقاليم التى كانت أول ما بدأ التراكم فيها يزداد سرعة مالت الى التخصص فى الأنشطة التى فيها فتحت الثورة فى وسائل الانتاج امكانيات أكبر لتقدم التكنولوجيا ، وأصبحت مراكز تولد التقدم التكنولوجى • ومع كل فالتخصص الجغرافى ولد أيضا زيادة فى الانتاجية ، أى استخداما أكفأ للموارد المتاحة • هذه الزيادات فى الانتاجية ، وهى من نتائج التجارة الخارجية ، قامت بدور أدوات التوجيه التى نقلت مبتكرات الثقافة المادية التى تعكس التعجيل بالتراكم • وكان التقدم — أى استيعاب أساليب العيش الجديدة التى أنتجها التراكم فى الثقافة المتسلطة — ما يزال يختلف اختلافا كبيرا من جهة الى أخرى • كان فى مقدور تجديد نماذج الاستهلاك — محاكاة واقتباس قطاعات كبيرة من الثقافة ذات الطابع المادى — أن يحقق تقدما جوهريا دون التدخل بشكل ظاهر فى الصروح الاجتماعية ، وهو الأمر الذى يفسر السبب الذى من أجله كانت التجارة الخارجية العمالية يتم تنشيطها فى أجزاء كثيرة من العالم فى سياق أشكال تنظيم الانتاج القائمة من قبل بما فيها الرق •

كان نشر الرأسمالية أسرع وأوسع نطاق كعملية تجديد منه فى احداث تغييرات مهمة فى وسائل الانتاج والصروح الاجتماعية • وهكذا فالتنمية والتخلف

عمليات تاريخية تنبثق من الدافع المبدئي نفسه ، بمعنى أن جذورها تكمن في الاسراع بالتراكم في أوربا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر • وحتى يتسنى فهم استمرار التخلف عبر التاريخ ، ومن الضرورى أن ننظر اليه باعتبار كونه جزءا من كل يتحرك ، أى باعتبار أنه تعبير عن القوة الدافعة التى تكمن وراء النظام الاقتصادى العالمى الذى ولدته الرأسمالية الصناعية •

ان تصنيع البلاد التى أمسكت بها عملية التخلف يتم فى المنافسة مع الواردات لا مع النشاط الحرفى ، وبهذا يميل الى أن يخضع للتعصير الذى يسبقه • وبدلا من أن يكون تطور نظام الانتاج انعكاسا لمستوى التراكم الذى يتم الوصول اليه فانه عملية بسيطة من التكيف والمواءمة يكون الدور المسيطر فيها من نصيب القوى الخارجية والداخلية التى تحدد المظهر العام للطلب • وهذا هو السبب الأساسى الذى من أجله تختلف الصروح الاجتماعية بالبلاد التى يتأخر فيها التصنيع عن الصروح التى قامت فى المناطق التى نشأت فيها الرأسمالية الصناعية بوصفها عملية مستقلة •

ان ميكنة الصروح السفلية وتحول الزراعة تحت تأثير الدافع على التصدير وكذلك بفعل الاتجاهات التى تأخذ فى الظهور فى الطلب الداخلى ، الى جانب تأثير التصنيع فى الحالات التى فيها الأنشطة الحرفية مهمة ، هذه جميعا تجر فى أذيالها عملية طويلة الأمد تتحطم فيها صروح التوظف التقليدية • ان انتشار المدن الهائل والمتسم بالفوضى ، والذى تلقاه فى جميع البلاد المتخلفة ، ليس الا واحدة من أشهر العلامات عن هذه العملية المعقدة عملية تفكك الصروح الاجتماعية • كان مفهوم البطالة المقنعة الذى طلع به الاقتصاديون فى أوائل العقد السادس أول صورة تدل على وعى بهذه المشكلة ، ولكن الدراسات التى قام بها علماء الاجتماع فى أمريكا اللاتينية فى العقد التالى عن الحدية الحضرية هى التى جعلت فى الامكان فهمها بكل ما تتسم به من تعقد وابراز الطابع الخاص للصروح الاجتماعية فى البلاد ذات الاقتصاديات التابعة لغيرها •

وتميل الشعوب التى حرمت من حرفها التقليدية بفعل التغييرات فى أشكال الانتاج الى الانتقال الى النظم الفرعية الثقافية الحضرية التى ليس لها بالأسواق سوى صلات متباعدة ولكن لها تأثير محتمل قوى باعتبارها احتياطيات من العمل • والشعوب الحدية التى تنعم الى حد كبير بالاستقلال فى توالدها هى تعبير عن نوع من التصنيف الطبقى الاجتماعى له جذوره فى عملية الأخذ بالاساليب الجديدة • ويعكس الاتجاهان المتطرفان، التجديد والحدية ، من وجهة النظر السوسيولوجية، سوء المطابقة التكنولوجية التى يشير اليها رجال الاقتصاد • ومحاولة ايجاد أساس نظرى مشترك تؤدى الى نظرية للتبعية مبنية على فكرة شاملة عن الرأسمالية أى توسيع نطاق نظام اقتصادى يولد مجموعات من الأشكال الاجتماعية ، وهى نظرية

تهدف الى فهم التنافر فى الزمان والمكان ، مما تتسم به عملية التراكم وصور تأثيرها على دينامية القطاعات الخارجية ٠

هذه الدراسات التى تبرز الصلات الأساسية بين العلاقات الخارجية والصور الداخلية للتسلط الاجتماعى فى البلاد التى امسك بها التخلف ركزت الأضواء على موضوعات أخرى لها مثل هذه الأهمية ، مثل طبيعة الدولة فى هذه البلاد ودور الشركات المتعددة الجنسيات فى السيطرة على اقتصادياتها ٠

وحيث أقيم التجديد على استغلال الموارد التى لا يمكن تجديدها (تخضع لهذا التحليل بكبر قدر من السهولة حالة البلاد المصدرة للبترول وان كانت حالة متطرفة) فالفائض الذى يحتفظ به بلد المنشأ يميل الى أن يستولى عليه نظام مركزى للقوة ٠ وبهذه الطريقة تروح الصلات مع العالم الخارجى تؤدى دورا أساسيا فى تطور بنيان القوة ، وبذا يؤدى الى تركيزها وتعزيزها ٠ وهذه العملية التى تحدث فى الوقت الذى يحدث فيه انحلال الصروح الاجتماعية التى سلفت الاشارة اليها تضفى على الدولة خصائص يبدأ الآن فقط الاعتراف بأنها فريدة ٠ ولما كانت الدولة هى أصلا أداة تستولى على الفائض فلهذا يميل تطور الصروح الاجتماعية الى أن يتأثر تأثرا قويا بالطريقة التى توجه بها الدولة استغلال ما تسيطر عليه من الموارد ٠ وبهذا ففى علاقات بلد بالعالم الخارجى ، وفى عملية التراكم ، نجد الأسس التى يقوم عليها نظام القوة الذى يتدخل فى اعادة تشكيل المجتمع ، وهى العملية التى تصاحب مقدم الرأسمالية ٠

وموقف البلاد المرتبطة بالعالم الخارجى عن طريق استغلال الموارد التى لايمكن تجديدها ، والذى تكون فيه الدولة أداة التراكم ، بل تكاد تكون أداته الوحيدة هو حالة متطرفة ٠ ومع كل ، ففى بلاد نامية أخرى تسير الاتجاهات السياسية فى هذا الطريق نفسه حيث يكون دعم جهاز الدولة هو القاعدة العامة ، فضلا عن ظهور أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعى فى ظل حمايتها ٠ فتعتمد الاستثمارات فى مشروعات البنية التحتية وفى الصناعات الأساسية اعتمادا مباشرا على السلطات العامة أو على الضمانات التى تمنحها الأخيرة للمجموعات الأجنبية ٠ لن يوجد الادخار المحلى ، وهو اجبارى الى حد كبير دون العمل العمد من جانب الدولة التى تضطلع بمسئوليات متزايدة فى ميدان الانتاج نفسه ، حيث تقوم المشروعات التى تنشئها بأداء عملها فى ظل هامش كبير من الاستقلال ٠ وازاء هذه الاتجاهات لا يعود فى الامكان تطبيق المعايير التقليدية لتمييز الأنشطة الحكومية عن الخاصة ٠ وذلك هو السبب الذى من أجله يكون مفهوم « ويبر » عن البيروقراطية المرتبطة بأشكال القوة المبنية على المعقولية الأداتية وحدها ذات قيمة يسيرة فى تفسير حقائق القوة التى نشير اليها ٠

واذ تؤدى دراسه التنمية الى تقارب تدريجي بين نظرية التراكم من جهة ونظرية التكوين الطبقى الاجتماعى ونظرية القوة من جهة أخرى فان هذه الدراسة تجد مكانها فى نقطة استراتيجية تتجه نحوها مختلف مذاهب العلم الاجتماعى فالأفكار المبكرة عن التنمية التى جرى تعريفها بأنها زيادة فى انسياب السلع والخدمات كانت أسرع من مثيلتها فى السكان ، هذه الأفكار حلت محلها بالتدريج أفكار أخرى مرتبطة بمركب من تغييرات اجتماعية جذرية تكتسب معنى بالنسبة لنظام ضمنى أو سافر من القيم • ان قياس فيض من السلع والخدمات هو عملية ليس لها معنى خاص الا عندما ترتبط أمثال هذه السلع والخدمات باشباع حاجات بشرية معرفة تعريفا موضوعيا ، أى حاجات يمكن التعرف عليها بصورة مستقلة عن ضروب التفاوت الاجتماعى القائمة • لكن سوف يظل هناك غموض دائما فى أية لايجاد مؤشر مشترك نرد اليه الاتفاقات من جانب المجموعات المختلفة فى مجتمع لا يقوم على أساس المساواة ، أو فى أية محاولة لمقارنة الزيادات أو التخفيضات فى نواحى التفاوت • عندما يجمع رجل اقتصاد اتفاقات المستهلكين فهو يفعل هذا لأنه يبحث عن متغير يمثل الطلب الفعلى لنظام اقتصادى ، ولا يبحث عن مؤشر للرفاهية الاجتماعية • ان المصادرة المتعلقة بتجانس الاتفاقات على الاستهلاك لا تتفق مع فكرة الرفاهية الاجتماعية التى يتضمنها بطريقة أو أخرى مفهوم التنمية نظرا لاستبعاد الفرض الخاص بمجتمع تسوده المساواة • وامد أدى النقاش بصدد هذه النقطة ـ وهو جدل فنى فقط على ما يظهر ـ الى توجيه نقد لأنواع المجتمع المفهومة ضمنا فى مشروعات التنمية •

من السهل أن نرى السبب الذى من أجله ثار هذا الجد لأصلا فى البلاد النامية • نظرا لأن نوع المجتمع المعنى موجود فعلا بسبب تأخر هذه البلاد وتبعيتها • وهكذا بدا من المحتمل أن التفكير التقليدى عن « العقبات القائمة فى طريق التنمية » سوف يحل محله تفكير آخر غذى الجدل بشأن « حدود النمو » و « أساليب التنمية » و « أنواع المجتمع » و « النظام العالمى » • وأتاح تحليل لأصول العلاقات الدولية المتعلقة بالسيطرة والتبعية وتأثيرها على الصروح الاجتماعية فكرة أوضح عن طبيعة القوى التى تضمن دوام تركز الدخل فى أيدى الاقتصاديات المتسلطة ، التى تسبب وقوع قطاعات متزايدة من الشعوب على الهامش فى البلاد ذات الاقتصاديات التابعة • وبالاضافة الى هذا ألقى « منطق الأسواق » الضوء على تأثير بيئة نوع من المجتمع تشجع التراكم فى الوقت الذى تعيد فيه حتما نشوء ضروب التفاوت •

ان الفائدة التى نتجت من التفكير النظرى الذى أثارته نظرية التنمية ترجع بكل تأكيد الى طبيعته التى تربط بين المذاهب• ولعل ما أتاحه من آفاق قد أسهم فى اثراء فكرة الانسان عن العالم المعاصر •

الكاتب: دايـا كرشـنا
أستاذ الفلسفة بجامعة راجستان ، جيبور ٤ ٠٠ر٣٠٢ (الهند) سبق أن كتب مقالا بعنوان « الفروق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والانسانيات » فى هذه المجلة .

المترجم: أمين محمود الشريف
عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية . رئيس مشروع الألف كتاب سابقا .

● ان مفهوم كل علم من العلوم يقتضى ضمنا أن يكون له مجال خاص ذو قوانين خاصـــة تختلف عن القوانين التى تسرى على المجالات الأخرى . والحد الفاصل بين مجالات العلوم يثير دائمـا مشكلة المعايير التى تحدد ـ من جهـة ـ مجال العلم ، وتحدد ـ من جهة أخرى ـ تلك المسائل المبهمة المشتبهة التى يتعذر تصنيفهـا ونسبتها الى علم دون آخر . وعلى ذلك يمكن تعريف الدراسـات المستندة الى الوحدة العلمية (أى الى علوم متعـددة لا الى علم واحد) بأنها الدراسات التى تعالج قضايا لا يمكن فهمها بواسطة علم واحد، فكيف يصح القول بأنها تشمل هذا العلم ؟ واذا كانت الدراسـات المستندة الى مبدأ الوحدة العلمية لا يمكن فهمها على أساس المفاهيم الخاصة بعلم واحد دون غيره ألا يجدر بنا فى هذه الحالة أن نعتبرها بمثابة الأرض الحرام التى تقع بين الحدود الواضـحة المعالم لمختلف العلوم التى يعتدى عليها كل واحد جهرة أو خفية ، على الرغم من أن كلا منها له حدوده المغلقة وأرضه المستقلة ، بكل مفاهيمه وقضاياه ومناهج دراسته ؟

وعلى ذلك فمجال ما يسمى بالدراسة القائمة على أساس الوحدة العلمية امـا أن يكون مجالا تتنازعه العلوم المختلفة دون أن يوفق أى منها فى ضمه اليه ، واما يكون مجالا عاجزا حتى الآن عن أن تكون له مفاهيمه وقضاياه وأحكامه ومناهجـه المستقلة بحيث يصبح علما قائما بذاته بالمعنى المصطلح عليه على أن هذا القـول ليس سوى جزء من القصة كلها ، ولذلك لا يتضمن سوى بعض الحقيقة لأنه قائم على التسليم بأن العلوم ثابتة ونهائية ، وأن المشـكلة تنحصر فى تلك المباحث أو

المجالات التى تصبح موضوع علم قائم بذاته • وهذا ليس بصحيح • ذلك أن العلوم لا تبقى ثابتة على الدوام ، فقد تفقد جزءا من أرضها ، وتنزل عنه للعلوم الأخرى، وقد تتغير أيضا تغيرا جذريا فى مفاهيمها وقضاياها ومناهجها بحيث لا يبقى من العلم الا اسمه •

واذا كانت العلوم متغيرة ، غير مستقرة ، فكذلك الوحدة العلمية أيضا ، فمجالات الوحدة العلمية اليوم قد تصبح علوم الغد ، والعلوم التى تعد اليوم واضحه المعالم ، مرسومة الحدود ، قد تنضم وتتوحد غدا ، لتصبح مجالا للدراسة القائمة على الوحدة العلمية •

ومن ذلك يتضح أن فكرة « العلم » وفكرة « الوحدة العلمية » ترتبط كل منهما بالأخرى • ذلك أن ميول الانسان ونزعاته المتغيرة لا تحدوه الى تقسيم العلوم القديمة فقط ، بل ان تجاربه تخلق وحدات جديدة « برمائية » ، بمعنى أن فهمها يتطلب أمرين فى وقت واحد : توحيد شتات العلوم المختلفة ، وخلق مفاهيم وأحكام ومناهج جديدة متميزة • والواقع أن مقدرة الانسان على الخلق والابداع تطرح مشكلة دائمة تستعصى على الأفهام • وخلاصة هذه المشكلة عجز الانسان نفسه عن فهم ما خلقه وأبدعه • والسبب فى ذلك أن ما يبدعه الانسان يشترك فى خصائصه مع كثير من الأمور بحيث يستحيل وصف هذا الابداع اذا اقتصرنا على مجموعة واحدة من المفاهيم • ومع ذلك فان الانسان يعيش محاطا بما أبدعه ، وما هو فى الحقيقة الا ثمرة من ثمرات ما أبدعته يداه وقريحته • والثقافة هى الاسم الجامع الذى يطلق على بدائع الانسان المتنوعة • ومن هنا ليست الثقافة مجالا تلتقى فيه مختلف العلوم وتمتزج فحسب بل هى أيضا مجال تتحول فيه مفاهيم العلوم وقضاياها المتميزة على نحو يضفى ضوءا جديدا على معالجة مجالاتها الأصلية •

على أن الثقافة نفسها ليست متشابهة ، فهى متنوعة كتنوع تجارب الانسان لأنها ثمرة هذه التجارب • ولكن مهما بلغ مقدار هذا التنوع ـ وانه لعظيم ـ فان جميع ثمرات التجربة تشترك فى شىء واحد لا يمكن فهمه الا فى ضوء ما يريد الانسان تحقيقه ، أى فى ضوء مقاصده وأغراضه ، فبدون فهم القيم أو المقاصد أو الأغراض لا يمكن فهم أى شىء من بدائع الانسان بيد أن التناقض الذى تحاول التخلص منه لتكون لها شخصيتها الواضحة المعالم هو أيضا أساس الغموض الذى يكتنف جميع المفاهيم والقضايا التى تعالج الثقافة • يضاف الى ذلك أن المشكلة الأساسية فى فهم الثقافة ناشئة عن أن عملية الفهم نفسها تتجزأ وتنقسم عندما يحاول الانسان أن يفهم فى وقت واحد أو فى أوقات متغايرة حقيقة الثقافة ، ومايتباين مع الثقافة ، ألا وهو « عالم الطبيعة » •

وهذا التباين نفسه يكمن فى مخالفة جاليليو لرأى أرسطو فى الطبيعة • وبيان ذلك أن نظرية أرسطو فى فهم الطبيعة تقوم على أسس فكرة « العلة الغائية »

وهذه النظرية واسعة الانتشار جدا بحيث يمكن القول بأن نسبتها الى أرسطو انما هى أثر من آثار التعصب الأوربى فى كتابة التاريخ ، ذلك التعصب الذى ندد به أخيرا ساتبش شاندرا وغيره من علماء آسيا وافريقية • والواقع أن التباين الجذرى بين الطبيعة والثقافة غير معروف فى معظم الحضارات • ويقول فى ذلك هانز كلسين فى كتابه « المجتمع والطبيعة » ان فهم الطبيعة يقوم فى أساسه على غرار فهم المجتمع وأن الانسان فى النهاية مقياس كل الأشياء ، على الأقل فى مجال الفهم • ولذلك فان ما يوصف بأنه رأى أرسطو يمكن أن نجده فى الحضارات القديمة فى الهند أو الصين ، بل فيما لا يحصى من الثقافات التى درسها الأنثروبولوجيون • وهذا الرأى فى الواقع عبارة عن الفهم الشعرى الدينى الذى توصل اليه الانسان واعتبره نموذجا لكل الفهوم • وقد تطلب التوصل اليه مجهودا هائلا من الخيال التجريدى الذى أدى الى تجريد الطبيعة من كل العلل الغائية ، وترتب عليه أن أصبحت غريبة تماما عن الانسان الذى لا يعيش الا فى عالم تسود فيه العلل الغائية •

ومع ذلك فقبل الحد الفاصل الذى أدخله جاليليو فى فهمنا للأشياء كان تنوع الثقافات التى هى من صنع الانسان يتعارض مع وحدة العالم الذى خلقه الله ومن الصعب أن نقرا الى أى حد استقر هذا التعارض فى وعى الانسان المتمدن ، وأثر فى فهمه للطبيعة من جهة وفهمه للثقافة من جهة أخرى • ولكن فكرة الوحدة العالمية التى تنادى بها كل الديانات الكبرى مضافا اليها فكرة النظام الكونى ووحدة الأجناس البشرية والمساواة بينها المتمثلة فى نسبة الروح الى الله تعطينا بعض الدلائل على الأثر العميق الذى كان يمكن أن يحدثه هذا التعارض فى أهل الحضارات الكبرى قبل عهد جاليليو •

وعلى ذلك فان دراسة الثقافة تتأثر من جهة بتنوع الثقافات وبمباينتها للطبيعة من جهة أخرى • بيد أن الطبيعة نفسها يتجلى فيها تباين جوهرى بين الكائنات الحية وغير الحية ، وهو تباين يشبه فى عمقه وبعد مداه التباين بين الثقافة والطبيعة • هذا والطابع الغائى (الموجه نحو غاية) لكل الكائنات العضوية الحية يجعل من المستحيل وصف ظواهر المادة الحية وصفا يخالف أصول السلوك الانسانى • والواقع أنه كلما ازددنا قربا من الحيوانات العليا ازدادت صعوبة فهمنا لسلوكها على أساس مشابه لدراسة ووصف سلوك المادة غير الحية

وقد أكد بعض البيولوجيين كرارا ومرارا الطابع الظاهرى لهذه الغائية ، والاستخدام المجازى لبعض المفاهيم المناسبة لوصف سلوك الكائنات البشرية • ويمكن لقول بأن أبحاث داروين كانت من بعض الوجوه متممة لأبحاث جاليليو • ومنذ ذلك الحين صار تاريخ البيولوجيا (علم الأحياء) سلسلة متصلة من المحاولات لابعاد فكرة العلل الغائية عن فهم الظواهر الحية وبيان أن كل الاصطلاحات والمفاهيم المخالفة لذلك يجب اعتبارها ضربا من المجاز على أحسن الفروض ، وضربا من الخطأ على أسوأ الفروض •

ان ادماج الظواهر الحية فى الاطار الذى يعتبر مناسبا لفهم الطبيعة الحية بعد ثورة جاليليو يتوارى مع المنهج السلوكى فى دراسة الانسان نفسه • واذا كان الفهم السائد قبل عصر جاليليو قد أنكر وجود أى انفصام بين الانسان والطبيعة فكذلك فعل المنهج السلوكى ، وان كان ذلك من الطرف الآخر • وعلاوة على ذلك فان السبرنيطقيا قد ساعدت على تكميل وتوسيع دائرة المنهج السلوكى لأنها تحاول محاكاة العمليات البشرية بطرق مشابهة مشتقة من مواد غير حية يمكن فهم سلوكها بمقتضى المفاهيم والأحكام المستمدة من العلوم التى تدرس المادة غير الحية• وعلى الرغم من وجود أصوات خافتة من الاحتجاج ضد نفى جميع الكيفيات الثانية والثالثة عن عالم الحقيقة فان الاتجاه السائد لا يزال ينزع نحو تحويل كل ما هو كمى ، أى الى ما يمكن قياسه وفهمه بالعلاقات الكمية • وواضح أن النقاش المتصل الدائر حول حقيقة ما يسمى بالظواهر الخارقة (التى لا يمكن تعليلها علميا) التى تدرس فى علم النفس التخاطرى (المختص بالتخاطر أو اتفاق الخواطر) ، وما يتصل بذلك من ادماج هذه الظواهر فى الاطار النظرى لما يسميه كوهن « العلم العادى » ، يؤكد المشكلة التى تواجه كل محاولة تهدف الى ادخال الوعى الانسانى فى دائرة الحقيقة ، وجعله جزءا لا يتجزأ منها ، وذلك فى جو لاتزال تسيطر عليه فكرة الادراك المنطقى الواضح التى ابتدعها جاليليو ومن جاء بعده من العلماء •

صحيح أنه حدثت ثورات علمية بعد ظهور نظرية النسبية ونظرية ميكانيكا الكم وما تلاهما من النظريات التى يصفها كستلر فى عبارته الرائعة « فساد الفيزياء » ، ويقول ان علماء الطبيعة هم الذين لا يخشون التسليم بفرضيات بلغت أعظم درجة من البطلان فيما هو ظاهر ، بشأن سلوك المادة • ولذلك لا يتورعون من أن ينظروا بعين العطف الى الظواهر الغريبة التى يرويها ويدرسها علم النفس التخاطرى • ومع ذلك فمهما بلغت النظريات التى تتمسك بها الفيزياء اليوم من جرأة وتطرف فانها لا تعيد الوعى الانسانى الى صميم الأشياء ، لأنها متى فعلت ذلك نشأت مشكلة الأغراض والقيم • صحيح أن التوسع فى نظرية التطور بحيث يشمل الجزئيات يوحى بذلك ، ولكن ليس فى الفيزياء حتى الآن مكان لتفسير الظواهر طبقا للنظرية الغائية • ومن ناحية أخرى فان التطور عملية ذات وجهين ، فهو يبين — من جهة — ان كل الدلائل على وجود الغرض فى الطبيعة (أى أن كل شىء فى الطبيعة خلق ليحقق غرضا من الأغراض) ليس سوى مظهر يمكن فهمه دون التسليم بالنظرية الغائية ، وهو يبين — من جهة أخرى — أن الحقيقة الفليزيائية الكيميائية تؤدى الى ظواهر لا يمكن تفسيرها الا بمقتضى النظرية الغائية •

ولكن مهما تكافأ الضدان فى نظرية التطور حين تهبط الى جذور الحياة على صعيد الكيمياء ، أو ترتفع لتنظر فى تاريخ المجتمعات والحضارات ، فان عالم الثقافة لا ينفك عن القيم التى تقترن بالوعى الذاتى على الأقل • ولسائل أن يسأل:

ما هو عالم الثقافة الذى يخلقه الانسان ويحاول أن يفهمه ؟ هل يشمل هذا العالم كل شيء يمكن أن يقال ان مصدره هو الانسان بطريقة او أخرى ؟ أم أن هناك حاجة الى معيار آخر للتمييز بين ما يندرج تحت اسم الثقافة من بدائع الانسان ومالا يندرج ؟ لقد أصبحت كلمة الثقافة من الاصطلاحات الشائعة الاستعمال في الأنثروبولوجيا ، حيث أصبحت تعنى وصف الحياة الكلية لشعب أجنبى وصفا يفهمه الملاحظ . ويتم هذا الوصف باحدى طريقين : اما توضيح معنى السلوك الغريب وغير المفهوم الذى ينتهجه الشعب الأجنبى ، وذلك عن طريق الحدس والاستنباط ، واما أن يفرض الملاحظ من عنده معنى على هذا السلوك . فأما الطريق الأولى فيعززها أن الكائنات البشرية ليست لها لغة فحسب ، بل هى تنزع الى تفسير سلوكها وتوضيح ما له من معنى عندها . وأما الطريق الأخرى فيعززها وييسرها أن الملاحظ يجد نفسه دائما فى موقف متفوق ممتاز تجاه ما يلاحظه ، وأنه يملك ضروبا من التفسير والفهم يرى هو أنها أسمى مما يملكه الشيء موضوع الملاحظة . واذا كانت ضروب هذا التفسير تتصل بمعرفة الأسباب فان الملاحظ يمتاز بشعور اضافى خلاف الشعور بالتفوق ، وهو أن منهجه يتسم بالروح العالمية والموضوعية ، وهو مالا يملكه موضوع الملاحظة بسبب طبيعة موقفه .

وفوق ذلك فان الطريق الثانية تصبح من بعض الوجوه أمرا محتما فى دراسة البدائع الثقافية للذين قضوا نحبهم ، وبذلك لا يمكن سؤالهم للتأكد من أن الطريقة التى نفهم بها بدائعهم تتفق مع طريقتهم . ويضاعف من هذه الصعوبة مشكلة أخرى هى عجزنا عن ملاحظة الدور الفعلى الذى قامت به هذه الاشياء فى حياتهم . وقد تبين الأنثروبولوجيين الثقافيون — حتى قبل أن يصوغ وتجنشتاين نظريته المشهورة عن استخدام المعنى — أنه لا يمكن معرفة معنى الآثار الثقافية لشعب أجنبى الا فى اطار الممارسة الفعلية . بيد أن هذا الاطار لا يمكن اكتشافه عادة بالنسبة للأموات الذين لا يتسنى لنا معرفة أساليب حياتهم الا عن طريق الاستنباط مما خلفوه وراءهم أو ما كتبه معاصروهم عنهم . ولذلك فان فكرة الثقافة التى تنشأ عن الدراسات الأنثروبولوجية تختلف اختلافا بينا عن تلك التى تنشأ عن دراسة الحضارات الماضية . ومع ذلك فان كلتا الدراستين تسعى لكشف النقاب عن الحقائق فيما يمكن أن يوصف بأنه من بدائع الانسان ، وبذلك تكون له سمات متميزة .

ولكن اذا أريد أن تكون بدائع الانسان ذات صفات مميزة وجب أن يكون الانسان كائنا متميزا ، أى مختلفا عن جميع الكائنات الاخرى التى نراها فى الطبيعة وقد نحا هذا المنحى مفكرو الفلسفة الوجودية فى الوقت الحاضر ، وكثير من الديانات فى الماضى . ولكن العلم الحديث يستنكر هذا الرأى ، ويذهب الى أن الانسان وليد الطبيعة ، كأى كائن آخر ، وبالتالى لا يمتاز عن غيره من الكائنات بصفات خاصة . وقد لجأت الديانات الماضية الى سد هذه الثغرة بين الانسان والطبيعة بفكرة وجود الله الذى خلق الانسان والطبيعة معا . أما الوجوديون الملحدون فليس عندهم مايسد

هذه الفجوة لأنهم لا يؤمنون بالله ، ولذلك ظلت الهوة بعيدة بين الانسان والطبيعة ٠ بيد أن الفيلسوف الوجودى الملحد نفسه يرى أن الطبيعة لازمة للانسان لا لتحقيق مشروعاته فحسب بل أيضا لتحقيق وجوده الذاتى ، فهو بدون الطبيعة لا يستطيع تجسيد ذاته فى تلك البدائع المتنوعة التى نطلق عليها اسم « الثقافة » ، كما لا يستطيع أن يفعل ذلك لو لم يكن كائنا متجسدا وربما كان فى وسع الروح المجردة غير المتجسدة أن تنفذ ما تريد تنفيذه بالفكر والارادة ، ولكن حتى فى هذه الحالة لابد من افتراض وجود مادة سابقة تنفذ بها الروح أغراضها ٠ ولكى يتغلب الفكر المسيحى على هذه المشكلة ذهب الى امكان الوجود من العدم ٠
خلافا للفكرة الاغريقية القائلة بأنه لا يوجد شىء من العدم

ولكن خلق المادة — حتى فى اطار الفكر المسيحى — يجب أن يكون من الناحية المنطقية سابقا على كل خلق آخر ، ضرورة أن معظم هذا الخلق — على الأقل — يجب تصوره على أنه خلق متجسد ٠والواقع أن أهمية التجسيد فى الديانة المسيحية كبيرة جدا لدرجة أنهم يعتقدون أن الميت يبعث جسدا حيا يوم القيامة ٠

ولذلك يمكن القول بأن أهمية الثقافة — كتجسيد لابداع الانسان — نابعة فى التقاليد الغربية من اشتراط التجسيد الضرورى للذات ٠ وفى التقاليد الأخرى حيث يعتقدون أن جوهر النفس مستقل تماما عن كل تجسيد تحتل الثقافة مرتبة ثانوية كشىء متوقف على الذات ٠ على أنهم قد يرون — على مستوى أعمق من هذا — أن الثقافة ليست شيئا متوقفا على الذات ، بل هى شىء مضلل بالفعل ، بمعنى أن النفس اذا تجسدت فى هيكل خارجى كان ذلك انحرافا عن كنه الذات الحقيقى وتحول الانسان من العينية الى الغيرية ، أى أصبح « غير » ذاته « عينها » ٠ وربما لا يمكن فهم بعض العقائدالهندية العميقة الا بهذه الطريقة ٠ والمشكلة فى الواقع تكرر نفسها فى العلاقة بين الله والعالم كما تتصورها الديانات المختلفة ، فذهب البعض الى أن الانسان ليس سوى صورة جزئية غير كاملة لله ، وذهب البعض الى أن الانسان مغاير للذات الالهية مغايرة كاملة ومطلقة ٠

ومن ذلك يتضح أن العلاقة بين الانسان والثقافة متنوعة تنوع الطرق التى يمكن بها ادراك حقيقة الانسان ٠ وقصارى ما يقال عن الانسان هو أن كنه ذاته يمكن ادراكه بطرق مختلفة ، وأن هذه الطرق لها تأثير عميق فى طريقة تشكيل المجتمع والثقافة ٠ بيد أنه متى تم التسليم بذلك برزت على الفور تلك القضية الأساسية المتصلة بمسألة المثل العليا البديلة للانسان والمجتمع والوسائل التى يمكن بها تبرير أو تأييد أحد هذه المثل ٠ ولا شك أن تنوع الثقافة يعد — من بعض الوجوه — دليلا قائما على تنوع الطرق التى أدرك بها الانسان كنه ذاته ، وقد تركت الحضارات المتعلمة سجلا حافلا بالمناقشة المستمرة حول المثل العليا المختلفة التى تصورها الانسان والتى كانت هذه الحضارات تجسيدا لها الى حد ما ٠

بيد أن هذا الربط بين أى مفهوم يتعلق بالانسان والمجتمع وبين مثل أعلى يتعين عليهما أن يجسداه ويقتربا منه ان قليلا وان كثيرا يؤدى إلى مفهوم للثقافه تعتبر فيه كل تجسيداته الحية بمثابة صور تقريبية للمثل العليا التى تستنبط من جهة عن طريق هذه التجسيدات الحية ، والتى تضع من جهة أخرى معايير يمكن الحكم بها على هذه التجسيدات • ويرجع الربط بين النموذج النظرى الفكرى والمثل الاعلى القيمى الى أفلاطون الذى ربط بين فكرة الوجود وفكرة الخير • ولكن اذا تخلت العلوم الطبيعية عن هذه الفكرة فانها تبدو ضرورية بالنسبة للعلوم المتصلة بالحقيقة الاجتماعية الثقافية.

واذا تقرر ذلك بقيت مسألة فيها نظر ، وهى : هل المثل العليا المذكورة المطلوب تجسيدها يجب تصورها أو تفهمها على أساس أخلاقى أو جمالى • هناك لأول وهلة فرق جذرى بين هذين الأساسيين ، بمعنى أن الأول يطالب أكثر من الثانى بضرورة تحقيقه ، كما أنه أبعد عن قبول التنوع من الثانى • مثال ذلك أن الناس يقبلون وجود أنواع مختلفة من الفنون ، بل يرحبون بكثرة تنوعها ، ولكنهم يجدون من العسير التوفيق بين الأخلاق المختلفة فى المجتمع الواحد ما لم يكن هذا المجتمع مقسما الى طوائف كل طائفه ليست على اتصال وثيق بالأخرى • وحتى فى هذه الحالة يتعين وضع معايير للتعامل بين هذه الطوائف المختلفة ما دامت منتمية الى مجتمع واحد • والحقيقة أن الاتفاق يتم عادة على معايير معينة للتعامل بين المجتمعات والنظم السياسية المختلفة الى أن يتم القضاء عليها بواسطة الحرب أو أى عمل آخر من أعمال العدوان سواء كان سافرا أو مقنعا •

وتنشأ الخلافات عادة عن طبيعة القيم نفسها • ولما كانت القيم الأخلاقية تتعلق أساسا بالآخرين فانها تتطلب معايير ثابتة غير متغيرة ضمانا لنجاح تطبيقها ، ورغبة فى أن يكون لها معنى وقيمة • والاختلاف فى الأذواق أمر جائز ، بل لقد كان جائزا على الدوام ، ولكن الاختلاف فى معايير التعامل الانسانى داخل الجماعة غير جائز • وقد يقال ان بعض المجتمعات تحاول أن تفرض معايير جمالية ثابتة كما تفعل فى شأن السلوك بين الأفراد والجماعات • وقد يقال أيضا ان المجتمعات تسمح بالتجارب الواسعة النطاق فى أنماط السلوك بين الأفراد • واذا كان كلا الاحتمالين قد وجد وثبت حدوثه فى التاريخ فلا شك أن المعايير فى المجال الجمالى (نظرا وعملا) يمكن أن تكون أكثر مرونة من المعايير الأخلاقية • ويضاف الى ذلك أن المفاجأة والطرافة من العناصر التى يمتاز بها المجال الجمالى وبدونهما لا تتجلى معانى الجمال • ولكن هذين العنصرين بخاصة يجب أن لا يكون لهما وجود فى المجال الأخلاقى ، لأن الغرض من الأخلاق لن يتحقق اذا ما أصبحت المعايير الأخلاقية وتطبيقها رهنا بالأهواء الشخصية •

ومن ذلك يتضح أن المثل العليا التى تتضمنها الثقافة ، سواء كانت أخلاقية

ام جمالية ، موكولة الى اختيار المجتمع • ولما كان كل مجتمع لا يخلو من هذين النوعين من المثل فان الفرق بين المجتمعات فى هذا الباب يتمثل فى غلبة أو هيمنة أحد النوعين على الآخر ، لا فى نفيه أو انكاره جملة واحدة • على أنه يمكن تفادى الاشكالات التى تنشأ فى هذا الصدد ، لا بالنظر الى الثقافة على أنها تعبر عن المثل العليا التى تستنبط عن طريقها ، ويحكم عليها فى ضوئها ، بل بالنظر اليها على انهما وسيلة للتكيف تساعد شعبا ما على أن يحيا حياة أفضل من غيره فى الصراع من أجل البقاء • وبذلك تعتبر المثل العليا بمثابة أيديولوجيات تحجب وظيفتها الجوهرية فى الصراع من أجل البقاء ، وتتنكر فى صورة مغايرة لصورتها الحقيقية ، أى تكون وسيلة خداع الآخرين وايهامهم بأن ما يسعى اليه الانسان هو شىء آخر خلاف مصلحته الشخصية • وفى وسع الانسان بالطبع أن يخدع نفسه فى هذه العملية ، ويوهمها بأن كل ما يسعى اليه هو قيمة من القيم الرفيعة تسمو على كل المصالح الخاصة ، وانه لذلك يسعى الى المصلحة العامة بقدر ما يسعى الى مصلحته الخاصة • ولكن متى حانت اللحظة التى يتبين فيها أن مصلحة غيره تتعارض مع مصلحته الشخصية سقط القناع ، وبطل التشدق بالقيم ، وبرز العمل السافر الموجه الى تحقيق المصلحة الذاتية • ومن ذلك يتضح أن الحرص على الحياة والبقاء هو القيمة الوحيدة التى يسعى اليها الفرد أو الجماعة فى هذه النظرة • ولما كان من شأن الأفراد والجماعات أن يكون عددهم كبيرا ، وأن تكون الموارد نادرة وشحيحة ، فلابد أن يتنافسوا فى الحصول على مجال حيوى للبقاء • ولما كان التعاون يمهد السبيل للتنافس فان الأفراد والجماعات يتعاونون على نطاق واسع ، لينجحوا فى تنافسهم مع الآخرين • وخير مثال لهذا التعاون ما يحدث ابان الحرب • ويؤدى التنافس والتعاون بدورهما الى استمرار التطور الثقافى الذى هو نتيجة عارضة للموقف الطبيعى •

ولكن على الرغم من أن استخدام الثقافة وسيلة للتكيف قد يبدو أمرا مغريا فاننا نجد أن كثيرا من وجوه هذا الاستخدام مقطوع الصلة بالمسائل المتعلقة بالبقاء ، بل قد يكون مضادا له • ولتفادى هذا التناقض يلجأ الناس الى السيكولوجية الفردية حيث أنها تمكن الفرد من مقاومة الضغوط التى يتعرض لها فى حلبة الصراع من أجل البقاء ، وأنها تصلح وسيلة للتكيف ازاء قسوة الحياة اليومية •

وهكذا يتضح أن وظيفة الثقافة واحدة ، سواء على المستوى الفردى أو الجماعى • وسواء نظرنا اليها على أنها مادة لتشحيم مفاصل الآلة الاجتماعية ، أو على أنها حلم تعويضى يساعد على تبديد الضجر والملل الذى يعكر صفو الحياة اليومية ، أو على أنها قناع جميل يخفى وراءه الوجه القبيح للظلم الاجتماعى والسياسى من جهة ، والمرض والشيخوخة والموت من جهة أخرى ، فانها تتخذ دائما وسيلة لشىء آخر غير الثقافة نفسها •

وهذا « الغير » هو البقاء ، البقاء وحده . وصحيح أن بعض علماء التطور ، امثال سهلنز وسرفيس ، قد ميزوا بين ضربين من التطور هما التطور النوعي والتطور العام ، وقالوا ان الأول وحده هو المختص بالتكيف وأن الآخر هو المختص بما سموه « ظهور الاشكال العليا من الحياة » . وقد كتب هذان العالمان في ذلك ما نصه :

« وخلاصة القول أن التطور النـوعي هو جانب من التطور الكلي يختص بنشـوء الأنواع ، وتكيفهـا ، وتنوعهـا ، وتخصصهـا ، وتشعبها . وهو من هذه الحيثية يعـد انتقالا من التجانس الى التنافر . ولكن التطور العام عبارة عن ظهور الأشكال العليـا من الحياة ، بصرف النظر عن أصلها أو التسلسل التاريخي لتكيفها وتعديلها » . ا هـ .

وقد عمم سرفيس هذه التفرقة (بين التطور النوعي والعام » على الثقافة ، وقرر أن هذه الظاهرة يمكن أن توجد في المجال الثقافي . قال : « ان الانواع تتطور بسبب التكيف ، والنظام الكلي للحياة يتطور بالرغم من التكيف » . واذا وصفنا الأنواع بأنها « ثقافية » وأحللنا كلمة « ثقافة » مكان كلمة « الحياة » في العبارة المذكورة اتضح لنا أن سرفيس ينقل التفرقة بين التطور النوعي والعام من عالم البيولوجيا الى عالم الثقافة . ولو أنك أمعنت النظر في هذه التفرقه لما وجدتها تفرقة لسببين : أولهما أن الأشكال العليا من الحياة أو الثقافة تمتاز حتما بقدرة فائقة على الفوز في حلبة الصراع من أجل الحياة والبقاء ، وثانيهما أن المعايير التي ذكرها المؤلفان لتحديد المراد بكلمة « العليا » ، كمية لا نوعية ، مثل قولهم « الانجاز الديناميكي الحراري » ، و « التنظيم الكبير » ، و « مستويات التكامل » ، و « التكيف الشامل » ، و « قابلية التحرك والانتقال » ، هي كلها معايير كمية .

ولذلك فان فهم الثقافة على أنها وسيلة للتكيف فقط لا يشمل الجوانب الأخرى من الثقافة التي تجعل الثقافة قيمة انسانية متميزة ، والجوانب التي تقدرها الكائنات البشرية لأغراض أخرى غير البقاء . ويجب أن لا يغرب عن البال أن الناس قد افتتنوا على الدوام بفهم تلك الثقافات التي بادت في غمار الصراع المذكور أو في أثنـاء تطور الحضارات والثقافات ، وتأثروا بهذه الثقافات البائدة تأثرا عظيما . واذا كانت وظيفة الثقافة مقصورة على كونها وسيلة للتكيف لم يكن ثمة داع لهذا الافتتان ، لأن مجرى التاريخ قد أثبت عجز الثقافة عن التكيف بدليل زوالها واضمحلالها .

وعلى الرغم من عجز الثقافة عن التكيف فان الثقافات البائدة أو المقهورة لا تزال موضع الاهتمام والبحث ، كمـا لا تزال تؤثر في الأجيال ، بل تعـد في كثير من الأحوال أسمى قدرا من الثقافات الحية .

وقد بذلت محاولات لحل هذا الاشكال بالتمييز بين نوعين من الثقافة : الثقافة المادية ، والثقافة غير المادية ، وبالقول بأن الأولى هى وحدها التى تناط بها وظيفة التكيف التى يتحتم على كل مجتمع أن يباشرها حفاظا على حياته واستمرارها ٠ ولكن اذا سلمنا بهذا التمييز طالعتنا مسألة العلاقة بين النوعين ، والمعايير التى تحدد أى العناصر الثقافية يندرج تحت هذا النوع أو ذاك ٠ وتحاول النظرية الماركسية المشهورة بشأن « الأساس والبناء العلوى » أن تحدد العلاقة بين النوعين على نحو ما ٠ ولكن الماركسيين يدخلون العلاقات الاجتماعية للانتاج ضمن العوامل التى تحدد البناء العلوى فى المجتمع ، وهو يثير مسألة تدخل العلاقات الاجتماعية فى نطاق الثقافة أم لا ، فاذا دخلت فى مفهوم الثقافة تعذر استبعاد أى شىء من المجتمع الا ما ثبت أنه امر فطرى فى الانسان بحيث يستطيع صنعه وتشكيله فى ضوء المثل العليا التى يتصورها ٠ ويمكن القول بأنه ما من شىء الا ويجمعه الانسان فى وعاء ما يسمى « بالمعانى الهامة » ماعدا الأشياء التى لا يعيها أو الأشياء التى توجد على عتبة أو هامش وعيه ٠

ولذلك يمكن القول بأن القضية الأعمق من هذا تتصل بمسألة هل تقع التفرقة بين الطبيعة والثقافة فى دائرة الثقافة أم فى خارجها ٠ والسبب فى ذلك هو أنه اذا سلمنا ـ وبحق ـ بأن الطبيعة غير الانسانية أو الطبيعة غير الحية تقع خارج دائرة الثقافة تعذر علينا أن نقول مثل ذلك عن الأفكار أو المفاهيم المتصلة بهذه الطبيعة ٠ على أن لهذه الأفكار والمفاهيم تاريخها الخاص لأنها تتغير بتغير معلوماتنا عن الطبيعة الحية وغير الحية ٠ الا أن الأشياء موضوع المعلومات لا تتغير أو ـ على الأقل ـ تتغير بمعدل أبطأ من الأفكار المتصلة بها ٠ ولكن يمكن القول بأن الأفكار هى كل ما يعرفه الانسان عن هذه الأشياء حتى ولو كانت هذه الأشياء غير حية ٠

والحال كذلك فيما يتعلق بجميع البدائع الثقافية ٠ فمهما خلقها الناس ، فردا أو جماعة ، فلا تعدو أن تكون أشياء كأى شىء فى الطبيعة ، ويجب أن تفهم أو تدرك كأى شىء طبيعى ٠ وتاريخ النقد الأدبى والفنى معروف ، ولكن ما ليس معروفا هو أن الناقد الفنى لا يلغى ولا يزيف أعمال سابقيه ، بل يقول ان العمل الفنى يمكن أن ينظر اليه غيره نظرة مختلفة ٠ وهذه الرؤى الفنية المتضاعفة من شأنها أن تزيد من ثراء الفهم الفنى دون أن تقرر بالضرورة أن أحد المناهج الفنية يمتاز بالصدق دون غيره ٠ ويمكن أن يقال ان كل نقد يهدف الى فهم العمل الفنى يؤثر فى طريقة ادراكه الحسى بحيث لا يمكن رؤيته أو سماعه بمثل الطريقة السابقة ٠

وكما أن هناك تاريخا لمحاولة الانسان فهم الأعمال الفنية والأدبية الكبرى كذلك يوجد تاريخ لمحاولة الانسان فهم ديانته ومجتمعه ونظامه السياسى ـ وبالاختصار كل ما أبدعه ـ فردا أو جماعة ٠ وكما أن الانسان يواصل ابداع أعمال فنية وأدبية جديدة حتى حين ينهمك فى فهم الأعمال الماضية كذلك ينهمك

باستمرار فى خلق مجتمع ونظـام سياسى جديد وديانة جـديدة ، وغير ذلك من الأمور ، مع انهماكه أيضا فى فهم كل ذلك • على أن هناك ـ بالطبع ـ فرقا جوهريا بين كل من هذين النوعين من البدائع • ذلك أن الانسان ربما استطاع ان يؤسس ديانة جـديدة ، أو يسن مجموعة جـديدة من القوانين ، أو ينشىء نظـاما سياسيا جديدا ، ولكن يصعب علينا أن نتصور ان يقوم بخلق مجتمع جديد • نعم ، يمكننا أن نتصور انفصـال جماعات صغيرة نسـبيا أو انسحابها من مجتمع أكبر لتجرب أساليب جديدة فى الحياة • ومثال ذلك أن كثيرا من الجماعات الخيالية فى الماضى ، وطائفة « الهبيز » فى الوقت الحاضر ، قد حاولوا شيئا من هذا القبيل •

ويبدو أن مهمة فهم الانسان لما أبدعه لا نهاية لها ، كمهمة فهمه لما لم يبدعه • ففى كلتا الحالين يطالعنا السؤال المتصل بمنزلة هذا الفهم نفسه • كيف نتصور هذا العمل ، وما هى المنزلة التى نضع فيها المنتجات المتمخضة عنه ؟ ونقول بعبارة أخرى : هل المعرفة هى جزء من الثقافة ؟ وهل تفهم هى نفسها كما تفهم المنتجـات الأخرى التى ندرجها عادة تحت اسم « الثقافة » ؟ ان كل الفهوم لا تقتصر على ادراكنا للعمل الماضى ، بل تتعدى ذلك الى العمل فى المستقبل • وعن طريق فهمنا للعمل الحالى نعرف ما يمكن عمله فى المستقبل • وهذان الأمران يتكرران فى التفاعل الدائم بين العلم والعمل •

وهكذا يمكننا أن نفهم أن الثقافة ناشئة من هذه العملية الثنائية (الجمع بين العلم والعمل) المتأصلة فى الوعى الذاتى ذى الطبيعة الانعكاسية (أى الذى ينعكس أثره فى العالم الخارجى) • فمجرد الوعى ـ كما يوجد فى الحيوانات ـ لا يؤدى الى هذه العملية الثنائية ، ومن ثم لا يؤدى الى الثقافة • وعندما قال ماركس ان الوجود له الأولوية (فى الأهمية) على الوعى غاب عنه أن وجود الانسان يتوقف على وعيه الذاتى ، وهى حقيقة وعاها الفلاسفة الوجوديون جيدا • بيد أن مجرد الوعى الذاتى لا يؤدى الى الثقافة اذا لم يشترك فى أمرين : أولهما العملية الثنائية المشـار اليها آنفا ، وثانيهما ما يسمى « التـــأمل الذاتى » أى فحص المرء لعمله ونقده • فأما الامر الاول فانه يثير الحافز الدائم الى التجسيد الذى بدونه لا تتحقق الثقـافة ، وأما الثانى فانه يؤدى الى نقد الانسان الدائم لما أبدعه ، وعدم رضائه عنه ، وبدون ذلك لا يتحقق نمو ، ولا تطور ، ولا ابداع جديد •

ومن ذلك يتضح أن مفهوم الثقافة هو محاولة الوعى على الدوام تحقيق ذاته ، أى تحويل نفسه الى شىء محسوس ، والتأمل فى هذا الشىء بغية الفحص والنقـد وعدم الرضا • ولذلك فان الوعى الذى لا يتأمل فى ذاته على هذا النحو أو يفهم ذاته على وجه آخر لا يأبه للثقافة ولا يجعلها غاية همه • ويلاحظ أن معظم النظريات الهندية ـ على سبيل المثال ـ تنظر الى الوعى نظرة مختلفة عن ذلك اختلافا أساسيا ،

فترى أصحاب هذه النظريات لا يولون الثقافة أكبر اهتمامهم . وعلى الرغم من الفروق الكبرى بين المذاهب الدينية العظمى : كالمذهب الأدفيني ، والسمخياني ، والبوذي ، والجيني ، فيما يتعلق بطبيعة الوعي ، فلا أحد منها يدرك أن مهمة الوعي هي تحقيق ذاته بعمل خارجي ، ونقد هذا العمل . وهذا لا يعني أن الوعي الهندي لم يتجسد في بدائع عديدة أو أنه لم ينظر الى هذه البدائع بعين النقد ، وانما يعني أن هذا الأمر لم يستأثر باهتمامه الأكبر . والسبب الأساسي في ذلك أن الهنود يرون في التجسيد ضربا من الغواية يكاد يعادل مفهوم الخطيئة المسيحية .

هذا ويمكن أن تنصب العملية المزدوجة من التجسيد الدائم والنقد الصارم على الوعي نفسه لا على التجسيد الخارجي المحسوس لهذا الوعي . وبيان ذلك أن التقدم ، وعدم الرضا ، والتأمل ، تتوجه الى حالة الوعي نفسه ، بمعنى أن يوجه الانسان همه الأول الى اصلاح نفسه وتهذيب وعيه ووجدانه . وهذا هو السر العميق الذي يدلنا على أسلوب العقل الهندي في تصور المهمة التي نصب نفسه لها . ولذلك لم تكن التجسيدات الثقافية الخارجية الا مؤثرا للحاجة الى اصلاح النفس .

ولكن اذا أمكن أن يكون للنظريات المختلفة عن الوعي مثل هذه النتائج المختلفة اختلافا عميقا فان هذا يصدق على الثقافة أيضا . ففي حق الثقافة وحدها لا تهمنا المفاهيم يؤدي الى الاختلاف في العمل . ولذلك يمكن أن يقال ان الثقافة هي الميدان المتصلة بالذات ، والطبيعة ، والمجتمع ، والعلاقات بينها ، هي القالب الذي يشكل الثقافة . ولما كان لكل من هذه المفاهيم المختلفة أثره في العمل فان الاختلاف في المفاهيم يؤدي الى الاختلاف في العمل . ولذلك يمكن أن يقال ان الثقافة هي الميدان الأكبر الذي تدور فيه كل المعارك الجدلية بشأن الطريقة التي يدرك بها — أو يجب أن يدرك بها — مفهوم الانسان ، والمجتمع ، والطبيعة ، ومناهج دراستها جميعها . ولما كان أثر المفاهيم المختلفة ينعكس على العمل فان المعارك لا تدور حول العلم بما هو كائن بالفعل ، بل تدور أيضا حول ما ينبغي أن يكون . والتفرقة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون ، أي بين الحقيقة الواقعة والقيمة المتوقعة ، بين الوصف والتقويم ، هي لب هذه المعارك الجدلية . وأما مناهج البحث والدراسة فهي تتمثل في هذه الأسئلة : كيف تفهم القيمة ؟ ما هي — بالضبط — العلاقة بين العلم والعمل ؟ ما هو الفهم ؟ كيف نذكر جوابا يتوقف على الاختيار ؟

والثقافة تمثل التوتر بين كل هذه الأوتار . كلما نما الواعي الذاتي انتقل شيئا فشيئا نحو نقطة الانكسار حين يبلغ التوتر ذروته ، وحينئذ تصبح كل القضايا غير قابلة للحل من حيث المبدأ ، وبذلك تفضي الى موقف يقوم فيه الجميع بشن حرب ضد الجميع ، أو يأخذون بسياسة عش ودع غيرك يعيش ، وكلاهما لا يستقيم مع العقل .

ولما كانت الفلسفة هي الوعي الذاتي للثقافة فانها تجلي كل هذه القضايا بصورة

أكثر وضوحا ، وان كان ذلك - فى معظمه - على المستوى النظرى . ان المعركة الجدلية الحالية التى تدور حول « ما هو كائن وما ينبغى أن يكون » - وهى القضية التى برزت الى مكان الصدارة عقب المقال الذى كتبه « سيرل » فى هذا الموضوع - توضح من الناحية النظرية تلك المناقشة التى ظلت مستمرة بلا انقطاع حول امكان ظهور علم اجتماعى « خال من القيم » . وواضح أن علم الاجتماع النقدى الذى تدعو اليه مدرسة فرانكفورت النابع من مفهوم الأيديولوجية كما أوضحها ماركس ليس سوى مثال للجدل الذى يدور فى علم الاجتماع الحالى كله . فقد قال ماركس انه لما كان الوجود - أو الوجود الاجتماعى بعبارة أصح - هو الذى يحدد الوعى فلا يمكن أن يظهر وعى لا تحدده ولا تشوهه المصالح التى تنبع حتما من وجود المراقب فى مكان اجتماعى من الهيكل الاجتماعى . واذا أصبح المجتمع ممزقا بسبب اختلاف المصالح وتضاربها فان كل وعى انما يهدف الى تعزيز مصلحة ما ، وبهذا يكون هذا الوعى ستارا لهذه المصلحة او تعبيرا صريحا عنها ، ولكنه دائما فى خدمة مصالح بعض القطاعات أو الطبقات . ولا يوجد - بل لا يمكن أن يوجد - ما يسمى بالحقيقة الموضوعية غير الشخصية التى تكون دائما واحدة بالنسبة لكل انسان ما لم يتحقق المجتمع اللاطبقى ، لأنه فى هذا المجتمع وحده يمكن أن تتحقق الرؤية التى لا تشوبها المصالح النوعيه ، او الخاصة ، أو الجزئية .

على أن المعـــارك الجدلية لا تقتصر على الماركسيين أو من يستلهمون الفكر الماركسى . فالجدل الذى يثيره « هارت - فولر » بشأن العلاقة بين القانون والأخلاق ، ويثيره « هارت - دفلين » بشأن وظيفة القانون فى تنفيذ الاخلاق ، ينقل القضية نفسها الى عالم يعنى أكبر عناية بالأحكام التشريعية التى تختص بتحقيق قيم معينة . ولهذا نظيره فى الفن والادب اللذين يعـــــدان بصفة عامة من الامثلة الاولى للابداع الثقافى . وهذه القضية تشبه من بعض الوجوه قضية القانون والعلوم الاجتماعية . هل نحكم على الفن بمعايير تتصل به اتصالا مباشرا أم بقيم لا تمت اليه بصلة مباشرة على الاطلاق ؟ وعلى مستوى أعمق من هذا تتصل القضية بطريقة تذوق العمل الفنى وفهمه : هل ننظر الى العمل الفنى على أنه تجسيد غير كامل لمثل أعلى غامضة ؟ أم ننظر اليه على أنه هروب من الواقع الاجتماعى ؟ أم على أنه نقد مباشر أو غير مباشر للقيم التى ينتهكها هذا الواقع وينكرها ؟ أم على أنه شبيه بالأحلام ، يؤدى وظيفة التفسير الخفى للرغبات المكبوتة التى حال القهر الاجتماعى دون اشباعها وارضائها ؟ أم على أنه أداة للتبرير عن طريق استخدام الصور الخيالية بطريقة عاطفية بحيث تحول الواقع القبيح للاستغلال الاجتماعى الى شىء جميل ذى معنى ؟ أم ننظر اليه على أنه « وعاء جميل الصنع » أو جرة صينية تتحرك على الدوام برغم سكونها ؟ أم على أنه شىء مادى خلافا لكل الأشياء المجردة فى الطبيعة ؟ أم على أنه وحدة قائمة بذاتها ؟ أم على أنه انتقال من عمل فنى ناقص الى عمل كامل كما قال جروس أو كلود ليفى شتراوس ؟ أم على أنه عمل مستقل يمت بصلة الى عالم الأحاسيس والعواطف كما قال سوسان لانجر ؟

مهما تكن الفروق بين الذين يحكمون على الفن بمعايير تتصل بالفن نفسه ، والذين يحكمون عليه بمعايير خارجة عنه ولا صلة لها به ، فانها سوف تظل فروقا أساسية كالفروق بين الوضعيين (أصحاب الفلسفة الوضعية) والأخلاقيين فى مجال القانون • الواقع أن هذه القضية تنتقل الى مجال الدين نفسه ، اذ يواجه الدين الذى يدخل فى صميم الثقافة هذه المشكلة • واذا صرفنا النظر عن رأى ماركس فى الدين الذى يصفه بأنه أفيون الشعب ، ورأى فرويد الذى يعده نوعا من الاعلاء لعقدة أوديب ، وجدنا أن القضية تمس صميم الدين نفسه •

مثال ذلك أن الديانات التأليهية (القائلة بوجود الاله) ترى أن الاخلاق من الأمور التى يأمر بها الله • ولكن هذا الرأى لا يلقى قبولا فى معظم الديانات الكبرى فى العالم غير الغربى ، أما الديانات غير التأليهيـــة التى تسعى للكمـــال الروحى فى الهند ، والبلاد الآسيوية الأخرى ، فهى مختلفة فى امر الأخلاق ، فبعضها يذهب الى أن الأخلاق ضرورية للوصول الى الكمال الروحى ، وبعضها لا يقتصر على القول بأنها غير ضرورية اطلاقا لكل ما يتصل بعالم الروح ، بل يتعدى ذلك الى القول بأن الاخلاق ضرب من الجهالات والاوهام •

وربما فهم من هذا أن القضية هى دائما الخلاف بين النظرة الأخلاقية وبين قيمة أخرى تطالب بالاستقلال عن الأخلاق ، ولكن الأمر ليس كذلك دائما ، فالأخلاق قد تكون وسيلة لتحقيق قيمة أخرى كما يتضح فى شأن الفيلسوف « فبر » الذى وجد أن الأخلاق البروتستنتية كانت وسيلة لظهور الرأسمالية • ومنذ ذلك الوقت حلت عبارة « التنمية الاقتصادية » محل كلمة الرأسمالية • ورأى الناس أن الأخلاق والدين قد يفضيان الى التنمية الاقتصادية أو يعارضانها • بيد أنه فى الخمسة عشر عاما الأخيرة أصبح هدف التنمية الاقتصادية محل تساؤلات خطيرة • والعبارة الأخيرة أحدث من الأولى • وفى العقد السابع من هذا القرن ازدادت كلمة «التنمية السياسية» شيوعا بين علماء النظريات السياسية ، وأخذوا يعبرون عن النظرة الشاملة الى العالم الثالث بمثل هذه الكلمات • ذلك أن فشل « التنمية الاقتصادية » فى تحقيق مرحلة « انطلاق » معقولة فى معظم البلاد المتخلفة بعد ١٥ سنة من التحرر من ربقة الحكم الاستعمارى عقب الحرب العالمية الثانية حدا كثيرا من المراقبين الى البحث عن الشروط السياسية اللازمة لمثل هذه التنمية • وكان عدم الاستقرار الذى اعترى كثيرا من نظم الحكم ، بالاضافة الى ما شهدته اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية من انتعاش عجيب، ومعدلات سريعة فى النمو تفوق التصور فى فترة ما بعد الحرب ، أسبابا أخرى دعت لتحول الاهتمام من الاقتصاد الى السياسة • ولكن القلاقل السياسية المتعاقبة التى واجهت العديد من البلاد الصناعية المتقدمة فى أخريات العقد السابع ، والمصـــاعب الاقتصادية التى أثارها الحظر البترولى فى أوائل العقد الثامن الحالى ، أثبتت خطأ

الزعم الدائع بين معظم علماء الاجتماع بأن المشكلات الاقتصادية مقصورة فى المحل الأول على ما يسمى بالبلاد المتخلفة ، فى وقت أحرزت فيه بلاد الغرب الصناعية قدرا من الاستقرار السياسى والنمو الصناعى يجعلها بمأمن من ذلك ، حتى لقد قيل ان هذه البلاد قد تجاوزت عهد الصناعه الى « عصر ما بعد الصناعة » ، اى عصر الوفرة والرخاء ، وان نساءل أهل العلم : هل تشمل هذه العبارة البلاد الاشتراكية المتقدمة صناعية أيضا ؟

على أنه من سوء حظ دعاة « مجتمع الوفرة » فى عصر ما بعد الصناعة أن الموقف الذى نجم عن الحظر البترولى أوضح أن الجهاز الصناعى الذى بنى خلال المئتى سنة الأخيرة انما يقوم على كثيب من الرمال • وكان من آثر الدراسات المشهورة التى قام بها « ناى روما » بالاضافة الى العديد من الدراسات الأخرى ان أصبحت مشكلة الموارد غير القابلة للتجديد التى يرتكز عليها هيكل الانتاج الصناعى الحديث مثار اهتمام الرأى العام • يضاف الى ذلك أن التلوث كنتيجة ملازمة للتكنولوجيا التى يقوم عليها النظام الصناعى وعواقبه السياسية والاقتصادية أصبح مثارا للجدل العام • ثم انفجرت قضية عدالة التوزيع التى كانت تجيش فى الصدور منذ زمن طويل ، على هيئة ثورات امتدت الى الميدان الدولى وأصبحت أساسا للمطالبة بوضع شروط جديدة للتجارة ، ونقل رأس المال والتكنولوجيا ، ضمانا لتوزيع موارد العالم وثرواته ومهاراته توزيعا عادلا بين الدول •

ونظر الناس بعين الارتياب الى النمط التقليدى للتصنيع الذى يشترك فيه كل من الاقتصاد الرأسمالى والاشتراكى ، وانصرفت الهمم الى البحث عن تكنولوجيا رحيمة قائمة على استخدام الموارد القابلة للتجديد ، مع التخفيف من الطابع الراسمالى والاتجاه نحو اللامركزية السياسية والاقتصادية • وأصبحت غايات النشاط الاقتصادى التى جرت التقاليد بتحديدها فى عبارة الرغبات غير المحدودة وندرة الموارد مع الاستخدامات البديلة موضع تساؤل خطير فى هذا المجال • وقيل ان مسألة الرغبات غير المحدودة هى من خصائص أسلوب الانتاج الرأسمالى نظرا لأن هذا الأسلوب ضرورى لاستهلاك ما يتم انتاجه ، وبدون هذا الاستهلاك يتعطل جهاز الانتاج ، وتنتشر البطالة ، فتؤدى الى كارثة اجتماعية • ويقال ان استخدام الجهاز الصناعى لانتاج الأسلحة من جهة ، والاستثمارات المستخدمة فى أبحاث الفضاء من جهة أخرى ، هى الطرق البديلة لانقاذ النظام الرأسمالى من الانهيار ، على المدى القصير على الأقل •

على أن البحث فى وسائل تغيير الواقع الاجتماعى الثقافى لا يهدف الى تحقيق مجتمع الوفرة أو مجتمع العدل فقط بل يهدف أيضا الى تحقيق ما يسمى « مجتمع الحرية » • وعلى الرغم من تنوع مفاهيم الحرية وتطبيقها فى كثير من المجالات فان جوهرها لا يزال هو عالم الحرية السياسية وما يرتبط بها من الحريات • وقد دار الجدل الأكبر بين النظام الشمولى والنظام الديمقراطى فى هذا القرن حول المفاضلة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية • ولكن الواقع أن الجنس البشرى يحتاج اليهما كلتيهما • ويمكن أن نقرر بحق أن السعى لتحقيق مجتمع العدل أو الوفرة

وسيلة لتحقيق مجتمع الحرية · بيد أن مفاهيم الحرية مختلفة ، وبخاصة حين ندرسها في اطار الحضارات والثقافات المختلفة · ولعل أعمق فرق بين هذه المفاهيم يتصل بما اذا كانت الحرية في حالة « الكينونة » حالا أم في حالة « الصيرورة » مآلا ، أو بعبارة أخرى : هل الحرية « كائنة » بالفعل أم « يجب أن تكون » بحيث لا تمكن الصيرورة اليها الا بالعمل والجهد · ولعل خير ما يوضح لنا الفرق بين الأمرين هو الفرق بين الحضارات الآسيوية في الهند والصين من جهة والحضارة العربية من جهة أخرى · وكل الطرق الأخرى التي يمكن بها فهم الحرية تعد أنماطا فرعية تتدرج تحت الفرق الأساسي المتصل بما اذا كانت الحرية « كائنة » أم « ينبغي أن تكون » بحيث لا يمكن تحقيقها الا بالعمل ، وهذا يتوقف على امكان العمل ووجوده ·

والواقع أن قضية العمل ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية القيم · وقد تحول الجدل حول امكان وجود علم اجتماعي خال من القيم الى جدل حول امكان وجود نظرية اجتماعية دون عمل اجتماعي · وقد قال ماركس منذ زمن طويل ان مهمة الفلسفة ينبغي أن تهدف الى تغيير العالم · وعارض لينين دعوى وجود الحقيقة الموضوعية حين قال عبارته المشهورة « الحقيقة هي ما يتفق مع هوى البورجوازي » · ولكن الاتجاهات التي يجب أن يسير فيها العمل مبنية على مفهوم المجتمع كما هو « كائن » ومفهومه « كما ينبغي أن يكون » · ولقد دارت المناقشة الكبرى بين « كينز » والاقتصاديين التقليديين بشأن ما يجب اتخاذه من تدابير لمعالجة الأزمة الكبرى في العقد الرابع من هذا القرن حول الطريقة التي يفهم بها الواقع الاقتصادي في سماته الرئيسية · وكانت فكرة كينز أن الاستثمارات الضخمة التي تستخدمها الحكومة لازمة لانعاش الانتاج الصناعي بزيادة الطلب، وتنشيط العمالة · ولكن الاقتصاديين التقليديين عارضوا هذه الفكرة وفي مقدمتهم اللورد روبنس الذي كان يرى أن نموذج الواقع الاقتصادي مبني على نموذج المنافسة الكاملة ·

والواقع أن الموقف أعقد من أن نوضحه بقولنا ان نماذج الفهم المختلفة تؤدي الى استراتيجيات عمل مختلفة ، اذ يبدو أن التباين الواضح بين النظرية التي يعتقدها الانسان بشأن الواقع الاجتماعي وبين هذا الواقع نفسه لا يوجد في العلوم الاجتماعية ، على الأقل بقدر ما يوجد في العلوم الطبيعية · ذلك أن « النبوءة التي تتحقق بذاتها » معروفة لدى علماء الاجتماع الذين يميلون عادة الى النظر اليها على انها ظاهرة هامشية · ولكن متى أوليناها مزيدا من الاهتمام أثارت مشكلات أخلاقية وأبستمولوجية على جانب كبير من الخطورة · وعلى الانسان أن يتوقف عن تكوين نظرية عن الواقع الاجتماعي متى خالجه أدنى شك في أن هذه النظرية يمكن أن تؤدي الى خلق هذا الواقع ، ولو بأدنى قدر · ومن الأمور التي تدخل في صميم العلوم الاجتماعية تلك الصعوبات التي تعترض ربط النظرية بالعمل ، والمسائل التي يثيرها دور النظرية في خلق الواقع الاجتماعي ·

ان الاعتقاد يمت بصلة للخيال وللدور الذي يؤديه في خلق الواقع الاجتماعي

الثقافي • وقد كان الفن والدين من المجالات الأولية التي أدى فيهما الخيال دورا أساسيا في خلق الواقع الانساني المتميز ، وان كان من المحتمل أن يكون للخيال دور أيضا في المجالات التي يغلب فيها وجود عناصر من الطقوس أو اللعب • ونظرا لأنه قلما توجد مجالات تخلو من هذه العناصر جاز لنا أن نقول ان الخيال يؤدي دائما دورا متميزا في تشكيل الواقع الانساني كله • ولكن الآراء متضاربة بشأن دور الخيال في فهم هذا الواقع • وقد ثبت ان أي واقع يؤدي الخيال دورا انشائيا في خلقه وابداعه لا يمكن فهمه وادراكه الا بمجهود خيالي من جانب الشخص الذي يحاول فهم هذا الواقع • والمجهود الخيالي اللازم لفهم الواقع الاجتماعي الثقافي يعادل المجهود الذي بذله الخيال في خلق هذا الواقع وابداعه • وقد قيل بالطبع أن العمل الفني نفسه هو تجسيد لحقيقة الحياة الشعورية التي يحياها المرء •، وكتاب سوسان لانجر المسمى « الشعور والشكل » هو تعبير مأثور عن هذا الرأي • وقال آخرون كثيرون ان مفهوم الحقيقة ليس غريبا عن الفن كما زعم كثير من الوضعيين الجامدين • ويمكن القول ان الفن يصور الحقيقة كما تصورها الأقوال الوصفية • وفي وسع الذين يرون أن الحقيقة هي كل ما يصور الواقع ، بل هي كل ما يغيره ، وفي بعض الأحوال يسمو عليه ، أن يجدوا في الفن وظيفة مشابهة لذلك •

على أن الباحثين قد سعوا لادخال الخيال في الأبحاث العلمية المتصلة بصميم العلوم الطبيعية ، وذلك في نواح ثلاث مختلفة وان كانت متكاملة • من ذلك دعوى ميشيل بولاني أن المعلومات في العلوم الطبيعية شخصية كما هي في الفن والعلوم الاجتماعية • وهذا القول من شأنه أن يجعل الخيال جزءا لا يتجزأ من المعلومات الخاصة بالعلوم الطبيعية كما هو الحال في العلوم الأخرى • ومع ذلك جرى العرف باستخدام الخيال في وضع الفروض الظنية التي أصبحت جزءا من الطريقة العلمية المبنية على هذه الكلمات الثلاث : « الفرض » ، « الاستقراء » ، « التحقيق » • وان معارضة « بوبر » في قيام الطريقة العلمية على أساس الفرض والتحقيق لا ينصب على الدور الرئيسي للفروض في مجال العلوم ، لأن الأمر الذي ينازع فيه بوبر هو أن الفرض لا يمكن من الناحية المنطقية تحقيقه ، وانما يمكن اثبات خطئه فقط ، والقول بخلاف ذلك ينطوي على مغالطة هي تأكيد ما يترتب على هذا الفرض • ويمكن القول بأن تفنيد كوهن التجريبي المشهور لمقولة بوبر يعد — بوجه ما — بعيد الصلة بالموضوع ، لأن مقولة بوبر قائمة على المنطق لا التجربة • ومن ناحية أخرى فان محاولة بوبر الدائبة للفصل بين العلم واللا علم تعارضها الأدلة التجريبية التي أوردها كوهن بالتفصيل وغيره من مؤرخي العلوم ، والتي تؤكد أن كبار العلماء رفضوا التخلي عن فروضهم بسبب الأدلة المتعارضة التي قيل انها تفندها •والمسألة التي تعد أقوى من ذلك من الناحية المنطقية هي قوله « ان كل فرض عرضة للتفنيد منذ مولده » ، بمعنى أنه توجد دائما بعض الأدلة المتعارضة التي لا تتفق مع صحة الغرض في اللحظة التي يوضع فيها •

على أن كوهن يدخل الخيال فيما يسمى بقاعدة الوضوح المنطقي الحالي من

التناقض ، وهي القاعدة التي تتجاهل أو ترفض الأدلة المتعارضة ، وتسيطر على اتجاه وبرامج الابحاث التقليديه في الأوقات العادية • ولكن في أوقات التغييرات الثورية في مجال العلوم يتحدى الباحثون قاعدة الوضوح المنطقي نفسها ومن تم يخالفون الذي ينبغي أن تسير الأبحاث فيه على أن اتجاه الأبحاث لا تحدده قاعدة الوضوح المنطقي فحسب ، بل تحدده ايضا ـ وربما كان هذا هو الأهم ـ مصالح المشرفين على خزائن الأموال • وهذا يصدق خاصة على الأبحاث التي تتطلب مقادير ضخمه من الأموال . ومنها أبحاث الفضاء والذرة • وبذلك ترتبط مصالح الباحثين أنفسهم بمصالح ما يسمى « المؤسسة العسكرية الصناعية » التي تملك أموالا ضخمة ومن هنا يأخذ الباحثون في الاعتماد عليها من حيث لا يشعرون ، حرصا على مواصلة أبحاثهم • وبطبيعة الحال يختار الباحثون تلك البحوث التي تتوافر لها أموال ضخمة على أنه ينبغي لنا أن لا نقلل من اثر الرأى العام ، والنقاد ، في تغيير هذا الموقف بقدر ما ، كما يتضح من الحركة التي قامت بها الجامعات الأمريكية لمعارضة الأبحاث العسكرية •

ومن هذا يتضح أن المشكلات الرئيسية تظل واحدة ، كيفما نظرنا الى الواقع الثقافي ، ومهما كان المجال الذى نختاره • وتدور القضايا دائما حول الوعي الذاتي الذى لا يدرك القيم فحسب ، بل يعبر عن نفسه دائما بطرق مختلفة لأنه ذو طبيعة انعكاسية كما سبق أن ذكرنا • وجوهر الأمر أن الوعى الذاتي يتمتع بالحرية في ادراك كنه ذاته بهذه الطريقة أو تلك ، ولا يشعر بأنه مقيد بطريقة معينة في معرفة نفسه ومع ذلك فكل هذه الطرق لهانظرتها القيمية • وللقيم المرتبطة بالطرق المختلفة أثرها في البرامج وخطط العمل التي متى وقع الاختيار عليها أعدت المسرح لكل الاختبارات التالية • وكل من هذهالاختبارات يضيق دائرة الاختبارات المتاحة أمام كل الباحثين الذين يتعاقبون فيما بعد • ولكن مهما بدا ذلك منطقيا فان الموقف لا يتغير • وايضاح ذلك أنه على الرغم من اغلاق دائرة بعض الاحتمالات ، بسبب الاختبارات التي آثرها الانسان وغيره في الماضي ، فان آفاقا جديدة تنفتح ، وما كانت هذه الآفاق لتنفتح لولا الاختبارات المذكورة • وبذلك تصبح الدورة مستمرة ، ويتكرر الاختبار مرة بعد أخرى • وأوضح ما يكون ذلك في علم النفس • ذلك أن هذا العلم يظل علما واحدا وان تألف من مجموعة من العلوم المختلفة التي تنشأ عن الطريقة التي يختارها الانسان لمعرفة كنه نفسه أو وعيه •

على أن المشكلة الأعمق من هذا في دراسة الثقافة ومجالاتها تتصل بالخوف الذى تثيره المفاهيم ذات الوجهين في أنفس العلماء • وبيان ذلك أن الواقع الثقافي يسكن في عالمين على الأقل انلم يكن أكثر ، فاحدى قدميه في عالم الواقع الذى تدركه الحواس ، والأخرى في عالم المثل الحافل بالمعاني والقيم التيتدرك بالحدس والخيال • ولم يتم حتى الآن ايضاح منطق هذه المفاهيم الا بطريقة عارضة في أبحاث بعض الفلاسفة الأخلاقيين أمثال نويل سمنيث وغيره

إن ظهور الدراسات القائمة على مبدأ الوحدة العلمية (اى غير المقصورة على فرع واحد من العلوم) فى سائر مجالات الثقافة دليل على أن العلماء أخذوا يشعرون بأن الظواهر التى يعالجونها ذات جوانب متعددة لا يمكن فهمها على أساس المفاهيم والمعطيات المفردة فى علم واحد فقط · بيد أن مجرد تجميع المفاهيم المستمدة من مختلف العلوم لا يؤدى الى خلق مجموعة جديدة من المفاهيم يمكن على أساسها النظر الى موضوع البحث نظرة شاملة موحدة · غير أن ادراك الطابع المتعدد الوجوه للواقع الثقافى الاجتماعى يرجى أن يتجه نحو وضع هذه المفاهيم فى المستقبل · والصعوبة الأساسية التى تعترض ذلك - بالطبع - هى أن طابع هذه المفاهيم يتألف من شقين فى وقت واحد : معرفة الواقع الثقافى الاجتماعى على ما هو عليه ، ومعرفة القيمة أى ما ينبغى أن يكون عليه هذا الواقع · ولهذا أثره فى القرارات السياسية المؤثرة فى العمل أى فى الاجراءات الواجب اتخاذها · ولذلك فانه ما لم تحلل القيم نفسها بتفصيل أوفى ووضعها فى صورة مؤشرات يمكن قياسها ، ومالم يتعمق فى بحث العلاقات بين هذه القيم ، فلا أمل يرجى فى تجاوز المرحلة التى يمكن وصفها بأنها مرحلة الكلام والجدل · ومن الخطوات الهامة فى هذا السبيل تلك الأبحاث الأخيرة لاحدى الهيئات الدولية فى النرويج والمنشورة فى مجلة « أليتر نتيفسز » على أن هناك - بالاضافة الى هذا - مهمة تطوير ما يمكن أن يسمى بمنطق البحث فى القيم ، لأنه مالم يتم هذا التطوير فلا أمل فى الوصول الى اتفاق على القيم ، حتى ولو كان اتفاقا نسبيا ولا ريب أن أبحاث س· م هير فى هذا الباب جديدة بالملاحظة ، لأنه لا يفهم القضية فحسب ، بل يتخذ أيضا بعض الخطوات الهامة فى سبيل حلها · ولعل أهم ما ذكره هو وجه الشبه بين حجج الأخلاقيين وحجج أصحاب العلوم الطبيعية كما ذكرها بوبير · وفى رأى هير أن رفض المبدأ الأخلاقى يمكن تفسيره بايضاح النتائج التى تترتب عليه ، والتى يرفضها الشخص الذى يعنيه الأمر · على أن هناك فروقا هامة بين الأمرين يدركها هير جيدا ، وان كنا لا ندرى ما لرفض كوهن الواقعى لمقولة بوبير المنطقية من أثر فى وجه الشبه الذى ذكره هير ·

ومن ناحية أخرى تكمن الأهمية العميقة لأبحاث بوبير فى اصراره على اتباع منهج الخطوة خطوة فى تحقيق القيم ، بدلا من اتباع منهج كلى · وحجته فى ذلك أن المشكلات المتعلقة بوزن الأمور ، والاختبار بينها ، واتخاذ القرار فيها - وهى مشكلات تتصل بصميم العمل كله - تؤدى لا محالة الى التفكير بطريقة كلية · ولذلك فاننا اذا لم نعدل عن هذه الطريقة الكلية لم نستطيع أن نتحاشى تحديد القيم بطريقة كلية · والذى بفعله بوبير هو معارضة هذه النظرة الكلية وفتح الطريق أمام مفهوم مختلف للعقل والتفكير · وبذلك يصبح الباب مفتوحا أمام تعدد مفهوم العقل ومفهوم القيمة ، ويصبح هذان المفهومان خاضعين للتجارب ، دون أن يتعارض أحدهما مع الآخر ، ولكن المفهوم المغاير لذلك موجود دائما ، وهذا الازدواج الأبدى بين الاثنين هو الذى يحدد معالم الانسان ومعالم الثقافة ·



ظروف المرأة فى المناطق المتمدنة
وامتداد أصولها إلى عصور ما قبل التاريخ

●● فى لقاء مع بعض الرفاق الأخر يغبين جبهنى ماعر فته من أوجه الشـــبه فى وصفهم للتطور الجارى لمجتمعاتهم الحاضرة ، وما جاء على لسان الاوربيين والأمريكيين فى وصفهم لمجتمعاتهم ، فقد برز من خلال الوصـف صورة بناء قديم أخذ يتقوض ولكنه يتمخض فى عسر عن بناء جديد يوشك أن يبرز الى الوجود ٠

فاذا كنا على يقين من أن الاســـتعمار قد قوض تقاليد المستعمرات ، وقد لج ببعضها حقا الى الانهيار ، كما جسم مسيرتها الى الافول فان من اليســـير أن نرى الظاهرة أو قريبا منها فى الدول الاستعمارية نفسها ، حتى البلاد التى لم تستعمر ولم تخضع للاستعمار لم تنج من هذا البلاء ٠

فاذا كان العمر لا يمتد بى الى الماضى البعيد فقد رأيت فى فرنسا ما كان شبيهها بماد صفــه بلزاك ومن الفلاحين من كانوا حديث جورج صـــاند ، واناتول لى براز وأرنولد فان جينيب ، وان كانت لا تبدو لفتية ١٩٧٧ فى فرنسا غير رؤى باهتة قد أفلت ، من قبيل ما كان من أرستقراطيــة لويس الخامس عشر أو مشـاهد ابا ننب صيادى ما قبل التاريخ ٠

الكاتب : جرمين تيون

مديرة الدراسات فى مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس • أشرفت على بحث ميدانى بالجزائر خلال العقد الرابع • وكان لها دور بارز فى المقاومة الفرنسية أثناء الحرب • قامت بجمع بيانات عديدة عن جرائم الحرب ومآسى التعذيب • وأشرفت على تنظيم للتعليم فى السجون الفرنسية ، كما قامت بمسئولية احدى وعشرين بعثة الى افريقية أكثرها الى البادية • لها عدد من المؤلفات والبحوث الاجتماعية عن أفريقية وعن المرأة وحياة الحريم •

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

أستاذ غير متفرغ بكلية الآداب بجامعة اسـيوط • وكيل وزارة للتربية والتعليم سابقا • عضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب ، ورئيس رابطة أساتذة العلوم الاجتماعية • زميل أكاديمية العلوم السياسية بجامعة كولومبيا والمركز الدولى للتربية بوشنطن • عضو بعثة القادة الى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ • أصدر ثلاثين كتابا وترجم كتابين •

وحيثما تمتد البقاع الفسيحة البائدة فوق الأرض لنرى من خلالها احتضار هذه الجماعات القديمة وأفولها ، طال بها الاحتضار أو قصر ، فأننا لنعجب كيف كان احتضارها وأفولها •

فاذا ذوى المجتمع وبقى الناس فان مجتمعا جديدا قد ولد ، وان لم ير الأحياء غير اختفاء المجتمع القديم ، ومن المثير الممتع أن نقارن بين ما كان من تغير فى جيلنا وما كان من تغير فى مثل حجمه لجيل يبدو بعيدا لأنه من عصور ما قبل التاريخ ، وهذا التغيركما أراه يحمل فى جذوره الضاربة فى القدم سيطرة الرجل على المرأة فى عالمنا المتحضر •

والرجل المتحضر كما نعرف هو ساكن المدينة ، وقد كان موقع المدن فى الماضى هو ما عده المؤرخون بنسب متفاوتة عالم الانسان القديم ، هذا العالم الذى نشأت فيه المجتمعات الصناعية الحديثة التى فى طريقها الى التصنيع •

سلالة افريقية متجانسة

وأرى بداية ذى بدء أن أضع بعض الحقائق الاجتماعية الماسة ، وقد جمعتها من مناطق عدة ، هى موطن السلالة الافريقية الشمالية الكبيرة التى تسمى بالبربر ، حيث

ينتمى نصفهم فى الشمال الى ذلك العالم القديم ، ويضرب نصفهم الأخرى فى الجنوب بعيدا عن المدن والامبرا طوريات ، وفى هذا النطاق الشمالى من افريقية يتميز البربر كسلالة بشرية متميزة تميز الكلت والجرمان واللاتين • وما زلنا الى يومنا هذا نرى منتجعات البربر المتباينة تشترك فى لغة ثرية بمفرداتها اللغوية كما تشترك فى عديد من المقومات الثقافية المنميزة والأصيلة ، فمن حيث اللغة فانها تنتشر فيما يشبه الأرخبيل فى أرض كانت على الدوام كتلة متما سكة لم يعرف انها عاشت فى عزلة ، فقد كانت الصحراء على الدوام معبرا لمن يعيشون على حفافيها •

الا أن هذه الصورة المستوية تحمل فى تناياها نمطا غريبا من التباين والأختلاف لايوجد فى غير المجتمعات التقليدية المحافظة هو بناؤها القرابى ، وان كان تعبير التباين فيما يبدو تعبيرا ضعيفا اذ أن فرعى البربر — من هم بربر المغرب ومن هم بربر الصحراء — بناءان متباينان تماما فى كل شىء وبالرغم من هذا التباين والاختلاف فان تعبيراتهما اللغوية لا تفصح عن أصولها المشتركة فحسب ، وانما تبرز أيضا أن طوارق الجنوب قد ظلوا محافظين على أصولهم الأولى ، على خلاف طوارق الشمال ، وهم الأكثر شهرة وشيوعا ، فقد أصبحوا يحاكون العرب ، مما أدى الى تيسير استعراب العدد الأكبر من المفردات اللغوية التى تتناول الأسرة ، وخاصة تلك المفردات التى تدل على علاقات العمومة والخؤولة ، مما يميز بين القرابة الى الأم والقرابة الى الأب وأصبحت هذه المفردات المقتبسه شائعة بين بربر المغرب •

ولايعنى ذلك بأى شكل من الأشكال أن هذا النمط من بربر المغرب قد اتخذ سمتا عربيا ، اذ ان وراءه من تراث الماضى ما حمله الينا مؤرخو اليونان والرومان منا يسبق استعراب افريقية بألف عام •

وحتى نكون أكثر الماما بالأسر المغربية خلال تلك الحقبة فقد رايت أنها لا تختلف كثيرا عمن التقيت بهم فى ريف الجزائر ومراكش بعد ذلك بألفى عام اذ أن التغير لم يلقح المجتمع المغربى الا فى ربع القرن الأخير • وكنا الى عهد قريب — منذ ميلاد السيد المسيح حتى منتصف القرن العشرين — نرى التاريخ وان تمادجت صفحاته ، فقد بقى فى أغواره على حاله لا يتغير •

نسق البحر المتوسط •

ولا يعنينا أن نلقى بالا الى أوجه الشبه بين مجتمع البربر ومجتمع العرب فى المغرب الانها ندت عن مشكلة كان قمينا بها ان تستثير عجب الذين لمسوها منذ وقت بعيد ، الا أن هؤلاء الذين استلفتت أنظارهم كانوا اما من العرب واما من الأوربيين ، أو بمعنى آخر كانوا من هذا القبيل الذى ينتمى الى هذا النسق ، مما يحملنا على قليل من التأمل ، حين نغضى عن السلالة فلا نلقى اليها بالا ، أو نقع فى خطأ ملاحظة الغير ولا نلقى بالا الى ملاحظة أنفسنا أولا ، أو ما نعنيه بالتحليل الاجتماعى لذواتنا •

فاذا كان الأوربيون فى اعتزازهم بخطواتهم العلمية قد ارتضوا لأنفسهم مقارفة هذا الخطأ فلا شك انهم قد آدركوا أن عبودية المرأة ـ وان عزيت ظلما الى العرب أو الى طبيعة الافريقيين أو الى الاسلام ـ يمكن أن تعزى اليهم بدورهم أو بمعنى ادق يرونها كامنه فى الجذور العامة لأسلافهم من النصارى والمسلمين على السواء ٠

وفى كتاب نشرته لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات عالجت فيه أوجه الشبه العريضة فى الثقافات المعاصرة لشعوب البحر المتوسط من الكاثوليك والأرثوذكس والمسلمين ، من أبناء يوغوسلافيا وايطاليا واليونان وتركيا ولبنان وفلسطين والأردن وسوريا ومصر والمغرب واسبانيا وكورسيكا والبروفانس الفرنسية ، ولم انس أسلافهم من الاغريق والرومان ورعايا فرعون ، ورأيت أوجه الشبه هذه حتى فيما وراء شواطىء البحر الأبيض المتوسط ، وان كانت تتضاءل كلما ابتعدنا عنها الا انها جميعا تكون نطاقا أرضيها واحدا ، وكأنها بقعة كبيرة من الحبر تقع على صفحة من ورق النشاف تبدو أكثر سوادا فى المركز ثم تخف وتهت كلما بعدت عنه حتى تختفى تماما عند الحدود البيضاء من الصفحة ٠

فاذا نظرنا الى البناء القرابى ، فى بقعة تتسم عناصرها الأنسانية بالتقليد والمحافظة البالغة ، كالبربر نراهم ينقسمون الى جماعتين : جماعة منها هى الشمالية تتصل أعرافها بالعرب ، سواء من كان ينتمى منهم الى الجنس الهندو أوروبى أو الى شعوب الشرق الأوسط ، فى حين بقيت الجماعة الجنوبية حفيظة على نسق مختلف عن هذا تماما ، مما يعرف « بالنسق الأولى » ، وهو نسق فيه بعض الشبة بنسق الهنود الحمر فى أمريكا أو أهل هاواى ، وان بدا غير متوائم ولكن ألا يؤدى ذلك الى فكرة أن هذه الأنساق لاتعنى شيئا ؟ وهو مالاأقره أو أقبله ٠

ولعلك ان سألت راعى غنم من أهل كورسيكا ، أو تاجرا من الهوسا ، أو فلاحا من أبناء الريف ، أو معلما من بروفانس ، أو عينا من أعيان صقلية ، أو حرفيا يهوديا أو صانع سفن يونانيا عما يتشابهون فيه لأجابوك سافرين بأن ليس ثمة شبه يجمع بينهم ، ولكن ماذا بعد ٠٠ ؟

ولنضرب مثلا بهؤلاء الفرنسيين المطلين على شاطىء البحر الأبيض المتوسط ممن يستهويهم الأدب ويهيمون بأبطال مارسيل باجنول مثلا حيث ترى وجوههم الباسمة تخفى وراءها أسى عميقا وصورة عابسة تغلف جوهر علاقاتهم الانسانية ، وهو ما تراه تماما بين أهل كابيليا أوسكان الأطلس أو قدامى اليونانيين ٠

فما هو جوهر تلك العلاقات الانسانية ٠

انها تتبدى فى تلك الصور التى تنتمى فيها الجماعة الى المرأة ٠ اذ انها أكثر من أى نظام كهنونى أشد بدائية وأقوى رباطا منها فى أى مجتمع للذكور ٠

ولنر الآن صور الانتماء الى المرأة مما كان طابع العالم القديم ، هذا العالم الذى كان الى وقت ما على الاقل فى نظر أصحابه ـ الموطن الوحيد للحضارة العالمية فقد ظلت المجتمعات السياسية لهؤلاء الذين ينتحلون لأنفسهم الحضارة والتمدين مجتمعات تقليدية ليس للمرأة فيها مكان ، وبرروا اقصاءهم للمرأة وهى نصف المجتمع البشرى تبريرا سخيفا ابتدعه الرجال ، فما كانت المرأة فى نظرهم الا دجاجة تضع البيض الذى يلقى به اليها الذكر وتقوم بحضانته ، وهو تبرير شاذ ونظرة شائنة أخذ بها أسلافنا العظام بما فيهم العلماء ، وبقيت قائمة حتى نهاية القرن التاسع عشر وحين أخذوا يتحدثون عن المتوحشين ، وكانت النظرة ما زالت قائمة ، نعتوهم بأنهم لا يأبهون لدور الأب فى انجاب الطفل ، لأنهم أضفوا على الوضع القرابى للأم شرعية تعلو على غيرها ، وما من شك فى أن انكار هذا الوضع للأم ليس الا طرفة مليحة ٠

وحتى نتصور أثر ذلك الموقف فى أسلوب حياتنا علينا أن نعود الى الوراء الى القرن الخامس قبل الميلاد ، لتلقى النظر على مسرحيتين من مآسى يوربيدس لم يكن اختيارهما مقصودا حيث يصور منظران منهما مايمكن أن نسميه بحق « ملاحاة عائلية » وللنظرة الأولى ندرك أنهما يمثلان طبيعة المأساة بين شعوب البحر الأبيض المتوسط اذ كان تركيزهما الى أبعد مدى حول « الرباط الأساسى للمجتمع » تلك العلاقة الصغيرة التى تبدو كالذرة ـ ذرة القرابة ـ فى أسرة نووية كما تبدو فى الملهاة هى بابا وماما والمربية وأنا ٠

ففى المأساة الأولى نرى أوريستيس ـ الذى قتل أمه كليتمنسترا ـ يقابل جده لأمه ، نيلومه الجد ويندزه ، وهو أقل مايمكن أن يعده القارىء متالا للحق ٠

فماذا كانت اجابة أوريستيس ؟

لقد اجاب بما يشبه هذا المعنى فقال : أننى اجلك لسنك ، ولكن لتعلم أننى لاأدين بأى شىء الا لأبى الذى أنبتنى ٠

فالأب هو الذى ينجب ، وما الأم الا مرضعة فحسب ٠

وفى المأساة الثانية نرى صورة أخرى للرباط الأساسى للمجتمع ، لعلها أكثر دقة من الأولى ، اذ عدت من بعد اساسا لمادعاه فرويد « عقدة أوديب » المشهورة ، حيث تجرى الأحداث قبل ذلك بعشرين عاما صورة للنبالة ومعاشرة المحارم قبل أن تكشف المأساة عنها ففيها نرى جاكوستا الأم المنحوسة الناسقة تبارك ابنها بولينيزس وحفيدها فى وقت واحد ، وتلقى اليه بهذه العبارة الغريبة ٠

« ومهما يكن ياولدى ، فأننى لا اعرف أنك من خلال قيود الزواج نستطيع أن تقيم أسرة فقد جئت الى منزل غريب ، غريب حقا ذلك الرباط الذى صرت اليه ، انه خطيئة فى حقى ، فى حقى أنا أمك ، وخطيئة نحو دمالايوس العريقة ، فالزواج الخارجى مجلبة للنحس ٠٠ الزواج الخارجى يجلب النحس ٠

ولنثق بجالوستا حين تقول ذلك بعد أن تبنت ابنها طوال عشرين عاما • فهذا مجتمع ـ هو مجتمعنا ـ لا ينزوج من خارجه ، ولا ينتمى فيه الابن الى أمه فأى مكان للمرأة فى مثل هذا المجتمع ؟

انه الغرف المقفلة ، وحياة الأماء والحريم ، وليس الحريم من بدع المسلمين ولكنه من تقاليد شعوب البحر الأبيض المتوسط الضاربة فى القدم ، وهو تقليد مازالت شعوبه حفيظة عليه حتى يومنا هذا •

نفى هذه المجتمعات ـ مسيحية أو اسلامية ـ تقضى التقاليد بقتل أى شاب هجرته حبيبته يضيط شاكيا غرامه تحت نافذة محبوبته ، فاذا لم يجد التوقى فى اجراء كهذا ، واستجابت الحبيبة لآهات حبيبها ، نشأت عنها علاقة فانه يقضى على الحبيبة أيضا بالموت رجما •

ولا تمت هذه العادات الى العصور الوسطى فحسب ، وقضت بانقضائها فمنذ خمسين عاما وفى قرية نائية من قرى مقاطعة ستيف بالجزائر رجمت امرأة للزنى حتى الموت ، حين راوغت أسرتها فى واجب قتلها بأنفسهم • وما زال هذا النوع من الاعدام قائما فى أفغانستان حتى وقتنا هذا •

وما علينا غير قراءة الصحف اللبنانية أو العراقية أو اليونانية ، لنعرف أن هذا النوع من قتل الفتيات أو النسـوة الصغيرات ما زال سائدا ، حيث يغرس الاخوة خناجرهم فى قلوب اخواتهم طعنا حتى الموت باسم الشرف ، فاذا كان ذلك هو ما نقرأه عما يشيع منها فان مالا تعلمه كثير ، حين يجبرون الفتاة على تناول السم أو يغرقونها أو يضربونها حتى الموت •

وهذا بالاضافة الى طبيعة هذه المجتمعات المتماسكة ، فضلا عن تقاليدها ومعتقداتها قد صيغت جميعا لقهر المرأة واخضاعها •

ومن الطريف أن نحدد ذلك النطاق من الأرض الذى نسميه « نطاق الحريم » لنراه يمتد فى حزام طويل من الاطلنطى ال الباسفيكى ومن جبل طارق الى اليابان ، فاذا أردنا أن نحدد بؤرتها فاننا نراها فى حوض البحر الأبيض المتوسط •

خارج البؤرة :

كثيرا ما نصحت تلاميذى فى اختيارهم لأبحاثهم أن يكون من بينها ما يمكن أن نسمية « حدود الفضيلة فى فرنسا » وهى الحدود التى تمتد شمالا من اللوار • فاذا كانت المقاييس الحاضرة قد قضت على ما يمكن أن يكون بين المناطق من سدود فاننا ما زلنا نرى الناس ـ الى حد ما ـ أكثر تحررا فى الشمال وأقل سماحا فى الجنوب • ففى وقت مضى كانت الفتاة فى بروفانس اذا حملت سفاحا تتعرض لنهاية

دامية تكون أشبه بملحمة درامية في حين أن الأمر على نقيض ذلك بين فلاحي الشمال. ففي اقليم أرتوا مثلا نرى من المألوف ان لم يكن من الأمور العادية أن تتقدم العروس الى الاكليل وقد جرت وراءها طفلين أو ثلاثة أنجبتهم سفاحا يتقبلهم العريس ويعترف بهم ولا تعنيه أبوتهم .

وهذا النوع من التحرر هو السائد فى كثير من بلاد الشمال الأوربى ، وخاصة فى هولندة وسويسرة فى حين بقى التزمت البروقانسى سائدا فى الجنوب الأوربى .

وهذا الحد الفاصل الذى يخترق وسط أوربا هو مانراه مخترقا وسط أفريقيه، ففى ساحل العاج مثلا يجد أطفال السفاح من القبول ما يجدونه في اقليم أرتوا . حيث لايسأل سائل عن آبائهم .

ولنعد مرة أخرى الى هذا النسق الانسانى من البربر ومجتمعات البربر ، ولنبدأ بالطوارق وهم بربر الصحراء .

يعيش الطوارق فى المناطق الصحرواية والسهلية حياة قلقة على تربية الماشية من جمال مرعاها الصحراء وماعز وضأن وأبقار مرعاها السهول ، وقد هز هذا المجتمع ماهز افريقية من تطور سياسى واقتصـادى . ولكنه بقى مجتمعا طبقيا يتكون من المحاربين والاقنان والصناع ومن الأرقاء والمحررين .

الا أننا يجب أن نعلم قبل أى شىء آخر أن مجتمع الطوارق كالمجتمع المغربى متعدد كثير التنوع فهناك المحافظات الخاصة بالطوارق كالمحافظات الخاصة بالمغاربة ، وهى سمة يمكن أن نرتب عليها نوعا من التفرد اذا أردنا أن نستشهد بها ، ولنقل على المجتمع الذى يتكلم الفرنسية مثلا ، وهذا هو لب الموضوع فى دراستنا للبناء الأسرى بين الطوارق والمغاربة اذ انهما مختلفان تماما ، حتى ليمكن تمييز أحدهما من الآخر وفقا لما بينهما من تباين واختلاف . وان كان من العسير فى مثل هذا البحث أن نعدد صور التباين والاختلاف الا أنه لا يحول دون وصف أبرزها .

ولا نستطيع في الوقت الحاضر القول بأن الطوارق مجتمع يقوم على قرابة الأم وان كان بعضه ما زال كذلك ـ ولكن مفرداتهم اللغوية وتقاليدهم التاريخية تزكى هذا الانتماء حتى عهد قريب لعله ثلاثة قرون مثلا .

وسواء كان مجتمعا أبويا أو مجتمعا أمويا فانهم جميعا يتداولون مصطلحات لغوية تشير الى المجتمع القرابى للأم الا أن هذا بدوره لا يعدو كونه تصنيفا لغويا ـ فى مقابل المفردات اللغوية التى تدل على الذات عند الأوربيين والعرب وبربر المغرب ـ أو بمعنى آخرى نرى لفظ أب (تى) لا يندرج على الأب فحسب وانما يندرج على كل أب أو أخ وكل قرابة للذكور بالآباء . كما أن لفظ أم (ما) لا يندرج على لام وحدها وانما

يسرى على كل قرابة للأنات بالأم من الشقيقات والخالات · ومن ثم كان ابناء كل أولئك الآباء والأمهات ممن يسمون أخوة أو أخوات ·

كما أن هناك الخال وهو ليس بابا ، ولكنه ذكر من أقرباء الأنثى ، وللخال أهمية كبرى فى هذا المجال · فأبناء الخال لايسمون أخوة أوأخوات ، ولكنهم يدعون (أبابا تسن) ــ أو كما يراها علماء الأجناس عمومة جابنية ــ تميزالهم عن أبناء العم الذين يرونهم محاذين ، وهذا هو شكل ومعنى ما يعرف « بالبناء الأولى » ·

وليست الألفاظ اللغوية هى كل شىء وان كان لها من الأهمية مالغيرها فى معرفة مجرى الأشياء · ولنضربُ لذلك مثلا من المتنجعات الأموية عند الطوارق ·

فالرجل فى هذه المنتجعات اذا رغب فى الزواج عليه أن يقدم لعروسه عددا من الأبقار أو النوق ثم تزف بعد ذلك الى مخيمة وتكون أسرتها قد زودتها بخباء ومحمة وآنية ودثر ، كما يقرضها أبوها أو أخوها بقرات ·

وعادة تترك الزوجة ما قدمه لها زوجها من بقرات لدى أبيها ، ولا تأخذ الا ما تمنحه أسرتها لها ، فاذا سعدت بزواجها أقامت ، والا هجرت زوجها حاملة معها خباءها وبقراتها وأنيتها ، ولا تترك للزوج ما يفترشه غير الرمال · وتبرح المخيم دون كلمة، ولا يستطيع الزوج أن يفكر فى الطلاق ، فهى نزوة اذا أقدم عليها لن يجد الوسيلة للزواج من غيرها ، وليس من اللائق أن يطلب اليها استعادة ماوهبة اياها ، وان كان من حقه أن يستعيدها ، الا أن الطوارق يعدون الاقدام خلة شائنة ، لا لميق مطلقا ·

فاذا استقامت الحياة الزوجية وأنجب الزوجان فانهما يلقيان من رعاية الأب وحنانه ما يحمله على ادماجهما فى أسرته بين أخوته وأخواته وأبناء عمومته وعماته ، وان كان لا يستطيع أن يورثهم ، اذ أن ما يملكه يرثه أبنـــاء أخته (الأباباتش) ، ولا يعود على أبنائه شىء منه ، وما عليهم الا أن يعيشوا فى كنف خالهم ، كما يعيش أبنـاء الخال هذا عند خالهم كذلك ، وهو عرف رضيه أبنـاء الخؤولة ، وهو أمر لا يثير ضغنا بينهم ، ولعله عرف طيب فى بعض المواقف ·

فاذا كان الطفل لأبوين ينتميان الى عشيرتين متعاديتين فانه ينشـــأ فى حمى أبيه ، فاذا كان المجتمع أمويا ــ ينتمى إلى الأم ــ فانه ينشأ فى هذه الحـــالة بين من هم أعــداء عشيرته أصلا ، وقد يرى عند ذاك اخواته وأخوته من أبنـــاء عشيرته يحاربون أخواته وأخوته فى العشيرة التى نشأ بينها ، ويكون هذا الطفـــل ، لوضعه هــذا ، رسول السلام بين العشــيرتين المتحاربتين ، يســعى بينهما اقرارا للسلام · ويقوم بعمل الدبلوماسى ، لما له من قرابة بالعشيرتين ·

ولا تخلو أيضا قبائل الضوارق الأخرى ممن أخذت بالقرابة الأبوية أخـــبرا من وسيط السلام هذا ، اذ أنه وان كان ينتمى الى الأب ويرثه ينشأ غالبـــا فى حمى

أخواله ، يضطلع نحوهم بالتزامات معينة ، ومن أجلها يكون موضع تقـــــدير هم واجلالهم وغالبا يتوقعون منه أن يتقدم للزواج من ابنة خاله ٠

ومن أجل القراء فى غير منطقة البحر الأبيض المتوسط أحب أن أذكر أن أبنة العم فى كل شعوب البحر الأبيض المتوسط وفى المجتمع الغـــربى بنوع أخص ، وهى بنت الأم ، وان كانت تنسب الى النسق الأبوى من الأبناء المحاذين ، تتـوقع أن تزف الى ابن خالها ٠

وليس من حق المرأة فى مجتمع الطوارق أن تختار أول أزواجها ، ولكن من حقها بعد هذا الزواج الأول أن تختار من تشاء زوجا لها ٠ وأن تطلق منه اذا شاءت لتختار زوجا ثالثا ٠ وفى كلتا الحالتين ـ سواء فى المجتمع الأبوى أو المجتمـــع الأموى ـ لا تحول بين الاب وأبنائه منها ، ومن حقهم أن يرثوها ، وان كانوا لاينتمون لقبيلتها وفقا للنسق الأبوى ٠ ومن حق الأم أن تملك وأن تدير أملاكها اذا شاءت متحررة من أى التزام أو ضغط ٠

وفى هـذا المجتمع الأبوى حيث يتوارث الأبنـاء السلطة تلوذ المرأة بأقربائها وجاهها فى عشيرتها ، ففى مجتمع الطوارق تعلو مكانة الزوجة غالبا مكانة زوجها، ويكون لأبنها هذه المكانة على أبيه فى السلم الاجتماعى ، الا أن المجتمع المغربى على على النقيض من ذلك تماما ٠ وقد يكون ذلك لمكانة عشيرتها ، أو لمهرها الغـــالى ٠ ولكنها ، على أية حال ، الزوجة التى تملك ، وتحظى بالرعاية والاهتمام والتوقير فى كنف زوجها وبين عشيرته ، كأنها زائر عظيم ، أشبه ما تكون بملوك هذا العصر ، تملك ولا تحكم ، فلا تمارس السلطة ، ولكنها تتمتع بكل مظـــاهرها من التشريف والتوفير والمكانة الاجتماعية ٠

ويحتفى الطوارق بأصهارهم حفاوة بالغة ، ترجع الى ما يتجملون به من الأناقة والدعابة والرقة نحو القرابات الفرعية (الأباباتنس) ، وهى المثـــل الأعلى المرموق لصلات المصاهرة ٠ والواقع أن هذه الرقة ما هى الا سمة العـــلاقات الأسرية بين الطوارق ، حيث يشيع التوافق والتجمل والأدب ٠ مما يختلف فى العادة عما هى عليه بين شعوب البحـــر الأبيض المتوســـط التى يقلب عليها التوقح والعــدوان والخشونة ، ومن المأثور أن لا يكون هذا الطابع الجاف لعلاقات القرابة بين شعوب البحر الأبيض المتوسط دليلا على المشاعر الكامنة ، فانها كما فى أى مكان تبقى حفية مستورة بين الحنايا

على المستوى العالمى ٠٠

نصنف المجتمعات الانسانية فى العالم وفقا لنسقين متميزين :

النسق الأول ، ووهو نسق سرعان ما يشدهنا انتشاره العالمى ، وهو الســمة

البارزة فيه ، فضلا عن السمات العيدة الأخـرى ، التى منها تصنيف الاقارب الى مسميات تقوم التفرقة الأساسية بينها على التميبز بين الأعمام والأخوال فى البنـاء القرابى للأم ٠

وعلى النقيض منه يتركز النسق الآخر حول الشواطىء الشرقية للبحـر الأبيض المتوسط ، حيث تغدو القرابة عنوانا على التعصب للذات ، فالبناء أبوى خالص ، والزواج من أبناء العم لا يلقى استحسانا فحسب وانما يعدوه الى الاصرار والتأييد ٠

ومن أنماط النسق الأول للمجتمعات القديمة والبناء القرابى الأولى مجتمعـات الهنود الحمر والكانكا وهاواى وشعوب افريقية الجنوبية ، وجنوب الهند ، وشمال الصين ، ومن ثم قبائل الطوارق ٠

ولا يعنينا أن نلقى بالا الى مكان بينهم من علاقات الزواج فى الماضى ، قـدر ما يعنينا هذا الشبه المحير بينهم فى عاداتهم بالرغم مما كان بينهم من سدود أقامتها العزلة الجغرافية فحالت دون التبادل الثقافى ٠ ولا نجد لهذه الظاهرة تفسيرا الا من خلال نظرية المؤثرات البيئية والخارجية التى تعمل عملها فى البيئة فتشكل بناءها الاجتماعى المتلاحم ، ففى ثنايا هذا التلاحم الاجتماعى المتماسك وتحت طبقاته المتراكمة تقع المجتمعات الانسانية الأولى ، حيث برز هذا التلاحم وتشكل فى عصور ما قبل التاريخ ، وظل قائما حتى يومنا هذا باديا فى بنائنا الاجتماعى ٠

فماذا نعنى حياة الصيد والالتقاط ؟

انها تعنى أن بضع عشرات من النـاس ظلت تعيش على ما تغله بضع مئات أو بضعة آلاف من الأميال المربعة من الأرض ، ولا يتاح لهم البقاء والاسـتمرار ما لم تتوفر لهم حالات ثلاث على رأسها وفى مقدمتها المحافظة على البيئة ٠

وأذكر بهذا الصدد يوما قضيته فى الصحراء ، ولم يكن معنا ما نقتـات به ، فقال لى صاحب من الطوارق كنت برفقته : علينا أن نصيد غزالا ذكرا ٠ فمـا كان صيد أنثى الغزال مباحا ، والا فلن يجدوا ما يصيدونه فى العام التـالى ٠ وكانت الفرصة سانحة لديه لصيد أنثى فى أرض لقبيلة أخرى مجاورة ، وهى محاولة ان جرت فقد تتكرر فى أرضه هو الآخر ، فاذا تبادلها الطرفان كانت عاقبتها وخيمة ٠

والوسيلة الثـانية للبقاء والاستمرار هى التحالف مع جيران خطرين ان لم يكونوا ممجوجين أيضا ، وهى محالفـات تكون غالبا قلقـة مزعزعة وفى حاجة الى تجديد دائم ، مما يؤدى الى اختراع الوسائل التى توطدها وتحميها ، وهى وسائل من الغرابة والتعقد بحيث تدل على قـدرة الانسان على التفـكير فيا قبـل العصر النيوليتى ٠

ويخيل الى أن الوسيلة الثالثة للبناء والاستمرار هى التحكم فى عددالسكان، فلا يكثر العدد أو يقل عن حد معين ، اذ أن الكثرة قد تؤدى الى المجاعة ثم الموت ، كما أن القلة قد تؤدى الى بعض المخاطر ، حين تلم بها عارضة أو هزة ، هى أخطر ما تكون على مثل هذه الجماعات المحدودة . حين يختل التوازن فيما بينها ولا تملك القدرة على تعويضه ، ويكون مصيرها الفناء العاجل ، حين تعيش القلة الباقية فى عزلة قاسية لا تمكنها من البقاء .

وفى مثل هذه المجتمعات التى تعتمد على موارد الطبيعة فى غذائها تبدو الأهمية البالغة للمحافظة على موارد الطبيعة ، ومسالمة الجيران ، والتحكم فى الانجاب ، ولا أعنى معدل المواليد ، اذ أن كثيرا من الجماعات فى أنحاء شتى من العالم كانت تلجأ الى وأد البنات وسيلة للتحكم فى الانجاب ، فى حين تلجأ جماعات أخرى من حياة العزوبية ، أو القيود الطبقية ، أو تأخير سن الزواج ، وان كانت وسائل لا تجدى فى تنظيم السكان ، و الطوارق من هذا القبيل .

ومن اليسير تفسير النشأة الأصلية للمحافل القديمة التى لجأت الى الزواج الخارجى ـ وهى التى ظلت طوال قرن من الزمان تسترعى اهتمام علماء السلالات وأرهقت القارىء العابر ـ وفقا لنظرية تنازع البقاء وان كانت على مدى الزمن تعير وتطور وتضبط وتشكل نفسها وفقا للعوامل السياسية والاقتصادية التى ألمت بها وان كنا لا نعلم عنها شيئا .

فمنذ عشرة آلاف سنة كانت الثورة الاقتصادية الكبرى فى العصر النيوليتى ، حيث أخذ الانسان ينتج طعامه بدلا من التقاطه والاعتماد على ما تجود به الطبيعة . وقام هذا الحدث التاريخى كما نعرف فى مكان ما شرقى البحر الأبيض المتوسط . ومنها انتشرت تلك الثورة الاقتصادية الكبرى الى وديان وسهول أوراسيا . وسرعان ما تعلم الناس الذين كانوا يعيشون على الصيد والالتقاط كيف يستنبتون البقول ويربون الماعز والضأن والأبقار ، فى خطى متوافقة رتيبة .

ولنا أن نقول بعد ذلك أن تطور الأنظمة الاجتماعية كان عملية رتيبة ليست فى حاجة الى الظن أو التخمين ، ففى ميدان الدراسات الاتنوجرافية بخيرها وشرها تلحق السياسة بالاقتصاد ، كما يقوض نظام نظاما آخر عنفا أو مكرا .

وقد قدم لنا « كلود ليفى ستراوس » عام ١٩٤٧ فى كتابه المشهور « الكيانات الأولية للأبوة » . نظرية مثيرة مؤداها أن منع الزواج بالمحارم لم يكن هو وحده الذى فرض على المجتمع القديم نظام المصاهرات القرابية للأم ولكنها الضرورة التى أملتها حاجة المجتمع الى مثل هذه المصاهرات هى التى فرضت على كافة المجتمعات الانسانية القديمة زواج المحارم .

ويؤيد هذه النظرية ويثبتها ما نراه في دراستنا للتغير الذى ألم بمجتمع البحر الأبيض المتوسط ، اذ نرى بعض جماعاته قد ضيقت نطاق المحارم ونبذته أو حدث منه •

فما هى علة هذا التطور الجذرى ؟

انه يتصل دون شك بالتغير الأساسى فى عـلاقة الانسان بالبيئـــة حيث أدى بصورة كاملة الى نظرة جديدة للنمو والتوسع (سكانيا أو اقتصاديا أو اقليميـا) لم تعد معها فى حاجة الى التحديد بقدر ما أصبحت رغبة ملحة •

ففى هذا المجتمع الجديد الذى أفرزته طبيعة الانتـــاج فى المجتمع النيـوليتى لم تعد الحاجة ماسة الى موازنه الزواج ، وأضحت الحاجة ماسة الى القوة التى يقهر بها جيرانه القوة بمعنى التعدد والوفرة والعدوان •

ومن الطبيعى أن تصبح المرأة هى الأداة الأولى لهذا الاتجاه الجـديد ، ولم تكن هى الخاسرة ، فهى سـعيدة ببقائها بين أترابها وعشـيرتها ، وتنتقل الى أسرة لم تعرفها ولم تكن لها بها صلة من قبل •

وفى القرى الصغيرة وفى النجوع فى اقليم البحر الأبيض المتوسط حيث تخطب الفتاة الى الفتى منذ الصغر لا يسمح للغرباء عن الأسرة من البنين بالاقتراب منها ، وليس من العسير فى مثل هذه القرى والنجوع الصغيرة رعايتها وحمايتها •

أما فى المدن فان الأسرة الصغيرة تكون محصورة بين الغرباء ، ويصـــبح من العسير عليها أن تحمى أصولها بينهم •

ولصيانة طقوس الانتماء الى الأب وحماية البذور المقدسـة للأســلاف العظام تخضـع المرأة لقيود صارمة تبقى فيها أسيرة الحجاب وحيـــاة الاماء والحريم ، فاذا أخطأت المرأة ولم تقتلها أسرتها بجز رقبتها أو خنقها أو قتلها بالسم رجمتها القرية حتى الموت

هذا هو الطابع الاجتماعى الذى تفشى زمنا بين بلدان البحر الابيض المتوسط ، وما زالت بقاياه متناثرة فى بقاع شتى •

وفى ختام بحثنا هذا علينا أن نقول أن مجتمعنا الجـــديد على قدمه ، الذى يضرب بأعراقه الى العصر النيوليتى ، قد بدأ دورة جديدة من تاريخـــه ، بعـد أن أدركته الشيخوخة ، وأخذت علاقات الانسان بيئته تخضع لطور جديد من النمـــو والتغير الحاد •

لقد آن لأبقار العصر النيوليتى المقدسة أن تبيد ، فلم يعد لها مـــكان فى عالم اليوم ، وأصبح لزاما علينا أن نعثر على بديل لها ينمو ويتأصل فى زمننا هذا •



تحسين الإحصاء الاجتماعي في البلاد النامية

● مفهوم الاحصاء الاجتماعي

تثير دراسة الاحصاء الاجتماعي في البلاد النامية مشكلة عدم وجود تعريف نظرى متفق عليه لهذا الموضوع . وان أية محاولة لتعريف مضمون الاحصاء الاجتماعي ومداه سوف تؤدى الى نتيجة فحواها أنه ما لم توجد نظرية عامة مقبولة للتنمية الاجتماعية بالنسبة لكل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية فلن يكون ثمة تعريف نظرى واضح المعالم لما يعنيه مصطلح الاحصاء الاجتماعي بصفة عامة .

وفى الواقع العملى يملك القليل من البلاد النامية تخطيطا متكاملا لنموها الاجتماعي . غير أن تحسين الاحصاء الاجتماعي لا يمكن أن ينتظر تحقق هذا التخطيط المتكامل . فالواقع أن مثل هذا التحسين ، مع معالجة متكاملة أو جزئية ، قد يستثير الاهتمام

١ الكاتب : ليو جولدستون
المستشار الأول لمدير مكتب الاحصاء التابع للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة . كان رئيسا لقسم الاحصاء التربوى باليونسكو .

١ المترجم : أحمد رضا
مدير بالادارة العامة للشؤون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم ومنتدب بمجلس الدولة (سابقا) .

بالتخطيط والتقويم ويسهم فى اجراء تخطيط للتنمية الاجتماعية المتكاملة .

وفى هذه الأثناء يجب القيام بمحاولة ما يتعين عمليا أن يتضمنه الاحصاء الاجتماعى . ولا يكفى تعريف الاحصاء الاجتماعى بكيفية سلبية بالقول بأنه الاحصاء الذى لا يحمل صفة « اقتصادية » . ذلك لأن الحدود بين ما هو « اقتصادى » وما هو « اجتماعى » فى هذا الشأن كثيرا ما تكون مذبذبة وغير صحيحة . لذلك ، ولأغراض هذا المقال ، وأسلوب المعالجة الذى يؤيده ، يعتبر الاحصاء الاجتماعى شاملا الاحصاءات التى تصف الظروف الاجتماعية وتشكل تغطية واسعة تضم بعض العناصر التى تعتبر بعامة من الاحصاءات الاقتصادية ، من قبيل توزيع الدخل ، والاسكان ، وتكاليف الخدمات الاجتماعية . وعلى هذا تتكون العناصر الأساسية من احصاءات الطعام ، والتغذية ، والاسكان ، وتوفير المياه ، والرعاية الصحية والطبية ، والعمل ، والتعليم ، والتدريب ، والخدمة الاجتماعية ، والعناصر الرئيسية فى الاحصاءات الاقتصادية والبيئة . ومع ذلك فان الاحصاءات الاجتماعية ، بخلاف الاحصاءات الاقتصادية تعوزها وحدة قياس مشتركة ، وهى مع ذلك أكثر توحدا من الاحصاءات البيئية من حيث أن مكوناتها المختلفة تحيل الى مجموعة واحدة من الأفراد والجماعات.

الخصائص العامة
للاحصاء الاجتماعى
فى البلاد النامية

لما كانت البلاد كلها تملك برامج اجتماعية معمولا بها فان هناك مجموعة كبيرة من الاحصاءات الاجتماعية الشديدة التباين والمتطورة لأغراض ادارية أكثر منهـا سياسية • ومع ذلك لم يبذل الا اهتمام قليل بتعزيزها وتحسينها بصورة متكاملة • وقد أجريت فى البلاد النامية أعمال جسيمة فى سبيل تحسين الاحصاءات الاقتصادية والمالية والسكانية بصورة متجانسة • ومع ذلك فقد تركت احصاءات اجتماعية أخرى تشق طريقها تحت اشراف أقسامها الادارية المختصة • وثمة بعض القطاعات الاحصائية التى لها هياكل ادارية راسخة ، كالصحة والتعليم ، ربما أحرزت تقدما مستقلا كبيرا ، فى حين أن قطاعات أخرى كالتغذية ما زالت فى مرحلة بدائية متخلفة • ويهتم هـذا المقال أول كل شىء بالاحصاءات الاجتماعية المتطورة بصورة متفاوتة خارج المجـال « الديموجرفى » (السكانى) ، وفى حاجة الى التحسين ببرنامج تعزيزى موجه ومنسق •

وهناك مجال فسيح جدا للسياسات والطاقات والكفاءة الاحصائية فى البـلاد النامية ، وبخاصة في الاحصاءات الاجتماعية• والواقع أنه يوجد بالبلاد النامية في الكثير من الوجوه تباينات أكثر مما يوجد فى البلاد الصناعية • وفى بعض هذه البلاد دعم منسق لمعالجة متكاملة لتحسين الاحصاءات الاجتماعية كجزء من خطه التنمية القومية• وفى بلاد أخرى يقدم دعم خاص لهذا الغرض من خلال طرق مساعدة ، فى شـكل احصاء رسمى للسكان ، على سبيل المثال ، أو مسح أسرى • ومع ذلك فان السياسة الأكثر شيوعا هى الدعم الخاص الذى يجرى ضمن خطة موضوعية تسعى بوساطتهـا الحكومة لتحسين الاحصاءات المتعلقة بتلك القطاعـات التى تحتاج السياسـة القومية والمصالح الادارية الى تقويتها • ويتخذ ذلك شكل توسيع النظم الاعلامية الادارية القائمة • وكان معظم التحسينات التى جرت فى احصاءات الصحة والعمـل والتعليم وغيرها نتيجة لهذه السياسات القطاعية المجزأة •

وتتنوع الظروف والأحوال كثيرا فى البلاد النامية ، وتتطلب مدى واسعـا من الاختبارات ضمن استراتيجية اجمالية • ومع ذلك فلا بد أن يؤخذ فى الاعتبـار عدد من الفروق الهامة بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، وذلك لتجنب نقل نماذج من التنمية غير مناسبة • والموارد المالية فى البلاد النامية أقل ، وحاجاتها الاقتصادية الأساسية أكثر مما فى البلاد المتقدمة • ويدعو ذلك لتجنب الخطط التى تسـرف فى استخدام رأس المال استخداما مكثفا • وقد تكون الاقتراحات التى تتضمن نفقات صيانة مرتفعة والتى تنجح فى البلاد المتقدمة غير ملائمة فى البلاد النامية بسـبب القيود المفروضة على الموارد والاعتمادات المالية المتاحة •

وهناك فروق أخرى بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية من حيث طبيعة المجتمع

نفسه . ففي البلاد النامية مجموعات كبيرة من الناس في ظروف اجتماعية سيئة إذ محرومين من كل عناية ، ويجب بذل اهتمام كبير بمشاكل التنظيم الخاصة بهم . ولم يلق القطاع الزراعي التقليدي كل اهمال فحسب ، وانما هناك أيضا افراط في تبسيط الأشياء ، اذ يشار الى القطاعين « الحديث » و « التقليدي » كما لو كانا مستقلين أحدهما عن الآخر تماما . وهناك في الواقع العملي مجالات كبيرة من النشاط لاتنضوي ببساطة تحت أي من هذين القطاعين ، ويشتغل فيهما نسبة كبيرة من السكان ، من المستخدمين وأصحاب المهن الحرة .

ولأسباب تاريخية وغير تاريخية حددت البلاد النامية سلطة الادارة فيها ، كما حددت القوة البشرية المدربة . لذلك فان النظم المتقدمة التي تعتمد على بيانات حديثة تسجل أولا بأول ، وعلى نقل سريع للعملومات عبر المسافات الطويلة ، لاينتظر أن تنجح في البلاد النامية ، رغم نجاحها في البلاد المتقدمة . وبسبب النقص في خبراء الاحصاء المدربين في حكومات معظم البلاد النامية ، وبخاصة على المستويين المتوسط والعالي ، تحتاج البرامج الى تنسيق بحيث تستفيد الى أقصى درجة من هذا المورد النادر ، وتشجع أقصى حد من الاستفادة من العاملين نصف المدربين وغير المدربين . معنى هذا أن برامج التدريب القومية يعززها نشر كتب التدريب تشكل مفتاح النجاح لتحسين الاحصاء الاجتماعي ، وأن على السلطات الاحصائية أن تضطلع بالكثير من عمليات التدريب الخاصة بها .

ان النظام في البلاد المتقدمة . ونظام جمع الاحصاءات الاجتماعية التي تعتمد أول كل شيء على المصادر الادارية نظام ضعيف بنوع خاص . ولم تنشيء بعد مكاتب الاحصاء المركزية في الكثير من البلاد النامية تنظيما ميدانيا يتضمن شبكة من المكاتب الاقليمية،ولم تزل تعتمد كثيرا على استخدام المدربين المحليين أو المستخدمين المخصصين لهذا الغرض . لذلك فان على البرامج أن تكون قادرة على انتاج أطر بسيطة عملية ، سليمة من لوجهة التقنية ، ولكنها لا تتجاوز قدرة الجهاز الاحصائي الموجود . وقد يميل البعض الى وضع استراتيجية أكثر ملاءمة لأكثر البلاد النامية تقدما ، بقدر ما تتيحه هياكلها الاحصائية من ضروب النقل المتيسرة من العالم المتطور الذي تقدمت به الأحصاءات الاجتماعية بدرجة كبيرة . ومع ذلك قد يترك هذا العمل البلاد الأقل تقدما بدون استراتيجية قابلة للنمو والتطور . والمطلوب هو معالجة منسقة ، واقعية ومرنة ، بأقل ما يمكن من الأولويات في كل عنصر من عناصرها .

استعمالات الاحصاءات الاجتماعية

خدمت معظم الاحصاءات الاجتماعية بصورة تقيلدية أغراض الادارة ، وقد تطورت على حدة بمعرفة كل ادارة اجتماعية ، وكان من أهم وظائفها تسجيل أداء مأموريتها العديدة التي نشأت عنها طبيعتها المتباينة . وبالاضافة الى وظيفتها

الحسابية الداخلية استخدمت الاحصاءات الاجتماعية حديثا لوصف الأحوال الاجتماعية وتعيين المجالات الهامة المتصلة بها · من ذلك أن وصفا للأحوال الصحية قد يستهدف تقديم مجموعات من البيانات اللازمة للتخطيط والسياسة الاجتماعية · ويجرى هذا عادة كجزء من خطة قومية شاملة تتضمن بنودا خاصة بتوزيع الموارد ·

ومع ذلك فان الرابطة بين الاحصائى الاجتماعى والمخطط الاجتماعى وصانع السياسة لم تكن وثيقة كالرابطة الموجودة بين الاحصائى والمخطط وصانع السياسة فى مجال الاحصاء الاقتصادى · ففى البرامج الاجتماعية تقل الحاجة العاجلة الى المعرفة من أجل التنفيذ عنها فى المسائل الخاصة بميزان المدفوعات مثلا ، حيث قد يؤدى التقصير فى العمل السريع المناسب الى كارثة اقتصادية عاجلة · أما العملية الاجتماعية الداخلية فهى بطبيعتها بطيئة ، ومع أنه قد يحدث بعض أنواع القصور الشديد فى الأداء ، وهى تحدث بالفعل ، وقد تؤدى الى كارثة ، فان تدهور العملية يستغرق عدة سنوات · ونتيجة لذلك لا تشعر الحكومات والمخططون بضرورة اتخاذ قرارات عاجلة · وفى الكثير من البلاد ، حتى وقت قريب ، أعطيت أولوية ضعيفة للسياسات الخاصة بالاقلال من التفاوتات الاجتماعية ، ومن ثم كان واضعو السياسات أقل اهتماما بالحصول على المعلومات المبكرة عن الأحوال فى مختلف أجزاء البلد · موجز القول أن ادارات الاحصاء فى المصالح الاجتماعية تميل الى التركيز على الوفاء بالحاجات الادارية المحددة أكثر من المطالب الاجمالية لتخطيط السياسات وحل المشاكل ·

ولقد قام التخطيط ووضع السياسة فى المجال الاجتماعى على أساس من الضرورات السياسية والاجتماعية الملحة أكثر مما قام على أساس من تحليل للاتجاهات فى الماضى، والانجازات الجارية فى الحاضر ، وبخاصة فى البلاد النامية التى يرجح أن تؤدى فيها الضغوط الاجتماعية الى عدم الاستقرار السياسى · فالمخطط التربوى ، مثلا يتعامل مع التطلعات الاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا فى معظم البلاد النامية بالنضال من أجل الاستقلال وبناء الأمة ، ولذلك فهو مضطر الى العمل تبعا للضغوط الاجتماعية والاعتبارات السياسية أكثر مما يعمل تبعا لما يسلم به من تقدم جار وتوقعات يمكن أن تتحقق · وبالمثل فان هدف استئصال مرض خطير يشكل بذاته أداة سياسة ·

وفى هذه الظروف تكون المعلومات التى ينتجها الاحصائى قليلة القيمة فى الغالب لأنها لا تفحص بتمعن · ومع ذلك قد تكون المعلومات الناقصة فى بعض الاحوال نافعة لبعض الاغراض كانذار مبكر (كحالات الكوليرا المبلغ عنها) · ومع ذلك فهى على وجه العموم تعوزها المجموعات الاحصائية الرئيسية والفائدة العملية العامة لأنها ليست مصممة لتساعد المخطط الذى لا يهتم بالتعرف على أفضل الطرق لمعالجة الخصائص التى يرغب بالفعل فى تقديرها · وفضلا عن ذلك فان عدم وجود مقارنات داخلية بسبب تعدد الادارات والتعريفات المتغايرة يحرم كلا من الاخصائيين فى القطاعات الاجتماعية من فرصة معاونة زملائهم فى القطاعات الاخرى · لذلك فان كل

برنامج يترك وشأنه ليستمر ذاتيا وتدريجيـــا ، دون أن يستفيد من التحسينات الأساسية التى حدثت فى المجموعات الاحصائية الاخرى ٠

ولما كانت الاحصاءات الاجتماعية قد نشأت من عمليات ادارية فان الاخصائيين يميلون بالتقليد الى التمشى أساسا مع الاهتمامـــات الادارية والتركيز على الظروف الأكثر التصاقا برجل الادارة ، حتى فى وضعهم للأحوال الاجتماعية ٠ وفى البـــلاد النامية ، حيث يوجد تفاوت كبير فى الظروف الاجتماعيـــة ، تميل الاهتمامـــات والأوصاف والبحث عن المعلومات خارج عملية تعداد الســـكان الى التركيز على ذلك القطاع الصغير من السكان الحضريين الذين يتيسر لهم كثيرا الاتصال بالخدمات الاجتماعية المستقرة ٠ وعملية التسجيل لهذه المجموعة تتولاها الادارة بمنتهى السهولة ولكنها تؤدى الى تحريف خطير فى التقدير والقياس ، فالاحصاءات الاجتماعية قـــد تركزت فى القطاع « الحديث » ، ولذلك فانها غير صالحة لقياس الواقع الاجتمـــاعى الكلى ٠

انشاء الأولويات القومية

لسنا نقصد بيان الأولويات القومية اللازمة للاحصاءات الاجتماعية ، فلكل بلد أولوياته الاجتماعية ، ويجب بطبيعة الحال أن تتوافق معها أولويات الاحصـــاءات الاجتماعية بالقدر المتيسر قياسه ٠ ومع ذلك فمن المهم انشاء بعض الاولويات فى الاحصاءات اذا كان من الضرورى اجراء بعض التحسينات الملموسة ٠ والفقـــرات التالية تناقش بايجاز بعض الاعتبارات الاجتماعية العامة التى قد تكون ذات أهمية فى اختيار أولويات للاحصاءات الاجتماعية ٠

يتزايد فى الوقت الحاضر الاهتمام بمشكلة التفاوتات الداخلية فى البـــلاد النامية ، وبأن التوزيع العادل للثروة له من الاهمية ما لنمو الموارد الاجماليـــة ٠ ويؤدى هذا الى سياسات التكامل القومى ونقص التفاوتات الاقليمية ، وانشـــاء الصناديق الاجتماعية ، واعادة توزيع الدخل القومى ، الخ ، من أجل تصحيـــح الانحرافات الناشئة عن التنمية الاقتصادية الجارية ٠ وفى مقدور ادارة متطـورة للاحصاء الاجتماعى ان تؤدى دورا هاما فى قياس التغيرات التى تطرأ نتيجة لهـذه السياسات الجديدة وتقويمها والمساعدة على حل المشاكل التى تظهر عند تنفيذها ٠

واذا أريد أن تكون الأولويات الاحصائية ذات قيمة فورية فلابد أن تمثـــل المجالات التى لها صلة مباشرة فى التنمية والرفاهية الاجتماعية اللتين يعمل البـلد الآن على تحقيقهما ، وتكمل المشروعات التى تجرى فيها عمليات خاصة ٠ ومن المحتمل أن يكون هناك مركز مشترك للمجالات المفضلة ، لأن هناك تماثلا فى المشـــاكل الاجتماعية فى معظم البلاد النامية ٠ وتضم هذه المجالات المفضلة فى الغالب : توفير ماء الشرب ، تغذية جيدة للمجموعات الضعيفة من السكان ، تطوير الخدمات الصحية

الأولية الأساسية ، تحسين صحة الأطفال والأمهات ، توفير التربية الأساسية وتضمينها التدريبات العملية والتقنية ، تنظيم الاسرة ، وبوجه أعم دعم الاسرة والمجتمع ، وزيادة الفرص المتاحة للنساء والفتيات ·

هناك حاجة الى تطوير بعض الاختصاصات لتقديم احصاءات على المستوى المحلى وفاء بحاجة السياسات المحلية الى المعلومات · ومن أجل ذلك تحتاج الأجهزة الميدانية فى مكاتب الاحصاء المركزية الى دعم ليتمكن الاعلام المحلى من تغذية البيانات القومية التى لها مهمة تقدير وقياس رئيسية · وترتبط الحاجة الى الاحصاءات المحلية ارتباطا وثيقا بمشكلة التفاوتات الداخلية التى سبقت الاشارة اليها · ولأنه من الضرورى بذل مزيد من الاهتمام بالتفاوتات الموجودة خارج القطاع الحديث طبقا للخطط القومية الخاصة بالتحسين الاجتماعى ، ينبغى أن تستهدف التحسينات بنوع خاص توفير البيانات المتعلقة بالمجالات والمجموعات المحرومة من الموارد والخدمات الرئيسية التى تشمل غالبا المناطق الريفية ، والاحياء الحضرية الفقيرة ، والاقليات العنصرية والثقافية ، والتنمية الاقليمية هى فى الغالب من الأولويات · ومن المهم الاتفاق على اختيار مناطق خاصة ، وأن تعمل الوزارات كلها فى خدمة هذه المناطق بأسلوب منسق · والمناطق التى تحظى باهتمام خاص هى على الارجح أكثر المناطق الزراعية تخلفا ، والمناطق التى تكون بها وسائل النقل والاتصال أضعف من غيرها، وربما تكون بعض المناطق قد عينت باعتبارها « مناطق للتنمية » · ويجب ربط البرامج الاحصائية بضروب النشاط الجارية · ويجب من جهة أخرى مراعاة عدم اعتبار كل مشكلة اجتماعية أو اقليمية كأولوية ، والا تعرضت التحسينات للفشل

الحاجة الى معالجة متكاملة

اذا انتهى بلد من تحديد أولوياته وايضاح مجالاته الرئيسية ذات الأهمية الاجتماعية فانه يواجه مهمة وضع سياسته الاحصائية فى اطار متناسق · ولا يجوز تصور العمل كمجموعة من المبادرات المنعزلة النشيطة فى مختلف الوزارات المعنية، وانما ينبغى النظر اليه كجزء من مجموعة من الأنشطة التى يعزز بعضها بعضا ، والتى تسعى الى غاية اضافية وقوة دافعة جديدة لبذل مجهود قومى منسق فى سبيل توسيع ما هو جار بالفعل · وهذا أمر شاق بنوع خاص فى الاحصاءات الاجتماعية المتكاملة كجزء من تنمية احصائية اجمالية تشمل الاحصاءات الاقتصادية ، وتأخذ فى اعتبارها توزيع موارد محددة على مختلف المجالات الاحصائية ·

ان معالجة التنمية والخدمة الاجتماعية يجب أن تكون بالضرورة متعددة القطاعات ، وأن تأخذ فى اعتبارها مضامين سياسات واسعة النطاق · وقد تتطلب الحال الحصول على معلومات تتعلق بأبعاد اجتماعية واقتصادية منوعة لصياغة السياسات لأى قطاع فردى · ان البيئة التى يعيش فيها الناس ، والمورد الغذائى ، والصحة ،

والتربية البدنية والعقلية ، والتعليم ، والاستخدام ، كلها أمور يؤثر بعضها في البعض الآخر • مثال ذلك أن مورد الطعام وتكوينه لهما تأثير جوهري على صحة الجسم ونموه ، وعلى التعليم والانتاجية • ويجب أن يكون من بين السمات القيمة للاحصاءات الاجتماعية المتسقة الربط بين المعطيات التي تنتمي الى قطاعات مختلفة • ويجب أن توجه عمليات المسح في أحد القطاعات أسئلة عن المعطيات الداخلة والخارجة في القطاعات الأخرى بكيفية يمكن نسبتها لمعطيات واسعة النطاق تجمع عادةللقطاع كله • وقد أصبح واضحا بصورة متزايدة أن المعالجات القطاعية ليست كافية في ذاتها ، وأنه فيما وراء نقطة معينة تعتمد النتائج المثمرة على مختلف المعالجات القطاعية التي تتكامل وتتفاعل فيما بينها • ان عملية متكاملة ، كالمسح الأسرى ، يمكن أن تنتج دليلا احصائيا على أسلوب العلاقات المتبادلة بين مختلف المظاهر والأحوال الاجتماعية في حياة الناس ، والمدى الذي ترتبط فيه التفاوتات في قطاع ما بالتفاوت في القطاعات الأخرى •

ويجرى الآن في كل بلد ، مهما كانت درجة تخلفه ، مسح احصائي موسع للمجالات الاجتماعية • وهناك عمليات احصائية منتظمة مرتبطة بالعمل الادارى • وثمة عمليات منتظمة واسعة النطاق ، ولكنها قليلة ، كعمليات الاحصاء السكاني والزراعي والاسكاني وقدر كبير من عمليات حصر بعض المسائل ودراستها تجريها على حدة بعض الادارات الحكومية • ويجب على برنامج لتحسين الاحصاءاتالاجتماعية كمهمة من مهامها الرئيسية ، أن تعمل على تنسيق هذه الأنشطة وترشيدها ، وبخاصة مختلف أنواع حصر الحالات ودراستها ، وهى التى لها صلة محتملة بالموضوع • وعمليات الحصر (أو المسح) كثيرة التكاليف ، بل باهظة ، بسبب الازدواج ، والفرص الضائعة ، وعدم الاستفادة من النتائج • وبالنظر الى ترابط المعطيات وتعدد الادارات المختصة بالاحصاءات الاجتماعية يجب بذل اهتمام شديد بالحاجة الى تدبير جهاز مناسب للتنسيق من أجل جمع البيانات وتحليلها ووضع مفاهيم وتعريفات وتصنيفات مشتركة •

والاحصائيون في البلاد النامية لا يلقون عونا كافيا ، وبخاصة في القطاعات الاجتماعية ، لذلك فمن المهم كثيرا أن تكون جهودهم مثمرة بقدر المستطاع ، وأن يعملوا معا في انسجام ليساعد بعضهم بعضا ، بدلا من أن يكرروا العمليات الاداريه اللازمة لتنفيذ مختلف عمليات المسح •

ويمكن استخدام القائمين بالاستقصاء في عمليات المسح في الحقل الاجتماعي في عمليات المسح في مجالات أخرى • وقد يكون الاحصائي في أحد القطاعات في وضع ملائم للمساعدة في دراسة متصلة بموضوعه وانما في قطاع آخر • ولكي يمكن

الحصول على أكبر قدر من الفائدة من الموارد المحدودة يجب العمل على ضم الاحصائيين المشتغلين فى القطاعات الاجتماعية فى فريق واحد • ويجب أيضا أن يكون الهدف تحسين المعطيات الموجودة بالفعل وترشيدها ، وكذا تطويرالاحصاءات المتناسقة ، سواء كانت قطاعية أو مشتركة بين عدة قطاعات ، اللازمة لاستخدام الموارد القليلة استخداما أكثر فاعلية •

ويجب أن يشترك فى وضع البرنامج منتجو الاحصاءات ، والمنتفعون بها ، وصانعو السياسات ، حتى تقام الروابط منذ البداية • ومن المهم تمثيل وجهات النظر كلها ، وبالأخص آراء صانعى السياسات ، حتى يمكن المواءمة بين البرنامج وبين المطالب اللازمة لحل المشاكل ، والحصول على المساندة السياسية اللازمة • ويمكن اجتذاب صانعى السياسات بالاهتمام بالاسهام فى تحسين الادارة بالرقابة والتقويم ، أو القدرة على تقديم المعلومات التى تبرر ميزانية وزارية بربط الدخول بالانتاجات المتوقعة ، أو على القيمة بتوفير أساس للقرارات الخاصة بالسياسة وذلك بتعيين الناتج المتوقع من الاتجاهات فى الماضى والحاضر ، أو بتقدير ما اذا كان فى الامكان تنفيذ المشروعات التجريبية بتكلفة معقولة ، وتفضيلها على سائر الأجراءات ولا بد أن يقتنع صانع السياسة بأن البرنامج الاحصائى سوف يسهم اسهاما عاجلا فى حل مشاكله • كذلك تهتم الهيئات الاكاديمية وكذلك هيئات البحث التى تضطلع بالدراسات الاجتماعية اهتماما كبيرا بتطوير الاحصاءات الاجتماعية ، وذلك باعتبارها من المنتفعين بالبيانات والمنتجين لها • وقد تكون اسهامات مثل هذه الهيئات هامة ، ويجب تشجيعها حتى تشترك فى وضع برنامج منسق ، وتعبر خبرتها ونفوذها فى هذا السبيل •

وعلى كل بلد أن يجرى ترتيباته الخاصة لانشاء أجهزة وروابط للتنسيق ، فى ضوء هياكله الادارية ، ويتم ذلك بصورة أفضل بتوجيه أو تعزيز قوى من سلطة احصائية مركزية • والاحصاءات الاجتماعية فى الوقت الحاضر لا مركزية فى معظم البلاد النامية ، وكل وزارة مسئولة عن احصاءات قطاعها الخاص • وللمكتب القومى للاحصاء أن يقوم بدور استشارى عن طريق التشريع أو مجالس الاحصاء القومية ، وفى حالات قليلة يكون هذا المكتب ادارة قومية واحدة للاحصاء مسئولة مباشرة عن الاحصاءات الاجتماعية القطاعية • ومن جهة أخرى فان معظم عمليات الاحصاء واسعة النطاق ، كالاحصاءات الزراعية والمكانية والاسكانية ، وعمليات المسح الأسرى بالعينة ، تقوم بها هيئات تكون جزءا من المكتب القومى للاحصاء ، أو منضمة اليه مباشرة • وأهم استثناء لذلك هو عملية نظام التسجيل المدنى للأحداث الحيوية ، وهى غالبا من اختصاص ادارة أخرى •

وللمكتب الاحصاء المركزى ، أو مجلس التنسيق الاحصائى اذا وجد ، دور أساسى يؤديه لضمان عدم تبدد العمل الاحصائى الذى تقوم به مختلف الوزارات

بل يسهم فى معالجة تنظيمية بقصد تحسين الاحصاءات الاجتماعية • وفى مقـدور المكتب القومى للاحصاء ، وهو يعمل بالتعاون الوثيق مع ادارات الاحصاء فيمختلف الوزارات ، أن يساعد مثلا فى اجراء تصنيفات مشتركة لصالح المنتفعين بالبيانات فى كل حقول الاحصاءات الاجتماعيه • ولهذا المكتب دور أساسى فى تحسين المستويات الاحصائية ، بوضع مفاهيم وتعاريف وانشاء مشروعات تتعلق بالخدمات والمهمات العامة ، كالتسهيلات التدريبية ، واعداد البيانات الالكترونية ، والادارة الاحصائية ، الخ •

قائمة بالأنشطة والمتطلبات والقدرات

تتنوع المتطلبات الفعلية فيالبرنامج القومى تبعا للوضع الاحصائى والاجتماعى من المهم اذن بالنسبة لكل بلد أن يقوم بقدر المستطاع باجراء تحقيق تمهيدى عن الأنشطة الاحصائية الجارية ، والمطالب الرئيسية لدى المنتفعين المحتملين ، ومدى التحسينات الاحصائية الممكن اجراؤها • وعلى مكاتب الاحصاء أن تتولى عملية حصر للاهتمامات الأساسية وأنماط البيانات التى قد تكون مفيدة فى الاستجابة لهذه الاهتمامات • وقد يكون من الضرورى عند الحصول على قائمة متماسكة بالمتطلبات الاجمالية التوفيق بين المطالب المتعارضة من مختلف الادارات • ولآراء المنتفعينأهمية كبرى فى هذه المرحلة المبكرة •

ويجب ، كلما امكن ، أن تتضمن قائمة البيانات التى تجمع الآن تقديرا لنوعية هذه البيانات ومدى الاستفادة منها • وليس ثمة قيمة لجمع بعض البيانات وتصنيفها ونشرها اذا كانت هذه البيانات غير موثوق بصحتها ، أو انقضى أوانها أو لا يمكن استعمالها لأسباب أخرى • وعلى كل من المنتجين والمنتفعين أن يذكروا المجموعات التى يعتبرونها أقل أهمية من غيرها • ومن المهم فى الحالتين التمييز بين المجموعات غير المستعملة بسبب أن بياناتها غير مطلوبة ، وبين المجموعات غير المستعملة لأن البيانات ، ولو أنها تتعلق بمسائل هامة ، لا يمكن تفسيرها تفسيرا مفيدا • وقد يكون من المفيد أيضا وضع قائمة بحالات الازدواج أو التضارب فى التعريف ، وبهذه الطريقة يتيسر تحديد الثغرات الرئيسية ووجوه النقص فى التغطية الاحصائية •

فاذا ما تبينت الثغرات لزم ترتيبها بنظام من الأولويات ، وفحصها فى ضوء عدد من المعايير ، كالحاجة ، ومدى سهولة الوصول اليها • والواضح أنه ينبغى أن نفكر دائما فى الاستفادة من الاحصاءات • أما الأولويات فلا يمكن تحديدها على أساس من أهمية الموضوع وحده ويجب بذل اهتمام شديد بالمجالات التى اذا ما تم استيفاء البيانات الناقضة بها أمكن استخدامها فى الحال وبكثرة • وعلى ذلك يكون معيار الحاجة معيارا مركبا من تكليفات مصلحية ، ومتطلبات للتخطيط القوميوالمحلى ومساندة في تنفيذ السياسات الموضوعة • أما معيار سهولة المنال فانه مركب من

السهولة التى يمكن بها جمع البيانات الجديدة ، ووجود ظروف ملائمة لمعالجة البيانات ، والسرعة التى يمكن بها نشرها • ويعتمد الكثير من هذه العوامل على معاونة الجهة الادارية المعنية ، وحماسة المنتفعين فى المستقبل •

ولا يكفى تبين الثغرات فى ذاته أن يؤدى الى تفسيرها ، وبخاصة فيما يتعلق بنوعية البيانات وفائدتها • وعلى ذلك فانه بالاضافة الى مراجعة البيانات والحاجات قد يدعو الأمر لمراجعة هيكل الاحصاء الاجتماعى وتقويمه ، أى التنظيم ،والاختصاص والموظفين ، والمعدات ، واجراءات العمل ، وانتاج الاحصاءات واستخدامها ، والصلات القائمة بينها وبين لمنتفعين ، وفى هذا الخصوص يمكن أن يؤدى مكتب الاحصاء المركزى دورا مفيدا ، لأنه هيئة تضم أكبر عدد من الاحصائيين فى البلد ، ومن ثم فهو قادر على مساعدة مختلف الوزارات فى مراجعة احصاءاتها • وثمة مزية اضافية تتمثل فى اجراء المراجعات القطاعية بأسلوب منسق ، ومن ثم تكون أداة قيمة للبرامج العملى لمجموعة التنسيق • ومن المفهوم فى التطبيق العملى أن الاستشارة التى سبق الاشارة اليها ليست سلسلة من الخطوات المتميزة ، ولكنها خطوات تتداخل وتتكرر وتحيد عن السياق الموصوف ، وتتبع بدلا من ذلك سبلا عملية نفعية حسب الظروف المحلية • ولقد وصفت العملية بأنها سلسلة من الخطوات التى تتخذ لايضاح مضمون كل خطوة والغرض منها •

وضع أبسط برنامج واقعى

ما دمنا نفكر بلغة عملية فانه ينبغى توجيه عناية خاصة بامكانية تنفيذ العمليات والأساليب الخاصة بجمع البيانات المقترحة فى مجال الحقائق الاحصائية فى البلاد النامية ، مع كثرة تنوعها ، تعانى ضغطا شديدا ، وأن الطلبات الموجهة اليها تفوق بكثير قدراتها • وليس المقصود أن يزيد تحسين الاحصاء الاجتماعى العبء الموجود الآن دون أى لزوم لذلك ، وانما يعمل على تركيز الاهتمام على بضع أولويات يمكن النظر اليها باعتبارها الحد الأدنى الضرورى لتطور السياسات الاجتماعية •

ومن المهم لأولئك الذين يتحملون مسئولية تحسين الاحصاء الاجتماعى أن يتجنبوا التخطيط على نطاق فسيح أكثر من اللازم ، ويجب أن تكون غايتهم تخطيط برنامج موجز الى أقصى حد وسهل التناول ، يمكن أن يخرج نتائج سريعة وهامة ، حتى ولو كانت فترة الاستخدام طويلة نسبيا • ومهما كان الوقت الذى يستغرقه اعداد برنامج واقعى شديد الايجاز فانه بمجرد تنفيذه يمكن أن ينتج سريعا احصاءات مضبوطة ومتصلة اتصالا وثيقا بالموضوع ، وبتكلفة قليلة • أما اذا أعد منذ البداية برنامج موسع الى أقصى حد بقوائم شاملة كاملة للمجموعات الاحصائية المرغوبة فهناك احتمال كبير فى أن يخرج عن الموضوع • ويجب أن لا يغرب عن البال

أنه لا الاحصائي ولا المنتفع الحقيقي هو الذى يقدم معظم البيانات الأولية للاحصاءات الاجتماعية ، ولكن يقوم بذلك الموظفون الاداريون والتقنيون المسئولون عن تقديم الخدمات الاجتماعية ، وهم غالبا يتذمرون من الأعباء الاضافية . لذلك ينبغي تطوير البرامج بعناية ، وتحديد أهدافها باحكام ، وتنسيق انتاجها ببراعة .

ولما كانت الخبرة الاحصائية نفتقر الى معونة مالية ، وكانت الحماسة الادارية محدودة ، كان من الضرورى الاقلال من جمع السلاسل الاحصائية الموجودة بالفعل أو حذفها نهائيا فى بعض الأحيان لفسح المجال لسلاسل جديدة ، فى حين يتعين اعطاء الأولوية لتحسين الاستقصاءات والسلاسل الموجودة ، بحيث أن مجهودا صغيرا ينتج عائدا كبيرا . وينبغى بذل الاهتمام اللازم بتسيير الحصول على الاحصاءات لأن البرنامج فى حاجة الى بعض النجاح المبكر . ويمكن فى الكثير من البلاد النامية اجراء قدر كبير من العمل لتبسيط التسجيلات والاقلال من التسجيلات المحفوظة غير المستعملة ، وهى من الأشياء الموروثة عن الممارسات الادارية القديمة . ومن شأن هذا التبسيط والتنظيم فى البداية أن يساعد على الحصول على النتائج المبكرة اللازمة ، اذا كان من الضرورى الحصول على مزيد من المعونة .

ويعتمد نجاح أى برنامج ، الى مدى بعيد ، على درجة التحامه بالبنيان الادارى القائم ، لذلك فليس المقصود أن ينشىء جهازا خاصا به لجمع البيانات . وبالنسبة للاحصاءات القطاعية المستمدة الى حد كبير من الممارسات أو السلطات الادارية فان الأعمال الخاصة باعداد الاستقصاءات ، واصدارها ، وجمع البيانات ، ومراجعة المعلومات ومقارنتها بعضها ببعض ، وتحليل أولى النتائج ونشرها ، هذه الأعمال يجب أن تبقى مع الادارات المسئولة تقليديا عنها . وسوف يحتاج الأمر الى بذل جهود لتحريك هذه الادارات على طول خطوط ملائمة متفق عليها ، وتكملة العمل القطاعى بأنشطة ملائمة متمركزة تضم عمليات المسح الأسرى ، وبهذه الطريقة فانها لن تمتص أية مسئولية من مسئوليات الادارات الحكومية . ومع ذلك فانه بالضغط على بعض الأولويات سوف يجد منظمو البرنامج الفعال فى الغالب أنه من الضرورى المطالبة بتبسيط وتنسيق العمليات المرهقة التى هى الأثر الباقى من العمليات الحسابية التقليدية القديمة .

ان أى برنامج حى صالح للتطبيق ، حتى ولو كان موجزا الى أقصى حد ، لا يمكن أن يكون قصير المدى ، فالتغيرات البعيدة المدى أو المفاجئة المثيرة فى أية سياسة لا يمكن توقعها فى غضون بضع سنوات ، ويصعب غالبا الحصول على الاحصاءات التى تعكس هذه التغيرات ، ولا تكون هذه الاحصاءات متاحة الا بعد مرور فترة زمنية . من ذلك مثلا البيانات عن التغيرات فى معدل الوفيات ، والحالة الصحية والغذائية للسكان ، وأحوال النساء من حيث المعيشة والعمل ، الخ .

وفى امكان البرنامج العملى أن يامل فى التعامل على نطاق واسع شامل ، فى مرحلته الأولى . مع واحد أو اثنين فقط من هذه المجـــالات ، ويجب أن يتوافق مضمونه ومراحله مع مضمون ومراحل خطة التنمية القوميـــة التى تعكس الاستراتيجيـــة الأساسية للبلد • وينبغى ، من الوجهة المثالية ، أن يتمشى الجدول الزمنى مع الفترة الزمنية لخطة قومية جديدة أو مع الفترة المتبقية من خطة موجودة من قبل • ومن شأن ذلك أن يتيح الاستجابة بسهولة للمطالب المتزاحمة ، عندما تكون بعض الأولويـات التى توجه اليها الاحصاءات قد استقرت بالفعل • وفى الامكان أيضا الاستفادة بهذا الوصف من تركيز الموارد والسلطة بالاشتراك مع الخطة القومية •

وثمة « حد أدنى » بقدر المستطاع لقائمة من سلاسل احصائية يمكن أن يشـكل لب جهد قوى متعدد القطاعات لتحسين الاحصاءات الاجتماعية ، ويكون لكل بـلد قائمة خاصة به • وليس المقصود ها هنا اعداد قائمة موجزة دولية للمؤشـــرات الاجتماعية • مثال ذلك فى مجال الصحة بلد يملك جهازا احصائيا جيد التنظيم ، قد يسعى الى الحصول على سلاسل تتيح حساب معدلات وفيات الاطفال ، ومعـدلات الوفيات لمختلف فئات الأعمار • وقد يكون فى امكانه الحصول على بيانات موثوق بها عن النسب المئوية للسكان الذين يتيسر لهم الحصول على مورد مائى معقـــول ومصون ، والذين ينتفعون بخدمات مراكز الرعاية الصحية الاولية ، ويتمتعـــون بالوقاية والتحصين ضد بعض الأمراض المعينة • ومن جهة أخرى فان بلدا به نظام احصائى بدائى لابد له من التركيز على سلسلة أو سلستين من الاحصـــاءات ذات الأثر المباشر والتى قد تتطلب صياغة مختلفة ، مثال ذلك عدد الأشـــخاص الذين يترددون على المراكز الصحية الأولية فى المناطق التى تصل اليها الخدمات الصحية الأساسية ، وعدد القرى والكفور التى بها موارد مائية معتنى بصيانتها •

وتبعـا للحاجة وسـهولة المنال يراعى أن يكون ثمة حد أدنى من التفكك فى داخل المجموعات ، من حيث نوع الافراد ، وأعمارهم ، والوحدات الادارية ، الخ • ومع ذلك فان مجرد اعداد قائمة موجزة الى أدنى حد هو بذاته ضمان كاف ، ويجب الاحتراس من تجاوز القوائم المتفق عليها حتى يتبين نجاح العمليات الأولية • وينبغى أن يزود البرنامج الموجز المجموعات الأساسية بما يكفى من التفاصيل من حيث المواقع وأنماط الأفراد ، وذلك لقياس التفاوتات فى أنحاء البلد ، بدلا من التوسع فى المجموعـات مع تغطية أو تصنيفات محدودة ، مثال ذلك الاقتصار على المراكز الحضرية الكبرى ، أو عدم التفرقة تبعا لنوع الأفراد أو أعمارهم • ومن أغراض القائمة الموجزة اقتراح العناصر التى قد تكون مشتركة بين كل الانشطة القطاعية والمتعددة القطاعات • ويجب العناية باختيار السلاسل التى تجمع على هذا النحو بحيث تكون أكثر دلالة على الوضع الاجتماعى ومفيدة من الوجهة الادارية فى حدود ما يتيسر جمعه بالفعل •

طرق عملية

هناك حاجة ملحة لطرق عملية سهلة التطبيق ، مع النظر بعين الاعتبار الى الموارد المتاحة المحدودة للاحصاءات الاجتماعية فى البلاد النامية • ولا يعنى الدفاع عن المناهج البسيطة الدعوة للتفكير الفج ، بل يمكن على العكس من ذلك ، بالتفكير الدقيق والمعالجة بذهن متفتح ، انتاج تقنيات فعالة يمكن الاعتماد عليها والثقة بها ، وتكون فى الوقت نفسه بسيطة وقليلة التكاليف • فلا يكفى مثلا فى مجال التغذية اقتراح الاقتصار على عمليات دقيقة لمسح الاستهلاك الاسرى الغذائى ،فهذه عمليات كثيرة التكاليف ، وتستغرق وقتا طويلا حيث تواجه مشاكل غذائية خطيرة• حتى استخدام أقيسه الجسم البشرى الفعالة ، كقياس طول الجسم بالنسبة لوزنه ، فانه جزء محدود لأنه يعتمد على توزيع الاجهزة الملائمة والمحافظة عليها • ويضطر الاحصائى دواما الى البحث عن مؤشرات تقريبية وبسيطة لسوء التغذية ، منها محيط الذراع ، مستعينا بمساعدين غير مدربين لتسجيل البيانات بأدوات بسيطة •

مثل هذه الحلول لا تصدر على براعة احصائية فقط ، وانما أيضا عن فهم لطبيعة المسألة • فاذا اتخذنا مشكلة التغذية كمثال وجدنا أن قياس محيط الذراع لا يعتمد لصحته بعامة على اثبات العمر الحقيقى للشخص (وهذا مالا يحدث فى الغالب) • فبين سن الواحدة والخامسة لا يظهر على الطفل السوى تغيير ملموس فى محيط الذراع ، ومن ثم يتيح للقياس أن يجرى على مدى طويل من العمر •وهذا أمر هام بنوع خاص لأن أولى دلالات سوء التغذية الخطير تتجلى فى صغار الاطفال • وقد يكون لهذه الطريقة مزية على طريقة قياس الطول بالنسبة للوزن من حيث أنها تقيس بمزيد من الدقة تأثير سوء التغذية الحديث ، ولا تتطلب من معدات القياس سوى فيلم بأشعة اكس ملون تلوينا مناسبا • ومع ذلك فان استعمال قياس محيط الذراع لم يزل مثارا للجدل ، وبخاصة عند تطبيقه على الاطفال كأفراد بالنسبة للجماعات •

والاستخدام الفعال للتقويم والمعاينة (الاحصاء بأسلوب العينة المترجم) طريقة أخرى يمكن بها تحسين العمل الاحصائى • والاحصائيون الذين يعملون فى القطاعات الاجتماعية بالبلاد النامية لم يستغلوا تقنيات التقويم والمعاينة استغلالا كافيا ، بخلاف نظرائهم فى سائر الميادين • والتبليغ الادارى الحالى ، ولو أنه قاصر ، الا أنه تام من بعض النواحى • وفى الكثير من الظروف يكون التوقيت المناسب أهم من الشمول ، كما أن مزية النشر المبكر تتغلب فى الكثير من الاحيان على التحيزات المحتملة التى تتسبب عن استخدام العائدات الجزئية • وفى العمليات الاحصائية المطبقة منذ زمن بعيد ، وبخاصة فى الاحصاءات الادارية المتواترة حيث يتسنى عمل تقديرات موثوق بها ، ينبغى تشجيع الاحصائيين الاجتماعيين المحليين

والمركزيين على اجراء التقديرات لتعجيل عملية النشر • وليس فى الامكان دائما ، فى العمليات الجديدة أو المنشأة حديثا ، اعطاء تقديرات معقولة ، ويحتاج الأمر الى البحث عن تقنيات بديلة توفيرا للوقت •

وأسلوب العينة (أو المعاينة) يمثل تقنية من هذه التقنيات ، وله أيضا مزايا أخرى • وقد أثبتت التجارب فى كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية أن عينات صغيرة يمكن أن توفر بيانات موثوقا بها بدرجة كافية لترشيد السياسة، وثمة بعض المرافق التى تستخدم الاحصاءات الاجتماعية فى البلاد النامية كانت لأمد طويل تعتبر هدفها الأول نعداد كل عناصر الكون حتى تحصل على بيانات « مضبوطة » للأغراض الحسابية ، بدلا من انتاج بعض الافكار عن حجم السلاسل واتجاهاتها وتوزيعها بأسرع ما يمكن لأغراض السياسة والادارة الاجتماعية•ويجب أن يكون من أهداف تحسين الاحصاء المساعدة على تغيير هذا الاتجاه •

ولا يتضمن أسلوب العينات حتما تطبيق التقنيات البطيئة المرهقة أو ابتكار أشياء معقدة • ويجب تشجيع استعمال قياسات سهلة التطبيق ، كالمعاينة المنهاجية حتى ولو أدخلت تحيزات صغيرة بوحدات أصغر • وليست الدقة مفيدة فائدة مطلقة، والبيانات الناتجة عن الدقة الزائدة يجب أن تعوض عن التكاليف الزائدة والوقت الزائد • وفضلا عن ذلك يحدث فى كثير من الأحوال أن النقص فى أخطاء المعاينة التى تحدث خلال العينات الموسعه يعادلها كثيرا الزيادات فى أخطاء غير المعاينة ،ذلك لأن الموارد الثابتة المتاحة للرقابة والضبط توزع بصورة أخرى على العينة الأوسع وعلى ذلك يجب على الاخصائى أن يصوغ قراراته على أساس معدلات العائد بالنسبة للفوائد الكبرى المتوقعة من سلسلة البيانات ، لا على أساس مبادىء أو معايير مجردة وفى أسلوب العينة مشاكل تقنية يجب التغلب عليها ، وبخاصة مشكلة استخدام العينات لقياس الاتجاهات فى الظروف المحلية ؟ ويجب تشجيع الادارات الاحصائية القومية والدولية لرفع مستوى الخبرة فى استخدام لعينات وتصميم عمليات المسح ، وتقديم المشورة فى استخدام تقنيات العينات الفعالة وعمليات التقدير •

وثمة عنصر رئيسى لأى تحسين فى الاحصاءات الاجتماعية يتمثل فى انشاء جهاز قومى دائم للمسح الأسرى ، وهو مكمل هام للاحصاء الرسمى للسكان والاسكان الذى يجرى بصورة غير منتظمة نسبيا • ذلك لأنه بالاضافة الى انتظام عمل هذا الجهاز يتيح مدى من الموضوعات التى يراد تغطيتها أوسع مما يتسنى تغطيته عن طريق الاحصاء الرسمى ، وكذا عددا أكبر من الاسئلة فى داخل كل موضوع ، ويتيح مجاراة مستمرة للاحصاءات المناظرة التى تجمع من مصادر ادارية • وتفرض الاحصاءات الادارية عبئا مستمرا وثقيلا على المستقصى منهم ، وهناك حد ثابت للمدى الذى يمكن أن تصل اليه هذه الاحصاءات مع استمرار حصولها على معلومات مناسبة وبصورة منتظمة • والحقيقة أن عمليات المسح الآسرى

بالعينة فى معظم البلاد النامية هى الطريقة العملية الوحيدة للحصول على بيانات قومية عصرية عن الأحوال والاتجاهات الاجتماعية ، والحصول على الخدمات المطلوبة ، وأثر السياسات فى التخفف من الفقر الذى تعيش فيه الأغلبية العظمى من السكان وفضلا عن ذلك فان عمليات المسح الأسرى يمكن اذا صممت ونفذت بكيفية مناسبة أن تكون أداة هامة لتكامل الاحصاء الاجتماعى ٠

ويجب العناية أولا كل شىء بعمليات المسح المستمرة المتكاملة ، فى مقابل مجموعة من عمليات المسح المخصوصة المتنوعة الموضوعات ، ثم العناية باختصاص متعدد الموضوعات لاجراء عمليات المسح ٠ وليس بالضرورة عملية مسح عام واحدة متعددة الموضوعات ٠ وتساعد مثل هذه الاستراتيجية مكتب الاحصاء القومى على ارساء القواعد الاساسية لعملية المسح المستمر بالاستقصاء ، وذلك بتنظيم احصائى ميدانى دائم بأسلوب العينة ، ومعالجة البيانات عن طريق الادارة ، ورسم الخرائط، وادارات ومراكز التحليل والنشر ٠

النشر

هناك عنصر آخر فى مجهود قومى منسق لتحسين الاحصاء الاجتماعى ، ذلك هو نتاج النشرات التى تقدم الاحصاءات الاجتماعية التى تنتجها الوزارات الى جانب بيانات المسح والاحصاء الرسمى المتعلقة بالموضوع والتى تحصل عليها ادارات الاحصاء العام فى مجموعات منظمة وجذابة متصلة بمصالح المنتفعين ٠ مثل هذه النشرات تساعد منتجى الاحصاءات باضفاء مزيد من الوضوح على انتاجاتهم ، والاهتمام بالصلات المتبادلة بين الاحصاءات الاجتماعية بدلا من مظاهرها القطاعية المجزى ، وبتنظيم احصاءات منتقاة ذات دلالات خاصة فى مجموعات زمنية ٠ أهم من ذلك أن المنتفعين بالاحصاءات ، وبخاصة أصحاب الاهتمامات المتعددة القطاعات والسياسية ، يجدون أداة جديدة هامة لتخطيط السياسات والمراجعة ٠ والنشرات التى من هذا النوع ، التى يصدرها عدد متزايد من البلاد ، يجب أن تكون متعددة القطاعات من حيث المضمون ، وموجهة صوب السياسة ، ويعدها مكتب الاحصاء القومى أو ادارة التنسيق الاحصائى بمساندة الادارات القطاعية وتعاونها ٠

ومن مظاهر الاحصاءات الاجتماعية المتخلفة ، المجزأة وغير المركزة بوجه عام فى البلاد النامية ، عدم الاهتمام بنشر البيانات ، وهذا شىء مفهوم ما دامت أنواع كثيرة من الاحصاءات الاجتماعية تستمدها بعض الوزارات من تقاريرها الادارية الخاصة ٠ ومع منتج الاحصاءات والمنتفع الأول بها فى الادارة الحكومية الواحدة يعتبر نشر الاحصاءات فى الغالب أنه يخدم أغراضا « أرشيفية » أكثر منها عملية ٠ وقد تنشر البيانات كجزء من تقرير سنوى للادارة أو الوزارة ، وتتميز فى الغالب بتركيز الاهتمام بقطاع واحد أو قسم من قطاع ، وبتنظيم ومضمون يعكسان

اعتبارات ادارية أكثر منها موضوعية ، وخلوها من التحليل ، وتقديم باهت غير جذاب ، والتأخر فى الظهور ، بعد انقضاء خمس سنوات أو ست سنوات أحيانا على جمع الاحصاءات ·

وتنشر المجموعة المحدودة من الاحصاءات المستعملة الآن للتخطيط والادارة نشرا فوريا بطرق غير رسمية فى داخل المشروعات أو الوزارة · ومن سوء الحظ أن سائر المنتفعين يضطرون الى الاعتماد على طلبات خاصة يقدمونها الى الوزارات المعنية للحصول على البيانات التى لم تنشر ، أو الاعتماد على أية احصاءات اجتماعية ينشرها مكتب الاحصاء القومى فى كتابه الاحصائى السنوى ، أو ما شابهه من ملخصات عامة ، أو على شتى المنشورات التى تصدرها مختلف الوزارات · ومن شأن ذلك أن يعيق تطور الاحصاءات الاجتماعية المتكاملة ، ويضر بمصالح منتجى الاحصاءات والمنتفعين بها فى نطاق كل وزارة ، لأن مثل هذه الترتيبات لا تسهم فى تعزيز التحسينات المطلوبة · والزيادة فى وضوح النشرة الاحصائية الاجتماعية المتعددة القطاعات تعرض ادارات الاحصاء المركزية والوزارية الى النقد المتزايد بسبب الثغرات ومواطن الضعف فى البيانات المنشورة · ومع ذلك ، ففى خلال هذا التعرض بالذات تتلقى ادارات الاحصاء النقد ، ثم تتلقى بالتالى الموارد المطلوبة للتحسين ·

لا حاجة الى القول بأن محاولة تحسين « صورة » الاحصاءات الاجتماعية عن طريق النشر دون اتخاذ خطوات لتحسين نوعية هذه الاحصاءات محاولة مصيرها الفشل ، ولن تتغلب أنواع النشر الأفضل بذاتها على الكثير من العقبات التى تحول دون تحسين الاحصاءات الاجتماعية والتى ذكرناها آنفا ، ولكنها قد تسهم فى عملية التحسين · ومع ذلك فان التقصير فى فحص كفاية أجهزة النشر الموجودة ، وتحسينها اذا دعا الأمر قد ينقص بقدر كبير من أثر التحسينات فى سائر مظاهر الاحصاءات الاجتماعية ·

تقدم فى العمل

ليست الطريقة العملية المتكاملة التى أوصينا باتباعها فى هذا المقال لتحسين الاحصاءات الاجتماعية فى البلاد النامية مجرد مجموعة من الاقتراحات النظرية ، فقد أجرى بالفعل قدر كبير من البحث والدراسة فى المشاكل المتعلقة بالفكرة والتعريف والتصنيف والجدولة · وهناك ملخص شامل للفكرة الأساسية خلف المعالجة الوافية التى سبق أن ذكرنا خطوطها العريضة فى كتاب « نحو نظام للاحصاء الاجتماعى السكانى » لريتشارد ستون ، الذى أصدرته الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٥ · هناك أيضا شرح موجز بارع للعمل المحتمل فى هذا المجال فى كتاب « طرق الاحصاء الاجتماعى والسكانى : الاستعمالات والفوائد المحتملة « لسيركلوز موزر ، الذى أصدرته الأمم المتحدة أيضا · وثمة مثال لتطبيق هذه المبادىء على الظروف الخاصة بالبلاد النامية « لسخامي شكرافارتي » الذى أصدرته أيضا الأمم المتحدة · وثمة

دراسات فى هـــذا الموضوع ، ليست بالضرورة فى قوة الكتب الســـابق ذكرها ، أصدرتها أقسام الاحصاء فى اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ، وبرنامج العمل الدولى التابع لهيئة العمل الدولية ، ومأموريات التخطيط التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير ، ومعهد البحوث للتنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة ، يبحث بعضها فى أوضاع بلاد مختارة ، ويبحث البعض الآخر المشاكل فى مجموعها ٠

وفى خصوص اطار المعالجة المتكاملة نجد وثيقة عملية بعنوان « العمـــــل على تحسين الاحصاء الاجتماعى فى البلاد النامية » أعدها مؤلف هذا المقال وأصـــدرتها الأمم المتحدة ، وناقشها مع ورقة العمل شكرافارتى فى الدورة التاسعة عشرة للجنة الاحصاء التابعة للأمم المتحدة ، التى انعقدت فى نيودلهى فى نوفمبر ١٩٧٦ ٠ وقـــد أيدت هذه الدراسة بقوة لجنة الاحصاء التابعة للأمم المتحدة التى رحبت بالعمـــــل الذى أجرى بالفعل فى اعداد هذه البرامج ، وحثت على استمرارها والتوســـع فيها (انظر تقرير لجنة الاحصاء عن الدورة التاسعة عشرة : البيانات الرسمية للجنـــة الاقتصادية والاجتماعية) ٠

والعمل فى هذه الخطوة التكميلية ، كما ذكرت لجنة الاحصاء ، جـرى على قدم وساق فى عدد من البلاد النامية ، من بينها : البرازيل ، والمكسيك ، وبوليفيـا ، وبيرو ، وبلاد البحر الكاريبى ، والهند ، وماليزيا ، وجمهـورية كوريا ، وتايلاند ، والجزائر ، وتونس ، ومصر ، وكينيا ، وبتسوانا ، والسودان ٠

و « المشروع القومى الهندى للمسح بالعينة » هو الرائد بين عمليات المســـح بالعينة فى البلاد النامية ٠ وثمة بحث حديث له أهمية خاصة بالنسبة لما يتضمنه من المشاكل الاجتماعية الحالية الملحة : « الاحصاء لتخطيط التنمية الريفية وتنفيذها : التجربة الهندية » لمؤلفه ف٠ ر٠ راو مدير المكتب الهندى المركزى للاحصاء ، الذى أصدرته الأمم المتحدة ٠ وفى كينيا أنشىء مشروع قومى لمســـح المناطق الريفيـة ، بقصد توسيعه فى الوقت المناسب ليغطى القطر كله ٠ وقد وصف هذا العمـــــل فى نشرة حديثة « للمكتب المركزى للاحصاء بكينيا » بعنوان يتضمنها فى مقال بعنـوان « نحو مستقبل اجتماعى : احصائى » بقلم بارميت سنج مدير « مـكتب الاحصـــــاء المركزى » ، نشر فى صحيفة « دايجست الاحصائى الكينى » بعدد سبتمبر ١٩٧٥ ٠ وكان نجاح التجربة الكينية مثيرا بنوع خاص ، لأن القاعدة الميـــدانية الضرورية لم تنشأ الا حديثا نتيجة لعملية أو عمليتين من المسح الموضوعى ــ فى موضوع القـــوة العاملة مثلا ــ ويسود الشعور بأن الأحوال فى الكثير من البلاد النامية لا تقل ملاءمة فى هذا الشأن عن أحوال كينيا ٠

وتتخذ هذه البرامج أشكالا تختلف فى مختلف البلاد تبعا لحاجاتها وقدراتها ، ولكنها سوف تمثل معالجة جديدة للاحصاء الاجتماعى ، موضوعها تحسينات متكاملة ومحدودة تتناول مسائل ذات أهمية كبرى ، وتستهدف انتاج معلومات حديثـــة ، مرتبطة بالمشاكل ، وجديرة بالثقة ، ومفيدة للادارة ووضع السياسات ٠

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٨/٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



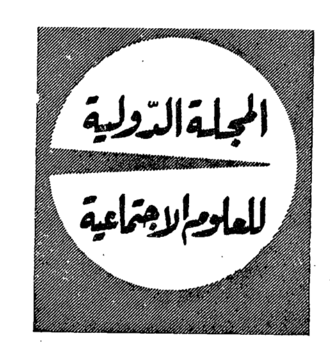
المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

نحو نظام عالمى جديد

العدد الرابع والثلاثون ـ السنة التاسعة
يناير/مارس ١٩٧٩

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



السنة التاسعة
العدد ٣٤
١١ صفر ١٣٩٩
١٠ يناير ١٩٧٩
١٠ كانون الثانى ١٩٧٩

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون: ٢٤٠٢٢٢

محتويات العدد

الثقافة القومية .. وخريطة العالم المعاصر

●● اذا كان الاقتصاد ، وتكنولوجيا العصر ، والمصالح المتبادلة ، تلعب دورا هائلا . في تشكيل خريطة العالم المعاصر ، فان الثقافة القومية ، ستظل هى التى تمهد الطريق لتشكيل هذه الخريطة ، ووضع حدودها ومعالمها ، وكفالة النجاح لها !

وعندما نتأمل عالمنا هذا الذى نعيش فيه سنجد أنه قد مر بتجارب عديدة تعرضت فيها خريطته السياسية لعدة تغييرات جغرافية أو اقتصادية ، أو عرقية ، وأنه شهد خلال هذا القرن ، تطورات مختلفة ، على أثر ما أسفرت عنه الحربان العالميتان الكبريان من نتائج ، وما انتهت اليه صراعات الطبقات والنظريات من أوضاع ، فاننا سنلمح دائما تأثير الثقافة القومية ، فى كل هذه التطورات وهذه النتائج .

فالثقافة ليست درجة من العلم يحققه المواطن ، أو درجة من التقدم يحققها المجتمع ، ولكنها هى فى حقيقتها الانسان بكل مقوماته ، وبمزاجه ، وميوله ، ورغباته ، وعاداته وتقاليده . الثقافة هى هذا الانسان ، بارتباطات يشعر بها ، وقد لا يستطيع التعبير عنها ، والتزامات يحب أن يتحملها ، حتى دون أن يدرك أسبابها . بل ان بعض نوازع هذا الانسان ، قد لا تجلب اليه النفع دائما ، لكنها تظل – مع ذلك – ضرورة من ضرورات حياته ، تدخل عليه البهجة والأمل ، حتى لو أن هذه البهجة خداع ، وحتى لو أن هذا الأمل سراب

عبد المنعم الصاوى

والذى لا شك فيه ، أن هناك دائما سمات مشتركة بين الناس جميعا ، وأنهم من أجل هذا يتقاربون فى المشاعر ، بصور مختلفة ، وتكون ردود أفعالهم للأحداث موحدة أحيانا ، ومتشابهة أحيانا ، ومتداخلة أحيانا ثالثة .

فالانذار بخطر يهدد الانسانية مثلا ، أو توقع وقوع حرب لا تبقى ولا تذر ، تقابل من كل الناس بالخوف والحذر ، لا يشذ عن هذا عالم أو مهنى أو جاهل ، لأنهم جميعا سيدفعون ثمن هذا الخطر ، اذا قام .

لكن تختلف مشاعر الناس ، وردود أفعالهم ، بالنسبة لأحداث أقل وقعا ، أو أقل خطرا . فاذا حدث زلزال هنا أو هناك ، فان أشد الناس تأثرا به ، هم الذين يعانون من أضراره ، ثم يليهم جيرانهم ، أو أجناس قريبة منهم ، أو شعوب متعاملة معهم .

فاذا قلت الأحداث عن هذا ، خف التأثر العام ، وانحصر هذا التأثر ،فى دائرة أضيق .

وقد تصبح ردود الأفعال محلية بحتة ، فى نطاق الدولة الواحدة ، وقد تضيق فلا تتعدى نطاق الاقليم أو المدينة ، أو ربما القرية فى بعض الحالات .

ان موت رجل فاضل مثلا ، لا يقابل بالحـــزن ، الا فى نطاق عائلته ، أو حيه أو قريته ، لان طبيعة الحدث المحصورة فى هذا النطاق ، تفرض هذه الحدود فى ردود الأفعال ، ولا تتجاوزها .

ولنعد الى هذه السمات المشتركة بين الناس ، فى أية حدود تكون ، وسنجد أن محركها الطبيعى ، هو ثقافة الفرد وثقافة المجتمع ، والثقافة القومية ، والثقافية الانسانية على نطاقها الواسع العريض .

فحيث يكون الحدث انسانيا شاملا ، فانه يصبح لوقعه على الناس ، تأثيره الانسانى الشامل ، وحيث يكون هذا الحدث اقليميـــا ، أو وطنيا ، أو أقل أو أكثر ، فانه يؤثر على الناس فى الدائرة التى تشكل ثقافتهم .

هناك اذن رابطة خفيـة بين الأحداث والنـــاس ، هى التى تحدد ردود أفعالهم بشأنها . هـــذه الرابطة الخفية ، وان أمكن حصر مظاهرها فى بعض الأحيان ، هى الثقافة .

وهنا ، فليس أمام الدراسة من بديل عن الثقافة ، فى تفســـير التغيرات المختلفة ، التى تطرأ على خريطة العالم .

ان القرب بين مجموعة دول ، أو الارتباطات بينها ، أو الوحدة التى تقوم بينها ، لا يمكن أن تنجح ما لم تستند أولا على الثقافة .

ان حلف الأطلنطى مثلا ، لم يقم فرضا ، ولكن الذى فرضته ثقـــافة شاملة ، جمعت أطراف أعضاء هذا الحلف ، وشكلت مزاجهم القومى ، وأثارت فيهم نزعة التحالف دفاعا عن قيم يؤمنون بها .

وكذلك حلف وارسو ، وكذلك الســوق الأوربية المشتركة ، وكذلك الكوميكون ، وكذلك كل ارتباط فى نطاق دولى أو اقليمى .

وأى تفسير للأرضية المشتركة التي تعزو قيام هذه التغيرات ، على غـــير الأسس الثقافية ، تفسير ساذج لا يستند الى واقع .

ولنضرب مثلا بجامعة الدول العربية مثلا ، وسنجد أن الأســـاس الذى مهد لقيام هذه الجامعة ، وربط بين شعوبها ، وحرك فيهم دوافع العمل ، هو فى الأصل أساس ثقافى .

اللغة واحدة ، والمشاعر واحدة ، والأمزجة ـ تكاد تكون واحـــدة ، والحرص على المصالح المشتركة واحد ٠

وقد تتفرق هذه الدول أمام بعض النزعات الوطنية أو الاقليمية ٠ قد نجد مثلا أن للمغرب العربى اتجاهات ، تتبـــاين مع بعض اتجاهــات الشرق العربى ، لكنها عند اثارة قضية العروبة ، ومصالح الأمة العربية تختفى ،لتظهر سمة مشتركة للأمة العربية كلها ، فيتشكل موقف واحد ، لأمة واحدة ، على أسس من ثقافة واحدة ٠

ذلك لأن الثقافة تؤثر على المعـــارف العامة ، كما تؤثر على الوجـــدان العام ، وتسير المعارف والوجدان معـا ، لتحريك الارادة ، فتقوم بالأعمـــال ، وتمارس الصلاحيات التى تهيأت لها ، من خلال الثقافة والتأثير الثقافى ٠

وأى تصور لقيام وحدة ، أو اندمـاج ، بين دول الأسـكيمو مثلا ، وقبائل أفريقيا ، لا يمكن أن يتم ، لأن الفروق العقلية والوجدانية ، والأمزجة الفردية والجماعية ، والمصالح ، والبعد الجغرافى ، سيظل حائلا بين هـــذا التصور والواقع ٠

ولقد تعرضت بعض النظم لهزات ضخمة ، عندما فرضت واقعا لا شعوب لا تتعاطف معه ، ولا تشعر بحاجتها اليه ، فما أن تمكنت هذه الشعوب ، من التعبير عن ارادتها ، حتى انقضت على هذا الواقع ، وتخلصت من أعبائه ٠

ولهذا فان من الأمانة العلمية ، أن يضع الساسة والقادة والمســئولون هذه الحقائق أمام عيونهم ، وهم يفكرون فى أية خريطة جديدة ، لتشـــكيل العالم واعادة صياغة حدود الارتباط والانفصال بين أجزائه ، حتى لا تتعـرض هذه الخريطة لنكسات ، أو تنعزل القيادات عن جماهيرها العريضة ٠

ولو أننا عنينا بدراسة النفسية الشعبية ، من خـــلال ثقافة كل شعب ، لأمكننا أن نعمل عملا رائعا ، فى تكوين مجموعات بشرية كبرى ، على أســس متزنة ، مستمدة من واقعها ، ومن ثقافتها ، بعد أن ثبت أن فرض الأمر الواقع بقوة السلاح ، لا تعيش الا تمتد أطول من عمر السلاح الذى فرضها ٠

٠٠ وتلكم : مأساة !!



● للدولة / الأمة ، اذا اعتبرناها نموذجا مبسطا بعناصره الأساسية ، وظيفتان: وظيفة فى الداخل ، باعتبارها أداة للسيطرة الطبقية ، ووظيفة خارجية ، باعتبارهـا درعا للأمة فى الصراع العام الذى يحتدم على المسرح العالمى • وتؤكد أغلبية التنبؤات بشأن مستقبل الدول / الأمة احدى هاتين الوظيفتين دون الأخرى • فالنظريون فى العالم الغربى الذين يقولون ان الدولة / الأمة تصدر عن مفاهيم بالية قـاصرة ، ينبغى من ثمة صرف النظر عنها أو الغاؤها ، لم يعطوا بالتأكيد اهتماما كافيا للمصـير الذى كان يحيق بنظام المشروع الحر • وعلى العكس من ذلك أولئك الذين يؤكدون فى البلاد الشرقية أن الدولة الاشـتراكية لن تزول ، حتى فى مرحلة المجتمع الشيوعى (على عكس ما تكهن به ماركس) ، فانهم يبنون نظريتهم على فكرة « التطويق الرأسـمالى» فقط • ولعله من الأهم ، لصياغة تكهنات بخصوص مستقبل الدولة / الأمة ، أن ننـوه بأن الصلة بين هاتين الوظيفتين الأساسيتين قد تغيرت طبيعتها بالكامل • فنحن منـذ اليوم نعيش فى عالم تختلف فيه ديناميكية العلاقات الدولية اختلافا بينا عن ديناميكية صراع الطبقات الذى يجرى على المستوى القومى • لقد حذرنا كارل ماركس من مفهوم « خطى » خالص للتاريخ ، يجعل من تتابع أحداثه سياقا ضافيا يخلف فيه تشـكيل

الكاتب : سلفيو بروكان

سفير رومانيا فى الأمم المتحدة سابقا ، وأستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة بوخارست (رومانيا) الآن • يقوم باعداد كتاب فى النظرية الماركسية فى العلاقات الدولية ، ونشر مقالا بخصوص « السلطة والتنازع » فى عدد هذه المجلة المخصص لدراسة المنظمات الدولية (الجزء ٢٩ لعام ١٩٧٧ ، العدد الأول) •

المترجم : أحمد رضا

مدير الادارة العامة للشؤون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم ، ومنتدب بمجلس الدولة (سابقا) •

اجتماعى (اقطاع أو رأسمالية) تشكيلا آخر ويحل محله ، ثم ينتج هذا التشكيل بدوره تشكيلا جديدا يتخطاه • والواقع أن الماركسيين كانوا خبيرين فى تحليل هذه التعرجات التاريخية حتى جاء العصر الحديث فعرض عليهم الوضع السياسى الدولى حقائق محيرة من قبيل :

(أ) البلاد الاشتراكية التى تعتبر ، حسب النظرية ، أنها تتجسد تشكيلا اجتماعيا لاحقا للرأسمالية وأرقى منها ، هذه البلاد تبذل كلها جهودا للحاق بالأمم الرأسمالية الأكثر تقدما ، فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية • وفى مفهوم كل ماركسى أن الاقتصاد ليس عاملا ثانويا أو يمكن عزله عن سائر العوامل •

(ب) لم تنضم جمهورية الصين الشعبية أو فرنسا الى المعاهدتين النوويتين اللتين وضعتهما وقدمتهما معا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى •

(ج) عندما نشبت الحرب بين الهند وباكستان ـ وكذا حروب أخرى عديدة فى أفريقية وغيرها ـ وقفت الولايات المتحدة والصين معا على جانب واحد من المنازعات، فى حين دافع الاتحاد السوفيتى بقوة عن المعسكر الآخر •

(د) وثمة حقيقة أخيرة ، لا تقل أهمية فى دلالتها عن غيرها ، هى أن نظمـــا مختلفة ، تمثل بقايا العصور الخالية ، استخدمت خطرا بتروليا ، زعزع بشدة أسس بعض الدول الكبرى الغنية ٠

ومن البديهى أنه يصعب وصف مثل هذا الوضع الدولى الشديد التعقد والتشابك استنادا الى مختلف التشكيلات الاجتماعية وأيديولوجياتها الخاصة وتناقضاتها (كما فعل البعض فى فترة الحرب الباردة ، حيث قدموا للشعوب صورة ثنائية للعـــالم الموزع بين معسكرين يتنافسان ، الرأسمالى والاشتراكى) ٠ ولا شك أن بعض الكتاب والنظريين لم يزالوا متمسكين بهذا التحليل الذى يجزىء السياسة الدولية ،ولايهتمون بحقيقة أن عددا متزايدا من الأحداث والعمليات والظواهر لم يعد فى الامكان ادماجها فى اطارهم الفكرى ٠

ومع ذلك بقيت المقابلة بين الرسمالية والاشتراكية ذات أهمية أساسية لتفسير الاتجاه الرئيسى للتطور الاجتماعى ، ولكنها لا يمكن أن تكفى لاتاحة بناء نموذج تحليلى يوضح تعقد الموقف الحاضر ٠ وثمة عناصر فكرية جديدة ضرورية للكشف عن ظواهر لم يتوقعها ماركس أو لينين ، ولم يكن بوسعهما توقعها ٠

ويستوحى هذا المقال فكرة مؤداها أن النظام الدولى ، وفيه الدولة / الأمة هى العامل الرئيسى والوحدة السياسية الأساسية ، قد أخذ ينشط باعتباره نظاما عالميـا يملك منطقا داخليا خاصا به ومختلفا عن المنطق الذى يحكم تطور الصراع الطبقى فى داخل المجتمع ٠

وعلى ذلك فحتى تبقى النظرية الماركسية صحيحة ينبغى لها أن تعمل على هذين المستويين من التحليل ، باستخدام عناصر فكرية مناسبة ٠ وفى هذا المقال ســـوف نواجه من هذه الزاوية مستقبل الدولة / الأمة ٠

● ديالكتيك الطبقات والأمم

من المفيد يقينا أن نعرض أولا لمحة تاريخية من هذه المسألة ٠ فلقد أقام ماركس وانجلز رؤيتهما لمستقبل المجتمع أساسا على دراسة لسياق التطور الداخلى للمجتمع وانتظامه وتناسقه ٠ وصدر ماركس وانجلز عن نظرية انقسام المجتمع البدائى الى طبقات متصارعة ، ونشأة الدولة ، وهى أداة السيطرة الطبقية ٠ وانتهيا الى نظـــرية اضمحلال الدولة فى المجتمع الشيوعى ، ومن ثم غذيا أدلتهما بوصف التقســـيم الاجتماعى للعمل ، ثم مختلف التشكيلات الاجتماعية التى ظهرت على التوالى أثنـــاء التطور والثورات التى نتجت عن تصارع الطبقات فى مختلف العصور ، وأخيرا اختفـاء الطبقات الاجتماعية فى المرحلة المتقدمة من المجتمع الشيوعى ٠

أما المظهر الآخر للتطور التاريخى ، الخاص بالجماعات العنصرية ، من القبائل الى الأمم التى قامت فى أصلها على أساس من روابط القرابة ، ثم مختلف العناصر المشتركة

(كاللغة ، والاقليم ، والاقتصاد ، والسلطة السياسية ، والثقافة ، والدين ،والخصائص النفسية الروحية ، وغيرها) ، فان هذا المظهر قد أهمل الى الآن • ومع ذلك فعلى مدار القرون وألوف السنين اختلفت العلاقات بين الجماعات العرقية بدرجة متزايدة عن العلاقات الاجتماعية القائمة فى داخل كل جماعة • غير أن هذه التفرقة لم تظهر بوضوح وعلانية ، الا فى العصر الحاضر ،مع نشأة الأمم بالتدريج فى أوربا •واستطاعت الدولة المطلقة السلطة أن تضم فى نطاق مجتمع قومى واحد ، لا الأقاليم الاقطاعية المبعثرة فقط ، وانما أيضا الطبقات الاجتماعية المتصارعة ، ذات المصالح والمفاهيم والمقاصد المتعارضة • وعلى ذلك شملت الأمة كل الطبقات الاجتماعية لسكان اقليم معين ، الأمر الذى لم تتوصل الى تحقيقه أية جماعة سابقة ، باستثناء القبيلةالبدائية•

وفى بيان الحزب الشيوعى وصفت هذه العملية بأنها « أقاليم مستقلة ، متحدة فيما بينها ، لها مصالح وقوانين وحكومات وتعريفات جمركية مختلفة ، جمعت فى أمة واحدة ، لها حكومة واحدة وتشريع واحد ومصلحة قومية طبقية واحدة ، خلف نطاق جمركى واحد » •

وقد فعلت التغيرات العلمانية المقترنة بالثورة الصناعية لخلق وعى قومى أكثر مما فعلته المسيحية التى كانت قبل ذلك قد جانست الى حد ما سكان مختلف الأقاليم الاقطاعية • أما الاصلاح الدينى ، الذى صاحب ظهور القادة الوطنيين وتكون مراكز القوى ، فانه أسهم فى تحطيم الوحدة المسيحية • وان متابعة حركة التصنيع وتوابعها على مستوى التنظيم الاجتماعى والتحضر ، ونمو امكانيات التعليم ، وزيادة الاهتمام بالسياسة . واشتراك الجماهير فى الحياة السياسية الوطنية ،وكذا ، وفى عصر أحدث ، التوسع الكبير فى وسائل الاعلام والخدمات الاجتماعية ، قد مهدت كلها الطريق لنمط من الاتصال لا غنى عنه لنشاط المجتمع الحديث • وقد أدت وسائل الاعلام العريض المنظمة والمدارة على المستوى القومى ، والمستخدمة لنشر المذاهب الايديولوجية والسياسية ، دورا رئيسيا فى نشر فكرة فحواها أن سعادة الفرد مرتبطة بصالح الأمة ، وهى بذلك تكفل درجة مرتفعة من التكامل على المستوى القومى • وتشير هذه العبارة الأخيرة الى قدرة الطبقات المسيطرة على التغلب على الانشقاقات الاجتماعية الداخلية وصراع الطبقات بفضل تعزيز وتوثيق روابط التضامن والمصالح المشتركة فى داخل كل أمة • وفى بيئة دولية تزداد تنافسا وتصارعا ، يسيطر على تطورها التفاوت فى القوة والتقدم بين الدول / الأمم ، أصبح الموقف أكثر ملاءمة للتكامل القومى •

واليوم أصبح من الواضح باطراد ، منذ الآمال التى عبر عنها لينين والمتعلقة بانفجار ثورة فى ألمانيا ، وبخاصة سلوك طبقة العمال الألمان خلال الحرب العالمية الأولى ، حتى التقديرات الحالية لدور الأمة وقدرتها ومظهرها النوعى فى الحياةالسياسية الدولية ــ أى النزعة القومية ــ أن أهمية الجماعة العنصرية قد قدرت فى الأدبالماركسى

بأقل كثيرا من قيمتها الحقيقية على المستويين النظرى والعملى • وبناء على ذلك أسىء تفسير العلاقة الجدلية (الديالكتية) الخاصة بين الأمة وبين صراع الطبقات ، أو هى قد أهملت تماما •

والواقع أن العديد من الأبحاث الانثروبولوجية المتنوعة قد أثبت أن استخدام القوة فى المجتمعات البدائية صاحب اندماج العشائر فى قبائل ، والقبائل فى جماعات أكبر منها ، ومجموع هذه العملية قد تأثر بالمنافسة الخارجية أو ترتب عليها أحيانا ، لدرجة أن دولا ذات مركزية قوية (كامبراطورية انكا) تكونت منذ زمن بعيد قبل أن تبلغ الأساليب الاقتصادية والاجتماعية التى أحسن انجلز وصفها فى تحليله للعوامل التى أسهمت فى نشأة الدول مرحلة متقدمة • واستمر الاتجاهان المتضادان ــ أى من جهة القوة الطاردة المركزية ، وقوة الاستقلال ، والتفرق الاقليمى ، ومن جهة أخرى قوة الجذب المركزى المتبدية فى الحاجة الى الوحدة والدعم العام فى مواجهة المنافسة الخارجية ــ استمرا بتجليان (بأشكال مختلفة طبعا) خلال كل مرحلة من مراحل التطور التاريخى • والسلطة السياسة المتمثلة فى الدول المزودة بوسائل القهر المناسبة هى وحدها القادرة على حل هذه المشكلة ، لأنها وحدها التى تستطيع التغلب على الميول الاستقلالية والتشتت الاقليمى •

والدولة ذات السلطة المطلقة هى الصورة التقليدية المألوفة لهذه الظاهرة ، وقد شكلت هذه الدولة انقطاعا تاما عن السيادة الهرمية المجزأة التى كانت لتشكيلات العصور الوسطى ، وعملت فى سياق تميز بالصراعات الدولية شبه الدائمة •

ومنذ أن توطدت دعائم الأمم الحديثة نشأ عن هذه العملية الجدلية حركة بندولية شديدة التعقد : فمن ناحية تمزقت الامم بصراعات اجتماعية داخلية تميل الى الانعكاس على البيئة الدولية ، ومن ناحية أخرى كلما صارت الأمة مهددة بطريقة أو بأخرى ، سواء تعرضت لبعض الضغوط أو لأخطار من عناصر خارجية ، تبدت من جانب الطبقات والمجموعات الاجتماعية كلها التى تشكل الأمة انطلاقة نحو الوحدة امتدت لتشمل المجتمع بأسره • وتبرز هذه النزعة الاخيرة بنوع خاص فى أوقات الحرب ، وأمكن ملاحظتها فى أغلبية البلاد الأوربية التى هددتها أو احتلتها ألمانيا الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية •

ومتى اشتدت ظاهرة من هاتين الظاهرتين ، وامتدت الى جميع أنحاء العالم ، فانها قد تصبح عنصرا مسيطرا على مجموع النظام الدولى ، من ذلك أن التاريخ الحديث الذى بدأ مع الثورة الفرنسية تميز على التوالى وبالتبادل بصراعات طبقية من جهة ، وتناقضات عنيفة بين الامم من جهة أخرى • هذا السياق التاريخى أسميه : تناوب الدور المحرك للعوامل الطبقية والعوامل القومية فى الشؤون العالمية، ذلك لأنه حين تصبح احداها مهيمنة تضعف الأخرى ويقل تأثيرها على السياسة الخارجية •

ففى عام ١٧٨٩ حين اندلعت الثورة الفرنسية كانت معظم حكومات القارة الأوربية منهمكة قبل كل شىء فى شؤون أوربا الشرقية ـ الحرب الروسية التركية ، والحرب الروسية السويدية ، وغيرها ـ ولكنها اضطرت عندئذ الى توجيه اهتمامها ناحية أوربا الغربية ، وأصبح الصراع ضد الثورة البورجوازية فى قلب الأحداث والانشطة الدبلوماسية كلها ٠

وفيما بعد جددت الخمس عشرة سنة من الحروب التى فرضها نابليون على أوربا منازعات الدول الكبرى على أعلى مستوى ، فى حين انهمكت الحكومات الاوربية فى محاولة منع اندلاع ثورات جديدة ٠

وبعد سقوط نابليون أصبحت مجموعة العلاقات الدولية خاضعة من جديد لتأثير الاندلاعات الثورية ، ومعارك الحدود ، وحركات التحرير ٠ وتميز العصر الحاضر ، حيث تشكل طبقة العمال القوة الاجتماعية الصاعدة الجديدة فى مجال العلاقات الدولية ، بذلك التفاوت بين الحوافز الطبقية والحوافز القومية ٠

وفى غضون الحرب العالمية الأولى كان الصراع بين التخلف الثلاثى من جهة وبين الحلف الألمانى النمساوى من جهة أخرى عنيفا ومفعما بالنتائج ، لدرجة أن لينين اعتبرها شرطا ضروريا لنجاح الثورة الروسية ٠ وكان للعامل الاستراتيجى القومى أهمية كبيرة بالنسبة للعلاقات الدولية ، حتى لقد نصت احدى النقاط الأربع عشرة التى قدمها الرئيس ولسن الى الكونجرس فى الولايات المتحدة فى ٨ من يناير ١٩١٨ على جلاء الألمان عن الاقليم الروسى ، ودخول روسيا فى جمعية الأمم الحرة « تحت حكومة تختارها هى بنفسها » ٠ ولم يكن فى الامكان أن نتوقع من رئيس للولايات المتحدة أكثر من ذلك ٠

ومع ذلك فحين أدركت حكومات البلاد الغربية المعنى الحقيقى للثورة الروسية عقدت أربع عشرة دولة العزل على التدخل ضدها ٠ وانصرمت ست عشرة سنة قبل أن يعترف رئيس آخر للولايات المتحدة بالاتحاد ويقيم معه علاقات دبلوماسية ٠

والحرب العالمية الثانية مثل نموذجى للعودة الى تغلب الحوافز القومية والعامل الاستراتيجى المقترن بها : فالولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى قد طرحوا جانبا اختلافاتهم الأيديولوجية الاجتماعية ، واتحدوا ضد العدو المشترك٠ كذلك فقدت المنازعات الطبقية فى البلاد المحتلة حدتها أمام تفوق هدف التحرير الوطنى ٠

وبعد الحرب ، وحين عمت الحركات الثورية أوربا الشرقية كلها ، تصدت لها الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية بتنفيذ سياسة « ايقاف » التيار الشيوعى وانشاء حلف شمال الاطلنطى ، وخطة مرشال ، ومذهب ترومان ، الخ ٠ عندئذ

أصبحت الصراعات الطبقية وخلفيتها الأيديولوجية فى الدرجة الأولى من الأهمية ٠ وكانت « الحرب الباردة » أعنف تعبير عن هذه الحالة ٠

وبعد ذلك ، حين انحسرت الموجة الثورية فى أوربا ، انتقل مركز الاضطرابات الى القارات المختلفة ٠ وزاد من حدة هذه الحركة النمو الاقتصادى فى البلاد الغربية، وبدا أن الرأسمالية الاحتكارية قد حلت المشاكل الاجتماعية المتفجرة التى واجهتها٠ وفى هذه الرؤية الأساسية انتقلت الأمور من الحرب الباردة الى خطط السنوات العشر للتنمية ، ومن « المواجهة » الى المفاوضة ، ومن نظرية الأعمال الثأرية النووية الضخمة الى مذهب « الحروب المحدودة » الذى ظهر تبعا للظروف السائدة فى العالم الثالث ٠

ولما كانت مراكز التوتر قد أصبحت واقعة بين الشمال والجنوب ، لا بين الشرق والغرب ، فان الاسترخاء أصبح ممكنا ٠ وفى هذا السيا قأصبح توازن الرعب النووى بين القوى العظمى ، والتمرد الديجولى (نسبة الى دى جول) ضد سيطرة الولايات المتحدة ، والقطيعة بين الاتحاد السوفيتى والصين ، وكذا تجدد النزعة القومية فى القارات النامية ، مظاهر جديدة لتفوق الحوافز الاستراتيجية القومية على مسرح السياسية العالمية ، فالاسترخاء فى نظر كاتب هذا البحث لم يعد نتيجة لزوال الصراعات الطبقية والأيديولوجية ، وانما لان هذه الصراعات قد نحيت الى المرتبة الثانية من الأهمية ، فى انتظار عودتها فيما بعد الى مقدمة مسرح الأحداث ٠

ما معنى هذه الظواهر المختلفة

على المستوى النظرى

ان العلة الأساسية فى الفرق بين ديناميكية العلاقات الدولية وديناميكية الصراع الطبقى يجب البحث عنها فى الدور الخاص الذى تقوم به الأمم فى موضوع السياسة العالمية ، ذلك لأنه اذا كانت الأمم مكونة من طبقات ومجموعات اجتماعية لها مصالح متعارضة فانها فى مجال السياسة الدولية حين يكون قد قامت على أساس متين ،ويكون التكامل قد بلغ فى داخلها مرحلة متقدمة بفضل وحدة اللغة والاقليم والسلطةالسياسية والخصائص الاقتصادية والثقافية ، تكتسب ديناميكية خاصة بها لا تنتمى لأى عنصر من العناصر التى تكونها ٠ بعبارة أخرى يكون سلوك الكل هنا أيضا بصورة مخالفة لسلوك الأجزاء ، وبالأحرى لأن الكل يخضع لظروف أخرى خارجية ٠

فالواقع أن الأمم قد تكون كبيرة أو صغيرة،قوية أو ضعيفة،متطورة أو متخلفة، غنية أو فقيرة ٠ ومثل هذه الفروق والتفاوتات والتباينات تثير أنماطا من النزاع أو من التعاون مختلفة كل الاختلاف عن تلك التى تخلقها بين الطبقات التناقضات المتعلقة بأسلوب الانتاج ٠

يترتب على ذلك أن مستقبل الدولة / الأمة لا يعتمد على تطور الصراع الطبقى فقط ، وانما يعتمد أيضا على تطور اختلالات التوازن والتباينات بين الأمم. وما دام بين الأمم تفاوتات كبرى فى موضوع السلطة ومستوى التطور فان الأمة سوف تبقى دون أى شك .

● النظام العالمى

يتبدى النظام الدولى ، فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين ، فى شكل نظام عالمى فيه الاعلام حاضر وفورى ، والاتصال عالمى ، وضروب النقل أسرع من الصوت ، والأسلحة الحديثة كوكبية من حيث مداها وقوة تدميرها . وقد عدلت الثورة العلمية التكنولوجية بالفعل مجموع المجال الذى تجرى وتطبق فيه السياسة الدولية . ولأول مرة فى تاريخ الجنس البشرى يمكن الحديث بحق عن « سياسة عالمية » . وأصبحنا اليوم فقط ندرك أن الحربين اللتين قيل انهما « عالميتان » لم تكونا فى الحقيقة كوكبتين !. ولقد أصبح ترابط الأمم والقارات منذ الآن ناموس العالم ومع أن صيغة « السلام لا يتجزأ » قديمة نسبيا فانها لم تكن فيما مضى صحيحة تماما بقدر ما هى كذلك فى الوقت الحاضر ، حيث أن كل خطورة فى قيام نزاع مسلح ، مهما كان بعيدا ، وسواء كان ذلك بالقرب من سواحل الصين ، أو فى البحر الكاريبى ، أو كوبا ، أو أنجولا ، أو الشرق الأوسط ، تجعلنا نخشى اشتعال حرب عالمية . وتتطور العلاقات الاقتصادية فى الاتجاه نفسه ، فالتجارة العالمية لم تعد صيدا تمارسه الأمم الكبرى المصدرة وحدها ، ولكنها نشاط كوكبى حقيقى ، يسهم فيه أكثر من مئة بلد ، وأصبحت الاقتصاديات القومية المختلفة تعتمد على الخارج من أجل تموينها وأسواقها ، والمواد الأولية ، والتكنولوجيا الحديثة . وقد أثبتت الاضطرابات التى أثارتها أزمة الطاقة فى السنين الاخيرة فى العالم المتقدم فى الصناعة أن فكرة التبعية نفسها لم تعد ذات اتجاه واحد كما أرادت لها التقاليد أن تكون . أن الترابط فى الأسواق العالمية أمر حتمى ، يتغلب حتى على التفاوت الأيديولوجية، اذ يحدث كل يوم أن مشروعات « ذات مخاطر مشتركة » تجمع دولا اشتراكية مع الشركات الرأسمالية الكبرى .

وفى العصر الذى كتب فيه ماركس كتاب « رأس المال » كان النظام الاجتماعى الاجمالى الذى تصوره هو كيان الأمة . وفى هذا السياق درس التناقضات بين قوى الانتاج وروابط الانتاج ، والصلات بين القاعدة الاجتماعية الأساسية والبنية العلوية ، وصراع الطبقات الذى يأتى حتما بالطبقة الكادحة « البروليتاريا » لتستولى على السلطة السياسية ، وتكون الطبقة الحاكمة فى الأمة ، وتتشكل من نفسها أمة ، كما صرح بذلك فى بيان الحزب الشيوعى . ومع أنه تنبأ بتدويل قوى الانتاج والأنشطة البشرية تدويلا تدريجيا فان كتاباته مع ذلك هى انعكاس لعصر كانت فيه الدول / الأمم الأوربية تعمل باعتبارها نظما اجتماعية مستقلة ، ديناميكيتها

داخلية أساسا ، حتى ولو لم تكن معزولة عن باقى العالم • وكانت انجلترة هى النموذج الذى استوحاه ماركس ليشرح اجمالى نظريته فى النظام الرأسمالى •

والنظام الاجتماعى الشامل فى وقتنا الحاضر هو النظام العالمى بحدوده ، وهياكل سلطاته ، وموارده المحدودة ، ومنازعاته ومشاكله ، وتفاعله مع البيئة الطبيعية ، مما يجعل منه جهازا حيا له فترة حياة خاصة ، وتوازن خاص ، وتطور متقطع فى الكثير من الأحيان •وليس معنى هذا أن الدولة / الأمة لم تعد هى العامل الأساسى الفعال على المسرح الدولى ، فالقوانين التى تحكم النظام الدولى ونشاطه يوجهها ويحددها دائما ذلك العنصر الأساسى فى النظام ، وتأثير الأفعال وردود الأفعال التى تستثير التفاوت فى وقى الأمم ونموها •

وعلى ذلك نقترح لدراسة السياسة الخارجية والشؤون العالمية أن نجرى تحليلا للنظم على مستويين : مستوى الدولة / الأمة من جهة باعتبارها وحدة تعمل فى داخل النظام الدولى ، ومن الطرف المقابل مستوى النظام العالمى الذى تؤدى حركته الداخلية الاجمالية دورها كقوة ادماج فى السياسة الدولية • وهناك بطبيعة الحال تفاعل دائم بين المستويين ، لأن المجموعة الثانية من المتغيرات (مستوى النظام العالمى) تأخذ مادتها وحافزها من الأولى (مستوى الدولة / الأمة) ، والنظام العالمى ، فى الوقت نفسه ، بعد أن يكون قد عالج المعلومات التى حصل عليها بهذه الكيفية ، يؤثر بدوره على مختلف الأنشطة الدولية التى يكفيها طبقا لحركته العامة •

ويتطلب تحليل النظم على المستوى العالمى ميثودولوجيا (منهجية) مناسبة • وفى حين يستهل البحث العلمى التقليدى من عناصر بسيطة معروفة لينتهى الى عناصر أكثر تعقدا فان السيبرنتيكا (علم التوجيه والضبط) تتيح بل تتطلب عملية عكسية فيتعين الابتداء بدراسة مجموعات معقدة والكيفية التى تعمل بها هذه المجموعات ، ثم اكتشاف مكوناتها والعلاقات التى تتحكم فى عمل المجموعة •

والفكرة التى تقوم أساسا للدراسة الحالية هى : أن النظام العالمى ، وهو ليس خليطا مشوشا من عناصر جمعتها عوامل عارضة ، يقوم على بعض الأبنية ، ويتكون من بعض العناصر ، أى الدول / الأمم • وهذه تتكيف أنشطتها مع الحركة الداخلية للنظام العالمى ، وتبدى نوعا من الانتظام ، وتخضع لمبادىء سلوكية متعارف عليها • ويعمل النظام كما يعمل الاعصار : فما أن يقع الانسان فى دوامته حتى يجد نفسه منساقا الى التوافق مع حركته الداخلية • واذا لم يكن الأمر كذلك فى الوقت الحاضر بالنسبة للنظام العالمى فالسبب فى ذلك أن الوحدة السياسية الأساسية ــ أى الدولة / الأمة ــ لم تزل تملك سلطة اتخاذ قرارات من شأنها عرقلة التنظيم الذاتى للنظام العالمى بصورة مؤقتة •

وثمة مثال نموذجي للكيفية التى يضمن بها النظام العالمى ادماج النظم الثانوية التى تكونه ، يتبدى فى تأثير انتشار الأسلحة النووية على السياسة الخارجية للدول العظمى • ولما كان للأسلحة النووية طبيعة كوكبية بسبب قدرتها التدميرية ومداها فان السياسة النووية تكتسب أبعادا عالمية تتجاوز التحالفات وتتغلب على كل اعتبار آخر ، بما فى ذلك المسائل الأيديولوجية • وقد أثبت الخبير السوفيتى أ • نيكونوف أن الانقلاب العسكرية التكنولوجى كان له ردود فعل هائلة على كل نواحى العلاقات الدولية وعلى مجموع هذه العلاقات • وفى رأيه أن الطبيعة الكوكبية للأسلحة النووية الاستراتيجية والصواريخ تزداد ارتباطا بانشاء نظم للتوجيه وشبكات عالمية من محطات الكشف والانذار والمتابعة ، الخ •

وقد أسفرت عالمية العصر النووى عن احتكار الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للقرارات الأساسية • وفى داخل حلف شمال الاطلنطى ، وكذا حلف وارسو ، احتفظت القوى المسيطرة لنفسها بامكانية التصرف فى الترسانات النووية الاستراتيجية ، واصدار القرارات الأخيرة فيما يختص باستعمالها • واحتفظت القوتان العظميان لنفسيهما ، وباصرار ، بهذه السيطرة النووية الواقعية الثنائية ، ورفضتا ، خشية تعريض حالفاتهما للخطر ، وبحجج منوعة بطبيعة الحال ، أن تؤيدا الجهود التى تبذلها فرنسا والصين بقصد التزود بأسلحة نووية • وتعكس المعاهدتان اللتان أعدتهما معا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بشأن حظر التجارب النووية من جهة ، ومنع انتشار الأسلحة النووية من جهة أخرى ، هذه السياسة الاستراتيجية الاساسية • كذلك فان موقف الصين بالنسبة لموضوع الأمن فى أوربا ، والعلاقات بين الولايات المتحدة واليابان ، لا يمكن تفسيره بالكامل الا فيما يتعلق بالكفاح من أجل الحصول على القدرة النووية •

ولكى يتسنى فهم عمل النظام العالمى يجب أن نتذكر أن أصوله ترجع الى العصر الذى تزامن فيه توسع الرأسمالية مع تكون الأمم الحديثة فى أوربا • ومن ثم فان ضروب الانتظام والسلوك التى تميز هذا النظام قد نبعت من هذا التعايش، وهى تحمل سماته •

ومن الأهمية بمكان ، فى النطاق النظرى ، أن ننوه بأنه تبعا لعدم وجود مركز للسلطة والقوة ، قادر على تنظيم وضم كل مكونات النظام العالمى ، تكفلت الرأسمالية بهذه الوظيفة فى المجال الاقتصادى حتى وقتنا الحاضر • فأسلوب الانتاج الرأسمالى هو الذى حفز على اتساع التجارة لتشمل العالم بأسره ، وتكوين السوق العالمية ، وبذلك أنهى عزلة البلاد والقارات ، تلك العزلة التى كانت سائدة حتى العصر الوسيط ، وعصر الاقطاع • ومن النظام الرأسمالى نشأ نظام النقد الدولى ، وهو الذى حدد قواعد التجارة الدولية والمبادلات النقدية بين الدول، وأنشأ المؤسسات والمنظمات الدولية التى تكفل أداء هذه الاجهزة مهمتها • حقا ،

لم يتحقق كل هذا دون منازعات وأزمات ، ودون غزوات اقليمية ومعارك دامية ٠ومع ذلك كان عامل الوحدة ، الذى أتاح تكامل النظام الدولى بما من شأنه صياغة عدد من المبادىء الرئيسية لكل النظم الفرعية ، هو أسلوب الانتاج الرأسمالى. وبهذا المعنى وصف بيان الحزب الشيوعى دور البورجوازية الثورى هكذا : « بفضل الاتقان البديع لوسائل الانتاج ، وبفضل المواصلات التى أصبحت متيسرة جدا ، دفعت البورجوازية فى تيار المدنية الأمم الأكثر همجية ٠٠ وأجبرت سائر الأمم على تطبيق الأسلوب البورجوازى فى الانتاج ، والا تعرضت للهلاك ٠ كما أجبرتها على أن تدخل عندها ما سمته المدنية ، أى أن تصبح بورجوازية ٠ قصارى القول أنها تشكل لنفسها عالما على نسقها » ٠

وحتى نشوب الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ كان النظام الاقتصادى الاجتماعى الرأسمالى سائدا ، وذا طبيعة عالمية (اذ كانت بقايا عهد الاقطاع والنظام القبلى قليلة جدا) ، ومن ثم كانت قوانينه وسلوكه تحدد الهياكل الرئيسية للعلاقات الدولية ، وكانت التفاوتات فى الحجم والنمو الاقتصادى والقوة العسكرية الموجودة بين الأمم قد ولدت سياسة روابط القوة وتوابعها من قبيل توازن القوى ، والصراع من أجل السيادة ، وتحديد مناطق النفوذ ووسائلها التى تشمل ممارسة القوة، أى تسلط الأقوياء على الضعفاء ، واستغلال البلاد الغنية المتقدمة للبلاد الفقيرة المتخلفة ٠

وكان من أثر نشأة أول دولة اشتراكية ، وهى الاتحاد السوفيتى الذى نبذ النظام الرأسمالى ، أن أوجد صدعا فى النظام العالمى ٠ وبعد الحرب العالمية الثانية أثار امتداد الثورة الاشتراكية الى أوربا الشرقية وآسيا وكوبا ظهور نظام فرعى اجتماعى اقتصادى عالمى ثان ٠

فماذا كان تأثير هذا التعديل الجوهرى فى النظام العالمى ؟

للاجابة على هذا السؤال يجب البدء من فكرة أن هذا النظام هو محصلة القوى التى تعمل فى مجموعة النظم الفرعية ، كما تعمل فى داخل كل منها طبقا للهياكل ووسائل العمل ، وروابط القوة التى تميز النظام الاجمالى ٠ وتتكون هياكل النظام، كقاعدة عامة ، من العلاقات الأساسية الأكثر استقرارا التى يتضمنها ، ومن ثم فهى تحدد وترعى وظائفه الرئيسية ٠ وفى حالة النظام الدولى تتكون الهياكل من الدول/ الأمم ، أى النظم الفرعية القومية التى هى المكونات الأكثر استقرارا (قرن واحد من الوجود) ٠

ويوجد على مستوى أعلى من ذلك نظم فرعية دولية تعمل على أساس مختلف الأنماط من العلاقات (العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو الأيديولوجية) تتدرج من مجموعات اقليمية ذات طبيعة عسكرية (منظمة حلف شمال الاطلنطى ، وحلف وارسو ، والحلف المركزى) ، أو اقتصادية (المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الكوميكون ، الجمعية الأوروبية لحرية المبادلة ، هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية، الخ ، أو سياسية (منظمة الدول الأمريكية ، منظمة الوحدة الافريقية ، الخ) ، الى تجمعات ذات نطاق عالمى • وتشكل البلاد الاشتراكية نظاما فرعيا عالميا على جانب كبير من الأهمية ، قائما على تنظيم اجتماعى اقتصادى مشترك وأيديولوجية مشتركة • وفى غضون بضع عشرات من السنين الأخيرة ظهر نظام فرعى عالمى جديد ، هو العالم الثالث ، على أثر تفكك الامبراطوريات الاستعمارية ،وصراعات شنتها سائر دول أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية •

والعلاقات فى داخل النظم الفرعية الاقليمية والعالمية أقل استقرارا ووثاقة منها فى داخل النظم الفرعية القومية ومن ذلك أن فرنسا سحبت قواتها من القيادة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلنطى ، وخرجت ألبانيا من مجموعة بلاد حلف وارسو ، كما تعتبر يوغوسلافيا والصين نفسهما من أعضاء العالم الثالث ، رغم أنهما بلدان اشتراكيان • أما رومانيا ، وهى عضو فى الكوميكون (مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة : المترجم) وفى حلف وارسو ، فانها انضمت الى مجموعة السبعة والسبعين ، الخ ، وكانت التغيرات التى حدثت فى السياسة وفى الاتجاه ، فى كل الحالات التى ذكرناها ، نتيجة مباشرة لقرارات اتخذتها الدول / الأمم صاحبة السيادة •

نستخلص من ذلك أنه اذا كانت امكانيات العمل وروابط القوة الموجودة فى داخل النظام العالمى قد طرأت عليها تغيرات هامة على أثر تكون النظام الفرعى الاشتراكى العالمى فان الهياكل الدولية التى شكلتها الدول / الأمم لم تتغير تغيرا أساسيا ، والأمر كذلك بالنسبة لأنماط السلوك فى داخل النظام ، وهى صادرة دائما عن التفاوتات فى القوة والنمو بين الأمم •

ترى ما هى النبعات النظرية لهذا الوضع الجديد بالنسبة للماركسيين ؟ فى حوار هام عقد فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٩ بخصوص نظرية العلاقات الدولية أكد ن • ن • اينوزمتسف فى خطابه الافتتاحى ضرورة توضيح مضمون هذا المجال الدرامى الجديد ومنهجيته ، وكذا مكانه من مجموع العلوم الاجتماعية وتعريف الأنماط والمفاهيم التى ينتمى اليها • وفى غضون المناقشات صرح م • ف • جانتمان بأنه يرى أن العلاقات بين النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين الموجودين على الساحة

العالمية تتجاوز على وجه التقريب اطار نظام العلاقات الدولية حينما كان الصـــراع بين النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين لايحتدم فى دائرة العلاقات الدولية فقط .

وتثير هذه الملاحظة مشكلة بالغة الأهمية : هل يمكن أن يتجاوز نظام فرعى نطاق النظام الاجمالى الذى يشكل جزءا منه ؟

لنتدبر بعناية هذا السؤال وهذه التضمينات • ويجب أن ننوه أول كل شىء بأن أى نظام لا يمكن أن يعمل بصفتههذه الا اذا كانت عناصره أو نظمه الفرعيـــة متوافقة مع حركته الداخلية • ثم أن هذه هى الفكرة التى قامت عليها النظـــرية الماركسية اللينينية المتعلقة بالثورة • فمهما كانت خطورة التناقضات فى أسـلوب الانتاج الرأسمالى فانه يجب أن تستولى البروليتاريا على السلطة ، أى تصير صاحبة الأمر والنهى فى قلب النظام الاجمالى ، حتى تستطيع ازالة هذه التناقضات فىالنظام الفرعى الاقتصادى • ومن أجل هذا بنوع خاص تتقدم السياسة وقت الثورة عـــلى العوامل الاقتصادية •

ان ضرورة شرح مثل هذه المظاهر المعقدة للسياسة الدولية شرحا مفيـــدا هى السبب الذى من أجله انتهى مؤلف هذا المقال الى الاقتناع بأن التحليل الماركسى يجب أن يقدم فى الآونة الحاضرة على مستويين متميزين : المستوى القومى ، والمســتوى العالمى • ذلك لأن نظرية م • جانتمان لا تصدق الا على الصعيد القومى ، بمعـــنى أنه عند هذا المستوى يكون الصراع الطبقى هو القوة المحركة المسيطرة • فما ان تتخطى مصالح الطبقات حدود النظام الفرعى القومى حتى تنفذ فى دائرة سياســية جديدة ومختلفة تنشط فيها عناصر أخرى تكيف العوامل الداخلية مع القواعـــد والتصرفات السائدة فى قلب النظام العالمى • هذا الرأى النظرى هو وحده الذى يسمح بتفسير سلوك الأمم الاشتراكية على مسرح السياسة العالمية ، وكذا الخلافات والمنازعات التى تقوم بينها •

ان التغيرات الجذرية التى طرأت بداخل المجتمعات المختلفة ، أى على المستوى القومى ، لم تعدل بصفة أساسية النظام الدولى ، أو تنظيماته أو نشاطه ، كمـــا لم تعدل طبيعة العلاقات بين الأمم الاشتراكية نفسها • وقد أدرك لينين أن انتصار الثورة فى بلد واحد لا يكفى لتغيير النظام الدولى تغييرا جـــذريا ، وصرح بأن انتصار الاشتراكية فى عدة بلاد متقدمة على الأقل هو وحده الكفيل بأن يتيح لهـذه الحركة أن تمارس تأثيرا باتا فى السياسة العالمية فى مجموعها • بعبارة أخرى ينبغى للقوى الاشتراكية أن تسيطر على قلب النظام نفسه حتى تستطيع تغييره طبقـــا للمبادىء الاشتراكية •

ترى ما الذى يشكل فى هذه الحالة قلب النظام ؟

فى رأيى أنه ينبغى لمعرفة ذلك الرجوع الى المراحل الأولى لتكوين النظام الدولى المعاصر ، فى العصر الذى كانت فيه عمليتان متقاربتان ـ توسع الرأسمالية الكبير ، ونشأة الدول / الأمم فى أوربا ـ قد أكسبتا القسم الغربى من القارة الأوربية تقدما على القسم الشرقى منها • وعصر النهضة الذى قرن العودة الى التاريخ القديم بالنظام الاقطاعى هو الذى أتاح الفتوحات العلمية الكثيرة ، واستهلال التحول التاريخى الذى بدأت عنده أوربا تسبق سائر القارات • ولما كانت النهضة ظاهرة أوربية غربية قبل كل شىء فان بدايات الدولة ذات السلطان المطلق ، طليعة الأمم الحديثة ، وتوسع الرأسمالية ، قد جعلت أوربا بنوع خاص قلب النظام الدولى الجديد •

تلك هى الظروف التاريخية التى استطاعت بفضلها الأمم الغربية أن تستفيد كل الاستفادة من الثورة الصناعية ، وتؤسس امبراطوريات استعمارية شاسعة ، وتقيم على مدى قرن من الزمان تقسيما للعمل على المستوى الدولى بين الدول الاستعمارية الغربية التى تشكل قلب النظام • وبين المناطق المحيطة بها فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بحيث أصبحت الأولى غنية ومتقدمة جدا ، فى حين بقيت الثانية فقيرة ومتخلفة • أما فى أوربا الشرقية فقد احتفظت الشعوب والقوميات (وكان معظمها ولم يزل يناضل حتى يصير فى مصاف الأمم) بطبيعة زراعية فى أساسها ، واستمر بها هياكل اقطاعية قوية الى ما بعد مستهل القرن العشرين • وكانت روسيا القيصرية ، حيث السلطة فى أيدى طبقة النبلاء الاقطاعيين ، بلدا زراعيا فى أساسه ، ولم يكن القطاع الصناعى الذى تضاعف ثلاثة أمثاله بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٢٠ يقدم فى ذاك التاريخ سوى ٢٠٪ من الدخل القومى ، وكانت نسبة الأمية تتجاوز ٧٠٪ ، ولم يكن للبلاد أية خبرة بالديموقراطية السياسية •

وعلى ذلك بدأت الثورة الاشتراكية فى روسيا المتخلفة هذه ، وامتدت بعد ذلك الى دول قليلة التقدم نسبيا ، أو متخلفة بالفعل ، بحيث اضطرت كل هذه البلاد أن تتصدى بأسرع ما يمكن وفى وقت واحد للمهمة الضخمة ، مهمة التحول الى بلاد صناعية ، وهى مهمة مرهقة ، لم يزل كل النسيج الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمع الجديد يحمل آثارها • وبديهى أن انتصار الثورة فى الدول التى تمثل أضعف الحلقات فى سلسلة الامبريالية ، طبقا للصيغة التى استخدمها لينين ، لم يكن من شأنه أن يثير التحول النوعى فى العلاقات الدولية ، ذلك التحول الذى تكهن به ماركس ، مادامت القلاع الأساسية للنظام الرأسمالى قائمة •

والواضح أن الرأسمالية التى وجهت العلاقات الدولية تبعا لقواعدها العملية وأساليبها السلوكية قد بقيت حية فى جوهرها بعد قيام الحركة الثورية الكبرى فى أعقاب الحربين العالميتين • ومع أن النظام الفرعى الاشتراكى يضم اليوم أكثر من نصف الكرة الأرضية ، ويقدم أكثر من ٤٠٪ من الانتاج الصناعى الكلى ، ويؤدى دورا سياسيا وعسكريا وعلميا وثقافيا متزايدا فى العالم كله ، فانه لم يصل بعد الى ممارسة تأثير حاسم فى مجموع السياسة الدولية • أما الأحكام المتفائلة بدرجة مفرطة ، التى نجدها أحيانا فى بعض الكتابات الشيوعية الدولية فى أواخر العقد السادس ، والتى تقول ان الطبيعة والاتجاه الأساسيين للمجتمع البشرى والسياسة الدولية تحددهما الاشتراكية العالمية ، فانها لم تكن بالتأكيد قائمة على أساس صحيح، ومن ثم فانها ما لبثت أن طواها النسيان • ويقوم الخطأ فى هذا الحكم على أساس أن معيار التقدم لم تقدر أهميته كما ينبغى عند تحليل حالة السياسة العالمية • ولما كانت الفجوة بين الأمم الغنية والفقيرة تتسع باستمرار ، وتقسيم العمل يجرى دائما فى صالح البلاد الرأسمالية الصناعية ، فى حين تكشف كل المؤشرات الاقتصادية الهامة عن استمرار تأخر البلاد الاشتراكية (التى تكفل من ١٠٪ الى ١١٪ فقط من التجارة العالمية ، ونسبة أكثر انخفاضا أيضا من الاستثمارات الدولية ، فى حين ارتفع نصيب الأمم الرأسمالية الصناعية فى الصادرات العالمية من ٦٦٪ فى عام ١٩٥٠ الى ٧٦ ٪ فى عام ١٩٧٠) ، فلا يمكن مع ذلك القول بأن الوضع الحالى والتطور العالمى تحددهما الاشتراكية •

ومن الضرورى أن نستخلص من هذه الحقائق نتيجة ميثودولوجية فى الدرجة الأولى من الأهمية • ذلك لأنه ينبغى للباحثين الماركسيين أن يستخدموا اليوم لا المفهوم الأساسى للتشكيل الاجتماعى فقط ، وانما أيضا مفهوم التنمية • فنحن نعيش فى نظام عالمى يقترن فيه التناقض الأساسى بين الرأسمالية والاشتراكية اقترانا ديالكتيا بضروب هائلة من اختلال التوازن والتفاوتات بين الأمم من حيث مستوى النمو • تلك حقيقة لا يستطيع أى ماركسى أن يهملها ، لأن ما نسميه « نموا » ليس مجرد مؤشر لدرجة التصنيع ، وانما يتضمن أيضا عناصر من قبيل الدخل القومى للفرد الواحد من السكان ، وانتاجية العمل ، والتعليم ، كما لا يفوتنا مستوى المعيشة ، وميزانية اجور ، وأوقات الفراغ • ويشرح ماركس لقرائه الألمان فى مقدمته المشهورة بالطبعة الاولى من كتاب « رأس المال » أنه اختار انجلترة مثلا لايضاح برهانه النظرى، لأن « البلد الأكثر تقدما فى مجال الصناعة انما يعرض على أولئك الذين يتبعونه على المضمار الصناعى صورة المستقبل الذى ينتظرهم » • وحين يؤكد لينين أن «الانتاجية هى فى آخر المطاف أهم شىء بالنسبة لانتصار النظام الاجتماعى الجديد » ، وأن انتصار

الاشتراكية يعتمد تبعا لذلك على خلق « انتاجية جديدة أكثر ارتفاعا » من الانتاجية الرأسمالية ، فانه فى الواقع يعرف الدور الذى يؤديه معيار التنمية فى المواجهة بين النظامين ·

وفى رأيى أن مفهوم التنمية فى سياق الظروف التاريخية للثورة الاشتراكية ، مفهوم جوهرى ، لا من أجل تحليل يجرى على المستوى العالمى فقط ، وانما أيضا من أجل تفسير التطور الداخلى للمجتمعات فى أوربا الشرقية ، من أساليب تخطيط واقرار الاقتصاد الجديد الى انشاء النظام السياسى والادارى · وتفسر معظم هذه الخصائص بالأولى تبعا للمقابلة بين « التخلف » و « النمو » لا باعتبارها أبنية ومكونات نوعية لمجتمع اشتراكى · والمجتمع الاشتراكى ، فضلا عن ذلك ، يبدو من الوجهة النظرية فى صورة مجتمع رأسمالى لاحق ، أو مجتمع صناعى لاحق ، لأن التحول الصناعى ينتمى فى الواقع الى العصر الرأسمالى ·

ومع ذلك ، ولما كان التاريخ بتعريفه يحتمل المتناقضات ، فقد بذلت الأمم الاشتراكية جهودا هائلة فى سبيل التصنيع ، وأصبحت على وشك اللحاق بالبلاد الرأسمالية المتقدمة · وهذا لا يعنى أنها سوف تتبنى الحضارة الرأسمالية التى تستهدف الربح · ولكن ما دامت قواعد التنمية تتحدد فى الغرب تبعا للانتاجية القصوى التى يمكن الحصول عليها بفضل أحدث الاكتشافات العلمية والتكنولوجية فان على الاشتراكية أن تعمل جاهدة للحصول على مكانة فائقة حتى تستطيع فى هذا الخصوص أن تؤكد ذاتها باعتبارها تشكيلا اجتماعيا أعلى من الرأسمالية · وحتى يتحقق هذا يستمر النظام الدولى يزاول نشاطه كما كان يفعل قبلا ، وتتوافق معه كل الدول / الأمم مهما كان نظامها السياسى أو الاجتماعى · واذا لم تكن الصلات بين الأمم الاشتراكية قائمة ، ولا يمكن أن تكون منعزلة عن هذا المجال ، فانها تخضع بالتالى للعوامل نفسها ·

ونظريتى الأساسية فى هذا الخصوص هى أن النظام الفرعى لا يمكن أن يتخطى نطاق النظام الأصلى الذى هو جزء منه ، ولا يستطيع أن يسلك طريقه بصورة مخالفة للنظام الاجمالى · وكل النظم الفرعية الدولية والأمم توجه أنشطتها الدولية تبعا لبعض القواعد والمبادىء ، كما تشهد بذلك الأنماط العملية للمبادلات التجارية والنقدية الدولية ، وكذا صفة الشرعية العالمية المعترف بها لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ·

ومن الواضح كذلك أنه اذا لم تكن هناك مجموعة من القوانين والقواعد المسلم بها من الكافة فان العلاقات الدولية لا يمكن أن تؤدى مهمتها باعتبارها نظاما من النظم وفيما يختص بنظرية النظم وتحليلها ، وعلى خلاف مع أعضاء المدرسة البنائية النفعية الذين يجعلون للنظم طبيعة تكاملية استاتيكية متزامنة مقترنة بنزعة أيديولوجية

محافظة واضحة . فان الماركسيين يتصورونها من جانبهم بشكل ديالكتى ، ويهتمـــون لا بالجوانب التكاملية والتزامنية لبنية النظم ونشاطها فقط ، وانما أيضا بالتناقضــات الداخلية التى تخلق ظروف التغيير فى داخلها ، وكذا فيما بينها من صلات • بعبـــارة أخرى لا يعنى التسليم بالأثر التكاملى الذى ينتجه النظام العالمى فى السياسة الخارجية للدول القول بأن هذا الأثر دائم وحاسم ، فهذا النظام ، مثله مثل سائر النظم ، يخضع لقانون التناقضات ، ومن ثم فهو عرضة للتغير •

ومع ذلك فان تغير النظام العالمى أكثر تعقدا بكثير من تغير المجتمع ، رغم أن قانون الديالكتيك واحد فى الحالتين • ومن المفيد اجراء تفرقة بين التطورات التدريجية الشاملة التى تتخذ وجهة التغيير (من انتصار الثورة الاشتراكية فى حوالى عشرين بلدا الى النزعة النضالية ضد الامبريالية التى يشهد بها فى الوقت الحاضر مجموعـــة السبعة والسبعين) وبين الحركة التى تتغيا التغيير النوعى ، أى الانقلاب الداخـــلى للنظام العالمى الذى شرح لينين بوضوح شروطه الأولى •

وبعد أن بينا على هذا النحو ضرورة تحسين وسائلنا فى التحليل النظـــرى والمنهاجى واتقانها نتناول أخيرا مسألة مستقبل الدولة / الأمة •

مستقبل الدولة / الأمة

يحسن ، لكى نصوغ فروضا بشأن مستقبل الدولة / الأمة أن نميز بدقـــة القوى التى تعمل على مسرح السياسة الدولية • وقد تركزت المناقشات الخاصة بهذه المسألة فى السنوات الأخيرة حول نموذج النظام العالمى الذى وضعه فورستر ميـدوز على أساس متغيرات رئيسية خمسة : (السكان ، الاستثمارات ، الموارد الطبيعية ، الجزء من رأس المال المخصص للزراعة ، التلوث) • وكان اختزال العالم على هـــذا النحو الى بارامترات (متغيرات) اقتصادية طبيعية هدفا للنقد ، وكذلك معالجـــة كوكبنا باعتباره كيانا متجانسا من وجهة الموارد ، والثروات ، والقدرة على استخدام رؤوس الأموال ، والكفاءة التكنولوجية • حقا ليس من المفروض أن يعكس النموذج مجموع خصائص نظام معين وطرقه السلوكية ، ولكن لابد أن يقدم جوهر النظـام ، أى القوى التى تحرك المكونات المختلفة كما لو كانت وحدة شاملة • واذا كان صحيحا أن شروط الوجود الاجتماعى تؤدى ، مثل متغيرات فورستر ، دورا رئيســـــيا فى بناء النظام العالمى فان النموذج يكون مضللا لا يطابق الواقع اذا لم يفسح مكانـــا للقوى الاجتماعية وادراك الفرد لهذه القوى ، لان هذه العناصر تمارس تأثيرا ارتجاعيا على الوجود الاجتماعى يتوقف عليه نشاط النظام •

ومن المفيد أن ننوه بأن العلماء النظريين البورجوازيين الذين اعتبروا فيما مضى من « السخافات الماركسية » النظرية التى تقول بأن الانتاج والتكنولوجيا بهما تأثير حاسم على تطور المجتمع قد انتقلوا فى السنوات الاخيرة الى الطرف الآخر ، ومضوا الى أبعد مما انتهى اليه أنصار المادية الاقتصادية المتحمسين لها - فالتكنولوجيا الحديثة تعتبر اليوم بمثابة قوة مخيفة تبنى وتهدم كل شىء تقريبا فى المجتمع وعلى مسرح السياسة العالمية • و « الثورة التكنولوجية » مذكورة فى كل صفحة من كتاب هؤلاء الاخصائيين • ولكن اذا أمعنا النظر تبين لنا أنهم اذا كانوا يسلمون بهذا الرأى عن المجال التكنيكى فانما يفعلون ذلك لغاية استراتيجية واحدة. هى استدامة النظام الرأسمالى ، وتلح اسقاطاتهم كثيرا على التحولات التكنولوجية ، ولكنهم لا يقولون فى الواقع شيئا عن التحولات الاجتماعية •

ومن ناحيتى اقترح نموذجا تحليليا للسياسة العالمية قائما على شبكة من أربع مجموعات من المتغيرات الأساسية التى تتبدى فى هذا المجال • (أ) تأثير التكنولوجيا الحديثة ، والترابط المتزايد ، (ب) سياسة روابط القوة ، (ج) الميل الى تأكيد الذات القومية ، (د) التغير الاجتماعى •

وكل متغير من هذه المتغيرات مستقل حيثما يعمل بنفسه ويشكل قوة موضوعيه وبايجاز سوف تقرر التأثيرات المجتمعة للمتغيرات الأربعة فى نهاية المطاف ما اذا كان وجود الدولة / الأمة ودورها سوف يتعدلان •

والتأثير الذى يمارسه الترابط التكنولوجى يشكل العامل الرئيسى فى هذا الاتجاه ، فهو يخلق عالما يزداد صغرا باستمرار ، وتزداد عناصره أو نظمه الفرعية المختلفة نزوعا الى التنافس والتفاعل ، فتمحو وتتخطى الحدود الاقليمية ، وكذا الحدود بين النظم الاقتصادية والثقافية والأجهزة التى تصدر القرارات فى مختلف البلاد•ومع ذلك فاذا كانت التكنولوجيا تؤثر على السياسة فان ذلك لا يجرى بصورة مباشرة، وانما عن طريق بعض الشرائح والطبقات الاجتماعيةوالمجموعات ، والأمم •والتكنولوجيا النووية لا تحدد بذاتها السياسة النووية ، فهناك بلاد تمتلك الموارد والكفاءات اللازمة لصنع القنبلة الذرية ، ومع ذلك ترفض صنعها ، فى حين أن بلادا أخرى لم تبلغ بعد مرحلة الصناعة المتقدمة ، ولكنها تبذل جهودا وتضحيات هائلة من أجل حيازة هذا السلاح •

والواقع أن التكنولوجيا الحديثة تؤثر فى كل من الروابط الطبقية فى داخل المجتمع (حيثما تسهم بقوة فى احداث التغيرات الاجتماعية) والعلاقات الدولية فى صورتيها ، أى سياسة روابط القوة ، وبعث القوميات التى تحفزها هذه السياسة • تلك هى ديناميكية النظام العالمى •

ويمارس الترابط التكنولوجى تأثيرا قويا فى اتجاه واحد ، ينزع دون هوادة الى توحيد الأشياء والعمليات بطريقة من شأنها خلق عالم اجمالى لا تضطرب حركته المنظمة ذاتيا بفعل قرارات الأمم • ومع ذلك لم يزل هذا التطور يصطدم بعوائق كبيرة تقيمها القوى والظواهر الداخلية (طبقات تتمسك بسلطتها وامتيازاتها ، أزمات ، اضرابات ، حروب أهلية ، الخ) ، كما تصدر من أوضاع دولية متضاربة (سياسات الحماية الاقتصادية ، والحواجز الجمركية ، والازمات النقدية ، والحظر البترولى ، والعمليات العسكرية) • ولم يزل هناك فى الواقع اختلال كبير بين الامكانيات التكنولوجية فى العالم الحاضر وبين منازعات الطبقات والأمم •

والآن نفحص كل متغير على حدة ، لنرى الكيفية التى يؤثر بها على الدولة / الأمة، وعلى مستقبلها •

يقصد بعبارة « روابط القوة » عادة استخدام الأقوياء والأثرياء ما لديهم من سلطة بقصد السيطرة على الضعفاء والفقراء والتأثير عليهم واستغلالهم • وهناك العديد من التعريفات لكلمة « السلطة » قدمها مختلف المؤلفين ، ولكنا نعتبر السلطة ها هنا من زاوية الدولة / الأمة فقط • وحتى اذا كان هناك أشكال من السلطة تميل الى تخطى نطاق الدولة (كالشركات المتعددة الجنسيات ، والمنظمات التى تشمل عدة أمم) فان الدولة / الأمة ما زالت هى المرجع الاساسى فى هذا الخصوص ، ذلك لأن الأنماط الأخرى من السلطة تؤثر بالضرورة فى الحكومات لكى تبلغ أهدافها فى نطاق نظام الدولة •

وليست السلطة هى المحرك الأول للسياسة الدولية ، وانما هى بالأحرى محصلة ظروف مادية سائدة فى مختلف المجتمعات البشرية ، وتفاوتات اجتماعية وقومية • ولا يمكن أن تنمو روابط القوة اذا كانت الأمم كلها متساوية بأبعادها وقدرتها ومستوى تقدمها •

واذ لا يوجد فى مجال السياسة الدولية سلطة مركزية تقوم بدور الدولة على المستوى الداخلى فقد ملأ هذا الفراغ على مدى التاريخ مختلف أشكال تركيز السلطة التى تتكفل ، فرضا ، على النطاق الدولى ، بواجبات الحفاظ على الوحدة والنظام ، وهى الواجبات التى تضطلع بها الدولة فى المجتمع القومى •

وفى الماضى تولت هذه المهمة نظم مسيطرة (باكس رومانا ، باكس بريتانيكا) أو قائمة على توازن السلطات (الوفاق الأوربى) • غير أنه منذ الحرب العالمية الثانية حل محل هذه التنظيمات ، فى رأى أغلب المراقبين ، نموذج ذو قطبين ، تحركه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ثم نموذج ثلاثى الأقطاب (بضم الصين) وأخيرا فى عهد قريب نموذج خماسى الاقطاب (يشمل فوق هؤلاء غرب أوربا واليابان) • لكن

هذه النماذج يشيع فيها الميل الى تركيز السلطة فى نظام يبقى مع ذلك لا مركزيا من حيث تكوينه • لذلك اعتمدت سياسة روابط القوة دواما على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى مسألة العلاقات الدولية •

ترى ما موقف هذه السياسة فى الوقت الحاضر ؟

للاجابة على هذا السؤال أكتفى بتلخيص ما أرى أنها الخصائص الرئيسية لروابط القوة فى الوقت الحاضر :

١ – يبدو أن التغيرات الطارئة على مسرح السياسة العالمية تناولت لا روابط القوة بين المثلين الرئيسيين لهذه السياسة فقط وانما أيضا ديناميكية السلطة فى النطاق الذى قلت فيه الاهمية النسبية للعوامل العسكرية ، فى حين ازدادت نسبيا أهمية المكونات الاقتصادية والتكنولوجية ، والسياسة الدبلوماسية • ولا يعنى هذا القول باستبعاد القوة كتابع من توابع السلطة ، وذلك رغم ما أصابها من انتكاس وما فرض عليها من قيود ، عن طريق توازن المخزون الذرى ، وتناقص الارباح الناتجة عن الحروب بالأسلحة التقليدية ، لذلك لا يبدو أن استخدام القوة سوف يزول عما قريب • الأكثر من ذلك أن الأمم التى تمارس سلطتها فى مجال السياسة الخارجية ترى أنه لكى تستخدم وسائل أخرى (اقتصادية أو تكنولوجية ، الخ) بدلا من استخدام القوة يلزمها أن تمتلك القوة بالفعل (كما يشهد بذلك الاستمرار دون هوادة فى سباق التسلح ، والاحتفاظ بالقواعد العسكرية فى الخارج ، وعادة التفكير باستعمال مصطلحات عسكرية ، الخ) •

٢ – كانت القواعد التقليدية لسياسة روابط القوة قائمة على فكرة مؤداها أن فى مقدور عدد صغير من الدول الكبرى أن تقتسم العالم بطريقة أو بأخرى ، وأن تقتسم السلطة على هذا النحو فيكون لكل منها دائرة نفوذه • وفى عصر الوفاق الأوربى كانت أربع دول أوربية أو خمس قادرة بالفعل على ادارة مجموع الشؤون الدولية ، اذ لم يكن فى سائر القارات سوى القليل جدا من الدول ذات السيادة • ولما كان هناك اليوم أكثر من ١٤٠ دولة ذات سيادة موزعة على سطح الكرة الأرضية لم يعد فى مقدور الدول الكبرى تصريف شؤون العالم ، أو حتى ممارسة رقابة فعالة على شركائها وحلفائها الأقل شأنا منها • النظام الدولى الحالى اذن هو أقل النظم الدولية تركيزا على مدار التاريخ الحديث •

٣ – مهما كان النموذج الهندسى المتخذ لمراكز القوة – ثنائية أو ثلاثية أو خماسية الأقطاب – فلا بد أن نسلم بأن هناك قوى أخرى تمارس تأثيرا محسوسا على

السياسة العالمية . ومن الافكار التى يستوحيها هذا البحث الفكرة التالية : فى عالم يضيق ويزداد فيه ترابط الوحدات القومية فى شبكة كثيفة جدا من العلاقات . والتفاعلات المتعددة . والتحالفات التى بدعم بعضها بعضا ، يظهر نمط جديد من القوة مختلف كل الاختلاف عن النمط البنائى الذى تمثله الدولة / الأمة ، تلك هى «السلطة المنظمة » . هذه السلطة ، بعكس السلطة الكبيرة التقليدية التى تعتمد على القوة العسكرية أو على طاقة اقتصادية وتكنولوجية . هى سلطة من نوع جديد لا يمكن تعريفها الا بمصطلحات العلاقات ، وتعتمد صلاحيتها لتعديل سلوك نظام ما على قدرتها على الاخلال بنشاط هذا النظام . وقد سميناها « سلطة منظمة » ، للدلالة على أنها لا تعمل فى أى نطاق أو دائرة من العلاقات الدولية ، ولكنها تعمل داخل نظامها الخاص فقط ، ولا يكون تأثيرها محسوسا الا فى النطاق الذى تترتب على قراراتها فيه نتائج تمس عناصر مرتبطة بهذا النظام . من ذلك مثلا أن حظر البترول فى عام ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط الخام الذى فرضته منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك) كان لهما عواقب أشد خطورة بالنسبة لليابان ودول غرب أوربا التى تعتمد اعتمادا كبيرا على بترول الشرق الادنى ، مما هى بالنسبة للولايات المتحدة التى لاتغطى وارداتها البترولية أكثر من ١٠٪ من استهلاكها .

قصارى القول أنه اذا عرفنا « السلطة » بأنها القدرة على حمل الدول الاخرى على أن تتصرف على خلاف رغباتها فانه يبدو مما لا شك فيه أن البلاد المصدرة للبترول قد نجحت فى بلوغ هذاالهدف الجميل ، وذلك بتعديل موقف عملائها حيال النزاع فى الشرق الادنى ، وكذا برفع سعر البترول بالفعل فى أول يناير ١٩٧٥ رغم الاحتجاجات والتهديدات .

وتكمن القوة النوعية فى هذه « السلطة المنظمة » فى تكاتف البلاد المصدرة للبترول وعملها المنسق ، ولكنها لا تظهر الا فى داخل نظام « الشمال والجنوب » . وتعمل « السلطة المنظمة » ما دامت ظروف فاعليتها قائمة .

نستخلص اذن أنه اذا كانت سياسة روابط القوة تخضع لضغوط وقيود متزايدة واذا بدأت أداتها الرئيسية ـ أى استخدام القوة ـ تأتى بنتائج سلبية ، بقيت السلطة عاملا هاما فى مجال السياسة الدولية ما بقيت هناك تفاوتات فى الابعاد والقوة والنمو والثروة بين الأمم .

وتأكيد الذاتية القومية هو أساسا رد فعل الامم الصغيرة والضعيفة والفقيرة ضد سياسة روابط القوة ، فهو اذن المظهر المضاد للسياسة الدولية القائمة على التفاوتات واختلال التوازن بين الأمم . وتمثل نهضة القوميات ثقلا ذا فاعلية متزايدة يوازن سياسة السيطرة وفرض الارادة بالقوة . ومع أن الأمر لا يتعلق بالسلطة

بمعناها التقليدى فان هناك قوة حيوية فى تطلع بعض الأمم الى التحرر من كل أشكال السيطرة والاستغلال ، واسترداد ما كان لها من قيم اقتصادية وثقافية وسياسية حرمت زمنا طويلا من امكانية الظهور وفرض نفسها • وقد أطاحت حركات التحرير الوطنية قبلا بأمبراطوريات استعمارية قوية ، وأثبتت قدرتها على التصدى بنجاح للجيوش الامبريالية الحديثة المتطورة • واليوم ندعم الدول الفتية التى تحررت من ربقة الاستعمار استقلالها ، وتتقدم ببطء ولكن بثقة فى المضمار العالمى • وفى حين يخضع نظام روابط القوة اليوم لتحديدات متزايدة يكشف المستقبل عن اندفاع الأمم ، مهما كانت صغيرة أو فقيرة أو ضعيفة لتأكيد ذاتها •

واليوم أصبح شعار هذه الأمم هو « التنمية » ، وحيثما تنجح فى تنظيم قواها تشكل عاملا جديدا هاما فى تغيير السياسة العالمية • ومنذ بداية العقد الثامن لاحظ مراقبو الموقف الدولى أن مجموعة السبعة والسبعين قدمت على مسرح السياسة عنصرا جديدا ، من حيث أن العالم الثالث يظفر بالتدريج بالمكانة التى يستحقها ، وأن « هذه المجموعة المتعددة المذاهب تملك مؤهلات عظيمة يمكن أن تستخدمها فى لعبة روابط القوة الدولية فى غضون العشر السنوات القادمة » •

والحقيقة الجلية أن العالم الثالث يمكنه أيضا أن يغير قواعد هذه اللعبة ، كما أثبتت ذلك بصورة فعالة منظمة الدول المصدرة للبترول •

ما هو اذن الدور النوعى للدولة / الأمة فى عالم كهذا العالم ؟

فى حين أن الدول فى أفريقية وفى الكثير من البلاد الآسيوية ما زالت فى مستهل عملية النشوء والتنظيم القومى التى أخرتها السيطرة الاستعمارية فان الدولة / الأمة قد بلغت مرحلة أكثر تقدما فى أمريكا اللاتينية حيث يوجد عرف خاص فى السيادة القانونية لا يتوقف دائما على الاستقلال السياسى أو الاقتصادى • وفى البلاد الافريقية يجب على الدولة فى لكثير من الأحيان أن تواجه المهمة لا الضخمة فقط ، مهمة توحيد القبائل التى تشيع فيها نوازع طاردة مركزية (وفى معظم الاحوال تنتشر هذه القبائل الى ما وراء الحدود الاقليمية التى رسمها المستعمرون القدامى بكيفية اصطناعية) ، وانما تواجه أيضا مشروعا لا يقل عن ذلك صعوبة ، يتمثل فى انشاء رابطة لغوية قومية ، وهذا هو فى الواقع أحد الشروط الرئيسية التى يتعين تنفيذها لتحقيق التكامل القومى •

وتبدو الدولة لكل الشعوب النامية كأحسن وسيلة لتصنيع اقتصادها ومجتمعها وتجديدها تمشيا مع العصر الحديث ، من جهة ، ومن جهة أخرى لتواصل فى المضمار

الدولى النضال اللازم لتقدمها • والدولة / الأمة هى القوة السياسية الوحيدة القادرة على ضمان وحماية تصنيع هذه الشعوب واسهامها فى العصر التكنولوجى الحديث • ولا شك أن هذه الشعوب قد أدركت أنه لكى تبلغ مستوى من النمو ، ولو كان ضئيلا ، لابد لها من تخطيط مركزى ، وهذا التخطيط لا يمكن أن ينجح خارج نطاق الدولة • وفضلا عن ذلك فان تدخل الدولة فى البلاد النامية ضرورى بصفة خاصة للتحكم فى النشاط الحر للقوى الاقتصادية التى تتجه دائما ، طبقا لقوانين السوق ، نحو مصلحة الدولة الاستعمارية السابقة • وينبغى فى هذا الصدد أن نتذكر أن الدول الاستعمارية قد وجهت اقتصاد مستعمراتها بأسلوب منهاجى ، لا بقصد انشاء سوق وطنية بها ، وانما لكى تقوم المستعمرات بدور النظام الفرعى الاقتصادى الذى يعتمد على هذه الدول الاستعمارية •

ولما كانت الدولة فى العصر الحديث تحتكر أكبر قدر من السلطة كان لنا أن نتساءل عمن يملك هذه السلطة فى بلاد العالم الثالث •

لقد سبق أن أشرنا الى أن هذه البلاد أصبحت بعد حصولها على الاستقلال مسرحا للصراعات الطبقية ، وأنه تبين فى الكثير من الاحيان أن الفئات من السكان صاحبة الامتيازات تلجأ عندئذ الى السلطة الاستعمارية السابقة لكى تحتفظ بمراكزها فى الحكم ، وتؤدى دور العميل السياسى لهذه السلطة • وقد سمى لينين هذه الفئات « الكومبرادور البورجوازى » (الكومبرادور : وكيل أو مستشار وطنى تستخدمه مؤسسة أجنبية فى الصين للاشراف على شؤون مستخدميها الصينيين : المورد) •

وقد أوضحت دراسات حديثة أن هذه المراكز المتقدمة للدول الرأسمالية الاستعمارية سابقا لا غنى عنها لصالح العمل فى النظام « الشمالى ـ الجنوبى » • وعلى العكس من ذلك يجب على القوى الثورية الوطنية التى تكافح الاستعمار أن تعمل جاهدة للقضاء على وكلاء الدول الامبريالية وعملائها •

وهكذا يكون النضال ضد التخلف مرافقا للتغير الاجتماعى أو مفضيا اليه •

والتغير الاجتماعى ـ وهذا تعبير يعنى بالنسبة لنا انتقال السلطة من طبقة الى أخرى ـ يمكن أن يؤثر فى السياسة العالمية فى صورتين : من جهة باعتباره ظاهرة داخلية حيث تقوم حكومة ثورية بتعديل سياسة بلد معين تعديلا جذريا ، ومن جهة أخرى باعتباره نزاعا دوليا ، حين تشترك دولة أجنبية فى عملية ثورية أو فى حرب أهلية •

وفى العصر الحاضر شكلت الثورات والثورات المضادة أهدافا فى مجال السياسة الدولية ، وهى مصدر مختلف أنواع المنازعات والمنافسات والتحالفات بين التجمعات السياسية والدبلوماسية التى تعمل اما على مساندة هذه الحركات أو عرقلتها والقضاء عليها • ولم يزل « الحلف المقدس » حتى يومنا هذا هو النموذج المثالى للمواثيق المناهضة للثورات •

وكانت أحداث مايو ١٩٦٨ فى فرنسا بالنسبة لمعظم البلاد الغربية بداية لعصر من الاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعيين ، أثبت بطلان النظرية التى تقول بأن صراع الطبقات على وشك الزوال • وحديثا أيضا زاد الركود الاقتصادى والتضخم المالى حالة عدم الاستقرار هذه حدة فى سياق حالة من تفكك النظام الاقتصادى والمالى العالمى •

نقول ، تلخيصا لما سبق ذكره ، ان التغير الاجتماعى هو واحد من المتغيرات الأربعة الرئيسية للسياسة الدولية ، وأن قوته وتأثيره يتحدان بفعل الروابط الديالكتية مع المتغيرات الثلاثة الاخرى • فالتكنولوجيا مثلا قد حفزت التوسع الرأسمالى ويسرت التغير الاجتماعى مما أثار كل ما فى الامبريالية من متناقضات • وفى مقدور سياسة روابط القوة أن تعجل أو تعرقل بالتغير الاجتماعى تبعا لطبيعة ديناميكيتها ، ولظهور النزعة القومية صلات معقدة مع التغير الاجتماعى ، فهى من جهة ذات نزعة عضوية الى الظهور فى نطاق النظام الرأسمالى الذى هو موطنها الطبيعى (من ذلك مثلا أن منظمة البلاد المصدرة للبترول قد تجنبت تعريض التوازن العام للنظام الرأسمالى للخطر) • ومن جهة أخرى يدفعها منطق الكفاح فى سبيل التنمية الى الدخول فى نزاع مع مركز النظام نفسه ، أى الأمم الصناعية الرأسمالية •

واعتبارا بكل هذا ما هى النتائج التى يمكن استخلاصها فى موضوع الدولة / الأمة ؟

الدولة / الأمة باعتبارها مركزا للحكم والتقرير ، تعمل فى المنطقة الحدية حيث يندمج نشاط القوى الداخلية فى المجتمعات الحالية مع الضغوط التى يمارسها النظام العالمى • ومن حيث المنطق يتوقف مستقبل الدولة / الأمة على المحصلة النهائية للمتغيرات الأربعة الرئيسية التى عرفناها فيما سبق • ومن البديهى أنه ليس من السهل اجراء تكهنات فى هذا الموضوع ، ومع ذلك يمكن التكهن دون خوف من الشطط بأن الدولة / الأمة ــ بسبب وظيفتها المزدوجة ، الداخلية والخارجية ــ لن تزول من الوجود ، اللهم الا فى حالة التحول الجذرى الذى يطرأ لا على النظم الوطنية فقط ، وانما أيضا على النظام العالمى •

أما بخصوص المستقبل البعيد فانى أكتفى بأن أسترجع ها هنا ما كتبته فى أحد مؤلفاتى السابقة : « فى حين أسفرت كل الثورات الى وقتنا الحاضر عن نقل السلطة من طبقة اجتماعية الى أخرى فان نمطا جديدا من الثورة سوف يميز نهاية القرن الحاضر ويسود القرن الآتى ، تلك هى ثورة التكامل الذى يتخطى الحدود القومية أولا ، ثم العالمية أخيرا • ولن يكون الامر هذه المرة نقلا للسلطة من طبقة الى أخرى ، وانما بالأحرى تفكك السلطة نفسها • وقد تكون هذه الثورة الجديدة أشق من الثورات السابقة ، لأنها تمحو حتما لا التفاوتات الموجودة بين الطبقات فقط – الأمر الذى تبين أنه غير كاف – وانما أيضا التفاوتات الموجودة بين الامم ، وبالتالى الجهاز الرادع المستخدم للابقاء دواما على هذه التفاوتات • والعنصر الوحيد القادر على تيسير مثل هذا التطور هو أن السلطة المستخدمة فى الحالتين واحدة ، هى الدولة / الأمة » •

ترى هل هناك فى الوقت الحاضر مظاهر معينة فى السياسة العالمية تبدو أنها تتخذ هذا الاتجاه ؟ •

فى رأيى أن التاريخ المعاصر يدل على أن النظام العالمى الذى وحدته الاساسية هى الدولة / الأمة ، والمبدأ الأساسى لنشاطه هو الأسلوب الرأسمالى للانتاج ، لم يعد فى وسعه أن يعمل بفاعلية على أساس هذه العناصر الاصلية ، ومن ثم فهو عرضة لتوترات خطيرة فى المجالين • والأمر كما قال ماركس : لا تثور مشكلة الا فى اللحظة التى تتجمع فيها ظروف حلها • لم يكن اذن من باب الصدفة أن انطلق اليوم نداء يدعو لنظام دولى جديد •

وباعتبار أن هذا المشروع سوف يشغل على ما يبدو الافكار حتى ختام القرن الحالى ، وأن موعد تحقيقه يتوافق من جهة أخرى مع الحد الذى يمكن وضعه للكشف عن المستقبل باستخدام الأساليب الحديثة فى البحث الاجتماعى ، فان النظام الجديد سوف يكون بالتأكيد مركزا لمجادلات ومبادلات فى الرأى بين الاخصائيين فى هذا المجال •

ان الأزمات التى يمر بها النظام الدولى الحالى أزمات حادة • وثمة دلالات كثيرة تبعث على القلق ، تشير الى أن هذه الازمات سوف تعرض الحضارة الانسانية بأسرها للخطر • ولم يتصور أى من كبار المفكرين الذين تصدوا للحديث عن الأزمنة القادمة ، بما فيهم ذلك الذى رأى أبعد من غيره – أى كارل ماركس – أن ثمة مشاكل فى مثل هذا الحجم قد يكون لها عواقب مخيفة بالنسبة للجنس البشرى يمكن أن تطرح فى نهاية القرن الحالى •

وبديهى أنه لا يمكن الوصول الى حلول لهذه المشاكل فى ضوء التجربةالماضية لأنها سوف تتطلب مساهمة عالمية ، أو رؤية كوكبية • ولم تنتج التغيرات الجذرية الطارئة فى مختلف المجتمعات ، ولا يمكن أن تنتج ، حلا لهذه المشاكل • والدعوة لاقامة نظام عالمى جديد تعرف أساسا تناول هذه المشاكل بطريقة عكسية ، على مستوى النظام العالمى • ولكن هل يمكن تحقيق ذلك ؟ لابد لى ، باعتبارى ماركسيا ، قبل أن أجيب على هذا السؤال ، أن أذكر أن ما يميز نظرتنا عن نظرة أنصار المذاهب الأخرى لا نموذجنا النظرى فقط ، وانما أيضا الدور الذى ننسبه للعمل الثورى ، أى قدرة الناس على التأثير على مسار التاريخ تبعا للهدف الذى حددوه لأنفسهم • وفى رأينا ان انشاء نظام دولى جديد يتوقف أخيرا على قوة تماسك وتصميم مجموعة السبعة والسبعين التى كانت أول من طالب بهذا الانشاء ، وكذا مساندة الأمم الاشتراكية التى تستفيد من هذا الانشاء فائدة حيوية •

وعلى أساس نظام السياسة العالمية ذى المتغيرات الاربعة الذى وضعته آنفا أصوغ بضعة اقتراحات بشأن مختلف الاحتمالات التى يمكن أن تظهر خلال الكفاح الذى يتغيا اقرار نظام اقتصادى دولى جديد :

١ ـ يستمر تأثير الترابط التكنولوجى دون هوادة فى حفز نشاط المتغيرات الاخرى ، وكذا الاتجاه الى التكامل • ولما كان هذا يتطلب قبل كل شىء علاقات اقتصادية دولية منظمة تنظيما منهاجيا فانه ينبغى تشجيع المفاوضات والتسويات لهذا الغرض •

٢ ـ سوف يكون للنظام الاقتصادى الجديد بالضرورة انعكاسات على العلاقات السياسية ، وكذا ، وفى نهاية المطاف ، على أبنية السلطة العالمية • من المحتمل اذن أن يقاوم أنصار سياسة روابط القوة النظام الاقتصادى الجديد • وأن يبذلوا جهودا عنيفة للمحافظة على الأوضاع المهددة ، ويعملوا على بذر بذور التفرقة ، ويلجأوا الى الاساليب والحيل التقليدية باستغلال كل الوسائل التى فى جعبتهم • وفى عالم معقد مثل عالمنا يمكن أن تستمر هذه السياسة فى التغاضى عن الحدود الأيديولوجية ، بأن تقيم تحالفات عجيبة غير متوقعة ، وتخلق انطلاقة جديدة ، أو حلولا مسكنة مؤقتة •

٣ ـ فى هذه المرحلة الحاسمة التى سوف تجتازها السياسة العالمية يسهم تأكيد الذاتية القومية أكثر من ذى قبل فى التغير الاجتماعى ، ولكنه قد يثير أحيانا

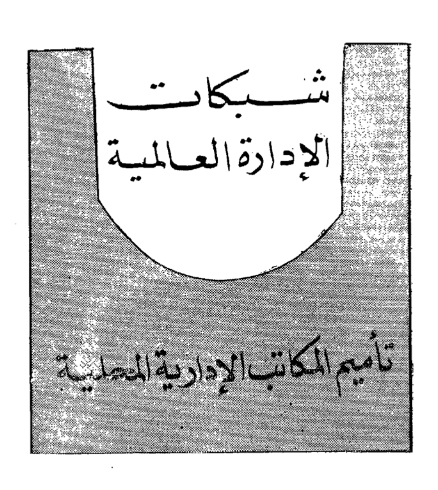
بعض ردود الأفعال . ويبدو أن الصراع من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد سوف يعجل تسوية المنازعات الطبقية فى البلاد النامية ، وذلك باجبار الجماعات الحاكمة التى تقوم بدور العملاء السياسيين للدول الاستعمارية على الكشف عن الدور الخاص الذى يقومون به فى النظام الشمالى / الجنوبى ، وحث القوى الوطنية الناهضة على أن تكشف عن نفسها .

٤ – وفى الوقت نفسه اذا نجح التغير الاجتماعى فى أوربا فى المنطقة التى تبدو أنها مواتية أكثر من غيرها لمثل هذا التطور فى السنوات القادمة – منطقة البحر الأبيض المتوسط من النظام الغربى – فقد يتعدل التوازن العام ، وتحرز المنازعات الطبقية عندئذ وضعا مهيمنا فى السياسة العالمية ، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج .

٥ – من البديهى أن اقامة نظام جديد سوف يكون له انعكاسات على الدول / الأمم وتنظيمها الداخلى . ومع ذلك فان التركيز سوف يكون قبل كل شىء على النظام الدولى وهيئاته .

ومن ثم فانه اذا كان صحيحا أن الدولة / الأمة لابد أن تبقى الوحدة الاساسية فى النظام العالمى فان النظم الفرعية العالمية سوف تطرأ عليها دون شك تحولات عميقة . وسوف يشغل نظام الشمال / والجنوب مركز الصدارة من المسرح ،ويشكل بذلك المضمار الرئيسى للصراع . ولكن هذا النظام الفرعى ليس منعزلا عن غيره ، فباعتباره جزءا من النظام العالمى فان له صلات وروابط مع سائر النظم الدولية الفرعية التى سوف يجذبها الصراع ، وعلى ذلك فمجموع النظام العالمى هو الذى سوف يتحرك .

● ● ●



●● لقد أصبح العالم منذ الحرب العالمية الثانية مترابطا، يعتمد بعضه على بعض ، يوما بعد يوم · هذه ــ على الأقل ــ هى النتيجة التى انتهى اليها الباحثون من أهل العلم وصانعو السياسة من أولى الحل والعقد · ولم يؤد الارتفاع المفاجىء فى أسعار الطعام والطاقة فى ١٩٧٣ ــ ٧٥ الى هذا الترابط أو زيادته ، وانما أدى الى بروز هذه الحقيقة أمام أنظار الزعماء السياسيين والجمهور على حد سواء · وقد أثار هذا الترابط المتزايد عددا من التساؤلات الهامة · وتردد كثير من هذه التساؤلات على أعواد المنابر العامة ، كمنبر الأمم المتحدة ، ومؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، والحوار الخاص بن الشمال والجنوب · وكان اهتمام الجمهور منصبا على التساؤل الخاص بموارد الثروة · فتساءل مثلا : كيف يوزع الغذاء ، والطاقة ، والموارد الطبيعية ، بين شعوب العالم ؟ على أن هناك أمرا يلقى

الكاتب : ريموند . ف . هوبكنز

أستاذ مساعد للعلوم السياسية ، ومدير قسم السياسة العامة بكلية سوائمور ، بنسلفانيا • اشترك فى تأليف « الأوضاع والعمليات فى السياسة الدولية » (١٩٧٣) ، ومؤلف « النظم الغذائية العالمية : مكافحة الجوع والفقر » (١٩٧٧) •

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية •

اهتماما أقل من ذلك ولكنه ذو أهمية مماثلة على المدى الطويل ، ألا وهو تنظيم هذه الموارد • ولذلك فاننا نسأل فى هذا المقال : ما هى الوسائل التى تدار بها موارد الثروة الآن ، وكيف يمكن تغيير نظام هذه الادارة ؟

وواضح أن المهام التى تضطلع بها الادارة — وهى الترويج والمراقبة ، والتنظيم — لانتاج وتوزيع البترول والحبوب ، والعملات المحلية ، والخامات الرئيسية ، لا تتم اعتباطا • ذلك أن الأمر يتطلب شيئا من التنسيق والتعاون بين المنتجين والمستهلكين للسلع التى تنتقل عبر الحدود القومية • ومن رأيى أن هذه الادارة قد تركزت — الى حد كبير — فى أيدى شبكات دولية غير رسمية للادارة تتألف من موظفين فى الحكومة والصناعات الخاصة • وسأحاول أن أبين السبب فى وجود هذه الشبكات واحتمال بقائها واتساع نطاقها كما سأقدم بعض البيان عن طريقة عملها •

ولا ريب أن محاولة النظر الى العالم على أنه وحدة متكاملة ، كتلك المحاولة التى يبذلها نادى روما وغيره ، قد عبرت عن الطرق المادية والاجتماعية والاقتصادية التى

ترتبط بها أو يمكن أن ترتبط بها فرص الحياة فى اقليم ما بما يحدث من تغييرات فى الأقاليم الأخرى • ولا ريب أيضا أن زيادة عدد السكان، والتوسع فى وسائل النقل السريعة ، وزيادة جمهور المشاهدين والسامعين لوسائل الاتصال الحديثة ، هى من العوامل التى تربط العالم بعضه ببعض ربطا وثيقا • ويبدو أن ارتباط العالم بعضه ببعض أصبح ضربة لازب ، لا رجوع عنه ، بصرف النظر عن النقاش الدائر حول احتمال مواجهة العالم لندرة فى السلع الأساسية طويلة الأمد (أو أن التكنولوجيا وتعديل الاسعار يمكن أن يؤدى الى انتقال العالم بسهولة الى فترة تاريخية من الرخاء والثراء) •

وليس استمرار هذا الارتباط ضرورة مادية ، بل هو يتصل بأمانى المجتمعات المختلفة ومطالبها اتصالا لا تنفصم عراه • ذلك أن الاستهلاك الفردى للموارد يزداد فى جميع أنحاء العالم ، مما تطلب تكنولوجيا محسنة ، وبحثا دائبا عن مصادر جديدة من المواد ، وزيادة التجالة الدولية • يضاف الى ذلك أن نظم الانتاج الجديدة تقتضى حركة تجارية أكبر فى السلع والخدمات عبر الحدود القومية • وربما تؤدى الندرة المادية فى الثروة الى تغيير هذا الاتجاه ولكن لا يوجد من الأسباب على كثرتها ما يحمل على توقع ذلك •

وقد كان لارتباط العالم بعضه ببعض أثره فى النظام الدولى ، اذ أرغم صانعى السياسة الخاصة والعامة على التسليم بأن الارتباط المتبادل بين الدول يحدمن حرية التصرف والاختيار لديهم • والدليل على ذلك أن سياسة تصدير المحاصيل لزراعية والأغذية فى الولايات المتحدة تعد من الاعتبارات الهامة التى يجب مراعاتها عند وضع السياسات الزراعية فى الاتحاد السفيتى والهند واليابان • وكذلك يجب على أصحاب صناعة السيارات فى الولايات المتحدة أن يدخلوا فى حساباتهم قرارات الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول) عند تخطيط انتاج السيارات ونماذجها فى المستقبل • و يجتمع المختصون بتصميم السيارات فى اليابان بانتظام مع المختصين فى الولايات المتحدة فى وكالة حماية البيئة ، وادارة الطاقة الفيدرالية (ا ط ف) •وهذه ليست سوى بعض الامثلة البارزة للطريقة التى يجد بها صانعو السياسة أن الغايات التى يتوخونها يتم تغييرها أو تنفيذها بواسطة نظرائهم فى أنحاء العالم الأخرى •

وقد اختلفت الاستجابة لهذا الارتباط العالمى ، فتراوحت بين العمل على اضعافه باتباع سياسة الاعتماد على النفس ، والعمل على تنظيمه عن طريق الهيئات الدولية والاتصالات والاجتماعات غير الرسمية بين الموظفين المختصين فى البلاد الرئيسية • ولا شك أن اتصالات هؤلاء الموظفين الذين يعملون عبر الحدود القومية لحل المشكلات المشتركة بصفة رسمية أو غير رسمية من شأنها أن تؤدى الى توثيق عرى هذا الارتباط •

وعندما يتم التنسيق والتعاون بين موظفى الحكومات الوطنية والشركات الكبرى فان ذلك يعد شكلا من أشكال التنظيم الدولى • ولا يصطبغ نشاط هؤلاء الموظفين بالصبغة الرسمية ، بل يرتكز على المصالح والآمال المشتركة لا على أساس الاتفاقات القانونية • بيد أنه يشابه فى طبيعة مسئوليته ومضمونها تلك الانشطة الموكولة بصفة رسمية للهيئات الدولية • وتشكل شبكات الموظفين القائمين بتنسيق قراراتهم اطار الادارة الدولية فى أمور رئيسية مثل : الغذاء ، والطاقة ، والتمويل ، والمواصلات ، والبيئة ، والنمو الاقتصادى والتكنولوجيا • ولما كان النشاط الانسانى المتصل بهذه الأمور يتجاوز الحدود القومية فانه يؤدى الى ظهور الشبكات الدولية • وهذه الشبكات الادارية ذات الصفة « الواقعية » لا « القانونية » تتسم بطابع اللامركزية الواهية غير المستقرة ، وان كانت تشكل عنصرا هاما من النظام السياسى العالمى • حقا انها يمكن أن تعد « نظما حكومية » أولية بالنظر الى ارتكازها على أنماط تنظيمية من السلوك والآمال تؤدى نتائجها الى تنظيم النشاط الذى يتجاوز حدود أى دولة قومية واحدة أو عدد من هذه الدول ، والذى لا يخضع لسلطان هذه الدولة أو هذا العدد من الدول •

وسأتكلم فى هذا المقال على شبكة واحدة من هذه الشبكات العالمية ، هى شبكة المكاتب والدواوين الحكومية المحلية داخل الولايات المتحدة • ذلك أن الولايات المتحدة تعد بسبب اتساع مواردها وصلاتها الدولية من الحالات الصالحة للدراسة الهادفة الى تقدير أهمية وطابع الشبكات الادارية غير الرسمية • يضاف الى ذلك أن المكاتب الحكومية المختصة بمسائل الغذاء والطاقة هى أمثلة طيبة للشبكات الادارية ، لأنها تتولى مسئوليات وطنية هامة ، وبالتالى توضح الطريقة التى تعمل بها الشبكات الادارية خارج نطاق المؤسسات التقليدية المختصة بالسياسة الخارجية ، وهى أهداف جيدة للدراسة ، لأن الاتصال بالموظفين العموميين التابعين للحكومة أيسر من الاتصال بالموظفين الخصوصيين التابعين للشركات • ومن العسير جدا تسجيل نشاط ومسئوليات موظفى الشركات ، لأن معظم الشركات ترفض البحث فى مثل هذه الأمور ، وتعد المعلومات الخاصة بنشاطها خاصة وسرية •

ومن رأيى أن شبكات الادارة العالمية هى ظواهر طبيعية ومعقولة وصحية • ذلك أن قيام هذه الشبكات والتوسع فيها استجابة للمشكلات المتعلقة بالترابط الدولى هو من الوسائل اللازمة لمواجهة المشكلات العالمية الخطيرة فى حينها ، يضاف الى ذلك أن القدرة والنظرة المتغيرة اللازمة لانشاء مؤسسات رسمية مسئولة غير متوافرة الآن • وفضلا عن ذلك فان الوقت والاهتمام والالتزام اللازم لانشاء هيئات رسمية جديدة قد تستنزف من الموارد ما يمكن استخدامه بصورة مباشرة فى معالجة المشكلات العالمية •

● شبكات الادارة العالمية

حجج نظرية

يرتكز نمو شبكات الادارة العالمية على ستة تطورات متزامنة • أولها تلاشى الفروق بين السياسة الخارجية والداخلية كما يتضح فى عدد من المجالات الوظيفية • وثانيها تعاظم مسئولية الحكومة عن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع • ومن ذلك الأخذ بنظام الضمان الاجتماعى وانتشاره فى العالم وامتداد آثاره (كربط مدفوعات الضمان الجماعى بمؤشرات تكاليف المعيشة) الى بلاد أخرى لا عن طريق تقليده والافادة منه فحسب بل أيضا عن طرين تأثيره فى دخول المنتفعين الذين يتقاعدون خارج الحدود القومية • وثالثها مساعدة العلاقات المادية على ايجاد الترابط الدولى ، وذلك عن طريق التلوث البيئى ، والتجارة ، وانتشار الثقافة • والغالب أن تتولى دولة واحدة تزويد البلاد الأخرى بالعناصر المهمة من نظم الاتصال المهمة وبالتكنولوجيا المتطورة وكذلك قد يتولى مركز عالمى واحد الاشراف على جينات (الجبلة الجرثومة الناقلة للوراثة) المحاصيل الرئيسية • ورابعها قيام المكاتب العالمية • ومعنى هذا ظهور هيئات متماثلة تقريبا فى أنحاء العالم تعالج مشكلات متشابهة طبقا لمعايير وقواعد مشتركة • وقد وصف هنرى جاكوبى وأليكس انكليز هذه المكاتب العالمية بالتفصيل • وخامسها ازدياد أهمية الآراء الفنية التى تتطلب معلومات متخصصة ، وذلك قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة • مثال ذلك ضرورة الاستشارات الفنية قبل اتخاذ قرار بأن وجود كربونات الفلورين فى الهباء الجوى وطيران الكونكورد من شأنهما تدمير طبقات الأوزون المحيطة بالارض ، واحداث سرطان الجلد • وكذلك قد تتوقف بعض المشروعات الاقتصادية الهامة على مثل هذه الآراء الفنية • وسادسها وآخرها أن نقل التكنولوجيا طبقا لخطة مرسومة قد أصبح أداة كبرى لدفع عجلة التنمية فى البلاد النامية • ومثل هذا النقل الذى تقوم به الحكومات الوطنية والشركات المتعددة الجنسية يتطلب بالضرورة خبرة ومقدرة المكاتب الفنية التى لا تخضع لسلطان وزراء الخارجية والمكاتب الحكومية القومية • وهذه الاتجاهات الستة مجتمعة تهيىء أساسا لقدر أكبر من اشتراك موظفى الحكومات القومية والشركات المتعددة الجنسية فى تنظيم المعاملات العالمية •

● تعريف الشبكات

تشير شبكات الادارة العالمية الى أماكن اتخاذ القرار التى يرتبط بعضها ببعض • وهذه الأماكن يمكن أن يشغلها أشخاص فى الدواوين والمكاتب العامة والخاصة فى عدد من الدول • ومثل هؤلاء الأشخاص يكونون شبكة (ا) لأن نتائج أعمالهم تتحدد بصورة مشتركة (أى أن نتائج اختصاصاتهم ومجالاتهم متشابكة) ، (ب) لأن

اتصالات متكررة تجرى بينهم ، مبنية على الاختصاصات و المسئوليات المهنية المشتركة، (ج) لأنهم يشتركون فى التسليم بجنى مكاسب أكبر اذا استطاع كل منهم أن يحل المشكلات المتعلقة بمهام وظيفته بالحصول من غيره من أعضاء الشبكة على معلومات أو اتفاقات أو تعديلات أفضل • وتوجد شبكات للمجالات الوظيفية فى نطاق وحدات أكبر (سواء كانت الوحده ناديا أو مدينة أو جامعة أو العالم بأسره) • وشبكات الادارة العالمية هى استجابة منظمة ، وان لم تكن كاملة ، للمشكلات المعقدة المتزايدة فى النظام الدولى • وتتميز الشبكات عن الأشكال التنظيمية الأخرى من عدة وجوه ، منها أنه ليس فيها نظام وظيفى رياسى محدد • وهذا يتيح للأفراد من أعضائها حرية السعى وراء مصالحهم استقلالا عن الشركة • ومنها أنها لا تصطبغ بصبغة رسمية بل هى كيان خامل لا يظهر نشاطه الا فى وقت الشدة • بيد أن الشبكة — ككل المنظمات الأخرى — يجب أن يكون لديها حد أدنى من المعايير المشتركة ونوع محدد من الواجبات والمهام (وان وجد التضارب فى الأغراض أيضا) ، وكثيرا ما ينتقل الموظفون من « فرع » الى آخر ، كأن ينتدبوا من حكومة وطنية الى منصب اضافى فى هيئة دولية أو ينتقلوا من الشركة الى الحكومة • وأخيرا قد يكون بعض أجزاء أخرى تستعين ببعض الأفراد فى القيام بأعمال مساعدة كالخبراء الاكاديميين أو ذى النفوذ فى بعض الجماعات أو الصناعات • والشعور بوجود الترابط من شأنه أن يؤثر فى كثافة وحجم الشبكة وأجزائها • وهل هذا الشعور أساسى لجذب الأفراد الى الاتصال والتعاون ، وان كانت الصداقة السابقة أو اللاحقة تؤثر فى هذه العملية • يضاف الى ذلك أن هذا الشعور ضرورى للابقاء على الشبكة ، لأنه يعزز تدفق المعلومات ، ويساعد على الوصول الى الاتفاقات اللازمة لمعالجة المشكلات الجماعية •

● لماذا الشبكات ؟

الشبكات هى استجابة لتقسيم العمل اللازم للمجتمع الحديث ، شأنها فى ذلك شأن المنظمات الرسمية • وتشكل العلاقات فى المنظمات القوية تصرف الأشخاص فى دائرة اطارها التنظيمى • بيد أن المنظمات العالمية المسئولة ظاهرا عن معالجة كثير من المشكلات التى تؤثر فى الدول تأثيرا مشتركا لا تقيد الأشخاص المتمتعين فى الدولة بسلطة فعالة على تصريف الموارد والقيم الرئيسية التى تتدفق على الصعيد الدولى • وانما يتقيد هؤلاء الأشخاص بالتفويض التنظيمى الممنوح لهم من الشركات الخاصة أو الحكومات الوطنية • وفى أفضل الأحوال لا يتلقون سوى تعليمات ضعيفة من المنظمات الدولية • وتنتقل الموارد بناء على أمر السلطة التنفيذية الوطنية لا الدولية • وعلى الرغم من نمو العلاقات المتشابكة وازدياد الترابط بين الأمم وتقارب المسافات بين الدول فان النظام الدولى أقرب الى أن يكون ميدانا للتنافس والتصارع من أن يكون مجالا للسلوك المنظم • فهو يفتقر الى القدرة على التنبؤ بما يتوقع حدوثه ، كما يفتقر

الى الاهتمام المشترك ،والمعايير الثقافية المشتركة ، والحد الأدنى من شرعية السلطة الفعالة التى يمتاز بها النظام السياسى المتطور والمعقد • بيد أن هناك مشكلات دولية معينة تجب معالجتها عن طريق التنسيق الدولى • وقد كان المنهج التقليدى المتبع فى حل المشكلات الدولية هو المفاوضات الدبلوماسية الرسمية ، ولا يزال هذا هو المنهج السائد • ولكن منذ عهد وستفاليا ومؤتمر فيينا تضاءل مدى تنظيم هذه المفاوضات والاشراف عليها من جانب السلطات الدبلوماسية والسياسية العليا فى الدول •

وقد كانت الاعتبارات الاقتصادية كالارتفاع السريع فى أسعار الطعام والطاقة فى ١٩٧٣ وفشل أسعار الصرف الثابتة فى ١٩٧١ من العوامل الكبرى التى ساعدت على نمو الاتصال وزيادة التبادل بين موظفى المكاتب الدولية • والشبكات التى تتم فيها التسويات ميزات معينة على المنظمات الدولية الرسمية ، وعلى التسويات التى تتم بواسطة الادارة المحلية وحدها ، من هذه الميزات أن الشبكات لا تتطلب تنظيما رسميا أساسيا لأن عملياتها غير رسمية ، ولأن أعضاءها يعملون على أساس سلطتهم القائمة، والمعايير التى تتمسك بها لا تتطلب التقنين (والغالب أنه لا يمكن هذا التقنين) •ومنها أن الشبكات لا تهتم كثيرا بمسألة السوابق ، أو احتمال تعارض مصالحها مع مصالح الهيئات المحلية الراسخة القدم • ومنها أيضا أنها تستجيب للمشكلات الصغيرة بسرعة • والخلاصة أنها فى الوقت الذى تمثل فيه تآلفا بين المنظمات التى تتنافس فيما بينها ، تؤدى الى تغلغل هذه المنظمات فى الدول المختلفة ، والى توسيع حدودها دون أن تتحدى الحدود التنظيمية الرسمية تحديا صريحا •

وهناك بالطبع ثمن لابد من دفعه لعدم وجود أو استخدام القنوات الرسمية الدولية • فبدون هذه القنوات تتضاءل المسئولية العامة ، وتنعدم المساواة فى الاتصال ، وتضعف فاعلية الادارة على المدى الطويل • بيد أن التطلع الى الادارة الفعالة من جانب المنظمات الرسمية قد يكون مخيبا للآمال • والحق أن هذا هو الدرس المستفاد من مؤتمر الغذاء العالمى • فى ١٩٧٤ • وايضاح ذلك أن الأمور التى أسندت الى المنظمة الدولية الرسمية وهى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واعتمدت عليها مثل تخطيط التغذية لم يكن حظها – مثلا – أحسن من حظ الاتفاقات التى تم التوصل اليها عن طريق السياسات القومية الخاصة بالصادرات الزراعية ، والواقع أن هذا المؤتمر قد تم تنظيمه كمشروع خاص متعدد الأطراف بين الموظفين المختصين بالغذاء ، بدلا من تنظيمه بواسطة منظمة الأغذية والزراعة التى يشوبها عدد من مواطن الضعف والقصور •

وبهذه الشبكة من الاعداد والمتابعة حكم كثير من المراقبين بأن المؤتمر وفق الى وضع السياسة المطلوبة ، وأنجز الكثير من الأمور ٠

● كيف تنشأ الشبكات

الموظفون مقيدون من جهتين : الأولى وجوب تصرفهم طبقا للمعايير يحددها لهم موظفون أعلى منهم فى المنظمة ، وهذا يصدق بصفة خاصة على أصحاب المناصب العليا ٠ والثانية وجوب نجاحهم فى أداء رسالة أو مهمة هى جزء من أغراض المنظمة نفسها ٠ وقد كان ازدياد الترابط وتعقد المشكلات وتشابكها فى جميع أنحاء العالم حافزا على تغيير المهام التى يضطلع بها الموظفون ٠ وهذا الحافز منبعث من الصعوبات التى تعترض أداء رسالة المنظمة ٠

ويبدأ تكوين الشبكة عندما يرى الموظفون من الضرورى استخلاص معلومات أو خدمات من البلاد الأخرى للنهوض بمسئوليات وظائفهم ٠ وفى أثناء هذه العملية ينشئون علاقات عمل مع نظرائهم فى الخارج ٠ وكلما نشأت مشكلات معينة كمكافحة الارهاب ، وتحديد المقادير الفعلية للحبوب المتاحة فى العالم ، والتوسع فى الاشراف على الشركات المتعددة الجنسية ، فان موظفى المنظمات يتبعون وسائل مختلفة للاتصال منها المكالمات التلفونية والمراسلات ، والاجتماعات المنتظمة ، والاجتماعات التى يوضع لها جدول أعمال سابق ، وهذه تشغل قسطا متزايدا من وقت الموظف ، وبخاصة موظفو الأقسام الدولية فى المكاتب والدواوين الوطنية ٠ ومن هذه الاتصالات تبرز معايير جديدة للمتطلبات الأساسية للمهام التى يقوم بها الموظف فى المكاتب الوطنية ٠ وتكون هذه الشبكات فى البداية ذات صفة خاصة ، ولكن متى تم تنظيمها أصبحت بمثابة نظم أولية ، فتبرز أنماط من السلوك ، مثل الاستشارات المسبقة والتعديلات المتبادلة فى السياسة المقررة (نحو أهداف مشتركة) ، كسمات بارزة لاختصاصات الذين يتقلدون مناصب فى الشركة ٠ وتزداد الثقة فى تعاون الممثلين الآخرين كلما ازدادت القدرة على التنبؤ والاحساس المشترك بآمال واحتياجات أهل البلاد الأخرى ٠ وخلاصة القول أنه (الشبكات) متى نجحت فى معالجة مشكلات الترابط ازداد الأمل فى أن تحيا حياة مستقلة ٠

وتجب التفرقة بين شبكات الادارة العالمية وبين الموظفين الذين يقتصر عملهم على المشاركة فى هيئات نوعية مماثلة لأنهم يضطلعون بمسئوليات مشتركة فى مجالات خاصة ٠ مثال ذلك موظفو الاسكان فى أوربا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والهند وغيرها من الدول ، فقد يشتركون فى مسئوليات عامة نحو مواطنيهم ولكنهم لا يشتركون فى شبكة عالمية ٠ وبالرغم من أنهم يشتركون فى الأهداف فان قراراتهم ليس لها سوى آثار هامشية وغير مباشرة وضعيفة فيما بين بعضهم وبعض٠

بيد أن ادارة تنمية الاسكان والمدن في الولايات المتحدة لها مكتب دولي يقوم بتبادل المعلومات وبعض التعاون في التخطيط • على أننا نجد في مجالات أخرى وبخاصة سياسة الطعام والطاقة بعض الموظفين (بعضهم فقط) يشتركون في أكثر من الخصائص المهنية العامة • ذلك أن هؤلاء الموظفين يتصل بعضهم ببعض بغية الحصول على المعلومات وتعديل السياسات حتى يتسنى لهم الوصول الى نتائج أفضل وعلاوة على الاتصال المتبادل يجب أن تؤمن الشبكة بالمكاسب المشتركة التي يمكن جنيها من وراء التعاون • وهذا الحافز هو أساس استمرار نشاط الشركة (السفر ، الاجتماعات ، الاتفاقات غير الرسمية) سواء داخل الدول القومية أو بين الدول • واذا نجحت السياسة العالمية للشركة تدعم مركزها ونشأت معايير قائمة على مطالب أعضاء الشركة ، وتنتهي هذه المعايير باملاء بعض السلوك الوظيفي على المشتركين في الشبكة• ويمكن النظر الى هذه الحركة على أنها أساس نمو الشبكات الدولية المختلفة ، كشبكة البحوث الزراعية التي تطورت الى شبكة واسعة من الموظفين والباحثين في المؤسسات والحكومات والمنظمات الدولية ، وشبكة أخرى بين موظفي شركة دولية من شركات البترول •

● كيف تعمل الشبكات

نستطيع أن نعرف كيف تعمل الشبكات اذا نظرنا الى ما يجري عليه العمل في الولايات المتحدة • وبيان ذلك أن موظفي وزارة الزراعة يتفاوضون الآن بصورة منتظمة مع موظفي البلاد الأخرى بشأن مقادير الحبوب المعدة للتصدير • وقد جرى هذا التفاوض بصفة غير رسمية في أوائل العقد الثامن مع بلاد السوق الأوربية المشتركة ، ومع اليابان • وفي ١٩٧٥ تم التفاوض مع الاتحاد السوفيتي لعقد اتفاق رسمي بالتنسيق مع وزارة الخارجية • ويجري أيضا موظفو وزارة الزراعة مشاورات منتظمة بصفة غير رسمية مع موظفي الحكومات الاجنبية حول الترتيبات التي تتخذها الشركات الخاصة بتصدير الحبوب بشأن الشروط والتوقيت والنقل • وتستخدم مثل هذه المحادثات والمفاوضات غير الرسمية لتكوين فكرة عن أسعار السوق ، وحالة العرض والطلب في الولايات المتحدة ، وفي العالم كله • ومن المهم جدا الحصول على معلومات بشأن ما يتوقع أن تكون عليه حالة المحاصيل الرئيسية في المدى القصير • ويعتمد موظفو الولايات المتحدة في ذلك على تقارير وزارة الدفاع وادارة المخابرات المركزية ، المبنية على المعلومات المستمدة من الأقمار الصناعية التي ثبت أنها تمتاز بالدقة في التنبؤ بانتاج المحاصيل الزراعية في الاتحاد السوفيتي وغيره من البلاد الرئيسية • ويعتمدون أيضا على تقارير تجار الحبوب المبنية على حركة التجارة ، وغير ذلك من المعلومات التي تدور في أوربا وأنحاء العالم الاخرى ، وتنقل الى مكاتب الشركات الكبرى المتعددة الجنسية • وقد بدأت وزارة الزراعة في عهد الرئيس نيكسون بضم

الأقسام المسئولة عن التجارة الدولية الى الاقسام المشرفة على برامج احتياطى المحاصيل الزراعية ، وتثبيت الاسعار • وكان المبرر لهذا الضم هـــو ضرورة ربط الانتاج فى الولايات المتحدة بالمبيعات الدولية ، اذ كانت الأسواق الخارجية فيما وراء البحـــار هى المتغير الرئيسى الذى يحدد اتساع أو انكماش الانتاج الامريكى ، ويقوم وكيـــل الوزارة المسئول عن الأقسام التى تم ضمها بدور دولى هام ، اذ يجتمع يوميا مع ممثـــلى الحكومات الأجنبية ، ويجرى مفاوضات فى وشنطن وفى عواصم الدول الأجنبية

وفى مجال الطاقة يجرى العمل على نحو مماثل • والدليل على ذلك أن رئيس أبحاث الوقود الحفرى (المستخرج بالحفر فى الأرض) فى ادارة بحوث وتنمية الطاقة (أ ب ت ط) فى الولايات المتحدة أعلن أنه يساير تطورات البحوث فى أنحـــاء العالم • وقال ردا على سؤال حول موظفى البحوث الاجانب : « اننى أعرفهم كمـــا أعرف الصناعة » • وتوجد شبكات دولية أيضا فى مجال الصـــناعة • مثال ذلك أن شركات ايكسون تعقد أجتماعات شبه سنوية لمديرى البحوث الوطنيين فيها بهدف تنسيق بحوث الشركات دوليا ، والاطلاع على أحدث البحوث الحكومية والسياسات المتبعــــة فى العالم كله •

ولعل الاتصال غير المباشر هو الطريق الغالب الذى تسلكه الشبكات • ففى مثل هذا الاتصال نجد أن « نبأ » النتائج الهامة « ينتقل » بســـرعة كبيرة جدا ، فترى الباحثين الزراعيين يعرفون بسرعة كل الحقائق حول سلالة جديدة من البذور مثلا • وعلى الرغم من أن سوء تقدير رتبة « الحبوب المصـــدرة من الولايات المتحـــدة كان مفاجأة للجمهور فى ١٩٧٥ ، عندما نشر أول اتهام للمفتشين بتغاضى الرشوة فان النتائج كانت معروفة للمشترين الاجانب الذين كانوا يدفعون ثمنا أكبر لو اشتروا الحبوب من كندا •

ويتضح عمل الشبكات غالبا على أحسن وجه عندما تختص بمعالجة مشـــكلة معينة • مثال ذلك أن تأمين المفاعلات النووية ضد السرقة ـ مثلا ـ هو مسئولية ادارة بحوث وتنمية الطاقة (أ ب ت ط) • وهذه الادارة مسئولة أيضا عن جميع المفاعلات التى تباع للبلاد الأجنبية ، ولذلك تقتضى مهمة موظفى (أ ب ت ط) أن يعملوا مع موظفى الأمن الأجانب ، ويعتمدوا خططهم بشأن أية مفاعلات تبيعها الولايات المتحـــدة ومن الأمور الأخرى مسألة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات • ففى وســـع الموظفين المسئولين عن السياسة الزراعية أن يساعدوا الاوربيين على التخلص من فائض منتجات الألبان لديهم ـ وبخاصة الجبن ـ بأن يسمحوا باغراق أسواق الولايات المتحدة بهذا الفائض (كما سمحوا بالفعل فى أوائل ١٩٧٥) ، كما أنه فى وسعهم أن يخضعوا لضغط شركات الألبان بالولايات المتحدة فيمنعوا هذا الاغراق (كما فعلوا فى نهـــاية الأمر) • وقد تولى هذا التعديل موظفون فى وزارة الزراعة ووزارة الخزانة عن طريق

« محادثات عمل » جرت بينهم . وهذا يختلف كثيرا عن أسلوب دبلوماسية « القنوات الخلفية » بين كبار رجال السياسة الخارجية فى معالجة المشاكل كذلك الأسـلوب الذى انتهجه كيسنجر وبريجنيف فى حل المشكلات ، فى محادثات سولت الاولى .

وعلى الرغم من أننا لا نعرف الكثير عن شبكات الأعمال التجارية العالميـة فان هذه الشبكات تستطيع أن تضطلع ببعض المهـام الادارية أيضا .. ففى أثنـاء الحظر البترولى سنة ١٩٧٣/٧٤ غيرت شركات البترول العالمية الكبرى طرق الامداداتووجهة الناقلات (على الرغم من المقاطعة المفروضة على هولندة كانت روتردام مركزا كبـيرا لتخزين البترول المشحون الى أوربا) ، وأجرت تعديلا فى الكمية المخصصة لكل منهـا بحيث أصبح النقص الكلى فى البترول شاملا لمعظم البلاد ولكل اقليم بنسبة متماثـلة أى بنسبة ١٠٪ تقريبا . وقد قام بهذا العمل كبار الموظفين التنفيذيين الذين تشاوروا مع الموظفين الحكوميين فى هذا العمل . وقد سجلت الدراسات التى أجريت بعد هذا الحادث أن الحكومات اشتركت فى هذا العمل كما اشـترك فيه ـ فى بعض الحالات ـ موظفو الشركات . ومن العسير علينا أن نبين كيف تعمل عناصر الشبكة الموجودة فى الشركات ، ولكن بعض الجوانب البارزة من هذا العمل قد تم بحثها فى بعض التقـارير أو لجان الكونجرس .

أعمـال ومواقف موظفى الولايات المتحـدة
فى شـبكات الغـذاء والطـاقة

ليس موظفو الادارات المحلية فى حكومة الولايات المتحدة بالطبع سوى جزء من شبكات الادارة العالمية . على أن أعمالهم وآراءهم وقيمهم لابد أن تعكس تنظيـم الشبكات الدولية ، ومن ثم فانهم يلقون ضوءا هاما على الطريقة التى يمكن بهـا أن تتطور الادارة العالمية فى المستقبل . واذا درسنا أعمال نخبة مختـارة من موظفى الولايات المتحدة تعلمنا عدة أمور : هل يقل مثل هؤلاء الافراد المسئولية عن الأعمـال الدولية ، وما رأيهم فى هذه الأعمال ، وما هى الطرق التى يمارسونها فى تنفيـذ الأعمال ذات الصبغة الدولية . لا شك أن مدى المسئولية التى تتحملها مثل هـذه النخبة المختارة يحدد الدرجة التى يعملون بها وتعمل منظماتهم اذا اصطبغوا واصطبغت بالصبغة الدولية .

وقد أجرينا ٣٤٠ حديثا رسميا مع « مديرين » فى سبع وزارات أو وحدات ادارية مسئولة عن سياسة الطعام أو الطاقة ، وهى : وزارة الزراعة وزارة الصـحة والتعليم والرفاهية ، وادارة بحوث وتنمية الطاقة ، وهيئة الطاقة الفيدرالية ، ووزارة الداخلية ، والخزانة ، وديوان الادارة والميزانية . وتراوحت مدة الحديث بين ٣٠ دقيقة وثلاث ساعات أو يزيد قليلا . وكان الغرض من الأحاديث هو استخلاص المعـلومات

الخاصة بأعمال ومواقف الموظفين بالاضافة الى معرفة بعض التفصيلات عن حياتهم المهنية وظروفهم الاجتماعية · وقد سألناهم بصفة خاصة عما يقومون به من عمل يمتد أثره الى الخارج ، وشعورهم نحو هذا العمل ، ورأيهم بصفة عامة في ترابط الدول وكذلك سعينا للحصول على معلومات عن مدى الاتصالات التى يقوم بها الموظف مع غيره من الموظفين ، واحساسه بالاشتراك فى الشبكات الدولية ·

ولم نتبع فى هذا البحث نموذجا محدد المعالم أو تجربة دقيقة تدل على ذلك الاحاديث المفتوحة التى أجريناها ، والعينة التى اخترناها · وكان هذا البحث الى حد كبير مجهودا يهدف الى معرفة الكثير عن طائفة من الناس يحتمل أن يكون لهم شأن هام فى الشبكات العالمية · وجميع الذين تحدثنا اليهم يعملون فى وشنطن ولا يتقلدون أى منصب دبلوماسى رسمى · ولكن بعض الموظفين (٣٨٪ ، أو ١٣ موظفا) يتقلدون مناصب فى الأقسام « الدولية » فى اداراتهم ·

الجدول (١)

أعمال شبكة موظفى الولايات المتحدة « المحليين (

		مكاتب دولية (١٣ موظفا)	مكاتب محلية (٢١ موظفا)
أ ـ اتخاذ قرارات تؤثر فى الدول الأخرى بصورة مباشرة	نعم	١٢	١٥
	لا	١	٦
ب ـ نسبة الوقت المخصص للأعمال الدولية	٢٠٪ أو أقل	١	١٠
	٢٠٪ الى ٦٠٪	٣	٩
	٦٠٪ أو أكثر	٩	١
جـ ـ مرات الاجتماعات أو الاتصالات مع الموظفين الأجانب	أسبوعية الى يومية	٩	٤
	شهرية	٣	٩
	نادرة	١	٧
د ـ مرات الاجتماعات أو الاتصالات مع موظفى المنظمات الدولية	أسبوعية الى يومية	٧	٢
	شهرية	٥	١٢
	نادرة	١	٧
هـ ـ مرات الاجتماعات أو الاتصالات مع موظفى الشركات المتعددة الجنسية	أسبوعية الى يومية	٨	٧
	شهرية	٤	٦
	نادرة	١	٦

وليس من الغـــريب أن يكرس موظفو المكاتب الدولية قســطا كبيرا من وقتهم للمشكلات الدولية · ولكن الأمر المهم الذى يؤيد القول بأن الشبكات آخذة فى النمو هو ما ذكره نصف الموظفين فى الأجنحة « العــاملة » فى ادارات الطعام والطاقة من أنهـم يقضون ٢٠٪ من وقتهم أو أكثر فى الأمــور الدولية ، ومعظم ذلك الوقت مخصـص للاتصالات الشبكية · وكما يتضح من الجدول (١) كان الموظفون الذين أجريت الحديث معهم على اتصال متكرر ومنتظم مـع موظفى الحكومات الأجنبية وموظفى المنظمـات الدولية ، وموظفى الشركات المتعددة الجنسية ·

بل وجدنا أن الموظفين المختصين بالتخطيط ورسم السياسة العامة فى القســم المحلى بالادارة ذات صبغة محليه صرفة يقضون قسطا كبيرا من وقتهم فى الأعمال الدولية · ويمكن القول بوجه عام بأن موظفى الأقسام التنفيذية يتمتعون بقــدر أكبر من حرية التصرف والتقدير فى تنفيذ السياسة العامة ، ويتولون الاشراف على أنشطة محددة دون أن تسند اليهم مسئولية كاملة عن ادارة الأنشـطة الأجنبية كما هو شــأن المناصب الدولية المحضة ·

بيد أن جل الموظفين كانوا مهتمين قبل كل شىء بالسياسة المحلية ، ووصل بعضهم فى ذلك الى درجة غريبة من ضيق الأفق فى التفكير · مثال ذلك أن موظفا بادارة الطاقة الفيدرالية أبدى ارتيابه فيما اذا كانت الدول الأجنبية تستطيع أن تفهم أو سوف تفهم سياسة الولايات بشأن فرض ضريبة اســتيراد على المنتجات البترولية المكررة ، وأن موظفا آخر قال ان عمله هــو « منع الذيل الدولى من العبث بالكلب المحلى » · بيد أن جميع الموظفين اعترفوا باشتراكهم فى أعمال دولية ، واستشهد سبعة وعشرون منهـم (٧٩٪) بأعمال يقومون بها ذات صلة مباشرة بالحكومات أو الشركات الأجنبية ·

وفى أثناء بعض الأحاديث سألت الموظفين بصراحة عمــا اذا كانت لهم شبكة من الناس يتصلون بهم أو يستشــيرونهم أو يعملون معهم ، لكى يؤدوا عملهم على وجـه أفضل · وأجاب كل موظف سألته بالايجاب ، ولكن لم يدرج أشخاصا أجانب فى قائمة أعضاء الشبكة سوى ثلث الموظفين · وذكر أحـد هؤلاء أنه قد لا يتصــل بأحد زملائه الأوربيين الا كل ثلاثة أشهر أو نحو ذلك ، واستدرك يقول : « كل منا يثق بالآخر ، ونستطيع انجاز الشىء الكثير متى دعت الحــاجة » · وتحدثوا كلهم عن زملائهـم فى حكومة الولايات المتحدة ـ فى الشركات والمؤسسات ـ وقالوا انهم يتصــلون بهؤلاء الزملاء ، ويسترشدون بأفكارهم وحسن تعاونهم فى عملهم ·

وخير بيان لطريقة عمل الشركة هو ما أجــاب به موظف كبير فى وزارة الزراعة ردا على سؤال عمن يتعامل معهم فى عمله بانتظام ، فقال انه يتصل تليفونيا كل يوم تقريبا بممثلى « نقابات القمح فى السهول العظمى » وبواحد أو اثنين من موظفى شركة

الحبوب ، فضلا عن اتصاله الوثيق بغيره من ممثلى المنتجين وقال انه يجتمع بانتظام كل يوم تقريبا مع موظفى وزارة الخزانة ووزارة الخارجية فى الولايات المتحدة • ولمـــا سألته عن اجتماعاته مع موظفى الحكومات الأجنبية قال ان هذه الاجتماعات تتم يوميا تقريبا لأسباب تتصل بالعمل • وعلاوة على ذلك تربطه علاقة عمل وثيقة مع عدد من الموظفين الأجانب فى واشنطن أتيح له أن يعرفهم جيدا على مر السنين • وفى أثنـــاء حديثى معه اضطر أن يقطع الكلام ليرد على مكالمة من بروكسل تحدد فيها موعد لقـــائه القادم مع أحد موظفى الزراعة فى أوربا لبحث موضوع « حرب الجبن » • ويمكن القول بأن اشتراك هذا الموظف فى هذه الشبكة الخاصة بالسياسة الزراعية أفاده من جهتين : الأولى أن الشبكة ساعدت على تزويده بالأخبار والمعلومات ، والثانية أنه باعترافه أصبح يولى آراء وأعمال البلاد الأخرى أهمية أكثر مما كان يفعل منذ خمس سنوات أو عشر •

وتهدف الشبكات أيضا الى تعقب الشخص الذى يؤدى عملا ذا أهمية فى الادارة العالمية ، فقد ذكر أحـــد موظفى ادارة الطاقة الفيدرالية ـ مثلا ـ أنه على أثر توليـــه مسئولية تتعلق بالشركات الأمريكية المتعددة الجنسية فى الخارج بدأ تلفونه يدق ، فوجد أنه أصبح هدف الجهود التعليمية والترويجية التى تبذلها الحكومات الأجنبيـــة والشركات الأمريكية ، ورأى أن القصد من هذه الجهود هو اغراؤه » • وهذا يدل على أن الشبكات تسعى بالتدريج لاستمالة كل من يقوم بعمل ذى أهمية للادارة العالمية •

وقد درست أيضا مواقف الموظفين ، فوجهت اليهم سؤالا أردت منه معرفة موقفهم ازاء مصالح الحكومات الأجنبية فى المجال الوظيفى الذى يعملون فيه • ورأى عدد صغير ممن تحدثت معهم (٢٠٪ أو سبعة موظفين) أن المشكلات مشتركة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى (فلا يصح أن توصف بأنها « مشكلاتنا » أو مشكلاتهم ») • وأبدى عدد مماثل (٢٦٪ أو تسعة موظفين) تقريبا قلقهم من أن مصالح الدول الأجنبية قـــد لا تؤخذ بعين الاعتبار بدرجة كافية فى الولايات المتحدة • على أن كـــل الذين تحدثت معهم تقريبا أجابوا على سؤال حـــول الترابط بأنه آخذ فى النمو ، ووصـــفوه بطرق مختلفة • والواقع أن ٢٩ من ٣٤ موظفا (٨٥٪) رأوا أن نمو الترابط هو الاتجـــاه السائد • ولما سألتهم عن شعورهم نحو فكرة الترابط قال ثمانية منهم انها « فـــكرة سيئة » ، وأبدى ١٢ منهم شعورا مختلطا نحو هذه الفكرة • ومن ذلك يتضح أن أقل من النصف (١٤ من ٣٤) رأوا أن الترابط ظاهـــرة ايجابية ومفيدة • بيد أن ٧٠٪

(١٤ من ٢٠ موظفا) من الذين قالوا ان آراءهم قد تغيرت أو تعززت فى السنوات الخمس الأخيرة أبدوا شعورا ايجابيا نحو الترابط ٠

وهذا التغير الذى قال الموظفون انه طرأ على موقفهم من الترابط ، والذى ربما نجم عن الأحداث الأخيرة أو عن مهام جديدة ألقيت على عاتقهم يؤيد الاتجاه نحو المزيد من المعايير الدولية ٠ وكان هذا الفريق الذى طرأ عليه التغيير يوجد فى صفوف معظم الموظفين المشتركين كثيرا فى نشاط الشبكة الدولية ٠ وعلى الرغم من أن هؤلاء الموظفين « ذوى النزعة الدولية » كانوا قلة بين من تحدثت اليهم فانهم يمثلون بشائر التغيير ، وخاصة اذا كانت نزعاتهم الدولية تعكس ما لاشتراكهم فى الشبكة العالمية من تأثير عليهم ، واذا قامت الشبكة بدور هام فى معالجة مشكلات الترابط ٠

●● خاتمة

المنافع الجماعية والمسئولية الشخصية

لقد أدى فى الماضى ضغط الترابط المتزايد وازدياد القيود الاجتماعية الى البحث عن حدود جديدة للسياسة الدولية ٠ وأعتقد أن هذه الحدود تسير الآن فى طريق التطور التنظيمى ٠ وهى تتوقف على تفكير الصفوة المختارة المؤثرة فى العالم ٠ ولا ريب أن أفكار وشخصيات هؤلاء القوم سوف تحدد ما يتخذ من قرارات ، وكيف تتخذ ٠ واذا شعر الموظفون فى المكاتب والدواوين – كهؤلاء الذين تحدثت اليهم فى الولايات المتحدة – بقسط أكبر من المسئولية عن مصير الأجانب وقدر أكبر من الالتزام بالبحث عن حلول للمشكلات المشتركة تلقى قبولا لدى الطرفين ، فحينئذ ينمو التنظيم الدولى ويزدهر ، وحينئذ تبرز أو تتدعم شبكات الادارة العالمية باعتبارها الآن الخطوة الفعالة فى سبيل هذا النمو ٠

أولى هذه العقبات أنه على الرغم من أن الترابط قد أدى الى زيادة عدد وأهمية المنافع الجماعية العالمية (والمضمار) فان الشعور بالمسئولية عنها لم يلق تقديرا كاملا من جانب الذين تقوم قراراتهم بدور هام فيها ٠ فأقل من نصف الموظفين الأمريكيين الذين تحدثت اليهم أبدوا الرغبة فى وضع الخطط والسياسات على أساس « حقيقة » الترابط الواقعة ، وأبدت نسبة كبيرة منهم الرغبة فى الاقلال من التعرض للقضايا

الجماعية والاشتراك فيها • والعامل الوحيد الذى يدعو للتفاؤل بشأن من يحبذون قدرا أكبر من التعاون فى الادارة هـو أن تغيير رأيهم يتجه نحو قدر أكبر من الاهتمـــام بمصالح الذين تتأثر أقدارهم بالقرارات الأمريكية •

والعقبة الثانية فى سبيل نمو الشبكات الادارية هى وجود صراعات بين العناصر الرئيسية فى الشبكة ، ففى أغلب الأحوال تنشأ هذه الصراعات بين الموظفين فى مختلف الدول (وان كانت المخالفات الدولية والصراعات الداخلية فى الدول شائعة) • ويمكن التغلب على هذه الصراعات وتغيير موظفى الشبكة أو تغلب المصالح العريضـة و ذ ت المدى الطويل •

والعقبة الثالثة تعارض الولاء بالنسبة لأعضاء الشبكة ، كالتعارض بين العمـــل بمقتضى معايير الشبكة ومعايير منظماتهم الخاصة أو مجتمعهم القومى • وقد تخـــلق الضغوط المتضاربة فى هذا الموقف توترا بين أفراد الشبكة أكثر مما يعانيه الموظفون فى المنظمات الدولية الرسمية ، نظرا لأن أعضاء الشبكات الذين يتولون مناصب فى الحكومة المحلية يتمتعون بسلطة أكبر تؤثر فى مجرى الأحداث •

وليس من رأى جميع الباحثين أن شبكات الادارة العالمية هى تطور ايجـــابى فى عصر السياسة الدولية الحالى • مثال ذلك أن رتشـــارد بارنيت ، ورونالد مولر ينددان بالدور الذى تقوم به السلطات التنفيذية بالشركات ـ بموافقة الحكومة وتأييدها ـ فى مجال الشبكات التى تشرف على ادارة الموارد ووسائل النقل العالمية• ولكن ارنست هاس وجون روجى يفضلان الاستجابةالجماعية للترابط • وحجتهما فى ذلك أن الاستجابات الاختيارية اللامركزية والخاصة والمتخصصة فى المشكلات المتعلقة بالبيئة والتكنولوجيا ، كمشكلات التلوث أو استخدام الطاقة ، لن تؤدى الى سياسات وافية تعترف «بالاختيارات الاجتماعية العالمية » • ويرى روجى أن الخطوة الأولى فى سبيل تحسين الادارة العالمية هى « فصل النظم الخاصة والمنعزلة عن الدوائر الضيقة التى تحكمها » • ولكن هذا التأكيد على رفض الحلول « السوقية » (نسبة للسوق) يشعر بوجود قوة سياسية تستطيع أن تؤثر بطريقة مستقلة وناجحة فى تطوير النظم الدولية التى تمثل الشبكات شكلا أوليا أو بدائيا لها • وأنا لا أرى أثرا لوجود هذه القوة السياسية • وأستطيع أن

أتصور حدوث خطر جسيم اذا حاولنا ايجاد نظام قبل الأوان ، أى قبل أن تتقرر معايير وقواعد أساسية ، وآمال مشتركة بين الصفوة المختارة فى العالم · وفى أحسن الأحوال قد يسفر الأمر عن وضع سياسة عريضة اذا اتفقت الشبكات المتنافسة على قرارات خاصة كما حدث فى شأن القرار الذى اتخذته الولايات المتحدة فى هبوط طائرة الكونكورد ، اذ تم الاتفاق بين شبكات النقل والبيئة والتلوث على اتخاذ هذا القرار ·

وللتوسع فى النتائج التى تعكس القيم الدولية يجب أن يكون الهدف الحالى المناسب هو تشجيع نمو الشبكات · وتحقيقا لهذه الغاية أقترح اتخاذ الخطوات الآتية :

١ ـ يجب أن تكون المسئولية عن اتخاذ القرارات الخاصة قائمة على أساس اللامركزية أى على مستوى الموظفين « القائمين بالعمل » وهذا من شأنه أن يعطى صفة قانونية وشرعية لمن يتوافر فيهم أكبر قدر من التدريب المهنى ، ويتولون المناصب الدائمة فى الشبكة الادارية ·

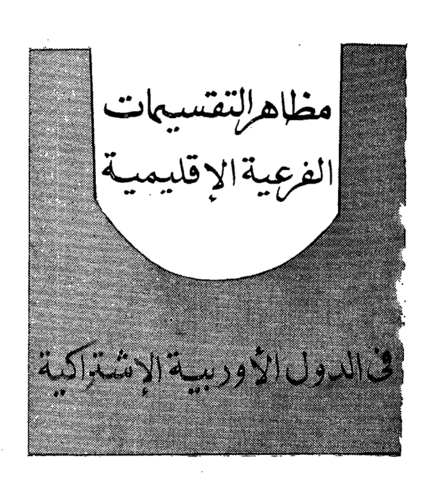
٢ ـ يجب توفير الاعتمادات اللازمة لنشاط الشبكة · وأخص بالذكر ادراج الاعتمادات اللازمة للاتصالات والاجتماعات فى ميزانية المكاتب الوطنية تيسيرا للاتصال وسرعة الحصول على المعلومات بين أعضاء الشبكة ، وقد زادت هذه الاعتمادات فى مكاتب الحكومة الأمريكية · ولكن الأمر لا يزال يتطلب المزيد ·

٣ ـ يجب أن تكون أعمال الشركة منظورة ، بمعنى أن توضع بانتظام قوائم بالموظفين الذين يتصل بعضهم ببعض ، كما يجب نشر أنباء الاجتماعات (مع تسجيل أسماء الحاضرين) ، فمن شأن هذه العلنية المساعدة على زيادة مسئولية «مديرى» الشبكة وحفزهم على مراعاة المصلحة العامة ·

٤ ـ يجب منح الترقية وغيرها من المكافآت فى المكاتب لأكثر الموظفين خبرة ونجاحا فى معالجة المشكلات الدولية · وربما كان هذا يحدث بالفعل ، اذ أن الشركات تراعى توافر الخبرة فى الموظفين المشرفين على الأقسام الدولية · وقد كانت الترقية السريعة من نصيب الموظفين ذوى الخبرة الدولية فى وزارة الزراعة (لا فى ادارات الطاقة) ·

وقد تكون هذه المقترحات مجرد محاولة لتسيير التاريخ لا لتغييره ٠ ولا ريب أنه من المرغوب فيه تحاشى الأزمات فى المستقبل ، بتدعيم القدرة التنظيمية على معالجة ما يتوقع حدوثه من المشكلات ولكن قد يكفى — ازاء النظام الدولى الحالى الحافل بالصراع والتعقد — أن نفهم كيف تدار الأمور الآن ، وأن نعمل على تعزيز التغييرات غير الرسمية — وغير المخططة فى أغلب الأحيان — على نحو يمكن الرجال من نعزيز قدرتهم على معالجة المشكلات العالمية ٠

● ● ●



- ١ -

●● هنالك اعتبارات مختلفة يمكن استعمالها فى تحديد القسم الاقليمى لدولة ما من الدول الحديثة ، وهى الحالات المنـــاخية للمناطق أو توزيع الموارد المعدنية والتعدينية والمنجمية • على أننا فى هذا المجـــال سنركز إهتمامنا بصفة رئيسية على ناحية واحدة هى تلك التقسيمـات الاقليمية التى اعترفت بها الدولة بصفة رسمية وبطريقه قانونية •

على أن أية دولة حديثة تقدم تقسيمات اقليمية الى مختلف سلطاتها المحلية والى وحدات تنظيمية أخرى ، وهى على سبيل المثال تقسيم اقليمى لهيئات خدمات السكك الحديدية أو الخدمات البريدية • وعلى أية حـــال فسيكون اهتمامنا منصبا على ذكر التقسيمات الأساسية التى هى ضرورة لأية دولة •

فى أية دولة اشتراكية تؤثر تلك التقسيمات فى الطراز المعمول به فى أوجـه

الكاتبان : زبجنيو ليونسكى و لوكجا لوكاسزيوك

الأول أســـتاذ ومدير اداره ورئيس سابق بالنيابة لجامعة ميكليوير بجامعة يوزمان فى بولندة ٠ له مؤلفات جامعة فى وظائف المجالس المحلية فى الدول الاشتراكية والتفسيمات الاقليمية والقانون النظامى وتنفيذ أحكام المحاكم واجراءاتها وأوامرها ٠ ومن تواليفه « علم الادارة فى طبقين » فى ١٩٧٧ باللغة البولندية ٠

والقسم الثالث من هذا المقال بقلم لوكجا لوكازيول ٠

المترجم : متولى نجيب

من قدامى رجال التعليم ٠ اشـــتغل بالشـــؤون القانونية والاقتصادية وعمل بالترجمة والشـــؤون الثقافية والصحافة برياسة الجمهورية ورياسة الوزراء ٠ له اثنا عشر كتابا منها « نفحات الحج والزيارة » ، وموجز لهذا الكتاب ٠

نشاط الأعضاء المحليه التمثيلية مثـــل المجالس ٠ ولما كانت هذه المجالس بالغـــة الأهمية فقد صارت ذات قداسة فى دساتيرها ٠

على أن التقسيمات الاقليمية الأساسية ذات أهمية فائقة ، ذلك بأن لها أحجاما ومقاييس سياسية وشرعية وقانونية ونفسية واجتماعية واقتصادية وجغرافية وغير ذلك من أحجام ومقاييس ، واذن فهى تشكل موضوعا من موضوعات دراســـة مختلف الانظمة ٠

ومع ذلك فان تلك المظاهر هى التى تؤدى الى الموقف الفقهى التقنينى ، والى التخطيط المركز المثبت والى جغـرافية الاقامة والتوطن ، والى علم الاجتمـــاع المدنى الخاص بسكان المدن والعبلى الخاص بسكان الأرياف أو بالقبائل ، وحينما كانت آداب اللغة هى الزاكية النامية الواسعة الانتشار ٠ وفى هذا المقال سيكون اهتمامنا كبيرا بتبيان المظاهر السياسية والقانونية الشرعية والعلمية الاجتماعية أوالسوسيولوجية للتقسيم الاقليمى للدول الاشتراكية الأوربية ، وان لم يكن فى مكنة هذه المظاهر أن تكون منفصلة انفصالا كاملا شاملا عن بقية المظاهر الأخرى ٠

على أن الدول الاوربية الاشتراكية لا تمتل تقسيمات اقليميـــة منتظمه ، ذلك بأنها تختلف من حيث المساحة والمستوى الاقتصادى والتركيب الديموغرافى وتطورها بتأثير ظروف تاريخية متعددة • وفضلا عن ذلك فان بعض هذه الدول كما في الاتحاد السوفيتى تظهر اختلافا داخليا ، اذ أنها تشغل مســاحات شاسعة ذات تركيبــات اقتصادية وجغرافية مختلفة • ومع ذلك فان مذهب الدول الاشـــتراكية يهدف الى العمل الجاد المضنى فى ايجاد وتشكيل التقسيمات الاقليمية •

ومن هذه المبادىء ترك التقسيمات المبنية على أسس تاريخية وتبنى واتبـــاع واتخاذ أماكن هى أكثر مواءمة وأحسن انضباطا لمهام دولة اشتراكية • ولا مندوحة للتقسيمات عن أن تسمح بتخطيط اقتصادى ذى كفاية وبتطور ذى انسجام فى مختلف أجزاء الدولة ، انسجام آخذ فى الاعتبار مصالح الأهليات والوطنيات وخاصة اذا كانت متوائمة ومقدرة بعين التقدير والاعتبار الأوضاع القائمة • وكانت هذه وتلك مقدرة من الديمقراطية المحلية وما اليها • على أن التقسيمات القديمة التى يرجع تاريخهـــا الى الأحقاب التاريخية القديمة لم تعد صـــالحة لأن تخدم متطلبات دولة اشتراكيه • اذ قد ورثت تقسيمات ما زالت الى الآن تستعيد آثار ومخلفات العهود والأزمنـــة الاقطاعية •

ذلك أن الاتحاد السوفيتى على سبيل المثال كان مواجها بتقسيم فرض عليـــه وفقا لصالح كل قيصر من قياصرة روسيا المستبدين وأهواء ومصالح رجال الاقطـاع فى روسيا الاقطاعية • وقد أوجد ذلك التقسيم منذ عهد بطرس الأول وعهد كاثرين الثانية ليكون موائما لأهواء السلطة المركزية المطلقة الأهواء والمشارب السياســية المركزية المركزة فى الحكم المطلق لذلك الحاكم على أن رأى لينين فى ذلك كان قوله :

« لقد كان ذلك العهد هو عهد الاقطاع ، عهد القرون الوسطى ، ذلك العهـد البائد من عهـــود الرق والاسترقاق ، عهد تقسيم روسيا تقسيما كنسيا وظيفيـــا بيروقراطيا اداريا الى أقصى حد » •

والحال على هذا المنوال فيما يختص بالتقسيم الاقليمى لجمهورية ألمانيـــــا الديمقراطية سنة ١٩٥٢ ، فلقد قيل ان التقسيم الادارى بما فيه من حكوماته المحلية وبما فيه من المساحات الشاسعة الواسعة من أقسام ومراكز قد تم انشاؤها ابـــان امبراطورية ألمانيا ، ذلك التقسيم الادارى الذى لا يضمن حلولا معينة للأعمال والمهـام الجديدة للدولة •

على أن الأقطار التى كان لزاما عليها اداريا أن تبدأ من خطوط التقسيم الاقليمية بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، مثل بولندة ويوغوسلافيا ، كان عليهـا أن تبحث عن حلول أقرب عهـــدا أو أحدث أمدا من تلك الحلول البائدة التى كـانت معهودة فى العهود الاقطاعية البائدة فيما يختص بالتقسيمات الاقليمية •

ولقد كانت بعض الأقطار المذكورة ذات حظوظ مواتية موفورة ، اذ أنها قد انسلخت وانفصلت من دولة واحدة مثل تشيكوسلوفاكيا • على حين أن أقطارا أخرى ورثت كل منها تقسيمات اقليميه هى بمثابة صورة فوتوغرافية من مجموعة ذات صنوف وشكول وألوان ، كأنها صورة من الموزايك • وقد أصبحت هذه التقسيمات الاقليمية الموزايكية موائمة لسد حاجات دول غازية ، ولكنها غير متوائمة مع سد حاجات الدولة الجديدة نفسها •

ولقد كان ذلك مؤثرا تأثيرا خاصا فى بولندة ، ذلك الاقليم الذى هو الوارث لتقسيمات اقليمية ثلاثة ولفوات ثلاث • وعلى أية حال فهذه التقسيمات الاقليمية على حين أنها مؤسسة على مبادىء حديثة لم تأخذ فى الاعتبار حتى الحاجات النوعية لدولة اشتراكية •

وتبعا لهذه الأسباب أصدرت الدول الأوربية الاشتراكية فى أوقات مختلفة تعديلات معينة في التقسيم الاقليمى • ففى بعضها مثل بلغاريا كانت التغيرات كثيرة نسبيا ، على حين أنه فى أقاليم أخرى مثل بولندة كانت هذه الأقاليم قانعة بالتقسيمات القديمة على مدى وقت طال واستطال •

وفى بلغاريا نص دستور سنة ١٩٤٧ على تقسيم اقليمى ذى مستويين اثنين فى الحكومات المستقلة والأقسام الرعوية الريفية ، مجموعات الكوميون والمراكز بدلا من ذلك التقسيم الاقليمى السابق الذى كان ذا ثلاثة مستويات •

وفى سنة ١٩٤٩ صدر مستوى ثالث هو المجالس • وفى سنة ١٩٥٩ أعيد الى حيز الوجود التقسيم الاقليمى ذو المستويين • وفى بولندة كانت الخطوط الرئيسية للتقسيم الاقليمى من عهد ما قبل نشوب الحرب العالمية الثانية معمولا بها حتى الفترة بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٥ ، اذ حدثت تغيرات كبيرة وتغييرات كثيرة •

على أن مذهب أية دولة اشتراكية يأخذ بعين الاعتبار أن التقسيم الاقليمى ينبغى له بل يجب عليه أن يخدم الديمقراطية ، ثم ان النقطة الأولى المنظور اليها بعين الاعتبار والتقدير من بين غيرها من الأمور هى النظر فى قضاء حاجات وتيسير مهام أعضاء الهيئات التمثيلية للتقسيم الاقليمى ، والاهتمام بجميع السمات والصفات والتكوينات الأساسية للديمقراطية المحلية وتيسير حاجات ومطالب الجماهير عن طريق التقسيم الاقليمى بوساطة الهيئات الادارية • على أن هذه المبادىء قد فسرت فى أوقات مختلفة تفسيرات مختلفة متباينة • وعند اقتراب الزمان من العقد السادس كانت اشتاتا وشديدة الاختلافات بحالة مروعة عن الوضع الحالى المعاصر •

ذلك أنه فى ذلك الوقت كانت السياسة المتبناة فى ذلك الحين هى زيادة

وحدات التقسيمات السياسية الاقليمية أو خلق قواعد وطبائق ذات مستويات متكررة كثيرة العدد لكى تخفف من حدة العداوة والبغضاء والخلافات بين السكان المقيمين وبين السلطات ٠

وهكذا أجريت اصلاحات فى بولندة فى التقسيم الاقليمى فى حدودها عام ١٩٥٤ ، وبمقتضاها قسمت مجموعات من الناس يسكنون مكانا واحدا وينفقون فى آمالهم وآلامهم ومصالحهم الى مقاطعات كثيرة ذات اعداد أكبر وأكثر من الوحدات الريفية أو الرعوية ، اذ كان هناك ٣٠٠٠١ من المجالس القروية أو الرعوية حلت محلها ٨٧٨٩ وحدة ادارية أصغر) ٠

على أن مبدأ الديمقراطية فى التقسيم الاقليمى فى مكنته أن يتجه بطرائق مختلفة لا الى وحدات أصغر حجما ٠ لا تملك الأيدى العاملة الموائمة لفرص السلطة والقيام بمهام الادارة ، بل انه يمكن تحقيق خلق أجمل وأكمل مواءمة اذا ما كونت وحدات اقليمية أكبر مستوى ٠

ثم ان الاتصال بين بنى الوطن وبين رجال السلطة يكمن الآن لا فى الوحدات الصغيرة بما لديها من امكانيات متعددة المستويات فحسب حيث أن تطور التكنولوجيا ولا سيما فى وسائل الانتقال والاتصال يؤديان الى الغاء المسافات والى تحسين وشائج الصلات والعلاقات بين السلطات ، كما أن الميل الواضح حديثا نحو القضاء على نظام المركزية بين أفراد الحكم الذاتى لأعضاء وممثلى الهيئات المحلية يؤدى بدوره الى ايجاد وخلق وحدات اقليمية أكبر وأقوى ٠

وتبعا لهذه الأسباب هنالك فى السنوات الحديثة ميل أصبح واضحا فى الدول الأوربية الاشتراكية الى ترك التقسيم الاقليمى ذى الثلاثة المستويات ليستبدل به التقسيم الاقليمى ذو المستويين ، والميل الى تكبير المساحة الارضية ذات الوحدة الاقليمية الى مساحة أقل وهذا واضح بصفة خاصة فى رومانيا حيث كان صدور قانون التقسيم الاقليمى ذى المستويين فى ١٩٦٨ ، وفى بلغاريا اذ كان صدور هذا القانون فى عام أحدث هو عام ١٩٥٩ ، ولكن ذلك كان بطريقة جزئية فى المجر اذ صدر التقسيم الاقليمى ذو المستويين فى ١٩٧١ للهيئات التمثيلية الاقليمية وتقسيم ذو ثلاثة مستويات لأعضاء التقسيم الادارى ، وفى بولندة كان استبدال النظام ذى الثلاثة المستويات بنظام ذى مستويين اثنين سنة ١٩٧٥ ٠

وقد ذهبت بعض الدول الاشتراكية الى أبعد من ذلك ، ففى يوغوسلافيا انقسمت الجمهوريات المختلفة الى دويلات ومقاطعات ، وهنالك مقاطعات اقليمية تستوعب وحدات قروية ورعوية عدة ، وهناك فى دول اشتراكية كثيرة ميل الى أن تكبر وتوسع مساحة الوحدة الريفية والرعوية التى هى الأقل والأدنى والأصغر ، وحتى فى التقسيم الاقليمى ذى الثلاثة المستويات كان الميل متجها الى ذلك ، كما فى الجمهوريات الدستورية

فى الاتحاد السوفيتى ، فمثلا فى الفترة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ تم فى الاتحاد السوفيتى الغاء حوالى ١٠ر٠٠٠ وحدة قروية ورعوية ، وحدثت عملية مماثلة فى بلغاريا بعد ١٩٥٩ ، فمن بين ١ر٨٠٠ مجلس قروى ورعوى بقى ٨٦٧ مجلسا فقط ، وكذلك فى تشيكوسلوفاكيا وفى بولندة كان وما زال الاتجاه منذ ١٩٦٠ نحو الغاء وحدات قروية رعوية صغيرة ، ففى ١٩٧٢ بدلا من ٤ر٣١٣ وحدة ادارية صغيرة أنشىء ٢ر٣٦٥ مجلسا قرويا رعويا ٠

- ٢ -

ان المشكلة الوطنية ذات أهمية كبيرة فى التقسيم الاقليمى ، لأن بعض الدول الاشتراكية يسكنها أقوام ذوو قوميات مختلفة ، مثل تشيكوسولفاكيا ويوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى ٠ ان كلا من هذه الجمهوريات الثلاث ذات نسبة مئوية من الجنسيات المختلفة ، بيد أنه فى الدول الاشتراكية الأخرى فى القارة الاوربية توجد المسألة التى هى بالمثل ذات أهمية معينة من ناحية وجهة نظرنا ، اذ كانت الأقليات تعيش فى مجموعات متنافرة ٠ على أنه يمكن تفهم مسألة ومشكلة الوطنية والقومية فى التقسيم الاقليمى من زوايا مختلفة متعددة ، ففى الدول الاشتراكية يكون هذا التفهم وفقا لسياسة الانقاذ والضمان لجميع الوطنيات والقوميات فى جميع حالاتهم والاختيارية نحو التقدم والتطور ٠ وهذا يعنى انه بوساطة الوسائل القانونية الشرعية الدستورية يكون البحث عن تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الوطنيات والقوميات بوساطة استعمال لغاتهم الأصلية فى المنازعات بينهم وبين السلطات ، وبضمان اشتراكهم فى الهيئات التمثيليه ، وذلك لحماية مصالح الأقليات فى توظيفهم وفى غير ذلك ٠ واذن فالتقسيم الفرعى الاقليمى ليس الا أداة من أدوات هذه السياسة ٠

على أن الطريقة الأساسية فى حماية مصالح الوطنيات والقوميات هى تجميع جمهوريات تحت نظام فيدير الى تدخل فى نطاقه تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى ٠ وفى الاتحاد السوفيتى أوجد الدستور (القانون الأساسى لعام ١٩٣٦) خمس عشرة جمهورية اتحادية (المادة ١٣) ٠ وفى الاتحاد الفديرالى التشيكوسوفاكى تم الاعتراف بجمهوريتين فى دستور ١٩٦٨ (المادة ١ ــ ٤) ٠ وفى القانون الأساسى أو الدستور اليوغوسلافى لعام ١٩٧٤ (المادة رقم ٢) كان تأسيس ست جمهوريات وهذا التكوين من الانفصال الاقليمى الحدودى ، ذلك الانفصال الذى يسمح بانفصال الجمهوريات الدوائرية الانتخابية عن الاتحاد السوفيتى وتؤسس هى نفسها بوصفها مستقلة ، يعطى أساس السلطات الجمهورية التى ينبغى لها أن تهدف سياستها الى أن تحمى مصالح الوطنية المعطاة وأن تضمن الاشتراك فى السلطات الفيدرالية الى غير ذلك ٠

ثم ان التقسيمات الاقليمية بوساطة السلطات الحكومية تلك التى هى على مستوى أدنى من مستوى جمهوريات الاتحاد هى شكل آخر من أشكال التقسيم الاقليمى فيما يختص بمصالح الطبقات الوطنية القومية ، تلك المصالح الشديدة الارتباط بين بعضها والبعض • وهذه التقسيمات قائمة فى كل من الحكومات الفيديرالية والمركزية على السواء • فمثلا يميز القانون الأساسى أو الدستور للاتحاد السوفيتى بين السلطات الحكومية الجمهورية وبين السلطات الحكومية للمجالس •ففي الجمهورية الصربية في يوغوسلافيا تقوم وحدتان من السلطات الحكومية هما تريفودينار وكوزوفو ميتوهيجا • وفى رومانيا حتى عام ١٩٦٥ كان تأسيس اقليم أو مجلس مجرى منفصل ذى سلطة حكومية • وفى جمهورية ألمانيا الديمقراطية صارت الاقلية الصربية اللوزاتية ممثلة بصفة اسمية فى المجالس المحلية جنبا الى جنب مع سكان آخرين لتلك البقاع التى يسكنونها ويعيشون فيها • وحتى فى الأراضى التى بها نتيجة لأسباب مختلفة وحدات منفصلة ذات سلطات حكومية للأقليات لم تنشأ (كقاعدة بسبب كونها صغيرة للغاية) تلك السياسة الخاصة بتأمين مصالح الاقليات فى نطاق التقسيمات ، وهذه السياسة ما زالت قائمة وشرعية • وفى الواقع لقد روعى فى التقسيمات الاقليمية الفرعية الى أبعد حد ممكن وأماكن اقامة الأقليات •

على أن دورا هاما حاصا قد لعبته فى التقسيم الاقليمى تلك المهام الجديدة للدولة الاشتراكية ، وخاصة فى النطاق الاقتصادى ، حتى صار معلوما علم اليقين أن العامل الاقتصادى ينبغى له أن يكون حاسما وفاصلا وجادا فى تشكيل الوحدات الاقليمية الحدودية ، اذ أنه يخلق مدنا كما انه يصمم مناطق اقتصادية • وهذا يقوم بعمله فى طريقين ، اما بايجاد وانشاء أقاليم اقتصادية منفصلة ذات مجموعات معينة من المؤسسات ، واما بوساطة تشكيل التقسيمات الاقليمية الرئيسية الى درجة لا تكون معها وحدات ادارية مجردة بل انها تكون أيضا أقاليم اقتصادية •

ولقد ظهر الاتجاه الأول السريع الزوال فى غالب الأحوال فقط فى دول اشتراكية قليلة ، وعلى سبيل المثال فى بلغاريا فى عام ١٩٥٩ اذ أقدم ثلاثون اقليما اداريا واقتصاديا لكى يتم تدبير تراكيب معقدة ووحدات أخرى اقتصادية • وفى الاتحاد السوفيتى تمت فى عام ١٩٥٧ اقامة أقاليم اقتصادية تحت اشراف سلطات متفرقة ، وقد خلقت للتخطيط الاقتصادى وللتعاون المشترك المركب فيما يختص بالاقتصاد • وفى وقتنا هذا يميل الاتجاه الثانى إلى تشكيل الوحدات الاساسية بطريقة أيجاد وخلق نوع من الأقاليم الاقتصادية ليكون مثالا يحتذى لتلك الاصلاحات التى أجريت فى بولندة فيما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٥ •

على أن هذا الاصلاح قد تم تدريجا وعلى مراحل لكى يؤدى إلى غايته الراديكالية ذات الهدفين ولكى يصحح نتائج المراحل الأولى • وفى عام ١٩٧٢ ألغيت حوالى ٤٣١٣ وحدة ادارية صغيرة وحلت محلها ٢٣٦٤ مجتمعا قرويا رعويا متعدد القرى

الريفية والرعوية (فى القرى وجدت سلطات محلية للمجالس القروية والرعوية) . بهذه الطريقة لم يوجد تركيب ادارى قوى فقط بل وجد كذلك تأسيس اقتصادى مثل المراكز الاجتماعية والثقافية لاشباع الحاجات النامية المتعددة .

وجريا على ذلك تنشأ الآن فى بولندة صنوف متعددة من الوحدات القروية والرعوية ذات كثرة فى العدد وقوة فى الجهد لتقوية لاقتصاد الاشتراكى (الدولة والهيئات التعاونيه معا) وكلتاهما متعاونتان معا فى تطوير الاقتصاد الخاص والوحدات السياحية والاراضى الداخلية البعيدة عن شواطىء البحار وسواحل الأنهار وتلك التى هى فى المدن لكبرى وما إلى ذلك .

على أنه فى الوقت نفسه فى عام١٩٧٢ ظهر نوع جديد من أنواع التسوية هو ايجاد سلطات متساندة متعاونة للمدن الصغرى وضواحيها من الوحدات القروية الرعويه بدون ان تلغى نهائيا الوحدات الادارية ذات القاعدتين كالوحدة الرعوية والوحدة القروية . وقد قصد بهذا ضمان توثيق علاقات المصالح والمنافع بين المدن وبين ماحولها من الأراضى القروية والرعوية . وفى الوقت نفسه ابتغاء جعل المدن الصغيرة فى أوساط كبيرة تشجع تطورها ونموها وحمايتها من التدهور الاقتصادى .

وقد اشتملت المرحلة التالية من الاصلاح فى عام ١٩٧٥ على ايجاد تسعة وأربعين حيا من مدن الأحياء الكبيرة ، من تلك المراكز والاقسام الملغاة ، وفى هذا البحث كانت الاعتبارات الاقتصادية كبيرة وكثيرة ، وكان الهدف أن توجد وحدات أكبر نسبيا ،وكل وحدة يجب أن تكون اقليما ذا مدينة كبيرة كقصبة له وذا عدد من المدن الأصغر والوحدات القروية والرعوية على أنه فى الدول الاشتراكية الأخرى يؤثر العامل الاقتصادى على أدنى وأقل الوحدات فى التقسيم الاقليمى الحدودى القروى والرعوى ، ومساحات أراضيها مهيأة للنشاط المتوالى المتواصل للدول الأكبر حجما والى المزارع التعاونية . وهذا الاتجاه هو الغالب فى بلغاريا وفى الاتحاد السوفيتى .

وفى حالات أخرى تتبع مساحة المجتمع القروى الرعوى ما هو معروف باسم الوحدة القروية الرعوية ، اد يشغل أفراد المجتمع من وجهة التقاليد مساحات متنوعة مختلفة قد تكون فى بعض الأحيان صغيرة للغاية . وكذلك فى تشيكوسولفاكيا أو فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، بيد أن هناك كذلك اتجاها نحو التغيير بارزا ظاهرا كما فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية اذ تكونت بها اتحادات ومجتمعات من الوحدات الريفية الرعوية .

على أن المهام النامية المتزايدة فى الدول الاشتراكية تؤدى الى قيام سلطات داخلية جديدة ووحدات تنظيمية ، اذ أن السلطات القاعدية الرئيسية ذات الوشائج والصلات ، من الوجهة التنظيمية ، بنظام الهيئات التمثيلية لا تستطيع أن تحمل أو تتحمل بنجاح أعباء جميع المهام وخاصة فى الميادين التخصصية المتنوعة المختلفة ، ذلك بأن كثيرا من هؤلاء الأعضاء فى وحدات التقسيم الاقليمى ما زالوا موجودين .

زادت خطر التعاون القليل الضئيل بين مختلف الأعضاء الذين يؤدون مختلف أوجه النشاط •
ويظهر المثل عن بولندة أن عدد هذه الاقسام المنفصلة قد ازداد بطريقة ملحوظة مروعة،

ولتفادى هذا تهدف الحلول البولندية الأخيرة الى ربط هذه الأقسام مع الأقسام الرئيسية لكى تستوعب عمل ومهمة الوحدات وحدات قروية ورعوية كثيرة مثـــل الفوافودى مثل (ادارات الفرقة العليا لمراجعة الحســابات فى علم الاقتصـــاد) •.
تقسيم المحاكم الاقليمية أو غير ذلك وايجاد عدد معين من الوحدات فى المســـتوى وايجاد أقسام خاصة وابراز اختصاصات تمزق الوحدات الرئيسية ، هذا أو ذاك غير مرغوب فيه ، وفقا لأهداف الذوق السليم والتعقل القويم •

وفضلا عن ذلك ففى السنوات الحديثة وفى دول اشتراكية كثيرة تركت فكرة التقسيمات الفرعية الاقليمية بفضل المبادىء التنظيمية والفنية ، اذ يوجد تأكيـــد وتوكيد خاصان على مسألة الذوق السليم والتعقل القويم وتبسيط الاجـــراءات أو الكفاية الادارية ، ومن ثم دور الانتقال من النظام ذى الثلاثة المستويات الى النظـــام ذى المستويين والتركيز على الادارة الحدودية وخاصة وحدات قوية على المســـتوى الأكثر انخفاضا •

على أن الهدف الأساسى للتوظيف ذى الكفاية للهيئات المتخصصة لسد حاجـات المواطن هو ايجاد وحدات اقليمية ذات مستوى ذى كفاية يسمح بتقديم معلومـــات وخطط فنية واستكشاف الموظفين المؤهلين الممتازين ذوى الكفايات الى غير ذلك •

ومن ثم كان تبنى وحدات قروية رعوية كبيرة فى يووسلافيا وبولندة وانشـاء هيئات ادارية تشاركها وحدات ريفية رعوية كثيرة فى بلغاريا وايجاد الكوميونـــات الكبيرة فى المجر وتقديم هيئات واتحادات الكوميونات فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية الى غير ذلك •

على أن دورا هاما فاصلا أخيرا بوساطة اقتصاد مخطط وثابت يهدف الى تطوير ذى انسجام للدولة جميعها • واذن فالتقسيمات الحالية هى نتائج قوات متعددة ،وبين من ذكرنا منها من تؤدى دورا متزايدا ، على حين أن الأسباب التقليدية أو المطامح المحلية اما أن تتدهور واما أن تفقد أهميتها •

- ٣ -

والآن فلنتدبر المظاهر العلمية الاجتماعية السوسيولوجية للتقسيم الاقليمى ، فواحد منها هو دور تجميع مناطق فرعية فى نطاق التقسيمات الاقليمية المتبنـــاة للأغراض الادارية ، وانشاء مراكز التجميع أو تقوية الأنشطة أو أوجه نشاط تـــلك المساحات القائمة فعلا بهدف تأدية وظائف نوعية بالنسبة للمنطقة المجاورة • ومثـــل هذه المساحة جنبا الى جنب مع مركزها الذى يدعمها ويقويها هو تكوين منعزل نسبيا •

على أن القوة التى تؤثر فى المنطقة المجاورة مختلفة غير مؤتلفة معتمدة على ما اذا كانت قصبة مركزية تأثيرها منتشر على جميع أنحاء الدولة ، أو أن تكون جزءا منها مستوعبة مجموعة كبيرة من الأراضى ، أو تكون ذات طبيعة محلية فقط .

ثم ان المراكز الرئيسية هى بصفة رئيسية القصبات أو العواصم الأهلية ، على أن هذه المراكز تختلف من حيث اختيارها . ومن الأهمية بمكان الدور الخاص بها فى التركيب الأهلى الاقتصادى ، وهكذا الحال فى التجمع الأعظم للسكان . وعلى عدد السكان والتركيب الاجتماعى الشامل للسكان ذوى الجنسيات المختلفة المتعددة تخضع سوق العمل وسوق الخدمات . وهذه وتلك بدورها تؤدى الى الاكتظاظ السكانى والتجمعات السكانية .

وهناك عوامل أخرى تؤدى الى ايجاد مراكز مركزية للتجمع ، وهى تجمعات المعاهد الثقافية والتربوية والعلمية كالجامعات والمتاحف وجمعيات العلماء ودور النشر العلمى والصحفى وكذلك أماكن الترفيه كالمسارح ودور السينما ومحطات المذياع والتلفزيون ، وأخيرا النشاط الثقافى على نطاق أوسع .

على أن هذا الطابع المدينة الكبيرة المركزية يمكن تسميته باسم متروبوليس . ومن هذه المدائن عشر مدائن فى بولندة . وفى المدائن العظمى والمدن المتوسطة الاتساع بما فيها من وظائف متنوعة متعددة فى الانتاج والمحصول والتوزيع والنقل والمواصلات تشكل وتؤلف مراكز محلية وتجذب اليها سكان الأراضى الداخلية البعيدة عن شواطىء البحار وسواحل الأنهار ، ومن ناحية أخرى تنجذب وتميل الى المدائن الكبيرة ، وفى بولنده حوالى خمس وثلاثون واحدة منها . وفى ترتيب آخر ، أبعد من ذلك ، توجد كما قد سلف مراكز أخرى ذات درجات أكثر انخفاضا تؤدى خدمات رئيسية عليا للقرى وللمستوطنات القريبة . ومن المحتمل كذلك تبادل الخدمات مع المدن الصغيرة الأخرى البالغ عدد سكانها ١٠ر٠٠٠ نسمة .

ثم انهم ينجذبون نحو المدن الوسطى كى يسدوا حاجاتهم وحاجات الاقليم على مستويات أعلى . ونقصد بقولنا عن الخدمات الأساسية خدمة المنشآت مثل مكاتب البريد وصانعى الأحذية والحلاقين والمصارف أو البنوك . ونقصد بقولنا منشآت خدمة الانتاج . أدوار عمال القرميد أو الطوب وحوانيت النجارين والحدادين ، هذا الى المنشآت التجارية والمعاهد التربوية ، وهذه وتلك فى نطاق المدارس وأعمال الطلاء الفاخر والنقوش وما اليها ، وأخيرا الخدمات الصحية .

على أن درجة تكوين المدن يحددها العدد والطابع للتيسيرات الثقافية ، وهى بالضرورة تفرق وتنوع التركيبات الايكولوجية للمساحات الفرعية الخاصة ، مثلا كانت القرى فى كثير من الدول الاشتراكية أسوأ حالة الى حد بعيد من المدن عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، وهذا يفسر لنا حركة الهجرة القوية للسكان القرويين الرعويين الى المدن . واحدى المسائل السياسات الأساسية للدول

الاشتراكية ولا سيما تلك المؤثرة فى التشكيل المناسب الموائم للتقسيمات الاقليمية هى تسوية وتيسير الفرص لكى نترقب سلفا التيسيرات الثقافية ٠

ومن المسائل العلمية الاجتماعية السوسيولوجية التى لابد منها الانعـــزال النسبى للتقسيمات الاقليمية الفرعية التى أوجدتها الوحدات التقسيمية الاقليمية ، ويمكن وصفها وصفا موجزا جامعا مانعا فيما هو آت : أى فضاء هو عامل يؤدى الى النشاط الانسانى ، بيد أنه لايحدده مطلقا ٠ ومن ثم تنشأ مسائل ومشاكل التطوير والتغير والتجديد فى التقسيمـات الاقليميـة التى ما زالت قائمـة ما لم تتم وما لم تكن ذات نمو وما لم تكن ذات انتقاص أو تناقص ولم تحدث الا من تلقاء نفسهـــا أشبه ما تكون بالنار استعر أوارها لا بفعل فاعل بل عرضا ٠ وهى فى حالتهـــا هذه على طرفى نقيض مع تلك الأقاليم الدينمية العلمية الاجتماعية الثقافية ، تلك الأقاليم التى قامت ونشأت عن طريق التحول والتناســـخ الاقتصادى فى الدول الاشتراكية بعد أن وضعت الحرب الأوربية أوزارها ٠

واذن فالتغيرات والتغييرات الاقليمية ليست ايضاحات مجردة عن اختبـــار وخطأ ، ولكنها معقولة مقبولة وضرورة للتواؤم ومصالح المجتمع ككل ٠

وينبغى لنا كذلك أن نركز على أن وظائف قصبات أو عواصم المراكز الفرعية لا تتواءم ونظام المحليه الهادفة الى استقلال المراكز وتغييرات النظم الاجتماعيـــة الداروينية تلك التى تكون نتيجتها الانقسامات فى أى قليم أو فى أية منطقة انقساما يراعى فيه الحفاظ على الحقوق ومقاومة الاعتداء ٠

على أن عملية المراعاة الديمقراطية فى الفضاء وفى الأماكن هى احدى الحيـــل الرئيسية فى مجانبة المستوطنات والأماكن الاجتماعية الجيتوية ٠

ان الحاجة اذن لتغيير عنوان فرد ما فى مدينة كبيرة لا تتعارض مع هـــذا ، ولكنها احدى الطرائق فى ضبط النمو وفى منع التطور غير المقبـــول ، وتفاديا من الزحام أو الازدحام غير المصحوب بضوابط أو قيود مشروعة معينة ٠ على أن التقسيمات الادارية لو كانت فى بعض الأحيان مقتطعة بوحشية غير أقاليم طبيعية مسببة تاريخيا تصبح منبعا لاقليمية ثانوية بأكثر ما تكون شبها فى الدول الاشتراكية وتهدف الى الانتفاع بالموارد الطبيعية وتوجد وتؤثث الرأى الاجتماعى فى موضوعات وأهـداف مخططة وتوقد شعلة الوطنية والقومية المحلية ، ولا ريب فى أنها عملية طويلة الأمد اذ تبعا لمبدأ الأمر الواقع ذى الناحيتين أو الفائدتين المزدوجتين تستساغ وتستوعب الأمانى الاقليمية الاجتماعية المؤدية الى خلق التنافس ، وخاصة بين المدن القرويـــة الرعوية فى هذه وفى تلك بالتساوى بين هذه وتلك إذا كانت احداهما تؤدى وظائف ادارية على مستوى أعلى ، ومثل هذا التنافس يؤدى ولكن نادرا الى نزاعات قصيرة ٠

ثم ان التخطيط الاقتصادى المركزى وسياسة الادخار لصالح الاقطار النامية غير الراقية والتنظيم الأهلى القومى لسوق العمل كل ذلك يمحو الخلافات الاقليميـــة

المضايقة ، تلك الخلافات الموجودة في الدخول ، وهذه جميعها تعمل بنظام وانتظام وبطريقة قاعدية على تفادي الوطنية الحامية المحلية المتسمة بالمبالغة والتوغل المؤدية الى حب الوطن بطريقة جنونية قد تؤدي في الحالات المروعة الفصلة الى الانفصال وترك العضوية • وتوسط الدولة في التخطيط وتوزيع لبضائع لا يعني عدم تسوية الهوية الخاصة بالمجموعات الخاصة الاقليمية الجنسية البشرية أو المجموعات الوطنية • والقيم الثقافية الهامة في مجموعات معطة هي موضوعات دراسة لكل من المعاهد العلمية الخاصة الغارسة تطورها ونموها والمتلقية حماية ووقاية الدولة عن طريق معونة المعاهد العلمية ووسائل النشر أو الحفظ ووقاية وتجديد الآثار او المتاحف الهامة •

على أن الموضوع الخاص في الثقافة الاقليمية محتل بوساطة الفولوكلورية المغذية بوصفها ثقافة وطنية أهلية • ثم أن هناك مظاهر فريدة تسمى باسم الفولوكلورية وهي التطبيقات المتعمدة المقصودة لموضوعات بحث مختارة منتقاه وشكول وأوضاع في المواقف الخاصة في الحياة الجارية تبين أن هذا الفولكلور حق وصدق ، وهو ذلك الفولكلور المحلي الذي تحول الى حالات مختلفة عن تلك التي كانت موضوعة عليها أصلا • أو كانت مشتقة من فولكلور ومن مصادر ايكونوغرافية ممتدة الى العوامل والعناصر الطقوسية والأدبية والموسيقية والتصويرية الفوتوغرافية والمعمارية وعوامل الفنون التطبيقية •

وينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار أن أنشطة المجتمعات الاقليمية الثقافيةوتشجيع الدولة للفولكلور كل دلك يعتبره الجيل الاصغر من التقاليد البالية التي لا معنى للحفاظ عليها •

ان الجيل الناشىء يهدف الى أن يحل الابتكار محل التقليد والجمود • وهذا من شأنه أن يوجد تناسقا واسعا وتوحيدا للثقافة بين الأمم •

وفي المجموعات الدينمية تقتضي الموضوعية والمنفعة ترك التقليدية والتقاليد وفي مثل هذه الحال تكون التغيرات سريعة وغالبا يصف جيل الشباب اشتراكهم في اتباع القيم وفي التقاليد كمظاهر لنمط جديد •

على أن هذه العملية توضح شيئا ذا شكول وصنوف موحدة تقتضي توحيدا أو توطيدا للثقافة بين الشعوب والأوطان • فمن وجهة النظر الخاصة بما أن مصالح الجماعات ذات الأقلية هي في الحفاظ على هويتهم وان صنوف الجدل التي تقوم على ايجاد سياسة لصالح مختلف التقاليد الثقافية تدخل في الحسبان الأهمية الثانوية فيما يختص بالاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، وهكذا مسألة التقسيمات الاقليمية • ولما كانت مسألة التقسيمات هذه لها درجاتها الداخلية المتفاوتة المختلفة فان لها أدوارا مختلفة علمية واجتماعية وفنية •

ومن الواضح أننا لا نرغب في تبسيط هذا بقولنا ان شكولا معينة للاحساس وللضمير الاجتماعى قد تأصلت فى النزاع الثقافى بين أقاليم معينة أو أوطان وأنها ما زالت غير فعالة تماما ·

على أن الهويات الاجتماعية الثقافية تلك التى يحتفظ بها للفولكلور أو المثل العليا الرومانتيكية يمكن أن تكون دليلا على تحديد وصف المواقف الشخصية تحت ظروف انفصالات جنسية بشرية ·

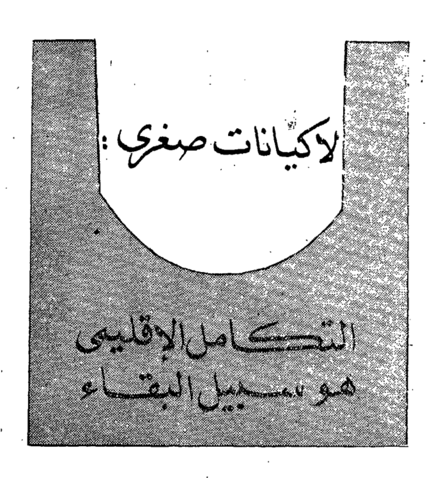
ثم أنه لا يوجد سبب فى أن تذكر ان التمهيد والتوطيد لنوع ما يكون فى بعض الأحايين نوعا غير مألوف من الافكار السياسية بواسطة افراد معينين من المجتمع انما يحدث بدون بعض الخلافات والصراع بين الأهواء والأمانى المختلفة ·

ونتيجة لذلك يمكن قيام مواقف نزاع ونضال مختلف بين الاقاليم وبين حكام هذه الأقاليم · واذن فالطريقة السلمية القويمة فى تشكيل التقسيمات الاقليمية هى نتيجة للقوى المتناحرة المتنافرة التى تنحاز الى مصلحة غالبية بنى الوطن على الأقل ، من أبناء أية دولة اشتراكية مانعة تلك التخصيصية الضيقة وبوساطة طرق أخرى ، وبالتعاون المشترك لا فى تخطيط الحلول الخاصة فحسب بل أيضا فى نطاق التنفيذ الفعلى ·

على أن هذه المواقف ليس فيها ادعاء بالتعميمية أو الشمولية ، ونحن نملك هيكلا من المعرفة منظورا اليه بعين الاعتبار ، وليست هزيلة أو هينة تلك المعرفة عن طبيعة التحويلات الموضوعية الاجتماعية · ثم ان اختيار الاحساس الاجتماعى ولا سيما الوطنى القومى يعوزه تحليل أكثر عمقا ، ذلك بأن المعرفة ذات الوشائج بالفضاء لا بالمعنى الطبعى بل بالمعنى العلمى الاجتماعى لم تعد الآن مفهومة تمام الفهم ، على أن فلوريان زنانيخى مناضل فى اقناع غيره بأن الفضاء ينبغى له أن يكون شاملا بالطريقة التى يمارسها الناس فعلا ، وأعنى بهذا أن أقول كميا متنوعا محددا غير قابل الانقسام متغيرا وفى الوقت نفسه ايجابيا أو سلبيا فى تطوره ·

ثم ان كل انسان ذو وطن أم ايديولوجيا وذو فكرة خاصة عن الجار وعن الأجنبى · وتكون وتشكل وتبنى معرفة هذه القيم بين أشياء معينة أخرى · وبوساطتها أساس الفضاء النسبى وما فيه من خير ومن شر ، كما يوجد عنده الاتجاهات والميول الى استعمال مختلف أنواع الفضاء ، واذن فينبغى دائما أن يؤخذ فى الاعتبار الطرق القويمة فى تشكيل التقسيمات الاقليمية ·

● ● ●



●● يبدو أن البحث عن نظرية للتكامل الاقليمى يحتاج الى وقفة بعد أن ظهر عدد من التحليلات يبدو منها أنها بصدد النظر فى القواعد المتعددة التى سادت خلال الحقبتين الماضيتين ، أو على الأقل منذ نشر أرنست هاس كتابه « توحيد أوربا » ، فقد كان لكتابه هذا أعظم الفضل فى تحليل الفجوة القائمة بين النظرية الفيدرالية ونظرية التكامل الاقليمى تحليلا حاسما ، يبدو فيه أنه قد أدرك أو ألم أوانه يعكس الاتجاه الذى يسير فيه المتشيعون للتكامل الأوربى وكيف أنهم يسيرون بخطى ثابتة وطيدة بعيدا عن النظام الفيدرالى التقليدى •

وتعكس هذه الفجوة القائمة بصورة ما المصاعب والمعوقات التى تجتازها محاولات التكامل الاقليمى فى الوقت الحاضر سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية فى شتى أنحاء المعمورة ، مما يحتاج الى نوع من المعاناة فى شرحها وتوضيحها ، فقد ردد أحد الثقات من الباحثين بما لا يقبل الجدل أصداء النقد التى تتردد على ألسنة تلك الفئة التى تعمل فى ميدان التكامل الأوربى ، من أن أساتذة العلوم السياسية

الكاتب : فوجان ا . لويس

من أساتذة العلوم السياسية ، تخصص فى العلاقات الدولية . وهو مدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية بجامعة جزر الهند الغربية فى جاميكا . اشترك مع م.ر. ديفيز فى تأليف « نماذج من الأنظمة السياسية » الذى نشر عام ١٩٧١ . ويقوم بتحرير موسوعة « العلاقات الدولية وتقرير المصير » بابكاريبى ١٩٧٦ .

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

مستشار وزارة التعليم سابقا ، والأستاذ غير المتفرغ بجامعة اسيوط ، والمشرف على قسم الصحافة بكلية الآداب بسوهاج . وعضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب ومقرر لجنة النشر ، ورئيس رابطة أساتذة العلوم الاجتماعية ، ورئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية عضو اللجان المتخصصة بالمجالس القومية . له أكثر من ثلاثين مؤلفا فى التاريخ والعلوم السياسية والتربية والعلاقات الدولية بخلاف أبحاث عديدة نشرتها المجلات العلمية فى مصر والخارج ترجم كتاب «معلمتى» لهيلين كيلر و « ساعة الحسم » لجوت كينث جلبريت السفير الأمريكى السابق بالهند واستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد .

فى حماستهم لتوصيف أنظمة التكامل وصوره قد لجوا فى التجريد والتنظير بعيدا عن الاتجاهات السياسية الجارية . فضلا عن اغفالهم البادى لما يسميه الصور المقررة لنظرية التكامل الاوربى مفضلين عليها التركيز على ما يرى أنه صورة للشكل الكونفدرالى لنوعية التكامل الأوربى ، وهو تحليل رجعى بلا ريب .

وقد اختار أرنست هاس لنفسه أن يقرر لنا بوار نظريات التكامل وأنها قد غدت نظريات بائدة بعد أن أصبحت لا تلقى بالا الى المشكلات العاجلة والهامة التى تشغل الساحة العالمية ، فضلا عن طابع العمليات الدولية التى تؤدى بدورها الى هذا الواقع الذى يفرض نفسه على التكامل الاقليمى ، وأنها على تميزها فى ذاتها وفى اطارها الفكرى لا تثمر على المدى الطويل . وأيا كان هذا أو ذاك فقد غدت نظرية التكامل الاقليمى نظرية بائدة لا جدوى منها .

الا أن هاس يستثنى من ذلك دراسة التكامل الاقليمى فى كل من آسيا وأمريكا اللاتينية ، وان قرر أن اتطبيقات النظرية قد تستمر لوقت ما .

وقد كان هناك ، والى فترة ما من الوقت الحاضر ، موجة من انقد للأوضاع النظرية الثابتة . فقد شغل رجال الاقتصاد فى الغرب بدراسة التكامل فى العالم الثالث ، غير آبهين بانتقادات الماركسيين ، وآثاروا بالحاح تطبيق نظريات التكامل الاقتصادى عليها ، ولكنهم لم : يشيروا غير اشارة عابرة الى افتقار كثير من دول العالم الثالث الى الظروف السياسية والاجتماعية التى كانت سببا فى نجاح تجربة الوحدة الاقتصادية الأوربية .

هذا بالاضافة الى أن الذين كانوا ينفدون ستانلى هوفمان من قبل كانوا يركزون على أهمية المتغيرات السياسية البارزة فى تأثيرها على نظرية التكامل فى الوقت الذى يسلمون فيه بأن اتجاهات السياسة القومية الخارجية تشكل تغييرا ملحوظا له أثره فى تقدير ما يمكن أن يبدو كأنه نوع من التكامل البيروقراطى والآلى .

وقد أدرك هاس فى كتاباته الأخيرة ما يمكن أن يؤدى اليه التغير وعدم الاستقرار فى داخل المجتمعات نفسها وفى محيطها الدولى على السوا ، مشيرا فى مقدمة كتابه الى أثر الفوضى فى هذا الاتجاه ، وهو ما عرفه دعاة التكامل فى العالم الثالث ، وأبرزوه فى صورتين : أولاهما الطبيعة غير المتكاملة للمجتمعات القومية ، (تأثير المطالب الجماهيرية ويمكن التعبير عنها فى أية صورة من صور التعبير الاجتماعى) فى تحديد طاقة (أو عجز) القوى السياسية فى متابعة سياسة واضحة للتكامل ومن ثم تحديد ميادين هذا التكامل . وثانيتهما هى أن ما يبدو من اضطراب انما هو ناجم عن الموقف المختل للبلاد غير النامية فى نظام الاتفاقيات الدولية (وخاصة الاقتصادية) ، مما أدى الى غموض الموقف حول قدرة مواردها فى المدى البعيد على أن تفى بمتطلبات التكامل فضلا عن متطلبات السياسة الاجتماعية فى شتى أشكالها .

فأما من ناحيه الموارد فقد كانت وستبقى كلا على عائد التجارة الدولية من المحاصيل لقليلة ، فما زال الكثير من دول العالم الثالث يعانى قصورا بالغا فى هذا الجانب على المستوى الدولى ، وهو القصور الذى نعرض له فيما يلى :

انه بالرغم من معوقات التكامل لا يفوتنا أن نذكر أن هناك فى بعض مناطق العالم الثالث ما يمكن أن نعده شكلا من أشكال التكامل الاقليمى . فقد أبرمت دول غرب افريقية معاهدة تلتزم فيها باقامة كيان اقتصادى ، كما قامت دول أمريكا الوسطى بمحاولات لاحياء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، ومضت دول الكاريبى بالرغم مما تعانيه من اضطرابات سياسية متلاحقة متعاونة فيما بينها تنفيذا لاتفاقية « شاجواراماس » التى أبرمتها عام ١٩٧٣ .

وتؤكد هذه الأمثلة أن بعض دول العالم الثالث ترى أن التكامل الاقتصادى، وهو ما ينشده أيضا أصحاب القرار السياسى ، هو أقل ما يمكن أن يستند اليه بقاؤها فى مضمار العلاقات الاقتصادية والسياسية الجارية ، اذ أن التكامل الاقليمى،

كما نرى ، هو السبيل لتجنب العوائق التى تلم بالكيانات الصغرى فى أى صورة من الصور ٠

وعلينا فى هذا المقام أن نعرض لبعض النظريات والتجارب التى أسفر عنها التكامل فى اطاره هذا ، وليكن اهتمامنا أساسا بالتكامل بين الدول المتخلفة ، والى حد ما ببعض المناطق ذات الطابع الجيوبوليتيكى ، بغض النظر - كم يرى هاس عما اذا كانت كيانا صالحا لوحدة قمينة بالنظر أم لا ، فهذا كما يقول موضوع آخر ٠

ففى ممارسة التكامل الاقليمى نرى أن الدولة القومية هى العامل الأساسى وهى صاحبة القرار ، ففى أعقاب الحرب كان النمط الأول الذى قامت عليه الجماعة الاقتصادية الأوربية ماثلا فى المؤسسات الحكومية للدول المشتركة مستندة الى السلطة (فى اصدار القرار) ، وعند دراستنا للتكامل نرى أن العوامل التى يستند اليها التحليل أساسا قد تتغير بتغير الوقت ، أو أن وزن المتغيرات أو توافقها ، بتعبير آخر ، قد يتغير (أو أنه عرضة للتغيير) ما دامت التوقعات الناجمة عن القرار الشامل قد برزت ، فاما اتسع ميدان التحليل وأصبح أكثر عمقا واما اختلف عما كانت عليه الصورة فى بدايتها ٠

ولنعد مرة أخرى الى تشابك هذه الافتراضات ، ولنجمل القول فيها مسلمين بما ذهب اليه لندبرج فى تعريفه للتكامل السياسى بقوله :

« ويتم التكامل السياسى عندما تقوم الروابط (بين الأمم) على اطراد المشاركة فى اصدار القرار ، اذ أنجوهر التكامل السياسى انما يقوم على اشتراك الحكومات جميعا فيما تقوم كل منها به منفردة ، أو بمعنى أدق أن نتناول القرارات المشتركة التى تصدرها الحكومات المستقلة (أو تمتنع عنها) فى اطار من التوافق والسلوك المشترك وحساب ما تحققه من خير أو منفعة » ٠

ويتدارك لندبرج فى مقال تال فيقول انه لا يتحيف فى نظرته للأمور بأن يفرد طابعا حتميا للنظام الذى يجرى عليه اصدار القرار الجماعى ٠

وقبل أن نمضى فى تعريف التكامل السياسى ومؤسساته الدستورية علينا أن نبدأ بالقاء نظرة على صاحب الدور الأساسى ، وهو الدولة ، فى محاولة للتعليق على مكانة دول العالم الثالث فى محيط العلاقات الدولية المعاصرة ٠

ففى تعريفنا للشعب نقول انه نسق طبيعى محدود قوامه الأساسى أفراد تقوم مواردهم وصناعاتهم الأساسية وما اليها على تعدد قدراتهم ومواهبهم فى رقعة محدودة من الأرض يقيمون فيها أو نزجوا اليها للعمل فى ميدان التجارة (ومن قبيل ذلك ما كتبه بولانج عن السكان والحراك السكانى للفئات الصغرى) ، وكان للتاريخ

وأحداثه تأثيره على هذا النسق ، فاتسقت العلاقات القومية وتوقفت وتميزت عن غيرها، وتغدو الثقافة لحمته المميزة (كما هى فى التعليم) ، تميز المخاطر التى تهدد العلاقات التى يقوم عليها التماسك • فالشعب اذن نسق من العلاقات الثقافية الأصيلة •

الا أن كثيرا من الدول التى تكون مانسميه بالعالم الثالث لا تتوافق فى الواقع مع بعض هذه المعايير ، اذ حالت القيم التى غرسها الاستعمار طوال وجوده لأنماط من التماسك والسلطة دون تميز أصولها الثقافية • وان توافقت بعض أنماطها أحيانا وتعايشت معا حتى أصبح لبعضها أو لاحداها من الأصالة على مدى الزمن ما يوهن الوعى الاجتماعى بالتلاحم القومى • هذا بالاضافة الى اتجاه القرارات الحكومية فيما يتصل بالعلاقات الخارجية حيث يسود الرباط التفافى بين الدولة الناشئة والدولة الحاكمة من قبل اتجاهات الثقافة القومية أو يوجه العلاقات الثقافية التى تربطها بغيرها من البلاد التى سادها هى الأخرى هذا النمط الثقافى •

كما يضفى وهن التكامل الثقافى كثيرا من الشكوك حول شرعية النظام ،وقدرته فى السيطرة على ما يهدد العلاقات داخل الجماعة • وتكون العاقبة أن يلجأ النظام حفاظا على التماسك الداخلى والوحدة الاقليمية الى الاتفاقيات الخارجية أو الاستعانة بدولة أجنبية ، وتفقد الدولة بذلك تميزها الذاتى ، فتستهدى قراراتها من غيرها وتسترشد بها فى تنفيذها • وقد نجم كل ذلك من اهمال السلطات الاستعمارية خلال وجودها حاجة هذه النظم الى الحيازة الوطنية للاقليم والى حدود اقليمية واضحة (وان قيل أن السلطة الاستعمارية قد انتهت قبل أوانها) •

وأخيرا فان العجز عن توجيه الموارد الداخلية اودارتها ينعكس على الاتفاقيات الاقتصادية للاستثمارات ، لهذا يفتقد الاقتصاد القومى تماسكه واتساقه ، ولا تصبح الدولة نفسها أداة فعالة فى اقامة علاقات تجارية دولية ، وتغدو أداة ثانوية مما يمكن أن نراه فى ذلك الوضع القديم المزمن لما نسميه الاقتصاد الداخلى أو الهامشى لدول الكاريبى ، حيث تسيطر الاستثمارات الأجنبية على الوحدات الاقتصادية وتمتلك أكثرها ، ومعروف أن هذه الاستثمارات الصغيرة ليست غير شريك صغير فى نظام دولى هائل لاستغلال الموارد وتوزيعها والسيطرة عليها • الا أن اعتمادها بعضها على بعض لا يعد اعتمادا ضئيلا يقوم على هامشها وانما يتغلغل فى داخلها وينفذ الى أعماقها ، وعاقبة ذلك أن الاقتصاد الاقليمى (أو اقتصاد البلد) يقوم على وحدات صغيرة مهترئة لا رابط بينها غير النظام السياسى ، ويخضع الانتاج فيها والسعر وما يتخذ من قرارات أخرى للاعتبارات الدولية والقومية على السواء •

ويترتب على ذلك أن هذه البلدان عندما تحقق سيادتها تغدو نظاما مفتوحا منساقا يتحتم عليه أن يبقى كلا على الدولة التى كانت لها السيادة من قبل ،

والمؤسسات الخاصة التي تتبعها ، في حين ينشأ نمط آخر من الكيانات الصغرى الشرعية التي تقوم بذاتها ، وان كانت في حقيقتها ليست سوى مجتمعات تتكون من فصائل ضئيلة غير متماسكة كثيرا ما تتبعثر وتقيم علاقات متميزة مع قطاعات أخرى في كيانات تتمتع بسيادة شكلية ٠

الا أن هذه البلدان (التي تسير على نمط الدولة التي كانت لها السيادة من قبل) ما زالت حكوماتها تدعي أنها تقوم في مجتمع له خصائصه الثقافية ، مما يزودها بالقوة والمقدرة في اتصالاتها الخارجية ، فاذا افتقرت الى أو افتقدته بقي عليها واجب أساسي يقع على عاتق الصفوة من الساسة وهو تسخير الموارد على صورة تحقق التكامل الثقافي ، أو تبشر بالأمل في استخدامها على الوضع الذي يصل بها الى المستوى المنشود للتكامل المحلي الذي يمدها بالقدرة على تحقيق وجودها الشرعي [1]٠

وقد أخذت بعض السلطات المركزية السابقة بممارسة سلطانها في محاولة للتوافق مع مشكلات التباين الثقافي ، وانكماش التماسك الاقتصادي (أو ما نسميه مشكلات البقاء) في مستعمراتها بابتداع قاعدة جديدة لاستغلال الموارد وتوزيعها وتقدير قيمتها ، وقام على أثر ذلك ما يمكن أن نسميه بالوحدات الاستعمارية الاقليمية، كما في افريقية الشرقية أو اتحاد جزر الهند الغربية قبل الاستقلال ، الا أنها جاءت متناقضة مع الوحدات الادارية للسلطة الاستعمارية ، التي رأت فيها القيادات السياسية الوطنية أنها القاعدة التي تقوم عليها المؤسسات التي يمارسون من خلالها سلطتهم، ولم يكن غريبا أن يقوم الصراع الحزبي أثر ذلك بين القيادات الوطنية حول استغلال الموارد استغلالا يضاعف من أهمية وحجم الدوائر الانتخابية . فنالت الوحدات الاقليمية للادارة الاستعمارية مكانة تعلو على الوحدات الاقليمية ، هذا فضلا عما قامت به السلطات الاستعمارية من توزيع الاسلاب فيما بينها توزيعا تعسفيا (دون أي اعتبار للتكامل الثقافي أو الاقتصادي) ، على مثال ما قامت عليه الدوائر الانتخابية من قبل ٠

وقد أدى التباين في طبيعة العلاقات بين الحكومات في النظام الدولي الى الاحساس بعجز الدول المستقلة التي قامت حدودها وفقا للتقسيم الاستعماري القديم عن البقاء والاستمرار ، وحتى عند ما تختفي الملاحاة السياسية فان الحكومات سرعان ما تكتشف أن احتقار الموارد بغية خلق قاعدة قومية انما يعتمد بدوره على تدفق التجارة الدولية اليها في الوقت الذي تبدو فيه عاجزة ـ كما أشرنا ـ عن الاستعانة بها ، وفي الوقت نفسه يبدو الأمل ضئيلا في العثور على مصادر للموارد المطلوبة مع التوتر الدولي الذي يحكم العلاقات الدولية وسيطرة المؤثرات الثقافية للقوى الاستعمارية وبقائها قائمة ٠

واتجه الأمر بذلك الى تقبل مسارب أخرى للتعاون يمكن أن تكون أكثر فاعلية

من قبيل المؤسسات الاقليمية المشتركة ، أو ما يقابلها من تلك التى نشأت مع الاستقلال ·

وقد أخذت جزر الكاريبى النظام الوظيفى للتكامل فى شرقى افريقية ، حيث عجزت بطبيعتها المجزأة عن اقامة نظام فيدرالى ، فأخذت هذا النظام · أما دول أمريكا اللاتينية التى سبقتها الى الوجود فقد أقامت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى بتشجيع الولايات المتحدة وتأييدها ·

وعلينا أن لا نبخس فى تعصبنا للأسباب التى أدت الى قيام نظام وظيفى متطور للتكامل الاقليمى ما يتعرض له الصفوة من الساسة والبيروقراطيين من مؤثرات ، حين ينسبون نجاح الجماعة الاقتصادية الأوربية بعد عام ١٩٥٨ الى الأسس الوظيفية التى قامت عليها كما يبدو مما كتب عنها ·

ومما يستحق التنويه التفكير فى زيادة حجم الاقتصاد واتساع قاعدة التفاوض دون تحيف ـ فى المدى القصير ـ من الضوابط القائمة تجاه دوائر السياسة القومية ، هذا بالاضافة الى ما كان للتيسيرات التى قدمتها المعونة الأمريكية للسوق المشتركة لأمريكا الوسطى من أثر فى توطيد مثل هذا التعاون · كما أن البلاد التى أبقت على علاقاتها المالية والنقدية التى كانت قائمة من قبل مع الدول التى كان لها الحكم ، كبلاد افريقية الفرنسية ، هى الأخرى مثالا يحتذى لتحقيق نوع من التعاون الاقليمى ·

ويقودنا ذلك الى اعتبارات الحجم مرة أخرى ، فبالرغم من اتساع مساحة الكثير من دول العالم الثالث فان حجم اقتصادياتها ـ وفقا لأى معيار ـ ما زال ضئيلا ، الا أن الرغبة فى تنظيم قطاعات الانتاج فى البلاد التى يقوم اقتصادها على انتاج الغلات ، قليلة كانت أو كثيرة ، والتى كانت خاضعة من قبل لسيطرة الاقتصاد الحاكم ، وتحويل قطاعاتها الانتاجية الى نظام يخضع للسيطرة الدولية ، لهى أعظم دليل على أنها تحتل مكانا ضخما فى الاقتصاد الدولى ، الا أن العلاقات التى ترتبط بها فى هذا النظام الدولى الاقتصادى فسيح المدى ملىء بالمشاكل ، كما هو الحال فى اقتصاد جاميكا الذى يرتكز على انتاج البوكسيت وعائد السياحة وصناعة السكر وزراعة الموز ·

وغاية الأمر أننا يجب أن نضع فى اعتبارنا موقع وقدرة بلدان العالم الثالث وفقا لحجم النظام الذى يشرف على اقتصادياتها ، اذ أن أكثر هذه البلدان التى يتسع أمامها المدى لاقامة مثل هذه العلاقات القائمة على « التفاوض » ما زالت تفتقر الى الأجهزة التى تتخذ مثل هذه العلاقات ، مما يعنى وفقا لمدلول « السيبرناطيقا » أنها ليست صنوا للتوسع الذى يتكافأ مع حجمها الحقيقى ، لهذا كان حجم تنظيمها ضخما ، ويصبح علينا أن نتخذ من السعة والحجم أساسا لتصور سليم يقودنا الى تبنى المؤشرات القومية فى قدرتها على التأثير على محيطها القائم ومن ثم تبين وضعها فى هذا الاطار ·

ففى هذا الاطار من السعة والتنظيم المعقد مع قصور التنوع فى النظام الداخلى فى مواجهة التنوع فى النظام الخارجى ، يصبح على بلدان العـــالم الثالث أن تختار راضية مجالات للتعاون مع بلاد هى الأخرى أسيرة النظم الاقتصادية وطغيانها ، فهذا هو السبيل لاقامة جهاز له استقلاله الذاتى ، وكانت تلك هى البداية فى الاتجاه الذى أخذت به البلدان التى تقع فى محيط جغرافى واحد ٠

الا أن ما نتوخاه هو أن ندرك تماما أن هناك أساسا منطقيا لحركة التكامل الأوربى لا يمكن الإدعاء بأنه يمكن أن يقوم فى أى مكان آخر ، ألا وهو التماسك الداخلى والتميز الذاتى للكيان الذى يقوم عليه التكامل كما بيناه من قبل ٠ اذ أن الدولة ليست هى التى تستبد باصدار القرار أو تقوم بتنفيذه ٠ كما أن صور التكامل كما عرضهـــا أصحابها من دعاة التكامل الســـياسى للأوضاع الأوربية مما يتعذر تطبيقه على بلدان العالم الثالث ، اذ أن ما يجب أن تقوم عليه الدولة هو وحدة العمل السياسى والانتمـاء السياسى الذى يقوم عليه بناء الدولة بالذات ٠

● **التعريف بالاقليم**

هناك عاملان يحددان التميز الاقليمى لكل من الدول الجديدة الناشئة فى محيط جغرافى واحد وأهمية كل منها :

أولهما : النظام الاسنعمارى نفسه واهتماماته الادارية والاستراتيجية ٠

وثانيهما : وقد عدا أكثر أهمية فى أعقاب الاستقلال هو المصالح الجيوبوليتكية للقوى العالمية الكبرى ٠ ولما كانت تلك المصالح دائمة التغير فان حجمها واتساع مداها هما الآخران فى تغير مستمر ، فيتسع مداها السياسى أو يضيق تبعا لنمو هذه المصالح أو انكماشها ٠

الا أن المشكلة الأساسية المزمنة تبرز عندما تحاول الأنظمة الاقليمية التى صنعتها القوى الخارجية كوحدات ثانوية من قبل تحديد اطارها الاقليمى وفقا لمطالبها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، فقد اكتشفت أكثر هذه البلدان أن تكاملها الاقليمى الذى صنعته القوى الاستعمارية من قبل ليس دقيقا ، فالحدود غير واضحة بما يحقق المصالح أو العلاقات التى يمكن أن تقوم بين قطاع متكامل من الأرض ومحيطه الجغرافى ، كما نرى فى جزر الكاريبى وفى أفريقية الشرقية ، وهو ما يؤدى الى اعادة النظر فى التنظيم الذى يقوم عليه نظام سياسى واقتصادى متكامل بحيث يكون هناك تحـــديد (أو اعادة تحديد) الاطار ديبلوماسى مناسب (مسرح لعمل ديبلوماسى كما يقول أرون) تتوطد فيه قواعد ومعايير السلوك الدبلوماسى والعلاقات السياسية ٠

ونرى اذن ، على عكس ما كان من التجارب الأولى التى مر بها العـــالم الثالث ، تحديد النطاق الجيوبوليتيكى المناسب لاقامة كيان سياسى ثابت ومستقر ، يســـبق

الكيان الاقليمى للجماعة الاوربية ، عندما أقامت فى أعقاب الحــرب نظاما دبلوماسيا متماسكا الى حد ما يعززه تأييد صادق من جانب القوى الدبلوماسية الكبرى للولايات المتحدة • ففى هذا الاطار كان قيام جماعة الاقتصاد الأوربى بحيث تتفتح على الخارج فى الوقت الذى يقوم فيه اطارها الداخلى بما يحقق الوحدة والتماسك • ومن الطبيعى أن تكون لحمة هذا الاطار والقيم التى يتوخاها ذات طابع مذهبى فى بداية وجوده •

وهذا هو المعنى الذى يتحتم علينا أن نتوخاه لأهمية القوى الاقليمية الخارجيــة فى مسلكها حيال النظم الاقليمية الصغرى ما دام التكامل هو الصورة المعنية لما جا فى كتابات الكثيرين من أمثال هوفمــان و كايزر • ففى بواكير التكامــل الأوربى قامت الولايات المتحدة بدور ايجابى ظل قائما ما دام اهتمام القائمين عليه سائدا ، أما الآن فان هناك من يفترض أن الولايات المتحدة تقوم بدور سلبى ، وهو ما حمل هاس على التشيع لهوفان فى النص على أن لعبة اللا اقليمية تمضى ســويا مع لعبة الاقليمية • وقد أصبح هذا النظام من التداخــل المشترك هو المعيار الذى تســير عليه دول نعيين الحيز أو بعضه ، كنطاق متكامل ، وهو كما نرى التجربة البارزة التى مر بها العالم الثالث •

وقد بين داقيسون ، فى مقال ممتع يستحق التقدير ، كيف أن المحاولات التى تمت لتخطيط الحدود فى بلدان الشرق الأوسط قد أثارت الكثير من الرؤى المتناقضة حين قامت القــوى الكبرى بها ، ظنا منها أن أية مشكلة تنشأ فيها وتمسها يكون من اليسير عليها حلها • الا أنه أثبت أن هذا المعيار الذى اتخذته فى رسم هذه الحــدود قد تغير بمرور الزمن ، وأن :

« **البحث عن معيار وحيد أو عدة معايير للوحدة ، مآله الفشل فى منطقة غير متجانسة ، وقد كانت العوامل التى تؤدى الى وحدة ما يسمى بالشرق الأوســط ، طوال تاريخه ، كمـــا هى فى الوقت الحاضر ، عوامل أملتها المصــــالح السياسية والاستراتيجية للقوى الخارجية** » •

وقد أجمع الكتاب المحدثون فى تعريفهم للاقليم ، وبخاصة النظم الاقليمية الصغرى – من أمثال بيندر فى مقاله التقليدى عن هذا الموضوع ، وكذلك بريشر ، وكانتورى وشبيجل – على أهمية القوى الخارجية فى تأثيرها على القوى – الداخلية من دعاة الانتام أو من دعاة التنافس أو التخرب • والذى يعنينا من هذا كله هـــو أن ندرك أن النظم الاقليمية ليتماسكة قد تقف دونها قوى كبرى تجور عليها من خارجها ، فان مثل هذا النظام الاقليمى وما ينشأ فى الاقليم من علاقات سديدة على أرضه سيغدو أكثر اتساعا وشمولا من الأجهزة الاقليمية المحدودة التى تقوم فى المنطقة نفسها • اذ أن من أهداف التكامل السياسى والاقتصادى فى الاقليم دحض الافتراءات الحادة للأجهزة الاقليميــة الخارجية التى تثيرها قضايا اقليمية معينة ، وهو ما نعده اجراء أكثر منه عملا •

فمن المعروف أن الأجهزة الاقليمية الخارجية فى علاقاتها باقليم ما تؤثر تأثيرا سلبيا أو ايجابيا على تماسكه الاقليمى ، كما حدث بالنسبة لجماعة الكاريبى (كاريكوم) ، حيث ألقيت الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية بمؤثراتها على عدد من دول هذه المنطقة التى تعصف بها ظروف مالية قاسية تحملها على تجاوز نطاقها الاقليمى بحثا عن موارد مالية أخرى لمتابعة مشروعاتها العاجلة أو لدعم ميزان مدفوعاتها .

وقد فرض عليها هذا الوضع اقامة نوع من مشروعات التكامل فى قطاعات معينة وبين أكبر عدد من أعضائها ، وهى مشروعات يراها البعض ضارة بالتكامل فى نظام الكاريكوم ، مما أثار الجدل مرة أخرى حول الوضع الأمثل للدبلوماسية والتكامل فى منطقة الكاريبى ، كما جد فى وقت ما نوع من التدقيق فى السياسة الاقتصادية الخارجية لجماعة الكاريبى ، وذلك حين أدت أزمة الاقتصاد العالمى الى اعتبار أن التكتلات الاقتصادية هى المعيار أو القاعدة التى تقوم عليها العلاقات الدولية ، وهو ما أدى ، كما رأينا من قبل ، الى استراتيجية التكامل الاقليمى ، من قبيل تلك التكتلات التى توافقت علاقاتها لمواجهة التوسع الأوربى الزاحف .

وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن أية مجموعة من البلدان المتجاورة تنشد اقامة كيان للتعاون أو التكامل الاقليمى ، هو بطبيعة علاقاتها الانتاجية لا يعدو كونه كيانا ثانويا ، ويبقى علينا حينئذ أن نوضح عناصر الالتحام الذى يقوم على التنافس وقدرته أو عجزه عن اقامة كيان سياسى واضح المعالم له كل سمات الكيانات الثانوية المتميزة .

ونستطيع أن نصنف عناصر هذا الالتحام الذى يقوم على التنافس فيما يلى :

١ ـ لون ، أو ألوان الثقافة : العادات والدين واللغة وأثر الأحداث التاريخية فى الأحاسيس بالانفصال .

٢ ـ قطاعات النظام الاقليمية ، ومناطق النفوذ ، والموارد القادرة ، والبناء الفكرى فى الحاضر والمستقبل ، واطار العلاقات الاقتصادية .

٣ ـ مقومات الاقليمية الكبرى : الوحدة (شكلية أو رسمية) وهل تعوق الحكم الذاتى أو تنميه ، والصلة بين مقومات الوحدة وجوهر النظام .

فما من مجموعة من هذه الوحدات الاقليمية ، كنظام ثانوى بطبيعتها أو بصفتها ميدانا للدبلوماسية ، الا كانت نتاجا لهذه الصور من العلاقات التى تقوم على نمط من هذه الأنماط الثلاثة .

فالطابع الثقافى مؤشر على ما يمكن أن يصل اليه اقامة نظام له دوره المميز من مدى وبالتالى الى اطار من السلوك المتجانس له معاييره المقبولة ، كما يسفر عن المستوى الذى تقوم عليه معايير السلوك الناجمة ، الى حد ما ، عن اتساع النظام وانسياحه .

كما أن قطاعات النظام مما يؤثر بدوره فى العلاقات المتشابكة للوحدة ، اذ أنها ليست دليلا على الحجم المادى للنظم الثانوية فحسب ، ولكنها دليل أيضا على أنها هى الأخرى ميدان لصراعات أخرى محددة ، وأكثر من هذا أنها تبعث على التفكير فيما اذا كان اللاعبون على المسرح هم ممن تستهويهم ما يسمى « بسياسة توازن القوى » أو تستهويهم سياسة التكامل ، فى حين أنهم على يقين من أن دبلوماسية كل منهما تحمل فى طياتها عناصر من الأخرى ·

ومن اليسير أن نبرز مساوىء النظام وفقا للتساؤلات التالية :

١ ـ أهى مثال للمساوىء القائمة ، أم هى انعكاس للتنافس القائم ؟

٢ ـ هل هيئت لمواجهة المستقبل ؟ أو بعبارة أخرى هل يؤدى هذا الشكل من النشاط المشترك للوحدة الى افراز قطاعات أخرى جديدة على أساس أنها فيما بينها تتسلح بالقدرة وأنها تجدد من داخلها نوعية المعاملات والروابط التى تقوم عليها ؟

٣ ـ وهل لهذه الجزئيات من القدرة الكافية ما يمكنها من ممارسة التعاون ، وعلى أى مستوى يمكن أن يكون هذا التعاون ؟ وهل ترى هذه الوحدة ، أو الوحدات ، أن من الأفضل لها أن ترتبط بكيان من المعاملات والروابط خارج المنطقة المعينة منه فى داخلها ·

وتقوم هذه المجموعة الأخيرة من التساؤلات على صلابة القاعدة المادية للنشاط المشترك لدول الاقليم ·

فاذا أخذنا هذه العلاقات فى صورها الثلاث (الثقافة ، الجزئيات ، مدى تغلغل النظام وانتشاره) فان فى قدرتنا أن نتبين المدى الذى يمكن أن تصـل اليه النظم الثانوية من الحكم الذاتى الذى يتيح لنا تحليلها أو الحديث عنها عنـد ما نقف فى مواجهة ما يسمى « توازن القوى » ، أو بمعنى آخر تقدير الأهمية التى يسفر عنها وجود تلك الجزئيات ، ومدى تغلغل نظام أشمل من العلاقات وانتشاره بما يحملنا على التشبع للشكل الآخر من النظام الشامل ، وعلى أية حال فان كلا من الاتجاهين سيمدنا فى تحليله وعرضه بنوع من التصور لاعتماده على الاتجـاه الآخر ، وبالتالى لاتجاهات سياسة التكامل ·

فان ما نسميه مثلا « نظام توازن القوى » لا نرى فيه لأى دولة من القدرة الكافية ما يمكنها من السيطرة على طبيعة العلاقات الدبلوماسية أو توجيهها · فى حين نرى ان التنافس بين القطاعات من السعة والتعدد فى الوقت نفسـه يمهد الطريق لاتفاقيات التكامل ـ كما أن هناك عددا وافيا من الدول يتمركز فى القلب وله من القدرة ما يمكنه من اقناع دول أخرى على المستوى نفسه من القدرة من الدخول فى حلبة المسـاومات الدولية دون اعتبار لقطاعات معينة ·

وكذلك نرى فى قاعدة من القواعد التى وضعها كابلان لنظام توازن القوى بنوع خاص أنها تقوم على أكراه هؤلاء الذين يتصدون للاشتراك فى وضع القواعد التى تقوم عليها النظم القومية الكبرى ، حيث تقوم أكثر من دولة لتكون مركز الجذب للآخرين دون أى ضغط أو ارغام من جانب القوى الاستعمارية ، وانما على مستوى من التنافس بين القطاعات ووفقا لما تقوم عليه اتفاقيات التكامل .

ومهما يكن فان سمة أى نظام من النظم الثانوية هى أن وزنها الدولى ، حتى وان كانت من الدول النامية أو أنها ترتبط بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية مع دول متقدمة ، هو دون الدول المتقدمة بكثير ، والمستوى الذى يحدد سياسة توازن القوى فى بعض المناطق هو وجود كيان اقليمى ضخم كما هو فى الشرق الأوسط ، حيث يتعين على عاتق الدولة المركزية أو دولة المحور أن تكون قادرة على استثمار العلاقات فيما بين الأجهزة الثانوية حول مسائل معينة ، للسيطرة على الصراعات داخل النظام الاقليمى المشترك ، وهو ما يتوقف الى حد ما على الحيوية التى يتميز بها المكان فى السيطرة على مناطق التنافس كما يتوقف على قدرة دولة المحور نفسها فى صياغة المجال الحيوى للنظام بحيث يجذب اليه ولو الى حين الدول الشاردة عن ميدانه السياسى . ونكرر القول مرة أخرى أن العنصر الأساسى انما يكمن فى أهمية القطاعات التى يحكمها .

ونستطيع أن نضع سياسة مستمرة وثابتة لهذا النسق من الأنظمة الثانوية يقوم على اتفاقيات التكامل بعيدا عن سياسة توازن القوى التى تنبثق من سياسة توازن التعاون .

ففى سياسة توازن التعاون قد لا تضع الدولة أى اعتبار للعائد من استثمار مواردها الثمينة فى بلاد آخرى بما يكفى لموازنة ما تخسره من استقلالها الذاتى داخل الاقليم ، وقد تكون للعوامل المحلية (كالوعى القومى الناشىء عن الاحساس التاريخى بالأهمية) هى الأخرى من الاعتبار ما يعوق أى نظام عن منح هذه الامتيازات التى تحتاج اليها اتفاقيات التكامل .

وقد تكون العلاقات فى النظم الاقليمية الكبرى على هذه الصورة من الأهمية ، فلأجل أن تحقق كيانها الذاتى فان على دولة المحور أن تمارس نوعا من التعاون مع الوحدات الاقليمية الأخرى التى تعجز بنفسها عن تحقيق أهدافها القومية لضآلة وزنها فى العلاقات الدولية .

وقد مضت تجارب التكامل الاقليمى فى الوقت الحاضر خاضعة لظروف تتأرجح بين سياسة موازنة التعاون وسياسة اتفاقيات التكامل ، مما يرجع الى حد ما الى قيام وحدة أو عدد من الوحدات المسيطرة يكون لقطاعاتها من القيمة (فى وسائل الانتاج ، التى تستمدها من الاتفاقيات الدولية (بغض النظر عن التفاوت فى طبيعة هذه الاتفاقيات) ما يبدو وافيا بتحقيق قدر من الاستقلال القومى ولو الى مدى قصير .

ومن الأمثلة التى نهتدى بها فى هذا الصدد ما كان من محـــاولات فى الممتلكات البريطانية فى الكاريبى فى فترة ما بعد الحرب ، ففيما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ ، وكانت ما تزال خاضعة للسيادة البريطانية ، أقامت فيما بينها اتحادا فيدراليا على غرار ما كان فى بلاد أخرى كاستراليا مثلا • وقد بدا هذا الاتحاد الذى يعد نمطا لاتفاقيات التكامل أداة قويمة أجمع عليهـــا حينذاك كل من القيادات السياسية الوطنية والســـلطات الاستعمارية للبقاء فى أرخبيل متهرىء •

ومهما يكن واقع الأمور فى هذه الجزر المتفككة ، وان اعتمدت كلية على المعاملات التى تحكمها قوى مركزية (وخاصة المملكة المتحدة) ، فانها جميعا كانت على درجات متفاوتة سياسيا واقتصاديا ، وقد احتفظت لنفسها كل من الوحدتين اللتين كانت لهما السيطرة الاقتصادية فى المنطقة ، وهما ترينداد وجاميكا • اطارا معينا لما يمكن أن يقوم عليه اتحاد فيدرالى يعكس مستواها الاقتصادى وما يحتمل أن يكون عليه تقدمها حينذاك ، كما يعكس أهميتها الجيوبوليتيكية فى منطقة الكاريبى • فكانت العاقبة هى هذا الاتجاه البارز فى مقاومة علاقات التعاون ، ومعاناة التمزق فى العلاقات الاقليمية للاتحاد ، والتنافس المتصـــل بين الوحدات الحاكمة فى ولائها للسيطرة الخارجية ، سيطرة المملكة المتحدة ، دون الدوائر الأخرى التى يتكون منها الاتحاد •

ومما زاد الأمر سوءا أن أيا من الوحدات الغالبة لم تتصور لنفسها القدرة على تحمل مساوىء التكامل مهما كانت ضئيلة ، ويبدو أنه من العسير على أى منها أن تعى ما يعود عليها من كسب بعيد فى مقابل ما تخسره فى البداية ، اذ أنها تعلم تماما أن مواردها أعجز من أن تتيح لها اتخاذ هذه الخطوة • كما أن بعضها ، وبخاصة جاميكا ، ترى أن تبديد مواردها على هذه الصورة وفى مثل تلك الأمور مما يعوق تقدمها ويحد من سيادتها القومية • وانتهى الأمر بتفكك الاتحاد وثوى كل منها الى عزلته السياسية وانطوى داخل سيادته الاقليمية •

وسرعان ما ظهر أن هذه الجزر المتناثرة من الوحدات السياســـية التى تلوذ بسيادتها الاقليمية قد عجزت عن احتواء الضغوط الدولية المحيطة أو التغلب عليها، وخاصة فى مواجهة قرار المملكة المتحدة بانضمامها الى المجموعة الأوربية الاقتصادية ، وأصبح عليها (وقد أصبحت تدعى بالكومنولث الكاريبى) أن تبحث مكرهة عن أداة أخرى تيسر لها استخدام مواردها وأجهزتهـــا الاقتصـــــادية والسياسية ، فأحيت ما كانت عليه من قبل خلال العقد السابع لتعود منطقة حرة للتجارة ، وتتحول الى سوق مشتركة تراها جميعا (وخاصـــــة جاميكا وكانت حينذاك هى الوحـــــدة الاقتصادية البارزة فى المنطقة) بعيدة عن أن تمس سيادتها القومية أو استقلالهـــا الذاتى •

ويعكس هذا الاتجاه بالعودة الى الأنماط القديمة للتكامل الاقتصادى ما كان

على غراره من التجارب التى مرت بها أوربا وبعض بلدان العالم الثالث كما هى فى أفريقية الشرقية وأمريكا الوسطى ، ومما هو جدير بالاعتبار أن هذا النمط من اتفاقيات التكامل بأقل قدر من الرباط السياسى قد غدا هو النمط المفضل على غيره من الأنماط التى تفرض وصايتها السياسية من خلال أنظمة اقتصادية متداخلة للتكامل ، و هو ما ذهب اليه وارتضاه كل من قطبى الاقتصاد الكاريبى توماس وبرويستر فى كتابهما « حيوية التكامل الاقتصادى فى جزر الهند الغربية » .

وأخذت كل وحدة منها أو عدد من الوحدات فى السيطرة أو محاولة السيطرة على خطواتها واتجاهاتها التى تطبع مسلكها على غرار ما يجرى عليه نظام الفيدرالى .

وأبرز ما يبدو منها أن قدرة أى وحدة منها على التسلط ، كما هو طابع دولة المحور فى مثل هذا النظام ، انما تتأتى من قدرتها على استخدام مواردها بما يعود عليها بأكبر نفع ، بدلا من أن تتورط فى نظام مختل للتجارة الدولية يسيطر على اقتصادياتها من المحاصيل الضئيلة ، فاذا جدت موارد طارئة (كاستغلال البوكسيت فى جاميكا خلال العقد السابع والبترول فى ترينيداد فى العقد الثامن) فانها تسلك طريقا آخر تجاه التكامل يؤثر تأثيرا عكسيا ، اذ تنزع الى حساب التزاماتها فى المدى القصير أو الطويل من ارتباطها به ، ولكنها فى الوقت نفسه تنوشها الأفكار والشك فى قدرتها على المضى و حدها . فاذا كان هناك أكثر من دولة من دول المحاور أصبح الاتجاه هو التنافس فى علاقات تقوم على توازن القوى . وقد سادت هذه الظواهر جميعا طبيعة النظام الحاضر للتكامل فى منطقة الكاريبى .

أما قوة الاتفاقيات الدولية فانها تصبح قيدا لا يستهان به فى تحديد وضع حقيقى وطيد للمنطقة فى ساحة الدبلوماسية . وبالرغم من كل هذا فان دول العالم الثالث ـ كما نرى ـ ما زالت تعتقد أن الاقليمية هى السبيل الى اقامة تكتلات تستطيع أن تعدل فى هذا العصر الاتفاقيات الدولية نفسها . فاذا رأت بعض هذه الدول أنها ليست من الثقل الكافى لممارسة علاقات داخل هذه المناطق الدبلوماسية الناشئة فانها تلجأ الى اتفاقيات التكامل وتتخذ منها البادرة الأولى لاستراتيجيتها ، وتبدو القطاعات القومية الضئيلة غير قادرة على صيانة استقلالها الذاتى ، وتصبح اتفاقيات التكامل بالنسبة للوحدات الاقليمية الصغرى هى الاستراتيجية القمنية بصيانة استقلالها حتى فى محيط الدبلوماسية الأكبر .

● التكامل السياسى والاقتصادى للاقليم

ان الاستقلال والسيادة القومية سيبقيان ولهما الدور الأساسى حتى فى اطار اتفاقيات التكامل كأساس للشرعية فى البلاد التى نفتقد وحدة الثقافة ، كما أن نظرية

التكامل الاقليمى تستطيع أن تفترض قيام نظام قومى أكبر من الكيانات الصغرى التى تتمتع باستقلالها القومى واستقلالها فى قراراتها ، مما أدى حيال موجة اليأس القائمة من فشل الجماعة الأوربية الى التفكير مرة أخرى فى احياء النظام الكونفدرالى ، وان كنا على يقين من ان فكرة القوميات الكبرى نفسها قد ضلت طريقها حين خلطت بين التصور البيروقراطى والسياسى للسلطة ، وأصبح علينا أن نلتزم فى موقفنا هذا بتنقية هذا التصور لفكرة التكامل السياسى للاقليم ، على أساس أن مثل هذا التكامل يقوم بداهة على التنمية الاقتصادية التى تقوم على سياسة التكامل الاقتصادى ٠

ويقوم تعريفنا للتكامل السياسى على أنه اجراء ينطوى على التسليم بمصالح ثابتة والتزامات تحكمها حيوية السياسة القومية ، وان الأشكال أو الكيانات التى تصون هذه المصالح ، فضلا عن العمل الذى يؤدى الى تحقيقها ، انما تتشابك وتختلط مع ما لمثيلاتها من الدول التى ترمى الى اقامة كيانات بديلة للكيانات القديمة ، وان كانت تنبثق منها ، وان كانت فى الوقت نفسه تتقدمها وتعلو عليها (من حيث انجازاتها الوظيفية) ٠

وجريا على هذا التصور ينشأ القرار المشترك للحكومات وأقطاب السياسة فى أى مجتمع ، ويتحقق بذلك ما ذهب اليه لندبرج فى تصوره لقيام التكامل السياسى العلاقات المشتركة المنظمة والمستمرة لاتخاذ القرار ٠ ويغدو التكامل السياسى للدول الصغرى النامية رهنا بالبقاء المشترك أكثر منه التزاما بالتميز القومى ٠

ولا يؤدى قيام التكامل السياسى الى ضمور الكيانات الاقليمية أو زوال مهامها ، ولكنه دلالة على التغير فى مسلكها وفى اطارها ، و باعتباره اجراء أكثر منه عملا فانه يقوم على احتواء الكيانات الأصلية فى اطار من الوحدات المتكاملة ، ويؤدى هذا الاجراء من المزاوجة بينها وبين هذا الكيان الجديد الى تحقيق المصالح وازدياد حجمها ٠ الا أن احتمالات الصراع السياسى والتنافس بين هذه الوحدات أو بينها وبين الكيان الجديد (وهو ما يحتمل أن يعانيه) سيبقى الى حد ما مجالا للمساومة فيما بين الدول المشتركة وبعض ما يصم الكيان والاجراء معا من سوء ٠ وتتصل دراستنا للتكامل السياسى على ما يقوم من تآلف وانسجام بين أجهزة التكامل والاجهزة السياسية ، اذ أن طبيعة العلاقات بينهما فى فترة معينة تستطيع أن تمدنا برؤيا واضحة له ٠

ويثير تعريفنا هذا للتكامل السياسى سؤالا له أهميته فيما يتصل بصورة اصدار القرار وبالسلطة التى تقوم على التكامل ، ففى أوقات لها أهميتها يؤدى التشابك بين الكيانات حول القيام بمهام معينة الى تجنب التفكير فى اقامة مؤسسات قومية كبيرة ، وهو التشابك الذى يسميه هاس « السلطة الشرعية » ٠ وهو ما يعنى مكان السلطة السياسية التى تصدر القرار الخاص باجراءات التكامل ينبغى متوائما مع الكيان السياسى القومى ٠

ونحب أن نشير الى ما أكده « لندبرج » فى هذا الصدد :

« تؤدى أجهزة اصدار القرار الجماعى الى قيام فروع مؤسسات بطريقتين مختلفتين الطريقة الأولى اجراء تقوم به مؤسسات قومية كبيرة ببناء سلطتها مستقلة عن الحكومة، والطريقة الثانية تتم من خلال الاجراءات والأنماط التى يقوم عليها ويتم من خلالهـــا التلاحم بين الكيانات القومية والكيانات الكبرى (وما بين الكيانات القومية للبـــلاد المشتركة) ، وقد أدى قيامها فى الماضى الى تحقيق الترابط فيما بينها وفقـــا للنمط الأوربى •

وعلينا أن تقرر أنه فى حالة الأنظمة القومية السافرة للبلاد المتخلفـــة نرى أن سلطان البيروقراطية فى المؤسسات القومية الكبيرة انما ينبثق من السلطة السياســية للمؤسسات القومية ويقوم عليها • كما تنطوى القوميات الكبرى على تـــوابع تتدرج السلطة السياسية أو الدستورية فيها تدرجا طبقيا ، ولكن دون خلط بين التصـــور السياسى الشرعى للقومية الكبرى والوظيفة العليا لأجهزة التكامل ، وبصـــورة أكمل نراها فى المجتمعات النامية (حيث تحتل القومية مكانا ملحوظا فى التنمية الاقتصادية وحيث يبدو التكامل السياسى أداة للتقدم) ، اذ تبدو أجهزة التكامل فى أكمل صورها على أساس من العلاقات الأفقية لا العلاقات الرأسية ، بالنسبة للمؤسسات السياســية القومية ، وان ظلا يستمدان كيانهما الشرعى من السلطة التى يقوم عليها النظـــام القومى •

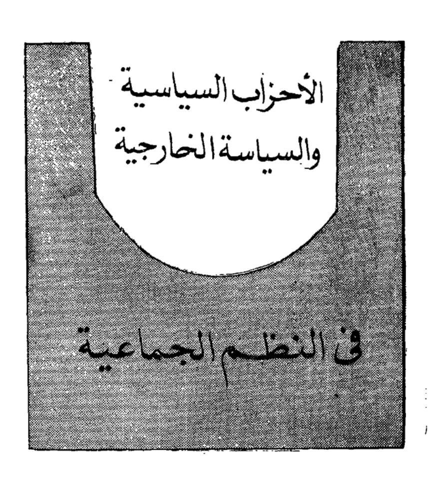
والخلاصة أن القطاعات المتضامنة والمتنافسة والاحساس بما يعود على الأقاليم الصغرى من غنم من جراء ارتباطها باتفاقيات للتكامل (حيث يمكن للتوازن السـياسى أن ينتعش) قد أصبح البادرة الأولى للشركاء الصغار ، باستمرار جاذبية التكـــامل الاقليمى الكبير على الأسس التى قامت عليها من قبل (فى ظل الاستعمار) •

الا أن عدم استقرار العلاقات الدولية لابد من أن يحمل الساسة على الاختيـــار بين اتفاقيات للتكامل تحقق نوعا من الاستقلال الذاتى وبين العائد غير المضمون للتجارة الدولية الحافزة فى تأييدها للأنظمة التى تقوم على التجزئة •

وفى هذا الاطار يبدو التكامل الاقليمى مفيدا ونافعا وان بقى مقصورا على الناحية الاستراتيجية وحدها •

وعليه أن يقوم كما نرى ـ وعلى عكس الاحتمالات السابقة ـ بعيدا عن النفـــوذ السياسى للاستعمار ، وأن يتعرف على الساحة الملائمة لاستراتيجية التكامل •

وبهذه الروح تستمر تجربة اتفاقيات التكامل وتبـــقى دراستها حية ، وان لم تكن على المستوى المنشود •



●● هناك بعض ثغرات غريبة فى المؤلفات العلمية • مثال ذلك أن المتخصص فى العلاقات الدولية الراغب فى دراسة صوغ السياسة الخارجية يمكنه أن يجد مادة وفيرة عن دور الأفراد البارزين والبيروقراطيات أو جماعات الضغط ، ولكنه يلقى صعوبة كبيرة فى أن يجد حتى بيانات بدائية ، عن الدور الذى تؤديه الأحزاب السياسية فى هذا المجال • هناك بالطبع مؤلفات لا حصر لها مخصصة للأحزاب السياسية والانتخابات ، وبعضها يتناول من حين لآخر السياسة الخارجية ولكن بطريقة عرضية تماما ومتقطعة • وهناك ايضا كتب مختصرة أو مقالات مخصصةللسياسة الخارجية لبلد معين ، ولكنها حتى فى الحالات القلائل التى تذكر فيها الأحزاب السياسية لا تقولعنها سوى القليل جدا • ولكن تزداد ضرورة التنقيب فى ا لسجلات أملا فى أن الوثائق المتعلقة بمحاضر كونجرس أو ندوة قد تتضمن تقريرا سريا يمس الموضوع وقد يثير التأمل فى نقاط لها أهمية عامة •

الكاتب : مارسيل ميرل

أستاذ بجامعة باريس الأولى وفى معهد الدراسات السياسية والمدرسة الأهلية للادارة فى باريس • ونائب رئيس الجمعية الدولية للعلم السياسى • ومن مؤلفاته الرئيسية الحياة الدولية (١٩٦٣) ، النزعة السلمية لمذهب الدولية (١٩٦٦) ، الموقف الأوربى المعادى للاستعمار ، من لاس كاساس الى كارل ماركس (١٩٦٩) ، سوسيولوجية العلاقات الدولية (١٩٧٤)

المترجم : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس • عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته • من مؤلفاته : مشكلتا القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية حرب البترول فى العالم ، اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج •

ازاء مؤامرة الصمت هذه ، العالمية بالفعل والآثمة ، يقفز على الفور الى الذهن هذا السؤال : أليس هذا الامتناع من جانب الباحثين يعكس ، فحسب ، انتفاء للاهتمام بالموضوع ؟ •

وبعبارة أخرى الا يجوز أن الأحزاب السياسية تبدى من عدم الاكتراث بالسياسة الخارجية قدرا كثيرا يمكن أن يجعل الدراسة النظامية للأخيرة ، تتجاهل فى أمان هذا النوع من العامل ؟ مهما بدا مثل هذا الغرض منطويا على التناقض فلا يمكن استبعاده بسرعة ودون نقاش •' ولكن ثمة فرض آخر ربما يجب النظر فيه، هو ببساطة ان الموضوع لم يتم ارتياده لأنه يقع عند نقطة تقاطع مذهبين يدرس كل منهما على حدة ، ويندر الاتصال بينهما • لقدأصبحت دراسة الأحزاب السياسية موضوعا شبه خاص بالباحثين الذين تتسلط عليهم المشكلات التنظيمية والوظيفية ولا يهتمون الا اهتماما سطحيا بالعلاقات الدولية • وفيما يتعلق بالأخيرة لا تزال الدراسات تميل بوجه عام الى التمشى مع النظام التقليدى وهو ابراز العلاقات الدبلوماسية ووضع تفاعل القوى السياسية الداخلية فى المؤخرة ، وأحدث خطوط المنهج التى تعتمد على الأساليب السلوكية أو تحليل النظم هى أكثر ميلا الى أن تأخذ

فى الاعتبار دور الأحزاب السياسية فى صوغ السياسة الخارجية ، ولكن بخلاف كونها تميل الى أن تعكس فى الحالة الاولى اهتماما فائقا بالتفاصيل وتعكس فى الثانية ميلا الى التعليل المجرد يستخدمها المؤلفون الذين ليس لهم اتصال بوجه عام بنظرية الأحزاب السياسية . وبهذه الطريقة أصبح العلم السياسى والعلاقات الدولية تفصل بينهما هوة دخل فيها السؤال عن العلاقة بين الأحزاب السياسية والسياسية الخارجية عالم النسيان .

لكن التفسيرين اللذين سلف الايحاء بهما ليسا متناقضين حتما . فليس ثمة ما يبين أن لا مبالاة الأحزاب السياسية لم تسبق وتبرر لا مبالاة المشتغلين بالبحث . وعلى ذلك فالسؤال جدير بامعان النظر ولو اقتصر الأمر على ابراز الدوافع أو تحديد مجموعة العوامل التى تفسر مثل هذا الموقف المتسم بعدم المسئولية بصورة ظاهرة .

الهدف من هذا المقال هو تقويم رد الفعل لدى أحزاب ازاء مسائل السياسة الخارجية ، من الناحية النظرية تشغل الأحزاب موقفا رئيسيا فى تفاعل المؤثرات التى تشكل السياسة الخارجية ، ومن الناحية العلمية يبدو أنها لا تتعلق سوى أهمية قانونية على السياسة الخارجية بالقياس الى السياسة الداخلية ، ومن التباين بين النظرية والتطبيق ينبغى استنتاج تفسير تجريبى لسلوكهما .

● دور الأحزاب السياسية النظرى :

يفترض فحص للعلاقات بين الأحزاب السياسية والسياسة الخارجية ان هذين الاصطلاحين موضع الفهم الصحيح .

ليست السياسة الخارجية بحاجة الى تعريف ، اذ يتفق الكل على اعتبارها الجانب الخارجى من قوة الدولة ، لكن قد يستأهل الأمر أن نبين أن تعريف مجال الأخيرة آخذ فى أن يزداد صعوبة ، فبرغم أن الشؤون الخارجية كانت منذ وقت طويل منفصلة من ناحية القانون والحقيقة عن الشؤون « الداخلية فهذا الأمر لم يعد هو هو اليوم بسبب التقدم فى المواصلات وفتح الحدود بما صحب هذا من اتجاه نحو ازدياد عمق التداخل بين مجالات النشاط ، وهذا يؤدى الى تفاعلات عديدة بين السياسة الداخلية والخارجية قد تميل الى دعم النظام الحزبى التقليدى ، ولكنها قد تميل أيضا الى العبث به .

يمكن تعريف الأحزاب السياسية بالوظيفتين اللتين تؤديهما فى المجتمع كوحدة سياسية منظمة .

فهى أولا تهدف الى غزو أو ممارسة السلطة ، وهى من هذه الناحية مضطرة الى اظهار احساس بالمسئولية فى اعداد برامجها أو فى عملها اليومى . والعوامل التى يجب أن تأخذها فى الحسبان باعتبارها مرشحة لممارسة السلطة أو بوصفها تشغل الوظيفة التنفيذية تتضمن بالضرورة حالة الشؤون الدولية بقدر ما يفرض هذا قيودا على

سياستها القومية أو يزيد من فرص الاخيرة فى النجاح · ولكن الأحزاب ســواء فى الحكم أو فى المعارضة تتنافس فى العادة مع الأحزاب الأخرى التى تتحدى عملها أو تحاول الظفر بمؤديها · ولهذا السبب تضطر الى انتهاج استراتيجية ذات بعدين،فأحد الاتجاهات وهو ما قد يوصف بأنه « رأسى » يعنى بالتنافس مع الأحزاب الأخرى فى الحكومة أو مع الأحزاب التى تتطلع الى الحكم ·

وهى ثانيا تقوم بوظيفة الوساطة بين الحاكمين والمحكومين · وهذه عملية ذات طريقين ، نظرا لأن الأحزاب تنقل الى من يتولون السلطة الرغبات التى يعبر عنهـا الناخبون (وظيفة ســلبية) ، فى حين توفر الوســيلة لتربية المواطنين السياسية (وظيفة موجبة) ، نظرا لأنها تتخذ الخطوات لانتقاء أو تنسيق أو ترتيب أولوية المشكلات التى ترفع اليها كى تضمنها برنامجها أو تتخذ عملا عاجلا بشأنها · وعلى ذلك فالى العلاقة « الرأسية » بالبيئة الدولية يجب أن تضاف العــلاقة بين الأحزاب والناخبين · ولكن فى الحالة الثانية ، كما فى الحالة الأولى أيضا تستمر المناقشــة الأفقية مع المنظمات المنافسة فى وقت واحد .

ونظرا الى وظيفتها المزدوجة يجب أن يكون الدور الذى تقوم به الأحزاب السياسية فى رسم السياسة الخارجية ايجابيا بوجه خاص · ويحكم علاقة هذه الأحزاب بالذين يشغلون مكان السلطة من جهة وبالرأى العام من جهة أخرى تجد الأحزاب نفسهـا فى مفارق طرق التفاعلات بين الشئون الداخلية والخارجية ، وهذا يعنى أنها تتلقى أكثر المطالب تنوعا وتتعرض لضغوط متعارضة ، ولكن ليس محكوما عليها أن تكون قطع الشطرنج السلبية التى تلعب بها المؤثرات التى تفرض عليها ، باعتبارها ممثلين يقومون بدور مخصوص على المسرح السياسى ، فانها تشغل موقعا جيدا بشكل رائع تحقق فيه توازنا بين مطالب كل من النظامين (الداخلى والخارجى) ، أو تحول مطالب نظام الى بنود للآخر عند ما لا يبدو من الممكن أو المرغوب فيه ايجاد حل وسط · فى الحـالة الأولى تسعى الى ما يمكن وصفه بأنه توفيق أو اتساق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، وفى الحالة الثانية تنحصر وظيفة الأحزا بفي العمل أما على تعديل البيئة الدولية حتى يتسنى الاستجابة للمطالب المحلية أو على اجراء تغيير فى الحالة القائمة الداخلية حتى يمكن مواجهة الضغوط التى تفرضها العوامل الخارجية · وفى كلتـا الحالتين تكون الأحزاب السياسية أفضل الوسطاء اعدادا لملاحظة آثار التغييرات فى ذلك النمط المعقد دائما من التفاعلات بين السياســة الداخلية والسياسة الخارجية والتحكم فيها ·

● دور الأحزاب السياسية الفعلى :

هذه هى النظرية ، أما من الناحية العملية فالأمر غير ذلك · فبدلا من السعى لتحقيق توازن بين المؤثرات المختلفة والتوفيق بين المصالح المتعارضة تميل الأحزاب

الى اعطاء الأولوية للسياسة الداخلية والى معاملة السياسة الخارجية باعتبارها علاقة حقيرة . ويمكن اثبات هذا بأن نفحص أولا درجة اهتمامها بالسياسة الخارجية ، وثانيا بالمركزالذى تحتله السياسة الخارجية فى الاستراتيجية الحزبية .

● درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية

هناك طرق عدة لقياس درجة الاهتمام الذى تبديه جماعة سياسية بالشؤون الخارجية . يمكن أن نجد أول مؤشر فى « الحديث » الذى تعده الأحزاب لتشكيل الرأى العام : البرامج الانتخابية ، الولاء الذى يعلنه كل مرشح أو المادة الدعائية المكتوبة أو الشفوية . وتسفر البيانات التى جمعت عن نتائج تتلاقى فى نقطة واحدة ذات شأن ، وفى أمثال هذه الوثائق يندر جدا أن تتجاوز النسبة المخصصة للسياسة الخارجية ١٠٪ من النص أو وقت الحديث ، بل ان هذا الجزء من الحديث هو آخر الأجزاء فى العادة ، وهذا تفصيل أبلغ فى الدلالة .

لكن البيانات الصريحة ليست بالضرورة أكثر صور الحديث كشفا عن الواقع . فسلوك الجماعات البرلمانية ونشاط الأحزاب الداخلى يجب أيضا أن يؤخذ فى الحسبان . عن النقطة الأولى فالسجل ضئيل نوعا . فاقتراحات توجيه اللوم الى السياسة الخارجية نادرة ، ومعدل اشتراك الأحزاب فى المناقشات المتعلقة بالميزانية متخفض . بغض النظر عما تنطوى عليه من معان بالنسبة للسياسة الخارجية ، وعند الأسئلة المكتوبة أو الشفوية بخصوص السياسة الخارجية لا يؤبه له اذا قورن بالأسئلة الخاصة بالمشكلات الأخرى التى تستأثر بالاهتمام الجارى ، ولا تكاد المجادلات عن التصديق تكون حماسية .

وفيما يتعلق بنشاط الأحزاب الداخلى لا يخصص للشؤون الدولية سوى نسبة صغيرة جدا . فلقد أجريت استطلاعات للرأى عن مدى معرفة البرلمانيين الفرنسيين بالمسائل الدولية ، وتبين هذه الاستفسارات أن النواب وأعضاء مجلس الشيوخ يصلون الى مصادر عديدة للمعلومات ولكنهم قلما يستفيدون من أمثال هذه التسهيلات ـ باستثناء العدد القليل جدا من المتخصصين فى السياسة الخارجية . وبالمثل يوجه اهتمام ضئيل للسياسة الخارجية فى برامج التدريب التى تنظمها الأحزاب السياسية لأعضائها ، فيما عدا الحرب الشيوعى الفرنسى الذى لا تفوته فرصة لتأكيد عمومية فكرته عن المشكلات واظهار ترابط تحليلاته للسياسة الداخلية والخارجية . وأخيرا ففيما يختص بالصحافة فان ما يزال قائما من أمثال هذه الأجهزة الحزبية يميل الى التزام الصمت بصدد الشؤون الدولية .

وعلى ذلك اذا اكتفينا بهذه المعايير فقد نجد ما يغرينا باستنتاج أن الأحزاب السياسية تتعمد التقليل من أهمية السياسة الخارجية . ولكن البيانات الخاصة وأنماط السلوك لا تكشف الا بصفة جزئية عن الدور الذى تقوم به الأحزاب . وهنا يكون

الانتقال من التقويم « الكمى » الى « النوعى » ضروريا بمثل ما هـــو كدلك فى جميع الميادين الأخرى ، وهذه الخطوة يمكن اتخاذها بدراسة الاستراتيجية الحزبية والمكان الذى تخصصه للسياسة الخارجية.

المكان الذى تشغله السياسة الخارجية فى اســـتراتيجيـة الأحـــزاب

بينما قد تعالج الأحزاب فى الظاهر السياســة الخارجية باعتبارها مسألة ذات أهمية ثانوية فانها مضطرة الى أخذها فى الحسبان وهى ترسم مناوراتها للاستحواذ على السلطة أو الاحتفاظ بها • فالمنافسة مع الأحزاب الأخرى التى تشترك فيهـــا على الدوام تحت رقابة وبصر الرأى العام تضطرها أحيانا الى المجازفة وتضطرها فى أوقات أخرى الى اتخاذ موقف عدم الالتزام بشىء ، ولكن قلما تعفيها من أن تعمل حسابا لوزن الاعتبارات المتصلة بالسياسة الخارجية • وعلى ذلك لا يكاد يثير الدهشة أن تكتشف فى هذه المرحلة اهتماما أشد وضوحا من ذلك الذى يجـــرى التعبير عنه فى الأقوال الرسمية للأحزاب • ولكن حتى على مستوى الاستراتيجية الحزبية تظـــل للسياسة الداخلية على الخارجية • ويصدق هذا فى الحالات التى تكون فيها الأحزاب مشغولة بأنشطة تمارسها مع أنشطة فى الخارج •

لو بدأنا بالنظر فى الحركات التى تقوم بها الأحزاب السياسية على رقعة الشطرنج القومية فأول نتيجة نستخلصها هى أنه باستثناء البلاد التى تكون فيها السياســـة الخارجية مسألة حياة أو موت لن يتمكن أى حزب من أن ينجح ويزدهر بالعزف على الموضوعات المتعلقة بالسياسة الخارجية فقط • وحتى عند ما تكون السياسة الخارجية شاغلها الرئيسى فانها جميعا مضطرة الى صوغ برنامجها بطريقة تفسح مجالا واسعا للسياسة الداخلية • وتقدم الديجولية مثالا نموذجيا لهذا •ما من شك فى أن الاهتمام الرئيسى للجنرال ديجول كان دفع السياسة الخارجية الفرنسية فى اتجاه جديد، ولكن هذا الهدف ما كان ليكفى لارجاعه الى السلطة ، فاجراء تغيير لم تتحقق آثاره أو تبد بكل تفرعاتها الا فيما بعد بمجرد اعادة النظام الى فرنسا وحل المشكلة الجزائرية أدى الى أزمة عام ١٩٥٨ والطعم الممثل فى الاصلاح الدستورى • ويجوز أن نشير أيضا الى أن جميع الأحزاب مهما كان برنامها للسياسة الخارجية (بما فيها الحـــزب الشيوعى الفرنسى) تزعم أنها تدافع عن المصالح القومية ، وهذا يؤكد بشكل فعال الصلة بين الجوانب الخارجية والداخلية من سياستها •

ان الأحزاب السياسية تتناول مسائل السياسة الخارجية من وقت لآخر ، ولكن هذا يكون عادة حركة تكتيكية يراد بها ارباك خصم أو ممارســـة الضغط على شريك عنيد • وهكذا فى فرنسا تمكنت الأغلبية التى تتولى السلطة ، بطريقة ماهرة جدا ، من استغلال نقائص وتناقضات ذلك الجزء من البرنامج المشترك لليسار ، وهو الجزء

الذى يتناول السياسة الخارجية ، فقد استغلت ذلك لتشويه سمعة اليسار وحرمانه من تصديق الناس أنه فريق يصلح للحكم ، وفيما يتعلق باليسار فهو لم يدع أية فرصة تفوته لاستغلال الصعاب التى تواجهها الحكومة ٠ حتى يبين للرأى العام أن الأغلبية أثبتت أنها عاجزة عن الوقوف فى وجه الضغوط الخارجية (انظر مثلا الحملة التى تشن من حين لآخر ضده لانهامه « التفريط » فى المصالح القومية ٠ وفى داخل الأغلبية الحاكمة الحالية فان ضغوطا من هذا النوع يفرضها أحيانا الأوربيون وأحيانا أخرى « الديجوليون » ، وليس فى الامكان دائما أن نبصر الحد الفاصل بين رغبة حقيقية فى تغيير اتجاه السياسة الخارجية وموقف يعجل به التنافس بين أعضاء ائتلاف قائم ، وهذا ما توضحه المناقشات المضطربة حول انتخاب البرلمان الأوربى بالاقتراع العام ٠ وعلى ذلك يمكن القول بأن القرار بالتشديد على مشكلات السياسة الخارجية قرار تمليه استراتيجية تعنى بالاستيلاء على السلطة أو بالاحتفاظ بها ، ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالى : « لو كنت مكانك لانتهجت سياسة خارجية أخرى (أو أفضل) ، ولو كنت فى مكانى لعجزت عن الحكم بسبب أنه ليست لك سياسة خارجية ، أو لأن سياستك الخارجية سوف تجر النكبات » ، وقلما يتجاوز الجدل مرحلة التحدى الابتدائى ٠

وثمة استثناءات للقاعدة التى تخضع السياسة الخارجية لاستراتيجية الصراع على السلطة ، وهذه الاستثناءات تقع فى الحالات التى فيها تهدد الازمات الكبرى استقرار البنيان الاجتماعى ، وهذاما توضحه عدة من المناقشات المعاصرة ، سواء كان الأمر هو الصراع حول مجتمع الدفاع الأوربى فى فرنسا أو الجدل فى المملكة المتحدة بشأن الانضمام الى السوق المشتركة أو المشكلة الفيتنامية فى الولايات المتحدة أو سياسة الاتجاه نحو الشرق فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ٠ فى مثل هذه الحالات تصبح السياسة الخارجية ، أو أحد جوانبها بعبارة أدق ، مشكلة قومية توضع مباشرة أمام الرأى العام وتستغلها الأحزاب ٠ والاهتمام الذى يثيره الجدل فى البرلمان أو فى البلد حاد بوجه خاص حين تكون المسألة موضع تصويت رسمى (تصويت على التصديق مثلا) أو موضع حكم شعبى (استفتاء) ، ولكن هذا الظرف لا يمكن الا أن يؤثر فى طبيعة النقاش ويجعل من الضرورى أن تؤخذ فى الحسبان مصالح مختلفة كثيرة ، مما يترتب عليه أن تعتدى المناقشات الكبرى حول السياسة الخارجية حتما على مجال السياسة الداخلية ٠ هذا الخلط كان واضحا بصورة تلفت النظر فى فرنسا فى وقت الاستفتاء الذى أجرى فى ابريل سنة ١٩٧٢ حول توسيع نطاق السوق المشتركة ، ولكنه يوجد أيضا فى أساس النزاع بشأن جماعة الدفاع الأوربى أو بصدد سياسة الانفتاح على الشرق الخ ٠ ان مشكلات السياسة الخارجية لا يمكن أن تثير مشاعر قوية الا اذا ارتبطت باختيار مجتمع يمس معتقدات متغلغلة فى أعماق السكان أو يمس أحوال معيشتهم ٠ وعلى ذلك فالمنازعات المقصورة على مجال السياسة الخارجية نادرة جدا . وربما يفسر هذا السبب الذى من أجله يموت بسرعة جدا الانفعال الذى ينفجر فى

هذا النوع من الموقف ، وذلك بمجرد أن يتم اتخاذ القرار · ان موضوعا من موضوعات جماعة الدفاع الأوربى او الجزائر أو الانفتاح على الشرق أو دخول المملكة المتحدة فى السوق المشتركة يحرك فى الرأى العام والاحزاب السياسية تأثيرا عميقا كالذى خلفه الجدل السابق على التصويت فى البرلمان أو الاستفتاء · فبمجرد أن ينتهى الاستطراد الى السياسة الخارجية تعاد السياسة الداخلية الى مركزها المتفوق ·

وحتى نثبت هذه الاستنتاجات المبدئية قد يكون من المفيد أن ننظر فى سلوك الأحزاب فى مناشطها الدولية · ان أحزابا معينة هى حقا أعضاء فى جمعيات دولية هدفها تنمية الاحساس بالتضامن الأيديولوجى عبر الحدود القومية ، ومن ذلك مثلا الدولية الاشتراكية والكومنترن الذى مات الآن ، ولكن الأحزاب مضطرة أيضا من الآن فصاعدا الى التعاون فى مستوى العلاقات الدولية فى داخل الجمعيات البرلمانية التى تقوم بدور الجهاز التنفيذى لمنظمات اقليمية معينة ، وفى كل من مجال البحث هذين تعود ملاحظتنا فتبين أن احساس الأحزاب السياسية بالتضامن الدولى ضعيف جدا ·

لا يمكن أن ننكر أن « الهيئات الدولية » التى تنتمى اليها الأحزاب السياسية هى مراكز النشاط الحقيقى ، ولكن القرارات التى تتخذ لا تكاد تخفى الاختلافات التى تنشأ دائما بين أعضائها بمجرد أن تتعرض المصالح القومية للخطر · ومما يبين هذا الأمر حالة الدولية الاشتراكية عند ما تعين عليها أن تعالج مشكلات القضاء على الاستعمار فى العقد السادس من القرن الحالى ، ومشكلات التكامل الأوربى فى العقد السابع ، وهذا الاتجاه كان واضحا أيضا طيلة سنوات عدة فى الهيئات الدولية البروليتارية التى يفترض من الناحية النظرية أنها تدعم أعمال مختلف الأحزاب الشيوعية · فمن الكومنترن الى الكومنفورم ، ومن الكومنفورم الى المؤتمرات التى تعقدها الأحزاب الشيوعية من حين لآخر ، تلاحظ تدهورا بطيئا ولكنه مطرد فى العلاقات بين المجموعات المختلفة التى تعتنق الماركسية اللينينية · والشيوعية الأوربية ، وهى آخر تطور فى هذه السلسلة من التقلبات ، مبنية على حق كل حزب شيوعى فى اختيار استراتيجيته وتكتيكاته بصورة مستقلة ، وهو ما يرقى الى مرتبة تقبل أولوية الاعتبارات القومية ومن ثم الداخلية على مطالب التضامن البروليتارى · ويزداد السبب الذى يجعل التضامن الدولى هشا بين الأحزاب ذات البنيان الأيديولوجى الضعيف ، من قبيل الأحزاب المسيحية الديموقراطية أو أحزاب المحافظين ·

ان تجربة الجمعيات البرلمانية الدولية لا تزال قصيرة جدا محدودة فيما يتعلق بالمدى الجغرافى ، بحيث لا تجعل فى امكاننا أن نستخلص مثل هذه النتائج المحدودة· ويبدو أن ثمة أدلة على أن المجموعات البرلمانية التى تكونت فى داخل الجمعيات فى باريس (اتحاد غرب أوربا) وفى ستراسبورج (المجتمعات الأوربية) قد وصلت فى ممارستها اليومية لوظائفها الى فهم للحقائق الدولية أفضل منه للحقائق القومية ·

لو قارنا بين « حديث ممثلى الأحزاب فى هذه الجمعيات وفى البرلمانات القومية « فالمقارنة تتكشف عن تحول هام فىالتأكيد ،ولكن الهيئات الحزبية التى تصنعالسياسة على بينة من الخطر • فحتى لا نفقد السيطرة على البرلمان الأوربى عندما يحين الوقتالذى يجرى فيه انتخاب أعضائه بالاقتراع العام المباشر آثرت فى معظم الحالات التصويت على قواعد ونظام انتخابى بما يبقى قبضتها على السلطة الأوربية الجديدة • فالتمثيل النسبى على المستوى القومى يجعل من الصعب جدا اعداد القوائم وانتخاب المرشحين بطريقة مستقلة عن الأحزاب القائمة ، وسوف يضمن استمرار تعدد التفويضات أن يمثل الأشخاص أنفسهم المصالح القومية والأوربية ، بما يقضى على استقلال البرلمان الأوربى • وعلى ذلك يمكن القول بأن ردود الفعل الغريزية من جانب الأحزاب ازاء خطر حدوث تغيير مهما كان طفيفا تعمل بصــــورة متقطعة لصالح الدفاع عن المراكز القومية • سوف يثار الاعتراض بغير شك على أن الأخيرة تشمل اعتبارات السياسة الخارجية فضلا عن اهتمامات السياسة الداخلية ·• والواقع أن موقف الأحزاب يخفى الخوف من أن تفلت من قبضتها سلطة اتخاذ القرارات فى أى ميدان • ولكن رفض المخاطرة بصدد مسألة التكامل الأوربى يبين أيضا أن الأحزاب تفضل تسوية خلافاتها فى داخل حدودها القومية على الاشتباك فى مواجهة مباشرة مع الأحزاب الأجنبية وهنا أيضا تشكل السياسة الداخلية فرملة على السياسة الخارجية •

وهكذا تجد الأحزاب أيا كانت أطماعها الأخرى أن من الصعب أن تقصر نفسها على السياسة الخارجية أو أن تجعل لها الأولوية الرئيسية • فما يطالب به ناخبوها وضغط تنافسها مع التجمعات السياسية الأخرى (التى هى دائما على استعداد لاستغلال أى ضعف) ، كل هذا يجبر الأحزاب على التركيز على السياسة الداخلية • هذا القيد ليس عيبا حتما ، نظرا لأن وظيفة الأحزاب هى بالضبط تحقيق توازن بــين المطالب الداخلية والخارجية ، وترجمة المخاطر والفرص المصاحبة لعلاقات البلد بالهيئة الدولية الى مصطلحات تلقى القبول من الرأى العام الذى تعتمد عليه اعتمادا كبيرا • أما أن السياسة الداخلية تحتفظ بأولويتها فهذه حقيقة لا تعنى بالضرورة استبعاد مطالب السياسة الخارجية ، ولكنها تبين أن الأخيرة لا يمكن تقبلها وأخذها فى الاعتبار الا بقدر ما يفهم الجمهور أنها تتصــــل بما يعتبره مصالحه المباشرة • وســـواء على المستوى الأيديولوجى أو العملى يظل على الأحزاب أن تحاول على مسئوليتها اقناع الجمهـــور بتماسك برامجها ، وذلك بأن تسير بدقة مقياس الأهمية التى تولى للسياسة الخارجية والسياسية الداخلية على التوالى ·•

هذه وظيفة ايجابية جدا ، ولكنها تنطوى على خطــر التقليل من قدر الضغوط الخارجية أو اخفائها عمدا • وحتى يتسنى تقدير قيمة هذا الخطر يلزم البحث عن تفسير لسلوك الأحزاب عند ما تواجهها مشكلة السياسة الخارجية •

● **تفسير على سبيل التجربة**

لماذا لا توالى الأحزاب السياسية فى برامجها ومجادلاتها للسياسة الخارجية الا قليلا من الأهمية ؟ يمكن اقتراح نوعين رئيسيين من التفسير ، ولكن لا يستبعد كل منهما الآخر ، وقد يرتبطان فيولدان تفسيرا ثالثا ٠

● **الفرض المتعلق بعدم اكتراث الصروح السفلية الاجتماعية**

اذا ظل الرأى العام غير متبلور ، ويتخذ موقف اللامبالاة عند ما تنشأ مشكلات السياسة الخارجية ، تقل فرصة الأحزاب فى تعبئته ٠ ولكن اذا انقسم حول مشكلة تثير مشاعر قوية فقد يسهم بالمثل فى ابطال مفعول التحركات التى تقوم بها الأحزاب المنافسة ٠

وتؤكد دراسة استطلاعات الرأى العام أن الجمهور لا يهتم بصورة تلقائية بالشؤون الدولية ، وأنه حين يرتب الاهتمامات حسب درجة الأهمية يجعل الأولوية للشؤون الداخلية ، وبوجه خاص لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدد مستويات العيش وظروفه ٠

هذا الموقف مفهوم تماما ٠ ففى مستوى المشكلات اليومية يشغل اشباع الحاجات المباشرة مركز الأهمية ، ويجرى تقويم هذا على ضوء عوامل محلية بحتة ، مثل منحنى الأجور والأسعار ، ومعدلات التضخم ، والبطالة ، الخ ٠ وفضلا عن هذا يكون الناس أميل الى التركيز على المشكلات التى يأملون أن تكون لهم عليها رقابة مباشرة ٠ وحتى لو افترضنا أن الناخبين سبق اقناعهم بأن التضخم والبطالة وما الى ذلك لها أسباب خارجية فسوف يكونون على بينة من عجزهم عن الوصول الى المسئولين فى الخارج عن أمثال هذه المسائل أو التأثير عليهم (واشنطن ، موسكو ، الأوبيك ، الخ) ، وسوف يواصلون القاء المسئولية على قادة بلادهم ، وربما يلومونهم لأنهم – أى القادة – لم يجدوا جوابا فعالا على القيود الخارجية ٠ فى هذه الظروف تضطر الأحزاب الى التركيز أولا على الاستجابة الى المطالب التى يرفعها اليها الناخبون ، وبذا تجعل الأولوية للسياسة الداخلية ، وحتى اذا كان مصدر الصعاب اليومية الحقيقى واقعا خارج حدود البلد فمن اللازم على الأقل اعطاء الانطباع بأنها فى مركز يتيح لها السيطرة على الأمور ٠ ويجب أن نلاحظ أن هذا ليس بظاهرة جديدة ، فقد لاحظ توكفيل منذ زمن طويل معنى أن « ليس لدى الديموقراطية كقاعدة » سوى أفكار مضطربة جدا أو خاطئة عن الشؤون الخارجية ، وهى عموما لا تحل المسائل الخارجية الا بأسباب داخلية ٠

ولكن عدم الاكتراث من جانب الرأى العام لا ينبثق بالضرورة من انعدام الاهتمام ، فقد يكون راجعا الى أن الكثير من المشاعر المتعارضة قد أثيرت فى وقت

واحد . ان الآراء تنقسم حول نواح كثيرة من السياسة الخارجية ، بل قد تقسم الأحزاب نفسها ، وهذا توضحه فى فرنسا المشكلة الأوربية أو مشكلة اسرائيل . فعدم وجود اتجاه يمثل الاغلبية (اسرائيل) أو تداخل الكثير من العوامل المحركة (أوربا) يكون الاثر المترتب على هذا هو أنه يترك للحكومة القائمة بالأمر حرية واسعة فى العمل ويهبط بدور الأحزاب الى دور رد فعل ازاء حركات ربما لم يكن لها عليها سلطان . وهذا مثال آخر عن مشكلة الاستقلال الذاتى المشهورة الذى تنعم به السلطة التنفيذية حتما فى ميدان السياسة الخارجية . ولكن تعظم هذه الميزة حين لا يكون الرأى العام فى مركز يسمح له بالتعبير عن نفسه بوضوح ومن ثم حين يبطل تأثير الأحزاب أو مفعولها .

فالصمت الذى تبديه الأحزاب السياسية بصدد المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية توضحه توضيحا كافيا أفعال الديموقراطية . وفى هذا الصدد تكون وظيفة الوساطة والتمثيل أشد وضوحا من احساس بالمسئولية .

● الغرض المتعلق بالطبيعة الحاسمة للقيود الخارجية

هناك اعتبارات أخرى يمكن أن تحمل الأحزاب على التزام الحرص ، فكلما اقترب الانسان من دوائر الحكم صار أقدر على سبر غور الضغوط الخارجية التى يراد بها أن تؤثر على سياسة بلد ما . واذ يتعين على حكام بلد أن يأخذوا فى الحسبان ذلك الحشد من القوى العسكرية أو الاقتصادية أو الأيديولوجية فالاختيارات المفتوحة حقا أمامهم تكون محدودة بصورة تلفت النظر ، ويكون التغييرات اللازمة هى ما تفرضه الظروف .

حين ندرس سير السياسة الخارجية لبلاد شتى فأول نقطة تلفت نظرنا هى وجود اتجاه ظاهر يجعل للاستمرار الغلبة على حالات التوقف . والاستمرار ليس كاملا بالطبع ، ولكن حالات التوقف لا تؤثر الا فى التكتيكات دون أن تثير الشك فى دوام الأهداف ، وهذا نلاحظه لا فى نظام الجمهورية الرابعة الفرنسية المتعدد الأحزاب فقط ، ولكن نلاحظه أيضا فى تنظيم الحزبين بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية . فبوسائل اختلفت حسب الطبيعة الخاصة لكل نظام ، استبعدت المواقف المتطرفة ، وسمحت قوانين الائتلاف ، مثل قوانين تبادل السلطة ، بانتهاج طريق وسط بحيث كان فى الامكان عدم التضحية بالسياسة الخارجية من أجل عدم الاستقرار الحكومى . أما أن هذه التجربة تكررت فى بلاد عديدة ، وأن السياسة الخارجية كانت موضع الحماية الى حد كبير من المنازعات الحزبية ، وأنها لم تكد تتأثر بالتغييرات فى الحكومات فى أعقاب الانتخابات ، فانه يبدو أن هذه الحقائق تثبت أن حكام بلد ما يجدون فى النهاية أن حريتهم فى الاختيار محدودة الى حد ما أمام الأنواع المختلفة من القيد الناتج من البيئة الخارجية .

ليس الثبات الذى لا يتغير بالقاعدة المطلقة ، ولكن نقاط التحول الجوهرية فى السياسة الخارجية لا تلاحظ الا نادرا • فعندما يكون هناك تغيير فى الاتجاه فهو لا يحدث فجأة ، ولكن يظهر أنه بالأحرى ثمرة عملية تطور طويلة • يمكن تقديم أمثلة كثيرة عن اعادة التوجيه بالتدريج ، ومن قبيل هذا نذكر الشقاق بين الصين والاتحاد السوفيتى ، وانضمام المملكة المتحدة الى أوربا السوق المشتركة ، وسياسة الانفتاح على الشرق فى جمهورية ألمانيا الاتحادية • ويصدق هذا على سياسة الولايات المتحدة ازاء فيتنام (كما تغيرت من جونسون الى نيكسون) •

والمجرى الجديد الذى وضعته الديجولية للسياسة الخارجية الفرنسية ، والذى كان متوقعا فى عهد الجمهورية الرابعة فى وقت مسألة السويس تعطل فى ظل الجمهورية الخامسة بسبب الحاجة الى فض المشكلة الجزائرية ، ولم يتحقق فى الواقع الا فى عام ١٩٦٩ بالانسحاب من حلف الأطلنطى • بالمقارنة مع الاستمرار فان « اعادة تقويم مؤلمة » أو تحولا فى التحالف هو استثناء من القاعدة وقلما يتخذ صورة أزمة حادة مفاجئة •

واذا فرضنا وقوع التغيير فاننا نرى أنه يضع قوانين عدد من العمليات يمكن عن طريقها ضبط السياسة الخارجية كي تتمشى مع مطالب بيئة دولية • وثمة اثنتان من هذه العمليات تستأهلان الذكر •

الأولى حركها انحياز المعارضة الى سياسة الأغلبية الحاكمة . وبهذا تقل الأخطاء التى تنشأ عن توقف فى السياسة الخارجية بسبب تحولات سياسية داخلية ، وهذه الظاهرة تدعم بوجه عام تغييرا حدث فى مناخ من الجدل • ومثال هذا انحياز الحزب المسيحى الديموقراطى فى جمهورية ألمانيا الاتحادية الى سياسة المستشار برافدت فى الانفتاح على الشرق ، أو ازدياد وضوح اتجاه المعارضة اليسارية فى فرنسا الى تأييد سياسة ديجول الخارجية ، أو قبول زعماء حزب العمال للسياسة الأوربية التى ابتدعها واستهلها حزب المحافظين البريطانى •

وتنحصر العملية الثانية فى استخدام الأزمات السياسية الداخلية لتسهيل اعادة توجيه السياسة الخارجية • فى هذه الحالة يستبعد الحزب القائم بالحكم حتى يتسنى لحزب آخر أن يبدأ سياسة جديدة دون أن يجعل أسلافه يريقون ماء وجوههم دبلوماسيا • وأحيانا تحدث حتما أزمة دستورية (كما فى فرنسا فى عام ١٩٥٨) ، ولكن المطلوب فى بلاد غيرها هو تغيير فى الأغلبية الحاكمة (انقسام التحالف العظيم لصالح الائتلاف بين الاشتراكيين والأحرار فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، أو مجرد التأثير الناجم من تعاقب الأحزاب فى الحكم (مقدم « السياسة الواقعية » بوصول حزب نيكسون / كيسنجر الى الحكم) • ولكن الذى يلفت النظر فى هذه المواقف المختلفة هو ان مشكلات السياسة الخارجية تطمسها عادة فى أعين

الجمهور مشكلات السياسة الداخلية ، أو أن المشكلات على أى حال وثيقة الارتباط فيما بينها بحيث يصعب رؤية وتقويم أهمية الضغوط الدولية التى ولدت الأزمة فى الحقيقة • فالناخبون الفرنسيون الذين صوتت أغلبيتهم الكبيرة لصالح ديجول فى عام ١٩٦٨ لم يكونوا بغير شك يتوقعون الانسحاب من حلف الأطلنطى ، ولا منح الاستقلال للجزائر • والناخبون الأمريكيون الذين جاءوا بالرئيس كارتر الى السلطة انما أرادوا انزال العقاب بحزب لوثت سمعته فضيحة ووترجيت ولم تلوثه نتائج « سياسة الواقع التى انتهجها • اننا لا ندرك أهمية الأزمة الا بأن نرد البصر الى الوراء ، وذلك عند ما تكون الحاجة الى التغيير قد أصبحت واضحة فى ضوء سياسة الحزب الجديد الخارجية •

ان ما يحدث هو أن النظام السياسى الداخلى يكيف نفسه فى النهاية مع القيود الخارجية ، بدلا من العكس ، وعادة تجرى التصحيحات اللازمة فى الخفاء اذا كانت الأزمات الداخلية تخفى واقع الضغط الذى تفرضه البيئة الدولية • وفى هذا الصدد ترى الأحزاب السياسية أنها لا تستفيد من القيام بالحملات النشيطة جدا فى ميدان السياسة الخارجية معرضة نفسها لخطر أن ينكرها الناخبون ، أو تثبت خطأها أحداث ليس لها عليها سلطان •

● **سياسة الاخفاء العمد**

عند هذه النقطة فى تحليلنا نبدأ نعجب مما اذا كانت الأحزاب السياسية لم تستسلم عن وعى بوجه عام لأن تخفى بصورة منتظمة وقائع الشؤون الدولية • فى عالم يزداد ترابطه لا تستطيع التجمعات السياسية بالطبع أن تتجنب اضفاء لون دولى على برامجها واتخاذ موقف من الأحداث التى تقع على المسرح الدولى • ولكن سلوكها لا تزال تحدده بصفة رئيسية اعتبارات تتصل بالسياسة الداخلية ، لأن الضغط الذى تفرضه جماهير أعضائها مباشر وعاجل بدرجة أكبر من ضغط العوامل الخارجية ان لم يكن أقوى • ولهذا السبب لا يكون الاخفاء نتيجة للجهل أو لعدم توافر الاهتمام بقدر ما يكون ميلا الى جعل المشكلات الخارجية تخدم غايات السياسة الداخلية •

ان صورة العالم التى تعرضها على الناخبين ليست فى العادة سوى ابراز وتبرير لمفهوم المجتمع الذى تحاول جاهدة أن تقيمه فى الداخل • فالحاجة الى التماسك فى الدعاية هى من الكبر بحيث يكون من الضرورى ايجاد الأعداء والأصدقاء فى الخارج الذين يتم الالتقاء بهم فى الأنشطة اليومية فى بلد المرء • ان المانوية وهى جوهرية بالنسبة للعبة السياسية لا تعرف حدودا ، فهى تتغذى على ما بين الاحزاب السياسية من تنافس أيديولوجى يحملها على تفضيل التفسيرات المغلقة فى مصطلحات عامة ومجردة على الحقائق الصلدة • وهذا الموقف العقلى بميله الى التبسيط

والمؤشرات المشتركة لا يشجع الادراك المتبلد للهويات الخاصـــة ، وهو شرط لازم للفهم الدولى •

ولكن الاخفاء ليس نتيجة مترتبة على عرض منشور زجـــاجى من الزاوية التى تشوه انفعالات ومنازعات السياسة الداخلية فقط • وتستخدم الأحزاب أيضا الصور الكاريكاتورية للشئون الدولية وتعمل على ادامتها كمصدر للحجج التى يراد بهـــا الاستهلاك المحلى ، عندما نفحص الدعاية الحزبية بعناية نجد أن اختبار المشـــكلات الدولية تمليه الى حد كبير جدا امكانية استغلالها على رقعة الشطرنج السياســـية القومية ، وهذه بغير شك هى وظيفة « النماذج » الخارجية التى تعمل كأقطـــاب جذب أو طرد لدعم استراتيجية النضال ضد الأحزاب الأخرى • وبالمثل نرى الأزمات أو الفضائح التى تقع فى الخارج تستخدم بسهولة أسلحة ضد خصوم الحزب نفسه الذين يسهل اتهامهم بالاشتراك أو التغاضى أو التواطؤ مع ما يبديه قـادة أجـانب معينون من طغيان أو أخطـــاء • ان أى تقويم للوقائع الدولية يجرى تشويهه اذ يجرى النظر اليها من خلال شبكة تفسيرات نمطها يعكس القوة النسبية للأحزاب •

اذا وصفنا هذا السلوك بأنه « تزييف » كان علينا أن نفترض سلفا : أولا وجود نوايا سيئة على مستوى قيادة الحزب ، وان نفترض ثانيا أنه كان فى الامكان اجـراء تقويم موضوعى للموقف الدولى •

ولكن الحالة الثانية تظل وهمية الى حد كبير ، والأولى ليست مما يجرى اثباتها بالضرورة • وهذا هو السبب الذى من أجله تكون كلمة « اخفاء » أنسب للدلالة على موقف يعكس مركز الاحزاب الخاص على رقعة الشطرنج السياسية ، هو حصرهـــا فى التناقض بين مطالب وظيفتها التمثيلية ومطالب طموحها الى الاستيلاء على السـلطة فغالبا لا يكون أمام الأحزاب خيار سوى أن تخفى حقائق السياسة الدولية تحت ألوان السياسة الداخلية ، وهى ألوان براقة أو قاتمة •

يبقى علينا الآن أن نفحص فى الختام ما ينطوى عليه هذا الاخفاء من فضائل وقيود •

● **النتيجة المستخلصة**

فى عين المراقب « المحايد » هناك تباين لافت للنظر بين الواقع وصورة الواقع الذى تشجعه الأحزاب السياسية • يتكون الواقع من اتجاه نحو التفاعل الأوثق بين العوامل الداخلية والخارجية نحو زيادة فى الضغوط التى تفرضها البيئة على مجـــال العيش الوطنى وعلى قوة اتخاذ القرارات من جانب السلطات الحكومية • والصـــورة التى تقبلها الأحزاب ونبرزها عن طريق أفعالها ودعايتها ، هى صورة وسطاء يغـدون

بالسعادة والأمن اذا وصلوا الى الحكم فى النهاية أو اذا ظلوا فيه فترة أطول ، ويقدمون السياسة الخارجية الى الناخبين باعتبارها « مكافأة » ٠

واضح أن هذا التباين يتطلب نقدا جادا ٠ فأولا هناك اتجاه الى ستر المشكلات التى تتكشف فى النهاية والتى يترك اقتحامها الوحشى وغير المتوقع مجتمعا فى حالة اضطراب ٠ فمن بين الأحزاب الأوربية الغربية التى تعرب الآن عن ارتياحها لقيـــام العالم الثالث والزيادة فى ثمن المواد الخام قلة عبرت عن الغضب الشديد بســـبب الهبوط فى تكاليف انتاج النفط عام ١٩٥٣ ٠ ومن الأحـــزاب التى تنعى اليـــوم « دكتاتورية » ملوك النفط قلة تنبأت بالأزمة وأعدت حلولا بديلة ، فى حين لا يزال هناك متسع من الوقت ٠كلهم كانوا شركاء فى الذنب ومنتفعين من حالة قائمة مواتية، ولم يقدم أى منهم نبوءة صحيحة ٠

بخلاف ستر المشكلات الدولية ينطوى موقف الأحزاب على عيب هو اخفـــاء وتشويه مغزى التفاعلات ٠ فهى اذ تضع السياسة الداخلية فى المحل الأول انمـــا تبالغ فى تقدير قدرة بلد على حل الصعاب التى تواجهه وتقلل من قدر المسئوليـــات الدولية التى يجب أن يحملها الشعب نتيجة بعض أفعاله ٠ وهذا يرقى الى مرتبة ابقاء الصور التوضيحية حية أو الى تقويض أسس التضامن الدولى ٠

ولكن هذه العيوب هى الثمن الذى يدفع لقاء المزايا التى تسهل المهمة الدقيقـــة التى تنهض بها الأحزاب فى النظام السياسى ٠ فهى اذ تساعد على اخفاء البعـــد الدولى للمشكلات تقوم بوظيفة بث الطمأنينة فى الرأى العام ٠ انها تهبط بالكون الى آفاق مألوفة داخل حدود يستطيع كل مواطن الرجوع اليها بسهولة وأهداف وأماكن يحتمى بها ٠ وحتى اذا لم يكن هذا سوى مسرح أعد ليخفى الصراعات الحقيقيـــة فان للسيناريو ميزة كونه قد كتب لممثلين معروفين يستطيع أن يتعرف فيهم كل متفرج بسهولة على أبطال قضية وأعدائهم أو على قوة خيرة وشريرة تحكم علاقاتها قواعـــد راسخة ٠

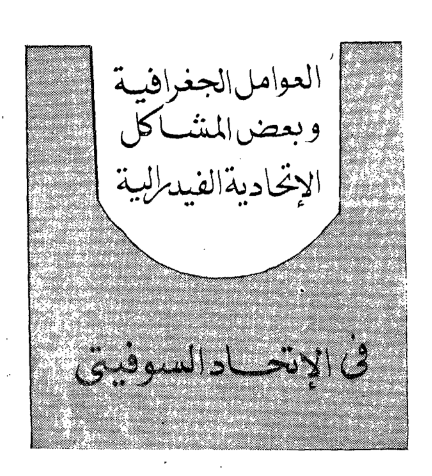
اذا انهارت المشاهد من وقت لآخر فان امكان الأزمة أن تحول اهتمام وعدوانية الجمهور نحو كيانات بعيدة (الأمم المتحدة ، الأوبيك ، الامبريالية الأمريكية ، نزعة التوسع الشيوعية ، الخ) تقوم بدور كباش الفداء ٠ وبمجرد زوال موجة الصدمة يكفى أن يعاد اعداد المشهد اذا استلزم الأمر لاعادة رسم الأدوار كى تستأنف المسرحيـــة سيرها المعتاد ٠

ان الأحزاب السياسية عن وعى بوجه عام وبصورة واضحة ، بدرجة كبـــيرة أو صغيرة ، تساعد على ابقاء هذا المسرح المصورم قائما ، لأنه يقدم لها قواعد تتناسب مع قدرتها على العمل كما تصفه وتحدده السياسة الداخلية لو انها جازفت بالتحليق

عاليا كى تستكشف خبايا النظام الدولى فانها تضيع ، وقد تفقد القدرة على خلق الثقة بها · خير ما يمكن أن نتوقعه منها هو أن نجعل الجمهور يراقب مناوراتهـا على المسرح السياسى وهو على قدر من العلم بالتوترات وراء المشـاهد ، وتجعـل دورها يردد صدى التهديدات والآمال التى تستدعى الانتباه فى هذه المنطقة البعيـدة الخفية التى تشكل بيئة النظام السياسى القومى ·

اذا علمنا أمثال هذه الظروف فقد يبدو مثيرا للدهشة أن العلاقات الدوليـة لا تزداد اضطرابا بفعل التباين بين ظروف الحياة الدولية ومجرى الحياة السياسـية الداخلية · الى هذا يمكن أن نجيب أولا بأن الاضطرابات ربما تكون أكثر وقوعـا وخطورة لو توقفت الأحزاب عن أداء وظيفتها فى بث الطمأنينة ، ونجيب ثانيـا بأن الحيلة يمكن أن تحل محل الواقع ما دام كل فرد يلجأ بدوره الى وسائل الخداع على نحو ما يفعل جيرانه ·وتكون المسألة مختلفة تماما بمجرد أن يتوقف أحد الشركاء عن احترام هذه الأعراف ويلقى بأوراقه على المشهد الدولى ·

باستثناء حالة متطرفة من هذا النوع قد تحطم النظام لن تكون الأحزاب فى موقف يمكنها من تحويل مطالب وضغوط النظام الدولى الى مسائل تتعلق بالنظام المحلى حتى تستخدمها للأغراض المحلية ، الا اذا حرصت على اخفاء الحقائق الدولية · قـد يبدو من التناقض أن نقول ان العزلة شرط للاتصال الفعال ، وبرغم ذلك فهذا مايحدث فى الدورات الحرارية الدينامية حيث الطاقة تولدها سلسلة من البطاريات والمحولات· ان الأحزاب السياسيه تؤدى ، على غير ادراك منها ، دورا ينحصر فى أداء وظيفـة النقل ، وهى وظيفة لا تشكر عليها ، ولكنها ضرورية ، ولها مثل وظيفة المحـول أو جهاز الترشيح ، حتى يتسنى التخفيف من الصدمات وتيسير التصـحيحات بين النظامين اللذين تحكمهما توترات تتفاوت حدتها · وحث الاحزاب تغيير دورها انمـا ينم عن فكرة وهمية عن الأمور ، وبالعكس عن طريق الكشف عن دورها الذى تؤديه كوسيط بين النظامين يساورنا الأمل فى أن نحملها على رفع مستوياتها فى الأداء · ان علم المرء بالحدود المفروضة عليه هو أحيانا بداية الحكمة ·



●● يعتبر الاتحاد الفيدرالى تبعا للنظرية الماركسية اللينينية فى نظام الحكم والقانون ، كأسلوب لنظام الدولة أحد وسائل حل المشكلة القومية . ومهما يكن فتوجد عوامل مصاحبة أخرى لها تأثيرهـــا الفعال وقد تكون قاطعة فى قيام الاتحاد الفيدرالى وخاصة فى الدول النامية البورجوازيـــة ويعتبر العامل الجغرافى أحد هذه العوامل (مثل الباكســتان قبل ١٩٧١ والولايات المتحدة) .

ويوجد عدد من الدول الاتحادية الفيدرالية ذات أنظمة اقتصـــادية أو اجتماعية اقتصادية مختلفة فى العالم . ومن بين هذه الدول الاتحـاد السوفييتى ويوغوســلافيا والولايات المتحدة وبورما وتشيكوسلوفاكيـــا وغيرها .

وقد لعبت الدول الاتحادية الفيدرالية دورا هاما فى تاريخ شعوبهـــا ووحدة أراضيها وتدعيم قوتها وتطويرها اقتصاديا واجتماعيا . كما لعبت البيئة والظروف الجغرافية دورا كبيرا فى قيام هذه الدول وتقدمها .

الكاتب : س . ا . راجابوف

دكتوراه فى القانون ـ أستاذ وعضو بأكاديمية تادجيك للعلوم بدوشانب بجمهورية تادجك السوفيتية الاشتراكية .

المترجم : محمد ثابت خاطر

ليسانس فى الآداب ودبلوم فى التربية ـ دراسات فى اللغة الانجليزية ـ خبرات فى وظائف التدريس والتوجيه فى مختلف مراحل التعليم وفى الادارة المدرسية . وحاليا مدير ادارة بالادارة العامة للامتحانات .

ويؤثر العامل الجغرافى فى سمات هذه الدول الاتحادية الفيدرالية الاشتراكية ولكن ليست له الأهمية الفاصلة .

وسوف نتأمل هذا العامل وأهميته فى اتحاد السوفييت .

● **أثر العوامل الجغرافية فى اتحاد السوفييت**

يعتبر الاتحاد السوفييتى أكبر دولة فى العالم ٢٢ر٤١ كيلو متر مربع) ويقع نحو ٢٥٪ من أراضيه فى قارة أوربا ، ٧٥٪ فى قارة آسيا .

وتجد اختلاف الموقع والبنية والتضاريس والمناخ والجغرافية المائية والبرية والجغرافية النباتية والجغرافية الحيوانية والمناطق الجغرافية الطبيعية والتركيبات الجغرافية كل ذلك لا يؤثر فى تحديد أساس لمجتمع المادى والتكنولوجى فحسب بل يؤثر فى التوزيع الجغرافى للحرف والعمالة .

وللعوامل الجغرافية أثرها العظيم فى توجيه التطور الثقافى فى مختلف الأنظمة الادارية فى الدولة وفى خطة توزيع الانتاج الاشتراكى الذى يتزود بمعظم الموارد القومية ورءوس الأموال المنتجة وطاقات العمل لتحقيق العائد عن طريق التطور الاقتصادى والثقافى السريع ٠

ويلعب عامل توزيع السكان جغرافيا الدور الرئيسى فى الاتحاد الفيدرالى تبعا لتنوع الأقاليم والمناطق والولايات ويقوم الأساس الجغرافى والاقتصادى على نمو السكان وكثافتهم وتوزيعهم ونشاطهم الاقتصادى واتساع المدن والمراكز الصناعية وتطور وسائل النقل فى ترابط البلاد التى سبق أن عاشت فى عزلة قومية واقتصادية عن بعضها ٠

وتقوم العوامل الجغرافية والاقتصادية بدور عظيم فى تكوين واندماج شعوب الاتحاد ٠ ويتم التقسيم الجغرافى للعمل على أساس علمى وعلى أساس الروابط الاقتصادية والثقافية بين الاتحاد وبين الجمهوريات المستقلة استقلالا ذاتيا وبين الأقاليم والولايات ٠ وقد قام الاتحاد السوفيتى على كل هذه العوامل تحت زعامة الحزب الشيوعى السوفييتى ٠

ويعيش فى أراضى الاتحاد السوفييتى أكثر من ١١٠ شعبا ، ٥٣ دولة قومية تضم ١٥ اتحادا سياديا ، ٢٠ جمهورية مستقلة ذاتيا ، ٨ أقاليم مستقلة داخليا ، ١٠ ولايات قومية تعيش فى أقاليم منعزلة ٠

وكان اتحاد شعوب القوميات المختلفة فى الاتحاد السوفيتى فى حد ذاته نتيجة للسياسة اللينينية المبنية على حق تقرير المصير بما فى ذلك حق الانسحاب من الاتحاد الفيدرالى وتكوين دولة مستقلة ٠ وقام التقسيم الاقليمى والادارى وفقا لرغبة الشعوب فى الاتحاد السوفييتى على هذا الأساس وتم تكوين الجمهوريات الاتحادية السوفييتية الاشتراكية من الناحيتين الحكومية والادارية ٠

ويعتبر نظام الاتحاد السوفييتى أسلوبا جديدا للاتحاد القائم على ارادة وتعاون القوميات الشقيقة ، وقد تأسس على تبادل العون والصداقة ، وقد وجد فى الاتحاد الفيدرالى لسوفيتى أحسن أسلوب ملائم لبلاد متعددة القوميات حتى يعم شعوبها المختلفة التقدم الاقتصادى والثقافى والعلمى وبصفة خاصة فى جمهوريات آسيا الوسطى ٠

والاتحاد السوفيتى دولة اتحادية فيدرالية لا تتجزأ أراضيها ولا مواطنوها وتتكون أراضى الاتحاد السوفيتى من اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية ٠ ولا توجد أراضى تابعة للاتحاد السوفييتى لا تخضع له أو لا تنتمى اليه كما لا توجد أراضى فى جمهوريات الاتحاد لا تقع تحت سيطرته أو لا يهيمن عليها هذا الاتحاد ٠

وقد كانت العوامل الجغرافية وما زالت هي الغالبة فى تشكيل جمهوريات الاتحاد التى تعتبر ضمن دولة السوفييت الفيدرالية وفى تكوين الجانب السياسى لهذه الدولة وتتحول الجمهورية المستقلة ذاتيا الى جمهورية اتحادية اذا كانت تقع فى نطاق الدولة الخارجى ويعطيها حق الانسحاب من الاتحاد وقد أكد تصريح اعلان قيام الاتحاد السوفييتي ١٩٢٢ هذا الحق كما أكد حق هذه الشعوب فى تقرير المصير وهو المبدأ الاساسى لارادة شعوب دول الاتحاد ٠

وتختص كل جمهورية اتحادية بملكية حدودها ونظامها الادارى وتقسيمها الاقليمى على أسس جغرافية واقتصادية مثل حجم وكثافة السكان ووسائل المواصلات وغيرهما ٠

ويمثل كل اقليم أو مقاطعة وحدة جغرافية اقتصادية فى ظل الاشتراكية وهو جزء من الاقتصاد القومى المتخصص المحدد لكل بلد والمرتبط بالعلاقات الاقتصادية الداخلية والمستوى المتاح له من الموارد الطبيعية والقوى المحركة فى أراضيه ٠

ولا تتصف النظم الادارية والاقليمية فى أجزاء اتحاد السوفييت بالجمود كما أثبتت خبرات التطور التاريخية ذلك فى البلاد وقد غيرت وسوف تغير أيضا التمسك بصور وحقائق قوى الانتاج وتقدم الحياة السياسية والاجتماعية فى الاتحاد السوفييتى

● أثر العوامل الجغرافية فى نظام الدولة القومى بجمهوريات آسيا الوسطى

لقد استلزمت عملية اعادة بناء الدولة استبعاد الجمهوريات والأقاليم ذات القومية المتعددة وتكوين جمهوريات وأقاليم سوفيتية متجانسة القوميات ولم يتم ذلك عن طريق نقل الحدود السابقة بالقوة أو تغييرها بل على أساس سلمى يقوم على الثقة المتبادلة والتعاون الأخوى ورغبة المواطنين أنفسهم ٠

وكان مستوى التقدم الاقتصادى فى آسيا الوسطى وكازاخستان قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية مماثلا للمستعمرات التى كان يسودها العلاقات الاقطاعية والقبلية، وبعد تثبيت أقدام السوفيت فى آسيا الوسطى نشأت جمهورية تركستان السوفيتية الاشتراكية وشملت جزءا كبيرا من أدزبكستان وأجزاء من التركمان ٠ وتادجكستان وكازاخستان والفريميز دكارا كاليك ٠

وقد تم الغاء امارة بخارى وخيناخان ١٩٢٠ بعد انتصار الثورة الشعبيةوتكونت جمهوريتا بخارى ، وفوارزم السوفيتيتان الشعبيتان ولم تطابق حدود هذه الجمهوريات خطوط استيطان السكان تماما لذلك نجد ٦٦٫٥٪ من الاوزبك القاطنين فى آسيا الوسطى كانوا فى نطاق جمهورية الدكستان السوفيتية ، ٢٢٫٢٪ فى بخارى ، ١١٫٣٪ فى خوارزم ٠ وبعيدا عن تجمع التركمان كان ٢٧٪ فى بخارى ، ٢٩٫٨٪ فى خوازم

وبعيدا عن تجمع القادجيك بآسيا الوسطى كان ٤٧٫٢٪ يعيشون فى التركمان و ٥٢٫٨ ٪ فى بخارى ٠

وقد أدت الحدود الفاصلة غير الطبيعية الى بطء تعزيز الاقتصاد والنهوض بالثقافة فى كل هذه الشعوب كما عرفت تطور أى لغة وتكوين آدابها القومية وبقيت أداة للتخاطب باللهجات الاقليمية والمحلية فقط ٠

وبعد مضى سبع سنوات على وجود سلطة السوفييت فى التركستان وأربع سنوات على تكوين جمهوريتى بخارى وخوارزم السوفيتين الشعبيتين حدث تطور اقتصادى وثقافى ملحوظ تمثل فى نشأة طبقة واعية مستنيرة من سكان آسيا الوسطى ٠ وترتب على ذلك تطلع شعوب وجماعات هذه الاقاليم الى الوحدة والى اعادة جمع شمل الأقاليم المتفرقة للأوزبك والتركمان والقرغيز والتاوجيك والكازاخ وكاراكالباك فى جمهوريات متجانسة ٠

وقد كان التخطيط السياسى والقومى لتخوم آسيا الوسطى حدثا هاما ١٩٢٥ فقد غطى مساحة واسعة تبلغ ٤ مليون كيلو متر مربع يقطنها ١٧ مليون نسمة من أصول متعددة ٠ ونتج عن ذلك تكوين جمهوريتى الأوزبك والتركمان السوفيتين الاشتراكيتين وجمهورية التاوجيك السوفيتية الاشتراكية المستقلة ذاتيا واقليم القرغيز المستقل داخليا والذى تحول الى جمهورية القرغيز السوفيتية الاشتراكية المستقلة ذاتيا ١٩٢٦ ٠ وتحول اقليم كاراكالباك المستقل داخليا الى جمهورية كالباك السوفيتية الاشتراكة المستقلة ذاتيا ١٩٣٢ وانضمت الأراضى التى كان يسكنها شعوب الكازاخ الى بعضها وقامت عليها جمهورية الكازاخ السوفيتية الاشتراكية المستقلة ذاتيا ١٩٢٠ ٠

ومن ثم أخذ الاتحاد السوفيتى على عاتقه مهمة تاريخية كبرى وهى حماية حقوق السيادة مع جمهوريات آسيا الوسطى مؤكدا مسئوليته عن سلامة أراضيها وتقدمها الاقتصادى والثقافى واتاحة الفرصة لتحولها الى الاشتراكية دون المرور بالدور الرأسمالى فى سلم التطور ٠

وقد كان لقيام الجمهوريات القومية دلالة تاريخية عظيمة بالنسبة لشعوب آسيا الوسطى وكازاخستان فقد كانت مثالا حيا لانتصار سياسة لينين القومية التى تقوم على محو الفوارق الوطنية ، وقد وثقت العلاقات الأخوية الخالصة بين الشعوب ولعبت دورا هاما فى النهوض بالتعليم الشعبى والقومى وقد فرضت الحياة تخطيط لحدود وفقا للرغبة المطلقة لجموع لسكان فى نطاق الدولة السوفيتية ٠

وكان رسم الحدود القومية فى آسيا الوسطى حدثا دوليا هاما أيضا فقد أصبحت دولة العمال والفلاحين قادرة على حل المشاكل القومية المعقدة وتأمين حريتها وسيادتها وساداتها بجميع الشعوب والأمم ٠ وتحولت جمهوريات آسيا السوفيتية أوزبكستان وتاوجيكستان والقرغيز والتركمان خلال حكم السوفييت من مجتمعات اقطاعية قبلية

الى مجتمعات اشتراكية ومن التخلف الى التقدم ومن الفقر والحرمان الى حياة الرخــــاء والغنى والسعادة ٠

وقد كانت البيئة الجغرافية ووحدة الاقتصاد فى مختلف أقاليم آسيا الوســطى من عوامل التحول فى جمهورياتها الى نظام اقتصادى قومى متكامل وأصبحت آســيا الوسطى اقليما اقتصاديا ضخما متخصصا فى انتاج القطن وبعض المحاصيل الزراعية وفى مختلف أنواع صناعة الآلات والتعدين والآلات الثقيلة لتوليد الطاقة الكهربيــــة بالقوى المائية والوقود وقد قامت كل هذه الجهود على قاعدة عريضة باســتخدام الموارد الطبيعية والمواد الخام فى جمهوريات آسيا الوسطى (بما فى ذلك ما تم كشفه حديثــا من مواد) فى دوران الاقتصاد القومى ٠

وبالرغم من بقاء بعض الفروق الاقتصادية فسيظل انتاج القطن فى المستقبـل المحصول الرئيسى الذى تتميز به والى جانب المنتجات الصناعات المرتبطة بـــه ٠ وسوف يزدهر الاقتصاد القائم على استخدام لطاقة ومورد لرى ولا تنفرد جمهــورية واحدة باستخدام الأنهار الطويلة فى آسيا الوسطى بل تستخدمها اثنتان وثلاثة وأربع فمثلا يمد نهر اسرداريا (سيحون) ونارين بالرى جمهوريات تادجيكستان والقرغيز وأوزبكستان وجنوب الكازاخ ويزودها بالطاقة أيضا وتستخدم جمهوريات تاوجكستان وأوزبكستان والتركمان نهر أموداريا (جيجون) وتتطلب مشاكل تحــديد نصــيب كل منها من مياه الرى ومن استخدام الطاقة المستمدة من الموارد المائية التعـــــاون المشترك بين هذه الجمهوريات ٠

وقد أدى نظام استخدام الموارد والمساقط المائية فى المنطقة الجبلية اتاوجكستان والقرغيز) والغاز الطبيعى وزيت البترول من سهول التركمان وأوزبكستان ومشاركة الجمهوريات فى مد أنابيب البترول ، أدى كل ذلك الى الأهمية الكبرى لتوحيد اقليـم آسيا الوسطى اقتصاديا وفضلا عن ذلك فان هذه المنطقة سوف تزود جمهوريـــات الاتحاد السوفييتى بمستلزمات الصناعة بصفة عامة وتقوم بنصيب ملحوظ بتوزيـــع العمالة بين جمهوريات الاتحاد وتختص كل منها بنصيبها الذى يخصها فى الانتــاج المعقد المتشابك فى آسيا الوسطى وفى الاتحاد السوفييتى كله ٠

ويرتبط كل ذلك بموقع الاقليم الجغرافى وموارده الطبيعية والاقتصادية ، ومهارة سكانه وقد نتج عن تفوق الاشتراكية تحول ثورى عميق شمل الميادين الاجتماعيــــة والاقتصادية والاجتماعية السياسية والثقافية التعليمية ومجالات أخــرى للحيــــاة البشرية ٠ ومنذ مجىء الدولة السوفيتية فى جمهورية تدجيك السوفيتية الاشتراكية أقيمت مشروعات صناعية حديثة كالآلات والبناء والأدوات الكهـــربية والكيماويات وتصنيع المعادن كما استحدث مشروعات الحـــديد والغاز والزيت (البترول) والفحم والبناء والانارة والصناعات الغذائية وغيرها ٠

ونشأت محطات القوى الكهربية فى نفس الوقت وكان تطور الصناعة موازيا للقوى الكهربية وقد تحولت الزراعة فى هذه الجمهوريات من الزراعة البسيطة المتخلفة الى الزراعة الواسعة الاشتراكية المبنية على التكنولوجيا الحديثة ٠

وقد أصبحت جمهوريات تادجيكستان السوفيتية مثل جمهوريات آسيا الوسطى جمهورية زراعة صناعية بالغة التطور فهى تصدر الى نحو خمسين من بلدان العالم منها ثمانية عشر فى أوربا وستة عشر فى آسيا واحد عشر فى افريقيا وخمسة فى أمريكا واستراليا ٠ وقد ساهمت فى بناء مشروعات صناعية وزراعية فى ثلاثة عشر من هذه البلدان ٠ وتشتهر حاليا بانتاج القطن رفيع التيلة ومصانع الحرير والسجاد والثلاجات والبتروكيماويات والآلات النقيلة والمنازل الأوتوماتيكية الخاصة بصناعة الغزل وزيت البترول ومعلبات الخضروات المحفوظة والفواكه المحفوظة والفواكه المجففة ومناجم المعادن غير الحديدية والمعادن النادرة ٠

وان الظاهرة المميزة لهذه الجمهورية تقدمها الديموجرافى السريع ومهارة الأيدى العاملة ووفرة الموارد الطبيعية (وخاصة موارد الطاقة المائية) ووحدة الظروف المناخية وقد استغلت مصادر الطاقة المائية فى منشآت مائية كهربائية مثل مشروع توزيك (٢ر٧ مليون كيلو واط) ومشروع بروجان (٣ر٦ مليون كيلو واط) ومشروع اشتيجوم (٥ مليون كيلو واط) وعدة مشروعات أخرى ٠ ويؤدى كل ذلك الى زيادة نصيب هذه الجمهورية فى انتاج الطاقة الكهربية فى كل أنحاء الاتحاد ٠

● الأرض وأنواع وأنظمة الدولة القومية فى الاتحاد السوفييتى

تعتبر الأرض التى تقوم عليها الدولة من حقوق سيادتها فى الجمهوريات الاتحادية ولا يعتبر امتداد الحدود حول تخوم الدولة مقياس قوتها فحسب بل الدليل المادى على استقلالها ٠ كما لا يجوز التعدى على أرض الجمهوريات الاتحادية التى تقع تحت سيطرتها ٠ وقد نصت المادة الثامنة عشرة من دستور جمهوريات الاتحاد السوفييتى على عدم المساس بحدود الأرض أو تغييرها بغير موافقة هذه الجمهوريات ولو أنه يجوز تعديلها فى حالة عقد اتفاقيات مشتركة ٠ وقد جرى وما زال يجرى بعض التعديل فى حدود أراضيها تبعا للاحتياجات الاقتصادية والثقافية الفردية ومصالح المواطنين أنفسهم وتجمعاتهم القومية ٠

ويمثل تاريخ قيام الجمهوريات السوفيتية وتطورها بعض الحالات التى تم فيها نقل الحدود بين جمهورية وأخرى بناء على صالح شعوبها لدفع عجلة التطور والتقدم فى الحياة الاقتصادية والثقافية ويؤخذ فى الاعتبار تشابه الظروف الاقتصادية وتقارب الروابط الاقتصادية والزراعية بين الأقاليم والولايات ٠ وعند نشأة نظام القوميات

فى جمهوريات الاتحاد كان تغيير الحدود فى الغالب لاندماج القوميات المشتتة فى دولة واحدة أو قيام دولة مكونة من عدة وحدات كانت متفرقة من قبل مثل ضم منطقة القرم من جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الى جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية على أساس المصالح الاقتصادية والروابط الثقافية المجاورة .

وبنفس المعيار نقلت مناطق جومل ، موجليفا ، فيتابسك المأهولة بالروس البيض اختياريا من جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الى جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية بعد قيامها ١٩٢١ . وقد تنازلت جمهورية الاوزبك السوفيتية الاشتراكية ١٩٢٩ برغبتها عن اقليم خورجنت الذى كان التادجيك يسكنون أغلب أراضيه الى جمهورية التادجيك السوفيتية الاشتراكية .

وفى يولية ١٩٣٩ طلبت جمهورية الأوزبك السوفيتية الاشتراكية من جمهورية التادجيك أن تخصص جزءا من أراضيها لحفر قناة فرغاته فى أوزبكستان والتى كان يلزم أن تعبر شمال التادجيك .

وتنازلت جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية ١٩٤٠ برغبتها لجمهورية لاتفيا (لتوانيا) السوفيتية الاشتراكية من عدة مناطق كان اللتواتيون يمثلون غالبية سكانها .

ووافق مجلس السوفييت الأعلى لجمهورية الاوزبك السوفيتية الاشتراكية فى يونية ١٩٥٣ على أن تتبنى جمهورية التادجيك السوفيتية الاشتراكية نقل ٦٣٫٠٠٠ هكتار من سهول الاستبس فى دلفران من الأوزبكستان للتادجيكستان وتم التنازل فى نفس الوقت عن ٢٫٠٠٠ هكتار باقليم الأشت لأوزبكستان وتم تصديق المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية على هذا التعديل الجزئى فى حدود جمهوريتى التادجيك والأوزبك السوفيتيتين الاشتراكيتين وصدر بذلك قانون فى ٨ سبتمبر ١٩٥٣ .

ونقلت ولاية القرم ١٩٥٤ من جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية الى جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية تبعا لقانون أصدره المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . وتنازلت جمهورية الكازاخ السوفيتية الاشتراكية ١٩٥٦ بارادتها عن جزء من سهول الاستبس فى جولودنايا واقليم بوستاندز فى الولاية الجنوبية فى جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية .

وأعطت جمهورية الأوزبكستان ٥٠٫٥ هكتار من سهول الاستبس فى جولودنايا ١٩٥٩ للتادجيكستان وضمت جمهورية الأوزبك السوفيتية الاشتراكية ٣٫٦٦٣٫٠٠٠ هكتار من الحدود الجنوبية لكازاخستان ١٩٦٣ .

وحدث بعد ذلك تنازل عن الحدود المشتركة بين جمهورية الأوزبك السوفيتية الاشتراكية وجمهورية الروسيا السوفيتية الاشتراكية ١٩٥٦ وبين جمهورية جورجيا

السوفيتية الاشتراكية وجمهورية الروسيا السوفيتية الاشتراكية ١٩٥٥ · وبين جمهورية استونيا السوفينية الاشتراكية وجمهورية الروسيا السوفيتية الاشتراكية ١٩٥٧ ·

وقد لعبت تسويات الحدود بين الدول السوفينية التى تمت على أسس علمية دورا هاما فى حل بعض المشاكل الادارية فى المجتمع السوفييتى ·

ويختلف معنى نص عبارة « توسع الدولة الاقليمى » تبعا للحالات المختلفة التى يستخدم فيها لفظ « دولة » ففى احدى الحالات يكون التوسع الاقليمى ظاهرة جغرافية أو اعادة جمع شمل أراضى كانت مشتتة وفى حالة أخرى تكون مزيجا من مركبات قانونية عامة وفى حالة أخرى ترى الدولة كظاهرة سياسية والأرض جسم أو جهاز هذه الدولة ·

وفى الحالة الأولى يكون موضوع تشريع تخطيط الأرض من العناصر التى تتكون أجزاء معينة منها وفى الحالة الثانية تكون موضوعات التسويات لكيان الدولة والترتيبات اللازمة لنقل أجزاء منها · وهذان النوعان لتسويات الحدود مرتبطان ببعضهما ·

وهذان النوعان لتسويات الأرض الخاصة بالدولة غير متشابهين تماما حتى ولو كانت مستقلة داخليا فهى تحتاج لتعيين معالمها المميزة لها وحتى تكون واضحة التحديد ويطلق على « التوسع فى الأرض » أيضا « تقسيم الأرض » أو « تسويات الأرض » ويمكن أن تكون معقدة متشابكة اذا كانت هيئات الدولة تتطلع الى التوسع الاقليمى وتنظر فى ذلك أعلى سلطة دستورية · ويطلق على تسويات الأرض كظاهرة جغرافية « التقسيم الاقليمى للدولة » بينما يلطق على تقسيم الارض كظاهرة سياسية « البناء الاقليمى للدولة » أو « التركيب الاقليمى للدولة » ·

ويكون التقسيم الاقليمى للدولة معقدا أو مركبا أو بسيطا والتقسيم الاقليمى المعقد يسمى فيدرالى ويتكون من جمهوريات قومية وأقاليم مستقلة ذاتية · ويسمى بسيطا أو موحدا اذا كانت الاجزاء المقسمة أقاليم ومراكز داخلية ويكون مركبا أو مختلطا اذا كان أحد أجزاء الدولة سياسيا والآخر اداريا وهى حالة نادرة فى دول الاتحاد ·

ويتمشى مع هذه الأنواع الثلاثة للتقسيم ثلاثة نواع لتركيب الدولة : السياسى الاقليمى والادارى الاقليمى والسياسى الادارى · وتكون الأجزاء المحلية الخاصة بالدولة أجزاء متممة لتكوين الادارى الاقليمى ، أو الاجزاء المركزية وحدات متكاملة فى التكوين السياسى الادارى الاقليمى مثل أراضى الاتحاد السوفييتى بصفة اجمالية ·

وكل جمهورية اتحادية لها نظامها الخاص بالتقسيم الاقليمى والادارى تبعا لخصائصها الجغرافية أو أى ظروف أخرى ويعتبر تكوين الوحدات الاقليمية والادارية مجالا للتنافس بين جمهوريات الاتحاد • وقد نظمت جمهوريات الاتحاد السوفييتى بصفة عامة على الأساس الادارى وعلى التقسيم الاقليمى ولا تشمل وحدات مستقلة داخليا ولكن تتكون من وحدات ادارية واقليمية وذلك مثل جمهوريات أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخ ولتوانيا ولاتفيا والقرغيز وارمينيا والتركمان واستونيا السوفيتية الاشتراكية •

وتحتوى جمهوريه الاتحاد الاخرى مثل روسيا والأوزبك وجورجيا وأذربيجان والتادجيك على جمهوريات وأقاليم مستقلة داخليا بالرغم من أن أراضيها تخضع لوحدات ادارية اقليمية • وهذه الجمهوريات نظمت على أساس معقد متشابك فحينا سياسى اقليمى وحينا ادارى اقليمى •

ولا يقام التنظيم الادارى الاقليمى فى اطار جمهوريات الاتحاد ولكن فى الجمهوريات المستقلة ذاتيا وعلى ذلك تتكون جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية من أقاليم ومراكز (وحدات التقسيم الادارى والاقليمى بل وجمهوريات مستقلة ذاتيا •)

وان الأنواع المختلفة لنظام الدولة القومى يقترن بالمستويات المختلفة لتقدمها الاقتصادى والسياسى والثقافى وخصائص الجمهوريات والأقاليم الجغرافية فى اتحاد السوفييت ، وتم تكوين اتحاد فيدرالى سوفييتى واستغلال أجزائه ذاتيا فى الوقت الذى لم يمارس فيه مجموعة من شعوب النظام الرأسمالى قبل ثورة أكتوبر واحتفظوا بنظم اجتماعية قبلية أو نصف قبلية مثل شعوب شمال التوكاز واذربيجان وآسيا الوسطى وكازخستان •

وتستخدم الأنواع المختلفة لنظام الدولة فى مختلف الأوجه تقرير المصير ومن هنا فان ذلك يجعل حل المشكلة القومية ممكنا تبعا لاحتياجات المستويات الاقتصادية المختلفة وتقدم كل شعب فى المجالين السياسى والثقافى وان الخاصية الرئيسية فى مختلف أشكال الدولة القومية هى التى لا يتم وحدة أمة أو شعب أو عدة أمم أو عدة شعوب بدونها •

ولا يؤخذ الأصل البشرى فى الاعتبار فحسب بل يؤخذ بالعوامل الاقتصادية والبشرية

عند تكوين الجمهوريات والأقاليم الاتحادية المستقلة ذاتيا حتىيكون لهذه الجمهوريات أساس عادل ثابت وكافى وموارد طبيعية ومقومات انسانية عريضة تكفى للتقـــدم الاقتصادى حتى يمكن التغلب على التخلف الاقتصادى والثقافى وحل المشـــاكل القومية • ويعترف بحدود الجمهوريات أو الأقاليم تبعا لمستوى التكامل الاقتصـادى مما كان يتعذر تحقيقه لدى عدة قوميات كانت تستوعبها من قبل •

ويكون للعوامل الاقتصادية والجغرافية اعتبارها الى جانب الظروف التاريخية• وقد عمل الحزب الشيوعى ودولة السوفيت عند تكوين النظام السوفيتى الفيدرالى على تيسير كل مستلزمات حركة الموارد المادية والطبيعية والعمالة فى البلاد وفى نفس الوقت عملت على تعزيز قوة الدفاع والاقتصاد عند قيـــام أول دولة سوفيتية فى العالم •

وكان تمثيل واستخدام كل من الروابط الاقليمية للموارد الطبيعية وما يزال أهم جزء فى عملية تكوين الاقتصاد القومى على أساس متين فى الاتحاد الســـوفيتى بصفة اجمالية وفى كل جمهورية قومية على حدة • وقد تم استخدام موارد معينـــة فى الانتاج على نطاق واسع أو محدود فى كل مستويات التقدم فى الدول السوفيتية المتعددة القوميات وفى أرض عامرة بالسكان • ولم تكن خبرة استخدام الأنشـــطة الاقتصادية لبعض العمليات فى بناء الاقتصاد متساوية فى مختلف الأقاليـــم وفى مختلف الأوقات •

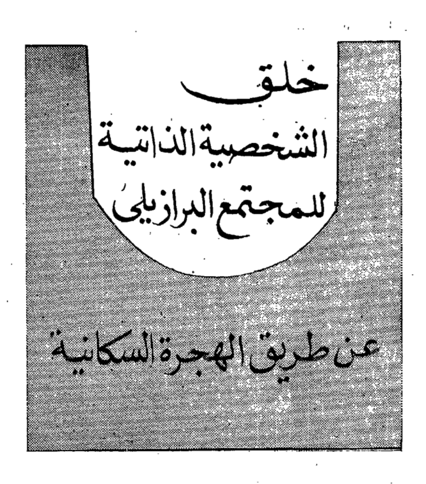
وان المهمة العامة لتكوين وتطوير أنظمة الدولة القومية فى دولة موحـــــدة ومتعددة القوميات وملامحها الخاصة قد تأثرت الى حد كبير بتوزيع الموارد القوميـــة المتاحة للبلاد فى كل اقليم كبير على حدة عن الموارد المتنوعـــة • ويبدو ذلك فى تصنيع وتطور المزارع الجماعية والملكيات التعاونية وازدهار الحياة الثقافيـــة فى كل جمهورية قومية من جمهوريات الاتحاد السوفييتى وجمهورية التادجيك السوفيتيـــة الإشتراكية بصفة خاصة •

وفى ظل الظروف الحاضرة وفى مجتمع اشتراكى فائق التطور يرجع نجاح نظام الدولة الاشتراكى فى تحقيق الرخاء على أوسع نطاق الى تقدم الديمقراطيةالاشتراكية رفع مستوى قوى الشعب السوفييتى العاملة والى الترتيبات الأولوية والاقليميـــة كما يرجع الى العوامل الجغرافية •

وان دور قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كدولة اتحـــادية فيدرالية من نوع جديد قد أتاح للشيوعية قيام المجتمع الاشتراكى المتطور الذى تلعب فيه العوامل الجغرافية والبيئة دورا هاما متزايدا . وان ارتباط مغزى استخــدام الموارد الطبيعية بطريقة سليمة معقولة قد أخذ فى الثبات كما أن ازدهـــار الانتـاج الصناعى والتطور الزراعى واستخدام العلوم والهندسة الحديثة فتح باب الامكانيات الهائلة لحركة التقدم فى المجتمع السوفيتى نحو الشيوعية .

وقد تمت دراسة مشروع دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية فى أنحاء البلاد بارتياح عميق واهتمام كبير . وقد عكس كل ذلك النجاح الذى تحقق فى أربعة عقود (العشرات من السنين) منذ دستور ١٩٣٦ .

• • •



●● ان الهدف من هذا المقال هو مناقشة البيانات والمفاهيم التى يمكن أن تقودنا الى ادراك أفضل لعملية التكامل الوطنى وبناء الشخصية الذاتية للبرازيل • ونقطة البداية الأساسية هى أن البرازيل ، على العكس مما تقضى به النظريات التى كانت سائدة قبل ذلك عن التعبئة الاجتماعية والتكامل الوطنى ، لا يتجه الى تكوين مجتمع متجانس متكامل العناصر مما يعطى صورة محددة واضحة لشخصية ذاتية اجتماعية ووطنية ، بل أنها على العكس من ذلك تتجه الى نوع من الازدواجية الشديدة الوضوح بين قطاع من السكان يتسم بالثراء ويأخذ بالوسائل الحديثة ويسلك سلوك الدول المتقدمة من حيث الأخذ بالأساليب التكنولوجية وأنماط الاستهلاك وبين أغلبية ساحقة من السكان تعيش فى ظروف سيئة من الفقر المدقع •

وليس فى هذا الأمر ما هو جدير بصفة خاصة ، فالازدواجية فى المجتمعات النامية أمر مستقر • ولكن ما يحتمل أن يكون أقل وضوحا هو رد الفعل فى هذا

الكاتبان : اليزاماريا بيريرا رايس و سيمون شفارتسمان

الأولى اشتغل بالتدريس فى معهد جامعى فى ريودى جانيرو بالبرازيل • كما تهتم بالدراسات المتعلقة بتوزيع الأراضى الزراعية وأثر ذلك فى تحديث المجتمع البرازيلى •
والثانى يقوم بالتدريس فى المعهد نفسه ، كما يرأس تحرير مجلة « دادوس » •

المترجم : محمد فتحى بيومى

وكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة •

المجتمع المتسم بالازدواجيـــة ازاء التطورات السريعة فى المجـــالات الاجتماعيه والاقتصادية والسياسية . وشكل المجتمع الذى يتكون نتيجة لهـــذه العوامل فى المستقبل • لذلك يتعرض الجزء الأول من هذا المقال لابراز الخصائص العامة للمجتمع المزدوج فى البرازيل ، ويحمل هذا الجزء آراء كاتبى المقال فى الموضوع • أمـــا الجزء الثانى فيعالج أنماط الحركة السريعة الاجتماعية والجغرافية التى يتســـم بها المجتمع ، مع الاشارة المدققة الى الاحصائيات المتعلقة بهجرة الســـكان • ويعالج الجزء الثالث النتائج الاجتماعية لتلك الحركة السريعة ، ســـواء فى بدايتها وفى نهايتها • وأخيرا يعالج الجزء الأخير بعض القضايا العامة عن نوع المجتمع وأنماط الذاتية الاجتماعية ، أو عكسها ، التى يسير المجتمع نحوها • وبالرغم من أن هـــذه الدراسة تتعرض لحالة دولة واحدة فان هذا النوع من التحليل يمكن أن يقودنـــا الى أفكار وأساليب تطبيق تصلح لدول أخرى •

● **أساس المشكلة وحدودها فى البرازيل**

ان السمات الأساسية والدائمة للهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

فى الدول النامية انما ترجع الى ما اكتسبته فى هذا الشأن ابان وقوعها فى قبضة المستعمر الأوربى واحتكاكها بنظمه وأساليبه • وقد تحددت تخوم الدول الأفريقية أثناء حكم الاستعمار لها وبفعله ، وسواء كان المستعمر انجليزيا أو فرنسيا أو بلجيكيا أو برتغاليا فان بصماته على التنظيم الاجتماعى وأساليب التنمية فى الدول الافريقية أكثر وضوحا من تأثير التكوين القبلى والوطنى لهذه المجتمعات وتخضع دول أمريكا الجنوبية أيضا لهذه القاعدة فان الفروق ما زالت شديدة الوضوح بين الدول التى كانت مستعمرات لبريطانيا (مثل جاميكا وجيانا) وتلك التى خضعت للاستعمار الأيبيرى (اسبانيا والبرتغال) ، حتى أن تعبير « أمريكا اللاتينية » لا يطلق على الدول التى كانت تحت الحكم البريطانى ، بل يقتصر على معظم الدول التى تقع جنوب نهر ريو جراندى •

بل ان هناك فروقا واضحة بين الدول التى يطلق عليها اسم أمريكا اللاتينية والبعض الآخر ، وترجع تلك الفروق الى مدى تحضر تلك المجتمعات وتنظيمها قبل اكتشاف كولومبس لأمريكا ، وكذلك الى مدى التباين بين نمطى الاستعمار الأسبانى والبرتغالى •

وتبدو أولى صور التباين ، بصفة اجمالية ، بين الدول التى تواجه جنوب الأطلنطى وتلك التى تقع فى أواسط أمريكا أو تواجه المحيط الهادى فى منطقة جبال الاند • فالبرازيل والأرجنتين وأورجواى قد استوطنها أقوام من المهاجرين حتى ذاب السكان الأصليون تماما فى هؤلاء المستوطنين أو تم طردهم بالكامل من أراضيهم • ومعنى ذلك أن تلك الدول لم يسبق لها أن عاشت ولا هى تعانى الآن من مشاكل المواجهة بين المدنيات غير الغربية ، التى تسمى بالمدنيات التقليدية ، وبين أساليب الثقافة الغربية ، مثلما عانت وتعانى بيرو وبوليفيا والمكسيك وجواتيمالا كنماذج شديدة الوضوح • ولعل أبرز ما تعانى منه تلك الدول الأخيرة هو التناقض بين مجتمع تم تنظيمه على النمط الذى كان سائدا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على يد الاستعمارين الاسبانى والبرتغالى وبين متطلبات الاقتصاد الرأسمالى •

ومن الأفضل أن نأخذ هذا النمط بتحويراته المختلفة لنلقى نظرة مقارنة بين البرازيل والأرجنتين • فقد عقب الاستقلال ، فى بداية القرن التاسع عشر ، صراع طويل لايجاد التجانس السياسى بين بيونس ايرس وبين مدن الأقاليم • وكانت محصلة هذا الصراع هى نشوء سلطة مركزية فى بيونس ايرس حوال نهاية ذلك القرن بحيث لم تعد هى المركز القديم للاستعمار فى الأيام الخوالى ، بل على العكس من ذلك أصبحت بيونس ايرس مدينة مزدهرة تنمو باطراد تحت تأثير نبض التوسع الذى صاحب اتساع السوق العالمية وما صاحبه من زيادة الهجرة للمدينه•

وكانت النتيجة هى بروز مدينة حديثة متطورة قادرة على استيعاب مجتمع من أكثر المجتمعات ثروة وتجانسا وثقافة فى القارة كلها • والمشاكل السياسيةوالاقتصادية التى تواجه الأرجنتين الآن لا ترجع الى نقص التكامل بين القطاعات الهامشـــية فى المجتمع ولا الى أى صراعات سياسية بين أنصار الثقافة الحديثة وأنصار الثقافة التقليدية ، بل ترجع تلك المشاكل الى الصعوبة التى واجهت الدولة من خــــلال اعتياد معدلات استهلاك مرتفعة عبر خمسين سـنة والى الصراعات السياســـية والاحتياجات التعليمية المرتفعة ، فى حين يقوم اقتصاد الدولة على الاكتفاء بتصـدير القليل من الغلات الخام •

أما الوضع فى البرازيل فيختلف عن ذلك تمامـــا • فقد ظل مركز الادارة الاستعمارية هو هو مركز النشاط السياسى فى الدولة بعد الاستقلال • وقد تمكنت الدولة بسبب قوة تنظيمها من المحافظة على حدود تصل الى ثمانية ملايين كيـــلو متر مربع وذلك عقب الاستقلال وطوال القرن التاسع عشر ، وهى مهمة شاقــة استلزمت تكوين بيروقراطية مركزية قوية مدنية وعسكرية ، واستمرار نمـــاء وازدهار تلك البيروقراطية التى تمكنت من زيادة الدخل القومى من عمليات التصدير والاستيراد ، ومن جذب القوة العاملة المدنية للالتحاق بالقوات المســلحة ، وأخيرا من قيادة عملية تنمية اقتصادية نشيطة وعملية تحديث مستمرة لهيكلها التنظيمى وفى هذه العملية كان على الدولة أن تتصل بالقطاعات الرأســمالية فى البلاد وأن تتعامل معها • وقد تمكنت ساو باولو ، شأنها فى ذلك شأن بيونس ايرس ، من الازدهار كمركز صناعى وزراعى وسكانى قوى بفضــل ازدهار التجارة الدوليـــة واستمرار الهجرة الى البلاد من بدايــــة القرن العشرين الى ما بعد ذلك • ولكن ساو باولو ، على العكس من بيونس ايرس ، لم تتمكن قط من الحصول على السيادة السياسية فى البلاد ، بل اضطرت الى الدخول فى عــــلاقات متشابكة مع المركز السياسى التقليدى والمستقر تماما •

وعلى ذلك فان نمط العلاقات بين مركز القوة السياسية وتوابعه هى علاقــات متشابكة ومعقدة ، بل أكثر تعقدا من أن تكون مجرد علاقات بين قطاع حــديث وقطاع تقليدى • واذا أخذنا فى اعتبارنا المنـــاطق الحضرية ، حيث يتركز معظم سكان الدولة فى الوقت الحاضر ، فان الجدول رقم (١) الموضح فيما يلى قد يوضـــح لنا الأمور بصورة أكبر •

والنقاط الرئيسية التى تحكم العلاقات بين هذه الفئات الاجتماعية المختلفة هى :

أولا : أن الاختلافات بين القطاعات السياسية والقطاعات الاقتصادية ليست مجرد اختلافات فى مكونات كل منها ولكنها اختلافات سببها وجـــود تباين فى

المجموعات البشرية والطوائف التى تنتمى لكل قطاع ، وتبرز هذه الاختلافات فى ميل كل منها لنسكنى فى منطقة جغرافية بعينها ٠

ثانيا : أن نمط التنمية الاقتصادية الذى يعتمد على تركيز رأس المال (أى استخدام قدر كبير من رأس المال وقدر قليل من العمال) وعلى التكنولوجيا الحديثة المستوردة من الغرب لا يتيح لمركز الاقتصاد فى البلاد استخدام أعداد كبيرة من العمال المتوسطى المهارة والعمال غير المدربين ٠

ثالثا : أن القطاع السياسى يميل الى أن يكون موردا هاما للعمال المتوسطى المهارة ومشجعا على التوسع فى الأشغال العامة (بما فى ذلك عملية المساكن) ، وهذه الأشغال العامة هى المستخدم الأساسى للقوى البشرية غير الماهرة وغير المدربة ٠

الجدول رقم (١)

نمط التكوين الاجتماعى فى البرازيل

	القطاع العام القطاع السياسى	القطاع الخاص القطاع الاقتصادى
مركز السلطة	البيروقراطية المدنية والعسكرية (الطبقات السياسية)	الرأسمالية الوطنية والمشتركة
المنطقة الوسط	البيروقراطية ذات التعليم المتوسط ـ الطبقات الوسطى	أصحاب الياقات البيضاء (موظفو المكاتب)وأصحاب الياقات الزرقاء من المتخصصين (أى العمال اليدويين المتخصصين)
المنطقة الدنيا	سكان الحضر من العمال غير المدربين والعمال المتعطلين ساكنى الأكواخ المقامة فى المدن	

رابعا : بالرغم من أن مركز الاقتصاد ومركز السياسة يختلفان أحدهما عن الآخر فى المنشأ وفى التنظيم فان كلا منهما يعضد تيارا قويا من المصالح

والاشخاص والمساعدات • ومعنى هذا أن شطرا هاما من السياسات الاقتصادية التى يرسمها قطاع السياسة هو لصالح قادة قطاع الاقتصاد • ومن أهم الحوافز على هذا النوع من تبادل المصالح أنه بالرغم من أن السلطة السياسية وحدها هى التى تستطيع اتخاذ القرارات التى تستطيع أن تخلق المقادير الضخمة من السلع الاقتصادية أو تحولها من ناحية الى أخرى فان القوة الاقتصادية الرأسمالية هى وحدها التى تسمح بتخصيص الملكيه الخاصة لهذه السلع • وفى الوقت نفسه فان هذا الضرب من اتفاق المصالح قد يحده التناقض الطبيعى بين متطلبات السلطة السياسية التى تنتحى ناحية استقطاب الجماهير الضخمة وبين أسلوب الاقتصاديين فى تخصيص تملك السلع الذى يميل الى اغتنام الفرص والى اقتناص الارباح •

خامسا : بالرغم من أنه فى امكان القوة السياسية ــ من حيث المبدأ ــ تعبئة أعداد ضخمة من جماهير أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة ، بانتهاج الأساليب السياسية ، فان هذا القول لا يصح بالنسبة لقادة القطاع الاقتصادى الخاص فى ظل النمط السائد ، وهو تركيز رأس المال (دون العمال) فى المشروعات والانتاج الصناعى فى ضوء المنافسة الحرة • ومعنى هذا أن أى سياسة اقتصادية يتم رسمها لصلحة القطاع الخاص لابد أن تؤدى الى استبعاد قطاعات كبيرة هى أصحاب الدخول المتوسطة والصغيرة من الاستفادة من ثمار التنمية الرأسمالية الحديثة ، وهو ثمن سياسى كبير • ويصبح هذا الثمن كبيرا بصفة خاصة اذا لم تسمح الاحوال باستمرار عملية التوسع الاقتصادى الى مالا نهاية له ، بحيث يصبح القهر والاجبار هما الوسيلة الوحيدة للاحتواء السياسى •

وهذا التضارب القوى بين مصالح القادة السياسيين ومصالح قادة القطاع الخاص يظهر بشكل أكثر درامية من حقيقة وجود مد لا نهاية له للهجرة من الريف الى الحضر •

هجرة السكان

وأماكن التركيز السكانى

ابتداء من سنة ١٩٥٠ بدأ المجتمع البرازيلى يعانى من هجرة جغرافية جماعية للسكان • وكانت نتائجها العامة هى زيادة التركيز السكانى فى مواضع بعينها • وقد كان متوسط معدل التنمية فى المجتمع الحضرى حوالى ٣٫٩٪ أثناء العقد الخامس من هذا القرن وزيادة عن ٥٪ أثناء السنوات من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠ • وقد زاد معدل

تحول المجتمعات الريفية الى مجتمعات حضرية بنسبة ٧٩٪ خلال الثلاثين عاما الأخيرة وبالرغم من أن سكان الريف ما زالوا يتزايدون فان نسبتهم الى اجمالى السكان تتناقص باستمرار . فقد كانت ٧٦ر٦٨٪ فى سنة ١٩٤٠ ، وأصبحت ٨٤ر٦٣٪ فى سنة ١٩٥٠ ، ثم ٩٢ر٥٩٪ فى سنة ١٩٦٠ ثم ٩١ر٤٣٪ فى سنة ١٩٧٠ . وكان متوسط معدل التنمية فى المناطق الريفية هو ٦ر١٪ من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٦٠ . ثم تتناقص بعد ذلك الى ٦ر٠٪ حتى ١٩٧٠ . ولهذا التناقص الحاد معنى كبير اذا علمنا أن بعض النمو السنوى الطبيعى كان مقدرا بنسبة ٤ر٣٪ خلال العقد السابع .

وحتى لو لم تدخل فى اعتبارنا ارتفاع معدل المواليد الذى يميز الشعب البرازيلى (الزيادة الطبيعية للسكان سنويا كانت بنسبة ٣٪ فيما بين سنتى ١٩٥٠ و ١٩٧٠) فان دور الهجرة الداخلية فى عملية تحول المجتمع من الريفية الى الحضرية كان دورا كبيرا . فطبقا لبيانات احصاء السكان فى سنة ١٩٧٠ كان ٢ر٢٩ مليون من السكان يعيشون فى مواقع غير التى ولدوا فيها . ومعنى ذلك أن برازيليا واحدا من كل ثلاثة قد مارس عملية الهجرة من مكان الى آخر مرة واحدة على الأقل خلال فترة حياته .

ويميل تركز السكان الى الحدوث فى المدن الحضرية الكبيرة . وبالرغم من أن المدن الصغيرة التى يبلغ عدد السكان فى الواحدة منها ٢٠٠٠ نسمة كانت تضم حوالى ١٥٪ من مجموع سكان الحضر فى سنة ١٩٥٠ فان هذه النسبة تناقصت حتى أصبحت ٨ر٦٪ فى احصاء السكان سنة ١٩٧٠ . ويمكننا أن نقول بصفة عامة أن المدن الكبرى تنمو بمعدل أسرع من نمو المدن الصغرى . واذا أدخلنا فى اعتبارنا المدن التى تضم ٢٠٠٠٠ نسمة أو أكثر من السكان (وهى التى تعد مناطق حضرية طبقا للمعيار السائد فى الأمم المتحدة فاننا نلاحظ أن نصيبها من اجمالى سكان الحضر قد زاد من نسبة ٩ر٥٥٪ فى سنة ١٩٥٠ الى ٦ر٧٠٪ فى سنة ١٩٧٠ .

وهناك تقدير أكثر دقة لعملية تركز السكان فى الحضر يوضحها لنا كوستا فى الجدول رقم (٢) التالى :

الجدول رقم (٢)

توزيع السكان على المناطق الحضرية فى البرازيل طبقا للحجم ولدرجة التركيز حسب احصاءات السكان الأربعة الأخيرة ٠

حجم الموقع الحضرى (بالألف)	النسبة المئوية لسكان الحضر			
	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٧٠
أقل من ٥	٣٢ر٣	٢٥ر٨	٢٠ر٠	١٤ر٢
٥ ـ ١٠	٩ر٤	٩ر٦	٨ر٢	٧ر٢
١٠ ـ ٢٠	٩ر٢	٨ر٨	٩ر٤	٨ر٠
٢٠ ـ ١٠٠	١٤ر٨	١٩ر٣	٢٠ر٧	٢١ر٢
١٠٠ ـ ٢٠٠	٥ر٩	٢ر٧	٧ر٧	١١ر٨
٢٠٠ ـ ٥٠٠	٦ر٨	٨ر٢	٥ر٦	٩ر٦
٥٠٠ فأكثر	٢١ر٦	٢٥ر٧	٢٨ر٤	٢٨ر٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
درجة التركيز	٠ر٦٢٣٩	٠ر٦٢٢٩	٠ر٦٨٠٠	٧٠٤٩

● ادخال ميكانيكية السوق الى الريف

لم يكن بالريف البرازيلى فى يوم من الأيام تلك الطبقة المنظمة المسماة بالأعيان، التى يمكن أن تشكل الجانب المحافظ والسابق على الرأسمالية فى مواجهة القوى الرأسمالية الحديثة التى تسكن الحضر ٠ فأغنياء الريف البرازيلى كانوا دائما اما منتجين لسلع التصدير وبذلك كانوا على صلة وثيقة بالسوق الرأسمالية الدولية ، واما ورثة صناعات تصديرية تدهورت ، واما منتجين لمواد غذائية قليلة الأهمية أو للمواشى لتموين السوق الداخلية ؛ فمزارع قصب السكر أو البن التى تدهورت تحولت الى انتاج الماشية أو الأرز أو الفول أو غيرها من الحاصلات لسد حاجة السوق الداخلية بمجرد أن تدهورت انتاجية المحصول الاصلى القديم وفى بعض الأحيان يكون تدهور الانتاجية سريعا بالنسبة للمنتجات التى كانت مزدهرة ، ويؤدى ذلك الى ترك أعداد كبيرة من السكان ملتصقين بالريف مع تناقص فرص احتكاكهم بالحضر ٠ ويبدو أن هذا هو ما حدث فى مناجم الذهب فى «ميناس جيرايز » ، وما حدث لمحصول السكر فى الشمال الشرقى للبرازيل ، وما حدث للبن فى فترة تالية فى ريودى جانيرو وميناس جيرايز ، وما حدث أيضا بشكل أقل لمحصول المطاط فى منطقة الأمازون ٠

وهذا الضرب من انحدار الانتاجية بالنسبة لبعض المحاصيل وما يؤدى اليه من افقار الاقتصاد الريفى هو الاساس فى ظهور نوع من التشكيلات الاجتماعية خارج نطاق المجرى الرئيسى للتبادلات السوقية ، وتتركز تلك التشكيلات فى المراكز الحضرية ومناطق التصدير الرئيسية • وكلما مضى الوقت ازداد عدد وتنوع المناطق المتدهورة ، بحيث نصبح تلك المناطق هى الجزء التقليدى المحافظ من الدولة الذى يضم معظم سكانها • ويبدو أن السوق الرأسمالية المعاصرة والمتزايدة الاتساع تحاول دائما أن تفرض نفسها على هذا المجتمع التقليدى مما يدفع بعملية تركز السكان فى المناطق الحضرية الى التزايد •

وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نشير الى بعض النتائج الأولية لدراسة رائدة عن معنى التعليم الرسمى لسكان الريف فى البرازيل • وبالرغم من أن تلك الدراسة محدودة جدا فى نطاقها فانها تعطى بعض المؤشرات لعملية الهجرة من الريف الى المدن وكيف ترتبط بوضوح بعملية ادخال ميكانيكية السوق ، وكيف ينظر اليها كمزيج من الأمل فى التنمية وكمهدد بعدم الاستقرار وعدم الاطمئنان لساكن الريف •

ويمكننا أن نميز ثلاثة مستويات على الأقل فى عملية ادخال ميكانيكية السوق على اقتصاد الكفاف أو الاقتصاد التقليدى الريفى • والمستوى الأول هو بيع الحاصلات والمستوى الثانى هو بيع قوة العمل مما يجعل السكان يقبلون على الهجرة بسبب الاختلاف فى مستوى الأجور • أما المستوى الثالث فيشير الى امكانية شراء وبيع الأرض بأسعار السوق •

ويبدو أن المستوى الأول يحدث فى جميع أنحاء الدولة • ففى أماكن متعددة توجد تفرقة واضحة بين الانتاج للاستهلاك الشخصى وبين الانتاج لايجاد فائض قابل للتسويق • وفى بعض الأحيان لا يباع مجرد الفائض بل يباع الانتاج كله فى ظروف سوقية عادية فى مظهرها • ولكن المنتج الصغير يكون دائما مرتبطا بصاحب الأرض عن طريق سلسلة من الديون التى لا تنتهى ، ومن المهم أن نوضح أن تلك العلاقة المالية ليست من العمق بحيث تمتد الى جذور النظام الاجتماعى• وبسبب التدهور المستمر لانتاجية الأرض فان الأراضى ذات الانتاجية الحرية تحمى نظام ملكية الأرض من التبادلات السوقية الى حد كبير ، فى حين تتهدد تلك الملكية دائما بالانتقال من يد الى يد طبقا لقواعد الميراث وشروط الزواج • وفى هذا الحيز تميل علاقات العمل الى أن تكون مؤسسة على روابط شخصية من الحماية (التى يقدمها المالك) والتبعية (التى يقدمها المستأجر أو المنتج ثمنا للحماية) •

مما سبق نرى أن هناك نظاما يشبه الى حد كبير النظام الاقطاعى التقليدى ولكن وجوه التباين بين هذا النظام والنظام الاقطاعى كثيرة • ..

وأول هذه الاختلافات أن الطبقة العليا فى هذا النظام تميل بطبيعتها ميلا قويا للاستقرار فى الحضر ، اذ يرون أن ما ينقصهم من السلطة الاقتصادية يمكنهم تعويضه بالسلطة السياسية وبالاتصالات الشخصية بالمناطق السياسية والمراكز الوطنية . وهم يرسلون أولادهم الى مدارس القانون ، ويقدمون أصوات فلاحيهم لصالح الحكومة فى الانتخابات ، أى أنهم بصفة عامة يقدمون الدعم السياسى والانتخابى للسلطة السياسية فى محاولتها الدائبة لاستمرار وجود الضغط السياسى الناشىء من المناطق الأكثر رأسمالية فى الدولة .

وثانى هذه الاختلافات أن هذا النظام يعمل عادة بوسائل بدائية وبتكنولوجية متخلفة . فاذا أضفنا ذلك الى اتجاه الأعيان نحو سكنى الحضر فان ذلك يجعل استقرار السكان مهددا دائما بالخطر . وقد تحدث الزعزعة نتيجة لظواهر طبيعية مثل نوبات الجفاف (عدم سقوط المطر) الدورية التى تحدث فى الشمال الشرقى من البلاد . وتدفع سكان الريف الى الهجرة صوب الجنوب تاركين ملاك الأراضى ووسائلهم التكنولوجية الريفية وشأنها . كما قد تحدث الزعزعة بسبب تصور الفلاح أن فى امكانه الحصول على أجر أكثر ارتفاعا فى المراكز الحضرية أو العمل فى نشاطات زراعية أخرى أكثر حيوية . وبسبب مستوى الحياة الشديد الانخفاض بين سكان الريف يبدو أن الصراع بين الولاء الشخصى وبين عوامل الجذب السوقية يكون دائما لصالح الأخيرة . وأخيرا فان نشوء طلب جديد من السوق العالمية لاحدى السلع ـ كفول الصويا مثلا ـ يمكن أن يرفع قيمة الأرض بسرعة ، وبذلك يحطم النظام التقليدى للتشكيل الاجتماعى فى الريف .

ويبدو أنه ما دام الاقتصاد يتجه الى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح فانه لا مناص من استمرار التحول من أسلوب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المستقرة المأمونة التى تتسم فى الوقت نفسه بالفقر الشديد الى الاقتصاد السوقى الذى يتسم بانتاجية أكبر وان كان مع هذا أقل استقرارا وأمانا . ويشكل هذا الوضع بالنسبة لساكن الريف أملا مشرقا جديدا وان كان فى الوقت نفسه يشكل تهديدا جديدا أيضا .

ويواجه الفلاح البرازيلى دائما : الأجر الأكثر ارتفاعا ، والاستقرار : فاعتماده فى حياته وحياة أسرته على الاعتبارات الجوية غير المضمونة ، وعلى علاقاته الشخصية برب العمل التى قد تنفصم فيزول معها الأمان الذى يحسه نحو

مستقبله ، فضلا عن امكان تدمير محصوله نتيجة تحويل الأراضى الى مراع لتربية الماشية أو استخدام الوسائل الميكانيكية الحديثة لانتاج البقول ، أو فقده عمله نتيجة تحويل الأرض الى مشروعات ذات تركيز كبير لرأس المال ، كل ذلك قد يجعله يرى فى الهجرة الى المدينة فرصة للحصول على أجر أكبر وضمان لعمل أكثر استقرارا واستمرارا . وقد ثبت من الاستقصاءات أن الهجرة من الريف الى المدينة — ونحن نفترض دائما أنها تعرض الفلاح لظروف تبدو فيها المنافسة أكثر حدة ويخضع فيها لسيطرة قواعد السوق بشكل أكثر وضوحا — يرى فيها الفلاح وسيلة للحصول على وظيفة أكثر استقرارا وعلى دخل مضمون فى نهاية كل شهر فضلا عما قد يجنيه من فوائد اجتماعية وغير ذلك .

وفى هذا المجال يؤدى التعليم الرسمى دورا هاما فى مفاهيم ساكن الريف فهو يعتقد أن التعليم يزوده بالوسائل الأساسية اللازمة لفهم وارتياد دنيا التبادل السوقية . كما يتيح له التعليم فرصة اكتشاف هل صاحب العمل يغالطه فى أجره أو فى اقتسام المحصول معه . ويمكنه أيضا من قراءة لوحات الارشادات اذا ما احتاج الى التجوال فى البلاد ، كما يجنبه الاحساس بالعار والخزى كلما طلب منه التوقيع على مستند فعجز عن ذلك .

ولكن الأهم من ذلك أن الفلاح يرى فى التعليم أنه الوسيلة التى تمكنه من اجتياز الاختبار اللازم للحصول على عمل أو للدخول فى وظيفة كتابية محلية ، أى بالاختصار للارتقاء فى السلم الاجتماعى والوصول من منطقة عدم الاستقرار الى بر الأمان . ومع ذلك فلا يرى الفلاح أن التعليم يتيح له مهارات عملية أكثر ولا وسيلة لزيادة قدرته الانتاجية الزراعية . ويبدو أن هناك طريقا واحدا ليصحح المرء وضعه الاقتصادى فى منطقة يصيبها التدهور وتبتلعها الرأسمالية الكاسحة السريعة ، ألا وهو الفرار بالهجرة .

وهذا المفهوم عن التعليم الرسمى كوسيلة للارتقاء بالمستوى الاجتماعى لا يعنى بطبيعة الحال أن مجاله فسيح وأنه متاح لمن يرغب فيه . فالنحو العام للاقتصاد ولسوق العمل الى جانب تطور نظام التعليم فى البلاد قد أدى حتى الآن الى ارتقاء المستوى الاجتماعى والاقتصادى لعدد كبير من الناس خلال العشرين سنة الماضية . ولكن الأمر الواضح الآن هو أن فرصة الحصول على قدر أكبر من العلم تتناسب طرديا مع ما حصل عليه الشخص من تعليم سابق .

وبالرغم من أن الزيادة النسبية فى التعليم الابتدائى كانت أعلى قليلا من ٥٠ فى المئة خلال العشرين سنة الاخيرة فان الزيادة المناظرة فى التعليم الثانوى الأعلى خلال الفترة نفسها كانت أربعة أمثال الزيادة فى التعليم الابتدائى • أما التعليم فى المستوى الجامعى فهو الوحيد الذى لم تحقق فيه الزيادة الواقعية ما كان مأمولا من سد احتياجات البلاد ، وان كان قد حدث التوسع أخيرا فى انشاء الجامعات بالبرازيل وزاد عدد الطلبة المقيدين فى التعليم الجامعى فى سنة ١٩٧٤ الى عشرة أمثال ما كان عليه فى سنة ١٩٦٤) •

ويبدو أن هذه التجربة الواقعية المحدودة عن التحول الاجتماعى قد خلقت طلبا أكثر على التعليم الرسمى وعلى الوظائف التعليمية فى البلاد ، كما أضافت الى أعداد الأشخاص الذين أمكن قبولهم فى مجتمع الحضر ، دون أن تكون لديهم القدرة من قبل على الحصول على عمل فى الصناعة الحديثة أو فى الاقتصاد المتقدم أو فى وظائف الحكومة السريعة التكاثر •

● القوى المختلفة وآثارها فى المهجر

الواقع أن عوامل الطرد ذات أثر بالغ الأهمية خلف الهجرة من المناطق الريفية فى البرازيل ، و لكن من الصحيح أيضا أن عوامل الجذب التى تمارسها المراكزالحضرية تؤدى أيضا دورا كبيرا فى هذا المجال • فتوقعات الحصول على أجور أعلى أو على تسهيلات حكومية أفضل أو على فرص ترفيه أكبر الخ هى بلا شك ذات أثر حاسم فى عملية تركز السكان فى الحضر • وبطبيعة الحال فان عوامل الجذب وعوامل الطرد لا تعمل مستقلة بعضها عن بعض • فمن وراء عوامل الجذب (وهو ما يصح أيضا فى هذا المجال على عوامل الطرد) توقعات لدى المهاجر عن المكان الذى ينوى الهجرة اليه ، وهذه التوقعات مبنية على تفكير عقلى • ويعمل نموذج النمو البرازيلى بقوة على تأييد استمرار قوى الجذب التى تقود الى تركز السكان فى المناطق الحضرية ولا شك فى أن لبرامج التنمية الريفية ، ولانشاء البنية الاساسية فى البيئات الريفية ، ورسم السياسات الزراعية ، وما الى ذلك أثر فى الحد من تركز السكان فى المناطق الحضرية ، ولكن هذا الأثر محدود بسبب السياسات العامة التى تطبقها الدولة فى المراكز الحضرية الكبرى وما تنتجه من آثار غير مباشرة تجذب سكان الريف فالمقارنة بين متوسط الأجر فى الريف (مع استبعاد ساو باولو التى تعد أغنى ولاية برازيلية) وبين أقل أجر فى مركز حضرى ، هو ريو دى جانيرو ، تعطينا مؤشرا لحجم الدوافع الاقتصادية نحو الهجرة من الريف الى الحضر •

الجدول رقم (٣)

مقارنة بين الأجور في الريف (١) وأقل أجر في مركز حضري بالبرازيل (١٩٦٦ - ١٩٧٣)

الفترة	الأجر في الريف بالكروزيرو (٢)	أقل أجر قانوني حضري بريودي‌جانيروا بالكروزيرو	نسبة الأجر الريفي للأجر الحضري
يونيه ١٩٦٦	٤٥ر٩٦	٨٤ر—	٥٥٪
ديسمبر ١٩٦٦	٥١ر٤٨	—	٦١٪
يونيه ١٩٦٧	٦١ر٨٤	١٠٥ر—	٥٩٪
ديسمبر ١٩٦٧	٦٦ر٧١	—	٦٤٪
يونيه ١٩٦٨	٧٣ر٦١	١٢٩ر٦٠	٥٧٪
ديسمبر ١٩٦٨	٧٦ر٨٢	—	٥٩٪
يونيه ١٩٦٩	٨٤ر٧٨	١٥٦ر—	٥٤٪
ديسمبر ١٩٦٩	٩١ر٠٦	—	٥٨٪
يونيه ١٩٧٠	٩٩ر٨٢	١٨٧ر٢٠	٥٣٪
ديسمبر ١٩٧٠	١١٤ر١٠	—	٦١٪
يونيه ١٩٧١	١٣٠ر٣٤	٢٢٥ر٦٠	٥٨٪
ديسمبر ١٩٧١	١٤١ر١٩	—	٦٣٪
يونية ١٩٧٢	١٥٦ر١٩	٢٦٨ر٨	٥٨٪
ديسمبر ١٩٧٢	١٧٠ر٧٧	—	٦٤٪
يونيه ١٩٧٣	٢٠٤ر١٠	٣١٢ر—	٦٥٪
ديسمبر ١٩٧٣	٢٤١ر٤٧	—	٧٧٪

وكما نرى من الجدول رقم (٣) تقل كثيرا الأجور في الريف ، خارج نطاق ساو باولو ، عن الحد الأدنى القانوني للأجور في ريو دي جانيرو • وقد ظلت النسبة بين الأجر في الريف والأجر في الحضر فيما بين سنتي ١٩٦٦ و ١٩٧٢ تتراوح بين ٥٣٪ و ٦٤٪ ، أما في سنة ١٩٧٣ فقد ظهرت زيادة ملحوظة في متوسط الأجر في الريف بالرغم من أنه ليس لدينا وسيلة لتقرير هذه الزيادة هل تمثل اتجاها جديدا أم هي مجرد ظاهرة عابرة قصيرة المدى •

وماذا عن المسلك الحقيقى للمهاجرين من الريف الى المدن البرازيلية ؟ طبقا للنظرية الكلاسيكية الحديثة فى الاقتصاد ، فالهجرة تشكل تلاؤما ذاتيا للقوى العاملة مع دوافع السوق . والتحليل الاقتصادى للوضع الشامل فى البرازيل يبدو أنه يؤيد هذه النظرية المتفائلة ، فاتجاهات الهجرة تتبع خطوطا عقلانية من المناطق التى أصابها الركود مما يساعد على زيادة الرفاهية العامة وتحسين مصير المهاجرين أنفسهم وزيادة على ذلك هناك اقتناع بأن تلاؤم المهاجرين مع مواطنهم الجديدة لا يمثل مشكلة فسلوكهم يكون أفضل - أو على الأقل يكون مساويا - لسلوك سكان البلاد الأصليين فى سوق العمل وبالرغم من أننا أرجأنا النظر فى أى اعتبارات تتعلق بموضوع الهجرة خلاف الاعتبارات الاقتصادية ، فقد آن الأوان لبحث المواصفات اللازمة لحسن تلاؤم المهاجرين الجدد مع بيئتهم الجديدة ، وسنأخذ المراكز البرازيلية الحضرية الثلاثة الكبرى كأمثلة نبحث كلا منها على انفراد ، وهى ساو باولو ، وريو دى جانيرو ، وبيلو هوريزنتى .

الجدول رقم (٤)

توزيع للسكان من الذكور العاملين طبقا للقطاعات المختلفة وحالة المهاجر بمنطقة بيلو هو ريزونتى الحضرية

القطاع	اجمالى	وطنيون	مهاجرون
صناعة حديثة	١٧ر٩	٢٠ر١	١٦ر٥
صناعة تقليدية	٦ر٦	٦ر٣	٦ر٩
أعمال البناء	١١ر٧	٩ر٣	١٣ر٢
التجارة	٢٢ر٠	٢١ر٨	٢٢ر٢
الخدمات الحديثة	٢ر٥	٢ر٣	٢ر٦
الخدمات التقليدية	٨ر٨	٧ر٩	٩ر٤
خدمات انشاء البنية الأساسية	٢٧ر٢	٢٧ر٩	٢٦ر٨
أنشطة أولية	٣ر٣	٤ر٥	٢ر٥
جملة	١٠٠ر-	١٠٠ر-	١٠٠ر-

وقد استوعبت منطقة بيلو هوريزنتى ، وهى ثالث منطقة حضرية بالبرازيل، ١٫٦٠٦٫٣٠٦ نسمه فى سنة ١٩٧٠ ٠ وكان أكثر من ٥٠٪ من هؤلاء السكان من أصل مهاجر ٠ واذا أدخلنا فى اعتبارنا الشطر النشيط وحده من السكان فان النسبة ترتفع الى ٧٠٪ وطبقا للدراسة التى قام بها كل من بريتو وميريك يقل ميل المهاجرين للمشاركة فى القطاعات الحديثة من العمل عن ميل السكان الأصليين لذلك ٠ وبالرغم من أن القطاع « التقليدى » ليس هو مصدر العمل الوحيد للمهاجرين فانه يؤدى دورا هاما فى امتصاصهم وادخالهم الى سوق العمل ٠ ويبين الجدول رقم (٤) توزيع الذكور العاملين من السكان على قطاعات العمل المختلفة ٠

ويتضح من الجدول أن عدد المهاجرين الذين يعملون فى أعمال الانشاءات وفى الخدمات التقليدية أكثر من عدد السكان الأصليين الذين يعملون فى تلك المجالات٠ والعكس صحيح بالنسبة للعمل فى الصناعات الحديثة وفى الخدمات الأولية ٠ أما فى باقى القطاعات فلا توجد فروق تذكر بين اتجاهات المهاجرين واتجاهات السكان الأصليين ٠ ولا شك فى أن القطاعات التى يميل المهاجرون للعمل فيها تمنح أجورا أقل من غيرها من القطاعات ، ولا يستثنى من ذلك الا قطاع الخدمات الأولية مع أنه قطاع صغير لا يشكل الا مصدرا صغيرا للعمل لكلا الفريقين ٠

ويبين المؤلفان بعد ذلك أن القطاع التقليدى من العمل هو الذى يمتص فى مبدأ الأمر كلا من السكان الأصليين والمهاجرين بنسبة واحدة ، ولكن فرص الانتقال الى القطاع الحديث ، الذى يتيح للعاملين فيه أجورا أعلى ، تكون أكثر يسرا بالنسبة للسكان الأصليين منها بالنسبة للمهاجرين ٠

وبالرغم من أن نسبة الأشخاص الذين عملوا فى القطاع الحديث من مبدأ الأمر ، من الفريقين تكاد تكون واحدة فان نسبة الأشخاص الذين ما زالوا يعملون فى القطاع التقليدى تكون أكبر نسبة للمهاجرين أما المهاجرون الذين طال بقاؤهم بالمدينة فهم الذين يصلون الى النسبة التى للسكان الأصليين فى الالتحاق بالقطاع الحديث من العمل ٠

ولما كان هناك من الشواهد ما يدل على أن المهاجرين الذين أقاموا بالمدينة طويلا يتجهون الى اكتساب عادات وأسلوب السكان الأصليين فاننا لا نطلق تعبير (مهاجرين) الا على هؤلاء الاشخاص الذين لم يمض على اقامتهم بمنطقة بيلوهورينزتى الأقل من عشر سنوات٠ وتدل التحليلات على أن متوسط الدخل بالنسبة للمهاجرين النشيطين لا يتجاوز ٧٠٪ من أقل أجر يحصل عليه غير المهاجرين ٠ كما أن نسبة المهاجرين الذين يحصلون على أجر يقل عن الحد الأدنى للأجر المحدد بالقانون يتناقص كلما طال أمد اقامتهم بالمدينة ٠

وقد دلت البيانات المستخلصة من حالة ساو باولو ، وهى أهم المناطق الحضرية

فى البرازيل (اذ بلغ عدد سكانها ١٤ر٨ مليون فى سنة ١٩٧٠) ، على أن وضع المهاجرين بها لا يختلف عن وضعهم فى بيلوهيروزنتى ، ونسبة متوسط دخل المهاجرين الى متوسط دخل السكان الأصليين تصل الى ٦٧ر٠ ، وهناك شواهد أخرى على أن نسبة المهاجرين غير المؤهلين الى ساو باولو تتزايد فى السنوات الأخيرة ويستدل على ذلك من تزايد أعداد المهاجرين الذين كانت مهنتهم الأخيرة قبل الهجرة هى الزراعة • وقد قل عدد المهاجرين الى ساو باولو « مباشرة » ، فى حين زاد عدد المهاجرين اليها من الذين سبق أن ولدوا فى مناطق ريفية أخرى وبالرغم من افتقارنا الى المعلومات التى يمكن أن تفسر تلك النتائج فان المؤلفين يقترحان أن نكون أكثر حذرا فى تفسير عملية الهجرة على مراحل ، اذ أن الغرض العادى عن الأثر الذى تحدثه عملية الهجرة على مراحل فى أعداد النازحين للتكيف مع المدينة الكبيرة لا ينطبق على جميع الاحوال وقد تكون الهجرة على مراحل دليلا على افتقار المهاجر الى التأقلم فى أماكن متعددة سبق له أن حاول العيش فيها •

وأخيرا علينا أن ندرس موقف المهاجرين الى ريو دى جانيرو ؛ فالأرقام المستقاة عن منطقة ريو دى جانيرو الحضرية وعن المدينة نفسها تعطينا دلالات متباينة • فاذا نظرنا الى المنطقة الحضرية كلها ، التى بلغ عدد سكانها ٩ر٦ مليون نسمة فى سنة ١٩٧٠ ، رأينا موقف المهاجرين متميزا • اذ يبلغ متوسط أجر المهاجر ٧٥ر٠ من متوسط أجر الساكن الأصلى • وبالرغم من أن نسبة السكان العاملين الذين يحصلون على أجور أقل من الأجر الأدنى القانونى تبلغ ٣٣ر٠ لغير المهاجرين فانها تصل الى ٤٨ر٠ للمهاجرين • ويبين التحليل الذى أجراه مانيويل كوستا عن مدينة ريو دى جانيرو (وكان عدد سكانها ٢٤٧ر٤ مليون فى سنة ١٩٧٠) أن المهاجرين ليسوا فى موقف اقتصادى أسوأ من موقف السكان الأصليين من حيث متوسط الأجور والأنشطة الاقتصادية ومستويات العمالة •

وهذه النتائج المتضاربة عن حالة المهاجرين ينبغى أن لا تثير الدهشة فى نفوسنا اذا ما أدخلنا فى اعتبارنا أنه بينما تناقص معدل النمو السكانى فى مدينة ريو خلال السنوات العشر الأخيرة فان المنطقة الحضرية بأكملها (منطقة ريودى جانيرو) احتفظت بمعدل زيادة السكان السائد فى المناطق الحضرية جميعها • ولا شك أن ادخال مناطق الضواحى فى الحساب الاحصائى يهبط بمتوسط أجر المهاجرين ، كما يصدق هذا القول أيضا على نشاطهم ومستويات عمالتهم بسبب التركيز الأكبر للأفراد من الطبقة الدنيا فى هذه المناطق •

وعلى كل حال فان الجدول رقم (٥) يوضح أن حالة المهاجرين الى ريو أفضل نسبيا من حالة زملائهم فى ساو باولو أو ميناس جيرايز • ويبدو أن عامل الوقت يؤدى الى ظهور فروق فى المدينتين الأخيرتين ولكنه لا يؤدى الى ذلك فى المدينة الأولى• وهناك تفسيران ممكنان لذلك ، أولهما أن ريودى جانيرو أكثر من غيرها من المراكز

الحضرية،هى مركز جذب للكثيرين من أعيان الريف مما يؤثر الى حد كبيرفى الاحصائيات والتفسير الثانى هو أن ساو باولو وبيلو هوريزنتى تتميزان باتاحتهما الفرصة للمهاجر بالتقدم الاجتماعى بمرور الزمن فى حين يتعذر ذلك عليه فى ريو ٠

وهناك وجه آخر لتقويم مسلك المهاجر ، مؤداه المقارنة بين وضعه الاقتصادى الحالى ووضعه قبل الهجرة ٠ وهنا نرى أن القول بأن المهاجرين يعيشون فى المدن فى ظروف أفضل مما كانوا عليه فى الريف هو قول صحيح بصفة عامة ٠ ومع ذلك فالمهاجرون ليسوا مجرد قوة عاملة ٠ فقد توصل مانيويل كوستا فى دراسته التى أجراها عن ريو دى جانيرو الى أنه بينما أن المهاجرين ليسوا فى وضع اقتصادى أسوأ فانهم يعيشون فى وضع « اجتماعى » أقل شأنا من وضع السكان الأصليين اذا ما أدخلنا زيادة ارتفاع نسبة وفيات الأطفال بينهم وزيادة نسبة المواليد لديهم وانخفاض مستواهم التعليمى كمؤشرات تعكس هذه الفروق ٠ وزيادة على ذلك نرى أن نسبة المهاجرين المشاركين فى نظم التعليم ونظم المعاشات تقل عن نسبة غيرهم من السكان الأصليين ٠ وبالرغم من أن تماثل الوضع الاقتصادى هو أداةقوية من أدوات التحليل فان هذا التماثل يدع كثيرا من النقاط الهامة عن وضع المهاجرين دون دراسة مثل قدرتهم على الاندماج الاجتماعى ودورهم فى المشاركة السياسية وأثر هذه النواحى فى رسم السياسات الوطنية ٠ كيف يتصرف المهاجرون كمواطنين ؟ وكيف يتصرفون كأفراد فى فئات اجتماعية ؟ ان مجرد اتخاذ قرار بالهجرة الى منطقة حضرية يتضمن أجورا أكثر من مجرد توقع زيادة فى الدخل ٠

الجدول رقم (٥)

الفروق فى الأجر بين السكان الأصليين وبين المهاجرين فى ثلاث مناطق حضرية (سنة ١٩٧٠)

	أجور السكان الأصليين بالكروزيرو (= ١٠٠)	(أجور المهاجرين (نسبة مئوية)			
		اجمالى	أقل من سنتين	٣ - ٥ سنوات	٦ - ١٠ سنوات
ساو باولو	٥٧٥ر-	٦٧	٦١	٦٨	٧٢
ريو دى جانيرو	٥١٤ر-	٧٤	٧٦	٧٤	٧٦
بيلو هوريزونتى	٤٤٩ر-	٧٠	٦٥	٦٧	٧٧

وقد أشار بولانيى الى ذلك بقوله :

« ان الأمور الاقتصادية البحتة التى تؤثر فى اشباع الحاجات المادية تقل فى أهميتها الى حد كبير بالنسبه للسلوك الطبقى عن أهمية التقدير الاجتماعى . وقد يكون سد الحاجات الماديه - بطبيعة الحال - هو نتيجة هذا التقدير بوصفه الدليل الظاهر عليه . ولكن المصالح الطبقية تهتم بطريقة أكثر مباشرة بالمركز الاجتماعى وبالقيمة وبالشعور بالكيان ، وهى أمور ليست اقتصادية بطبيعة الحال بل هى اجتماعية » .

وللواضح أن المهاجر الجديد لا يجد تنظيما اجتماعيا يمكنه من أن ينتمى اليه بمجرد هبوطه المدينة الكبيرة . ويبدو أن الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الوحيدة التى تتيح له الاستمرار فى حياته الاجتماعية ، وهى التى تحقق له الدعم المادى والعاطفى ، ولكن حتى هذه الاسرة تقع تحت ضغوط كبيرة لتغير من مسلكها فى موطنها الجديد ، ثم بعد ذلك تظهر مصادر أخرى غير رسمية مثل الصداقات والجوار فى المسكن ، ولكن فى مبدأ الأمر يظل ساكن المدينة الجديد مواجها وحده الاعتبارات السوقية البحتة . ومن الواضح أن استخدام المهاجرين فى سوق العمل لا يعنى ما كان يعنيه استخدام العمال فى انجلترا ابان الثورة الصناعية . فالمهاجرون البرازيليون كانوا فعلا على صلة من نوع ما بالسوق قبل هجرتهم . ولكن هذه الصلة كانت تصطبغ بصبغة العلاقات الاجتماعية التقليدية فى الريف . ففى الريف يأخذ الوسطاء دورا شديد الأهمية فى السوق الاقتصادية وكذلك فى السوق السياسية ، فيعرف الافراد الى من يتقدمون بطلباتهم ومن يطلبون توصياتهم ، والأمر كما يقول بولاينى أن النشاط الاقتصادى يصبغ الحياة الاجتماعية كلها .

ويساق المهاجرون الآن الى سوق العمل دون حماية من نصوص تعوضهم عما قد يصيبهم من اضرار . ففيما يتعلق بلوائح العمل ، مثلا قد يكون عدد العمال الذين يتقاضون أجورا أقل من الحد الأدنى للأجور التى يحددها القانون خير دليل على مدى انتشار هذه المشكلة . فطبقا للبيانات المستقاة من الاحصاء السكانى الذى تم سنة ١٩٧٠ يتقاضى ٢٠٪ من الرجال و ٥٤٪ من النساء العاملين فى المناطق الحضرية أجورا أقل من الحد الأدنى القانونى للأجور . والواقع أن الفقر مشكلة ضخمة تترك آثارها على السكان الأصليين ، شأنهم فى ذلك شأن المهاجرين الذين من المحتمل أنهم كانوا يعيشون فى الريف فى ظروف أشد سوءا . ومما يجعل ظروف المهاجرين الجدد أشد قسوة الزعزعة الاجتماعية التى تتضمنها عملية الهجرة . ومما قد يشير الى الحاح هؤلاء المهاجرين الجدد فى البحث عن ذاتية اجتماعية تزايد أعداد الذين ينتمون منهم الى الحركات الدينية الجديدة فى مراكز الهجرة الوطنية الكبيرة . واذا نظرنا الى معدل انتشار هذه الحركات خلال العشرين سنة الماضية فان الانسان لتصيبه الدهشة كيف يمكن لدولة تدين

بالكاثوليكية أن تنتشر فيها أديان أخرى بهذه السرعة · ان ما يميز هذه الأديان الجديدة كلها وما يباين بينها وبين الديانة الكاثوليكية التقليدية فى البرازيل هو أن لهذه الديانات الجديدة تشكيلات اجتماعية واضحة · ويبين احصاء سنة ١٩٧٠ أن ٨٥٪ من المؤمنين بالروحانيات و ٦٤٪ من الانجيليين البروتستانت يعيشون فى المناطق الحضرية ، وزيادة على ذلك أن ولايات ساو باولو وميناسجيريز وريودى جانيرو جوانابارا تضم ٤٩٫٣٪ من معتنقى هذه الديانات · واذا استبعدنا المناطق الجنوبية حيث للبروتستانتينية جذور متشعبة بسبب وجود الاستعمار الألمانى فان نصيب لولايات السابق ذكرها يزيد على ثلثى المجموع ، أى حوالى ٦٧٫١٪ ·

ولعل آراء أ · ويليم عن دور البروتستانتينية الانجيلية فى الربط بين معتنقيها يمكن تطبيقها على المؤمنين بالروحانيات بأنواعهم المختلفة · اذ يقول :

« بصرف النظر عن المركز الاقتصادى الذى قد يجد المرء نفسه فيه فان الجماعة التى ينتمى اليها تزوده بذاتية اجتماعية وبشعور من الأمان يكون المهاجر الى المدينة أو الى اقليم غير اقليمه الأصلى فى أشد الحاجة اليها ، ورد الفعل لدى المهاجر بالنسبة لموقعه الجديد هو أن يبحث ـ بطريق التجربة والخطأ عادة ـ عن مجموعة من الناس يمكن أن يجد ذاتيته بينهم ويمكن أن يحس فى وسطهم بالارتباط العاطفى ومن بين البدائل المتاحة له تكون الطائفة البروتستانتية هى أسهل هذه الجماعات فى الانضواء تحت لوائها ·

●● ختام

من أى نوع تكون الذاتية الوطنية ؟ :

بالرغم من أن دراستنا لموضوع التركز السكانى بالمناطق الحضرية بالبرازيل اتسمت بالعمومية الشديدة فانها أتاحت لنا اطارا للتساؤل عن نوعية الذاتية القومية التى يتم بناؤها عن طريق هذه العملية · والتفرقة التى تحدثنا عنها فيما سبق فيما بين القطاع السياسى والقطاع الاقتصادى من المجتمع البرازيلى يمكننا الآن أن نستفيد منها ·

لعل من الواضح أن فرص الارتقاء بسكان البرازيل جميعا الى أنماط الانتاج والتكنولوجيا والاستهلاك السائدة فى المناطق الأكثر غنى من البلاد هى فرص ضئيلة جدا فى المستقبل القريب · واذا نحينا جانبا القيود العالمية على استهلاك الطاقة والثروات الأساسية التى ينتظر أن تفرض على دول العالم جميعا فى عشرات السنوات القادمة فان نظرة على نمو سوق العمل الحديثة فى البرازيل تبين حدودها الواضحة ·

ان فرص اندماج سكان البرازيل جميعا فى مجتمع حديث عن طريق سوق العمل يبدو أنها فرص شديدة الضآلة بالنسبة للمهاجرين خصوصا تحت ظروف نمط التنمية السائد الآن • واذا كان قد أمكن الاحتفاظ بمعدلات بطالة منخفضة فى البلاد فان الحال ليست كذلك بالنسبة للبطالة المقنعة أى عدم استخدام القدرة الانتاجية للعامل بأكملها • ولا شك أن انخفاض الأجور فى قطاع الانتاج التقليدى الذى سبق أن تكلمنا عنه يمكن أن يعطينا مؤشرا عن زيادة العرض من العمالة عن الطلب عليها مما يؤدى الى اتجاه مستويات الأجور الى التأثر بقانون العرض والطلب فى الحدود التى يمكن فيها لتلك الأنشطة التقليدية التهرب من التشريعات العمالية •

وقد سبق أن ناقشنا فكرة عدم امكان اعتبار سكان الحضر مجموعة غير متكاملة ما داموا جميعا يؤدون دورا ايجابيا فى عملية التراكم العامة • وما دام هناك فائض من العمالة يعمل فى خدمة الاقتصاد كله فانه يمكن اعتبار « الحدية » نوعا خاصا من أنواع التكامل • وفى تقديرنا أن تبسيط المشكلة الى هذا الحد قد يخفى حقيقتها، ألا وهى استبعاد اعداد ضخمة من السكان من الاستفادة من ثمرات التنمية •وهذا النوع من عدم المساواة ـ الذى يزداد وضوحا بصفة مستمرة ـ يميز عملية التنمية فى البرازيل ، ويبدو أن من المستحيل التخلص منه كما يوضح ذلك الجدول رقم (٦) عن توزيعات الدخول •

الجدول رقم (٦)

توزيع الدخل فى البرازيل (١٩٦٠ ـ ٧٠)

النسبة المئوية للسكان حسب مستويات الدخل	١٩٦٠			١٩٧٠		
	النصيب من الدخل الكلى ٪	النصيب المتراكم من الدخل ٪	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكى)	النصيب من الدخل الكلى ٪	النصيب المتراكم من الدخل ٪	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكى)
١ الأعلى	١١ر٧	١١ر٧	٣٢٤٢	١٧ر٨	١٧ر٨	٦٦٤٤
٤	١٥ر٦	٢٧ر٣	١٠٨١	١٨ر٥	٣٦ر٣	١٧٢٦
١٥	٢٧ر٢	٥٤ر٥	٥٠٢	٢٦ر٩	٦٣ر٢	٦٦٩
٣٠	٢٧ر٨	٨٢ر٣	٢٥٧	٢٣ر١	٨٦ر٣	٢٨٧
٥٠ الأدنى	١٧ر٧	١٠٠ر ـ	٩٨	١٣ر٧	١٠٠	١٠٢
١٠٠	١٠٠ر ـ		٢٧٧	١٠٠ر ـ		٣٧٣

ومهما كانت المبررات التى يمكن أن تقدم الينـــا ـ مثل الضرورة الوقتية او التفاوت فى المستويات التعليمية الخ ـ فمما لا شك فيه أن جماهير كبيرة من السكان قد تجوهلت الى الحد الذى أصبحت فيه لا تشارك فى الثمار التى اصابتها البـلاد من جراء الأخذ بالوسائل الحديثة • وبالرغم من النمو الاقتصادى الواضـــح فان الشواهد تدل على أن معدلات وفيات الاطفال ـ مثلا ـ قد زاد بدرجة ملحوظة خـلال العقد السابع • وفى مدينة ريو ، وهى ثانى مدن البرازيل فى الضخامة ، ســاءت الأحوال المعيشية بالنسبة لاعداد كبيرة من أفراد الطبقـــه الدنيا بسبب ازالة مستوطنات الأكواخ التى كانوا يعيشون فيها واضطرارهم للانتقـــال للسكنى فى الضواحى مما أجبرهم على دفع شطر كبير من دخولهم الشديدة التواضع كمصاريف انتقال من والى أماكن عملهم • هذا فضلا عن أن الكثير من الخدمات الأساســـية (كالمجارى والأمن الخ) تنعدم فى أماكن السكنى الجديدة • وأخيرا فان سياســـة الأجور كانت دائما أداة قوية لمنع جماهير سكان المدن من الاستمتاع بثمار التنمية• وطبقا لما سماه ا • باكا « سياسة الدخول المقلوبة » فان مستويات الاجـــور قد ظلت دون مستويات الكفاف • فمنذ سنة ١٩٦٤ حتى سنة ١٩٧١ كان الحد الادنى للأجور يحدد بفئات تقل عن أثمان السلع الداخلة فى تكوين الرقم القياسى لمســتوى معيشة الفرد • ولم يتغير هذا الوضع الا أخيرا • وعلى ذلك فان تشريعات الأجور ، وهى واحدة من تشريعات قليلة كان الغرض منها تصحيح الآثار الضارة لترك سوق العمل حرا ، قد أتت بأثر عكسى بالنسبة للعمال • أما وسائل الحماية الممكنـــة الأخرى مثل عقود العمل أو المفاوضات الجماعية فما زالت غير متيسرة •

والآن هل هذا التركيز للدخول فى أيد قليلة ضرورة حتمية لهذا النـــوع من التنمية فى البرازيل ؟ وهل يمكن عكس هذا الوضع ؟ ظل هذا السؤال منـــذ فترة مطروحا على رجال الاقتصاد • فأجاب بعضهم بأن هذا هو الأسلوب الوحيـــد للتنمية السريعة وأن قدرا أكبر من عدالة توزيع الدخول سيتحقق عندما تصبح الكعكة كبيرة بشكل يكفى الجميع • أما الرأى المعارض فيرى أن هذه الصـــــورة سمة ضرورية لطراز التنمية السائد فى البرازيل ، ولكنه يرى أنه لن يأتى أبـــدا الوقت الذى يعاد فيه توزيع الدخول • أما ألبرت فيشلو فيناقش الموضوع من زاوية أخرى ، ويرى ان تركيز الدخول فى أيد قليلة لم يكن قط سمة ضرورية لعمليـــة النماء الاقتصـــادى ، ما دام الجزء الاكبر من الاســـتثمارات قد تبـــدد عن طريق القطاع العام • ويرى أن التخفيض النسبى للدخول الحقيقيـــة للطبقة العاملة كان نتيجة لقرارات سياسية لا لقرارات اقتصادية ، ولذلك فليس هناك ما يمنع من قلب الصورة دون أن يؤثر ذلك على نمط التنمية الاقتصادية الســـائد • ومع ذلك فمن العسير أن ننكر أنه وأن كان تركيز الدخول فى أيد قليلة قد تم بقرارات سياســـية فان هذا التركيز قد أدى دورا كبير فى الاحتفاظ بهيكل ذى شكل خاص من الطلب على السلع • وعلى ذلك فان اعادة توزيع الدخول لابد وأن يؤدى الى تعديل ذى شأن فى أنماط الاستهلاك مما يحتاج بدوره الى تغييرات طفيفة فى جانب عرض السلع •

وهناك وجهة نظر تشير الى العلاقة المتبادلة بين سياسة الاجور وبين معدلات التراكم الرأسمالى • لذلك فانه يبدو من غير المناسب أن نحاول الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية فى نموذج التنمية البرازيلى • وعلى كل حال فليس من المهم ابداء تبريرات لصالح هذا الوضع المبالغ فيه من الانحراف بسياسة الأجور وكبت العمال لامكان قيام تنمية اقتصادية ملحة • حقيقة لقد أدى ذلك الوضع دورا هاما فى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتشكيل هيكل العرض السلعى بما يتفق واحتياجات ذوى الدخول العالية ، الا أن الأمر ما زال محل تساؤل هل من المتيسر احداث ذلك القدر من التنمية بانتهاج أساليب أخرى • وتبدو أهمية رأى فيشلاو فى قوله بامكان تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية جنبا الى جنب ، وهو قول يبدو أننا نتجاهله غالبا فى الوقت الحاضر •

ومنذ سنة ١٩٧٦ يبدو أن الرأى القائل بعدم وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية وبين تركيز الدخول في يد قلة قليلة من السكان قد أصبح هو الرأى الرسمى فى البرازيل • فقد كانت سنة ١٩٧٦ سنة ركود اقتصادى ، فصدرت قرارات الهدف منها زيادة الدخول الحقيقية لأفراد الطبقة العاملة • وقد ظهر هذا الاهتمام باعادة توزيع الدخول فى « سنة سياسية » ، أى فى السنة التى حاول فيها النظام السياسى المغلق الذى استمر اثنى عشر عاما بناء قاعدة من التأييد الشعبى قائمة على أساس من الشرعية • كما يبدو أنه ليس مصادفة أن التفكير فى اعادة توزيع الدخول أصبح سياسة رسمية بعد انتخابات سنة ١٩٧٤ حيث أتاح حزب المعارضة للجماهير نوعا من الاحتجاج الرمزى • وعلى كل حال فاذا نجحت محاولة السير فى التنمية الاقتصادية جنبا الى جنب مع تحقيق العدالة الاجتماعية فان فرص زيادة التكامل السياسى تصبح أيضا أكثر سنوحا •

ومع ذلك فان التكامل السياسى والذاتية القومية ليسا مجرد توزيع مناسب أو غير مناسب للدخول • ولا شك فى أن المشاكل التى واجهت الولايات المتحدة الأمريكية فى حربها للفقر هى انذار واضح بالمشاكل التى يمكن أن تنشأ عندما تخصص موارد من الدولة لفئات اجتماعية ليس لديها فرصة التعبئة فى سوق العمل ، فبدلا من زيادة فرصة خلق الذاتية القومية والتكامل فان تحقيق التقارب فى الدخول يبدو أنه يزيد من شقة الخلاف ويجعل التضارب أكثر حدة بين هؤلاء الذين يعيشون فى ظروف حسنة بسبب ما ينجزونه فى النظام الانتاجى وأولئك الذين حصلوا على دخول مرتفعة بسبب دعم الحكومة لهم أو بسبب الضغط السياسى •

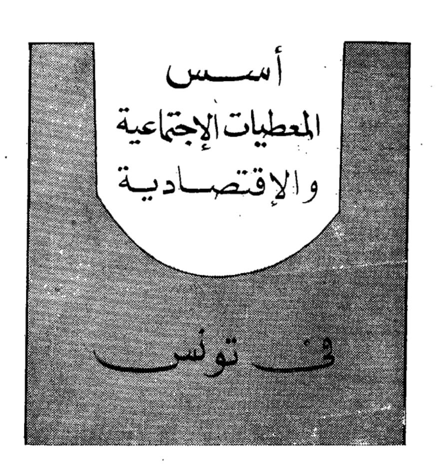
فاذا انتقلنا الى دولة كالبرازيل ، حيث مشاكل الفقر أضخم وحيث الموارد المالية أقل فان هذه التجربة لابد أن تؤدى الى واحد من ثلاثة بدائل منطقية على الأقل •

فقد يتم ضم جماعات كبيرة من السكان للتكامل الوطنى بوسائل رمزية ، مع حرمان تلك الجماعات من الرفاهية الاقتصادية • وقد تكون هذه الوسائل سياسية كما هو الحال فى أوقات التعبئة السياسية ، كما قد تكون مجرد وسائل رمزية اعلامية وهذا النوع من التكامل يكون زائفا اذ يحيا فى ظل ظروف من التفاوت الاجتماعى فى أنماط الاستهلاك وفى المشاركة الفعالة فى ادارة المجتمع • وقد أثبتت أنظمة التعبئة — تاريخيا — أنها خطيرة ، وهناك اتجاه واضح لتحاشيها ، كما أن النظم الرمزية المجردة تستلزم قدرا كبيرا من الكبت ولا يمكن أن تستمر الى مالا نهاية له • وعلى أى حال فان أنظمة التكامل الوطنى الرمزية لا تحقق هذا التكامل ، بل تؤدى الى مجرد تجميد الآراء ومنعها من الظهور علانية •

والمجتمعات المزدوجة حيث تعيش قطاعات حديثة لا يمكنها الامتزاج بالجماعات التقليدية ولا السماح لها بالاستفادة من مزايا التكنولوجيا الحديثة ، ليست سمة خاصة بالبرازيل بل هى موجودة بدرجات متباينة من القسوة فى كثير من البلاد • ومن حسن الحظ أن فكرة ايجاد جوازات سفر داخلية (للانتقال من ولاية الى أخرى) ليست محل تقدير فى البرازيل كما ان فكرة ايجاد لوائح هجرة شديدة ليست مناسبة أيضا • وعلى العموم فان استحالة ايجاد خطوط واضحة للتمييز العنصرى تبشر بمستقبل حسن للوصول الى تكامل اجتماعى وسياسى حقيقيين • وهذا يقودنا الى البديل الثالث •

فحقيقة أن الجانب « التقليدى » من البرازيل ليس « تقليديا » اطلاقا كما سبق أن أوضحنا فيما سبق ، يجعل من الممكن للدولة أن تعطى فرصة سياسة أفضل مما هو متاح لمجتمعات أخرى حيث الخلاف بين فئات المجتمع الفنية الحديثة التى تستفيد من التكنولوجيا المتقدمة ، والفئات الأخرى الفقيرة والتقليدية التى لا تستمتع بثمار التكنولوجيا الحديثة تكون مرتبطة تماما بأساليب الرقابة السياسية وباختلاف الجنس • ان الوضع فى البرازيل يمكن أن يسمح بضروب من مشاركة القطاع التقيدى فى البلاد بصورة أكثر من رمزية بحيث يمكنها أن تغيد رسم طراز التنمية الاقتصادية من خلال التكنولوجيا المتقدمة والتكامل مع السوق الرأسمالية الدولية • ولا يمكننا أن نسلم بأن ذلك لابد أن يتحقق ، كما أنه من المستحيل أن نتنبأ بالصعوبات السياسية والاقتصادية والفنية التى يمكن أن تنشأ من جراء التحول الى مجتمع متسم بعدالة اجتماعية أكبر ، ضمن مجتمع عالمى بدأت معاناته من نقص الطاقة والموارد المادية الانسانية الأخرى • ولكن هذا التكامل هو — على الأقل — فرصة ينبغى اقتناصها •

● ● ●



●● أجرت تونس فيما بين نهاية عام ١٩٧٦ وبداية عام ١٩٧٧ ، وبقدر ما استطاعت ، مسحا شاملا للاطار التنظيمي لمصادر البيانات ، وكيف تنفذ اليها حتى تلم بما يعوزها من معلومات ، وقد تم مسح تسعة وسبعين جهازا ، كما جمعت معلومات كان مصدرها مئتين وثلاثين منشورا باللغة الفرنسية ومئة أخرى باللغة العربية .

وتشير الدلائل الأولية للمسح الى حداثة مراكز التوثيق والنشر ، اذ لم يمض على المحاولة الأولى لجمع البيانات الأساسية غير ثلاثين عاما ، ففى عام ١٩٤٧ صدر المجلد الأول من الكتاب السنوى للبيان الاحصائى فى تونس ، ولم يكن هناك قبل صدوره غير جذاذات متناثرة أو نتف من تقارير احصائية من قبيل الاحصاء العام لتونس فيما بين ١٨٨١ و ١٨٩٢ وما بين

● هذا هو البحث الثانى فى سلسلة بحوث المسح الاقليمى لأوعية البيانات الاجتماعية والاقتصادية . وكان البحث الأول عن استراليا .

الكاتب : عبد الوهاب بوحديبة

أستاذ الاجتماع بكلية الآداب بجامعة تونس ، ومدير مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية بتونس . مؤلف عدة كتب منهـا : الجريمة والتغير الاجتماعي في تونس ، الطابع الاجتماعي للتنمية فى أفريقية ، المرأة فى الاسلام ، الابداع فى المغرب .

المترجم : الدكتور حسين فوزي النجار

١٩٠٤ و ١٩١٢ ، أو سلسلة التقارير الاحصائية من عام ١٩١٣ الى عام ١٩٣٧ .

وكانت الحاجة الملحة الى بناء ما خربته الحرب هى وحدها الحافز لسلطات الحماية على الاهتمام بهذا الأمر ، الا أن العمل الجاد لم يبدأ الا فى عام ١٩٦٧ بانشـاء ادارة للتخطيط سرعان ماأصبحت هى الوزارة الرائدة فى تنظيم الحكومة التونسية .

ويرجع تاريخ التوثيق والاحصاء فى تونس الى فترة هامة من فترات التاريخ الاجتماعى والاقتصادى للبلاد حين بدأت تصحو على ما ينوشها من مشكلات اقتصادية واجتماعية ، وأخذت حميتها تبدو فى التحليلات الكمية وفى اتخاذ التخطيط وسيلة لكل عمل حكومى ، مما حملها على ادراك ما يحتاج اليه أى قرار مؤثر من سياسة مرسومة تقوم على أسس موضوعية صارمة للقواعد الاحصائية ، اذ أن العمل يحتاج الى دراسة ، والدراسة تستدعى البحث ، والبحث يقوم على بيانات جاهزة متواصلة تتسم بالدقة والاتساق تلم بكل ألوان النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد وتحيط به .

وبدت الصورة الأخاذة لهذا الاتجاه في هذا العديد من المعاهد القائمة والكم الواضح في عدد النشرات والمطبوعات الصادرة ، فبدت أشبه بانفجار مذهل ولكن في عالم التوثيق ففي عام ١٩٦٣ لم يكن هناك غير مئة وسبعة من المنشورات الدورية يدور ثلثاها حول اهتماماتنا ، أما اليوم فان هناك ثلاثمئة وستا وثلاثين دورية تلم بصورة أو بأخرى بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وحدها ، وهو ما يزيد على خمسة أضعاف ما كانت عليه في تلك الفترة ٠

وليس من اليسير علينا أن نتوخى الدقة التامة ، وذلك بسبب ما يصور مصطلح « مركز التوثيق » من ابهام وغموض ، فمنها ما لا يعدو كونه وحدات صغيرة تشترك معا في جمع المتناثر من الوثائق حول موضوع معين ٠ وأخرى ليست غير مكتبات متخصصة ، وما عدا ذلك فانها معاهد ذات كيان فعلي مزودة بكل ما يلزمها من تجهيزات أساسية وعاملين أكفاء وأجهزة تسجيل ومكتبات الصور والأصوات والكمبيوتر والتلكس ٠

الا أننا لا نملك غير الاعتراف بما للوحدات الصغرى من أهمية لا تقل عما هي للوحدات والمراكز الكبرى في بلد صغير ما زال في بداية عهده بالتوثيق والاحصاء ، بل نستطيع أن نقول ان أهميتها في هذا الميدان تفوق ما للمراكز الكبرى من أهمية ، اذ يجد الباحث فيها بغيته تماما اذا ما عرف كيف يصل اليها ، وقليلا ما يعرف ، وان كانت فائدتها لا تقدر بما تزدحم به من معلومات لها أهميتها ونوعيتها الخاصة ،تبرز فيما ينشر بصورة منتظمة من بيانات ثمينة قيمة حول العمالة والسياحة والاسكان والصحة وتنظيم الأسرة والتدريب المهني والأسهم والسندات واتجاهات السوق ٠

ومن الأهمية بمكان أن تكون البيانات صادقة ومؤكدة ، ففي أعقاب الاستقلال (في نهاية العقد السادس) ثار الشك حول صحة الكثير من البيانات الصادرة التي اتسمت في كثير من الأحايين بالاقتضاب والايجاز وبقي التحفظ بشأنها قائما خلال العقد السابع ، حين بدأت البيانات الاحصائية وكأنها تعنى بالتوافق مع الخطة أكثر مما تعنى بالدقة مما أدى الى اتخاذ اجراء مقال ليكون النظام الاحصائي أكثر تحريا للواقع ٠

وقد ظلت البيانات الاحصائية تصدر لزمن طويل عن ادارات عديدة في وزارة التخطيط حتى أنشأت الحكومة عام ١٩٦٩ معهد الاحصاء ، وقد بقي لفترة قصيرة تابعا لرياسة الوزراء قبل أن يضم بصفة نهائية الى وزارة التخطيط ٠

وكان القصد من اتخاذ هذه الخطوة أن تبقى ادارة الاحصاء بعيدة عن أي مؤثرات جانبية يمكن أن تنال من كفايتها وصدقها والدقة التي نتوخاها في القائمين عليها ٠

ولا يجمع مراكز التوثيق ومعاهده مكان واحد ، وهو ما يتيح لها التوسع في جمع المعلومات وغربلة البيانات العديدة وفحصها وقياسها بعضها ببعض ، ولم تنج مع ذلك

من النقد الذى يوجه اليها بين حين وآخر بسبب بعثرة البيانات وقصورها عن التوافق واختلاطها بعضها ببعض ، ولم يكن من اليسير على الباحث فى سعيه الى معلومات جديدة ان يقصد ادارة فتحيله تلك الادارة الى ادارة أخرى وهذه الى غيرها قبل أن يصل الى المكان المنشود ، ولا يجد فى هذا المكان المنشود غير أرشيف كامل من قصاصات الصحف يحشدونها أمامه فلا يجد فيها الا ما سبق أن جمعه هو بنفسه .

وليس من المقبول أيضا أن تقوم المكتبة القومية ومركز التوثيق ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية جميعا بعمل واحد فى وقت واحد دون تنسيق فيما بينها ، مما حمل الكثيرين ممن رجعنا اليهم على الالحاح فى اقامة مركز واحد للتوثيق ، وهو فى ذاته دليل على الاحساس بالضرورة الملحة الى التنسيق فيما بينها باقامة بنك مركزى للبيانات ، لا يكرر ما يقوم به غيره ، ولكن ليرشد ويوجه الى المصادر الوافية للبيانات .

وتبدو حماسة تونس للتوثيق من الانفاق الكبير الذى تتكبده سنويا ، وان كان من العسير تبينه على وجه الدقة ، فليست هناك ميزانيات مستغلة للعدد الأكبر من هذه المراكز وانما تستمد مصروفاتها واحتياجاتها من الميزانية العامة للمعهد الرئيسى ، وان كان قد تيسر لنا أن نحصل على معلومات تبين ميزانية أربعة وعشرين مركزا منها ، فصلت على الوجه التالى مقومة بالدولار الأمريكى ، والدولار الأمريكى يساوى ٠ر٤٣٥ من الدينار التونسى .

الميزانية السنوية	عدد المراكز	الميزانية السنوية	عدد المراكز
١٠٠٠ ـ	١	٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠	٥
١٠٠٠ ـ ٥٠٠٠	٢	١٠٠٠٠ +	٧

ونستطيع أن نتبين أن أكثر من نصفها مراكز صغيرة لا تتجاوز ميزانيتها ١٠ر٠٠٠ دولار ، أما الكبرى فهى مراكز أهلية محدودة العدد ، ولا يهون من شأنها أن أكثرها من المراكز المتوسطة أو أنها من المراكز المتخصصة العالية .

وبلغت ميزانية هذه المراكز الأربعة والعشرين مئتى ألف دينار أو ما يعادل ٦٤٠ر٠٠٠ دولار ، الا أن جملة الاستثمارات والانفاق السنوى للتوثيق واعداد البيانات

الاقتصادية والاجتماعية فى تونس هى ما يمكن تقديره بمليونى دينار أو ما يعادل ٦ر٤ مليون دولار يستحوذ على نصفها المعهد القومى للاحصاء وحده . حيث بلغت ميزانيته عام ١٩٧٧ تسعمئة وسبعين ألف دينار أو ما يساوى ٠٠٠ر٢٠٠ر٢ دولار .

ويبلغ عدد الموظفين المسئولين عن ادارة واعداد مصادر التوثيق فى أربعة وستين معهدا ٧٨٠ عاملا منهم ٣٨٠ فى المعهد القومى للاحصاء وحده ، ونستطيع أن نقدر بصورة أقرب الى اليقين عدد العاملين فى هذا القطاع على المستوى العام للدولة بألف عامل وهو ما تؤكده ميزانية الوظائف . وقد استخلصنا من دراسة حجم الميزانية . وفى نظرة سريعة الى توزيع الوظائف نرى أن المراكز الصغرى ما زالت لها السيادة ، اذ أن تسعة وعشرين مركزا فى كل منها ثلاثة موظفين ، وأربعة وعشرين مركزا فى كل منها ما بين ثلاثة موظفين وثمانية ، واثنى عشر مركزا فى كل منها تسعة موظفين .

ويرى كثير ممن سألناهم خلال المسح أن التوثيق ما زال مبعثرا لا يربطه رابط ، ومنهم من قال انه مشنوش ، الا انهم أجمعوا على أن الأموال المتاحة والقدرات المبعثرة تستطيع أن تكون أكثر كفاية وقدرة فيما لو جمعها مركز قومى واحد يمكن أن يضاهى بمصادره المركزة أعظم المراكز الأوربية ، فاذا كان من يشك وهم كثرة ، فى قدرة مثل هذا المركز على أداء خدمات أجدى لبلد مثل تونس فانهم لا يشكون فى تطويعه لما تقتضيه حاجاتها .

ويرى أكثر هؤلاء ممن يحتلون مناصب لها أهميتها أن وضع نظام متخصص يتيسر الوصول اليه ويؤدى ما تحتاج اليه البلاد من خدمات هو الأفضل والأيسر . الا أن نشر البيانات الأولية لا يقل فى جدواه عن تحصيلها ، وفى هذا المضمار دون غيره يغدو الباحث قريبا من المصدر ، ولكن يبقى بعد ذلك تشغيل هذا النظام وتوظيفه وهو ما يبدو واضحا عند ما نتأمل طبيعة هذه المراكز وعملها والخدمات التى تؤديها .

ومما هو جدير بالتنويه أن ستة وثلاثين مركزا من سبعة وتسعين ، أى حوالى الثلث ، لم تقدم البيانات التى قامت بجمعها ، وكل ما قامت به أنها قدمت معلوماتها وقبضت يدها عن تقديم حصيلتها من البيانات المناسبة والمؤكدة أو من الوثائق ، مدونة أو مصورة أو مسجلة ، لتشبع حاجة الراغبين فيها .

كما أن أربعة مراكز قد أصدرت وثائق عامة وان مست دون قصد الميادين الاقتصدية والاجتماعية (ومن هذه المراكز ادارة المحفوظات القومية ، ومركز التوثيق القومى ، وهى قاصرة على تناول المسائل الجارية بصفة عامة) .

وهناك سبعة وخمسون مركزا (أى ثلاثة أخماس المجموع الكلى) تقدم بيانات ووثائق متخصصة ، كما أنها تقوم بتوزيعها ، وهذه المراكز هى أكثرها أصالة وفائدة

للدراسة الحالية ، اذ أنها تقوم بدور أساسى فى تحضير الوثائق المفصلة عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتونس .

الا أن هذا الرقم الأخير يضللنا عن حقيقة سـافرة ، وهى أن التوثيق يتركز فى الواقع فى قلة من المراكز هى وزارة التخطيط والمركز القومى للاحصاء والبنك المركزى وادارات البحوث والاحصاء والتخطيط فى الوزارات المختلفة ، وهى التى تشـكل فى حقيقتها المراكز الأساسية لتحصيل البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتوزيعها ، مما يعنى أن الأجهزة الادارية فى تونس هى التى تقوم وحدها باعداد البيانات الاجتماعية والاقتصادية ، وأنها قد غدت حكرا لها . فالقطاع الخاص لا يقوم بغير القليل منها ، كما أن الشركات الخاصة والمؤسسات والهيئات المهنية ليست مما يعتد بنشاطها فى هذا الميدان ، اذ أنها لا تقدم غير احصائيات محدودة وقاصرة عن مشروعاتها والدائرة التى تعمل فيها، وهو ما تضعه الادارة التونسية فى اعتبارها أينما وحيثما أمكن .

ويفسر هذا الدور المتواضع الذى يقوم به القطاع الخاص على ضوء التوجيه الحكومى والطريقة التى يساس بها التنظيم الاجتماعى والاقتصادى فى تونس حيث يحتل القطاع الخاص دورا ثانويا فى دولة تتزايد فيها المسئوليات التى تضطلع بها ، مما يترتب عليه قيام ثمانية مراكز دولية أو أجنبية الى جانب ستة عشر مركزا خاصا ، فى حـين أن ثلاثة وسبعين مركزا (هى ثلاثة أرباع العدد الكلى) منشآت حكومية تتمتع بأعظم قدر من الأهمية تعد بياناتها مباشرة بنفسها وهو ما يعنى أن كافة الميادين ، وبنوع خاص ميدان الاحصاء والتوثيق ، وهى ميادين تستأثر بها الحكومة .

فالادارة التونسية هى التى تعد البيانات الأسـاسية بما جهزت به وأعدت له بكل ما يمكنها من القيام بهذا العمل واستثماره وحدها ، وقد زودتها حاجة الدولة بقوة دافعة لاعداد تلك المجموعة من المراجع التى تعوزها وتحتاج اليها ، وكانت الادارة فى ظل الحماية تحتذى سياسة « دعه يعمل » لمصلحة الاستعمار وصالح المستعمرين ، فلم تكن ترضى بأن تزود الوطنيين الأحرار من الفرنسيين بما يمكن أن يستغل ضد قوى الاحتلال والمحتلين .

وقد تغير الوضع بعد الاستقلال عند ما اكتشفت ادارة التخطيط حاجتها الشديدة الى البيانات ورأت أنهـا عاجزة حتى عن اسـتيفاء أقل ما تحتـاج اليه من معلومات واحصائيات ، وعند ما أسفرت الممارسة العملية عن ضرورة تقويم ما يجرى وما تم من أعمال ، فضلا عن الرغبة فى الكشف عن الأخطاء وتلافيها والتوانى فى انجاز الأهداف المنشودة ، أخـذت السلطات تعمل على تطوير أجهزة اعداد البيانات الاقتصـادية والاجتماعية وتوزيعها والعمل على تحسينها وتنميتها ، ومنذ ذلك الحين بدا التوازن بين التخطيط فى تطوره والأجهزة التى تقوم باعداد البيانات فى نموها وتقدمها . . .

ويقوم المعهد القومى للاحصاء فى الوقت الحاضر باعداد البيانات الاحصائية الى جانب ما تقوم به الوزارات المختلفة والمراكز المتخصصة ، ويمضي قدما فى تحقيق كل ما يتصل بالاحصاء من أمور البلاد بدءا بجمع المعلومات الهامة وترتيبها ونشرها فى كل ما يتصل بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والديمجرافية ، فهو الجهة الرسمية المسئولة عن الاحصاء السنوى لسكان ، ومسائل الاسكان وكان آخر ما قام به من دراسة فى هذا الصدد الدراسة التى قام بها عام ١٩٧٥ على عينة تمثل عشر سكان البلاد ، كما وأنه يضطلع بمسئولية اعداد البيانات الديمجرافية وفقا لحجم السكان وتحركاتهم وتكاثرهم وتوزيعهم على المحافظات والمراكز والقرى فضلا عما يتصل بالتمثيل النيابى والتصويت والتقسيم الادارى للبلاد ٠

كما يشترك مع وزارة العدل فى اعداد قوائم الطلاق والتجنس وسقوط الجنسية٠ كما يسهم بجانب الادارات المعنية باعداد احصائيات عن الانتاج الصناعى والزراعى والتعدين والسياحة والنقل والمركبات والتجارة الداخلية والخارجية والنقد والأرصدة والاقتصاد القومى ، وبالاجماع يقوم المعهد القومى للاحصاء بكل ما يتصل بحالة البلاد الاقتصادية ، كما يقدم المعلومات المناسبة عن الأسعار وتكاليف المعيشة وتسعيرة الجملة والقطاع ومستوى الأجور والمرتبات ، ويقوم باستقراء كثير من الأمور كالاستهلاك الأسرى والتوسع الزراعى الخ ٠

ويقوم المعهد القومى للاحصاء فى الوقت الحاضر باحصاء الصناعات الهامة واعداد قوائم مفهرسة بالمنشآت الصناعية والدراسات الصناعية والمهن الصغرى الخ ، فضلا عن المهام العادية التى لا يتسع المقام لذكرها ، كالمسح الشهرى للوضع الاقتصادى للبلاد والتقويم السنوى العمالة ، مما يزودنا بالمعارف الجمة عن أحوال تونس ٠

ولا تتوانى الوزارات المختلفة عن اعداد ما يلزمها من احصائيات ، وان شاب عملها التواكل والتقاعس الى حد ما كما كانت خلال العقد السدس ، وتعتمد فى اعدادها على مصادرها الذاتية وتقوم بتقديمها الى المعهد القومى للاحصاء والى وزارة التخطيط ، وفى كل وزارة فى الوقت الحاضر جهاز خاص فى شكل ادارة أو قسم يضطلع بمسئولية الاحصاء والتخطيط والمسح ، وتتحمل هذه الأقسام أو الادارات وهى تابعة للادارة المركزية ، مسئوليتها عن الكم الهائل من البيانات تلبية لحاجات الوزارة وغيرها من الهيئات الدولية أو المراكز المتخصصة والباحثين ٠ وتقوم بجمع بياناتها عن الوزارة التى تتبعها عن طريق أجهزتها المختلفة ، أو تحصل عليها اما عن طريق المراكز الخارجية أو عن طريق الهيئات الخاصة ٠

وقد ظلت الوزارات فترة طويلة امتدت حتى بداية العقد السابع تقوم بجمع بياناتها بنفسها ، فوزارة التعليم مثلا ظلت تعتمد فى جمع البيانات التعليمية على المدارس الابتدائية والثانوية وعلى غيرها من منشآتها بطريق مباشر ، وكان مكتب

الوزير هو المسئول وحده عن جمع هذه البيانات وتحليلها ، معتمدا في ذلك على مصادر الوزارة الخاصة كحل أمثل لحاجتها اليها ٠

ولما تغير الموقف وارتفع عدد المفيدين في المدارس ارتفاعا مطردا ، وبدت الحاجة الى تحليل نظم التعليم ومراجعتها وتصحيح أخطائها ، تعقدت وسائل الحصول على بيانات التعليم وأصبحت عسيرة . فقامت بها ادارة كبرى للاحصاء والتخطيط تعد وتنشر على التوالى كل ما يتصل باحصاءات التعليم في البلاد بما في ذلك التعليم العالى وغيره من المنشآت التعليمية التى تقوم بها وزارات أخرى ، أو يضطلع بهـا قطاع التعليم الخاص ومع تقدم التعليم تقدمت وسائل الاحصاء وغدت أكثر دقة واتساعا وثباتا وأبعد مدى ٠

وما تم بالنسبة لوزارة التعليم تم مثيله بالنسبة للوزارات الأخرى الناشئة كوزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ، ووزارة الشباب والرياضة ، وهي التى بقيت زمنا طويلا لا تجد حاجتها من البيانات ، وما زال الميدان فسيحا للتقدم في هذا المضمار ، الا أن فترة المعاناة من قصور البيانات وضآلتها خلال عشر سنوات مرت بنا قد زالت وانتهت بعد أن تحسن الوضع كثيرا ، ففي كل وزارة تقوم ادارات الاحصاء والتخطيط بجمع البيانات الأساسية بصورة منتظمة ووفيرة على أحدث المستويات المعروفة ، بالرغم مما تلاقيه من عناء ٠

وفي هذا المستوى المقنن تحتل جداول البيانات وبطاقات الفهرسة مكانتها الأثيرة ، اذ توزع على العاملين في الميدان ، ثم تقوم الادارات المركزية بجمعها وفحصها وتصنيفها لاستخراج البيانات اللازمة لتوضع أمام الباحثين وموظفي الدولة للعمل بمقتضاها ، كما تطبع البيانات وتنشر في مجاميع صغيرة أو كبيرة وفقا للحاجة اليها ، مزودة بالرسوم البيانية والصور والجداول وما تحتاج اليه من شروح وتعليقات عن سنة واحدة أو بضع سنوات ٠

وتعد هذه البيانات التى تطبع وتوزع وان كانت بصورة متواضعة ، مرجعا هاما للباحثين ، وللهيئات التى تعتمد عليها مما يتطلب موافاتهم بها أو اخطارهم بما يصدر منها للافادة مما تحتويه من معلومات ، وان كانت تطبع على آلة الرونيو وفي أعداد قليلة لا تتجاوز ألف نسخة ، مما يتعذر معه الحصول عليها بعد فترة قصيرة من صدورها ٠

ومن قبيل ذلك ما نذكره عن مجموعة الاحصائيات التى نشرتها وزارة العدل باللغة العربية عام ١٩٧٦ ، وهي وثيقة على درجة كبيرة من الأهمية ، اذ أنها تغطى الفترة من أكتوبر ١٩٧٠ الى يونية ١٩٧٣ ، وقد زودت بالصور مع تحليل مقارن للنشاط الشرعى في البلاد ، كما تقدم ذخيرة طيبة من المعلومات عن الحياة الأسرية

والاقتصادية وجناح الأحـــداث • وبمقارنة هذه الاحصائيات باحصائيات ادارة الآمن القومي ـ وقد وضعت وفقا لمعايير أخرى تهم الانتربول (البوليس الدولى) ـ يغدو لدينا أداة فعالة للعمل لم تكن لدينا منذ خمسة عشر عاما ، وها هي العشرات من أمثال تلك الوثائق تنشر كل عام ، وان كان الحفاظ عليها لا يلقى العناية الواجبة •

ويتصل اعداد البيانات واستخدامها بالتخطيط اتصالا وثيقا . والتخطيط يعتمد أساسا على ما تزوده الادارات المختلفة من بيانات أعدتهـــا وقامت بتحليلها • فهـذه التقارير سواء منها ما هـــو اقليمى أو يتناول قطاعا من القطاعات هى طلبة التخطيط ومبتغاه وهى تقارير وان لم تنشر ، ميسرة فى وزارة التخطيط وفى الوزارات الأخرى المختصة لمن يطلبها أو يبغى الرجوع اليها •

ولا تقل البيانات التى يصدرها البنك المركزى لتونس عن غيرها أهمية من حيث انتظامها وشمولها ، فالتقارير السنوية التى يعدها والنشرات التى يصـــدرها حافلة بأحدث المعلومات الدقيقة والمؤكدة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد •

وهذا فضلا عن البحوث الجامعية بطابعها الأكاديمى ، اذ أن أكثر مراكز التوثيق على صلة وثيقة بالمؤسسات العلمية ، كالصلة بينها وبين مركز البحوث والدراســات الاجتماعية والاقتصادية وكلية الحقوق ومركز البحوث والدراسات الادارية •

والمثل الذى نضربه فى هذا الصدد بمركز البحوث والدراســات الادارية أكثر اثارة وعمقا ، وهو مركز بدأ عمله عام ١٩٦٤ من خلال المدرسة القومية للادارة التى يتبعها ، معنياً بالبحوث الادارية بوجه عام وبالادارة فى تونس بوجه خاص ، فاتحا أبوابه للدارسين من المعلمين والباحثين والطلاب الذين تخرجوا من مدرسة الادارة أو من غيرها ، والمركز فى واقعه ليس الا مكتبة كبرى متخصصة فى الدراسات التشريعية والسياسية والادارية ، وعلى صلة وثيقة بمعهد البحوث التعليمية ، كما يضم المركز البحوث التى تعدها جماعات البحث به والتى تتناول عديدا من المســائل كتلك التى تتناولها الصحافة وسلاسل الدراسات والوثائق والمجلدات التى يصدرها المركز عن المشروعات فى تونس وعن السياسة الاقتصادية للبلاد ، والمحاضرات التى تطبع على الاستنسل والمراجع والمأثورات بخلاف هذا الكم الهائل من الدراسات المبتكرة والعميقة على أجمل صورة من التبويب كما تحتفظ بالوثائق والمراجع اللازمة لاعداد هذه البحوث والمؤلفات وغيرها من المؤلفات الأخرى وتصنيفها ، فهى مكتبة ثمينة حقا ، تضم عشرين ألف مجلد ، منها أربعة آلاف باللغـــة العربية ، عدا ألفى كتيب ، وثلاثمئة دورية ؛ وهناك عشرة مراكز جامعية على الأقل من هـذا القبيل تستخدم كمعامل ووحـــدات انتاج ، فضلا عن الاجتماعات والاتصالات العامة ، وهى بذلك جهاز ضـــخم للمعرفة القومية التى تعوز لتونس فى كفاحها من أجل التنمية •

وما عليها من سبيل اذا تعثر عملها عن الانتشـــار ، فليس التوزيع مما يقع على عاتقها ، وانما يقع على عاتق أجهزة النشر ومراكز التوثيق بما لها من قدرة وكفاية فى الادارة والتنظيم تستطيع عن طريقها أن تبتدع الوسائل لترويج وثائقها ، وان كانت مراكز التوثيق لا تتاح الا نادرا لعامة الناس ، فمن بين سبعة وتسعين مركزا هى التى تناولها المسح لا يوجد غير ثمانية عشر مركزا هى التى تفتح أبوابها للجمهور دون عوائق أو قيـــود وعشرون أخرى قيودها نسبية ، وثلاثة وعشرون مقصـــورة على أربابها ولا تسمح لغيرهم الا باذن خاص ، وغالبا يكون الاذن مصحوبا برسم للدخول ٠

والعمل الذى تقوم به مراكز التوثيق مبسط الى حد كبير ، فهى تشير وتستشير وتقدم خدماتها أحيانا لمن يطلبها ، كما أن من بينها عشرة مراكز ترحب باعـداد ملف كامل من قصاصات الجرائد والموضوعات الصحفية لمن يحتاج اليها ٠

ويغلب على عمل التوثيق اصـدار الكتب والكتيبات والدوريات وغــيرها من المنشورات ، فى حين تنفرد ثلاثة مراكز باعداد السجلات والملفــات ، هى : المكتبة القومية ، ودار المحفوظات الحكومية ، والمركز القومى للتوثيق ، أما الصـــور والأفلام والتسجيلات الصوتية فلا تتيسر الا لأربعة مراكز ٠

وليس لدينا غير ثلاثة عشر مركزا مجهزة بالتلكس الذى يتيح لها الاتصال المباشر بالمراكز الأخرى أو الوكالات المتخصصة فى أوربا ، ومنها مركزان قد زودا بأجهـــزة تلفونية تمكنها من أن تبعث بمعلوماتها فى التو واللحظة ، كما جهز نصف هذا العدد بآلات القراءة وأخرى للميكروفيلم والميكروفتش ، ومن بينها عشرة مراكز فى كل منها مطبعة ، وأربعة تستخدم الكمبيوتر ، وخمسة تقوم بتجليد مطبوعاتها بنفسها بما لديها من أدوات التجليد ٠

وتعد هذه المراكز بما لديها من هذه التجهيزات بناء هائلا قائما بذاته ٠

وعلينا أن نتساءل هل هذه التجهيزات تستغل بكامل طاقتها ، وهو تساؤل يقف على ذلك المستوى من التساؤل الذى تثيره مشكلة تنسيق العلاقة بين السلطات المختلفة المسئولة عن التوثيق فى تونس ، فمن المسلم به أن هذه التجهيزات تتيح لمراكزنا هذه أن تؤدى عملها على أكمل وجه ، وتيسر لها بصورة فعالة أن توزع بياناتها الاقتصادية والاجتماعية على من تعنيهم ٠

ويتحرر التوثيق الآن من طابعه التقليدى القـــديم المقتصر على المواد المطبوعة ، ويتجه الى وسائل الاتصال السمعية والبصرية التى تجعـــل من التوثيق عملية مالية مثمرة ، وخاصة عنـــدما يطلب اليها اعداد الوثائق النادرة لموضـوعات معينة تتطلب العناية والدقة ، اذ أن مراكز التوثيق الجـــادة باعدادها لهذه الوثائق النـــادرة عن الموضوعات غير المطروقة لخاصة الباحثين انمـــا تقوم بأعظم خدمة نافعة ، فالى جانب

المكتبات التقليدية للمطبوعات والدوريات ما زال هنـــاك مكان للمراكز المتخصصة في اعداد الوثائق التى لم تنشر والوثائق غير المألوفة وغيرها من الوثائق العابرة أو المؤقتة كالصور وجذاذات الصحف والتقارير التى يتعذر الحصول عليها والتسجيلات والخطب والمحاضرات والحفلات •

وعند ما أنشىء المركز القومي للتوثيق عام ١٩٦٦ كان أول ما خطر على البال أن يصطلع بدوره قبل المسائل الرئيسية التى تحظى بالاهتمام البالغ في تونس وفي خارج تونس ، فضم ادارات للدراسة والبحث وجمع المعلومات واعداد المحفوظات ،وتعد ادارتا المحفوظات والتوثيق ملفات عديدة متنوعة من جذاذات الصحف القديمة والحديثة على السواء ، تونسية أو أجنبية أما باجتذاذها ولصقها أو لفها في مجموعات أو اعادة طبع النصوص التى قامت بنشرها من قبل ونفذت طبعاتها ، كما يضـــم مكتبة هائلة من الصور والسمعيات •

وغدا المركز القومي للتوثيق على هذه الصورة قادراً على تصنيف ستة آلاف ملف يدون ربعها حول تونس المستقلة ، رجعت فيها الى ستة آلاف مصدر من الكتب وألف ومئتي مجموعة من الجرائد وأربعمئة وسبعين مجموعة صحفية وخـــوالى أربعين ألف صورة لتونس عدا ثمانمئة شريحة من الأفلام المصـــورة للثقافة في تونس ومثلها من الميكروفتش وسبعين ميكروفيلما للصحف القديمة والكتب النادرة والرسائل العلمية والخطب وثمانية وأربعين تسجيلا عدا بضع عشرات من الشرائط المسجلة •

ويقوم المركز بنشر سلسلة من الوثائق التونسية ، ويواظب على نقل آراء الصحف وتعليقاتها • وله صلات بأكثر من مئتين وست وخمسين هيئة متخصصة خارج تونس فضلا عن صلاته بمئة وثمان وخمسين معهدا في تونس ، كما قدم أجل العون في تنظيم عدد من المعارض عن تونس في خارج البلاد وفي داخلها •

وانا لنحس احساسا غامرا ممتعا عند ما نتبين الميادين التى غطتها مراكز التوثيق هذه ، ولما كان اهتمامنا هو بالمراكز التى تعنى بالبيانات الاقتصادية والاجتماعية فاننا أقصينا منها ما يتصل بالعلوم الطبيعية والتكنولوجيا بما فيها الزراعة ، ومما يستحق التنويه أن هـــذه المراكز العلمية والتكنولوجية قلة لا تذكر ، وتبقى مراكز العـــلوم الاجتماعية أثيرة بالاهتمام لحاجة التخطيط اليها ولرغبة تونس وحاجتها الى هـــذا الكم من الموثقات •

وهذا الخلل في التوازن بين هاتين النوعيتين من المراكز جدير بالتنويه وان لم يتصل بموضوعنا هذا •

ولما كانت مراكزنا تبدى تحيزا بالغا للأرقام فان العمل الاحصائي ينتشر ويتغلغل في كل مكان • وكأنما تونس قد عصفت بها مجاعة للاحصاء تسفر عن نفسهـــا في

شراهة التونسيين للاحصاء ، بدا ذلك واضحا فى كتالوج المواد الموثقة ، يأتى فى أثرها شغفهم بالاقتضاء وشراهتهم اليه ، اذ أن نصف هذه المراكز (٥٧ مركزا) توغل فى الاهتمام المباشر بالاقتصاد بطريقة أو بأخرى ٠

وكيفما كان الموضوع ، سواء ما كان حول المالية العامة أو الاستثمار أو الأرصدة أو مسائل التجارة أو الانتاج أو الأسعار أو الأجور ، فانها جميعا تجد كفايتها من اهتمام المعهد القومى للاحصاء ، والبنك المركزى ، والمراكز المتخصصة بما يغطى حاجتها تغطية شاملة ٠

كما يشغل علم الاجتماع بشتى فروعه اهتمام سبعة وثلاثين مركزا بصورة جزئية أو كلية تقوم بجمع البيانات الأساسية عن المجتمع التونسى وأنماط الحياة ومستويات المعيشة والتغيرات الاجتماعية ومشكلات التصنيع والعمل وتحرير المرأة وشؤون الشباب والعلاقات الاجتماعية وحياة الجماعات الخ ٠ ومن هذه المراكز ما هو مقصور على العمل الديمجرافى أو تنظيم الأسرة أو التعليم أو تخطيط المدن ٠

كما أن هناك تسعة عشر مركزا تعنى بمشكلات التشريع ، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بهذا النوع من الدراسة ، كاهتمام مركز الدراسات والبحوث الادارية والوزارات والبنوك والكليات والمدرسة القومية للعلوم الادارية والمجلس الوطنى والمحكمة الادارية وهيئات الاستثمار فى حاجتها الملحة الى معرفة آخر ما يصدر من قوانين أو نظم ادارية تترتب عليها ، فمن المحتمل أن تصدر القرارات دون تقدير كامل للمشكلات والنتائج القانونية التى تترتب عليها وأقل ما كان علينا أن نقوم به أن نملأ الفراغ الذى واجهنا بعد الاستقلال عندما كنا لا نكاد نجد ما يعيننا على اصدار القرارات الاقتصادية والادارية ٠

وهناك أيضا خمسة عشر مركزا على الأقل فى البلاد تغطى تغطية جزئية أو كلية القطاع الزراعى ومشكلاته الانسانية حيث يقيم نصف عدد المواطنين ، وحيث يحتل هذا القطاع المكان الأول ٠ وتخطو وزارة الزراعة خطوات موفقة نحو استكمال اطارها الكامل للبحوث والتوثيق ٠

وما زالت تونس تتطلع بشوق غامر الى الأمير الذى يأخذ بيد سندريلا ، فالتعليم مثلا بالرغم من أنه يستأثر بحوالى ٣٠٪ من الميزانية العامة ما زال يعتمد على أربعة مراكز لا غير ولا يوجد فى الواقع خارج ادارات التوثيق فى وزارة التعليم ما يمكن الاشارة اليه فى هذا المجال ٠

وما زالت الدراسات الديمجرافية بالرغم من أهميتها فى بلد يعنى بضبط الانجاب مهملة ، فليس لها من وجود اذا أغفلنا المعهد القومى للاحصاء ومركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية وجهاز تنظيم الأسرة ٠

أما الأثريات فان المعهد القومي للآثار والفنون مع اهتمامه البالغ بصيانة الآثار وحمايتها ، بعد أن تعرضت للنهب في الماضي ، يقف وحيدا في الميدان ٠

ولا تجد العلوم السياسية والتاريخية غير القطيعة والاهمال ٠ كما أن العلاقات الدولية ، رغم الصلات التي تربطنا بجيراننا وأصدقائنا ، مهملة الى درجة يتعذر معها الوصول الى وثيقة عن البلاد الافريقية والعربية وبلدان البحر المتوسط ٠

ويعتمد تبادل البيانات على عاملين أساسيين من حيث المحافظة عليها ومن حيث اعدادها من جديد ، وما زال هذان العاملان في حاجة الى الكثير ، فالنشر في تونس مما لا يذكر ، ومن العسير أن تجد ناشرا للمؤلفات العلمية ، وأكثر عسرا أن تجد من ينشر النصوص أدبية كانت أو أرقاما أو حقائق ، فالطلب عليها ضئيل ، وسوق القراءة محدودة ٠ وبغض النظر عن الدراسات القليلة التي تنشرها الجامعات ، وقلما يعاد طبعها ، فان البيانات الاقتصادية والاجتماعية لا تجدها الا على صفحات الرونيو سواء كانت وثائق أو كتيبات أو ملفات ، ولا يتجاوز ما يطبع منها على أحسن الفروض بضع مئات من النسخ لا تجد الانتشار الكافي وسرعان ما تنفذ وتختفي ، وهو قيد كريه ما من سبيل الى تحطيمه بغير مراكز توثيق على درجة عالية من الحيوية والكفاية تقوم حفيظا على البيانات الاقتصادية والاجتماعية ٠

وبالرغم من كل هذه العوائق فان المطبوعات التي تصدر بالبيانات الاقتصادية والاجتماعية تتكاثر وتتعدد وان تباينت تباينا كبيرا في نوعيتها وفي انتظامها ، فمنها ما يصدر شهريا ، ومنها ما يصدر كل عام ، ومنها الأنيق الفاخر ككراسة الفن والمأثورات الشعبية التي يصدرها معهد الآثار والفنون ، ومنها المتواضع كجريدة الجمعية التونسية للتوثيق والببلوجرافيا والمحفوظات التي تظهر مطبوعة على أوراق الاستنسل ، كما تختلف في عدد النسخ التي تصدر اختلافا بارزا ، فمنها ما يطبع عشرات الألوف كالصحف التي تملك الاستعداد الكافي ، ومنها ما لا يتجاوز ما يطبع منها خمسمئة نسخة ٠

ومما يثير الدهشة ويأخذ بالألباب هذا الخلل القائم بين ما ينشر منها باللغة الفرنسية وما ينشر باللغة العربية ، فالنسبة بينهما ثلاثة الى واحد تصعد أحيانا الى درجة حادة في بعض القطاعات وفي عدد من الأنظمة يتسع فيها هذا الخلل ، وبينما يتخم قارىء الفرنسية بما يقرأ لا يجد قارىء العربية ما يغنيه منهـا ، وان كان هذا الوضع مما لا يثير ، فما زالت اللغة الفرنسية هي السائدة بالرغم من الجهود التي تبذل لتعريب الادارة ٠ الا أن النسبة تتضاءل وتنكمش فيما ينشر من كتب القانون والعلوم الاجتماعية والتاريخ ، أما التربية وشؤون الأسرة فليس ثمة فرق بينهما ٠ وتزيد النسبة على الضعف في كتب الزراعة ، والى أربعة أضعاف في الدراسات السكانية ، والى ستة أضعاف في كتب الاقتصاد (انظر الجدول) ٠

الموضوع	الشئون بالفرنسية	الشئون بالعربية	الموضوع	الشئون بالفرنسية	الشئون بالعربية
الاقتصاد	٨٤	١٣	القانون	٨	٦
الزراعة	١٣	٦	السكان	٨	٢
المالية	١٢	٤	التاريخ والآثار	٦	٤
التعليم • الأسرة والشباب	١٢	١٢			
المشكلات الاجتماعية	٨	٦	الجغرافيا	٣	—

فاذا أخفينا عن هذه المطبوعات التى تقدم معلومات عرضية أو طارئة عن الاقتصاد التونسى (وخاصة بعض المقالات التى تنشر فى جين أفريك (أفريقية الفتاة) أو فى ديالوج (الحوار) أو فى الصحف اليومية الكبرى) فاننا نميز أربعا وثمانين دورية اقتصادية ، وهو ما يعكس حقيقة مؤكدة مفادها أن هذا العدد الكبير من الدوريات الاقتصادية يؤكد ما ذكرناه من قبل عن الاهتمام البارز والمطرد بهذا الميدان ، وبالرغم من الصورة الظاهرة فان وجود ثلاثة عشر مطبوعا باللغة العربية عن الاقتصاد يعد انجازا حقيقيا قمينا بالتنويه •

ومن سوء الطالع أن هذه الكثرة من المطبوعات الاقتصادية لا تساير بأى شكل القدرة على التوزيع • وكثيرا ما يتعذر الحصول عليها ، فاذا كانت تلك هى حال المطبوعات فما بلك بحال الموضوعات الأخرى التى تصدر بوسائل أخرى غير الطباعة •

وعلى أية حال فاننا لا نحس صيانة المطبوعات أو حفظها ، وليس لدينا نظام لتجميع ما نعده منها ، ولا يسلم تخزينها من النقد اذ أن المئات من الوثائق المعدة التى تتكلف غاليا سرعان ما تختفى قبل أن تعرف •

وقد قامت البلاد خلال العقد السابع بكثير من الجهد والعناء والتكاليف الباهظة باعداد سلسلة من الدراسات المقننة لتخطيط وحدات التنمية الاقليمية ، الا أن بعض الخبراء يرى أن أى دراسة اقليمية للبلاد لا بد أن تبدأ بتحليل هذه الوحدات ، لكن الدراسات اختفت قبل أن توزع ، ولم يبق من تلك البحوث حتى لدى أصحابها شىء ، ولا مدعاة للحديث عن الملفات والفهارس والمادة العلمية التى أعدت لمشروعات الأبحاث المختلفة ، وكانت خسارة البلاد بفقدها فادحة •

كما أن سجلات الاحصاء القومى لم يبق منها بعد سنوات من صـــدورها بقيه لعجز الموارد وقلة الموظفين وعدم وجود مكان للحفظ ، وكانت خيبة أمل للباحثين وأبناء الجامعات وقد وقفوا عاجزين لا يلوون على شيء ٠

ولعجز الوسائل لحق الاهمال بكثير من الملفات ، أما حجج الأوقاف وقد عادت الى الدولة بعد الاستقلال ، ومنها ما يرجع الى العصور الوسطى ، فقد نقلت من مكانها الى أمكنة سيئة وفى حالة يرثى لها ، وما نخشاه أن تختفى تلك الملفات أو تتبدد بعد ما نالها من أضرار النقل أخيرا ٠

ولا تعد الطريقة التى تودع بها صور الوثائق مجدية أو ذات فاعلية ، كما أنهـــا فى حاجة الى التغيير فلا تكون مقصورة على وزارة الداخلية وحدها ، بل يجب أن توافى بها المكتبة القومية باستمرار . اذ أنها لا توافيها الا لماما وبصورة غير منتظمة ، كما يجب أن توافى بها مراكز التوثيق المعنية ومكتبات الجامعات ٠

فاذا كانت تلك هى حالة البيانات التى تعد داخليا فماذا نقول عما يعد منهـــا فى الخارج ؟ فمن حيث الكتب والمجلات فانها تعبر الحدود الينا على قدر ما يتيســـر لها ذلك والكتيبات والتقارير التى تعد فى الخارج يفسر الحصول عليها ٠ وكثيرا ما يعانى المتخصصون أشد العناء فى الحصول على الوثائق الخارجية ، كما أن نظام التبـــادل بين الجامعات كريه ممجوج الطريقة ، كما تعوق الاجراءات البالية والحواجز الجمركيـــة استنساخ صور من الميكروفلم والميكروفيتش أو الانتفاع بها أو استخدامها ، فكوبونات اليونسكو مثلا ليس من السهل الحصول عليها ، ولهذا فان ما يجب أن يكون هو زيادة الاهتمام بحفظ البيانات وصيانتها أولا ثم تداولها ثانيا ٠

الا أن الأمل كبير فى تونس فى أن يقضى الجمع الآلى للبيـــانات على كل تلك المشكلات قضاء تاما ، بما يقدم لها من حلول منطقية ٠

ويشرق علينا الكمبيوتر بهذا الأمل الجديد بعدما أصبح ظاهرة عامة فى حياتنا ، وبعد أن لجأ اليه عدد كبير من القطاعات فى شئونها الادارية كالمرتبات والأجور فى الحكومة وفى الشركات الكبرى وفى اعداد الميزانية بايراداتها ومصروفاتهـــا ومسك الدفاتر وحسابات البنوك والشركات الكبرى والامتحانات التى تجريها وزارة التعليم والتنسيق للجامعات ومنح الدراسات العليا وبطاقات الجنسية الخ ٠ كما قام الكمبيوتر باعـــداد كم هائل من البيانات المكثفة ٠

وقد يضيق المحفظون بالكمبيوتر ، الا أن الباحثين الذين يتطلعون الى هجر الأنماط التقليدية والتحرر من عالمهم المقفل يرون فيه بداية عصر جديد ٠

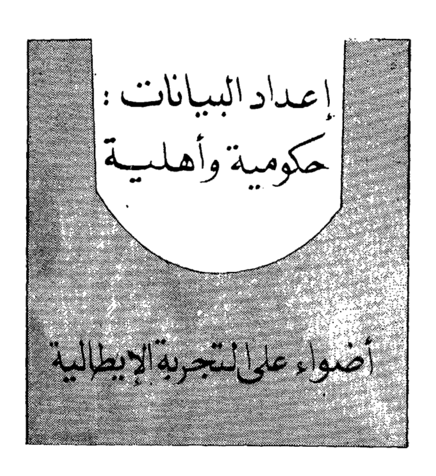
ولكن علينا أن نواجه أمرين : أولهما أن لا تمحى البيانات سريعا قبـــل أن تسجل وتصان ، وأن تفتح مغاليقها وأسرارها للباحثين ٠

ان أن طريقة المحافظة على البيانات والافادة منها ما هى الا احدى مشـــكلات التنسيق ، فليس فى الوقت الحاضر عجز أو قصور فى اعداد البيانات أو فى مصادرها، وانما هى هى فى حاجة الى التنسيق بوضع اطار شامل يتحـــرى المركزية دون عنت أو

ارهاق أو قيود . ودون بيروقراطية . فما من شك فى أن أكثر هذه المراكز التى تناولناها بالدراسة انما تواجه احتياجات واقعية كما تقوم بتحقيق مصـــالح مشروعة . الا أن علينا أن نتجنب المركزية الضيقة الحادة ، وان كنا فى حاجة الى قدر ضئيل من الوحدة فى تقنية الجمع والصيانة والحفظ والتخزين والتوزيع ، وفضلا عن استعمال البيانات واستخدامها • فالمراكز التى تعمل وحدها عليها أن تتكامل مع غيرها لتصبح جميعـــا حلقة متكاملة من التعاون والصلات الوثيقة النامية ، وليصبح مثلها الأعلى الذى يحـكم سلوكها هو الاستمرار والتكامل •

وما أن تقوم هذه الشبكة المتكاملة حتى تغدو فى تلاحمها قادرةعلى تنظيم واقامة علاقات وثيقة بالمراكز الأجنبية • ويصبح من حقها أن تدعم صلاتها بالمؤسســـــات الدولية الكبرى ذات الأهمية الفائقة فى المحيط العالمى الحاضر الذى يقوم على التقـدم الآلى • وان كان من الواضح حقا أن الوضع القومى وحتى الوضع الدولى لم يتأهب بعـد لاستخدام تلك التقنيات الحديثة فى اعداد البيانات الاقتصادية والاجتماعية ، الا أننا فى تونس علينا أن نعد أنفسنا حالا وفى الوقت الحاضر لما يجاوز المتاح وحده •

● ● ●



●● مقدمة

ان أول ما يعنينى فى هذا المقام هو ما تزود به النظم والسياسات العلوم الاجتماعية من بيانات هائلة معقــــدة ، وليس من شأنى أن أمس الا فى أضيق الحدود تلك المسائل ذات الطابع السياسي العريض ، التى كانت موضوعا لجدل واسع دار حولها ، كموضوع « الكمبيوتر والقوة » أو « الكمبيوتر والحرية الفــــردية » ، وان كنت سأركز جل اهتمامى على مشكلات النظم والمؤسسات وغيرها من المشكلات المحدودة التى تفــــرض نفسها على أساتذة العلوم الاجتماعية بما تزودهم به من بيانات وفــــيرة يقومون على تحليلها ابتغاء معرفة أقوم لعمل أحسن ، لنضع فى اطارهـــا الحديث تلك الحكمة التى عناها بيكون بقوله : ان المعرفة هى لصـــــالح الانسان وتنمية قدراته • وبتعبير أدق سأعمل جاهدا على أن أصـــــل بين التركيب الأساسى للمعرفة وما يعانيه أساتذة العلوم الاجتماعيــــة فى اختيارهم لنوع المعرفة •

الكاتب : جويدو مارتينوتى

المعهد العالى للاجتماع بميلان

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

وسأتناول بداية ذى بدء الصورة العريضة للمشكلة لتحديد ما بلغته العلوم الاجتماعية من المدى واتساع نتيجة لقدرة الكمبيوتر الهائلة فى احصاء النشاط الحكومى والادارى ، لأقوم من بعد بفحص أنماط مختارة مما هو فى ايطاليا وما يصلح منها للباحث الأكاديمى ، معتمدا فيها على التصنيف الذى قام به المعهد العالى للعلوم الاجتماعية فى ميلان ، حتى أتمكن من وضع الرباط الذى يصل شتى ألوان البيانات فى العلوم الاجتماعية بعضها ببعض والنتائج الأولية التى تترتب عليها ·

وان كان من المسلم به أن تكنولوجيا الكمبيوتر لم تسبغ علينا حتى الآن ما تمنيناه من نعمائها · وان غدت تكنولوجيا المعلومات هى العلاج الشافى لكل مشكلات العالم السياسية والادارية الكبرى ، مثلها فى ذلك مثل ما سبقها من آثار التقدم التكنولوجى فى ميادين أخرى ... فما من جانب من جوانب الادارة العامة فى أى مكان الا نلمس ما أضفته عليه بنوك البيانات وتنظيم المعلومات وأجهزتها المنتشرة فى شتى بقاع المعمورة من أهمية عظمى وأثر بالغ ، حتى أصبح من المألوف لدى أكثر الناس تحمسا

لاستخدام الكمبيوتر أن يقول : ان حصيلتنا من استخدام الكمبيوتر على أكمل صورة لا تستطيع أن تساير ما كان منها فى تكنولوجيا الصناعات الثقيلة والخفيفة على السواء ٠

وكان لهذا الموقف تفسيراته العديدة ، وهى تفسيرات لا تتميز كثيرا عما هى عليه فى أى قطاع خاص من قطاعات الانتاج ، اذ أنها تنبع جميعا من صعوبة التكيف بين العمل الانسانى والعمل الاجتماعى بأوضاعهما المتأصلة (كما هى عليه فى أى قطاع خاص من قطاعات الانتاج ، اذ أنها تنبع جميعا من صعوبة التكيف بين العمل الانسانى والعمل الاجتماعى بأوضاعهما المتأصلة (كما فى وسائل التنظيم والادارة) وتكنولوجية جمع المعلومات بالوسائل الالكترونية ، وان كانت هذه التفسيرات بعيدا عن ضروب التحليل المعقدة لا ترضينى ، أو بمعنى آخر لا أجد هذا الشرح فى صورته تلك حاليا من التناقض ، حيث تقف القدرات التكنولوجية الهائلة فى مواجهة نظم اجتماعية عاجزة عن الافادة منها ، مع أن كل ما نبغيه هو مزيد من التكيف بين البناء التنظيمى والمنطق الذى تقوم عليه تكنولوجيا المعلومات التى نفترض أن لها ذاتيتها العامة من الادراك الأصيل ٠

ويخيل الى أن التناقض أو التباين الحقيقى بين قصور هذه النظم والقوى الناشئة لتكنولوجيا الكمبيوتر ليس على هذا القدر من الاتساع (اذ أنها على أية حال لا تكون مشكلة حقيقية) ، وكل ما هنالك أننا كنا نأمل ونتوقع أن تؤدى تكنولوجيا الكمبيوتر فى تجميع المعرفة الاجتماعية مع ما تؤديه للأجهزة الادارية والأكاديمية الى تحقيق ما نؤمله ونتوقعه منها ٠

فالمشكلة اذن هى فى تلك الفجوة القائمة بين فكرة الناس عن الكمبيوتر وما داعب أحلامهم من الأمل فى اقامة جهاز ادارى على درجة عالية من الكفاءة والقدرة لأبعد مدى ، وما أداه فى أضيق الحدود من انجازات سريعة قليلة التكلفة ، ولهذا فان هذا التناقض التكنولوجى انما هو ناشىء من نظرتنا لما هو قائم من الأعمال السائدة وتحليلنا لها ٠

وحتى يتسنى لنا ادراك ما يحدث بصورة أفضل علينا أن نتبين هذا الكم الهائل من البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية والطريقة التى نسلكها فى جمعها وتحليلها ٠

حاجة العلوم الاجتماعية
الى بيانات أوفى وأكمل

اننا لندرك ، نحن أساتذة العلوم الاجتماعية وأنا منهم ، أن نمو المعرفة بالحقائق

الاجتماعية – فى مستوياتها العليا – انما يقوم بصورة معقدة على الابداع والتبويب والصلات المتداخلة لكم هائل من البيانات التى تتعلق بالأفراد كما تتعلق بالأوعية الاجتماعية ، وليس هذا بالرأى الجديد ، ففى زمن مبكر من عام ١٨٢٨ نرى ميكلوار جيوجا فى كتابه عن « فلسفة الاحصاء » يشير الى أن الاطار الحقيقى للعلوم الاجتماعية (حيث استخدم هذا اللفظ السائد حينذاك وهو الاحصاء) يتجاوز التعريف الاقتصادى للشعوب الى هذا الكم من البيانات الفسيحة عن الظواهر الاجتماعية ، فعندما اتسع مدى الاحصاء وأصبح أكثر غنى وثراء حوى فى داخله عددا من الاحصاءات الثانوية يمكن أن تمدنا بما يأتى : (١) الوفرة أو الفقر ، (٢) العلم أو الجهل ، (٣) السعادة أو التعاسة ، (٤) المعروف أو المنكر ، (٥) المدنية أو الهمجية ، (٦) قوة الشعوب أو ضعفها ٠

وعلى هذا فان الاحصاء يشمل كل ما يتصل بالبلد من بيانات تسفر عن نفسها فى الأحداث الجارية يوما بعد الآخر ، كما أنه افع لكل مواطن كما هو لكافة الناس وللحكومة التى تنوب عنهم وتتوكل بهم أو تمثلهم ٠

فاذا توافقت هذه الحقيقة مع حركة المؤشرات الاجتماعية القائمة والدراسات التى تتناول طبيعة الحياة فاننا نستطيع فى سهولة ويسر ، الى جانب ادراكنا لما عليه تلك الركائز القديمة العملاقة التى تقوم عليها حياتنا من جدة وحداثة ، أن نتبين أيضا هذا التقدم الوئيد الذى أملته الاتجاهات العسيرة للبيانات الغامضة التى تتصل بالحالة الاقتصادية للشعوب ، كما تتصل بالبيانات الهينة : للعلم والجهل ،والسعادة والتعاسة والمعروف والمنكر ولكل ما يتصل منها بمعرفة طبيعة الحياة التى غدت صورة للتحدى أمام التيارات الاجتماعية الجارية والمتكاثرة ٠

وقد بقيت هذه الرؤى والتطلعات على حالها حتى جاء الكمبيوتر ليصبح أداة فعالة لتحقيق هذه الغاية (وان كان سببا فى مصاعب أخرى ناجمة) ولنصبح قادرين على تناول البيانات بصورة أدق وبشكل أكثر جدوى مما كانت عليه وسائلها التقليدية من قبل ٠

ولنعد مرة أخرى الى جيرجا لنراه يقول :

« ان معرفة المؤشرات والقيم التى توافينا بها البحوث الاحصائية تستطيع أن تنتزع العديد من البيانات التى يعتمد عليها عدد غير قليل من كسالى الموظفين فى العاصمة يبعثون بها الى الأقاليم ، وهى بيانات لا جدوى فيها الا من حيث أنها :

١ – مدعاة للخوف من أن تفكر الحكومة فى تقرير ضرائب جديدة ، فتكون مدعاة للمنتفعين بالكذب فيما يدلون به حولها ٠

٢ ـ مدعاة للسخرية من حيث سخافتها وتفاهتها فتؤدى الى الكذب والتحريف فلا تثمر غير اجابات رائفة وضيعة ٠

٣ ـ كما تؤدى الى تضخم الملفات بركام من الأوراق التافهة ، فاما أهملتها الحكومة لعدم الثقة بها واما قادتها الى أخطاء مؤسية اذا استعانت بها ٠

فاذا ألقينا نظرة على الصورة العامة للنظام كما يراه شتاين روكان ، حيث اختطت مدارج العلوم الاجتماعية طرائقه فى شتى البلدان لتحقيق أهدافها التعليمية وقامت بجمع ما استطاعت من البيانات الهامة ، فقد نستطيع أن نتبين (وعلى الأخص فى أوربا ، حيث نخيم بيروقراطية وطيدة تزود العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع بما ينهض به) ان المصادر الرسمية هى الأساس الذى يزود العلوم الاجتماعية بالبيانات ، أما الولايات المتحدة فانها تلجأ الى المسح والتصنيف الذى يثرى البيانات الاجتماعية وينميها بمنأى عن الأجهزة الادارية والحكومية ، وان كنت أرى أن تطور تكنولوجيا الكمبيوتر وتقدمها كفيل بالحد من هذا التباين والاختلاف فى أسلوب البحث وفى نوعية البيانات التى ينشدها أساتذة العلوم الاجتماعية ٠ وفضلا عن هذا فان التعاون (وان شئت التنافس) بين الجماعات المدرسية وأجهزة الدولة فىجمع البيانات واستخدامها سيغدو أكثر دقة ، أو أننا نتحرك القهقرى ، كما ذهب روكان فى تصحيحه ، من الربع الثانى (طرق المسح) الى الربع الأول من الاطار (السحت الرسمية) ، وان لم تسلك الطريق السلبى للتصنيف الرسم ـ كما عناه دوركايم ـ ولكنها اختطت طريقا أكثر حيوية فى مواجهة الاسلوب الرسمى لجمع البيانات ٠ ومن ثم أصبح لأساتذة العلوم الاجتماعية أدوار متباينة فى الهيئات الحكومية التى تقوم بجمعها ، كمستشارين . أو منتفعين ، أو مكلفين بغرزها وتفنيطها لحاجة بعض الجهات اليها ، وهم فى هذا كله يتزاحمون ويتنافسون ٠

ويرى شتاين روكان فى دعواه البارعة لما يسميه « العامل الخفى » فى النشاط الاكاديمى لجمع البيانات أن تصور تقسيم معين للعمل يبدو يسيرا ، ويضرب له المثل بما للبيانات من نفع ، ومهما يكن العائد منها فان ما أراه فى مستقبل الأيام من تطور سينتهى بانشاء « بنوك البيانات » ـ مهما كان شكلها ـ للعلوم الاجتماعية ، فان قيامها لابد أن يعتمد على الاجهزة الرسمية لجمع البيانات ويرتبط بها ٠ ومن المؤكد أن حجم البيانات التى يحتاج اليها أساتذة العلوم الاجتماعية لابد أن يؤدى الى قيام أجهزة كبرى تضطلع بها ، وستنمو وتتطور لتصبح أجهزة خاصة مستقلة بذاتها ، وان كان من الممكن أن تتوافق وتتحد مع الأجهزة الرسمية ٠

ونستطيع أن نتبين الوضع كما هو فى واقعه ، اما فى الاطار الذى تقوم عليه « بنوك بيانات العلوم الاجتماعية » من حيث تنظيمها وطريقتها والقواعد والاجراءات

التى تسير عليها) ، واما فى الاطار الذى يربط بينها وبين الأجهزة الرسمية لجمع البيانات ٠

فاذا كنت أرى أن الاطار الأول قد جاء بأعظم عائد فان الاطار الثـانى وان جاء بالقليل كان على قلته ثمينا وكان عظيم النفع لعدد من المسائل الدستوريةوالسياسية التى ضرب بها شتاين روكان المثل فى تقريره المثير عن استخدام البيانات فى وربا الغربية ٠

أجهزة الاعلام الحكومية

منذ بدأ هيرل وماسون محاولتهما عام ١٩٦٣ لترشيد الاعلام الحكومى باقتراح نظام موحد للاعلام حفلت المحاولات التى قامت بها الدولة وغيرها مما قامت بهالادارات المحلية بالكثير من الكتابات التى تناولت مسائل الاعلام واقترحت لها الحلول (ومنها ما عجز عن اقتراح الحلول) ، وان أجمعت كلها على الفرص المواتية التى يمكن أن يقوم بها الكمبيوتر فى جمع البيانات وفقا لخطة جديدة أو اجراءات ادارية أكثر كفاية ٠

وقد قام ألان ف ٠ وستين بتحليل أنماط عديدة لعمليات المسح الرائعة التى نهضت بها الولايات المتحدة باقامة هيكل مترابط لجمع البيانات ، خرج منهـا بالنتائج السابقة التى ترى أن استخدام الكمبيوتر فى الادارات الحكومية ما زال خاضعا للعمل الروتينى ، ومن المحتمل أن لا يتعدى التطبيق الحرفى والاجرائى للفهرسة اليدوية ٠

فاذا غدا أساتذة العلوم الاجتماعية أكثر التصاقا ــ كما نتـوهم ــ بحصيلة البيانات القائمة فان علينا ، كما أرى ، أن نلقى نظرة فاحصة على ما يجرى داخل الادارة الحكومية لبنوك البيانات ، لما لها من تأثير محتمل على بنوك البيانات الأكاديمية فى المستقبل ، ويبدو أن المعيارين اللذين يمكن أن يقوم عليهما تصنيف متكامل لقواعد جمع البيانات هما ما يمكن أن أسميه « التنظيم المتكامل » فى المعيار الأول وما أسميه « فائض القيمة الاعلامى » فى المعيار الثانى ، وهو ما أعنى به شيئا قريبا مما جـاء فى تقرير عن « التسجيل الذاتى للمعلومات فى الادارات الحكومية » فى اشارته الى ترتيب البيانات فى قوائم تتضمن معنى جديدا للأعلام ، وان لم يكن الوضع هو ترتيب البيانات فى قوائم فحسب ، وانما جمعها وتنقيتها أيضا بما يجعلها مقبولة ، ومن اليسير ضبط هذا المعيار وتجربته عمليا وكميا بأعداد أرشيف مفهرس لشتى البيانات النوعية المترابطة يضع فى اعتباره عدد النقاط التى يمكن الافادة منها ومستوى العائد التحصيلى فى مقابل الضائع ، ومدى ما فى احصاء العائد من دقة (من قبيل تراجع النسبة المئوية ومعدلات الاضافة وما لها من قيمة) ٠

ويستطيع هذا المعيار أن يبين بدقة بالغة ، وفى أبسط المواقف ، قدرة الكمبيوتر على القيام بعمل الكاتب الالكترونى ، حيث يعجز العائد الاعلامى أن يضيف شيئا الى حصيلة البيانات ، كما يحدث عند اعداد القوائم من أرشيف السكان • فاذا انتقلنا الى موقف وسط فان العمل يغدو أكثر تشابكا ، كما يحدث عند استخدام الكمبيوتر فى اعداد الميزانية ، حيث تسجل البيانات الأولية المستمرة من كافة المصادر ، ثم تدرج فى بنود عديدة تجمل حصيلة المنصرف •

أما المواقف العليا فانها تتطلب تحليلات احصائية مبهمة ومعقدة يتم الربط والمقارنة بينها على المستويين الفردى والجماعى ، كما يحدث فى التحليل الاجتماعى للوحدات الحضرية ، أو عند تصميم هذه البيانات بحيث تمدنا بما نحتاج اليه مستقبلا لشتى أنواع الخدمات •

أما المعيار الآخر ، وهو « التنظيم المتكامل » ، فمن اليسير استخدامه وتجربته باختبار عدد من الوحدات الادارية التى تقوم باعداد الدخل والمنصرف ، ومدى ماتستعين به كل منها فى خطواتها ببيانات الكمبيوتر ، وما تضفيه البيانات الالكترونية من حيوية على التنظيم المشترك •

ففى أبسط المواقف نستطيع أن نضع وحدات البيانات الالكترونية التى تدخل فى تنظيم أى وحدة بحيث لا يجور تأثيرها على غيرها أو تستوحى بياناتها من أى وحدات أخرى • وفى الموقف الوسط فان الحالات التى يتم فيها التبادل بين وحدات المعلومات الالكترونية وغيرها من الوحدات الأخرى انما يتم فيها دون أن يعتمد أى منها على الأخرى بصورة ملحوظة (كما هو الحال مثلا فى ادرات الميزانية وادارات الحسابات المركزية) • وأما ما يعلو على ذلك (وهو ما يتعذر وجوده فى الواقع) فان شبكة الاتصالات بين الوحدات المختلفة من الهيئات تتكامل وتعتمد كل منها على الأخرى •

فاذا مزجنا بين هذين المعيارين استطعنا أن نتبين ، ولو بصورة مبهمة أربعة مجالات يمكن أن تدرج فى اطارها أكثر الانماط التى أجملها وستين فى كتاباته ، لكل مجال منها متغيراته الكامنة فى داخله ، كما أنها تعتمد فى تربيتها على الدقة فى استخدام هذين المعيارين (أنظر شكل ١) •

فالمجال الأول يتوافق مع الادارات المشتركة لبنوك البيانات فى مهمامها الادارية والكتابية بأقل عائد أو حتى بدونه من المادة الأولية للبيانات الواردة (كالحسابات بكل صورها ، وعمليات الجرد ، وتصنيف البيانات ، الخ) •

وأما المجال الثانى فانه يوفق توفيقا نمطيا بين بنوك البيانات المستقلة والوحدات الاعلامية كمراكز التخطيط والبحوث الحكومية أو مكاتب الاحصاء بالتالى • وفيها تتدرج قيمة البيانات الواردة من المجال الأوسط الى المجال الأعلى ، على أساس أن المادة الخام

قد تؤدى الى تحليل زائف (الى جانب ما تم توصيفه منها) ، الا أن الوحدات لا تنم الا عن قدر ضئيل من التنظيم المتكامل ، و قد لا تنم ، مع العملية الادارية ، عن شيء، اذ أن كلا منها جهاز منفصل بذاته يعتمد على جهد اضافى أو مطابق فى جمع البيانات. وهو ما يبدو أنه الحل النمطى للوضع الذى تقوم عليه مكاتب التعداد الأهلية .

فأما المجال الثالث فانه يقوم على التوفيق بين هيئـــات التخطيط الداخلى وبين الوحدات الحسابية كما هو أكثر مكاتب الميزانية فى الادارات المحلية والقومية .وفيها يتدرج التكامل فى التنظيم مع الوحدات الادارية الاخرى واعتماد كل منها على الأخــرى من المجال الأوسط الى المجال الأعلى ، الا أن قيمة المعلومات الزائدة ليست بذات قيمة كما هى بالتالى بالنسبة للتحليل الزائف لقوائم البيانات أو ربطها بعضا ببعض .

فاذا دنونا أخيرا من هذا المجال المعقد البعيد من أن يكون ساحة ملائمة فى واقعه لقيام بنك موحد متكامل للبيانات ، وهو المجال الرابع ، فاننا نرى أن وحـــدات البيانات الالكترونية تترابط فى اطار واحد مع العمليات الادارية المتعددة فى الادارات الأخرى لتسفر عن عائد من المعلومات المرتبة يمكن أن تغذى نشاط هذه الادارات الأخرى

ومن اليسير استخدام هذا النسق لتصنيف الوحدات القائمة وتقويم مدى ما وصلت اليه الحلول الجديدة لتنظيم قاعدة تستند اليها البيانات المتكاملة لتحقق مراميها وفقـا لهذين المعيارين . الا اننا تستبين مما ينشر الآن أن العوائق القائمة أمام التقـــدم المنشود ما زالت هائلة .

ولا أجد فى ذلك شيئا من الغرابة ما دمنا نتناول المشكلة فى اطارها الصحيح، لا من حيث النظر الى تأثير الكمبيوتر على البناء التنظيمى ، ولكن من حيث مطالب التنظيم التى نواجهها بعمليات الكمبيوتر ، أو بعبارة أخرى وضع الأجهزة الاجتماعيـــة أولا واعتبار التكنولوجيا هى التابع الذى يحتل المقام الثانى ، وليس العكس .

فمنذ بدأ هذا التقدم الآلى فى اختزان البيـــانات ، باختراع ماكينة باسكال ، والتحسينات التى أدخلها كل من هولريث وباول (وكلاهما كما يجب أن نعرف من موظفى مكتب التعداد بالولايات المتحدة) على آلة التعداد الكهربائية ، واســـتخدام اليوتيفاك لها فى ادارات الاحصاء ، ومن ثم هذا التقدم الحالى الذى شهدته الأجهـزة المعقدة والمتشابكة أخيرا ، أصبح من الواضح أن لكمبيوتر لم يعد أداة علمية (كمـــا هى الفكرة القائمة عنه) ، ولكنه لا يعدو كونه ماكينة بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، لا نتوقع منها الا أن توفر الجهد الانسانى وتطوره وأن تحسن استغلاله كما نحب ونرجو ولهذا فان الأساس فى استخدام الكمبيوتر لاختزان البيانات لا يعد كونه وليد الحاجـة الى بديل لتلك الطائفة من الكتبة غير المدربين من ناحية ، أو الحاجة الى أداة أكثر نفعا

من النواحي الاقتصدية والاجتماعية والسياسية من ناحية أخرى ، وهي حاجة لها عائدها الناجز والأكيد لصالح الادارات الحكومية بما يفوق كل ذكاء انساني فى تنفيذ القانون وضبط الجريمة ، وان كان من البين أن كل هذه الانجازات لا تتعدى استخدام الكمبيوتر كأداة سريعة لبيان الحالات الفردية ، ولهذا فان ما يقوم به لا يختلف عما يقوم به الكتبة في اضافة المعلومات وتدوينها بطريقتهم الروتينية المألوفة ٠

ولهذا فان ما أراه من التحول الكبير فى استخدام الكمبيوتر لبيان الحالات الفردية (ومن ثم تقرير الحالات الاجتماعيه والاخبارية) ، وهو ما تبينه كثير من المراقبين وكان سببا فى حملتهم عليه ، لا يعد من أخطاء التكنولوجيا التى تتوقع من ورائها كل جليل ، بقدر ما هو من آثار التنظيم التى كنا نتوقع من الكمبيوتر أن ينهض بأعبائها فلم ينجز غير القليل منها ٠

ولا نستطيع أن نعد التخطيط هو الآخر حاجة يتطلبها تنظيم الجهاز البيروقراطى بقدر ما هو مطلب صدر عن هيئة حكومية قادرة ، أو صدر بمعنى أدق عن الاوضاع السياسية القائمة أو عن ذوى الفكر الراجح، أو أنه جريا على مصطلحات الاقتصاد يعنى توجيه الموارد وفقا للحاجات القائمة ، كما يعنى عملا كثر (لا اختصار العمل) لتوفير ما يحتاج اليه المجموع فى المستقبل ، و هى حاجات تبدو غامضة أو لا تتوافق مع المصالح العنيدة للبيروقراطية ، وبالاختصار التخطيط هو الاستثمار لعائد اجمالى بعيد فى مواجهة العائد السريع الذى تنشده القلة المحدودة من أصحاب المصالح ٠ ولهذا فان ما أراه بعيد الاحتمال أن يفد عن التنظيم البيروقراطى حافز قوى لاستخدام البيانات استخداما سديدا ، والأكثر احتمالا أن يتأتى ذلك بتأثير قوى خارجية من قبيل تلك الاجهزة التى تنشئها الاوساط الاكاديمية لجمع البيانات أو من جانب أصحاب القرار السياسى ٠

فاذا صح ذلك فان مشكلات جمع البيانات (وخاصة اعداد البيانات) ستغدو أكثر عسرا مما كانت عليه من قبل فى بنوك جمع البيانات الاجتماعية ، فاذا كان هناك اتجاه لتقسيم العمل تقسيما سويا بين المنشآت الاعلامية الحكومية وبنوك البيانات الآكاديية (و ما يتصل بالخدمات التى تؤديها البيانات) فان التداخل بين جمع البيانات الاجتماعية ونظم الجمع سيغدو ، كما يرى روكان ، أكثر قابلية للفحص والاختبار ٠

نوعية البيانات
وأسلوب استخدامها

وقد نشأ الحافز الأصيل لانشاء البنوك الاكاديمية لجمع بيانات العلوم الاجتماعية عن الحاجة لاختزان البيانات المبعثرة والمهلهلة وحفظها اذ أن المسح الاجتماعى

كفيل بأن يزودنا بالنهج الذى يمدنا بالبديل لتلك الصور العديدة من النشاط الرسمى لجمع البيأنات • اذ أن طرق المسح ووسائله قادرة على حشد المصادر المحدودة للتعرف على مشكلة تفتقر الى المعلومات المرتبة التى يتعذر الحصول عليها من المصادر الرسية ان وجدت والانتفاع بها بصورة وافية • ولهذا فان بنوك البيانات الاجتماعية لا تعنى بحصيلة البيانات ، وان دعت الحاجة الى معرفة البعض منها (وهى حاجة تتزايد باستمرار) أو تقويم ما تتضمنه من دقة ، الا أن ذلك يتم بصورة تلقائية •

ومهما يكن فان على بنوك البياتات أن تفترض أن ما قامت بجمعه منها قد تم وفقا لأسس اعتمدتها الهيئات العلمية وقواعد أقرتها المعايير القائمة • وما دمنا ننشد البيانات الحكومية فأن هذا الاحتمال يتضاءل ، وتغدو الحاجة الى تقويم عمليات الجمع قائمة قبل أى شىء آخر على الأسس التى تتوخاها الادارات الحكومية فى جمعها لتلك البيانات •

فاذا رجعنا الى تصنيف وستين استطعنا أن نميز بين البيانات التى جمعت بقصد الاحصاء أو التسجيل أو للاستشهاد بها وبين تلك التى جمعت لخدمة المخابرات وأنواع الرقابة الأخرى •

واذا كانت جميعا مما يصلح لأغراض العلوم الاجتماعية فان علينا أن نستبعد ما جمع منها لحساب المخابرات وأنواع الرقبة الاخرى من تلك التى تعنى بها بنوك البيانات الاجتماعية •

ونستطيع أن ندخل بعدا آخر للتمييز بين البيانات التى جمعت عن طريق وسائل الاحصاء (أى بطريق التعداد الرسمى) وتلك التى قامت بجمعها الادارات الحكومية بطريق سافر أو ضمنى من خلال البحث •

كما أن هناك ثلاثة أنماط من البيانات لكل منها سماته الخاصة هى :

- المسح (و البيانات التى تخضع للبحث) •
- البيانات الاحصائية •
- البيانات التى تقوم بجمعها الهيئات الادارية كما هى فى السجلات الرسمية •

فاذا انتقلنا من بيانات المسح الى البيانات الادارية وجدنا أن طبيعة كل منها تتغير اذ تتدرج من البيانات البسيرة الى البيانات العسيرة • فالسجلات الرسمية تمدنا بالبيانات المعتمدة (كقوائم الاسماء ، والنشط الاقتصادى ، والمؤسسات بعدد أعضائها ، الخ) ، وهى بيانات صحيحة من الناحية الرسمية ، الا أن الاطمئنان اليها

يتوقف على ما تتمتع به الجهة التى تقوم بها من كفاية وقدرة ، وان كانت لا تقوم فى أغلب الأحيان على أساس فنى أو طريقة علمية (كما هو الحال فى بحوث الاستبانات)

وأما النمط الاحصائى وان كان نمطا وسيطا فانه يقوم على استبانة تعد اعدادا جيدا أكثر مما تعتمد على السجلات الرسمية ، وان لم تخل من الطابع الرسمى الا أنها تعتمد الى حد كبير على وسائل البحث الميدانى • ويفضل هذا النمط من التعداد الاحصائى ما يقوم الكتبه بجمعه وهم جلوس الى مكاتبهم ، الا أنه لا يفضل ما يتيسر عن طريق اللقاءات الشخصية ان لم يفقها سوءا •

وأما الهيئات التى تقوم بجمع البيانات فان لها هى الأخرى طبيعتها فيما تؤديه ، ففى عمليات المسح أو البحث (وان كانت تحظى بالرعاية الحكومية) يستطيع المرء أن ينفذ الى أعمق الأفكار والمواقف ، وبالتالى يستطيع أن يتسلل الى الجانب الخاص من حياة الأفراد بأكثر مما يتاح له فى اطار البحث الاحصائى ، حيث يمكن للأسئلة الخاصة أن تأخذ دورها ، وان لم تتجاوز المتغيرات العامة (من المواقف أو السلوكيات) •

وتبدو السجلات الرسية كثر جمودا حتى ليتعذر استقراء المعلومات العامة منها (ففى ايطاليا مثلا لا يسأل الفرد عن اسم أبيه فى بيانات تحقيق الشخصية وبعد ذلك من المحظورات) • كما أن على الفرد ن ينتقل فى الوقت نفسه من اطار التفاصيل والاختبار النظرى الى الوصف البسيط ، كما ينتقل من اطار البيانات التى تجمع عن طريق المسح الى البيانات التى تحتويها السجلات الرسمية • وان كان يمضى من ناحية أخرى من التصنيف الى الالمام الشامل •

فاذا كان النمط الاحصائى – كما نقول للمرة الثانية – نمطا وسيطا أفضى الى الالمام الشامل وان كان من اليسير عليه أن يلجأ الى التصنيف الفنى سواء فى جمع البيانات أو تفنيدها ، كما يستطيع أن يكون أداة للاختبارات النظرية وشرح الضوابط التى تقوم عليها كما هى فى البحوث السكانية التى لا نحتاج بالضرورة الى اتخاذ موقف من تلك البيانات • وقد أجملنا ذلك فى شكل (٢) •

ويخيل الى أخيرا أن هناك معيارين أساسيين يتضمنان مناقشة الأنماط التى تقوم عليها حصيلة البيانات وطريقة تحصيلها :

أولهما هذا المعيار الأهلى الحكومى البارز ، وهو معيار لا يتاح له أن يتجاوز نطاق السرية فيما يحصل عليه من بيانات (وان كان لكلا النمطين حدوده من السرية) لا تجاوز ما يقف عنده من خصوصيات العميل

وأما المعيار الثانى وهو ما يمكن أن أسميه ارغام العميل على الاستجابة أو ترك الحرية له ليجيب أو يرفض (أو يزيف) فهو معيار ما لجامع البيانات من حق مشروع •

ولهذا فان لدينا أربع طرق فرعية لجمع البيانات لكل منها قواعدها ، ولكل منها نوعية من البيانات التى تقوم بجمعها ، وطريقة جمعها .

فأما الطريقة الأولى فاسميها الطريقة الشخصية المتفق عليها ، كما تبدو فى العلاقة بين الطبيب ومريضه ، فالبيانات فى هذه الحالة بالغة الخصوصية ، كما أن صحتها تقوم على مصلحة العميل فى ابدائها اذ أنه يقدمها لخدمة تقتضيها مصلحته وهى العلاج . ويتوقف الحصول على البيانات فيها على قوة التأثير (على حد تعبير بارسونز) مع توفر حرية الرفض أو الادلاء باجابة باطلة .

وأما الطريقة الثانية فهى الطريقة العلمية الاكاديمية ، وفيها يقيم الباحث حيث يريد جمع ما يهمه من بيانات ، وان لم يكن لديه ما يحول دون الاجابة الزائفة، وليس ثمة الزام لأى أحد بالاجابة. وما عليه الا أن يلجأ الى التحايل فى الحصول على ما يريد (كما يحدث فى اللقاءات الشخصية لطريقة المسح) ، وان كان من العسير عليه أن ينفذ الى أغوار العميل .

وهناك الطريقة الثالثة ، وهى ادارية تقوم بها هيئة حكومية ، وتحصل فيها على ما تريد من بيانات (وان كانت من نوع معين) بتوقيع عقوبة خفيفة على من يرفض الاجابة ، وان كانت البيانات المطلوبة من قبيل البيانات العامة مما لا يتناول المسائل الخاصة ، ويتم الحصول عليها بدافع المصلحة التى تحققها هذه المعلومات للمجموع ، فاذا غاب عنصر المصلحة عندما تتضاءل الثقة بالجهة التى تقوم بها فان ما تحصل عليه من بيانات لا يرقى الى الدقة المنشودة .

والطريقة الرابعة هى ما تقوم على التحقيق وصولا الى بيانات لها طبيعتها الخاصة من السرية ، ولا يجوز لمن يطلب اليه الادلاء بها أن يمتنع عن الاجابة أو يدلى باجابة باطلة ، والا كان جزاؤه العقاب الصارم .

فاذا تزود أبناء العلوم الاجتماعية من جمع بيانات لا تدخل فى دائرتهم الخاصة جريا على ما يراه الأوربيون لتطوير أرشيف البيانات ، وتلبية للدعوة السرية لوضع خطة أكمل للبيانات فان ذلك سينتهى بقيام مشكلتين عسيرتين ، أولاهما ربط البيانات الصادرة عن الطرق الفرعية بعضها ببعض (وخاصة البيانات الاكاديمية والادارية) ، وثانيتهما نوعية البيانات الصادرة عن الطرق الفرعية غير الأكاديمية ، ولهذه المشكلة الأخيرة وجهان ، أولهما تقنى يقوم على بيانات منهجية سليمة على قدر كبير من الدقة والاكتمال ، فهو بالاختصار صورة نمطية للتحليل الثانوى . أما الوجه الثانى للمشكلة فما زال مبهما ، وان كان من الواضح أنه سياسى وقانونى فى طبيعته ، وهو يتناول النتائج الكبرى الخفية والظاهرة ويتحكم بصورة بارزة فى أبحاث العلوم الاجتماعية

ويوجهها ، ومن بينها الخصوصيات والاحتمال المتزايد لقيام قوانين صارمة تسـيرها وتضبطها ، ثم هذا الطابع المهنى لجهاز جمع البيانات ، وأخيرا عنصر المحاباة (لصاحب البيانات) · وهذه المسائل الثلاث ما هى الا بعض من كثير مما أتبينه ، وسأعود اليها فى النهاية بعد أن أعرض للتجربة الايطالية حيث ندت عن البعض منها ·

قواعد جمع البيانات فى ايطاليا

أما من سبيل الى جمع معلومات لا تتحكم فيها البيروقراطية ؟

يقوم جمع البيانات فى ايطاليا على أسس معقدة (ان لم تكن مبهمة) ، فليس هناك من مصادر منظمة يمكن الاعتماد عليها لا فى الوحدات الحـكومية ولا الأهلية ، وان كان استخدام الكمبيوتر قد تفشى وانتشر بصورة بالغة بين الأجهزة الكبرى فى السنوات الأخيرة ، حتى قفز عدد الوحدات التى تستعين به من ٢١٣٥ وحدة فى ختام عام ١٩٦٨ الى ٥٥٠٠ وحدة خلال عام ١٩٧١ ، بزيادة قدرها ٢٥٧ر٥٪ ، تحتل الوحدات الصناعية المقام الأول بينها (٤٦ر٤٥٪) و (٤٧ر٠٥٪) و (٤٩ر٩٪) فى السنوات ١٩٦٨ و ١٩٧١ و ١٩٧٤ على التوالى تتلوها فى ذلك الوحدات الحكومية (١٧ر٠٪) و (١٦ر٥٪) و (١٦ر٠٪) فى هذه السنوات نفسها ·

ولا أستطيع من الناحية العملية أن أضع صورة محققة لماتم منهـا على مستوى الحكومة المركزية ، وان كان فى استطاعتى أن أقرر أن كل الوزارات الهامة وعددا من المؤسسات المركزية (كالبرلمان ، ومجلس القضاء الأعلى ، وادارة الحكم المحلى ، وبنك ايطاليا ، وهى الجهات التى تستعين بأحـدث نظم الكمبيوتر) تمتلك أجهـزة كاملة وسجلات غنية بالبيانات عن الأفراد وعد الهيئات على حد سواء ·

والى جانب هذه الأجهزة الحكومية تقوم أجهـزة التأمينات الاجتماعية ، وهى أجهزة ضخمة ، تحتفظ لديها بسجلات وافية عن كل ما يتعلق بالنشاط الأهلى (حتى عدد أفراد الأسرة) ، بالاضافة الى سجلات المتقاعدين والخاضعين للرعاية الصحية من العجزة من بين الايطاليين عامة ، كما أن هناك هيئات أصغر فى قطاع الاقتصاد ·

ولعل أطرف ما جد منها أخيرا على المستوى المركزى للاعلام هذا الجهاز المظهرى الباهظ التكاليف الذى يعـرف « بمشروع أثينا » ، وقد قامت به وزارة المالية لحصر ووضع الضرائب على الايطاليين ، ثم كان مصيره الفشل بعد أعوام من الجهد والاتفاق الباهظ الذى جاوز أربعين بليون لـيرة ، ولم يف حتى بالخطوة الأولى من قيامه وهى وضع دليل مالى للخاضعين للضرائب من الأفراد والهيئات ·

وعلينا أن نقوم بدراسة « مشروع أثينا » دراسة واعية (ومن المحتمل أن يعدلا

بمعرفة أوفى) اذ أنه صورة مالية (من المحتمل أن تعمم) للمعوقات البيروقراطية لاى خطة استثمارية ، حتى وان اشتد الضغط السياسى لاستخدام الكمبيوتر ·

ومن الطريف ان نضع هذه الصورة التكنوقراطيــة المتكاملة لمشروع أتينـا فى مواجهة الاقتراح الذى تقدم به الحزب الشيوعى الايطالى لحل مشكلة الضرائب وفقـا لنمط آخر من المعلومات يتيح للجهاز الضريبى أن يضـع تقديرا أوفى للضريبة على الأفراد والقدرة على تحصيلها ·

ومن صور التطور المتميزة على المستوى القومى ذلك الاهتمام البادى من جانب النقابات والأحزاب اليسارية فى السنوات الأخيرة بجمع البيانات وبالبحوث الاجتماعية للاستعانة بها فى تنظيمهم الداخلى · فالحزب الشيوعى الايطالى يمتلك جهازا مركزيا للكمبيوتر ، قام خـلال السنوات الثلاث الماضية بتسجيل واف لعينات بلغت ألفى نموذج قام بمسحها ونسخها من صورتين بأوفى ما يمكن أن تتضمنه ملفات على درجة بالغة من الأهمية ، فقد حوى التسجيل كل ما يتعلق بأعضاء الحزب وأسمائهم خلال السنوات الثلاث الأخيرة من خلال استبانات مختصرة ولكنها شاملة وافية ، كما قام الحزب فى الآونة الأخيرة باعداد بيانات انتخابية فى غاية الدقة لعدد من الكوميونات استعدادا للانتخابات القادمة ، بالاضافة الى ما قام به فى العامين الأخيرين من تكوين لجنة قومية للاحصاء والاعلام تستطيع أن تهيمن على كافة البيانات التى تمتلىء بهـا الملفات لكل الظواهر الاجتماعية ، وتتيـح للحزب أن يسخر هذه البيانات لأهـدافه الاعلامية ، كما أن عليها أيضا أن تقدم مشورتها مستقبلا للقيادات المحلية للحزب ، وتقوم باعدادهم لاستخدام الكمبيوتر فى فروع الحزب الاقليمية ·

وعلى قدر علمى لم يتمكن الحزب الشيوعى بعد من اقامة جهاز للكمبيوتر يعتد به ، وان استعان به فى تدوين البيانات الخاصة بأعضـائه ، ولكن من المؤكد أن لديه وحدة ضخمة للبيانات الانتخابية يشرف عليها ويديرها سيلزو تشينى ، وقد قام أخيرا باصدار ثلاثة كتب عن الانتخابات الايطالية ·

كما يعتمد الحزب على عدد من مراكز الأبحاث ، تخص بالذكر منها « معهـد جرامسكى » للبحوث التاريخية ، ومركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية ، وقد تميزا فى السنوات الأخيرة بما أبدياه من اهتمام بدراسـة البناء الاجتماعى فى ايطاليـا ، وخاصة ما يتصل منها بوضع الطبقات الوسطى ·

وقد قام الحزب فى الآونة الأخيرة بحملة واسعة للتعرف على طبيعة الحياة وبحث عدد من المشـكلات فى شتى أنحاء البلاد عهد بهـا الى وكالة خارجية هى « وكالة ديموسكوبيا » ، وفى نيته أن يطرح ما تجمع لديها من بيانات على الباحثين بعد نشر التقرير الذى تقوم باعداده ·

وتتجه النقابات ، وخاصة اتحاد نقابات عمال الصلب القوى ، الى الاعتماد على نفسها باعداد أجهزة لمعلومات تغنيها عن المصادر الحكومية والمصــــادر التى تقدمها الشركات عن حال الصناعة .

ومما يستهوينا فى بحثنا هذا ما يبدر منها على المستوى المحلى فى ايطاليا حيث تم ادخال الكمبيوتر أخيرا فى اطار التنظيم الادارى الجديد الذى دعت اليه الجامعات الاقليمية وعاونت فى ادخاله ، وهو ما عجزت عنه الوزارات المركزية « فهناك على الأقل تشتد النية لتحسين وتطوير البيانات لتحقيق الأهــــداف التى قامت من أجلها أكثر مما جرت عليه المراحل الأولى لاستخدام الكمبيوتر فى المشروعات الكبرى . وقد لقيت هذه الرغبة تأييدا قويا بعد الانتخابات المحلية التى جرت فى ١٥ يونية ١٩٧٥ وأسفرت عن تحول غير متوقع نحو اليسار .

ولا أود أن أبالغ ، ولا أن أقدم حتى تفصيلا لواقع الكمبيوتر على المستوى المحلى فى ايطاليا ، وكل ما أنشده أن أقتصر على حالتين كان لى بهما معرفة وثيقة :

أولاهما : محاولة ابتكار نظام جـديد للبينات للحكومة الاقليمية فى كــل من لمبارديا وبيدمنت .

وثانيهما : وضع احصاء اجتماعى ونظام للمعلومات يســاعد على رفع مستوى المعيشة فى لمبارديا .

وتقوم كل من هاتين الحالتين على الاتجاهين اللذين بينتهما من قبل ، وهما :
ـ تحقيق التكامل بين أجهزة المعلومات الأكاديمية والمعلومات الادارية.

ـ اتباع خطوات مختلفة عمـــا كانت عليه من قبل فى العــلاقة بين الباحث والأهــــالى .

نظـــام المعـــلومات الاقليمى فـــى لمبـــارديا وبيدمنت

تعذر على الحكومه فى لمبارديا اقامة نظام شامل للبيانات الاجتماعية ، وبالرغم من أن اســـتخدام الكمبيوتر فى عدد من المؤسسات الاقليمية وخاصة فى المدن الـكبرى كميلان ، أو فى ادارات الحكم المحلى ، أو فى المنشآت الكبرى كالمستشفيات) قد بلغ

مستوى رفيعا فان بعض الادارات الاقليمية ما زالت عاجزة عن اقامة نظام قويم للبيانات الاقتصادية والاجتماعية ، ولم تؤد المحولة التى بدأت منذ سنوات مضت باقامة الهيئة الاقليمية للبيانات الى النتائج المرجوة منها .

وقد أنشئت هذه الهيئة مستقلة بذاتها لتكون نواة لبنك اقليمى للبيانات ، وجمعت بين الصفتين الحكومية والأهلية ؛ وفقا للنمط الخامس الذى أشار اليه وستين فى بحثه عن الوضع فى الولايات المتحدة ، وتضم هذه الهيئة ممثلين حكوميين للادارات الاقليمية والحكومات المحلية والجامعات أو المكاتب الخاصة ، كما تضم أفرادا من الباحثين . وما أن بدأت عملها حتى انهالت عليها المطالب الحكومية فأغرقتها وعاقتها عن تحقيق ذاتيتها واستقلالها ، وتحولت الى جهاز اقليمى لجمع البيانات وفهرستها ، وبقيت رهينة المطالب الادارية للاقليم .

الا أن الحكومات الاقليمية قد أخذت تتحرك حالا فى اتجاهين لتعويض ما فاتها من وضع نظام للمعلومات ، فأنشأت هيئة استشارية من ثمانية خبراء للاعلام ، ليستنير محافظ الاقليم بما تشير به عليه فى كل ما يتعلق بجمع البيانات وتوثيقها ، وقام المعهد الاقليمى للبحوث بوضع مشروع لتيسير اقامة نظام اقليمى للمعلومات .

وكانت الخطوة الأولى انشاء سجل واف للبيانات يضم كل الاحصاءات والبيانات الديموجرافية لكل كوميون مما يحقق متطلبات التكامل الاقليمى .

الا أن المشكلة الأساسية لأى نظام للمعلومات ، وهى التوفيق بين العمليات الادارية والتحليل الدقيق ، ما زالت قائمة دون حل ، وبقى السجل بالرغم مما حواه من معلومات هائلة قيمة فى عزلة لا جدوى منه .

أما بيدمنت فقد اتخذت اجراء أبعد مدى للتوفيق بين النظامين العلمى والادارى بانشاء جهاز للمعلومات فى ربيع ١٩٧٧ قام على أساس وطيد من العناية والخبرة ، تديره حكومة بيدمنت بالاشتراك مع جامعتين من جامعاتها (عامة وبوليتيكنيكية) ، مع اتاحة الفرصة للهيئات الصغرى كالنقابات والادارات المحلية وأمثالها للاشتراك فى المراحل الأخيرة .

ويضطلع هذا الكونسرتيوم بواجب أساسى هو التوفيق بين العمل الجاف الذى تقوم به الجامعتان والعمل الذى تقوم به الادارات الاقليمية .

وينبع ذلك تنظيم الجهاز الاقليمى للمعلومات على أعلى مستوى من التكامل فى استخدام البيانات ، مما يعد علامة مميزة للفرص التى يتيحها التعاون بين الأجهزة الأكاديمية والادارية . ويتميز مشروع بيدمنت على مشروع لمبارديا بأنه يضع الجامعات

والادارات المحلية على مستوى واحد من المسئولية والمساواة بصفتهم أعضـاء مؤسسين وشركاء أصليين فى الكونسرتيوم .

الا أن كـلا المشروعين يرمى الى تحقيق نوع من التوافق بـين الهيئات الداخلية وما يصب فيها من الخارج من ناحية ، ومن ناحية أخرى الاستعانة بالمعاهد الأكاديمية على درجات متفاوتة .

الاحتياجات ، ونوعية الحياة ، والتخطيط الاجتماعى

فى قطاع للبحث الاجتماعى

وتحاول حكومة لمبارديا بعد فشلها فى اقامة جهـاز مركزى للبيانات الاجتماعية والاقتصادية اقامة جهاز لا مركزى (بالاشـتراك مع بلدية ميلان) يقوم على التجميع الذاتى للبيانات . واختطت لذلك مشروعين ناجحين ، يدعى أحدهما « نطاق الموازنة الاجتماعية » أو « نطاق الاحصـاء الاجتماعى » . ترتكز فكرته حول نظام للمعلومات لنطاق محدد من الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، يسجل كل ما يتصل به من البيانات الاجتماعية اللازمة لاتخاذ القرار المناسب ، وخاصة ما يتصل منها بالخدمات الشخصية ، وذلك فى نطاق اقليمى متميز اداريا واجتماعيا ، بحيث تفى فى النهاية بحاجة أى فئة من الناس اليها ، مع ملاحظة الأولويات فيما بينهم وقياس هذه الأولويات فى أى نطاق منها على غيرها فى نطاق آخر .

والسمة البارزة لهذه التجربة أن حصيلة البيانات تقوم عليها وتتناولها هيئات تتميز بطابعها اللامركزى الأصيل .

وبعد عام من قيام هذا الجهاز جاء فى تقريره المنشور صيف ١٩٧٧ اقتراح بضرورة اقامة صلة بين الأنماط العديدة للبيانات وجامعى البيانات أنفسهم .

ومن القواعد الأساسية لاحصاء البيانات أن تتسم الهيئات المركزية التى تقوم بجمعها « الاقليمية منها والمحلية » بالطابع الموضـوعى ، وأن تكون لبياناتهـا دلالات اجتمـاعية ، وأن يكون توزيعها على المحليـات باللغة والمعانى التى تعيها (انظـر جدول ١) .

وجريا على هذه القاعدة الصلبة تستطيع المحليات أن تضفى عليها مميزات أخرى حين تقوم بتصنيفها وفقـا لأهميتها وبيان ما قصر عنه التحليل الاحصائى من بعض الحالات وأولوية كل منها .

فاذا جئنا الى الخطوة الأخيرة رأيناها تقوم على عدد من المؤشرات الاجتماعية الذاتية أو ما يمكن أن تصنف بوجه عام تحت عنوان « بيانات عن نوعية الحياة » ، وهى بيانات يمكن الحصول عليها عن طريق المسح الموسمى لقطاعات كاملة من الأهالى (داخل الاقاليم او المحليات) ، مع الاهتمام بالبيانات الوصفية العامة لتكون أساسا لتقويم التحليل البيئى للاحصاء الرسمى فى الخطوة الأولى · ومن المسلم به أن يخضع هذا المسح لاشراف هيئة مهنية أو أكاديمية بعيدا عن ادارة المشروع ·

والصورة البارزة فى هذين المشروعين أن العملية البيروقراطية لجمع البيانات تستكمل طابعها فى ظل شبكة معقدة من الباحثين الاداريين ، وهم الذين يقومون فى الوقت نفسه بجمع البيانات ، كما أنهم يمثلون الوحدات والمواقف المعدة للمسح · فاذا حققت هذه البيانات الآمال العريضة من جمعها حين يسنند من يفيدون منها الى نوع من التأثير السياسى فان اعداد المتخصصين الجدد فى اطار من التنظيم الادارى الجديد يبدو أمرا عسيرا وان كان قمينا بالمحاولة ·

ختام

ويؤدى هذا المعيار فى استخدام البيانات لأغراض البحث الى اقبال أساتذة العلوم الاجتماعية على العمل ، ويجعلهم فى موقف أدنى من الأهداف الادارية لهذا الكم الهائل من مجاميع البيانات الرسمية التقليدية والحديثة على السواء · اذ أن أرشيف العلوم الاجتماعية على ما بلغه من مستوى رفيع للاعداد العلمى انما يعتمد فى بياناته بدرجة متزايدة على ما يستمده من الأجهزة الصغرى (وخاصة ما يقوم منها على المسح) : الا أن هذا التحول الطارىء يسفر عن مشكلات جديدة ، وهىمشكلات تم التعرض لها بطرق عديدة ولكنها تشترك جميعا فى سمتاها ·

وأول هذه ا لمشكلات ما يتصل بالربط بين الأنماط العديدة ن البيانات ، وخاصة البيانات التى تجمع عن طريق المسح الذى تضطلع به الاجهزة الأكاديمية الصغرى ، والاحصاءات الرسمية أو البيانات التى تقوم الجهات الادارية بتدوينها ·

ومن الأوفق أن تستخدم البيانات جميعا فى آن واحد دون اهتمام بالمسائل النظرية التى تغمرنا بها عمليات المسح من ناحية (أو بصورة أعم البيانات المختارة من البحث) ومن ناحية أخرى اكتمال البيانات التى تتضمنها السجلات ومدى ما فيها من شمول ، اذ أنها فى كثير من الحالات لا تستطيع أن تغنينا عن بيانات البحوث ، وبعبارة أخرى يجب أن يكون الهدف هو وضع البيانات ايختبارة من البحث مقترنة بالبيانات الوصفية لأى وحدة اقليمية معينة ·

ومن اليسير تحقيق ذلك بصور شتى وفقا للقواعد التى تتمشى مع الأصـــول المرعية للتحليل المشترك للبيانات على شتى مستويات التكامل ، كالبيانات الاحصائيـة للوحدات البيئية ، وبيانات الأفراد والهيئات داخل الوحدة ، وكذلك المشروعات الاختيارية لكثير من البحوث المعقدة التى تؤدى الى الاتساق (أى الاحتمالات التى يمكن أن توفـق بين الحقيقة ووحدات البحث وبين اختبار العلاقات القائمة والثغرات التى يمكن أن تملأها بحوث أخرى) ثم أن تكرار عمليات المسح على المستوى الفردى والجماعى مما يمنح الباحث قوة دافعة لتوجيه المصادر الاجتماعية والدراسات الحرة نحو مزيد من العمق والتخصص كما أن التدبير الذى يمكن اتخاذه مع الهيئات الرسمية لجمع المعلومات قادر على أن يحـرر هذه المصادر الهائلة من التكرار والازدواج الذى يعوق البحث ، فما دام التعداد الرسمى متسما بالبساطة فهو أدعى لتوفير المال وأدعى لتوجيه البحث وتركيزه على مشروعـــات أخرى وان كانت من المشروعات الحكومية ٠

الا أن من المشكلات ما يتعذر حله ، وخاصة ما يتصل بالعلاقة بين الباحث الأكاديمى والهيئة الحكومية والجماعة موضوع الفحص ، وقد ظلت جميعا تحتفظ بتميزها حتى فى الحالات التى يخضع فيها الباحث لسياسة مرسومة ، حيث تتيح الامكانيات القائمة جمع أصول هامة من المعلومات عن الأفراد والهيئات ، كما تتيح القدرة على تعميمها بالكمبيوتر (لأسباب تقنية بالاضافة الى الالحاح المتزايد لتخطيط العلوم الاجتماعيـــة) ، وذلك لكثرة البيانات المتداخلة بين الادارة الحكومية والباحث الأكاديمى ٠

وما دام اتجاه الادارة الحكومية نحو استخدام الكمبيوتر لجمع البيانات على أدنى مستوى من التحليل الجمعى وعلى قدر متزايد من تعرية الفرد والكشف عن ذاته (حتى وان لم يكن ذلك لدواعى الأمن) فانها ستقتحم بذلك ميدان الحياة وتعريها ، والنتيجة المحتملة لذلك على مستوى الخطة هى أن يفقد الكثير من البحوث التى تقوم بها الهيئات الحكومية أو ترعاها عددا من التفاصيل الثمينة ، وتصبح سطحية لا تتعدى الوصـــف ، وتتحكم فيها البيروقراطية كما يحدث فى التعداد الحكومى للسكان ٠ والاحتمال الوحيد القائم لخطة أجدى هو الاتجاه الآخر للتمييز بين ما هو خاص بالفرد وما هو خاص بمجموع الأهالى تمييزا قاطعا ، والعمل على أن يشترك الجميع فى إجراء البحث ، وهو احتمـــال قمين بأن يؤدى بصورة بارزة الى تغيير قوى وعميق فى طريقة بحث العلوم الاجتماعية ، وان كان تغييرا ما زال موضع نقاش جاد وحوار رصين حول ما اذا كنا ايجابيين (كمـا أرى) أم سلبيين ٠

الا أن هناك علاقات لا يمكن انكارها بصفة قاطعة تشير الى ما يعتور التخطيـــط المتكامل من تغييرات عميقة ترجع الى ادراك الناس وتقديرهم لأهداف العلوم الاجتماعيـــة ووسائلها أكثر منها الى أى شيء آخر ٠

جدول (١)

العناصر الثلاثة لنطاق الاحصاء الاجتماعى
نظام المؤشرات الاجتماعية
بيانات أعدها المركز

أقاليم وتيسيرات	الهيئات (موارد)	السكان (مطالب)
١ ـ الصور التركيبية للنطاق	١ ـ بيانات عن وحدات الخدمات	١ ـ مزايا اقتصادية اجتماعية عامة للسكان
٢ ـ بيانات عن الكيانات السفلية العامة	٢ ـ بيانات عن الخدمات الجارية	٢ ـ مزايا اقتصادية اجتماعية لنوعية من السكان (المستخدمين)

مسح سكانى ٠ عينة من المسح الموسمى قامت بها هيئة أكاديمية	مشروع للتقويم ـ حصيلة بيانات محليـة
١ ـ الصلة بين الكيانات المتغيرة (طبقة اجتماعية) وبين الحاجات والمطالب ٢ ـ تقدير الانتفاع بالخدمات (بما فيها معرفة البيانات) ٣ ـ الحالة العامة والمتوقعة للخدمات	١ ـ التقويم ٠ اثراء وتحديد البيانات التى قام بها المركز ٢ ـ تقدير الكيف فى بيان تركيبى ٣ ـ تقدير الكيف للتركيز على الظاهرة ٤ ـ تحديد الأولويات

مطابع الهيئة المصرية العـامة للكتاب

رقم الايداع بـدار الكتب ١٩٧٩/٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL





العدد ٣٥
السنة التاسعة
١٠ ابريل ١٩٧٩
١٠ نيسان ١٩٧٩
١٣ جمادى الأولى ١٣٩٩

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٢

محتويات العدد

ونحن فى الطريق ...
الى نظام اقتصادى جديد

لا شك أن العالم يمر الآن بمرحلة اختبار لقدراته على التعاون ، والتعايش سلميا ، فى ظل أنظمة مختلفة ، وفى أحيان متناقضة •

ولا شك أن الاقتصاد يؤدى دورا كبيرا فى مرحلة الاختبار هذه ، ومن خلاله يمكن أن يستقر التعامل الدولى على أساس واضح وسليم •

وبصرف النظر عن التفسيرات النظرية لعوامل التعاون الاقتصادى بين الدول فقد اتجه الاهتمام بوضع نظام اقتصادى جديد ، يعالج المشكلات المثارة بين الدول ، ويقضى على المنازعات المتنوعة ، أو ألوان الصراع الاقتصادى ، التى تكاد تهدد العلاقات الدولية ، وتخضعها لانواع من الصراع ، يؤثر من غير شك على سياسات الدول ، وقد يجد الذين يتخذون القرارات الى أن تتأثر قراراتهم بالمصالح الاقتصادية لدولهم•

ولعله قد أصبح من الممكن الآن أن نضع أيدينا على عدة عناصر أسفرت عنها التطورات الاقتصادية الاخيرة •

فالشركات الكبرى ، التى تنتمى الى المجتمعات المتقدمة ، قد وسعت رقعة نشاطها ، فلم تعد أنشطتها المتعددة محصورة جغرافيا فى الارض التى نشأت عليها أو تنتمى اليها ، لكنها مدت هذا النشاط فى شكل فروع اقامتها فى بلدان أخرى ، قد تبعد عن مراكزها الرئيسية آلاف الاميال •

بهذا أصبح نشاط هذه الشركات الكبرى ممتدا فى مساحة جغرافية واسعة ، وأصبح انتاجها منتشرا فى عديد من الامكنة ، تتوفر فيها ظروف أفضل لصالح هذه الشركات •

عبد المنعم الصاوي

وقد يكون مما يدخل فى نطاق هذه الظروف أن يمتد نشاط شركة كبرى من هذا النوع الى حيث تتوفر المادة الخام ، فبدلا من نقلها ، وما قد يجره هـذا النقل من جهد ونفقات ، وما قد تتعرض له المادة الخام نفسها أثنـاء النقل لتغيرات فى طبيعتها ، فلا بأس من أن يكون للشركة فـرع فى مكان توفر المادة الخام ، توفيرا للجهد والنفقات ، وحماية لطبيعة المادة الخام ، ثم ينتقل انتاجها بعد ذلك الى أماكن التسويق سليمة وصالحة ، وقادرة على المنافسة فى الاسواق •

كذلك قد يدخل فى نطاق هذه الظروف توفر الايدى العاملة فى مكان ، أو انخفاض الاجور ، بحيث يصبح تشغيل فرع الشركة فى مكان يتميز بتوفر هـذه الايدى ، وبقلة أجورها ، مما يعطيها مزايا اقتصادية ، تمكنها من أن تكون المنافسة التى تتعرض لها فى صالحها •

ولا يستبعد رجال الاقتصاد الجو من نطاق هذه الظروف ، ولا المناخ ، ولا سهولة المواصلات ، ولا القرب من السوق الاستهلاكية التي تعمل الشركة لاشباعها •

هذا النوع من الشركات قد بدأ ينتشر وينمو على الساحة العالمية ، وقد أدى ظهوره وانتشاره الى نظام اقتصادى جديد ، فقد بدأت هذه الشركات تؤمن وجودها فى الساحة الجغرافية الواسعة التى تنتشر فيها فروعها بالمشاركة الدولية ، بمعنى أن تبحث عن شركاء لها من جنسيات متعـددة ، وأن تبحث كذلك عن شركاء فى الارض التى تعمل عليها •

وقد أخذ وجود هذه الشركات الكبرى يؤثر على الاوضاع القانونية السائدة فى كثير من الدول ، فعدلت كثير منها قوانين الاستثمار ، ووضعت من التيسيرات ما مكن لهذه الشركات من أن تستقر ، وأن تؤدى وظيفتها فى الانتاج ، وفىالتسويق وفى نقل فائض الربح أو بعضه الى المقر الرئيسى للشركة ٠

وقد بدأ هذا للوهلة الاولى عاملا من العوامل التى تؤثر على الاستقلال الوطنى وعلى جوانب الحماية الجمركية الصارمة التى كانت سائدة من قبل ٠

فان أخذنا هذا الاتجاه على أنه اتجاه يتعارض مع بعض المصالح الوطنية فان جانبا آخر يجب أن يدخل فى الاعتبار ، ذلك أن هـذه الشركات ، بفتح فروع لها على هذا المستوى الواسع ، قد اضطرت لتحقيق مصالحها الى أن تنقل بعض ثمرات التكنولوجيا الحديثة الى فروعها المنتشرة فى هذا النطاق الواسع ، وذلك يؤدى من غير شك الى تطوير وسائل الانتاج فى الدنيا المتخلفة ، وينشربين العمال نوعا جديدا من المهارة ، لم يكن يتوفر لهم فى حالة الاقتصار على الصناعات التقليدية ، أو الحرفية القديمة ، فى حدود لم تخضع للتطور التكنولوجى الحديث ٠

وهكذا تصبح المسألة أخذا وعطاء ٠ ان التقليل فى صرامة القوانين يقابل استفادة محققة فى مجال التحديث ٠

والامر ، أول الامر وآخره ، هو أن هذه الشركات قد أصبحت تمثل ركيزة جديدة ، أثرت على نظام الاقتصاد العالمى ، وأخضعته لمقاييس جديدة لم تكن فى حسبان الاقتصاديين التقليديين ٠

وقد أدى هذا الى اختلاط أنواع الاستثمار الاقتصادى ، فلم يعد هناك اقتصاد زراعى بحت ، ولا اقتصاد صناعى بحت ، ولكن الصناعة دخلت مجال المجتمع الزراعى ، والزراعة امتدت الى المجتمع الصناعى ٠ بل أن تصنيع الزراعة قد أخذ أشكالا مختلفة ، فى وسائل استصلاح الاراضى ، وفى صناعات الاغذية ، وفى حفظ المأكولات بالوسائل الصناعية ، حتى لا تبددها الظروف المناخية غير الملائمة ، أو تؤثر عليها قلة وسائل التخزين ٠

والحصيلة التى يجنيها النظام الاقتصادى الجديد هى وجود شركات مشتركة ، تمتد فروعها فى كل مكان ، فتقضى على العزلة الاقتصادية بين المجتمعات ، وتحمى نفسها بالقانون ، فلا يهتز وجودها فى ظل أنظمة مختلفة ٠

هذه الظاهرة تسير جنبا الى جنب مع ظاهرة أخرى فى المجال الاقتصادى الجديد ، وهى ظاهرة المصارف الكبرى ، أو ما يحدث فى سوق المال ٠

لقد تكونت مصارف كبرى ، صار لها فروع فى مختلف العواصم وهى تتولى العمليات المصرفية البحتة ، وتعاون فى تمويل جوانب استثمارية مختلفة داخل المنطقة التى تعمل فيها ٠

وأدت هذه الظاهرة بدورها الى قيام نوع جديد من الاقتصاد العالمى • وبدأت المصارف الكبرى تتعامل على أساس من الاستقلال بأمورها ، أيا كان المجتمع الذى تعمل فيه •

وتشكلت من خلال هذه الظاهرة جزر مستقلة ، أو تكاد تكون مستقلة ، داخل المجتمع الدولى ، وهى منتشرة فى جميع أطرافه ، تهيء ظروفا مالية أنسب للتعامل الدولى ، ولاستثمار الموارد الطبيعية معا •

وقد يبدو أن الظاهرتين منفصلتان ، كل منهما عن الاخـرى ، انما الصحيح أنهما مرتبطتان ارتباطا عضويا يؤدى الى تعاون حقيقى بينهما •

فالشركات الكبرى ، المتعددة الانشطة ، والمتعددة الجنسيات معا ، لا تستطيع أن تعمل بغير أن تتوفر سوق مالية تساعدها على البقاء والنمو والنشاط •

والمصارف بدورها ، أو الاسواق المالية ، لا تستطيع أن تعمـل فى مجتمعات يشح فيها رأس المال ، وتسير حركتها ببطء ثقيل • وانما تنشط أسواق المال فى المجتمع القادر على استيعاب نشاط اقتصادى وانتاجى ، يجعل حركة هذه الاسواق من القدرة بحيث تغطى التكاليف الباهظة التى تحتاج أسواق المال اليها •

فالشركات محتاجة الى أسواق المال • وأسواق المال محتاجة الى الشركات ، وكل من الظاهرتين تؤكد الاتجاه الدولى نحو اقتصاد جديد ، يتعاون دوليا ، ويتعايش برغم اختلاف النظم ، تحقيقا للفوائد المشتركة لكل الانظمة والمجتمعات •

وهكذا نرى أن اتجاه الاقتصاد العالمى الآن قد بدأ يتخذ السمة الدولية ، ذات الاستقلال النسبى عن المجتمع الذى يعمل فيه ، كما أخذ يتقارب دوليا ، حتى لنكاد نصل من خلاله الى نظام شامل تحكمه قواعده الخاصة به ، ولا تختلف النظم المتباينة فى ضرورة المحافظة عليه ، تحقيقا لمصالحها من ورائه •

يبقى بعد ذلك أن نحاول تقويم هاتين الظاهرتين ، من خلال التطبيق العملى الذى أسفرت عنه التجربة •

ان الشركات الكبرى تفتح فروعا لها حيثما وجدت الجو الصـــالح لانتاجها ، لكنها تراعى فى المقام الاول مصالحها •

فهى مثلا لا توزع ثمرات التكنولوجيا كلها على كل فرع من فروعها ، بمعنى أنها تحتفظ بالجانب الدقيق والمعقد فى هذه الثمرات لنفسها ، ولا توزع الا الفائض عن طاقتها ، وفى أحيان تتخلص من الجوانب المتخلفة من هذه التكنولوجيا بتوزيعها على فروعها ، كل حسب تقديرات المقر الرئيسى للشركة ، وحسب ما ينتهى اليـه رأى خبرائها •

ومعنى هذا أنها لا تنشر التقدم فى المجتمعات التى تعمل فيها ، ولكنهاتحتفظ لنفسها دائما بجوانب التقدم التقنى الهائل ، وبالانتـــاج الدقيق المؤثر ، وتوزع ما ترى توزيعه على الغير ، فتستمر الهوة شديدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ويستمر الفرق شاسعا بين ما تحققـــه الدول الكبرى من مستويات صناعية وبين الدول النامية التى لا يسمح لها الا بقدر محسوب من هذه المستويات الصناعية .

مثل هذا الوضع يجعل الفروع محتاجة دائما الى تكنولوجيا الدول المتقـدمة ، ويجعل استقلالها التكنولوجي مستحيلا ، لان مراكز البحوث ، والثقل الصناعى ، تحتكر التقدم الفعلى لنفسها ، ولا تسمح بتوزيعه على الفروع الا بعد أن تصل الى ما هو أكثر تطورا منه .

كذلك فان هذا الوضع يسرى على أسواق المال ، فهى تستمر تضــــع كل امكانياتها فى خدمة المقار الرئيسية للشركات فى الدول المتقدمة ، وتقصر حركتهـا المالية فى الفروع ، على أنواع محدودة من الابتكارات ، ويصبح عملها الاول مصرفيا بحتا ، مما يجعل عملها فى المجتمعات النامية، أكثر فائدة لها ، مما هو للمجتمعات نفسها .

هناك غير هذا ما تعمد اليه الشركات الكبرى فى الدول المتقـدمة من احتكار أسرار الصناعة ، وعدم السماح بتسربها الا بالثمن . انها تبيع براءات الاختراع ، بعد أن تجرى التجارب اللازمة لتطبيقاتها ، ومن خلال الاتجار فى براءات الاختراع تكسب بلايين الملايين من الدولارات ، وهذا الكسب يضاف بالتالى الى تكلفة المشروع ويدخل فى حساب التكاليف ، مما يرتفع بأسعار المنتج النهائى ، وقـد يؤدى الى التضخم فى مجتمعات لم تتعود بعد مواجهة التضخم ومشكلاته ، فيتأثر اقتصادها لمصلحة الشركات ، أكثر مما يسفر عن مصلحة المستهلك .

وعيب آخر ــ لا أخير ــ هو أن امكانيات هذه الشركات فى الدعاية ، وتأثيرها على وسائل الاتصال الجماهيرى ، تمكنها من القيام بدعاية ضخمة ، وبلا حـــدود ، لانتاجها . وأيا كانت العادات الاستهلاكية لدى المستهلك ، وأيا كان هـذا النمط الاستهلاكى ، فان الدعاية تؤثر من غير شك ، بكثافتها وتكرارها ، على هذه الانماط الاستهلاكية ، فتغيرها لصالح المنتج النهائى الذى تنتجه هذه الشركات .

لقد بدأ الفلاح فى القرية المصرية ، أو القرية الهندية ، يبحث عن المعلبات ، ليأكل ما تحويه ،بينما أمامه انتاج زراعى لا حد له ، لكنها الدعاية المكثفة قد أخذت تؤثر على أنماط الاستهلاك ، فتؤدى الى تراخى السكان عن استثمار مواردهم الطبيعية فى الطعام والشراب والملبس والمواصلات .

والذى يخشاه المثقفون فى العالم اليوم هو أن يؤدى هذا الى ضياع الشخصية الاقتصادية لكل مجتمع ، لان نمط الاستهلاك جزء من هـذه الشخصية ، ولان فى ضياعها خسارة جسيمة لتنوع الشخصية الانسانية ، فضلا عما تضيفه من تكلفة تكون فى أحيان كثيرة فوق طاقة المستهلك فى المجتمع النامى ٠

ان عادات الاستماع الى الراديو ومشاهدة التلفزيون قد أصبحت تمثل نمطا استهلاكيا جـديدا فى المجال الثقافى ، وهى عادات تؤدى الى تقريب المعلومات ، لكنها كذلك تؤثر فى الامزجة وفى الاذواق ، وقد يمتد أثرها الى وجـدان المواطن العادى ٠

لهذا فان على المجتمع الدولى ، من خلال منظماته الدولية ، أن يجد طريقه لعلاج هذه الجوانب ٠

ان براءات الاختراع مثلا يجب أن تنظم دوليا ، لتوضع تحت تصرف من يطلبها فى مقابل الاجر المناسب ٠

كذلك فان انتـاج الشركات الكبرى فى فروعها المختلفة يجب أن يعمـق الشخصية الاقتصادية فى كل مجتمع ، بدلا من أن يفرض نمطا استهلاكيا مكررا ٠

وتنظيم المصارف ، أو تنظيم أسواق المال ، قد أصبح ضرورة اقتصـادية ، لتعطى بقدر ما تربح ٠

ان وضع النظام الاقتصادى الجديد سيراعى هذه الظواهر الجديدة من غير شك لكن على الذين يضعون الاطار الدولى له أن يفكروا فى علاج ما يمكن أن يكون لهذه الظواهر من أضرار ٠

ويوم يسود العالم نظام اقتصادى عادل فان كثيرا من ألوان التوتر ستزول ٠

عبد المنعم الصاوى



●● يناقش هذا المقال أشكال التعاون الدولى التى يعرفها المؤلف حسب قواها النسبية . ويمكن اعتبار هذه المحاولة مجرد مقدمة تمهيدية ، اذ لا يبدو أن هنـــاك منهاجا معترفا به من الكافة فى هـذا الخصوص . والموضوع جـــديد نسبيا ، وينبغى معالجته بطريقة مشتركة بين مختلف فروع المعرفة ، غير أنه ليس من الواضح أى نوع من أنواع المعرفة يتعين اشراكه فى هذا البحث ، ولعله من الافضل اعتبار هذا المقال دعوة مفتوحة يقدمها أحد رجال الاقتصـــاد الى ممثلى الفروع العلميـــة الاخرى لابداء ملاحظاتهم عن المعالجة الشـــاملة للموضـــوع ، وكذا عن بعض التفاصيل الخاصة به . من ذلك مثلا أنه عند مقارنة بين المنهاج المقترح هنـــا وبين منهاجين آخرين وجه اليهما الانظار ، وذلك فى الجزء الثانى بعنوان « بعض الملاحظات عن الرسم البيانى لهياكل القرارات » . وقد قدم جوهر المقال بالعناوين الآتية : أشكال بديلة للتعاون الدولى ، المفاهيم الخاصة بدراسة الاشكال البديلة للتعاون الدولى ، كيفية تقويم أفضـــل المناهج للتعاون الدولى . وفى الجزء الاول من « بعض الملاحظات عن الرسم البيانى لابنية القرارات » بعض الملاحظات فى هذا الموضوع . وفى النهاية أبديت بعض الاستنتاجات المؤقتة . وقد كان اسـهام المؤلف فى المناقشات الخاصـــة بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى أقرته الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتيها الخاصتين السادسة والسابعة حافزا له على مواصلة درس هذا الموضوع .

الكاتب : يان تنبرجن

حائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام ١٩٦٩ بدأ حياته العلمية كخبير أبحاث فى عصبة الامم ، ثم عين فيما بعد مديرا لمكتب التخطيط المركزى للاراضى المنخفضة وأستاذا لتخطيط التنمية بجامعة روتردام من كتبه : « فى نظرية الاقتصاد السياسى » عام ١٩٥٢ ، « وتشكيل الاقتصاد العالمى » عام ١٩٦٢ ، « وتخطيط التنمية » عام ١٩٦٨ . كان على رأس الفريق الذى أصدر التقرير عن اعادة تشكيل النظام الدولى » عام ١٩٧٦ .

المترجم : أحمد رضا

مدير بالادارة العامة للشئون القانونية بوزارة التربية والتعليم (سابقا) ، ليسانس الحقوق جامعة باريس ، نشر له حوالى عشرون مؤلفا مترجما فى القانون والقصة والمسرح والباليه .

وكان قد تولى مهمة المنسق لجماعة من الخبراء قدموا تقريرهم الى نادى روما عن هذا النظام الجديد الخاص « باعادة تشكيل النظام الدولى » (المسمى تقرير آر ــ آى ــ أو ــ تنبرجن ومسائل أخرى) ١٩٧٦ . وقد حذفت كلمة « اقتصادى » من عنوان هذا التقرير ، اذ اعتبرت الجماعة أن النظام الدولى يتطلب تجديدا لا فى اقتصاده فحسب ، وانما أيضا فى نواح أخرى .

وتتبدى السمة الاولى لمعالجتنا للموضوع ، بين سمات أخرى ، فى الطبيعة النوعية الغالبة لعملية التحليل ، أى مناقشة المفاهيم المستخدمة ، لا قياس هذه المفاهيم . ورغم أن « القوة » و « الفاعلية » مفهومان كميان ، وتطبيقهما النهائى على الاشكال البديلة للتعاون الدولى يتطلب القياس ، فاننا لن نجرى ها هنا مثل هذا القياس ، اذ المرغوب فيه قبل كل شىء الاتفاق على طبيعة الظواهر التى نناقشها .

وتجنبا للافراط فى التجريد تقدم الفقرة التالية مباشرة ، وبعبارات محددة ، تسعةأشكال بديلة للتعاون الدولى ، مرتبة بالبديهة حسب قدراتها المفترضة . ويبدو هذا النهج مفضلا على غيره ، وبخاصة لاغراض الشرح والتفسير ، غير أنه يجب أن يكون مفهوما أنه لما كان الترتيب حدسيا فهو من ثم تمهيدى ، ويشكل افتراضا عمليا .

تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولى :

التعاون الدولى ، بوجه عام ، يعنى التعاون بين الدول . ومع ذلك فان طريقة

التحليل يمكن أن تطبق بالمثل على أنماط أخرى من الهيئات المختلفة القوميات • لهذا فاننا سوف نستخدم مصطلحات من قبيل « الامم » او « الهيئات » أو « الشركاء » كبدائل ومرادفات • ومع ذلك فان عبارة « سلطة فوق قومية » ترمز الى مفهوم آخر يتمايز بالقضاء عن مصطلحات « مستقل » أو « حر » أو « ذو سيادة » التى تضاف الى الامم أو غيرها من الهيئات • والآن نعرض تسع عمليات تبادلية لصنع القرارات يمكن تطبيقها على أى حقــل فى العــلاقات الدولية يؤثر فى رفاهية مواطنى الامم المعنية :

١ ــ تتخذ الامم أولا قراراتها بكامل حريتها وتخطر بالتالى شركاءها •

٢ ــ تخطر بعض الامم « القيــادية » شركاءها بالقرار الذى اتخذته ، وعلى سائر الامم أن تتخذ قرارها بالتالى •

٣ ــ تخطر كل الامم المعنية شركاءها بقرارها المؤقت أو المفضل ، وتستحثها على تقديم ما لديها من تعليقات ، ثم فى مرحلة ثانية من العملية ، وبعد أن تكون هذه الامم المعنية قد تلقت ما تطلبه من تعليقات تتخذ قراراتها النهائية •

٤ ــ يتخذ القرار فى اجتماع لممثلى الامم صاحبه السيادة ، ويتبع فى الاجتماع الاجراءات التالية : (ا) يقدم الشركاء المعلومات الاولية عن اقتراحاتهم الوقتيــه المفضلة ، (ب) فى أثناء المناقشات تقدم معلومات اضافية ، وتقدم كذلك او تجرى تحليلات ، وقد تقوم كل من المعلومات الاوليه او الاضافية على أســاس من تحليلات تجرى قبل الاجتماع ، (ج) يمكن أثناء المناقشة مراجعه المعلومات والتحليلات المقدمة (د) يتخذ الاجتماع قرارا ، متبعا اجراء معينا للتصويت ، يعكس سلطة معينة •

والاشــكال البديلة هي : (أ) لكل شريك حق المعارضــة ، ومعنى ذلك أن القرارات لا تتخذ الا باجماع الآراء ، (ب) لبعض الشركاء ان يمارسوا حق المعارضة، الامر الذ يعكس تفوقهم فى السلطة ، (ج) التصويت المقترن بأغلبية موصوفة ، مع تعريفات تبادلية لهذه الاكثرية ، (د) يجرى التصويت على اساس الاغلبيه البسيطة.

٥ ــ قد لا تنفذ القرارات ، وقد يسرى هنا أو لا يسرى عــلى الحالات من ١ أى الاستعلام عن تنفيذ القرارات ، وقد يسرى هنــا أو لا يسرى على الحالات من ١ الى ٤ •

٦ ــ يتضمن التعاون وساطة (تحكيما) غير اجبارية •

٧ ــ يتضمن التعاون تحكيما اجباريا •

٨ ــ يتضمن التعاون توقيع عقوبات : (أ) بوساطة الشركاء أنفسهم ، (ب) بوساطة بعض الهيئات المكلفة بحفظ النظام •

٩ ــ يتولى تنفيذ كل المسائل الواردة فى البنــود من ٤ الى ٨ سلطة فوق قومية تقوم مهمتها على أساس ميثاقها الذى تضعه معاهدة تعقد بين الامم المشتركة • وقد تتشكل هذه السلطة على أساس من تدرج بسيط ، أو من تنظيم معقد على شكل خلايا النسيج • والتنظيم «النسيجى» تنظيم لا يوجد فيه اتصالات تدريجية (عمودية) فحسب ، فى صورة أوامر تنزل من القمة الى القاع ، ثم ترتد عائدة من القــاع الى القمة ، ولكن أيضا اتصالات أفقية ، وبخاصة عند القمة (مجلس أو هيئة) ، تجرى لتنسيق الانشطة العمودية • وقد تتنوع الانشطه كما يتقرر فى ميثاق الســلطة • ويؤدى وجود الصلات المنســقة الافقية الى خلق سمة ذات بعدين تفسر السبب فى الالتجاء الى تنظيم نسيجى • واذا وجدت الصلات الافقية المطلوبة للتنسيق لاكثر

من وظيفة واحدة كان للتنظيم خاصية لها أكثر من بعدين ٠ والبعد الجغرافى من أمثلة الابعاد الاضافية التى تحتاج الى تنسيق ٠ كل هذا يمكن مقابلته ببنيان المشروعات الكبرى وبخاصة المشروعات التى تتخطى الحدود القومية ٠ وقد يكون أعضاء الهيئة العليا مسئولين عن بعض المظاهر المتنوعة ، من قبل : (أ) مجموعات الانتاج ، (ب) الاتصالات الخارجية مع مختلف المجموعات الاجتماعية ، (ج) الاتصالات بالوحدات الجغرافية التى تتمثل فى الحكومات الوطنية بالنسبة للمشروعات فوق الفومية ٠ والعناصر الهامة فى البنيان هى بطبيعه الحال « ميثاق » السلطة فوق القومية ، و « المعاهدة » التى تشيع الحيوه فى هذه السلطه ٠

المفاهيم المتصلة بدراسة الاشكال البديلة للتعاون الدولى

صيغت هذه الاشكال البديلة التسعة للتعاون الدولى كأمثلة بقصد تخطيط المفاهيم او فئات الظواهر المتعلقه بدراسه منهجيه للتعاون الدولى ٠ ونحاول الان ان نشرح بالتفصيل هذه المفاهيم ٠ وفى الطبيعه التجريبيه المترددة للمثال احتمال لاجراء احصاء غير كامل ٠ وسوف نعدد فى الفقرات التاليه ونناقش بعض المفاهيم التى تبدو ذات صلة بالموضوع ٠

والطائفة الاولى فى هذا الشأن هى طائفة الممثلين ، وهم الاعضاء الحقيقيون العاملون فى مجال التعاون ٠ وفى هذه الطائفة ندرج « الامم » (أو بالاحرى بعض « ممثليها ») ، ومعها طائفة فرعية من « الامم القيادية » ، بالاضافة الى « لقاء الامم » الذى سوف نعلجه فى البديل رقم ٤ ٠ و « الوسطاء » السابق ذكرهم فى البندين ٦ و ٧ ، وكذا بطبيعة الحال « السلطة فوق القومية » ٠

وثمة طائفة ثانية هى طائفة « المواد » ، وهى فى الغالب متعددة ، وتشمل « المعلومات » وفروعها ، من احتياطية واولية واضافية ، وهى وسائل أصبحت اليوم وبحق شائعة جدا ٠ وهناك عنصر آخر فى هذه الطائفة يتمثل فى « التحليل » ، وهو فى موضوعنا هذا نظير للانشطة العلمية المتنوعة ، ولحالات خاصة من « الخطط » و « المراجعة والتقويم » ٠ وقد تتطلب الخطط وضعا أسمى ، وتعتبر بمثابة عناصر مستقلة لطائفة « المادة » والوساطة هى العنصر التالى وتنقسم الى وساطة اختيارية ووساطة اجبارية ٠ و « ميثاق » السلطة فوق القومية و « المعاهدة » التى يتم بها التصديق على الميثاق عنصران آخران فى طائفة المواد ، وكذا « البنيان التنظيمى » بمتغيراته التدرجية أو النسيجية ٠ وآخر المفاهيم فى مثالنا هى الخاصة برفاهية الامم أو غيرها من الوحدات التى تظهر بمثابة ممثلين ، و « التكاليف » أو « الخسائر » المقترنة بالاشكال المختلفة للتعاون ٠

والطائفة الثالثة من المفاهيم التى تميز أشكال التعاون البديلة هى طائفة الانشطة التى يمارسها مختلف الممثلين ، ويتجلى فى هذه الانشطة صلة واضحة بالمواد التى سبق تعدادها ، اذ قد تعتبر أنها تتضمن الاشتغال بهذه المواد ٠ وسوف نذكر أيضا بعض العناصر الرئيسية والعناصر الفرعية ، غير أن هناك أيضا أنماطا يمكن اعتبارها توليفات من عدة أنشطة ٠

أول نمط من هذه الانشطة هو « تقديم المعلومات » فى مقابل « جمع المعلومات » أو بصورة أكثر سلبية « تلقى المعلومات » ٠ وقد أصبح واضحا فى مفهوم علماء الاجتماع والاقتصاد بنوع خاص أنه الى جانب التدفقات المألوفة لديهم ، كتدفقات

السلع (البضائع والخدمات) ، وما يقابلها من تدفقات المال (كوفاء لها) ، يشكل تدفق المعلومات نمطا ثالثا بالغ الاهمية (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، ١٩٧٦) .

وكان اهمال هذا النمط من تدفق المعلومات فيما مضى نتيجة للافتراض (الضمنى فى الغالب) بأن كل عضو يشترك فى معاملة اقتصادية لا بد أن يكون على علم تام بكل الحقائق المتصلة بالموضوع . وهناك عنصر فرعى للمعلومات يؤدى دورا هاما فى تعدادنا هذا ، هو « التعليق » على المعلومات المتلقاة ، وبخاصة القرارات الاولية المعلن عنها .

والعنصر الثانى للانشطة ، وهو عنصر جوهرى فى موضوعنا هذا ، هو « صنع القرار » ، ويشمل من العناصر الفرعية « صنع القرار بصفة مؤقتة » ، واتخاذ « قرارات منقحة » ، واتخاذ قرار « بالتصويت » فى اجتماع يضم وحدات مستقلة ، ثم الوساطة الاجبارية أو الاختيارية .

وثمة نمط آخر من الانشطة ، اسمه « التحليل » ، وهذا مصطلح مستعمل أساسا فى البحث العلمى ، يتدرج من التقديرات البسيطة جدا لنتائج بعض القرارات أو الاحداث الى أدق أشكال البحث العلمى وأكثرها تعقدا . وهناك عنصر فرعى هو « المراجعة والتقويم » ، وهو مفهوم شاع استعماله فى الكثير من أنماط التعاون ، يعتبر بمثابة تغذية مرتدة ، من التجربة الى اتخاذ قرارات جديدة .

ويضيف النشاط الموصوف بأنه « تخطيط » عنصرا الى التحليل ، هو عنصر القصد أو بلوغ هدف معين . وفى حين كان التخطيط فى الظروف البدائية أو فى المجموعات الصغيرة كالاسرة لا يكاد يحتاج الى تحليل علمى يعتمد عليه ، فان أنشطة التخطيط للمجموعات الكبيرة فى الوقت الحاضر معقدة ومتطورة جدا .

وأخيرا يبدو من المناسب أن نضمن قائمتنا هذه « نشاطين مركبين » : « التفاوض » لعقد معاهدة تتعلق بميثاق سلطة فوق قومية ، و « ادارة » مثل هذه السلطة ، وهما مجموعتان من أنشطة أكثر بساطة تضم الانشطة السابق ذكرها فى الطائفة الثالثة من المفاهيم ، وهى الاعلام والتقرير والتحليل والتخطيط . وفى الممارسة العملية مجال محتمل لاضافة مزيد من الانشطة البسيطة اللازمة للتفاوض والادارة ، نترك لخيال القراء أن يستجمع عددا منها .

وهناك طائفة رابعة من المفاهيم اللازمة لمعالجة الموضوع الرئيسى فى التعاون الدولى المثالى يمكن أن نسميها (بنيان القدرة) . وفى علم الاجتماع فرض معروف وبديهى بوجود فروق فى القدرة بين الافراد ، وكذا بين المجموعات الاجتماعية ، ومن ثم توجد هذه الفروق أيضا بين الامم وسائر الوحدات . هذه الفروق هى بنوع ما شاملة وموضوعية أكثر منها عرضية طارئة ، لذلك يمكن أن نسميها (بنيان القدرة) . بل ان مفهوم القدرة نفسه ليس ذا بعد واحد ، اذ يتضمن عددا من الابعاد أو المكونات ، لبعضها طبيعة اقتصادية يتناولها علماء الاقتصاد دون أن يستخدموا بشأنها كلمة (قدرة) التى أدت مرارا وتكرارا الى ضروب من سوء الفهم بين علماء الاجتماع والاقتصاد .

ويعالج علماء الاقتصاد الدخول الاحتكارية باعتبار أنها أعلى درجة من أى دخل مثالى ، وبهذا يضفون عليها سمة مميزة ، وبالتالى ينتقدون وجودها فى ظروف معينة . أما علماء الاجتماع فانهم يفضلون انتقادها باعتبار أنها نتيجة لبنيان القدرة . لذلك فنحن هنا بصدد مسألة متعلقة بالمصطلحات لا بالموضوع . غير أن هناك عناصر

أخرى للقدرة لها آثار غير مرغوب فيها أيضا فى بعض المواقف ، ولكن لها طبيعة غير اقتصادية ، من قبيل القدرة عن طريق العنف ، البنائى أو الثورى ، وهذه العناصر تؤدى بالفعل دورا فى التعاون الدولى • أما مفهوم (الامم القيادية) الذى ذكرناه آنفا فهو بالتأكيد غير مستقل عن القدرة العسكرية التى تستغلها هذه الأمم •وبنيان القدرة ــ اقتصاديا كان أو غير ذلك ــ عامل حاسم فى عملية التصويت المتبعة فى المفاوضات المتعلقة بالسلطة فوق القوميه • وينعكس فى اجراءات التصويت.لتبادلية التى ذكرناها آنفا بنيان القدرة الخاص بمجموعة الامم المشتركة • أما النظام الذى يكون فيه للفرد الواحد أو للامة الواحدة فى بعض الحالات صوت واحد فيمكن أن نسميه بالتحديد نظاما متعادلا •

ونود أن نذكر طائفة أخيرة من المفاهيم ، تتمثل فى (التوقيت) ، ومعناه السياق الزمنى الذى يجرى فيه عدد من الانشطة • وفى بعض الظروف يكون هذا السياق الزمنى بعينه هو الذى يميز الشكل الاساسى للتعاون المطلوب دراسته •وفى ظروف أخرى يكون المهم هو المدى الزمنى الاجمالى للموضوع ، وكلما كان هذا المدى قصيرا أمكن أن يستجيب التعاون الدولى بصورة أفضل للتغيرات التى تطرأ على الظروف والاحوال ، وهذا مظهر هام يدل على فاعليته •

وتلخيصا لمحاولتنا التجريبية لتصنيف العناصر المتعلقة بالتعاون الدولى نعرض المفاهيم فى الجدول رقم (١) •

الطوائف والعناصر التى لها صلة بتقويم الاشكال البديلة للتعاون الدولى

الجدول (١)

المثلون	المواد	الانشطة	بنيان القدرة	التوقيت مسافة زمنية
				ترتيب وقتى
أمم	اعلام	تقديم المعلومات	قدرة اقتصادية	
أمم قيادية	معلومات مؤقتة	جمع المعلومات	عناصر	
مقابلة الامم	معلومات أولية	التعليق على المعلومات	قدرة غير اقتصادية	
وسطاء	معلومات اضافية	صنع القرار	عناصر	
سلطة	تحليل	صنع القرار المؤقت	عناصر	
فوق قومية	تحليل ، خطط	صنع القرار المنقح		
	تحليل ، مراجعةوتقويم	صنع القرار بالتصويت		
	وساطة	وساطة		
	وساطة اختيارية	وساطة اختيارية		
	وساطة اجبارية	وساطة اجبارية		
	ميثاق السلطة	تحليل		
	معاهدة بشأن السلطة	تحليل ، مراجعةوتقويم		
	بنيان تنظيمى	تخطيط		
	بنيان تنظيمى،تدرجى	مفاوضة		
	بنيان تنظيمى،تشجيعى	ادارة		
	رفاهة			
	تكاليف			
	خسائر			

كيف يمكن تقويم أفضل المناهج في التعاون الدولي

في مقدورنا الآن بعون المفاهيم التي نوقشت والامثلـــة التي قدمت بعنوان (تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولي) أن نعطي مضمونا أكثر تحديدا ووضـــوحا للسؤال المطروح في المقدمة • ومن شأن كل من طرق التعاون الدولي التسع المشروحة أن يحدث تغييرا في رفاهية مجموعة الامم أو غيرها من الوحدات ، كما يتسبب في بعض التكاليف أو يتطلب بعض التضحيات في شكل معوقات سيكولوجية • ومن حيث المبدأ يتبين أن الزيادة الصافية في الرفاهية ، أي موازنة مكاسب الرفاهيـة بالتكاليف والخسائر ، هي التي تحدد الطريقة المثلى للتعاون الذي يأتي بأكبر قدر من الكسب والرفاهية • ولكي يمكن اجراء هذه الموازنة يجب قياس العناصر المكونة لها باستخدام وحدة مشتركة • وليس من المهم نسبيا اختيار معيـــار معين من بين المعايير التبادلية • وفي أغلب الاحوال تكون الوحدات الاقتصادية التقليدية من النقود هي الاسهل استخداما ، بشرط أن يشمل الحساب كل المكاسب والخســـائر ، ولا يقتصر على تلك التي تظهر في التقارير والحسابات المالية ، فالتكييف أيضا له أهميته • ان أولئك الذين ينتقدون القياس بلغة الارقام النقدية لكل من المكاسب والخسائر محقون حين يحتجون ضد التقديرات التي لا يظهر بها الا البنود المدرجة في الحسابات المالية الرسمية ، أي البنود التي يعمل بها تقليـــديا رجال الاعمال ووزراء المالية وأشباههم • أن المكاسب والخسائر السيكولوجية التي لا تدرج تقليديا يجب أن تقدر بالمصطلحات النقدية وتضاف الى تقديرات الميزانية • وهناك اتجـاه واضح في علم الاقتصاد وسائر العلوم الاجتماعية الى ضروب المعالجة الشاملة من هذا النوع •

ان مشكلة مدى امكان قياس المكاسب والخسائر هي بلا شك المشكلة التي يتفق بشأنها رأي علماء الاقتصاد فضلا عن علماء الاجتماع بوجه عام ، وغاية ما يمكننا أن نقوله هو أن هناك عددا متزايدا من المحاولات التي تجرى لاختصار كل عناصر الرخاء والخسارة التي تتضمنها عملية من عمليات التعـاون الدولي الملموس الى أقل قدر مشترك • ويرجو المؤلف أن يؤذن له بالاشارة الى أبحاثه في مجال توزيع الدخل (تنبرجن ١٩٧٥ ، ١٩٧٧) للحصول على مزيد من الامثلة النوعية المحددة لقيـاس الرخاء • غير أن هناك مجموعة كبيرة من مختلف المحاولات الاخرى التي أجريت في عشر السنوات الماضية ، ويتعلق بعض هذه المحاولات بمشروع للتقويم في مجـــال التنمية الاجتماعية الاقتصادية (ليتل ، وميرلس ١٩٧٤) ، ويتعلق البعض بالمؤشرات الاجتماعية ونوعية الحياة (دورنوفسكي ، ١٩٧٤) ، ويتعلق البعض الآخر بقياس وظائف الرخاء الفردي (فان براج ، وكابتيني ، ١٩٧٣) •

وبالنسبة لاغراضنا الحالية تتصل التكاليف والخسائر اتصالا وثيقا بمـــدى الانشطة المقترنة بمختلف الاشكال البديلة للتعاون الدولي وكثافة هذه الانشطة • وسوف يبدو بوضوح من الرسم البياني بعنوان « تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولي أن أكثر الاشكال تعقدا حتى آخر القائمة (من ٤ الى ٩) يستلزم مزيدا من العمل ، وربما يتسبب في مزيد من الاثارة أكثر من الأشكال البسيطة •

وقد حان الوقت لكي نعرض عنصرا حاسما تجنبناه حتى الآن ، وهو الموضوع الحقيقي الذي يتعرض له التعاون الدولي بالفعل ، ويعود بنا هذا العنصر الى التقرير الخاص بعنوان « اعادة تشـكيل النظام الدولي » الذي ذكرناه آننا • ان على المجتمع

العالمى لكي يمارس وظيفته أن يؤدى سلسلة لا آخر لها من المهمات التى يتغيا عددا لا نهاية له من الموضوعات • ففى الحقل الاقتصادى المعرف تعريفا ضيقا تشمل هذه الموضوعات انتاج كميات هائلة من البضائع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها أو استعمالها • أما فى الحقل الاجتماعى الثقافى المعرف تعريفا أكثر اتساعا فان عددا كبيرا من الموضوعات غير المادية تعالج أيضا وبالمثل فى الدائرة السياسية العسكرية• وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الروابط بين هذه الاعداد الكبيرة من الموضوعات فانه يمكن فصل مجموعات منها حتى يتسنى تبسيط العملية المركبة بالاستعانة بتقسيم العمل • وبالنسبة لعدد كبير من الموضوعات يستطيع الافراد والاسر أن يقرروا ما ينبغى لهم أن يفعلوه ، وينفذوا قراراتهم دون حاجة الى التعاون مع الآخرين ، ودون النظر الى تعاون دولى • بل ان هناك أسبابا قوية لتفضيل استقلال الافراد أو الاسر أو وحدات الانتاج أو الوحدات السياسية او التربوية بتصريف الكثير من الامور • وانه لما يزيد من سعادة أفراد الشعب أن يمارسوا درجه من الحرية ،وما داموا لا يتسببون فى أذى الغير أو يهددون مستقبلهم فان هذه الحرية يمكن قبولها باعتبارها من الحقوق الاساسية • فضلا عن ذلك فانه بالنسبة لمعالجة بعض الموضوعات الاخرى معالجة مثالية يكفى دراسة التعاون فى نطاق مجتمعات صغيرة نسبيا • ولقد ذكرنا وحدات الانتاج ، ومن الواضح أن التعاون فى نطاق المصنع أمر مرغوب فيه لانتاج بضائع نافعة ، مرتفعة الجودة • وبالمثل تستطيع المجالس البلدية أن تنظم حركات المرور فى المدن ، وتقرر المرور فى اتجاه واحد فى بعض الشوارع ، وتستخدم الانوار لهذا الغرض • على أنه لا يمكن أن يترك للبلديات الحرية فى اختيار الالوان لانوار المرور ، اذ أن ذلك يتطلب تعاونا دوليا • وثمة عدد كبير من الشئون الثقافية ، كالمناهج الدراسية فى أمة متجانسة لغويا ، يمكن التصرف فيها الى حد ما بمعرفة الدول ذات السيادة • غير أنه سوف يتضح بعد مزيد من لعدد من الموضوعات • وفى تقرير (اعادة تشكيل النظام الدولى) تعريف بعشر مجموعات من الموضوعات التى يرى مؤلفو التقرير أنها تتطلب تعاونا على مستوى أعلى من المستوى القومى • وهنا يصير الاختبار بين أشكال التعاون الدولى المذكورة من قبل – وربما أيضا بين أشكال أخرى – أمرا ذا أهمية كبيرة • وهناك سبب هام يدعو لدراسة أعمق لهذه المسألة ، ذلك هو تفضيل الدول ومواطنيها بصورة شائعة، وربما منافية للمنطق،لكى(يصرفوا أمورهم بأنفسهم) ، ويبدو أنهم يتصورون أن هذا النمط من التصرف الذاتى يجعلهم مستقلين عما يفعله غيرهم ، وهذا أمر غير مؤكد بالمرة • فاذا هم اتخذوا قرارهم وتصرفوا من تلقاء أنفسهم ، كما هو مفروض فى بديلنا رقم (١) ، فانهم قد يسيئون تقدير المدى الذى تصل اليه ردود الافعال من جانب البلاد الاخرى ، حتى ولو كانوا يتوقعون مثل هذه الردود من حيث المبدأ •وقد ذكرنا هذا النمط بمزيد من الوضوح فى البديلين ٢ و٣ • ويعتمد رد الفعل من حيث مداه على بنيان القدرة ، ويعكس البديل رقم (٢) هذا الامر بطريقة بسيطة جدا ، اذ يجرى تمييزا بين الامة (القيادية) وبين سائر الامم • ومع ذلك فان رد الفعل يعتمد أكثر من ذلك على التأثير الذى تمارسه القرارات الذاتية لبعض الامم على أمم أخرى • أما بالنسبة لكثير من الموضوعات فانه لن يكون هناك تأثير من هذا القبيل • من ذلك أن أى بلد لن يتأثر بنظام الاتجاه الواحد فى المرور بالشوارع المقرر بالخارج ، أو بالمناهج المقررة فى المدارس الابتدائية فى البلاد الاجنبية • أما الموضوعات التى تؤثر فى رفاهية البلاد فهى وحدها التى تهم فى هذا الشأن ، وقد اعتاد رجال الاقتصاد أن يقولوا ان هذه الموضوعات تنتج « آثارا خارجية » (اقتصادية أو غير اقتصادية)•

واختار تقرير اعادة تشكيل النظام الدولى أن يضيف الموضوعات ذات الآثار الخارجية تحت عناوين : سياسات نقدية • انتقالات الدخل بين البلاد ، والتمويل الدولى لمشروعات التنمية • انتاج الغذاء وتوزيعه • التصنيع ، والتجارة الدوليه ، والتقسيم الدولى للعمل • الطاقة ، والخامات ، والمعادن • البحث العلمى ، والتنميه التكنولوجية • المشروعات فيما وراء الحدود القوميه • البيئة البشرية • خفض الاسلحة • تدبير شؤون المحيطات •

وفى هذه المجالات السياسية يتسنى للشكل المختار من التعاون الدولى أن ينتج فرقا كبيرا فى صافى الرخاء الذى تحصل عليه الامم المشتركة • وبعبارة عامة : ان أضعف اشكال التعاون الدولى يميل الى اهمال مصالح أضعف الامم ، اما بالقرارات التى تتخذ وتنفذ ، واما بعدم تنفيذ القرارات التى تتخذ بصورة رسمية • ولعلنا نذكر مثلا لذلك يتعلق بالبديل رقم (٤) ، وهو القرارات التى تتخذ فى اللقاءات الدولية ، وتشكل الاطار القياسى لبعض ضروب التعاون ، ذلك أن عددا كبيرا من القرارات التى اتخذها الكثير من المنظمات التابعة لأسرة الأمم المتحدة لم ينفذها الاعضاء الاقوياء فى المنظمة ، الذين اعتبروا أن تنفيذ هذه القرارات لا يعزز مصالحهم القصيرة المدى • وان الموضوع المالى العام المشهور بخصوص نقل ٧ر٠ فى المئة من اجمالى الناتج القومى للبلاد المتقدمة الى البلاد النامية مثال واف فى صميم الموضوع الذى نحن بصدده ، وكذا أشكال عديدة فى سياسة التجارة الدوليه • وهناك أمثلة للتعاون الفعال ، كما وصف فى البديل رقم (٩) حيث انشئت سلطة فوق قومية ، من ذلك الجماعة الاوربية للفحم والصلب ، وهيئة الصحة العالمية بالنسبة لبعض وظائفها ، واتحاد البريد العالمى • وفى الامكان جعل البديل رقم (٤) أكثر فاعلية اذا أضيف اليه البديلان ٧ و٨ الخاصان بالتحكيم الاجبارى والجزاءات • ومن أبلغ الامثلة لموضوع لم يزل تحت البحث والمناقشة موضوع معالجة المحيطات الذى تجرى بشأنه المفاوضات فى ساحة مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار ، وهذه المفاوضات أشد تعقدا من أية مفاوضات جرت فى الماضى • وكان على دورات هذا المؤتمر أن تناقش فى البداية سبعة اقتراحات متضاربة لعقد معاهدة • وثمة طريقة مفيدة لدعم فاعلية المفاوضات تتمثل فى أن يقدم مكتب المؤتمر « نصا وحيدا للمفاوضة » ، الامر الذى يبين أن أهم الاعمال تجرى فى الكثير من الاحيان بوساطة المكتب أو الامانة •

ولعله قد اتضح الآن السبب فى أن هذا المقال يمكن أن يعتبر مقدمة تمهيدية فقط لمنهج كامل ومفيد لتقويم الاشكال البديلة للتعاون الدولى ، ذلك أن العنصر الكمى المطلوب لم يختبر بعد • والواقع أن مثل هذا التقدير العددى يستلزم حساب وجمع عدد الساعات المطلوبة لتنفيذ مختلف الوجوه المخططة بصورة تقريبية على أنها « تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولى » ، وجمع المعلومات من هذا النوع لتشكيلة كبيرة من موضوعات التعاون الدولى وأشكاله • وقد يبدو ضربا من الخيال المثالى (اليوطوبى) أن نحاول تحقيق هذا النمط من تجميع المعلومات ، بيد أن المبالغ الهائلة من المال الذى ينفق على اللقاءات الدولية الكبرى قد تكون مشجعة للمشروع ومبررا له فى اجراء هذا النوع من البحث التعاونى • وقد يسفر هذا البحث عن بعض النتائج غير المتوقعة بخصوص المال المطلوب للانفاق على اللقاءات الصغيرة نسبيا • وربما يتضح أن العنصر الذى سميناه « تحليلا » ، رغم أنه مرتفع التكاليف قد يكون مفيدا لمزيد من الفهم للعمليات المطلوبة •

بعض الملاحظات عن الرسم البيانى

الخاص بأبنية القرارات

والمقارنة بعملية تحليل الطرق

ونماذج الاقتصاد القياسى

من المعتاد عرض أبنية القرارات بوساطة الرسوم البيانية التى تبلغ الرسالة المطلوبة بصورة أفضل من الاوصاف الكلامية • مثل هـــذه الرسوم البيانية التى تسمى أحيانا تخطيطات عضوية أو اجمالية أو ما شاكل ذلك من مصطلحات يجب أن ترسم بعناية حتى تبلغ المعلومات الصحيحة عن اجراءات صنع القرار • وهناك ، كما سنبين الآن ، بعض الشبه بين هذه الرسوم وبين الرســوم المستعملة فى علم الاجتماع والمعـــروفة بمخططات تحليل الطـرق ، وبالتمثيلات التخطيطية لنماذج الاقتصاد القياسى • غير أن هـــذه النماذج انما تبنى طبقا لقواعد دقيقة موصوفة تستبعد كل غموض ولبس • ولما كانت التخطيطات الاجمالية تساعد فى الكثير من الاحيان على تبسيط الموضوع فان الكثير منها يعيبه الغموض وعـــدم الوضوح • والتخطيطات الاجمالية المربكة بنوع خاص هى تلك التى ترسم فيها الخطوط التى تربط المربعات أو الدوائر التى تمثل الاعضاء العاملين ، اما بدون اسهم توجيهية أو بسهمين لهما اتجاهان متضادان ، وبذلك لا يتبين تمثيل واضح لتتابع القرارات أو مراحل عملية صنع القرار •

وفى الامكان اقتراح بعض القواعد فى هذا الشأن ، ولو أن تحديد الاختبارات التى يتعين اجراؤها يعتمد كثيرا على الاوجه المراد ايضاحها • ومن المستحسن بوجه عام تمثيل العاملين بمربعات أو مستطيلات أو دوائر الخ ، واختيار مختلف الاشكال الهندسية لمختلف أنماط العاملين كلما أمكن ذلك •

ومن المفيد أيضا فى الكثير من الاحيان الاشارة بخطوط الى الانشطة من قبيل نقل المعلومات من عامل الى آخر ، ولكن ينبغى أن يوضح السهم اتجاه تدفق المعلومات أو حسب الحالة التعليمات المعطاة فى نظام ادارى • زيادة على ذلك لانه اذا تميزت أنواع مختلفة من الانشطة يمكن اعطاء كل منها رمزا خاصا ، مثال ذلك خطوط كاملة أو منقوطة أو متقطعة •

ويمكن أيضا تمثيل الاشياء بأشكال هندسية خلاف الاشكال المستعملة لتمثيل العاملين • واذا كان التوقيت على جانب كبير من الاهمية فانه يمكن تعيين المـــواقع الزمنية على طول المحور الافقى للرسم البيانى ، وايضاح تاريخ كل عامل بمتوالية من الاشكال الهندسية المتماثلة (مربعات صـــغيرة ، دوائر ، الخ) على مســافات زمنية منتظمة •

وفى الامكان زيادة ايضاح هذه الاقتراحات ببعض التفاصيل الخاصة بالبيانات التخطيطية الاكثر تدقيقـــا المستعملة فى تحليل الطرق الاجتماعية ، والتخطيطات بالاسهم فى النماذج الاقتصادية القياسية الديناميكية • ولنعقد هـــذه المقارنة فى نطاق أوسع بنوع ما ، نطاق المقارنة التى تســتعمل الفئات المدرجــة فى الجدول رقم (١) • ومع ذلك فقبل أن نشرع فى مقارنة المفاهيم المســتعملة هنا بشــأن التعاون الدولى بالمفاهيم المســتعملة فى تحليل الطرق بعلم الاجتماع • والنماذج الاقتصادية القياسية ، نذكر أنفسنا بالاهـــداف الاساسية لهذه الانشطة العلمية الثلاثة • وكما فى هذه التجارب كلها يجب علينـــا أن نميز بين العملية التحليلية

الخالصة التى تتغيا شرح الظواهر التى تجرى دراستها وبين التطبيقات التى ترد عليها • فتحليل الطرق الاجتماعية هو أساسا شكل من أشكال الشرح والتفسير ، يستهدف شرح حاصل (نسبة) الذكاء الفردى ، أو التعليم المدرسى ، أو الحالة الاجتماعية الاقتصادية بمساعدة العوامل الوراثية والبيئية • أما النظير التطبيقى فانه أقل أهمية من ذلك بكثير ، وقد يتمثل فى ايجاد تقنيات تربوية للمساعدة فى رفع حاصل الذكاء الفردى أو الحالة الاجتماعية الاقتصادية للمحرومين بالوراثة (للحصول على مثال حديث جدير بالتنويه أنظر : بلكوك ، وفاجرلند ، وآمانيولسن، ١٩٧٤) •

أما لنماذج الاقتصادية القياسية فانها تستعمل فى كلا الطريقين ، بأسلوب أكثر توازنا ، فيستخدم بعامة كل من العمل التحليلى والتطبيقى : فالعمل التحليلى يتغيا شرح العملية الاقتصادية ، وينغيا التطبيقى ايجاد السياسات المثالية لبلوغ مقاصد أو أهدف معينة (أنظر تنبرجر ١٩٥٦) • بيد أن هذا المثال ذو طبيعة أولية بحيث يصعب القول هل يصلح للتحليل أو السياسة ، أو لا يصلح لاى منها •

ولنتناول الآن الفئات المدرجة بالجدول رقم (١) فنجرى المقابلة بين المفاهيم المستعملة فى الانواع الثلاثة • اما « العاملون » فى تحليل الطريق الاجتماعى فانهم الافراد واباؤهم واقرباؤهم • والعجيب بنوع ما ان الاجداد لا يذكرون عادة ، أما الاشخاص الذين يكونون مباشرة خلف بعض الانشطة المدروسة مثل المعلمين وزملاء الدراسة وأصحاب الاعمال فانهم قلما يوجه اليهم اهتمام معين • واما فى النماذج الاقتصادية القياسية فان العاملين هم جماعات المنتجين والمستهلكين والتجار ،ونادرا شركات الاشخاص ، ولو أنها تظهر أحيانا • وهناك عامل هام ، يوصف عادة بانه الدولة ، أو « السلطات العامة ، وهناك نماذج اقتصاديه قياسية تضم عددا من الحكومات باعتبارها عاملين منفصلين ، يزداد ظهورها باطراد • هؤلاء العاملون لهم أهمية رئيسية بالنسبة للاغراض الحالية •

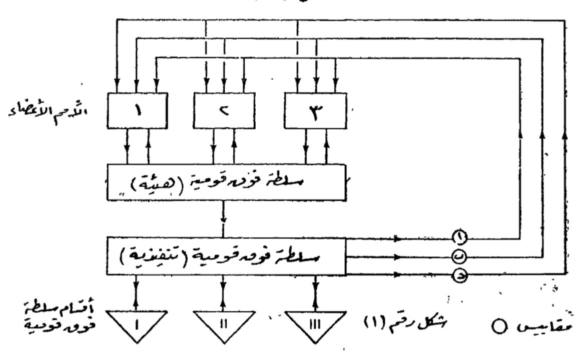
والموضوعات التى يهتم بها رجال الاجتماع فى تحليل الطريق الاجتماعى هى فى الغالب موضوعات « حاصل لذكاء » الفردى ، والتعليم المدرسى ، والحالة الاقتصادية والاجتماعية ، وأحيانا الدخل ، وفى قليل من الحالات النادرة الرفاهية (الاشباع والمنفعة) • أما فى النماذج الاقتصادية القياسيه فان الرفاهية تظهر غالبا بين الموضوعات ، ولو أنها تختزل فى الكثير من الاحيان الى مصادرها الاصلية ، مثل الاستهلاك والدخل • أما الاشباع الناتج عن العمل أو الثروة فقد بدأ الاهتمام به • وكثيرا ما تظهر الاسواق باعتبار أنها موضوعات نمطية فى النماذج الاقتصادية القياسية • ومن التكوين الرياضى المعطى للموضوعات نجد تصنيفا يستعمل كثيرا ويتناول المعلومات ، وأهداف السياسة الاقتصادية ، والوسائل المستعملة فى وضع السياسة وغيرها من المتغيرات التى يقال عنها أحيانا أنها غير متصلة بالموضوع » • والحدود المجهولة فى صياغة المعادلات الرياضية هى الغايات والمتغرات غير المتصلة بالموضوع فى المسائل التحليلية ، والوسائل والمتغيرات غير المتصلة بالموضوع فى مسائل السياسة أو المسائل التطبيقية • أما الانشطة التى تعالج صراحة فى تحليل الطرق الاجتماعة فانها عملية التعلم عند الافراد الذين تدرس أحوالهم • والانشطة المركزية ، فى النماذج القياسية ، هى الطلب أو التموين ، مع الاستهلاك والانتاج كأنشطة خلفية (أو أنماط الدخل والانفاق ، بلغة النقود) • ومن المعادلات الرياضية التى تظهر فى النماذج الاقتصادية تلك المعروفة بالمعادلات السلوكية لدى

الافراد والجماعات • غير أنه لا يوجد خط حاد يفصل بين السلوك التمويني وبين المفهوم الاقوى من الناحية التقنيه ، مفهوم وظائف الانتاج • وبالنسبه للأغراض الحالية وصف كل من الموضوعات والانشطة بالتحديد وبالتفصيل • ويمكن اجراء ذلك بالمثل بالنسبة للنماذج الاقتصادية بشرط اختيار صياغه دقيقه لها بنوع ما • وبعبارة اخرى تغطى النماذج الاقتصاديه مجالا اوسع بكثير من المجال الذى يعطيه التعاون الدولى •

أما القدرة فانها مفهوم قلما استعمل الى الآن فى علم الاقتصاد القياسى ، ولو أن المركبات الاقتصادية للقدرة تعالج بأسماء أخرى • وفى علم الاقتصاد عولج مفهوم القدره ، ولكن تقديره العددى لم يعط مضمونا محدودا (انظر مع ذلك : بن ، ١٩٧٨ ، وبيرو ، ١٩٧٣) •

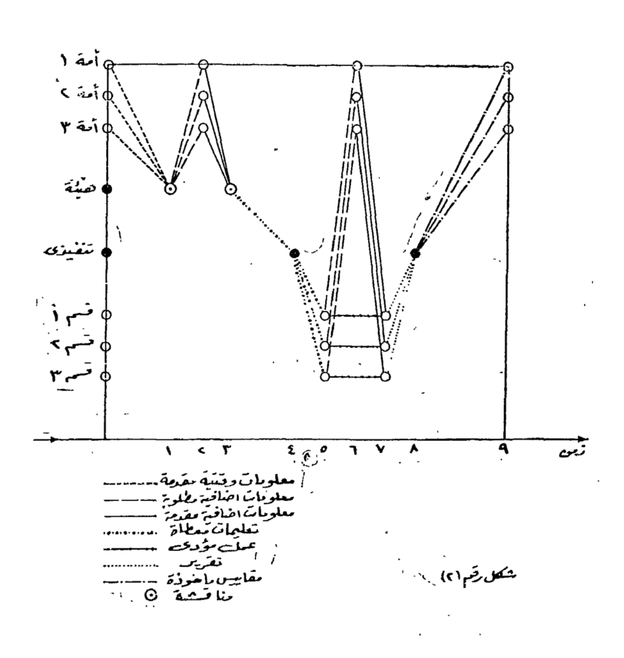
وبعد هذه المقابلة بين المجالات العلمية الثلاثة نعود الى الدور الذى يؤديه فى كل منها عنصر الزمن • وتظهر صلة هذا العنصر بالتخطيط الاجرائى بوضوح فى التخطيطات الاجمالية ، وبخاصة ، لتنفيذ تحليل انتقادى للطريق الاجتماعى أى تعيين العناصر التى تضع فى سباق من الانشطة أدنى الحدود للاجراء فى مجموعة • هذا المظهر الزمنى له أهمية حيوية فى تخطيط اجراء عملى متميز تمام التميز • وتحليل الطريق ليس هو الافيد فى المجالين الآخرين المختارين للمقارنة • وفى العادة لا تتحدد بالضبط الفترات التى تتطلبها العناصر التى تنقسم اليها عملية التعلم • أما بالنسبة لمظهر التوقيت فان النماذج الاقتصادية أكثر دقة • وتقدير الفترات الزمنية جزء هام من التقدير الكلى للمعاملات الخاصة بمثل هذه النماذج •

الشكل (١)



عرض تخطيطى غير مقبول : تخطيط اجمالى لسلطة فوق قومية مع ثلاثة أعضاء وثلاثة أقسام ، كل منها مسئول عن اجراء مجموعة واحدة من القياسات • عيوب هذا النوع من العرض : الخطوط التى تربط العاملين والمزودة بسهمين موجهين لا توضح السياق الزمنى للانشطة أو التدفقات المرموز اليها ، فضلا عن ان مختلف انماط الخطوط غير مستعملة للتمييز بين الانشطة •

الشكل (٢)



عرض تخطيطى مقبول ٠٠ رسم بيانى يوضح تدفق عمليات سـلطة فوق قومية مع ثلاثة أعضاء ، وهيئة ، وسلطة تنفيذية ، وثلاثة أقسام عملية ، مع اشارات الى السياق الزمنى للاحداث ٠

وتبعا لذلك فان العرض البيانى للنماذج الاقتصادية القياسية بوساطةمايسمى « الرسم البيانى بالاسهم » ونعيين الزمن على طول المحور الافقى أصـــبح ذا أهميـة (أنظر تنبرجن ، ١٩٣٧) • وأرى أنه من الافضــــل للحصـول على وصف دقيق للاشكال البديلة للتعاون الدولى ، وبالتالى لصنع القرار الدولى ، اجراء عرض بيانى، يعين فيه الزمن على طول المحور الافقى •

بعض الاستنتاجات الوقتية الموجزة

هذا المقال كما صرحنا من قبل ليس الا اعدادا لمقدمة تمهيدية لمعالجة علمية • ومع ذلك يبدو من المناسب لبيان جملة هذه المعالجة بالموضوع الذى نحن بصـــدده أن نورد بعض النتائج المؤقتة التى نأمل أن تنجلى عما قريب فى معالجة علمية كاملة وعلى هذا النحو نامل على الاقل أن نقنع القارىء باهمية مواصلة بذل الجهد على طول الخطوط المشار اليها • ولا بد أن تكون النتائج الآتية مؤقتة اذ أنها تقوم على أساس من الحدس لا من المنطق السليم •

ـ كثير جدا من القرارات الخليقة بأن تحفز المجتمع العالمى على أن ينشـــط ويعمل لا تحتاج الى تعاون دولى ، بل من المفضل أن تؤخذ هذه القرارات عـلى أدنى مستوى عملى ، وهذا يعزز الديموقراطية والمشاركة •

ـ هناك عدد محدود من الموضوعات التى يجب أن يتخذ بشأنها قرارات لها تأثيرات خارجية ، والقرارات القومية الخالصة التى تتخذ بالنسبة لهذه الموضوعات منافية أساسا للديموقراطية لانه لا يؤخذ بشأنها رأى الضحايا المحتملين •

ـ يزداد عدد هذه الموضوعات باستمرار بسبب ازدياد الترابط العضوى بين الشعوب والامم •

ـ التعاون الدولى مطلوب فى هذه الحالة ، وذلك بشأن الاشكال المختلفة التى ذكرت بعنوان « تسعة أشكال بديلة للتعاون الدولى » •

ـ الاشكال الضعيفة من التعاون الدولى (وبخاصة من ١ الى ٦ ، مع استبعاد ٧ و٨) تميل الى الاضرار بمصالح الامم الضعيفة نسبيا وشعوبها ، وتميل هـــذه الاشكال أيضا الى استدامة الفكرة الخاطئة بأن الامم القوية تستطيع فى العالم الحاضر أن تقرر مصيرها بنفسها •

ـ تتجنب الامم الاشكال القوية من التعاون الدولى بسبب ما تشـــعر به من نفور شديد لا مبرر له من هذه الاشكال •

ـ هناك حاجة ماسة الى التعاون الدولى الفعال ، على الاقل بالشكلين ٧ و٨ (التحكيم الاجبارى ، وتوقيع العقوبات) •

ـ أكثر الاشكال فاعلية هو الشكل رقم (٩) المتعلق بالسلطة فوق القومية ، ما دامت الرفاهية التى تستفيد من هذا الشكل بالمقارنة بالشكل رقم (٤) ، الاسلوب التقليدى الذى تتبعــه أسرة منظمات الامم المتحــــدة هى أكبر بكثير من التكاليف والخسائر •



●● العلاقات الدولية هي في الاصل علاقات بين مجتمعات كلية ذات حدود سياسية اقليمية . و « المجتمع الاقليمي الحلي » في المفهوم الاجتماعي الماركسي يعني جماعة من الناس تضمهم مجموعة من الروابط والمصالح المشتركة داخل منطقة معينة . هـذا التجمع هو القادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج المادي والانسان البشري . ومع ذلك فان هذا الاكتفاء الذاتي يعوقه الترابط الذي يتولد بين هذه المجتمعات بسبب اختلاف ظروفها من ناحية الانتاج المادي . وعلى هذا فان الترابط والاكتفاء الذاتي يولدان معا أشكالا منوعة من العلاقة بين المجتمعات . ويشكل الاطراف في العلاقات الدولية أزواجا تتبدى على مختلف مستويات الترابط حقيقة واقعة تؤدي الى ظهور أشكال منوعة من العلاقات الدولية.

وينشأ المجتمع السياسي والاقليمي بصورته الكاملة مـع نشوء الدولة فقط ، وبهذا المعنى فان العلاقات الدولية هي علاقات بين الدول ما دامت الدول هي الشـكل الوحيد للتنظيم السياسي الذي تتخـذه المجتمعات الاقليمية الكلية .

ومن شأن المحول الاقليمي للمجتمعات البشرية الكلية أن يوفر الظروف التي يمكن أن تتكون فيها العلاقات الدولية باعتبارها نوعا من العلاقة بين المجتمعات ، ومع استقرار مجموعة اجتماعية كلية في اقليم ما تنشأ ملكية المجموعة للاقليم ، وتتجلى

الكاتب : رادو سلاف ستويانوفك

أستاذ بكلية الحقوق بجامعة بلغراد (يوجد سلافيا) ، له مؤلف وخبير فى القانون الدولى ، ونظرية فى العلاقات الدولية ، وكتابان فى سياسات القوة والبلاد المنافية ، وكلها باللغة الصربية الكرداتية .

المترجم : أحمد رضا

المترجم : أحمد رضا ، مدير بالادارة العامة للشئون القانونية بوزارة التربية والتعليم (سابقا) ، صدر له قرابة عشرين مؤلفا مترجما من أعلام المكتب الفرنسية والانجليزية فى التاريخ والقانون والادب بشتى فروعه .

برفض دخول أفراد المجتمعات الاخرى هذا الاقليم ، والدفاع عن ملكيته ضد أى تهديد يصدر من سائر المجتمعات . ويمارس هذا الدفاع عن الاقليم بان يستخدم المجتمع باسره القوة بشكل منظم بنوع ما . وينتج استخدام القوة بمناسبةالاستيطان فى الاقليم من العلاقات بين المستوطنين وبين مجتمعات أخرى تنبثق من هذاالاستيطان نفسه ، وكذا بسبب مناهضة الاستيطان ، أو من مطامع المستوطنين التوسعية . معنى هذا أن العلاقة هى علاقة اجتماعية ، ولو أنها تعتمد على الارض لتوفير الظروف الطبيعية للانتاج المادى ولتكون قاعدة لنشوء مجتمع اجمالى باعتباره مجموعةاجتماعية متمتعة بالاكتفاء الذاتى . فقط عندما يستقر ولا يمكن أن تنشأ علاقة تختلف أساسا عن سائر العلاقات القائمة بين المجتمعات الا عندما تستقر بالارض مجتمعات كاملة .

وعندما يتم استيطان الارض ينشأ احتكار على كل شىء يحتويه ، اما لتوفير الظروف المناسبة لتنمية الانتاج المادى ، أو لانشاء خطوط المواصلات ، أو لاختزان الثروات ، أو لمنع اعتداء أولئك الذين يقيمون علاقات مع المجتمع الذى استوطن الارض . ولما كان هذا الاحتكار مصونا بالقوة ، كما يمكن ازالته بالقوة ، فان مثل هذا المجتمع يكتسب سمات المجتمع الاقليمى السياسى . والعلاقات بين مثل هذه المجتمعات هى أيضا علاقات سياسية ، رغم أنها تبعا لتكوينها الداخلى ليستمجتمعات سياسية حقيقية ، اذ كانت فى بداية ظهور الطابع الاقليمى للارض مجتمعات تضمها رابطة الدم ، وخالية من الطبقات ، وليس بها من ثمة تنظيم دولى .

« واقليمية » الارض ، التى ترجع الى بدء ظهور المجتمعات الاولى ، تحتوى فى ذاتها على الاشكال البدائية للعلاقة التى سوف تصير بالتالى مع نشوء الدول علاقة دولية بمعنى تاريخى . وبالتدريج ومع « أقلمة » المجتمع تتفكك رابطة الدم باعتبارها قاعدة لتنظيم المجتمع ، وذلك بالنسبة للعلاقات الداخلية والخارجية ، ويحل محل « التمركز العرقى » القائم على روابط الدم « تمركز عرقى اقليمى »وتختلف العلاقات بين المجتمعات الاقليمية والمجموعات الاقليمية عن العلاقات بين الجماعات المرسبطة برابطة الدم بتأثير عوامل أخرى كثيرة ومنوعة .

ترى متى ظهرت « اقليمية » المجتمعات الكلية فى شكلها الاصلى ؟ قد يقال فى ذلك ان العملية تجرى بموازاة التقسيم الطبقى للمجتمع .

« ينفك المجتمع القديم القائم على الروابط القبلية فى صدامها مع الطبقات الناشئة حديثا ، ويحل محله مجتمع جديد ، وحداته الاساسيه اقليميه اكثر منها قبلية ، مجتمع يخضع فيه النظام القبلى خضوعا تاما لنظام قائم على الملكية ، مجتمع يطلق العنان لنمو التناقضات والنزعات الطبقية التى تبنى المضمون الكلى للتاريخ المدون الى وقتنا هذا » (انجلز) .

ومع ذلك لا بد أولا ، وقبل حدوث هذه العملية الداخلية ، عملية تقسيم المجتمع الى طبقات ، من أن يكون هناك تكوين اقليمى فى صورة استيطان للارض بمجتمعات كلية تجمعها رابطة الدم . ترى متى وعند أية مرحلة فى تطور المجتمع حدث هذا الشكل من التحول الاقليمى ؟ من المؤكد أن هذه العمليه استغرقت زمنا طويلا ، والحقيقة أنها لم تكن قط ظاهرة عالمية شاملة على مدى التاريخ المدون كله حتى وقتنا الحاضر . ذلك أنه كان هناك فى معظم مراحل التاريخ مجموعات اقليمية منظمة بالفعل على شكل دول ومتصلة بعضها ببعض بصورة مجتمع دولى ، تعيش الى جانب مجتمعات متخلفة تقيم متفرقة فى بقاع واسعة وتمارس حياة بسيطة ، قد تكون متوحشة فى بعض الاحوال ، بعيدة عن نمط الدولة المنظمة . وعلى هذا النحو كان هناك فى زمن موغل فى القدم نوعان من العلاقات الدولية علاقات تطورت فى نطاق الجماعات الدولية التى تشكل دولا ، وعلاقات بين المجتمعات والشعوب وسائر المجموعات الاجتماعية الخارجية أو الدول التى تضم مجتمعات دولية أخرى .

وتدل الظواهر الانثروبولوجية على أن عملية التحول الاقليمى (الاقلمة) للمجتمعات الكلية تنمو وتظهر فى أواخر المرحلة الوسطى لعصر الهمجية عندما : « يضطر السكان ، مع ازدياد الكثافة السكانية الى ضم صفوفهم فى الداخل ، وكذا فى علاقتهم بالعالم الخارجى ، وتصبح التحالفات بين القبائل التى تنتمى الى أصل واحد ضرورة فى كل مكان ، فلا تلبث هذه القبائل أن تندمج بعضها فى بعض ، وتشكل من المناطق القبلية المتفرقة منطقة وطنية مشتركة » (انجلز) .

وعلى ذلك فان هذه المرحلة تسبق مباشرة انقسام المجتمع الى طبقات وظهور الدول ، وتستمر دهرا طويلا جدا ؛ ومع ذلك لم يزل هناك أشكال غير نقية من نوع أو من آخر . وبسبب النمو غير المتكافىء يعيش عدد من المجتمعات عند هذا المستوى من النمو الى جانب مجتمعات أخرى تقدمت نحو مشارف الحضارة .

ويترتب على التحول الاقليمي للمجتمعات الكلية نوع من التناقض الذى يؤدى فى نهايه المطاف الى الظواهر الاساسية التى تنبثق منها العلاقات الدوليه • ويودى الاحتلال السياسى لاقسام من الارض ، واقامة الحدود بينها وبين مناطق خرى احتلت بالطريقة نفسها ، الى قيام الترابط بين الدول الكلية ، ذلك لانه لا يوجد اقليم واحد يمكن أن يحتوى على كل اللوازم الطبيعية التى يوفرها بلد فى مجموعه للانسان لتنمية الانتاج المادى •

وثمة نتيجة خرى لهذا التناقض تتمثل فى التفاوت بين المجتمعات الاقليمية الكلية بسبب عدم قدرة كل الاقاليم ذات الحدود السياسيه على توفير ظروف متماثلة لنمو الانتاج المادى • هذا التفاوت الذى ينتج عن التحول الاقليمى لم يزل شديد الاهمية بالنسبة للعلاقات الدولية ، حتى فى الظروف الحاضرة •

« اذا افترضنا مقدما انتاجا رأسماليا فى ظروف متماثلة ، ويوم عمل متماثل الطول ، فان مدى فائض القيمة سوف يتغير تبعا لتغير ظروف العمل الطبيعية ، وبخاصة تلك المتعلقة بخصوبة التربة » (كازل ماركس)

ولم يزل هذا التفاوت الاساسى باقيا بمثابة الصورة القصوى المجردةللتفاوتات التى قد تحدث وتنمو خلال مراحل تحسين الانتاج والتكنولوجيا والمجتمع بوجه عام • والو مع أنه يمكن دائما وفى الوقت نفسه عن طريق التحول الاقليمى فقط نشوء العلاقات التى لا يمكن لاى مجتمع اقليمى أن يستخلص منها ما يشاء من مكاسب من مجتمع اخر دون موافقه هذا المجتمع ، أو باستخدام القوة ضده • وترتبط هذه المصلحة باقليم المجتمع الذى يملك بالنسبة اليه حقا احتكاريا أو سلطة وسيادة ، وتقوم على الموارد الطبيعية أو على الحدود الاقليمية التى تحمى موارد أخرى(الثروة) أو التجارة ، أو لا تتعلق الا بمنع تأثير قوات متمركزة فى الاقليم تعوق مصالح أخرى للمجتمع الاول (مثال ذلك : منع هجوم على العاصمة يستهدف الاستيلاء على مستعمراتها) •

وينشأ الترابط من العمليات التى شرحناها فى الفقرة السابقة ، ويتمثل فى اندماج مكوناتها والعوامل التى تؤدى دورا فى ظهورها باشكال ودرجات منوعة • والترابط الاصلى هو ترابط أساسى ، ومع ذلك يطرأ عليه تغيير بسبب التعويض عن العيوب والنقائص فى الظروف الطبيعية للاقليم الذى يحتله المجتمع الكلى • معنى ذلك ان المجتمعات التى تواجه مصاعب كبيرة او صغيرة من ناحيه نمو انتاجها أو استمرار بقائها فى اقليم معين تعوض عن نقائصها الطبيعية ببذل جهود اضافية وبتنظيم أفضل • هذا التعويض ينعكس اما فى استجابة ناجحه للظروف غير الملائمة من خلال تطوير وسائل انتاج أكثر تقدما ، أو استغلال بعض العوائق والعيوب الطبيعية فى الاقليم للتصدى للغزاة المحتملين ، وبذلك يساعد المجتمع على النمو فى أمن وهدوء • وهناك أمثلة تاريخية نمطية لهذه الحالة ، تتجلى فى البندقية والاراضى المنخفضة ، وكلتاهما قد استخلصت بلدها من البحر بجهد شديد ، غير أن ذلك قد ساعدهما أيضا على صد الغزاة الذين كانوا يهددون جيرانهما • كذلك يمكن بالمثل تفسير موقف ماركس من التعويضات الاجتماعية عن أوجه النقص الطبيعية الجغرافية حين يتحدث عن دور الظروف الطبيعية فى تطور الرأسمالية « انها (أى الرأسمالية) تفرض مقدما سيطرة الانسان على الطبيعة » ، أما الطبيعة السخية فانها « تأخذ بيده

كما تأخذ الام بيد طفلها الذى تعلمه المشى » . ذلك لان ارتقاء الانسان نفسه ليس ضرورة طبيعية . « لا ينبت رأس المال فى المناطق الاستوائية حيث النبات الوفير المزدهر ، وانما فى المناطق المعتدلة » . وفى رأى ماركس ان الظروف الطبيعية انما تساعد على تكون فائض القيمة وفائض الانتاج ، ولكنها لا تخلقهما . وعلى ذلك قد يطرأ على العلاقات بين المجتمعات الاقليمية فى سياق التطور الاجتماعى بعض التعديلات من حيث ترابطها وليس لتفاوت عاملا ثابتا ، لان نمو الانتاج يغير من اعتماد الانسان على الطبيعة ، ومن ثم يؤثر فى العلاقات بين المجتمعات الكاملة بالنسبة للترابط الذى ينبثق من التحول الاقليمى .

وتشير التغيرات التى تطرأ على نمو الترابط بين المجتمعات الاقليمية الكلية الى وجود أنماط مختلفة من الترابط :

الترابط الاصلى : ينشأ من التحول الاقليمى للمجتمعات الكلية ، وينتج عن تنوع الظروف الطبيعية الخاصة بنمو الانتاج المادى . ويدوم هذا النوع من الترابط زمنا طويلا جدا ما دام الانتاج الطبيعى هو نمط الانتاج الاساسى ، وما دام انتاج السلع فى النمو مستمرا .

فعندما تتولى جماعات أصلية زمام الامور فى اقليم ما تجد فى هذا الاقليم كل ما تحتاج اليه لتوفير أسباب المعيشة ، ولذلك يندر وقوع منازعات بشأن أرض تم استيطانها والاستيلاء عليها : « الواقع أن الحروب قلما تتغيا الغزو الاقليمى أو الدفاع عن الاقليم ، الى أن تحين مرحلة الزراعة أو تربية الماشية ، عندئذ يصبح ذلك هو السبب الرئيسى لاندلاع الحرب » (ك . رايت)

وعند المستوى الاعلى لعصر الهمجية تسود الحاجة الى زراعة الارض ، وانتزاع فائض القيمة من المجتمعات الاخرى من اجل المعيشة او النهوض بالمجتمع على سائر أشكال الترابط . « اقدم اسباب الاستيلاء على الارض بالقوة ... هو الحصول على الارض حين يكون الاحتياج اليها . والشىء الذى يحدث عادة حيث تقدم الجماعات الزراعية على الغزو هو أن تستولى على الارض ، وفى الوقت نفسه تبيد ما عليها من سكان » (م . فيبر)

ونمو الزراعة يجعل بالتدريج استيطان الارض الصالحة للزراعة على رأس المطالب الاساسية وبظهور المجتمع الطبقى والدولة تخلق الملكية الفردية للارض مطالب جديدة تؤثر هى الاخرى على العلاقات الدولية .
« مثال ذلك كلما احتاج الفرد الى امتلاك رقعة من الارض ، وكلما ازداد عدد السكان ، أدى ذلك الى خلق مشكلة . وحينما اقتضى الامر ايجاد علاج للمشكلة لم يكن ثمة مناص من اللجوء الى الاستعمار الذى يؤدى الى حرب من أجل الغزو ، وكذلك ينشأ الرق ... » (ك . ماركس)

وكان اقتضاء ريع الارض بالقوة باعتباره وسيلة جديدة لاستغلال الاقاليم المستولى عليها فى النظام الاقطاعى هو المصدر الاساسى للثروة الاقطاعية . ولم يعد سكان بلد أو منطقة مستعبدة يبادون ابادة بدنية ، وانما كانوا يجبرون عوضا عن

ذلك على ن يدفعوا للسيد الجديد أقساطا من الريع ، الامر الذى كان ملائما فى تلك المرحله من تطور لنظام الاقطاعى (وكان هدا الريع يدفع فى البداية عينـــا او من الانتاج أو العمل ، ثم أصبح يدفع فيما بعد نقدا) • وكان امتلاك العبيد والتوســع فى الاملاك الاقطاعيه ضروره اساسيه لبقاء هده التشكيلات الاجتماعيه الاقتصـاديه التى كانت ترتبط دائما فيما بينها بعلاقات دولية اذا لم يكن فى استطاعتها الحصول محليا على الاراضى والعبيد • وعندما فتح قيصر بلاد الغال جعـل مليونا من العبيد تحت تصرف روما • وفى أثينا كان العبيد يزيدون عددا على المواطنين الاحرار اضعافا كثيرة ، وكانت مصادر رخاء هـــذه البلاد موجودة دائما خارج حـدودها فى أقاليم الشعوب الاخرى التى كانت « تعمل » من أجـــل توفير الاشـــكال الاساسية من الانتاج •

ويتبدى النمط الثانى من الترابط الاصلى فى الصراع من أجل السيطرة عـلى فائض القيمة الذى كان فى أغلب الاحيان ، وحتى فى المجتمعـات الاصليه ، مدخرا فى امتلاك العبيد وفى الدول الاقطاعية • وكانت هذه الثروة المختزنة تشكل مصدرا أساسيا لقوة الدولة والملك ، وتيسر تمويل الوظائف الاجتماعية غير المنتجه ، مثـــل القوة العسكرية •

« فى العصور القديمة ، فى آسيا ومصر ، كانت هـــذه الثروات التى يحرص الملوك والكهنة على صيانتها تشهد غالبا بقوتهم • وفى اليونان وروما كان انشـــاء خزائن الدولة ، باعتبارها شكلا متاحا ومأمونا من فائض القيمة ، يتطـور الى نمط سياسى • وكانت قدرة الغزاة على نقـــل خزائنهم بسرعة من بلد الى آخر ، وتوزيع الاموال منها والعمل على سرعة تداولها ، تشكل ظاهرة اقتصادية فرعية فى العصور الكلاسيكية (ك• ماركس) •

ونشهد هذا الشكل من الترابط فى المجتمع الاصلى فى انبثاق الديموقراطية العسكرية التى تصير فيها الحرب والتنظيم العسكرى للمجتمع « وظائف دائمة » فى الحياة القومية •

« عند الشعوب التى جعلت من الحصول على الثروة هـــدفا بالغ الاهميـــة من أهداف الحياة كانت ثروات الجار تثير فيهم عوامل الطمع • كانت هـــــذه الشعوب همجية ، وكان السلب والنهب عندها أسهل وأدعى الى المجد والفخار من العمـــل لكسب الثروة ، والحرب التى كانت تشن لمجـــرد الثأر من بعض أعمال لعنف ، أو لزيادة مساحة اقليم غير ملائم ، أصبحت الآن تشن من أجل النهب لذى أصبح فرعا دائما من فروع النشاط الاقتصادى » (انجلز)

ويتسم الترابط الاصلى بعدم وجود أى تقسيم دولى للعمل ، ويترتب على ذلك أنه لا يتيح أى مجال لعمل تعاونى فى لعلاقات لدولية • ولا يصير تقسيم العمل ممكنا الا عندما يصبح انتاج السلع شديد التطور بحيث يتيح اجراء تقسيم مكمل للعمل ، ويخلق بالتالى ظروفا يمكن أن يزدهر فيها التعاون الدولى • وينبنى على ذلك أنه فى مثل هذه العلاقات الدولية التى تنبثق من مثل هذا النوع من الترابط يكون النزاع هو الشكل الاساسى للعلاقة الدولية ، فى حين لا يكون التعاون الا استثناء من القاعدة

وبخاصة فى حالة المجموعات السياسية من الدول المشتركة فى نزاع مع دولة أخرى أو مجموعات أخرى من الدول ٠

ويلازم انتاج السلع الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، ولكنه ليس الشكل الاساسى للانتاج فى المجتمعات الاقطاعية والمجتمعات التى تقتنى العبيد ٠ وفى هذه المجتمعات يكون الشكل الاساسى للانتاج هو الانتاج الطبيعى الذى تشبع به الجماعات المحلية فى نطاق المجتمع الكلى مطالبها الخاصة بها اشباعا فعليا ٠ وتنمو التجارة بين الدول وكذا بين الجماعات فى داخل الدولة الواحدة نتيجة للفروق الموجودة فى الظروف الطبيعية للانتاج أكثر منها نتيجة لتقسيم العمل الذى يترتب على تقدم الانتاج واتساع نطاقه ٠ وعلى ذلك فان نماط التجارة الدولية فى مثل هذه الظروف محدودة جدا ، وتعتمد على قسم صغير جدا من الثروة الاجتماعية ، وتميل بالاكثر الى اشباع المطالب الترفيهية عند الطبقات الحاكمة ٠

فترة الترابط القائم على السوق والتكنولوجيا : تبدأ هذه الفترة مع تحول انتاج السلع ليصير النمط الاساسى للانتاج الذى يصاحب نمو الاساليب الرأسمالية ويتكفل فيها الانتاج الصناعى بالدور الاساسى المسيطر ٠ ويحدث نمو الصناعة والتكنولوجيا تغيرا أساسيا فى الترابط الاصلى ، ويسهم فى تحرير الانسان من الطبيعة تحررا مطردا ، ويتسبب بدوره فى احداث تغيرات سريعة فى مواقف الدول بازاء الترابط ، مع تغيرات فى السلوك وفى العلاقات الدولية فى مجموعها ٠

ومع ذلك يحدث فى هذا النمط من الترابط أنواع جديدة من التفاوت نتيجة للفروق فى التقدم الصناعى والتكنولوجى ، مع تأثير عميق ، فيما يتعلق بالتقسيم الدولى للعمل ، على وضع لدول فى السوق العالمية وعلاقاتها فيما بينها بوجه عام ٠

وفى نظام المقايضة الاقتصادى كان السوق منشقا الى سلسلة من الوحدات الاساسية ، حتى فى نطاق مجتمع واحد ، فى الاقاليم والاقطاعيات ٠ وحتى المعايير القياسية لم تكن تطبق فى هذه الظروف ٠ بل انه لم يكن فى الامكان انشاء نظام موحد من المقاييس بين بلد وآخر أو اقطاعية وأخرى ٠ وكان فى فرنسا فى القرن الثامن عشر بضع مئات من نظم القياس ، مجموعة مطبقة فى باريس مثلا ومجموعة أخرى فى فونتنبلو على بعد خمسين كيلومترا من باريس ٠

« كان فى كل بلد فى الاصل ما يحتاج اليه من صناع الاقمشة ٠ غير أنه فى حوالى عام ١٣٦٢ أفلس صناع النسيج الشعبى الرمادى فى بازل بسبب منافسة الالزاسيين اياهم ٠ وفى ستراسبورج وفرنكفورت وليبزج ، فى حوالى عام ١٥٠٠ توقف غازلو الصوف عن العمل ٠ وضاعت بلا رجعة السمة القديمة التى تميز التعدد والحرية فى الانتاج فى المدن » (أ٠ دوركايم)

ويحتاج الانتاج الصناعى الى المثابرة حتى يكون مربحا ٠ ويترتب على الحاجة الى مواصلة الانتاج بصورة متزايدة الحاجة الى منافذ فيما وراء السوق المحلية ٠ وعلى ذلك فان تقدم الانتاج الرأسمالى للسلع يصاحبه ارتقاء الاسواق العالمية التى تؤثر مباشرة فى العلاقات الدولية لكل بلد ٠ وعلى هذا النحو تسهم السوق العالمية فى

تنويع التوزيع لدولى للعمل الذى يصبح من ثمة ذا أهمية حيوية للنمو الاقتصادى فى كل البلاد ، فتجبرها على التخصص ، وتساعد بدلت المنتجين على رفع الارباح الى الدرجة القصوى ، وفى حدود ما تسمح به المنافسة فى السوق العالمية • ومع ذلك يؤدى التخصص الى زيادة مطلقة فى الترابط ، وبخاصة بين البلاد التى بها اسواق محلية صغيرة • وقد أدى هذا الى حدوث تغير فى الدور الذى يؤديه فى الشئون المالية العالمية عدد من البلاد (البندقية ، هولندة ، انجلترا ، الخ) • وعندما انطلقتايطاليا فى لعصر الحديث بانتاج الثلاجات بما يعادل نصف الانتاج الاوربى منها لم تعدالسوق المحلية كافية ، ولهذا الامر أهمية كبيرة فيما يختص بانتاج السلع الغالية الثمن ، كالمعدات الصناعية ، والادوات الميكانيكية ، والسفن ، والطائرات ، الخ • وكان من الضرورى بيع أكثر من ١٥٠ طائرة « كارافيل » فرنسية لتغطية نفقات نتاج هذه الطائرات • لذلك لم تكن السوق الاوربية كلها ، بغض النظر عن السوق المحلية الفرنسية ، كافية لضمان الربح • ويحمل نمو الانتاج الرأسمالى فى داته بذور التوسع الذى يدمر كل الحدود المحلية التى تعترض طريق التجارة « حتى تستولى على بلد بأكمله من أجل سوق واحدة •• » (ماركس) • وقد انعكست هده الخاصية الرأسمالية مباشرة بزيادة شاسعة فى التجارة الدولية والاسواق العالمية • وفى بداية القرن التاسع عشر لم تكن قيمة التجارة العالمية الكلية تتجاوز ٢٠٠ مليوندولار أمريكى ، وفى سنة ١٩٣٨ ارتفعت الى حوالى ٦٠٠٠ مليون دولار ، وفى ١٩٦٨بلغت قرابة ٥٠٠٠٠٠ مليون دولار •

وأدى هذ النمو الهائل فى التجارة الدولية نتيجة للتقسيم الدولى الشديد التنوع للعمل الى حدوث تناقض جديد فى العلاقات الدولية بسبب تفاوت معدلات النمو فى الانتاج الصناعى العالى • وساعد هذا على خلق فجوة اقتصادية واسعة بين البلاد المتقدمة صناعيا والبلاد النامية • أما فى العلاقات الدولية فقد : « أخذ قانون القيمة يتعدل بصورة أساسية ، أو بعبارة أخرى جرى تغيير فى الموقف الذى يتخذه فى داخل البلد ، العمل الذى يتطلب مهارة بازاء العمل البسيط بالنسبة لطول ساعات العمل اليومى فى مختلف البلاد • وفى هذه الحالة تستغل الامة لاكثر ثراء الامة الاكثر فقرا » (ك• ماركس)

وفى القرن التاسع عشر اتخذ ٧٠ فى المئة من التجارة العالمية شكل المبادلات بين المنتجين الصناعيين من ناحية وبين منتجى السلع الزراعية والمواد الخام من ناحية أخرى • ومع ذلك فان نصيب البلاد الصناعية من التجارة العالمية فى الوقت الحاضر يبلغ حوالى ٦٣ فى المئة فى حين يبلغ نصيب البلاد النامية منها ١٧ فى المئة فقط • وقد استمرت هذه النسبة ثابتة عدة سنوات •

وتسهم امكانية الاستغلال من خلال التأثير الذاتى لقانون القيمة فى هذا النمط من الترابط الدولى فى ظهور تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية ، واشتداد هذا التدخل على الدوام • ونتيجة لذلك تصبح الدولة أقوى تنظيم رأسمالى ، وهى تنظم نفسها على أعلى مستوى من الترابط الاجتماعى ، وتحقق الامة نمطا اجتماعيا أكثر ثباتا • ولكل هذا آثار على شكل ودرجة الترابط الذى تؤدى فيه العمليات السياسية دورا يزداد أهمية باستمرار •

وبالاضافة الى هذا الشكل من الترابط ينبثق شكل جديد نتيجة للدور المتزايد الاهميه الذى يوديه العلم ـ سمل تكنولوجى ـ يوثر بدرجه متزايدة فى التـــوزيع الدولى للعمل ، واعادة توزيعه على نطاق واسع ، كما تظهر اشكال جديده من التعاون والترابط والاستغلال او التنازع فى العلاقات الدولية • مثل هذا الترابطالتكنولوجى يزداد اهمية باستمرار فى المرحله الحاضرة من حياة التجمع الدولى • وترتبط الدول فى معاملاتها الاقتصاديه بعضها مع بعض من مواقف القوة التى تنبع من انتاجيـــة قوتها العاملة • وتعتمد هذه الانتاجية فى الوقت الحاضر والى مدى واسع على المستوى التكنولوجى للانتاج • وتبعا لذلك يظهر اليوم على نطاق واسع بند فىميزانالمدفوعات لاى بلد ، ذلك هو بيان الميزانية التكنولوجية الذى يعكس نتائج تراخيص وبراءات البيع والشراء ، ويوضح هذا البيان قوى البلد ومواضع ضعفه ، كما يظهر موقفـــه بالنسبة للتعاون والتبعية والسيطرة فى العلاقات الدولية الاقتصادية وغــيرها من العلاقات الدولية بصورة اجمالية •

وفى توزيع العمل الدولى الذى هو أساس هذا الترابط بعنصر جـــديد فى العلاقات الدوليه ، ذلك هو الحاجه الى التعاون من اجل تحقيق مصالح كل دوله على حدة ، حسب حاجة كل منها الى الاخرى • وتنعكس هذه الحاجه فى حقيقه انه مـــع هذا النوع من تقسيم العمل ، حتى اذا كانت فائدته ممكنة ومرغوبه ، لا يمكن دائما استخدام القوة لاشباع هذه المصالح ، ومن ثم يغـــدو التعاون كشكل من العلاقات ضرورة لا مناص منها • وفى النمط السابق من الترابط ، أى فى اقتصاد المقايضة ، كان فى الامكان تحقيق الاكتفاء الذاتى الذى لا يمده سوى الظروف الطبيعية ، وكانت الحاجة الى الاتصال بالدول الاخرى تتخذ غالبا صورة استخدام القوة كلما تطلب الامر نقل ثروة او الاستيلاء عليها • ولا يتاتى اجراء دورات عمل طويلة ومتصلة فىصناعة متخصصة الا اذا كانت هناك سوق يمكنها امتصاص انتاج هذه الصناعة • وينبغى لذلك أن يكون لسكان منطقة الســوق (العالمية) قوة شراء كبيرة ومطالب كثيرة ، ولا يمكن الحصول على هذه الاشياء باستخدام لقوة • والوقع أن استخدام القوة يعوق الانتاج • وعلى هذا النحو يمكن أن يصبح التعاون فى العلاقات الدولية هو القاعــدة فيما يتعلق بالمصالح الحيوية للدولة ، لان الحرب لا تنتج وسيله للوفاء بهذه المصالح

ومع ذلك فان التناقض الاساس فى الاقتصاد العالمى فى الوقت الحـــاضر ، الناشىء من الفجوة القائمة بين البلاد المتقدمة صناعيا والبلاد النامية ، وكذلك مـــن أشكال أخرى من التفاوت أكثر اعتدالا ، يدخل فى العلاقات الدولية عناصر استغلالية تتيح بدورها مجالا أوسع للتعامل السياسى حين تخلق الحاجة الى التدخل السياسى بشأن التقسيم الدولى للعمل • وليس ثمة دولة تقبل أن يستغلها غيرها من الدول عن طريق القوانين الاقتصادية الحرة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية • وفى مثل هذه الظروف تكتسب العمليات السياسية حياة خاصة بها ، وتنشط من ثمةبقوانينها الداخلية ، ومن بينها سياسة القوة التى تؤدى الى النزاع الدولى والحرب •

والى جانب هذا التناقض الذى يعجل بوقوع الصراع فى العلاقات الدولية يوجد تناقض آخر ينبثق من وجود النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين : النظام الاشتراكى، والنظام الرأسمالى • هذان النظامان ، باعتبارهما من النظم الاجتماعية ، متعارضان ، ومع ذلك فان التعاون بين الدول ذات النظم المختلفة أمر محتمل ، اذ أنها لا تستطيع فى مواجهة الترابط الحاضر أن تكون بمنأى عن العمليات الطارئة الملحة • وفى الوقت

نفسه يؤثر الصراع السياسى والايديولوجى والاقتصادى بين النظامين تأثيرا خطيرا فى العلاقات بين الدول ، ويعدل ويقيد بدرجة كبيرة التقسيم الدولى للعمل ، اضرارا بالعملية المتوازنة الكلية التى تتغيا خلق اقتصاد عالمى ٠

هذه الصراعات تعجـــل انعزالية الاكتفاء الذاتى لدى الدول ، منفردة ، وفى مجموعات هذا الاسلوب الجديد من انعزالية الاكتفاء الذاتى عن طـريق تكوين كتل اقتصادية وسياسية ذات اكتفاء ذاتى له أسوأ تأثير على تطور العمليات التى من شأنها أن تعجل بحل التناقضات الاساسيه فى العالم الحديث ، تلك التناقضات التى تقوم عقبة فى سبيل نمو العلاقات المتناسقة فى المجتمع الدولى الحالى ٠

ترى فى أى اتجاه وبأى طريق يمكن للنمط الحالى من الترابط أن يؤثر فى تطور العمليات التعاونية أو المنازعات التى تحدث فى العــــلاقات الدولية الحاضرة ؟ لعل ما يمكن أن نسجله ونؤكده من تتابع الوقائع والاحـداث أن شكل الترابط ودرجته هما أكثر العوامل تأثيرا فى تقرير اى العمليـــــات هى التى سوف تظهر بقوة اكبر من غيرها ٠

شكل الترابط فى العلاقات الدولية

بين دولتين أو أكثر

هذا بيان بالطرق التى يمكن بها اشباع المصالح النابعة من مثل هذه العلاقات ان تقسيم العمل يخلق مصلحه رئيسية لدى كل من الاطراف المعنيه بالنسبة لسائر الاطراف ، الامر الذى يعزز التعاون حينما تكمل المصالح بعضها بعضـا ٠ أما حين تتعارض المصالح فان هـــذا التعارض قد يؤدى الى وقوع صراع ٠ ومن ثم فانه من العسير الدفاع عن نظرية دوركهايم بأنه « فى داخل كل توافق فى المصـــالح يكمن صراع خفى أو معلق ٠ ذلك لانه حينما تسود المصلحة وحـدها فان ضروب الانانية القائمة تنطلق بلا ضابط ، وتكون علاقات كل طرف بسائر الاطراف قائمة على قدم الاستعداد لمواجهة الحرب ، حربا أبدية لا يمكن أن تستمر معها أية هدنة أمدا طويلا٠ ان المصلحة هى حقا أقل السلع استقرارا فى العالم » (دوركهايم)

والمصلحة متغيرة أيضا ، وتتوقف دائما على عدد من العوامل المتغيرة ٠ ومع ذلك ففى النهاية تنتج المصالح فى مضمار العلاقات الدولية من نمط معين من الترابط ، ويتوقف دوامها وفرص نجاحها على شكل الترابط ودرجته ٠ ولو لم يكن الامر كذلك لما كانت وسيلة لتوصيف فترات طويلة من التاريخ باعتبارها عصورا متميزة ، اما فيما يتعلق بدول أو شعوب بعينها ، أو فى المجال الاوسع بالمجتمع الدولى أو الجنس البشرى كافة ٠ وما يميز هذه العصور هو الطبيعة التى تكاد تكون متماثلة ، طبيعة مصالح الدول فى العلاقات الدولية ٠ وقد أسفرت المصالح المتكاملة دواما عن عقـد الاخلاف ، كما أسفرت المصالح المتعارضة عن العداء ٠ وينبغى فى هذا الصـــدد أن لا نغض الطرف عن البعد السياسى الذى يعمل بوعى على توحيد جهود الدول فى أى من الاتجاهين ، ولا يمكن فى الوقت نفســـه أن ننكر أن الكثير من الدول التى توجه شؤونها تبعا لمقتضيات المعيشة أو التنمية ليست حرة ، فى نزاع معين ، فى أن تنضم

الى أية مجموعة تود الانضمام اليها ما دام ذلك أمرا تحدده سلفا المصـــالح المقترنة بالظروف السائدة فى فترة معينة • ومع ذلك ففى العلاقات بين الدول يمكن تمييز المصالح التى تعزز التعاون من المصالح التى تثير النزاع ، ويتبع ذلك انه فى حين أن الدول تستطيع أن تتعاون بالنسبة لعلاقات ومسائل معينة فانه قد توجـــد علاقات ومسائل أخرى تصطدم بشأنها الدول • أما بالنسبة لاى المصالح والعـــلاقات التى تسود فى مجال الترابط فان ذلك يتوقف على مجموعة من العـوامل التى يميل كل منها الى دفع الدولة صوب أى من هاتين العمـليتين • ويمكن أن تكون سيطرة بعض العوامل التى تميل الى الاتجاه بالمصالح نحو الصراع مؤشرا لوقوع نزاع محتمل فى العلاقة موضوع البحث •

واذا اتخذ الترابط شكلا يجعل من المحتمل تحقيق المصالح المطلوبة باستخدام القوة ، أو اذا كان تحقيق المصالح لا يمكن ان يتم الا باستخدام القوة ، فانه يحتمل عندئذ أن تظهر القوة بصورة تهديد باستخدامها • وعندما اقتضت خلافاتالامبريالية احتكار السوق المحلية والدولية استخدمت القوة للاستيلاء عـلى المستعمرات ، الامر الذى أدى الى خلق الاحتكار • وكيف كان يمكن تحقيق الاحتكار على نطاق عالمى بغير استخدام الاساليب السياسية التى تتمخض فى هـــذه الحالة عن استخدام القوة ، وكانت الكثير من الدول الامبرياليه تواقة الى استخدامها ؟ وينبغى فى الوقت نفسه ملاحظة أن هذه القوة يجب أن تكون ملائمة لتحقيق المصالح الخاصه فاذاكانتالمكاسب المتحصلة تقل فى قيمتها وأهميتها عن الصعوبات أو التكاليف التى يتطلبها استخدام القوة فلا لزوم لاستخدامها • وفى هذه الحاله ، او أكثر من ذلك اذا كان شكلالترابط بحيث لا يمكن التوفيق بين المصالح المقصودة الا عن طريق التعـــاون (أو اذا كان استخدام القوة غير ملائم) ، فانه يمكن عندئذ توقع نشاط العمل السياسى بصـورة ناجحة فى تطوير العملياتالتعاونية وتنويعها فى العلاقات الدولية • وبفضلالتغيرات الطارئة على العلاقة بين منتجى المواد الخام وبين المنتجين الصناعيين بالنسبة للتقسيم الدولى للعمل فى الوقت الحاضر لم يعـــد فى الامكان تحقيق مصالح البلاد المتقدمة صناعيا فى مواجهة البلاد النامية عن طريق « احتكار » السوق ومصادر المواد الخام (مع بعض الاستثناءات القليلة من قبيل الزيت الخام والمواد النووية والمعادن النادرة ذات الاهمية الاستراتيجية) ، وذلك أولا لانه حتى يمكن اقامة التوازن فى الاقتصاد العالمى بين مصالح كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية ينبغى مساعدة البلاد النامية على أن تجد لها مكانا فى التقسيم الدولى للعمل فى السوق العالمية • ويتوقف نمو هذه البلاد على قدرتها على ايجاد مثلهذا المكان • وفى هذا السبيل فان ما تحتـــاج اليه الدول المتقدمة من الدول النامية هو المساعدة فحسب لا الاستغلال الاستعمارى أو الاستعمارى الجديد • فاذا كانت المساعدة مرغوبا فيها ، وكانت القوة ، نتيجـــة للمتغيرات الاجتماعية التى تطرأ على البلاد النامية ، تصطدم بمقاومة ، وبذلك تتكلف نفقات طائلة ، فلا يكون ثمة أية فائدة يمكن أن تجنى عن طريق الاحتكار • عنـدئذ نتوقع فى هذه العلاقة بنوع خاص ازدهار عملية التعاون •

ترى هل يمكن أن تستخدم هذه البدائل المتعلقة بأشكال الترابط كدليل يحدد العمليات التى يمكن أن تنمو فى العلاقات الدولية ، وما هى الاتجاهات التى تتخذها هذه العمليات ؟ تدل الحقائق على أن هذا يتوقف فى الغالب على درجة الترابط •

درجات الترابط : تعرف هذه الدجات قبل كل شىء بأهمية المصـــالح التى

تتضمنها كل مسألة • فاذا كانت حياة الدولة نفسها أو ارتقاؤها فى خطر فان الترابط يكون حينئذ فى أعلى درجاته • وتعتمد بعض العلاقات الدولية الى مدى بعيد على درجة الترابط وشكله : فاذا كان مرتفع الدرجة ، وبشكل يساعد على تعزيز العمليات التعاونية ، كان المتوقع أن ينمو التعاون ، وينشط الاطراف سياسيا فى هذا السبيل أما اذا كان الترابط مرتفع الدرجة ولكنه من نمط يشجع على النزاع فان النزاع سوف ينشب غالبا • واذا كان شكل الترابط بحيث يجعل تحقيق المصلحة ممكنا باستخدام القوة ، وكانت درجة الترابط منخفضة ، زاد احتمال استخدام القوة • أما اذا كان ما يتكلفه استخدام القوة يزيد كثيرا على الفائدة المرجوة منه فان احتمال استخدام القوة يقل •

وليس من شك فى أن تصنيف الترابط أمر شديد التعقد ، غير أنه يمكن اجراؤه بتحليل عدد من العوامل والمؤشرات التى تميز العلاقة • والمؤشرات لمستوى الترابط قد تكون : مستويات التجارة ، ونوعيتها (هل المنتجات المتبادلة ذات أهمية جوهرية؟ ما أهميتها أو عدم أهميتها بالنسبة للنشاط المعتاد الذى يمارسه كل من الطرفين فى الترابط ؟) ، الاهمية الجغرافيــة والجيواستراتيجية (الاستراتيجية الطبيعية) لكل دولة مشتركة فى علاقة معينة ، المســتوى الثقافى والتكنولوجى لكل من الطرفين ، الفروق الاجتماعية الاقتصادية ، فى النظم الاقتصاديه للدول او مجموعات الدول ، وأخيرا ، وليس أقل شأنا ، المجموعة السياسية التى يكون فيها لميزان القوى وتوزيع المصالح والاستراتيجيات الكلية والاقليمية للدول العظمى أهمية خاصة بالنســبة للاختيارات وتنسيق سياسات البلاد الاخرى فى انتقاء مصالحها الخاصة وتحقيق هذه المصالح • ويقال بهذا المعنى ، وعلى نطاق واسع ، ان درجة الترابط متصلة بنوعه •

أنواع الترابط : يمكن مع التحليل الاخير تحديد هذه الانواع بتمييز عدد من العوامل الثابتة التى تقترن بها المصالح الكبرى للدول فى مجال العلاقات الدولية • هذه العوامل الثابتة مستديمة ، وتظهر واضحه فى كل العــلاقات بين الدول التى تتمتع بنوع من الاستقلال ، وهى فى هذا الخصوص تختلف عن بعض المتغيرات التى تتجلى فى أوقات معينة ، أو بالنسبة لعلاقة واحدة • ولا يعنى هذا القول أنه ينبغى اهمال هذه المتغيرات فى التحليل على أساس قابلية التغير ، بل على العكس من ذلك قد تكون هذه المتغيرات فى علاقة معينة ذات أهمية رئيسية ، ويجب أن يوجه اليها اهتمام خاص فى دراسة العلاقات الدولية • والعوامل الثابتة المتميزة هى : المصالح الاقتصادية ، والجغرافيــة ، والاستراتيجية الطبيعية ، والثقافية (التكنولوجية) ، والسياسية ، والاجتماعية الاقتصادية • أما المتغيرات فانها عديدة ، ويشتمل أهمها على عوامل شخصية (الشخصيات الرئيسية المشتركه) ، وحالات فكرية غير منطقية ، ومختلف المفاهيم الدينية والايديوولوجية باعتبارها عوامل محددة للسلوك فى العلاقات الدولية ولما كان للمتغيرات دائما بعض التأثير على السياسات الاجنبية ، وكان الضغط من خلال هذه السياسات يصادف مع ذلك بعض التراخى ، فان العوامل الرئيسية فى أية حالة موضوعية من الترابط تظل هى العوامل الثابتة التى يمكن أن ينشأ عنها أنواع مختلفة من الترابط ، كالترابط الاقتصادى ، والجغرافى ، والثقافى ، والسياسى والاجتماعى الاقتصادى •

والترابط الاقتصادى ترابط أساسى ، ويدل على تعلق عمليات الانتــاج المادى بالروابط مع الاقتصاديات الاجنبية ، تعتمد العلاقات بين الامم على مدى تنمية كل

طرف لقواه الانتاجية ، وتقسيم العمل ، والعلاقات الداخلية » (ك· ماركس) ·وأكثر المصالح التى تتدعم غالبا فى هذا النوع من الترابط هى التى تكون ذات أهمية حيوية بالنسبة لحياة الامم المعنية أو تقدمها · ودرجة الترابط الاقتصادى هى المؤشر الاكثر شيوعا وأهمية من حيث الدلالة على درجة الترابط وشكله فى العلاقات الدولية بوجه عام · لذلك قد يقال أن لدينا فى الترابط الاقتصادي أساسا للعلاقات الدولية يمكن أن ينبنى عليه مختلف الاشكال والانواع الاخرى من الترابط ، وأن كل هذه الاشكال والانواع تقترن فى نهاية المطاف بالترابط الاقتصادى وتنتمى اليه ·

كذلك يتحدد الترابط الجغرافي فى نهاية المطاف تبعا لشكل الترابط الاقتصادى ودرجته · وقد يبدو فى الكثير من الاحيان ان طريقا فى رقعه جغرافيه ، او منفذ الى البحر ، أو وضعا استراتيجيا طبيعيا ، له أهمية أكبر من أهمية الترابط الاقتصادى ومع ذلك تكمن أهمية هذه الاشياء أساسا فى وظيفة مثل هذا الطريق أو الموضع الجغرافى فى صيانة أو تحقيق بعض المصالح من ناحية الترابط الاقتصادى ،ولايجوز من جهه اخرى الاغضاء عن الترابط الجغرافى ، اذ أنه فى مرحلة معينة من تطور قوى الانتاج يكتسب اهمية ومرتبه حاصتين به · فاذا جعلنا فى الاعتبار مرحله معينه من الانتاج تستغرق زمنا طويلا فان الترابط الجغرافى الذى يتحقق فى هـذه الفترة الزمنيه يجب ان ينظر اليه جديا على انه يؤثر فى العلاقات الدوليه ·

ويتجلى الترابط الثقافى فى الحاجـة الى تبادل المنجزات الثقافية ، اما بنقل المنجزات التقنية التى تؤثر مباشرة فى نمو المجتمع من الوجهين الاقتصادية والاجتماعه أو من خلال تبادل المنجزات الروحية الاخرى التى يصعب ان نتصور نمو اى مجتمع من غيرها · وفى هذا الاتجـاه تنمو الروابط بين الشعوب والدول كشرط أساسى لا غنى عنه لتقدم عملية التعاون فى العلاقات الدولية · وينعكس الترابط التكنولوجى مباشرة فى الرابطة بين النمو الاقتصادى للدولة وبين النمو العالمى مع تحرر الدولة من خشية التخلف فى هذا المضمار عن سائر الدول ·

ويتجلى الترابط الاجتماعى الاقتصادى فى درجة الاستئثارية وامكانيات التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية الاقتصادية المختلفة · وينشا هذا النوع من الترابط دائما ويستمر فى كل العصـور التى تبلو تغـيرات ثورية فى التكوين الاجتماعى الاقتصادى ، وهذه عملية لم تحدث قط فى الدول كلها فى وقت واحد · وعلى ذلك فالمعتاد أن الدول القديمة قد عاشت جنبـا الى جنب مـع دول ذات نظم اجتماعية اقتصادية جديدة لفترات زمنية طويلة أو قصيرة · كان النظام الاقطاعى فى حاجة الى التوسع فى مساحة الارض الآهلة بالارقاء · وفى سبيل ذلك لم يكن يفيـده تدمير الأراضى التى يغزوها ويستولى عليها ولا أسر القطاعات القوية البنية من السكان . أما الرأسمالية فانها التمست القوى العاملة الحرة ، لا الفلاحين المقيدين بالارض ، لقد احتاجت الى سوق حرة عوضا عن الاكتفاء الذاتى الاقطاعى الطبيعى ، وهكذا استحدثت هذه الاستئثارية ترابطا أدت أنماطه الى النزاع ، كما سجله التاريخ ·

وينبثق الترابط السياسى عندما تؤثر العمليات السياسية تأثيرا متزايد الاهمية فى تنمية ذلك النمط من الترابط الذى يسمح للعملية الاوتوماتيكية لقانون اليتم بأن تؤدى الى الاحتكار · وكان هناك دائما أشكال من الترابط السياسى ، وبالاخص فيما يتعلق بدور الدولة ومكانها فى ميزان القوة على الصعيد الدولى ·

ومن آثار الحاح مختلف مصالح الدول جعل المطامح متناسبة مع الإمكانيات، وقد أسهم ذلك فى تكوين مجموعة سياسية تتوازن فى نطاقها المصالح بوسائل سياسية، أو تؤدى فيها السياسة دورا رئيسيا • وقد تفضى الوسائل السياسيه الى تعـــاون دولى ، أو تخلق نزاعا • وفى الحالة الاولى يكون التفاوض ، والاتفاق على قواعدالسلوك وصياغتها (احكام القضاء الدولى ، وقواعد الأخلاق الدوليه) وفى الحالة الثانية يكون اللجوء الى القوة بمختلف أنواعها • وكان الالتجاء الى القوة حين يكون الترابط بشكله ودرجته بحيث يعجز أحد الطرفين عن ارضاء مصالح الطرف الاخر بتحقيق أهدافه الحيوية فى البقاء أو الارتقاء • وفى المواقف التى يكون فيها استخدام القـوة على نطاق اصغر يؤدى الى مكاسب أقل شأنا ما برحت القوة تستخدم اذا لم يعـرض استخدامها الدولة للخطر • أما رد الفعل اذا نفذ بشدة • او قبل الاوان ، فانه يزيد من المخـــاطر اللازمة لاستخدام القـوة • وتتناسب احتمالات جنى ايه مكاسب من استخدام القوة تناسبا عكسيا مع المخاطر التى يتعرض لها هذا الاستخدام ، ويؤدى ذلك الى التقليل من وسائل استخدام القوة واساليبه • وعندما يصبح عنصر المخاطرة تافها لا قيمة له تعتبر القوة بمثابة الوسيلة الاخـــيرة للحفاظ على ما يعتبر انه شيء جوهرى لا مفر منه فى الصراع من أجل البقاء أو التقدم • وفى عمليه تنميه المجتمع الدولى تتضاعف دواما الامكانيات من أجل تحقيق المصـــالح الذاتيه خـــلال العملية التعاونية فى التقسيم الدولى للعمل ، كما تزيد المخاطر اللازمة لاستخدام القـــوة بالتطورات التى تطرأ على تكنولوجيا التســـلح التى تزداد تقـدما • وفى المجموعة السياسية من العلاقات الدولية التى تسود فيها العلاقات القائمة على سياسة القـوة ينشأ توازن فى القوة بين الدول أو مجموعات الدول على أساس المصالح المتساويه أو المتعارضة • وفى نطاق هذا التوازن فى القوة تنمو بعض القواعد الخاصة التى تؤثر فى موقف كل دولة من حيث شكل الترابط ونوعه ودرجته ، وتوضح هذه القواعـد و القوانين أهمية الترابط السياسى بين الدول فى العلاقات الدولية •

وهناك قوانين أخرى تسهم فى هذا المجال فى مجموعات من العلاقات الدولية ، فتغير بقدر كبير وتؤثر فى الترابط من حيث شكله ودرجته • وهنـاك أمثلة معروفة لدول تضحى برخائها الإقتصادى من أجل المحافظة عـــلى استقلالها السياسى حيثما يتوقف هذا الامر على ذلك ، والاستقلال السياسى هو أسمى القيم فى تقدير كل دولة ويشير التاريخ الى أنه من النادر أن يسمو على الاستقلال السياسى أية مصلحة أخرى قد تعرضه للخطر • ان الطرف الذى يدعو طرفا آخر فى علاقة دولية للتضـــحية باستقلاله فى نظير بعض المزايا انما يهتم باشباع مصالحه الخاصة فقط •

ويمثل الترابط السياسى عاملا دائما فى أى تحليل لأشكال الترابط ودرجاته وطرق اشباع المصالح المتعلقة به ، ويؤثر فى الطريقة التى تشرع بها الدول فى اختيار الوسائل الخليقة بتعزيز مصالحها ، ويسهم فى تجميع الدول ، بل انه يعدل أيضـــا الترابط الإقتصادى الى حد ما ، ويستقر فى المنطقة التى يتشعب عنـــدها الطريق ، فتتجه شعبة صوب البقاء والتقدم ، فى حين تتجه شعبة أخرى ناحية الركود •



●● منذ نهاية العقد السادس من القرن الحالي تعرض الاطار الذي يقوم عليه تحليل المشهد الاقتصادي الدولي لتحول جذري • ولم يبدأ ادراك هذا الامر الا الآن ، وما يزال أغلبية صانعي القرارات في هذا الميدان لم يستخلصوا النتائج الواجبة ، سواء كانوا من رجال القطاع العام (الحكومات ، والادارات) أو الخاص (المؤسسات الصناعية والمالية) • ويصدق هذا القول على المنظمات الدولية • وما تزال نقاط البحث مقصودة بطريقة جامدة على حركات السلع ورأس المال ، وأرقام الواردات والصادرات ، والتقلبات في بنود التجارة وأسعار الصرف • وفي كلمة واحدة نقول ان مراكز الاهتمام لم تتغير الا قليلا جدا ان كانت تغيرت ، وذلك منذ وصف ريكاردو الميدان الذي يشغله علم الاقتصاد الدولي • فموضوعات الاهتمام الحالية هي هي نفسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية • الموضوع الجديد الوحيد هو الشركات الدولية • وحتى هذا الموضوع تجري بالضرورة معالجته من زاوية ضيقة نوعا ، حيث يتمثل الاهتمام الرئيسي في التعرف على المظاهر التي تميز مناشط أمثال هذه الشركات •

لا يزال موضوع البحث في مسألة الشركات الدولية مقصورا على وصف مناشطها ، وتقويم حجمها ، وفهم مظاهر مضنية تتميز بها اداراتها (أثمان النقل) •

الكاتب : برناديت ماديف

يعملان بجامعة باريس X ، الاول مساعد فى علم الاقتصاد ، والثانى أستاذ بهذه الجامعة ومدير مركز الدراسات والابحاث للمشروع المتعدد الجنسيات • وهو مؤلف كتاب « الراسمالية العالمية » عام ١٩٧٦ • وهما يتوليان معـا الابحاث بالجامعة والمركز •

المترجم : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القـاهرة سابقا • عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتـاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته• له مؤلفات عديدة ، منها : مشكلة القارة الافريقية السياسية والاقتصادية ، حرب البترول فى العالم ، اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج ، العلاقات السياسية الدولية • كما ترجم عشرات الكتب ، ومنها راس المال لكارل ماركس ، وعشرة اقتصاديين عظام لجوزيف سوبيتر •

والواقع أنه كثيرا جدا ما لا يعدو الامر محاولة لذكر هذه المظاهر • أما تحليل تأثيرها على اقتصاد البلد المضيف أو بلدها الاصلى ـ أى على العمالة وميزان المدفوعات ووسائل الاتصال بالجماهير والتنمية الاقتصادية ، الخ ـ فانه يعالج بقـــــدر من عدم الثقة بالنفس ، هذا النوع من الدراسة ضرورى بالطبع ، وعدم امكانية الوصـــــول الى المعلومات يجعله صعبا للغاية • فما تزال الاحصاءات العامة ناقصة جدا ، وتتفاوت تفاوتا بالغا من بلد الى آخر • الولايات المتحدة هى وحدها التى ابتدعت نظاما منتظما وشاملا نوعا للحصول على المعلومات عن أنشطة شركاتها الدوليه • ولكن حتى هناك توجد ثغرات كبيرة فى معرفتنا بها • والموقف أسوأ من ذلك الى حد بعيـد فى معظم البلاد الاخرى • ولقد واجه الافراد المستقلون الذين يشتغلون بالابحاث صـعابا من ناحية أن الوصول الى هذه البيانات يتطلب ترخيصا من المنظمات الوطنية أو الدولية، وهذا هو السبب فى أن العمل الذى يضطلع به الآن مركز الشركات الدولية التابع للامم المتحدة يكتسب مثل هذه الاهمية :

واضح أن ثمة حاجة الى معرفة أكثر تفصيلا عن هذه الشركات ، على الاقل لان عدم التأكد يشجع التخمين ويؤدى الى تصديق الاساطير • فقد كان لقصور البيانات عنها تأثير تعويضى تمثل فى تضخيم أهميتها • فالبعض يراها مصـــــدر الشر كله ، والبعض الآخر يراها مصدر الخير كله ، والمناقشات تؤدى دائما الى مواجهات بين الخير والشر على ما ينطوى عليه مذهب المانوية ، وعلى المرء أن ينحاز الى ناحية ، فيتجنب

الشر ويتمسك بالخير • وتزداد المشاعر انفعالا لان المتصارعين واقعون تحت الانطباع بانهم اكتشفوا شيئا جديدا ، والواقع أن الشركات الدوليه كانت موجودة قبل عام ١٩١٤ • حقيقة كان عددها قليلا ، ولم تكن بالضخامه الحالية ، وكانت تتركز بصفة خاصة فى قطاع المواد الاولية • وفى أوائل العقد السابع بدأ انتشار الشركات الدولية ذات النشأة الامريكيه ، لتعقبها موجه من الشركات الاوربيـة واليابانية • فى أول الامر ــ وهذه نقطة جوهرية ــ كانت الظاهرة لا تهم سوى القطاع الصناعى (مصحوبة بانخفاض نسبى فى الاستثمارات المباشرة فى قطاع المواد الاوليه باستثناء البترول) • وفى فترة أحدث عهدا وهى منتصف العقد السابع ، بدات الظاهرة تؤثر فى القطاع الثالث : أصبحت المصارف أيضا دولية ، وكذلك شركات التأمين ، والمستشارون فى شؤون الادارة ، ووسائل الاتصال بالجماهير • بل أن المعلومات بصدد هذا الجيل الجديد من الشركات الدوليه أقل منها عن المنشآت الصناعية ، والعلاقات بينها مبهمه • ويجب التشديد على أن تحسين المعرفة أساسى بالنسبة لفهم هذه القطاعات الرئيسية فى المسرح الدولى • ولكن لا يمكن ان تكون دراسة نهائية عن الظـاهرة ، اذ يجب أن نحاول رؤية الغابة من خلال الاشجار حتى لو وجب ذكر كل شجرة وأخذ على حدة وتصنف وتفحص بأكبر قدر من التفصـيل • ويبدو لنا أن من الممكن تماما أن مجهر عالم الميكروبات لن يزودنا أبدا بصـورة اكلينيكية كاملة عن ماهية الشركة الدولية • والذى سوف يكون ظاهرا بشكل واضح هو انها شركات كبيرة بوجه عام تخضع لنفس الضغوط شأنها شأن جميع الشركات الاخرى التى تعمل فى ظل اقتصاد سـوق من الطراز الرأسمالى ، وفى رأينا أن أهم نتيجة تسفر عنها الابحاث هى تأكيد الصـفات المميزة غير العادية التى تشتغل بها هذه الشركات ، أى الصروح التنظيمية التى تحدد الاسـتقلال الذاتى للشركات التابعة ، ومصدر التمـويل ، وادارة أثمـان النقـل ، واستراتيجيات التكامل ، والسياسة التى تحكم انشاء فروع جديدة ، الخ • أن المعرفة بهذه الخصائص المميزة للادارة جوهرية ، وقد تساعد الى حد كبير على دعم مركز البلاد المضيفة فى المساومة ، وكذلك ــ وهو ما يجب أن لا تنســاه ــ مركز البلد الام عند ما نعالج موضوع الشركات الدولية • ولكن هذا ليس سوى مرحلة مبدئية يجب أن نتجاوز حدود الشركات الدولية نفسها وتخرج الى النطاق الاوسع ، وتفك طلاسـم المظاهر المتعزلة التى لو ضم بعضه الى بعض لتبين أن ظاهرة دولية جديدة قد برزت • وحتى نكون أكثر دقة نقول أن الشركات الدولية مهمـة الى الحد الذى تـكون عنده مسئولة بصفة خاصة عن أنقلاب كبير فى المسرح الاقتصادى الدولى • انها السبب فى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التى تجعل الاساليب التقليدية فى تحليل العلاقات الدولية بالية • انها تشكل بنيان بيئة عالمية جديدة ، وتتأثر بصورة متزايدة بالنظام الذى ساعدت على خلقه ، وبهذا فهى عـلامة التفوق ، وأكثر مظاهر عالم متغير اثارة للنظر وأهمية ، وان لم تكن بالمظاهر الوحيدة • أية محاولة لوضع أى مدخل الى علم الاقتصاد الدولى يجب أن تبدأ بتعرف الاتجاهات الرئيسـية التى تؤدى الى اقامة نظام اقتصادى عالمى ، ذلك أننا سوف نبين أن النماذج النظرية القائمة لا تستطيع أن تقدم تفسيرا وافيا لهذا النظام • هذه اذن الموضوعات المتباينة التى سوف نناقشها فى القسم الاول من هذا المقال والذى سيؤدى بنا الى محاوله ايجاد تعريف للنظام العالمى الجديد وعلاقته بالمفاهيم الاخرى من قبيل « النظام الاقتصادى الدولى الجديد » وسوف يقدم القسم الثانى توضيحا لاول مرة للمنهج الجـديد فى البحث ، وذلك بتحليل ظاهرة الاعتماد التكنولوجى •

من اقتصاد دولى الى اقتصاد عالمى

ان محاولتنا وصف مدخل الى علم الاقتصـــاد الدولى سوف تجرى على مراحل ثلاث ، أولاها تقدم المبرر للحديث عن بيئة دولية جديدة ، وعندئذ يكون فى الامكان تقويم قدرة نظريات علم الاقتصاد الدولى المختلفة على تفسير هـــذا التحول • وتقترح المرحلة الاخيرة منهجا جديدا مبنيا على فكرة النظام الاقتصادى العالمى •

البيئة الدولية الجديدة

حين نصف موقفا يســـير فى طريق التطور فان اختيار المصطلحات يكون دائما عملا معقدا • من المســلم به ان اشارتنا الى بيئه دولية جديدة اشارة غامضـــة ، لكن اختيار صيغة عامة جدا كان اجراء مقصـــودا ، لانها تغطى كافة المظاهر الجديدة التى تجعل من المستحيل موٴصلة الاشارة الى نظريات الاقتصاد الدولى التقليدية • وهذه الحاجة الى ايجاد مصطلحات جديدة تعكسها صيغ أخرى مثل « النظام الاقتصـــادى الدولى الجديد » وقبل محاولة تعريف المفهوم وعـلاقته بمفهوم « النظام الاقتصـــادى الدولى الجديد بمزيد من التفصيل يستحسن ذكر المظاهر الجديدة التى تبرر استخدام مصطلحات جديدة • وهذه المظاهر يمكن ترتيبها فى مجموعات رئيسية ثلاث •

ازالة التوطن الصناعى المحلى

أن ظاهرة ازالة التوطن الصناعى المحلى تعنى توزيعا جديدا للأنشطة الانتاجية على المستوى الدولى ، وبعبارة أدق نقول انها تتعلق بنقل قطاعات معينة (المنسوجات، صناعة السيارات ، الصناعات الكهربائية والألكترونية ، بناء السفن ، الخ) من البلاد التى تصنعت الى بـلاد نامية معينة (جنوب شرقى آســـيا ، البرازيل ، المكسيك ، الارجنتين ، المغرب ، الخ) وهذا التحول من الشمال الى الجنوب يلاحظ فوق كل شيء فى الصناعات التى تكثر من استخدام العمل وتتطلب مستوى منخفضا نوعا من المعرفة التكنولوجية ، وعلى ذلك فهو يتعلق بالمنتجات ذات الانماط المتشابهة •

وهذا اتجاه عام اذ يثير الشـــك بشأن التقســـيم الدولى التقليدى للعمل • فقد بدأت بعض البلاد المنتجة للسلع الاولية تصنع وتصدر منتجات شبه مصنوعة ، وهذا الاتجاه تعكسه الآن احصاءات التجارة الدولية • فالصادرات من العالم الثالث ــ التى تتناقص كنسبة من المجموع العالمى ــ بخلاف صادرات البلاد المصدرة للبترول ، تتكون بصورة متزايدة من منتجات صناعية على حساب المواد الأولية ، والمنتجات الزراعية • هذا الاتجاه لا يؤثر فى جميع البلاد الناميـه وجميع القطاعات بدرجة واحدة ، ولكن يبدو أنه اتجاه لا يمكن الرجوع فيه • لقد بدأ فى منتصف العقد السابع •

لا يكفى أن نفسر هذا الاتجاه بأنه نوع جديد من التخصص على المستوى الدولى • فالبقاء عند هذا المستوى من التحليل يعنى مواصـلة مناقشـــه الموضوع بالمصطلحات التقليدية للتجارة الدولية (انظر بعده) ، والخطر الذى يتعرض له المرء يتمثل فى أن

يكون لديه فهم سطحى فحسب للموضوع • الحقيقة أن النظام الدولى الجديد يعكس بصفة رئيسية تحولا جذريا فى مركز الاقتصاديات المصنعة فى العالم ، فهى لم تعد تقتصر على تصدير السلع ، وانما تقوم الآن ، وبصورة متزايدة ، بتصدير فروع الصناعة • فيجب أن يضاف الاستثمار الدولى المباشر الى الصادرات ، وأحيانا يحل محلها • ففى عام ١٩٧١ قدرت قيمة انتاج الولايات المتحدة الدولى ، أعنى الانتاج فى ظل السيطرة الامريكية لا على الارض الامريكية ، بما يعادل أربعة أمثال قيمة الصادرات تقريبا •

وكان انتاج المملكة المتحدة الدولى يمثل ضعف الصادرات فى حين آن رقمى القيمة متساويان تقريبا فى حالة فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان •

والشركات الدولية تمثل العوامل الرئيسية لهذا التدويل للانتاج • ولقد بدا عندما قررت الشركات أن تنشىء أو تطور ما يتبعها من شركات أنتاج او خدمات ، خارج البلد الام ، أن الطريق الاصلى الذى تعمل فيه الشركات الدوليه يؤدى الى تغيير جذرى فى طبيعة التجارة الدولية • فأولا هناك نسبه متزايدة من الصادرات والوردات يمكن أن تبلغ ٣٠ ٪ من التجارة العالمية ، لا يعود فى الامكان تحليلها على أساس الحركة من بىد الى آخر ، اذ أنها فى الحقيقة حركة من وحدة انتاجية بشركة دولية الى أخرى ، أى بين الشركات التابعة والشركات الام التى تنتمى الى تجمع صناعى واحد • هذا التدويل للمبادلات التجارية بين الشعوب يثير شكوكا بصدد مركز ميزان المدفوعات الدى لا يسجل سوى لحركات بين الشعوب • ان الاتجار بين الدول القومية اخذ فى التناقص المطرد • فالشركات الدولية تستولى على تدفقات التجارة وتحولها الى حركات داخليه فى منتجات تحل محل السلع الى الحد الذى عنده تد تعتبر أنواع معينه من الشركات الفرعية مجرد ورش وحسب • ليس هذا بالنتيجة الوحيدة المترتبة على تدويل الشبكة العالمية لنقل المنتجت (لم يعد اصطلاح « دولى » ينطبق فى هذا السياق) ، والنتيجة الأخرى أن الاسواق العالمية تحل محلها الصروح المخططة التى تمثلها الشركات الدولية ، بل أن حجما أكبر من التجارة لا يمر بهذه السوق • ومن ثم لم يعد ثمن السلع يحدده العرض والطلب وانما يحدده « لقسم الدولى » بالشركات الدولية ، أو يحدده قطاع متخصص آخر فى مقارها الرئيسية • وعلى ذلك فقيمة الواردات والصادرات تحددها بشكل متزايد تكتيكات تتصل بأثمان النقل ، وهذه يجب أن تبنى على أساس تكلفة الانتاج الجدية •ولكن الترتيبات العملية لتحديدها متروكة للشركات ويزداد ما تتسم به من الفحوص وعدم امكانية التنبؤ بها • ويجب أن يوضح أيضا أن الانتاج الدولى يسيطر عليه عدد محدود نسبيا من الشركات فى كل قطاع • ويبين د • فرنون بحق أنه فى السنوات العشر الاخيرة زاد عدد الشركات الدولية ، اذ انتشر الاتجاه من الولايات المتحدة الى أوربا واليابان ولكن المزيد من التنوع الجغرافى لا يعنى أن السوق العالمية لم تعد تمثل احتكار القلة • وينبغى أن يلاحظ بهذا الصدد أن هذه الزيادة فى عدد الشركات الدولية تتمشى مع اتجاه متزايد نحو التركز الصناعى والمالى فى كل اقليم قومى • وهذا الاتجاه كثيرا ما تستهله وتشجعه السلطات العامة فى محاولة منها لدعم الشركات الوطنية التى يمكنها المنافسة على قدم المساواة مع الشركات الاجنبية •

وظاهرة انتقال مواطن الصناعة من الشمال الى الجنوب مهمة من أجل فهم التحول الهيكلى الذى طرا على البيئة الدولية ، اذ أنه يوحى بانتهاء الانقسام الذى يلقى القبول

العام ، بين العالم الثالث والشعوب المصنعة هـذا التفكك فى نظـام التخصص الدولى يعنى فى التحليل الاخير أن ثمة ارتباط وثيقا بين المركز الاكثر تقـدما و لمحيط عن طريق عملية الانتاج لا عن طريق السوق العالميه فقط • وفى هذا الاطار الجديد يكون التخصص الدولى من نوع جديد هو نتيجـة التخطيط الادارى ، ولا يعود عاملا يمثل هيئة وطنية أو نتيجة المنافسة الحرة فحسب •

وبرغم أن التغيير فى العلاقات بين الشمال والجنوب هو أكثر نتـائج الاتجاه الحديث لفتا للنظر فانه لا يؤثر فى الاقتصاديات النامية فحسب ، اذ تأثرت اقتصاديات الشعوب المصنعة تأثرا بعيد الغور •

تدويل الاقتصاديات الصناعية

ان فض التركز الصناعى المحلى يؤثر فى قطاعات معينة من الاقتصـاديات المتقدمة • فالمنسوجات والالكترونيات والسلع الكهربائيه الصغيرة والملابس الخ يزداد اعتمادها على البلاد الاخرى • فهى من جهة تحصل على نسبة متزايدة من «استثمارتها» من وحدات انتاجية فى مناطق الاجور فيها منخفضه • ومن جهه عادت المنافسـة من جانب بلدان العالم الثالث تجعل من سياسة الحماية الجزئية حلا جذابا للمشكلات • مثال ذلك أن الولايات المتحدة يساورها القلق بشأن واردات الاحذية من البرانويل ، كما يطبق الشعور نفسه على السوق الاوربية المشتركة بالنسبه للمنسـوجات من جمهورية كوريا •

هذه المنافسة المتزايدة ، برغم اقتصارها الآن على عدد محدود من السلع، هى أكثر بعثا على القلق بالنسبة للبلاد المتقدمة من ناحية. أنها يمكن أن تزيد من حدة قصور العمـالة الذى يصيب اقتصاديات فى حالة أزمة • وعلى ذلك ففى الكساد الاقتصادى الحالى تجارب البلاد المتقدمة فى جبهتين : الواردات من العالم الثالث وهو عنصر جديد ، وجبهة صادراتها هى • وهى مشـكلة مألوفة لديها بشكل أكبر ، ذلك أنه يجب أن لاتنسى أن معظم البلاد المصنعة يجب أن تبيـع ما يقرب من نصف انتاجها الصناعى فى الخارج • وهـذه المنافسة المتزايدة تجعل سير الاقتصاديات المصنعة أكثر تعرضا للضغوط الدولية •

وهذه أيضا يحدث الشعور بها فى مستوى آخر ، لان البلاد المتقدمة هى نقطـة البدء ، وفى الوقت نفسه هى نقطة النهاية فى عملية تدويل الانتاج ، وبعبارة أخرى نقول انها تمثل البلد الاصلى الذى تنتمى اليه الشركات الدولية وتمثل البلـد الذى يستضيفها • تكاد جميع المقار الرئيسية للشركات الدوليه تكون فى الولايات المتحدة وأوربا أو اليابان ، ولكن يجب أن لا ننسى أن أغلب الاستثمارات المباشرة يقوم بها بلد متقدم فى بلد متقدم آخر • فالشركات الامريكية أنشأت توابعها فى أوربا بصـفة رئيسية ، وتجرى الشركات الاوربية استثماراتها فى البلاد المجاورة أولا ، مع ظهور اتجاه أصبح أشد وضوحا فى العامين الاخيرين أو الاعوام الثلاثة الاخيرة ، ويتمثل فى اقامة فروع لها فى أمريكا الشمالية أيضا • ان استقطاب الاستثمار المباشر بين البلاد المتقدمة مفروض على استقطاب التجارة الدولية بين هذه البلاد نفسها •

ان فحص التجارة بين البلاد المتقدمة ، والتجارة بين المتقدمة والنامية ، وانشاء شركات تابعه للشركات الدولية فى البلاد المتقدمة ، هذا كله يجعل من الواضح أن ضغوط التدويل التى تتعرض لها البلاد المصنعه ضغوط بصدد ان تصبح خطرا عليها بشكل متزايد لانها نتيجة اتفاقات لتحرير التجارة جرى التفاوض بشأنها منذ الحرب العالمية الثانية فى اطار عدد من المنظمات ، الجات ، منطقه التجارة الحرة ، الجماعه الاقتصادية الاوربية ، نظم التفضيل ذات الطابع العام ، الخ) ونتيجه قيام الشركات المتعددة الجنسيات • العامل الثانى هو الاهم بالنسبة لنا ، فانشاء شركه على أساس الاستثمار المباشر ، وهو ما ينطوى حتما على السيطرة على فروع أو قطاعات معينة من الاقتصاد ، كانت له نتائج اقتصادية واجتماعيه أكثر دواما بالنسبة للبلد المضيف من المنافسة التجارية وبالعكس يصدق الشىء نفسه على البلاد الاصلية التى تنتمى اليها شركات معينة تشغل مركزا مهما فى فروع وقطاعات معينة من اقتصادياتها ، فى حين أن أكثر من نصف مبيعاتها يتم فى الخارج • هذان الاتجاهان ، وأحدهما طارد والآخر جاذب ، يعملان معا على اضعاف قدرة الحكومات فى السيطرة على موقفها الاقتصادى وتنظيمه • ويزيد من حدة هذا الاتجاه أن عملية التدويل الاقتصادى ليست مقصورة على أنشطة الشركات الدولية بل تمتد الى علاقات الشركات الدولية (أو توابعها) مع الشركات المحلية التى هى الموردة لها أو عملائها • ان المقاولة من الباطن فى المستوى الدولى مثال كامل يوضح ظاهرة التغلغل غير المباشر • فازدياد التدويل الاقتصادى يميل الى حرمان مفهوم اقليمية الدوله القومية من كل معنى ، فيجعل منها مجرد منطقة صروحها يحددها تفاعل القوى الاقتصادية العالمية •

لم يحدث هذا بعد ، ولكن يمكن القول بالنسبة لظاهرة الانتشار الصناعي أن هذا الاتجاه بصدد أن يصبح أكثر وضوحا ، بل فى الامكان أن نلمح مجالات معينة وصل فيها الى نتيجته المنطقية •

ظهور الصروح التى تتجاوز الحدود القومية

ان سير سوق السندات الاوربية مثال كامل لظهور الصروح التى تتخطى الحدود القومية • فالمقرضون والمقترضون هم أساسا هيئات متعددة الجنسيات ، والوسطاء عبارة عن بنوك يتخطى نشاطها الحدود القومية وتنتمى هى نفسها الى نقابات أو كونسورتيات مصرفية متعددة الجنسيات • ويمارس المقرضون أعمالهم عادة عن طريق شركات قابضة مسجلة فى جهات ضريبية • وتتم العمليات فى هذه السوق لواضح أنها ليس لها مقر جغرافى دقيق ولا تخضع لاية لوائح محلية • فنحن هنا أمام بنيان يتجاوز الحدود القومية ومستقل الى حد كبير عن أى تشريع وطنى ، وهو الامر الذى يقدم صورة مسبقة لاقتصاد عالمى آخذ فى التكوين •

ومن الجدير بالملاحظة أن المحاولات الحالية من أجل تنظيم أنشطة الشركات الدولية تقوم بها بصفة خاصة منظمات دولية : منظمه التعاون الاقتصادى الاوربى والتنمية ، والامم المتحدة ، والغرفة الدولية للتجارة ، الخ • أما أن هناك تشريعات تحكم الاستثمار فى بلاد معنية فهذه الحقيقة يجب أن لا نخلطها باعداد قوانين لسلوك سواء كملت أو لم تكمل • فالاخيرة هى وحدها التى يمكن أن تؤثر فى أنشطة الشركات الدولية بصفتها الكلية أى على المستوى العالمى • أما الاولى فلا تحكم سوى

عمليات الشركات التابعة لها في بلد معين • وبهذا تكون قوانين السلوك اعترافا بالشركات الدوليه بالمعنى القانوني • ولكن هنا أيضا يجب أن نبحث المنظمات الاعرض ، ونفهم أنه بمجرد أن تتخذ الدول الاعضاء بالمنظمات هذه القوانين فان الاخيرة سوف تكون خطوة نحو توحيد المنظمات الوطنية • لا ينبغي في الحقيقة أن يستدعي هذا ادخال عناصر جديدة الى الحد الذي عنده أن مضمون القوانين يراد به ضمان أن تراعي الشركات الدولية القواعد الاساسية المطبقة على الشركات الوطنية • وعلى ذلك فالذي يهم هو أن الشركات الدولية هي نقطة البدء في الطريق الى توحيد وتنميط على النطاق العالمي للنصوص القانونية •

وعملية التوحيد نفسها ملحوظة جدا من ناحية أنماط السلوك ومبادىء القيم • فالواضح أن توزيع نفس المنتجات في جميع أرجاء العالم الذي تسانده نفس ابواق الدعاية سوف يشجع توحيد وتنميط اختيارات المستهلكين • ولما لم يكن يوجد فاصل محكم بين الخبرة العمليه وانماط الفكر فسوف تخضع هذه لنفس عمليه التنميط ، شأنها شأن الطرز الاخرى • وبرغم أن الشركات الدولية تلعب دورا ليس باليسير من هذه الناحية فانه ليس دورا من طابع خاص • يمكن تنظيم الاعلان عن بعد ، ولكن اضفاء الطابع الدولي على الشركات الداخلية فيوسائل الاتصال بالجماهير (بالتسويق، السينما ، التليفزيون ، الصحافه) يلعب دورا هاما في توحيد وتنميط المنتجات الثقافية • كذلك يلعب تدريب الموظفين في الشركات الدوليه دورا له شأنه • فاستخدام التكنيكات المتماثلة في الادارة أيا كان البلد ، وغلبة لغه واحدة (ومن ثم الحاجه الملحة الى المعرفة الطيبة بهذه اللغه ، ولو لقراءة وملء المستندات والصور التي تتداول دوليا) ، وأولوية نموذج واحد « للمدير » ، واستخدام تكنيكات لتشجيع التعرف على الشركة (حلقات الدراسة ، البعثات ، مؤتمرات اعادة التدريب ، الخ) ، كل هذه العوامل تتحد فتخلق أفرادا تجردوا من النزعة القومية قابلين للتبديل والاستبدال •

واضح أن هذا العرض للمظاهر الجديدة للبيئة الدوليــة لا يراد به أن يكون جامعا مانعا • فنحن مثلا لم نتناول موضوع الزيادات في أسعار المواد الاولية وخاصة البترول ، أو موضوع ظهور نظام جديد للمدفوعات الدولية مبنى على أسعار صرف عائمة . سوف يعالج الجزء التالي من هذه الدراسة الموضوع الهام جدا المتعلق بنقل التكنولوجيا • فقد كان هدفنا هنا لفت النظر الى تلك النقاط الجوهرية بالنسبة لاية محاولة لفهم تطورات السنوات الخمس عشرة الاخيرة • وهذه كما سوف نرى كافية تماما لتوضيح عجز نماذج الاقتصاد الدولي النظرية عن الاحاطة بهذه التغييرات •

قصور نماذج الاقتصاد الدولي النظرية

تحاول نماذج شتى مستمدة من المصادر الكلاسيكية أو الماركسيــة أن تفسر الظواهر التي نلقاها في علم الاقتصاد الدولي • فبقدر ما لا تبحث الا في التغييرات التي تمس التجارة فانها لا تجعل في الامكان الوصول الى فهم كامل لمظاهر البيئة الدولية التي وصفناها • ولقد قر رأينا على تقديم هذه النماذج التحليليــة في مجموعتين . فنتناول أولا التفاسير التقليدية كما نجدها في كتابات الكلاسيكية الجديدة والماركسية ، ثم نعرض للاوصاف الاحدث عهدا التي تتوق أيضا الى توضيح

الاساليب التى يعمل بها الاقتصاد العالمى • وثانى هذين المدخلين يمثل تحسيننا عن الاول فى تحليل الظواهر التى تعنى بها •

عيوب التحليلات التقليدية

النقص الاساسى فى نموذج الكلاسيكية الجديدة ضيق مجـــاله • فالنظرية المجردة فى التجارة الدولية ، كما طورها هكشر وأوهلن وصـــــويلسون من بعد ريكاردو ، لا يمكن أن تأخذ فى الحسبان سوى حركات السلع •

وبدون أن نسأل هل تفسيرهم داخل هذا المجال المحدود صـــحيح ــ وهو أمر مشكوك فيه ــ فسوف نقتصر على اظهار عدم امكانيه التوفيق بين فروضهم الاساسية والتغييرات الكبرى التى تعرفنا عليها • فأولا الغرض المتعلق بالمنافسة الخالصـــة والكاملة يستبعد على الفور وجود الصروح التى يسودها احتكار القلة • وبهذا تكون النظرية المجردة فى التجارة الدولية عاجزة عن لاعتراف بوجود الشركات الدوليه • وثانيا يجعل افتراض جمود حركة عوامل الانتاج من المستحيل أن تاخذ فى الحسبان حركات رأس المال التى تصاحب عموما للاستثمار المباشر من قبل شركة دولية • وحتى لو قبلنا الفرض الذى سنعود اليه ، عن أن الشركات التابعة الاجنبية يمكن السيطرة عليها بدون انتقال رأس المال ، فسوف يظل يتعين تفســـيرها عن طريق دور النقل التكنولوجى • وهنا أيضا يكون نموذج الكلاسيكية الجديدة غير ذى نفع ، اذ يجب أن نقبل اما ان العامل المتمثل فى العمل يعبر الحدود (التكنولوجيا المتجردة من الجسد) أو أن حركة رأس المال التكنولوجى قد حدثت • وفى كلتـا الحالتين نقض لتعريف الدولة القومية بأنها مجال مغلق لعوامل الانتاج •

وثالثا ينتهى أصحاب النظرية الكلاسيكية الجديدة بحاله توازن دولى ينتج من التفاعل بين الهبات من العوامل وبين حرية التجارة • ولكن مما يدعو للاسى أن حرية التجارة يحد منها باستمرار ازدياد نسبة التجارة التى تستولى عليها الشركات الدولية وتنظمها • لا تعود الاثمان فى ظل التوازن تتحدد طبقا لمنحنيات العرض وانما طبقـا لتكنيك ثمن النقل ، وعلى أى حال فالتوازن الامثل لا يحتمل تحقيقـــــه فى سوق يسودها احتكار القلة • وفضلا عن هذا لو أخذنا الافتراض الاساسى الآخر عن وحدة دوال الانتاج فلن يدعمه سوى منطق الاقتصاد الذى تســـير عليه الشركات ويطبق بصورة مستقلة عما يملك البلد المضيف من الموارد •

وهكذا يظهر أن أوسع النماذج قبولا ، وهو نموذج النظرية الاقتصادية الدولية، عاجز تماما عن الاصطراع مع الاتجاهات الجديدة فى البيئة الدوليـة • وبتعبير أدق نقول أنه ليس لديه ما يقوله عما يعتبر الموضوع الاساسى بالنسبه الينا •

فى الكتاب الجدلى الشهير « الامبريالية أعلى مراحل الرأســمالية » يبدأ مؤلفه لينين بالمواقف الفعلية التى تشترك فى بعض مظاهرها مع الموقف العالمى الحاضر • لقد احتفظ كارل ماركس وروزا لوكسمبورج بنموذج الرأسمالية التنافســــية • ولتحليلاتهما للتجارة الدولية ، وتحليل روزا لوكسمبورج أكثر تقـدما من تحليل ماركس ، ميزة على المدرسة السابقة عليهما ، من ناحية أنهما يربطان التجارة ببنيان

وسير الشركاء فيها • ولكن الاهتمام ما يزال مقصورا فى جوهره على تصدير واستيراد السلع • ومن هذا النموذج يبدأ لينين فى مستويين • فهو أولا يؤكد أهميـــة دور الشركات والكارتلات الاحتكارية الكبيرة فى اقتسام الاسواق العالمية • هذه «الروابط الرأسمالية » كما يدعوها ، هى سلف الشركات الدوليه • وعلى نقيض كاوتسكى يبين أن هذه الشخصـــيات المتسلطة لا يمكن أن تحدث حالة توازن يكون فيها ترشـــيد الاحتكارات للانتاج على الصعيد العالمى ، هو مقابل المنافسة الخالصــــة والكاملة • وثانيا ، وهذا أهم ، يضع التأكيد على تصدير رأس المال كمظهر يميــز آخر مراحل الرأسمالية • وبهذا تتطابق الامبريالية مع المرحلة الاحتكارية من الرأسمالية ، وهى مرحلة تتميز بدورها على المستوى الدولى بأسبقية صادرات رأس المال على صادرات السلع • لا شك أن تحليل لينين ، أوثق اتفاقا بموقفنا الحالى من موقف المؤلفين من رجال المدرسة الكلاسيكيه الجديدة ومع ذلك فهو تحليل خاص بزمن معين فالصادرات من رأس المال تعتبر فى نظره مظهرا مميزا للامبريالية • صحيح تماما أنه قبل عام ١٩١٤ كانت المملكة المتحدة وفرنسا تقرضان مبالغ طائلة لعدد من الدول ، ولكن هذا كان فى الاساس قروضا ، وكان الى درجة أقل بكثير استثمارا مباشرا •

ان الظواهر التى وصفناها فى القسم السابق تختلف عن تحليل لينين من نواح ثلاث • فأولا نجد أن الاستثمار المباشر فى الصناعة أهم بكثير الآن منه خلال الفتـرة التى يشير اليها لينين • وثانيا كانت الشركات الدولية خلال الفترة المؤدية الى الحرب العالمية الاولى متركزة بصفة رئيسية فى قطاع المواد الاولية ولم يعـــد الآن الحال كذلك • وأخيرا يبين تحليل مصادر تمويل الشركات الدولية أن المدخرات فى بلادها الاصلية ليست بالمصدر الرئيسى الذى تحصل منه على الاموال • مثال هذا أن أحل من ١٤٪ من الاستثمار الامريكى المباشر تموله الصادرات الرأســـماليه من الولايات المتحدة ، وهذا هو المكان الذى دخلت فيه أسواق التمويل والمصارف التى تتجـاوز الحدود القومية • والحقيقة أننا لو تتبعنا حجج لينين بالحرف الواحد لصـــدقنا أن الامبريالية لم يعد لها وجود • يمكن تصديق هذا الايحاء وبصفة جادة لو كانت مظاهر معينة تعرف عليها لم تزل موجودة • وعلى ذلك يصعب ان نرفض تحليله فى مجموعه ، ولكن أصبح من المستحيل الاحتفاظ به فى صورته الاصلية •

جعل النماذج التقليدية تماشى العصر

ان الافكار التى أحكم وضعها س• أمين يجرى عرضها فى الاساس كتحد متعمد للنموذج الذى صنعته الكلاسيكية الجديدة للتجارة الدولية • وبرغم هذا الهدف المعلن ما يزال الاهتمام مركزا على تقسيم العمل على المستوى الدولى • ومن جهة أخرى ، فى الجهود التى بذلها د• فرنون لاخراج نظرية دينامية فى التجارة الدوليه ، اضطر الى نبذ هذا الاطار كلية واضفاء أهمية متزايدة على الشركات الدولية •

ان القسمة الثنائية بين المركز والحافة هى الاســـاس الذى يقوم عليه منهج س• أمين ، فهو يوجه اهتماما خاصا الى طبيعة التكوينات الاجتماعية على الحافة وفى الطرق التى تدمج بها فى النظام الاقتصادى العالمى • وثمة مظهر يتميز به البنيــان الاقتصادى للتكوينات الاجتماعية على الحافة : هو أهمية الصلة بين قطاع الصادرات من السلع وقطاع السلع الاستهلاكية المعمرة • وفى تكوينات المركز الاجتماعية كان

أساس التطور الداخلي وما يزال هو الصلة بين قطاع السلع الانتاجية والقطاع الذى ينتج السلع للاستهلاك الكبير • والفرق بين هذين النموذجين هو فى آن واحد نتيجة وسبب اعتماد التكوينات الاجتماعية بالحافة على بلاد أخرى وطبيعه اقتصادياتها المتجهه أساسا نحو الخارج •

ان الطريقة التى تولد بها التخلف ويحافظ عليه ادماج التكوينات الاجتماعية فى الاقتصاد العالمى ملحوظه فى الاسواق العالميه • فالمحيط يتخصص فى المنتجات الاوليه التى يصدرها الى المركز ، والتجارة بين هاتين المنطقتين غير متوازنة بالمعنى الذى وصفه ا• ايمانويل • فبرغم جاذبيه أفكار س• أمين فهى متأثرة جدا بالمفهوم التقليدى عن التخصص الدولى • وبرغم ان المصطلحات التى يستخدمها مختلفه فانه لا يخرج بشكل له شانه على الاسلوب الذى ابتدعه سنجر وبريبتش فى العقد السادس ، المبنى على تدهور نسب التجارة • نحن من ناحيتنا مقتنعون بسلامة هذه التحاليل ، ولكن يجب أن نسلم بانها متقادمة من بعض النواحى ، لا لأن الزيادات فى أسعار منتجات أولية معينة — وخاصة البترول — أثرت فى تطور نسب التجارة بين المركز والمحيط بطرق شتى فقط ، ولكن فوق كل شىء لان ظاهرة تدويل الانتاج لم تؤخذ صراحة فى الحسبان • الحقيقة أن أهم تغيير ، أى بدء نظام اقتصادى دولى جديد ، هو بالضبط ، وكما لاحظنا من قبل ، ادماج التكوينات الاجتماعية فى المحيط فى عملية الانتاج التى اكتسبت طابعا دوليا • مرة أخرى نقول ان المحيط لا يرتبط بالمركز عن طريق التجارة فحسب ، ولكنه يرتبط أيضا عن طريق عملية الانتاج • هذه هى الخاصية التى تميز وتعين ظهور نظام اقتصادى عالمى •

ويقوم تفسير ر• فرنون على فكرة « دورة حياة » المنتج (بفتح التاء) • فالمنتجات الجديدة التى هى نتيجة التجديد تصنع أولا وتباع فى أكثر الاقتصاديات تقدما ، وفى الولايات المتحدة بالدرجة الاولى • وبالتدريج ، واذ يتم « تنميط » المنتج أى تثبيت وتبسيط تكنيكات الانتاج ، يصبح فى الامكان صنعه فى عدد كبير من البلاد • وعلى ذلك فتدويل دورة المنتج يصف تحرك فروع معينة من الصناعه من الولايات المتحدة الى أوربا واليابان أولا ، ثم أخيرا الى البلاد النامية • وخلال هذا التحول يكون قد تغير ترتيب أهمية الضغوط والاجراءات التى تحدد وتقرر مرونة السوق ، واذ يتم تبسيط التكنيكات المستعملة فى عملية التصنيع تصبح مسألة المسئولية عن تكاليف الانتاج هى المسألة الحيوية • فى مبدأ الامر يكون للبلد المبتدع — أى الولايات المتحدة — احتكار • ولكن التنميط يسبب المزيد من المنافسة • وفى الوقت نفسه يتخذ التوزيع الدولى للمنتجات صورا مختلفة • فأولا تصدر الولايات المتحدة المنتجات الجديدة الى بقية العالم ، وعندما يظهر المنافسون الاجانب تخلى الصادرات مكانها للاستثمار الباشر • وبهذا يكون القضاء على التركز المحلى للصناعة جزءا من دورة المنتج ، وهو يتم عن طريق الشركات الدولية التى هى مسئولة عن الاستثمار المباشر •

كانت ميزة نظرية ر• فرنون أنها وفرت تفسيرا لانتقالات الشركات الدولية الامريكية الى أوربا فى العقد السابع ، كما أنها تفسر أيضا نوعا جديدا من التقسيم الدولى للعمل بين المركز والمحيط لم يعد مبنيا على الهبات التقليدية من العوامل — وهى الارض والعمل ورأس المال — ولكنه مبنى على العلم والتكنولوجيا • هذا الاساس

الجديد للتخصص لا يؤثر الا قليلا جدا فى تبعية البلاد النامية ، بيد أنه يضفى على هذه التبعية مضمونا مختلفا •

لسوء الحظ أصبح هذا التفسير الجذاب فى الآونة الاخيرة أقل اقناعا • أولا لان من الصعب استخدامه لتعليل التدفق الحالى للاستثمار المباشر من أوربا الى الولايات المتحدة وما يصاحب هذا من انخفاض فى استثمارات الولايات المتحدة فى أوربا • وثانيا لا يقدم سوى تفسير جزئى للانتقال الى الحافة المتخلفة للانتاج المراد اعداده للتصدير ، وهو الانتاج الذى يعتبر وجود طلب محلى عليه أمرا غير ذى أهمية وهو أخيرا غامض نوعا بصدد الدور الخاص الذى تقوم به الشركات الدولية فى البلاد النامية • وباختصار نقول ان التفسير على أساس دورة المنتج تفسير عتيق الى حد ما • ولقد قللت من قيمته الزيادة النسبية في أهمية العوامل المرتبطة بتكاليف الانتاج ؛ انه الخطوة الاولى نحو ابوال مفهوم علم الاقتصاد الدولى بفكرة نظام اقتصادى عالمى

النظام الاقتصادى العالمى

من الصعب أن نشرح فى سطور قلائل ما ينبغى أن يكون عليه الاطار الجديد لتحليل الاقتصاد العالمى • انه لمهمة مخيفة لم تكد تبدأ •ومما يزيد الامور صعوبة أن مادة الموضوع ما تزال تتطور • فالاتجاهات الجديدة التى سلف ذكرها حديثة العهد، ولا يمكن اعتبار القائمة قد اكتملت •

لكن يبدو لنا أنه قد استقر الرأى على أن ظهور اقتصاد عالمى لم يكن فى الامكان تفسيره بنظريات علم الاقتصاد الدولى التقليدية • وأول رد فعل ولده هذا النقص كان ببساطة هو القاء المسئولية عن كل شىء على عاتق الشركات الدولية • لسنا نستطيع أن ننكر ، كما سبق أن أكدنا فى مناسبات عدة ، أن دورها فى كافة القطاعات جوهرى، ولكن أن نجعلها بداية ونهاية أية محاولة لتفسير نظام اقتصادى دولى جديد بد يؤدى الى صعاب جديدة • سوف نجعل هذا واضحا أولا ، وعندئذ نتمكن من بيان المعالم الرئيسية لمنهج جديد يفسح المجال أمام تفسير المواقف الجديدة عندما تخرج الى الوجود •

الشركات التى يتجاوز نشاطها الحدود القومية

فى مقال جدير بالملاحظة يصف س• هايمر المنهج الذى يجعل الشركات الدولية هى المظهر الرئيسى الذى يتسم به الاقتصاد العالمى •• وأول خطوة هى أن نميز مستويات تنظيمية ثلاثة تتميز بها الشركات الكبيرة ، يتكون أدناها من تنفيذ التعليمات ، ويتكون المستوى الوسيط من التنسيق ، ويتكون أعلى المستويات من تعريف الاستراتيجية • وعندئذ يمكن تطبيق البنيان الهرمى على الاقتصاد العالمى لنبين كيف يجرى تنظيم الاخير • ان المقار الرئيسية للشركات الدولية موجودة فى عواصم البلاد الاكثر تقدما ، ولا يخصص للبلاد النامية سوى أبسط المهام التنفيذية ، وتقوم محطات التحويل ، مثل بروكسل وسان باولو وأبيدجان ، بدور المنسق ، وهو دور وسيط • واذ ننظر من هذه الزاوية نجد أن ترتيب الاقتصاديات الوطنية تحدده الخرائط التنظيمية التى ترسمها الشركات الدولية •فالتقسيم الدولى للعمل والانفصال بين المركز والمحيط هما جزء لا يتجزأ من بنيانهما الاقتصادى

هذه الفكرة تثير الاهتمام من ناحية أنها تبين خروجا كاملا على المدخل المعتاد الى علم الاقتصاد الدولى ، ويمكن أن نلقاها قد صيغت بدرجات متفاوتة من الوضوح فى عدد من التفسيرات البديلة . انها تحتوى على جزء من الحقيقة الى الحد الذى يجعل فى الامكان أن يؤخذ فى الحسبان الدور الهام الذى تلعبه هذه العوامل فى دراسة البيئة الدولية . ومع كل فهى مبسطة الى الحد الذى عنده لا تفسح مجالا على الاطلاق للدولة القومية ، وبدا تؤدى الى موقف فى الطرف الاقصى المضاد لفكرة منظرى الاقتصاد الدولى . هذا عنصر ضعفها . حقيقة تشكل الشركات الدولية اطار الاقتصاد العالمى فى الوقت الحاضر ، ولكن أليس ثمة خطر أنه فى اعتبار الاثنتين متماثلتين يخلط هايمر السبب بالنتيجة ؟ ليس من قبيل الصدفه بالتأكيد أن مقر الشركات الدولية قائمة فى المترو بوليتان الكبيرة . فمن الناحية التاريخية كان بنيان الشركات الدولية التنظيمى الشامل مبنيا على ما كان قائما قبلها من تنظيم هرمى للاقتصاديات الوطنية لا العكس . ومن الواضح بالمثل أن مسألة توسع الشركات الدولى لا يمكن فصله عن الشعب الذى كان النقطة التى بدأت منها . ولولا هذا لاعتبرت الشركات الدولية مستقلة تماما ، وبدا الاقتصاد العالمى كأنه نتيجة توسعها . وعندئذ لن يكون التاريخ أكثر من قرار يتخذه المديرون بالاستثمار فى الخارج ، اعتمادا فى التحليل الاخير على ثقتهم أو عدوانيتهم ، وهو نفس الشىء بوجه عام .

وينطوى اعتبار الشركات الدولية مماثلة للاقتصاد العالمى على خطر جعل الاولى عبارة عن هيئة منطوية على نفسها وذات استقلال ذاتى تماما . الطريق الآن مفتوح أمام ميثولوجيا جديدة سبق أن ألمحنا اليها . فانكار تأثير الشركات الدولية الحاسم فى تكوين الصروح الاقتصادية العالمية وهو العملية التى تجرى الآن معناه أن تطرح بعيدا كل ما عنيناه من أجل اثباته . هذا من جهة ومن جهة أخرى فتحويلها الى ظاهرة منطوية على نفسها تماما معناه عودة الى الاغراق فى التجربة مما كان يتصف به النموذج الذى رسمته الكلاسيكية الجديدة وبين هذين الطرفين المساعدين يقع الطريق الذى يجب السير فيه .

مفهوم نظام اقتصادى عالمى

ما من شك فى أن الاقتصاد العالمى نظام لم يكتمل بعد . وما من شك أيضا فى أن حالة النقص هذه تجعل بناء نموذج كامل أمرا أكثر صعوبة . ولكن هذا شىء محتوم لو حاولنا أن نأخذ حركة التاريخ فى الحسبان بدلا من النزول بها الى مرتبة ثانوية . وعلاوة على هذا فالعناصر الجديدة التى سلف ذكرها تجعل على الاقل فى الامكان الاحاطة بالنقطة النظرية التى يحدث عندها الخروج على النموذج الاقتصادى الدولى .

جوهر المسألة فى راينا هو ازالة طابع التركز المحلى للانشطة الانتاجية . فلاول مرة لا يتم انتاج الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة الصناعى بأسره فى أقاليمها . ولقد كانت وانما تصدر جزءا من أنتاجها الصناعى وتستورد سلعا لم يكن فى مقدورها الحصول عليها فورا بشروط اقتصادية تلقى القبول . انها تواصل هذا العمل ، ولكنها بالاضافة اليه تقوم الآن بتصدير المصانع وفروع كاملة من الصناعة . هذه تصدر أولا الى اقتصاديات متقدمة أخرى ، ولكنها تصدر أيضا وبصورة متزايدة الى بلاد نامية .

فى الحالة الاولى يسير الاستثمار المباشر فى الطريق الذى تتبعه الصادرات .

والظاهرة أكثر أصـــالة فى الحالة الثـــانية ، وتتشـــابك الى حد ما مع فكرة نظام اقتصادى دولى جديد • هـــذا التطور الجديد لا يمكن تحليله داخـل اطـــار علم الاقتصاد الدولى ، بمعنى أنه يتضمن ما هو أكثر من عمليات تبادل سلع ، برغم أنه يؤثر فى أمثال هذه المبادلات ويشوهها من ناحية أن نسبة متزايدة من الســـلع المصدرة والمستوردة ما هى سوى منتجات تنتقل من وحدة قابعة لشركة دولية الى وحدة أخرى مثلها ، متجاوزة السوق تماما • كذلك لا يمكن تحليله طبقا للمفهوم اللينينى الدقيق عن الامبريالية ، حيث لا يمكن اختزاله الى تصدير لرأس المال فى صـــورة قروض ، ذلك أنه مبنى على الاستثمار الصناعى المباشر • ولقد رأينا أن الاســـتثمار المباشر الدولى لا يعنى بالضرورة أن يصاحبه انتقال رأس المال من بلده الاصلى •وهكذا خطت المشروعات الصناعية خطوة جديدة فى تدويلها بأن نقلت أنشطتها الانتاجية الى مواقع جديدة • والمظهر المميز لهذه الحركة هو أنها تتوسع باطراد فى استخدام القوة العاملة خارج موطنها الاصلى • وعندما تنتقل الى بلاد ينخفض فيها مستوى التنميـة وما تزال فيها نظم انتاج عتيقة فان ادخال العلاقة القائمة على الاجر يعمل من جهه على تحطيم الصروح القائمة ويحد من نطاق حدود النظام الرأسمالى المكانية • لو أننـــا أشرنا الى الصور الثلاث التى اتخذها رأس المال خلال دورته طبقـــا لتحليل ماركس لأمكن القول بأن التدويل قد تحقق فى الوقت الحاضر حيث أنه يؤثر فى رأس المال النقدى ورأس المال السلعى ، وأخيرا فى رأس المال الانتاجى ، فى وقت واحـــد • والشركات الدولية هى المسئولة بصفة خاصة عن تدويل دورة رأس المال بما يتفق مع الامتداد الدولى لنموذج الانتاج الرأسمالى الذى أوجده اختفاء النظم غير الرأســـمالية التدريجى • لكن هذه التجربة التى تعجز عن تفســـيرها الادوات التحليلية عنـــد الكلاسيكية الجديدة لا تعنى أن النظام الاقتصادى العالمى كل متجانس تماما • لو أننا سرنا بالمنهج الذى وصفناه والذى يجعل الاقتصاد العالمى متماثلا مع الشركات الدولية، حتى نتيجته المنطقية لرأينا أن هذا المنهج لا يمكن قبوله ، كما لا يمكن قبول الامتداد الذى حققه صمويلسون وليرنر بالنسبة لنظرية أوهلن • النظام الاقتصـــادى العالمى كيان يحتوى فى داخله على اتجاهات متعارضة نحو الوحدة والتباين •

ليس ثمة حاجة الى وضع تأكيد على مختلف الاتجاهات نحو التوحيد فى العالم ، وقد أشرنا الى ذلك عدة مرات • وأدوات هذه العمليه هى فى الاســـاس الشركات الدولية • فالربط المخطط بين أنشطتها على المستوى العالمى يؤدى الى تعميـم علاقة الاجور ، وتجانس التكنولوجيا وتكنيكات الانتاج ، والمنتجات المتشابهة ، وتوحيـــد أنماط الاستهلاك والادارة ، الخ • لكن ما ينبغى وضع التأكيد عليه هو أن هـــذه العملية تجرى فى عالم ما تزال فيه دول قومية • فالاراضى القومية تتقاطع فيها مجالات عمل ونفوذ الشركات الدولية ، ولكنها ليست خاضعة تماما لسيطرة هذه الشركات• فالتشريعات واللوائح الوطنية ، والسياسات الاقتصادية ، ونظم الحكم السياسى ، ومستويات التطور ، هذه كلها تسبب نشوء اختلافات قد يتعين على الشركات الدولية أن تعمل على التكيف معها •

وعلى العموم فأنشطة الشركات التابعة تخضع للوائح الدول المضيفة حتى ولو حدث فى حالات كثيرة ــ وخاصة فى المسائل المالية ــ أن كان لدى الشركات الدولية طرق للتحايل عليها • والقيود الناشئة من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هى أيضا من العوامل التى تسبب تدويل الشركات ، ومثال ذلك أن القرار المتعلق

بممارسة الاستغلال المباشر قرار يتخذ الى حد كبير فى ضوء وجود حواجز جمركية لا نشجع على دخول المنتجات الاجنبية • ويؤدى وجود العمل الرخيص الى خلق ورش تابعة فى أقاليم معينة بالعالم • لا يمكن فصل وجود ألوان من تفاوت الاجور عن الجمود النسبى الذى يتسم عامل العمل الذى تراقبه الحكومات بشدة ، وكذلك وجود مجالات من الانتاج التقليدى ما تزال على قيد الحياة • وهكذا تلعب الفوارق بين الاقاليم دورها فى عملية تدويل رأس المال •

ووجود الاراضى القومية عامل رئيسى أيضا فى بدء عمليات الخروج من الحدود القومية ، وهذا راجع الى أن المشروعات الصناعية عبر المالية ترى امكانية تنافص التوسع فى بلادها فتتجه الى التخلص من التركز المحلى هذا لانشطتها • ليس هذا بالمدى لدى تستعرض فيه الدوافع الكامنة وراء أمثال هذه المشروعات ، ويكفى أن نقول أن تشبع الاسواق ، والمنافسة بين القلة المحتكرة ، والاختلافات فى تكاليف الانتاج لا بين الشمال والجنوب فقط ، ولكن أيضا فى داخل الشمال بين السوق الاوربية المشتركة والولايات المتحدة مثلا) ، والازمة الاقتصادية الحالية كل هذه عوامل كثيرة تدفع بالشركات الى خارج مواطنها الاصلية •

هذا التوسع فيما وراء الحدود الاقليمية ، المصحوب بازدياد توغل الاستثمار الاجنبى ، يؤدى الى تدويل نظم الانتاج التى سبق أن لاحظناها • ولكن الذى نود أن نؤكده هو أن هذا التدويل المتزايد للصروح له بدوره ردود فعل على الاقتصاديات الوطنية والجهاز الدولى • وهكذا ، فخلال المرحله الاولى لدينا رد فعل ازاء القيود الوطنيه وفرار باستغلال الفوارق الاقليمية • ثم خلال المرحله الثانية فان لخلق الصروح الدولية والجهاز الدولى تأثيره على كل من اقليم الشعوب الاصلية والشعوب المضيفة وعلى الشركات الدولية نفسها • وبهذا فتكوين نظام اقتصادى عالمى انما يسير طبقا لديالكتيك الاستمرار والفطنة ، مولدا تناقضات اقليمية وهو فى الوقت نفسه يرفضها فى قيام عوامل وصروح تتجاوز الحدود القومية • وبهذه الطريقة فالشركات ، وهى المسئولة بصفة رئيسية عن تدويل رأس المال ، تخضع بدورها لتأثير النظام الاقتصادى العالمى الذى ساعدت على اخراجه الى عالم الوجود • وعلى أساس هذه الخلفية المعقدة للغايه يجب فى رأينا أن تجرى مفاوضات بين الشمال والجنوب وأن توضع فكرة نظام اقتصادى دولى جديد • ومفهوم الاعتماد التكنولوجى هو أيضا مثال يوضح تماما هذه الحركة الدينامية التى تتجلى فى الحقيقة بأن تخلق على المستوى العالمى القواعد التى تحكم سير الاقتصاديات من الاسلوب الرأسمالى •

الاعتماد التكنولوجى فى النظام الاقتصادى العالمى

ان مسألة الاعتماد التكنولوجى والنقل الدولى للتكنولوجيا جزء لا يتجزأ من الجدل الحالى الدائر حول انشاء « نظام اقتصادى دولى جديد » ، وبسبب ارتباطه بتصنيع الاقتصاديات النامية فان له أهمية مباشرة بالنسبة للنقاش الدولى حول اعادة التوزيع الجغرافى للانشطة الصناعية فى جميع أرجاء العالم ، وهو العملية التى يمكن أن ترى فيها ظهور تقسيم دولى جديد للعمل • ومن المظاهر المميزة لهذا الترتيب أنه يخلق تنظيما هرميا تكنولوجيا ، فتظهر الاقتصاديات المتقدمة على أنها تتخصص فى الانشطة التكنولوجية المعقدة (الألكترونات ، مصانع القوة النووية ، الخ) . فى حين أن

الاقتصاديات التى تسير فى طريق التصنيع تتخصص فى خطوط صناعية تتجه نحو التضاؤل أو فى منتجات وسيطة (منسوجات ، صلب ، بتروكيماويات) ٠

ويشكل الاعتماد التكنولوجى مشكلة معقدة تسبب فى الوقت الحاضر قلقـــا للمنظمات الدولية وللسلطات فى بلاد نامية معينة ٠ ولكنها أيضا تسبب قلقا فى بلاد متقدمة ، مثل كندا وبلجيكا وفرنسا ، تسعى وراء مكان لها فى التقســـيم الدولى الجديد للعمل ٠

أما أن هذا شاغل يكاد يكون عالميا فانه يجعلنا ندهش بشأن ما يعنيه حقا تعبير « الاعتماد التكنولوجى » ٠ الحقيقة أنه يتلخص فى صور ونتائج تداول التكنولوجيا الدولى التى يمكن اعتبارها عوامل محددة ٠ ان تقديم وصف للمظاهر المميزة لشبكة النقل التكنولوجى الدولية سوف يبين عجز أشكال التحليل القائمة عن تفسير تداول التكنولوجيا الدولى وما يمكن أن يؤدى اليه من اعتماد تكنولوجى ٠٠ سنـــوف نقترح أسلوبا جديدا يرى فيه الاعتماد التكنولوجى كنتيجة مترتبة على ظهور النظام الاقتصادى العالمى ٠

المظاهر المعاصرة للشبكة الدولية

التى تنتقل بها التكنولوجيا

يكشف فحص الشبكة الدولية لنقل التكنولوجيا عن مظهرين يوحيان بحاجة الى توسيع الاطار الذى فى داخله نتصور بوجه عم النقل الدولى لتكنولوجيا ٠وكانت هذه الظاهرة قد حللت بالنسبة للاقتصاديات النامية وفى اطار تسويق التكنولوجيا التى تعتبر بهذا كأنها سلعة ٠

أول مظهر ينطوى على تناقض : فبرغم أن الاتجاهات الناقدة ازاء نقل التكنولوجيا الدولى تتركز بصفة خاصة على الاقتصاديات النامية فان الجزء الاكبر من عمليـــات النقل هذه يتم بين الاقتصاديات المتقدمة ٠ والمظهر الثانى هو أنه فى نقل التكنولوجيا الدولى يسود شكل واحد يتكون بصورة متزايدة من التنقلات داخل الشركات الدولية ٠ ودور الاستثمار المباشر كطريق رئيسى لامثال هذه التنقلات يكشف عن قصور التحليل الذى يعتبر التكنولوجيا سلعة ويعتبر نقل التكنولوجيا كتسويق لها ٠ والحقيقة أن نقل لتكنولوجيا الذى يصاحب الاستثمار المباشر يشكل فى المقام الاول اســتغلال التكنولوجيا المباشر من جانب الشركة التى تنتمى اليها هذه التكنولوجيا ٠ وعلاوة على هذا يظهر أن انسياب المعرفة التكنولوجية من بلد لآخر لا يختلف عن التدفقات الاخرى للسلع والخدمات أو الموارد المالية بين الشركات الام وتوابعها ، من ناحية أنه يتم فى داخل بنيان الشركات الدولية الاقتصادى المتكامل ٠ وعلى ذلك فان تحليل هذا التدفق، شأنه شأن تحليل التدفقات الاخرى ، لا يمكن فصله عن تحليل الاستراتيجية العد... للشركة ٠

استقطاب الشبكة الدولية لنقل التكنولوجيا

بالمعنى الدقيق الذى ينطوى عليه شراء وبيع التكنولوجيا يتكون نقلها الدولى من

عمليات تجارية تشمل بيع براءات الاختراع وترتيبات الترخيص والمعونة الفنية من شركة الى اخرى • ان الاحصاءات عن متحصلات ومدفوعات التبادل الدولى للمعرفة الفنية تسجل فى الحقيقة عمليات تجارية تتعلق بالتكنولوجيا ، وعلى ذلك تجعل فى الامكان قياس امثال هذه التنقلات بين الشركات المختلفة •ولكن هناك تفاوت بينما يتم تسجيله احصائيا وما يتم نقله اقتصاديا ، وذلك نظرا لتنوع أساليب الدفع المتاحة للشركات التى تقدم التكنولوجيا وخاصة عندما تقوم « ببيع » تكنولوجيتها الى الشركات التابعة لها • وبرغم نواحى التباين هذه فالاحصاءات عن المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بالتكنولوجيا تجعل فى الامكان تلخيص المعالم الرئيسية للشبكة الدولية التى تنقل بها التكنولوجيا •

ان لاستقطاب شبكة التنقلات التكنولوجية طبيعة مزدوجة ، فمن جهة تبرز الولايات المتحدة باعتبارها مورد التكنولوجيا الرئيسى للبلاد المتقدمة الاخرى وللبلاد النامية ، ومن جهة أخرى تتم أغلبية أمثال هذه التنقلات بين البلاد المتقدمة •

وتكشف دراسة الدخل الذى آل الى ثمانية بلاد متقدمة من بيع التكنولوجيا الى البلاد النامية عن أنه منذ عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ تلقت الولايات المتحدة ٩٠٪ تقريبا من المجموع المتراكم من أمثال هذه المتحصلات •

وهى أيضا مورد التكنولوجيا الرئيسى للبلاد المتقدمة • وحوالى منتصف العقد السابع تلقت الولايات المتحدة ما يقرب من نصف مجموع الايراد الناتج من نقل التكنولوجيا فى داخل منطقة « منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى والتنمية » • وهذا الرقم الاجمالى يغطى فوارق كبيرة من بلد الى آخر • تحصل الولايات المتحدة على نسبة تتراوح بين ٤٣٪ (من جمهورية ألمانيا الاتحادية وايطاليا) الى ٨٠٪ تقريبا (من المملكة المتحدة) من المدفوعات عن شراء المعرفة الفنية من الدول الاعضاء الاخرى •

وفى عام ١٩٧٣ تصل نسبة مجموع ما تم انفاقه على المعرفة الفنية ودفع الى الولايات المتحدة الى ٥٤٪ بالنسبة لفرنسا ، و٤٧٪ لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، و٧٠٪ تقريبا بالنسبة لليابان • وينبغى أن يلاحظ أيضا أن ايراد الولايات المتحدة من عمليات نقل التكنولوجيا فى عام ١٩٧٢ كان يعادل عشرة أمثال أنفافها على أمثال هذه الاغراض ، وهذا يؤكد المركز المسيطر الذى تشغله الولايات المتحدة كمورد (بتشديد الراء وكسرها) عالمى •

ويبين الجدولان ١ و ٢ التوزيع الجغرافى لايراد وأنفاق الولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان بالنسبة لتنقلات التكنولوجيا • ويأتى ثلاثة أرباع ايراد الولايات المتحدة من البلاد المتقدمة • ويصدق هذا أيضا على جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والى حد أقل على فرنسا •

وتركز المتحصلات الجغرافى يعكسه تركز المدفوعات • وبين هذا التركز المزدوج للمتحصلات والمدفوعات المتعلقة بالمعرفة الفنية أنها تتبادل بصفة رئيسية بين البلاد المتقدمة • وعلى ذلك فان للتجارة فى التكنولوجيا الخصائص الهيكلية التى تميز التجارة فى السلع •

الجدول رقم (١)

التوزيع الجغرافي للانفاق على التكنولوجيا وللايراد منها بالنسبة لفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان والولايات المتحدة

(توزيع الانفاق بالنسب المئوية)

مدفوع الى	فرنسا (١٩٧٣)	جمهورية المانيا الاتحادية (١٩٧٣)	اليابان (١٩٧٣)	الولايات المتحدة (١٩٧٢)
الولايات المتحدة	٥٤ر٣	٤٧ر٥	٦٩ر٧	
الجماعة الاقتصادية الاوروبية	٢٥ر١	١٨ر٢	٢٠ر٣	٤٤ر١٩ (١)
بقية غرب اوربا	١٨ر٣	١٩ر٥	٤ر٢	٣٣ر٣
اليابان	٤ر٠	٠ر٦	—	٢ر٥

(١) الدول الست في الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، زائدة المملكة المتحدة .

المراجع : فرنسا : وزارة الصناعة والبحث (مصلحة الملكية الصناعية) ، جمهورية ألمانيا الاتحادية (ك٠و٠ صنك) واليابان (هـ٠ تاكاهارا) ، تقرير مقدم الى ندوة « منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي والتنمية » عن الامكانيات والسياسات العلمية والتكنولوجية الوطنية بالنسبة للمشكلات التي تثيرها المشروعات المتعددة الجنسيات ، الولايات المتحدة ، تبلش ، مصدر سابق ٠

الجدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافي للانفاق على التكنولوجيا وللايراد منها بالنسبة لفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان والولايات المتحدة

(توزيع الايراد بالنسب المئوية)

المتحصل من	فرنسا (١٩٧٣)	جمهورية المانيا الاتحادية (١٩٧٣)	الولايات المتحدة (١٩٧٢)	
الولايات المتحدة	٢٣ر٦	١٦ر٧	كندا	١٥ر٨
الجماعة الاقتصادية الاوروبية	٢٤ر٣	٢٠ر٨	الجماعة الاقتصادية الاوروبية	٣٧ر١
بقية غرب اوربا	١٢ر٢	١٧ر٣	بقية اوربا	٧ر٥
اليابان	٦ر٧	١٧ر٧	اليابان	١٢ر٥
البلاد النامية	٢٣ر٠	٢٣ر٧	اقاليم اخرى	٢٧ر٠

(١) الدول الست في الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، زائدا المملكة المتحدة ٠

المراجع : كما في الجدول رقم (١) ٠

ازدياد أهمية الشركات الدولية
فى نقل التكنولوجيا

ان الاهمية المتزايدة للشركات الدولية فى الشبكة الدولية لنقل التكنولوجيا واضحة من تحليل حصيلة الولايات المتحدة من بيع التكنولوجيا ، وهذه الحصيلة هى خير مصدر للمعلومات فى الوقت الحاضر ٠

ففيما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٢ زاد مجموع ايراد الولايات المتحدة مقابل المعرفة الفنية ، بمعدل ٨ر١٢٪ سنويا ، فى حين زادت المتحصلات من الشركات التابعة بمعدل ٨ر١٤٪ فيما بين ١٩٥٦ وعام ١٩٧٢ ٠ وهكذا ارتفعت نسبة المتحصلات الاجمالية من الشركات التابعة من ٣ر٦٣٪ فى عام ١٩٥٦ الى ٧ر٧٥٪ فى عام ١٩٧٢ ، ويمثل الرقم الاخير ٦ر٧٨٪ من مجموع صافى المتحصلات ولو أخذنا فى الحسبان الايرادات التى حصلت عليها الشركات الدولية ذات النشأة الامريكيه من الشركات المستقلة لشراء نصيب الشركات الدولية من صافى مجموع المتحصلات عن ٨٧٪ فى عام ١٩٧٢ ٠

وكانت الزيادة فى نسبة ايرادات التكنولوجيا الامريكية ، التى آلت الى الشركات الدولية ، مصحوبة بتغييرات فى تركيب هذه الايرادات (براءات اختراع ورخص من جهه ، وادارة وخدمات من جهه آخرى) وفى توزيعها بين القطاعات المختلفة والمناطق الجغرافية ٠

ويمكن ان نميز الاتجاهات الاتية :

فيما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٣ ارتفعت نسبة ايرادات الشركات الدوليه من براءات الاختراع والرخص من ٩ر٣٢٪ الى ٨ر٥٩٪ ٠ وجاءت أربعة أخماس الايرادات عن براءات الاختراع والرخص من الصناعات التحويلية ، فخلال الفترة نفسها ارتفعت نسبة المتحصلات من الصناعات التحويلية من ٣ر٥٧٪ (متوسط السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٤ الى ٤ر٦٢٪ ، فى حين هبطت المتحصلات من قطاع البترول من ٥ر١٨٪ الى ٢ر١١٪ ٠

وأخيرا ، فمن عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٢ كان هناك تغيير واضح فى المنشأ الجغرافى لمتحصلات الشركات الدولية مقابل التكنولوجيا ٠ ففى عام ١٩٧٢ كان ربع أمثال هذه المتحصلات مصدره دول الجماعة الإقتصادية الاربية (مقابل ١٥٪ فى عام ١٩٦٠) ؛ ٧٠٪ تقريبا من البلاد المتقدمة بوجه عام (مقابل ٥٨٪ فى عام ١٩٦٠ وفى عام ١٩٧٢ كان ٣ر٧٣٪ من الايرادات من البلاد المتقدمة مصدرها الصناعات التحويلية و ٩ر٦٢٪ مصدرها براءات الاختراع والرخص ٠

هذه الاتجاهات مما تبين أن اعادة توجيه الاستثمار الامريكى المباشر نحو أوربا منذ نهاية العقد السادس ونحو الصناعات التحويلية مع ازدياد الميل لى الاستقلال الدولى لتكنيكات الانتاج (براءات الاختراع والرخص) انعكست فى بنيان الايراد الامريكى من التكنولوجيا وفى عام ١٩٧٣ كانت النسبة الاجمالية للمتحصلات من توابع الشركات الدولية ذات الاصل الامريكى الى المتحصلات من الشركات المستقلة

٤ر٣٪ ، وكانت ١ر٧٪ فى عام ١٩٥٦ ، ويبين الجدولان ٣ و ٤ التغيرات فى قيمة هذه النسبة فيما بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٧٢ بالنسبة لجميع الاقاليم وعـــدد محدود من البلدان . وهما يكشفان عن نواحى تباين من بلد لآخر ومن اقليم لآخر .

واليابان حالة متطرفة ، لان انتقالات التكنولوجيا الى الشركات التابعة الامريكية لا تمثل سوى أربعة أعشار الانتقالات التى تمت بالاتفاق بين الشركات المستقله .وفى الطرف الاقصى المضاد تقف كنـــدا وبلجيكا وفنزويلا ، حيث تمثل الانتقالات الى الشركات التابعة الامريكية أكثر من قيمة تسعة أمثال الانتقـــالات بين الشركات المستقلة .

الجدول رقم (٣)

متحصلات التكنولوجيا من الشركات التابعة الامريكية ، بالنسبة لبلاد وفترات مختلفة
نسبة المتحصلات من الشركات التابعة الامريكية الى المتحصلات من الشركات المستقلة

	١٩٥٦	١٩٦٣	١٩٦٧	١٩٧٢
المملكة المتحدة	٠ر٧٥ (١)	٢ر٢٨	٢ر٩٢	٤ر٣٠
الجماعة الاقتصادية الاوربية	—	—	٢ر١٩	٣ر٢٦
أوربا الغربية (٢)	٠ر٦٨ (١)	١ر٧٣	٢ر٦٤	٣ر٢٣
كندا	٢ر٩٠ (١)	٥ر٥٨	٧ر١٨	٩ر٦٠
امريكا اللاتينية	٧ر٥٠ (١)	٧ر١٥	٥ر٣٣	٥ر٦٦
اليابان	—	٠ر٢٥	٠ر٣٤	٠ر٤٠
مجموع المتحصلات	١ر٧٢	٢ر٤١ (١)	٢ر٨٥	٣ر١٢

(١) محسوبة طبقا لما أورده تبلين ، مصدر سابق ، الجدولان ٣ ، ٤ .

(٢) بما فيها « الجماعة الاقتصادية الاوربية » .

الجدول رقم (٤)

متحصلات التكنولوجيا من الشركات التابعة الامريكية ، بالنسبة الى بلاد وفترات مختلفة

قيمة النسبة فى عام ١٩٧٢

البلد	النسبة	البلد	النسبة
أوربا :		امريكا اللاتينية :	
بلجيكا ، لوكسمبورج	٩ر٧	فنزويلا	٩ر٧
الاراضى الواطئة	٤	بيرو	٨
فرنسا	٣ر١	شيلى	٦
جمهورية المانيا الاتحادية	٢ر٩٦	المكسيك	٤ر٨
ايطاليا	٢ر٢	كولومبيا	٣ر٦
		الارجنتين	٣

المصدر : كما فى الجدول رقم (٣) .

وقيمة هذه النسبة بالنسبة لاوربا تؤكد النتائج التى توصلت اليها « منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى والتنمية » عن أن الاستثمار المباشر هو القناة المتسلطة بصورة متزايدة والتى تنقل التنكولوجيا عبر المحيط الاطلنطى ، وذلك على خلاف الحركة فى داخل أوربا حيث الصورة الغالبة هى الاتفاق الخاص باستخدام الرخص.

ليس الاستثمار المباشر بالصورة المتسلطة التى تنتقل بها التكنولوجيا الى الولايات المتحدة ، فالمدفوعات عن التكنولوجيا فى ذلك البلد فى عام ١٩٧٢ كانت مقسمة بالتساوى تقريبا بين الشركات المستقلة وتوابع الشركات الاجنبية .

قصور التحليلات الموجودة حاليا

ان عرض المظاهر المعاصرة للحركة الدولية للتكنولوجيا يجعل المرء يتساءل الى أى حد يساعد تحليل العلاقات بين بلد وآخر على وصف وفهم ما يمكن أن تؤدى اليه من اعتماد تكنولوجى .

على أية نظرية لانتقال التكنولوجيا الدولى أن تجعل فى الامكان فهم كل من العوامل التى تحددت والاشكال التى يتخذها . ونحن مضطرون الى الاعتراف بقصور التحليلات على مستوى المبادلات الدوليه فى هذين الحسابين ، أيا كانت الزاوية التى يتخيلان التكنولوجيا منها .

الحقيقة أن التكنولوجيا يجرى النظر اليها من زاويتين فى النماذج التحليلية التجارة الدولية : فى النظرية الكلاسيكية الحديثة كتفسير للمبادلات الدولية فى السلع ، وفى التحليل النقدى لانتقالات التكنولوجيا فى حالة الاقتصاديات النامية كموضوع للمبادلات الدولية .

ان ادماج التكنولوجيا فى نموذج التجارة الدولية كما وضعته الكلاسيكية الجديدة لا ينطوى على النظر اليه على أساس استيراد وتصدير التكنولوجيا . ولكن الغرض منه هو تفسير أنماط التجارة على أساس اعتبار التكنولوجيا عاملا من عوامل الانتاج ، شبيهة بما يؤخذ عادة فى الحسبان : العمل : ورأس المال .

فى الاصل نجد أن النموذج السكونى الذى وضعته الكلاسيكية الحديثة عن التوازن الامثل لا يأخذ التقدم الفنى أو التكنولوجيا فى الاعتبار . والحقيقة أن الاساس الذى يقوم عليه نموذج الكلاسيكية الحديثة للتخصص والتجارة يستبعد فرضا وجود فوارق دولية فى التكنولوجيا : تماثل دوال الانتاج اللازمة لنموذج هكشر /أو هلن / صمويلسون ، مبنى على افتراض الانتقال الكامل والفورى للمعرفة على المستوى الدولى . فالتقدم الفنى ، ومن بعده التكنولوجيا ، لا يؤخذان فى الحسبان الا بسبب الحاجة الى تفسير وجود الاختلالات .

مثال ذلك أنه فى العقد السادس أدخل التقدم الفنى فى نماذج التجارة الدولية حتى يتسنى حل مشكلتين ، أولاهما النقص الدولى فى الدولار الذى قاد ج.ر. هكس الى اعادة ادخال الاختلافات التفاضلية فى الانتاجية بين الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، وبهذا رجع الى التحليل الذى سبق أن طلع به ريكاردو .

وكانت المشكلة الثانية تتعلق بحركة نسب التجارة بالنسبة للبلاد النامية . ويعزى تدهور هذه النسب الى نغيرات الطلب والى آثار التقدم الفنى ، وهذه تختلف طبقا لما اذا كنا نبحث المنتجات التى تصدرها البلاد النامية أو المنتجات التى تستوردها .

فى كلتا الحالتين يضيف ادراج التقدم الفنى متغيرا خارجيا فيحول نموذجا سكونيا للتوازن الى نموذج دينامى . وهذا الاجراء شبيه بالذى استخدم لدراسة آثار النمو اذ ينظر اليه على أنه زيادة فى العرض من عوامل الانتاج . فالغرض من التحليل هو دراسة ما لخفض الاثمان بسبب التقدم الفنى (أو ازدياد العرض من العوامل) من آثار على ميزان التجارة الدولية وعلى دخل الشركاء فى التجارة . فادخال التقدم الفنى فى التحليل يعطى صورة أكثر واقعية ، اذ من المتفق عليه أنه غير موزع بالتساوى بين الاقتصاديات المختلفة ، وأن هذا قد يؤدى الى نشوء اختلالات وتشويه .

والاعتراف بهذا التفاوت يشكل فى حد ذاته خروجا ، هو ضمنى فى الاغلب ، على ما تفترضه الكلاسيكية الجديدة من توفر شامل للمعرفة الفنية المجانية . والتحاليل التى تقيم التخصص الدولى على التملك الفردى لمثل هذه المعرفة ، هذه التحاليل تجعل الخروج المشار اليه جليا وواضحا .

ان الثغرة التى أحدثها الرأى المناقض الذى أبداه ليونتيف أدت بالكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع الى ابتداع نظرية أكثر تقدما فى التخصص مبنية على الهبات من عوامل الانتاج . وهذا التطور الجديد يعكسه اتجاهان لا يستبعد أى منهما الآخر :

الأول يتعلق بالتفرقة التى أجريت فى داخل عامل الانتاج الممثل فى العمل ، بين المهارات المتفاوتة التى تتسم بها قوى العمل الوطنية . والثانى يتعلق بالجهود المبذولة من أجل تحديد الدور الذى تلعبه القدرة التكنولوجية مقيسة بمعايير الانفاق على « البحث والتطوير » أو على عدد المشتغلين فى مجال البحوث . وفى هذه الحالة تعتبر التكنولوجيا ، شأنها شأن عوامل الانتاج الاخرى ، عنصرا من عناصر الهبات التى ينعم بها المجتمع من العوامل .

ولكن ادخال التكنولوجيا كمتغير تفسيرى يثبت أنه لا يتمشى مع الفروض الاولية : فرض التعادل التكنولوجى الدولى ، وفرض المنافسة الخالصه والكاملة .. هذه الفروض تجعل فى الامكان اجراء المقارنة الدولية للثروة الحقيقية أن للتكنولوجيا وما يرتبط بها من انفاق على « البحث والتطوير » غرضا مزدوجا : تغيير فى التكنولوجيا لانتاج الثروة الموجودة الآن ، وخلق ثروة جديدة . وفى كلتا الحالتين فالتكنولوجيا تناقض الفروض التى أشرنا اليها . مثال ذلك أن الغرض المتعلق بانتشار المعرفة التكنولوجية الفورى عن المستوى الدولى يحول دون المزايا المبنية على امتلاك التكنولوجيا ، وبهذا يستبعد مبرر وجود التكنولوجيا . وبعبارة أخرى نقول ان ادخال عامل التكنولوجيا يعنى من الناحية المنطقية أن هذه الفروض الاولية يجب نبذها .

هذه النتيجة تؤكدها تحليــلات الميزة التكنولوجية التى تجعل فى الامكان أن تؤخذ فى الحسبان الطبيعة الديناميه للتكنولوجيا فى تكوين وتعديل التخصصــات . فالنموذج لقديم عن التوازن السكونى يحل محله نموذج تطورى للتخصص الدولى يتغير مع ظهور التكنولوجيا وانتشارها الدولى . وأشمل صيغة لهذا النموذج هى التى طلع بها ر. فرنون . فكما لاخطنا يفسر تحليله كيف ان الموقع الامثل لعمليه أنتاجية معلومة يتغير خلال دورة حياة المنتج (بفتح التاء) . فالمنتجات الجـديدة تظهر لاول مرة فى الاقتصاد الاكثر تقدما ، وهو فى هذه الحالة اقتصاد الولايات المتحدة لانه يتمتع بميزة تكنولوجية على الاقتصاديات الاخرى . وبمجرد أن تصبح التكنولوجيـــا المرتبطة بالمنتجات مستقرة وموحدة المواصفات فقد تبدأ الشركات فى الاقتصـاديات الاخرى المنافسة اذا كانت لها ميزة فى التكلفة ، ونعنى بها ميزة الطراز التقليدى .

وهكذا هناك وعى متزايد بالفوارق الدوليـــة فى الظروف التى تحكم خلق التكنولوجيا واقتناءها ، وهى فوارق مرتبطة بالاختلافات فى مستوى التطور . ولكن هذا فى حد ذاته لا يهىء تفسيرا لانتشار التكنولوجيـــا الدولى . فبرغم المظـــاهر والتفسيرات التى قد تعنى العكس فان تحليل الميزة التكنولوجية لا يوصـح العوامل التى تحدد انتشار التكنولوجيا الدولى أو الصور التى يتخذها . يظل أسلوب سـيره مبهما : فأحيانا يبدو أنه يؤدى عمله عن طريق تداول الســـلع التى تندمج فيها التكنولوجيا ، وأحيانا يبدو أنه النتيجة المتولدة من الطريقه التى تختـــارها الشركة المجددة لاستغلال التكنولوجيا على المستوى الدولى .

وبرغم أن مبدأ عدم فورية انتشار التكنولوجيا قد لقى القبول فان مسألة تداول التكنولوجيا لم يجر تناولها بشكل سافر . والحقيقة أن هذه المسألة مرتبطـــة فى المستوى النظرى مع مسألة مرونة عوامل الانتاج الاخرى وخاصة مرونة رأس المال .

سواء نظرنا الى التكنولوجيا كعامل آخر من عوامل الانتاج يحـــدد التخصص الدولى ومن ثم لا تكون سهلة الحركة والانتقال على المستوى الدولى ، أو من جهةأخرى تقبلنا انتشارها الدولى ، فانها تحطم النموذج الكلاســيكى الحديث من الداخل . ويبرهن ادخالها فى التحليل على أنها فى تعارض تام مع الفروض الكلاسيكيه الحديثة الاولية بصدد التعادل الدولى بين التكنولوجيا وجمود عوامل الانتاج .

لكن أخذ نواحى التفاوت التكنولوجى فى الاعتبار الآن يشكل تحسينا فى تحليل المبادلات الدولية ، ولكن يجب أن نبحث فى موضع آخر عن السبب فى وجودها . وهكذا لم تتم حتى الآن الاجابة عن سؤالين أساسيين : أصل الفوارق التكنولوجية ، وتداول التكنولوجيا الدولى .

تحليلات ناقدة لنقل

التكنولوجيا الى الاقتصاديات النامية

وراء الاطار النظرى الذى صاغته الكلاسيكية الحديثة ، والذى حتى اذا تضمن المتغير التكنولوجى لا يفسر تداوله الدولى ، نقول ان وراء هذا الاطار سلســلة من

التحاليل وضعت التركيز على نقل التكنولوجيا بصفتها هذه • وهذه التحاليل تعتبر التكنولوجيا موضوعا للمبادلات الدولية وتؤدى الى دراسة نقدية للنتائج المترتبة على بيع التكنولوجيا من جانب البلاد المتقدمة الى البلاد الناميه • وهى تقوم على فكرة تفاوت التجارة بين الاقتصاديات التى تنتج التكنولوجيا والاقتصاديات التى ستعاها •

ويشدد التحليل فى ضوء تسويق التكنولوجيا على الطبيعة الاحتكارية للسوق فى التكنولوجيا ، وهى سوق يسيطر عليها واحد أو أكثر من البائعين • وهذا يعنى أولا أن المشترى لا يسيطر على النقل ، وهو ما تعكسه فى الاتفاقات الخاصة بالتراخيص الحدود والقيود التى يفرضها البائع على اختيارات المشترى • والحالة المتطرفة هى أيضا أعم صورة من صور نقل التكنولوجيا الدولى : الانتقالات التى تجريها الشركات الدولية •

فى هذه الحالات يجب تحليل افتقار المشترى الى السيطرة على النقل ، وذلك بالاشارة الى مركز الشركة التابعة بالنسبه لسلطة الشركة الأم فى اتخاذ القرارات •

ان الطبيعة الدينامية التى يتصف بها الدور الذى يلعبه مورد التكنولوجيا فى تحديد شروط النقل ومضمونه تجعل بيع التكنولوجيا عملية غير متوازنة • وبهذا فالتحليل الذى يعتبر التكنولوجيا سلعة مثل أية سلعه أخرى انما يكشف عن عيبه الاول الذى يتصل بحقيقة كونه لا ينظر الا الى جانب واحد من الحركة الدولية للتكنولوجيا (ونصى الاستيراد) ، ومنه ينتقل الى نقد الآثار وخاصة فيما يتعلق بتكلفه التكنولوجيا المستوردة وامكانية كونها غير مناسبة •

ولكن للتحليل المبنى على تسويق التكنولوجيا عيبا آخر يتصل بما للتكنولوجيا من طبيعة خاصة للغاية بوصفها سلعة ، وهذه الطبيعة الخاصة تصبح ظاهرة من مناقشة تكلفة التكنولوجيا المستوردة •

ففى عام ١٩٦٤ كشفت « الامم المتحدة » عن العبء المالى الذى فرضته على البلاد النامية الشروط التى عقدت وفقا لاتفاقات الترخيص ، وهى شروط نشير بوجه خاص الى أساليب شتى تنطوى على التقييد • ومنذ ذلك الحين خصص عدد متزايد من الدراسات لقياس التكاليف غير المباشرة الناتجه من اقتناء التكنولوجيا الاجنبيه • وقياس تكلفة نقل التكنولوجيا يؤدى الى احتجاجات بصدد الثمن الفاحش الذى يدفعه المشترى • ولكن اذا كان ثمن التكنولوجيا يعتبر فاحشا فهذا بالاشارة الى ما قد يكون ثمنا عادلا • وماذا يمكن أن يكون هذا الثمن العادل بالنسبة لسلعة كالتكنولوجيا بمثل هذا الاختلاف عن جميع السلع الاخرى ؟

الصعوبة الاولى ، وهى بالغة تماما ، تكمن فى استحالة قياس التكلفة الكلية التى ينطوى عليها النقل الدولى ، اذ يجب أن لا يؤخذ فى الحسبان التكاليف المباشرة أو الظاهرة فحسب ، ولكن يؤخذ فى الحسبان أيضا التكاليف غير المباشرة أو الضمنية كما عرفتها منظمة « لجنة الامم المتحدة للتجارة والتنميه » •

الاولى عبارة عن الرسوم التى تدفع مقابل الحصول على التكنولوجيا اللازمة لعملية المشترى الانتاجية ومعاملاته التجارية (براءات الاختراع ، الرخص ، المعرفة الفنية) • ومما هو جدير بالاهتمام أن نلاحظ الاهمية النسبية لتوريد المعرفة الفنية، وهذه لا تقبل التسجيل فى براءة اختراع ولا تسجل ، ولكنها جزء جوهرى من عملية

النقل ويتطلب أحيانا المشاركة المستمرة والايجابيـــة من جانب الشركة الموردة للتكنولوجيا ٠

والثانية ، أو التكاليف غير المباشرة ، من نوعين : فمن جهة هناك ما يدفع لقاء شراء السلع الرأسمالية أو الوسيطه المبينة فى اتفاق الحصول على ترخيص ويحكمها غالبا ترتيبات شراء مقيدة ، ومن جهة أخرى العائد عن الشراء لا فى الصورة الظاهرة وهى الرسوم ، وانما على هيئة تحويل الارباح على أساس مصالح المرخص فى أسهم الشركة صاحبة الترخيص ٠ ويعزى وجود هذه التكاليف غير المباشرة الى تعدد الطرق التى تدفع بها المبالغ التى تستحق للمرخص ٠ وهى تقودنا الى المشـــكلة الدقيقة المتعلقة بتقويم الاسهام الذى تقدمه التكنولوجيا بشـــكل فعال ، وخاصه بالنســـبة للشركات الدوليه التى يتوقف اختيارها لاساليب المحاسبة على الاختلافات فى التشريع الضريبى والرقابة على النقد من بلد لآخر ، كما يتوقف أيضا على الاستراتيجيه العالمية التى تضعها الشركة ٠

والتكاليف غير المباشر طبقا لتعريف لجنة الامم المتحدة للتجارة والتنمية عبـارة عن تدفقات مالية (حركات النقود) بين حامل الترخيص ومانحه وهى نتيجة مترتبة على قدرة المرخص على خلق تدفقات السلع والســـيطرة عليها (المشـــتريات اللازمة لتشغيل الترخيص) ٠ ولكن هذه الرقابة قد تنطوى على تنفيذ أنشطة حامل الترخيص قيود مفروضة على انتاجه وسوق صادراته ٠ ومثل هذه القيود تتعارض مع المصـــالح التجارية لحامل الترخيص ٠

لايستطيع تقويم التكاليف غير المباشرة أن يأخذ فى الحسبان الخســـائر التى تسببها أساليب التقييد وانما الذى يستطيعه هو أن يقيس المدفوعات التى يؤديهـــا فعلا حامل الترخيص ٠ ولقد تركز الاهتمام بوجه خاص على ظاهرة المبالغة فى أثمان السلع التى يشتريها حامل الترخيص من مانحه ٠ ويبين اعادة تركيب جميع التدفقات المالية المرتبطة بشراء التكنولوجيا أن دفع الرسوم (التكاليف المباشرة) لايمثل سوى جزء صغير من المجموع الكلى ٠ أما التكاليف غير المباشرة ، وخاصة التى يجرى تحملها بالنسبة لاستيراد السلع الوسيطة ، فتمثل الجزء الاكبر من مدفوعات العملات الاجنبية التى يشتمل عليها شراء التكنولوجيا (أنظر الجدول رقم « ٥ ») ٠

الجدول رقم (٥)

التدفقات المالية المرتبطة بشراء التكنولوجيا (بالالف دولار)

البلد	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
بوليفيا :			
دفع الرسوم	٢٣٥	٢٧٧	٠٣٥٣
تحويل الارباح	٢ر٠٣٠	٢ر٨٠٠	٢ر٨٠٠
شراء السلع الوسيطة المستوردة	٥ر٥٠٠	٨ر٣٠٠	٧ر٣٥٠
مجموع المدفوعات بالعملات الاجنبية	٧ر٧٦٥	١١ر٣٧٧	١٠ر٥٠٣
شيلى :			
دفع الرسوم	٦ر١٠٥	٦ر٠٢١	٨ر٢٠٣
تحويل الارباح	٢ر٦٨١	٢ر٦٠٥	٢ر٦٧٦
شراء السلع الوسيطة المستوردة	٢٦ر٢٩٧	٢٤ر٤٥٣	٢٥ر٨٤١
مجموع المدفوعات بالعملات الاجنبية	٣٥ر٠٨٣	٣٣ر٠٧٩	٣٦ر٧٢٠

ويبين التصنيف على أساس التكاليف المباشرة وغير المباشرة أن استغلال مانح الترخيص للتكنولوجيا التى يملكها ليس مقصورا على ما قد يعتبر عمليــة المبيعات بالمعنى الدقيق للمصطلح • ويبين قياس التكاليف أن اتفاق الترخيص عملية معقدة ، تنطوى من جهة على نقل ما هو أكثر من التكنولوجيا ، ومن جهه أخرى تتيح لصاحب الترخيص الفرصة للاستفادة مما يملك من تكنولوجيا ، باكثر من طريقة واحدة •

حين يكون نقل التكنولوجيا مصحوبا بالاستثمار المباشر فان صعوبة قيــاس مجموع التكاليف التى ينطوى عليها تزداد بسبب عدم التاكد مما اذا كان المبلغ الذى تدفعه الشركة التابعة يدل فى الحقيقة على نقل صـحيح للمعرفة ، ذلك أنه اذ تنقل التكنولوجيا في داخل الشركة يكون ثمن النقل عبارة عن أحـد المتغيرات فى ادارة الشركة الدولية التى يتمثل هدفها فى زيادة الارباح على المستوى العالمى • فبرغم أن ١٠٠٪ من الشركات التابعة لا تدفع أتاوات مقابل المعرفة الفنية والادارة تزيد عـلى ما تدفعه المشروعات المشتركة ، فانها تظهر كأنها تدفع أكثر من الاخيرة ثمنا للسـلع المشتراة من الشركة الأم •

لكن من الصعب أن نحدد القيمة الحقيقية للتكنولوجيـا التى تنقلها الشركة الدولية • فنمط الانتقالات الداخلية بين الشركة الأم والشركة التابعة وبين شركة تابعة وأخرى تحكمه الاستراتيجية المالية العامة للشركة • والنتيجة أن العمليات الماليـة الناتجة اسميا من نقل التكنولوجيا الداخلى قد تكون علاقته بالتكنولوجيا قليلة جدا بالفعل •

وتكشف محاولات قياس تكلفة نقل التكنولوجيا ما لتقديم التكنولوجيا من أهمية فوق كل شىء فى خلق التدفقات التكميلية والسيطرة عليها : تدفق الخدمات الفنيـة قبل وفى أثناء عملية الانتاج ، وتدفق السلع المستخدمه فى العملية الانتاجية • وهكذا ينظر الى التكنولوجيا كانها سلعة من نوع خاص جدا • وبهذا تؤدى بها صـعوبة القياس التجريبى وتكلفة الحصول على المعرفة الفنية الى الشك فى صحة الاسـلوب الذى يعامل التكنولوجيا بوصفها سلعة •

وعند النظر من وجهة نظر تسويق التكنولوجيا يتمثل الثمن الباهظ الذى يدفعه المشترى فى أنه نتيجة مترتبة على ما تتسم به السوق من طابع احتكار القلة ، وهكذا يتحدد الثمن فى ضوء قدرة البائع والمشترى فى التفـاوض • وتحليل تسـويق التكنولوجيا فى سوق تسودها المنافسة غير الكاملة مبنى عـلى الفكرة التى تعتبر التكنولوجيا معلومات وسلعة فى آن واحد •

للتكنولوجيا اذ ننظر اليها كمعلومات خصائص اقتصادية تميزها فتجعل منهـا ملكية جماعية ، فلا يمكن استنفادها لان استخدامها لا يقلل منها ،ويمكن أن يستخدمها أشخاص عديدون دون أن تفقد قيمتها ، وأخيرا يمكن نقلها بنفقة قليلة ليست لهـا علاقة بتكلفة انتاجها • وعلى ذلك فمن الناحية النظرية لا ينطوى بيعها على تكاليف حدية بالنسبة للبائع (الا اذا واجهته تكلفة استخدامها) •

هذه المميزات من ناحية المعلومات نظرية بحتة • فالحقيقة لا تكون التكنولوجيا

مفيدة الا حين نفقدها ويمكن الاحتفاظ بها كملكية خاصة مجزية حتى لو تعارض هذا مع الصفات الحقيقية المميزة للمعرفة • فأشهر تبرير نظرى لنظام براءات الاختراع أنه يشجع على انتاج معرفة جديدة لانه يجعل المعلومات مربحة من ناحية أن هذه المعرفة يمكن اقتناؤها كملكية • فالملكية الخاصة للتكنولوجيا هى أساس ما ينعم به المالك من شبه احتكار ، وأساس الدخل الذى يستطيع أن يستمده من هذا الموقف • وبرغم أن بيع المعلومات التكنولوجية لا ينطوى من الناحية النظرية على أية تكاليف حدية للبائع فانه يعنى فى الحقيقة أنه يخسر بعض أو كل المزايا المستمدة مما ينعم به من شبه احتكار •

ان قيمة المعلومات التكنولوجية للمشترى غالية للغاية ، تعادل من الناحية النظرية تكلفة تكرار عملية الحصول عليها ، وهى تكلفة يمكن اعتبارها ضخمة • وبالاضافة الى هذا فمعرفة المشترى بالسلعة التى يراد شراؤها ناقصة جداً ، وبهذا تسبب « تناقضا أساسيا » • لان المعلومات التى يراد شراؤها هى أيضا المعلومات التى يحتاج اليها المشترى حتى يتمكن من اتخاذ قرار رشيد بصدد الشراء ، فافتقاره الى المعلومات يمنعه من اختيار التكنولوجيا الأنسب لحاجاته أو من تقرير ثمنها •

وقوة صاحب المعرفة التكنولوجية مبنية على المزايا التى تضفيها براءة الاختراع أو السرية الصناعية • يجب النظر الى « بيع » التكنولوجيا أو نقلها ، فى ظل ما للبائع من شبه احتكار • والخطر الذى يتعرض له هو أن النقل سوف يخلق منافسة مع عمليته هو • وعلى ذلك سوف يحاول أن يمارس أكبر قدر ممكن من السيطرة على أنشطة المشترى •

هذه السيطرة سوف يحد منها ما يمكن أن تدره الصفقة من ربح على المشترى (فى حالة الشركات الدولية لا ينطبق هذا القيد بالضرورة على الشركة التابعة التى تتلقى التكنولوجيا) ، فشراء المعرفة التكنولوجية يمكن المشترى اما من خفض تكاليف انتاجه أو أن يفرض بفضل الترخيص احتكارا على سوقه المحلية • وجه المخاطرة هو الزيادة فى الايرادات التى تؤول الى المشترى نتيجة اقتنائه للتكنولوجيا • اذا قارن المشترى تكلفة الاتاوات بالزيادة فى ايراداته فلن يكون هذا المقدار بالنسبة للمشترى الا احدى المنافع التى يستمدها من « بيع » التكنولوجيا •

وبفضل ما للبائع من احتكار فان فى امكانه أن يبدأ حركات اخرى للسلع والخدمات يستطيع أن يستفيد منها • ويبدو أن قوة البائع بالنسبة لثمن بيع التكنولوجيا (أى الاتاوات) أقل منها بالنسبة لهذه العمليات الاخرى • وهكذا اذا كانت التكنولوجيا سلعة قابلة للبيع فانها سلعة غريبة جداً من حيث أن بيعها ليس غاية فى ذاته •

لا يمكن تشبيه تسويق التكنولوجيا بتسويق أية سلعة اقتصادية أخرى ، نظراً لما للسلعة الاولى من طبيعة خاصة ولقوة البائع ، وكذلك بسبب كون الشركات تفضل أن تستغل تكنولوجيتها بشكل مباشر عن طريق انشاء شركة تابعة • وهذا التفضيل ليس مظهرا من مظاهر النقل الى البلاد النامية فحسب ولكنه أيضا مظهر للنقل بين البلاد المتقدمة •

وهذا يعنى أن استيراد التكنولوجيا لا يمكن النظر اليه فى عزلة عن الاستراتيجية التى يتخذها موردوها لاستغلالها فى المستوى الدولى ، فالواضح أن تداول التكنولوجيا الدولى مرتبط بانشاء الشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة لتدويل رأس المال .

الحجة المؤيدة لمدخل جديد الى الاعتماد التكنولوجى

لا نقدم التحاليل التى وصفناها عرضا مرضيا تماما للمشكلات التى يمكن أن يثيرها تداول التكنولوجيا الدولى . وعلى ذلك فمن الضرورى ايجاد مدخل جديد . ويقدم المدخل الذى نقترحه صورة مختلفه تماما .

ويقوم هذا المدخل على الاعتراف بالدور الحاسم الذى يلعبه تصدير التكنولوجيا فى التجارة الدولية نظرا لأن التصدير يحدد مقدما صورة وآثار الواردات من التكنولوجيا . ومن ثم يكون الهدف أن نفهم المنطق الكامن وراء تصدير التكنولوجيا لا استنكار آثاره فحسب . فلو نقبلنا ما سلف ذكره على أنه بيان صحيح بطبيعة صادرات التكنولوجيا ، وهي التى لا يمكن اعتبارها عمليات تجارية عاديه ، فهذا يسوقنا الى التساؤل عن طبيعة ودور استخدام التكنولوجيا على المستوى الدولى من جانب الشركة التى تمتلكها .

وهكذا فالتداول الدولى للتكنولوجيا مرتبط بطريقة لا مناص منها ، بمسألة أخرى عولجت على حدة حتى الآن ، هى أصل نواحى التباين فى الخلق الدولى للتكنولوجيا . فلكل من الظروف التى تحكم انتاج التكنولوجيا ، ولطبيعة التكنولوجيا ودورها تأثير على مكانها فى الانتاج والتطوير الراسماليين .

وأسلوبنا هو فى الحقيقة أن نبحث انتاج التكنولوجيا وتداولها الدولى كما يحددهما منطق رأس المال . وسوف نرى أن الاعتماد التكنولوجى الذى يرجع الى الفوارق الدولية والتداول الدولى لرأس المال مرتبطان ارتباطا جوهريا بتدويل رأس المال ، وهو التدويل الذى يلازم امتداد الرأسمالية على نطاق عالمى .

سوف يتجنب الوصف لدور التكنولوجيا فى الانتاج الرأسمالى القيود التى تفرضها المناهج التى تعامل التكنولوجيا باعتبارها عامل انتاج أو سلعة . ويمكن فى الحقيقة تصريف التكنولوجيا بأنها العملية الاجتماعية التى يتم بها اندماج المعرفة فى الانتاج .

ويبين الرجوع الى سوسيولوجيا الاختراع والى التاريخ ان استخدام المعرفة العلمية لاغراض الانتاج يتوقف على عوامل اجتماعية واقتصادية تحول الحاجة الى التكنولوجيا الجديدة باعتبارات عملية (مثل عدم توافر المادة الاولية والاداء الذى لا يدعو للرضاء ، وهو أداء عدة أو آلة) الى طلب اجتماعى على التجديد فزواج العلم بالصناعة ، وهو خاصية تميز المجتمع الصناعى الحديث وتشير الى ظهور التكنولوجيا

كمجال مخصوص من مجالات النشاط الاجتماعى ، هذا الزواج يشكل مرحلة حاسمة فى التطور الرأسمالى ٠

وترتبط الفوارق الدولية فى كل من توزيع الموارد لانتاج المعرفة الجديدة وفى انتاج المستحدثات ارتباط مباشرا بالاختلافات فى مستويات التطور الاقتصادى ٠ وتحليل المظاهر المعاصرة للعمليه التى يتم بها خلق التكنولوجيا يجعل فى الامكان التعرف على الظروف التى تسبب نشوء التفاوت فيما تتسم به الاقتصاديات الوطنية من ديناميه تكنولوجية ٠ والمظاهر الرئيسية لهذه العملية متصلة بعملية « انشاء المؤسسات والمنظمات » ، وتركز النظام التكنولوجى للانتاج وطابعه القومى ٠ والنتيجة أن التحكم فى التغيير الفنى موزع بصورة متباينه جدا بين البلاد المتخلفة ٠

لاضفاء الطابع النظامى على انتاج التكنولوجيا الجديدة مظهران : تنظيم البحث الصناعى فى الشركات الكبيرة ، وتدخل السلطات العامه فى تنظيم انتاج المعرفة ، فالاجراءات التى تتخذها السلطات العامة تضفى على النظم العلميه والفنيه لانتاج المعرفة طابعها القومى ٠ ونستطيع أن نرى تركز انتاج التكنولوجيا فى مستويات ثلاثه : التركز الدولى ، والتركز فى قطاعات معلومة ، والتركز فى الشركات الكبيرة ٠ كثيرا ما جرى وصف الصورتين الاخيرتين من التركز ، وقد يكون من المفيد المذكرة الموجزة بالطراز الاول وهو التركز الدولى ، ففى عام ١٩٧١ كان خمسة من أعظم الاقتصاديات تقدما (الولايات المتحدة ، المملكه المتحدة ، جمهورية ألمانيا الاتحادية، فرنسا ، اليابان) مسئوله عن ٨٨ر٩٪ من مجموع الانفاق على « البحث والتطوير » فى منطقة « منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى والتنمية » ٠

هذا التفاوت على المستوى الدولى شرط مسبق لتداول التكنولوجيا الدولى ٠

ويشمل تحليل تداول التكنولوجيا الدولى العوامل التى تحدد الاشكال التى يتخذها ، كما يشمل القيود التى يخضع لها ، والتى هى نفسها مسئولة عن تصدير واستيراد التكنولوجيا ٠ والهدف من التحليل هو فهم السبب الذى من أجله نجد أن التجارة الدولية لا تشمل حركة السلع فحسب ولكن تغطى أيضا حركة التكنولوجيا٠ وتدويل رأس المال ، بقدر ما يعنى انتشار أساليب الانتاج الرأسمالية فى جميع أرجاء العالم ، يجعل فى الامكان تفسير الاشكال التى يتخذها تداول التكنولوجيا الدولى ويفسر أيضا القيود المفروضة عليه ، وذلك فى اطار نوع العلاقات التى تقام بين الاقتصاديات الوطنية فى داخل الاقتصاد العالمى ٠ وهكذا ينعكس أى تغيير فى الاشكال التى يتخذها امتداد نطاق الرأس المال من جهة فى تغيير يصيب أشكال تداول التكنولوجيا الدولى ، ومن جهة أخرى فى تغيير ينتاب العلاقات بين الاقتصاديات الوطنية ٠

ووضع تداول التكنولوجيا الدولى فى سياق تدويل رأس المال يجعل فى الامكان تمييز طرازين مع الاعتماد التكنولوجى مرتبطين بالصورتين الرئيسيتين اللتين يتخذهما التدويل ٠

الطراز الاول ، الذى يمكن وصفه بأنه طراز تجارى من الاعتماد التكنولوجى ، يحدث عندما تدخل مختلف الاقتصاديات الوطنية السوق العالمية ٠ وهذا الدخول

الى السوق العالمية ، وهو أول صورة يتخذها تدويل رأس المال ، يخضع الصناعات الوطنية لضغوط المنافسة الدولية في السوق العالمية وفي سوقها المحليه هي ، الى الحد الذي عنده لا تغلق أبواب الاخيرة في وجه المنافسة الدوليه • وهذه الضغوط تعكسها الحاجة الى استخدام اعظم التكنولوجيات انتاجيه ، واستيرادها اذا دعا الامر • تصدر التكنولوجيا في صورة براءات اختراع وتراخيص ، الى الحد الذي عنده تكون العلاقات الاقتصادية بين البلاد الداخلة في نطاقها علاقات تجارية بصفة رئيسية • وهذا الطراز الاول من الاعتماد التكنولوجي هو الخاصية المميزة للقرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين • وهي أيضا الخاصية المميزة للاقتصاد الياباني الى الحد الذي راحت عنده السلطات اليابانية تشجع بشكل نشيط وفعال شراء المعرفة الفنية الاجنبية ، ولكنها حدت من استثمار رأس المال الاجنبي في الاقتصاد الياباني •

ولقد تطور الطراز الثاني من الاعتماد التكنولوجي تطورا بالغا منذ الحرب العالمية الثانية هو وتلك الصورة من تداول التكنولوجيا الدولى التى تسيطر على المسرح في الوقت الحاضر • والتغيرات في العلاقات بين الاقتصاديات الوطنية في داخل الاقتصاد العالمي تؤثر أيضا في تداول التكنولوجيا الدولى ، ومن ثم غلبة الاستثمار المباشر كطريق تنقل به التكنولوجيا ، ذلك أن العلاقات بين الاقتصاديات الوطنية ليست علاقات تجارية فحسب ، ولكنها أيضا وعن طريق الاستثمار المباشر تنطوى على قدر من ترابط نظم الانتاج الوطنية • هذا الطراز الثاني من الاعتماد التكنولوجي يميز بوجه خاص الاقتصاد العالمي المعاصر ، ويشكل مشكلة : أنه خاص به من حيث أنه مرتبط بانشاء الشركات المتعددة الجنسيات ، ويشكل مشكلة من حيث أنه تطور جديد يجب أخذه في الحسبان عند رسم سياسة صناعية وطنيه •

ذلك ان الاعتماد التكنولوجي في نطاق الاقتصاد العالمي اليوم يتميز بظاهرتين خاصتين : أولاهما أن الشركات التابعة تنتمى الى نظام تقوم فيه الشركة الأم باتخاذ القرارات المتعلقة بانتاج واستغلال التكنولوجيا ، والثانيه انها تنتمى ايضا الى النظام الصناعي بالبلد المضيف • وعلى ذلك يكون جزء من النظام الصناعي بالبلد المضيف في موقف من الاعتماد المباشر ، والنظام ككل يعتمد بشكل غير مباشر على خلق واستغلال التكنولوجيا من جانب هيئات خارجية تتخذ القرارات وهي الشركات الدولية • ومن ثم يمكن أن يكون النظام الصناعي بالبلد المضيف مسرح تغييرات فنية ، ليست ذات نفع له بالضرورة ، وهي تغييرات خارج سلطان نظام اتخاذ القرارات الوطني •

هذه التفرقة بين شكلي الاعتماد التكنولوجي ينبغي أن لا تجعلنا ننسى ما بينهما من شبه ، فكلاهما يعكس توحيد أنماط التكنولوجيا في جميع أرجاء العالم • وهو نتيجة مترتبة على تدويل رأس المال ، سواء كان يعمل عن طريق المنافسة أو الترابط بين الاقتصاديات الوطنية • هذا التوحيد لأنماط التكنولوجيا ، الذي ينشأ من عدد صغير من مراكز الابداع ، يجرى الآن مصحوبا بما ينطوى عليه من استمرار التمايز بين الاقتصاديات القومية التى تتفاوت في انتاجها للتكنولوجيا • وبعبارة أخرى يبدو الاعتماد التكنولوجي مرتبطا بصورة لا فكاك منها بتكوين اقتصاد عالمي متكامل يضم الاقتصاديات الوطنية غير « المنتجة » بالمثل للتكنولوجيا • وتوحيد التكنولوجيا الذي يبعث عليه اضفاء الطابع النظامي على رأس المال ، واختلافه على المستوى الدولي نتيجة استمرار تجدد انتاجه ، هما العنصران أو المظهران الاساسيان اللذان يدخلان في تراكم رأس المال في داخل النظام الاقتصادي العالمي •



لو ظل الجنس البشرى على قيد الحياة فليس السبب انه ظهر ذات مرة الى عالم الوجود فحسب ، وانما لان رايه استقر على ان يبقى حيا .

ج . ب . سارتر

(العصور الحديثة ، العدد الاول)

●● ان اطراد الزيادة فى تعقد المشكلات التى على البشر مواجهتها ، الى جانب الحاجة الدائمة الى ايجاد اجابات علميه ، تعول ان هذا شجع على وضع النمادج الشاملة . ففى ظن بعض الناس أن العالم يواجه لاول مرة فى تاريخه امكانية القضاء الجماعى على الذات . وبينما مثل هذا التشاؤم بعيد بالطبع عن أن يكون عالميا فان الجميع متفقون على ضرورة القيام بعمل حتى تتسنى السيطرة على اتجاه يمكن أن تكون آثاره طويلة الامد خطيرة للغاية . وحاولت دراسات كثيرة أن تحدد الصورة التى ينبغى أن يتخذها هذا العمل ، ولكن نظرا لانها كثيرا ما ركزت على مشكلات معينة فقد أدت بالضرورة الى نتائج ناقصة ، وعلى ذلك فهى نتائج قاصرة . ومن هنا كان القرار الذى استهله التقرير الاول المرفوع الى « نادى روما » فى عام ١٩٧٢ ، الذى يقضى بوضع نماذج رياضية تتخذ مدخلا شاملا الى العالم وتحاول تقديم صورة أكثر وضوحا للمشكلات المتصلة بالمجتمع البشرى وتطورها عبر الزمن ، والاختبارات السياسية التى يمكن وضعها أمام صناع القرارات .

الكاتب : جى بوكيه

يعمل فى هيئه **Association International Futuribles**

نشر له عدد من المقالات ، واشترك فى تقارير اعدتها هذه الهيئة .

والمقال الحالى هو أيضا وليد العمل الذى نضطلع به

المترجم : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته. من مؤلفاته : مشكلة القارة الافريقية السياسية والاقتصادية، حرب البترول فى العالم ، اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج ، العلاقات السياسية الدولية . كما ترجم عشرات الكتب منها رأس المال لكارل ماركس ، وعشرة اقتصاديين عظام لجوزيف سومبيتر .

وسواء أكان النموذج رياضيا أم من نوع آخر فهو ليس أكثر أو أقل من تمثيل مبسط لنظام مكوناته ذات خصائص ومميزات معينة تربط بينها علاقات وصلات محددة . فلرسم النماذج العالمية من الضرورى من جهة وضع نموذج مبسط جدا للنظام العالمى ، ومن جهة أخرى وضع نظم فرعية تجعل فى الامكان دراسة سلوك النظام كله . وبهذا فان أمثال هذه النماذج العالمية التى يمكن صنعها بمساعدة آلات الكمبيوتر تفيد باعتبارها أداة جديدة لتحليل المعانى التى تنطوى عليها الاتجاهات الحالية ، واكتساب نظرة بعيدة الى المستقبل ، واعداد سياسات بديلة يمكن اختيار واحدة منها والتوصية بانتهاجها .

منذ الكشوف التى توصل اليها فريق ميدوز **Meadows** ــ ولعله بسببها ــ زاد عدد النماذج العالمية زيادة سريعة . ولكن هناك فوارق لافتة للنظر بين النتائج التى استخلصوها ، ويمكن أن يخلق هذا حالة من الحيرة أو التشكك فى نفوس من يحتمل أن يستخدموا هذه النتائج . أجل ، اننا لنعلم من مطالعتها أننا نتجه نحو انهيار اقتصادى ومجاعة واسعة الانتشار فى القرن الحادى والعشرين ، أو نحو رخاء شامل فى عالم سوف يكون سكانه ضعف حجمهم الحالى أو حتى ثلاثة أمثاله .

ففى رأى أصحاب تقرير « **القيود التى تحد من النمو** » أنه اذا استمرت الاتجاهات الحالية فى سكان العالم وفى التصنيع والتلوث وانتاج الغذاء ونضوب الموارد بدون تغيير فسوف تصل فى السنوات المئة القادمة الى حدود النمو على ظهر

هذا الكوكب • وترى مؤسسة باريلوش من جهة أخرى أن مشكلة الفيد المادى الوحيدة سوف تكون مشكلة محلية بحتة يسببها استنفاد الارض الصالحة للزراعة فى آسيا حوالى منتصف القرن القادم • وهناك بالطبع تنبؤات أخرى كثيرة تشغل مركزا وسطا بين هاتين النظريتين المتطرفتين •

طبعا تنطوى جميع هذه التحليلات على معان سياسية ، فمثلا ينبغى طبقا لرأى فريق ميدوز أن نقيم حالة من التوازن العالمى على نحو يعمل على اشباع الحاجات المادية الاساسية لكل شخص وأن تتوافر لكل فرد فرصة لتحقيق امكانياته البشرية الفردية (وهو ما يفترض سلفا حدوث تغييرات أساسية فى أساليب حياة الناس الاوفر ثراء) ، ولكن يرى ليونتيف أن المشكلة الاشد الحاحا هى توفير الغذاء لسكان البلاد النامية الآخذين فى الازدياد بسرعة • وفى رأيه يتمثل الحل فى زراعة المساحة الكبيرة من الارض الصالحة للزراعة والتى لم تستغل بعد ، وفى مضاعفة انتاجية الكرة الارضية أو زيادتها الى ثلاثة أمثالها • من الناحية الفنية يمكن اخراج هاتين المهمتين الى حيز التنفيذ ، ولكن سوف يتطلبان تطبيق سياسة صارمة موجهة صوب تلك الغاية ، وذلك الى جانب اجراء تغييرات اجتماعية وتغييرات فى النظم فى البلاد النامية •

وترى مؤسسة باريلوش أن العقبات فى طريق التنمية المتناسقة للبشرية ليست مادية او اقتصادية ولكنها فىجوهرها اجتماعيةسياسية • فالاهدافالتى يحددها هذا النموذج لا يمكن تحقيقها عن طريق نمو اقتصادى عال جدا وانما عن طريقاجراء خفض فى الاستهلاك ، وزيادة الاستثمار ، وازالة الحواجز السياسية والحواجز الاقتصادية التى تعرقل فى الوقت الحاضر الاستخدام الرشيد للارض ، وتوزيع السلع والخدمات على أساس من المساواة ، وهلم جرا •

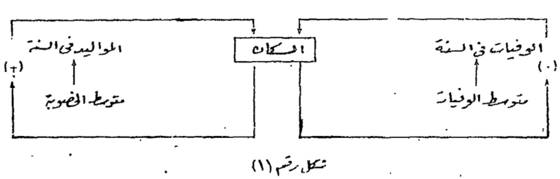
ان تنوع النماذج والنتائج هو من الكبر بحيث يميل من يحتمل أن يستخدمها الى أن يقتصر على اختيار النموذج الذى يدعم فكرته هو عن العالم • كيف نفسر هذه الاختلافات ؟ للاجابة على ذلك السؤال نحتاج الى اجراء مقارنة بين مختلف النماذج وما يكمن تحتها من مناهج البحث • ليس فى امكاننا أن نقوم فى هذا البحثبفحص جميع النماذج التى ربما تم نشرها ، فلا بد من تخصيص مئات من الصفحات لمثل هذا العرض • ان غرضنا الاقل طموحا من هذا بكثير هو اعطاء فكرة عن القيود المفروضة على اعداد النماذج الشاملة ، وهى القيود التى يمكن استنتاجها من الاهداف التى حددت للعملية • وحتى نفعل هذا سوف نركز على نماذج أربعة تبدو مهمة بوجه خاص وهى : **القيود على النمو والنوع البشرى عند نقطة التحول** ، وهو ما يتضمنه التقريران الاول والثانى المقدمان الى « نادى روما » ، **النموذج الامريكى اللاتينى** الذى أعدته مؤسسة باريلوش ، و**مستقبل الاقتصاد العالمى** الذى رسمه الفريق الذى يتولاه واسيلى ليونتيف • واجراء مقارنة بين أسس هذه النماذج وصروحها والنتائج التى استخلصتها سوف يهىء لنا دلالة دقيقة عن فائدة هذا النوع من المدخل الى مشكلات العالم •

أسس النماذج

لو تحدثنا على أساس الترتيب الزمنى لكان أول نموذج عالمى هو « **القيود التى تحد من النمو** » الذى استخدم على المناهج المعروف باسم « ديناميكية النظم » التى

ابتدعها جاى فورستر كان نشر هـــذا الكتاب فى عـــام ١٩٧٢ حدثا كبيرا ، وكان لتنبؤاته المبنية على نظرية مالتس تأثير كبير على الرأى العام الذى استنتج ان المعادلة المتعلقة بمشكلة تفادى الكارثة يمكن ايجادها بمساعدة الاداة العجيبة المتـــاحة فى شكل العقل الالكترونى • وكان الظن أن تقرير ميدوز يؤيد وقف النمو بصـــورة مفاجئة •

هذا النموذج اتخذ من العالم كيانا واحدا ـ ومن هنا المستوى العـالى للتجميع القطاعى والجغرافى ـ وحاول أن ينشط جميع العلاقات بين الانسان وبيئته الفيزيقية ولكن يرى أصحاب هذا النموذج أن جميع الانشطة البشرية تخضع لظاهرات من نوع أسى ، وأنه بهذه الطريقة تنشأ مجالات المشـــكلات الخمس ، وهى المجـــالات التى يستخدمونها لوصف الموقف الحالى وتطوره فى المستقبل (الديموغرافيا ، الانتـــاج الصناعى ، الغذاء ، التلوث ، استهلاك الموارد الطبيعية التى لا يمكن تجديدها) • ولكن حينما يتفاوت مقدار تفاوتا أسيا فان نظرية اعداد النماذج الدينامية تبين أن هناك عروة موجبة للتغذية المرتدة • مثال ذلك أن نمو السكان تحكمه عروتان احداهما موجبة والاخرى سالبة (أنظر الشكل رقم ١) • اننا نشهد فى الوقت الحاضر انخفاضا فى معدل الوفيات تعكسه زيادة فى توقع الحياة عند المولد ومعدل مواليد مستقرا بوجه عام • والنتيجة هى اضعاف التأثير المنظم (بكسر الظاء) للعروة السالبة ، وهـــذا سبب الارتفاع الاسى فى السكان •



شكل رقم (١)

وبالمثل يمكن تفســـير النمو الاقتصـــادى بالعرى التى تؤثر فى رأس المال الصناعى : الآثار الموجبة (الاستثمارات السنوية) ترجح بصفة قاطعة الآثار السلبية المنظمة (الاستهلاك السنوى لرأس المال) •

ولقوانين النمو هذه نتائج هامة ، فلا يمكن الابقاء على النمو الاسى للســـكان ورأس المال الصناعى الا اذا توافرت الوسائل المادية (المنتجات الغـــذائية ، المواد الخام ، الخ) ، وكانت البيئة الاجتماعية مواتية (السلام والاســتقرار الاجتماعى ، التعليم ، العمالة ، التمكن من التقدم الفنى ، الخ) • ويساور المؤلفين الشك فيما اذا كانت هذه الشروط سوف تتحقق فى الحقيقة ، ونظرا لاعتقادهم فى أن العالم محكوم عليه بالسوء فى منتصف القرن القادم اذا استمرت الاتجاهات الحاليــة فانهم يدعون الى ابطاء النمو الاقتصادى •

وبينما ينظر نموذج ميدوز الى العالم باعتبار أنه نظام واحد فان (ميزاروفيك) وبستل لا يتصوران العالم الا من ناحية الفوارق السائدة فى الثقافة والتقاليد والتطور الاقتصادى ، أى كنظام يتكون من مجالات يتدخل بعضها فى بعض • ان ما يخشـــاه

هذان المؤلفان هو أنه سوف يكون هناك انهيار فى النظام العالمى بصفته هذه ، وانما هو ان لانهيارات سوف تقع على مستوى اقليمى يجرى الاحساس العميق به فى جميع أنحاء العالم بأسره • ولا سبيل الى تفادى هذه الكوارث الا بعمل على نطاق عالمى ولا يمكن أن يؤدى الى حل عالمى الا عملية انتقال من نمو متجانس الى عملية متوازنة شبيهة بالنمو العضوى • وفضلا عن هـــذا فان أى تأخيرات فى رسم أمثال هـــذه الاستراتيجيات سوف تكون قاتلة •

وعلى ذلك ففي سبيل اغلاق الثغرة الآخذة في الاتساع ، بين البـــلاد الغنية والبلاد النامية ، يكون من الضرورى أن نأخذ فى الحسبان الخصائص والنوعيـــة التى تتميز بها كل واحد من أقاليم العالم • واذ وضع أصحاب تقرير ((**البشر عند نقطة التحول**)) هذا الامر نصب أعينهم ابتدعوا نموذجا ينقسم بمقتضاه العـــالم الى عشرة أقاليم مترابطة ، كل منها يتكون من بلاد عـــدة قـــد جمعت معا حسب تقاليدها ، وصروحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والمشكلات التى سوف يتعين عليها معالجتها فى اطار التطور الاقتصادى •

وهذا النموذج مبنى على نظرية النظم ذات الترتيب الهرمى والمتعددة المستويات مع اطلاق اصطلاح « طبقات » على المستويات • وتوصف الطبقات على النحو التالى : الجغرافيا الطبيعية ، علم تأثير البيئة ، التكنولوجيا ، المجمـــوعة ، الفرد • وكل من النماذج الاقليمية العشرة المبنية حول الاقتصاد والسكان والغذاء والطاقة والبيئة يضم هذه الطبقات التى تربط بعضها الى البعض لتكوين نمـــوذج نظام عالمى • ونمط من هذا النوع ترتبط فيه القيود التنظيمية والسياسية بالتهديد المثل فى ندرة الموارد يدعو حتما الى ظهور نظام اقتصادى عالمى جديد قادر على ضمان التنمية الاقتصـــادية المتوازنة لجميع أقاليم العالم •

والنموذج الامريكى اللاتينى للتنمية الاقتصادية العالمية والمعروض باعتبار أنه الرد المباشر من العالم الثالث على نادى روما ، هذا النموذج معيارى بشكل قاطع • وطبقا للذين وصفوه فالنكبة التى تنبأت بها النماذج السابقة هى بالفعل حقيقة واقعة بالنسبة لاغلبية الجنس البشرى بحيث أن التوصيات المبنية على تلك النماذج توصيات غير ذات موضوع • والى أن يصل كل كائن بشرى الى مستوى معيشة يلقى القبـــول فلا يمكن أن تكون هناك سياسة فعالة حقا لحماية البيئـــة أو لخفض استهلاك الموارد الطبيعية • وبرغم هذا سوف يتعين على البلاد التى تم تصنيعها أن تقلل من معـــدل نموها وتوجه الفائض عندها لمساعدة البـــلاد الفقيرة فى التغلب على ركودها الحالى • وعلاوة على هذا يجب على المجتمعات التى تستهدف التنمية أن تحذر من محاكاة البلاد المتقدمة الآن ، وذلك اذا كان لها أن تتجنب ارتكاب الاخطاء التى أدت الى الاستهلاك المنطوى على التبديد وغير الرشيد ، والى تدهور البنيان الاجتماعى ، وزيادة انتشـــار الاغتراب والخلل ، الخ ، والوقوع فى فخ الطرق المسدودة نفسها •

ان الهدف الاساسى الذى يتوخاه هذا النموذج هو قيام مجتمع قوامه المســـاواة على كل من المستويين القومى والدولى ، ومن ثم فهو يقـــدم الفروض التالية : لكل انسان ، وبسبب وجوده فحسب ، حق لا يمكن التنـــازل عنـــه فى اشباع حاجاته الاساسية ، ويجب أن يشارك مشاركة كاملة فى جميع القرارات مع ما تنطوى عليـــه من معان اجتماعية • وحتى يتسنى استخدام الموارد وفق خطة قد رسمت بطريقـــة

رشيدة ، يجب الآن أن لا يكون الاستهلاك غاية فى ذاته • وأخيرا لما كان بقاء الجنس البشرى يعتمد على الاحتفاظ بالتنوع الثقافى فان العالم منقسم الى أربع كتل : البلاد المتقــدمة ، أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبى ، آسيا وافريقيا • وبينما تعرف ميزاروفيك وبستل على طبقات ست يصف هــذا النموذج دالة واحــدة للحاجات الاساسية ، آخذا فى الحسبان التغذية والاسكان والتعليم والخدمات الاخرى والسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية •

هذه الدالة للحاجات الاساسية تحدد مقدار السـلع المادية والطيبات الثقافية التى يحتاج اليها كائن بشرى لى يضمن تطوره الكامل دون اى تبديد للمــوارد • وعندما يتم الوصول الى مستوى اشباع هذه الحاجات المناسب (هنا وقع الاختيار على توقع الحياة باعتباره المتغير الذى يبعث عـلى التفاؤل ، نظرا لانه يعتمد على جميــع المتغيرات الاجتماعية والاقتصــادية ذات النمو الداخلى والتى يتضمنها النمـوذج) تستخدم العوائض لتنميه الانشطه التى تمارس فى وقت الفراغ ، ولا تســتخدم لانتاج المزيد من السلع المادية • هذا النموذج الذى يصف مجتمعا عالميا بديلا ومثاليا، ويسعى لاظهار قابليته للقضاء المادى ، يتعارض على طول الخط مع النموذجين السابقين من ناحية أنه لا يسلم جدلا بوجود قيود فيزيقية ، ويفترض أنه لن يكون هناك نمو عن طريق التجارة •

والنموذج الذى وضعه فريق ليونتيف يقدم لنا عرضا للاقتصاد العالمى أعــد بمساعدة قالب يمثل المدخلات والمخرجات ، كما أنه على غرار النموذج السابق يتخـذ أسلوبا معياريا فى جوهره • انه يهدف الى التقليل من التفاوت مقيسا بالمنتج المحلى الاجمالى بالنسبة للفرد ، بين البلاد المتقدمة والنامية • وهذا يعنى ضمنا أن انتــاج البلاد الفقيرة القومى يجب أن يزيد بأسرع من انتاج البلاد الغنية ، بل وأسرع بكثير، بسبب نموها الديموغرافى • وعلى ذلك يبحث التقرير سيناريوهات مختلفة يعمــل فيها معدل نمو المنتج الاجمالى بالنسبة للفرد (٩ر٤٪ سنويا فى البلاد النامية مقابل ٣ر٢٪ فى البلاد المتقدمة) على أن يضيق بالتدريج الثغرة بين البلاد الفقيرة والبـلاد الغنية : تهبط نسبة التفاوت من ١٢ : ١ فى عام ١٩٧٠ الى ٦٩ر٧ : ١ فى عــام ٢٠٠٠ ، فالهدف النهائى هو اغلاق الثغرة تماما عند انتصاف القرن القادم •

ولتزويد الدراسة بأساس كمى يوصف الاقتصاد العالمى فى عام ١٩٧٠ ويقارن عن طريق النموذج بالصور الافتراضية عن حالته فى السنوات ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ • هذا النموذج يقدم ثروة غير عادية من التفاصيل : يقسم الاقتصاد العــالمى الى خمسة عشر اقليما توصف ثمانية منها بأنها متقدمة وخاصـــة على أساس المنتج القومى الاجمالى بالنسبة للفرد • وفضلا عن هذا يقسم كل اقليم الى ثمانية وأربعين قطاعا من قطاعات النشاط الاقتصادى ، أربعة للزراعة ، وتسعة للمــوارد المعدنية ، واثنان وعشرون للقطاع الصــــناعى ، وخمسة لقطاعات هندسية معينة ، وثمانيـــة للتلوث •

ويعالج كل من الاقاليم الخمسة عشر على حدة • بعد ذلك يربط بينها النموذج لتكوين شبكة شاملة ومعقدة الى درجة عالية تغطى الصادرات والواردات من الســلع والخدمات ، وتدفقات رأس المال بين الاقاليم ، وانتقالات المعونة ، ومدفوعات الفائدة عن رأس المال الاجنبى ، وما الى ذلك •

وهكذا يجعل هذا النموذج المعيارى فى الامكان حساب ما يتعين استثماره من رأس المال الحقيقى حتى يتسنى الحصول علـى منتج اقليمى اجمالى معلوم ٠ ولهـذا السبب لا يستطيع أن يتوقع كارثة كالتى يخشاها نادى روما نظرا لانه فى هـذه الحالة يحدد معدل النمو داخليا ٠

صروح النماذج

واذ وضعت النماذج ، التى هى قيد النظر ، على الاسس التى سلف وصفها كان حتما أن تكون ذات صروح غير متشابهة مختلفة (أنظر الشكل رقم ٢) ٠ وسـوف تبين لنا مؤشرات خمسة كيف تختلف معالجتها لبيانات معينة ٠

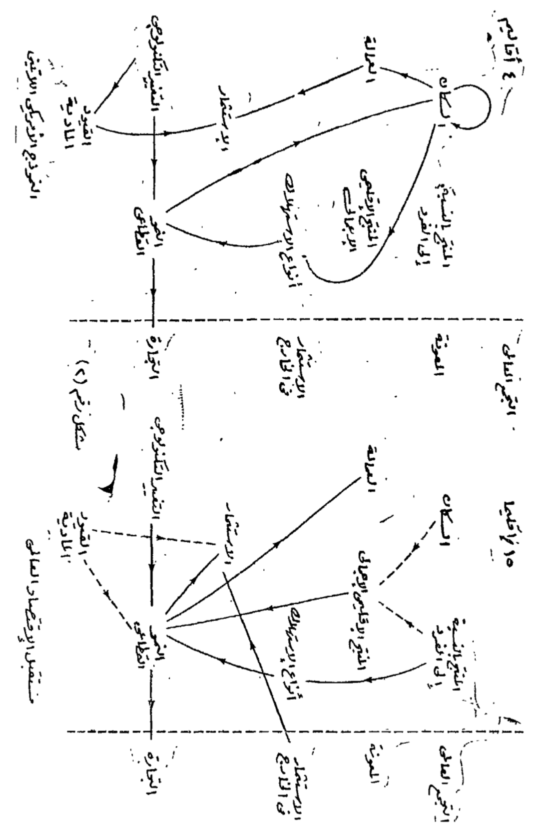
الاسكان

فى تقرير «القيود التى تحد من النمو» يكون السـكان دالة نظامين فرعيين : الخصوبة التى تتوقف على حجم السكان ، ذلك الجزء من السكان الذى ينجب أطفالا كل عم ، طول مدة القدرة على الانجاب ، معدل المواليد الكلى المرغوب فيه ، فاعليـة ضبط النسل والحد الاقصى لمعدلات المواليد والوفيات الذى يتوقف على حجم السكان وتوقع الاجل عند الميـلاد ، ويرتبط الاخير بالتغذية والصحة والتـلوث ، الخ ٠ البيانات والاساسية هى التى تقدمها الامم المتحدة ، ووظيفة القطـاع الديمرغرافى الريئسية فى هذا النموذج هى توفير البيانات للقطاعات الاخرى ٠

ويربط ميزاروفيك وبستل معدلات المواليد والوفيات بانتاج الغذاء ٠ فحددت الاحتياجات من البروتينات والوحدات الحراريه لكل اقليم ، وعندما يقل اشباع هذه الحاجات عن نسبة مئوية معينة تكون هناك زيادة فى الوفيات بسـبب المجـاعة ٠ ولحساب نواحى النقص فى الوحدات الحرارية أو البروتينات تستخدم وسائل مختلفة تماما يسلم المؤلفان أنفسهما أنها ليست مبنية على أية حقائق مستمدة من التجربة ، وهذا يبين أن الانماط الواردة فى النموذج افتراضية الى درجـة عالية وأن للنموذج الفرعى الذى يتضمن مكونات الغذاء تأثير واضح للغاية على الاسقاطات الديموغرافية ٠ وبرغم هذا فان المؤلفين وقد لاحظا اسراعا فى المعدل الذى يتضاعف به سكان العالم يدعوان الى التنفيذ المباشر لسياسة سكانية تهدف الى خفض الخصوبة الى مستوى توازن فى ظرف السنوات الخمسين القادمة ٠

وفى النموذج الامريكى اللاتينى لا يتم تحديد عدد السكان عن طريق استيفاء الاتجـاهات الماضية وحسب ، ولـكنه يعتبر متغيرا يتأثر بالظواهر الاجتماعيـة والاقتصادية ٠ أن النموذج الفرعى عن الديموغرافيا والصحة يجعل فى الامكان بوجه خاص على حساب توقع الاجل عند المولد ، وهو التوقع الذى وقع عليـه الاختيـار باعتباره من معالم التفاؤل بالنموذج ككل ٠ وهو يقدم أيضا البيانات المتعلقة بقـوة العمل المتاحة وهى البيانات التى تستخدم فى دالة الانتاج ٠

وعلى خلاف النماذج الثلاثة السابقة فان نموذج ليونتيف لا يعالج السكان على أنهم متغير داخلى ٠ والبيانات مستمدة من متوسط الاسقاطات التى أعدتها الامم المتحدة وطبقا لهذا لا يكون النمو الديموغرافى أسيا : فالسكان يزيدون أولا ثم يتناقصـون بمجرد الوصول الى مستويات معينة من الدخل أو التحضر ٠ ومن ثم يتنبأ ليونتيف بثبات اعداد السكان اعتبارا من عام ٢٠٢٥ فى البلاد المتقـدمة ومن عام ٢٠٧٥ فى البلاد النامية ٠ ولكن فيما بين عامى ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ سوف تكون هنـاك زيادة فى



السكان فى حدود ٦٠٪ ، وفى هذه الفترة يتوقع أن يتضاعف سكان البلاد النامية بوجه خاص .

الموارد

بالنسبة لهذا القطاع يقدم تقرير « القيود التى تحد من النمو » بيانات تتعلق باحتياطيات واستخدام الطاقة والموارد المعدنية . فيقدر المخزون العالمى من المعادن بما يعادل كمية تكفى ٢٥٠ سنة ، وهذا على أساس معدلات الاستهلاك فى عام ١٩٧٠ ولكن سوف تحدث زيادة لها شأنها فى التكلفة الاقتصادية التى ينطوى عليها استغلال

الرواسب المتبقية بحيث يتعين تخصيص جزء كبير من رأس المال العالمى للموارد على حساب المبلغ الذى يمكن تخصيصه للقطاعات الاخرى • ويجب أن يلاحظ أن هـــذا النموذج لا يميز بين مختلف أنواع موارد الطاقه ، كما لا ياخذ فى الحسبان امكانية احلال بعض مصادر الطاقة محل غيرها •

لم يهتم ميزاروفيك ويستل الا بموارد الطاقة التى لا يمكن تجديدها • فقدرت مدخرات البترول فى اول يناير ١٩٧٣ بتسعين بليونا من الاطنان ، وهو ما يعـــادل استهلاك سبع وثلاثين سنه اذا ظل الاستهلاك بمعدل ٢ر٥ بليون فى السنه ، واحدى وعشرين سنه اذا زاد الاستهلاك بمعدل سنوى قدره ٥٪ • وكان الظن أن مدخرات الغاز الطبيعى فى ذلك التاريخ تكفى لفترة احدى واربعين سنه حسب المعدل الحالى للاستهلاك • وثلاث وعشرين سنة اذا زاد الاستــهلاك بمعـــدل سنوى قدره ٥٪ •

ومدخرات الفحم كبيرة ، ولكن اذا كان الاستهلاك يزيد بمعدل ٢٪ سنويا فســـوف تقتصر حياتها على ١٨٠ سنة • هـــذه الارقام تبين أن الحاجة ماسة الى استراتيجية طويلة الامد للطاقه ، ولا يمكن الحل فى الطاقة النوويه بسبب حجم الطلب ، والتكلفة المالية والاخطار التى ينطوى عليها استغلال هذا المصدر الخاص من الطاقة •

ولا يتضمن النموذج الامريكى اللاتينى لوحة تمثل الاتجاهات فى قطاع «الموارد» نظرا لان رأى الذين أعدوه هو ان المشكله ليست فى اكتشاف أية موارد تنـــاح فى المستقبل القريب نوعا ، بقدر ما هى الوصول الى فكرة دقيقـة عن الاحتياطيات التى يحتمل ان تكون قابلة للاستغلال فى الظروف الاقتصاديه والتكنولوجيه فى الحاضر والمستقبل • ففى تقديرهم ان هذه المدخرات سوف تكون كافيةً لقرون كثيره قادمه •

وقد نلقى بعض التفسير لتفاؤلهم فى افتراض أن الفوائض الاقتصادية سوف تعمـــل على اشباع الحاجات ، ومن قبيل ذلك حدوث زيادة فى وقت الفراغ تجعل الطلب على الموارد الطبيعية قليلا نسبيا •

ونلقى أكثر بنيان لهذا القطاع تفصيلا فى الدراسة التى قام بها ليونتيف حيث يقسم الى تسعة قطاعات فرعية تغطى الانتاج والاستهلاك • وبرغم ان ما ينطوى عليه هذا النموذج من معان بالنسبة للاستهلاك ليس واضحا تماما فانه يبين أنه فيما بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠ يحتمل أن تكون هناك زيادة كبيرة جدا فى استهلاك الموارد المعدنية • ولكن المقدر أن مدخرات العالم المعروفه من المعادن وأنواع الوقود الحضرى تكفى لمواجهة حاجات العقود القلائل القادمة ، بل لعلها تكفى لسد حاجات النصـــف الاول من القرن القادم ، ومع كل فان هذه الدراسة لا تستبعد امكانية نشوء مشكلات تتعلق بندرة محلية زيادة شديدة فى تكلفة الموارد •

انتاج الغذاء

فى تقرير « **القيود التى تحد من النمو** » يتوقف انتاج الغذاء على عوامل ثلاثة : مساحة الارض القابلة للزراعة ، وخصوبة التربة ، ومبلغ رأس المال المســـتثمر فى القطاع الزراعى • ان مساحة الارض القابلة للزراعة محدودة ، وتســـير فى طريق الانكماش نتيجه للتوسع فى التحضر ، وتكلفة تطويرها تزيد باطراد ، وخصوبة التربة تتأثر بالزيادة فى تلوث التربة ، والعائد عن رأس المال المستثمر فى القطاع الزراعى آخذ فى التناقص • وبهذا يترتب على عدم وجود الارض القابلة للزراعة نتائج خطيرة قبل عام ٢٠٠٠ اذا استمر المعدل الحالى الذى يزيد به السكان •

وطبقا لما يراه ميزاروفيك وبستل فان لمستويات انتاج الغذاء تأثيرا مباشرا على

معدل الوفيات ، وعلى ذلك يعلقان أهمية كبيرة على انتاج الغذاء الذى يتعين زيادته عن طريق توسيع نطاق مساحة الارض المنزرعه ، وزيادة فى الغلة الزراعيه ، وزيادة فى انتاج الحيوانات البحرية وتطوير الاغذيه التركيبيه • ولكن يذكرنا المؤلفان بان كافة أمثال هذه التدابير سوف تكون عديمه الفاعليه اذا لم ترتبط بسياسه سكانيه يراد بها تثبيت معدل الاخصاب فى خمس عشرة سنة •

ويضع النموذج الامريكى اللاتينى تأكيدا قويا بوجه خاص على انتاج الغـذاء معبرا عنه بالوحدات الحراريه والبروتينات ، ذلك انه من مكونات الداله الموضوعية للحاجات الاساسية ، وهو يسهم الى جانب قطاعات التعليم والاسكان فى اشباع تلك الحاجات • ويقدر أن الانتاج الحالى من الغذاء (وينقسم الى ثلاثة قطاعات فرعيـة هى الزراعية وتربية الحيوان ومصيد الاسماك) كاف لاشباع الحاجات الاساسيه لكل فرد فى العالم • ولكن ٥٠٪ من الغذاء الذى يجرى انتاجه يذهب الى ٣٠٪ من سكان العالم، وقوة الناس الشرائية فى البلاد الفقيرة هى من الانخفاض بحيث لا تؤدى الى تنشيط الانتاج الزراعى ، كما ان صروح الاسواق فى تلك البلاد قاصرة • ويعزو اصحاب النموذج انتشار سوء التغذية فى العالم الى هذه العوامل الاجتماعية / السياسية والاقتصادية وحدها •

وتوجه الدراسة التى أجراها ليونتيف اهتماما عابرا الى هذا القطاع • فالغلة والمساحة المنزرعة متغيرات خارجية ، ويعتبر أن معدل نمو سنوى قدره ٤٪ فى انتاج الغذاء يتمشى مع معدل نمو سنوى قدره ٦٪ فى المنتج الاجمالى • وعلى أساس افتراض أن معدلات النمو سوف تكون عالية ، وأنه سوف تكون هنـاك تغييرات فى أنماط الاستهلاك الفردى ، فان متوسط الزيادة السنوية فى الانتاج الزراعى يجب أن تكون فى حدود ٥٪ خلال العقود القلائل القادمة • وينبغى أن يكون من الممكن من الناحية الفنية تحقيق هذا الهدف الطموح بزراعة مساحات كثيرة لا تزال غـير مستخدمة ، وبمضاعفة انتاجية الارض ، ان لم يكن بزيادتها الى ثلاثة أمثالها الآن • ولكن المؤلفين لا يقدمون أسبابا لمثل هذا التفاؤل •

الانتاج الصناعى

لا يمثل الانتاج الصناعى على حدة سواء فى **القيود التى تحد من النمو** » أو فى النموذج الامريكى اللاتينى • ففى الاول نجد النظام الفرعى للانتـاج يتضمن دالتين رئيسيتين : الانتاج الصناعى الذى يتوقف على الموارد الطبيعية المتـاحه وراس المال الصناعى واستغلال رأس المال الصناعى وكفاءته ، وراس المال الصناعى الذى يتوقف على أجزاء من الناتج الصناعى تخصص للاستهلاك ومنتجات الخدمات والزراعة ، وعلى متوسط حياة رأس المال ومعدل استهلاكى •

ودالة الانتاج التى وقع عليها الاختيار هى الدالة التى فيها المعاملات ثابتة من الناحية الفنية • والبنيان الجامد جدا الذى يمثله هـذا النظام الفرعى يفسر حتمية انهيار النظام • ذلك أنه اذا تجاوز الاستثمار استهلاك رأس المال زاد الانتاج، ونقصت الموارد ، وساء التلوث • وعندئذ ينهار النظام • واذا حدثت العملية المضـادة فانها تؤدى الى ركود وأزمة •

فى النموذج الامريكى اللاتينى نجد أن دالة الانتاج التى وقع عليها الاختيار هى من النوع المعروف باسم كوب دوجلاس • وهذا يعنى أنه لو عرفنا كمية معلومة من

رأس المال والعمل لحددنا مستويات الانتاج لكل قطاع من قطاعات الانتاج ، وذلك عن طريق انتاجية كل من هذين العاملين ٠

ولكل من الاقاليم العشرة فى النموذج الذى رسمه ميزاروفيك وبستل نموذجه فى التحليل الكلى للاقتصاد ، وهو النموذج الذى يمكن أن تستمد منـــه قيم الانتاج الكلى ومكوناته الرئيسية ٠ وهذه النماذج مبسطة جدا (تمثل كل قطاع) ، والعناصر الخارجية الوحيدة التى تؤثر فى القيم المستقبلية للمتغيرات هى معـــامل رأس المال ونسبة الانتاج المئوية المستثمرة فى الســـلع الرأسمالية ٠ وهكذا لا يمكن حساب انهيار الانتاج بفعل الصناعة الا بطريق الاستنباط ٠

ونموذج ليونتيف الذى يضم خمسة وثلاثين قطاعا للخدمات والسلع المصنوعة يجعل فى الامكان بوجه خاص حساب ذلك القدر من رأس المال الذى يتعين استثماره حتى يتسنى الحصول على منتج اقليمى اجمالى معلوم ٠ وطبقا له فان معـدلات النمو الاقتصادى العالية تصحبها زيادة كبيرة لعامل الاستثمار فى المنتج الاجمالى ، ومثلها لعامل السلع الرأسمالية فى مجموع الانتاج ٠ ومن ثم فنمو الاستثمار يحدده بصورة مهمة جدا معدل نمو المنتج الاجمالى ، ويحسبون أنه لو تراوح معدل نمو المنتجالاجمالى من ٤٪ الى ٦٪ لوجب أن يعنى هذا نسبة استثمار قدرها ٢٠٪ ، فى حين يتطلبالمعدل الذى يتراوح بين ٧٪ و٨٪ نسبة قدرها ٣٠٪ ٠ وعلى ذلك تبين هـــذه الدراسة أن المدخرات العامة والخاصة سوف يثبت عدم كفايتها ، وأنه سوف يتعين اتخاذاجراءات لتشجيع تجميع الموارد للاستثمار وتحسين أسلوب توزيعها بين القطاعات التى تعـد جوهرية بالنسبة لعملية تطوير تتسم بالسرعة ٠ وهذا يشير الى النتيجة التى ترى أن التصنيع هو الحل الوحيد أمام البلاد النامية التى يجب أن تجعل الاولويةللصناعة الثقيلة ٠

البيئة

ثلاثة نماذج فقط تحاول تقديم عرض للتلوث وهى : « القيــود التى تحد من النمو » ، ونموذج ميزاروفيك وبستل ، والدراســـة التى قام ليونتيف ٠ وبينما يصف تقرير ميدوز التطور الطويل الاجل لمؤشرات مستويات التلوث ، مبينا الاثر الذى يرتد على القطاعات الاخرى ، وبينما تتناول دراسة ليونتيف مشكلة التقليل من التلوث وخاصة تكلفته الاقتصادية ، يولى تقرير « البشر عند نقطة التحول » اهتماما عابرا لطبقة البيئة ولا يربط التلوث بقطاعات النشاط الاخرى ٠ وليس مما يدعـــو للدهشة خلو النموذج الامريكى اللاتينى من البيئة ، نظرا لان من رأى أصـحابه أن المحافظة على البيئة تتوقف على نوع المجتمع الذى نتصوره أكثر مما تتوقف عـــلى سياسات معينة للسيطرة عليها ٠ فاذا قنع المجتمع باشباع الحاجات الاساسية هبط التلوث الى الحد الادنى ، لانه فى هذه الحالة يتجنب تبديد الموارد أو القضاء عليها ٠

وبرغم بعض عناصر من عدم التأكد سمح أصحاب تقرير « **القيود التى تحد من النمو** » لانفسهم باستخدام الفروض الآتية فى تركيب نموذج البيئة : يتوقف توالد التلوث المستمر على الانشطة الصناعية والزراعية طبقا لعلاقة خطية ، مقدار التلوث المتراكم يحدده الفرق بين معدل التلوث ومعدل اعادة الامتصاص ، هناك فترة زمنية بين اطلاق المواد المولدة للتلوث وتحولها الى مواد لا تسبب أذى ، يتوقف مبلغ التلوث الذى تمتصه الوحدة الشرفية على مجموع مبلغ التلوث والوقتالذى يتطلبه امتصاص

وحدة واحدة من التلوث ، يزيد وقت الامتصاص كلما ارتفع مستوى مجموع التلوث، وأخيرا تؤثر زيادة التلوث فى مستوى توقع الاجل عند المولد وخصوبة الارض القابلة للزراعة ٠

ونتيجة لهذا كله يقدر التقرير (ولكن دون تقديم برهان أنه لو وصل عـــدد السكان الى ٧٠٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ وكان المنتج القومى الاجمالى فى مثـل حجمه بالولايات المتحدة فى عام ١٩٧٠ لزاد عبء التلوث على البيئة الطبيعية الى عشرة أمثاله ٠ يمكن أن يشكل هذا كارثة ٠ وحتى لو افترضنا أن فى الامكان الحصول عـلى موارد بغير حد عن طريق استخدام تكنيكات التجديد ، وخفض التلوث الى ما يعادل ٢٥٪ من القيمة المتوقعه فى السنوات التالية لعام ١٩٧٥ ، فسوف تظل الكارثة مما لا يمكن تجنبه ٠ ذلك أنه حتى اذا امكن تفادى أزمة مرجعها الى التلوث فانتهاج سياسة من هذا القبيل ، وحتى اذا أمكن احداث زيادة جديدة فى السكان وفى الانتـــاج الصناعى بالنسبة للفرد ، وحتى اذا كانت المدخرات من المواد الخام وكذلك مستويات التلوث لا تثير أية مشكلات ، فسوف ينخفض مقدار الغـــذاء بالنسبة للفرد وينهار النظام ، وفى هذه المرة نتيجة لسوء التغذية ٠

يجب أن توفر الدراسة التى أجراها ليونتيف جوابا على السؤال التالى : اذا أخذنا جميع المشكلات البيئية فى الحسبان تماما فهل يعمل هذا على الابطاء بالتطور الاقتصادى ويجعل من اللازم اعادة النظر فى جميع التنبؤات والاهـــداف القومية والدولية المتعلقه بالتطور ؟ لهذا الغرض لا يأخذ النموذج فى الحسبان سوى البعض من اهم العوامل المسببه للتلوث : الجزيئيات التى تسبب تلوث الهواء ، عـدم وجود الاوكسجين البيولوجى ، المواد الصلبه العالقة أو المذابه ، المواد الفوسفاتيه ، المواد الازوتيه التى تلوث الماء ، المبيدات الحشرية والنفايات الصـــلبة ٠ ومن بين ثمانية وأربعين قطاعا اقتصاديا لا يضر بالانشطة المضادة للتلوث سوى خمسه من هـــذه القطاعات ٠

اذا فرضنا ازدياد حدة الجهود المبذولة فى سبيل القضـــاء على التلوث ، وفى مستويات عالية وليست متخصصة من المنتج المحلى الاجمالى ، فان الدراســـة تقدم لنا أربع صور مختلفة مضادة للتلوث على أساس المنتج المحلى الاجمالى بالنسبة للفرد فى الاقليم المعنى ٠ وطبقا لرأى ليونتيف وفريقه يبين التحليل أن مشـــكلة التلوث ليست مما لا يمكن حله ٠ فلمنعه من التفاقم يمكن أن نهبط به الى مستويات مقبولة عن طريق استخدام التكنولوجيات ٠ وعلاوة على هذا لو عم استخدام التنظيمات التى اتخذتها الولايات المتحدة لما ساء التلوث بصورة مطلقة عن الموقف فى عام ١٩٧٠ ، ولكان مجموع تكلفة الحملة ضد التلوث فى حدود تتراوح بين ١ر٤٪ و١ر٩٪ من المنتج الاجمالى ٠ ويهبط هذا الرقم الى ما بين ٠ر٥٪ و١٪ فى حالة البلاد النامية ٠

نتائج النماذج

فى رأى فريق ميدوز أن استنفاد الموارد الطبيعية التى لا يمكن تجديدها هـو السبب المحتمل لانهيار النظام ٠ ولكن حتى اذا ضوعف المخزون من المواد الخام فسوف يأتى الانهيار أيضا من التلوث ٠ وحتى لو كانت لدينا امدادات لا حد لها من المـــواد الخام وسيطرنا على التلوث فالنتيجة واحدة : وقوع الانهيار ، ولكنه فى هذه الحالة

يكون راجعا الى تناقص مقدار الغذاء بالنسبة للفرد . وإذ الامر كذلك فان التدابير الفعالة لتحديد النسل انما تؤجل اليوم المشئوم فحسب . والنصيحة التى تقدم بهذا الصدد هى العمل بغير ابطاء حتى يتسنى تثبيت مستويات كل من السكان وراس المال .

وفى رأى ميزاروفيك وبستل أن الاسلوب الناجح لحل المعضلة العالمية يكمن في اجتياز الثغرة بين الشمال والجنوب ، ومن أجل هذا نحتاج الى ايجاد علاقات جديدة مبنية على الوفاق بدلا من الغزو ، وهذا يثير السؤال عن القيود التى تفرض على الاستقلال وابدال القومية الضيقة بالتعاون الدولى .

اذا اتخذنا من الطاقة ومن البترول بوجه خاص ، مثالا فان هذين المؤلفين يوضحان حجتهما بثلاثة أنواع مختلفة من السيناريو . ففى « سيناريو الضغط » تعمد الاقاليم المصدرة للبترول الى تقييد الشحنات التى تبعث بها وترفع الاسعار حتى يتسنى تحقيق الحد الاقصى من المكاسب فى الاجل الطويل . يصبح النمو فى العالم المتقدم غير متوازن ، ويكون الحل هو اجراء تغييرات فى أنماط الاستهلاك واللجوء الى مصادر جديدة للطاقة . ففى عام ٢٠٢٥ يبلغ المنتج الاقليمى الاجمالى بالعالم المتقدم٧ ملايين مليون دولار مقابل ١ر٨ مليون مليون فى حالة الشرق الاوسط. ويقدم لسيناريو ثان أو « ثأرى » يتجلى رد فعل العالم المتقدم فى محاولة أن يصبح فى حالة اكتفاء ذاتى فى موارد الطاقة وزيادة تكلفة صادراته . ويصل منتجه الاقليمى الاجمالى فى عام ٢٠٢٥ الى ٨ ملايين مليون مقابل ٦ر١ ملايين مليون بالشرق الاوسط . ويقدم « السيناريو » الثالث أو « التعاونى » صورة مختلفة جدا . يحدد سعر أمثل للبترول، ولا يزيد العالم المتقدم تكلفة السلع الرأسمالية فـ لاتتجاوز الارتفاع الذى تتطلبه القوى الاقتصادية العادية ولا يتخذ برنامجا عاجلا عن عمد لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى البترول ، ويعيد الشرق الاوسط استثمار جميع الايرادات الاضافية المتجمعة حتى لا يسىء الى النمو فى العالم المتقدم ، وهكذا . والنتيجة أنه فى عام ٢٠٢٥ يقف المنتج الاقليمى الاجمالى للعالم المتقدم عند رقم ٢ر٨ ملايين مليون دولار ، وفى الشرق الاوسط عند رقم ٨ر١ ملايين مليون دولار ، ولكن للشرق الاوسط أيضا ميزة تراكم ثروة بالخارج تبلغ ٢ مليون مليون دولار .

ويرى ميزاروفيك وبستل أن هذه النتائج يمكن تطبيقها بوجه عام على جميع الموارد التى لا يوجد منها سوى مقادير محدودة ، كما أنها ذات أهمية بالمثل فى حالة الانتاج الغذائى بشرط أن يثبت عدد السكان بأسرع ما يمكن .

ويعيد أعضاء مؤسسة باريلوش الى الذاكرة المظاهر الرئيسية للاختيارات الممكنة . ففى حالة اسقاط خطى للعالم ، كما هو فى الوقت الحاضر ، سوف تفرض البلاد المتقدمة خصائصها التى تميزها على الشعوب الاخرى ، وبذا تخلق نظاما غير متماثل من السيطرة الدولية ، فاذا انعزلت كل من الكتلتين (البلاد المتقدمة من جهة والبلاد النامية من جهة أخرى) عن الاخرى لتحول العالم الى ساحة شاسعة جدا من التوتر المتطرف والصراع . ولهذا السبب يجب أن تضمن وجود انتقال نحو نموذج بديل للعالم . ويوضح النموذج الامريكى اللاتينى أنه اذا طبقت السياسات التى يقترحها استطاع البشر جميعا الوصول الى مستوى لائق من المعيشة خلال جيل

واحد ، أى نحو نهاية القرن العشرين أو فى السنة الاولى من القرن التـالى • ورفع مستوى المعيشة ، وبوجه خاص اشباع الحاجات الاساسية ، سوف يجعل من السهل السيطرة على نمو السكان ، ويمكن الوصول الى حالة توازن قبل أن يواجه انتـــاج الغذاء قيودا مادية تحد منه •

وحسب الدراسة التى أجراها ليونتيف سوف يؤدى استمرار نمو الاقتصـاد العالمى الى توسع فى التجارة الدولية • فعلى أساس أسـعار عام ١٩٧٠ سوف يزيد حجم التجارة الدولية الكلى بمعدل قدرة ٦٪ فيما بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠ • وفى أحد السيناريوهات التى وضعتها هذه الدراسة سوف تكون التجارة الدولية مسئولة عن ١٤ر٥٪ من المنتج العالمى الاجمالى فى عام ٢٠٠٠ مقابل ١٠ر٦٪ فى عام ١٩٧٠ • وسوف يعكس هذا التغيير تحسنا ملحوظا فى التقسيم الدولى للعمل • ومع كل ففى عام ٢٠٠٠ سوف يصل العجز المحتمل فى ميزان مدفوعات البلاد النامية ١٩٠ مليون مليون من الدولارات بافتراض العودة الى الإثمان النسبية التى كانت سائدة فى عام ١٩٧٠ وسيكون مثل هذا العجز ضارا بأية امكانية للتنمية السريعة فى البلاد المعنية ، وهذه حجة قوية تؤيد خلق نظام اقتصادى عالمى جديد •

فاذا أريد زوال هذا النوع من العجز وجب أن تكون هناك تغيـيرات مهمة فى العلاقات الاقتصادية بين البلاد الغنية والفقيرة • وعلى ذلك يدعو التقرير الى اجـراء تغيير سريع فى الاثمان النسبية للسلع الاولية مقابل السلع المصنوعة ، وتقليل اعتماد البلاد الفقيرة على السلع الاخيرة ، وزيادة فى نصيب البلاد الفقيرة من صادرات السلع المصنوعة ، ومزيد من المعونة من البلاد الغنية ، وتغيـــيرات فى تدفقات الاستثمار الرأسمالى •

القيود التى تحد من جدوى النماذج

وكما كان متوقعا وجه الكثير من النقد الى النماذج التى سلف وصفها • يمكن أن يقال بالطبع أن هذه المحاولات الرامية الى وضع نمادج عالميـة جعلت فى الامكان تحقيق تقدم هائل نحو فهم المشكلات العالمية الطويلة الاجل • وبفضل أمثال هـــذه الدراسات تبين ترابط الكثير من مجالات البحث التى كانت تعالج على حدة من قبل ، وتوصى كل دراسة بالفعل وبطريقتها الخاصة ببذل مجهود من اجل ايجاد مجتمعات عالمية بديلة • كذلك لا يمكن أن ننكر أن بعض الوعي الجديد بالمشكلات العالمية الذى راح يتكون منذ بداية العقد الثامن من القرن الحالى انما يرجع الى هذه التقارير •

وبرغم هذا فعلى أشد أنصار هذه النماذج حماسة أن يسلموا بأن كلا منها يغفل عدة عوامل اقتصادية وسياسية جوهرية • فالنماذج العالمية ما تزال أبعد من أن تكون أدوات عملية ، وخاصة أنه ليس من الســـهل دائما القول بأن بيانات معينة يمكن اعتبارها مؤكدة وبيانات أخرى تنتمى الى عالم التخمين المحض • ان ما تتضـمنه من فروض نظرية جريئة وتبسيطات متطرفة لا يمكن الا أن يجعلنا نتشكك فى فائدتها بالنسبة لصانعى القرارات •

وفضلا عن هذا لوحظ أن جميع النماذج تعنى ضمنا أن موقفا أيديولوجيا معينا قد

اتخذ منذ البداية • فاذا كانت الرسائل التى تنقلها نماذج نادى روما تتعـارض على طول الخط مع الرسائل التى توحى بها النماذج الاخرى ، فالسبب فى هذا آن الاولى تنقل صورة عجيبة للمستقبل فى حين ترتاد الاخرى مناهج بحث بديلة • ومن كل نموذج يستخلص أصحابه ما وضعوه فيه • وهذه هى النتيجة التى وصـل اليها مراقبون من أمثال اجناسى ساخسى الذى يلاحظ بشدة :

ان ما يتسم به النموذج الصورى من تحذلق ، وما يعلق بالعقول الالكترونية من سمعة ، يحلى انطباعا باطلا عن فهم عميق للعـلاقات العملية بين كافةالمتغيرات الداخله فيها . فاذا اريد من النموذج ان يؤدى عمله تعين تبسيط معالم السلوك وتعين أن ننسى بالفعـل التفاعل بين مختلف العوامل • وأخيرا فالقارىء مضطر الى ان يتقبل النموذج ككل ، وتصبح العمومية (على خـلاف رغبات صانعى النموذج) شـكلا من الدكتاتورية العقلية •

وبخلاف هذه الاعتراضات فان أهم نقد يمكن أن يوجه الى هـذه النماذج العالمية كمجموعة هو أنها تقع تحت سيطرة ضرب من عيادة الكم . وكما ابن جورج يخت بحذق فالتحليل الذى يقتصر على بيانات يمكن وصفها كميا هو تحليل عاجز فى حد ذاته عن فحص أية دوال خلاف التى يحسن وصف تطورها • ولهذا السبب فالنموذج الرياضى الذى يشكل أساس تحليل النظم هو نموذج قدرى فى جوهره ، فهو لا يأخذ فى الحسبان سوى أمثال العمليات التى تقع فى ميـدان ما من ميادين التحديد السببى •

وبينما أى نموذج يختزل حتما النظام الذى يحاول انتاجه من جـديد فهذا الاختزال لا يجد له تبريرا الا بقدر الدقة التى يتم بها تمثيل بنيان النظام المعنى • ولكن لبنيان المجتمع البشرى صفة ديناميكية تحددها التفاعلات بين العـوامل الكمية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالعوامل التى لا يمكن تقديرها كميا حتى الآن ، وذلك برغم كل التقدم الذى حققته العلوم الاجتماعية •

واذ الامر كذلك فلن نسـتطيع ايجاد حلول للمشـكلات الطويله الامد التى تواجه مجتمعاتنا الا بأن تضع حدا لتسلط الكم علينا ، وهو أمر طال أمده ، وهـو تسلط واسطته الرئيسية فى التعبير واسطة رياضية • فاذا كان علينا أن نقـوم بعمل مؤثر وفعال وجب أن نتعرف على العـوامل الكيفية التى تشـكل الانماط الاجتماعية والاقتصادية للتطور ، وأن نتخذ من التدابير ما يوفر الانطلاق وحـرية العمل لتلك العوامل • ألا يبدو هـذا هو المهمة الصحيحة التى يتعين على صـانعى السياسات القيام بها :



●● الركود العالمى

كان من الطبيعى أن يبتكر مؤخرا مصطلح جديد ليلخص بايجاز ويجمل الازمة الاقتصادية التى لا سابقة لها من نوعها والتى يندفع اليها ويرتطم بها العالم فى الوقت الحاضر • والمصطلح هو « التضخم المتمرد الراكد » ، ويقصد به المزيج غير العادى الشاذ الغريب لشيئين نقيضين : الركود ، والتضخم • وكنت افضل ، أنا نفسى ، ان أطلق عليها اسم « البلاء المقلق » أو التضخم البلائى المقلق ، لاننا نواجه فى الحقيقة فتورا مؤقتا فى النشاط الاقتصادى ، أو قل كسادا عن مجرد حالة ركود ، ولان هذا الفتور أو الكساد جاء ميقاتيا وبترتيب زمنى على أثر انفجار ضخم جامح شاذ وعاصف ، فهو الى حد بعيد نتيجة لها ، لا العكس ، كما يوحى بذلك مصطلح التضخم المتمرد الراكد •

ومع ذلك فاذا تركنا ذلك جانبا وانصرفنا عن مجرد المصطلحات الفنية فانى أود أن أؤكد الحقيقة : أن الازمة الحاضرة لا تعزى الى التمادى فى عناد للتضارب والتنافر بين السياسات القومية المتعارضة ، ولكنها على عكس ذلك تعزى الى الفشل العالمى لسياسات متطابقة ومتماثلة • فالواقع أن الحكومات الوطنية تعلن مرة بعد أخرى الاهداف الاقتصادية المتكررة التى اعتدنا تلقيبه باسم « الثالوث المقدس » : معدلات عمالة مرتفعة ، ونمو اقتصادى ، وأسعار مستقرة تقريبا ، وتوازن قابل

الكاتب : روبرت تريفين

.ستاذ علم الاقتصاد بجامعة ييل بنيوهافين كونكتيكت •
ود عمل فى مجلس المحافظين لنظام الاحتيــاطى الفيــدرالى
بالولايات المتحدة الامريكية بصفته خبيرا فى المسائل النقدية،
ر.وصاف شتى مع صــندوق النقد الدولى ومجلس الولايات
.متحدة للخبراء الاقتصاديين ومنظمات أخرى •

المترجم : الدكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم

عميد كلية التجارة بجامعة عين شمس ورئيس قسم ادارة
الاعمال بها سابقا • دكتوراه فى العلوم الاقتصادية والتجارة
من جامعة لوزان بسويسرة عام ١٩٣٢

للحياة والبقاء باستمرار للعمليات التجارية الخارجية لكل دولة • وانى فى غير حاجة تقريبا الى أن أؤكد أن ما تقدمه كثير من الحكومات لشعوبها هو العكس تماما بالنسبة للبنود الثلاثة : بطالة مرتفعة بالغة ذروتها ، وتضـــخم ، وعدم توازن فى ميزان المدفوعات •

ان الفعل العالمى للسياسات الرسمية ، قومية ودولية ، لا يمكن تفسيره بأخطاء عرضية فى السياسة ، اذ يجب أن ندرك ونعترف بأنها ازمة مؤسسات أكثر عمقا ، تكمن جذورها فى عجزنا عن أن نكيف ونعدل ونصلح فى الوقت المناسب المؤسسات العالمية البالية غير المناسبة على نحو متزايد للوفاء باعراضها الاكثر جوهرية فى عالم دائم وسريع التغير •

ان القصور والفشل فى مناقشات ومفاوضات رسمية أكثر من عشرة أعوام حول اصلاح نظام النقد الدولى المنطوى على مفارقة تاريخية والحادث فى غير زمانه الصحيح هو أمر من أكثر البراهين وضــوحا ، وله آثاره على العجــز والشلل الناشىء عن المؤسسات • فمن ذا الذى يشك فى أن مضاعفة الاحتياطات العالمية ، التى أحدثها هذا النظام بين نهاية سنة ١٩٦٩ ونهاية سنة ١٩٧٢ ، قامت بدور رئيسى فى التضخم العالمى قبل انفجار أسعار البترول بكثير فى آخر سنة ١٩٧٣ ؟

ومع ذلك فقبل الاسترسال فى مناقشة هذا يجب أن أسلم بأن هذا الدور كان مسوغا ومجيزا فقط ، وأن الجذور الاعمق للتضم العــالمى تكمن فى النقص والعجز

المتزايد فى كميات الاغذية الاساسية والمواد الخام التى آكدت أهميتها جماعة روما (نادى روما أو مجمع روما) ، فبينما هى بلا شك خلافية ومبررة للجدل فى مشروعاتها وخططها التفصيلية فان الموضوعات الاساسية لجماعة روما تلوح لى أنه لا جدال ولا نزاع فى نصرها الساحق وضعفها العريض وفى نتائجها . وربما وصف مؤرخو المستقبل تلك الزيادة المذهلة المثيرة للانتاج المادى والاستهلاك خلال المتتى سنة السابقة بأنها فترة فاصلة فريدة فذة فى تاريخ العالم . بدأت هذه الفترة الفاصلة بما يطلق عليه اسم « الثورة الصناعية » التى استهدفت اشباع الحاجات الاساسية الحقيقية للانسان بطريقة افضل ، من غذاء وكساء ومأوى ووسائل نقل الخ . وقد عززها بعد ذلك وايدها على نحو متزايد بما يمكن أن يسمى « الثورة الاعلانية » التى هدفت جزئيا الى اثارة رغبات أقل ضرورة ولزوما ، أو نزوات لم تكن فيما مضى حاجات حقيقية . وقد عجلت الازمة وزادت سرعتها بعد الحرب العالمية الثانية بمثل ذلك النجاح فى تجنب تلك الفترات الدورية للفتور المؤقت فى النشاط الاقتصادى ، وهى فترات كانت حتى ذلك الوقت قد أبطأت دوريا فى هذه العملية المستمرة للنمو الاقتصادى. وأخيرا وليس آخرا تعقدت الازمة وتضاعفت بانفجار أكثر أنواع المصروفات المؤدية الى التضخم الى حد بعيد ، ألا وهى المصروفات الحربية ، حتى وصلت الى مستوى سنوى يقدر بمبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ مليون دولار فى السنة ، وهو بما يساوى تقريبا مجموع الناتج القومى الاجمالى الذى يجب أن يعيش عليه ٤٠٪ من سكان العالم ، ولا يكادون يعيشون عليه عيش الكفاف ليبقوا على قيد الحياة .

وعدا تأثيرها الملوث على مناخنا وبيئتنا فان هذا الاندفاع الموجى والتدفق فى الضخم للانتاج والاستهلاك العالمى قد قربانا من الندرة فى الموارد الاساسية بعد ذلك . وكان يمكن التغلب على معظم هذه الندرات فى الوقت المناسب ، وهذا يحتمل جدا تحقيقه ، ولكن بتكاليف متزايدة ، خاصة اذا شجعت الموردين سياسات نقدية مسموح بها ، على أن يحملوا حركة التجارة كل ما يمكن أن تتحمله ، وأن يؤسسوا توقعاتهم ومطالباتهم على أساس سعر ثابت صاعد المرونة وخاصة فى أسعار تتذبذب حول معدلات تقليدية مطوقة بأحكام وبثبات كلى تقريبى فى المدى الطويل . فارتفاعات السعر وزيادات الاجر تميل الى أن يتغذى بعضها على بعض بشكل مطلق لانهائى ، وتنتشر من القطاعات النادرة الى باقى النظام الاقتصادى .

ويمكن تصور أن السياسات المضادة للتضخم النقدى المصممة والمخططة يمكن أن تبطىء العملية ، ولكن مع التعرض أحيانا الى خطر ابطاء درجة تقدم النمو الاقتصادى واطلاق البطالة الواسعة الانتشار ، ومعاناة الكريه انسانيا والبغيض سياسيا .

ومع ذلك وحتى حوالى سنة ١٩٦٩ مال التضخم النقدى الى أن يظل ظاهرة قومية أكثر منها ظاهرة عالمية . وأصبحت الدول التى تضخمت نقديا أسرع من غيرها الى تحقيق عجز متزايد فى عملياتها التجارية الخارجية ، واضطرت فى آخر الامر بسبب نفاد احتياطياتها الدولية الى تخفيض قيمة عملتها الوطنية ، أو تركتها تنخفض قوتها الشرائية فى أسواق الصرف من عملات الدول الاقل تضخما ماليا . وظلت الاسعار العالمية ، المقومة قياسا بالعملات الاقوى ، ثابتة نسبيا . وهكذا ارتفعت أسعار الصادرات والواردات العالمية ، المقومة قياسا بدولارات الولايات المتحدة ، فى المتوسط بأقل من واحد فى المئة فى السنة ، وذلك خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر .

وتعتبر مضاعفة أسعار البترول أربع مرات فى الشهور الاخيرة من سنة ١٩٧٣ مسئوله بحق عن الزيادة الحادة فى سرعه التضخم العالمى فى السنوات التالية • ومع ذلك فان التأثير المباشر لاسعار البترول لا يمكن أن يفسر الا جزءا بسيطا من الاثنين وخمسين فى المئة التى زادت فى أسعار الصادرات خـلال السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ ، ولا شىء عمليا من زيادتها خمسون فى المئة طوال الاربع سنوات السـابقه (منها أكثر من ثلاثين فى المئة حدثت فى الاحد عشر شهرا قبل انفجار البترول) • من ذا الذى يشك أو يرتاب فى أن لهذا الانفجار علاقة أو صلة بزيادة الاحتياطيات النقدية العالمية بأكثر من الضعف عن آخر سنة ١٩٦٩ الى آخر سنة ١٩٧٢ ، أى فى ثلاث سنوات ، وهو ما يساوى ما فى جميع القرون السابقة منذ آدم وحواء ؟

هذا يردنى ويعيدنى الى موضوعى الرئيسى ، تطوير نظام النقد الدولى •

نظام أو عدم نظام النقد الدولى

النقود التى نستعملها فى حياتنا اليومية قد توقفت منذ زمن بعيد عن أن تكون دولية تماما ، أى مقبولة فى الوفاء بالديون والدفع فى جميع أنحاء العـالم • فهى تتكون الآن ، بخلاف النقود السابقة المسكوكة من ذهب وفضـة ، من عملة ورقيه وودائع مصرفية ، دون أن تكون لها أية قيمة سلعية ذاتية مطلقا • فهى لا تقبل فى الوفاء بالديون والدفع الا داخل الحدود الوطنية للدولة •

وحيثما يجب أن يتم الدفع فى الخارج فان العملة الوطنيه للمؤدى (الدافع) يجب أن تحول الى العملة الوطنيه للمؤدى اليه (المدفوع له) • وهذا ما يدور حوله موضوع نظام النقد الدولى • ولكى نتأكد من قيام هذا النظام بوظيفته يجب على كل دولة ان تكون مستعدة لان تقدم عملتها الخاصة بها أو أن تستردها مقابل ما يسمى « الاحتياطيات الدولية » ، أعنى نوعا ما من الاصول (الموجودات) مقبولة من جميع الدول لهذا الغرض •

وعشية الحرب العالمية الاولى كان النوع الرئيسى من الاصول المستعملة عالميـا لهذا الغرض هو الذهب ، الا أن الذهب كمل واضيف اليه بازدياد مستمر ، وأخيرا استبعد من هذا الدور منذ ذلك الوقت واستبدل به واحد أو عدد قليل من عمـلات وطنية ، وهذا هو ما يطلق عليه اسم احتياطى عملات ، قابلة للتحويل فى أى وقت الى ذهب ، عند طلب الحامل بمقتضى « قاعدة الصرف بالذهب » •

ومع ذلك فقد كان من الواضح أن هذا النظام غير قابل للحياة والبقـاء فى المدى الطويل • فمركز احتياطى العملات مكن بتلك الوسيلة باستمرار من أن ينفق أكثر مما يجنى وأن يسوى عجزه المتزايد بتكديس وتركيم مديونية أجنبية فاقت فى النهاية مقدرته على دفعها بالذهب عند طلب دائنيه •

انهارت قاعدة الجنيه الاسترلينى القابل للتحويل الى ذهب للعشرينات السابقة من القرن التاسع عشر ، بعد قليل فقط من السنوات ، فى سبتمبر ١٩٣١ وعاد العالم الى قاعدة الذهب المجردة معانيا ومقاسيا من العملية انكماشا وفتورا فى النشـاط الاقتصادى بالرغم من تخفيض قيمة جميع العملات ــ بما فيها الجنيـه الاسترلينى والدولار ــ مقيسة بقيمة الذهب •

دامت قاعدة الدولار القابل للتحويل الى ذهب بعد الحرب العالمية الثانية أمدا أطول بكثير ، ولكنها أثبتت بالمثل فى النهاية أنها غير قابلة للحياة والبقاء أيضا ، كما تنبأت بذلك للجنة الاقتصادية المشتركة لمؤتمر الولايات المتحدة فى أكتوبر سنة ١٩٥٩ ٠ وأصبح الدولار ، فى الواقع ، غـــير قابل للتحويل الى ذهب بازدياد فى السنوات التاليه ، وبحكم القانون ، فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٧١ ٠

بالتباين مع سنة ١٩٣٠ ، مع ذلك ، لم تكن توجد عملة أخرى مهيأة وقادرة على أن تحل محله ٠ ورغم عدم قابليته للتحويل الى ذهب وعدم ثبات معدل ســـعر الصرف فقد استمر الدولار هو العملة الرئيسيه المســـتعمله فى التسويات الدوليه وتكديس البنوك المركزية والسلطات النقدية الاخرى للاحتياطيات واستثمار مايطلق عليه اسم « الارصدة العاملة » بواسطة البنوك الاخرى والمؤسسات التجاريه الخاصة والافراد ٠

لقد بوغتت بالاحداث مناقشات ومفاوضات الماراتون الرسمية التى بدأت أخيرا بعد طول انتظار فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ لمسيس الحاجة لاصلاح نقدى دولى ٠ وكانت لا تزال مستمرة عندما أصبح الدولار غير قابل للتحويل الى ذهب فى ســـنة ١٩٧١ كما كانت مناقشات وفد الذهب التابع للامم المتحدة لم تزل مستمرة قبـــل ذلك بأربعين عاما عندما أصبح الجنيه الاسترلينى غير قابل للتحويل الى ذهب سنة ١٩٣١

وعلى الرغم من ذلك فقد تم التوصل أخيرا الى اتفاق عقلانى جماعى واسع الرأى بواسطة الرسميين وكذلك بواسطة خبراء مستقلين على مواطن الضعف الرئيسية فى النظام والسمات العريضة للاصلاحات الجوهرية لاعادة بنائه وتنظيمه من جـــديد ٠ والصياغة الاكثر جدارة بالاعتماد والقبول لهذا الاتفاق قد توجد فى التقرير الاخير للجنة اصلاح نظام النقد الدولى والنشرات المتصلة بالموضوع « لجنة العشرين » :

وقد اتفق باختصار على أنه :

أ ــ يجب أن يهدف تكوين الاحتياطى الى تكييف وضـــبط الاحتياطيات العالمية مع الحاجات الشرعية ــ غير التضخمية ــ لنمو ممكن ومحتمل فى الاقتصاد العالمى ٠ « يمكن افتراض أنه يتراوح بين ٤٪ و٦٪ فى السنة فى المتوسط ٠

ب ــ يجب أن تطبق ضغوط مناسبة لاعادة تسوية عدم التوازن المفرط مـــع تجاوز الحد والمستمر فى جميع الدول على قدم المســـاواة سواء فى حاله الفـــائض أو العجز ٠

ج ــ يجب أن يستعمل الممكن والمحتمل اقراضه الذى ينشأ وينتج حتما عن نمو الاحتياطى العالمى فى أغراض متفق عليها دوليا مثل تمويل العجز المؤقت القابل لان ينعكس ولاهداف أخرى لها أولوية مطلقة للمجتمع الدولى متضمنة بين أشـــياء أخرى الاسراع والتعجيل الملائم للتطور الاقتصادى فى العالم الثالث ٠

يظهر سجل السبع سنوات الاخيرة الدليل بوضوح تام على أن النظام الحـــالى لتكوين الاحتياطى يعرض للسمات العكسية تماما للثلاث نقاط جميعا ٠

أولا : يبين ويظهر بوضوح التضخم المحتمل الوقوع والميول نحــو البغيض للطريقة من مضاعفة الاحتياطيات العالمية على المدى القصير لثلاث سنوات :

من ٧٩٠٠٠ مليون دولار فى نهاية سنة ١٩٦٩ الى ١٥٩٠٠٠ مليون دولار فى آخر سنة ١٩٧٢ زيادة ــ اسمح لى أن أكرر ــ بنفس ضخامة القدر كما فى جميــع القرون السابقة مأخوذة معا • يعزو البعض ابطاء هذا التقدم فى سرعة الزيادة بعد سنة ١٩٧٢ الى نظام المعدل العائم الجديد والبعض الآخر يعزوه الى الفتور المؤقت فى النشاط الاقتصادى العالمى ، ومع ذلك فانه لم يزل متجــاوزا ٦٢٪ بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٦ ، ممثلا معدل نمو سنويا بما يقرب من ١٣٪ (متجاوزا بقليل ما كان عليه فى سنة ١٩٧٦ ، بالتأكيد مرتين الى ثلاث مرات كان يمكن أن يعتقد بأنه معدل غير تضخمى •

يتمثل نصيب الاسد من هذا النمو التضخمى للاحتياطيات العــالمية فى صرف أجنبى ، أى قبول عملات وطنية « فى المقام الاول دولارات الولايات المتحدة الامريكيه ودولارات أوربيـــة » ، كاحتياطيات عالمية بواسطه البنــوك المركزيه ، وانحصت احتياطيات الذهب قليلا بقيمه بمعدل سعر حقوق سحب خاصــه ثابت ٣٥ دولارا للاوقية ، وأسهمت قروض صندوق النقد الدولى ومخصصات حقوق السحب الخاصه بأقل من ١٢٪ فى الزيادة الكلية ، والصرف الاجنبى وحده بنحو ٨٩٪ تقريبا •

ثانيا ــ خلصت وحررت الطريقة فى الواقع جميع الدول من تســوية ضغوط ميزان المدفوعات الطبيعى العادى • كما مكنت الولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، من تمويل عجوزات هائلة مستمرة عن طريق استيعاب البنوك المركزية الاجنبية لارصدة الدولار، ولكنها استتبعت كنتيجة حتمية بالنسبة للاخيرة بالتناظر اصدارات ضخمة وتضخمية من عملتها الخاصة بها ، عوضا عن مطالبات الدولار المستوعبة بواسطتها• أحدثت مثل هذه العجوزات الضخمة للولايات المتحدة فوائض نظيرة عمليا لجميع الدول الاخرى مزيدة احتاطياتها الدولية بأكثر من حقوق السحب الخاصة بمبلغ ٧٠٠٠٠ر٧٠ مليون (٨٥٠٠٠ مليون دولار تقريبا) على مدى الثلاث سنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٢

وبينما تتعرض الدول التضخمية لعجز فى ميزان المدفوعات وتضـطر بسبب النضوب المترابط منطقيا مع الاحتياطيات النقدية لان تعيد تعديل سياستها الداخلية أو معدل سعر صرفهــا حتى لو استمرت فى تكديس احتياطيات ، وبذلك تفلت من اعادة تكييف الضغوط العادية التى قد كانت تتعرض لها فى حالة عدم وجود مثــل هذا العجز الضخم للولايات المتحدة •

وفيما يختص بالدول التى كان التضخم يعتبر بغيضا وكريها لها (مثل جمهورية المانيا الاتحادية) فانها شعرت أخيرا بأنها مضطرة ومدفوعة الى سحب دعمها الآلى ذاتى الحركة لمعدل سعر الدولار فى سوق الصرف لكى تقلل من أثر التضخم على ما تحرزه من دولارات تخصها فى مقابل ما تصدره من عملتها الخاصة بها • وحتى ايقاف قابلية الدولار للتحويل الى ذهب بواسطة الولايات المتحدة ، مع ذلك ، وتعميم أسعار التعويم قد فشلت فى وقف التغذية المستمرة للزيادات التضخمية فى الاحتياطيات العالميــة بفعل تراكمات الصرف الاجنبى المطلق العنان •

وأخيرا وليس آخرا فان استثمار معظم احتياطيات العالم بالعملة الوطنية لقليل من الدول الاكثر ثراء والاكثر نموا والاكثر رووس اموال ، اساءت منه بشكل يسهل فهمه أكثر من مئة دولة أكثر فقرا فى العالم ويعوزها راس المال الى حد الياس وفقدان الامل فى نموها الاقتصادى • فهى تلاحظ بسخرية مريرة ذرائع وأعـذار وقرارات الامم المتحدة المتكررة غير الفعالة لصادرات راس المال المتزايدة ومساعدات التنميه • وفى منطقة يجب أن تكون أكثر اذعانا لنفوذها ولقراراتها فان السلطات النقـــدية الوطنية والدولية تتبع السياسات المضادة بأن تجلب الفحم لنيوكاســل كما تجلب التمر الى هجر (كناية عن احضار شىء متوفر أو كما يقول المثل العامى يبيع الماء فى حارة السقايين) • فمن النمو أو النماء الاجمالى للاحتياطيات النقدية العالميه خــلال السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ « ١٤٤٠٠٠ مليون حقوق سـحب خاصـة » أقل من خمسة فى المئة « ٦٠٠٠ » استثمرت فى الدول الناميـة وأكثر من ٩٥٪ «١٣٨٠٠٠ مليون » فى البلاد المتقدمة •

وعلى نحو لا يمكن انكاره وباعتراف الجميع مكن هذه الدول المتقدمة من تمويل مساعدات رسمية أكثر للدول النامية ، الشىء الذى كان يمكنهم فعله بطريقة أخرى ، ولكنها لم تجبرها على ذلك ، فقد كان يمكنها عوضا عن ذلك .سنعمال نثير مما تقترضه من البنوك المركزية الاجنبية فى توسيع مستويات الاستهلاك الداخلى ، كما هو الحال فى المملكة المتحدة مثلا ، أو فى استثمارات خاصـــة ونفقات عسـكرية فى الداخل والخارج ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية ، بل حتى الى حد أن بعض هذه الاموال كانت تستعمل فى مساعدات أجنبية ، وكان ذلك بمطلق حريتهم وعلى هواهم وطبقا لنموذج متأثر بشدة باعتبارات سياسية وحيوية وأيضا باعتبارات اقتصادية وانسانية •

وعلى العموم فان تقديرات لجنة مساعدات ومعاونات التنمية تظهر أن جميـــع الدول المتقدمة مأخوذة مع بعضها خـــلال السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ خصصت للمساعدات الخارجية أقل من نصف التمويل الذى استهدفته من الاستثمار الرسمى للاحتياطيات النقدية الدولية فى أسواقها (نحو ٥٧٠٠٠ مليون دولار مســاعدات أجنبية فى مقابل ١٢٨٠٠٠ مليون دولار استثمارات احتياطى) وخصصت الولايات المتحدة الامريكية أقل من الربع (٢٠٠٠٠ مليون دولار فى مقابل ٨٦٠٠٠ مليـــون دولار) •

وقد أحدثت وأثارت مواطن الضعف الثلاثة الاساسية المدمرة هذه لنظام النقد الدولى مؤخرا اتفاق عالمى تقريبا على السمات الرئيسية للنظام المصلح المقوم (٢) وباختصار فقد اتفق على أنه لكى نزيل ونقضى على مواطن الضعف الثلاثة هذه فان كلا من تكوين وادارة الاحتياطيات الدولية يجب أن يخضع لرقابة دوليـة وذلك يتطلب احلال الذهب محل حقوق السحب الخاصـــة وعملات الاحتياطى واعتباره الاصـــل الاحتياطى الرئيسى للنظام ، ويجب أن لا يترك تكوين ـ أو اهلاك وابادة الاحتياطيات الدولية بعد الآن لاهواء سوق الذهب أو تقلبات ميزان المدفوعات لما يطلق عليه اسم دول عملات الاحتياطى • ويجب أن يحتفظ بمعظم احتياطيات النقد الدولية على شكل ودائع احتياطى فى صندوق النقد الدولى بما يماثل الى حـــد بعيد ودائع الشيكات المملوكة لشركات خاصة وأفراد فى البنوك التجـــارية ، ويمكن أن تتم المدفوعات بين البنوك المركزية عن طريق جعل حسابات الدافعين (المدينين) مدينة وجعل حســابات المدفوع لهم (الدائنين) دائنة ، كما يحدث فى البنوك التجارية بالنسبة لعملائها •

وما دامت ودائع خصوم صندوق النقد الدولى ظلت مقبولة الدفع بواسطة الدول الاعضاء فانه يمكنه أن يوسع دائرة الاحتياطيات العالمية بحسب الارادة عن طريق عمليات اقراضه واستثماره • ويجب أن يفعل ذلك بطريقة تمكن من تنظيم وتكييف سرعة تكوين الاحتياطيات مع الاحتياجات النقدية لاقتصاد عالمى متوسع متمدد ، أى للنمو غير التضخمى الممكن للتجارة الدولية والانتاج • وبالحكم على أساس التجارب السابقة فان ذلك يمكن أن يعنى معدل نمو من ٤٪ الى ٦٪ فى السنة ، وهو ما يمكن أن يدخل كبند فى المعاهدة المتضمنة للاصلاح المقترح ، الذى يمكن أن تفوض وتجاز منه انطلاقات أساسية فقط بتصويت مرجح بأغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع أو الاربعة أخماس • قد يمكن هذا ، على الاقل ، من السيطرة على سرعة التضخم الجامح لتكوين الاحتياطى – ويشجع فى الواقع – بالنظام الحالى للقبول المطلق العنان لعملات الاحتياطى الوطنية كاحتياطيات دولية •

ويمكن أن يفرض ويملى توجيه قروض واستثمارات صندوق النقد الدولى فى هذا النظام المقترح بقرارات متفق عليها من المجتمع الدولى ، قرارات تهدف لتمويل العمليات التى يعتبرها ويعتقد أنها الاكثر معاونه ومساعدة على اعادة تسوية توازن موازين المدفوعات وللحصول – من بين اهداف أخرى – على اولوية ساميه ومطلقة للاهداف مثل التنمية الاقتصادية للدول الاكثر فقرا والاكثر احتياجا لعون رأس المال حتى عندما تفهم الامكانية الكاملة للنظام ، النضال الدولى ضد الامراض المعدية والتلوث وعمليات الامم المتحدة للمحافظة على السلام الخ) • والحاجة للتمويل من صندوق النقد الدولى كما عرضها بألمعية وذكاء فريتزماشلوب يجب أن لا تحد وتقيد بالقروض السريعة الوفاء والدفع والاستثمارات ما دام من الصعب تصور ظروف يكون فيها من المرغوب فيه تخفيض الاحتياطيات العالمية جوهريا • (٤)

ويستطيع صندوق النقد الدولى أن يأخذ على عاتقه مباشرة بعض هذه العمليات، مثل قروض الموازنة المالوفة له منذ عهد بعيد ومقابلة وموازنة حركات رأس المال المضطرب المعقدة للتوازن • ويمكن أن تتم استثمارات أخرى بصورة أفضل وبشكل غير مباشر عن طريق مشتريات صندوق النقد الدولى لسندات مؤسسات متخصصة أخرى مثل البنك الدولى ومؤسساته الفرعية وبنوك التنمية المحلية فى مختلف بقاع العالم •

وقصارى القول أن النظام المقوم المصلح يمكن أن يصحح مواطن الضعف الرئيسية الثلاثة لقاعدة احتياطى العملة القابلة للتحويل وغير القابلة للتحويل الى ذهب ، الذى شجب وانتهى أمره رسميا كما ذكرنا آنفا ، أعنى (١) تضخمه الشاذ المفرط المحتمل ، (٢) فشل جهاز تسوية موازين المدفوعات ، (٣) تمويل سوق الذهب والعجز المتزايد فى السنوات الاخيرة غير المراقب فى موازين مدفوعات الدول الاكثر ثراء والاكثر رؤوس أموال بالتفضيل على تمويل الدول الافقر والاكثر حاجة لرأس المال الدولى لنموها •

بدأ التعديل الاول لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولى فى سنة ١٩٦٩ على الاقل هذه الاصلاحات المقترحة بانشاء وفتح حسابات السحب الخاصة المعادلة والمساوية – تحت اسم غير فصبح لسوء الحظ لحسابات احتياطى صندوق النقد الدولى المقترحة

آنفا ولكنه أضافها فقط ـ بدلا من أن تحل محلها ـ للتراكم أو الانكماش غير المراقب للذهب واحتياطيات العملة الاجنبية ٠

وشيء قد لا يصدقه عقل ، فالاصلاحات التى اقترحت أخيرا فى التعديل الثانى لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولى تتجاهل عمليا تشخيص ووصف العلاج الذى استنبط بكيفية مؤلمة بمشاورات مستمرة بين الدول المشتركة على مدى ما يزيد على أحد عشر عاما ٠ وكل ما يقترح الآن هو ، فى الواقع ، أن نعترف ونسلم بفشل نظام بريتن وودز وأن نجعل الانكار العام لقابلية التحويل الى ذهب وأحكام معدل سعر الصرف المدرجة فى معاهدة بريتن وودز قانونية ، وهى لا تزال غير قانونية ٠

وقد تركز اهتمام معظم المعلقين فى المقام الاول على المادة الجديدة رقم ٤ المقترحة لاتفاقية صندوق النقد الدولى المعنونة « بتضليل وخداع » التزامات وترتيبات خاصة بتسويات الصرف التى تترك فى الواقع كل عضو حرا فى أن يختار أية تسويات صرف يراها عدا الوحيدة التى لم تزل مفروضة على جميع الدول باتفاقية صندوق النقد الحالية « ولكنها مغفلة عموما » أعنى احتفاظ العضو بقيمة من الذهب مقابل ما يصدره من عملات « مادة ٤ بند ب ٢ » ٠

وسأمتنع عن مناقشة هذه الترتيبات الجديدة لسعر الصرف الى مدى أبعد ، فقد تكون محتومه ولا مفر منها فى الوقت الحاضر ، الا أنها لا تغير حقائق النظام السابق أساسا كما كان يظن عادة ، وكانت أسعار الصرف بعيدة عن أن تكون ثابتة بموجب نظام بريتن وودز (٥) ، وظلت معظم العملات الآن مثبتة فى مستوى معين بشكل محفوف بالخطر كما كانت بالامس بالنسبة لدولار الولايات المتحدة الامريكية أولبعض العملات الرئيسية أو مجموعة من العملات ٠ والفرق الاساسى هو أن دولار الولايات المتحدة لم يصبح بعد الصورة غير المعقدة التى يهتدى بها فى مثل هذا التثبيت للاسعار والتسويات المتكررة الحدوث تقريبا ٠ فهو الآن موضوع تقلبات يومية كبيرة قابلة للانعكاس قباله وفى مواجهه العملات الرئيسية الاخرى عمليا كما كان الحال قبل سنة ١٩٧٠ ٠ ومما له مغزى أبعد بكثير ـ بل فى رأيى مدمر ـ التنازل عن كل الجهود لاصلاح نظام سخيف تضخمى وجائر غير عادل لتكوين احتياطى عالمى ، كانت مواطن الضعف فيه المتضخمة فى جميع الاحوال والامكنه عموما وبغير استثناء على أساس فشل برتن وودز وتحتم وقوع الكارثة وتحبط نظام الاسعار المعومة الجديد تماما كالنظام السابق للاسعار المثبتة فى مستوى محدد ومعين ٠

التطورات الحالية الشائعة والمشاكل الرئيسية

تأثير أزمة البترول

ينسب التحول المفاجيء للمفاوضين عن هذه النتائج الحيويةعلى وجه العموم الى التطورات الثورية التى تفجرت فى آخر سنة ١٩٧٣ بأزمة البترول ٠ وحال عدم التوازن الناتج والشكوك دون تولى الحكومات القيام بالتعهدات والوعود الطويلة الاجل التى استلزمت كنتيجة لا بد منها للاصلاحات التى سبق أن اتفقوا عليها بتردد على الاقل من حيث المبدأ ٠

ومن التغيرات الرئيسية فى تأدية النظام لوظيفته مجموعة متآلفةمختلفةجوهريا لصافى خسائر ومكاسب الاحتياطيات • فصافى خسائر الاحتياطيات لم يصبح بعد مركزا بشكل غامر وساحق فى الولايات المتحدة الامريكية كما فى السنوات من١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٢ ، ولكن تسهم فيه الآن وتشارك معظم الدول الاخرى • ويتراكم صافى أرباح الاحتياطيات ، من الجهة الاخرى ، بشكل ساحق فى دول منظمة الدول المصدرة للبترول « الاوبك » ، بدلا من انتشاره كما فى السابق بين جميع دول العالم عمليا بخلاف الولايات المتحدة ، وبازدياد بصفة خاصة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان والدول الصناعية الكبرى التى أدخلت فيها الصناعة بشكل واسع •

والتغيير الرئيسى الآخر هو أن الاقراض الدولى الخاص الشخصى ، خصوصا عن طريق البنوك التجارية ، قد اتخذ أحجاما خيالية فى تمويل عدم التوازن الضخم فى موازين المدفوعات فى السنوات الاخيرة والتضخم المستمر فى كثير من الدول ،وتسجل المعلومات الناقصة ولكنها متداخلة من الدول الاوربيـــة الثمانية التى تراسل بنـك التسويات الدولى وكندا واليابان وفروع بنوك الولايات المتحدة الامريكية فى منطقـة البحر الكاريبى والشرق الاقصى زيادات فى الاصول الخارجية للبنوك تبلغ ١٠٠٠٠٠ مليون فى آخر سنة ١٩٦٩ وصلت الى ٢٩٠٠٠٠ مليون فى آخر سنة ١٩٧٣ ثم الى ٥٥٠٠٠٠ مليون فى آخر سنة ١٩٧٦ أى بمتوسط سنوى يزيد ٨٥٠٠٠مليونعلىمدى ما وصل اليه فى الثلاث سنوات الاخيرة • وقد قامت بنوك الولايات المتحدةالامريكية والفروع الاجنبية لبنوك الولايات المتحدة بدور قيادى فى هـــذا التوسع وارتفعت مطالباتها الاجنبية الى أكثر من ٢٨٥٠٠٠ مليون فى آخر السنة السابقة ، أى بأكثر من ستة أمثال ما كانت عليه منذ آخر سنة ١٩٦٩ (نحو ٣٣٠٠٠مليون) والىالضعف فى الثلاث سنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ •

ولو أن أقل قليلا من ٤٠٪ من هذه المبالغ يمكن تعليلها بالعمليات التى تتم بين البنوك أكثر منها بالاقراض لغير البنوك الا أنه من العسير الاعتقاد بانه يمكنها انيجب أن تستمر على مثل هذا المنوال • هذه الاصول المنقولة للبنوك فى آخر سنة ١٩٧٦ كانت تساوى تقريبا استثمارات الصرف للبنوك المركزية ثلاث مرات وأكثر منعشرين مثلا لقروض صندوق النقد الدولى ومخصصات حقوق السحب الخاصة •

المشاكل الرئيسية والتوقعات

تجعل هذه التطورات مما لا يمكن الدفاع عنه بجلاء ووضوح وجهة النظرالقائلة بأنه يجب أن يترك تكوين الاحتياطيات العالمية للقوى الدافعة لسوق العرض والطلب بالتفضيل على أن يراقب بواسطة الرسميين الوطنيين والدوليين • فنظام غير مراقب لتكوين الاحتياطيات الدولية قد أثبت منذ زمن بعيد أنه خطير شائن شنيع كنظام غير مراقب لاصدار النقود الوطنية • حتى آن خصما رئيسيا مناوئا للتدخل الحكومى فى قوى السوق الدافعة مثل ميلتون فريدمان يدعو الى النمو المراقب لعرض النقودبمعدل سنوى ثابت وهو ما لا يمكن تحقيقه فى الحركة الحرة لقوى السوق الدافعة •

ان الارتياح ، وحتى الزهو المشروع ، المجسد والمعبر عنـه غالبا فى مقـــدرة السوق الخاصة على تحمل ومقاومة أزمة البترول « واعادة دورة » النمو المفاجىءوالخيالى الضخم الى حد لا يصدق لفوائض الدول المصـــدرة للبترول يجب أن يخفف ويلطف بأعتبار أن النمط المؤسساتى لاعادة هذه الدورة يضع عبئا ثقيلا جدا من مســئوليات

سياسية ومخاطر عالمية على عاتق الولايات المتحدة الامريكية وعلى القطاع المالى الخاص خصوصا البنوك التى كانت فى الاصل مشغولة بها سابقا ٠

سجل ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الامريكية فى سنة ١٩٧٦ قمة زيادة فى دور الدولار المتوسط ، زادت ديون الولايات المتحدة للمؤسسات المالية الدولية وللبنوك المركزية الاجنبية والبنوك التجارية بنحو ٢٤٠٠٠ مليون ، معادلة تقريبا لزيادة قدرها ٢٣٠٠٠ مليون فى الاحتياطيات النقدية للولايات المتحدة والمطالبات المبلغة بواسطة البنوك ، معظم هذه الزيادات فى الاصول (٢١٠٠٠ مليون) كانت فى مطالبات البنوك التى ارتفعت الى ما يقرب من سبع مرات ونصف مرة (متوسطها السنوى ٢٨٠٠ مليون) على مدى الخمس السنوات (١٩٦٩ ـ ١٩٧٣) السابقة على أزمة البترول وبما يقدر باثنتين وأربعين مرة للمتوسط على مدى الخس سنوات السابقة (٥٠٠ مليون دولار) ٠

وقد أبدت البنوك الخاصة حديثا اهتماما متزايدا نحو مقدرتها على المحافظة بشكل غير محدود على مثل هذا المعدل الضخم للاقراض الخارجى ، الا انها منزعجه وقلقه من النتائج الممكنه (تخلف عن الوفاء بالديون ودعر مالى) لاى انخفاض جوهرى فى حجم اقراضهم ٠ يوجد من الجهه الاخرى اهتمام رسمى معادل نحو تورطات تضخميه لبعض عمليات اقراض بعض هذه البنوك على الاقل وعناد ومقاومة أو عدم قدرة هؤلاء المقرضين ليلحوا باصرار على الشروط العريضه للسياسة التى قد ينظر اليها الرسميون على أنها سياسة مناسبة وملائمة لدفع أذى مساوىء التضخميه ٠

والنتائج الاساسية المستخلصة حتى الآن من هذه الاعتبارات بواسطة الرسميين فى الولايات المتحدة تتمثل فيما يلى :

يجب أن يزاد بشكل ضخم المحتمل والممكن اقراضه من المؤسسات النقدية الرسمية والمالية ـ وبصفة خاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتوابعه من مؤسسات فرعية ـ حتى يمكنها أن تأخذ بنصيب وافر فى عمليات اعادة الدورة التى يرتأى أنها مرغوب فيها أو لا يمكن تفاديها ، وأن تقوم بدور مقرض « الملجأ الاخير » اذا تطلب الامر أو عند الاحتياج الى ذلك لتفادى تهور طائش من تخلف عن الوفاء بالديون وذعر مالى ٠

واضح أن هذا يقتضى مراقبة واشرافا مناسبا وقيودا على مثل هذا الاقراض ولبعض التنسيق بين المقرضين الرسميين والخاصين لمنع مخاطر لا لزوم لها وافراطات تضخمية ٠

ومن الجهة الاخرى فان الحاجة الملحة لسرعة اعادة دورة الفوائض الضخمة للدول المصدرة للبترول لا يمكن تفاديها ٠ واستعداد هذه الدول ورغبتها فى قبول الدولارات والعملات الاوربية فى التسوية قد أضعفت الحل الاول بأن تحل حقوق السحب الخاصة محل عملات الاحتياطى لتكون العنصر الاساسى فى تكوين الاحتياطات والتسويات الدولية ٠ فالقرارات الدولية الخاصة بقبول واعادة دوران حقوق السحب الخاصة يمكن أن تكون بطيئة ومرهقة ، والطريق الاقل مقاومة هو الاستمرار فى النظام الحالى ٠

ومع ذلك فان هذا لا يواجه بطريقة مرضية أى من مواطن الضـعف الاساسية المعروضة آنفا • ويجب أيضا أن يشار الى أن اتفاقية دولية عن نظام حقوق السحب الخاصة للاحتياطيات والتسويات سوف تكون أكثر أمانا وأكثر جاذبية من الموجودة الآن لدول الفائض ، ونستطيع أن نتجنب ونتفادى خطر التحولات المفاجئة من عملة لاخرى ، ويمكن أن تؤدى آليا وذاتيا الى ما بموجبه تتم عمليـــات اعادة الدوران التى يعتبرها المجتمع الدولى أساسية •

وانى مستمر فى أملى أن يأتى اليوم الذى عنده يرغب الرسميون المجهــدون فى أن ينظروا مرة أخرى الى الاصلاحات التى اتفق عليها بتردد بعـد سنوات طويلة من مناقشات مضنية ، وأن يســـتأنفوا مفاوضاتهم بادراك المطالب والحاجات الملحة عملا عاجلا وشعورا حقيقيا بها •

خلاصة ونتائج

ان الفشل العالمى القريب للحكومات فى الوصول الى أهداف سياسة مشتركة بين معظم هذه الدول يجب أن لا يعزى الى عدم ملاءمة هذه السياسات ، فهى بدلا من ذلك دليل واضح على المفارقة التاريخية وعدم مناسبة وملاءمة اجراءات اتخاذ القرارات والمؤسسات التى تنجز عن طريقها هذه السياسات • ان قيود السيادة القومية تمكن من أن تعالج بفاعلية المشاكل التى هى أساســـا دولية • والمؤتمرات والمشـــاورات والمفاوضات المتعلقة والمتصلة بهذا الموضوع التى شلت بقاعدة الاجماع فى التصويت بطيئة ومرهقة ومشكوك فيها ، فقد بوغتت تكرارا مرة بعد أخرى بالاحداث والازمات الصاعدة التى كانت النتيجة الحتمية لاتخاذ اصلاحات طويلة الاجل فى الوقت المناسب يعترف الجميع أو معظم الدول المشتركة بأنها الى حد بعيد أساسية جوهرية ، تميل دائما الى ما يطلق عليه اسم « مراكز المفاوضة » الى أن تركز على وجهات النظر القصيرة الاجل المتضاربة والمصالح الوطنية ، حقيقية كانت أو خيالية وهمية ، بدلا من تركيزها على الاهداف الاكثر جوهرية التى يشارك فيها الجميع لنجاح طويل الاجل لاهـــداف السياسة المشتركة •

أخذت القطاعات الخاصة منذ زمن بعيد زمام القيادة فى هـــذا الصدد ولاءمت مؤسساتها كما لاءمت سياساتها مع الحقائق الواضحة لعالم يعتمد بعضه على البعض الآخر ويسوده الاعتماد المتبادل لاسواق رأس المال وتكاثر الشركات المتعددة الجنسية من بين العوامل الاكثر ايجابية للتحول الثورى للنظام الاقتصادى العالمى فى السنوات الاخيرة ، ولكن القطاعات الرسمية التى تتخذ القرار تتخلف كثيرا عن هذا الاتجاه • وأصبحت الحكومات الوطنية ضعيفة وعقيمة لتأكيد وتقوية الصالح العام على عمليات المشروعات الخاصة ، وخاصة الشركات المتعددة الجنسية ، وامـــدادها بالاطار الثابت المستقر الضرورى لعملياتها ، هذا الضعف والتضاؤل لسلطتها ترك فراغا متزايدا لم تتمكن المؤسسات الدولية التى تتخذ القرارات بالسياسة من ملئه •

والدواوينيون المقيدون بالروتين والقادة السياسيون كانوا معارضين وغير راغبين فى التخلى عن سلطتهم المفترضة ـ مهما كانت هذه خادعة وهمية وشائنة شنيعة ـ ونقلها الى المؤسسات الضرورية المتخطية الحـــدود القومية لمزاولتهـا بكفاية وبنزعة خيرية رحيمة •

ان تعطل واخفاق نظام النقد الدولى هو واحد فقط من أكثر المظاهر الواضحة لهذا الفضل فى ملاءمة مؤسساتنا للاعمال التى يجب أن تقوم بها • فمناقشات ماراثون ومفاوضاته جرت ببطء شديد فيما يزيد عن عشر سنوات دون أن تقدم فى الوقت المناسب الاصلاحات المؤسساتية المعترف به ادوليا كضرورة لدفع أذى قابل لان يتنبأ به وانهيار واخفاق متوقع الى حد بعيد •

وثمة أمثلة كثيرة ترد الى الخاطر مثل أثر السلطة الوطنية غير المقيدة على انفجار الازمة والفشل حتى الآن لكل الجهود لابتكار واستنباط وتنفيذ حلول ملائمة لزيادة حدتها المنتظرة والمستمرة وامتدادها الى قطاعات اقتصادية متنوعة •

كذلك التصاعد المستمر فى سباق التسلح أكثر تكلفة ومؤد الى تضخم فاجع ، على العكس تماما لما ترغبه الحكومات والشعوب فى العالم أجمع بحماسة شديدة • والاهداف الرئيسية لامن الفرد وبقائه على قيد الحياة يسهم فيها الجميع ، ويمكن تأديتها والوفاء بها بشكل أحسن وأجود بالتخفيض المتبادل من ذلك الاسراف فى الانفاق والمغالاة فى القتل المفرط التى تنفق عليها مئات البلايين من الدولارات سنويا • وتفشل الحكومات بشكل مزر ومخز فى كل مكان فى واجبها المحدد الذى هو استنباط وتنفيذ الحلول السياسية لتحقيق الآمال الشرعية التى تتوق اليها شعوبها •

وقد تم فى الواقع تقدم كبير فى العالم غير الاشتراكى حتى سنوات قليلة سالفة • فقد بدا صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والاتفاقيه العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ومشروع مارشال ومنظمة التعاون الاقتصادى الاوربى واتحاد المدفوعات الاوربية والجماعات الاوربية ذات المصالح المشتركة الخ مرحلة من مشاورات مستمرة وتعاون مكثف ، بل تكامل بين الحكومات الوطنية والدواوينيات (البيروقراطيات أو الحكومات التى تتركز فيها السلطة فى أيدى جماعات من الموظفين) أو الحكومات الاستبدادية تعدت الرفاهية الاقتصادية التى لم يسبق لها مثيل لهذه الفترة التى هى أكثر الفترات تفاؤلا ، وأبرزت للعيان تباينا أخاذا لافتا للنظر بالنسبة للكساد العميق والمطال الذى صحب سياسات « فقير معدم متسول ، وهو جارى وأخى فى الانسانية » الوطنية التى سلكت واتبعت فى العقد الرابع •

تميز العقد الثانى مع ذلك حتى الآن ببطء تدريجى بل فتور مؤقت فى النشاط الاقتصادى •

وكانت ردود الفعل لكل من أزمة الدولار وأزمة الطاقة هى تعويق وتعطيل السير نحو اتحاد اقتصادى ونقدى أوربى – وهو ما وعد باتمامه تكرارا ومرارا سنة ١٩٨٠ – وتعطيل اتفاقية بريتن وودز ، وفشل الاصلاح النقدى الدولى ، والتأكيد النامى على السيادة القومية • من المؤكد أن هذا الاتجاه الجديد لم يحل أيا من المشاكل المؤلمة التى تقابلنا • التضخم والفتور المؤقت فى النشاط الاقتصادى ، والبطالة ، وعدم التوازن الضخم جدا فى المدفوعات الدولية ، والبؤس المستمر الدائم فى العالم الثالث •

يميل الاقتصاديون جدا وينزعون جميعا الى تفسير وتبرير مثل هذه الاخفاقات والفشل الحكومى بتقويم « واقعى » لانفاقات « عملية مصقولة وملائمة » بين دول ذات سيادة • ويجب أن يكون واجبنا ، على العكس ، أن نعيـــد تأكيد أهمية الاغراض الرئيسية التى يجب أن نتطلع اليها جميعا • ويجب أن نحاول أن نجعل من الممكن غدا ما يلوح لنا أنه لا يزال اليوم مستحيلا •

لمثل هذا الحلم الخيالى العظيم السامى لجيلنـــا يذكرنا جان موليبه فى مذكراته « فلسفة تتصل فى المقام الاول بما هو ضرورى تكون أكثر واقعية من فلسفة أخرى نأخذ بعين الاعتبار فقط ما هو ممكن » •

ملاحظات

١ ـ الاصلاح النقدى الدولى ، مستندات لجنة العشرين ، وشنطن ، مقاطعة كولومبيا صندوق النقد الدولى سنة ١٩٧٤

٢ ـ أنظر « موجز اصـــلاح » الصفحات من ٧ الى ٤٨ وخاصة صفحة ٨ من مستندات لجنة العشرين المشار اليها سابقا • ولا يمكننى أن أحجم عن الاشارة ، دون تواضع ، الى أن أحد عشر عاما من المناقشات والمفاوضات أنتجت أخـــيرا تشـــخيصا وتحمينا مشابها على نحو لافت للنظر بكيفية غريبة لما قدمته اللجنة الاقتصـــــادية المشتركة للمؤتمر قبل ذلك بخمسة عشر عاما (فى أكتوبر سنة ١٩٥٩) وطور أكثر من ذلك فى كتابى « أزمة الذهب والدولار » « نيوهيفسين » مطبعة جامعة ييل ســـنة ١٩٦٠ ، والكتب والمقالات والمحاضرات اللاحقة •

٣ ـ ف • ماشلوب « قاعـدة حجرة ايداع الاحتياطيات الدولية » ، الجريدة الاقتصادية ربع السنويه ، المجلد ل ٢٩ ، أغسطس سنه ١٩٦٥ ، من صـفحه ٣٣٧ الى صفحة ٣٥٥ •

٤ ـ ازدادت بانتظام فى الماضى المســـجل باستثناء الوحيد القصـــير والمدمر للسنوات الاولى من الكساد الكبير فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر •

٥ ـ بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٥ حافظت عشر دول فقط على ثبات معـــدل سعر صرفها ، فى حين خفضت أربع وتسعون دولة معـــدلاتها ، **كثير منها بتكرار** ، **وثمانون منها بنسبة** ٣٠ر٥٪ أو أكثر •

ملحق احصائى

تجمع الجداول التالية على شكل ملخص التقديرات الاحصائية المتاحة الآن عن انفجار الاحتياطيات النقدية العالمية والاقراض الدولى عن طريق المؤسسات النقـدية والبنوك التجارية من آخر سنة ١٩٦٩ الى آخر سنة ١٩٧٦ •

جدول رقم « ١ » مصادر وتوزيع الاحتياطيات النقدية العالمية ·

أصول وخصوم واحتياطيات صافية

(بآلاف الملايين حقوق سحب خاصة = ألف مليون دولار الولايات المتحدة الامريكية وذلك حتى ١٥ أغسطس سنة ١٩٧١)

		زيادات			
	آخر ١٩٦٩	٧٠–٧٣	٧٤–٧٦	مجموع	آخر ١٩٧٦
١ ـ أصول احتياطى	٧٩	٧٤	٧٠	١٤٤	٢٢٣
للدول نامية	٦٣	٥٣	١٤	٦٧	١٢٩
لدول مصدرة للبترول	٤	٨	٤٤	٥١	٥٦
للدول اخرى اقل نموا	١٢	١٣	١٢	٢٥	٣٧
٢ ـ خصوم احتياطى	٣٨	٧٤	٧٠	١٤٤	١٦٠
(أ) خصوم الصرف الاجنبى للدول النامية	٣٣	٦٩	٥٩	١٢٧	١٦٠
(ب) مخصصات حقوق السحب الخاص وصندوق النقد الدولى	٥		١٢	١٧	٢٢
قروض للدول النامية	٤	—	٧	١٠	١٤
للدول المصدرة للبترول	—	—	—	—	—
للدول الاخرى اقل نموا	١	٣	٤	٦	٧
٣ ـ احتياطيات نقدية صافية	٤١	٢	—	—	٤٠
لدول متقدمة	٢٦	ـ١٩	ـ٥٢	ـ٧١	ـ٤٥
لدول مصدرة للبترول	٤	٨	٤٤	٥٢	٥٦
للدول اخرى اقل نموا	١١	١١	٨	١٩	٣٠

ملاحظات :

« احتياطيات صافية » (٣) للعالم هى ممتلكات النقد الذهبى التى تقدر بتناسق بما يساوى ٣٥ للاوقية حقوق سحب خاصة ، ظلت غير متغيرة عمليا خلال المدة · لكل من المناطق الرئيسية الثلاث ـ والدول المكونة ـ وهى تظهر فائض أو عجز (ـ) للاصول الاحتياطى (أ) على الخصوم الاحتياطى (٢) وتعكس تغيرات المدة ميزان المدفوعات ككل للمنطقة على عمليات الاحتياطى ·

والمصدر الآخر « لمجمل الاصول الاحتياطى » (١) هو قبول مطالبات الاحتياطى مقابل ونظير « خصوم احتياطى » (٢) مكونة بشكل ساحق من خصوم صرف أجنبى (٢) (أ) لبلاد مراكز الاحتياطى (أساسا الولايات المتحدة الامريكية) من قروض

من صندوق النقد لدولى ومن خصوم عرضية لمخصصات السحب الخاصه « مجمعة وملخصة فى (٢ ، ب) ٠

المصدر : جميع هذه التقديرات محسوبة من جداول الاحتياطى الدولى الخاصة بالاحصاءات المالية الدولية ، مايو سنة ١٩٧٧ ، صفحات ٢٦ الى ٤٣ ، فيما عدا اضافة ودائع ذهب صندوق النقد الدولى واستثماراته (فى سنة ١٩٦٩) فقط لاستخدام أموال الائتمان ، أى الاعتمادات المالية للاقراض ٠

جدول (٢) الاقراض الخارجى للمؤسسات المالية والبنوك التجارية

بآلاف الملايين من دولارات الولايات المتحدة الامريكية

	آخر سنة			الرقم القياسى ١٩٦٩ = ١٠٠	
	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٧٦
١ ـ المؤسسات النقدية	٣٨	١٤٥	٢١٢	٣٨٢	٥٥٨
(أ) صندوق النقد الدولى	٥	٢٢	٢٦	٤٤٠	٥٢٠
(ب) البنوك المركزية	٣٣	١٢٣	١٨٦	٣٧٣	٥٦٤
٢ ـ البنوك التجارية	١١٢	٢٩٠	٥٥٥	٢٦٧	٤٩٦
(أ) بنوك الولايات المتحدة الامريكية وفروعها					
المراكز الرئيسية	٣٣	١٣٩	٢٨٦	٤٢١	٨٦٧
فروع اجنبية	١٣	٢٧	٨١	٢٠٨	٦٢٣
١ ـ اوربا	٢٠	١١٢	٢٠٥	٥٦٠	١٠٢٥
٢ ـ منطقة البحر الكاريبى والشرق	١٥	٨٧	١٢٥	٥٨٠	٨٣٣
الاقصى	٥	٢٥	٨٠	٥٠٠	١٦٠٠
(ب) بنوك اخرى مراسلة	٨١	١٥١	٢٦٩	١٨٦	٣٣٢
اوربا	٦٩	١٢٢	٢٢٩	١٧٧	٣٣٢
كندا واليابان	١٢	٢٩	٣٩	٢٤٢	٣٢٥
٣ ـ مجموع كلى	١٥٠	٤٣٥	٧٦٧	٢٩٠	٥١١

ملاحظات :

سطر (١) أ ، تتضمن قروض صندوق النقد الدولى واستثماراته ومخصصات حقوق السحب ، وهى مأخوذة من جداول الاحتياطى الدولى عن احصاءات مالية دولية، مايو سنة ١٩٧٧ وأعداد سابقة ٠

سطر (٢) ب ، يظهر ممتلكات الصرف الاجنبى للبنوك المركزية والسلطات النقدية الدولية نقلا عن صفحة ٣٧ من احصاءات مالية دولية ، مايو سنة ١٩٧٧ ٠

التقديرات المجمعة تحت (٢) مأخوذة من « ملحق عن الاقراض الدولى » تقرير صندوق النقد الدولى ٦ يونيه سنة ١٩٧٧ ، وعدة أعـــداد من التقرير السنوى لبنك التسويات الدولية وجـدول ٢٢٠٣ صفحة ٦٢ ابريل سنة ١٩٧٧ ونشرة الاحتياطى

الفيدرالى والجدول المقابل والمشابه فى أعداد سابقة • وكلاهما غير كامل ومتداخـــل حيث ان تقارير صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولى تستبعد مطالبات فروع الولايات المتحدة من البلاد المضيفة ـ متضمنه فى تقديرات الولايات المتحـــدة بسبب (٢) أ ، ولكنها قد تشمل حساب وعد مزدوج لبعض مطالبات الولايات المتحدة بسبب مطالبات المراكز الرئيسية من فروعها الاجنبية ومطالبات الفروع من الفروع الاخرى لبنوك الولايات المتحدة • ومجموع مطالبات بنوك الولايات المتحدة والفروع هى اذن معالجة تحت (٢) أ ، وتلك الخاصة بالبنوك الاوربية أقل مما تقتضيه الحقيقة تحت (٢) ، ب •

والمعلومات المتاحة لا تسمح بغير تقدير تقريبى يبلغ ١٤٦٩ مطالبات البنـوك التجارية •

جدول (٣) خصوم « نقدية » أجنبية للولايات المتحدة الامريكية

بآلاف الملايين من دولارات الولايات المتحدة الامريكية

	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٦	الرقم القياسى ١٩٦٩ = ١٠٠ ١٩٧٣	١٩٧٦
١ ـ خصوم مباشرة	٤٧	٩٤	١٥٣	٢٠٠	٣٢٦
(ا) لمؤسسات مالية	١٧		٦٠	٣٩٤	٥٤١
(ب)	٣٠	٦٧	٦١	٩٠	٢٠٣
بنوك تجارية	٢٤	١٨	٣٩	٧٥	١٦٣
منظمات دولية	٢	٣	٩	١٥٠	٤٥٠
مؤسسات آخرى	٥	٦	١٤	١٢٠	٢٨٠
٢ ـ خصـــوم فروع اجنبيـــة لبنوك الولايات المتحدة الامريكية	١٤	٨٨	١٢٧	٦٢٩	٩٠٧
٣ ـ مجموع كلى	٦	١٨٢	[illegible]	٢٩٨	٤٥٩

ملاحظات

هذه الخصوم هى أساسا سندات خزانة الولايات المتحـــدة الامريكية وسندات اذنية وخصوم منقولة من بنوك • وهى مأخوذة من الجداول ٣٠١٣ ، ٣٠١٨ ، ٣٠٢٢ لعدد ابريل من نشرة الاحتياطى الاتحادى (الفيدرالى والجداول المقـابلة والمشابهة من أعداد سابقة •

لاحظ أن (أ) الخصوم الطويلة الاجل لمؤسسات رسمية (ولكن ليست لآخرين) متضمنة فى جدول تقديرات جدول ٣٠١٣ (ب) لكى نتجنب الحساب والعد مرتين فان تقديرات السطر ٢ تخصم من الخصوم لاجانب منقولة فى السطر ٥٦ لجدول ٢٢٠٣ كل من خصوم الفروع لفروع أخرى للبنك الاصلى ومطالباتها من الولايات المتحـــدة



●● يمكن معالجة تعريف براءة الاختراع من عدة زوايا ، وتزودنا الهيئة العالمية للملكية الثقافية بتعريف يمكن قبوله وهو أن براءة الاختراع حق مفروض قانونا وممنوح بقوة قانون لشخص ما ، ليحرم لوقت محدود الآخرين من أعمال معينة ، فيما يخص اختراعا جديدا محدد الاوصاف • ويمنح الامتياز بسلطة حكومية ، كقضية حق ، الى شخص يكون له حق التقدم لطلبه ، وتتوفر فيه الشروط المقررة •

فبراءة الاختراع توفر ، بعبارة أخرى ، حماية قانونية ، لفرد أو لشركة ، لتطبيق اختراع على درجة أوسع ، ليحقق منافع من هذا التطبيق • وهذا الرأى يأتى من منطلق أن المكافآت والحوافز من هذا النوع ضرورية ، في المجتمع الرأسمالى ، لضمان استمرار مستوى عال من الابداع التقنوى على المدى الطويل • وتعتبر براءات الاختراع ، التى هى ترخيص بالاحتكار ، حماية لملكية شخصية ، وسيلة فعالة لهذا الغرض•

ان هذا يبين أن براءة الاختراع تحول الاختراع الى ميزة شخصية بالمقابلة مع المزية الجماعية التى تعنى نظريا أن يتمكن كل الراغبين فى تطبيق الاختراع من أن يفعلوا ذلك ، وأن التطبيق بمعرفة طائفة ما لا يقلل من فرص الآخرين لتطبيق الاختراع نفسه •

الكاتب : ريمو فيرينين

مدير معهد تامبير لابحاث السلام بفنلندة • له أبحاث منشورة عن سياسة فنلندة الخارجية ، وعن العلاقات الاقتصادية الدولية والتسليح ، ومن بينها مقال عن « نظرية السلع الجماعية والاحلاف العسكرية والامن العالمى » نشر فى عدد من أعداد هذه الدورية •

المترجم : الدكتور سليمان فهمى السيد حشيش

المستشار الفنى لوزارة الصحة للبلازما ومشتقات الدم • درس الماجستير والدكتوراه بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة، وزار عددا من دول أوربا الغربية والشرقية ، وكان مديرا سابقا لمعامل الانتاج بالعجوزة (الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات الآن) • وله أبحاث منشورة فى الكيمياء الحيوية الطبيعية • ودرس بمعهد الصحافة فى أواخر العقد الخامس ، واهتم بالعمل السياسى منذ ذلك الحين •

ان سمة المزية الشخصية لنظام براءة الاختراع تضع منتجات الاختراعات فى اطار أسعار السوق ، ومن ثم تجعلها نادرة أمام المستخدمين المحتملين ، ان نظام براءات الاختراع يضفى على سوق التقنية سمة احتكارية وبيلة ، ولو أن هناك عوامل أخرى عديدة تسهم فى هذا الاتجاه • انالتعقيد التقنوى للانتاج الصناعى الحالى يمد « العبودية الشرعية » التى خلقتها احتكارات الاختراعات ، خلال أنواع مختلفه من سلاسل الانتاج ، الى مناطق لا يكون فيها وطأة احتكار الاختراعات شديدة الوضوح• ويقترب نظام براءة الاختراع فى الدول الاشتراكية من المثل الاعلى للاختراع كنفع عام لان براءات الاختراع ــ أو شهادات المبتدع ــ لا تفضى الى الحرمان من تطبيقالاختراع ولو أن للمخترع الحق فى المكافأة عندما تتحقق مزايا كافية من استخدام اختراعه •

ان اسمة « النفع الذاتى » لنظام احتكار الاختراع قد أدت الى وضع شاذ فى اقتصاديات السوق ، يتميز بالتبعية المتبادلة للتقدم التقنوى ، ذلك أن عمليةالاختراع قد أصبحت عملية فردية الى حد كبير حيث يمنح احتكار ما للاختراع لشخص واحد أو لشركة واحدة • وان الطبيعة الفردية لنظام ايرادات الاختراع لتناقض يقينا الجهود الرامية الى تحقيق مستويات أعلى للتقدم التقنوى ، كما تتعارض مع توزيع أكثر مساواة لمزاياها • ويزداد هذا التناقض والتعارض حدة لان حظ الافراد من براءات الاختراع يتقلص بصفة مستمرة ، فى حين أن نصيب الشركات ، ومعظمها يملك فروعا دولية ، يزداد بطريقة مناظرة • وهذا اتجاه عالمى ليس له الا استثناءات قليلة

ان وجدت ، وان اختفاء الافراد من سوق براءات الاختراعات قد طابق وربما نتج جزئيا من النقص المتزايد لتأميم احتكارات الاختراع ٠

ان السيطرة المتصاعدة للشركات الكبرى ، فى قطاع احتكار الاختراع ، له نتائج ضمنيه عديدة ٠ فمع صبغ العلم بالصبغة التجارية فقد أفضى الى وضع أصبحت فيه براءات الاختراع أدوات للمنافسة وذلك بصورة متزايدة ، لا على المستوى الاهلى فحسب ولكن دوليا كذلك ٠

ان الجوء الى حماية براءة الاختراع ليس « استراتيجية » هجومية ، بل هو بالاحرى خطة دفاعية ، هدفها أن تصون وضعا احتكاريا سبق نيله ، وأن تحول السيطرة غير الرسمية الى حقيقة واقعة رسمية ٠ وهى تمثل وسيلة لتجنب المنافسة من جانب الشركات المنافسة وخاصة فى أسوق التصدير ٠ وبوجه عام ربما كان نظام براءة الاختراع قد زاد نصيب التقنية المملوكة « ذاتيا » على حساب التقنية الحرة التداول ، وهو الامر الذى يعنى بدوره أن الشركات الصغيرة أو المتوسطة الحجم لا تكون قادرة الا فيما ندر على تطبيق التقنية ذات المستوى الرفيع بطريقة مستقلة فى انتاجها ، ولكن عليها غالبا أن تلجأ الى الانتاج بترخيص تعاقدى (من الباطن) أو الى مزاولات مشابهة ٠

ان براءات الاختراع لهى واحدة من المظاهر التى تربط « تحت الانظمة » الاقتصاديه والسياسية فى أمه ما ، بعضها ببعض ، ولهذا فان من المناسب أن نذكر هنا بعض التعقيبات عن دور الدولة ٠ فمن أول وهلة تبدو الحماية الحكومية ، على أساس نظام براءة الاختراع ، للملكية الذاتية والامتيازات الاحتكارية ، وكأنها تقدم برهانا سليما يبرر وجود الرأسمالية الاحتكارية الحكومية ، وقد تتخذ الحكومات فى بعض الاحيان اجراءات لاقتضاب المزايا الاحتكارية من خلال نظام براءة الاختراع ، وبعبارة أخرى فان الحكومة (أو الدولة) تبدى درجة من الاستقلال الذاتى النسبى ، وقد تشمل هذه الاجراءات الترخيص الاجبارى ، وسقوط الحق فى براءة الاختراع بانقضاء وقتها ، أو نسخ هذه البراءة ٠ وفى الواقع العملى تطبق هذه الاجراءات أكثر ما تطبق على براءات الاختراعات الاجنبية بالمقارنة ببراءات الاختراع الاهلية ، وهذه الاجراءات هى على أى حال بالغة الندرة ٠

انه لطبيعى قطعا أن رجال الاعمال ومحامى براءات الاختراع يبغضون هذه القيود ويميلون الى تفضيل الحماية الاحتكارية الشاملة لبراءات الاختراع ٠ وان مثلا مناسبا فى هذا الصدد لهو لجنة القانون النموذجى التابعة للهيئة العالمية للملكية الثقافية **WIPO** التى سنت عام ١٩٦٥ « القانون النمطى (النموذجى) للدول النامية بخصوص الاختراعات » ٠ وقد نبذت هذه اللجنة فكرة الاستخدام الاكثر شمولا للترخيص الاجبارى ، أما الاستخدام الممكن للترخيص الاجبارى غير المشروط فلم يحظ حتى بمجرد المناقشة ٠ واتخذت اللجنة أيضا موقفا سلبيا تجاه سقوط الحق التلقائى ، أو نسخ براءات الاختراع أيضا التى لا تستخدم خلال فترة معينة ٠ هذا ومع أن نظام براءة الاختراع يربط السلطات العامة برباط وثيق مع الاعمال (المصالح) الخاصة ، لخدمة مآرب هذه الاخيرة فى الاعم الاغلب ، فليس من المستحيل أن تتناقض أهداف هاتين المجموعتين ولا سيما مثل ما يحدث بين حكومات الدول

النامية والشركات الدولية للسبب البسيط الذى هو أن الاولى تطلب مزيدا من التحكم الادارى والسياسى ، في حين ان الاخيرة تسعى لحريه غير مقيدة للعمل الاقتصادى •

ان لبراءات الاختراع أهمية خاصة فى قطاعات معينة للبحث العلمى المستفيض مثل الصناعات الكيماويه والالكترونية • ورغم ذلك ، كما دلل الباحث لال ، فان عددا كبيرا من براءات الاختراع الممنوحة يبدو عديم الاهمية نوعا ما ، بالنسبه للنشاط الابداعى فى هذه الصناعات ، زد على ذلك أنه فى قطاعات أخرى معينة (السيارات ، الطائرات ، وصناعات استهلاكية كثيرة) يتم قدر عظيم من البحوث ، ومع ذلك فان طلبات قليلة نسبيا تقدم للحصول على براءات الاختراع ، الامر الذى يبدو انه يوحى بأن عملية R&D الخاصه لا تعتمد بشده على تسجيل الاختراعات كما سبق أن اوصى بذلك فى بعض الاحيان • ويقدم لال حلين لهذه المسألة ، (الاول) : هبطت اهمية تسجيل الاختراعات فى تأمين قوة السوق التقنوية فى حين تزايدت خطورة عوامل أخرى مثل الاقتصاديات المتعلقة بحجم الانتاج فى عمليه R&D (الصناعات الكيماوية) أو تعقيد الخبرة غير المسجلة (الصناعات الالكترونيه) ، والثانى : أدى الانتشار الدولى للصناعات الاعلية التى تتركز باستمرار فى الدول الراسمالية ، الى اعتماد الشركات الدولية بصفة متزايدة على أساليب التسويق (الاعلان ، تنوع المنتجات ، الخ) على حساب الاعتماد على القوة التقنوية •

تركيب النظام الدولى

لبراءات الاختراع

ظل عدد براءات الاختراع ثابتا من ١٩٢٠ الى ١٩٥٠ ، ومنذ ذلك الحين يمكن أن نلاحظ نموا سريعا بدرجة معقولة ، وطبقا لاحد المصادر من ١٣٩٠٠٠ فى ١٩٥٠ الى ٣٩٢٠٠٠ فى ١٩٧٠ ، وعلى أى حال فقد زاد أيضا عدد الدول المستقلة بدرجة كبيرة فى هذه الفترة الزمنية ، ومن ثم فان عدد براءات الاختراع فى العالم قد نما بطريقة تكاد تكون تلقائية ، اذ أن البراءات يمكن أن تقدم الى دول اكثر من ذى قبل ، هذا وأن التحسن فى سجلات بيانات براءات الاختراع ربما يكون قد أسهم بقدر مكافىء فى الزيادة ، وعلى ذلك فان معدلات زيادة براءات الاختراع ربما لم تكن فى نهاية الامر لتكون جد واضحة بهذا القدر فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية •

ويتركز عدد البراءات المقدمة بشدة فى عدد قليل من الدول ، وفى مقدمتها : الولايات المتحدة الامريكية واليابان ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، ويتحكم فى حجم الاقتصاد فى كل دولة بطريقة مسيطرة ، فى تحديد عدد براءات الاختراع • ولهذا السبب فان مقياسا ما لكثافة براءات الاختراع يمكن أن يعطى معلومات تكميلية مفيدة ، ولقد نسب فيدركير عدد البراءات الى عدد السكان ، وطبقا لهذا المقياس فان الدول العشر الاولى من حيث كثافة براءة الاختراع هى بالترتيب : سويسرا ، السويد ، اليابان ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، تشيكوسلوفاكيا ، الاتحاد السوفيتى ، المملكة المتحدة ، أستراليا ، النمسا ، فرنسا • وهذه القائمة قائمة مختلطة بطريقة ما • فمن ناحية استطاعت بعض الدول المتقدمة فى ميدان براءات الاختراع أن تحتفظ بمكانتها ، ولكن من ناحية أخرى يظهر الآن فى القائمة بعض القوى الجديدة الرأسمالية المتقدمة • وهذه النتيجة تشير الى أن

كثافة البراءات مرتفعة في صنفين من الدول : فى الدول الصناعية الكبيرة أوالمتوسطة الحجم التى يسودها الحكم المطلق نسبيا ، وفى الدول المتقدمة الصغيرة التى تخضع للسيطرة الاجنبية • وهذه الصورة للامور ربما تفسر ، فضلا عن دلك ، النتيجة المتواترة فى التحليل الكمى لفيدركير ، وهى أنه بين الدول غير الصناعية أو الاحذة فى التصنيع ترتبط البراءات وعدد السكان ارتباطا وثيقا بالآجراءات المتعلقة بالحجم مثل عدد السكان والانتاج الاهلى العام •

وهذه ، اذن ، مع الاجراءات النسبية لجهود الابحاث الاهلية تفسر درجة كثافة البراءات ، فى حين أنه بين الدول الصناعية لا نلمس ارتباطا كبيرا بين هذهالاجراءات ودرجة كثافة البراءات •

وهذا المثل يشير أن مسألة دقيقة وهامة فى تحليل النظام الدولى للبراءات هى توزيع البراءات الممنوحة للمواطنين أو الاجانب • وانى أميل الى أن أقترح اعتبارقسم حملة البراءات الاجانب فى بلد ما مؤشرا عاما جيـــدا للتغلغل الاجنبى وللسـيطرة التقنوية التى تزاولها القوى الرأسمالية الكبرى كذلك • وانه لصحيح طبعا أن لهذا المؤشر عيوبا كثيرة ترتبط بدرجة كبيرة بسمته الكمية ، وأخطر هــذه العيوب اعطاء مثل هذه الاهمية لكل براءة اختراع •

ان الخطورة الاقتصادية للبراءات تختلف اختلافا بينا ، وهو الامر الذى يجب أخذه فى الاعتبار المناسب • وعلاوة على ذلك فان براءات الاختراع ليست سوىمركبة واحدة من ترابط تقنوى عام •

هذا وان جزءا فقط من المعرفة التقنوية يتم تسجيله ، بل ا نبعض البـــاحثين ليذهب الى الزعم بأن تلك المعلومات التى لا يمكن حفظها طى الكتمان هى التى يتم تسجيلها •

ويشير تقرير حديث للامم المتحدة الى أن ٩٦٪ من البراءات الممنوحة للاجانب فى العالم لها أصـولها فى الدول الرأســمالية المتقدمة ، وثلاثة فى المئة فى الدول الاشتراكية • وتقتسم دول أوربا الجنوبية ودول العالم الثالث الواحد فى المئةالمتبقى ويمكن تصوير الوضع بالطريقة الآتية : ٣٣٪ فى المئة من البراءات الممنوحة للاجانب لها أصلها فى الولايات المتحدة ، و٢٠ر٦٪ لها أصلها فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، و٧ر٨٪ لها أصلها فى المملكة المتحدة • وبعبارة أخرى فان هذه الدول الثلاث تتحكم فيما يناهز ثلثى كل البراءات الممنوحة للاجانب فى النظام الدولى • ويجب أن لاننسى، قصدا للمقارنة ، أن هذه الدول الثلاث لا تتحكم الا في٣٤٪ منمجموعأعدادالاختراعات المسجلة فى العالم • أما فى الدول النامية فان الوضع موضح فى الجدول رقم (١) •

الجدول (١)

الاصل الوطنى للبراءات الممنوحة للاجانب فى الدول النامية فى سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٧٢ (نسب مئوية)

دولة الاصل	١٩٦٤	١٩٧٢	التغيير
الولايات المتحدة الامريكية	٣٦ر١	٤٠ر٦	+ ١ر٥
جمهورية المانيا الاتحادية	٩ر٨	١١ر٠	+ ١ر٧
سويسرة	١١ر٦	٦ر٦	− ٤ر٣
المملكة المتحدة	٨ر٤	٨ر٦	+ ٠ر٥
فرنسا	٧ر٠	٧ر٣	+ ٠ر٣
ايطاليا	١ر٨	٢ر٤	+ ١ر٦
اليابان	١ر٥	٣ر٣	− ٠ر٢
الاراضى الواطئة (هولندة)	٦ر٠	٢ر٣	− ٣ر٧
كندا	١ر٦	١ر٨	− ٠ر١
بلجيكا	١ر٢	١ر٥	+ ٠ر٣
السويد	٠ر٦	١ر[illegible]	+ ٠ر٤
الدول الاخرى	٦ر٨	٧ر٨	+ ١ر٠
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	
ن =	١٠ر٥٩	١٥ر٢٠٠	

وبمقارنتها بالارقام الخاصة بتوزيع كل البراءات الممنوحة للاجانب يمكننا أن نوضح أن العالم أهم ، بتعبير نسبى ، للولايات المتحدة ، من بقية العالم ، والامر نفسه صحيح بالنسبة للمملكة المتحدة ،وتبسط الشركات من جمهورية ألمانيا الاتحادية سلطان براءات اختراعاتها بصفة رئيسية على دول صناعية اخرى • ولقد نشأت منذ بعض السنوات دعوى أن المجموعة الاوربية تنمو لتصبح قوة عظمى جديدة ، وانه من الممكن اختبار هذه النظرية أيضا عن طريق بيانات براءات الاختراع ، وذلك بجمع النسب المئوية للدول الست الاعضاء فى المجموعة المبينة فى الجدول رقم (١) (أى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، بلجيكا ، ايطاليا ، هولندا) •
وبهذه الطريقة نجد أن نصيبها قد زاد بدرجة متواضعةجدا من ٣٤ر٢٪ الى ٣٤ر٩٪ • ولو أننا استبعدنا ، على حال ما ، هولنده فاننا نجد أن نصيب الدول الخمس الباقية الاعضاء فى المجموعة قد نما من ٢٨ر٢٪ الى ٣٢ر٦٪ • وهذا يدعم الرأى القائل بأن المجموعة الاوربية قد استطاعت أن ترفع من قدرتها التقنوية فى العالم الثالث ، الامر الذى لم يحدث على حساب الولايات المتحدة ، ولكن بالاحرى على حساب سويسره ، وربما كان ذا صلة بالتنافس الدولى فى قطاع الدواء •

لقد فحصنا الاعتماد التقنوى ، حتى هذه النقطة من المقال ، بصورة تكاد تكون منفردة ، من زاوية الدول الصناعية • والوجه الآخر من العملة يجب أن يستطلع كذلك ، أى ما مدى اعتماد الدول النامية على التقنية المسجلة الواقعة تحت السيطرة الاجنبية ؟ ان نظرة عامة منهاجية نسبيا يمكن الوصول اليها عن الوضع من البيانات الآتية التى يوفرها فيدركير ، منسوبة الى سنتى ١٩٦٥ و١٩٦٦ ، ومعطية نسبة البراءات الاجنبية الى البراءات الاهلية (المحلية) فى ١٥٦ قطرا • ونجد فى الجدول رقم (٢) قائمة بالدول الاكثر اعتمادا على البراءات الاجنبية •

الجدول (٢)

نسبة البراءات الاجنبية الى الاهلية فى دول مختارة

الدولة	نسبة	الدوله	النسبه
نيجيريا	٦٩٢ر٠	سيراليون	١٠١ر٠
غانا	٣٠٠ر٠	الجماهيرية العربية الليبية	٧٦ر٣
تنزانيا	٢٦٠ر٠	جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية	٨٨ر٠
أوغندا	٢٣٠ر٠	شيلى	٤٣ر٨
الاردن	٢٢٤ر٠	لكسمبورج	٣٨ر٠
زامبيا	٢٠٤ر٠	ماليزيا	٣٢ر٨
مالاوى	٢٠٠ر٠	الجمهورية العربية السورية	٢٩ر٤
كينيا	١٨٣ر٠	الفلبين	٢٤ر٨
مالطة	١١٦ر٠	تونس	٢٥ر٠
قبرص	١٠٨ر٠	ترينداد وتوباجو	٢٠ر٢

واذا وضعنا هذه الدول العشرين فى مجموعات برزت الباقات الآتية :

البــلاد الافريقية الشرقية (تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا ، مالاوى كينيا) وهى جميعها شديدة الاعتماد عـلى البراءات الاجنبية ، **أفريقيا الغربية** (نيجيريا ، غانا ، سيراليون) ، **منطقة البحـر الابيض والشرق الاوسط** (الاردن ، مالطه ، قبرص ، الجماهيرية العربية الليبية ، تونس) ، **ومنطقة آسيا الجنوبية الشرقية** (جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية ، ماليزيا ، الفلبين) .

وانه لما هو جدير بالاعتبار ، فى نظرى ، أن دولتين فقط من أمريكا اللاتينية تظهران فى القائمة ، هما شيلى وترينداد وتوباجو . وهذا قد يومىء الى شيئين : اما أن أمريكا اللاتينية ليست معتمدة على البراءات الاجنبية بالقدر المعتقد عادة ، واما أن « الاشارة المستوحاة من البراءات ليست سليمة بدرجـــة كافية فى قياس الاعتماد التقنوى (على البراءات الاجنبية) .

فاذا فحصنا العوامل التى يمكن أن تفسر درجة الاعتماد التقنوى العالية فان الاستعمار هو أول ما يتبادر الى الذهن . ومن الواضح أن ذلك فى أفريقيا له أهمية بالغة . فمثلا كينيا وتنزانيا قد سجلتا ببساطة براءات الاختراع الانجليزية . وأيما فرد بما فى ذلك رعاياهما عليه أن يحصل على البراءات أولا فى المملكة المتحدة . وفى منطقة البحر الابيض المتوسط وفى منطقة جنوب شرق آسيا قد لا تكون الوشـــائج الاستعمارية بمثل هذا القدر من الخطورة فى تفسير سيادة البراءات الاجنبية . وعلى كل حال فان الاستعمار التقليدى قد تطور الى ما يسمى عموما بالاستعمار الجديد الذى يعنى أن روابط السيطرة الرسمية السابقة قد حل محلها اعتمادات أقل وضوحا وان تكن ما تزال قوية . ومكاتب تسجيل البراءات فى الدول النامية مثل على ذلك ، فانها على اتصال دائب ، بترتيبات ثنائية أو متعددة الاطراف ، بمكاتب تسجيل البراءات للقوى الاستعمارية السابقة وهذا ليس مرده الى الضرورة الادارية فحسب ، ولكن الى الرغبة فى التعاون مع القوى المسيطرة كذلك . وربما لم يكن من قبيل المبالغة أن نقول أن

مكاتب تسجيل البراءات فى الدول النامية هى فى حالات كثيرة رؤوس جسور تيسر سبيل الغزو أمام البراءات والتقنية الاجنبية •

وانه لمما يستحق بعض الاهتمام أن نتبين كيف ترتبط كثافة البراءات ونصيب البراءات الاجنبية • ولقد حلل تارمو كوسكينين ، معتمدا أيضا على بيانات فيدركير ، هذه الارتباطات بمساعدة جدول •

ولقد وجـد أن الدول الكثيفة البراءات ـ وغالبـا تكون دولا متقدمة مهتمة باقتصاديات السوق ـ تكون أقل اعتمادا على التقنية الاجنبية المسجلة كبراءات من الدول الاقل فى كثافة البراءات (٥ = ـ ٠ر٦٤) وهذه النتيجة تشير بوضوح الى أن الدول التابعة (المسودة) فى النظام الدولى للبراءات هى ، مع استثناءات نادرة ، دول نامية •

ولقد أوضحت دراسات كثيرة كيف أن الاعتماد والتبعيـة ظاهرتان تراكميتان (تجمعيتان) تقوى فيهما الاشكال المختلفة للاعتماد والتبعية بعضا بعضا • وليس لدى علم بدراسات منهجية منظمة ، تغطى العالم بوجه عام ، عن العلاقة بين الاعتماد على البراءات الاجنبية والمسائل الاخرى ، وترى دراسة أولية عن أوربا الغربيـة أن درجة منخفضة من الاكتفاء الذاتى التقنوى تكون مرتبطة بدرجة عاليه من الاعتماد على التجارة الخارجية ، ارتباط متلازمى •

سبيرمان الرتبة ـ الترتيب = ـ ٨٥و٠ (ن = ١٣) ، وترى الدراسة كذلك أن هذه الدرجه المنخفضة من الاكتفاء الذاتى التقنوى ترتبط أيضا بدرجة منخفضـة من المقدرة العلمية ر = ـ ٨٣و٠ (وهذه المقدرة مقيسة باسهامها فى البحوث العلمية العالمية المنشورة) • فالبراءات ، بعبـارة أخرى ، ليست متغـيرا مستقلا فى نظام السيطرة الدولية •

وربما بينت بعض الارقام المتنـاثرة مدى اعتماد بعض الدول عـلى البراءات الاجنبية • ففى جمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثـال ، وفى سنة ١٩٦٧ ، حاز المواطنون أقل من واحد فى المئة من البراءات المسجلة • وكان ٤٧٪ منها مملوكا لافراد فى المملكة المتحدة ، و١٥٪ منها أصحابها فى الولايات المتحدة ، و٦٪ حائزوها فى سويسره • وفى الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦١ كان ٦و١٠٪ من كل براءات الاختراع فى حيازة الاهالى ، وذلك فى مقابل ٦ر١٦٪ فى سريلانكا ، و٣ر٤٪ فى الباكستان ، و٧٪ فى جمهورية مصر العربية ، و٣ر٨٪ فى تركيا ، و٩ر٢٣٪ فى لبنان ، و٩ر٥٪ فى ترينداد وتوباجو • ويستشهدون كثيرا بدولة شيلى كمثل لدولة تم فيها نسـخ تأميم البراءات بمعدل يكاد يكون خطيا (علاقة الخط المستقيم)، ففى ١٩٣٧ كان النصيب المملوك للمواطنين ٥ر٣٤٪ ، وفى ١٩٤٧ كان هذا النصيب ٢٠٪ تجديدا ، وفى ١٩٥٥ كان ٦ر١٢٪ ، وفى ١٩٥٨ كان ١١٪ ، وفى ١٩٦٢ كان ٤ر٦٪ ، وفى ١٩٦٧ كان ٥ر٥٪ ، وأخيرا ١ر٦٪ فى ١٩٦٩ • ويمكن الاستشهاد بالسويد وفنلنده كأمثلة عـلى انتشار التسجيل الاجنبى للبراءات فى دول صناعية • فقد ازداد النصيب الاجنبى لطلبات البراءات بين جميع الطلبات فى فنلنده من ٤٤٪ فى عام ١٩٥٠ الى ٦٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٧٥٪ سنة ١٩٧٥ ، والقيم المناظرة للسـويد هى ٣٦٪ ، و٦٧٪ ، و٧٦٪ على الترتيب •

ولا يقتصر تركيز البراءات على الدول فقط ، بل يتم أيضا بمعرفة الشركات ، فالشركات العالمية تحوز نسبة عظيمة من براءات الاحتكار الممنوحة فى الدول النامية. ففى دراسة عن البراءات أجريت بمعرفة الشركات العالمية فى سبع عشرة دولةافريقية عام ١٩٦٧ وجد هلج جروندمان أن عشر شركات حازت ٩٠٪ من بين جميع البراءات. ان دراسة حال أثيوبيا تبين أن تسعين فى المئة من البراءات التى تم تشكيلها كانت مملوكة لشركة يونيـــون كاربايد ، وشركة أمريكان سـياناميد ، وشركه بريتيش بتروليام ، وشركة ستاسعتابليمنتا أليمنتارى . وحيث أن البيانات الشاملة عن دور الشركات العالمية فى النظام الدولى للبراءات غير متوفرة فانى مضطر الى أن ألجأ الى دراستين للحالة تصوران سيطرة الشركات العالمية فى هذا الحقل للنشاط الاقتصادى وسنبدا بحالة فنلندة كما هو موضح فى الجدول رقم (٣)

الجدول رقم (٣)

البراءات الممنوحة للشركات العالمية فى فنلنده ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤

الشركة	عدد البراءات الممنوحه	الشركة	عدد البراءات الممنوحه
هوكست (جمهوريه ألمانيا الاتحاديه)	١٦٩	هوفمان ـ لاروس (سويسره)	٩٠
ميرك وشركاؤه (الولايات المتحدة)	١٦٣	يونيليفر (المملكة المتحدة ـ هولندة)	٨٩
سيمينس (جمهوريه ألمانيا الاتحادية)	١٥١	ت.م. أريكسون (السويد)	٨٢
سيبا ـ جيجى (سويسرة)	١٣٩	بويرينجر (ألمانيا الاتحادية)	٧٤
فيليبس (هولندة)	١٣٦	ت.سى.اى (المملكة المتحدة)	٧٣
أيسيا (السويد)	١١١	سيرنج (الولايات المتحدة)	٦٠
مونتكاتينى (ايطاليا)	١٠٣	رون بولينك (فرنسا)	٥٨
سفنسكا فلاكتفابريكين (السويد)	١٠٣	دوبونت دى نيمور (الولايات المتحدة)	٥٧
ساندوز (سويسرة)	٩٩	بيلوا (الولايات المتحدة)	٥٥
باير (جمهورية ألمانيا الاتحادية	٩٧	اوينس كورننج فيبر جلاس (الولايات المتحدة)	٥٤

وانه من اليسير أن نرى مدى سيطرة شركات الادوية والكيماويات العالمية على سوق براءات الاحتكار الفنلندية مشتركه مع بعض شركات الطعام والاجهزةالكهربائية الفنية . ولا يشكل هذا مفاجأة ، لان براءات الاحتكار فى معظم البلدان تتركز فى نفس القطاعات . ويستطيع المرء بالرجوع الى الجدول رقم (٣) أن يرى كذلك أن الشركات من الولايات المتحدة وسويسره وألمانيا الاتحادية تسيطر على براءات الاختراع الممنوحة من فنلنده ، وأن يلاحظ المنزلة القوية بدرجة غير مألوفة للشركات من ألمانياالاتحادية، تلك المنزلة التى هى دون ريب نتيجة للتأثير الاقتصادى القوى الذى تملكه هــــذه الشركات بصفة عامة على الاقتصاد الفنلندى . والحقيقة أن المرء يحق له أن يشير الى المجال الاوربى الاقتصادى لجمهورية ألمانيا الغربية الواقع على حدودها والذى يتكون من النمسا ومعظم دول أوروبا الشـــمالية ودول البنلوكس والى حــــد ما أيضـــا بعض الدول الاشتراكية الصغيرة من أوربا الشرقية . ففى هذه الدول كلها نجد أن الشركات من جمهورية ألمانيا الاتحادية لا تسيطر على التجـــارة والاستثمار المباشر فحسب بل تسيطر أيضا بمفهوم براءات الاختراع الاجنبية .

ان الاستنتاجات التى تنبثق من « دراسة الحالة » الفنلندية يمكن تمحيصها (استطلاع صحتها) فى ضوء البيانات الخاصة بتسجيل براءات الاحتكار الاجنبية فى الارجنتين المبسوطة فى الجدول رقم (٤)

الجدول رقم (٤)

الشركات العالمية كصاحبة للاحتكارات الاجنبية فى الارجنتين ١٩٥٧ - ١٩٦٧

الشركة	١٩٥٧-٦٢	١٩٦٢-٦٧	المجموع
فيليبس (هولندة)	٧٢٦	٧٠١	١٤٧٣
راديو كوربوريشن أوف امريكا	٧٢٦	٣٨٢	١١٠٨
سيبا اس. ايه (سويسرة)	٣٣١	٤٦٥	٨٢٦
ستاندارد الكتريك (الولايات المتحدة)	٢٤٤	٣٩٧	٦٤١
دو بونت دى نيمور (الولايات المتحدة)	٢٤٥	٣٣٤	٥٧٩
شل (هولندة)	١٠٩	٤٢٣	٥٣٢
اى.سى.ى المملكة المتحدة	١٦٢	٣٣٧	٤٩٩
هوفمان لاروش (سويسرة)	١٦١	٢٣٥	٣٦٦
مونسانتو (الولايات المتحدة)	٢٦	٣٤١	٣٦٧
جنرال الكتريك (الولايات المتحدة)	٢٠٧	١٤٤	٣٥١
ميرك وشركاه (الولايات المتحدة)	١٤١	١٩٥	٣٣٦
باير ايه.جى. (ألمانيا الاتحادية)	١٣٢	١٨١	٣١٣
جيجى جيه.ار.اس. ايه (سويسرة)	٨٧	١٦٤	٢٥١
امريكان سياناميد (الولايات المتحدة)	١٤٣	١٠٣	٢٤٦
اوين هاشيسون كوربوريشن (الولايات المتحدة)	١١٠	١٢٣	٢٣٣
نشيونال كاش ريجستر (الولايات المتحدة)	٧٤	١٥٨	٢٣٣
روم وهاس (الولايات المتحدة)	٦٩	١٦١	٢٣٠
جوديير تاير آند رابر (الولايات المتحدة)	٨٨	١٢٣	٢١١
بتسبرج بليت جلاس (الولايات المتحدة)	٩٥	١٠٧	٢٠٢
سانلوز بليتانت ليمتد (كندا)	٧٧	١٢٥	٢٠٢
اخرى	١١٨٤	٣٢٩١	٤٤٧٥
المجموع الكل	٥١٣٧	٨٦٥٧	١٣٧٠٤

والجدول يعزز الانطباعات المكتسبة من الاحصاءات الفنلندية كما يشير الجدول الى سيطرة الشركات الكيماوية والدوائية ، وأن دور الشركات الكهربائية الفنية هو أيضا دور بارز ولكن ليس الى نفس الدرجة ، هذا ومن بين الشركات العشرين الاولى فى الجدول (٤) تسع شركات يعمل بصورة غالبة فى هـذا القطاع (الكيماويات والدوائيات) ، أضف الى ذلك أن شركتى شـل وجوديير مرتبطتان ارتباطا وثيقا بالصناعات الكيماوية . ومما له دلالة موجبة أن هناك ستا من شركات الادوية فى

هذه القائمة ، وثمة سمة أخرى مثيرة للاهتمام ظهرت من بيـــانات كاتز (الجدول رقم ٤) وهى أن فيليبس وراديو كوربوريشن أوف أمريكا (آر • سى • ايه) قــد سجلتا نفس العدد بالتحديد من براءات احتكار المنتجات خلال الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٣ ، وهذا لا يكاد يعنى شيئا آخر سوى أن هاتين الشركتين قد التحمتا أو وفقتا بين عمليات تسجيل احتكاراتهما فى الارجنتين من خلال عملية امتزاج أو تجميع • ولقد هبطت بشدة عمليات التسجيل منذ ١٩٦٤ بالنسبة لشركة آر • سى • ايه ، ولكن شركة فيليبس ، والكلام هنا نسبى ، قد أحرزت منزلة أقوى بكثير • وبالمثـل فان تسجيل الاحتكارات لشركة جنرال الكتريك قد انخفض كذلك ، مشيرا الى تناقص عام لنفوذ الولايات المتحدة فى سوق الالكترونيات الارجنتينية •

ولقد زودنا فايتسبوس ببيانات شاملة نوعا ما عن المدى الذى تصل اليه حقيقة الاستفادة من براءات الاختراع فى الدول النامية ، فقد وجد أنه فى كولومبيا ، ومن بين ٣٥١٣ عملية مسجله للمنتجات ، عشرة فقط هى التى أنتجت فى الواقــع عام ١٩٧٠ • وفى بيرو ٥٤ براءة من بين ٤٨٧٢ منحت خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ هى التى استخدمت حقيقة • وهكذا تبـــدو براءات الاختـــراع المملوكة للاجانب فى الدول النامية وكأنها لا تكاد تستغل بالمرة ، وهذا يعنى ، فى الواقع العملى أن البراءات هى وسيلة لحماية أسواق تصدير معينة من المنافسة •

بعض الاعتبارات النظرية

ان بيانات براءات الاحتكار ، وان تكن غير كاملة نســـبيا ، يمكن استخدامها كمؤثر على تركيب النظام الدولى • ولقد بدل تارمو كوسكينين الجهود لبنـــاء نموذج للنظام الدولى يطابق بيانات براءات الاختراع • وهو يفرق بين أربعة نماذج للنظام الدولى ، وهو يستنتج عند البداية أن النموذج الاستقلالى ، الذى فيـــه تحقق الامم ابداعها التقنوى الذاتى ، مستقلة بعضها عن بعض ، هذا النموذج لا يعكس الواقع بطريقة سليمة • وهذا الوصف يصح على النموذج الانتشارى العديد الاقطاب الذى يقضى بأن مصادر الابداع موزعة عشوائيا نوعا ما بين البلدين • ويتبنى كوسكينين فكرة أن نموذجا ذا مركز يمكن التعرف عليـــه بوضوح ، يتكون من بعض الدول كنواة ، هو وحده القادر على أن يؤلف وصفا كافيا للنظام الدولى لبراءات الاختراع • ومن هذا الاستنباط يستمر ليدرس النموذج الانتشارى الوحيد القطب ، والنموذج الاقطاعى ، وأول هذين جمعى النزعة ، بمعنى أن دولة نامية يمكنها أن تحصل على الخبرة التقنوية والمهارات المطلوبة من دول متقدمة كثيرة اما بمفردها أو بالتعاون مع دول نامية أخرى ، وفى اطار النموذج الاقطاعى فان ذلك غير ممكن ، فالدول البعيدة عن « المركز » عليها أن تشترى تقنينها من « مراكز » غير قابلة للتبديل أو التغيير • وينتهى كوسكينين الى الاستنتاج القائل بأن النظام الاقطاعى هـــو أسلم الاوصاف للبعد التقنوى الاقتصادى للنظام الدولى ، وان كان من المحتمـــل وجوب استكماله ببعض سمات النموذج الانتشارى الوحيد القطب •

فان عرفنا المركز (أو النواة) بدولة واحـــدة مسيطرة فان سلامة النموذج الانتشارى الوحيد القطب تصير واضحة للعيان ، اذ أن هناك قدرا كبيرا من البينة على أن الشركات العالمية من دول عديدة تتنافس فى أسواق التقنيـــة لمعظم الدول النامية • وهذا لا يعنى أن الدول النامية تستطيع أن تختـــار بحرية من أى دولة

« نواة أو مركز » تريد شراء التقنية المسجلة (أو الموثقة) ، وعلى النقيض من ذلك فان الشركات الدولية للقوى الرأسمالية الكبرى قـد طبقت فى معظم الحـالات « استراتيجية » تقسيم الاسواق ، من خلال اتفاقيات مشتركة تعطى الدول النامية فرصا قليلة لتمارس اختيارا حقيقيا بين عارضى الخبرة التقنوية الموثقة أو غيرها .

ويجب على المرء أن لا ينسى أن التوثيق الدولى للبراءات هو نظام حركة يمكن بفضله لاقتصادات الدول النامية أن تندمج مع النظام الرأسمالى العالمى ، فمن خلال النظام الدولى لتوثيق الاحتكارات تجذب الدول « غير المركزية » (وهى من غـير الدول « النوايا ») للوقوع فى شرك الشبكة الدولية ، الوحيدة الجانب ، الخاصة بالخبرة التقنوية ، فالبراءات وسيلة لاحتكار المعلومات . وبمعاونة هذا الاحتكار فان القوة القاهرة للشركات العالمية ـ القـوة لتقرير علاقات القـوة بين « المراكز » و « الاطراف » اذا حبسنا تعبير ديتر سنغاس ـ قد تعاظمت بدرجة بالغة ، ولو أنه (أى الاحتكار) ليس هو الاساس الوحيد لقوة الشركات العالمية .

وهذا المثال ، قائما مع أمثلة كثيرة أخرى مذكورة هنا ، يشـير الى أن النظام الدولى لتوثيق البراءات يؤدى دورا اضافيا هاما فى تدعيم بناء السيطرة الدولية .

وكما آشير اليـه فيما سبق ، فان النظام الدولى لبراءات الاحتكار له كذلك مظاهر وصفية هى التى تتصل بفنـوات انسياب المعلومات بين الامم والشركات ، ولقد أوضح فايتسوس أن هناك بعدين للنظام الاقتصادى الدولى هما القوةوالمعرفة. وفى رأيه أن عناصر القوة تتكون من الانشطة العالميـة للشركات الدوليه وتحدمها المركزى فى صنع القرار كما تتكون من عناصر انشائية أخرى معينة . ويمكن تعريف « المعرفة » مع الابتعاد الى حد ما عن رأى فايتسوس بأنها ادراك لاختيـارات وبدائل مختلفة تحت تصرف شركة عالمية ما . وهذه الاختيارات والبدائل المختلفه قد تتعلق بالتزويدبالمواد الخام ، أو تتعلق بفرص التصدير أو الاستثمار ، كما تتعلق بالمعلومات التقنوية عن المنتجات والعمليات فى قطاع معين من الاقتصـاد . وبراءات الاحتكار جزء هام من هذا النوع من « المعرفه » لانه يمكن استخدامها لاحتكار الانتاج ، وبهذه الطريقة يضبط أنماط الاستثمار والتجارة الدولية . ومن المحتمـل ان السيطرة القائمة على المعرفة قد أصبحت هامة بطريقة متزايدة فى النظام الاقتصادى العالمى ، ربما جزئيا على حساب القوة البحتة لرأس المال .

ولقد وصل هلج هفيم الى قريب جدا من هـذا التصور فى تحليله للتركيب « التقنرسمالى » (تكنوكابتال) للنظام الدولى . ويعرف هـذا بانه تركيب تحكمى يتميز باندماج التقنية والمعلومات ورأس المال فى اطار التقسيم الدولى التصـاعدى للعمل (التخصص الدولى التجمعى فى الوظائف) وهـو يؤكد كذلك أن المعلومات والتقنية الفائقتين لا بد أن تتحدا مع وضع احتكارى ودرجات عالية من الاكتفاءالذاتى لرأس المال قبل أن يستطيع المرء أن يتحـدث عن بناء « تقنرسمال » متقن . وهـذا يعزز رأيى أنه يكون مضللا أن نعتبر براءات الاحتكار والمعلومات التقنوية بمثابة قوى دافعة فى النظام الدولى الحالى غير المتـكافىء ، والاولى (أى الافضـل) أنها أدوات وأساليب حركة تستطيع الشركات العالمية ذات المراكز الاحتكارية ، بمعاونتها ، أن تصون قوة تأثيرها فى مواجهة المنافسين المحليين والدوليين ، بل حتى زيادتها فى بعض الحالات . ان التوزيع غير المتكافىء لرأس المال وما ينجم عن علاقات غير متوازنة يضمن أن تكون العلاقات التقنوية كذلك غير متوازنة ، بل الى درجة أقوى فى أغلب الاحيان.

ان متغيرا مركزيا متداخلا بين توزيع قوة رأس المال وتوزيع الدراية التقنوية لهو التوزيع غير المتكافىء الى حد بعيد للموارد العلمية للعالم • وبدون أن نقصد الى أى تحليل شامل فانه يمكن للمرء أن يشير الى أن البلاد الصناعية تتحكم فيما يقرب من تسعين فى المئة من الجهود العلميه فى العالم وفى بعض الحالات وربما أكثر • ففى أغلب مجالات البحث العلمى تحتل الشركات العالمية الكبرى مكانا ذا سيادة وسيطرة •

براءات الاختراع والتجارة الدولية

ربما كان لبراءات الاختراع وعقود التراخيص والاتفاقيات التقنوية الاخرى تأثير على اتجاه وتكوين التجارة الدولية أكثر مما يفترض عادة وان ضعف ومقدار (كم وكيف) تيارات التجارة الدولية لا يتحدد بمعطيات الباعث وتفاوتات المقدرة بين الامم فقط ، ولكن أيضا بترتيبات انشائية مختلفة تشكل اتفاقيات التقنية جزءا منها ، فالبراءات واتفاقيات التراخيص وسائل تستطيع الشركات العالمية بها أن تنظم شبكات معاملاتها التجارية بتقسيم الاسواق بين هيئات تابعة لها ، وبالمثل بين حاملى التراخيص فاذا استخدم توثيق الاختراعات لاحتكار أسواق معينة فان الانتاج المحلى يصبح ببساطة وغالبا غير مكفول ، فى حين تزيح الحماية المستمدة من البراءات الاحتكارية الشركات الاخرى • وفى مثل هذه الحالات فان التصدير هو الاستراتيجية التى يتبعها حائز البراءة الاحتكارية •

فاذا امتد استخدام التقنية الموثقة الى بلد أجنبى فانها قد تخدم أغراضا هجومية أو دفاعية • فالاستراتيجية الهجومية تعنى أن تقديم التقنية الموثقة قد تكون مرحلة انتقالية فى عملية الاستيلاء على الشركات الاهلية ، وازاحة المنافسة وغزو السوق فعلا ، والبراءات والتراخيص يمكن أن تكون جزءا من استراتيجية دفاعية أيضا • فالتقنية تباع لبلد ما يسبب مزايا الاحتكار المتدفقة ولكن لانه اذا لم تبع فان شركة أخرى ستضطر الى أن تقوم بذلك فتفقد الاسواق • واتفاقيات التراخيص هى أيضا وسيلة لتجزئة الاسواق • وهناك براهين أولية تبين أن الشركات ما أندر ما ترخص تقنينها للمنافسين المحليين ، ويتم عقد الاتفاقيات من باب التفضيل مع الشركات الاجنبية •

وثمة استراتيجية عامة للشركات العالمية ، هى أن تدمج الهيئات المحلية التابعة لها فى التقسيم العالمى للعمل الخاص بالشركة ، وهكذا تضمن أن يكون دورها (أى الهيئات التابعة) مبررا للربح وفعالا بقدر الامكان ، وهذا يعنى ، بدوره ، أنها تكون غالبا مندمجة بقوة فى الخطط العالمية لشراء المواد ، وتحديد الاسعار ، وترتيبات القروض ، الخ • وهكذا يقرر الذى يبيع (أو يعرض) التقنية الى حد كبير الشروط التى يعمل بمقتضاها مشترى التقنية ، سواء كان هيئة تابعة أو حامل ترخيص أو غيرهما ، كطرف فى اتفاقية لاستخدام التقنية ، وبعبارة أخرى فان تكاليف هذه الاتفاقيات ، التى يتحملها المشترى ، ليست مالية بالتحديد فحسب ، ولكنها تمتد كذلك الى مظاهر بنائية أقل تحديدا ، تعين أيضا خصائص انتقال التقنية •

ان اتفاقيات التقنية غالبا ، نسبيا ، على فقرات مقيدة فيما يختص بتصدير السلع المنتجة بمقتضى الاختراع أو التراخيص ، وهذا ممكن لان قوانين توثيق الاختراع لكل الدول فى الواقع تعطى الحائزين الحق فى التحكم فى شروط البيع ، والهدف من

قيود التصدير هى غالبا للتحكم فى المنافسة بين حاملى التراخيص ، ومن الصعب الى حد ما تقدير أثر هذه القيود على حاملى التراخيص ، فهم من ناحية يخسرون اقتصاديا بفقدان أسواق التصدير ، ومن ناحية أخرى ربما يربحون من ازاحة المنافسة الاجنبية .

وهناك فقط معلومات قليلة منسقة عن تطبيق قيود التصدير فيما يتصل باتفاقيات التراخيص ، والبيانات المتاحة ، تشير الى أن الفقرات (أو البنود) الحاوية لمثل هذه القيود مألوفة نوعا ما فى اتفاقيات التقنية . ولقد حلل فايتسوس عددا من العقود فى بوليفيا وكولومبيا والاكوادور وبيرو ، ووجد أن الصادرات ممنوعة كلية فى ٨٠٪ منها وممنوعة جزئيا فى ٥٪ أما الدراسات الخاصة بالهند والفلبين فتبين أن الحظر التام أو الجزئى على الصادرات أقل شمولا ، ونصيبه من كل الاتفاقيات النافذة المفعول يبلغ حوالى ٥٥٪ فى الهند وقرابة ٣٣٪ فى الفلبين . ويبدو أن الدراسات الفاحصة تبرهن على أن قيود التصدير أكثر وجودا فى حالة اتفاقيات الترخيص مع الشركات الاهلية منه مع الهيئات التابعة المملوكة بكاملها لاحدى الشركات العالمية ، أو مع المشروعات المشتركة ، وربما كانت درجة التحكم فى حامل الترخيص عاملا خطيرا فى هذا المقام .

وكما أشير اليه آنفا فان البنود المقيدة المختلفة التى تقيد اختيار مصدر الشراء هى استراتيجية معهودة للشركات العالمية ليتاح لها استعمال قدرتها التقنوية على التأثير ، وعلى وجه الخصوص فى الدول النامية . ولقد بين فايتسوس مثلا أن ٦٧٪ من العقود المبرمة بمعرفة الشركات البوليفية والاكوادورية والبيروفية مع الشركات العالمية تحتوى صنوفا مختلفة من البنود المقيدة المتعلقة بمصادر الشراء ، بينما فى ال ٣٣٪ الباقية سمح صراحة بالاستيراد الحر ، وفى الهند اشتملت ١٫٢٪ من جميع الاتفاقيات النافذة المفعول على بنود خاصة بتقييد المشتريات ، بينما كانت النسبة المناظرة فى الفلبين ٣٦٪ .

بل ان بعض عقود التقنية قد تشتمل حتى تحريم استعمال المواد المحلية ،وهذا يحدث غالبا جدا داخل الشركات العالمية دون ذكر قيود صريحة ، كما ظهر بوضوح من تحليل بيانات ثلاث شركات عالمية تعمل فى صناعة الصابون الكينية . فلم تستثمر أى واحدة منها لتنمية مصادر المواد الخام المحلية لانتاج الصابون . فالمواد الضرورية الداخلة فى التصنيع تشترى عادة ، ولا سيما المطلوبة لانتاج السلع المعلمة عالميا ، من الموردين الدوليين المعتمدين من الشركة الام . ونتيجة من نتائج هذه الممارسة أن الاواصر المحلية لا تقوم قائمتها ، واقتصاد البلد المضيف لا يحصل على أية مزايا تستحق الذكر .

ان الضرر الناجم عن هذه الممارسات التقييدية ليتأكد بقوة بفضل تقرير حديث من الامم المتحدة :

« ان البنود المقيدة للشراء المرتبطة بنقل التقنية لا تؤثر فقط على تكاليف الانتاج من خلال التغالى فى أسعار مستلزمات الصناعة ولكن يمكن أن يكون لها آثار غير مباشرة ، هامة على العوض الاستيرادى ، والتنويع التصديرى وجهود النمو للبلدان النامية . فعندما يتقرر مصدر التوريد بمعرفة عارض التقنية بدلا من أن يتقرر بمعرفة من يستقبلها فان تحيزا لصالح الواردات لا مناص من توقعه . وعلاوة على ذلك فانه

لما كانت التقنية المستوردة قد نشأت فى بلد متقدم فانها تكون سيئة الملاءمة مع ممنوحات الحافز ، وتيسر المصادر الاهلية (المحلية) فى البلدان النامية وهذان العاملان يسهمان فى رفع تكاليف الانتاج فى البلاد النامية وجعل السلعة الناتجة أقل قدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية • ان التكلفة المرتفعة للتقنية المستوردة والمواد المستخدمة المستوردة تلقى عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات للبلدان النامية • وبالاضافة الى امكانيات التصدير الضئيلة فان هذا يؤثر تأثيرا سيئا على معدل نمو الاقتصاد بمنع الروابط الخلفية والامامية » •

الاتاوات المتعلقة بنقل التقنية

يمكن استخدام براءات الاحتكار باحدى ثلاث طرق : اما أن تترك دون استخدام، أو أن يتم تطبيقها بمعرفة مالكها على عملياته (اما فى الوطن أو فى الخارج) ، أو ترخص لاطراف ثالثة • وطبقا لتعريف تايلور وسلبرستون فان ترخيص براءة احتكار هو وثيقة ترسم خصائص براءة الاحتكار مدة الترخيص ، والشروط والمدفوعات المتضمنة ، وهذه الاخيرة تسمى عادة اتاوات (رسوم امتياز) •

ولا توجد بيانات مضبوطة على مدى الصفقات المتعلقة باستخدام براءات الاحتكار ومن ثم فمن الممكن أن نقدم فقط آراء تقريبية معينة • والجدول رقم (٥) يعطى نظرة تقريبية عن حجم وتقدم التجارة الخارجية فى براءات الاحتكار والتراخيص لبعض البلاد الكبرى •

الجدول رقم (٥)

تجارة براءات الاحتكار والتراخيص (١٩٦٠ ـ ١٩٧١) بملايين الدولارات

	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٧١	المدفوعات / الايرادات فى ١٩٧١
الولايت المتحدة				
الايرادات	٦٥٠	١٠٥٧	٢٤٦٥	٠٩ر٠
المدفوعات	٦٧	١٢٧	٢١٨	
المملكة المتحدة				
الايرادرت	–	١٢٣	٢٨٣	٩٤ر٠
المدفوعات	–	١١٥	٢٦٥	
فرنسا				
الايرادات	٤٨	١٤٤	٢٦٤	٧٠ر١
المدفوعات	٩١	١٩١	٤٥٠	
جمهوريه المانيا الاتحادية				
الايرادات	–	٦٢	١٤٩	٧٢ر٢
المدفوعات	–	١٥٣	٤٠٥	
اليابان				
الايرادات	٢	١٤	٦٠	١٣ر٨
المدفوعات	٩٥	١٥٦	٤٨٨	
السويد				
الايرادات	–	١٠	١٦	٣٧ر٣
المدفوعات	–	٢٥	٥٤	

والجدول رقم (٥) يوحى بالكثير فى أنه يبين بجلاء رجحان كفة الولايات المتحدة فى سوق براءات الاحتكار ، ففى سنة ١٩٧٢ ربحت من الاتاوات ورسوم الامتياز قدر ما كان عليها أن تدفعه قرابة احدى عشرة مرة ٠ ومن بين الدول الباقية أظهرت المملكة المتحدة وحدها فائضا طفيفا ، فاذا تركنا اليابان جانبا ، وهذا أمر له ما يبرره، بسبب انخفاض مستواها الابتدائى للايرادات ، فاننا نلاحظ فى حالة كل الدول الاخرى أن المدفوعات لبراءات الاختراع والتراخيص تزيد أسرع من الايرادات ٠ وهذا صحيح أيضا بالنسبة للولايات المتحدة ، ولكن فائضها الكبير الخالص يعنى أن ذلك ليس له تأثير عميق على مكانتها ، وبالعكس فان الدول الاخرى يحتمل أن يزداد اعتمادها على تفوق الولايات المتحدة التقنوى ، وفيما يبدو فان ذلك مقبول بصفة خاصة فى حالة فرنسا ٠

ان نصيبا عظيما من ايرادات الولايات المتحدة من براءات الاختراع والتراخيص يأتى من الهيئات الاجنبية التابعة للشركات العالمية ، ففى ١٩٧٢ تحصلت ٢١٠٠ مليون دولار من هذه الهيئات ، وتم تحصيل ٧٠٠ مليون فقط من الشركات غير التابعة ٠ والايرادات من الهيئات التابعه (الفرعية) تزداد كذلك اسرع منها بمعدل ١٤٫٨٪ فى العام من سنة ١٩٦٥ الى سنة ١٩٧٢ من الشركات غير التابعة التى كان معدل زيادتها المناظر ١٠٫٦ ٠ وهذه البيانات يمكن أن يضاف اليها المعلومات التى يقدمها كلايس برونديوس الذى بين أنه فى شيلى حول ما بين ٩٠٪ و١٠٠٪ من الاتاوات (رسوم الامتياز) الى الشركات الام فى الخارج ٠ ففى أربع من الحالات السبع (دولونت ، فيليبس ، يونيليفر ، باتا) حولت جميع رسوم الامتياز الى الشركة الاصلية (الام) ، وهذه الادله توحى بأن التعامل فى داخل الشركات العالمية يصبح أكثر أهمية نسبيا وهذه النتيجة يمكن أن تمتد الى التجارة داخل الشركات العالمية كذلك ـ وبهذا تفتح الباب أمام احتمالات زائدة لاستخدام المناورة فى تحديد أسعار النقل وكذلك فى التهرب من الضرائب وتجنبها ، والجدول رقم (٦) يوضح مصادر ايرادات الولايات المتحدة من التراخيص وبراءات الاحتكار والجدول يفرق بين الايرادات من الهيئات الفرعية (التابعة) الاجنبية والشركات غير المندمجة (غير التابعة) ويبين الجدول رقم (٦) بمنتهى الوضوح كيف أن الايرادات من الهيئات التابعة الاجنبية قد نمت أسرع كثيرا من الايرادات من الشركات غير التابعة ، وبصفة خاصة هذا هو الحال مع أوربا الغربية وكندا اللتين تعتبران ذواتى أهمية حيوية من وجهة نظر الشركات العالمية للولايات المتحدة ٠ والواقع أن الايرادات من أمريكا اللاتينية قد أظهرت نموا أبطأ كثيرا من الايرادات المناظرة من الدول الرأسمالية المتقدمة ، وعلاوة على ذلك فانها بالتقدير المطلق ، فى مستوى أشد انخفاضا ٠

والقسم الخاص « ببقية العالم » شاذ الى حد ما ، وهذا يرجع ببساطة الى الاثر المربك لليابان ، فمنذ ١٩٦٠ توجد معلومات مفصلة عن مدفوعات اليابان للولايات المتحدة ٠

الجدول رقم (٦)

ايرادات الولايات المتحدة من براءات الاحتكار والتراخيص ، ١٩٤٦ ــ ١٩٧٢

(بملايين الدولارات)

	أوربا الغربية		كندا		امريكا اللاتينية		بقية العالم		المجموع
	ا	ب	ا	ب	ا	ب	ا	ب	
١٩٤٦	١٠	—	٢٤	—	٣٦	—	٤	—	٦٤
١٩٥٠	١٦	—	٢٤	—	٤٥	—	٣٨	—	١٢٦
١٩٥٥	٤٥	٨٢	٣٤	١٧	٥١	١٠	٢٨	٢٤	٢٩١
١٩٦٠	١٣١	١٤٠	٩٥	٢٣	٩٦	٢٠	٧١٥	٦٤	٦٥٠
١٩٦٥	٣٨١	١٨٩	١٠٠	٢٧	١٧٤	٢٤	١٩٤	٩٥	١٢٥٩
١٩٧٠	٧٠٠	٢٥٢	٣٢٠	٣٥	٢٦٤	٤٧	٣٣٦	٢٢٩	٢٢٠٣
١٩٧٢	٩٥٧	٢٧٦	٣٩٥	٤١	٢٢٢	٤٨	٤٦٦	٣٦٥	٢٧٦٠

أ ــ الايرادات من الهيئات التابعة الاجنبية

ب ــ الايرادات من الهيئات غير التابعة الاجنبية

فاذا استبعدت هذه من الارقام الخاصة (ببقية العالم) فانها تحصل على السلسلة الزمنية الآتية : الايرادات من الهيئات الفرعية (التابعة) الاجنبية ، ٦٧ مليون دولار في سنة ١٩٦٠ ، ١٧٤ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ ، ٢٧٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٠ ، ٣٦٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٢ • والارقام المناظرة للايرادات من الشركات الاجنبية غير التابعة هي على الترتيب : ١٦ مليون دولار ، ٢٩ مليون دولار ، ٦٠ مليون دولار • وهذا يعنى أن « بقية العالم » باستبعاد اليابان تتبع النمط الذى لمسناه في المناطق الاخرى الرئيسية • وحالة اليابان هى على أى حال شاذة لان المدفوعات تأتى من مشروعات أهلية لا من هيئات تابعة لشركات الولايات المتحدة العالمية ، وهذا نشأ بدون ريب بسبب أن الوجود الاجنبى في الاقتصاد اليابانى جد متواضع بصفة عامة ، وبالتالى فان العوائد (الاتاوات) لا تستطيع بداهة أن تأتى من هذا المصدر • •

لقد اتبعت التحولات في مصادر الاتاوات والعوائد تقريبا مسار التحولات في التوزيع المناطقى (نسبة الى مناطق) للاستثمارات الاجنبية للولايات المتحدة ، وهى الاستثمارات التى انتقلت بصفة متزايدة من أمريكا اللاتينية الى الاقتصادات الاوربية الغربية خلال فترة ما بعد الحرب العظمى الثانية • ففى عام ١٩٤٦ حوالى ٨٠٪ من جميع الاتاوات من نصف الكرة الغربى ، بينما في عام ١٩٧٢ قل نصيبها بوضوح الى حوالى ٣٠٪ ، هذا بينما ارتفع نصيب أوربا الغربية خلال الفترة نفسها من ١٥٪ الى ما يكاد يبلغ ٣٥٪ واذا فحصنا نصيب أمريكا اللاتينية فقط نجد دون عناء أنه قد انخفض من ٤٠٪ الى قدر ضئيل يبلغ ١٢٪ • وعلى وجه العموم هذا يعنى أن أوربا الغربية واليابان اللتين ارتفع نصيبهما من ٩٪ الى ١٣٪ قد أصبحت حالتهما هامة بصفة متزايدة بالنسبة لشركات الولايات المتحدة العالميـة • ومع ذلك فان أمريكا اللاتينية ليست غير ذات خطر بالمرة بالنسبة للشركات الامريكية العالمية ، اذ طبقا

لتقديري الشخصي يأتي حوالى ٥٥٪ من جميع رسوم الامتياز من العالم الثالث من هذا المصدر •

ان هناك براهين قوية شاهدة على أن « المدفوعات التقنوية » قد أصبحت اضافات اضافات متزايدة الاهميه الى اعادة الارباح الى الوطن : وقد انتهى كلايس برندينوس الى أن نصيب الاعادة المقنعة للارباح الى الوطن ، متخفية فى زى « المدفوعا ت التقنوية » بالنسبة للتحويلات الرسمية المعلنة للارباح ، قد ازداد فى علاقة الولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينيـــة من ٤ر٧٪ فى ١٩٥١ ــ ١٩٥٥ الى ٦ر٨٪ فى ١٩٥٦ ــ ١٩٦٠ الى ٥ر١٢٪ فى ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ الى ٢ر١٧٪ فى ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ • وبعبارة أخرى فان المدفوعات التقنوية ــ العوائد ، اتاوات التراخيص ، والايجارات ــ قد أصبحت وسيلة متزايدة الاهمية لنقل الاموال من الهيئات التابعـــة الفرعية الى الشركات الاصلية • وكما يذكر برندنيوس فان هذا النوع من الاعادة المقنعة للارباح الى الوطن من بلدان أمريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة قد بلغ مجموعها ٢٥٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٥١ ــ ١٩٧٠ •

وسيتعلق مثلي الاخير عن العوائد (رسوم الامتياز) بفنلنده التي عانت باستمرار من ميزان متزايد السوء للعوائد ، بالطريقة التى كابدتها بلاد أخرى كثيرة ، كماهو موضح بالجدول رقم (٧)

الجدول رقم (٧)

ميزان العوائد فى فنلنده فى الفترة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٥ (بملايين الماركات)

	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
المدفوعات فى الخارج	٤٠	٥٦	١٠٨	١٧٠
الايرادات من الخارج	٧	٨	١	٥
	ــ ٣٣	ــ ٤٨	ــ ١٠٧	ــ ١٦٥

ولقد نمت المدفوعات الى أكثر من أربع مرات خـــلال سبع سنوات ، فى حين بقيت الايرادات ثابتة تماما أو تناقصت • ولقد أدى هذا الى ميزان متدهور للعوائد التى تدفع بصفة رئيسية بواسطة الصناعات الهندسية والكيماوية والدوائية والغذائية التى تشكل فى مجموعها أقل قليلا من النصف ، بصفة رئيسية ، الى شركات الدواء السويسرية والشركات الكيماوية من جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وكذلك الى يونيليفر ونسلة • وانه لمما يدعو الى التأمل والعجب حقـا أن الشركات الفنلندية قد دفعت عوائد أكثر (٨ر١ مليون دولار) للشركات الاجنبية عـــلى براءات اختراع وتراخيص متعلقة بصناعات تشكيل الاخشاب التي يجب أن تكون فيها فنلنده عالية الكعب ، دفعت أكثر مما كسبت سنويا عادة من بيـــع براءات الاختراع والتراخيص للخارج ، وهذا المثل يبين ، فى رأيى ، بطريقة بالغة الايحاء ، الى أى مدى بلغته القوى الدولية الصغيرة فى الاعتماد على غيرها • ولقد اكتشفت بعض الملامح المثيرة للاهتمام الخاصة بالترخيص الدولى للتقنية ، بمعرفة روبرت ويلسون الذى بحث العلاقة بين الترخيص الاهلى والدولى ، فقارن ايرادات العوائد (رسوم الامتيـــاز) من الشركات الاهلية بمثيلتها من الشركات الاجنبية غير التابعة ، ووجد أن شركات الولايات المتحدة

قد تسلمت ٥٦٪ ، والشركات اليابانية تسلمت ٧٧٪ من جميع ايراداتها من الخارج ، وعلى أى حال فان ويلسون قد أغفل حقيقة أن معظم ايرادات العوائد جاءت ، على الاقل فى حالة شركات الولايات المتحدة ، من الهيئات الاجنبية التابعة ، ومن ثم فان مقارناته تكشف عن جزء فقط من الحقيقة ، ولكن هذا لا ينقض استنتاجه أن هناك ميولا قوية احتكارية فى تدفق العوائد الدولية ، خلقتها استراتيجية تفضيل بيع التقنية للشركات الاجنبية لا للشركات المنافسة فى نفس الدولة على شرط أن توافق الشركات الاجنبية على أن تبقى خارج الاسواق الرئيسية لمانح الترخيص ٠

جهود ترمى الى اصلاح

نظام توثيق الاختراعات الدولى

اذا أخذنا فى الاعتبار الطبيعة البالغة الجور والمفرقة فى المعاملة لنظام توثيق الاحتكارات الدولى أصبح مفهوما لماذا عورض النظام ٠ فالامم ذات الوضع المكشوف للغاية ، ولكن لا تزال تحتفظ بمبادرة ما ، قد حاولت أن تغير النظام الدولى السائد لبراءات الاحتكار ٠ وفى ١٩٦١ أثارت الحكومة البرازيلية مسألة اصلاح النظام الدولى لبراءات الاحتكار فى الجمعية العمومية للامم المتحدة ٠ وبناء على هذا أصدرت الجمعية العمومية فى ١٩ ديسمبر ١٩٦١ القرار رقم ١٧١٣ / ١٦ الذى طالب السكرتير العام (للامم المتحدة) بأن يعد تقريرا عن تشريعات توثيق الاختراع فى الدول المختلفة ، وعن التأثير الاقتصادى لبراءات الاحتكار ، وعن ملاءمة عقد مؤتمر دولى عن موضوع توثيق الاحتكارات ، وهذا التقرير ، الذى بنى على أساس استفتاءات ارسلت الى ٥٤ حكومة و١٦ هيئة عالمية ، قد نشر سنة ١٩٦٤ ، ولقد استجابت ١٢ دولة للاستفتاء ، أغلبيتها العظمى حبذت نظام توثيق الاحتكارات ، وتبنت الهند ولبنان وكوبا فقط وجهات نظر تنديدية انتقاوية ٠

وهذا يوضح أنه خلال العقد السابع كان كثير من الدول النامية راغبا فى الدخول فى الاتفاقيات الدولية القائمة بدلا من تحدى نظام توثيق الاختراعات القائم (السارى) ٠ ومنذ أوائل العقد السابع اكتسب النقد ، تدريجا ، أرضا على الصعيدين الاهلى والدولى كليهما ٠ فعلى المستوى الاهلى (الوطنى) كانت بلاد كالبرازيل والمكسيك والهند من غلاة الدعاة حماسة الى الحاجة لمراجعة نظام توثيق الاحتكارات الحالى ٠ وهكذا فان الحكومة البرازيلية على سبيل المثال تصر على أن الموافقة الرسمية على اتفاقيات ترخيص براءات الاختراع تعنى مسبقا (تفترض سلفا) أن حامل الترخيص يستغل الاختراع فعلا ، ولا يستخدمه لمجرد تبرير دفع العوائد (رسوم الامتياز) ، وفضلا عن ذلك فا نالقانون البرازيلى ينص على أن « جميع الحقوق الخاصة بالتحسينات التى يستحدثها حامل الترخيص فى المنتج أو عملية الانتاج سوف تصبح ملكا له ، لا لصاحب براءة الاحتكار » ، وفى الهند شرط قانونى أن مدفوعات العوائد يجب أن تقتصر ، بصفة طبيعية ، على فترة خمس سنوات من بدء الانتاج أو الى فترة قصوى مداها سبع سنوات من توقيع الاتفاق ٠

ولقد كان التشريع المكسيكى الخاص ببراءات الاحتكار حازما نوعا ما حتى الآن ، ولكن هناك خططا لجعله أشد حزما ٠ ففى نهاية مدته الرياسية اقترح (الرئيس) لويس اتشفيريا مجموعة جديدة من قوانين توثيق الاحتكارات ، غطت ، ضمن أشياء

أخرى ، استبعاد براءات الاحتكار للادوية ، والكيماويات ، والعمليـــات الكيماوية ، وتصنيع الاغذية ، والزراعة ، وأجهزة مقاومة التلوث والطاقة النووية • وسيحل محل نظام توثيق الاختراعات فى هذه القطاعات شهادات المخترع التى تســمح بتحويل العوائد ولكنها تمنح التحكم فى ترخيص الاختراعات • أما فى تلك الميـاديـن حيث سيستمر التصريح بتوثيق الاحتكارات فان مـــدة سريان براءات الاحتكار الجـديدة ستنخفض من خمس عشرة سنة الى عشر سنين ، والشركات التى تعجز عن استخدام براءاتها خلال ثلاث سنوات من بدء التسجيل سوف تتعرض لابطالها ونزع ملكيتها• وختاما فان أحد النصوص يقرر أن الحكومة لها حق أن تحرم بقـــوة القانون الاسماء المعلمة (للمنتجات) ، ولاسباب مفهومة فان الجهود المكسيكية لزيادة التحكم الاهلى فى نظامها لتوثيق الاحتكارات قد أثارت المخاوف والمعارضة بين الشركات العالمية •

وانه ليبدو لى ، استنتاجا من هذه الامثلة القليلة ، أن جو العلاقات الاقتصادية الدولية الجديد ، المميز بمطالبات تدعو لنظام اقتصادى عالمى جـديد ، والمميز كذلك بجهود ترمى الى الاعتماد على النفس محليا (وطنيا) وجماعيا (دوليا) ، يبدو لى أن هذا الجو الجديد سوف يكون له تأثير خاص على نظام توثيق الاحتكارات العالمى أيضا • لقد كانت الجهود الاهلية لمراجعـــة تشريعات توثيق الاحتكارات نادرة ، وكانت تلك الجهود مقصورة على تلك البلاد القوية نسبيا فى العالم الثـالث ، التى تملك حظا من الاستقلال الذاتى فى العلاقات الدولية •

ان الاتجاهات الحديثة تشير الى أن الاصلاحات الاقوى احتمالا للتحقق تشمل : زيادة تطبيق الترخيص الاجبارى ، وقيودا على تحويل الاتاوات ورسوم الامتيازالمتعلقة ببراءات الاحتكار ، وتقصير مدة سريان البراءات ، بل استبعاد القابلية للتـوثيق فى بعض المجالات التى تكون فيها الانتهاكات معهودة بدرجة غير قليلة أو المجـالات التى تعتبر أهميتها اقتصادية أساسية • ومن بين الوثائق القانونيـه يعد مؤتمر باريس مفتاحا ، فهو من وجهة نظر الدول النامية يحتوى أخطاء صريحة ، وأخطاء بالترك • ولقد ارتأى فايتسوس أن المادة الخامسة بوجه خاص يجب أن تتغير لتفسح المجـال ، ضمن أشياء أخرى ، أمام الترخيص الاجبارى التلقائى ، وتجنب أى الزام من براءات الاختراع بالواردات • ان تبنى الترخيص الاجبارى التلقائى سوف يعنى الغاء شمولية براءات الاحتكار ، ومن ثم يحولها (أ ى براءات الاحتكار) جزئيا الى سلع جماعية • ومن ناحية أخرى يمكن أن تضاف الى اتفاقية باريس نصوص تختص بصفة أساسية بالمعايير المختلفة لقابلية التوثيق الاحتكارى •

ويوجه فايتسوس نصيحته الى هؤلاء الذين يعملون من أجل التغيير فى نظـــام توثيق الاختراعات الدولى • ولقد اضطلعت مجموعة دراسية من خمسة عشر باحثـــا نابها ، يعملون تحت رعاية مؤتمر بوجواش للعلم وشؤون العالم ، الذى أصدر حديثا « مشروع قانون عن سياسة نقل التقنية ، اضطلعت المجموعة بمهمة مماثلة (لنصيحة فايتسوس) •

ان الهدف هو وضع قواعد عادلة بصفة عامة عن السلوك فى التجـارة العالمية للتقنية لقبول التبادل المفيد للطرفين فى التقنية المملوكة ، وقبول التسعير العـــادل لهذه الصفقات ، وكذلك توسيع مجرى التقنية المتاحة مجانا ، على أساس لا تفرقة فيه•

ولا يحتوى قانون بوجواش فى الواقع على توصيات معينة ، ولكنه بالاحرى يعدد

حالات يقترح فيها تغيير الوضع الحالى • وطبقا للقانون (قانون بوجواش) سـوف تطبق هذه التغييرات بصفة رئيسية على الممارسات التجارية ذات القيود ، مثل قيود التصدير والاستيراد ، والاتفاقيات التجارية الخاصة الاخرى التى تتقرر بمعرفة مالك التقنية ، وتطبق على المزاولات غير العادلة الخاصـة بالاتاوات بالمشاركة فى ادارة المؤسسات المستلمة للتقنية ، كما تطبق كذلك على الترتيبات المالية المختلفة التى تفيد طرفا واحدا من أطراف المعاملات التقنوية • وبوجه عام يمكن للمرء أن يقول أن مجموعة بوجواش تبدأ من أرضية تحبذ النمو المستمر للتقنية ، وتقبل الى حد بعيد الاطار العام للعلاقات الاقتصادية الدولية الحالية ، ومن ناحية أخرى من الواضـح أن تنفيذ قانون بوجواش سوف يغير سوق التقنية فى اتجاه أكثر عدالة بدرجة كبيرة •

لقد كان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD أهم ساحة للمناقشات الخاصة بنقل التقنية بما فى ذلك نظام توثيق الاحتكارات • وكانت ذروة معينـة فى هذا النقاش قد تم التوصل اليها ، ففى مايو ١٩٧٥ قدمت مجموعة السبعة والسبعين قانونا تفصيليا للسلوك عن نقل التقنية ، ولقد نقح مشروع القانون هـذا ، بمعرفة عدد من الخبراء من الدول الاقل تقدما ، ويمكن للمرء أن يلاحظ عرضا أنه (أى مشروع القانون) مماثل لقانون بوجواش من وجوه كثيرة • أن السمات الاساسية للقـانون النابع من مجموعة السـبعة والسبعين هى عالميته (مناسب لكل الدول) ومرونته (جميع البلاد لها الحق فى تشكيل قوانينها وسياساتها الذاتية) وسمته القانونيـة (القانون سوف يكون ملزما شرعا) ، وكان من الممكن التنبؤ بأن القوى الغربية الكبرى لا تستطيع أن تقبل هذا القانون ولو أنه كان هناك اتفاق على بعض النقط المعينة • وعندما قدمت مجموعة السبعة والسبعين فى ديسمبر ١٩٧٥ قانونها الى لجنة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، لنقل التقنية قدمت القوى الغربية فى الوقت نفسه اقتراحا مضادا بطول وتغطية مماثلين •

لقد تبنى دور الانعقاد الخاص السابع للجمعية للامم المتحدة فى سبتمبر ١٩٧٥ القرار التالى (٣٣٦٢ (اس ـ ٧)) :

« يجب على جميع الدول أن تتعاون فى اخراج دستور عالمى للسلوك من أجل نقل التقنية ، مستجيب ، بوجه خاص ، للاحتياجات الخاصة للبـلاد النامية ، ولهذا فان العمل لاخراج مثل هذا القانون يجب أن يستمر داخـل مؤتمر الامم المتحـدة للتجارة والتنمية ، على أن يتم فى وقت مناسب لاستصدار القرارات المطلوبة فى دور الانعقاد الرابع للمؤتمر ، بما فى ذلك قرار على السمة الشرعية لمثل هذا الدسـتور بهدف تبنى دستور للسلوك قبل نهاية ١٩٧٧ • هذا ويجب أن يعـاد النظـر فى الاتفاقيات الدولية الخاصة ببراءات الاختراع والعـلامات التجـارية ، حتى يلبى الاحتياجات الخاصة للدول النامية ، وذلك لكى يمكن أن تصبح هذه الاتفاقيات وثائق أكثر كفاءة لمعاونة الدول النامية فى نقـل وتنمية التقنية • ويجب أن تتطور أنظمة البراءات الاهلية ، بدون تأخير ، لتتفق مع نظام توثيق الاحتكارات العالمى فى صورته المعدلة » •

ولقد عجز دور الانعقاد الرابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجـارة والتنمية عن أن يستجيب لهذا المطلب • ولقد تركز الاختلاف الاكبر ، كما كان يجب أن نتوقع على صفة الالزام القانونى لمشروع قانون مجموعة السبعة والسبعين ، فالدول الغربيـة

تؤيد دستورا اختياريا • وفى النهاية ، ولكى يتجنب الفشل الكامل ، أصدر المؤتمر توصية بأن يستحث العمل على تحضير مشروع دستور دولى للسلوك بنية اكماله فى منتصف ١٩٧٧ ، ولقد تقرر ، علاوة على ذلك ، أن تؤلف مجموعة من الخبراءالحكوميين، مفتوحة لكل الدول الاعضاء ، وطلب من الجمعية العامة أن تعقد مؤتمرا للامم المتحدة تحت رعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية قبل نهاية ١٩٧٧ ليبرم دستور السلوك بشأن نقل التقنية •

ولقد تبنى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية كذلك قرارا يركز الاهتمام على الجهود المبذولة لمراجعة اتفاقية باريس • ولقد أعلن هذا القرار ، ضمن أشياء أخرى ، أن مراجعة نظام توثيق الاحتكارات العالمى يجب أن يأخذ فى الاعتبار : الحاجة لتيسير نقل فعال للتقنية الى الدول النامية بشروط عادلة ومعقولة ، والحاجة لنصوص لتجنب انتهاكات حقوق البراءات ولزيادة احتمال استقلال البراءات حقيقة فى الدول النامية، والحاجة الى مدخل متسع لاستخدام مستندات تسجيل براءات الاحتكار بمعرفة هذه الدول • وهذه المطالب تناظر بصورة عامة الافكار التى قدمت من الدول الناميةمحبذة اقتراح مراجعة قانون تسجيل براءات الاحتكارات الدولى ، ولكن من ناحية أخرى ، فان كثيرا من المطالب البالغة الاهمية قد أغفلت ، وصياغة قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية هى عموما حذرة وغامضة نوعا ما •

ملاحظات ختامية

تعلقت الافكار المعروضة فى هذا البحث بالآثار الضمنية الضارة لتسجيل الاحتكارات على النظام الدولى بوجه عام وعلى العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية • ان جوهر هذه الآثار الضمنية ربما أمكن اقتناصه اذا اقتبسنا قرارا للامم المتحدة يقول :

« بالنسبة للدول النامية فان الثمن الباهظ للتقنية يسبب قلقا خاصا ، اذ أن انسياب التعامل فى براءات الاحتكار يسير فعليا فى اتجاه واحد • فعندما تتعامل مع الشركات المتعددة الدولية على أساس الصفقة الشاملة فانها قلما تعرف الثمن المدفوع للتقنية ما لم يكن الثمن محددا بوضوح ، وبطريقة منفصلة ، فى شكل رسوم امتياز واتاوات فنية ويمكن أن تستغل حقوق الملكية لا لرفع تكلفة نقل القضية فقط ولكن أيضا لاضافة عدد من النصوص والشروط التى تستطيع أن تؤثر تأثيرا سيئا على دوافع التنمية عند الدولة المستفيدة •

وثمة مشكلة يجب أن تعنى بها المراجعة ، نشأت من حقيقة أن الشركات المتعددة (الكثيرة) الدولية تحصل على براءات احتكار فى كل دولة لتحمى اختراعاتها ، ولو أنه يحدث فى بعض هذه الدول أن لا تستخدم العملية ، أو قد لا يمكن الحصول على المنتج ، وفى هذه الحالة تكون براءة الاحتكار قد عقمت ، لكنها منعت أى خط منافس فى الانتاج •

ان هذا يعنى أن الدرجة العالية للاحتكار ، السائدة فى أسواق التقنية ، قدجعلت من الممكن لهؤلاء الذين يتحكمون فى التقنية أن يستخدموا براءاتالاحتكاروالتراخيص والعلامات التجارية بمثابة تدابير (أو وسائل) يمكن بفضلها ضبط تدفق التقنية

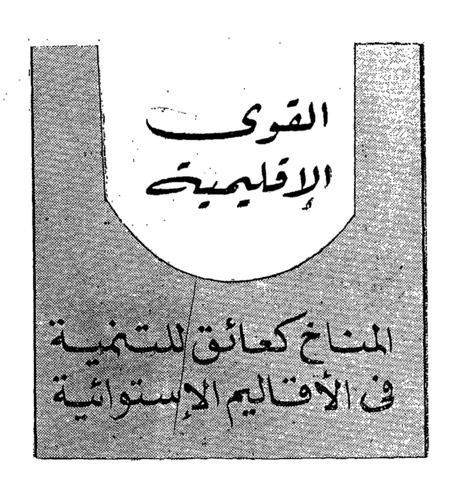
الدول لتنمية مصالحهم . ومن هنا فان براءات الاحتكار ، مثــلا ، تعوق بدلا من أن تيسر نقل التقنية الى الدول غير المركزية (نسبة الى مراكز التقنية) .

وعلى الرغم من الدرجة العالية للاحتكار فى تجارة التقنية فانها ليست ، على أية حال ، من صخرة واحدة ، فالعمل الذى اضطلع به رييموند دوفال وآخرون يشير الى أنه اذا استخدمنا الدول كوحدات تحليلية ، فان العــلاقات التلازمية بين معــدلات البضائع الرأسمالية المستوردة وبين براءات الاحتكار الاجنبية ، والعــلامات التجارية والمخزون السلعى الاهلى (المحلى) ، عالية نسبيا ، ولكنها لا تزال تمثل ظاهرة متميزة

ولقد بلغ معامل الارتباط (أو التلازم) بين العــلامات التجارية وبين براءات الاحتكار ٤٤ر٠ ، وبلغ بين براءات الاحتكار والبضائع الرأسمالية ٤٧ر٠ ، وبلغ بين البضائع الرأسمالية والعلامات التجارية ٧١ر٠ ، وهذه المعاملات التلازمية تشير الى أنه بالرغم من وجود درجة معينة من التصاعد فى الاعتماد التقنوى على المستوى الدولى فان هذه الدرجة ليست تامة على الاطلاق . وتوجد ، على أى حال ، بعض الاخطاء ، اذ أن درجة التبعية (الاعتماد) التقنوى لا يمكن بحثها بحثا حقيقيا بمثل هـــذا النوع من التحليل ، أولا لان البيانات ناقصة ، وثانيا لان الدور الذى تلعبه الشركات الدولية لم يمسسه البحث . وتشير بعض الجهود المتواضعة المذكورة (فى هذا المقال) ، مثل دراسات حالة الارجنتين وفنلنده ، الى أنه مع قليل من التجاوز ، فان نفس الشركات العالمية ، ولا سيما تلك التى تعمـــل فى قطاعات الكيماويات والدوائيات والاجهزة الكهربائية الفنية ، تسيطر على نظام تسجيل الاحتكارات للدول غير المركزية تقنويا ، وللدول المتقدمة الصناعية . وهذا بدوره يميل الى اثبات صحة الاستنتاج بأن أنسب نمط بنائى للنظام الدولى ، الذى يصور سمة الاعتماد (التبعية) التقنوية ، يمكن أن يستخلص بالجمع بين الملامح اللائقـــة للنمط الانتشارى الوحيـــد القطب وامنموذج الاقطاعى .

ان النظام الدولى لتسجيل براءات الاحتكار لا يفضى ، فى حد ذاته ، الى التبعية (الاعتماد) التقنوية ، ولكنه ، كما أكدنا ذلك مرارا ، بدلا من ذلك ، وسيلة لضبط تطبيق الخبرة التقنوية فى صنوف مختلفة من الدول وبصنوف مختلفة من المؤسسات وبصفة أساسية فان النظام الدولى لتوثيق الاختراعات بالاضافة الى الاساليب الاخرى المناسبة ينظم عملية من يأخذ فى التصنيع ، وكيف ، وتحت أية شروط . ورســـوم الامتياز والاتاوات ، بدورها ، أساليب عمل ، يمكن من خلال توزيع جزء من الارباح التى تنتج من امتلاك الخبرة التقنوية . وهذا التوزيع ، كما سبق بيانه ، يتجه بقوة فى صالح الدول الرأسمالية المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة ، ومن ناحيـــة أخرى فهو (أى التـــوزيع) بالغ الضرر للامم النامية التى لا تستطيع أن تقرر بحرية أى نوع من التقنية تريده وتحتاج اليه ، وأين تستطيع أن تبيع منتجاتها . وعلى نقيض

ذلك فان اتفاقيات براءات الاحتكار والتراخيص تحتوى صنوفا عدة من القيود على الواردات من المواد الخام ، **وعلى الصادرات** من المنتجات المصنعة ، أو نصف المصنعة ، وكذلك على تحديد أسعارها ٠ وعلى هذا الاساس فانه فى رأيى صواب أن نستنتج أن اعادة النظر فى نظام تســجيل البراءات الدولى سوف تقلل من الســيطرة التقنوية والاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى فى الجزء النامى من العــالم ، وذلك بزيادة استقلاله الذاتى (أى الجزء النامى من العالم) ٠ وان اعادة النظر فى نظام تســجيل البراءات الدولى لا يمكن على أية حال أن يفضى الى أى نتائج جذرية ، ان أثرها سوف يكون على أحسن الفروض محدودا ٠



●● كثيرا ما تشير الكتب المعاصرة التي تبحث في العلاقات الدولية الى اختلال التوازن بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وتعبر عن ذلك بتقسيم هذه الدول الى دول الشمال ودول الجنوب • وواضح أن هذا التقسيم يرتكز على الموقع الجغرافي الملموس لهاتين المجموعتين من الدول • كذلك يزداد الاعتقاد بأن عامل المناخ هو من العوامل الدائمة أو شبه الدائمة التي تؤثر في طبيعة هذا التقسيم ان لم تحدد طبيعته • واذا عدنا الى سنة ١٩٥٣ ألفينا اللجنة التي ألفها مجلس العلاقات الخارجية لدراسة التنمية المناخية والاقتصادية تقول ما نصه :

« لاحظت اللجنة في أثناء مداولاتها أن هناك تلازما عجيبا في دول العالم الحر بين المنطقة الاستوائية وعدم التقدم الذي يوصف بأنه حالة من التخلف ، كما تدل على ذلك المؤشرات المختلفة •

« وقد استعرضنا الادلة التي تثبت بشكل قاطع أن الموقع الجغرافي في المنطقة الاستوائية هو العامل الحاسم الوحيد في التخلف • وكيفما كان الامر فان درجة التلازم بين المنطقة الاستوائية والتخلف والادلة القطعية التي تثبت ذلك توضح أن معظم الشعوب في المناطق الاستوائية تواجه ـ بالقياس الى سكان المناطق المعتدلة ـ عوائق ضارة تؤثر ـ بالذات أو الواسطة ـ في سكني الانسان في البيئة الاستوائية ، وبخاصة المناطق الاستوائية الرطبة » أ هـ

الكاتب : جياناتوجا باندوبادبايا

أستاذ العلاقات الدولية ومدير مركز الدراسات الخاصة بجنوب شرقى آسيا ، ومركز الدراسات الخاصة بباكستان وبنجلاديش ، ومركز غاندى للدراسات بجامعة جدونبور ، كلكتا • من مؤلفاته « ماو تسى تونج وغاندى ، نظرات فى التحول الاجتماعى » عام ١٩٧٣ ، و « صنع السياسة الخارجية الهندية » عام ١٩٧٠ ، و « الفكر الاجتماعى والسياسى عند غاندى » عام ١٩٦٩ •

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ورئيس مشروع الالف كتاب سابقا •

وقال جونار ميردال أيضا :

« من الحقائق الثابتة أن نجاح التصنيع فى العصور الحديثة كما حدث فى اليابان والاتحاد السوفيتى قد تحقق فى المناطق المعتدلة • وكذلك تم التصنيع بالصين ، فى الولايات الشمالية غالبا • ولا يمكن أن يكون هذا كله من المصادفات التاريخية ، بل لا بد أن تكون له صلة ببعض العوائق الخاصة المتصلة بالمناخ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تلك العوائق التى تعترض الدول الواقعة فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية » أ هـ •

ونريد فى هذا المقال أن نبحث فى هذا العامل غير البشرى من عوامل اختلال التوازن فى هيكل النظام الدولى ، وأن نبين أن المناخ الاستوائى (وشبه الاستوائى أيضا) يؤثر تأثيرا سيئا فى انتاج الطاقة البشرية ، والزراعة ، والصناعة ، والتجارة وهذا من شأنه أن يجعل البلاد الاستوائية دائما فى وضع سيء بالنسبة للبلاد الواقعة فى المنطقة المعتدلة • ونريد أن نوضح أيضا أن البلاد الاستوائية لا تستطيع ـ منفردة أو مجتمعة ـ أن تحل مشكلة المناخ • ومن هنا كان العمل الدولى ضروريا لتحقيق هذا الغرض •

المناخ الاستوائى وانتاج الطاقة البشرية

دلت التجارب على أن انتاج الطاقة ، وبالتالى انتاجية العمل ، أقل فى البلاد

الاستوائية منه فى البلاد المعتدلة • وكان هـــذا القـــول يتردد كثيرا فى المؤلفات الاستعمارية • ولكن هذا التباين فى انتاج الطاقة كان يعزى فى المرحلة الاولى من الاستعمار الى التفوق العنصرى فى البلاد المعتدلة والانحطاط العنصرى فى البـــلاد الاستوائية • على أن الباحثين أخذوا يعترفون شيئا فشيئا بأهمية عامل المناخ • فقد حاول هنرى توماس باكل فى وقت مبكر يرجع الى سنة ١٩٦٤ أن يفسر فى كتابه الموسوم « تاريخ الحضارة فى انجلترا » كيف أن قوانين المناخ القاسية حكمت عـلى الشعب الهندى بالفقر ، وألقته فى مهواة التدهور التى لم يستطع أن ينجو منها حتى الآن • وتولى الزورث هنتنجتون شرح هذا الموضوع بالتفصيل • ولكن مبدأ الحتمية الذى ربط فيه بين قيام وسقوط الحضـــارات وبين التغييرات المناخيـــة ، ونزعاته العنصرية التى تتجلى فى بعض كتاباته ، كل ذلك صرف الانظار عن بحوثه التجريبية بشأن العلاقة بين المناخ وانتاج الطاقة البشرية • بيد أن بعض النتائج التى توصل اليها فى هذا المجال تتفق مع النتائج التى وصل اليها غيره من الباحثين ، كما تتفق مع التجارب والمشاهدات العامة •

ويرى هنتنجتون أن نتائج أبحاثه التجريبيه تؤيد نتائج الابحاث المماثلة التى أجراها غيره من العلماء ، وتبين بشكل قاطع أنه يوجد بين الاحوال المناخية حالة مثلى تساعد على نشاط الانسان ، تشبه تماما الحالة المثلى التى تساعد على نشاط الحيوان والنبات • ثم يقول : « تختلف هذه الحالة المثلى اختلافا قليلا نسبيا من قوم الى قوم ، ومن مكان الى مكان •• وكل حالة مناخية تغاير هذه الحالة المثلى تقلل من قـــدرة الانسان على العمل ، وتجعله أكثر تعرضا للمرض ، ومن ثم يصبح فريسة ســهلة للبكتريا وغيرها من الطفيليات » أ هـ •

وقد أتاحت له أبحاثه أن يحدد هذه الحالة المثلى فى ضوء الادلة والشـــواهد المباشرة وتجارب الناس الذين سافروا وعاشوا فى أنحاء مختلفة من العالم • يقول هنتنجتون فى ذلك :

« ان أفضل المناخ المناسب للصحة والعمل هو المناخ الذى قلما يقل فيهمتوسط درجة الحرارة عن ٣٨ ف ، وهو أنسب معدل للنشاط العقلى ، أو قلما يرتفـع عن ٦٤ ف ، وهو أنسب معدل للنشاط الجسمى • وعلى هـــذا الاساس فان الاحـوال المناخية المثلى تتوافر حيث معدل درجة الحرارة على مدار العام قريبا من ٥١ ف ، كما هو الحال فى لندن وباريس وبكين » أ هـ •

وفيما يتعلق بتأثير درجة الحرارة والرطوبة على العمـــل والصحة يشـــير هنتنجتون الى أبحاثه الخاصة ، وأبحاث غيره ، والرأى السائد فى هـــذا الشـــأن فيقول :

« متى ارتفعت درجة الحرارة فوق ٧٠ ف قلت قدرة الانسان على العمل الجسمى وضعف ميله اليـــه ، وازدادت حساسيته للمرض • واذا أضيف الى ذلك ارتفاع رطوبة الجو ـ كما هو الحال فى كثير من البلاد الاستوائية ـ ازدادت الحالة سوءا » أهـ

ويعتقد هنتنجتون أن التغييرات الموسمية الكبيرة فى المناخ ضرورية لصحة الانسان وقدرته على العمل ، ويقول أن البلاد الاستوائية تعد من هذه الناحية أسوأ حالا من البلاد الواقعة فى المنطقة المعتدلة • والنتيجة العامة التى يخلص اليها هى أن « المناخ

الدافىء ، الرتيب ، غير المنشط ، من شأنه أن يقلل من نشـــاط الانسان جســما وعقلا ، بصرف النظر عن السلالة التى ينتمى اليها » ٠

وقد أكدت الابحاث الحديثة صحة النتائج التى توصل اليها هنتنجتون بوجه عام ٠ من ذلك أن و٠ بوريدج ، أستاذ الطب البريطانى ، بحث العلاقة بين المنـاخ وانتاجية العمل فى الهند ، وانتهى الى القول بأن « العامل الهندى اذا قورن بزميله فى البلاد ذات المناخ البارد يبذل مجهودا أقل ، ويأخذ فترة راحة أطول ، وهذه العادة تتاصل فى نفسه فى وقت مبكر » ٠

ويقول بوريدج ان ارتفاع درجة الحرارة يسبب انخفاضا فى درجـــة التحول الغذائى ، ويشير فى هذا الصدد الى واقعة طريفة هى أن الهند تعرضت خلال تاريخها كله لغزوات متتابعة من قبل أقوام جاءوا من مناخ بارد ، وتمتعوا بقدرة أكبر عـلى التحول الغذائى ٠ كذلك قررت اللجنة الامريكية المشـــار اليها فى بداية المقال أنها تبينت ـ مع ارتيابها فى نظريه الحتمية المناخيه القائله بان للمناخ تاثيرا محتما فى الانسان ـ « أن عدم الميل الى العمـــل متأصل فى البلاد الاستوائية بين السـكان الدائمين ، والنازحين من البلاد المعتدلة ، وأن فقدان النشـــاط العقلى هو ـ على الارجح ـ أهم النتائج المباشرة للبيئات الاستوائية » ٠ ولاحظت اللجنـه فوق ذلك أن الدقة قد لا تتوافر فى الاشخاص ذوى الدوافع الضـــعيفة ، وأن زيادة التركيز عندهم ترهق أذهانهم » ٠ يضاف الى ذلك أن سوء التغذية الناجم عن انخفاض كمية المعادن والبروتين فى الاغذية النباتية ، والنقص النسبى فى الاغذية الحيوانية وقلة جودتها ، وكلاهما يعزى الى المناخ الاستوائى ، يقللان من العمل والكفاية ، ويزيدان من حساسيه الناس للامراض ٠ على أن المنخ الاستوائى مسئول أيضا عن انتشـــار الامراض المختلفة بصورة مباشرة ، فقد ورد فى تقرير اللجنة ما نصه :

« ان الظروف المناخية تشجع ـ كما هو حال النباتات والحيوانات ـ حـدوث ونقل بعض الامراض المعدية ـ فالكائنات المستقلة مثل البكتريا والكوليرا ويرقات الديدان الخطافية ، والحشرات الناقلة للجراثيم مثـــل الذباب والبعـوض والقمل ، والعوائل (جمع عائل) البشرية والحيوانيـــة ، تؤدى أحيانا الى زيادة حســاسية الانسان للعدوى » أ هـ ٠

وقد لاحظ كذلك جونار ميردال الآثار الضارة المتعددة للمناخ الاستوائى فى انتاج الطاقة البشرية ، فقال فيما يتعلق بالقدرة على العمل :

« يلاحظ فى جميع الاحوال أن المناخ يجعل الناس غير راغبين فى العمل اذا كان شديد الحرارة والرطوبة ، وثقيل الوطأة ، كالذى يعانيـــه معظم سكان جنوب آسيا كل الوقت أو جله ٠ فالعمال اليدويون ـ مثلا ـ يبذلون فى استخدام أدواتهم جهدا أقل ، ويأخذون فترة من الراحة أطول وأكثر مما يفعله نظراؤهم فى المنـــاخ البارد ٠ وفى ظل هذه الظروف لا يبذل العمال سوى جهد ضئيل فيما عدا الحالات الضرورية الملحة ٠ ومن هنا تراهم يهملون القواعد والشروط الصـــحية لانها فى نظرهم لا ترقى الى مستوى الامور الضرورية ٠ وهذا الاهمال يدمر صحة السكان ، ويساعد على انتشار الفقر الناجم عن انخفاض دخل العمل ، وضعف القدرة عليه »٠

ويلاحظ ميردال أيضـــا أن « قلة المقادير التى يتناولها الانســان من السعرات الحرارية وبخاصة المواد الواقية من الامراض ، كالبروتينات والفيتامينات ، ترجـع

الى تأثير المناخ الضار على التربة والزراعة » • وواضح أن نقص التغذية يقلل – بدوره – من القدرة على العمل ، ويزيد من الحساسيه للمرض • ويلاحظ ايضا أن المناخ الدافئ والرطب يهيئ أحسن الظروف لانتشار الكائنات المجهرية بجميع أنواعها وأن « ادق الميكروبات تجد بسهوله فى الجم الغفير من الكائنات الحيةالمزدهرة أنواعا صالحة لان تغذيها وتنقلها » • وقد توصل ايضا عدد كبير من العلماء الثقات أمثال ب• بوريسوف المهندس والعالم المناخى السوفيتى ، وجون د• ماذر العالم المناخى الامريكى ، والمفكر الهندى نيرادس • شودرى ، الى نتائج تشير الى تاثير المناخ الاستوائى الضار على انتاج الطاقة لا تختلف فى جوهرها عن النتائج التى توصل اليها هنتنجتون وبوريدج وميردال واللجنة الامريكية •

ومن نافلة القول أن قلة انتاج الطاقة الجسمية والعقلية بسبب المناخ من شأنها أن تؤدى الى احباط وابطاء نمو البلاد الاستوائية من سائر الوجوه ، وذلك عنطريق انخفاض انتاجية العمل ، والكسل والبلادة وعدم القدرة على الاحتمال ، وقتل روح الاقدام والمغامرة ، وما يترتب على ذلك من انحطاط مستوى الأداء والعمل •وقدحاول بعض الباحثين أن يثبتوا أن المناخ الاستوائى يشكل الخطوط العريضة للثقافة السياسية والاخلاقية للبلاد • ولكن أكثر آثار المناخ الضارة وضوحا وتحققا هو انخفاض انتاجية العمل على نحو يقوض أركان التنمية الاقتصادية سواء فى مجال الزراعة أو الصناعة وقد لا يكون المناخ الاستوائى هو العامل الوحيد المسئول عن انخفاض هذه الانتاجية ، ولكن عامل المناخ ، كما تدل على ذلك الابحاث التى سلف ذكرها ، هو السبب الرئيسى فى التفاوت الكبير بين الشمال والجنوب فى انتاجية العمل •

المناخ الاستوائى والزراعة

تدل المشاهدات العامة فى الدول الصناعية على أن الثورة الزراعية التى تنتج الفائض الزراعى اللازم للصناعة هى شرط سابق لاى تقدم جوهرى فى التنميه الصناعية • ولكن الابحاث الحديثة تدل على أن المناخ الاستوائى عقبة كؤود فى سبيل الثورة الزراعية ، لانه يؤثر تأثيرا ضارا على حاله التربة ، وموارد المياه ، وانتاج النبات ، وتربية المواشى • وتمتاز البلاد الواقعة فى المنطقة المعتدلة علىالبلاد الاستوائية فى كل هذه النواحى • ولذلك يمكن القول بأن عامل المناخ هو السبب فى ركود الزراعة النسبى ، وما يترتب عليه من حلقة الفقر المفرغة فى دول الجنوب•

وأول ما يذكر فى هذا الصدد أن هناك اتفاقا عاما على أن ارتفاع درجة الحرارة وارتفاع الرطوبة فى المناخ الاستوائى يعجلان بتفتت وتحلل المادة العضوية التى تحتوى عليها التربة ، وبذلك يقلل محتواها الغذائى • ومن شأن هذه الخصائص المناخية أن تزيد من عملية غسل التربة ، فتذوب المركبات العضوية والمعدنية وتزول بفعل الماء الذى يتخلل التربة • يضاف الى ذلك أ نمقدار التكاثف فى المنطقة الاستوائية أقل جدوى وفاعلية منه فى المنطقة المعتدلة ، وذلك لان كمية البخر المتصاعد من المنطقة الاستوائية كبيرة جدا فضلا عن أن جزءا من ماء الامطار يضيع بسبب جريانه على سطح الارض • ولذلك يحدث الجفاف بالبلاد الاستوائية حتى فى المناطق الرطبة فيها • ومن ثم كان المناخ الاستوائى أسرع فى اتلاف خصوبة التربة من مناخ المنطقة المعتدلة •

ولا ريب أن فقر التربة فى البلاد الاستوائية يجعلها دائما أسوأ حالا من بلاد المنطقة المعتدلة ويجعل من العسير عليها جدا ان تحقق تقدما ثوريا في مجال الزراعة يضاف الى ذلك أن المخصبات لا تجدى فتيلا على المدى الطويل ، اذ ليس لها - فى أحسن الاحوال - سوي تأثير موقوت • وكما قال ميردال : « ان الاسمدة الصناعية لا تفيد التربة الا بصفة مؤقتة ، وبطريقة غير مجدية ، لسرعة تحللها ، وسهولة غسلها وزوالها » •

ولذلك كان من الطبيعي أن تحتوى النباتات الاستوائية على كميات قليلة من المعادن والبروتينات وأن تكون المحاصيل الغذائية من نوع المواد « الكربوهيدراتية » وأن يقل عدد المحاصيل التى تنمو بكثافة كافية ، وانتاج كاف للاستغلال التجارى•

ومن الخصائص غير الملائمة فى المناخ الاستوائى التى أكدها ميردال بشدة تغير مواعيد سقوط الامطار الموسمية • وتبلغ المشكلة أشدها بصفة خاصة فى المناطق الموسمية أى فى جنوب وجنوب شرقى آسيا • ولكن ميردال لم يؤكد بصورة كافية التلف الشديد الذى تصاب به المحاصيل بسبب غزارة الامطار والفيضانات التى تحدث عادة فى المناطق الموسمية • والواقع أن جميع الانهار فى المناطق الموسمية ومعظم الانهار فى المناطق الاستوائية تتغذى بمياه الامطار • ولذلك يؤدى تغيير مواعيد ومقادير التكاثف الى فشل الزراعة أو نجاحها الى حد كبير ، والى حدوث الجفاف والفيضان بصفه دورية تقريبا • أما فى المنطقة المعتدلة فان كثيرا من الانهار تتغذى بالثلوج الذائبة ، ومن ثم يتاح لها الماء بصفة منتظمة دون تغير موسمى ملموس • واخيرا فان الامطار الغزيرة تجعل عملية الزراعة والحصاد عسيرة ، مع تعذر تخزين المياه بسبب ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة وغزارة الامطار • ولذلك كان من الصعب فنيا انشاء السدود وأعمال الرى التى يبدو لاول وهلة أنها تدابير فعالة ضد الفيضان والجفاف والتغير الموسمى فى كميات المياه ، فضلا عن النفقات الباهظة لهذه المنشآت وصعوبة صيانتها فى المناخ الاستوائى •

وللمناخ الاستوائى ضرران خطيران فى انتاج النبات : أولهما نمو الاعشاب والفطريات والحشرات نموا لا ضابط له ، وثانيهما ارتفاع نسبة أمراض النبات • وايضاح ذلك أن ارتفاع درجه الحرارة والرطوبة يؤدى الى تنشيط النمو السريع والواسع للاعشاب الضارة التى تنافس المحاصيل الزراعية فى التهام المواد المغذيه فى التربة • وقد لوحظ أن كل محصول له آفة طبيعية على الاقل هى الاعشاب الضارة التى تعوق نمو النبات ، وتحول دون نمو السلالات النقية ، مما يترتب عليه أن تصبح هذه السلالات نادرة فى البلاد الاستوائية • ومن طبيعة الفطريات والحشرات أنها تنمو فى المناخ الاستوائى ، وتتغذى بالنبات • واذا انضم المناخ الحار والرطب الى الحشرات أدى ذلك أيضا الى انتشار أمراض نباتية عديدة وواسعة النطاق • وكل هذه العوامل تقلل لا محالة من انتاج المحاصيل التى لا يمكن صيانتها فى ظل هذه الظروف الا باستخدام استثمارات ضخمة لا تدعو اليها بالضرورة في مناخ المنطقة المعتدلة •

ويضاف الى الصعوبات الهائلة فى انتاج النبات صعوبة انتاج الحيوان • ومنشأ هذه الصعوبة قلة المساحات المتاحة لعلف الحيوان ، بسبب نقص الطعام والمحاصيل التجارية • والعلف المتاح عادة عبارة عن كلأ صلب قيمته الغذائية ضعيفة وبخاصة فى المعادن والفيتامينات • يضاف الى ذلك أن النباتات كثيرة الالياف مما يضاعف من

صعوبة تغذية الحيوان • ثم ان ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة يزيد من انتشار الامراض المعدية والطفيليات بين الحيوانات ، ونمو البكتريا والحشرات الناقله للجراثيم والعوائل ، وكلها تشكل عنصرا من مشاكل البيئة الاستوائية • وعلاوة على ذلك ان ارتفاع درجة الحرارة يؤدى الى سرعة تنفس الحيوان ، فلا تبقى لديه سوى طاقة قليلة لتحويل العلف الى لبن ، ولحم ، وبيض ، وصوف • ولذلك كانت المواشى بوجه عام فى البلاد الاستوائية ضعيفة النوع صغيرة الحجم الا فى الهند • وكل محاولة لتحسين المواشى عن طريق استيراد السلالات الاجنبية تبوء بالفشل لان هذه تتأثر بالمناخ أيضا • وأخيرا نجد أن المنتجات الحيوانية تتدهور بسرعة فى المناطق الاستوائية مما يؤدى الى تفاقم مشكلة الطعام الصعبة •

ومما لا ريب فيه أن العوامل الثقافية والتنظيمية قد تزيد أحيانا من المشكلات الاقتصادية التى يسببها المناخ ، فقد أكدت اللجنة الامريكية كما أكد جونار ميردال أن الملكية الاقطاعية للارض ، والاساليب الضعيفة ، ووجود الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ، والنزعات الثقافية ، كل ذلك يضاعف من آثار المناخ الضارة فى مجال الزراعة بالبلاد الاستوائية • والواقع أنه لا يسهل بل لا يمكن فصل أثر هذه العوامل التنظيمية والثقافية عن أثر المناخ • ولكن هذا لا ينتقص من أهمية ولا حقيقة أثر المناخ الضار فى البلاد الاستوائية اذ لا يمكن أولا لاى اصلاح تنظيمى أو ثورة ثقافية أن تمحو فقر التربة وغيرها من الصعوبات الخطيرة التى يخلقها المناخ ، كما لا يمكن ثانيا للاطار الثقافى والتنظيمى للمجتمع أن يقوم بثورة مستقلة دون أن يحدث تغييرا فى الاسس المادية لذلك المجتمع • ولما كانت الدول الاستوائية تشتغل بالزراعة قبل كل شىء فان أى تغيير فى البيئة المادية يتطلب تحسينا جذريا فى أداء الزراعة ، ولكن المناخ يفسد هذا الاداء الى حد كبير •

المناخ الاستوائى والصناعة والتجارة

للمناخ ـ كما ذكرنا من قبل ـ تأثير غير مباشر ولكنه ذو ضرر بليغ على التنمية الصناعية فى البلاد الاستوائية ، وذلك عن طريق الركود النسبى للزراعة ، وانخفاض انتاجيه العمل • ولكنه يؤثر أيضا فى الصناعة والتنمية الاقتصادية بعدة طرق خاصة ومباشرة • أولها أنه يفضى الى تدهور واتلاف رأس المال المادى بأسرع مما يحدث فى البلاد المعتدلة • وبيان ذلك أن الاختلاف الكبير فى درجة حرارة الليل والنهار يؤدى الى تكرر تمدد وانكماش المواد ، مما يقلل من عمرها بدرجة خطيرة • والمشاهد فى الاقاليم الموسمية أن المبانى وغيرها والسقوف والجدران تصبح هشة ومتشققة فى فصل الجفاف ، ثم تزداد وهنا على وهن بسقوط الامطار الغزيرة فى فصل الرطوبة • كذلك يؤدى ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة الى جعل جميع المبانى وغيرها من المواد مأوى للنمل والخنافس والفطريات والصدأ •

يقول ميردال فى ذلك :

« الحرارة ، وضوء الشمس ، والرطوبة ، والعوامل البيولوجية ، كلها أشد قوة فى الاجواء الاستوائية منها فى الباردة • وهى تتفاعل معا لتتلف جميع أنواع الآلات والسلع الحاهزة لا المواد المستخدمة فى بناء المساكن فحسب • وعلى الرغم من أن المواد الغذائية وبخاصة الحيوانية قابلة للتلف فان السلع المعمرة لا تسلم

من ذلك • ولذلك كان كل نوع من المعدات المعمرة سواء كان استهلاكيا أو انتاجيا يتطلب نوعا خاصا من الحماية والوقاية » أ هـ •

وكثيرا ما تدعو الضرورة الى استخدام طرق فنية وأجهزة وقائية فى اعداد المنتجات الصناعية بالبلاد الاستوائية • ذلك بأن كمية الاتربة الضخمة التى تثيرها الرياح والحرارة والرطوبة العالمية تجعل صيانة جميع الآلات والمعدات صعبة وغالية الثمن • ولا شك أن تكييف الهواء هو علاج جزئى لهذه الحالة ، ولكن استخدام أجهزة التكييف على نطاق واسع ، وبصفة دائمة ، لا يستطيعه سوى الشركات الكبيرة ، وهذه ليست كثيرة العدد فى البلاد النامية • ولذلك لا يخالجنا كثير من الشك فى أن ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة ، وضوء الشمس ، يؤديان معا الى تدهور كثير من المواد ، وقد يعوقان بعض العمليات الصناعية •

ويتجلى الاثر الضار للمناخ فى التجارة بالبلاد الاستوائية من خلال طرق النقل والمواصلات • وايضاح ذلك أن الحرارة تثير حتميا كميه ضخمه من الاتربه ، وتسبب الرياح المصاحبه لها التآكل على نطاق واسع • وتشيع الامطار الغزيرة الاضطراب فى الطرق ، والسكك الحديدية ، والمجارى المائيه ، كما تتلف الامطار فى المنطقة الموسمية جميع الطرق فى الريف والحضر ، وتسبب تآكلها • وكثيرا ما تؤدى الحفر والاخاديد والاوحال التى تخلفها الامطار الى عدم صلاحيه الطرق للاستعمال • ولذلك يقضى المختصون الاشهر الباقية من السنة فى اصلاح الدمار الذى حل بالطرق خلال فصل الامطار • وعندما تحدث الفيضانات تتعطل جميع طرق النقل والمواصلات عدة شهور ، وتسرى العدوى الى التليفونات والتلغرافات فتتعطل خلال فصل الامطار • ومن هنا نرى أن الصعوبات المادية والفنية ، والنفقات الباهظة التى تتطلبها صيانة طرق النقل والمواصلات على مدار العام ، تعد عقبة خطيرة فى سبيل التجارة •

وقد أصبح من المسلم به الآن أن النظم السياسيةالحديثةترتبطبالنظمالاقتصادية الحديثة ارتباطا لا تنفصم عراه ، وتتوقف عليها بدرجة كبيرة • ولا ريب أن افتقار الكثير من البلاد الاستوائية الى النظم السياسية الحديثة والاستقرار السياسى يرتبط ارتباط العلة بالمعلول بالركود الاقتصادى النسبى الذى يرجع بدوره فى بعض جوانبه على الاقل الى سوء الاحوال المناخية الدائمة أو المتقطعة • ولما كان الركود الاقتصادى وعدم التطور السياسى لهما أسوأ الاثر فى مكانة الدولة فى مجال العلاقات الدولية فان عامل المناخ يعد من العناصر الهامة التى تؤثر فى أوضاع العلاقات الدولية ، وبخاصة فى الصراع بين الشمال والجنوب ، سياسيا واقتصاديا •

حجج تنطوى على المغالطة

تساق عادة حجتان عريضتان للدلالة على أن العامل الانسانى لا المناخى هو السبب فى تأخر البلاد الاستوائية الاقتصادى ، أولاهما أن عدة حضارات كبرى قامت بالاقاليم الاستوائية فى التاريخ القديم ، كحضارة السند ، وحضارة وادى النيل ، وحضارة دجلة والفرات ، وكالحضارة المايوية ، والحضارة الانكية • واذا لم تقم حضارة مادية متقدمة فى هذه الاقاليم نفسها فى العصور الحديثة فمن الواجب أن يعزى ذلك الى أسباب اجتماعية وثقافية لا مناخية •

وهذه الحجة تنطوى على مغالطة لسببين : أولهما أن مناخ هذه المناطق فى الماضى

البعيد كان يختلف عما هو عليه الآن • وقد ذهب الى هـذا الرأى عدة مفكرين من رجال الجغرافية السياسية أمثال هنتنجتون ، وهويلز ، وميلز ، كما ذهب اليه العالم السوفيتى ب• بوريسوف • وعلى أيه حال فليس لدينا بيان يعول عليه عن الاحوال المناخيه فى أنحاء العالم المختلفة فى العصور القديمة • وثانيهما أن هـذه الحضارات القديمة لم تكن حضارة بالمعنى الحديث ، وهو حضارة الصناعه المتقدمة • وليس من شك فى أن الاسس المادية والفنية والاقتصادية للحضارات القديمة كانت أوهى بما لا يقاس من أسس الدولة الصناعية الحديثة • يقول فى ذلك جونار ميردال :

« تفنيدا للقول بأن المناخ له شأن كبير فى التنمية يقال كثيرا أن حضـــارت عظيمة قامت فى مناطق استوائية فى العصور القديمة ، واستمرت عدة قرون • ولكن الارجح أن هذه الحضارات كانت تختلف عن الحضارات الحديثة ، وانها نشات غالبا فى أقاليم صغيرة تمتاز بأحوال مناخية استثنائية ، ولذلك لم تتآكل فيهـــا التربة ولم تستأصل الغابات الخ » أ هـ •

وأما الحجة الاخرى فهى أن التقدم التنكولوجى قد ألغى كل ما كان للمناخ من أهمية فى الماضى • فالتقدم الذى حدث فى التكنولوجيا أتاح لنـا التحكم فى ظروف التربة وتحسينها حتى فى ظل الظروف غـــير المواتيـــة ، وذلك عن طريق الرى ، والاسمدة الكيماوية ، ومختلف الطرق والعمليات العلمية • يضاف الى ذلك أن التحكم فى المناخ فى الاماكن المغلقة باستعمال أجهزة تكييف الهواء والتدفئه والتبريد قد قضى على ما عسى أن يحدثه المناخ من أثر سىء فى انتـــاج الطاقة البشريه والتخـــزين والتصنيع الخ ولذلك يقال أنه لا يصح اعتبار المناخ عاملا هاما فى التنمية القوميـــة والعلاقات الدولية فى هذا العصر الذى تقدمت فيه التكنولوجيا •

ومن السهل بيان ما تنطوى عليه هذه الحجة من مغالطة كالحجة السابقة • ذلك أنه قد استبان لنا مما ذكرناه سابقا ما للمناخ من أثر سىء فى انتاج الطاقة البشرية، والزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، ثم فى التطور السياسى عن طريق هـذه الأمور • ونحن نعتقد أن أى تكنولوجيا مهما بلغ قدرها ، أو على الاقل التكنولوجيا المتاحة فى الوقت الحاضر للبلاد الآسيوية ، لن تمكن هذه البلاد من التغلب على آثار المناخ السيئة بمحض جهودها • وقد بينا أن مناخ البلاد الاستوائية يتلف المواد المغذية فى التربة ، وما يتصل بها من جوانب الزراعة المختلفة اتلافا شديدا لا تســـتطيع معه الاساليب التكنولوجية الحديثة أن تكفل التقدم والانتاجية العالية على المدى الطويل • يضاف الى ذلك أن التحكم فى بعض آثار المناخ السيئة بالوسائل التكنولوجية يتطلب استثمارات مالية ضخمة تنوء بموارد البلاد الاستوائية •

ومن ذلك يتضح أن الدول الاستوائية ، وهى لا تستطيع التحكم فى أثر المناخ فى الوقت الحالى ، تدور فى حلقة مفرغة بالنسبة لهذا التحكم • وأيضـــاح ذلك أنها لا تستطيع أن تنمو اقتصاديا (وبالتالى سياسيا) دون استثمارات ضـخمة للتحكم فى المناخ ، ولكنها لا تستطيع أن تقدم هذه الاستثمارات لانها غير نامية اقتصاديا •

تحسين المناخ

الحاجة الى مبادرة من جانب الامم المتحدة

إذا أكدت الدراسة التى قدمناها فى هذا المقال نتيجة عامة فهى فى اختـــلاف

المناخ العالمي من أهم الاسباب فى اختلاف هيكل العلاقات الدولية المعاصرة ، وبخاصة الصراع بين الشمال والجنوب ، وأن تحسين المناخ الاستوائى سوف يكون ضروريا على المدى الطويل ، لا بالنسبة لنمو هذه البلاد فحسب ، بل أيضا لتخفيف حـــدة الصراع والابقاء على النظام الدولى ٠

وقد اقترحت عدة مشروعات منذ نهاية القرن التاسـع عشر لتحسين الاحوال المناخية ذات البرد القارس فى الاقاليم القطبية ، ولكن لم يقترح أي مشروع لتحسين حال المناخ الاستوائى ، مع أن هذه المشكله أوسع نطاقا واعظم اهمية من مشـــكله الاقاليم القطبية ٠ والسر فى ذلك أن الذين قاموا باعداد هذه المشروعات المختلفة هم الخبراء الغربيون والسوفيت فى دائرة بيئتهم المناخية الخاصة ٠ ولكن برزت خـلال هذه العمليه فكرة رئيسية تقول بأنه لا يمكن تحسين مناخ الاقاليم القطبيه فحسب ، بل يمكن أيضا تحسين مناخ الكرة الارضية بأسرها وتحويله الى مناخ معتدل واحد عن طريق التحكم فى درجة حرارة المحيطات العالمية والواقع أن هناك من الشـواهد الجيولوجية ما يدل على أن الاحوال المناخية على وجه الارض لم تكن غـير متـــوازية كما هى الآن ، وان مناخا معتدلا واحدا ساد الارض كلها في بعض أحقـاب الماضى البعيد وان هذه الوحدة المناخية كانت ترجع الى الوحدة النســـبية لدرجة حرارة المحيطات ، واختلاف وضع الاقاليم القطبية ، ويقول فى ذلك عالم جيولوجىمشبهور :

« يقع القطبيان الآن فى موضعين يمتازان بعزلة حرارية قصوى ، خـلافا لما يكون عليه الحال لو كانا يقعان فى المحيط الخالى من الجليد ٠ فلو أن القطب الشمالى كان واقعا فى شمال المحيط الهادى (٣٥ درجة شمالا و١٨ غربا ، مثلا) ، والقطب الجنوبى فى الجهة المقابلة لذلك فى المحيط الاطلنطى الجنوبى ، لحال تبادل الماءالطليق مع الاقاليم القطبية دون تكوين قمم الجليد القطبية ٠ ثم ان هذا التبادل الحر منشانه أن يؤدى الى المساواة بين درجات الحرارة القصوى جغرافيا وموسميا ٠ وفى هـذه الحاله يكون منحنى درجات الحرارة على خطوط العرض ضعيفا وواحدا خلافا للمنحنى الحاد الحالى الذى يمثل المناطق المناخية المختلفة ٠ والراجح أن مثل هذا المناخ كان سائدا بين العصر البرمى والعصر البليستوسينى (وربما خلال الفترات الطويلة بين العصور الجليدية الاخرى) ، وذلك طبقـــا للبيانات الجيولوجية التى ذكرها جميع العلماء الثقات » أ هـ ٠

وقد أخذ بوريسوف بالنظرية القائلة بوجود ارتباط كامل بين المحيطاتالعالمية والمناخ العالمى ، فقدم مشروعا مثيرا لتحسين المناخ القطبى بخاصه والمنـــاخ العالمى بعامة ، الهدف منه هو تدفق المياه الدافئة فى المحيط الاطلنطى الى الحوض القطبى مباشرة ، وفى الوقت نفسه منع المياه الباردة فى هذا الحوض من التدفق الى المحيط الاطلنطى ٠ ويقترح بوريسوف لتنفيذ ذلك نقل المياه السطحية الباردة فى الحوض القطبى الى المحيط الهادى بواسطة مضخات قوية تقام فى مضيق بيرنج ٠ وهو يأمل أن يحول نقل المياه الدافئة من المحيط الاطلنطى دون تكوين الجليد فى الحوضالقطبى وبذلك يؤدى الى مناخ دافىء فى الاقليم القطبى ٠ ويعتقد أيضـا أنه لو نفذ هــــذا المشروع لأدى الى تحسين المناخ العالمى كله بما فى ذلك المناخ الاستوائى ٠

واليك نص كلامه :

« ان الغلاف الجوى والمائى للارض يكونان ـ اذا جاز هذا التعبير ـ كلا لا يتزأ٠ وهما مرتبطان معا بالاحتكاك وتبادل الحرارة والرطوبة ٠ وهذا هو السبب فى أنه اذا

أصبحت المناطق العليا فى نصف الكرة الشمالى دافئة حدث دفء مماثل فى المناطق القطبية فى نصف الكرة الجنوبى • وحينئذ يصبح الوصول الى الطرق البحرية الممتدة على طول سواحل القطب الجنوبى ميسورا مما يسهل المواصلات ويجعل الاعصار المضاد الذى يهب على المنطقة القطبية الجنوبية أضعف قوة وأقل ثباتا واستقرارا ، وتستطيع أمواج الكتل الهوائية التى تهب من المحيطات المجاورة أن تتغلغل فى أعماق الاقاليم المركزية فى المنطقة القطبية الجنوبية ، فلا يستطيع الاعصار المضاد أن يدفعها الى الوراء ، وكذلك يسقط المطر غزيرا ، ويتحسن التوازن الجليدى فى المنطقة القطبية الجنوبية • وتفضى الدورة الجوية العامة الى تحسين المناخ العالمى مما يؤثر فى الارض كلها ويمكن الاستدلال على ذلك من المعلومات الببليوغرافية والحفريات النباتيه الموجودة فى الطبقات الجيولوجية فى العالم كله • وفى كلمه واحدة أن التدفق المنظم هو خير منظم للمناخ فى الاقليم الشمالى (الأبرد) من المحيطات العالمية ، ويمكن استخدامه كمنظم مناخى على مستوى الكرة الارضية كلها » أ هـ •

على أن المشروعات التى افترحها بوريسوف وغيره ذات صفة تجريبية مؤقتة ، ولا يمكن أن يتولاها المجتمع الدولى الا بعد مزيد من الدراسة المستفيضة والادلة العلمية التى تثبت سلامتها • بيد ان هذه المشروعات تؤيد القول بضرورة تحسين المناخ العالمى طبقا لخطة مرسومة ، وتبين امكان اجراء البحث العلمى الجدى والعمل الدولى على أساس منظم ، وطويل الاجل •

وهناك اتجاه آخر للبحث العلمى الجاد والعمل العالمى ، هو التحكم المباشر فى المناخ العالمى عن طريق تغيير الظروف الجوية العالمية أو الاقليمية • ومن المسلم به أن النشاط الصناعى الواسع فى العالم الحديث قد أدى الى تغيير التركيب الكيميائى للجو العالمى • وبذلك خلق أخطارا بيئية واضحة على الجنس البشرى • ومن المسلم به ايضا ان الدول العسكرية الكبرى فى العالم أجزت تجرب على ما يسمى « السلاح الجوى » الذى يهدف الى خلق ظروف غير مواتية — بل قاتله — للبلاد والشعوب المعديه لها • وعلى الرغم من ان هده الانجاهات غير صحيه فانها تدل على انه امكن الآن تغيير المناخ اقليميا أو عالميا بتطبيق أحدث ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا • وتقول احدى النظريات أن الخطوة التى يمكن اتخاذها لتغيير درجه حرارة الجو هى تغيير محتواه من ثانى أكسيد الكربون • يقول فى ذلك أحد كبار العلماء الثقات :

« تقرر نظرية ثانى أكسيد الكربون أنه كلما ازداد ثانى أكسيد الكربون أصبح الجو معتما لفترة طويلة ، وتراكم اشعاع هذا الغاز قرب سطح الارض ، وحينئذ ترتفع درجة الحرارة • وتدل أحدث التقديرات على أنه اذا تضاعفت كمية ثانى أكسيد الكربون فى الجو ارتفعت درجة حرارة السطح ٣٫٦ م ، واذا انخفضت الى النصف ، انخفضت درجة حرارة السطح ٣٫٨ م » أ هـ •

ولا يتسع المقام فى هذا المقال (كما أنه يخرج عن دائرة اختصاص الكاتب) لاقتراح خطوات مادية لتحسين المناخ الاستوائى ، ولكن نرجو أن تكون الدراسة السابق ذكرها قد أثبتت بما لا يقبل الجدل ضرورة دراسة مشكلة عدم التوازن فى المناخ العالمى وامكان التحكم العالمى فى المناخ • ومن الواضح أن أى دراسة من هذا القبيل يجب أن تكون مبنية على التعاون الدولى الواسع النطاق ، ويحسن أن تجرى هذه الدراسة فى اطار الامم المتحدة • ثم ان اعتبارات الامن الدولى والحساسيات السياسية للدول الصغيرة تشير الى ضرورة رعاية الامم المتحدة لمثل هذا البرنامج • وقد حققت منظمة الارصاد الجوية العالمية قدرا من التعاون الفنى الدولى بشأن

« مراقبة الجو » والتنبؤ الجوى والتجارب الخاصة بالمطر الصناعى • ومن الميسور الآن أن تقوم الاجهزة المتخصصة التابعة للامم المتحدة بتنفيذ برنامج واسع للتعاون الفنى والعلمى والاقتصادى الدولى فى سبيل البحث فى تحسين المناخ الاستوائى • ولعل أول خطوة فى هذا السبيل هى تشكيل لجنة من الخبراء لاعداد تقرير عن الوضع الراهن للمعلومات العلمية الخاصة بتحسين المناخ ، وامكان التحكم الفنى فى المناخ العالمى أو الاقليمى • واذا كان تقرير هذه اللجنة مشجعا كما تشير الى ذلك الشواهد المتوافرة الآن كانت الخطوة التالية هى التوسع فى البحث والعمل العالمى من أجل تحسين المناخ الاستوائى خاصة ، والعالمى عامة •

ملحق

القرار ٧ للجنة التنفيذية لمنظمة الارصاد الجوية العالميــة ، الدورة السادسة عشرة ، جنيف ، ١٩٦٤

٧ (هـ ج ـ ١٦) تعديل الجو والمناخ

اللجنة التنفيذية ،

اذ تأخذ علما بالقرار ١٧٢١ (١٦) الذى اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة ، وبخاصة الاشارة الى امكان تعديل الجو على نطاق واسع ،

واذ تأخذ فى الاعتبار الاهتمام المتزايد بالوسائل الممكنة لتعديل الجو والمناخ ،

تؤيد البيان الصادر من اللجنة الاستشاريه لمنظمة الارصاد الجوية العالمية فى هذا الموضوع (أنظر التذييل) ،

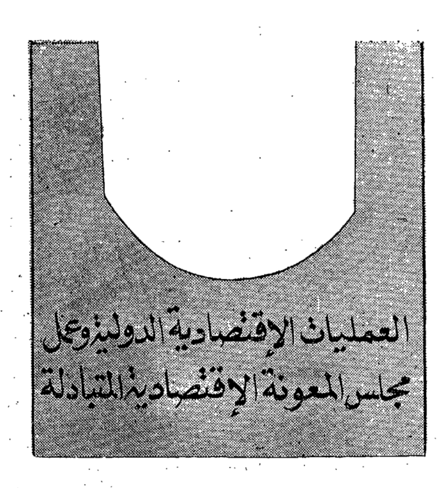
وتشجع الاعضاء على دراسة جميع النواحى العلمية للاقتراحات الخاصة بتعديل الجو والمناخ مع مراعاة البيان المذكور •

وتطلب الى رئيس لجنة خبراء تحسين المناخ أن يعمل على اعداد تقرير عن هذا الموضوع فى الوقت المناسب بحيث يتسنى لاعضاء اللجنة التنفيذية أن يدرسوه قبل الدورة السابعة عشرة بوقت كاف •

تذييل

تعديل الجو والمناخ

أصبح الآن التحكم فى الجو والمناخ على نطاق واسع من الامور المسلم بها والمفهومة جيدا • وتجرى التجارب القياسية أيضا على مستوى السحب الكبيرة والصغيرة • ولكن التحكم على نطاق واسع فى الوقت الحاضر لا يزال قائما على الحدس والتخمين • ويتطلب الوصول الى الهدف الكبير الاعتماد على دراسات جوهرية للدورة العامة • ولن تظهر أية بارقة حقيقية للامل فى تعديل صناعى واسع النطاق الا متى تسنى لنا أن نفهم آثار التغييرات فى مصادر الطاقة ، وارتباط الدورات المحيطية فهما أفضل مما هو الآن ، على أن يكون ذلك بطريقة كمية كاملة • ويجب قبل الشروع فى اجراء تجارب لتعديلات واسعة النطاق أن نتأكد أولا من أنه سوف يتسنى لنا التنبؤ بالنتائج الكاملة ، وأنه لن يحدث أى ضرر من الاضرار •



●● أصبح الآن عـــدد من المشـــكلات الاقتصادية والاجتماعية مشكلات عالمية تواجه جميع البلاد بدرجات متفاوتة ، ولا يتسنى حلها دون تعاون دولى عريض . ويمكن القول بان هذه المشكلات تتضمن بوجه عام ضرورة سد الفجوة الواسعة بين مستويات التنمية فى الدول الصـــناعية المتقدمة فى الغرب ومستويات التنمية فى البلاد النامية ، والقضاء عـــلى نقص التغذية والطعام ، وتزويد جميع البلاد بالوقود والمواد الخام اللازمة للتنمية الصناعية ، ثم حماية البيئة ـ بما فى ذلك حسن استخدام الانسان لموارد المحيطات ـ واقامة نظام اقتصادى دولى عادل .

وتتصل هذه المشكلات بعمل مجلس المعونة الاقتصادية المتبـــادلة (م م ا م) ، وهـــو عبارة عن منظمة جماعيـــة للدول الاشتراكية تختص بتخطيط ومراقبة العمليات الاقتصادية الدولية فى اقليمها ، وفتح سبل جديدة لحل عدد من المشكلات الدولية . ولذلك لا يمكن تجاهل دور هـــذا المجلس وخبرته فى تعبئة جهود جميـــع الدول فى العالم عـــلى أساس ديمقراطى وعادل ، بغية التوصل الى حل أكثر فاعلية للمشكلات العلميـــة والتكنولوجية والاقتصادية التى تواجه البشرية .

ووظيفة المجلس الرئيسية حسبما جاء فى ميثاقه هى تنظيم التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين أعضائه على أساس التنفيذ الدائم لمبدأ تقسيم العمـــل الاشتراكى

الكاتب : ا. ت. نوموهولوف

عضو مراسل لاكاديمية العلوم السوفيتية ، ومدير معهد اقتصاديات النظام الاشتراكى الدولى السابع لهذه الاكاديمية، بموسكو ، بالاتحاد السوفيتى •

المترجم : أمين محمود الشريف

الدولى ، من أجل بناء الاشتراكية والشيوعية • ويهدف م م أ م ـ عن طريق توحيد وتنسيق جهود دوله الاعضاء ــ الى تنمية اقتصادها القومى طبقا لمنهج مرسوم ، ودفع عجلة التقدم الاقتصادى والفنى فيها ، ورفع مستوى التصنيع فى البلاد غير المتقدمة ، والنمو المطرد لانتاجية العمل ، والعمل على توفير أسباب الرفاهية لشعوب جميع الدول الاعضاء •

ويقوم تنظيم نشاط المجلس على مبدأ المساواة فى السيادة ، وتبادل المنفعة بين جميع الدول الاعضاء ، والاعتراف الكامل بمصالحها القومية ، والدعم الاخوى المتبادل لتحقيق التقدم الاقتصادى الشامل • وباب العضوية فى المجلس مفتوح للبلاد الاخرى المستعدة للتعاون على أساس المبادىء الواردة فى ميثاقه •

ويتولى المجلس عن طريق أجهزته الخاصة (لجانه) اعداد البرامج الطويلة الاجل للتعاون على تحقيق أغراض محددة بين الدول الاعضاء ، كما يتولى تنسيق خططها الخمسية للاقتصاد القومى ، وتنظيم المشاورات بين الدول الاعضاء بشأن المسائل الكبرى المتصلة بالسياسة الاقتصادية ، ويعد الاقتراحات الخاصة بالاشتراك فى انشاء المشروعات الصناعية ، والخاصة بالتنسيق الدولى للانتاج والتخصص فيه • وجملة القول أن وظيفة المجلس تتضمن دراسة أهم مشكلات التعاون التى تتطلب الدراسة الشاملة لجميع القطاعات على أساس متعدد الأطراف ، واعداد الاقتراحات والوثائق المناسبة

الخاصة بالتخطيط . وللمجلس طبقا لميثاقه أن يتخذ التوصيات الخاصة بالمسائل المتعلقة بتعزيز التعاون ، وهى ـ وان كانت غير ملزمة للاعضاء ـ تكتسب قوةقانونية دولية متى أدرجت فى الاتفاقات التى تعقد بين الحكومات . ولا يتم اقرار التوصيات الا باتفاق من يهمه الامر من الدول الاعضاء فى المجلس . ولكل دولة الحق فى أن تعلن اهتمامها بأى أمر مطروح على بساط البحث .

ويرتبط مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة مع كثير من المنظمات الاقتصادية الدولية برابطة الاتصال والتعاون . وهو يراعى فى نشاطه تقسيم العمل على النطاق العالمى ، ويرغب فى توسيع نطاق التعاون التجارى مع الدول الغربية والدول النامية وتؤيد الدول الاشتراكيه الاعضاء فى م م أ م كل الحركات الهادفه الى تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ، واقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

وبديهى أن القوانين الموضوعية للتنمية الاجتماعية تهيىء الارض لاحداث تغييرات جذرية فى هيكل الاقتصاد العالمى ، وتعمل على ابراز دور الدول الاشتراكية فيه ، واقامة علاقات عملية بين أعضاء النظامين الاشتراكى والرأسمالى . وقد أصبح استغلال رأس المال الاجنبى للدول النامية أمرا لا يحتمل ، وازدادت الحاجة الى فرض اشراف دولى ديمقراطى على نشاط الاحتكارات الدولية . وقد حان الوقت للقضاء على التفرقة بين الدول فى مجال التعاون الدولى ، واتاحة الفرص المتكافئة لجميع الدول حتى يتسنى لها أن تنعم بثمرات تقسيم العمل الدولى . وتحقيقا لهذه الغايه يجب أن يسود السلام والوفاق ، وانهاء التسلح . ويراعى م م أ م فى عمله هذه المعايير ، كما يراعى الاتجاهات السائدة الآن فى تطوير العلاقات الاقتصادية العالمية .

وغنى عن البيان أنه يجب علينا أن لا نغفل الاختلاف فيما يستطيع أن يساهم به كل من النظامين الاجتماعيين المختلفين فى حل المشكلات العالمية ، ونصحيح اوضاع الاقتصاد العالمى . وواضح ان التأثير الايجابى للاشتراكية العالمية يزداد باطراد . ولكن يجب أن لا يغرب عن البال أن نصيبها فى التجارة العالميه لا يزال ضئيلا (١٣٪ تقريبا) . ومن جهة أخر فان أزمة الاقتصاد الرأسمالى مصدر دائم لاشاعه القلق فى العلاقات الدوليه بما فيها العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، مما يرغم الاطراف المعنية بالامر على البحث عن الوسائل الكفيلة باعادة تنظيم الاقتصاد العالمى على اسس ديمقراطية .

وقد جعل م م أ م من بين أهدافه الرئيسية منذ البداية التوحيد التدريجى لمستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الاعضاء . ذلك أن ازالة الفوارق بين مستويات التنمية الاقتصادية هو من مصلحة كل من الدول المتخلفة والمتقدمة فى التنمية الاقتصادية . ولا تقتصر مصلحة الدول الاخيرة على الاعتبارات الادبية المتعلقة بالمساواة بل تتعدى ذلك الى البواعث الاقتصادية المحضة . ذلك أن الفوارق الملحوظة فى مستويات التنمية تقلل من فرص البلاد المتقدمة فى الافادة من تقسيم العمل الدولى ، وتحول بصفة خاصة دون التخصص الدولى ، وتنسيق الانتاج .

ومن السهل علينا أن ندرك أنه اذا ازداد معدل النمو الاقتصادى فى البلاد ذات المستوى المنخفض أمكن توحيد المستويات المختلفة . وعلى الرغم من أن بلاد م م أ م ترى أن التقريب بين مستويات التنمية الاقتصادية هو أمر ذو أهمية عامة ودولية

فانها تعمل فى الوقت نفسه بالمبدأ القائل بأن النجاح فى حل هذه المشكلة يتـوقف ـ فى المقام الاول ـ ع لى قيام الدول المتخلفة باستغلال طاقاتها المحلية استغلالا كاملا لتحقيق التنمية الاقتصادية • صحيح أن المعونة الدولية والظروف المواتية التىيخلقها تقسيم العمل الدولى تزيد بصورة جوهرية من فاعلية الجهود القومية ، ولكنها لا تحل محل هذه الجهود •

وأمام الدول ذات المستوى المنخفض من التنمية ـ بفرض المساواة بينها وبين الدول المتقدمة فى كل الظروف الاخرى ـ فرصة أكبر للنمو الاقتصادى نتيجةمايسميه الاقتصاديون « ميزة الانطلاق » من حيث انتهت الدول المتقــدمة • والمقصود بهذه العبارة ان هذه الدول غير مضطرة على الاطلاق الى المرور بكل المراحل التى مرت بها الدول المتقدمة فى تطورها ، بل تستطيع أن تأخذ بأحــدث نتائج التقــدم العلمى والتكنولوجى وتتعلم من تجارب غيرها دون أن تكرر أخطاءها ، ودون أن تتكبدالنفقات التى تكبدها الرواد فى هذا المجال • والخلاصة ان بدايتها هى نهاية غيرها • على أن ميزة الانطلاق هذه تتجلى فى المقام الاول بصورة أوضح حيث يتوافر رصيد كاف من رأس المال لدى الدول المتخلفة • وتدل التجارب فى دول م م أ م على أن رصيد رأس المال فى البلاد التىورثت اقتصادا متخلفا يمثل عادة نسبة من الدخل القومى أعلى منها فى البلاد الاخرى كما يتضح من الجدول (١) •

ومن الطبيعى أن النسبة العالية من رصيد رأس المال فى بلغاريا ، والمجر ، وبولنده ، ومنغوليا ، لا تضمن فى حد ذاتها معدلا عاليـــا من التنمية الاقتصادية • يضاف الى ذلك أن المقارنة بين النسب التى يمثلها رصيد رأس المال لا تبلغ دائمـــا درجة كافية من الدقة ، وذلك نتيجة الفوارق القومية فى نظام الاســعار • ويتوقف الشىء الكثير على طريقة استخدام الارصدة المتراكمة ، والفاعلية الاقتصاديةللاستثمار الرأسمالى • وقد استطاعت الدول المذكورة الاسراع بمعدل نموها بتوجيــه استثمار رأس مالها الى بناء الصناعات الحديثة • وبفضل التصنيع (الذى بلغ معدلا سريعا فى عدد من الدول) استطاعت الدول الاعضاء فى م م أ م التى تخلفت فيها التنمية أن تحقق ارتفاعا محسوسا فى الانتاجية الاجتماعية للعمل خلال وقت قصير نســبيا ، وأن تحسن قطاعات اقتصادها القومى •

الجدول (١)

النسبة التى يمثلها رصيد رأس المال فى الدخـــل القومى فى بعض الدول الاعضاء فى م م أ م خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٤

الدولة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٤
بلغاريا	٢٠(١)	٢٧٫٤	٢٦٫٢	٣٠٫٨
المجر	٢٣٫١	٢٣٫١	٢٧٫٢	٣٠٫٢
جمهورية المانيا الديمقراطية	٨٫٥	١٨٫١	٢٤	٢٢٫٨
منغوليا	ـ	٣٠٫٤	٣٢٫٧	٣٤٫٨
بولندة	٢١٫١	٢٤٫٢	٢٧٫٩	٣٧٫٣
الاتحاد السوفيتى	٢٣٫٩	٢٦٫٨	٢٩٫٥	٢٨
تشيكوسلوفاكيا	١٧٫١	١٧٫٧	٢٧	٢٨٫٦

(١) ١٩٥٢

المصدر : بلاتوتو هوزانيلو (الاقتصاد المخطط) العدد ١١ ، ١٩٧٦ ص ٧٦

وما تقدم ذكره لا ينتقص بأى حال من أهمية العـوامل الدولية فى توحيد مستويات التنمية الاقتصادية فى البلاد الاشتراكية • فهناك ارتباط بين العـوامل الداخلية والعوامل الخارجية • وهذه الاخيرة شرط ضرورى للتعبئة الفعالة لامكانيات النمو الاقتصادى المحلى فى البلاد غير المتقدمة • ونحن لا نشير فى هـذا الصدد الى استيراد الآلات ونقل التكنولوجيا لاقامة صناعة حديثة وحسب بل أيضا الى ايجـاد أسواق خارجية لتصريف منتجات الصناعات الجديدة •

ولو أنك قلبت صفحات التاريخ الاقتصادى لوجدت أمثلة عديدة للاوضـاع الاقتصادية والاجتماعية البالية التى نشأت فى دول العالم الثالث نتيجة للعـلاقات التجارية الدولية غير العادلة ، ونتيجة للنظم الجائرة فى تقسيم العمل الدولى • وقـد دأب م م أ م منذ البداية على تهيئة أسباب التعاون المؤدى الى توحيد مستويات التنمية الاقتصادية بين أعضائه • وفى الوقت الذى سعت فيه دول م م أ م الى تنظيم الانتاج على الوجه الاكمل فى كل اقتصاد قومى على حدة ، وفى مجموعة الدول كلها ، عملت هذه الدول ولا تزال تعمل على تطوير التخصص الدولى وتنسيق الانتاج • وهـذا يصدق أحيانا على الدول الصناعية التى تمتنع عن انتاج سلع صناعية معينة او تحد من انتاجها لصالح الدول غير المتقدمة • وكان هذا المنهاج هو الذى مكن بلغاريا من انشاء عدد من الصناعات التصديرية الكبرى ، اذ تقوم الان بتصدير ٩٥٪ مما تنتجه من عربات النقل الكهربية ، و٩٦٪ من آلاتها الرافعة الكهربية ، و٦٤٪ من محركاتها الكهربية ، ونسبة كبيرة من المخارط القاطعة للمعادن والآلات الزراعيـه والمنتجات الكيماوية •

ومما يساعد كثيرا على تصنيع البلاد غير المتقدمة تزويدها بلا مقابل أو بشروط ميسرة بالمستندات الفنية وعينات من المعدات الحديثة ، ومنحها التراخيص والتصميمات ويؤخذ من التقديرات الحديثة أن الاتحاد السوفيتى نقل الى البلاد الاشتراكية بلامقابل مستندات علمية وفنية تقدر قيمتها الكليه (طبقا للاسعار السائدة فى سوق العالم الرأسمالى) بنحو ٩ ــ ١٢٫٥ ألف مليون روبل •

ولا تقتصر دول م م أ م على تبادل التراخيص والمستندات الفنية ، بل تتعدى ذلك الى حشد جميع امكانياتها العلمية والتكنولوجية لانجاز الاعمال المختلفة • ولتحقيق هذا الغرض تقوم بتنسيق البحوث ومشروعات التنميـة ، وتنشىء المراكز الدولية للبحوث • ولا يخفى أن التعاون فى كل مجـالات العلم والتكنولوجيا يؤدى الى وفر كبير فى الموارد القومية بالبلاد الاشتراكية غير المتقدمة ، ويساعد على رفع المسـتوى الفنى للصناعات فيها •

ومن العوامل الهامة فى تكوين رأس المال بالبلاد غير المتقدمة تعـاون الدول الاعضاء فى م م أ م فى مجال القروض ، اذ تمنح هذه القروض بشروط ميسرة ، ويتم سدادها غالبا فى مقابلة سلع من انتاج المصانع التى أنشئت بهذه القروض •

ويتضمن البرنامج الشامل للتكامل الاقتصـادى الاشتراكى الذى أقرته دول م م أ م فى ١٩٧١ نصوصا تقضى بدفع عجلة التنميـة فى منغوليا ، وزيادة فاعلية اقتصادها • وتتضمن هذه النصوص قيام دول م م أ م التى يهمها الامر بالاشتراك فى بناء واستغلال المشروعات الصناعية وغير الصناعية فى منغوليا ، والنهوض بها الى

الطاقات المقدرة لها ، ومنحها قروضا مختلفة بشروط مناسبة ، وتطبيق أسعار التجارة الخارجية الترويجية فى بعض الحالات الضرورية على المنتجات الزراعية والصناعية ، ومساعدة منغوليا على تطوير العلم والاسراع بالتقدم العلمي والتكنولوجي وتقديم المساعدة لها فى تدريب الافراد المهرة من الوطنيين ، وتقديم مساعدة غير خاضعة للسداد فى بعض الحالات .

وقد استطاعت دول م م أ م بفضل سياستها الهادفة أن تقطع شوطا كبيرا فى سبيل الوصول الى حل عملي لمشكلة توحيد مستويات التنمية الاقتصادية .وفى وسع القارىء أن يكون فكرة عامه عن ذلك بالتأمل فى بعض المؤشرات مثل المستويات النسبية للانتاجية الاجتماعية للعمل (تعرف هذه الانتاجية بأنها انتاج كل فرد من أفراد القوة العاملة المستخدمة فى عملية الانتاج) ، والمستويات النسبية لنصيب الفرد من الدخل القومى الخ . وقد حاولنا توضيح عملية توحيد المستويات بواسطة معاملات التغير التى تقدر بأنها نسبة التغير القياسى الذى يطرأ على القيم القصوى لمتوسط قيمة المؤشر موضوع البحث (أنظر الجدول ٢) .

الجدول (٢)

تطور معاملات التغير

الذى طرأ على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية

فى الدول الاوربية الاعضاء فى م م أ م

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٤
معامل التغير فى الحصة التى ساهمت بها فى اجمالى الدخل القومى كل من :						
الصناعة	٠ر٢٥	٢٣ر	٠ر١٩	٠ر١٦	٠ر١٣	٠ر١٦
الزراعة والغابات	٠ر٣٦	٠ر٢٧	٠ر٢٩	٠ر٣١	٠ر٢٦	٠ر١١
معامل التغير فى توافر راس المال	٠ر٥٧	٠ر٥٢	٠ر٤٨	٠ر٤٤	٠ر٣٦	٠ر٢٤
معامل التغير فى مستويات الانتاجية الاجتماعية للعمل	٠ر٣٤	٠ر٢٦	٠ر٢٨	٠ر٢٥	٠ر٢٤	٠ر٣١
معامل التغير فى مستويات نصيب الفرد من الدخل القومى	٠ر٣٤	٠ر٣٣	٠ر٣٢	٠ر٢٣	٠ر٢٠	٠ر٢١

المصدر : فيروزى اكونومبكى (مسائل الاقتصاد) العدد ٤ ، ١٩٦٤ ص ٥١ــ٢ ، ٥٤٠ــ٥

وتشهد هذه الارقام بالتوحيد المستمر فى مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الاوربية الاعضاء فى م م أ م .

وقد دلت الاحداث التى جرت فى السنوات الاخيرة على خطورة المشكلة الدولية الخاصة بتزويد الصناعة فى جميع أنحاء العالم بالطاقة والمواد الخام اللازمة . وترجع هذه الخطورة الى اختلاف توزيع هذه الموارد من بلد الى بلد ، وسرعة نفادها . وحسبنا أن نذكر أن ما استخرج فى الربع الاخير من هذا القرن (١٩٥٠ ــ ١٩٧٥) بالنسبة لجملة ما استخرج خلال مئة عام (١٨٧٦ ــ ١٩٧٥) هو ٤٧٪ من جملة الفحم ، و٥٨٪

من جملة خام الحديد ، و٨١٪ من جملة البترول ، وأكثر من ٩٥٪ من جملة الغاز الطبيعى • وقد أدت قلة الموارد وزيادة الاقبال عليها الى البحث عن الموارد الفقيرة والصعبة المنال ، مما أدى الى غلاء المواد الخام والطاقة •

ويهتم م م أ م اهتماما كبيرا بمشكلة الوقود والطاقة • وبفضل هذا الاهتمام تحقق قدر كبير من الاكتفاء الذاتى فى الطاقة والوقود والمواد الخام بالدول الاشتراكيه ومن الحقائق المعروفة أن دول م م أ م لم تتأثر بأزمة الطاقة خلال ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ ، بل ظل اقتصادها خلال هذه الفترة فى عنفوان القوة ، وذروة النمو والازدهار ، ولكن هذا لا يعنى أن هذه الدول لا تعانى اطلاقا أية مشكلة من مشكلات الطاقة أو الوقود أو المواد الخام •

وللتعاون الاقتصادى وتقسيم العمل الدولى شأن هام ودور استثنائى فى سد الحاجة الى البيض والغاز والفحم والطاقة الكهربية فى دول م م أ م • على أن زيادة الطلب جعلت الطريقة الحالية لتقسيم العمل وأساليب التعاون فى دائرة م م أ م غير وافية بالغرض •

يدلك على ذلك أن اجمالى الطاقة المستهلكة فى دول م م أ م (ما عدا الاتحاد السوفيتى) بلغ قرابة ٥٨٠ مليون طن من المعادل الفحمى (١) تكفل الانتاج المحلى بنحو ٧٠٪ من هذه الكمية • وتقدر احتياجات البلاد من الطاقة فى ١٩٨٠ بنحو ٧٨٠ هنا من المعدل الفحمى، ولكن الانتاج المحلى لن يستطيع ان يفى الا بنحو ٦٠٪ فقط من هذه الكمية • والمتوقع أن ترتفع هذه الاحتياجات فى ١٩٩٠ الى ١٠٠٠ر١ مليون طن من المعادل الفحمى ، مع هبوط نسبة الانتاج المحلى من ٧٠٪ الى ٥٠٪ • ولسد الحاجة المتزايدة من الطاقة تستورد دول م م أ م من الاتحاد السوفيتى البترول ، والغاز والطاقة الكهربية • وتقدر مبيعات الوقود السوفيتى لدول م م أم خلال الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ بنحو ٨٠٠ مليون طن من المعادل الفحمى أى بزيادة قدرها ٤٣٪ عما تم بيعه خلال السنوات الخمس السابقة • ويمثل البترول ومنتجاته نصف هذه الكمية تقريبا •

ويقوم الاتحاد السوفيتى باستمرار بتلبيه الشطر الاكبر من الطلب المتزايد على خام الحديد فى دول مم أم • وقد بلغت كمية الحديد التى صدرها الاتحاد السوفيتى ٢١ مليون طن • والمقدر أن تصل هذه الكمية الى ٢٦ مليون طن فى ١٩٨٠ ، والمنتظر ــ طبقا للتقديرات الحالية ــ أن تصل كمية الحديد السوفيتى المستورد الى ٤٠مليون طن فى ١٩٩٠ •

وعلى الرغم من أن موارد الاتحاد السوفيتى من الوقود والمواد الخام لا يستهان بها فان زيادة الصادرات من هذه الموارد سوف تواجه عقبات عملية • منها أن الجزء الاوربى من الاتحاد السوفيتى يعانى نقصا فى الوقود لا يمكن تعويضه الا من سيبيريا• يضاف الى ذلك أن الاقاليم الشرقية من الاتحاد السوفيتى قد أصبحت هى المصدر الرئيسى لتصدير البترول والغاز ، وهذا يتطلب انفاق مبالغ طائلة على النقل ، وفتح أقاليم جديدة قليلة السكان • واذا افترضنا بقاء المعدل الحالى لاستخراج وتصدير البترول والحديد الخام وبعض المواد الخام الاخرى فلن نستطيع بعد اليوم أن نتجاهل

أن هذه الموارد محدودة ، وغير قابلة للتجديد · والخلاصة أنه اذا أريد سد حاجة البلاد الاعضاء فى م م ام والعلاقة بين الاقتصاد القومى فى الاتحاد السوفيتى ونظيره فى دول م م ام · ولذلك يجب من الآن فصاعدا أن لا تعالج مسالة الوقود والمواد الخام بمعزل عن المسائل الاخرى ، وبخاصه الهندسة الميكانيكية ، على أن تؤخذ فى الاعتبار النفقات اللازمة ، والعائد الذى تدره ، وفرص التعاون مع البلاد النامية ، الخ · وكل هذه المسائل تتطلب استراتيجية علمية طويلة الاجل للجهود المشتركة من جانب الدول التى يعنيها الامر ·

وتشترك دول م م أ م على نطاق واسع فى تمويل وانشاء الصناعات الاستخراجية لكى تزيد من تصدير كمية الوقود والمواد الخام النادرة · ومن المقرر فى السنوات الخمس ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، على سبيل المثال ، انشاء سلسلة من المشروعات الكبرى بصفة مشتركة فى عدد من دول م م ام بتكاليف اجمالية تقدر بنحو ٩٫٠٠٠ مليون روبل ، وهو الوحدة الحسابية المعمول بها فى دول م م ام · ويجرى الآن تنفيذ ثمانيه من هذه المشروعات فى الاتحاد السوفيتى : مصنع أست اليم للب الخشب المستخدم فى صناعه الورق ، ومجمع كيمباى للاسبتوس (الحرير الصخرى) ، ومشروعات لانتاج خام الحديد والسبائك الحديدية ، وخط أنابيب لنقل الغاز من أورنبرج الى الحدود الغربية للاتحاد السوفيتى ، وخط الجهد العالى لنقل الكهربا من فينتسا (الاتحاد السوفيتى) الى ألبر ترسا (المجر) · ومتى تمت هذه المشروعات (فى نهاية السنوات الخمس الحالية) فان البلاد المشتركة سوف تتسلم سنويا من الاتحاد السوفيتى ـ بالاضافة الى الكميات العادية ـ نحو ١٥٫٥٠٠ متر مكعب من الغاز الطبيعى ، وأكثر من ٩ ملايين طن من خام الحديد ، وزهاء ٢٠٠٫٠٠٠ طن من السبائك الحديدية المختلفة ، وأكثر من ٢٠٠٫٠٠٠ طن من لب الخشب المعامل بالكبريت ، ونحو ١٨٠٫٠٠٠ طن من الاسبستوس ، وأكثر من ٦٫٠٠٠ مليون كيلوواط ساعة من الطاقة الكهربية ·

ومن الواضح أنه اذا أرادت دول م م ام أن تعالج أزمة الوقود والطاقة وجب عليها أن تعبىء جهودها لا لزيادة انتاجها من المصادر الاولية للطاقة والمواد الخام فحسب ، بل أيضا لترشيد استهلاكها ، وتحقيق شىء من الوفر فى استهلاك الوقود (المعادل الفحمى) فى كل كيلو واط ساعة من الطاقة الكهربية المتولدة (المؤشر فى دول م م أم يشير الى استخدام نحو ٤٥٠ جراما فى مقابل ٣٣٠ جراما فى الاتحاد السوفيتى) · على أن الامر يتطلب ، فضلا عن ذلك ، اتخاذ اجراءات مشتركة لتكرير البترول بصورة أكمل ، وزيادة انتاج المواد البترولية الخفيفة ، والاسراع بتطوير الطاقة النووية والهندسة النووية ، ووضع سياسة أساسية فى دول مم ام للحد من استهلاك الطاقة والمواد فى المنتجات الاجتماعية ، وانشاء شبكات كهربية قوية ، وتوطين الصناعات المستهلكة للطاقة بجوار مصادر الطاقة الرخيصة (وبخاصة فى الاقاليم الشرقية من الاتحاد السوفيتى) ، الخ ·

وبفضل برنامج التكامل العام الطويل الاجل استطاعت دول مم ام تنسيق كل هذه الاجراءات التى تتخذها فرادى وجماعات وتوجهها نحو تحقيق هدف محدد · وقد تم اقرار هذا البرنامج ـ كما سبق أن ذكرنا ـ فى ١٩٧١ ، وهو يتخذ الآن صورة عملية فى برامج التعاون الطويلة الاجل ذات الاغراض الخاصه فى مجالات الانتاج

الرئيسية • وسوف يؤدى تنفيذ هذا البرنامج الى تعزيز عملية التكامل الاقتصادى الدولى •

وتعد الخبرة التى اكتسبها مم ام فى تنظيم التعاون الدولى علاجا لمشكلة الوقود والطاقة والمواد الخام خبرة مفيدة من كثير من الوجوه • فهى تدل على أن هـــذه المشكلات ـ برغم تعقدها ـ قابلة للحل على المدى الطويل دون المساس بمصلحة أى من الاطراف • ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن أسعار الوقود والمواد الخام فى مجال التجارة بين أطراف مم ام لا تخضع لتقلبات السوق أو المضاربة ، على الرغم من انها تعكس الاتجاهات الطويلة الامد فى تطور الاسعار العالمية • والدليل على ذلك أنه لم يحدث ارتفاع مفاجىء فى أسعار البترول فى نهاية ١٩٧٣ أو خـــلال ١٩٧٤ فى أسواق الدول الاعضاء فى مم ام •

ومما تجدر الاشارة اليه أن المجلس يعنى بمشكله دولية كبرى أخرى هى حماية البيئة ، فيقوم بتنسيق وتوجيه جهود الدول الاعضاء فى هذا المجال •

وبيان ذلك أن الدول الاعضاء فى مم ام تقرر أقصى درجة يسمح بها فى تركيز المواد الضارة فى الاجسام المائيه وفى الجو ، كما تستخدم مختلف اجهزة التنقيه على نطاق واسع ، وتتبع عمليات تكنولوجية جديدة مبنية على الاستخدام المتكامل للمواد الخام ، والقضاء على المنتجات التالفه • وفى وقت مبكر يرجع الى ١٩٦٤ وضـــع المجلس خطة موحدة لتنسيق البحوث ، شملت مشكله حمايه الماء والهواء من التلوث بالمواد الضارة • وفى ١٩٧١ وقعت الدول الاشتراكية الاوربية السبع اتفاقا بشـأن التعاون العلمى والفنى فى دراسه النواحى العلمية لمشكلة حماية الطبيعة ، ووضـــع التدابير اللازمة لهذا الغرض • وتضمن الاتفاق تنسيق البحوث العلمية بشأن ست مشكلات كبرى ، وقسمت هذه الى ٣٩ موضوعا • وفى ١٩٧٣ أنشىء مجلس لحماية وتحسين البيئة فى اطار لجنة مم ام للتعاون العلمى والفنى • وأخيرا أقرت اللجنـــة التنفيذية للمجلس فى أكتوبر ١٩٧٤ برنامجا عاما موسعا للتعاون بين الدول الاعضاء فى مم ام وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، يسرى مفعوله الى سنة ١٩٨٠ ، فى مجال حماية وتحسين البيئة ، وما يتصل بذلك من حسن اســـتخدام الموارد الطبيعية • ويعد هذا البرنامج منهاجا شاملا لحل المشكلة ، يغطى النـــواحى الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتنظيمية ، والقانونية ، والتعليمية ، لحماية البيئـه ، والمحافظة على النظم البيئية والريف ، وحماية الجو من الموت بالمواد الضـــارة ، والنواحى الارصادية للتلوث الجوى ، وتقليل الضوضــاء والاهتزازات والذبذبات ، واتخاذ التدابير لمكافحة تلوث المياه ، وابطال الفاعلية الكيميائية للمواد التالفــه من صناعية وزراعية وغيرها ، واتخاذ الاجراءات للسلامة من خطر الاشعاعات ، ووضـــع التوجيهات لتخطيط المدن والضواحى والمستوطنات المتفرقة ، حفـــاظا على البيئة ، وحماية للموارد المعدنية ، وحرصا على حسن استخدام هذه الموارد وغيرها •

وان تجربة دول مم ام في مجال التعاون على اعداد الخطط والمشروعات العلمية والتكنولوجية الهادفة الى حماية البيئة لتدل على جدوى معالجة هذه المشكلات عـــلى الصعيد الدولى • وحسبنا أن نذكر أنه تم خلال المدة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ وحدها انجاز أكثر من ٥٠٠ مشروع من مشروعات البحوث والتنمية فى هذا المجال •

وهناك ــ بالطبع ــ أمثلة أخرى عديدة توضح الطابع الخاص الذى تتســم به سياسة مم ام فى بعض العمليات الدولية العامة • وواضح أن الاســاليب المخططة لادارة الاقتصاد والتعاون الدولى المتبع فى م م أ م تساعد الدول الاشتراكية على النجاح فى معالجة الكثير من المشكلات الصعبة فى يومنا هذا • ولكن مم ام فى الوقت نفسه لا يقطع صلته ببقية العالم • وقد أصبحت سياسة المشاركة الفعــاله فى العلاقات الاقتصادية العالمية من جانب الدول الاشتراكية عنصرا هاما فى برنامجها الطويلة الاجل للتنمية القومية وتعزيز السلم الدولى • وقلما يجرؤ الاخصائيون الغربيون على القول بأن الاشتراكية نهدف أساسا الى التنمية القائمة على الاكتفاء الذاتى ، والعزلة التامة عن العمليات الاقتصادية التى تدور فى الاقتصاد العالمى • وقد أخذ رجال السياسة فى الغرب ممن يمتازون برصانة العقل يعترفون يوما بعــد يوم بأنه لا معنى لاقامة الحواجز الاصطناعية فى العلاقات مع الدول الاشتراكية ورفض المزايا الناجمــة عن التعاون معها •

وسواء شاء البعض أم لم يشأ فانه لا يرجى أى حل بناء المشــكلات العالمية لا تشترك فيه البلاد الاشتراكية أو لا يتفق مع مصالحها • هذه حقيقــة من حقائق الحياة فى عالمنا المعاصر • ومن شأن هذه الحقيقة أن نجعل قيام التعــاون بين الدول ذات النظم المختلفة أمرا جوهريا ، وبخاصة بين الاتحادات الاقتصادية المتكاملة التى أقامتها هذه الدول .

(نقلا عن الروسية)

اى أن اجمالى الطاقة المستهلكة يعادل الطاقة المستخرجة من ٥٨ طنا من الفحم (المترجم)



●● اطار القرار

لا يتسنى لنا الالمام بأطراف هذا الموضوع الماما تاما اذا اقتصر البحث على الاستثمار الخارجي واسبابه فحسب ، وذلك لانه اذا تسنى لنا معرفة الاسباب الداعية لهذا الاستثمار تسنى لنا أيضا معرفة الاسباب التى دعت لعدم اختيار البديل لهذا الاستثمار • ولذلك نرى لزاما علينا حين نتكلم عن نظرية الاستثمار الخارجى أن نوضح البديل من هذا الاستثمار ، وأن نبين لماذا يفضل الناس الاستثمار الخارجى على هذا البديل •

وأول بديل يخطر بالبال هو التصدير • ومثاله شركة درجت على تصدير منتجاتها الى البلد « س » ، فاذا استثمرت هذه الشركة أموالها فى هذا البلد لتصريف منتجاتها فى أسواقه كان هذا الاستثمار بديلا من التصدير • ومن هنا نرى أن ثمة ارتباطا بين الاسباب التى تحدو الشركة الى تفضيل الاستثمار الخارجى ، والاسباب التى تدعوها لعدم الاستمرار فى تصدير منتجاتها من مقرها الوطنى •

وقد أوضح د• كيفز أن هناك بديلا آخر أمام الشركة • اذ قد تقرر أن لا تقوم بالتصدير ، ولا بالاستثمار ، بل تقوم بالترخيص بالمعرفة الفنيـة لشركة منتجة فى

الكاتب : كونيو يوشيهارا

أستاذ مساعد بمركز دراسات جنوب شرقي آسـيا ، جامعة كيوتو (اليابان) . نشر عدة مقالات حول المسائل الاقتصادية بالانجليزية واليـابانية ، وله كتابان : أولهمـا بعنوان « الاستثمار الخارجي ، ورد الفعل الوطني ، دراسـة حول التصـنيع في سـنغافورة » ، ١٩٧٦ ، والثاني بعنوان « الاستثمار الياباني في جنوب شرقي آسيا » ، ١٩٧٨ .

المترجم : امين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعـلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ورئيس مشروع الالف كتاب سابقا .

البلد الذى كانت تصدر منتجاتها اليه . وفى هذه الحالة ينخفض الانتاج المحلى بنسبة ما يفقده من سوق التصدير . أما مستوى الاسـتثمار الخارجى فلا يطرأ عليه أى تغيير ، ولكن الاتاوات تتدفق باستمرار .

ولما كانت الشركة لا تهتم بالانتاج فى حد ذاته ، وإنما تهتـم بالاتاوة أو الربح الناجم عنه ، فان الترخيص يعد من البدائل الهامة التى يجب التسليم بها عند وضع نظرية الاستثمار الخارجى . ولذلك اذا أردنا أن نفسر أسباب الاسـتثمار الخارجى وجب علينا أيضا أن نفسر لماذا يكون الاستثمار أفضل من الترخيص ومن التصدير . ولكن هذه القاعدة نفسها ليست قاعدة عامة بدرجة تكفى لتفسير الاستثمار اليابانى فى جنوب شرقى آسيا .

والدليل على ذلك أن هناك مشكلة تعترضنا فى هذا السبيل ، وهى أن الاستثمار الخارجى ليس دائما بديلا من التصدير ، اذ لو اعتبرنا كلا من هذين الامرين بديلا من الآخر لكان معنى ذلك أن التصدير يحدث أولا ثم يأتى الاسـتثمار الخارجى ليحل محله . ولكن الواقع يخالف ذلك ، بدليل أن بعض الاستثمار الذى تم فى منـاطق التصدير فى بعض بلدان جنوب شرقى آسيا لم يكن بديلا من التصدير ، اذ أن مجال الاختيار لم يكن محصورا بين التصدير والاستثمار الخارجى ، بل بين الانتاج المحلى والانتاج فيما وراء البحار . ولذلك يمكن القول بأن الانتاج فيما وراء البحار (زيادته تمثل الاستثمار) والانتاج المحلى (يمكن تصديره جزء منه) والترخيص هى البدائل الثلاث الرئيسية .

بيد أنه يجب أن نشير هنا بكلمة خاصة الى الانتاج المحلى • نأمل – على سبيل المثال – حالة الغزالين اليابانيين الذين فقدوا بالتدريج مكانهم فى سوق التصـــدير خلال العقود القلائل الماضية ، فلما واجهوا سياسة الاستغناء ، عن الاستيراد فيجنوب شرقى آسيا أرادوا أن يستغلوا خبرتهم الفنية ، ولكن المجال كان محدودا جدا ، ولم يكن الترخيص بديلا مجديا أيضا ، لان المنسوجات كانت طبيعيـــة فيما عدا بعض الالياف الصناعية • ولذلك واجهوا فى بداية العقد السادس مستقبلا قاتما ، وكان كل ما فعلوه للتغلب على هذه المشكلة هو تنويع العمل ، والاشتغال فى مجالات أخرى غير النسيج • واذا أتيح مثل هذا التنويع للشركات ، كان علينا أن نتحدث عن بديل رابع هو تنويع العمل المهنى واقتصار الانتاج المحلى على أهم منتجاته • ومن ثم لا بد أن يقتصر الانتاج فيما وراء البحار على أهم المنتجات أو المنتجات المتصلة بها رأسيا •

ويجب علينا أن ندخل فى اعتبارنا أن الشركة قد تقرر حين تقل مبيعاتها أن تنقل جزءا من مواردها الانتاجية خارج دائرة الانتاج الحالى ، ثم تبيع هذا الجزء بدلا من تنويع نشاطها ، وتودع المال فى بنك بفائدة أو تستثمره فى شراء سندات مالية • وقد تقرر الشركة – اذا بلغ السيل الزبى – أن تلغى نشاطها التجارى الحالى بالكلية ، وتكسب دخلها من استثمار بقية رأس المال ، الى أن تقرر الاقدام على نشاط تجارى جديد ، ان وجد مثل هذا النشاط •

ومن الاحتمالات القوية فى هذه الحالة بالنسبة للشركات الكبيرة أن تحـــاول تنويع نشاطها بهمة • أما بالنسبة للشركات اليابانية الصناعية الصغيرة التى لا تملك امتيازات احتكارية فالبديل الوحيد المطروح أمامها هو استثمار أموالها فى الاسهم والسندات الى أن تجد مجالا جديدا للعمل • ولما كانت هذه الشركات الصغيرة تتمتع بمرونة كبيرة من الناحية التنظيمية فانها تتخذ قرارا بالغاء نشاطها • وسنجعل من هذا البديل بالاضافة الى بديل التراخيص بديلا عاما واحدا نطلق عليه اسم « الدخل غير الانتاجى » •

أما الشركة التى تنخفض مبيعات منتجاتها فان المشكلة الاساسية التى تواجهها هى كيف تعيد تخصيص مواردها الثابتة • ولحل هذه المشـــكلة تقارن الشركة بين ربحية البدائل المختلفة المطروحة أمامها • فاذا كانت ربحية أحد البدائل لا تؤثر فى ربحية البدائل الاخرى فان الشركة تخصص مواردها على نحو تتساوى فيه ربحياتها الحدية • ولكن الموقف يصبح أكثر تعقدا اذا أثرت ربحية أحد البدائل فى ربحيـــة البدائل الاخرى •

ومن الامثلة الجيدة لذلك الاستثمار الرأسى الذى يصبح فيه الانتاج فيما وراء البحار مكملا للانتاج المحلى • وفى هذه الحالة تقدم الشركة على الاستثمار الخارجى متى كانت له آثار طيبة على ربحية الانتـــاج المحلى حتى ولو كانت العوائد للموارد الاضافية المخصصة للانتاج فيما وراء البحار أقل من عوائد الدخل غير الانتـــاجى أو عوائد تنويع العمل • واذا ارتفع مستوى الانتاج فيما وراء البحار مع ثبات مستوى الانتاج المحلى أو ارتفاعه وجب على الشركة أن تخفض مستوى الدخل غير الانتاجى أو تنويع العمل لكي تحافظ على ثبات مواردها •

وقد أشرنا حتى الآن الى الانتاج فيما وراء البحار ، والانتاج المحلى ، والدخل

غير الانتاجى ، وتنويع العمل ، وأطلقنا عليها اسم البدائل . ولكن هذا الاسم غير مناسب لسوء الحظ لانه يتضمن أن كل بديل يمنع من استخدام البديل الآخر ،ولكن الواقع أن جميع هذه البدائل تستخدم غالبا فى وقت واحد . ويجب أن ندخل فى حسابنا عند اعادة توزيع الموارد الحدية أن الزيادة فى أكثر من نشـــاط مطلوبة لمواجهه ما عسى ان يحدث من نقص فى نشاط آخر . ومن ثم كان من المناسب أن ننظر الى البدائل على أنها أنشطة مختلفة يمكن أن تزيد أو تنقص أو تظل ثابتة . ولكن لما كانت الموارد ثابتة فلا يمكن أن تتغير جميعا فى وقت واحد .

واذا كانت الانشطة الاربعة مستقلة ، فى حالة توزيع الموارد الحـــدية ، فان مشكلة النوسع فى كل نشاط الى الحد الاقصى يمكن أن تحل بالمساواة بين الربحيات الحدية لكل منها . ولكن لما كانت الانشطة متكاملة أحيانا فانه يجب أن ندخل فى حسابنا التفاعل بينها . ومن بين الوسائل الكفيلة بحل هذه المشكلة دراسة الربحية الكلية للشركة ، والمساواة بين الانصبة الحدية الناتجة عن التوسع فى كل نشاط الى الحد الذى يكفل هذه الربحية الكلية . وسنعتبر هذا هو الاطار الذى يتم فيه اتخـاذ القرار الاساسى للشركة .

عوائق الاستثمار الخارجى

قد تقوم عوائق فى سبيل الشركات فى صورة القوانين واللوائح التى تفرض قيودا عليها ، حتى ولو بدا لهذه الشركات أن الاستثمار الخارجى ينطوى على مزايا مغرية . صحيح أن كثيرا من الاقتصاديين لا ينظرون الى الاســـتثمار الاجنبى نظرة تختلف عن نظرتهم الى الاقتصاد الوطنى ، ولكن يجب أن ألا يغـــرب عن البال أن الاستثمار الأجنبى يتضمن الحصول على عملات أجنبية ، ويعبر الحدود القومية . وقد لا يبدو هذا الامر ذا أهمية خاصة بالنسبة لبعض الدول مثل الولايات المتحـدة لتمتعها بنفوذ قوى فى كثير من البلاد ، ولان دولارها أصبح هو العملة الاحتياطية . ولكن يجدر بنا أن ننوه بأن الشركات اليابانية صادفت عراقيل عديدة فى ســـبيل الاستثمار الخارجى .

وكان العائق الاكبر هو ميزان المدفوعات . وايضاح ذلك أن قدرة اليابان على التصدير ضعفت كثيرا ، فحدث عجز كبير فى ميزان مدفوعاتها لعدة سنوات بعـــد الحرب ، ولم يبدأ هذا الميزان فى التحسن الا فى اواسط العقد السابع ، فأصبح من الميسور للشركات اليابانية أن تحصل على عملات أجنبية نتيجة استثمارها فى الخارج ، وان كان الاستثمار الخارجى لم يتحرر تماما من القيود الا فى سنة ١٩٧١ . أما قبل ذلك فقد أوقفت الحكومة اليابانية عددا من مشروعات الاســـتثمار الاجنبى ، لانها كانت ترقب ميزان المدفوعات بعين يقظة .

و « الطابع الخارجى » للاستثمار الخارجى ينعكس أيضا فى تجاوز الحـــدود القومية . فالدولة التى يتدفق عليها الاستثمار لها قوانينها الخاصة التى يرتكز عليها نظامها الاقتصادى ، وليس هناك من المبررات ما يدعو هذه القوانين لمحاباة الشركات اليابانية التى تريد الاستثمار .

والواقع أن المناخ فى جنوب شرقى آسيا لم يكن مواتيا للمستثمرين اليابانيين .

ولذلك يهمنا أن نعرف : كيف تكون هذا الاستثمار ، وكيف تغير بمرور الزمن . وتفصيل ذلك أن جميع المستثمرين الاجانب واجهوا عوائق كبيرة ، ولكن المستثمرين اليابانيين واجهوا مشكلات اضافية . وكنت اعادة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان وبلدان جنوب شرقي آسيا خطوة هامة في هذا الصدد . ذلك أن هذه البلدان أصيبت بأضرار فادحة نتيجة الحرب التى شنتها اليابان فى المحيط الهادى ، فكان من العسير أن تقبل المديرين والفنيين اليابانيين الا بعد أن تثبت اليابان أنها أصبحت أمة جديدة ، وتعلن التنكر على السياسة التى انتهجتها قبل الحرب ، وتتعهد بأن تصبح دولة مسالمة . ولذلك كانت اعادة العلاقات الدبلوماسية أول خطوة ضرورية فى هذا السبيل ، على الرغم من أنها لم تكن كافية للسماح بالاستثمار اليابانى ، لان الشعور المعادى لليابان ظل قائما حتى بعد عودة العلاقات الدبلوماسية كما حدث فى الفلبين .

ثم أخذ موقف حكومات جنوب شرقى آسيا ازاء المستثمرين اليابانيين يتحسن بالتدريج ، بظهور المشكلات الجديدة ، ونسيان الذكريات القديمة ، اذ جاء جيل جديد لم تكن له معرفة مباشرة بالحرب ، وأصبح هذا الجيل قوة سياسية كبيرة ثم أخذت أيضا بعض حكومات جنوب شرقى آسيا تشعر بالحاجة الى الاستثمار اليابانى لكى تتغلب على مشكلاتها الاقتصادية .

وكانت مشكلة اليابان فى الواقع ترجع ــ بقدر ما ــ الى ظهور الروح القومية . ذلك أن معظم بلدان جنوب شرقى آسيا كانت عبارة عن مستعمرات فى فترة ما قبل الحرب . أما بعد الحرب فقد حصلت على الاستقلال ، وبدأت ترسم خطتها للتنمية ، واتخذت بعض البلدان من الاشتراكية قاعدة أيديولوجية للتنمية ، ورفضت الاستثمار الاجنبى الذى عتبرته محاولة من جانب الدول المتقدمة لمواصلة استغلالها ، فأصبح الاستثمار الاجنبى فى هذه البلدان ضربا من المستحيل . بيد أن بلدانا أخرى أجازت الاستثمار الاجنبى ، ولكنها فرضت عليه قيودا معينة بدرجات متفاوتة .

وفي أواسط العقد السابع حدثت بضعة تطورات مواتية أولها : أن تايوان وجمهورية كوريا حولتا اهتمامهما الى التصنيع الهادف الى التصدير ، وشجعتا ايجاد منطقة صناعية للتصدير لا تنطبق عليها قوانين البلاد . ثم جاءت فيما بعد سنغافورة، وماليزيا ، والفلبين ، فانتهجت هذه السياسة . وثانيها أن أندونيسيا أخذت تحبذ الاستثمار الاجنبى بعد ١٩٦٥ .

وهكذا ازداد الاستثمار اليابانى فى جنوب شرقى آسيا بعد أن بدأ فى أواسط العقد السابع . ويرجع ذلك ــ بقدر ما ــ الى تحسين مناخ الاستثمار ، وان كان هذا المفهوم يشوبه شيء من الغموض ، ويقتضى أكثر من مجرد التقليل من العوائق القانونية والادارية . بيد أننا قصدنا من هذا المبحث أن ننوه بالعوامل التى جعلت الاستثمار الاجنبى استراتيجية غير مقبولة بالنسبة للشركات الاجنبية .

محددات الربحية

لقد أدى التقليل من العوائق والحواجز الى أن أصبح الاستثمار الخارجى جزءا من استراتيجية الشركات ، ولكن هذا التقليل لم يكن بأى حال من الاحوال شرطا

كافيا للاستثمار ، اذ لو لم يكن الاستثمار جالبا للربح لما كان ثمة داع للاقدام عليه • ولذلك فان الدافع لزيادة الاستثمار اليابانى خلال السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك لا بد أن يكون بعد ازالة العوائق هو ربحية الاستثمار الخارجى ، فما هى العوامل التى ساعدت على ذلك ؟

أول هذه العوامل نمو السوق • وبيان ذلك أن أداء الفرد فى النمو الاقتصادى ببلدان جنوبى شرقى آسيا كان متفاوتا ، وكان هذا الاداء فى بعض البلدان قليل الاثر • ولكن كان عدد السكان يزداد بمعدل يتراوح بين ٢٪ و٣٪ فى الاقليم كله فقد ازداد اجمالى الناتج القومى (ا ن ق) بصورة واضحة ، مما أدى الى زيادة الطلب الاجمالى على السلع الصناعية ، كما أدى الى تنويع هذا الطلب •

وكان لزيادة (أ ن ق) تأثير متفاوت على طلب السلع الصناعية • وتجلى أثر هذه الزيادة بشكل أقوى حيث كانت مرونة الدخول عالية عند المستوى المنخفض من الدخول • لذلك اتجه جزء كبير من الاستثمار اليابانى الى انتاج مثل هذه السلع •

ومعلوم أن زيادة حجم السوق لا تؤدى بالضرورة الى الانتاج فى السوق ، نظرا لان التصدير الى السوق يدر أحيانا ربحا أكبر • ولكن الاتجاه الغالب هو توطين موقع الانتاج بالقرب من السوق ، نظرا لان نقل بعض السلع الى السوق يقتضى نفقات باهظة • ولذلك يجب توطين نوع من النشاط الصناعى بالقرب من مكان الطلب لارتفاع تكاليف النقل الى السوق ومنه • ومن جهة أخرى قد تشجع الحكومة شراء السلع التى يتم انتاجها فى دائرة اختصاصها ، كوسيلة لتشجيع النمو الصناعى وزيادة العمالة • كل هذه العوامل تشجع توطين الانتاج على مقربة من السوق •

وثانى العوامل فى زيادة ربحية الاستثمار الخارجى هو أن تكلفة الانتاج أكبر فى اليابان منها فى بلدان جنوبى شرقى آسيا فى عدد من الصناعات • وهناك مواد مختلفة تدخل فى الانتاج ، وتزيد أسعارها فى اليابان على أسعارها فى بلدان جنوبى شرقى آسيا • يضاف الى ذلك أن الاجور ازدادت فى اليابان بمعدل يزيد على ١٠٪ سنويا فى العقد السابع ، وأوائل العقد الثامن • وقد جاوزت الاجور الحد المعقول فى نهاية العقد السابع حتى ولو كانت هذه الزيادة تقابلها زيادة فى القوة الانتاجية فى الصناعات ذات الكثافة العمالية • والى جانب ذلك كله واجهت اليابان مشكلات التلوث وضيق الرقعة عندما قوى النشاط الصناعى فيها ، فوجدت الشركات أن نقل نشاطها خارج البلاد يعود عليها بربح أكبر •

ومن ناحية أخرى ساعدت عدة عوامل على تشجيع الاستثمار المحلى ، منها رخص المواد الوسيطة ، وانخفاض معدل الفائدة لرأس المال العامل فى اليابان نفسها ، ومنها أن تجميع الصناعات أدى الى بعض المزايا الخارجية التى قللت من نفقات الانتاج •

بيد انه كانت هناك صناعات معينة تدر ربحا أكبر اذا تم الاستثمار فى الخارج ، منها الصناعات التى تحتاج الى كثير من الايدى العاملة ، والصناعات التى تحتاج الى مساحات واسعة من الارض ، ثم الصناعات المتنقلة • وهذه هى الصناعات التى تم تنويعها جغرافيا أولا داخل اليابان • ومن ثم يمكن القول بأن ثمة صلة بين نظرية الاستثمار الخارجى ونظرية توطين الصناعات •

وايضاح ذلك أن نظرية توطين الصناعات تقتضى أن تكون الارض ثابتة ، وأن يكون العمل ثابتا جزئيا ، ورأس المال ثابتا كليا • وتحاول هذه النظرية أن تجـد المكان الامثل من حيث الانتاج وتكاليف النقل • وقد يعترض الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد على القول بأن العمل ثابت جزئيا ، ولكن القول بذلك له ما يبرره فى حـالة اليابان ، لان معظم النساء والفتيات فيها يفضلن أن يمارسن أعمالا على مسافة يستطعن فيها أن يقمن برحلات يومية بين محال اقامتهن ومحال عملهن • وقد أدى هذا الثبات الجزئى الى تفاوت فى أجور العمال غير المهرة أكبر منه فى أجور العمال المهرة ، كما أدى الى اختلاف تكاليف الانتاج من منطقة الى أخرى • وبتقدم التصنيع تلاشت ميزة توطين المصنع فى مدينة كبيرة أمام العيوب الناجمة عن ارتفاع أجور العمال ،والايجار، وتكاليف النقل التى ترجع الى الازدحام ، والمصاريف الاضـافية اللازمة لمكافحة التلوث •

ويمكن القول بأن الاستثمار الخارجى هو نوع من التوسـع الطبيعى فى عمليـة التنويع المحلى الاقليمى ، ومعلوم ان فكرة الثبات قوية بين اليابان وجنوب شرقى آسيا ولذلك يمكن القول بأن الاستثمار فى جنوب شرقى آسيا يماثل ذلك الاستثمار الذى يتدفق على المقاطعات غير الصناعية فى اليابان • وفى هذه الحالة تفسر نظرية المزايا النسبية تدفق الاستثمار الخارجى كما تفسر تدفق الاستثمار المحلى • ومن هنا لابد أن يكون السبب فى استثمار كثير من الشركات اليابانية لأموالها فى جنوب شرقى آسيا هو فقدان المزايا النسبية الخاصة ببعض السلع • بيد أن هذا لا يفسر الاستثمار الخارجى تفسيرا كاملا ، لانه ــ كما سبق أن بينا ــ يتضمن استخدام العملات الاجنبية وتجاوز الحدود القومية • ولذلك يؤثر تقلب سعر الصرف للعملات الاجنبيه فى نفقات الانتاج النسبية بين اليابان والخارج ، كما تؤدى الحدود القومية الى اقامة العراقيل فى سبيل التجارة •

واذا كان نظام التبـادل التجارى مرنا فلا يوجد ما يدعو لمعالجة تقلب سـعر الصرف على حدة ، لانه ينعكس فى تغير النفقات النسبية • ولكن اليابان حافظت على ثبات سـعر الصرف حتى أوائل ١٩٧٣ ، وكان للمرتين اللتين تم فيهما اعـادة تقويم العملة آثار واضحة فى ربحية الاستثمار الاجنبى • وقد ارتفعت قيمة الين اليابانى بما يربى عـلى ٢٠ ٪ بين ديسـمبر ١٩٧١ عنـدما أعادت اليابان تقويم عملتها لاول مرة وأواسط ١٩٧٣ ، وأدى هذا الى زيادة تكاليف الانتاج المحلى بالعملة الاجنبية ، وجعل الاستثمار الخارجى اكثر جاذبية بالنسبة لبعض الصناعات ، وكانت زيادة الاستثمار اليابانى فى العقد الثامن ترجع ــ بقدر ما ــ الى توقع اعادة تقويم الين ، وهو ما حدث بالفعل •

وكما أنه لا توجد مشكلة بشأن صرف العملات الاجنبية كذلك لا توجد حواجز تجارية بين حـدود المقاطعات الوطنية ، على أن حواجز التجـارة الخارجية تؤثر فى الاستراتيجية المثلى للشركة ، لانها تجعل ربحية الانتاج المحلى من أجل التصدير أقل جاذبية ، وتجعل الشركة أكثر ميلا للاستثمار الخارجى • ومن المهم فى الوقت نفسه أن نلاحظ أن الحواجز التجـارية اليابانية تؤثر فى ربحيـه الانتاج الخارجى المراد تصديره الى اليابان • فقـد خفضت اليابان بسرعة بعـد العقد السـابع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السواء ، ولم تعد الآن دولة تأخذ بمبدأ الحماية الجمركية العالية لصناعاتها ، وان احتفظت بحواجز جمركية معينة ، وفرضت تعريفات جمركية

عالية على مزيد من السلع المصنعة • ولكن اذا قارنا بين اليابان وغيرها من الدول الصناعية وجدنا أن مستوى الحماية الجركية فى اليابان ليس عاليا جدا ، حتى لقد أصبحت اليابان سوقا مفتوحة كما يدل على ذلك زيادة واردات المنسوجات وغيرها من البضائع الواردة من جنوب شرقى آسيا • وقد أدى تخفيض الحواجز الجركية على هذا النحو الى جعل الانتاج فى الخارج بقصد تصديره لليابان أمرا أكثر جاذبية •

وكذلك أدى انشاء منطقة صناعية حرة للتصدير ، تخرج منها وتدخل فيها البضائع دون عوائد جمركية أو اجراءات معقدة الى زيادة ربحية الانتاج فيما وراء البحار ومن العيوب الخطيرة التى واجهت جنوب شرقى آسيا • فى سعيها لزيادة الصادرات الصناعية ارتفاع اسعار بعض المواد الخام اما لانتاجها بواسطة شركات عديمة الكفاية ولكنها تتمتع بالحماية الجمركية ، واما لاستيرادها مع دفع رسوم جمركية عالية عليها ، وقد فرضت رسوم الاستيراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على هذه الشركات نفسها التى أرادت التصدير • ولما كانت بيوتات المال والاعمال التى أنشئت خلال فترة الاستغناء عن الاستيراد قد جعلت من العسير سياسيا الغاء سياسة الاستغناء عن الاستيراد الغاء تاما فان فكرة انشاء منطقة صناعية للتصدير معفاة من قوانين البلاد الاقتصادية برزت كحل وسط • وعلى الرغم من أن هذه المنطقة تتأثر سلبيا بسياسة الاستغناء عن الاستيراد التى تمارس فيما عداها فانها قد زادت من ربحية الانتاج فى جنوب شرقى آسيا بالنسبة للشركات اليابانية •

وفى حالة الاستثمار الهادف الى الاستغناء عن الاستيراد حملت الحواجز التجارية شركات التصدير على اعادة النظر فى خططها • واذا كانت ربحية الانتاج المحلى بقصد التصدير قد أضيرت بهذه الحواجز فان البديل منها ، وهو الاستثمار الخارجى عادة قد استفاد • والدليل على ذلك أن هناك نوعا من الصادرات قد أدى الى الاستثمار ، وكان من الواضح فى هذه الحالة أن الحواجز التجارية كانت هى الحافز لهذا الاستثمار •

بيد أنه ليس بصحيح أن التصدير يؤدى بالضرورة الى الاستثمار ، نظرا لان هناك عددا من الحالات لم تؤد فيها الحواجز التجارية أو احتمال اقامتها الى الاستثمار فاذا أقيمت الحواجز التجارية أو وعدت الحكومة باقامتها اذا أقدمت الشركات على الاستثمار الضرورى فان الشركة اليابانية التى كانت تقوم بالتصدير تبدأ فى دراسة ربحية مشروعات مختلفة تتضمن بدائل من التصدير • فاذا كان الاستثمار يتطلب نطاقا من الانتاج أوسع مما تتطلبه السوق الحالية أو مستوى من المهارة أعلى مما يتوافر فى جنوب شرقى آسيا فان الشركة تتحاشاه • ولذلك فان الحواجز التجارية قد تكون حافزا الى الاستثمار ولكن اعتبارات الربح هى التى تقرر هل تقدم الشركة على استثمار معين أولا •

ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن الحواجز التجارية وحدها لاتفسر زيادة الاستثمار اليابانى الهادف الى الاستغناء عن الاستيراد فى جنوب شرقى آسيا ، ذلك أن الحواجز التجارية تنشط الاستثمار الاولى ، ولكن لكى يتسنى تفسير استمرار الاستثمار الهادف الى الاستغناء عن الاستيراد يجب أن ندخل فى اعتبارنا عوامل أخرى أهمها نمو السوق • ذلك أنه عندما يزيد (ا ن ٠ ق) ويسع حجم السوق فان سياسة الاستغناء

عن الاستيراد تنشط الاستثمار الخارجى ، مثال ذلك أن انتاج الالياف الصناعية فى جنوب شرقى آسيا أصبح ميسورا بالجمع بين الحواجز التجارية ونمو القدرة على الغزل والنسج فى هذا الاقليم ٠

والعامل الاخير المؤثر فى ربحية الانتاج فيما وراء البحار هو الحوافز الحكومية ، مثال ذلك اعانات التأجير ، والاعفاء الكلى أو الجزئى من الضرائب ، والتدريب فى أثناء العمل ، والقروض ذات الفوائد المخفضة ، الخ ، كل ذلك يجعل الاستثمار الخارجى أكثر جاذبية ، وبالطبع ليست هذه الحوافز مقصورة بالضرورة على الاستثمار الخارجى ، فمختلف البلاد الصناعية - ومنها اليابان - تستخدم حوافز مماثلة لتشجيع الانتاج الصناعى فى الاقاليم المصابة بالكساد أو المتخلفة ٠ وكل ما فعله جنوب شرقى آسيا هو جعل هذه الحوافز أكثر جاذبية ٠

وتعزيزا للتعاون الاقتصادى مع جنوب شرقى آسيا شجعت الحكومة اليابانية أيضا الشركات اليابانية التى اعتزمت القيام بالاستثمار فىهذه الاقليم ،وتخص بالذكر تلك القروض ذات الفائدة المنخفضة عن طريق المؤسسات المالية شبه الحكومية ، مثل بنك التصدير والاستيراد اليابانى ، وصندوق التعاون الاقتصادى فيما وراء البحار ، فقد أدت هذه القروض الى زيادة ربحية الاستثمار ، وبدون هذه القروض ما كان يتسنى الاقدام على بعض المشروعات الكبرى نسبيا مثل انتاج الالياف الصناعية ، وأيضا فان المعونة الرسمية لتحسين البنية الاقتصادية الاساسية (المنشآت والمرافق العامة) ساعدت بصورة غير مباشرة على زيادة ربحيه الاستثمار فى جنوب شرقى آسيا ٠ بيد أن الحكومة اليابانية كانت أقل اهتماما بالاستثمار الخارجى منها بالتنويع المحلى الاقليمى ، فقد حملت الحكومة العبء الاكبر فى انشاء البنيةالاقتصادية الاساسية ومنحت قروضا على نطاق أوسع للشركات التى اعتزمت أن تعيد توطين مصانعها أو تقيم منشآت صناعية جديدة ، وسارت بخطى بطيئة فى سبيل التنويع ، ولولا هذه الحوافز لسارت بخطى أبطا من ذلك كثيرا ٠

الشك

الواقع أن حساب الارباح فى المستقبل أمر عسير ، بسبب الشك فى الاسعار ، والسياسة الحكومية ، والاستقرار السياسى ٠ ومن الممكن نظريا حساب المتغيرات ، ولكن اذا أدخلناها جميعا فى حسابنا فى وقت واحد فان عملية القرار تصبح أمرا عسيرا ٠

ومن وسائل معالجة هذه المشكلة تجميع المتغيرات بحيث يقل عدد « الحالات العالمية » المحتملة ٠ مثال ذلك : عندما تدرس احدى الشركات اليابانية الاستثمار فى جمهورية كوريا مثلا بقصد التصدير ، فقد تبغى أن تقصر بحثها على تكاليف الانتاج النسبية و « مناخ الاستثمار » ثم تنظر فى الحالتين العالميتين الآتيتين ١ : (أ) أن يظل « مناخ الاستثمار » مشجعا وان تتحول تكاليف الانتاج باستمرار لصالح جمهورية كوريا (ب) أن يصبح مناخ الاستثمار غير مشجع ، وهذا يفوق فى أهمية ميزة التكاليف فى جمهورية كوريا ٠ وقد لا يعرف المستثمرون الاحتمال الصحيح لحدوث كل من هاتين الحالتين العالميتين ولكن من الممكن أن يحددوا احتمالات ساذجة

ويقوموا أرباح الاستثمار وعدم الاستثمار فى كل من الحالتين العالميتين • وربما وجد كثير من المستثمرين اليابانيين أن اختيار خطة عدم الاستثمار يتطلب عطاءها احتملا أكبر مما يريدون أن يعطوه للحالة (ب) •

وقد لا يمكن ـ فى بعض الظروف ـ التخفيف من حدة الشك • وفى مثل هذه الحالة تجرى الشركة دراسه الاحتمالات المتوقعة ، ولكن هذه الدراسة قد تعطى دلالة زائفة للحالة العالمية ، وبذلك تصبح عديمة الجدوى ، وتفوق تكاليفها ما لها من قيمة • ومثل ذلك يقال عن المحاولات الاخرى التى تبذل لجميع المعلومات •

وحيال هذه الظروف قد تؤثر الشركة القيام بمشروع استثمارى صغير لكى تثبيت من معرفة الحالة العالمية المحتملة » ثم تستطيع بعد بضع سنين أن تتخذ قرارا نهائيا • فاذا قررت عدم الاستثمار انسحبت من البداية ، واذا قررت الاستثمار أمكن لها أن تتوسع فى عملياتها ، ومن الاسباب التى تؤدى الى ضآلة حجم الاستثمارات اليابانية فى جنوب شرقى آسيا الشك الكبير الذى يساور المستثمرين بشأن هذا الاقليم •

وهذا الشك يجعل المستثمرين يعلقون أهمية كبيرة على المعلومات ، لانه متى توافرت المعلومات تسنى للشركة أن تتجنب الوقوع فى الاخطاء ، وتوفر كثيرا من الاموال ولكن جميع المعلومات يتطلب الكثير من الفقات • ولذلك يجب حساب التكاليف والفوائد قبل البت فى اتباع طريقة معينة لجمع المعلومات •

ومنذ أوائل العقد السابع تأسست منظمات يابانية مختلفة لجمع المعلومات الخاصة بالاستثمار الخارجى ، منها منظمة التجارة الخارجية اليابانية التى أنشأت مكاتب لها فى مختلف البلاد وجمعت معلومات لتوزيعها على الشركات اليابانية دون مقابل ، ومنها البنوك التجارية اليابانية التى جمعت المعلومات وقدمتها خدمة للعملاء وقد أدى مثل هذا النوع من المعلومات الى تخفيض النفقات فى مرحلة تقويم الاستثمار الخارجى ، وساعد بصورة مباشرة على نمو هذا الاستثمار •

وعلاوة على ذلك يجب أن لا نتغاضى عن دور الشركات التجارية اليابانية فى تقديم المعلومات ، ذلك أن الشركات التجارية الكبرى لها فروع فى بلاد عديدة ، تجمع ضروبا مختلفة من المعلومات ، وبخاصة ما يتعلق بالمعاملات التجارية ، وقد أفادت بعض هذه المعلومات رجال الصناعة اليابانية أيضا • وكثيرا ما يقال ان المعلومات التى تجمعها الشركات التجارية تمتاز بالدقة والفائدة المباشرة اكثر من المعلومات التى تجمعها المؤسسات شبه الحكومية •

بيد أن مثل هذه المعلومات ربما لم تكن مفيدة فى حد ذاتها ، لان رجال الشركات الصناعية لم تكن لديهم الخبرة الفنية لتمحيصها وتقويمها ، ولذلك أضافوا اليها معلوماتهم الخاصة • واذا كان عدد هذه الشركات صغيرا ، أو كانت تعتمد على الشركات التجارية فى عملية التسويق ، كان هذا الارتباط وثيقا ومطردا ،فالىحدمعين كانت الشركات التجارية تشارك فى الاستثمار لاسباب مالية وتسويقية • ولكن لابد أن الهدف منها هو المطالبة بالارباح الناتجة عن شبكتها الاعلامية ، وكان رجال الصناعة اليابانية يرحبون بمثل هذه المشاركة لانها تعنى أن الشركات التجارية تثق بالمعلومات

التى تقدمها . وبالطبع لم يؤد المزيد من المعلومات دائما الى المزيد من الاستثمار . ولكن بعض أنواع من المعلومات يمكن أن تنشط الاستثمار اذا أتيح هذا الاستثمار بتكاليف قليلة . ويمكن القول بوجه عام ان الاستثمار ازداد كلما توافرت المعلومات .

ويبدو أن هذا النمط من الاستثمار يؤيد النظرية التطورية للاستثمار الخارجى . وخلاصة هذه النظرية أنه اذا أنشات احدى الشركات فرعا لها فى جنوب شرقى آسيا فان هذا الفرع لا يقتصر على الانتاج بل يتعداه الى التعرف على الفرص الاقتصادية أينما وجدت ثم ينقل الفرع هذه المعلومات الى الشركة الأم التى تقرر حينئذ استغلال هذه الفرص . ومن ناحية اخرى الشركة التى لا فروع لها فيما وراء البحار تفضل ارسال خبراء بصفة دورية لجمع المعلومات قد يكلفها عاليا ، وحينئذ تستبعد الاستثمار الخارجى من خطتها .

وفى بعض الظروف قد تجد الشركة من العسير عليها أن تتخذ قرارا دون أن تعرف ما تفعله الشركات الاخرى ، فتقرر حينئذ ملاحظة ما تفعله هذه الشركات . فاذا رأت أنه ليس لديها معلومات اكثر مما لدى هذه الشركات فانها بكل بساطة تقلد خطتها أو تجمع معلومات اضافية الى المعلومات التى جمعتها بنفسها ثم تتخذ قرارها . واذا اتبعت كثير من الشركات هذه الاستراتيجية فان هذه الاستراتيجيه قد تخلق موقفا يؤدى فيه استثمار احدى الشركات الى استثمار شركة أخرى . بيد أنه لا يوجد ثمة ضمان بأن ذلك سيحدث ، لان المعلومات المجموعة من الاستثمارات السابقة قد يكون لها تأثير سلبى أولا يكون لها أى تأثير على الاطلاق فى الشركات التى تزمع القيام بالاستثمارات فيما بعد . واذا تم هذا الاستثمار فان هذه الظاهرة تعرف باسم « محاكاة القديم ، ولابد أن يعزى ازدياد الاستثمار اليابانى فى السنوات العشر الماضية الى هذه الظاهرة ، ولو جزئيا على الاقل .

نظرية ميزة الاحتكار

يعف الكثير من المؤلفات الامريكية عن الأستثمار الخارجى بمظهر واحد فقط من مظاهر الاستثمار الامريكى الخارجى ، وهو أن هذا الاستثمار لم يؤد الا الى تدفق القليل من رؤوس الاموال ، نظرا لان معظم الاموال اللازمة للقيام بالاستثمار الخارجى تم تحصيلها فى الشركات الفرعية الخارجية وقد حدث أن اكتسب المستثمرون الامريكيون أموالا اجنبية عن طريق مبادلة ما يملكونه من براءات الاختراع والتكنولوجيا والآلات . وعلى ذلك فانه اذا كان الاستثمار الخارجى المباشر لا يجلب كثيرا من رؤوس الاموال فلا يمكن القول بأن الحافز الى هذا الاستثمار هو مجرد الاستفادة من الفروق بين معدلات الفائدة .

وحتى اذا كان الحافز الى الاستثمار المباشر هو الاستفادة من هذه الفروق وجب علينا أن نسأل : لماذا تقدم الشركات على هذا النوع من الاستثمار بدلا من منح القروض ، واستثمار أموالها فى الاوراق المالية . وقد رأينا أن الشركات نقف موقف الحياد بين الاستثمار الخارجى والدخل غير الانتاجى فلا نفضل أحدهما على الأخر . ومع ذلك فاذا فضل الكثير من الشركات الاستثمار الخارجى فلا بد أن يكون السبب هو الحصول من الاستثمار المباشر على عائد أكبر مما تحصل عليه من استثمار

أموالها فى سوق رؤوس الاموال الاجنبية • ولكن لكى يتسنى لها القيام بهذا الاستثمار المباشر يجب أن تكون له بعض المزايا ، لانه بدون هذه المزايا لا تجد الشركة ما يغريها بالاقدام عليه نظرا للمضار التى تصاحب العمليات الاقتصادية الخارجية •

ولبيان ذلك نقول أن نظرية الدورة الانتاجية تذهب الى أن الميزة الكبرى التى تتمتع بها الشركات الامريكية هى ميزة التكنولوجيا ، وأن الاستثمار الخارجى يمكن تفسيره على أساس تدهور هذه الميزة • ولكن هذا التدهور يحدث فى المرحلة الاخيرة من الدورة الانتاجية • ففى بداية هذه الدورة تنفرد الشركات الامريكية بانتاج نوع معين من السلع (عادة تكون سلعا ذات دخل مرن ومعدات توفر استخدام الايدى العاملة) ، ونبيع انتاجها كله فى السوق المحلية • ولما كانت البلاد الاخرى ـ وبخاصة بلدان غرب أوربا ـ تسير على طريق النمو الذى تتبعه الولايات المتحدة ، وتصل الى مستوى عال من الدخل ، فان اقبالها على المنتجات الامريكية يأخذ فى الازدياد ، مما يحملها على الاستيراد من الولايات المتحدة • ولكن متى نضجت التكنولوجيا وبلغت ذروة كمالها فان بعض الامور الخاصة مثل البحوث والتطوير تتدهور قيمتها فى حين تصبح بعض العوامل التقليديه أكثر أهمية • ونخص بالذكر من هذه العوامل أجور العمال ، فاذا ارتفعت هذه الاجور فان الشركات الامريكية التى تدفع أجورا أعلى فى الوطن تشرع فى الاستثمار الخارجى لكى تحصل على ميزة العمل الرخيص ولكى تحمى سوق التصدير •

أما نظرية « القلة المحتكرة » المختلفة فانها تركز على التسويق لا التكنولوجيا• فهى تقول أولا أن الصناعات الاستهلاكية هى التى تقوم بكثير من الاستثمار الامريكى، وثانيا أن الشركات المشتغلة بهذه الصناعات لا تتمتع بميزة تكنولوجيه على المنافسين المحليين أو الاجانب ، وانما تتمتع بشهرة تجارية عريقة ، وتملك معلومات جوهرية عن التسويق • ولهذا تنجح فى الاحتفاظ بالاحتكار • والميزة التسويقية التى تتمتع بها هذه الشركات على المنافسين المحليين لا يتسنى نقلها الى البلاد الاجنبية لان لكل سوق أجنبية خصائصها • ولكن مثل هذه الشركات أقدر على التنبؤ بحالة السوق ، وأشد اعتمادا على الاعلانات ، مما يؤدى الى زيادة الطلب ، فضلا عن استفادتها من النفوذ الثقافى الامريكى فى الخارج • والخلاصة أن نظرية القلة المحتكرة المختلفة تذهب الى أن الشركات تقدم على الاستثمار المباشر استغلالا لهذه الميزة التسويقية •

كلتا هاتين النظريتين لا تفسر الاستثمار اليابانى فى جنوب شرقى آسيا تفسيرا وافيا • فنظرية الدورة الانتاجية مبنية فى جوهرها على القول بأن الفجوة التكنولوجية هى العامل الرئيسى فى التصدير الامريكى ، وهى تربط بين الاستثمار والخطر الذى يتهدد الصادرات • ولكن اذا نضجت المنتجات (بلغت ذروة الكمال) فان العوامل غير التقليدية تصبح أقل أهمية فى حين تستعيد العوامل التقليدية أهميتها مرة أخرى • والملاحظ أن الصادرات اليابانية تتألف من مثل هذه المنتجات الناضجة • وكان الحافز الى الاستثمار اليابانى يرجع فى بعض جوانبه الى التغير الذى طرأ على عامل الاسعار • وهذا يفسر الاستثمار اليابانى الهادف الى التصدير تفسيرا أفضل من نظرية الدورة الانتاجية •

وكذلك نظرية القلة المحتكرة المختلفة لا تفسر الاستثمار اليابانى تفسيرا وافيا

كما يتضح فى الحال اذا بحثنا عن الصناعات الاستثماريه اليابانية الكبرى ، اذ نجد أن المنسوجات والالكترونات هما الصناعتان الرئيسيتان اللتان قامتا بالاستثمار فى جنوب شرقى آسيا • أما الالياف الصناعية وخيوط الغزل والاقمشة فلا تعد منتجات مختلفة عن تلك الصناعات • وهذا معناه أن معظم استثمار المنسوجات لا صلة له بنظرية القلة المحتكرة المختلفة • وشركات النسيج التى تشتغل فى منتجات مختلفة هى شركات صناعة الملابس ، ولكن درجة اختلاف المنتجات فى مجال الملابس صغيرة• واذا انضم الى ذلك أن عددا من الشركات الصغيرة يشتغل بالانتاج فانه لا يمكن القول بأن الملابس تندرج تحت نظرية القلة المحتكرة المختلفة •

وقد يكون لنظرية القلة التى تحتكر مواد مختلفة صلة بصناعة الالكترونات ولكنها صلة محدودة • ذلك أن صناعة الاجزاء الالكترونية ليست احتكارا لقلة من الشركات أو الافراد لانها صناعة خاملة لا تقوم فى سبيلها حواجز تجارية والانتاج فيها ضعيف نسبيا • أما صناعة الالكترونات الاستهلاكية فان منتجاتها المختلفة أهم شأنا ، ويمكن القول بأن استثمارها فى المناطق الحرة الصناعية المخصصة للتصدير فى جنوب شرقى آسيا يقوم كله على أساس ميزة التسويق •

والمشكلة الاساسية فى نظرية القلة المحتكرة عند تطبيقها على الاستثمار فى البلاد النامية هى أن الدخل ليس عاليا بدرجة تكفى للسماح باختلاف المنتجات ،ذلك أن الاعلانات والاجور الاضافية التى تؤثر فى الاختبار ومرونة الاسعار لا تنخفض الا بعد الوصول الى مستوى عال من الدخل • وانك لتجد فى البلاد النامية التى لا يزيد الدخل فيها على حد الكفاف أن هامش اختلاف المنتجات يكون محدودا •

ان نظرية ميزة الاحتكار تذهب الى أن احتكار القلة شرط ضرورى للاستثمار الخارجى ، وهو أمر له ما يبرره فى حالة الاستثمار الامريكى ، لان الشركات الكبرى تسيطر على هذا الاستثمار • ونتيجة لذلك تركز الاهتمام على الحواجز التجارية • ومن المسلم به أن هذه الحواجز تعطى مزايا للشركات الامريكية ازاء المنافسين الاجانب • ولكن فى حالة اليابان قام بالاستثمار عدد كبير من الشركات الصغيرة التى يعد مركزها النسبى فى الاستثمار الخارجى أعلى بكثير من الاستثمار الامريكى• ولذلك اذا فسرنا نظريه الميزة الاحتكاريه بانها ضرب من القلة المحتكرة فانها لا تستقيم فى حالة اليابان •

ملاحظات ختامية

درسنا فى هذا المقال الاستثمار الاجنبى كقضية تتطلب قرارا جماعيا أى قرارا تتخذه هيئة أو شركة لا فرد من الافراد ، ودرسنا هل يمكن أن يلقى هذا الاطار ضوءا أكبر على الاستثمار اليابانى فى جنوب شرقى آسيا ، وقلنا أن ميزة الاحتكار التى تكلمنا عنها فى المبحث السابق شرط ضرورى للاستثمار الخارجى ولكنها لا تفسر كثيرا من جوانبه • ويبدو من المفيد أن ننظر الى الاستثمار الخارجى على أنه نتيجة اختبارات تتم فى اطار شامل من القرار الجماعى • فاذا أخذنا بهذا المنهج وجب علينا أن ندرس الاستثمار الخارجى كقضية مترتبة على ذلك • ثم نسأل

أولا : هل يمكن اقرار الاستثمار الخارجي كاستراتيجية جماعية ، وثانيا اذا كان الامر كذلك فما هي العوامل الداعية لاقراره ؟

وكلامنا عن العوائق التى تعترض سبيل الاستثمار الخارجي يتصل بالسؤال الاول • ففى فترة ما بعد الحرب واجهت اليابان بيئة أجنبية طرأ عليها تغيير كبير • ففي المقام الاول وهنت قوة اليابان السياسية كثيرا بسبب هزيمتها فى جنوب شرقى آسيا • فى المقام الثانى أصبح جنوب شرقى آسيا اقليما مستقلا من الناحية السياسة وأصبحت الروح القومية الناهضة عقبة خطيرة فى سبيل الاستثمار الاجنبى ، اذ اعتبر هذا الاستثمار تهديدا للاستقلال الاقتصادى ، ولذلك أصبح هدفا سهلا تهاجمه الحكومات الجديدة لتثبت وجودها وتؤكد سيادتها • يضاف الى ذلك أن العجز المستمر فى ميزان المدفوعات حتم على الحكومة اليابانية أن تفرض قيودا على استخدام النقد الاجنبى فى أغراض الاستثمار بالخارج • ولم يمكن الاستثار اليابانى فى جنوب شرقى آسيا الا بعد تخفيف هذه العوائق والحواجز •

أما كلامنا عن محددات ربحية الاستثمار الخارجي فكان متصلا بالسؤال الثانى • فالشروط الاساسية التى جعلت هذا الاستثمار جالبا للربح كانت هى التغيير الذى طرأ على المزايا النسبية لصناعات معينة وبخاصة ما يحتاج منها الى كثير من الايدى العاملة ، وانتهاج سياسة الاستغناء عن الاستيراد فى جنوب شرقى آسيا• وقد أشرنا أيضا الى اعادة تقويم الين اليابانى ومختلف الحوافز الحكومية كوسائل لتشجيع الاستثمار ، وان وجب اعتبارها أمورا ثانوية •

هذا والشك يجعل مشكلة اتخاذ القرار صعبة صحيح أن الاستثمار المحلى محفوف بالشك أيضا ، ولكن هناك من الشواهد الظاهرية ما يثبت أن الاستثمار الخارجي تكتنفه أخطار أعظم • ولذلك يجب بحث هذا الموضوع بصراحة • وقد تضمن مقالنا نظرة جديدة الى المزايا الأتية للاستثمار اليابانى :

(أ) صلته بالشركات التجارية •

(ب) الطابع التطورى للاستثمار الخارجي •

(ج) محاكاة الاستثمار الخارجي للقديم •

وقد ركزنا كلامنا على جنوب شرقى آسيا ، ولكن لما كان معظم الاستثمار اليابانى قد تم فى البلاد النامية فان النتائج التى توصلنا اليها تتسم بطابع عام • وكل تفسير للاستثمار اليابانى لا بد أن يشمل دراسة العوائق ، والربحية ، والشك • واذا تجاهلنا أى أمر من هذه الامور الثلاثة أصبحت نظريه الاستثمار الخارجي جزئية • وواضح أن القول بأن هذا الاستثمار يشبه الاستثمار المحلى ــ كما ذهبت الى ذلك بعض المؤلفات القائمة ــ هو تشويه خطير للحقيقة •

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر
رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٩/٤٧٣

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين.
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر.

تصدر شهريًا

يناير/أبريل/يوليو/أكتوبر

فبراير/مايو/أغسطس/نوفمبر

مارس/يونيو/سبتمبر/ديسمبر

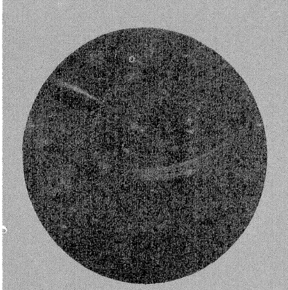
مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو، وبمعاونة الشعب القومية العربية، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الثمن ١٥ قرشا

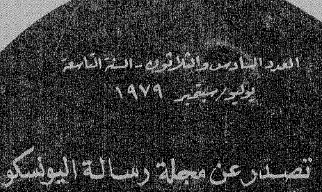
طبعت بالمطابع الجديدة بمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



المستوطنات البشرية.. بين القديم والحديث



العدد السادس والثلاثون - السنة التاسعة
يوليو/سبتمبر ١٩٧٩

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد ٣٦
السنة التاسعة

١٠ يوليو ١٩٧٩
١٥ شعبان ١٣٩٩
١٠ تموز ١٩٧٩

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون: ٧٤٢٥٠٢

●● محتويات العدد



●● مقدمة

في غانا ، كما في أى مكان آخر ، تشكل التربة ابنية البشر متأثرة بجيلوجية الأقليم وطبوغرافيته ومناخه وتطوره الاجتماعى والتاريخى ، وهى العوامل التى حددت بالتالى مواد البناء المتاحة في الماضى ، وهى نفسها التى صاغت أنماط العمارة المحلية في غانا . وقد تناولها - ك . ب ديكسون - في كتابه « جغرافية غانا التاريخية » ووصفها وصفا بينا ، كما شرح الملامح الأصيلة لتباين طرز العمارة الوطنية في غانا ، وهى مزيج متباين ولكن بدرجة بسيطة من التفاوت ، وهو تفاوت في التصميم كما يبدو في أبنية الجنوب وبعض جهات الشمال المستقيمة وفي ابنية الشمال المستديرة او تفاوت في طراز الأسقف مسطحة أو مائلة او تفاوت في بناء الجدران او في المواد التى تغطى بها الأسقف سواء كانت من الخشب أو الخيزران او الجريد او الحشائش والطين ، ونجم عن هذا التفاوت أكثر من اثنى عشر طرازا من الطرز المعمارية المحلية ، يسود كل واحد منها في جهة من جهات الأقليم .

إعداد: كلية العمارة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، كوماسي، غانا

المترجم: الدكتور حسين فوزي النجار

مستشار بوزارة التعليم سابقا . أستاذ غير متفرغ بجامعة اسيوط . مشرف
على قسم الصحافة بكلية الآداب بسوهاج . عضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب .
ورئيس رابطة اساتذة العلوم الاجتماعية .

فالنمط السائد من البناء على امتداد الساحل الجنوبى يشيع في كل القرى الساحلية على السواء والأبنية جميعا قوائم خشبية وحوائط من الخيزران يصل ما بين اعواده حصير من الجريد والسعف المجدول تثبت في الأطار الخشبى اما الأسقف فتغطى بسعف النخل . و في « نزيما » في أقصى الغرب حيث تقوم القرى حول الخلجان الضحلة تشيد البيوت على ركائز فوق المياه . ومع ندرة هذه البيوت في غانا فإن البيوت القائمة فوق الشواطىء الرملية تشيد على نفس النمط فوق ركائز تغرس في الرمال وغالبا ما تتجمع تلك الأبنية في دوار كبير يحيط به سور من الخيزران او الجريد

ومع انتشار الأبنية ذات الاطار الخشبى على امتداد الساحل فإن بعض الجهات وخاصة في المنطقة الوسطى حول « فاننى » تفضل بناء الحوائط من الطين لتكون سندا ودعامة للأسقف المائلة من القش كما هى في « أنومابو » وان كانت بعض الجهات القليلة التى لا يمكن حصرها كما في « بريوا » القريبة من « أنومابو » يغلب على ابنيتها الاسقف الطينية المسطحة .

ويبدو على أبنية الأشانتى وحلفائهم من « أكان » مؤثرات خارجية غير واضحة تماما ولكنها تتداخل وتمتزج بنمط البناء السائد في منطقة الغابات حيث تشيد الحوائط من الاغصان المضفورة والتى تنتهى بسقف هرمى من القش المغفق معا يكون نمطا معماريا متميزا وللأسف لم يبق من أبنية الأشانتى غير القليل لا بسبب عوامل البيئة السائدة ــ الأمطار الغزيرة والرطوبة العالية، وغارات النمل الأبيض ـ وما يمكن ان تؤدى اليه من وقف اعمال البناء ولكن بسبب الرخاء الجديد والمواصلات الجيدة واقتباس الطرز المعمارية الدخيلة وسهولة استيراد مواد البناء اما القلة الباقية من أبنية

الأشانتى ، فإنها تحمل تلك السمات المتميزة لمساكن الأشانتى ذات العوارض المستقيمة التى تميز وضع الجماعة ومكانتها ومكانة رئيسها .

وتتكون بيوت الأشانتى من أجنحة مستقيمة (بلوكات) تطل على رواق او اكثر تحيط بها ترتفع ارضيتها بشكل ملحوظ عن سطح الأرض فوق قواعد مرتفعة وقد ازدانت بعدد من الايقونات المميزة والزخارف البارزة التى تدل على مكانة اصحابها ومهما بلغت تلك المساكن من الصغر فإن هناك احساسا بأنها اجتثت من الغابة وقامت بنجوة منها ويتناقض هذا الاحساس بالبعد بين المساكن وما يحيط بها تناقضا بينا مع مثيله لدى سكان الساحل وسكان السفانا الذين يعدون مساكنهم جزءا لا يتجزأ من المحيط الذى ينتمون اليه وهذا الاحساس بتناقض الرؤيا وهو سمة من سمات بيئة الأشانتى وبيئة الغابة بوجه عام مما يتسق ونظامهم السياسى السائد بما تفرضه عليه وحدته ونظامه الطبقى .

وتختلف الصورة تماما في بيئة السفانا في الشمال فالمساكن في العادة مجموعات مبعثرة من الدواوير الكبيرة والاسر المنعزلة فالأبنية دورها مختلف تماما في تلك البرية فإنها تبدو كما لو كانت قد نبتت من الأرض وليست بناء فوقها كما تتسق صورتها العامة مع النظام السياسى السائد في أكثر بقاع منطقة السفانا ولأكثر العناصر التى تعيش فوقها وما هذا الاتساق الذى يوحد بينها الا نبع القوة التى تحميها الارض ويرعاها « تندانا » مليك الأرض المقدس .

وإلى جانب هذه السمات البيئية الخالصة هناك عاملان تاريخيان لهما تأثيرهما على الطابع الذى تطورت اليه طرز العمارة السائدة في غانا ، اولهما الامتداد الأوربى من ناحية الجنوب وقد بدأ بانشاء البرتغال « إيلمينا » عام ١٤٨٢ ثم الامتداد الاسلامى من ناحية الشمال وثانيهما عامل ثابت له تأثيره المستمر في تاريخ افريقية الغربية تبدو صورته البينة في اجتياح « دجين » أهم مدن النيجر عام ١٤٧٣ ونهبها وما نجم عنه من انسياح التجار من « دجين » نحو منطقة « ديولا » ذلك الانسياح الذى بلغ ذروته بانشاء ولاية الكونجا في الجانب الغربى من المنطقة الشمالية فحيث قامت مراكز التجارة الحصينة في « إيلمينا » وغيرها على امتداد الساحل طغت الاشكال الجديدة للمبانى سواء كان ذلك من حيث الطراز او من حيث مواد البناء وظهر ذلك في الابنية الساحلية التى قامت حول الحصون ثم امتدت الي الداخل وعندما جاء المسلمون الى « ديولا » لم يأتوا بدينهم فحسب وانما جاءوا أيضا بطرزهم المعمارية وطريقتهم في البناء الى بقاع غانا الشمالية .

وعلى مدى مئات من السنين تمثلت أبنية المستودعات والمخازن الوطنية تلك الانماط المعمارية الجديدة واستخدمت نفس مواد البناء حتى لتبدو في الوقت الحاضر وكأنها الطابع المحلى للطرز المعمارية ولمواد البناء في غانا فكانت الشرفات الخشبية وفتحات التهوية المغطاة بالحصير وقوالب الآجر .

فهل يتسنى لنا بعد ذلك ان نتكلم عن طابع محلى للعمارة في غانا او في غيرها من الأقاليم ؟ فمن العسير أن نتبين طابعا محليا للعمارة وان كان من اليسير ان نستدل عليه وهو ما يتضح من الأمثلة التى تخيرناها لمقالنا هذا

مواد البناء :

تؤثر العوامل المناخية والنباتية في غانا تأثيرا ملحوظا على استخدام المواد الشائعة في البناء ففى المناطق الساحلية حيث يعتدل المناخ وتخف تقلبات الجو العنيفة وتتشابك اشجار جوز الهند وتتكاثف

الأدغال يسود استخدام الطين وسوق أشجار جوز الهند واعواد الخيزران واغصان الشجر كما تستخدم نفس هذه المواد في مناطق الغابات المطيرة الرطبة فتبنى الحوائط من فروع الأشجار المغفقة كما تعرش الاسقف بسعف النخيل وفي اقصى الشمال حيث مناطق السافانا الجافة الحارة تقتصر مواد البناء على الطين والاعشاب وأغصان الشجر وخاصة شجر الدوادوا وهو من فصيلة « باركيا بيجلو بوازا »

ولما كانت مثل هذه الأبنية لا تحتاج الى اساسات ولا يلقون اليها بالا اصبح من العسير الاستدلال على المواد التى نبنى منها وكل ما كان منها احجارا صغيرة في حفر غير غائرة وفيما عدا ذلك تشيد الأبنية على ارض صلبة يقوم عليها الاساس والطابق الأرضى حيث تحفر الارض حفرا غير عميقة تغرس فيها الاعمدة وتثبت فيها بوضع قطع من الاحجار الصغيرة حولها في الحفرة . وهى عملية تتكرر دوما بعد كل غارة من غارات النمل الابيض على العمد الخشبية ولا يستخدم أى نوع من الآلات في كل العمليات اذ انها كالمنجل أو الشرشرة - قاصرة على الزراعة ٠

وارضية البيوت اما مستوية تربة واما من الطين المدهون وتشيع الأولى في قرى صيادى السمك الممتدة على الساحل حيث الاقامة موسمية اما في الجهات الساحلية الاخرى وفي نطاق الغابات المطير فالأرضية مغفقة بنوع من الطفل بينما هى في مناطق السفانا صلبة متماسكة تصقل وتنعم باستخدام المواد المتاحة وعادة ما تكون من الطفل المعجون بالماء والطين تدهن بها الارضية بالأيدى فاذا توفرت مواد اخرى كالحصباء او المحار او بذور زيت النخيل فانها تستخدم في تكسية الأرضية وتنعيمها في مراحلها الأخيرة وذلك بعد أن ترش الأرضية بالماء حتى يسهل غرسها فيها ..

وفي الشمال يشيع استخدام لحاء شجر الدودادوا وروث الأبقار حيث يفتت لحاء الشجر ويغرس في الارضية اما روث الابقار فيخلط بالطين ويسوى فوقها بالأيدى ولما كانت هذه الأشكال المختلفة من تسوية الأرضية لا تعيش طويلا فإنها تجدد دائما ويضطلع النساء بهذا العمل ٠

أما الطوابق الخشبية المعلقة والقائمة فوق عمد مرتفعة والمغطاة بالحصير او الطين فإنها تشيع في بعض الجهات كما هى في المساكن القائمة حول الخلجان الضحلة في اقصى الغرب او تلك التى تتخصص لتخزين الحبوب ٠

كما تقام الحوائط الخشبية فإنها عبارة عن برواز من الخشب يمتلىء داخله بما يتيسر من الاخشاب او اغصان الاشجار المغطاة بالطين او الطوب الاخضر ولكنها تقام في النطاق الجنوبى من جريد النخل او اعواد الخيزران او من انواع من الخشب الذى يقاوم غارات النمل الأبيض وهى اخشاب متوسطة الحجم يتراوح محيطها ما بين ٥ و ١٥ سم حتى يتيسر تناولها وتنتهى العمد القائمة منها نهاية مدببة اما قاعدتها فسميكة اما الدعامات الخشبية فانها اكثر اتساقا وانتظاما فيما بينها كما انها اقل سمكا ٠

وعندما تسوى الارض لاقامة البناء الخشبى فإنها تحفر على مسافات متساوية وفقا للشكل المطلوب حيث تغرز الاعمدة فإذا تم غرزها ردم ما حولها بقطع من الحجارة الصغيرة التى تدك في الحفر فإذا تمت هذه العملية ثبتت الكمرات في النهاية المدببة للأعمدة الرأسية بأربطة من لحاء الشجر او جذور النبات او سعف النخل او من اى نبات متسلق وعند ذاك يكون الهيكل العام للبناء قد اكتمل فيبدأ ملء ما بين الاعمدة الخشبية والكمرات بأعواد من الخيزران او اغصان البادوا اقل حجما متقابلة مع بعضها افقيا ورأسيا لتغطى بعد ذلك بحصير من سعف النخل او الطين يكتمل بها بناء الحائط ٠

وتتباين مواد البناء التى تملأ بها الحوائط تبعا للمكان وللغرض الذى اقيم من اجله البناء فهى اما حصير او بعبارة اخرى فرشة من شواشى أشجار جوز الهند او الطين او فروع الشجر الرفيعة وغالبا ما تستعمل تلك الفرشة للحوائط في المناطق الساحلية حيث يعيش صيادو السمك اذ يجدلون شواشى أشجار جوز الهند الخضراء على شكل عظام سمك الرنجة ثم تثبت من طرفها الى فواصل الخيزران او الخشب بحبال من القنب وقد تكون الفرشة من اعواد الخيزران او تكسى بشرائح الخيزران الجاف ٠

وفي الغابات الممطرة حيث يشيع استخدام القش والطين في البناء تبلل الحمرة وتوضع بين فاصلى البرواز الخشبى بسمك يتراوح ما بين ١٥ الى ٢٣ سم ويتم الحصول على الحمرة من الصخور الحمراء بعد تفتيتها وصب الماء عليها ثم تعجن بالأقدام وتسوى على شكل كزات تثبت في مكانها بين الفواصل ٠

وعادة ما تترك الحوائط بعد استكمالها على حالها مالم يكن البناء لذوى المكانة او له اعتبار خاص كتلك التى تقام لأداء الطقوس السحرية او لسكنى الرؤساء فإنها تجهز وتزين به بصور بارزة من الطفل تصب فوق الواجهة التى تزدان بشرائح من الغاب بينما تطلى الأجزاء السفلى من الحوائط بالجير الأحمر الذى يستخدم في طلاء الارضية اما اعالى الجدران فإنها تطلى بالجير الا بيض

والى جانب هذه الأبنية التى تقام من القش والطين يوجد نمط من البناء يقوم على استخدام الطوب الأخضر ويعرف بطراز « اتاكبامى » نسبة إلى البناتين ، الرحل القادمين من « اتاكبامى » في توجو القريبة من غانا ويشيع هذا الطراز في شتى جهات الأقليم الا انه يسود في الجهات الشمالية حيث يندر وجود الأخشاب فلا يستخدم الا في الحوائط المستديرة او الرأسية وفي كلا الحالين تؤخذ دعامات الأسقف من أخشاب « الدوادوا » وان كانت دعامات الاسقف في منطقة الغابات لا تستخدم غير الطوب الأخضر المعروف بطراز « اتاكبامى » حيث تقوم الحوائط فوق أساسات عريضة نسبيا (حوالى ٤٥ سم) فيرص الطوب الأخضر واحده فوق الأخرى في صفوف متساوية تتخذ طابع الاقليم الذى ينتمى اليه البناءون وحيثما تكون فتحات الحائط نافذة أو بابا توضع قطع صغيرة من الأخشاب بمثابة شراعات وما أن يتم بناء الحوائط حتى تفتح فيها النوافذ والأبواب ٠

ويسود استخدام القش والجريد في تغطية الاسقف ما لم تكن مستوية وفي كلا الحالين يكون الطين مادة مشتركة ٠

ويختلف شكل الاسقف المائلة من مكان الى مكان آخر فهى اما على شكل جمالون او مخروط او مائلة من الجانبين الا انها جميعا تستخدم نفس مواد البناء حيث تشد قطع صغيرة من الخيزران الى عروق الخشب بحبال من القنب أو لحاء الشجر فاذا أكتمل بناؤها رصت فوقها حزم من سعف النخيل أو القش طبقة فوق طبقة الى ما يقرب من أربع طبقات تلصق بها لتكون بمثابة غطاء لها وفي بعض الاحيان توضع شرائح من أعواد الخيزران أو لحاء الشجر فوق هذا الغطاء لتثبته مكانه ٠

وقد استخدمت في المناطق الشمالية بعض الوسائل والأدوات الفنية المطورة لاستخدام القش في تكسية الأسقف

أثر المناخ :

وليست هذه الأنماط العديدة لنماذج البناء السائد في غانا الا تعبيرا عن معنى واحد هو المفهوم الوطنى لمسكن الأسرة وهو ما يوصف بالدوار أو « بيت العائلة » وانها جميعا لتعلو وتتجاوز الحواجز العرقية للسكان وتسود كافة انحاء الأقليم وتستخدم نفس مواد البناء سواء كانت من الطين أو الخشب او فروع الأشجار وان اتخذت اشكالا عديدة تنم عن التباين الجغرافى ·

ففى الجنوب حيث ينخفض معدل الحرارة خلال النهار ويكون الطقس معتدلا وحيث يتشبع الجو بدرجة عالية من الرطوبة يكون البناء فسيحا متسعا الى اقصى حد ويكون الثقل كله مرتكزا على الاساس وفي الشمال حيث يزداد معدل الحرارة نهارا كلما تقدمنا نحو الشمال كما يقل معدل الرطوبة فإن الأبنية تكون أكثر احكاما حتى لتبدو مغلقة على نفسها فإذا بلغنا اقصى الشمال ازدادت احكاما واصبحت اكثر سمكا وضخامة ·

ولا يعد هذا التباين في اشكال البناء مع تباين الموقع الجغرافى وبالتالى مع تباين المناخ الا علامة بارزة على تأثير الظروف المناخية تأثيرا بعيد المدى على اشكال البناء السائد في غانا ودليلا على ان الاشكال العديدة للأبنية السائدة ما هى الا ثمرة قرون من الجهد الواعى في اى منطقة من غانا لابداع نمط من البناء تتوفر فيه الوقاية الكافية من اوضار الطقس وعدوان المناخ وهى حقيقة يعززها الواقع القائم للدور بالنسبة للمناخ السائد في الجهة التى تقام فيها فالتقلبات الجوية فصلية كانت أم يومية سمة طبيعية للطقس الذى تتعرض له المبانى في غانا وتتصل هذه التقلبات الفصلية بالتغير الشديد الذى يسود منطقة الرهو الاستوائية كما يسود المنطقة الفاصلة بين الرياح التجارية الشمالية الشرقية الجافة والرياح الموسمية الجنوبية الغربية المشبعة بالرطوبة فعلى مدى العام تتحرك منطقة الرهو الاستوائية شمالا وجنوباً ويتغير تبعاً لها تأثير الرياح على غانا طوال العام ··

ويرجع التغير اليومى للطقس أساسا الى تغير موقع الشمس وتأثيرها على موازين الحرارة بالقرب من الأرض وفي طبقات الجو العليا ·

وثمة نتيجة مباشرة لذبذبة الطقس في منطقة الرهو الاستوائية في غانا على مدى العام هى تعدد الفصول المناخية حتى لتكون ثلاثة أو اربعة أو خمسة فصول ـ كما يبدو في الشكل رقم ١ ـ حيث يستقيم الخـط ما بين أ ، ب ليبرز طبيعة الفصول الخمسة لمنطقة الرهو الاستوائية ومـا ينتابها من ذبذبة تظهر في الجدول رقم (١)

ففى خلال الفصل الأول تكون السماء صافية ولكن السماء تبدو مغبرة بالتراب وخاصة في اعقاب الليالى الباردة اما الفصلان الثانى والثالث فالسماء فيهما مشوبة بسحب تغطى ثلثها او نصفها وفي الفصل الرابع تزداد السحب كثافة وفي الفصل الخامس تغيم السماء تماما وتبدو داكنة مظلمة ·

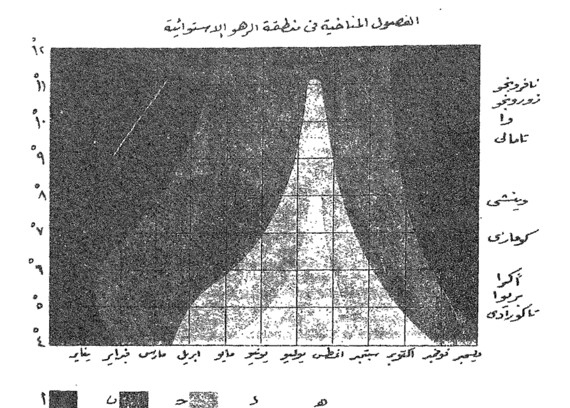
جدول رقم ١
ذبذبة الطقس في منطقة الرهو الاستوائية

الفصل	الحرارة أقصى درجة	الحرارة أدنى درجة	الرطوبة ٪ أقصى تشبع	الرطوبة ٪ أدنى تشبع	الرياح: اتجاهات هبوب الرياح	الرياح: متوسط سرعة الريح بالميل
١	٤١	١٢	٣٠	١٠	شماليه شرقية ـ شرق . شمال	٢
٢	٤٤	١٨	٦٥	٣٥	شماليه شرقية ـ شمال ٠ جنوب جنوبية غربية	٢
٣	٢٠	٢١	٨٥	٥٠	جنوبية غربية ـ جنوب ـ جنوبية شرقية	٢
٤	٣٢	٢٢	٩٥	٧٠	جنوبية غربية ـ غرب ـ جنوب	٤
٥	٣٠	٢٢	٩٥	٧٥	جنوبية غربية ـ شمالية غربية ـ جنوبية	٣

ويبرز كل من الجدول(١) والشكل(١) أن النطاق الجنوبي للأقليم ما بين خطى عرض ٤٥ر٤° شمالاً و ١٥ر٦° شمالاً يقع طوال في نطاق الفصول الثلاثة الأخيرة ويسوده بذلك طقس دفىء مشبع بالرطوبة وبسبب الحاجة الملحة للتهوية ومالها من تأثير مريح في مثل هذا المناخ عمد الأهالى في تلك المنطقة الى بناء الدور الفسيحة التى تسمح للريح أن تخفق جنباتها كما تمت عدة محاولات للحد من تسرب الحرارة خلال الأسقف .

وفي المنطقة ما بين خط عرض ٦° شمالاً وخط عرض ٨° شمالا وهى منطقة الغابات في غانا كما تضم في الوقت نفسه جزءاً كبيراً من مرتفعات الأقليم يبدو التأثير الطبوغرافى والنباتى على المناخ بينا واضحا اذ يبلغ ادنى مستوى للحرارة في نطاق الغابات مثيله على السواحل ولما كانت الحرارة كثيرا ما تتبدد في الغابات فإن اعلى مستوى للحرارة فيها يفوق مثيله على السواحل وعادة ما يكون ادنى مستوى للحرارة في الغابات اكثر انخفاضا منه على السواحل وفي الضباح تكون الرطوبة مرتفعة الى حد ما في الغابات عنها في السواحل وعند العصر حينما تبلغ درجة الحرارة اقصاها فإن الهواء في الغابة يبدو اقل تشبعا بالرطوبة منه على الساحل .

لذا يتشابه بناء الدور عند الغابة وعلى الساحل فتأخذ شكلا مستطيلا انها في نطاق الغابة تكون قليلة الفتحات ويكاد رواق الدار ان يكون مغلقاً اذ تحيط به الغرف من كافة جوانبه بينما ترتفع حوائطها وتلقى بظلها على الرواق طوال ساعات النهار ويبقى باب الدار مفتوحاً طوال اليوم ليدخل منه الهواء إلى الرواق حيث تفتح عليه نوافذ الغرف ..



ويبدو أن الرغبة في تجنب حرارة الشمس في تلك المناطق الاهلة كان هو المعيار الأساسي في اقامة هذا النمط السائد من الأبنية في المنطقة وكانت طبقات القش التى تغطى الأسقف أكثر سمكاً في أبنية الغابات منها في أبنية السواحل لتكون أشد منعة للحرارة كما كانت الأسقف أكثر أنحداراً وميلاً اذ أن الأسقف المائلة أقل أمتصاصاً لحرارة الشمس من الأسقف المسطحة وأن السقف المائل يساعد على أنحدار المطر فلا يحتويه السطح ولغزارة الأمطار في الغابات أمتنع بناء الأسقف المسطحة ..

وترتفع درجة الحرارة شمال غانا أثناء النهار معظم أيام السنة ولكنها تنخفض ليلاً في الفترة من نوفمبر إلى فبراير بدرجة غير مريحة الا أنها تبدو بالنسبة للمتوطنين الذين اعتادوا هذا المناخ أكثر دفئاً أما بقية أيام السنة فإنها أميل إلى البرودة ليلاً وعندما تنخفض درجة الحرارة تقل معها الرطوبة بما يؤثر على راحة البدن بصورة عامة تأثيراً بالغا ..

والطابع المتميز للدار في تلك المنطقة هو الاحكام الذى تبدو عليه فكل مجموعة من الغرف تحتل قطاعا دائريا يربط ما بينها جدار يحيط بها فتبدو وكأنها التصقت ببعضها البعض حول صحن الدار فلا يتعرض الا اقل القليل منها لحرارة النهار وبرودة الليل كما تبنى الحوائط في كلا الحالين سميكة من اللبن سواء في ذلك حوائط الغرف او الحائط الدائرى حتى تقيها الحرارة سواء العالية أو المنخفضة خارج الدار وتبنى الأسقف من القش او اللبن على شكل مخروط وذلك بالنسبة للغرف الدائرية « اذا ما قورنت بالأسقف المنشورية ذات الأضلاع الثلاثة في الجنوب) وان وجدت ايضا اسقف من القش على صورة طبق او سلطانية والأسقف المخروطية كالأسقف المائلة تتلاقى في انحدارها مع انخدار الاسقف في المناطق

الساحلية وان كانت طبقات القش اقل سمكا في المناطق الشمالية اما الأسقف الطينية المبنية من اللبن فمستوية واقل سمكا وعادة . ماتستند الى اعواد توضع بشكل افقى تثبت اطرافها في الجدران السميكة المقابلة وهى منامة اهل البيت حين يحلو لهم النوم في الليالى الحارة خارج الغرف ·

وغالبا ما تخلو الدور في شمال غانا من النوافذ والفتحات فإن وجدت فكوات صغيرة للتهوية تفتح واحدة منها قريبا من الأرضية والأخرى قريبة من السقف

ولا تعتبر التهوية في تلك المناطق وسيلة للحد من افراز العرق او الحد منه بسبب انخفاض درجة الرطوبة هذا الى جانب ان الحرارة عندما تشتد تكون خارج الدار اشد منها في داخلها كما تتجاوز بالتالى حرارة الجلد ولذلك فإن ارتفاع معدل التهوية عن الحد المناسب من خلال تلك الفتحات مما يؤدى الى ارتفاع درجة الحرارة داخل الدار نهارا وانخفاضها ليلا ولما كانت الحاجة ملحة الى وجود تلك الفتحات في الغرف فإنها لابد وان تتناسب طولا وعرضا مع معدلات التهوية المطلوبة وتكون محدبة في اعلاها مستقيمة في قاعدتها ·

ومن السمات التى نتبينها في المبانى والتى تبدو في التباين الكبير في بناء الدوار او بيت الأسرة لا يوجد من يمارى فى أن التكيف مع المناخ والاستجابة له كانا على الدوام المعيار الأساسى الذى يتميز به انماط العمارة المحلية في غانا وان اتخذت تصميمات العمارة في الآونة الاخيرة صورا جديدة تستوحى صلابة البناء ودقته وجماله مما ادى الى ظهور بعض الصور الحديثة في بناء الدور ·

الا أن هذه الدور الجديدة لم تحقق الوقاية الكافية من تقلبات المناخ . مما يستدعى القيام بدراسة وافية لتحقيق الغاية المنشودة من مواءمة الدور القديمة للتقلبات الجوية قبل أن تحل محلها تلك الأبنية الجديدة ··

الملامح الاجتماعية للمساكن القديمة :

مما قرره « اودو كولترمان » في كتابه « عمارة جديدة في افريقية » ان المكانة التى يحتلها الفرد في المجتمع الأفريقى حيث يشارك الجميع مسئولياتهم كان لها تأثيرها على هندسة البناء اذ كان عليها ان تقدم له المحيط المناسب الذى تنمو فيه حياة الجماعة فلا تنأى به عنها ولا تعزله منها ·

وقد ظهر هذا التأثر المتبادل بين الفرد والجماعة في تصميم المساكن واتساعها والابعاد التى تفصل بعضها عن البعض فحيثما تبدو الحاجة الى السعة والبراح وخطرات النسيم لا تجد الا دورا اكتظت وتلاصقت فلم تأبه بموقع او اتجاه او وضع من الاوضاع المريحة وجاءت صورتها بعيدة عن المنطق سواء في التصاقها بعضها ببعض او في تخطيط الفواصل فيما بينها ·

وفي دور « اكان » مثل لسمات لا يمكن تبينها او تقديرها مالم تتضح طبيعة السكان ومالها من دلالات اجتماعية . فالغرف جميعا على وجه التقريب قد اعدت للنوم ونادرا ما تستخدم خلال النهار الا في حالات المرض او التوعك ويقتصر استخدامها على الليل للنوم ولحفظ الاشياء الثمينة لذلك كانت نوافذها صغيرة بعيدة عن الجدة وقد صممت لتحول دون اى رغبة للتطفل وغالبا ما تكون غرفة واحدة تطل على رواق داخلى يلتقى فيه السكان بعضهم ببعض في صلاتهم المستمرة نهارا ·

وفي هذا الرواق تعد كل الاعمال المنزلية كما تدار كل شئون الجماعة ففيه تعقد مجالس التحكيم وفيه يطهى الطعام ويلعب الاطفال وتقام الحفلات ومراسم الجنازات ويحلو السمر ومهما تباينت اصول السكان فليس لأى منهم حياة خاصة او نشاط منفصل والأولاد يعملون معا ولديهم الفرص الممتدة لرؤية الكبار والاستماع اليهم مما يصقل ملكاتهم وينمى لغتهم في سن مبكرة ويزودهم بحميد السجايا وان يراعى احدهم الآخر ويعلمهم كيف يوقرون كبارهم ٠

ويحتل طهى الطعام - كما هو في مكان آخر - جل اهتمامهم ولإعداد المواد الغذائية تأثيره الكبير على عاداتهم في تناول الطعام فهم لا يألفون الأغذية التى لا تطهى وكل ما يتناولونه يجب ان يطهى جيدا سواء بغليه او قليه او تسويته بالبخار ويستغرق ذلك منهم وقتا طويلا لمزيد من الاجادة والأتقان والعشاء هو الوجبة الرئيسية اما الافطار والغذاء خلال ساعات العمل اليومى فشىء عارض وتطهى وجبة العشاء على مواقد في الأروقة تغذى بالخشب اذ تخلو هذه الدور من المواقد حتى لا يمتلىء الدار بالدخان فضلا عن قسوة الحرارة التى تبعثها نيران المواقد وعندما يصفو الجو تكون فرصتهم لطهى اكبر كمية من الاطعمة هذا الى جانب ما تحتاجه اطعمة خاصة - كطعام النوفو - من اعداد اذ يدق في هاون مرتفع - كما هو عند الاشانتى - لاتسعه غير اسقف مرتفعة وهو مالا يتيسر داخل الا بنية السائدة فيعد خارج الدار كما يحتاج أعداد اطعمة أخرى مثل «البانكو» و«الأكبل» و«الكوكونت» إلى مزيد من الحركة والنشاط يضاعف من افراز العرق ويصبح اعداده خارج الدار اكثر راحة ولهذا تغدو غرفة المطبخ غرفة للخزين وحفظ المياة واوعية الطعام ولا تستخدم لطهى الطعام الا في القليل النادر ٠

ومن الصور الممتعة في دور « أكان » صورة « الباتو » وهو مكان مستوف ذو ثلاث حوائط ويترك مكان الحائط الرابع مفتوحا دون بناء في مواجهة الرواق وهذا « الباتو » هو حجرة تناول الطعام واستقبال الزوار كما تعقد فيه مجالس المصالحات وفيه تسجى اجساد الموتى قبل تشييع الجنازة ٠

وتعد شرفة المدخل سمة مميزة للأبنية القديمة وهى كالباتو مسقوفة ولكنها تقفل من جانبين وتبقى مفتوحة من جانب يطل على المدخل وآخر يطل على الرواق ولكنها لا تقع وراء جدار المدخل كما هو الحال في العمارة الأوربية ٠٠

وباب المدخل وهو الباب الرئيسى أكبر من سواه من الأبواب الأخرى ويبقى هذا الباب مفتوحاً فلا يغلق طوال اليوم طالما أن هناك من يوجد داخل الدار وفي كل باب كبير باب صغير وعادة ما يبقى هذا الباب الصغير مغلقاً طوال اليوم لتحول دون تطرق الحيوانات المتلصصة ٠٠

وثمة ما يقال اخيرا عن تلك الشرفات فضلا عن انها مدخل او مجاز الى الدار او انها مسقوفة او تبقى مفتوحة طوال اليوم هو انها اشبه بأنبوبة للتهوية يمر من خلالها النسيم المنعش الى الرواق الداخلى كما انها ترمز الى الصلة التى تربط بين اهل الدار والمجتمع الخارجى الذى ينتمون اليه ويعدون جزءا منه فهى مفتوحة على الدوام امام الغادى والرائح من الجماعة حتى وان كانت الدار مغلقة

وقد يكون للدار اكثر من رواق واحد تبعا لمكانة صاحبه الاجتماعية ومستواه الاقتصادى فاذا كان له رواقان فإن احدهما يخصص لأهل الدار وغالبا ما يشغله النسوة والأطفال وليس له « باتو » اما الآخر فيعد للمناسبات الاجتماعية الهامة كاستقبال الزوار او السمر او المصالحات او تقبل العزاء ٠٠ الخ ولذلك يبقى نظيفا خاليا من الدخان بعيدا عن الضوضاء فلا تجفف فيه الملابس مادام بعيدا عن حاجة اهل الدار اليه وتضم القصور عديدا من الاروقة تتفاوت في مساحتها ويراعى في تصميمها فضلا عما اعدت له الا تحجب الشمس والنسيم عن الغرف التى تقع عادة في الطابق الأول والتى تتناثر حولها ٠

وتتخذ الدور في نطاق الغابات شكلا مستطيلا أما الأسقف فمنحدرة او هرمية ومن اليسير معرفة ان الأسقف المنحدرة ـ رغما عن غموض مغزاها الاجتماعى ـ قد اعدت لتواجه تقلبات الطبيعة المتواترة وهو ما يفسر الى حد ما ما حدث في بواكير الخمسينيات عندما اعيد توطين صيادى السمك بعد انشاء الميناء الجديد في « تيما » فرفضوا سكنى الدور الجديدة لأن اسقفها كانت قليلة الانحدار وان غدت تلك الأسقف قليلة الإنحدار الطراز الشائع في الأبنية الجديدة والمفضلة على غيرها ..

وعندما نمت المدن وتمركز السكان في مساحتها الضيقة نسبيا كان لهذا التطور أثره البعيد على الاتجاهات والمواقف السائدة وان بقى الاحساس بالانتماء الاجتماعى قائما والرغبة في الالتصاق بها باقية في تلك المجتمعات الحضرية الناشئة فلم يكن ثمة تغيير يذكر في عادات الأكل واساليب الطهى وان كان من المتوقع ان يكون لمواد البناء الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة أثرها الدائب المستمر على الاوضاع الاجتماعية للبيئة ..

أمثلة من العمارة القديمة :

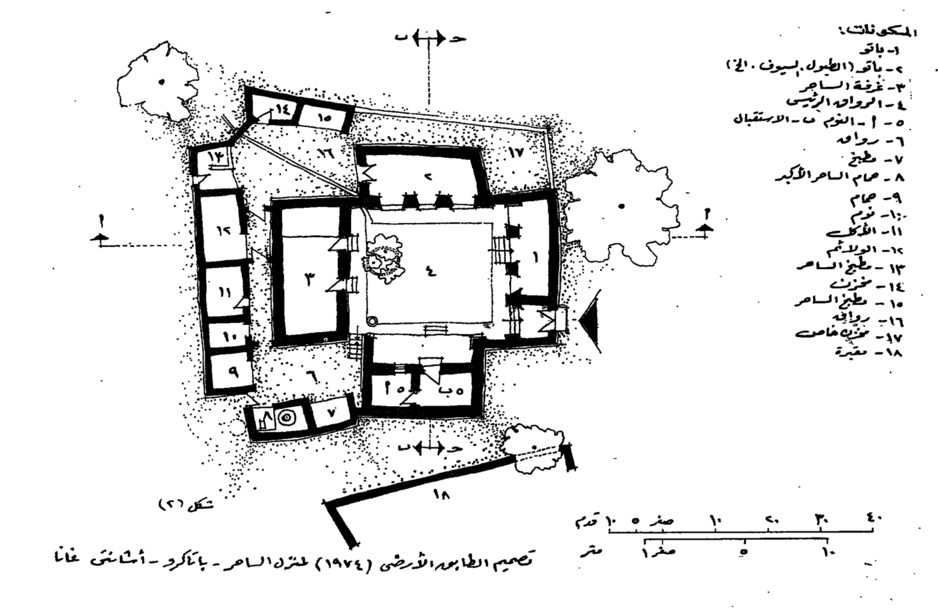
الدور الخشبية المسورة في « أوى »

وبالرغم من أن غالبية سكان « اوى » في غانا يعيشون في منطقة الفولتا فإن جماعات صيادى السمك تتناثر وتنتشر حيث يطيب لها الصيد وتتوفر لها وسائله من زوارق الصيد واكثر ما تنتشر جماعات « أوى » على امتداد الساحل الداخلى لغانا وفيما وراءه وتتميز مساكنها الساحلية على ما عداها وتختلف مواد البناء فيها ووسائله الفنية فيها عن مساكن « فانتى » فهى عادة بناء خشبى مسور يقوم داخل رقعة تحيط بها حوائط من الخشب وجذوع النخل بينما تظللها اشجار جوز الهند التى تغطى المكان فتحجب عنها ضوء الشمس وتقيمها هبات النسيم التى لا تنقطع من البحر

وفي حماية سياج من سعف النخل المجدول يصبح المبنى صالحا للقيام بكافة الأعمال المنزلية من رتق شباك الصيد وتدخين الاسماك وتجفيف لباب جوز الهند وتربية الماشية الى اعداد الطعام والنوم والاسترخاء وغسل الملابس وقد زود كل منها بوسائل الراحة من الغرف المحجوبة والسواتر والأفران المبنية من الطين الى جانب المأوى المكشوف .. الخ

بيت الرئيس وبيت الساحر ، باتاكرو أشانتى

قام « سويتنبانك » بتسجيل أكثر ما بقى من طرز العمارة القديمة في غانا ومازال أكثر ما قام بتسجيله منها في كتابه « دار ساحر الأشانتى » حتى الوقت الحاضر في حالة طيبة بسبب ما قام به متحف غانا وهيئة الآثار بها من جهد دائب مستمر من الرعاية الفائقة لها وقد اخترنا شرحا لعمارة الاشانتى القديمة مثالا اشار اليه « سويتنبانك » وان لم يقم بتسجيله هو دار الرئيس ودار الساحر في .. باتكرو .. وهى قرية تقع على مسافة ستين كيلو مترا جنوب « كومازي » وهى الآن داخل منطقة الأشانتى وان لم تكن من قبل ضمن املاكها حتى قام الاشانتى بالاستيلاء على ولاية « أدانسى » التى تتبعها « باتكرو » في ختام القرن السابع عشر وكانت « ادانسى » احدى الولايات القديمة التى تتكلم لغة « توى » فلما استولى عليها الأشانتى أنشأوا فيها البيوت الثابتة والواقع ان اسم الولاية يعنى



تصميم الطابق الأرضي (١٩٧٤) لمنزل الساحر - باكرو - أشانتي غانا

شكل (٢)

بناء البيوت » و « باتكرو » قرية قديمة من قرى الأدانسى يرجع تاريخها الى استيلاء الأشانتى عليها يؤكد قدم تاريخها ان ساحر القرية كان هو نفسه رئيسها ٠

وبالرغم من أن بيت الساحر وهو المزار المقدس للأله « بونسام » اقدم من اى مبنى قام سويتنباك » بتسجيله فإنه يتكون أساسا من أربعة اجنحة تحيط بالرواق الأساسى مع رواق آخر خلف البناء وقد بنيت جدرانه من القش والطين وسقفه من الشكل المائل المكون من فروع الأشجار والملاط وكان من حيث السعة والزخرفة نموذجا لأبنية الأشانتى القديمة ٠

والى جانب بيت الساحر هذا يقوم مبنى صغير منفصل عنه وقائم بذاته داخل سياج خاص هو مدفن الرئيس الساحر وبالرغم من الحالة السيئة التى يبدو عليها في الوقت الحاضر الا انه ينم عن ذوق رفيع ويتكون من غرفة واحدة ضيقة مستطيلة تحيط بها جدران شبكية تعلو اعمدتها التقليدية المرتفعة تماثيل من الطفل فوق ضفائر مجدولة تمثل الرءوس الجنائزية للرئيس الكاهن المتوفى تحتويها كوات داخل الجدران الشبكية ..

وفيما وراء المقبرة يقوم بيت الرئيس وهو بناء احدث نسبيا ولكنه يحتفظ بطابعه القديم سواء في شكله او في طريقة بنائه وتكون هذه الأبنية الثلاثة معا مجموعة متسعة من المبانى تضم فيما بينها ساحة صغيرة اعدت للاستقبالات والحفلات ويحدد الشكل الدائرى المتسق البسيط الذى يبدو عليه بيت الرئيس برواقيه الداخليين التاريخ الذى بنى فيه وهو بواكير القرن الحالى كما بدا في ابنية « اتاكيامى » وفي بناء الجدران من قوالب اللبن (انظر شكل ٢)

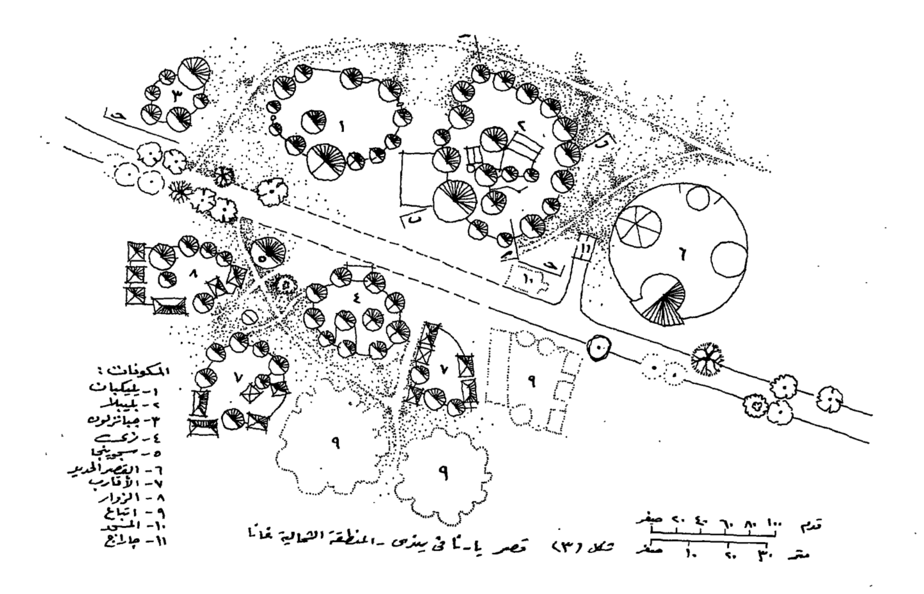
وتنم الصورة القائمة لبيت الساحر عن الفترة التى بنى فيها وهى بداية القرن التاسع عشر حيث تمتع الأشانتى بالاستقرار والسلام والرخاء فأقيمت المبانى الرائعة وبيوت العبادة ٠

وتحتفظ الجدران الثلاثة للرواق بزخرفتها القديمة فالطلاء الطفلى الاحمر يكسو قواعد الاعمدة المبنية من اللبن والزخارف الطينية المتداخلة في صورة رائعة والمحلاة بالضفائر المجدولة والأروقة المسقوفة والعوارض التى تواجه الأعمدة وقد طليت جميعا من اعلاها بالجير الأبيض اما الجدار الرابع للرواق وان كان عاطلا من الزخارف الطينية فيما عدا الطلاء الزخرفى الذى يعلو بابه فإنه كما يبدو قد اعيد بناؤه في زمن قديم وأقيم فوقه طابق آخر لم يبق منه الا ما ينم عليه ٠

قصر يا ـ نا ينيدى المنطقة الشمالية :

ينيدى هى المدينة الأولى في ولاية « داجومبا » أكثر ولايات شمال غانا القديمة اتساعا وحاضره « يا ـ نا » الرئيس الأعظم للولاية وتقع على مسافة ٩٦ كم الى الشرق من « تامالى » وقد اصبحت عاصمة « داجوميا » في منتصف القرن السادس عشر تقريبا بعد ان اجتاحت داجومبا تلك الجهة من الشمال الشرقى ٠

ولعدة قرون تالية كان حلفاء « يا ـ نا » يفننون آثار سابقيهم من الدور والمقابر فيزيلونها ويقيمون لأنفسهم ولأهلهم على انقاضها مساكن ومقابر جديدة ولم يستقر قصر الحاكم في مكانه الا بعد قيام الحكم الألمانى في نهاية القرن التاسع عشر وأصبحت ينيدى مركزا هاما للتحكم والأدارة في توجو لاند الشمالية وكان الاستعمار الألمانى قد هدم قصر نا ـ أناندى بانا ليمد طريقه يعترضه وقام خليفته نا ـ



شكل (٣) قصر يا-نا في يندي - المنطقة الشمالية غانا

الحسنى بهدم القصر الذى بناه سلفه بعد ان جلد يندى عام ١٨٩٩ (و « جلد » تعبير عن السلطة في شمال غانا في مقابل لفظ « مقعد » في الجنوب) وشيد مكانه قصرا آخر هو الماثل للعيان اليوم وكل ما بقى منه غرفة صغيرة مستطيلة تحتوى على الشعار الملكى القديم ولعل ما بقى من قصر خلفه نا ـ عبد الله الثانى (١٩١٧ ـ ٣٨) المحندق الحصين كان سمة على تكرار البناء السائد من قبل ومع قلة ما بقى من أبنية فإنها ترجع الى اكثر من خمسين سنة وكل ما يضمه القصر من حيث الشكل والمظهر تقليدى قديم وكل ما اقحم عليه من الحديث قليل ويعرف لتوه

وتتكون مبانى داجومبا القديمة من رواق داخلى تحيط به اكواخ دائرية يتصل بعضها ببعض بحوائط يستقبل القادم اليه صالة فسيحة اعدت للقاء الزوار وغالبا ما يقطن رب الأسرة كوخا او اكواخا بنيت داخل الرواق والجدران من الطين بغير طلاء أما الأسقف فمن القش ترص وتثبت في برواز من الخشب مخروطى الشكل والحلية الوحيدة قطع صغيرة من الفخار تغرس في الملاط الطينى حول الأبواب الرئيسية للمدخل

وكان قصر يا ـ نا » يضم سبع بنايات من احجام مختلفة اعد كل منها لحاجة مختلفة وليس فيها ما يميزها عن بيوت داجومبا العادية الا ستارة وحيدة حديثة للوقاية وصارى العلم خارج المبنى في مواجهة غرفة الاستقبال وهناك طريق عام يشق القصر من منتصفه ويقسم الاجنحة الى مجموعتين واهم اجنحة القصر واكبرها الجناح المسمى « يليبلا » وهو مسكن الحاكم يجاوره ويليه في الحجم والأهمية جناح يسمى « يليكبانى » هو مقبرة الراحلين من الرؤساء ثم « الجنزالون » وهو جناح زوجة « نا » الاولى وعلى طول الطريق اجنحة « زى » الزوجـة الثانيـة وبقية الاقارب والاتباع

وهناك دار من غرفة واحدة خاصة « أبناء « نا » وتسمى « سجابونجا » وثمة مصلاة في الناحية الشرقية منها ومحراب من الحجر ناحية القبلة (حين أعتنق « يا ـ ناس » الاسلام في القرن السابع عشر) وبنجوة من المصلى شيدت ا دارة الاستعمارية القصر الجديد عام ٣٧ ـ ١٩٣٨ لسكنى نائب الملك عندما اضطلع بالسلطة خلال المرض الطويل الذى انتاب « نا ـ عبد الله » الثانى وانتهى بوفاته ٠

وبالرغم مما بدا عليه القصر الجديد من متانة وصلابة جدرانه المبنية بالأجر وانه احتفظ بالطابع التقليدى لمبانى داجومبا فقد هجره خليفة « نا ـ عبد الله » وبقى مهجورا منذ ذلك الوقت (انظر شكل ٣)

وكان لهذا القصر بالرغم من تواضع مظهره دورا هاما في شئون داجومبا فقد اصبح منتدى القوم يقيمون فيه شعائر الصلاة ويجتمعون فيه عندما يحتفلون بأعيادهم وفيه « يا ـ نا » رعاياه فأصبح من واجب كل رؤساء الأقاليم وكبار القبائل ان يقوموا بصيانته وتجديده مما ادى الى المحافظة على طابعه القديم بالرغم من هذا التغير السريع الذى شهده العصر

. ابنية اتينجانا دوبا نافرونجو ـ المنطقة اسنيا

يختلط ويلتقى في شمال غانا اتجاهان متباينان تطور العمارة يتمثل احدهما في تواتر الخطوط المستقيمة والأسقف المسطحة لأبنية الشمال الغربى العالية والثانى في اسقف القش الدائرية للبناء السائد في الشمال الشرقى ففى « تكانى » و « كاسينا » يسود الشكل الدائرى للأسقف وان كانت الأسقف المسطحة قد سارت امدا طويلا ولهذا فإن كلا الاتجاهين يبدو ان في العمارة الواحدة كما في عمارة « انتيجانا » في « دوبا »

شكل (٤)

م. مسكن فى انتيجانا - ذوبا - نافرونجو - المنطقة العليا

على مسافة ثمانية كيلو مترات شمال شرق نافرونجو حيث يتقارب السقف المسطح والسقف المائل دون فاصل بينهما كما تقف الأبنية ذات الزوايا القائمة احيانا بين الأبنية الدائرية ..

و « الانتيجانا » هى « تندانا » ومعناها « حامى الأرض » ويعتبر انتيجانا من اقدم الأبنية واضخمها في المنطقة وله دوره الخاص والهام في حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية في « دوبا » وبالرغم من انه اقدم من اى مبنى يجاوره منذ اقامة الجد الأعلى « لانتيجانا » في مكانه هذا فإن طرازه هو نفس الطراز العام لكل ابنية « ناتكانى »

وقد يصور هذا الوصف المختصر بعضا من المعالم التى تسود البناء في البيئة ففى داخل « الدوار » او الربع الكبير يوجد ثمانية او تسعة مبان فرعية كل واحد منها لأسرة من الأسر ويتكون كل منها من حجرتين او ست حجر او ثمانية الا أن أكثرها يضم سمطا من غرفتين او ثلاث غرف تلتحم وتتشابك دوائرها ويتداخل بعضها في بعض في شكل متعرج ويفصل كل مبنى فرعى عن الآخر جدار ساتر حفر به درج يقود الى الرواق الخاص ولكل اسرة في هذه المبانى الفرعية حياتها الخاصة التى تنفرد بها كما يختلف حجم كل منها عن الآخر ومنها ما يطل على الخارج ومنها ما هو مغلق على الداخل وما من شبه يربط بين كل منها والآخر وان كانت جميعا تدور وتحيط بالرواق المركزى الكبير ويحتوى هذا الرواق المركزى على كل ما تملك الجماعة حيث تقيم عشرات من الصوامع الطويلة المدببة في اعلاها والمغطاة بالقش على صورة قمع وحول الصوامع توجد حظائر الماشية والاغنام والماعز تأوى اليها مساء كل يوم ويغلق عليها باب الرواق حتى الصباح التالى حين تخرج للرعى كما اعد للدجاج والبط السودانى اخفاق اقيمت لصق الدعامات التى تستند اليها الجدران الساترة وفي داخل كل من هذه المبانى الفرعية ابواب جانبية منخفضة على شكل حدوة حصان تقود الى الغرف كما ترتفع الى الاسطح سلالم بنيت من الطين او من الخشب الخام حيث تنشر الحبوب لتجف وحيث ينام السكان ليلا او يستريحون (شكل ٤)

وعلى غرار اكثر دور المنطقة الشمالية توخت هى الاخرى في بنائها الوسائل الدفاعية اذ تحيط بها جدران سامقة قوية يغلق عليها باب واحد من ناحية الجنوب طلبا للأمن حيث كانت الحياة مهددة والامن مضطربا بغارات الليل وسطو العصابات .

وبالرغم من شظف الحياة وانخفاض مستوى المعيشة لم يغفل الاهالى عن تزيين أبنيتهم وزخرفتها والتعبير عن احساساتهم الفنية بما يرضيهم ويرضى ذوق كل اسرة في هذه البيئة .

مسجد دوندلى ـ وا ـ المنطقة العليا

ومن اقدم المساجد القائمة في « وا » مسجد روندلى القائم منذ منتصف القرن الماضى وقد بنى على غرار المساجد السودانية في الشمال الغربى من غانا حيث شق تجار « ديولا » طريقهم من ديجن واعالى النيجر جنوبا في اتجاه الغابات

وهناك من المساجد ما هو اقدم كمسجد « لارابانجا » اذ يرجع تاريخ انشائه الى القرن السادس عشر وما هو احدث وان بنيت على نفس النمط فإن تاريخها لا يتعدى ثلاثين عاما وقد بنيت جميعا على صورة واحدة ومن نفس مواد البناء وبنفس الزخرفة .

والبناء الخارجى للمسجد قوى مهيب يقوم على اعمدة ضخمة متقاربة ترتكز على اساسات صلبة عميقة تلتحم دوائرها المدببة بالسقف وغالبا ما تغلفها الواح خشبية تزيدها متانة وتثبتها بالجدران الاصلية

الا انها بنيت على شكل سقالات حتى يسهل ترميمها وصيانتها كما تمد عوارض خشبية تستند عليها الأعمدة لتقويتها .

وفي الناحية الشرقية من المسجد يقام المحراب والقبلة متجهة الى مكة .

بناء البيوت في « سيريب » ـ المنطقة الشمالية

وتتميز تجمعات البيوت في شمال غانا بثلاثة اشكال رئيسية ، المجمع والموزع والدائرى ونادرا ما تبنى البيوت المجمعة ولا توجد الا في الشمال الغربى من الاقليم نتيجة اسباب معينة من قبيل تقليد المبانى السائدة في كونجا وان كان الخوف والحاجة الى الأمن هو الذى حمل الأهالى على التجمع معا في ابنية متلاحمة يلتصق بعضها ببعض .

وقد مر شمال غانا خلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر بكثير من الاضطرابات وعدم الاستقرار وخاصة في الجهة الشمالية الغربية حيث قام « ساموري » اخر الرؤساء العظام في اسرة « ماندنكي » بمحاولة استعادة استقلالهم امام الزحف الاستعماري المتزايد من جانب انجلترا وفرنسا هذا فضلا عما قام به « ساموري » من نشر الاسلام بين الوثنيين في منطقة السفانا وما قام به من حملات لهذا الغرض مما حمل الجماعات المتفرقة في الشمال الغربى على التجمع في وحدات سكنية يسهل الدفاع عنها ضد غزوات « ساموري » وهو ما حدث في « سيريب » على مسافة ١٤٠ كم جنوب « وا » حيث تجمع اكثر من مائة مسكن في خمسة مجمعات كبيرة متلاحمة نصف سكانها من « لوبى » والنصف الآخر من « كونجا » وقد غلب عليها جميعا الطابع القديم السائد للبناء لدى اهالى « كونجا » وهو ما طبع مبانى « سيريب » بهذا التميز

وعلى خلاف ما هو سائد من طراز البناء في الشمال فان مساكن « لوبى » مسقفة وتحت هذه الأسقف ـ على خلاف المألوف ـ تتم كل الأعمال المنزلية كما تقام صوامع خزن الحبوب ومواقد طهى الطعام على ارضيات الغرف المظلمة المستطيلة المنخفضة المخصصة لكل اسرة ولا ينفذ اليها الضوء الا خافتا من خلال رواق صغير مغلق يقام فيه سلم بدائى من الخشب يؤدى الى السطح المستوى والمغفق بالطين فوق حزم من فروع الاشجار المتلاصقة تحملها دعامات من جذوع الاشجار تستند الى اعمدة بعيدة عن الجدران وهذا هو النمط المتبع في بناء الأسقف المسطحة في الشمال

ويظل مسكن « لوبى » الخاص على الداخل محتفظا بتفرده وسط هذه المجموعة المتلاحمة من المجمعات السكنية الكبيرة التى تضم اكثر من خمسين مسكنا كما هو الحال في المجمعات السكنية في « سيريب » فتبدو اخيرا كالمتاهات المحيرة .

ومع هذا النمط المحكم من الأسقف يعانى السكان مشاكل الضوء والأظلام والاشعة والظلال اكثر مما هى عادة في ابنية غانا وغالبا ما يتم الانتقال من مسكن الى آخر عبر الاسطح التى تتجاور وتمتد في كل مكان لا يتصل بينها فاصل غير اسوار من اللبن قليلة الارتفاع ولا يعترضها احيانا غير بعض الصوامع المخروطية التى ترتفع فوق الاسطح وهذا هو الطابع المثير في ابنية « سيريب »

مساكن ارسالية بال : كومازى

وعلى غرار ما كان من تأثير النمط السودانى في البناء على مساكن الاهالى في شمال غانا كان تأثير النمط الذى اقيمت عليه مساكن المبشرين في الجنوب فإلى ما قبل استقرار ارسالية « بال » على سواحل « اكرا » في اربعينيات القــرن التاســع عشر.كانت البعوث الأوربية قد انثالت الى الساحل وشيدت منازلها المحبوكة بما يتوفر لها من وسائل الراحة داخل جدرانها الخارجية الصلبة .

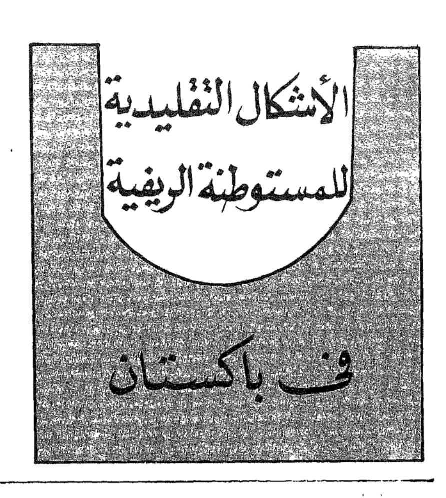
وقد اقتبست ارسالية بال نظام الشرفات عن المستعمرات الهولندية والدنمركية في المناطق الموسمية الاسيوية فأصبح طراز تحتذيه الدور في المناطق الاستوائية الحارة الممطرة حيث يقوم البناء من الحجارة او الآجر او الطوب الأخضر في صف من الغرف ثلاث أو اربع او اكثر تحيط بها من كافة جوانبها شرفة فسيحة دائرية ويمتد البناء من الجنوب الى الشمال حتى تكون الشرفات وقاء للغرف من حرارة الشمس الملتهبة فإذا كان البناء من طابقين كانت الشرفة في الطابق الأول من الخشب تقوم اعمدتها على دعامات من الحجر او اللبن وهذه الدعامات من الخشب او قضبان الحديد يمتد منها سلم الى الطابق الثانى بعرض الشرفة

وعلى نمط الأبنية التى أقامتها أرسالية « بال » أقامت الأرساليات التى تلتها منازلها ، كما أقام الأثرياء وحكام المستعمرات منازلهم هم الآخرون على نفس النمط ، وقلدهم كبار التجار والمزارعين ..

ومن الأمثلة العديدة لهذا النمط المقلد ما قام من مبان في « أكروبونج » و « أكروبونج » و « أكواييم » الأربعينيات من القرن التاسع عشر نلحظ مدى التطور الذى شمل الأبنية خلال القرن التاسع عشر ، وفي خواتيمه كان التطور قد بلغ غايته، كما نراه في مبنى أرسالية « بال » في « كومازى » من جمال ، ويرجع تاريخه إلى عام ١٩٠٦ . ويتكون هذا البناء من طابقين ، وقد زود كل طابق بكافة وسائل الراحة ليسع اسرتين تقيمان في الطابق الثانى ، أما الطابق الأول أو الأرضى فقد خصص للمخازن والمكاتب ..

والغرف جميعاً فسيحة سواء في ذلك غرف النوم أو الاستقبال والجدر قوية سميكة ، والنوافذ قد أعدت للتهوية حيث تطل على الشرفات من الجنوب إلى الشمال وقد زود المسكن بما يحتاجه من حمامات ومطابخ واستوت أعمال التجارة على أحسن صورة ..

وعدأ بيت الأرسالية مثالاً يحتذى في كل مبنى ، وما من قرية أو مدينة في جنوب غانا الا وتستعين بالبنائين والتجاريين الذين دربتهم الأرسالية، وما من قرية الا وتضم على الأقل بيتا بنى على غرار بيت أرسالية بال ..



تقع باكستان حيث يقابل سهل نهر الكنج الهندى الحافة الشرقية للهضبة الايرانية الأفغانستانية . وهذا الجانب من الحدود الباكستانية تحده سلسلة من الجبال تغطى معظم سطح الباكستان الذى يتكون من أراضى قاحلة فيما عدا المنحدرات الشمالية التى تتعرض للرياح الموسمية عند نهاية رحلتها عبر شبه القارة الهندية . ويتكون جزء كبير من باقى مساحة الباكستان من أراضى صحراوية ، اذ تقع صحراء ثار خلوستان على طول حدودها مع الهند ، وصحراء ثال الصغرى بين نهرى السند وشناب ، ويمتد بين الصحراء والجبال شريط ضيق من الخضرة هو السهل الخصيب لنهر السند ومجموعة أنهار البنجاب . ويتكامل هذا بواسطة أعظم شبكة ممتدة للقنوات في العالم هى التى تزود الأعداد الهائلة من أهالى باكستان : البنجابيين في الشمال ، والسنديين في الجنوب . أما الجبال الفسيحة فيتناثر فيها قلة من السكان ، ويتخذها « البلوخ » موطنا في النصف الجنوبى ، و « الباثان » في الشمال . وبالاضافة الى هؤلاء جميعا ثمة عدد من المهاجرين وذوى الجنسيات الأخرى هم قوام التعقد العرقى في باكستان . ولسكان الباكستان

الكاتب : كميل خان ممتاز

مهندس معماري من باكستان ، لاهور . تدرب في المملكة المتحدة وتونس . وعمل محاضرا في غانا ، وأستاذا بالكلية الوطنية للفنون بلاهور . وباحثا في ميدان التنمية وتكنولوجيا انشاء المساكن القليلة التكاليف . وهو مسئول الآن عن عدد من مشروعات التخطيط المعماري . أجرى عددا من الدراسات والتقارير . ونشرت رسالته « الفن والاستعمار » في سنة ١٩٧٧ عن الفنون والصناعات بالهند في ظل الحكم البريطاني .

المترجم : حسن حسين شكري

ليسانس الآداب ودبلوم في الدراسات العليا في الترجمة من كلية الآداب بجامعة القاهرة . اشترك في ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب .

تاريخ مشترك في التنمية الثقافية منذ عهد سحيق ، تتسم كل مرحلة منها بتفاعلات وتبادلات مشتركة بين أقاليمه .

ومع كل مرحلة من مراحل التنمية كان المركز الثقافي ينتقل من هضبة « بوت وار » في البنجاب وجبال بلوخستان الى وادى السند . ومن « جاندهارا » على الحدود الشمالية الشرقية الى سهل نهر الكنج في الهند . ومع ذلك فإن هذا التطور لم يكن في أية مرحلة من المراحل يسير على نسق واحد ، بل لم يكن قاطعا بمعنى أنه قد امتد في خطوط متساوية بحيث يشمل كل أقاليم باكستان القائمة في الوقت الحاضر . بل الآن أيضا لم يحدث التصنيع الحديث سوى تأثير طفيف ، أو لم يكن له تأثير على الاطلاق خارج الجيوب التى يتركز فيها النشاط الحضرى . ومعظم السكان مستمرون في الحياة بالمجتمعات الريفية ، وأنماط حياتهم اليومية محكومة باقتصاديات ، قطعان الماشية والكلأ بالنسبة لأفراد القبائل ، والوسائل الزراعية المتخلفة بالنسبة للمجتمعات الاقطاعية . وقد نشأت عن ملاءمة هذه الأنماط على فترات طويلة أشكال للمستوطنة الريفية تتفق مع حياة السكان ، أو بالأحرى أشكال المجتمع ، والموارد ، وأحوال المناخ ، في كل اقليم من أقاليم باكستان .

البيئة والمستوطنة الريفية :

يكشف التحليل الدقيق عن عدد من الأختلافات المناخية في كل أقليم من الأقاليم الطبوغرافية الكبرى ، ومثال ذلك أنه يمكن تقسيم السهل الأوسط الى ثلاثة أقاليم مناخية متباينة ، الساحل الرطب والدلتا ، اقليم نهر السند الجاف والبنجاب الجنوبى ، السهل المعرض للرياح الموسمية بالبنجاب الوسطى .

وبالمثل نجد أن بالجبال شريطا ساحليا ضيقا رطبا على طول البحر العربى ، وهضبة بلوخستان القاحلة ، والحدود الشمالية الغربية الوسطى ، وهضبة بوت وار ، والوديان الشمالية الرطبة المليئة بالغابات ، وأقصى الشمال شديد الجفاف ٠

وبقدر ما تعكس الأشكال التقليدية للمستوطنة الريفية ـ في كل من هذه الأقاليم ـ اختلافات الأحوال المناخية بقدر ما توجد هذه الاختلافات في المواد المتوفرة في نطاق كل بيئة ٠ فنسبة كمية الأمطار التي تسقط على اقليم دلتا نهر السند منخفضة ، ودرجة الرطوبة مرتفعة ، مع نسيم بحرى سائد بنسبة ثابتة ٠ أما الخضرة الفقيرة فتتكون من أنواع دنيا من الأشجار عاجزة عن النمو الطبيعى ، وشجيرات من هذا القبيل هى التى تشكل المواد الأساسية للنوعين الرئيسين من البناء ٠

والشكل الأكثر شيوعا بالنسبة للأنشاءات الريفية المحلية هو السيقان الرفيعة لشجيرات الصنوبر المحلية التي تنبثق من الأرض الى أعلى لتكون سياجا من الشجيرات المتقاربة الكثيفة ٠ وتتجمع الطبقات المتتالية لهذه السيقان لتصنع جدارا ، ويربط بها حزم من البوص عند العقل حتى تتماسك ٠ والنتيجة هى أماليد مجدولة لشبكة من نسيج عمودى مظلم تتشابك في خطوط أفقية مائلة من حزم البوص الخفيفة الملونة أما السقوف فتصنع من القش وتنحدر من الجانبين ولها قمة مركزية ٠ ويتكون المنزل التقليدى من زوج من مثل هذه السقوف التي تعلو حجرة واحدة ، ومن سقيفة تؤدي الى فناء محاط بسياج مماثل من سيقان شجيرات الصنوبر الكثيفة ٠ وهذا النوع من المبانى يوفر نوعا من الأنشاءات الخفيفة الوزن ، ذات طاقة حرارية منخفضة ، ويعتبر ذلك أمرا جوهريا في مناخ دافىء رطب لأنه يسمح لنسمات البحر المستمرة بأن تتسلل خلال جدرانه ٠

وثمة شكل ثان من الأنشاءات في المنطقة نفسها تستخدم فيه الأخشاب المحليه التي يصنع منها اطار تثبت به ألواح خشبية ، ويشيد منها مبنى في شكل السلة ٠ أما ملاطه فيكون دائما خليطا من القش والطين ٠ وهذا الشكل ينتج عنه أيضا مبنى خفيف الوزن ذو طاقة حرارية منخفضة ، كما يمكن تطوير الأطار الخشبى لبناء طبقات متعددة ٠

والواقع أنه يمكن لأهالى المستوطنات الكبيرة الذين يتبعون هذا النظام أن يبنوا مبنى من ثلاثة أو أربعة أو خمسة طوابق ٠ ولكن مثل هذا البناء العمودى المزدحم يحجز حركة الهواء بالطبع عن الطوابق السفلى ٠ ويمكن التغلب على هذه المشكلة بأجهزة بارعة لقبض الريح وتنظيم مسارها في أفق كثير من المستوطنات الريفية والحضرية في السند الأدنى ٠ ومقباض الريح النمطى عبارة عن قمع مستطيل الشكل قاعدته من ثلاث أقدام مربعة الى أربع أقدام مربعة ، ويننأ من السقف ما بين أربع أقدام وست أقدام ، ويثبت في وضع مائل تجاه الريح . وجانباه المتجاوران المحجوبان عن الريح مسدودان ، والجانبان المواجهان للريح مفتوحان ، وينحدر سطح القمع مع خط الريح تماما ٠ ويستخدم باب مسحور عند مستوى السقف يجرى تشغيله بحبل وبكرة حتى يعمل كصمام منظم لتدفق الهواء ٠ ويمكن استخدام جهاز من الأنابيب في حمل الهواء من سقف الطابق العلوى الى الطابق الأرضى فيزوده بتيار من النسيم العليل ٠

وهذه الأبنية الخفيفة الوزن ، الطليقة الهواء ، التي تبعد عن نسيم البحر الرطب تفسح مكانا للجدران الطينية المصمتة ذات الفتحات الصغيرة ٠

أما في السهول النهرية فالطمى هو المادة التى يمكن الحصول عليها بوفرة عظيمة ، وكذلك مجموعة أخشاب شجر السنط والورد الهندى الذي يدخر لبناء السقوف لأنه من السلع الغالية الثمن

والطمى هو المادة التى يتكون منها السهل الفرينى الذي يحدد أشكال فن المعمار الريفى التي تبنى منه . سواء في ذلك قوالب الطوب اللبنى وقوالب الطوب الأحمر . ولدونة هذه المادة هى التى توفر لقرى السهل سمات مميزة .

ومع اكتشاف الأجيال المتعاقبة للتربة . وقيامهم ببناء قراهم من اللبن فوق أنقاض قرى الأجيال السابقة . تنشأ رابية فوق السهل تدريجيا . ووسائل الصرف فوق سطحها . التى تحجز أحيانا بين خطين من قوالب الطوب الأحمر على نسق الشوارع الضيقة المتعرجة . تحمل النفايات من المنازل الى الحفر التي تشبه بركة كبيرة .

وهكذا تبدو الصورة الخيالية للقرية الرحيبة بأوسع معانيها . وتفصيلات كل مبنى فيها على حدة . بأسطحها المتموجة . وحوافها المستديرة الملساء . وبنيتها المجصصة بالطمى . وترى ظلالها تحت أشعة الشمس الحارقة في صورة رائعة من حيث الأشكال والألوان والأبنية الطينية السائدة .

أما في سفوح التلال وفي وديان المناطق الجبلية فالتربة الطفلية المتوفرة هى مادة البناء التى يسود استخدامها . وهنا نجد الجدران الشاهقة الخالية من النوافذ . التى تقوى في أغلب الأحوال بالأفاريز الحجرية المستقيمة والمتعرجة المتقاربة فتظهر تجعداتها الكثيرة . ويبدو مظهرها نظيفا الى حد كبير . ولقد أضيف بعد جديد الى المشهد القصصى لهذه الأسطح المصنوعة من الصلصال بتفرق مجموعات أبنية القرية الى درجات كدرجات السلم . أو الشرفات . طبقا لتعرجات الأرض .

وفي بعض الأحيان تكون المساكن بسفوح هذه التلال ووديانها منحوتة في الأرض . وتوجد مساكن الكهوف بمنطقتين هما . « كامب بلبور » في هضبة بوت وار . والمنطقة التى تسكنها القبائل حول « بشاور » .

والكهوف في منطقة « كامب بلبور » منحوتة في الأوجه العمودية للأجراف الطفلية التي تكونت على مدى القرون نتيجة للتحات الذي تسببه المياه . ونحتها للترسيبات الطفلية السميكة بمنحدرات الوديان .

ويتكون المسكن النمطى في هاتين المنطقتين من غرفة أو غرفتين على شكل مستطيل عرضه ١٢ قدما وطوله ٢٤ قدما . وتوجد في جانب من الغرفة « مصطبة » يوضع فوقها الفراش ولوازمه . كما تنحت في الجدران عدة أفاريز . وأرفف . وكوة أو كوتان لوضع الأدوات المنزلية البسيطة . ودائما تسد فتحة الغرفة بباب من الخشب . أما مدخل الكهف فيطل على شرفة مستوية تستخدم فناء للأسرة .

وحينما توسر الأسرة فانها تبنى حجرات اضافية في الخلاء . وتنتقل من الكهوف التي تصبح أمكنة للتخزين أو حظائر للماشية والحيوانات أو تترك للأهمال . وفي منطقة ممرى خيبر ودارا آدم بالقرب من بشاور تنحت مثل هذه الكهوف في التلال الطفلية اللينة المستديرة . حيث يقطع أخدود ضيق في الجانب المنحدر من التل ويكون ممرا أفقيا مع مدخل الكهف . ويتوغل الكهف في باطن التل . ويتكون من غرفة واحدة فسيحة على شكل مستطيل عرضه حوالى ١٢ قدما وطوله ٢٠ قدما . اما ارتفاعها فيبلغ ستة اقدام ويوضع في وسط الغرفة أو مؤخرتها موقد ثابت تعلوه فتحة للتهوية تؤدى الى منفذ بقشرة التل يهتمون بتقويتها جيدا . ويستخدم الغطاء الطينى أو الحجرى الذى يوضع فوق هذه الفتحة في اخفاء الكهف عن الامطار الى المنحدر . ويمنعها من التسرب الى الكهف . ويودى اممر الأخدودى للكهف الى شرفة صغيرة مستوية السطح . ومحجوزة بجدار منخفض من الأحجار الخشنة .

والمجتمعات المحلية التي تتخذ هذه الكهوف مساكن لها تكون مرتبة على الدوام في صف متجه الى قمة التل · ولكن كثيرا من القبائل التي اعتادت سكناها قد هجرتها لتعيش في الأبنية الأكثر شيوعا بالمنطقة ·

أما في الجبال الجرداء الخالية من الأشجار التي تماثل جبال الحدود الشمالية الغربية ، وجبال بلوخستان ، فإن الطين والأحجار فقط هما مادتا البناء المتوفرة بها · ومناخ هذه الجبال قاس بصفة عامة ودرجات الحرارة متطرفة في فصلى الشتاء والصيف · وكما هو متوقع في مثل هذه الظروف تكون العمارة ثقيلة وكثيفة ذات جدران عالية ومحوطة بالأفنية المغلقة التي ترتب الغرف المعتادة للمعيشة حولها · ولا يوجد بها سوى فتحة خارجية واحدة وبعض الكوى الصغيرة التي تسمح باطلاق الرصاص على من يقترب من جدران المبنى من الأعداء ·

وتشيد جدران هذه الأبنية من الطين المضغوط حيث تتوفر التربة الطفلية ، أو من أحجار البناء الخشنة ، وتطلى في بعض الأحيان بالملاط الطينى ، وأحيانا لاتطلى · أما السقوف فمستوية في أغلب الأحوال ، ولها أفاريز بارزة في بعض المناطق · ويختلف هذا النمط الأساسى من المنازل ببلوخستان في بعض التفاصيل ، حيث تكون سقوف المنازل ذات الجدران الطينية المماثلة منحدرة انحدارا طفيفا · ويوجد هذا النمط بكثرة في شمال بلوخستان حيث تساقط الأمطار والثلوج غزير نسبيا · وتكون السقوف الطينية من طبقتين ، أما القمة الرئيسية فتتكون من عارضة خشنة تمتد على المحور الطويل لصف من غرفتين أو ثلاث ، وتدعم بجدران متقاطعة وعمود أو عمودين في كل غرفة · ولا يوجد بالغرفة أثاث سوى عدة طبقات من « الكليم » الصوفى الملون ، وبعض الدثارات التي تفرش فوق « مصطبة » طينية مستطيلة · كما تغطى هذه الأكلمة والدثارات المزينة بالرسوم والألوان المختلفة ـ وتشبه الحصير الصوفى ـ أرضية الغرفة ، التي يوضع في وسطها موقد حديدى في الشتاء تمتد من فوقه مدخنة حتى السقف · والمداخن المبنية من اللبن من الخصائص الراسخة في سمات المعمار المحلى بمناطق بلوخستان الباردة ·

واذا اتجهنا جنوبا نجد أن السقف المائل المفرد في الأبنية المختلفة المماثلة هو الأكثر شيوعا · واذا توغلنا جنوبا في المناطق الأكثر دفئا ببلوخستان نجد أن هذا الشكل التقليدى للبناء هو السمة المحلية التي تعزى أساسا الى استخدام أخشاب النخيل والطين كمادة أساسية في البناء ·

والمصدر الوحيد للأخشاب في هذه المنطقة هو جذوع النخيل التي تشكل العناصر الأساسية للبناء ، العوارض والأعمدة · ويصبح سعف النخيل أيضا من العناصر الثانوية حيث يثبت في عوارض بناء السقف كما يجدل ويصنع منه الحصير الذي يغطى به السقف ثم يطلى بطبقات من الطين ·

وفي منطقة الحدود الشمالية الغربية يوجد ما يسمى « المجمع السكانى المسور » ، الذي قد يضم أسرة واحدة ، أو ثمانى عشرة أو عشرين أسرة في بعض الأحيان · ولكل أسرة فناء خاص ، وصف واحد من الغرف التي تطل على الشرفات المحيطة بها · ولكل مجموعة من الغرف المحيطة بالفناء دورة مياه ومطبخ · وفي ركن من أركان المجمع التي تحيط بالمدخل عادة يرتفع برج من طابق أو طابقين فوق السقف يستخدم للمراقبة واطلاق الرصاص يصعد اليه بواسطة سلم قائم من الأرض ·

ومن الامثلة الرائعة لهذه المجمعات السكنية ذات الجدران الطينية ، تلك التي توجد في « جامرود » و « بارا » بالمنطقة التي تسكنها القبائل في « خيبر » · وليس لهذه الجدران الطينية أفاريز · ولكن كل طابق وكل سقف يحده عادة طنف بارز أو قولبة · وفي بعض الأحيان تكون الحواجز برجية الشكل فتضيف الى مظهر التحصين رهبة · وتنحدر الجدران والابراج انحدارا طفيفا الى الداخل ، وتستدق

أطرافها عند القمة · ويخلق هذا المنظر في مجمله وعورة اصطناعية هي تكرار للستار الخلفى من الجبال الوعرة ·

وناحية « دار آدم خيل » بمنطقة خيبر مثال فريد أيضا لواد بأكمله احتفظ بأسلوب المعمار المحلي الخالص · حيث تعتبر كل قرية أنموذجا للتناسق المعماري لا يشذ جزء واحد منها عن الطراز التقليدي ، وكل عنصر فيها هو جزء من الواحدة المحكمة للقرية كلها ، التي تتكامل بلا استثناء مع المنظر الطبيعي ·

وبنية الأحجار الطبيعية القاسية المظهر الى حد ما ، والمتآلفة مع مقاييس الرسم الهندسي الى حد كبير ، تخفف من قسوة مظهرها الشجيرات والطنف المنظمة التي تعلو كل جدار ، وكل حاجز ، وتحد كل طابق ، وكل سقف ، ونوع التناسق اللافت للنظر ·

والى شمال شرقى بشاور ، وفي أراضى « سوات » التي تجرى منها مياه الأمطار الى نهرى السند وجهيلوم ، حيث المنحدرات مغطاة بأحراش غابات الصنوبر ، يشكل الخشب بالطبع جزءا جوهريا من تقاليد البناء في هذه القرى التي توجد واحدة من أغناها في وادى « سوات » ·

أما الزخرفة بالحفر على الخشب ، وغيرها من العناصر الفنية الأخرى ، التي تستخدم في فن البناء ، والاهتمام بالتركيبات المعقدة ، والتناسب المتقن في كل جزء من هذه « التشطيبات » المعمارية ، فتدخر دائما لتشييد المساجد الفاخرة ·

وتتسم العمارة المحلية بقدر كبير من البساطة ، كما أنها عملية الى حد كبير · يزخرف باب أو عمود رئيسى أحيانا وبأتقان ، ولكن المألوف أن باب البيت يكون خشنا وقويا · ومن المعتاد أيضا أن تكون الجدران الخارجية سميكة ، وغالبا تقوى الأبنية الخشنة بقطاعات من الخشب الخام أو تطلى بطبقة من الطين · وفي كثير من الأحوال ترص الأحجار داخل اطار خشن من الخشب ، كما تصنع من القطاعات الرقيقة من الخشب بعض الأعمدة واطارات العوارض التي تدعم بها سقوف الشرفات والحواجز الخشبية · كما تصنع للأبواب والنوافذ اطارات خشبية تحشى بألواح من الخشب · أما السقوف فهى مسطحة دائما ، وتتكون من طبقة سميكة من الطين الذي يكبس على ألواح وعروق خشبية تبرز من الجدران على شكل أفاريز كبيرة توضع تحتها عروق تستخدم في شكل « كوابيل » وتسد بلوحة تسمى « طبان » ، ودائما يكون حافتها السفلى مزخرفة ، كما تثبت لوحة ثانية فوق العروق لتكون حافة حاجزة للطين المضغوط المتضام عند تشطيب السقف ·

وتبنى هذه المنازل البسيطة على جانبى الوادى المنحدر بناء غير كامل حيث يقتطع جزء من التل فيكون جدارا خلفيا ملائما · وكل سقف في مثل هذه المجموعات السكنية المتدرجة يكون شرفة للمنزل الذي يعلوه · وتقوم هذه الشرفات المفتوحة مقام سقائف الشمس في الطقس البارد ، وكأفنية في السهول · ومن المألوف أو ترى في موسم الحصاد زوجا من الثيران الجبلية الصغيرة يدرسان الحنطة في دوران لا يكاد ينتهى فوق هذه السقوف المتينة ·

وفي القرى الكبيرة القائمة على سطح الأرض تكون المنازل متقاربة لدرجة أن المصدر الوحيد للضوء والشمس والتهوية لا يعدو الفتحات الموجودة بالسقف · أما في الجبال وشتائها الطويل القارس فيشغل الموقد مكانا هاما في حياة السكان ، بل هو ضرورة أساسية تشبه الغذاء في منزل كل فلاح ، وتعطى له عناية كبيرة ، ويفتنون في تصميماته المتقنة ·

وأبسط أشكال المواقد يكون عبارة عن حفرة سطحية بالطابق الأرضى تشغل مساحة قدمين

مربعتين تقريبا تشعل فيها النار . وتحاط بحافة مرتفعة من الصلصال · وثمة نوع شائع آخر من المواقد هو الموقد ذو الأرجل الثلاثة التي تبنى من الصلصال وتنتأ من الأرض في شكل أعمدة يوضع فوقها مرجل أو أى أناء آخر تشعل فيه النار ·

وتخلق أشكال التضاريس الصلصالية المزخرفة المجسمة عملا فنيا رائعا حتى من أكواخ الفلاحين ذات الغرفة الواحدة البالغة حدا كبيرا من التواضع سواء في منطقة الحدود الشمالية الغربية أو في الجحور المسقوفة بالقش في بلوخستان ·

وفي هضبة بلوخستان الجافة يندر وجود الخشب · وبالجبال الصخرية قلة من النباتات لاتعدو شجيرات متناثرة هنا أو هناك ·

ويوجد في هذه المنطقة نوع من المساكن الريفية التقليدية هو القبة المستطيلة المسقوفة بالقش التى تعرف عند « البلوخ » باسم « جيدان » . وعند قبائل « الباتان » باسم « كورال » · وهى تتكون من غرفة مستطيلة يتراوح عرضها من ١٠ الى ١١ قدما وطولها ٢٤ قدما . وأركانها مستديرة . ويقع مدخلها في وسط أحد أطوال المستطيل · ويحيط بهذه الغرفة من فوق سطح الأرض بأربع أقدام بناء خشن يبلغ سمكه أكثر من أربع أقدام عند القاعدة . وقدمين ونصف قدم عند قمته · وتعلو قمة هذا البناء قبة نصف دائرية . وهى عبارة عن جديلة ضخمة من سيقان البوص الرفيعة منسوجة على شكل سلة مقلوبة · وحيث إن القوائم تميل الى الداخل لتشكل منحنى القبة فإن أطرافها السفلى تضغط على الوجه الداخلى للبناء الحجرى الذي يحول بينها وبين البروز ناحية الخارج . وتجدل السيقان الأفقية مع الرأسية داخلا وخارجا . كما تثبت الأطراف السفلى المتبادلة للسيقان الرأسية في الجدار الحجرى بأوتاد على شكل حرف Y · وللقمة المركزية أعمدة أكثر ارتفاعا تثبت بزوج من الأعمدة الخشبية التي يوضع تحت كل عمود منها حجر كبير كدعامة · ويطلى الجدار الحجرى من الداخل بالطين . ويغطى اطار السقف بطبقة سميكة من البوص تربط من أسفل بشبكة من الحبال العشبية التى تلقى فوق السقف · وثمة باب من البوص تغلق به فتحة المدخل السفلى · أما « الجيدان » فهو بالتأكيد النمط الأصلى لخيام بدو « البلوخ » التى لها شكل مقبب أيضا . ولها اطار من الأعمدة المرنة التي يمكن أن تطوى أو تدك في الأرض . وتغطى بدثار من الصوف · وثمة أنواع من المساكن المتنقلة . التي يمكن حملها من مكان الى آخر . تستعملها كثير من قبائل البدو في كل أنحاء باكستان · كما تستخدم قبائل « أودا » البدوية وغيرهم من بدو البنجاب أشكالا مماثلة لهذه الخيام . بيد أن الغطاء يكون من القطن بدلا من الصوف · أما قبائل « الباتان » فذات شكل مميز . يمكن التعرف عليها بسهولة من زواياها الجانبية المنخفضة . وبأن الدثارات التي تغطيها تكون محمولة على أعمدة رأسية وتشد بالحبال المربوطة في الأوتاد المثبتة في الأرض · كما أن ثمة شكلا مميزا لآخر . هو خيمة الحصير التي تستخدمها قبائل « كاتشى » ببلوخستان . وتغطى بالحصير الذي يصنع من نوع من السعف المسطح أو سعف النخيل ·

وتتبع التحركات التقليدية لبدو باكستان الدورة السنوية للفصول · أما في البنجاب فتتبع هذه التحركات مواسم الحصاد . حيث يتحرك البدو ناحية الشمال مع موسم الربيع ·

أما في الجبال فإن الهجرات تتبع نظاما مزدوجا . أولا . التحرك على طول محور الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . ويتابع المرعى على المنحدرات المرتفعة في ناحية الشمال الشرقى مع بداية دفء المناخ · ثانيا . الحركة المضادة من الجنوب الشرقى الى سهول نهر السند في موسم الحصاد الشتوى ·

وأثناء رحلات البدو السنوية التي يقطعون فيها عدة مئات من الأميال من صحراوات

« خلوستان » عبر سهول نهر السند والبنجاب ، وعبر الجبال حتى حدود ايران وأفغانستان ، يحملون منازلهم المتنقلة على ظهور الابل والحمير أينما يذهبون ٠

الأنماط الاجتماعية والمستوطنة الريفية :

بقدر ما تتحدد أشكال المستوطنة الريفية في باكستان بالبيئة الطبيعية ، وببنية المجتمع وشكله ، فإن الروابط الاجتماعية والتقاليد الثقافية تقوم على هذه العلاقات ٠ فمازال يسود شعور بالشيوعية البدائية بين المجتمعات القبلية في بلوخستان وأجزاء من الحدود الشمالية الغربية ٠ وتدخل في نطاق الحدود السليمة للأراضى القبلية سلاسل جبال كاملة ووديان تعتبر كلها من الممتلكات المشاعة للقبائل تغار أشد الغيرة على هذه الأراضى وحراستها ، وعلى الحكم الذاتى القبلى ٠

وطبقا لنظام الأخوة القبلية يعامل كل فرد بمثل الدرجة التي يعامل بها غيره من الاحترام والكرامة لأنه أخ من رجال العشيرة ٠ ويتضح مبدأ المساواة القبلى في كل جانب في القول والعمل بما يتفق مع العرف ٠ وهذا لا يقل وضوحا في أشكال المستوطنة الريفية ٠ ومن أعظم السمات المميزة للقرى القبلية الوحدة الفريدة للشكل المعمارى ٠ فالمنازل المفردة لاتتميز بأى علامات أو رموز تدل على الاختلاف الاجتماعى ٠ ومعظم مساكن قبائل « الباتان » لاتعتبر في الواقع نواة للمنازل الأسرية فحسب ، بل هى مجمعات عشائرية تشترك في سكناها أكثر من عشرين أسرة ، يحميهم جدار واحد يحيط بالمجمع كله ٠ وهذا الجدار المرتفع هو العنصر المرئى الوحيد تقريبا لأى شخص أجنبى ٠ أما المجمعات السكنية الكبيرة ذات الأفنية والشوارع المتعددة فتصبح في الواقع قرى صغيرة محصنة ، وقد تتكون القرية الكبيرة من عدد من مثل هذه المجمعات ٠ وعلى أية حال فإن القرى الكبيرة هى الاستثناء في أجزاء من اقليم بلوخستان ٠ وفي كثير من الاحوال تكون المستوطنة أكبر قليلا من مجمع مساكن العشيرة ذات الغرفة الواحدة ٠ وفي مثل هذه المجمعات العشائرية المنعزلة لاتوجد جدران حامية تحيط بمجموع المساكن ٠

وعلى منحدرات الجبال يمكن لأى انسان أن يزرع بفأس يدوية في شرفة منزله محصولا يكفى لغذائه هو واسرته ، ولكنه لا يمكن أن يتكسب من زراعة الرقعة الصغيرة ويشبع قطيع الماعز والأغنام معظم احتياجاته الأخرى مثل ، اللبن ، والزبد ، والجبن ، والسمن ، كما يستخدم أصوافها في الملابس والدثارات والأبسطة والخيام ، وينتفع بلحومها في الاحتفالات الموسمية ، أما جلودها فله فيها منافع جمة لحاجاته اليومية ، ولكن الرجل الذي يملك محراثا يجره ثوران يستطيع أن يزرع مساحة أكبر يفيض محصولها عن احتياجاته الضرورية ٠ وطبقا لوسيلة الانتاج هذه فان الذي يملك مساحة كافية من الأرض يكون في استطاعته أن يستخدم رجلا آخر ليعمل على محراث ، ويعطيه جزءا من المحصول ويدخر الفائض لنفسه ٠

ومن ثم نجد أنه في السهول الغرينية باقليمى البنجاب والسند ، وكذلك في الوديان الأكثر اتساعا بالمناطق الجبلية ، يمكن للمرء أن يكسب ثروة تتناسب مع رقعة الأرض التي يملكها ٠ وهذه هى القاعدة التي يقوم عليها نظام مجتمع اقطاعى في باكستان ٠ وعلى أية حال فان اغتصاب القبائل الغازية الأرض وطرد السكان المتوطنين فيها قد ادى الى تباين اقطاعى في مجتمع عززت الاختلافات العرقية تقسيمه الى طبقات من ملاك الاراضى والعمال الاجراء والحرفيين ٠

وتقسيم المجتمع الى طبقات على أساس العلاقة بوسيلة الانتاج قديم بالباكستان قدم تطور المجتمعات الزراعية التى كانت تستخدم حيوانات جر الآلات ٠ ومن المعرف أن أسلاف مؤسسى الثقافة التي

تسمى ثقافة « هررابيا » بوادى السند قد انحدروا من تلال هضبة « بوت وار » من عام ٣٥٠٠ ق . م تقريبا كما أن عزل مساكن طبقات العمال والحرفيين عن القلعة المسورة شاهد على ذلك حتى في المستوطنات القديمة التي أسسوها كما هى الحال في « كوت ديجى » . ومن المعروف أنه حدث عزل مماثل لمساكن العمال في المدن التي تأسست ابان حضارة نهر السند فيما بعد ، وهذا العزل يستمر حتى اليوم في قرى نهر السند وسهل البنجاب . ومن التقاليد الشائعة أنه لايسمح لأى فرد من طبقات العمال والحرفيين بامتلاك الأرض ، ومن ثم فإن سقف المأوى الذي يعيش فيه العامل أو الحرفى يخضع لأهواء ملاك الأراضى بالقرية ، ويبنى في كل قرية تقريبا قطاع منعزل لهذه الطبقات ، وغالبا يكون خارج حدود القرى التى تسكنها طبقات ملاك الأراضى . وأكثر من ذلك يقسم هذا القطاع تقسيما فرعيا الى ما يعرف باسم « موهلاس » أى الأرباض التي يرتبط كل منها بالمجموعة العرقية أى القبيلة أو العشيرة التي ينتمى اليها سكان القطاع . وهذه الأرباض العشائرية هى بلا شك احياء لتقاليد لمجتمعات العشائر القبلية ومن ثم فان كل بصماته مثل الحضرية التى يرجع تاريخها الى مئات الالوف من السنين .

وفي كثير من القرى نجد الشكل المظلم ذا الزوايا مبنيا من قوالب الطوب الأحمر يرتفع فوق أكواخ الفلاحين الحقيرة المبنية باللبن ، ليرمز الى سيطرة مالك الأرض على كل أنحاء هذا القطر . وهذا التناقض الواضح بين الكوخ العادى للفلاح والقصور الفخمة لملاك الأرض هو أمر مثير جدا .

وفي أى قصر من هذه القصور يؤدى المدخل الذي تشدد عليه الحراسة الي فناء فسيح مكشوف ، والى يمين المدخل ثكنة تستخدم كغرفة للضيوف ، يجاورها فناء آخر كبير تحيط به حظائر الحيوانات كالبقر والجاموس والماشية ، وفي مواجهة المدخل مباشرة فناء كبير آخر للخيول وأسطبلاتها ، وعلى يسار هذه مباشرة مكاتب الأقطاعية ، وبين المكاتب والاسطبلات ممر يؤدى الى فناء آخر يخصص للخدم يفصله عن المساكن الرئيسية للعائلة باب خشبى منقوش لبوابة على شكل قوس .

ومساكن العائلة (تيسه) من الأفنية ، والدرج ، والممرات المسقوفة ، ووراءها ضاحية ثالثة تتوسطها « فيلا » استعمارية فاخرة تطل على حديقة انجليزية ساحرة ، اذا قاد المالك سيارته خلالها في رشاقة فأنها تؤدى به الى البوابات الحديدية الخالية . ذلك الوجه الذي يحييه كل موظف كبير أو غيره من الزوار البارزين . وتسير الحياة داخل هذه القصور على نحو غريب متناقض مثل الفوضى المعمارية بينها وبين أكواخ الفلاحين .

فالطبيب البيطرى ومساعدوه مشغولون بحقن الماشية وعلاج الأغنام . وعلى منصة عالية باحدى الغرف يجلس القرفصاء فريق من الكتبة يقيدون الحسابات الواردة في « دفتر الأستاذ » ، وتحيط بجدران الغرفة أرفف مليئة بسجلات الضيعة التي تكاد تبلغ السقف . ويحكم مدير الضيعة هذه المملكة الصغيرة من مكتبه الداخلى بثقة تامة يستمدها بلا حدود من الآلة التي يمسكها في يده ويدق بها المكتب من حين لآخر ، وفي يده الأخرى آلة التلفون التى هى همزة الوصل بينه وبين مصالح الحكومة .

ووالدة المالك وهى صاحبة السلطان في الأمور العائلية ، وتشغل جناحا مزودا بكل وسائل الراحة ، وتحت أمرتها رهط من الخدم والحشم . ومما يلفت النظر في هذه القصور أن ترى رجلا سقيما أو شابا يقطع المكان جيئة وذهابا في مشية متثاقلة هو المالك نفسه أو ابنه ، وكأنهما من الأمراء الشرقيين أو من الفرسان ، وتطلق على هؤلاء ألقابا مثل ، خان ، أو أميره حقا ان هؤلاء هم السلالة الضعيفة لجيل غير مهذب .

وعلى النقيض من ذلك تماما ترى منزل الفلاح العادى في هذه المنطقة يتكون من جدار من الطين

بأحد أركانه غرفتان مساحة الواحدة منهما حوالى ١٠ × ١٦ قدما أو ١٠ × ٢٠ قدما ، ولكل منهما باب واحد . وفي بعض الأحيان يكون للغرفة منور صغير هو المصدر الوحيد للضوء والهواء .

ولكن لأن الجدران الطينية لهذه الغرف سميكة في أغلب الأحوال ، اذ تتروارح بين قدمين وثلاث أقدام ، وتتكون سقوفها المسطحة من طبقة من العروق والعوارض الخشبية ، فانها تحتفظ بدرجة حرارة مريحة طوال العام ، الا أثناء الدورة السنوية للرياح الموسمية المشبعة بالرطوبة . وفي طرف آخر من الفناء غرفة واحدة تحتوى على جرة أو جرتين من الفخار لتخزين الغلال . وبكل الغرف يوجد رف من الخشب المزخرف توضع عليه بعض الأوانى الفخارية الأخرى التى تكون مصدراً لفخر العائلة . كما يوجد مطبخ مواجه لواحد من جدران الفناء أو حاجز منخفض من الطين ليحمى الموقد من الريح . وفي بعض الأحيان يبنى مطبخ مسقوف أو مأوى من القش ، أو شرفة مرتفعة نوعا ما يحافظ عليها نظيفة ومرتبة ، وتطلى أرضيتها من آن لآخر . أما باقى الفناء فيخصص لمجموعة من الحيوانات والماعز والأغنام والدجاج والكلاب الخ ..

وفي أحد جوانب الجدار المواجه للشارع يقام حاجز طينى يبلغ ارتفاعه حوالى أربع أقدام يحيط بدورة المياه .

وفي وادى كابول الفسيح حول منطقة بشاور ونوشيرا يظهر بوضوح أكثر أنه قد تم احياء كثير من الأشكال القبلية في نطاق مجتمع اقطاعى .

فالعائلات التى تملك مساحات كبيرة من الأرض تتبع تقاليد المجمع السكانى للعشائر القبلية في نطاق نظام القرى المحصنة بالأسوار . وتضم أسوار القرية في أى مجمع من مثل هذه المجمعات عشرين اسرة ، لكل اسْرة منها فناء خاص بها ومطبخ وعدة غرف للمعيشة . وأقدم هذه النظم يتكون من غرفتين من النمط التقليدى للمعمار الريفى لقبائل الباتان تبنى جدرانها بالأحجار أو قوالب اللبن ، وتطلى من الداخل بالصلصال بحيث تنسجم فنيا وتكون مريحة للنظر ، وتحيط بالغرفتين أماكن التخزين المتعددة .

ويتكون السقف الطينى المسطح من عروق خشبية تثبت فوق الجدران وفوق عارضة رئيسية يحملها صف من الاعمدة الخشبية المحلاة بالتيجان التقليدية التى تبرز من اسطوانة العمود اما قاعدة الاعمدة منقوشة بسلسلة من التجعيدات كما ان اسطوانة العمود محلاة بنقوش دقيقة في الوسط وبزخارف تحيط بها مثل السوار . وقد اعيد بناء اجزاء كثيرة وفقا للطراز الحضرى المعاصر ..

وفي أغلب الأوقات تكون المنازل ذات الطابقين مبنية من قوالب الطوب الأحمر أو من الاطارات الخشبية التى تحشى بالخشب أو بقوالب من الطوب ، أما شرفاتها فذات أسياخ من الحديد الزهر ، أو أسياخ الخرسانة المسلحة الجاهزة ، وسقوف من ألواح الحديد المموج .

والمنازل العشرون التى توجد بمثل هذه القرية قريبة بعضها من بعض جدا خاصة في قطاع « باسانى خان خيل » بقرية شيادو حيث تمتد شبكة من الأزقة الضيقة فيما بين البوابتين اللتين تقعان في جدارين متقابلين لكل منهما باب خشبى سميك ، وتتحكمان في مداخل القطاع بواسطة شارعين متوازيين .

وللنساء حرية التحرك التامة داخل أسوار القرية ، ولكن الدخول محظور على أى رجل من غير أفراد الأسر التى تسكنها ، وحتى رجال العشيرة قد لا يدخلون في شارع داخلى في القرية قبل التبليغ عن حضورهم ، ودائما يتقدمهم غلام صغير يصيح بالنساء أن « ادخلن مساكنكن » ، وبعد أن يتوارى النساء عن الأنظار يسمح لهؤلاء الرجال بدخول الشارع والسير فيه .

وهذه الرقابة الشديدة على « خصوصيات الأسرة » والقيود المفروضة على دحول القرية تستدعى تخصيص أماكن مستقلة للضيوف والزوار هو « المضايف » ، وتسمى « المضيفة » « هوجرا » ، وتعتبر جزءا جوهريا لكل مجمع سكانى من هذه المجمعات ، ومملكة للذكور بنوع خاص ، ولاتختلف عن المنازل الأخرى بالقرية ، وتتكون طبقا للتقاليد من غرفتين على أحد الجوانب ، لهما شرفة فسيحة ودورة مياه ، وعادة تكون أول منزل بعد البوابة الرئيسية للمجمع السكانى ·

أما منزل الفلاح الأجير في هذه المنطقة فهو خلية مبسطة للأحتياجات المعيشية السكنية للأسرة · ويعكس تخطيطه وبناؤه نوعا من الاقتصاد العملى في استخدام الأرض والفضاء والمواد · فهو يصمم بحيث يوفر المأوى المناسب للفلاح وعائلته الصغيرة ، وللحيوانات التى تعتمد عليها معيشتهم · ومن المألوف أن يكون في نطاق مجمع سكانى مسور ، ذا فناء واحد ، وغرفة واحدة للمعيشة · وكلتا المساحتين ، أى الغرفة المسقوفة والفناء المكشوف ، يشترك الأنسان والحيوان على قدم المساواة ·

ولغرفة المعيشة المستطيلة باب واحد ، وعلى يسارها « مذودان » للحيوانات أحدهما أكبر من الآخر ولهما جدران متقابلة ، والى يمين الغرفة مخزن لتخزين الحبوب مبنى من الطين · ويقوم حاجز من الطين ارتفاعه حوالى بوصتين ليمنع المياه الملوثة من الأماكن المخصصة للحيوانات من التسرب الى غرفة معيشة الأسرة ·

وفي بعض المنازل الأخرى بالمنطقة يستخدم حوض لتخزين علف الماشية وآخر للمياه ، وقد يكون بالجدار المواجه مخزن لمؤونة الأسرة من الحبوب ، ومعظم المنازل بها مدفأة تقليدية بأرضية غرفة المعيشة ·

وتبنى منازل الفلاحين التى من هذا النوع من « الدقشوم » والملاط الطينى ، وتطلى من الداخل وفي بعض الأجزاء الخارجية بخليط من القش والطين ، وسقوفها مسطحة ومغطاة بالطين فوق هيكل من العروق الخشبية · وتقوم بين الجدران عارضة رئيسية تدعم عادة بواسطة عمودين أو ثلاثة تقليدية مزخرفة

المفاهيم التقليدية في العمارة الحديثة :

يمكن وصف العمارة الحديثة في باكستان ـ في احدى جوانبها ـ بأنها امتداد ونتاج للمفاهيم التقليدية · ويعزى ذلك الى أن معظم المبانى يتولى تشييدها أشخاص يجهلون أية مفاهيم عن البناء سوى المفاهيم التقليدية ، لدرجة أنه يمكن تسمية ذلك « معمارا بلا مهندسين معماريين » ·

وعلى أية حال فإن العمارة الحديثة ، أو المبانى التى هى نتاج لعملية التصميم الواعى القائم على التكنولوجيا والنواحى الجمالية والطرق التحليلية لمجتمع آخذ في التصنيع ، يقوم بها مهندسون محترفون يجهلون المفاهيم التقليدية في أغلب الأحوال ، والمفاهيم الريفية للبناء بخاصة · ولذلك فان فائدة الأشكال التقليدية للعمارة الحديثة في باكستان سطحية تماما ، وتنحصر عادة في اقتباسات منتخبة من الطراز المرتبط بالبلاط الملكى لعائلة ملكية بعينها ، مثل طراز تركمان آسيا الوسطى ·

ويعتبر مشروع الاسكان الذي يقوم بتنفيذه « ياسمين لارى » في منطقة « أنجورى باغ » بلاهور استثناء نادرا ، حيث تلاءمت مفاهيم المبانى الحضرية المتعددة الطوابق المبنية بقوالب الطوب الأحمر ، وبعض النماذج التقليدية الفريدة ، والأفنية ، وشرفات الأسطح ، وشوارع المشاة ، من أجل حل مشكلة المساكن الشعبية بالنسبة للعائلات ذات الدخل المحدود ·

وحتى الأمثلة المشابهة لتطبيق المفاهيم الريفية التقليدية بطرق حديثة في الريف تعتبر أكثر ندرة لأن تخطيط تنمية المستوطنات الريفية لم يلق انتباه المصممين المحترفين الا منذ وقت قريب جدا ·

ولم تظهر حتى الآن نتائج ملموسة للبرنامج الحالى الخاص بالمدن التى تحيط بها المناطق الزراعية · وثمة مثال سابق من الناحية الزمنية بالنسبة للتنمية الريفية المخططة كنتيجة للسياسة الرسمية وهو مثال جدير بالذكر لأنه قدم لنا خطة لشكل القرية الملائم الذي يمكن أن يمتد ليصبح أنموذجا لمنطقة بأكملها ·

إن مستعمرة منطقة القناة بالبنجاب الوسطى كانت أرضا ذات أشجار خفيضة ، خالية من السكان بل كانت أرضا غابية ، حتى أدخلت فيها الزراعة منذ أقل من مئة عام تقريبا ، أى في الوقت الذي كان الأنجليز يريدون فيه زيادة محصول القطن ، فأقاموا في هذه المنطقة شبكة قنوات للرى ، فاستعمروا هذه الأرض ، واتوا بالمزارعين من شرقى البنجاب ·

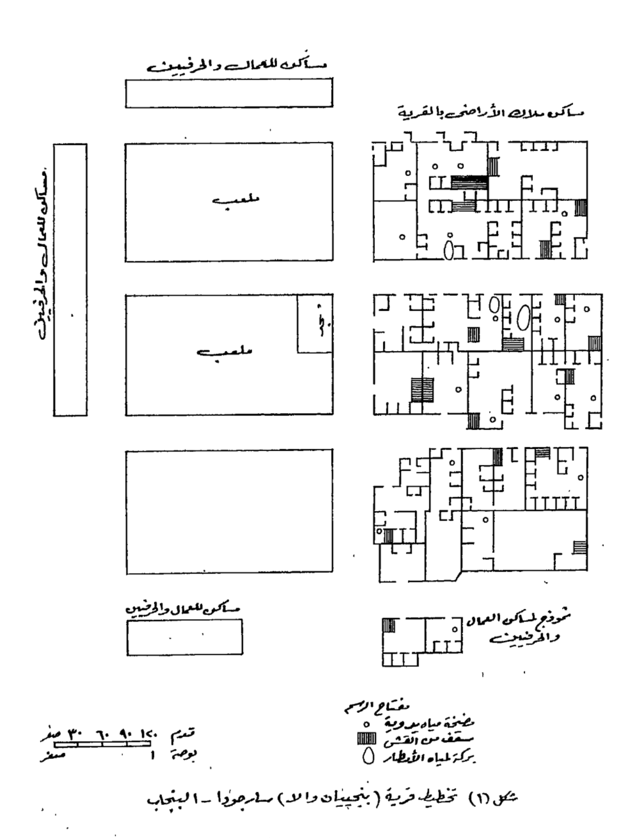
وهكذا قامت منطقة بأكملها تتكون من آلاف الأميال المربعة ، وأنشىء بها كثير من القرى التي أصبحت مزيجا من الملاعب والحقول في كل ميل منها ، وأعطى رقم لكل قرية بدلا من تسميتها باسم ما وهذه النوعية المنكرة كانت السمة المميزة لتخطيط هذه القرى · وتمثل أنموذجها القياسى في مستطيل من الشوارع والقطاعات · ومع ذلك فقد إقيمت هذه القرى الحديثة نسبيا على أساس واحد من مفاهيم تخطيط القرية التقليدية ، أى فصل مساكن العمال والحرفيين عن مساكن الطبقات المالكة للأرض ·

وقرية « بنجييان والا » بضاحية سارجودا هى صورة طبق الأصل من هذه القرى الحديثة (الشكل ١) التى خططت بحيث يكون بها ملعب لكرة القدم ، وشارع رئيسى مقسم عند زواياه القائمة الى شوارع فرعية بكل منها ستة « بلوكات » يشمل كل واحد منها اثنتى عشرة وحدة سكنية خصصت لمن يملكون ارضا بالقرية ·

أما العمال والحرفيون فبنيت لهم مساكن في المجمع السكانى خارج القرية الرئيسية تعرف بالمساكن الشعبية ·

ومن حسن الحظ أن تصميم هذه القرى لا ينفصل عن تخطيط الشوارع والوحدات السكنية ، وتبنى المنازل في نطاق هذا الاطار طبقا للأنموذج التقليدى من غرفتين أو ثلاث في جانب واحد لفناء مسور ، ويلحق بها حظيرة مسقوفة للماشية والأغنام ، ولم يتبع فيها قواعد تخطيط البناء · أما مواد البناء وأشكاله فمن النوع التقليدي ، أى الجدران الطينية ، والسقوف المسطحة ، وقد غير شكل الملعب ليتلاءم مع أساسيات المبنى · وفي حالات كثيرة كانت المبانى الجديدة في الريف فرصة لتطبيق الأفكار الحضرية الحديثة ، أو بالأحرى الأفكار المعاصرة لفن المعمار في المبانى الريفية · وبيوت الأثرياء وملاك الأراضى هى الأشياء المتكررة في هذه التأثيرات الحديثة ، لأن عبارة « عمارة حديثة » سرعان ماتتخذ كرموز للدلالة على المنزلة الاجتماعية ورغد العيش · وثمة نوع آخر من المبانى يظهر باطراد نتيجة للتطبيقات العملية الحضرية في المعمار الريفى ، وبغض النظر عن المفاهيم التقليدية ، يتمثل في المحاولات القليلة التي تقوم بها الادارات الحكومية العامة في الاسكان الريفى ·

إن التمسك الشديد للادارات العامة للأسكان بوجه عام ، والسلطات الحضرية بوجه خاص بقواعد التخطيط وألغاز البناء التي لامعنى لها ، كانت عنصرا من العناصر الهامة التي حالت دون تطبيق المفاهيم التقليدية على فن المعمار الحديث · ومن العقبات الأخرى أن هذه القواعد تستبعد تماما احتمال استخدام معظم مواد وأساليب البناء الفنية التقليدية في المبانى الحديثة ، والأدهى من ذلك أنها لاتسمح



شكل (١) تخطيط قرية (بنجيپان والا) سارجودا - البنجاب

أيضا باختيار بعض المفاهيم التقليدية للتخطيط · ومن ثم فانها ليست الا مجرد تطورات لاترخص بأقامة المدائن ذات الأكواخ المتعددة التى هى جزء من كل مدينة كبيرة ، حتى أن المفاهيم التقليدية لفن المعمار الريفى صارت تجد التعبير التلقائى في المنظر الحضرى المعاصر ·

ومادى آباد ونصير آباد بضواحى أقليم « كويتا » مثال نادر للتماسك والتكامل المعمارى الناتجين عن تنفيذ المفاهيم الريفية التقليدية بالنسبة للسكان المهجرين الى بيئة حضرية · ويرجع ذلك الى أن مجموع سكان هذه الضاحية ينتمون الى مجموعة عرقية وثقافية واحدة ، أى المغول الذين يتكلمون الفارسية ·

وتقع هذه الناحية عند سفح جبل « كوهى مور دار » خلف الحافة الشرقية للمدينة الرئيسية « كويتا » ، وتشغل جانبا من منحدرات هذا الجبل · وتبنى منازلها وفقا لتخطيط موحد ، ومن مواد متماثلة · وقد جرى العرف على بناء كل منزل في نطاق سور مرتفع يحيط بمجمع كامل من جميع الوجوه ، بداخله غرفتان أو ثلاث على شكل مستطيل تقع على جانب واحد ، وبجوار المدخل تماما غرفتان هما المطبخ والحمام اللذان يكونان أصغر مساحة · وتتاخم هذه المجمعات بعضها البعض ، ولاتترك سوى شبكة منتظمة من الشوارع المتوسطة الاتساع بين الجدران المختلفة المتواصلة التى تغلق على كل مجمع منها حتى تلك المجمعات الخالية أو التى تضم الحد الادنى من المساكن · وهذه الأسوار هى أكثر ما يلفت النظر ، لأن نسيجها البنائى الموحد ولونها يعزى الى استخدام الحجر الصلصال المحلى ·

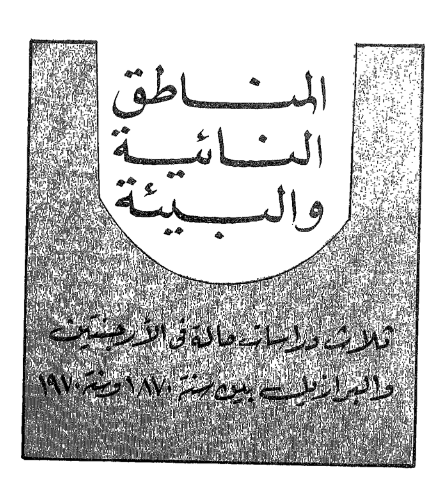
شكر وعرفان :

بادرت منظمة اليونسكو بتحويل التقرير الخاص بفن المعمار الريفى في باكستان ، الذى كان قائما في أول الأمر على مسح قمت به في صيف عام ١٩٧٦ · وأختصر مجال وزمن الدراسة نظرا للفيضانات التي لم يسبق لها مثيل ، والتى اجتاحت المنطقة في شهر يوليو من ذاك العام وأثرت في أقليمى البنجاب والسند ، ولذلك فقد استفيد بالدراسات السابقة التى أجريتها أنا وتلاميذى عن هذين الأقليمين ·

واننى أشكر بوجه خاص الاستاذ شاكيل أحمد لقيامه بوضع التخطيط الخاص بالقرية النمطية والمنازل واتخاذ التربة في عمله كمادة للبناء ، وأوجه الشكر كذلك الى مصلحة المعمار والكلية الوطنية للفنون لقيامها باعداد المقاييس الخاصة بالمنازل النمطية وفقا لدراسة الأستاذ كوت كرامت كمـا اتوجه بالشكر الى الاستاذ تسنيم رضوى لاعداد الرسومات من مذكراتى الميدانية · وقد قمت بنفسى بالتقاط كافة الصور الملحقة ، ولكننى أوجه الشكر للأستاذ هاشم خان لأمدادى بالأجهزة الفنية والأرشادات والتسهيلات الأخرى ·

وثمة مناطق لم نتمكن من تضمينها هذه الدراسة ، هى : مناطق أقصى الشمال ، خلوستان ، وصحراء ثار ، وساحل مكران ، وبعض الجبال ·

واذا كانت هذه الدراسة لم تبلغ حد الكمال والشمول فاننى آمل أن تكون بمثابة مقدمة مفيدة ، تحفز على المزيد من العمل في هذا الميدان ·



إن الأساس الذى تركز عليه هذه الدراسة هو التخطيط الاقليمى للتنمية . ومن هذا المنطلق سنقدم بضعة أفكار عن العلاقات السائدة بين الهياكل السياسية والاقتصادية والمذهبية لكيان اجتماعى ما وبين المجال الاجتماعى الذى تتشكل فيه هذه الهياكل جميعها . ولسنا نزعم في هذا المقام أننا سنقدم في هذه الأفكار ما يمكن اعتباره جديدا من الناحية النظرية ، التى لا بد أن نتعرض لها بطبيعة الحال ، ولكن كل ما سنحاوله هو الربط بين الصيغ النظرية المختلفة بعضها والبعض الآخر في أطار تصورى يتيح لنا أن نزداد قربا من الحدود الفاصلة ، العملية والدقيقة ، بين تلك الصيغ بعضها وبعض ، وهو ما ينبغى أجراؤه ليصبح التخطيط الاقليمى متاحا . ولعل السبب في معالجتنا لنطاق مشكلة البيئة والأشكال التى يمكن أن يتخذها النشاط الاجتماعى في الحيز الجغرافي هو أن نقطة البداية لمواجهة الحاجات الاجتماعية للجماهير انما توجد في البيئة نفسها وفي النظم التى تربط الافراد بتلك البيئة .

الكاتب : برايان توميسون

قام بالتدريس بالجامعة الوطنية الشمالية بالارجنتين حيث رأس الفريق الذى تولى تنفيذ الدراسة المنشورة في هذا المقال . وقد عين أخيرا مستشارا بقسم المستوطنات البشرية والبيئة الاجتماعية والثقافية بمنظمة اليونسكو . ويعمل الآن ببرنامج التنمية الاقليمى الذى تتولاه منظمة الحكومات الامريكية .

المترجم : محمد عبد الفتاح بيومى

وكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة سابقا

وسيكون المدخل الذى نختاره للبحث في هذا الموضوع من خلال ثلاث « دراسات حالة » شاركنا فيها بجهد التنسيق بين فرق البحث التى عملت فيما بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٧٦ . وسنبدأ بدراسة حالة « سنتياجو دل استيرو » بالأرجنتين ، وقد تعرضنا فيها لتحليل الفترة بين سنة ١٨٧٠ و سنة ١٩٢٠ تقريبا . وعرضنا بعد ذلك لدراسة حالة « ريزيستنشا » في ولاية شاكو بالأرجنتين فيما بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٧٠ . وأخيرا عرضنا لحالة شمال غرب بارانا بالبرازيل فيما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٧٤ .

مفاهيم اساسية

بالرغم من أنه يمكننا القول بأن الهدف الرئيسى لسياسة التنمية هو سد الحاجات الأساسية للجماهير العريضة فانه لا يمكننا تصور هذه السياسة دائما كأسلوب شامل واحد بالنسبة للتجمعات القطاعية الكبرى اذ أن الحيز الاجتماعى من الضخامة وتفاوت الظروف بحيث تظهر فيه الآثار العملية لتلك السياسة في ملامح مختلفة باختلاف أجزاء الحيز . ومع ذلك اذا بحثنا عن أمثلة لهذا المدخل ـ الذى يراعى اختلاف الظروف في البلد الواحد ـ في الدراسات العلمية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو في التطبيقات العملية فاننا لا نجد الا القليل مما يمكن اتخاذه أساسا لاشباع هذه الحاجات الاساسية . وفي هذا المقام نحتاج الى مجموعة متكاملة ومترابطة من المفاهيم التى تمكننا من أن نربط معا العوامل المختلفة

التى تشكل عملية الانتاج والاستهلاك والتكاثر السكانى في البيئة التى يتم اشباع هذه الحاجات الأساسية فيها ٠

واذا استمررنا في معالجة موضوع البيئة من خلال أسلوب ايكلوجى (الايكولوجى هو العلم الذى يبحث في العلاقات بين الكائنات وبيئتها) مبنى على الوسائل المحدودة العدد ، التى لا شك في فائدتها ، والتى تزودنا بها العلوم الطبيعية ، فان النتيجة الوحيدة التى نحققها هى طمس الحقائق بدلا من الكشف عنها ٠

اذ بمجرد أن تتضمن مشكلة تحسين النشاط الاجتماعى وهياكله في الحيز الجغرافي عنصرا جديدا هو الحاح الحاجة الى تعجيل اشباع الحاجات الاساسية للسكان فان الأمر يخرج عن كونه موضوعا علميا بحتا ، ويتحول إلى ضرورة سياسية ٠ وبالرغم من أن هذا التحول من الجانب العلمى المجرد إلى الجانب السياسى الذى يصاحب المشكلة لا يعنى أنه يمكننا اغفال الحاجة إلى توضيح المشاكل النظرية التى لا بد من مواجهتها في معالجتنا للحالة فأن ذلك يجبرنا على تغيير خطنا البحثى ، والمقتضيات النظرية التى نلجأ إليها بمجرد أن تصبح القضية واضحة لنا ، ويصبح علينا ، في المقام الأول ، أن نتعلم كيف نقدم اجابات علمية في نطاق الغايات المستهدفة وفي المجالات التى تمليها الحاجة الاجتماعية ، ضاربين صفحا عن التزمت الذى قد يحاول دفعنا اليه الباحثون النظريون ٠ والأمر الثانى هوم اننا يجب علينا أن نستفيد من رصيد التجربة والخبرة الموجودة في نطاق الجماعة البشرية ٠ ويجب أن نهتم ، في المقام الثالث ، بموضوع نشر المعلومات وتطبيقها عمليا أكثر من اهتمامنا بالحصول عليها أو بانتاجها ٠ وجميع هذه المتطلبات لا تمنعنا من محاولة ايجاد الأجابة العلمية الاكثر التصاقا بالمشكلة ، وتلك التى تعطينا الحل في الأمد الطويل ، على أن لا ننسى أن هدفنا الأول هو ايجاد معرفة واضحة بالأولويات العلمية وايجاد سبل ووسائل لتحديد حدود الموقف وكيفية التصرف ازاءه بوسائل وأساليب عمل قد لا تتواءم تماما مع الأنماط التقليدية للأسس العلمية النظرية البحتة ٠

وعندما نقول أننا في حاجة الى مجموعة متكاملة من المفاهيم التى تتيح لنا أن نربط نما الخطوات المتتالية للانتاج والاستهلاك وتكاثر السكان وآثار ذلك كله على البيئة فإن ما نعنيه حقا هو أننا نحتاج الى تحديد الظروف التى يعيش فيها الناس أو تلك التى تميز موطنا جغرافيا بذاته عن غيره والبحث في أنشطة السكان والتيقن من نتائج نشاطهم وآثار ذلك على الأرض التى يهيئونها للانتاج والطعام الذى ينتجونه والاسكان وأنواع الرعاية الاجتماعية والبيئة الاساسية للمجتمع ٠

وفي الحالات التى نفتقر فيها الى هذه المعلومات ، أو يكون المتاح منها قليلا غير شاف ، فان أى محاولة لافتراضها أو استنتاجها على أسس غير قويمة انما توصلنا الى حلول خيالية أو عاطفية ، وهى مع الأسف الحلول التى تتسم بها ٩٠ ٪ مما يسمى ببرامج التنمية الاقليمية ٠

وبالرغم من النقد النظرى الذى يمكننا أن نوجهه الى تلك الحلول الخيالية او العاطفية فإن الواقع العملى أثبت عدم جدواها بل تصويرها للمشاكل الحقيقية في صورة بعيدة عن الواقع ٠ وليس أمامنا من مدخل الا المدخل الدقيق الذى يستند الى الأسلوب العلمى ، فهو الأسلوب الوحيد الذى يتيح لنا انشاء نموذج يمكننا من تفسير وجود الناس في حيز جغرافى بذاته ، كما يفسر لنا الأنشطة التى يمارسونها

والظروف التى يعيشون فيها • ولتفادى أى لبس ينبغى أن نضيف أن موقفنا ليس موقفا جامدا ، بل اننا لجأنا اليه لنقد الأسلوب الرأسمالى في الانتاج بالنظر الى ما يحدثه من فجوات اجتماعية • ولكن ينبغى أن نركز اهتمامنا أيضا على أنه كان من المتعين اللجوء الى هذا المدخل لكى نفسر ، مثلا ، لماذا يوجد فائض عمالة في مدن أوربا الشرقية كما هو الحال في الغرب الصناعى ، بالرغم من أن ريع الأرض قد انتهى تماما في أوربا الشرقية ، أو لماذا تعددت حالات الفشل في القطاع الزراعى في الدول الاشتراكية ، أو لماذا وجد المخططون السوفيت أنه من المستحيل التحكم في التنمية وعجز تنبؤاتهم عن اعطاء صورة واضحة للمستقبل • وتنشأ هذه الاسئلة من أساس واحد لدراستنا هو أن أى سياسة يجب أن تنبع في البداية من البيئة الاجتماعية ، التى تعد هذه السياسة تعبيرا حقيقيا عنها •

وفي تطبيق المنهج العلمى الذى ينبغى أن يتيح لنا متابعة الخيط الرابط بين الهياكل الاساسية لأى كيان اجتماعى وبين الأنشطة الملموسة للمجتمعات والأسر والأفراد في أماكن بذاتها فاننا نجد في الكتابات الماركسية قليلا من صيغ النظم التى تتعلق بالحيز الجغرافي والمستوطنات البشرية الجديدة والظروف البيئية في نطاق سياق أنماط الانتاج أو الروابط بين تلك الأنماط • وليس معنى هذا أن الكتاب الماركسيين لم يكونوا على علم بالمشكلة ، أو لم يساهموا في حلها ، بل أن ماركس نفسه قد ساهم في بعض كتاباته بقدر كبير في ذلك الحل في ملاحظاته عن التكوينات السابقة على الرأسمالية وابدائه الرأى في أن هناك علاقات تربط بين بعض ظروف الانتاج وهيكل المستوطنات البشرية (مثال ذلك ظهور الأنماط التقليدية أو الآسيوية أو الجرمانية أو الاقطاعية وما الى ذلك من ضروب المستوطنات البشرية) ، وفي الوقت نفسه أشار الى مدخل لابراز الطبيعة المتناقضة للعناصر الريفية أو الحضرية في نمو التكوين الرأسمالى • ولانجلز عدد من الملاحظات الهامة التى يبديها عن العلاقة بين المجتمع والبيئة ، كملاحظته للعلاقة بين أزالة الغابات وبين حدوث الفيضانات في منطقة بدمونت الايطالية ، وكذلك في دراسته عن مشكلة الاسكان ؛ وقد هيأ لينين الأرض لفكرة تحول مجموعات كبيرة من السكان من مستوى اجتماعى الى مستوى آخر نتيجة لعدم تكافؤ معدل التبادل • وفي السنوات الاخيرة كانت كتابات هنرى لوففر ومانويل كاستلز وغيرهما عن مشاكل الريف والحضر مساهمة ذات شأن في تدعيم وجهة النظر العلمية • ومنذ سنة ١٩٦٠ ظهرت كتب وأبحاث كثيرة (خصوصا في أمريكا اللاتينية) عن مشاكل التبعية والنزوح السكانى بين المراكز الحضرية والريف ، ومع ذلك فما زالت الكتابات قليلة حتى الآن عن الظروف البيئية للريف الناجمة من وقوعه تحت السيطرة الكاملة لتجمعات المراكز الرأسمالية ، سواء في داخل البلاد نفسها أو خارجها •

وفي الوقت فإن التحمس في تحديد وشجب العوامل المحددة للتنقلات الاجتماعية الجغرافية في الجماعات المستقلة في أمريكا اللاتينية قد عنى أن العوامل ذات الوزن وذات التأثير الحقيقى في أى سياسة تستهدف التغيير هي عوامل مغفلة تماما ، والمقصود بتلك العوامل هو المجال الاجتماعى منظورا اليه كوحدة تحكمها قواعد خاصة بها ، ويمكن عن طريق تلك القواعد التأثير في المجال وتحويره بوسائل مشتقة من الخصائص الملموسة والعملية ، تلك الخصائص التى يسلم السكان بوجودها ، والتى هى نتاج ظروف قديمة تولدت من البيئة الطبيعية وأثرها في السكان وما أوجدته من محظورات مستقرة في نفوس الناس نتيجة لظروف تاريخية • وهنا ينبغى أن نركز أنظارنا على ضرورة التفرقة بين « العوامل المحددة » و « العوامل المكيفة » دون أن نسمح بطغيان هذه على تلك بسبب ما يمكن أن نضفيه من وزن نسبى

لأى منهما تأثرا بالتفكير اليمينى أو اليسارى · ونعتقد أنه قد حان الوقت ليصبح من الممكن ايجاد رابطة تصورية بين المعلومات التى لدينا عن العوامل المحددة والعوامل المكيفة ، وفي الوقت نفسه نعود الى دراسة العوامل المحددة كمجال حقيقى للبحث المطلوب لتعبيد الطريق لايجاد تطبيق عملى اجتماعى مختلف بالنسبة للاقليم وللجماعات الانسانية التى تسكنه · وهذا الأمر هو ما نسعى لتحقيقه بالرغم من أننا لسنا محاولين ان نضع خطوطا ارشادية لانشاء مثل هذه الرابطة أو لوضع مصطلحات خاصة لدراسة البيئة ووضعها في المجال الاجتماعى · ففكرتنا الوحيدة هى أنه قد يكون من المفيد ان نتمعن في ثلاث لحظات تاريخية في عمليات السيطرة والاغتصاب ، المتمثلة في الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأرض وتغيير ملامحها وخصائصها ، مع وصف نوعية البيئة الوليدة الناجمة من تنظيم المستوطنات البشرية (سواء الحضرية أو الريفية) وتجميعها في ضوء تأثيرها على النظم الايكولوجية الطبيعية التى للمناطق المسيطر عليها ·

والسبب الذى من أجله نحس ضرورة وجود هذه الرابطة هو أن عدم وجودها يعوقنا عن الفهم الكامل للعمليات الداخلة في الانتاج والاستهلاك وزيادة السلع اللازمة للمجتمع · وهذه الفجوة في الفهم تعنى أن البنيان النظرى كله المكون من النظم المختلفة المتعلقة بالاقاليم الجغرافية وبيئاتها ـ تلك النظم التى تتراوح بين الجغرافيا والمعمار والهندسة الميكانيكية والزراعية وبين التخطيط للتنمية الحضرية والريفية ـ هو بنيان ذو طبيعة تجريبية بحتة ولذلك فهو أداة غير علمية ولا فنية في الكفاح لاشباع الحاجات الأساسية للبشر في ظل موارد محدودة ·

ولا يكفى أن نقدم مقتطفات من أقوال « ماو » وأن نتشدق بضرورة تقيد قوة الجماهير أنفسها ، اذ نحن في حاجة الى هذه القوة والى دعمها بالقدرة على تنظيم استخدام هذه الموارد ، والمقدرة نفسها يجب أن تتدعم بدورها بنظرة واضحة للتفاعل الحى القائم بين العمليات الاجتماعية والهياكل المادية وكذلك بمعرفة سليمة للطبيعة الحقيقية لهذه الهياكل · ومن وجهة النظر هذه ليست هناك أسبقيات في الأهمية لمواطن المعرفة ، بل هناك مجرد احتياجات تتسم كل منها بدرجة مختلفة من درجات الاستعجال · ومعظم المكونات اللازمة لايجاد الرابطة التصورية بالفعل ، ويمكننا أن نشير الى عدد من المساهمات الشديدة الأهمية مثل الجهود التى بذلت لتطوير مفهوم « عدم التعادل التبادلى » (انظر أ · ايما نويل وسمير أمين وو · براون وغيرهم) ، والتى تمكننا من أن ندرك بصورة أفضل صور عدم التعادل بين المناطق المختلفة وقوى الاقتصاد التى تحدد المدى الذى يمكن فيه استخدام المجال الاجتماعى ·

وهناك مثال آخر هو مقال ملتون سانتوس الذى نشر في « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » في سنة ١٩٧٥ ، والذى حاول فيه أن يلقى أضواء على الموضوع ، فلجأ الى ابراز وتضخيم وجوه التصور التى يتسم بها مدخل يعتمد على التاريخية المادية ، ولكن في الوقت نفسه تتركنا الطبيعة المبالغ فيها لبعض ملاحظاته في حالة شعور بعدم الراحة · من ذلك ما نراه في مقاله من : « ان ما يجب أن نفعله اذن هو الكشف عن المبدأ الذى يحكم التحول في الهياكل المكانية » · ولكنه ، في المقال نفسه يخرج عن ذلك المنهج بقوله ، « ان اختلاف البيئة الزراعية من حيث الامكانيات الطبيعية وضروب البراعة الفنية للمجموعات البشرية انما هو أمر من أمور الماضى ، ولا يستثنى من ذلك إلا بعض الأركان البعيدة من الأرض ، وإذا تقبلنا وجهة نظره من أنه توجد الآن « مفاضلة خطيرة بين الأمكنة وبعضها » فانه يجب علينا أن نحتاط من الوقوع في خطأ ملاحظة « العنصر المحدد » ثم اغفال حقيقة أن هذا العنصر مفروض على البيئات

المختلفة نتيجة اختلافات بارزة ، طبيعية كانت أو ثقافية ، وان هذه الاختلافات هى « العوامل المكيفة » فى التغيير . وهذه العلاقة هى التى يحتمل أن تضيع بسبب المبالغة فى التعميم . وهدفنا هو أن نبرز أهمية عدم ضياع هذه العلاقة ، لأن المفهوم الواضح للعلاقة بين ما هو عالمى (يصلح للتطبيق فى كل مكان) وما هو خاص (يرتبط بظروف مكان بعينه) ، أى بين ما يسمى « بالعوامل المحددة » وما يسمى « بالعوامل المكيفة » فى المجال الاجتماعى ، هو الأمر الذى يمكننا من الاستفادة من العلوم الطبيعية مثل ، الجيولوجيا ، والبيولوجى (علم دراسة الاطفال وتطورهم) ، والجيومور فولوجى (دراسة شكل الأرض وتضاريسها وتوزيع اليابسة والبحار على سطحها) ، وايكولوجية النبات والحيوان ، فى نقل نتائج أبحاثها الى مفهوم الضرورة الاجتماعية التى يتضمنها مكان بعينه تشغله مجموعة من البشر .

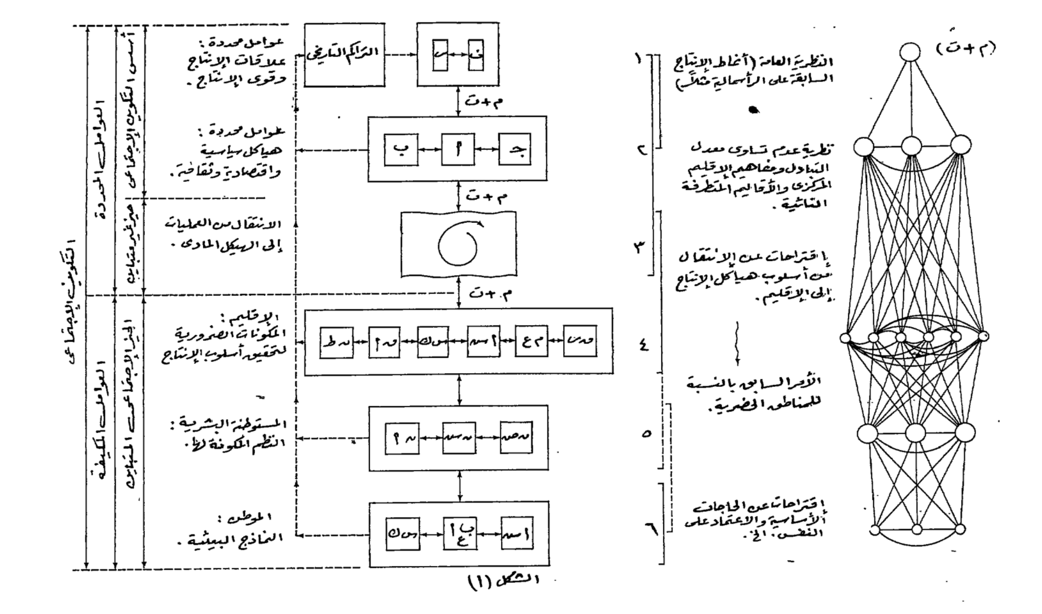
وان المؤلف الذى نشر أخيرا « لألان ليبتز » والذى سبق أن أشرنا اليه ، يشير الى وجود مساحة كاملة من التفكير تؤدى الى اعادة النظر فى كثير من الأفكار التى كنا نقبلها كقضايا مسلم بها لسنوات عديدة فى مجال تجربة التخطيط الاقليمى للريف وللحضر . ويقدم الينا هذا الكتاب تحليلا قيما للأفكار التى نادت بها المدرسة الاقتصادية الليبرالية وتفسيراتها للظواهر المكانية ، كما يقدم لنا تفسيرا جديدا للتفاوت فى الظروف البيئية الاقليمية فى مجتمع رأسمالى متقدم (هو فرنسا بالذات) .

وفى كتابات مؤلفين امثال فرنسوا جودار ومانويل كاستلز وغيرهما لا نجد الا تحليلا قاصرا لعمليات التحديث الحضرية فى باريس وللمنطق الطبقى الذى يؤيدها . ومع ذلك فجميع هذه المصادر لا تهتم الا بجزء واحد من أجزاء الرابطة التى اشارنا اليها . ومن وجهة نظر التخطيط الاقليمى ـ بعيدا عن اساءة استخدام هذه الأداة لتشجيع التخلف ـ ليس من الممكن أن نفرد على حدة أى وجه من وجوه العلاقة التى نريد أن نجعلها موضوعا لدراستنا ، اذ علينا أن نأخذها فى اجمالها مع تماشى الوقوع فى التفسيرات الشاملة والتعميمات التى تعجز غالبا عن تفسير أى شىء على الاطلاق ، بل قد تزيد الأمر غموضا فيما لو تعرضت مثلا لوضع استراتيجية لاستخدام الأرض أو رسم أسلوب لادارة الزراعة أوالتشجير لاقليم ريفى متطرف فى أمريكا اللاتينية .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يبدو الهدف من هذا المقال شديد الوضوح . فنحن نحاول أن نضع نموذجا ليمكننا من ابراز أفكارنا عن الربط بين « العوامل المحددة » و « العوامل المكيفة » فى المجال الاجتماعى . وفى الوقت نفسه سنحاول اعطاء عددمن الامثلة لا بهدف تعزيز ذلك النموذج فحسب بل لابراز الحاجة الى انشاء نموذج مناسب يدخل فى اعتباره الأساليب العلمية والفنية التى تفرض نفسها على مشكلة التنمية الاقليمية كوسيلة لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، ومستخدما القدرة الذاتية للسكان وللموارد البيئية الموجودة فى الاقليم وفى المستوطنات البشرية التى يتكون منها .

نماذج تنظيمية

إن النماذج التى سنشرحها فيما يلى ذات طبيعة تمهيدية ليس الا ، فهى لا تعطينا إلا الهيكل الذى يمكننا أن ننشىء فوقه الأجزاء المختلفة للحلقة التى نحاول أن ننشئها :



التكوين الإجتماعي
العوامل المحددة
العوامل المكيفة
أسس التكوين الإجتماعي
حيز غير متباين
الحيز الإجتماعي المتباين
عوامل محددة : علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج .
عوامل محددة : هياكل سياسية واقتصادية وثقافية .
الإنتقال من العمليات إلى الهيكل المادي .
الإقليم : المكونات الضرورية لتحقيق أسلوب الإنتاج
المستوطنة البشرية : النظم المكونة لها .
الموطن : النماذج البيئية .
التراكم التاريخي
م + ت
الشكل (١)
١ النظرية العامة (أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية مثلاً)
٢ نظرية عدم تساوي معدل التبادل ومفاهيم الإقليم المركزي والأقاليم المتطرفة النائية .
٣ إقتراحات عن الإنتقال من أسلوب هياكل الإنتاج إلى الإقليم .
٤
الأثر السابق بالنسبة للمناطق الحضرية .
٥
٦ إقتراحات عن الحاجات الأساسية والإعتماد على النفس . الخ .
(م + ت)

الشكل (١)

ويبين الشكل رقم (١) الروابط التى تكلمنا عنها . أما الهيكل الكامل فيمثل التكوين الاجتماعى الذى نحاول فيه افراد المكونات التى تعكس اهتمامنا ببيان صور الاستمرار القائمة بين العمليات الاجتماعية وتعبيرها عن ذاتها في الحيز الاجتماعى . واذا كان للعمليات الاجتماعية ان تنشأ وأن تتزايد فانها يجب بالضرورة أن تأخذ درجات متزايدة من الذاتية المكانية حيث يرتبط التحديد الاجتماعى والتكيف المادى معا بالأشكال البيئية المناظرة . وليست جميع المكونات المبينة بالشكل كلًا مترابطا منفصلا بذاته عن المكونات الأخرى ، بل أن كل مستوى يجسد في أشكال متتابعة ومتباينة من أشكال التعبير مدى التعقد الموجود في مكونات المستويات الأخرى . وفي الوقت نفسه نرى أن مشكلة بذاتها ، مثل البيئة ، لا بد أن توجد في أشكال متباينة في ثلاثة مستويات مختلفة من النماذج ٤ و ٥ و ٦ .

فالمستويان ١ و ٢ من الشكل (١) يحتويان المكونات الأساسية وعوامل التحديد التى يجب أخذها في الاعتبار ، كما أنها تكون نقطة البداية في البحث عن تفسيرات للسلوك المكانى للمجتمع . وفي المستوى الأول توضح التراكم التاريخى الموجود في أى موقف تحليلى ، كما نبين المكونين الأساسيين في أى أسلوب أو أساليب مترابطة للأنتاج ، أى علاقات الانتاج (ر) والقوى المنتجة (ف) . أما في المستوى (٢) فنبين الهياكل السياسية (ب) والاقتصادية (أ) والثقافية والأيديولوجية (جـ) حيث تجد الأشكال الضرورية المختلفة لوجود العلاقات والروابط السابق الاشارة اليها تعبيرا ماديا عنها . وفي المستوى الثالث تركنا مربعا خاليا يمثل الحيز المطلوب للهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية التى يخلقها الناس والنشاطات والمعايير الاجتماعية والقرارات . ومع ذلك فهذا المربع الخالى يعامل دائما « ككمية ثابتة » في جميع النماذج الاجتماعية والاقتصادية سواء لدى الماركسيين أو لدى الليبراليين . وفي النموذج الذى نقدمه قد بيناه لكى يعبر عن الحيز اللازم لتجسيد التكوين الاجتماعى ولكى نبين أنها قد تحولت الى مستوى « معامل ثابت » يندر أن يتم تعريفه في النماذج الاجتماعية في معظم الكتابات ذات الشأن فقد اعتبر دائما مجرد عامل مكيف ينبغى تحويره بدرجات مختلفة طبقا لمستوى رقى القوى المنتجة .

وعدم التباين المكانى هو في حالتنا هذه نقطة البداية لثلاثة مستويات تالية تعطى تعبيرا عن صور تمايز مكانية مختلفة للهيكل المحدد لأسلوب الانتاج المعنى (في الترتيب الثانى) . وصور التمايز المتتالية هذه تصبح ملائمة عندما ندخل في اعتبارنا مشكلة الاحتياجات الأساسية التى لا يمكن اشباعها في اماكن بعينها من الحيز الاجتماعى .

أما الحيز الجغرافي الذى يتزايد في تمايزه فانه يعكس وجوه الاختلاف الموجودة بين الناس وبين الأشياء وبين الآراء وهو ما يمكن في طبيعة أسلوب الانتاج . ففى المستوى (٤) الذى سميناه المستوى الاقليمى نجد المكونات اللازمة لحلق هياكل أسلوب الانتاج ونرمز بالحرفين (ن ط) للقاعدة الطبيعيه (النظم البيئية الطبيعية) وبالحرفين (ق أ) للقاعدة الانثروبولوجية (العمل البشرى المتراكم) وبالحرفين (س ك) للسكان وبالحرفين (أ ش) للنشاط (اللازم لبقاء الحياة وللانتاج) وبالحرفين (م ع) للمعايير (الاجتماعية والمذهبية الخ) وبالحرفين (ق ر) للقرارات (على مستوى الهيئات والأفراد) . والمساحة التى ترتبط فيها هذه المكونات بعضها ببعض وبغيرها من مستويات النموذج تشكل كيانا متصلا من المعلومات (م) والتكنولوجيا (ت) ، وكلاهما يعكس مضامين علاقات الانتاج وقوى الانتاج على الترتيب . وكما سنرى فيما يلى نرى أنه في هذا المستوى الاقليمى تندمج العمليات التى تخلق الهياكل السياسية والاقتصادية والمذهبية للأسلوب السائد بعضها في البعض الآخر عندما يبدأ ذلك الأسلوب

في استعادة موارد وقوى عمل بشرية من أسلوب آخر اقل تطورا • وفي هذا المستوى الاقليمى تتوزع النظم البيئية الطبيعية والعمالة المتراكمة والأفراد والأنشطة والمعايير والقرارات بحيث يمكن مواجهة الأهداف الانتاجية الجديدة •

وفي المستوى (٥) نجد درجة أكبر من التباين ناشئة من حقيقة أن المكونات الستة الموجودة في المستوى الرابع مرتبة من نظم مكانية حيث يتيسر تكامل واسع لصور تبادل المعلومات والطاقة والمواد اللازمة لربط العلاقات بين النظم الثلاثة التى تجد تعبيرا في مكونات النموذج الذى سبق أن شرحناه آنفا • والجدير بالذكر أن نظم الاعاشة (ن أ) (المكان الطبيعى وتراكم العمالة) ونظم النشاط (ن ش) (السكان والعمالة) ونظم الضبط (ن • ض) (المعايير والقرارات) تشكل النظام البيئى الاجتماعى الذى يميز المستوطنة البشرية • ونظام الاعاشة هو « البيئة » في هذا النظام الايكولوجى في حين أن القاعدة الطبيعية والتغييرات الأنثربولوجية التى تحدث فيها تكون البيئة الاقليمية •

وأخيرا فاننا في المستوى (٦) نكتشف العلاقات التى تربط السكان (س ك) والبيئة الانتاجية والبيئة المعيشية (ب أ ع) (وهى المبانى والمزارع) والنشاط (أ ش) ، الذى يكون فيه المواطن الأصلى هو النموذج البيئى للنظام الايكولوجى الاجتماعى الصغير (الاسكان ، المدارس ، الوحدات التجارية والصناعية ، الخ) مكونا البعد الوظيفى حيث تتركز تلك العلاقات وتتجسد •

والى اليمين من الشكل (١) ضربنا مثالا للتناظر بين المستويات التى تكلمنا عنها والأساس النظرى المرتبط بها • ويمكننا أن نضيف أن الجغرافيا قد ظلت ، فيما عدا استثناءات قليلة ، مرتبطة بمستوى أو بآخر من المستويات الاجتماعية دون أن ترتبط بالمكونات المحددة للتكوين الاجتماعى الذى نتعرض لدراسته • وفضلا عن ذلك لا نجد أمثلة كثيرة للروابط بين المستويات المكانية الثلاث التى تكلمنا عنها • والمجال النظرى والعملى لتوزيع الأراضى وللهندسة وللزراعة قد نظرنا اليه حتى الآن كما لو كان مقصورا على واحد فقط من المستويات المكانية الثلاثة التى أوضحناها • وأخيرا وضحنا الى أقصى اليمين من الشكل (١) رسما مبسطا بين العلاقة داخل كل مستوى واحد والعلاقات بين المستويات بعضها والبعض الآخر ، كما نراها •

وعلى العكس من النماذج المبنية على تفسيرات متتابعة للمبدأ الواحد ، كأن يكون هدف النموذج هو شرح الربح أو فائض القيمة ، يتيح لنا النموذج الذى نقدمه أن نعيد تفسير المعنى الحقيقى ، في مسويات مختلفة ، للموقع الذى تحتله النماذج الرئيسية من السكان ، في النظام الاجتماعى وللأثر الذى للنظام على أنشطتهم وظروفهم المعيشية • والنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة أو النظرية الحدية مضطرة أن تتجاهل حقيقة أن صغار منتجى القطن أو البن لا يبدأون انتاجهم من الظروف التى يبدأ منها التجار الذين عليهم أن يتفاوضوا معهم للوصول الى سعر مجز لمنتجاتهم •

والتناقضات التى تتسم بها النماذج التى يضعها العلماء الاجتماعيون الذين ينتمون الى تلك المدرسة تجعلهم معارضين لقبول الدور الذى تقوم به الدولة في التدخل لتصحيح المساوىء الطبيعية للسوق • بل انهم في أحيان أخرى يحاولون تبرير تلك المساوىء على أسس أيديولوجية • بل قد يبالغون في الاستعانة بنظرية النظم وبنظم المعلومات لمحاولة تفسير كيف أن مجتمعا ما يعجز عن استخدام بعض عمليات التنظيم الاجتماعى وعمليات الانتاج بانين تفسيرهم على أسس أنثربولوجية •

واننا لندرك أن نموذجا كذلك الذى اقترحناه يحتاج الى معرفة أوفي ببعض النواحى الاقتصادية والاجتماعة ، ولكن تلك المعرفة لا يمكن الحصول عليها بالاقتصار على طلبها من المصادر غير

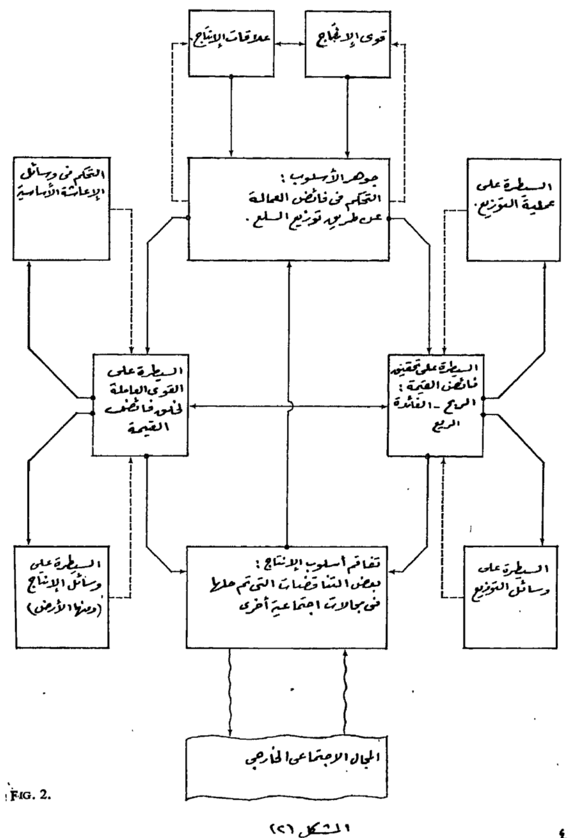
الأيديولوجية . ولعل هذا هو السبب في أننا أضفينا على النموذج الذى اقترحناه قيمة تنظيمية أكثر مما هى تفسيرية ، كما أنه هو السبب في أننا في دراسات الحالة الثلاث التى قدمناها قد قصرنا أنفسنا على وصف خصائصها كأمثلة لبعض ما نحتاج الى معرفته أكثر من تأكيدنا لأهمية النموذج . لذلك فاننا سنركز ، في دراسات الحالة الثلاث ، على أهميتها في بيان مدى ملاءمتها لمواجهة الحاح الأجابة التى يجب أن تكون لمشكلة سد الحاجات البشرية الأساسية حتى لو « كيفت » ولم « تحدد » نواحى النقص التى يمكن ملاحظتها .

وقد أوضحنا في الشكل (٢) رسما يلخص أسلوب الانتاج الرأسمالى من الجوانب التى قد تكون ذات فائدة في المشكلة التى ندرسها . وتقوم الانتقادات الماركسية لهذا الأسلوب من أساليب الانتاج على حقيقة أنه نظام يقوم أساسا على استغلال فائض العمالة من خلال تبادل السلع . فاذا قبلنا هذه البداية فان علينا أن نقبل أيضا أن الوظائف الرئيسية لهياكله السياسية والاقتصادية والأيديولوجية هى سيطرة البعض على فائض العمالة ، اذ أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لضمان استمرار النظام في الانتاج مع تحقيق المغانم لعملائه المتميزين . كما أن السيطرة على القوى العاملة تعتمد بدورها على السيطرة التى يمكن فرضها على وسائل الاعاشة وعلى وسائل الانتاج . ووسائل الاعاشة هى الاحتياجات الأساسية للشعب ، كما أن وسائل الانتاج هى الأرض والبيئة الأساسية الاقتصادية ، وكلاهما ينعكس في البيئة عند مستويات الاقليم ، والمستوطنات البشرية الحديثة ، والمواطن الأصلية للسكان . ومن جهة أخرى تعتمد السيطرة على تحقيق فائض القيمة الناتج من عمليات الانتاج على مدى السيطرة التى يمكن فرضها على عملية دوران السلع (أى التسويق) ووسائل هذا الدوران (وسائل النقل) .

وتجد جميع عمليات السيطرة المشار اليها تعبيرا عنها في المستويات الثلاثة للحيزالاجتماعى الموضحة في الشكل (١) . كما أنه عندما تصادف أحدى المنظمات المتقدمة ، في ظل نظام الانتاج الرأسمالى موقفا متأزما فانها تحاول أن تبتكر وسائل جديدة للسيطرة في مجالات اجتماعية اضافية .

وتنقلنا هذه الاعتبارات الى الشكل (٣) حيث نربط الأفكار الموضحة في الشكل (١) بتلك الموضحة في الشكل (٢) في محاولة لالقاء الضوء على الوسائل التى عن طريقها تتحول المكونات المبينة في الشكلين الى حيز اجتماعى بمكونات هذا الحيز من اقليم ومستوطنات جديدة ومواطن قديمة .

وبالرغم من عملية التبسيط الشديد التى حاولناها في الشكل (٣) فان التبسيط يبدأ من حيث انتهينا من النموذج كما يصوره الشكل (٢) ، وبمعنى آخر يبدأ من اللحظة التى يحتاج فيها تكوين اجتماعى متقدم الى ايجاد رابطة له مع تكوين آخر اقل تقدما لسبب أو لآخر من الأسباب التالية ، تقليل الايجار الذى ينفقه القطاع الزراعى من طبقته المسيطرة ، أو محاولة التحكم في مستوى الأجور الحقيقية للعمال ، أو محاولة تصدير سلع رأسمالية ، أو تحقيق السيطرة على سلع أولية أو سلع استهلاكية معينة مثل السكر أو القطن أو البن الخ ، أو لضمان معدلات ربح أعلى لرأس ماله المستخدم . ومن بين هذه الأسباب سنتعرض لعلاج الحالات التى يكون فيها ايجاد رابطة أو رابطة متبادلة متعذرا تحقيقه الا من خلال حيز اجتماعى ، اذ أن ذلك يشكل منبعا بيئيا ضروريا لانتاج سلع زراعية بعينها تستخدم كمواد غذائية أو مواد أولية صناعية تخدم أغراض التكوين الاجتماعى الأساسى . وتتضح هذه العملية في المستوى الأول من الشكل . أما في المستوى الثانى فيمكننا أن نرى أن المحصول المعين يحتاج الى مكان معين يتعذر وجوده ، بالاضافة الى القوة العاملة الضرورية ، الا من الحيز الاجتماعى للتكوين الذى سيصبح تابعا . وبمجرد بدء العلاقة بين التكوينين الاجتماعيين فان الظواهر الضرورية لاحداث العلاقة المتبادلة بينهما تصبح



علاقات الإنتاج
قوى الإنتاج
التحكم في وسائل الإعاشة الأساسية
جوهر الأسلوب :
التحكم في فائض العمالة
عن طريق توزيع السلع .
السيطرة على عملية التوزيع
السيطرة على القوى العاملة لخلق فائض القيمة
السيطرة على تحقيق فائض القيمة : الربح - الفائدة الريع
السيطرة على وسائل الإنتاج (ومنها الأرض)
تفاقم أسلوب الإنتاج :
بعض التناقضات التي تم حلها
في مجالات اجتماعية أخرى
السيطرة على وسائل التوزيع
المجال الاجتماعي الخارجي

FIG. 2.

الشكل (٢)

متوافرة . وتستلزم الخطوة الأولى أقامة مؤسسات سياسية واقتصادية تأخذ شكلا حكوميا أو فرديا . وتكون ضرورية لتدعيم علاقات الانتاج وازدهار القوى الانتاجية المسيطرة . وتنشأ الحاجة الى هذه المؤسسات لضمان تنظيم رأس المال والعمالة والتكنولوجيا وتحقيق فائض الانتاج (التسويق ودوران المنتجات) وتوسيع نطاق النظام الانتاجى السائد (وليس بالضرورة النظام الانتاجى التابع) . وفي المقام الثانى يكون على تلك المؤسسات ، التى يمكنها أن تسيطر على عملية الانتاج ، أن تنشىء روابط مادية مع الموارد البيئية والقوى العاملة البيئية مما يتيح لها أن تنتج (وأن تسوق) السلعة المعينة التى يحتاج اليها النظام المركزى المسيطر . وفي هذه اللحظة يبدأ رأس المال والعمال ونظم المعلومات والتكنولوجيا وغيرها في التحول الى أرض ونظم مواصلات وصناعات ومؤسسات دولة ، تعمل كلها على التوسع وعلى تنظيم نفسها وعلى ممارسة دورها في جزء معين من الحيز الاجتماعى التابع . ويتغير هذا الجزء من الحيز الاجتماعى من حيث مظهره الخارجى في أطار الحيز الاجتماعى المسيطر ، اذ أن العوامل التى تحدد سلوكه تكون غير مستقرة (انظر الشكلين ٦ و ٧) . ولا شك أن أسلوب الانتاج المسيطر يكون ذا طبيعة توسعية وانكماشية في وقت واحد ، من حيث انه يحتاج دائما الى تراكم رأسمالى متزايد والى استخدام متزايد لرأس المال ، ولكنه في الوقت نفسه يقيس الكفاءة الانتاجية لرأس المال هذا عن طريق وسائل الاسعار المتذبذبة . وهذه الطبيعة غير المستقرة تكون مفروضة على مظاهر التباين الموجودة في النظم الايكولوجية الطبيعية المسخرة للانتاج والتى تتسم بحدوث تغييرات ذات طبيعة متفاوتةفي الشدة من حيث قدرتها الانتاجية واستقرارها بسبب أسلوب العلاج الذى تتعرض له . وعدم الاستقرار المزدوج للأنظمة الانتاجية وللنظام الطبيعى الذى يدعمها يؤدى الى ظهور « عملية تعدين » زراعية ، وينعكس ذلك على ظاهرة الجبهات الزراعية .

ولما كانت هذه الجبهات ظواهر ديناميكية اجتماعية مكانية فان مظاهرها تختلف باختلاف اللحظة المعينة التى ندرسها فيها . بل انها قد تكتسب استقرارا وتتحول الى مجالات اجتماعية متكاملة ومترابطة ، أو قد تتحول ـ على العكس من ذلك ـ فتخلو من قاطنيها فتصبح خرابا شاملا . وفيما يتعلق بعلاقتها بالقوى العاملة فان تلك الجبهات قد تمارس تأثيرا « جاذبا » أو تأثيرا « طاردا » ، في حين قد يتخذ اتجاهها الاقتصادى شكلا توسعيا كما قد يتخذ شكلا انكماشيا . وكقاعدة عامة فان الجبهات التى تسير في طريق التدهور الاقتصادى تميل الى الانكماش في المساحة ويسود فيها الاتجاه « الطارد » ، في حين تتسم مناطق الازدهار باتجاهها نحو التوسع المكانى وظهور اتجاه جاذب للسكان ، كما يمكن أن يكون الاتجاه « طاردا » ، ويتوقف ذلك على طبيعة التكوين العضوى لرأس المال المستغل . وطبيعة العلاقة بين المكان والجبهة من جهة وبين النظام الذى يسيطر على الجبهة من جهة أخرى هى التى تحكم مقدرة المؤسسات الاقتصادية والسياسية التى تعمل في ذلك المكان على التزايد بل على التغير ، كما أنها تحدد بدورها قدرة هذه المؤسسات على الاحتفاظ بنشاط مستقر في ذلك المكان على أساس من مصلحتها في ذلك ، اذ ينبغى أن لا ننسى أن مثل هذه المؤسسات يمكنها أن تتزايد وأن تستمر في التواجد في المنطقة نفسها ، والا فانها تقضى على المجالات المنتجة كجزء أساسى من سلوكها الاقتصادى .

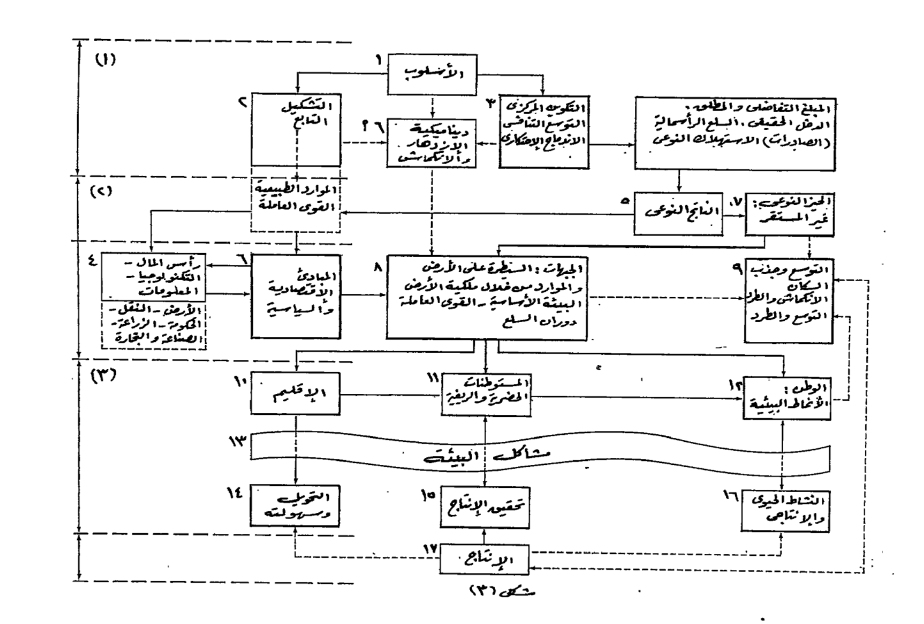
وفي المستوى (٣) من الشكل (٣) بينا كيف أن المكونات المذهبية والاقتصادية التى تكلمنا عنها في المستوى الثانى قد انعكست على « المكان » بالطريقة التى وضحناها في الشكل (١) . ان المستلزمات الأساسية للانتاج وهى الارض والظروف المناخية المصاحبة لملكية الأرض لتخضع للسيطرة ذات الشكل القانونى من خلال انشاء البيئة الأساسية مثل طرق المواصلات ومنشآت الرى وتغيير طبيعة الأرض عن طريق أزالة ما عليها من أشجار ، وبذلك نحصل على الأرض اللازمة لتوزيع المكونات الستة التى بيناها في

المستوى الرابع من الشكل (١) . ويعمل هذا التوزيع على وضع السكان وأنشطتهم في علاقة مع القواعد الطبيعية والأنثروبولوجية للانتاج . كما ينشىء علاقة بين الاثنين عن طريق المعلومات والتكنولوجيا المتاحتين . وتطبق هذه المعلومات والتكنولوجيا بما يتفق والمعايير وأنواع القرارات التى تخدم أغراض أسلوب الانتاج المسيطر . وهذه المعايير والقرارات هى التجسيد لمضمون الهياكل الأيديولوجية لذلك الأسلوب الانتاجى في الحيز الاجتماعى الجديد . والمستوى الاقليمى الذى يتحول فيه مضمون أسلوب الانتاج الى شكله المادى المجسد هو أهم مستويات هذا الأسلوب . لذلك لا ندهش اذا ما علمنا ان رأس المال البريطانى قد أصر على السيطرة على الأرض وعلى البنية الأساسية . كما لا ندهش اذا ما رأينا احدى الحكومات المهتمة بعمليات التنمية في البلاد تضغط لتوحيد البنية الاساسية في البلاد ولانشاء مؤسسات صناعية وزراعية على أسس جديدة . فهذه هى الشروط التى تضمن كفاءة تلك المؤسسات في الانتاج دون الاهتمام بمدى اشباعها للحاجات الأساسية للسكان . ويعبر عن هذه الشروط في ثنايا الكلام عن المستوطنات الجديدة والمواطن القديمة . ولكن الأيديولوجيات والسياسة والاستثمار لا وجود لها في هذه المستويات . ولكنها تقدم لنا معايير مؤقتة . ومع ذلك فان المستوطنات الحضرية والريفية تؤدى وظيفة هامة في هذا النظام . فهى المجالات التى تندمج فيها أنشطة الانتاج مع الاستغلال الذى تنشده المراكز الأجنبية المسيطرة . وفي الأقاليم النائية تكون المستوطنات الريفية هى مقر النشاطات المنتجة . في حين تضم المستوطنات الحضرية تلك النشاطات التى تتعلق باستغلال المنتجات (مثل التسويق) والوظائف المعاونة وهى استيراد وسائل الانتاج ووسائل الاعاشة بما في ذلك الحد الأدنى من الخدمات التى تقدمها الدولة مثل الصحة والتعليم .

وأخيرا فان مصدر اشباع الحاجات الأساسية للسكان هى المواطن الأصلية . وهى ما تحظى بأقل قدر من اهتمام النظام الاقتصادى الخارجى (الاجنبى) . ولذلك فانه يدعها للمبادأة المحلية . وفي هذه المواطن الأصلية تسير عملية الاعاشة مع عملية الانتاج . أى تتواجد الرابطة بين الحاجات الأساسية ووسائل اشباع تلك الحاجات (الغذاء والماء والصحة والتعليم والكساء والاسكان) . ومع ذلك فانه حتى في الحالات التى تكون فيها وسائل اشباع الحاجات غير متوافرة تتعرض تلك الحالات لاستغلال العملاء الأجانب . ولكن ليس بالقدر الذى تتعرض فيه لاستغلال الوسطاء الداخليين . من أفراد الطبقة الوسطى الذين يشترون السلع من الريف البعيد .

كما سبق أن بينا في الشكل (٣) يلازم الجانب البيئى من المشكلة هذه التعبيرات البيئية الثلاثة للتكوين الاجتماعى . واننا سنجده في هذه التعبيرات عندما نتعرض لشرح دراسات الحالة الثلاث .

ويكتمل الشكل بالمستوى (٤) حيث نشير الى حاجة النظام لتكثير نفسه . وهذه القدرة على تكثير الذات يشكل المعيار الحقيقى للاستقلال الاقتصادى . كما أوضح ذلك براون في ملاحظاته عن عدم المساواة التبادلى . فالنظم التابعة تعجز عن تكثير نفسها دون « معونة » خارجية . وعندما تجد الجبهة المكانية نفسها عاجزة عن تكثير نفسها لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان التى تفرضها العملية الاقتصادية فان رد الفعل يكون هو الاستهلاك الهدام لكل ما تبقى من النظام الايكولوجى الطبيعى الواقع تحت السيطرة . مع نزوح السكان الى مناطق حضرية أو مناطق ريفية أخرى . وقد تؤدى هذه العملية الى نشوء جبهات أخرى . وفي بعض الأحيان يتم غزو الجبهة المكانية بجبهة جديدة تتميز بمحصول مخالف وبكثافة مخالفة لرأس المال . مما ينتج عنه اندماج الجبهتين . بل حتى اعادة الحياة للبيئة الاولى . ولكن يستتبع ذلك - فى الوقت نفسه طرد السكان الذين كانوا يكسبون عيشهم عن طريق


(١)
(٢)
(٣)
١ الأسلوب
٢ التشكيل التابع
٣ التكوين المركزى التوسع التنافسى الاندماج الاحتكارى
المبلغ التفاضلى والمطلوب: الدخل الحقيقى، السلع الرأسمالية (الصادرات) الاستهلاك النوعى
٦ ديناميكية الازدهار والانكماش
الموارد الطبيعية القوى العاملة
٥ الناتج النوعى
٧ الحيز النوعى: غير المستقر
٤ رأس المال - التكنولوجيا - المعلومات
الأرض - النقل - الحكومة - الزراعة - الصناعة والتجارة
٦ المبادئ الاقتصادية والسياسية
٨ الجبريات: السيطرة على الأرض والموارد من خلال ملكية الأرض البيئة الأساسية - القوى العاملة دوران السلع
٩ التوسع وجذب السكان الانكماش والطرد التوسع والطرد
١٠ الإقليم
١١ المستوطنات الحضرية والريفية
١٢ الوطن: الأنماط البيئية
١٣ مشاكل البيئة
١٤ التحويل وسهولته
١٥ تحقيق الإنتاج
١٦ النشاط الحيوى والإنتاجى
١٧ الإنتاج
شكل (٣٦)

المحصول الأصلى . وأخيرا فان الجبهات التى يصيبها التدهور أو الازدهار مع آثار « طردية » للسكان فى الحالتين تبدو عند حواف المدن حيث يشكل السكان النازحون من الريف قوة عمل متاحة للاستخدام بوساطة القوى الخارجية عن التكوين الاجتماعى التابع . وتكون أنشطة هؤلاء الأفراد فى حاجة الى تركيزات حضرية كبرة أكثر من حاجتها الى مساحات زراعية واسعة .

ويلاحظ أن وجوه التباين المكانية الثلاثة التى انتهينا الآن من وضعها تناظر المشكلات الثلاث التى أبرزناها فى بداية هذا المقال . وبدراسة الاقليم وكذلك العمليات التى تؤدى الى السيطرة عليه واحتلاله يمكننا أن نعرف لماذا يستقر بعض الناس فى أمكنة معينة . والمستوطنات البشرية الجديدة بدورها هى محك أنشطة الجنس البشرى ومحك أسلوب نشوء تلك الأنشطة . فى حين أن الموطن الأصلى - فى التحليل الأخير - هو مقياس قدرة الجنس البشرى على الاستفادة من ثمار عمله الاجتماعى .

وتقع مشكلتنا البيئية فى هذا المجال الذى يتكون من العلاقة بين الاحتياجات الاجتماعية للسكان وبين « المكان » الذى يخدم هذه الاحتياجات . ولكل من الاحتياجات و « المكان » الذى يحتويها اتجاهات وأصول متناقضة . فقد نظمت الاحتياجات حول قيم نفعية . ونظمت « الأمكنة » من قبل لانتاج قيم تبادلية ينبغى تحقيقها فى حيز اجتماعى آخر .

محتوى دراسات الحالة

لقد رأينا أن نركز كلامنا على مشكلة الاقاليم الريفية المتطرفة لماأحسسناه من أنه موضوع لم يلق حتى الآن العناية التى يستحقها . ففى السنوات العشر الأخيرة كانت عناية الباحثين مركزة بصفة خاصة على ظاهرة التنمية الحضرية . ومن جهة ثانية نحس أن هناك اتجاها الى اغفال حقيقة أن الشطر الأكبر من سكان أمريكيا اللاتينية يعيشون ويعملون فى أقاليم الريف بالرغم من الخطوات الواسعة التى تتخذ نحو تحويل المناطق الريفية الى مناطق حضرية . أما الأمر الثالث فهو واحد من الآراء الأساسية التى نناقشها فى هذا المقال . حيث نعتقد أن أغلب الحاجات الأساسية للسكان يمكن سدها من المخزون الهائل للموارد . الذى يتمثل فى الريف المتطرف الحالى . والذى سيظل متطرفا بسبب الأهداف الانتاجية التى فرضت عليه فرضا بفعل قوى خارجة عنه .

ويمثل الشكل (٤) المناطق الثلاث التى سنعالجها .

سنتياجو دل استيرو . وشاكو . وشمال غرب بارانا . وهى أمثلة للتقدم الذى تم احرازه فى ظل نظم اقتصادية مختلفة مرت بالبلاد خلال قرن من الزمان هو فترة التوسع الرأسمالى فيما بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٧٠ . وقد أبرزنا على الخريطة المناطق محل الدراسة وموقعها بالنسبة للمساحتين الرئيسيتين ذواتى التوسع القومى اللتين ظهرتا فى الأصل نتيجة لتكاملها المبكر مع السوق العالمية . ومع ذلك فان هذه المناطق محل الدراسة لم تكن أصلا متكاملة مع السوق العالمية مما يجعل لدراستها أهمية خاصة . وقد دخلت المنطقتان اللتان تقعان فى الأرجنتين (سنتياجو دل استيرو . وشاكو) فى نظام السوق العالمية بطريق غير مباشر فى تاريخ لاحق . من خلال منطقة بوينس ايرس التى توحدت كنتيجة لجبهة التوسع التى شغلت منطقة البامباس الرطبة . أما المنطقة البرازيلية (شمال غرب بارانا) فقد تكاملت وتوحدت منفصلة عن منطقة ساو باولو التى ازدهرت منذ بداية توسع جبهة زراعة البن . وكلتا المنطقتين المسيطرتين بوينس

ايرس ، وساو باولو - بدات في النمو منذ حوالى سنة ١٨٧٠ • وستمكننا دراسات الحالة الثلاث من تمييز المشكلة الرئيسية التى بيناها في الأشكال من (١) الى (٣) اذ سنرى كيف عانى نظام الاقليمية والتوطن من الزعزعة منذ سنة ١٨٧٠ كنتيجة للعوامل المحددة التى صاحبت التوسع الرأسمالى (خصوصا البريطانى) في النصف الثانى من القرن التاسع عشر • وبعد ذلك سننتقل الى مقاطعة شاكو لنرى ما اصاب جبهة زراعة القطن من اتساع وانكماش متبادلين عندما كانت السوق الوطنية في أوجها (من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٠) ثم عندما انحذرت تلك السوق مرة أخرى بسبب القوى المتزايدة للاحتكارات الرأسمالية في الفترة التالية للحرب من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٠ • وبعد ذلك ننتقل لدراسة حالة شمال غرب بارانا التى تختلف عن المنطقتين السابقتين في أنها أنغمست مباشرة وبسرعة في سوق عالمية نشيطة بالرغم من أن المصالح التى كانت قد اتحدت في ساو باولو عملت كوسيط مخفف للصدمات في عملية دخول السوق العالمية المشار اليها •

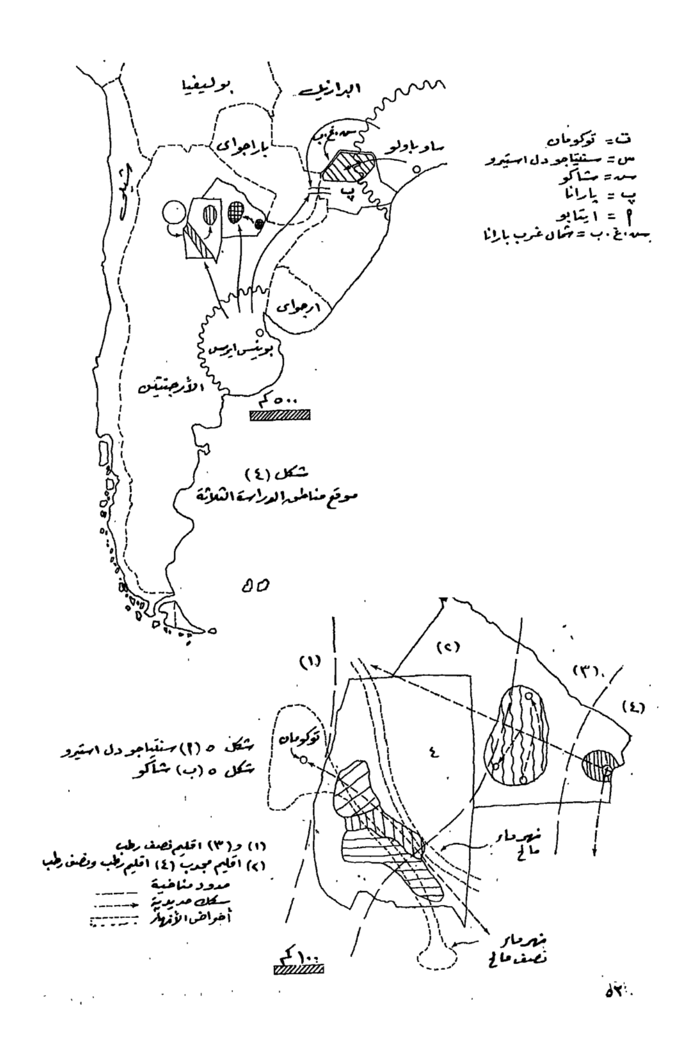
وفي الحالات الثلاث نجد أنظمة انتاجية مزعزعة من الداخل ، فهى كلها عاجزة عن التنمية الذاتية ، كما أنها كلها تحاول أن تظل طافية على السطح بزيادة استغلال العمالة والموارد الطبيعية والطريق الوحيد المفتوح أمامها هو أن تعانى من عملية تطور جديدة حيث تعمل أساليب الزراعة المكثفة لرأس المال (أى التى تستخدم الكثير من رأس المال مقابل القليل من العمال) التى أدخلت منذ سنة ١٩٧٠ على سحق السكان الفقراء سحقا •

ولن نتعرض للملامح الظاهرة في الأشكال من (١) الى (٣) ، بل سنركز على الجوانب الاقليمية للبيئة في سنتياجو دل استيرو ، وعلى العلاقة بين الاقليم الريفى والمستوطنة الجديدة والموطن الأصلى في شاكو ، وكذلك على العلاقة بين الاقليم والمستوطنات الجديدة - سواء الريفية أو الحضرية - والموطن الأصلى في حالة شمال غرب بارانا •

سنتياجو دل استيرو - الارجنتين (البيئة والاقليم)

يوضح الشكل (٤) الموقع الجغرافى لمقاطعة سنتياجو دل استيرو ، ويوضح الشكل (٥) طبيعة مشكلة البيئة التى سنحاول أن ندرسها على المستوى الاقليمى •

وتقع مقاطعة سنتياجو دل استيرو في الوسط نصف المجدب من جمهورية الأرجنتين ، ويقطعها محوريا نهرا « سالى دولسى » و « سالادو » ، ويكون مظهر النهرين في مرورهما عبر المقاطعة أقرب الى قناتين صغيرتين ، اذ ليست لهما رواقد تزودانهما بالماء ، في حين يتراوح متوسط المطر السنوى بين ٥٠٠ مليمتر و ٨٠٠ مليمتر • وتقع منابع النهرين الى الغرب خارج حدود المقاطعة في مناطق رطبة أو نصف رطبة - يزيد معدل سقوط المطر فيها على ١٠٠٠ مليمتر في السنة • وهذان النهران هما المصدر الرئيسى لموارد المياه اللازمة للأنشطة الانتاجية وللاستهلاك البشرى في المقاطعة • ومع ذلك فان انواع وأشكال الحيوانات والنباتات وكذلك نظام فيضان نهر « سالى دولسى » في حوضه الأساسى تخضع للظروف الجوية المتقلبة ولظروف التكوينات الجبلية التى تحكم النهر كله من منبعه الى مصبه • وهذا النموذج المتقلب ، الذى هو العامل الرئيسى المنظم للطبيعة البيئية في المستوى الاقليمى ، يزداد تعقدا مرة أخرى بتعدد النظم الاقتصادية التى تطبق في الحوض الأعلى لنهر « توكومان » والحوضين الأوسط والادنى (سنتياجو دل استيرو وشمالى كوردوبا) • وكانت هذه الخصائص الاقليمية عوامل مكيفة للتوطن البشرى



شكل (٤)
موقع مناطق الدراسة الثلاثة

شكل ٥ (أ) سنتياجو دل استيرو
شكل ٥ (ب) شاكو

في سنتياجو دل استيرو خلال المراحل الاقتصادية المختلفة التى حققت الدور المحدد المشار اليه في الشكل (١)

وكما بينا في الشكل (٣) فان هذه الدورات أو المراحل الاقتصادية تجد تعبيرا عنها في المستوى الاقليمى من خلال البيئة الأساسية للنقل والرى (التى تجعل من السيطرة الحقيقية على الاقليم شيئا متيسرا) ومن خلال الذبذبات الهامة في السكان (التى تلخص مدى الضغوط التى يوقعها رأس المال على العمالة المحلية) . ولكى نفهم ما حدث في سنة ١٨٧٠ يجب أن نشير الى أن سنتياجو دل استيرو تم ضمها الى الاقليم الجديد الذى كان مرتبطا في الأصل بالنظام الاسبانى ومتأثرا به في كل الامور في القرن الثامن عشر .

وكما هو الحال في النموذج الذى شرحناه في الشكل (٣) فانه لكى تأخذ عملية الضم شكلا عمليا كان من الواجب صبغ سنتياجو دل استيرو بالمبادىء السياسية والاقتصادية السائدة في الاقليم الذى يراد لها أن تنتج له ما يحتاج اليه من سلع وخدمات . ومن خلال نظام حكومى قوى تم تحريك هذه القوى فيما كان يسمى « اقليم البامباس الرطب » (انظر الشكل ٤) بالاستيلاء على الأرض عن طريق ايجاد شبكة للتسويق وللاقتراب من السكان من خلال انشاء السكك الحديدية . ولكن سنتياجو دل استيرو لم تدخل في ذلك الحين في نطاق الاقليم الذى اريد تنفيذ الخطة فيه ، اذ كانت اقليما مستقرا منذ وقت طويل . وحتى في أثناء الصراع على زيادة الانتاج المتمثل في الانتاج المتزايد للسوق المحلية لم تستطع سنتياجو دل استيرو ملاحقة الركب بسبب ظروفها الجوية وطبيعة أرضها . فأصبحت منطقة توكومان (انظر الشكل ٤) هى أقدر المناطق على انتاج قصب السكر نظرا لجوها الأفضل وطبيعة أرضها الأخصب .

ولم يتم تزويد سنتياجو دل استيرو ، التى كانت متمركزة في الحيز المشار اليه في الاجزاء ١ ، ٢ ، ٣ من الشكل (٥) ، بالبنية الأساسية التى تحتاج اليها ، فضلا عن أنها كان يخترقها من الشرق الى الغرب السكة الحديد التى تربط أجزاء من البامباس الرطب بتوكومان (انظر الشكلين ٤ و ٥ وخصوصا المنطقة رقم ٣ من الشكل ٥) . وكان لهذا الخط الحديدى أثر شديد الضرر على تنظيم اقليم سنتياجو دل استيرو . وما حلت سنة ١٨٩٥ حتى كانت شبكة الخطوط الحديدية قد أنشئت واستقرت كما هو واضح في الشكل (٥) . وقد أدى عدم مرور السكة الحديد بجزء من الشبكة الريفية للمقاطعة الى تدميرها (خصوصا في المنطقتين ٢ و ٣) وأصبح الطريق القديم لا جدوى فيه . وكما سبق أن أشار ملتون سانتوس فان رأس المال الذى يخصص للاستغلال في أحد الأقاليم يغير تغييرا كاملا تضاريس الاقليم الاجتماعية . ولما كانت سنتياجو دل استيرو ، على العكس من البامباس الرطب ، لم تستطع اجتذاب الاستثمارات ، اذ لم تكن محبوة بمثل ما له من الخصائص البيئية الطيبة ، فقد ظل عدد سكانها على ما هو عليه ، وعجزت المقاطعة عن استقبال التيار الدافق من المهاجرين الذين وصلوا الى البلاد في ذلك الوقت . هذا بالاضافة الى ما سبق أن أشرنا اليه من أثر مدمر لنظام السكة الحديد بالنسبة للمناطق التى لم تدخلها خطوط سكك الحديد .

ويمكننا أن نفهم ما سبق ذكره بشكل أفضل اذا ما قارنا معدل النمو السكانى في المقاطعة وفي الدولة ككل فيما بين سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٩٥ ، فقد تزايد سكان المقاطعة بمعدل سنوى لا يتجاوز ٠,٧٢ ٪ ، في حين زاد عدد سكان الدولة بمعدل ٣,٠٤ ٪ ، وكانت معظم الزيادة في منطقة الرخاء المتزايد بالبامباس الرطب .

وكان لارتفاع معدل التنمية والجذب السكانى القومى في جبهة البامباس الرطب أثره على اقليم المقاطعة حيث ظهرت جبهات تعمل على الانكماش وعلى الطرد السكانى من المقاطعة . واختلفت قوى تلك الجبهات بالنسبة للمناطق الفرعية الأربعة الموضحة في الشكل (٥) حيث كانت المناطق الفرعية ١ أو ٢ و٣ هى الأكثر تأثرا . وكانت وجوه التباين بين هذه المناطق الثلاث قائمة على أساس سهولة الرى أو عسره . ولكن لم يكن للرى أى أثر على النظم والمصالح التى تدير التوسع في منطقة بوينس ايرس وتربح الكثير من هذا التوسع . أما بالنسبة للنظم والمصالح الاقليمية المحلية فإن الرى كان وسيلة لمحاولة التلاؤم مع المقومات التى يفرضها الوضع الاقتصادى السائد والظروف الجوية . ويمكننا أن نشير إلى أن محاولات توفير وسائل الرى في المقاطعة اختلفت في المناطق الثلاث السابق الاشارة إليها . فقد زودت المنطقة (١) بالكامل بالبنية الأساسية للرى ، وزودت المنطقة رقم (٢) جزئيا بتلك البنية ، أما المنطقة (٣) فكان نصيبها من تلك البنية لا يكاد يذكر .

وبسبب الظروف البيئية في المنطقة فإن الرى كان مطلوبا للمحافظة على مستوى الإنتاج وعلى صمود الاقليم . ومع ذلك فإن التبعية السلبية التى ميزت اقتصاد المقاطعة كان من نتائجها أن المحاولات التى بذلت للاصلاح كانت جزئية غير متكاملة ، بل كان لبعضها آثار مدمرة في بعض الأحوال .

وبالرغم من هذه المشاكل فقد نجحت المقاطعة حوالى سنة ١٨٨٠ في تثبيت أقدامها بالنسبة لإنتاج بعض احتياجات السوق المحلية . ومع ذلك فإنه فيما حول سنة ١٨٩٠ انحدر الإنتاج الزراعى كما انحدر إنتاج الماشية بحيث لم يعد في الإمكان إلا إنتاج ما يلزم للسوق الاقليمية . وكانت المنطقة التى أصابها أكبر الأضرار بسبب الآثار المشتركة لانشاء السكك الحديدية وعدم ثبات البيئة هى المنطقة رقم (٣) في الشكل (٥ أ) . وقد فقدت جميع المراكز في المنطقة عددا من سكانها فيما عدا « لوريتو » (التى كان يمر بها خط السكة الحديد) . وكانت معدلات النمو بالمناطق الثلاث هى ٣,١٩ ٪ و٠,٧٤ ٪ و٠,٤٠ ٪ . وقد ظلت الاتجاهات التى يمكن تبينها من هذه الاحصاءات مستمرة فيما بين سنة ١٨٩٥ وسنة ١٩١٤ ، بل انها قد تفاقمت في بعض الحالات . وقد كانت القوى الثلاث المؤثرة في الاقليم ــ وهى قوة الجذب من جهة سوق البامباس الرطب ، ووجود السكك الحديدية وتوافر الرى ــ من الشدة بحيث أحدثت زعزعة في الحيز الاجتماعى بالمقاطعة . وقد أدى ظهور السكك الحديدية إلى انعزال عاصمة أقدم الأقاليم الأرجنتينية .

أما المناطق الثلاثة الواقعة تحت السيطرة الأجنبية من المقاطعة (أنظر الشكل ٥ أ) فقد تأثرت بطريقة عكسية من وجوه عده فالمنطقة رقم (١) وهى التى تتمتع بأضخم نظام للرى تجردت من القوة العاملة بها نتيجة التقدم الذى أحدثته جبهة تمثل النماء وسمات الجذب (المنطقة ٤ في الشكل ٥) ، وقد تدعم ذلك الوضع فيما بعد نتيجة لزيادة الطلب على الأخشاب لبناء معدات السكك الحديدية التى كان بناؤها على أشده في البامباس الرطب بغرض ربط ذلك الاقليم بباقى أجزاء الدولة . وزيادة على ذلك أن منشآت الرى لم تنل ما ينبغى لها من صيانة مما أدى إلى انحدار الزراعة . وعلى ذلك فإن العامل المباشر في التنمية الذى أحدثته منطقة بوينس أيرس كان مسئولا عن تدهور النظام الاجتماعى القائم في المدى القصير وعن تجريد المنطقة من ٤٠٠٠٠ كيلو متر مربع من الغابات في المدى الطويل مع ما لذلك من آثار خطيرة ، دون أن يؤدى ذلك إلى أى تراكم رأسمالى في المقاطعة .

وقد استمرت المنطقة رقم (٢) في التدهور بالرغم من محاولة زراعة القطن التى فشلت بدورها لسبب رئيسى هو المنافسة من مقاطعة شاكو (أنظر القسم ٥) . أما المنطقة رقم ٣ فقد أغرقها الفيضان عدة

مرات بسبب الانشاء الخاطىء للقنوات . وقد دمرت هذه الفيضانات المدن كما أتلفت الزراعات وقتلت الماشية . ويمكننا أن نستمر في سرد تاريخ المقاطعة ، ولكن ذلك لا يغنى شيئا بالنسبة للتحليل الذى نجريه ، فما نحتاج اليه هو الاشارة إلى أن احصاء السكان العام الذى أجرى في سنة ١٩٤٧ قد دل على أن ٣٠ ٪ من السكان الذين ولدوا أصلا في مقاطعة سنتياجو دل استيرو قد هاجروا منها إلى مقاطعات أخرى .

ولا شك أن سنتياجو دل استيرو نموذج طيب للآثار الناجمة من ايجاد علاقة بين منطقة متخلفة اجتماعيا وبين أسلوب أكثر تقدما من أساليب الإنتاج . وفي حالتنا هذه فإن هذه العلاقة قد أدت إلى نتائج سلبية لسببين ، أولهما أن هذه المقاطعة لم تتمتع بأى من فوائد الازدهار وعوامل الجذب اللذين حدثا في اقليم البامباس الرطب وان كانت قد عانت من مساوئهما ، أما السكة الحديد فقد مرت على مبعدة من المقاطعة ، فضلا عن أن المحاولات الخاطئة لرسم سياسة الرى قد أدت إلى ظهور الفيضانات وملوحة الأرض . أما السبب الثانى فإنه عندما اتصلت المنطقة المسيطرة باقليم المقاطعة بسبب الحاجة الملحة إلى الفلنكات اللازمة لمنشآت السكة الحديد فقد أدى ذلك إلى تدهور مواردها من الغابات مما أصابها بانكماش اقتصادى وسكانى .

وأن الروابط الاقتصادية والتنظيمية التى نشأت بين مقاطعة سنتياجو دل استيرو وبين الجبهة المسيطرة قد آتت ثمارها الضارة نظرا لوجوه التباين المكانية الرئيسية بين المقاطعة والجبهة (وهى في كل منهما ، السكان والعمالة الذين يعيشون في نظم ايكولوجية طبيعية ، مع وجود مستوطنات بشرية جديدة مرتبطة معا بنظام من المعايير والقرارات تحكمها المعلومات والتكنولوجيا) . وقد حد من نمو المقاطعة تلك القوى الهدامة التى يدعمها رأس المال الأجنبى الغريب عن الحيز الاجتماعى للمقاطعة ، مما أحالها إلى اقليم تابع يضم مستوطنات جديدة ومواطن قديمة تتسم جميعها بالتمزق والضآلة .

وتعمل هذه القوى الهدامة بالاضافة إلى الظروف غير المستقرة للبيئة على تشكيل اقليم عاجز عن اعاشة المستوطنات البشرية القائمة أو اتاحة فرصة للتوسع بانشاء مستوطنات ومواطن جديدة .وبذلك فقد تحدد المصير البيئى للحيز الاجتماعى في الاقليم بسبب طبيعة هياكل الاقليم ، كما أن آثار هذا المصير تنتقل بدورها إلى المواطن والمستوطنات الجديدة التى يتكون منها الاقليم . والجدير بالذكر أن عملية التحلل التى تجرى في الاقليم وفي مكوناته لا يمكن مقاومتها عن طريق سياسة الاصلاح الجزئى . فلا التنمية البيئية ، حضرية كانت أو ريفية ، ولا مشروعات الانشاء للمساكن الرخيصة ، يمكن أن تنقذ الاقليم من مصيره الذى سبق تحديده .

وبالرغم من أننا أغفلنا المشاكل النوعية التى تلازم عملية التسلل إلى الاقليم والسيطرة عليه ، كما أغفلنا الكلام عن العملاء الذين يتم على أيديهم هذا التسلل وعن ضحاياه ، فاننا نعتقد أنه مما سبق أن ذكرناه لاشك في أن كلا من العملية ونتاجها البيئى على مستوى الاقليم يحتاج الى فهم والواقع أنه على الرغم من أننا قد نعمل على أن تسير العملية في تيار عكسى فان الحيز الاجتماعى الذى نريد أن نطبق عليه سياسة جديدة يعتبر عاملا مكيفا بالنسبة لهذه السياسة وقدرتها على اشباع الحاجات الأساسية للجماهير . وينبغى أن يكون من الواضح أن تحليل هذه المواقف يستدعى احداث تغييرات في الاتجاه الذى يأخذه علم المعرفة وعلم المنهج . ونحن نرى أن التغيير في علم المعرفة يبدأ في الظهور عندما نختار أهدافا ذات منفعة بدلا من اختيار موضوعات « للعلم » بها فقط ، كبداية لتعريف الغرض من « المعرفة » كما أنه لا يصبح من الممكن الوصول إلى مدخل جديد لعلم المنهج إلا باحداث تغييرات في سلوك الباحثين بحيث تتولد لغة مشتركة وقنوات اتصال تصبغ المعلومات الموجودة أو المستنبطة بصبغة اجتماعية . ونأمل أيضا في

القاء ضوء على الخرافة التى تتضمنها محاولة استخدام معلوماتنا عن ايكولوجية اقليم ما لتطبيقها كما هى على بيئة الاقليم منظورا إليها من الوجهة الاجتماعية . دون أن ندخل في اعتبارنا العمليات الداخلة في خلق هذه البيئة وفهمنا الكامل لهذه العمليات ٠

شاكو ـ الأرجنتين

البيئة والظروف الحضرية والمواطن

نرى هنا نموذجا آخر لربط اقليم من أقاليم الأرجنتين مع جبهة بيونس أيرس ٠ وفي سنة ١٩٢٠ كانت هذه الجبهة حيزا اجتماعيا واضح التحديد ولكن مع درجة من التكامل الاقتصادى ذات الطابع التبعى ٠ وكان لهذا التكامل الاقتصادى أثر في احداث مثل العمليات التى أحدثتها العاصمة البريطانية في جعل اقليم البامباس الرطب يخدم احتياجاته الخاصة ٠ وعندما اتسعت السوق الوطنية غيرت شاكو اتصالها الهامشى مع السوق العالمية من خلال مادة « التانين » إلى اتصال أقوى بالسوق العالمية من خلال القطن (أنظر الشكل ٤) ٠ وتختلف هذه المقاطعة (شاكو) عن سنتياجو دل استيرو في أنها لم تكن اقليما محتلا عندما بدأ اتساع جبهة البامباس ـ بونيس ايرس في الظهور ٠ وكان أهلها الأصليون أفرادا نزحوا من البامباس الرطب (حيث كانت عملية انتاج مادة التانين تتجه نحو الانتهاء) نتيجة سياسة الدولة التى تحملت مسئولية تمويل انشاء السكك الحديدية لفتح قلب الدولة فيما حول سنة ١٩١٤ ٠

وفي حوالى نهاية القرن التاسع عشر كانت قد تمت السيطرة على أراضى المقاطعة كجزء من جبهة ثانوية هى جبهة التانين التى كانت الدافع الأصلى للاحتلال الاقتصادى للأقليم ٠ ونتيجة لهذا النشاط فقد تم استغلال كل من أراضى الغابات والموارد البشرية بطريقة مدمرة ٠ومع ذلك ففى دراستنا لحالة شاكو لا تبغى التركيز على أسلوب تشكيل هياكل الاقليم ، ولكن على ما يحويه من مستوطنات حضرية مستحدثة ومواطن حضرية مستقرة ٠ ومع ذلك فالشكل ٥ (ب) يوضح الملامح الأساسية لهذه الهياكل ٠ وفي المنطقة الغربية (المنطقة ٥) بدأ انشاء جبهة القطن وربطها كتابع للسوق الوطنية التى يسيطر عليها كبار منتجى المنسوجات ومنشآت التسويق الموجودة في منطقة بونيس ايرس ، أما باقى المقاطعة فكان يعانى من قلة السكان ٠ وفي سنة ١٩٧٠ كان عدد السكان ٥٥٠٠٠٠ نسمة موزعين بين منطقة زراعة القطن وبين عاصمة المقاطعة ريزيستنشيا (منطقة ٦ الشكل ٥ ب) بنسبة ٦٠ ٪ للأولى و٤٠ ٪ للثانية ٠

وفي جبهة زراعة القطن كانت عمليات الإنتاج بعيدة مكانياعن عملية التسويق وغيرها من العمليات التجارية (المنطقة ٦ الشكل ٥ ب) كما يبدو من الشكل ٣ لأسباب اقتضتها سهولة التعامل ٠ وعلى ذلك فقد أصبحت ريزيستنشيا في سنة ١٩٦٨ تضم ٥١ ٪ من مجموع السكان الحضريين بالمقاطعة ، كما أصبحت تملك ٣٢ ٪ من ناتجها الصافى و٦٠ ٪ من نشاطها التجارى ٠ كما أصبحت تؤدى على المستوى الاقليمى مثل الدور الذى تؤديه بونيس ايرس مع داخلية البلاد اذ اقتبست تنظيمهاالوطنى المكانى ٠ واللحظة التى تسترعى الاهتمام الأكبر منا هى الفترة حوالى سنة ١٩٦٠ وهى نقطة تحول حيث بدأ التوسع في زراعة القطن يتحول إلى انكماش انعكست آثاره على تحول الاتجاه السكانى من الجذب الى الطرد ٠وكانت فترة التوسع الرئيسية هى ما بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٦٠ ٠ وكما سيتضح من تحليلنا لوضع اقليم بارانا (فيما بعد) فإن الازدهار والتوسع ثم الانحدار في جبهة القطن في شاكو التى حددتها حركية السوق الوطنية كانت أبطأ مما حدث في جبهة البن في بارانا التى كانت تعتمد اعتماداً أكبر على ديناميات السوق العالمية ٠

وفيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ فإن المنطقة (٦) التى تغطى مساحة ٤٠٠ كيلو متر مربع أصبحت تضم مكونات تمثل دورة التانين (مدينتى فونتانا وبترول الصفيدتين) والفترة المبكرة للاستقرار الزراعى (مارجاريتا بيلين وكولونيا بنيتز) بطول وسط الاقليم حيث كانت تتركز الوظائف النوعية والمصالح الضرورية لربط الاقليم بجبهة بونيس ايرس ، بمدينة ريزيستنشيا . وكانت أزمة القطن وتحولها إلى جبهة انكماش وطرد سكانى قد أدت إلى زيادة مضللة فى الأنشطة الحضرية وفى عدد سكان ريزيستنشيا . ويرى البعض فى هذا التوسع الحضرى تطورا ايجابيا فى اقتصاد المقاطعة ، ولكن الواقع أن ريزيستنشيا قد أصبحت معسكرا لسكان الريف الذين نزحوا من قراهم وعاشوا عند أطراف المدينة التى أنشئت أثناء توسع جبهة القطن ، للعمل كوسيط ورابط بين الاقليم المسيطر والاقليم التابع . وهناك مدينتان أخريان فى هذا الموقع سنفاضل بين مؤشراتهما البيئية فيما بعد .

وعلينا فى بداية الأمر أن نبحث فى معنى الوظائف الحضرية التى تنشأ نتيجة للدور الذى تؤديه العلاقة بين اقليم تجرد من سكانه بالهجرة منه واقليم آخر تراكم فيه السكان بالهجرة إليه . ففى سنة ١٩٦٨ كان هيكل العمالة يكشف ان ١٥ ٪ من العمال يعملون فى الصناعة وان الباقى موزع بين القطاع العام (٣٥ ٪) وبين التجارة والخدمات الشخصية (٥٠ ٪) واذا بالغنا قليلا أمكننا أن نقول أن ٨٥ ٪ من الوظائف المشغولة كانت تساعد على نزح السكان بعيدا عن الريف . ومع ذلك فعندما نحلل هيكل النشاط الصناعى فيما يتعلق بالتوزيع القطاعى والجغرافى للمدخلات والنواتج يتضح لنا أن السكان ليسوا إلا مجموعة من عبيد الصناعة الصغار ، الأحرار جسديا التابعين اقتصاديا . وهم لا يشكلون فيما بينهم كيانا متكاملا ، فالسبب الوحيد لعلاقتهم بالمكان الذى يقيمون فيه هو تيسر ذلك المكان لهم . فيما يسمى بالمدينة ليس إلا موقعا ملائما لمجموعة من الأنشطة غير المترابطة التى تعجز عن امتصاص السكان النازحين من الريف القاطنين حول أطراف المدينة . وجميع المراكز القادرة على اتخاذ القرارات فى المنشآت القائمة بالمدينة (فيما عدا استثناء واحدا اذ استثناءين تقع خارج المقاطعة ، وكذلك هو الحال فى المراكز التى تؤول إليها أرباح تلك المنشآت ، وبذلك لم يكن لدى المقاطعة أى فائض اقتصادى .كما لم تتواجد « المدينة » كنظام متكامل من الأنشطة المتشابكة ، بل تواجد بدلا من ذلك تجمع مكانى للبشر وللإنتاج الغريب بعضه عن البعض الآخر . قد يكون من الخطأ أن نطلق عليه اسم مدينة ، وبالتالى لا تكون ثمة بؤرة للتنمية أو للتوسع الايكولوجى الطبيعى .وقد تفاقم هذا الوضع بسبب تزايد الأنشطة المفروضة على المنطقة وآثارها على النظام الايكولوجى الطبيعى لها مما أدى إلى تدمير توازنها وتحويل طبيعتها الفريدة فى جمالها إلى موطن للأمراض وللخطر .

وفى سنة ١٩٥٨ بدأ الانهيار يصيب مدينة ريزيستنشيا ، التى كانت قد نشأت فى فترة ازدهار السوق الوطنية وما استتبع ذلك من توسع جبهة القطن فى شاكو والاضطرار إلى انشاء المدينة لتكون مركزا لتقديم الخدمات التى يحتاج اليها النظام .

وفيما حول سنة ١٩٦٠ بدأت منطقة بونيس ايرس تركز حوالى ٣٦ ٪ من مجموع سكان البلاد فى ٠,١ ٪ من مساحة البلاد الكلية .وقد دلت الاحصائيات التى نشرها المعهد الوطنى للاحصاء والتعداد على أن عدد السكان المخطط لسكنى شاكو والعدد الفعلى للسكان فيها فى سنة ١٩٧٠ كان (ـ ١٩ ٪) ، فى حين كان الفرق (+ ٢٨,٦ ٪) فى منطقة بونيس ايرس الكبرى . وقد ارتفع عدد السكان فى شاكو من ٥٤٣٣٣١ نسمة فى سنة ١٩٦٠ إلى ٥٦٦٦١٣ نسمة فى سنة ١٩٧٠ بزيادة قدرها ٢٣٢٨٢ نسمة فى عشر سنوات (٤ ٪) وفى هذه

الفترة نفسها ارتفع عدد السكان الحضريين في المقاطعة بواقع ٦٩٥٠٣ نسمة منهم ٣٦٣٥٠ نسمة استوطنوا ريزيستنشيا ٠

وفي خلال هذه الفترة ازداد عدد سكان ريزيستنشيا من ١١٤٣٣٨ نسمة إلى ١٥٠٣٩٨ نسمة في حين انقلب الحال في المدن المجاورة (في حدود دائرة نصف قطرها ٢٥ كيلو مترا حول ريزيستنشيا ، المنطقة ٦ بالشكل ٥ أ) ٠ وكان مسلك المدينتين الصغيرتين اللتين تنتجان التانين ، وتمثلان التبعية الاستعبادية بالمعنى التقليدى ، مغايرا لما حدث في ريزيستنشيا ، بسبب بعدهما عنها واختلاف التوقيت في انحدار انتاجيتهما فلم يتناقص عدد سكان مدينة تيرول بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ ، أما في الفترة بين ١٩٤٧ و١٩٦٠ فقد فقدت ١٠٠٠ نسمة أى ما يعادل ربع عدد سكانها الأصليين ، وهو انعكاس للأزمة في الجبهة الأولى للمقاطعة ، وان كان هذا الأثر لم يمتد إلى مدينة فونتانا إلا بعد ذلك بعشر سنين ٠ ومع ذلك فانه بالرغم من تدهور الأعمال في المدينة التى كانت ترتبط بانتاج مادة التانين فإن عدد سكانها ارتفع من ١٧٣٧ في سنة ١٩٦٠ إلى ٢٩٨٤ في سنة ١٩٧٠ ، وكان السبب في هذه الزيادة هو المد الذى حدث في سكان الريف الحديين الذين جذبهم قرب المدينة من فونتانا وريزيستنشيا ٠

أما القريتان الزراعيتان ، اللتان نشأتا نتيجة للموجة القديمة من المهاجرين ، فتعكسان الارتباط بين الموقف الاقتصادى ومشاكل النظم البيئية الطبيعية التى فقدت أرضها خصوبتها ٠ وقد فقدت مارجريتا بيلين ٦ ٪ من سكانها البالغ عددهم ١٣٣٤ نسمة فيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ ، كما فقدت كولونيا بينتز ٤٩ ٪ من سكانها البالغ عددهم ١٤٢٦ نسمة في هذه الفترة نفسها ٠

وتعبر هذه الأرقام بوضوح عن موقف اجتماعى اقليمى (تحدده علاقة التبعية للحيز الاجتماعى في شاكو) حيث كانت الظروف البيئية على مستوى المستوطنات الجديدة والمواطن القديمة عاجزة عن التخلص من التحديدات السابق فرضها من مركز السيطرة البعيد عنها ٠ ومع ذلك فان حالة شاكو تختلف عن حالة سنتياجو دل استيرو من ناحيتين مهمتين ، ففى المقام الأول لم تكن أنماط الاستقرار الموجودة من قبل قد دمرت تماما ٠ وفي المقام الثانى كان ارتباطها بالجبهة المسيطرة في أوج فترة القطن بالضرورة بسبب توسعها الصناعى ٠ ومع ذلك فإن النتائج البيئية نفسها لابد أن تظهر على مستوى المستوطنة الجديدة وعلى مستوى الموطن عندما تتم تنحية هذه الضرورة الحيوية وعندما تعمل القوة الاقتصادية المسيطرة على تحويل جبهة القطن المزدهرة إلى ميدان اجتماعى متدهور مما يؤدى إلى هجرة السكان منه ٠

ولاشك أن فحصنا لحالة ريزيستنشيا لابد أن يكشف عن بعض النتائج البيئية للموقف الخارجى ٠ فالعناصر التى تحدد عملية الاستيطان هى ، استخدام الأرض وملكيتها والاسكان والبنية الأساسية ٠ وفي الكلام عن تلك العناصر لابد أن نميز بين « المدينة » الرسمية والمدينة الفعلية ٠ فالمدينة الرسمية هى ما يدخل ضمن « الكردون » الرسمى الذى تحدده الدولة ٠ أما المدينة الفعلية فتتكون من الأراضى التى تشغلها مبان من أى نوع كانت ٠ وتبلغ مساحة مدينة ريزيستنشيا الرسمية حوالى ٢٦٧٥٠ هكتارا مع أن مساحتها لا تتجاوز ٣٠٠٠ هكتار ، من بينها ٢٤٠٠ هكتار فقط مسجلة في المساحة التفصيلية ، ومن هذه الأخيرة ١٦٩٠ هكتارا فقط تزيد كثافة السكان فيها عن ١٦٠ نسمة للهكتار ٠ أما الـ ٧١٠ هكتارات الباقية من الـ ٢٤٠٠ هكتار الأصلية بالاضافة إلى ٧٥٠ هكتارا مشغولة دون أن تقيد فى سجلات المساحة التفصيلية فتتكون منها المدينة الثانية « الهامشية » وحتى لو افترضنا أن الظروف مقبولة بيئيا في المساحة التى يبلغ متوسط عدد السكان فيها ١٦٠ نسمة للهكتار فإن المدينة الثانية تغطى حوالى ١٤٦٠ هكتارا

أى حوالى ١٥ ٪ من السكان ، ويشغلها ٣٥ ٪ من السكان في المنطقة الحضرية أى ٥٢٠٠٠ نسمة من مجموع ١٥٠٠٠٠ نسمة ، أما الأربعون هكتارا التى تشكل مركز المدينة فهى لا تضم إلا ١٦ ٪ من مجموع السكان ، وتشغل ٥٤ ٪ من المساحة المبنية التى سبق تسجيلها من قبل بهذا الوصف ٠

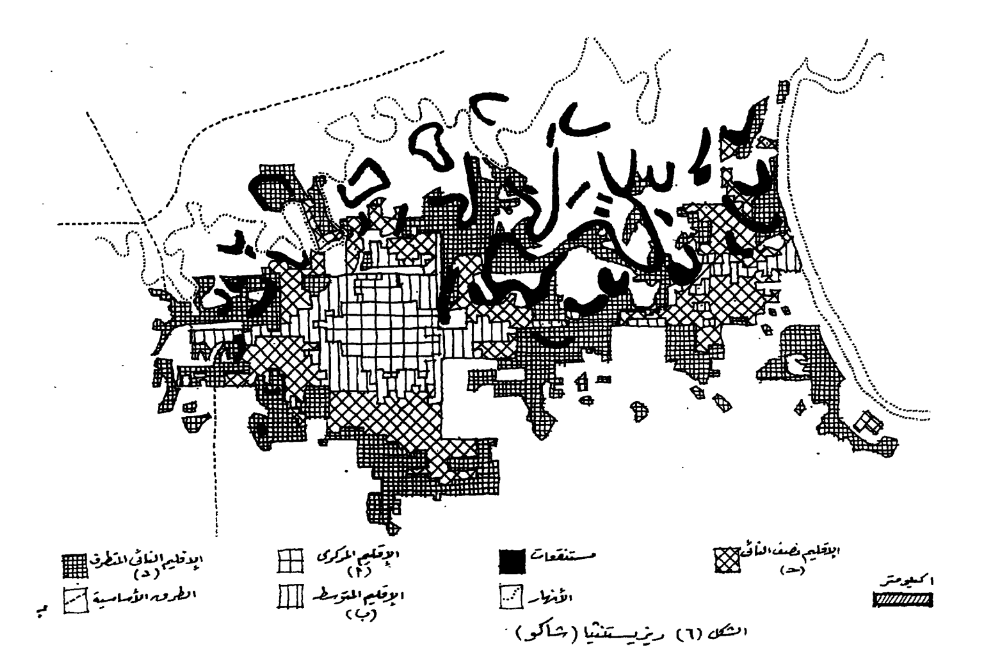
فاذا انتقلنا إلى البيئة الطبيعية لريزيستنشيا وجدنا أنها تقع على مساحة من الأرض المسطحة عند ملتقى نهرى بارانا ونجرو ، ومعنى هذا أنه اذا حدث فيضان لأحد النهرين (وهو ما يحدث فعلا على فترات تتفاوت بين ٥,٢ سنة و٤٠ سنة تقريبا) فان أعدادا من السكان يتراوح عددها بين ١٩٠٠٠ و٩٠٠٠٠ و١٠٣٠٠٠ يمكنّ ان تتأثر٠ ويحيط بالمدينة ١٥٠٠ هكتار من المستنقعات التى لم تضم إلى نظام البيئة الحضرية ٠ وقد تم ردم بعض المستنقعات وبناء الأرض المتخلفة عن الردم ، وبذلك تغير التوازن المائى للمنطقة كلها ، كما تلوثت بعض المستنقعات الأخرى بنفايات السكان والنفايات الصناعية أصبحت مباءة لنشر الأمراض ٠

وفي سنة ١٩٧٠ كان هناك عجز في المساكن يتراوح بين ١٠٠٠٠ و١٩٠٠٠ وحدة سكنية ، ويرجع هذا التفاوت إلى الأسلوب الذى نتبعه في الحساب ، فاذا حسبنا احتياجات السكان الحديين فقط فالعجز ١٠٠٠٠ وحدة ، واذا حسبنا احتياجات السكان الجدد مضافا اليهم قطاع من السكان يشغلون مساحات مسجلة في خطة المساحة التفصيلية فإن العجز يصبح ١٩٠٠٠ وحدة سكنية ٠ ومعنى هذا أننا اذا أغفلنا الـ ٨٠٠ وحدة التى ينبغى بناؤها سنويا لمواجهة زيادة سنوية في السكان قدرها ٤٠٠٠ نسمة نجد عجزا يتراوح بين ٨٠ مليونا و١٦٢ مليون دولار أمريكى (على أساس أن الوحدة الواحدة تتكلف ٨٠٠٠ دولار) ، ولا يمكن أن ينخفض العجز عما يتراوح بين ٤٠ و ٨٠ مليون دولار اذا ما أمكن الهبوط بتكلفة الوحدة الواحدة الى ٤٠٠٠ دولار فقط ٠

وقد قدر أن تكلفة توفير المرافق الضرورية من ماء وكهرباء ورصف طرق وصرف صحى هى ٣٠٠٠٠ دولار للهكتار ٠ فاذا استوعب الهكتار ٣٠ وحدة سكنية أو حوالى ١٥٠ نسمة ، واذا حاولنا مواجهة احتياجات ٥٣٠٠٠ من السكان الحديين بتكلفة ٥٠٠٠ دولار لكل عائلة (من ٥ أشخاص) ، واذا قارنا هذه الاحتياجات بالاعتمادات المدرجة في ميزانية بلدية ريزيستنشيا في سنة ١٩٦٩ وهى ٣,٣ مليون دولار (المصروفات الجارية والاستثمارات) ، فانه يصبح من الواضح أنه لا يوجد حل للمشكلة عن طريق النماذج التكنولوجية أو العرفية القائمة في منطقة بونيس أيرس ٠

ومع ذلك فإن بعض القطاعات تستفيد من « جيوب » الاستغلال المختلفة التى يسمح النظام المسيطر بوجودها ٠ فثلاثة وعشرون في المئة من المنطقة الحضرية هى أرض متروكة دون بناء ٠ وفي حالات كثيرة يسيطر مالك واحد على عدد كبير من تلك القطع متجاورة كانت أو لم تكن ٠ وبذلك فان المدينة محاطة جزئيا بمساحات من الأرض التى تقع كل منها في يد مالك واحد ٠ وكما يمكن أن نتوقع فإن الملكية والحيازة واستخدام هذه المساحات محدد أساسا بشبكة الطرق (في حالة ريزيستنشيا) ووسائل الحماية من الفيضانات ، وكلا الأمرين من مسئولية الدولة ٠ وبالرغم مما بذل من محاولات فقد تعذر منع الضاربين في الأراضى من الحصول على أرباح دسمة على حساب الدولة بل على حساب السكان الحديين ٠

مما سبق نرى أن توزيع السكان بمدينة ذات حجم متوسط يبلغ سكانها حوالى ١٥٠٠٠٠ نسمة ، وقد تعرض هيكلها البيئى لتحليل دقيق (بالنسبة للاستيطان الجديد والتوطن القديم) ، هو : المنطقة المركزية (أ) ١٤٥٠٠ (مع امكانيات بيئية مناسبة) ، والمنطقة الوسطى (ب) ٤١٥٠٠ (مع امكانيات بيئية



الشكل (٦) ريزيستنثيا (شاكو)

ناقصة) ، والمنطقة قبل النائية (جـ) ٥٥٨٠٠ (مع بعض النقص البيئى الخطير) ، والمنطقة النائية المتطرفة (د) ٥٢٢٠٠ (مع نقص بيئى كامل) (أنظر الشكل ٦) ٠

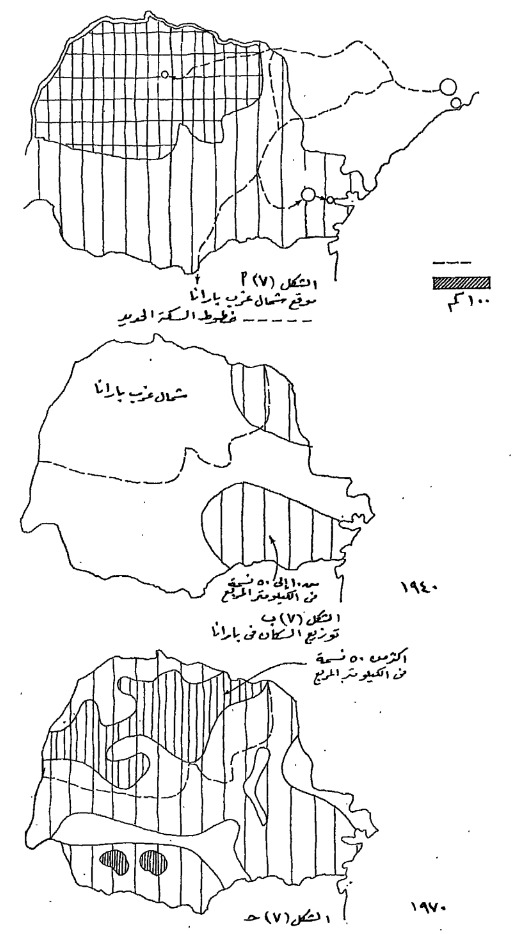
ومعنى هذا أنه في حالة كل من المنطقة جـ والمنطقة د فإن ٧٢ ٪ من السكان يعيشون من حيث البيئة والموطن في مستوى أقل من معايير المنطقة (وهى غير محددة طبقا للمعايير الدولية التى يتعذر تطبيقها غالبا) ٠ وهذه الصورة ليست مقصورة على ريزيستنشيا فقط ، كما لا يمكن اعتبارها « تنمية حضرية » ، ولا يمكن فهمها إلا في ضوء النموذج التفسيرى الذى قدمناه في هذا البحث ٠ فنماذج الايكولوجيا البشرية قد تكون على قدر من الفائدة ،ولكنها اذا لم تدخل إلى صميم التكوين الاجتماعى وإلى صميم الاختلافات بين طبيعة المناطق وظروف كل منها لا تفسر شيئا ٠ وعلى العكس من ذلك فإن أغفال وجهة النظر العالمية عن العوامل المحددة هو بدوره أيضا لا يفسر شيئا فالمدخل العلمى الوحيد هو انشاء علاقات تصورية منهجية فنية بين « العوامل المحددة » وبين تقسيماتها المكانية المتعاقبة إلى أقاليم ومستوطنات ومواطن تشكل في النهاية « العوامل المكيفة » بالنسبة لامكانية مواجهة الاحتياجات الأساسية للسكان التى تعجز عن تحقيقها البيئات الانتاجية والمعاشية للحيز الاجتماعى ٠ وعن طريق هذه العلاقات فإنه يصبح من الممكن الربط بين المستويات المختلفة للعمليات الاجتماعية مع وصف وتمييز المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى ستقام لدعم العلاقة بين البيئة وبين المجتمع طبقا لأنماط الأسلوب السائد وحاجته إلى تدعيم ذاته وتنميتها ، وذلك كله طبقا للأصول العلمية للعلوم الاجتماعية ٠

بارانا ــ البرازيل
البيئة والاقليم والمستوطنات

لسنا هنا في مجال تحليل الدورات الإنتاجية للبرازيل ولا الكلام عن جبهة البن منذ أن نشأت في وادى « باريبا » ، ولو أننا قد نتذكر أن هذا الوادى كان واحدا من المناطق المتدهورة التى خلفتها جبهة البن وراءها عند انتماشها ٠ ولقد كانت جبهة ساو باولو شأنها في ذلك شأن جبهة بونيس أيرس ، وأن كان ذلك لعوامل ديناميكية مخالفة ، خاضعة مباشرة للأسواق العالمية ٠ ولكن بارانا ، على العكس من سنتياجو وشاكو ، لم تكن منطقة متطرفة تعرضت للنهب كما هو الحال في سنتياجو ، أو اندمجت في الجبهة السائدة بوصفها جبهة تابعة كما هو الحال في شاكو ٠ فهى امتداد طبيعى للمنطقة الوطنية السائدة (أنظر الشكل ٤) ، ويختلف اقليم بارانا عن اقليم ساو باولو من حيث وقت دخوله مرحلة الإنتاج ، فعندما دخل تلك المرحلة كانت أساليب السيطرة الاقتصادية والقانونية قد استقرت تماما في ساو باولو ٠ وقد أنتجت بارانا البن ولكنها لم تكن قادرة على الاستيلاء على الربح والدخل اللذين هما من حقها ٠

وقد ازدهرت جبهة البن بسبب العوامل المختلفة من ديناميات السوق وعدم الاستقرار البيئى ٠ وفي بعض الأراضى حيث كان توافر هذه العوامل في أدنى صورة (كوجود سوق شديدة التقلب أو بيئة شديدة الاضطراب) فإن زراعة البن لم تستمر في بعض المناطق الإنتاجية إلا سبع سنوات ثم تركت الأرض بعد ذلك بورا ٠

وفي الشكل ٧ أ وضحنا ولاية بارانا بأكملها والجزء الذى خصص منها لزراعة البن وهو شماليها الغربى ، ويمكننا أن نلاحظ ديناميكية عملية التوطن بوضوح في الشكل ٧ ب والشكل ٧ جـ ٠ وفي سنة ١٩٤٠ تغلغلت جبهة ساوباولو في جبهة بارانا (الشكل ٧ ب) ٠ وفي سنة ١٩٥٠ كان سكان الولاية ٢،١


الشكل (٧) أ
موقع شمال غرب بارانا
خطوط السكة الحديد
١٠٠ كم
شمال غرب بارانا
من ١٠ إلى ٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع
١٩٤٠
الشكل (٧) ب
توزيع السكان في بارانا
أكثر من ٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع
١٩٧٠
الشكل (٧) حـ

مليون نسمة منهم ٣٦ ٪ يعيشون في منطقة زراعة البن ٠ وما وصلنا إلى سنة ١٩٧٠ حتى كان قد تم احتلال الولاية بأكملها ، وأصبحت المساحة المزروعة تمثل ثلث أرضها ويسكنها نصف اجمالى السكان (الشكل ٧ جـ) ٠

وكان هذا الانفجار السكانى وما صاحبه من تدمير البيئة الوليدة ، كما سنرى فيما يلى ، ذا أهمية كبيرة اذا تذكرنا أنه في تلك المنطقة كان كلود ليفي شتراوس في سنة ١٩٣٥ يقوم بدراسة الميدانية التى أصبحت فيما بعد موضوع كتابه الشهير « الأحزان المدارية » ٠ وفي الفصل الثالث عشر منه نراه يصف التسلل الأول للجبهة وتجريدها من الغابات ، ويصف حزنه لهذا التدمير الذى أصاب طبيعة الأرض ٠ كما نلاحظ وجود عاملين من العوامل التى قلنا بضرورة توافرها لضمان استمرار الحياة الاقتصادية لأى جبهة ، وهما ، وجود جهاز مسئول عن استغلال الأرض ، ووجود نظام للسكك الحديدية ٠ وقد وصف شتراوس كيف قامت حكومة البرازيل بالتنازل مبدئيا (أنظر الشكل ١٢) عن ١٢٠٠٠ كيلو متر مربع لشركة بريطانية على أن تنشىء السكك الحديدية وتعبر الطرق ، مع السماح للشركة ببيع قطع من الأرض لصغار المنتجين ، في حين تحتفظ الشركة بالسيطرة على مرفق السكة الحديد ٠ وكانت الصفقة ناجحة بكل معنى الكلمة ٠

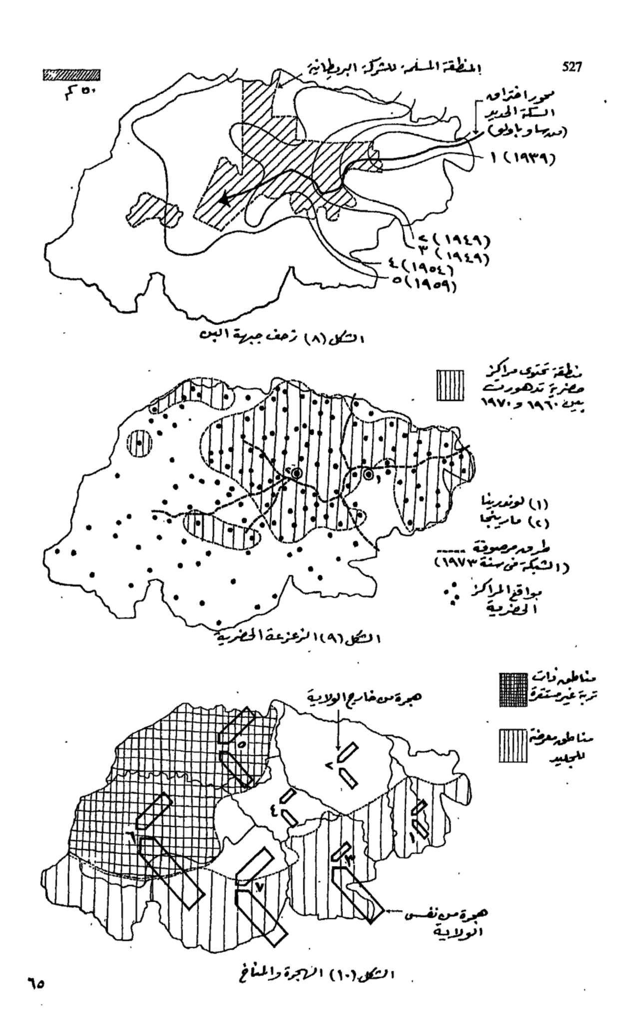
وهناك مناطق أخرى إلى الغرب لم يصفها ليفى شتراوس ، وهذه تم الاستيلاء عليها بوساطة جماعات من سكان بارانا ، ولم تكن وسائل انتقال ملكية الأرض المملوكة للدولة ثم تداولها من يد إلى يد سليمة دائما ٠ وفي هذا الجزء من الدولة كانت الأرض بعيدة عن الاستقرار ، ففى عشر سنوات أزيلت الغابات الطبيعية وانتشرت زراعة البن في الأراضى المختلفة من الغابات ثم حولت إلى مراع لتربية الماشية ٠ وقد أدى هذا التغيير السريع إلى زعزعة السكان ٠

ويمكننا أن نلاحظ من خلال الأشكال ٨ و٩ و١٠ تصويرا لما سبق أن ذكرناه ، فالشكل ٨ يبين اتساع الجبهة التى لا يمكن مقارنة حركيتها وحجمها بما يبرزه الشكلان ٩ و١٠ ٠ وفيما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٧٠ ، أى في خلال ثلاثين سنة ، كان أزيل ٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع من الغابات كما يبين ذلك الشكل ١١ ، كما أنشئت ١٥٣ بلدية و٥٠٠ مستوطنة زراعية ٠ وقد شملت تلك المستوطنات الزراعية مساحة ٥٨٧١٧ كيلو متر مربع ، وكانت ٤٥ ٪ منها تدار بمعرفة مالكيها الذين سيطروا على ٧٦ ٪ من مجموع المساحة المنزرعة ويوضح الايزدجرام المبين في الشكل ٨ المراحل التاريخية لتقدم الجبهة فيرمز الرقم ١ إلى سنة ١٩٣٩ وفيها أنشئت ٤ بلديات ، كما يرمز الرقم ٢ إلى سنة ١٩٤٤ وأنشئت فيها ٣ بلديات ، والرقم ٣ إلى سنة ١٩٤٩ وأنشئت فيها ١٤ بلدية ، والرقم ٤ إلى سنة ١٩٥٤ وأنشئت فيها ١٥ بلدية ، والرقم ٥ إلى سنة ١٩٥٩ وأنشئت فيها ٣٤ بلدية ٠ وما وافت سنة ١٩٧٠ حتى كان قد أنشىء في بقية المنطقة ٦٤ بلدية وفي سنة ١٩٧٣ كان مجموع البلديات ١٥٣ ٠ ولاشك أن هذا الايزدجرام يبين بوضوح العلاقة بين هذا التقدم بين ملكية الشركة البريطانية للأرض وانشائها للسكة الحديد التى تملكها ٠وليس ثمة تحليل منشور للمصالح التى تأثرت بهذه العملية ولا لنتائجها الاقتصادية أو السياسية ٠ أما شكل ٩ فيبين توزيع هذه البلديات بالنسبة لشبكة الطرق التى تم تمهيدها حتى سنة ١٩٧٠ ، كما يبين عدم استقرار نظام المستوطنات الحضرية كله ٠ ولم يكن لعدم الاستقرار هذا طبيعة مادية بسبب عمليات التعرية الطبيعية التى دمرت تلك المستوطنات ، ولكنه يرجع إلى أسباب اقتصادية أساسها الزعزعة التى حدثت في المناطق الريفية الواقعة تحت سيطرتها ٠ ويبين الشكل منطقتين أولاهما (ذات التظليل الرأسى) تضم البلديات

التى تدهورت من حيث عدد من تضمه من السكان فيما بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ .أما المنطقة الثانية غير المظللة فتضم البلديات التى تزايد عدد سكانها ٠ ويشير الرقمان ١ و٢ إلى مدينتى لوندرينا ومارينجا والمستوطنات الواقعة في نطاق منطقة امتداد الجبهة ، تلك المستوطنات التى تؤدى وظيفة الربط ووظيفة تحقيق الفائض ، وهو ما لمسناه في الكلام عن ريزيستنشيا وتأديتها هذا الدور بالنسبة لشاكو ، في حين لم يتحقق شيء من هذا بالنسبة لسنتياجو ٠ وقد عانت هذه المجموعة من المستوطنات الحضرية وضواحيها الريفية من مشاكل خطيرة بسبب عدم استقرار البيئة نتيجة لفعل عوامل التعرية ٠ وما حلت سنة ١٩٧٠ حتى كانت آثار تلك العوامل قد أصبحت كارثة كبيرة ٠ فقد أثر تآكل الأرض في ٧٦ بلدية يقطنها ٣٧١٠٠٠ نسمة ٠ ونعتقد أن كمية التربة التى كانت تضيع سنويا بسبب عوامل التآكل بلغت ٣٥٠ مليون متر مكعب في السنة ، وهو ما يساوى ١١٦٦٦٦ مبنى يستخدم في انشاء كل منها ٣٠٠٠ متر مكعب ٠ وقد قدرنا هذا الرقم على أساس فقد نصف سنتيمتر فقط من التربة في السنة ٠ ففى الهكتار الواحد يفقد ٥٠ مترا مكعبا سنويا ، وبذلك فإن الفقد الاجمالى من ٧ ملايين هكتار يوصلنا إلى رقم الـ ٣٥٠ مليونا الذى ذكرناه ٠ وكانت هذه العملية كفيلة بترك مناطق بأكملها بورا خلال سنوات قليلة ٠

وكانت آثار التآكل أبلغ في المناطق ذات التربة الرملية غير المتماسكة ٠ ويبين الشكل (١٠) المنطقة التى تتوافر فيها طبقة شديدة السمك من التربة الرملية الرسوبية (التى يضمها المربع في الشكل) ٠ وما حانت سنة ١٩٧٠ حتى كان ٣١ ٪ من سكان منطقة زراعة القطن (١,١٠٣,٠٠٠ من ٣,٥٦٠,٠٠٠ نسمة) يعيشون في أقسى الظروف حرجا من جهة التآكل ، ومعنى هذا أنه كان يتعين اضافة ٧٣٤,٠٠٠ نسمة من سكان الريف الى سكان المدينة السابق الاشارة اليهم وعددهم ٣١١,٠٠٠ نسمة ٠ وقد بدأت هذه العملية نتيجة اختلال التوازن الدقيق بين التربة وما يغطيها من نبات وعملية الترسيب ٠ ومع ذلك استمرت عملية ازالة الغابات كلما ازداد اتساع الجبهة ، وحل محل الغابات نباتات مزروعة أقل كثافة مما أدى الى زيادة سرعة جميع عمليات النشاط الهيدرولوجى التى تجسدت كطاقة اكتسحت الاقليم كله ٠ وما يهمنا بصفة خاصة هو كيف أن عمليات هذه الجبهة التى لم تتميز بخصائص مكانية خاصة قد ترجمت الى نظام أدى الى تدهور المنطقة نتيجة اتلافه الأراضى والأضرار بالسكان المقيمين عليها ويبين الشكل (١٠) الآثار التى ألحقتها الجبهة بالسكان ، وهو ما يعطينا فكرة عن حجم الهجرة فيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ بالنسبة لسبعة أقسام من المنطقة ٠ وتبين الأسهم العليا عمليات الهجرة من أجزاء أخرى من البرازيل ، أما الأسهم العليا فتبين الهجرة من داخل اقليم بارانا ٠ وقد كانت أعداد المهاجرين بالنسبة للأقسام من واحد الى سبعة هى :

القسم الأول : ٥٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ١٤٠٠٠ من بارانا
القسم الثانى : ٤٢٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ٧٦٠٠٠ من بارانا
القسم الثالث : ٣٦٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ١٥١٠٠٠ من بارانا
القسم الرابع : ١٩٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ٤٢٠٠٠ من بارانا
القسم الخامس : ٥٢٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ٥٩٠٠٠ من بارانا
القسم السادس : ٧٣٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ٢٢٨٠٠٠ من بارانا
القسم السابع : ٦٢٠٠٠ مهاجر من خارج بارانا و ١٩٠٠٠٠ من بارانا



الشكل (٨) زحف جبهة البن

الشكل (٩) الزعزعة الحضرية

الشكل (١٠) الهجرة والمناخ

وتعكس هذه الأرقام فداحة آثار هذه الجبهة على التركيبة السكانية . فقد امتص القسمان السادس والسابع ـ خلال عشر سنوات فقط ـ ما يعادل جميع سكان شاكو في سنة ١٩٧٠ كما دلت التقديرات على أنه كان من الممكن أن يقل عدد سكان منطقة زراعة البن بمقدار مليون نسمة من مجموع ٣.٥٦٠٠٠٠ لو أن آثار الجبهات الجديدة تكاتفت مع انكماش منطقة زراعة البن وتزايد عملية تآكل الأرض . وقد أدى التغيير في النشاط الزراعى الى اضعاف قدرة الاقليم على استيعاب السكان ، اذ حتى فيما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ كان تدهور جبهة البن قد بدأ يكون ملموسا . ففى سنة ١٩٦٠ كان ٥٤ ٪ من الأرض الزراعية تستخدم لزراعة البن و٢١٪ منها لزراعة المحاصيل الحولية و٢٥ ٪ لتربية المواشي . وفي سنة ١٩٧٠ كانت هذه الأرقام قد أصبحت ٢٣ ٪ و٣٠ ٪ و٤٧ ٪ على التوالى . ومنذ ذلك الوقت أحدث ادخال زراعة القمح وفول الصويا تغييرا ملموسا في أسلوب استخدام الأرض ، مما يدفعنا للاعتقاد بأن المساحة المخصصة للمحاصيل الحولية قد زادت منذ لك الوقت ، وكذلك الحال في المساحة المخصصة لزراعة البن ، ولو أن قرب تلك المساحة الأخيرة من خط الجليد (أنظر المنطقة المخططة بخطوط رأسية في الشكل ١٠) قد أدى إلى اتلاف تلك الزراعة في سنة ١٩٧٥ ، وبالتالى إلى ارتفاع أسعار البن العالمية حيث تنتج تلك المنطقة ما يعادل ٢٥ ٪ من اجمالى المحصول العالمى . ومع ذلك فاننا نشعر بأنه من العسير احتفاظ تلك المنطقة بالسكان ، فقد دلت التقديرات التى أجريت في سنة ١٩٧٣ على امكانية المحاصيل الحولية على اعاشة مالا يزيد على ٤٧ نسمة للكيلو متر المربع ، دون استخدام وسائل تكنولوجية جديدة . وهذه المعلومة الأخيرة تبشر بوصول جبهة جديدة إلى المساحة التى كانت مخصصة لزراعة البن ، كما تعكس الآثار المشتركة لإنتاج القمح وفول الصويا وكذلك استخدام رؤوس الأموال الاستثماريةالأضخم . وتتلخص هذه الآثار في زيادة التركيز على استخدام الأرض وتحسين امكانية التحكم في تآكل الأرض ولكنها تؤدى في الوقت نفسه الى تقليل عدد السكان ، الذين سينزح الكثيرون منهم صوب الجبهات الجديدة في ماكو جراسو ، وصوب باراجواى ، لتكرار عملية سوء استغلال الطبيعة وترك الأرض لسيطرة رؤوس الأموال الزراعية الضخمة ، تلك الأرض التى مازالت بكرا وتبشر بظروف انتاجية حسنة .

ولكى نستكمل دراستنا لهذا المثال ننتقل الآن إلى موضوع المستوطنات الحضرية والريفية وعلاقاتها بالعوامل البيئية وبالعمليات الاجتماعية الاقتصادية وهى التى نسميها « بالعوامل المحددة » .

وقد سبق أن تعرضنا بالشرح لعاملين يعكسان المصالح الاقتصادية ، وهما ، الأرض ، وشبكة المواصلات التى تجعل من الممكن تحقيق الاستفادة من المحصول ، وهى تلك الشبكة التى ظلت تحت سيطرة الشركة الانجليزية . كما سبق أن أشرنا الى تلك العلاقة الاقليمية التى تنشأ في بيئة طبيعية ذات امكانيات انتاجية عالية واستقرار طبيعى ضعيف .

وتنعكس الهياكل الاقتصادية على الهياكل المكانية للمستوطنات البشرية وأسلوب أوجه النشاط المستقرة فيها . ومعنى هذا وجود تباين أكثر تفصيلا بين المكونات الاقليمية الموضحة في الشكل ٣ . ويمكننا الآن أن نرى وجوه التباين هذه في مستوى المستوطنات البشرية حيث تتكاتف الأنشطة الانسانية المختلفة ووسائل المعيشة المادية وأساليب التنسيق فيما بينها لايجاد نظام من التفاعلات الناشئة بدورها من هياكل ومن عمليات . وعلينا الآن أن نحلل المشاكل الثلاث التى أثرناها في بداية هذا المقال .

والمشكلة الأولى هى ، لماذا يجد الناس أنفسهم وقد التصقوا بمناطق بعينها ؟ قد سبق أن تكلمنا عنها تفصيلا ، ويبقى ان نتحول الى المشكلتين الأخيرتين ، وهما ، كيف تقوم الأنشطة في منطقة بعينها ؟

وكيف يمكن الاستفادة من ناتج هذه الانشطة ؟ وقد سبق أن رأينا في حالة ريزيستنشيا أن الاستفادة كانت محدودة فيما يتعلق بالموطن الأصلى . أما الآن فسنرى الحدود القائمة فيما يتعلق بالمستوطنات الحضرية والريفية الجديدة .

ان طبيعة العوامل المحددة تفرض أوضاعا هيكلية معينة تؤدى إلى نوع من الاتحاد بين تلك العوامل مع احداث زعزعة في الاقليم . والموقف الذى سنشرحه فيما يلى (والذى سبق أن لاحظه ليفى شتراوس في سنة ١٩٣٥) يبدو كما لو كان من عمل قوة شريرة . اذ أنه يتعذر أن نتصور نظاما من الحركية الاجتماعية والطبيعية أسوأ من ذلك النظام الذى يتفاعل مع هياكله المكانية المخططة لابراز مساوئه العديدة . اذ ما الذى يعمل على تشجيع التسلل الى الاقليم ؟ انه بلاشك الرغبة في زيادة عائد الاستثمار (وهو في حالتنا هذه كان منحة من الحكومة البرازيلية إلى حد كبير) عن طريق استغلال محصول زراعى . وكما سبق ان ذكرنا يستلزم ذلك ان يتوافر الى جانب راس المال قوة سياسية يديرها او يتحالف معها أصحاب رأس المال . كما يستلزم توافر الأرض والقوى العاملة والقرب من وسائل النقل . وبسبب طبيعة تضاريس الاقليم وكثرة انتشار المسطحات المائية فيه . ورغبة في تقليل المصروفات المباشرة إلى أقل عدد ممكن . كان الإنتاج يسير بمحاذاة اتجاه سير الشبكة المائية . وبذلك تيسر للنظام الانتاجى أن يتخلل المنطقة كلها من الطرق الرئيسية إلى الدروب الصغيرة . وفي الوقت نفسه فانه رغبة في تشجيع الملكيات الصغيرة التى تضم رأس المال الصغير والقوى العاملة مما يقلل من الحاجة إلى الاستثمارات الضخمة ويضمن توزيع المخاطر إلى أقصى حد ممكن في منطقة مجهولة نسبيا . قسمت الأرض إلى مساحات صغيرة (كانت في بعض الأحيان ٥٠ مترا × ٤٠٠ متر أو أكثر) بحيث تتصل احدى نهايات كل مساحة بطريق رئيسى (وقد يكون طريقا مائيا) ويتصل طرفها الآخر بأحد الأنهار أو القنوات . ويوضح الشكل ١٢ أسلوب استخدام الأرض الناتج من تطبيق هذه القواعد . واذا تذكرنا مدى الالحاح في سرعة ازالة الغابات (أنظر الشكل ١١) فإن هذا يجعلنا نتصور مدى التآكل الذى يمكن أن يصيب الأرض نتيجة هذا الأسلوب من استغلال الأرض .

وقد رأينا حتى الآن كيف أن عملية « محددة » تولد الهيكل الخاص بها من استغلال الأرض وتقسيمها . وعلينا الآن أن نرى كيف أن هذا الهيكل « يكيف » عملية الإنتاج ولاشك أن عملية الإنتاج تخضع بالضرورة للعوامل « المحددة » .

تمكس هذه العملية استغلالا للقوى العاملة . وبذلك فإن لها جميع خصائص نظام قائم على الاستغلال . فالفلاح الصغير يعجز عن الخروج على القواعد التى تحكم نظام الإنتاج ونظام تكثير الإنتاج . اذ يسيطر على المنتج الصغير مجموعة من الوسائل المتحكمة التى تتلخص فيما يلى . أولا الديون التى يتحملها في شراء الأرض وثانيا التحكم في وسائل انتاج محصول الأرض والعمل وثالثا شبكة التسويق القوية . وبالتالى فإن الفرد الذى يجد نفسه محلا للاستغلال بهذا الأسلوب ينقل هذا الاستغلال إلى أضعف الحلقات في السلسلة . أى إلى البيئة الايكولوجية الطبيعية التى يستقر فيها معرضا تلك البيئة إلى ما يمكن تسميته بعملية « النهب » الزراعى . ويصاحب هذه العوامل أسلوب خاص من التفكير . فالمنتج « على علم » بتوافر أراض شاسعة إلى الغرب من المنطقة التى يتلفها . وهذه الأرض يمكن استخدامها . فاذا عن لأحد الفلاحين أن يثور على الأوضاع القائمة وأن يحمى أرضه فإنه يجد أن ضآلة مساحة أرضه تعوقه عن زراعتها بالأساليب التقليدية وحتى لو تمكن هذا الفلاح من تطبيق الأساليب السليمة على أرضه فإنه

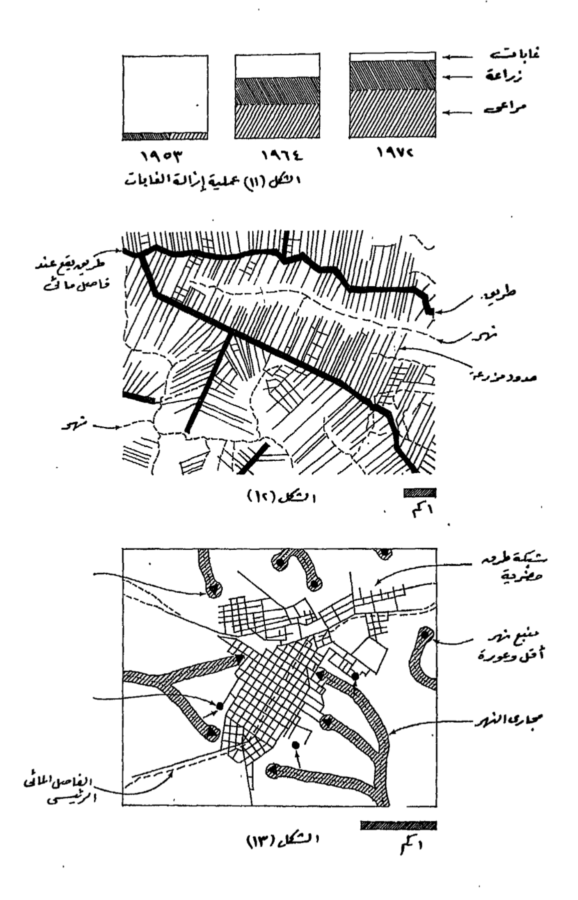
سرعان ما يعانى من التآكل الناشىء من وجود طريق أو مدينة أو حيازة زراعية أخرى بعيدة عنه . وطبقا لنظرية النظم فإن عائد مثل هذا النظام يؤدى بالتبعية إلى تحطيم ذاتى للنظام نفسه ، وهو ما حدث بالفعل . فقد تطور النظام بحيث انتهى عهد صغار المنتجين وحل محلهم منتجون يملكون من الأرض مساحات أكبر يزرعون فيها محصولات أخرى ويبيعونها إلى أسواق أخرى . وبذلك أمكن السيطرة بشكل أقوى على عمليات تآكل الأرض . كما تسنى للمنتجين الأكبر المشاركة في عملية التوزيع وتحقيق الأرباح ، اذ أنه في الإنتاج الزراعى الكبير تصبح هذه العمليات جزءاً من الكيان الموحد المكون من رأس المال والعمل والتكنولوجيا والأرض والأسواق .

وقبل أن ننتقل لدراسة المستوطنات الحضرية ينبغى أن نشير إلى أن رأى سانتوس في عدم وجود فروق بين المناطق الزراعية بسبب ظروفها الطبيعية وامكانياتها الزراعية ينبغى أن لا نتوسع في الأخذ به بما يتجاوز ما أشرنا اليه في النقطة (٤) من المستوى الثانى من الشكل (٣) .كما ينبغى من جهة أخرى أن لا نفرط في الحماسة في الأخذ بالمداخل البيئية التى تغفل تماما القيود التى تفرضها العمليات المحددة والهياكل المكيفة والعمليات التى تتكيف بتلك الهياكل ، وهى الأمور التى تتفاعل فيما بينها داخل الأقليم الواحد . بل أننا في حاجة إلى تحليل دقيق لمفهوم التنمية البيئية الايكولوجية . كما ينبغى أن نحذر من الانسياق إلى التعميمات التى يلجأ إليها دعاة الاقتصاد « الماكرو » الذين لا يحفلون بوجوه التباين في الحيز الاجتماعى .

ان العمليات التى تجرى في المناطق الحضرية من شمال غربى بارانا هى صورة طبق الأصل تقريبا مما ذكرناه عن المستوطنات الريفية ، مع بعض العوامل الهيكلية والتكنولوجية الاضافية التى تزيد الصورة قتامة . وفيما يتعلق بالمناطق الحضرية يمكننا أن نقول (أنظر الشكل ١٣) ان انشاء منطقة من ذلك النوع لا يستلزم مجرد ازالة الغابات مما لا يقل عن كيلومتر مربع ، بل أن تلك العملية تتم في المناطق التى تتوسط مجارى الأنهار أو القنوات أى التى تقع في نطاق شبكة المواصلات . وعلى ذلك فإن مواقع تلك المدن التى تتغطى بالشوارع وبالمبانى تؤدى إلى زيادة تركيز المياه الجوفية ومياه الصرف الصحى التى تنتقل إلى موارد المياه الرئيسية من خلال شبكة الطرقات مما يحيلها إلى قنوات من مياه الصرف الصحى . واذا تذكرنا أن الأمطار التى تسقط لمدة ٢٤ ساعة وتبلغ ارتفاع ١٢٠ مليمترا على سطح كيلومتر مربع واحد تخلف وراءها ١٠٠,٠٠٠ متر مكعب من الماءالذى يتركز أحيانا في جهة واحدة أو جهتين ، فإن ذلك يدلنا على مدى قدرة تلك المياه على تعرية الأرض . ولاشك أن عدم تنظيم استخدام الأرض يجعل من المستحيل تنظيم التآكل في الحضر وفضلا عن ذلك لا توجد بالحضر مصالح لشركات كبرى تدفعها إلى توحيد الجهود لوقف تآكل الأرض كما هو الحال في الريف . وبذلك تخضع عملية وقف التآكل إلى الاحتياجات القانونية والمذهبية للملكية الخاصة للأرض ،وهى التى يحميها النظام المسيطر بهياكله الاقتصادية والأيديولوجية والقانونية . وأخيرا لا حل للمشكلة إلا بالتنظيم الاجتماعى للأرض وللاستيطان .

ختام

ينبغى أن لا ننسى أن المناطق التى تعرضنا لدراستها ما زالت تمر بعمليات محددة ذات طبيعة اقتصادية وسياسية وثقافية .وما زال يطبق بتلك المناطق أساليب التوسع الاحتكارى الرأسمالى ،



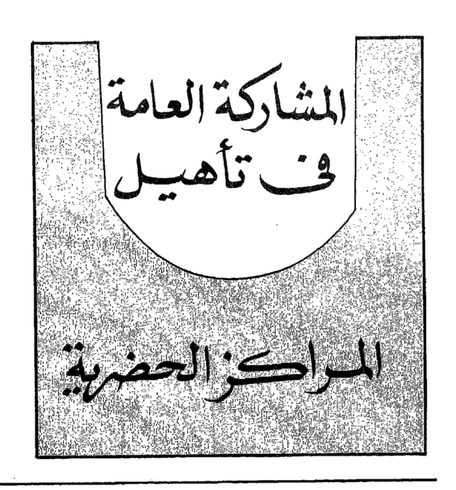
الشكل (١١) عملية إزالة الغابات

الشكل (١٢)

الشكل (١٣)

وهو النظام الذى يتحول في الريف النائى إلى احتكارات زراعية ضخمة ويجب أن لا ندهش لعدم وجود نشاط اقتصادى ذى شأن في سنتياجو دل استيرو اذ لا تتوافر هناك مصالح لهذا النوع من النشاط الكبير كما يجب أن لا نندهش اذا علمنا أنه في سنة ١٩٧٧ قامت مجموعة من دول أمريكا اللاتينية بنقل ملكية ٢٥٠٠ هكتار من الأرض المملوكة للدولة إلى « مستوطنين » وسط التماسات عاجلة بتطوير وتثبيت الحدود الزراعية . كما يجب أن لا ندهش عندما نسمع نداء الاقتصاد والزراعة في تلك الدول ينادون بأن هناك حاجة إلى شركات ضخمة لتنمية الحدود الزراعية لدولهم . فالذى حدث فعلا ، بطريقة غير رسمية ، خلال مرحلة التنافس الرأسمالى ، هو مباركة الدولة للمرحلة الاحتكارية من الرأسمالية ، مع انشاء وزارات اللعناية بشؤون البيئة . لذلك فإن ما نحاوله في هذه الدراسة ليس مجرد نقد العمليات التى تجرى . بل محاولة وضعها في اطار تصورى يتيح لنا التمييز بين الآراء التى تتضمنها في أبعادها القطاعية والمكانية المختلفة التى تحدث فيها .

ومع ذلك فإن المداخل التى أشرنا إليها في مقدمة هذه الدراسة لا ترضينا تماما ، اذ أنها لا ترتبط بالقدر الكافى سواء بعضها ببعض أو بالحقيقة التى نحاول تفسيرها ونقدها وتغييرها إلى ما هو أفضل . ولكننا نعتقد أننا قد نجحنا ـ على الأقل ـ في ابراز مدى الحاجة إلى انشاء هذه الرابطة خصوصا بالنسبة لأولئك الذين يهتمون بمراقبة ظاهرة فشل سياسات التنمية على المستوى الاقليمى والريفى المرسومة لمواجهة احتياجات الجماهير الأساسية وظاهرة كبح قدرات الجماهير على ادارة أنفسهم وادارة الأقاليم التى تمثل بالنسبة لهم معنى اجتماعيا كبيرا :



مقدمة

عندما تبدأ المراكز الحضرية أو المدن الداخلية في اظهار مشاكل اقتصادية خاصة ، تكون غالباً مصحوبة بمشاكل اجتماعية حادة ، فانها تصبح ـ في هذه الحالة فقط ـ موضعا للاهتمام والدراسة من جانب مخططى المدن والمسئولين بالحكومة . وتعد هذه المشاكل في كل مكان نتيجة طبيعية للتجاهل الطويل الأمد للطبيعة الخاصة لهذه المراكز . ومن ثم لم يكن بدمن أن ينتهى الأمر في كثير من الحالات الى الفوضى والاضطرابات التى لوحظت في عديد من البلاد المتباينة كنتيجة لسياسة عدم التدخل في الأمور الاقتصادية الا في حالة الضرورة القصوى ، ولا يستغرب أن تكون عمليات التطوير التى لها صلة بالمراكز الحضرية القديمة هى التى تمخضت عنها الحاجة الملحة للمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير الريف والحضر .

وقد أدى رد الفعل الدفاعى في عدد من البلاد الى انشاء جمعيات خاصة أو لجان للأحياء ، أما بهدف منع الهدم ونزع

الكاتبة : دوروتى فوزيل باربييه

مهندسة معمارية فرنسية ، عملت في تجديد المراكز الحضرية في شمال افريقية بتكليف من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبتكليف من عدد من الوزارات الفرنسية

المترجم : الدكتور على لطفى

وزير المالية بجمهورية مصر العربية

الملكية وطرد المستأجرين ، أو للاحتجاج على ظروف المعيشة التى يستشعر أنها راجعة الى إهمال الحكومة .
وبالعكس هناك حالات أخرى أدى فيها التخطيط المشترك لتأهيل المراكز السكانية القديمة الى انشاء جمعيات أو لجان مماثلة ، اعتبر تعاونها المستمر ضروريا من جانب المسئولين .

وسلوك قاطنى المراكز السكانية القديمة في المدينة أو مستخدميها ، سواء كان سلوكا خياليا أو واقعيا أو نابعا من رغبة ، ولا يعد ظاهرة فريدة متصلة بهذه المراكز دون غيرها ، وانما يعتبر حالة خاصة تدخل في نطاق المشكلة العامة لمشاركة الجماهير في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والاطار المادى للحياة .

منشأ المشاركة : تمزق في البناء الاجتماعى

في سنة ١٩٧٦ ركز مؤتمر الأمم المتحدة بفانكوفر الخاص بالمستوطنات البشرية اهتمامه على دراسة مشاركة العامة في تخطيط المدن ، وفي كل القرارات التى تخص البيئة . وكان تقديم هذا الموضوع بهذه الطريقة في اجتماع دولى يعتبر في حد ذاته مثيرا للدهشة . ففى الواقع كان تطوير ونمو المستوطنات البشرية ، منذ أعوام قليلة مضت ، قاصرا على السلطة المهيمنة في الدولة ، كما كان خاضعا للمصالح العليا

من وجهة نظرها ، حيث كانت هى الحائز الوحيد لكل المعلومات والبيانات الخاصة بهذا الموضوع • ومع ذلك أدى فشل السلطة المختصة ، وخاصة في العشرين عاما الأخيرة ، الى احداث عدة تمزقات في البناء الاجتماعى تمخض عنه وضع شديد التأزم بالفعل •

وقد كانت التركيزات الصناعية الضخمة ، والمركزية الاقتصادية والادارية ، والنمو الرهيب في بعض المدن ، والهجرة في كل الاتجاهات ، والتخلص من نوعيات كاملة من السكان ، وتناقص عدد سكان الريف والمناطق السكنية القديمة في المدن ، هى النتائج الواضحة الرئيسية للتخطيط الذى أصبح من العسير الثقة فيه • وفي كثير من الحالات أصبح النمو السريع الذى تندفع فيه كل مستويات السكان مرادفا للعزل الاجتماعي (التمييز العنصرى الاجتماعى) ، سواء في أماكن السكنى أو العمل ، ومرادفا للوقت الذى يضيع في قطع مسافات تطول يوما بعد يوم ، وفي التفرقة الجلية في توزيع التسهيلات التعليمية والاجتماعية والثقافية •

وبالاضافة الى ما سبق أصبح الناس في كل مكان يشعرون بالتغيرات الفجائية في سبل الحياة كأنما هى لطمة لآدميتهم •

وقد أدت هذه الاستفزازات التى عكرت أساليب الحياة الى تمزقات حادة وواسعة النطاق في البناء الاجتماعى لمعظم المدن الرئيسية ، فتولد عن ذلك انعزال الفرد عن الأسرة ، وتغيرات متطرفة في العلاقات الاجتماعية والتعليمية ، وفقدان الهوية الانسانية والثقافية ، وجرائم الأحداث ، وهلم جرا

وفي الوقت نفسه شد منتقد التنمية ـ وعلى الاخص التنمية الحضرية ـ الانتباه الى عدم منطقية مبدأ أخضاع التطوير بمنتهى القسوة لقوانين الربح ، فقد انتقدوا ذلك المنطق نقدا شديدا ، حتى عندما كان البحث عن الربحية بأى ثمن خاضعا من الناحية المعنوية للضرورات التكنيكية الثابتة ، أو حتى للضرورات السياسية • فالتمزقات التى تعترى الروابط التى تربط ساكن المدينة بماضيه ، وأسلوبه في الحياة ، ومطامحه ، وايمانه بمزايا التنمية ، تمخضت عن فقدان ثقة هذا الساكن في النظام الاجتماعى المسئول عن ادارة العاصمة والمدن الأخرى ، كبيرة كانت أو صغيرة ، والمدينة الخاصة بالساكن الفرد ، والحى الذى يقطنه •

التطور الاجتماعى
من التفويض الى المشاركة

ان الباحث في موضوع المجتمعات التقليدية يخلص الى ملحوظة جوهرية مؤداها أن « الخليط المكون من موظفى الحكومة والمسئولين ، والخبراء بكل أنواعهم عاجزون أو محجمون عن ادخال الاحتياجات الحقيقية والواقعية ـ التى ندركها ونعيها ـ في حسابهم • ومن ثم فمن حقنا

بل من واجبنا أن نجاهر باحتياجاتنا وآرائنا ، وأن نكافح للانتصار لها وفرضها ان أمكن .

وقد يبدو مثيرا للدهشة أن يعلن عن الطلب جهارا دون أن يجد أذنا صاغية في المجتمعات الديمقراطية التى توفر نظمها الاجتماعية استشارات دورية لمجموع السكان في مختلف الأمور .

ويلاحظ المراقبون أن هذه الاستشارات تنتهى بتعيين ممثلين تسلم لهم القوى التفاوضية على كل مستويات اتخاذ القرارات نيابة عن مجموع المواطنين ، لعدة سنوات ، مما يجعل هذا التفويض في كثير من الحالات قاصرا عن توفير التمثيل الحقيقى لمجموع المواطنين في الجهات التى تمر بتغيرات سريعة . وقد أصبح من المقبول منذ فترة طويلة أن تكون ظروف العمل باستمرار محلا للاعتراض والتشاور عن طريق الممارسة والمؤسسات الاجتماعية ، مثل الاتحادات التى اعتبرت تطورات ثورية في وقت ما ، أو عن طريق لجان الأعمال التى ما زالت في نظر العالم هى الاستثناء أكثر منها القاعدة ولا تعتبر المطالبة باشتراك العمال في الادارة في حد ذاتها مطلبا غير منطقى . وحماية المستهلك لا تعتبر أمرا برلمانيا . وبالمثل فان تعليم الاطفال عموما لا يتطلب أن تكون للسلطات الرسمية المسئولة عنه سيادة كاملة ، فالآباء أولا ، ثم الطلاب أنفسهم ، مدعوون للمشاركة في اختيار المناهج الدراسية ، وبناء وتشغيل المدارس ، وتطوير الدورات الدراسية ، الخ . حتى بالنسبة للجيش ــ في بعض البلاد ــ تقبل بعض أشكال التعاون .

في اتجاه ديمقراطية عميقة الجذور

وقد يكون التناقض ظاهريا بالنسبة للاطار المادى لحياة المواطن اذا ما أسلم قياده للخبراء والقادة السياسيين الذين يتقبل قراراتهم بدافع دينى . فما من شك في أنه ممثل من أعضاء المجالس البلدية الذين انتخبنهم ممن يفترض فيهم حرصهم على مصالحه ، ولكن الجهاز الادارى يفقد باستمرار قوته وفاعليته ، في الوقت الذى يتم فيه التحسن في الإطار المادى نتيجة لقرارات كثيرة التعقد على المستويين الأقليمى والقومى

ففى حالات كثيرة تكون المشاكل البيئية أبعد مدى من مقدرة الموظفين المنتخبين الذين لا يمكن لمنتخبيهم الوثوق بهم وثوقا تاما عندما يصل الأمر الى مواجهة القوى الكبيرة : لسياسة الحكومة ، والشركات الصناعية الكبيرة ، والدفاع القومى ، وسياسة الطرق ، بل كذلك قوة المضاربين في الأراضى والمبانى ، وبصرف النظر عن المعارضة المستمرة والعنيفة في بعض الأحيان ، التى يمكن أن تحدث فيما يتعلق ببعض المنشآت الصناعية الخاصة (ومن أهمها على سبيل المثال الطاقة الذرية) ، فاننا كثيرا ما نجد مجهودات لبناء قوى مضادة تعتبر في واقع الأمر تطورات ايجابية « حديثة » (مبتكرة) ، أو محاولات للتجديد في مجال التمثيل أو المشاركة الديمقراطية . ونظرا لضعف السلطات المحلية ، وأخطاء المركزية المفرطة ، فان جماعات من المواطنين تحاول اقامة نظم اتصال أفقية تربط فيما بينها المكونات المختلفة لاطار حياتهم الكلى ، مثل ، الاسكان ، والعمالة ، والأسرة ، والأنشطة الترفيهية .

ولا يعنى ذلك أن هذا التطور الديمقراطى يعتبر دائما وفي كل مكان موضوع الطلب الواعى المعبر عنه ، والمصوغ على مستوى متشعب الجذور ، بل على العكس تحتشد غالبا قوى المخططين ورواد

الاصلاح الديمقراطى المأمول الذين يرفضون الاستسلام لتخاذل جماهير الناس في مواجهة المؤسسات الاجتماعية التى تبدو لهم كبيرة ومعقدة ، فهم يعلمون أنه في الأمور البيئية لا يوجد اتجاه علمى مطلق ، ولكن توجد مفاضلات يقوم بها أقلية ، ومن ثم فهم ينشدون الوسائل التى تؤمن مشاركة أوسع مدى من جانب العامة في هذه الاختيارات أو المفاضلات . والمسألة باختصار هى اعادة نهضة الأبنية الديمقراطية ـ في المجالات التى أصبحت فيها غير سليمه ـ بالدعوة الى عوامل جديدة للاتصال بين القاعدة والقمة . فالقرار سيتخذ دائما على مستوى القمة ، ولكن على الأقل سيمكن تعديله حتى يمكن بالتالى الاسترشاد به . وفي ضوء ذلك يمكن تعريف المشاركة بأنها تكامل تدريجى لنظام سياسى واجتماعى قائم بالفعل لمواطنين كانوا حتى ذلك الوقت مستبعدين من عملية اتخاذ القرارات .

المخاطر

يمكن استغلال مشاركة السكان وغيرهم من الجماعات المعنية بوضوح في مناورات سياسية ، سواء كانت تلك المشاركة دستورية أو لها صفة غير رسمية . وأحيانا تفاجأ الحكومة باعتراضات حيوية على المستوى المحلى ، سواء لعدم ملائمة تصرفها أو للاعتراض على خطة عمل لكونها ضارة أو غامضة ، بل قد تستجيب الحكومة لهذا الضغط ولكن فيما بعد ، وعن طريق دعوة المواطنين للمشاركة في الاضطلاع بمهامها ، فانها تكسب بذلك أداة قد تكون من الصعب استخدامها ، الا أن لها أثرها في كسب الموافقة على القرار ، فقد تحصل على مدافعين عن وجهة نظرها من بين معارضيها السابقين الذين أصبحوا هم رؤوس جمعيات الدفاع ، ولأنهم لا يستطيعون البقاء خارج هيكل المشاركة فالأمر ينتهى بأن يجعلوا من أنفسهم مبررين (جدليين) مجانيين للهيكل الذى تمنوا التصدى له . كما يمكن للموظفين والخبراء عن طريق سبر أغوار الآراء استغلال هذه المشاركة للتوصل الى الحجج التى تمكنهم من تقديم مشروع كان من الصعب الحصول على تأييد له . وأخيرا وبالاذعان الحاذق لجماعة من المعارضين يمكنهم تشتيت معارضى مشروعهم باسترضاء أكثر المعارضين أعتدالا .

وقد بررت كل الانتقادات والمخاوف ، الا أن تعظيمها يعد فضحا لوجهة نظر ناقصة للعملية ، أو محاولة شيوعية تهدف الى استبدال مركز قوة بآخر .

وفي الواقع نجد أن الذى مهد السبيل للمشاركة العامة هو الادارات الفنية في الحكومة (موظفو الوزارات مثل الاشغال العمومية والمعدات ، والبيئة ، والثقافة ، حسب الظروف والبلد) ، وهى التى لا يعتبر العامة من خصومها ، بل على العكس يعتبرون من حلفائها ضد مراكز القوة الاقتصادية والسياسية .

ويجب أن يذكر أن الادارات المشار اليها لديها أحدث المعلومات والحجج في مجال التنمية الحضرية وغيرها ، لأن لديها الخبرات المتخصصة في تكنيك الموضوع ، ولأنها في وضع يتيح لها قياس النتائج .

ومن ثم فما من سبب يمنعها من استخدام وضعها الخاص لجعل موقفها مفهوما ومقبولا ديمقراطيا من كل من العامة والسلطات السياسية ..

والمشاركة العامة لا تكتفى بالقاء الضوء على الطبيعة الخاصة للمشاكل البيئية لمساعدة السلطات على التوصل لآراء جديدة أو رجال جدد ، والوصول الى ما يفكر فيه الناس ، وتطوير الاستراتيجيات بشكل

ملائم • فبينما هناك امكانية واضحة لاكتساب المشاركة العامة أو ممارستها ، أيا كانت المخاطر الملازمة لها ، فانها ليست مثبطة للهمة بشكل كبير • فهى أقل جدية من مخاطر الجمود والمحافظة على الحالة الراهنة التى لا يمكنها أن تتمخض الا عن صمت مستمر أو عصيان ••

الاهداف الطويلة المدى

من الأهداف الرئيسية للمشاركة العامة التدفق الحر للمعلومات عن كافة المواضيع ذات الأهمية العامة وتداولها على كافة المستويات • فنحن في حاجة الى تطوير قدرة الجهاز الاجتماعى على الاضفاء واعطاء شكل ثابت لحرية المعلومات التى لا يمكن تحقيقها ما دام تفكيرنا فيها مقتصرا على اعتبارها القدرة على الاستقبال الايجابى للمعلومات بدون امكانية تنويعها • والرغبة في المشاركة من خلال الجمعيات والجماعات تخلق على الفور حوارا جديدا ، وتمكن باستمرار من سبر أغوار الآراء •

في اتجاه علاقات اجتماعية جديدة

ان الصالح العام في ادارة البيئة المحلية وتطورها الذى يبدو المشروع فيه ممكنا يميل الى التخلص من تقسيمات كثيرة بين السكان أنفسهم ، وبينهم وبين الخبراء أو الموظفين العموميين ، ويساعد على اقامة علاقات اجتماعية جديدة •

وفي هذا الخصوص من الأهمية بمكان أن تكون الرغبة في المشاركة وليدة الاستياء من حماقة وتهور السلطة التى يستشعر تفككها وانعزالها ، وهذا يدل على التبصر والطموح اللذين يشير اليهما ا •ميستير بقوله ، « ان عدم ثقة الناس الحالية في المشروعات الكبيرة ، والعودة الى أيديولوجية التدرج الانسانى ، وتفضيل الامكانيات والمنشآت الصغيرة ، والتصميمات الاجتماعية الصغيرة ، كل هذه الحقائق تظهر أن الناس يأملون في ضوابط اجتماعية جديدة لا تتضمنها المؤسسات الاجتماعية التقليدية » •

وعن طريق خلق مثل تلك العلاقات الاجتماعية ، التى تتمتع بمرونة كافية لاستمرار التكيف مع تطور المدن والمراكز السكانية والاحياء ، يستطيع المسئولون عن التنمية الحضرية تحقيق نتائج أكثر قربا لمواجهة احتياجات العامة المعنيين ، كما أن هذه الاحتياجات ـ وبالتالى إشباعها ـ لن تكون مقصورة على نوعية واحدة فقط من السكان ومستخدمى هذه المدن والمراكز ، بل ستشمل أغلبية هؤلاء الناس ، أى أن مشروعات التحسين والتطوير الحضرية ـ التى تعد مشروعات جزئية ـ سيكون لديها الفرصة ، ربما كانت هى الفرصة الوحيدة ، للتقدم الكيفى والاجتماعى • وسيكون للعمليات المبنية أساسا على معلومات جمعت بتؤدة ، وتضمن صلاحيتها فرصة تجنب الاعتراضات التى تثور في آخر لحظة ، والصراعات التى تجعل من المستحيل لأى عمل أن يستمر •

عملية التدريب

ولكن هذا النوع من المشاركة لا ينمو بنوع من التناسق من البداية ، فهو يتطلب تنازلات وتدريبات من جانب كل الشركاء فقبل كل شىء على القاطنين وغيرهم من العامة المعنيين أن يتعلموا

كيف يغذون أنفسهم بالمعلومات اللازمة عن مجموعة المشاكل التى يثير بعضها اهتمامهم أو رغبتهم في التدخل. كما أن عليهم اعادة اكتشاف قواعد الاجراءات البرلمانية فيما بينهم و بين أنفسهم وفي علاقاتهم بالخبراء ومتخذى القرارات . وأخيرا عليهم أن يتعلموا كيف ينظمون أنفسهم من أجل ايجاد الهياكل الاجتماعية الخاصة بهم ، وتهيئة أنفسهم وفق نظام حسب رغبتهم ، وايجاد موارد مادية لمساندة تصرفهم ومن جانب ممثلى الجهاز الادارى عليهم أن يتعلموا كيفية تعديل موقفهم ووجهات نظرهم للسماح بوجود المشاركة العامة وجعلها مفيدة . وأخيرا يمكن أن يقال أن المشاركة تتطلب تغيرا حقيقيا في الاتجاهات على كل المستويات متى كان لزاما تعديل العلاقات الانسانية (مثل العلاقات بين الأفراد من مختلف الحالات والثقافات ، ومن لم تكن اهتماماتهم بالضرورة متطابقة ، والعلاقات بين المحكومين وحكامهم من مديرين وخبراء بمختلف درجاتهم) وحين يعرف الجهاز الادارى مدى ملاءمة المشاركة أو حتى أهمية الأمر الذى لا يحدث بشكل أتوماتيكى ـ يبقى أكثر الأهداف أهمية ، ألا وهو تخفيض نسبة عدم المساواة القائم بين أولئك الذين في حوزتهم المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع وبين غيرهم . وفي الواقع بدا واضحا أنه تحت نفوذ جماعات المواطنين المصرين على المشاركة في برامج البيئة أصبحت الممارسات الادارية في عدد من البلاد أكثر مرونة وتطورا ولهذا الاسترخاء نتائج حتمية هامة تتعلق باللامركزية ، والعلاقات مع الجماهير . فما زالت المشاركة العامة ممارسة تجريبية ، وتؤدى بنا الى أن نأمل في ظهور نوع جديد من المسئولين أكثر قربا من اهتمامات الجماهير ، أو حتى نوع جديد من الادارة أكثر بساطة وانفتاحا .

تطور الادارة

وفي بلاد قليلة تمخض عن الاتجاه للمشاركة اجراءات تشريعية ، ونذكر مثالا واحدا محددا وهاما . فقد صدق البرلمان الايطالى مؤخرا على قانون ينص على اللامركزية ، ومشاركة المواطنين في ادارة الشؤون البلدية وهذا القانون يهدف الى تقوية نظام الحكم الذاتى المحلى ، باضفاء الصبغة القانونية للوظائف التى سلمتها المجالس البلدية بالفعل للأقسام أو الأحياء ، وللعلاقة بين هذه الأقسام والأحياء وبين ادارة البلديات .

فقد منحت المجالس المحلية للأقسام والأحياء وظائف مقصودة فيما يتعلق بالاشغال العامة والخدمات البلدية ، وحملت مسئولية ادارة السلع والخدمات المتخصصة للصحة والمدارس والرياضة والثقافة وغيرها من الأنشطة . كما أن لتلك المجالس نفوذا قويا فيما يتعلق باعداد مشروع موازنة المدينة ، وخطط الاستثمار ، والمعايير الخاصة بتوفير الخدمات في كل من الخطة العامة للمناطق الحضرية والخطط التفصيلية . فعلى سبيل المثال تم تنفيذ الخطة الخاصه بالمناطق الحضرية في بافيا بمشاركة وأشراف المواطنين . « فتنظيم ادارة البلديات هو العامل الجوهرى لتحقيق مساواة أكبر » .

وفي هذه المدينة سهلت عملية اعادة بناء وتطوير المركز التاريخى فيها بالاتفاقات التى أبرمت مع ملاك المبانى وبمقتضى هذه الاتفاقيات تعهد الملاك بايجاد مأوى للمستأجرين خلال عمليات الترميم ، وبإعادة تسكينهم فيما بعد في العقارات التى كانوا يسكنون فيها ، وبالمساهمة في حصة من العمليات الاضافية (مثل البيئة الاساسية والمعدات الخ) ومن الواضح أن مثل هذه السياسة ليس لديها الفرصة لتحقيق النجاح الكامل الا اذا أمكن للجان الأحياء الاشراف المؤثر على تنفيذ تعهدات الملاك لتصبح مشاركة أو تعبئة الجماهير أداة رئيسية في أحياء المراكز السكانية القديمة

الشركاء

صانعو القرار

وبالطبع يكون القرار غالبا للحكومة المحلية ممثلة في عمدة المدينة والمجلس البلدى ، ومع ذلك فسلطة القرار تتفرع كثيرا حسب حجم المدينة وحجم العمليات المتصورة ، كما أنها تتنوع بوجه خاص من بلد الى بلد حسب درجة الحكم الذاتى الذى تتمتع به التنظيمات المحلية بالفعل . ولكن حتى لو كان هناك تقليد (عرف) قوى بممارسة الحكم الذاتى فانه يكون هناك غالبا تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب الدولة في القرارات الخاصة بتجديد المناطق الحضرية ذات الأهمية المحلية الخالصة ، وذلك عن طريق استخدام الاعانات والرقابة المركزية على الموازنات وجهات التنمية وفي هذه الحال يكون للحكومة المركزية اتخاذ الخطوة الأولى من أجل الدعوة للحوار العام بالتقبل المخلص لحق المواطنين في « حرية الكلمة » ، وذلك خارج اطار الاجراءات البرلمانية والادارية التقليدية وهذا لا يدل بأى حال على ضعف في تفويض سلطة اتخاذ القرارات ، بل على العكس ، لأن ما يطلب من الدولة في مجال المسائل الاقليمية هو أن تظهر كشريك في الحوار على أن تكون شريكا واثقا من موارده ، قادرا على تحديد أهدافه بوضوح ، وفي وضع يمكنه من الاضطلاع بمسئولياته بالكامل وبمنتهى الفاعلية . ومع ذلك فدور التنظيمات المحلية وموظفى البلديات المنتخبين يظل عظيم الأهمية ، بل يكون حاسما أحيانا في معظم العمليات المتصلة بكيفية الحياة في المدن ، وخاصة في المراكز السكانية القديمة .

ولكن اليوم وفي أكثر من دولة يبدو هؤلاء الموظفون المنتخبون مرتبكين في المناقشات العامة بهذه المواضيع ، وأصبح وضعهم مريبا (مائعا) ، فهم باعتبارهم سلطة البلديات يظهرون للناخبين عموما كحلفاء للسلطة ، يقفون بجانب الدولة ومصالحها المختلفة ، حتى ولو وضعتهم آراؤهم السياسية مع المعارضة . ومن ناحية أخرى فهم في تعاملهم مع وحدات الحكومة المركزية يعتبرون ممثلين لمجموع المواطنين . كما أنهم كثيرا ما يشعرون بالعجز عن التغلب على التعقدات الفنية للمشاكل الداخلية في اختصاصهم نظريا ، والتى ينتظر منهم بصددها اتخاذ موقف في التخطيط المشترك الذى سيؤثر على منظماتهم . وهنا يجب أن نضيف أنهم يجدون أنفسهم باطراد أسرى لنظام تتمتع فيه التنظيمات الأقليمية أو القومية بثقل مالى كبير إلى حد يستطيع معه عمدة المدينة الصالح أن يحصل بحذق على الأموال والأعانات ولكن اذا ما ضعفت المجالس قد يجد الناخبون أنفسهم في وضع سيىء في مواجهة الجماعات الأخرى ، وخاصة التنظيمات (النقابات) الكبيرة التى تقيم علاقات مباشرة مع الحكومة المركزية .

الخبراء

ومن المنطقى أن يبتعد الخبراء والفنيون من مخططى المدن ، والمهندسين المعماريين ، وعلماء الاجتماع ، والاقتصاديين ، وأن يقفوا موقف الحياد تجاه كل من متخذى القرارات والمواطنين العاديين ، وأن يكونوا في خدمتهم ، أو بالأحرى مثل كل الشركاء الأخرين ، مع فارق أنهم تزودوا بوسائل الثقافة الرفيعة لتكون في خدمة الصالح العام ، وفي هذا منتهى المثالية ، لكن الواقع أن هؤلاء الخبراء أما موظفون لكل الوقت في البلدية ، ومن ثم لا يستطيعون الاستقلال تماما عن السلطات البلدية ، واما أنهم متخصصون على

مستويات عليا عموما ـ على مستوى الوزارات حيث تكون الحكومة المركزية هى المستخدم لهم في بعض البلاد . وفي بلاد أخرى يعملون بعقود في خدمة مصالح أو ادارات مماثلة رغم كونهم أعضاء مهنة حرة ـ وفي كل الحالات . وبازدياد عدد المشاكل والأنشطة في مراكز المدينة ، وجد هؤلاء الخبراء أنفسهم مضطرين للعمل بشكل مكثف وبرقم سريع جدا ٠ واكتسبوا في السنوات الأخيرة قدرا لا يضاهى من البراعة والانضباط المتبادل في الخبرة . ولهذا السبب يحدث التطور في البدع الاجتماعية ، والانعكاس على وسائل الاتصال والتخطيط الديمقراطى بعيدا عن دائرة نفوذهم ٠ ومن ثم فهم لا يدركون بوضوح هل يعملون منفردين نيابة عن المؤسسات القائمة التى تستخدمهم ، أم يجب عليهم مهادنة ومناصرة القوى الجديدة التى تظهر هنا وهناك بين الجماهير ، وهم يعلمون أن باستطاعتهم الاسهام في نجاح الحملات التى يبدأها السكان ومستخدمو هذه المراكز ، كما يعلمون أيضا أنهم يجدون أنفسهم غالبا في دور المحكمين حتى ولو لم تكن هذه رغبتهم ٠ وأخيرا فكلا الجانبين لا يعتبر وجوده ضروريا ٠

المواطنون

وتبدو الأمور أقل وضوحا عندما نصل الى الفئة الثالثة التى تعد بالنسبة لهدفنا أهم فئة من الشركاء في هذه المشاركة ٠ فوجود السكان والمستخدمين وتدخلهم لا يثير في حد ذاته الريبة لدى الموظفين المنتخبين أو الخبزاء ، فبالأحرى نجد أنه من الصعب غالبا التعرف على هذه الفئة ، كما أن الشركاء الآخرين يجدون صعوبة حقيقية في التعرف عليها وتحديدها ، حتى ولو كانت لديهم أفضل النيات الممكنة ، فمثلا في حالة القيام بعملية احياء (تأهيل) لمدينة داخلية تؤثر في عشرات الالاف من المواطنين لا تنشد مجموعة السكان المعنيين حق التدخل في اتخاذ القرار ، ولكن الأمر يقتصر على وفد من ممثلى هذه المجموعة ، وهنا يثور التساؤل هل رجال الميليشيا أو مندوبو الجماعات والمنظمات ممثلين للسكان ؟ ثم تأتى التساؤلات عن مدى أهليتهم ، والمعلومات التى لديهم ، وأسلوبهم في التعبير ، وعدم نسيانهم لمشكلة بواعثهم التى قد تبدو شديدة الضآلة بمقارنتها بأهمية المشروع ككل ٠ وقبول مبدأ أن يتولى المواطنون المعنيون وتجار الحى على سبيل المثال ـ تجميع أنفسهم تلقائيا في تنظيم ـ كما هى رغبة الشركاء الآخرين المتزايدة ـ لا يجعل هذا التنظيم غالبا أكثر من عمل أقلية ٠ فعندما يواجه السكان والموظفون بعضهم البعض في الاجتماعات التى تنظمها المجالس البلدية أو مخططو المدن يتضح بشكل محزن أنه حتى أكثر الجهود مهارة لتوفير المعلومات الضرورية ، ومشاركة السكان في شؤون مجتمعهم ، لا تحوز الا اهتمام الأقلية فقط ، وأن هذه الأقلية هى دائما التى تتفاعل وتتحدث وتوجه الأسئلة وتقدم الاقتراحات ٠ وأسباب عدم المشاركة معروفة ، الحواجز اللغوية والثقافية ، صعوبة مغادرة المقر (الموطن) أو التفكير في أبعد من المسائل الخاصة ، وعدم التورط ، سواء دل ذلك على موافقة ضمنية أو مجرد لا مبالاة ـ لا يمكن الجزم بذلك ـ وأخيرا التشكك فيما اذا كانت الجهود المطلوبة ستثمر أى نتائج ٠ وجدير بالاهتمام دائما العمل على معالجة أسباب عدم التورط التى لا توجد الا محليا وعلى أساس حالة كل فرد ٠

وفي الوقت نفسه يجب أن تقبل الطبيعة الخاصة للساكن والمستخدم كواحدة من حقائق الحياة التى يعمل حسابها . بالنظر الى الظروف المطورة للمشاركة ٠ فالقصور الذاتى للعامة لا يعد ظاهرة جديدة . ولا حقيقة أن قادة أو أعضاء المنظمات من رجال الميليشيا من علية (صفوة) القوم والقائمين بعمل

الممثلين أو المندوبين · ويبدو الآن أن المنظمات المشكلة لحماية البيئة أو تشجيع المزيد من الأفكار (المفاهيم) المنصفة لأحياء المراكز السكنية بالمدينة توضح أساسا وجهة نظر بعض الجماعات القومية ، ويبدو عموما أن عملية انشاء المنظمات مقترنة في الأصل بالطبقات المتوسطة ، والجماعات في عملية ارتقاء التدرج الاجتماعى والجماعات المميزة في الطبقات الأخرى · وحتى لو كان الأمر صحيحا لا تعد هذه الملحوظة سببا في قطع الرجاء من الديمقراطية في المنظمات بل على العكس من ذلك قد تحرص على البحث عن وسائل جديدة لمد المشاركة الى الفئات الأقل تمثيلا التى نجد فيها النساء غالبا ·

ومع ذلك فما من أحد في الوقت الحالى يمكنه أنكار أهمية دور الميليشيا أو أكثر القادة نشاطا ، وكما اشار بلوش لينيه فان لرجل الميليشيا عند الموظف المنتخب مثل ما للخبير من أهمية · فالموظفون يحتاجون الى رجال الميليشيا للتأكد من أدراكهم لحاجات الجماهير الحقيقية التى لم تستنتج من المصادر الحكومية فحسب ، لمناهضة توكيدات الخبراء ، ولموازنة النفوذ الذى تجمع لهم ، ليمكنهم مع زملائهم القيام بأعمالهم · والخبراء من جانبهم يحتاجون الى رجال الميليشيا كى يحموا أنفسهم ضد النزعات الشخصية للموظفين المنتخبين لقصرهم الخدمة على ناخبيهم ، مع أهمال الجماعات الأخرى من السكان ، وبخاصة عند تضحيتهم بالأعمال الطويلة المدى في سبيل الأعمال القصيرة المدى التى ستكون أساس الحكم عليهم عند حلول موعد الانتخابات التالية · وبرغم كل التحفظات السابقة فالجماعات والمنظمات تعد صوت الرأى العام ، كما أن على الموظفين والخبراء واجب مواجهتهم فى أى حوار مما يعتبر بحق مشاركة عامة ·

أشكال ومستويات المشاركة

المشاركة من المستويات العليا

واليوم ليس من المستغرب على السلطات أن تكون أول من يحاول أقناع الناس بالمشاركة ، وعلى ذلك كانت حملات المشاركة والاجتماعات تشجع غالبا وتنظم كجزء من سياسة بيئية قد تكون في حد ذاتها جديرة بالثناء ، وفي بعض الحالات كانت تأخذ شكل الممارسة الدعائية أو حتى شكل الاستفتاء على عملية مخططة أو مشروع في دور الاعداد · ولكن قد يطلب المستخدمون واللجان أو مجموعات العمل تزويدهم بالمعلومات عند مبادرة الادارة ، وذلك في محاولة لتحقيق تفهم أفضل للاتجاهات والاهتمامات العامة في مجال محدد · ومن الواضح أن فاعلية هذه الاجراءات تعتمد على جدارة المتحدثين المختارين ونوعية الخلفية الأساسية التى توافرت لهم فقد تتشكل اللجان من أشخاص تعرفوا المشاكل التى يجب علاجها وطلبوا المعلومات من الادارات وهيئات الخدمات المهنية ، وأعطوا الوقت الكافى لدراسة الخلفية المادية للموضوع · ويتمخض عن هذه الطريقة مناقشات مثمرة ما تنبثق منها غالبا أفكار جديدة ·

وقد تبدو المشورة المقدمة من القمة مجرد حيلة سياسية لكسب الموافقة أو الرفض للمشروعات ، الا اذا كان هناك معلومات أولية كاملة ، وعلى ذلك يكون من الخطأ رفض هذا النوع من المشاركة المغرية البعيدة عن متناول اليد حتى ولو كان هناك قصد للتلاعب وتظل مثل هذه الاستشارات وسيلة نافعة لاكتشاف ردود الفعل العامة بالنسبة للمشاكل المحددة بوضوح ، بشرط أن تكون هذه الاستشارات قد أعدت ونظمت كما ينبغى ··

المشاركة من المستويات الدنيا (القاعدة)

قد تكون المشاركة التلقائية المفضلة متخصصة أو عامة . والمشاركة المتخصصة تنشأ غالبا في منظمات الدفاع التى تتكون كرد فعل لعملية معينة أو مشروع معين مثل ، عمليات التجديد ، والهدم ، والتطوير غير المنسق ، الخ . والرفض أو المطالبة بعمليات الصقل والاحياء تبعث على الرغبة في المشاركة في ادارة البيئة التى يرتبط بها الانسان . ومن ثم فرد الفعل التلقائى هذا يكشف عن كونه ايجابيا بالكامل في أهدافه حتى ولو بدا في أول الأمر معتمدا على الرفض والاحتجاج ، فهو يرمى الى تحسين الموقع وتوفير ادارة أفضل للحى أو للتسهيلات العمومية . وهو غالبا يتجه الى تأسيس أو تسخير علاقات السلطة ، والالتجاء الى التشريعات القائمة . وأكثر ما يميزه أنه يحصل على المعلومات الضرورية بسرعة . وبهذا نجد ردود الفعل التى كان مجالها محدودا جدا في البداية ، وقد أصبح من الممكن استخدامها وتوسيعها بجماعات تأسيسها أفضل ، وأنشئت على أساس دائم . وهذا النوع يشمل المستأجرين ،ومنظمات التجار ، وتنظيمات مستخدمى المواصلات العامة ، وتنظيمات المترجلين أو المشاة ، وبالطبع أصدقاء هذا أو ذلك الحى التاريخى .

ويصبح الحوار مع السلطات ذا معنى اذا حصل المواطنون المعنيون على معرفة فنية كافية لمناقشة شرعية لحالتهم الخاصة ، وذلك كنتيجة لصلتهم بتلك الجماعات الدائمة . ومتى نجح هذا الشكل من المشاركة في تثبيت اقدامه يحسن أن يبدأ العامة في أن يكون لهم خبراؤهم ، مستقلين بذلك عن السلطة الادارية .

ونحن نعنى بالمشاركة العامة المشاركة التى يطلبها المواطنون الذين يلتقون تلقائيا لا بسبب اهتمامات خاصة أو قطاعية ، وذلك لاتخاذ اجراءات فيما يتعلق بارتباطات تخص البيئة التى يعيشون فيها ، ومثل هذه الطريقة الخالية من الاغراض نسبيا لا تمنع مثل هذه المجموعات من قصر أنفسهم على بعض مظاهر البيئة المحيطة بهم بتعزيز البيئة الاجتماعية والبيولوجية ، أو ربما العناية الجمالية بالقيم التاريخية ، الخ . وتصبح هذه الجماعات أكثر فاعلية مما يجعلها اكثر استمرارا ، نظرا لانها لم تنشأ لغرض معين ، لذلك فهى لا تحل عندما تنتهى عملية وكلت اليها . ومن ثم يمكنها تجميع وزيادة خبراتها .

ومن أهم العاملين بالفعل في اطار البيئة العمومية في الأحياء المحلية منظمات الحى أو القسم التى تعد أكثر نجاحا في تحقيق التآلف بين الأنشطة القطاعية ، التى تمارسها الادارات المختلفة والخدمات الفنية في المدينة . ويمكن للسلطات غالبا الاعتماد عليها . لا فيما يتعلق بجدولة دقيقة للاحتياجات فقط ولكن أيضا في تقديم مقترحات جديدة .

مستويات التدخل

تتنوع مستويات المشاركة العامة وبداية احتمالاتها وفاعليتها في أول الأمر حسب حجم المنطقة المعنية . فاذا كانت ضواحى المدينة واسعة . فمن الواضح أن تعقد المشاكل يقتضى تشكيل جماعات سكانية متخصصة على مستويات تمثيل متعددة . وبالعكس اذا نظرنا الى مدينة صغيرة مكونة من أقسام

قليلة ، أو حتى بضعة شوارع ، فقد يتوقع مشاركة مباشرة من السكان المتجمعين في شكل تنظيم من النوع الذى ذكرناه آنفا ٠

وفي المرحلة الاولى تعد المشورة التزاما أوليا من أجل تحديد الحاجات ٠ ويجب تنظيم المشاركة بالشكل الذى يسمح للسكان وتنظيماتهم بطرح أفكار للمشروعات والأنشطة النوعية ، ويضمن أن تؤخذ هذه الأفكار في الاعتبار في خطط التحسين ومشروعات التنمية الاوسع مدى ٠ ومن ثم فمن الضرورى وضع اجراءات استماع للتيارات المعاكسة في وقت مبكر عند اقامة أى مشروع ، وذلك للتشاور حتى تتاح الفرصة لوضع الشكل النهائى لما سيتم تنفيذه ٠

ويمكن اتباع هذه الممارسة بسهولة أثناء اعداد البرامج بشرط تشجيع ـ لامجرد تفويض ـ كل الأطراف المعنية على صياغة المشروعات المضادة والأشكال المتباينة المتناقضة ٠ وفي السنوات الأخيرة بذلت محاولات وقدمت مقترحات عديدة ، بهدف تحقيق هذا النوع من التعاون الذى يعتبر من الناحية النظرية مرضيا الى حد كبير ٠

ولتأكيد الأهمية القصوى للاستماع ، والمشورة التمهيدية ، نستشهد بحالة أمستردام ، حيث أدت صياغة خطة حضرية متسمة بالطموح الى صدام عنيف مع مجموعات العمل ٠ فقد رفضت في بضع ساعات الخطط التفصيلية التى استغرق اعدادها سنوات من العمل٠ ووعت مدينة أمستردام الدرس من هذه التجربة المؤلمة ٠ ووضعت اجراءات يتم عن طريقها اجراء المناقشات مع السكان في مستهل عملية التخطيط ، على أن تستمر على مدى اتخاذ خطوات التنفيذ ٠

وقد تحذو الكثير من المدن حذو هذا المثال ، بل يمكن الذهاب الى أبعد من ذلك ، والتفكير في المشاركة بالاستمرار لأبعد من مراحل الاعداد وصياغة البرنامج ٠ وعندما تصل التنظيمات الى درجة كافية من القوة ، وتشارك في اعداد الخطط منذ بدايتها ، فهى تظهر ـ كما حدث في بعض البلاد ـ أنها تستطيع أيضا أن تؤدى دورا في الاشراف على تنفيذ المشروعات ، ثم بعد ذلك المعاونة في ادارتها ٠ والنجاح في هذا المجال أكثر اثارة للاعجاب ، واسهل تحقيقا في المدن الجديدة ٠

ولكن ما من سبب يدعو لاعتقاد أنه مستحيل فيما يختص باحياء (تأهيل) المراكز السكانية في المدن القديمة ٠ ومن الأمثلة التخطيط الحضرى المشترك لمدينة بافيا الايطالية ، ولا يمكن ادعاء أن هناك امثلة كثيرة للاختيار من بينها ، ففى بافيا تتولى لجان المجمعات أو الاقسام القيام بمهام في غاية الأهمية ٠ وقد أمكن تحقيق النجاح في التخطيط المشترك للمدينة ، لا لسبب غير تعبئة المواطنين ومشاركتهم المتماسكة الصلبة خلال الأطوار التمهيدية ٠ فبعد أن تولت لجان الأقسام شرح المطلوب عرضت الخطة في اجتماعات موسعة أخرى في المدارس الثانوية على سبيل المثال ، واتبع مثل هذا الاجراء بالنسبة للخطة الحضرية التى أقرت في اجتماع عام بعد عدد كبير من اجتماعات العمل مع الجماهير ٠ وبهذا الاسلوب المتفتح أرسيت القواعد للمراحل اللاحقة التى تتمثل في اعداد الخطط التفصيلية ، وأخيرا التنفيذ ٠

وحقيقة أن كل أسرة في بافيا تعلم مشتملات الخطة الحضرية ، وما سيحدث مستقبلا ما يعتبر ضمانا ضد تأخير التنفيذ فاذا كانت المشاركة والاشراف حازمين خلال فترة اعداد الخطة فأهميتهما ستزداد دون ريب أثناء تنفيذها مما يتطلب اشرافا متواصلا من مختلف الاحياء والاقسام لتجنب اى تعديلات احتيالية في البنية الحضرية وبالتالى يسهل على الادارة تنفيذ العمليات الضرورية علاوة على أنه يجب عدم تبديد الموارد ـ غير الكافية ـ الموضوعة تحت تصرف الجماعة وهذا يتطلب تشغيلا ذا كفاءة لادارات البلدية التى ستشترك فيها الاقسام .

شروط وقواعد المشاركة المباشرة

والمعلومات هى أساس المشاركة . ففى مجال مثل تخطيط المدن يعنى اقتسام المعلومات الى حد كبير اقتسام النفوذ ومثل هذه المشاطرة هى على وجه التحديد هدف المشاركة العامة في القرارات الخاصة بالبيئة .

الرغبة في اعطاء المعلومات (الاعلام)

تظهر التجربة أن المعلومات النازلة من السلطات والخبراء الى العامة غير وافية أو متاخرة او غامضة والمعتاد ان تكون العقبة الاولى في طريق اقامة الحوار هى اللهجة الغامضة التى يستخدمها البعض ممن يجب عليهم بذل كل جهد ممكن ليكون اسلوبهم واضحا وصريحا وأمينا باستمرار . ولا يمكن ايجاد مناقشة ديموقراطية مخلصة اذا لم يكن لدى جميع اطراف الحوار منافذ متساوية الى مصادر المعلومات . ولا يحضرنا الكثير من المحاولات لاخفاء الحقائق غير المستساغة عن المواطنين أو عن بعض الموظفين المنتخبين حيث يمكن مواجهة عدم الاتفاق والاخطاء المؤسفة عند تداول البيانات لأنه في مثل هذه الحالات تتطلب المشاركة أسلوبا مختلفا تماما .

القدرة على اعطاء المعلومات (للاعلام)

ان توفير المعلومات الصحيحة والارقام الدقيقة والبيانات المتاحة المفيدة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو خاصة بالهندسة المعمارية أو بتخطيط المدن يعد في كل المناطق التى تعنى بقضايا البيئة مهمة شاقة لا يمكن تنفيذها بشكل مرض الا من خلال استخدام طرائق التقنية (التكنيك) التى لا يمكن اكتسابها بين عشية وضحاها ومن النادر في الواقع اخضاع تلك الطرائق اذ يحدث عادة خلط بينها وبين تكنيك الدعاية التجارية أو السياسية أو بينها وبين تكنيك التعليم المنهجى فالتعليم مطلوب في الواقع ولكنه هنا تعليم مهنى أساسا على الوسائل التى تنادى بالمساواة وهو خاص بالبالغين الذين يحظون بالاحترام أولا وقبل كل شيء ويجب الاشارة الى أنهم هم الأكثر اهتماما بالعمليات التى يساندونها اذ انهم سيصبحون هم المستفيدين من تلك العمليات أو يصبحون هم ضحاياها . وحيث أنه من المأمول أن يصبحوا شركاء مكرسين لتلك العمليات فمن الانصاف اعطاؤهم المعلومات التى تم تأهليهم لها دون تكتم أو سيطرة .

وبالتالى ننوه هنا بالحاجة الى التكيف مع البيئة او حتى ابتكار الوسائل الملائمة لحاجات الافراد والجماعات الذين يطلبون الاشتراك ويعتبر استمرار مشاركتهم امرا مرغوبا بغض النظر عن اهتماماتهم الخاصة وطبقتهم الاجتماعية ومستواهم الثقافى وبالطبع يصدق هذا بالمثل على قادة وميليشيات التنظيمات الذين عليهم احيانا بذل جهود مماثلة لجهود ممثلى المصالح والادارات وكقاعدة حتى قبل اتخاذ الاجراءات القانونية للمشاركة بل خلال فترة بقائها نجد بوضوح أن للوسيط الاعلامى دوراً هاما وأهم عناصر هذا الوسيط هو الصحافة المحلية وذلك في الحالات التى تتضمن تحسين وتأهيل المراكز الحضرية بالمدينة . واستخدام التلفزيون (بما في ذلك توزيع البرقيات) يضيف أبعادا جديدة لأن هذا التكنيك يجعل

المعلومات تتحرك في كل الاتجاهات بما فيها الاتجاه الأفقى ـ اذا جاز التعبير ـ ثم تعود الى مصدرها مصححة وأكثر قيمة ، لتزود كل الشركاء بالتغذية الاسترجاعية التى تعد عظيمة القيمة للمناقشة الديموقراطية ومن ثم يصبح الاعلام أمرا ذا اتجاهين كما يجب أن يكون . والاتصال الاجتماعى المغذى بهذه الطريقة يؤدى بمنتهى الفاعلية الى تضييق الفجوة بين المواقف المختلفة ثم يؤدى في آخر الأمر الى اجماع الآراء .

التدريب من أجل المشاركة وعن طريقها

الروابط المتينة بين المشاركة والتعليم جلية واضحة وفي كل من المراحل التى سبق أن ذكرناها ، ومازلنا نكررها ، تتطلب عملية المشاركة ـ التى تعتبر وسيلة جديدة لتحسين البيئة ـ التدريب والمعرفة وهى بلا شك تتطلب من الجماعات والتنظيمات معرفة لا نهائية عن الديموقراطية واحترام النفس ، كما تتطلب صياغة كل انواع الوسائل المختلفة لجعل المناقشة بين القاعدة وبين السلطات مؤثرة وعملية معرفة مماثلة ضرورية بالنسبة للسلطات ايضا اذا كان لها أن تتخلص من تحيزها المبيت والانشغال في نوع من الحوار النزيه الذى يمكن أن يؤدى الى انبثاق شكل جديد من الديموقراطية .
وفي الواقع هناك عدة وسائل محتملة يمكن وزنها ، وابتكارات يمكن التوصل اليها والتحسن في ادارة المدينة الذى يمكن أن تتمخض عنه تلك الابتكارات كبير للدرجة التى تغرى الانسان باقتراح أن يكون هناك نوع من التدريب الرسمى (المنهجى) ـ بالمعنى الدقيق للعبارة ـ لمن سيؤدون دورا رئيسيا في المشاركة . والدورات التدريبية التمهيدية والمتقدمة في ادارة المجتمع موجودة بالفعل هنا وهناك وقد فكرت مؤسسات دولية متعددة في تشجيع الفكرة عن طريق مساعدة المناطق النامية على تنظيم مثل تلك الدورات بشكل منسق . وسيكون من المفيد جدا أن تؤكد تلك الدورات أهمية أشكال المعرفة المتعددة . التى تم سردها فيما سبق ، والتى يتحتم حضورها على قادة المنظمات والميليشيات الذين ينتظر ان يؤدوا دورا في اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة . والنظر الى هؤلاء المواطنين باعتبارهم المديرين المحتملين ، بالاضافة الى المتخصصين . ومجالس البلدية الخاصة بالبيئة ، والسلطات الأخرى هو في حد ذاته ذو قيمة تعليمية عظيمة . ويجب أن يضع المعلم أسس ونوع المشاركة التى نحاول تعريفها ، قبل التدريب العملى في تكنيك المشاركة والتصرفات الانسانية والاجتماعية ويحضرنا في هذا المجال التعليم المنهجى (في المدارس) ، والتعليم خارج المدارس . فاذا ما رغبنا في أن نستبدل باللا مبالاة والسلبية تجاه ادارة المدينة بالتحمس الشديد والاهتمام بالفهم والتصرف الايجابى فلابد من أن يكون لدى المدرسة الطموح والوسائل التى تساعد على طبع هذه الاتجاهات في الأذهان لكى تنقل في مرحلة أولية فهما واقعيا وديناميكيا للطريقة التى تمكن من تحسين وتطوير البيئة الريفية والحضرية بحيث تصبح معروفة ومحترمة من الجميع باعتبارها أصولا تعاونية نافعة .

والاحساس المدنى أو روح المواطنة لا يكتسب من خلال الدراسات المركزة في المعاهد الدراسية ومستويات السلطة . فمثل علم التبيؤ (علم أثر البيئة في الحيوان والنبات) الذى بدأت تدرسه المدارس الابتدائية والثانوية لتلاميذها يمكن تدريس الديمقراطية الحضرية بأسلوب مفيد باعتبارها مجالا للعمل المتطور المستمر . أما بالنسبة للتعلم بعد المرحلة الدراسية للبالغين من كل الاعمار الذى أمكن توفيره مؤخرا

في عدد متزايد من البلاد وأن لم يحقق نجاحا مماثلا لتعليم المدارس فانه أساس لا غنى عنه للمشاركة كما انه يوفر في الوقت نفسه أكثر الفرص طبيعة ورسوخا لتوسيع نشاطها وفاعليتها والعمليات في المراكز السكانية بالمدن القديمة تقدم أمثلة رائعة لكلا المظهرين ومن النادر أن نجد من الناس من يعرفون مدينتهم حقا . وهذا النقص في المعرفة يعد علامة على الانعزال الذى يدعو للأسف . وعموما نجد أن سكان المدينة يعرفون عدد سكانها ، ولكن فكرتهم عن التكوين الاجتماعى للسكان مبهمة وغامضة . وقد يكون لديهم فكرة سطحية عن أهميتها الاجتماعية أو بالنسبة لأنشطتها الاقتصادية فهم يقنعون بالانطباعات العرضية ، ولا يبذلون أى جهد للحصول على فكرة شاملة ومثل هذا يصدق على أنشطتها ومواردها الثقافية التى يكون تقديرها غالبا أفضل من جانب الأغراب .

أما بالنسبة لتاريخ المدينة فهو الضائع في غشاوة اللا مبالاة وعدم الاكتراث لأنه لا ينقل شفاهة ولم يعد محفوظا بحكم التقاليد العائلية منذ أمد طويل والمبانى التى شهدته لم تعد ملحوظة . ومن هنا نجد أن الأوضاع السيئة التى تنشأ عند وقف مشروعات الحماية للمدن والاحياء لا يدرك أغلبية سكانها ـ ولوقليلا ـ طبيعتها ومبررات وجودها ومميزاتها الخاصة . ويحتمل أن هذا من الأسباب التى تجعل مثل هذه المشروعات ضرورية في المقام الأول .

وعندما تحدث عمليات الحماية (الصيانة) فانها لا تستطيع كسب التأييد وتحقيق النجاح التام الا اذا أدرك المواطنون المعنيون أهمية ذلك ، وقبلوا دوافعها واهدافها . ومن ثـم فـلابد من أن يكون لدى المواطنين وسائل لمعرفة ما يتعلق بمدينتهم قبل مطالبتهم بالاشتراك في الحفاظ عليها . وقليلا قليلا سيصلون الى درجة التعلق والاعزاز للصفات التى يجب أن تحكم الادارة الجماعية (التعاونية) للمستوطنات البشرية الا وهى ، الاستعداد والأهلية للتجديد والخلق ، القدرة الشخصية على الاعجاب والحب ، وببساطة أكثر الصيانة المستمرة وأخيرا العلاقات الذكية مع البيئة .

لماذا وكيف تمول المشاركة

متى تم قبول أن يكون للمواطنين الحق في المشاركة والالتزام بها في عملية تأهيل مدينتهم أو حيهم ، فان قائمة المهام المطلوبة منهم تزداد باطراد والمنظمات التى ينتمون اليها او التى تمثلهم قد تواجه باعمال طويلة المدى لا يملكون لها موارد كافية . ومن ثم ينتظر من هؤلاء المشتركين أن يقوموا بعمليات استقصاء وتحليل وتقويم متعددة ، بالاضافة الى تحملهم مسئولية نشر المعلومات داخل مجموعات العمل وبين كل أفراد العامة المعنيين ، وأن يحضروا عددا كبيرا من الاجتماعات ثم ان عليهم المعاونة في الاشراف على العمليات وأخيرا المعاونة حتى في ادارة المشروعات والتسهيلات المقدمة . وعلاوة على ما سبق فالحاجة الى الاستمرار مؤكدة فلأن الاوضاع تتغير والآراء تتبدل يسود الشعور بأن الجدل يصبح بحق ديمقراطيا اذا كان متواصلا ومستمرا .

فلا يمكن قصره على مجرد مناقشات قليلة عند الضرورة ، أو اعطاؤه حصة ضئيلة من برنامج التأهيل . فكيف يمكن للمشاركين الوفاء بكل هذه الالتزامات ؟ أن عنصر الوقت هو أولى المسائل التى تثور . فمن الواضح أن المشاركة تتطلب وقت فراغ كبيرا ، ولا يكفى هنا أن نقول ان المهتمين بها

متطوعون أو مستعدون دائما لتسخير وقتهم لقضية يعتقدون انها جديرة بالاهتمام. فمواطن اليوم الذى يعمل لا يملك الا وقتا محدودا جدا يمكنه التضحية به، وحتى لو أمكن للمتطوعين مثار الحديث أن يكرسوا أنفسهم للمشاركة، لأن ظروفهم الحالية تسمح بذلك دون تضحية كبيرة من جانبهم، فيجب أن نتساءل هل من العملى تحقيق ديمقراطية أوسع مدى تنتشر حتى تضم المشاركة كل الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ويجب أن لا يؤدى الاستمرار النسبى للمناصب والمسئوليات الى خلق تدرج وظيفى مبنى على الامتيازات فاعطاء الأفضلية للمتقاعدين أو كبار السن في الوظائف المستديمة التى تتطلب درجة عالية من التواجد لا يعد حلا سيئا في حد ذاته، بل يعتبر احيانا هو الامكانية الوحيدة ولكن هذا يجب ان لا يكون قاعدة عامة اذا كان الهدف هو تشجيع الادارة الفعالة المتفتحة الذهن، ورغم ان الاحتفاظ بممثل دائم في كل أنواع المشاركة الطويلة المدى لا يعد أمرا مرغوبا فيه وأنه أمر مطلوب عادة في حالة مشروعات تأهيل المدينة الداخلية، اذا كان لهذه العمليات وقت زمنى محدد. ومتى انتهت العملية يجب بدء نوع مختلف من المشاركة في شكل ادارة موجهة من المرجح انها لن تثير الاهتمام بدرجة واحدة لدى الجميع.

وتوحى التجربة بتنظيم ساعات العمل للمشاركين العاملين كل الوقت حسب الحاجة، وعند الاخفاق في ذلك يجب أن يقبل مبدأ تكريس المشاركين لأوقات فراغهم من أجل شؤون المجتمع، ويمكن تقديم نظم للترخيص بالتغيب عن العمل للشركات والادارات الحكومية. ويمكن ايضا تنظيم اجازات اضافية مؤقتة بدون أجر للمتطوعين من قادة المنظمات. بل قد يكون من المجدى تأجيل تعاقداتهم لتمكينهم من تنفيذ وظائفهم الاشتراكية المؤقتة مع ضمان تمكينهم من استعادة وظائفهم في نهاية هذا الوقت.

كل هذه الاجراءات تفترض أن التنظيمات لديها ـ بالطبع ـ وسائل الانفاق على نفسها وعلى قادتها. وهذه هى المسألة الثانية والأكثر أهمية التى يجب ايجاد حل لها اذا اردنا الحصول على المشاركة العامة ذات الفائدة الحقيقية للمجتمع.

ويجب أن لا يقتصر المشاركون على تخصيص ساعات طويلة للمناقشات ودراسة المقترحات والمشروعات. بل يجب عليهم ـ كى تكون المشاركة فعالة ـ أن يصلوا الى نتائج دقيقة جيدة الصياغة، والى مقترحات بديلة لا تقل دقة واكتمالا عن تلك التى يعترضون عليها. وهنا يصبح تدخل الخبراء مطلوبا، إذ يصبح من الضرورى الالتجاء الى الفنيين (أو الفنيين المناظرين اذا جاز التعبير) الذين ينفردون بالقدرة على افراغ كل الاهداف والبدائل على الورق في مستندات واضحة وكاملة ومعدة بمعرفة محترفين.

ولم يعد أحد يتخيل أنه يمكن للمنظمات التمتع بمثل تلك الخدمات بدون مقابل. وهذا مجرد مظهر للحاجة الى الأموال مظهر لنظام للتمويل غير قائم على مجرد كرم بعض المواطنين الذين قد يجدون أنفسهم في آخر الأمر غارمين لمجرد تفانيهم في تحقيق المصلحة العامة.

وفي البلاد التى حصلت فيها جمعيات المشاركة على أكبر درجة من الاعتراف والقبول واصبح لها نشاط كبير، يمكن لهذه الجمعيات ان تتوقع ايرادا من مصادر مختلفة يمكن الحصول عليه من التعاون بين الادارات المحلية والوطنية. والمصدر الأول هو الاعانة الحكومية او البلدية. وعادة تكون هناك تحفظات بشأن الاعانات التى قد تضعف استقلال الجمعية ومع ذلك فالروابط بين الدائن والمدين ليست بالضرورة روابط استرقاق أو عبودية. بل يمكن للجماعة ابداء القوة المضادة التى خلقت من اجلها مع

الاقرار بعدم امكانها الاستمرار في الحياة دون الدعم المادى من واحدة أو أكثر من الوحدات الحكومية . ويجب التنويه بأن الاعانات أو التسهيلات الاخرى لا تمنح أو يجب أن لا تمنح الا على أساس تعاقدى أى في مقابل الخدمات الاخرى المقدمة للمجتمع ..

ويوجد في بضعة بلاد مصدر آخر للأموال مثل الهبات من الشركات الكبرى والمؤسسات أو الافراد . ويمكن لهذا النوع من الرعاية أن يستمر بشكل واضح حيث تكون هناك منفعة ضريبية كبيرة (استفادة كبيرة من الناحية الضريبية) متاحة لمانحى هذه الهبات . وامكانية أخرى تتوقف على السماح للمنظمات التى لا تهدف الى الربح بالحصول على قروض مصرفية . وتخصيص أموال خاصة لهذا الغرض ليعوض النقص في المصادر الاخرى ولكن أنسب طريقة (وسيلة) لاشتراك المنظمات في أحياء (تأهيل) المدن الداخلية القديمة هى بالطبع تضمين تكاليف هذه المشاركة في الموازنة العامة لمشروعات التجديد والتطوير . وبمجرد تقديم الدراسات للمجتمع يجب على الجمعيات المسئولة العمل على تضمين المشاركة وسط البنود المدرجة في الميزانية عند تقدير تكلفة العمليات .

ولن يكون بعد ذلك من المستغرب توفير أموال بهذه الوسائل المختلفة متى تم الاعتراف بدور المنظمات الاشتراكية فهذا الدور له من الاهمية ما لأدوار الموظفين والخبراء المنتخبين فالمشاركة هى خدمة جماعية (جماهيرية)

سيناريو التأهيل والمشاركة

وفي الختام قد يبدو من المرغوب فيه تقديم أسلوب منهجي . وقد يكون احدى الفكر عن تحليل عدد كاف من الامثلة لأنواع مماثلة من المشاركة مأخوذة من دول أو اقاليم مختلفة بأمل أن يكون ممكنا على هذا الاساس ابتكار برنامج وجدول صالحين للتطبيق في العالم أجمع تقريبا . ولكن مثل تلك النتيجة لا تبدو ممكنة بل ليس من المؤكد انها حتى مرغوبة .

فأولا ــ وكما سبق أن ذكرنا ــ ممارسة الديمقراطية المباشرة حيث المشاركة في الشؤون البيئية مجرد شكل من أشكالها ، تعتمد كثيرا على التقاليد الاجتماعية والثقافية وعلى الممارسات الادارية . وهذه التقاليد والممارسات تختلف كثيرا من بلد لآخر حتى بين البلاد ذات النظم الاقتصادية المتماثلة والجماعات الثقافية المتماثلة لدرجة أن الأوضاع الناجمة في الجمعيات المحلية لا يمكن مقارنتها . فالأجيال أو الاشكال القديمة للجماعات او الحكم الذاتى الاقليمى في منطقة ما ، مازالت حتى الآن مجهولة لجيرانها وامكانيات التعاون بين الاحزاب السياسية أو الطبقات الاجتماعية التى تبدو طبيعية تماما في بلد ما تبدو فوق ادراك العقل على الجانب الآخر من تخوم تلك الدولة .

فأحد المجتمعات مرن وعملى ، وآخر متزمت وملتزم حرفيا بالقانون والعرف والتقاليد . وهنا ينشدون الاتفاق والاتحاد منذ البداية ، وهناك التشكك المستمر هو الذى يسود . فلا المصادر المالية ولا الوسائل التى خصصت عن طريقها متشابهة ولا التقاليد الاجتماعية ــ على وجه الخصوص ــ متشابهة .

ومن ناحية ثانية نجد أن حالات المشاركة العامة الحقيقية في مشروع تنمية حضرية نادرة للغاية . فالكتب والمجلات الخاصة بتخطيط المدن والهندسة المعمارية تنشر دراسات كثيرة عن تبدل حملات الاعلام ، وطلبات واعتراضات جماعات المواطنين والابعاد الاجتماعية والسياسية المستنتجة منها . ولكن

التجارب التامة التى يمكن ملاحظتها من مرحلة متقدمة الى النهاية قليلة جدا بحيث لا تمكن من استنباط الدروس العملية منها . وبمعنى آخر يجب أن تظل المشاركة معتبرة في المرحلة التجريبية واقتراح وصفات تحقق نجاحا مضمونا يعد نوعا من التظاهر الزائد .

وفي الحقيقة تعتبر المشاركة العامة في تخطيط المدن مثلا أعلى يحاول المخططون التوصل اليه . وفي كل مرة تتم المحاولة تحت ظروف مختلفة ومع محاورين مختلفين وبالوسائل التى يتصادف توافرها ، وصحيح ان المشاركة كانت تشير دائما الى الأفتراض المقدم لاتجاهات معينة حاولنا تحديدها في الصفحات السابقة ويتبقى عدد من المسلمات تتلخص فيما يلى ،

فالسلطات عندما تواجه بتدهور تدريجى في مدينة داخلية تقرر اما تجديدا شاملا أو جزئيا(هدما ـاعادةتعمير) أو احياء وتأهيلا(اصلاحاوترميما) سواء تم ذلك مع استبقاء السكان المقيمين او بدونه فاذا كانت المسألة مجرد موضوع هدم مبان لتشييد ابنية اخرى للمكاتب والاسكان الفاخر واستبعاد كبار السن وطبقات العمال الدنيا لتستبدل بهم مجموعات اكثر انتاجا فاننا نجد ان العنف التكنوقراطى ـ البوليس مثلا ـ يواجه اما بالخضوع والاذعان او بالثورة والعصيان ولن تكون هناك اى مشاركة في اى مرحلة ـ وستعتمد النتيجة على القوة النسبية للأطراف . ومن ناحية اخرى اذا اتجهت النية لحماية وصيانة وتطوير المنطقة المكتظة بالمبانى مع استبقاء السكان الموجودين والتجار ـ بقدر الامكان ـ حتى مع توقع اضافة وظائف جديدة (رسمية ـ تجارية ـ سياحية) فان المشاركة ستصبح ضرورية ان عاجلا أو آجلا .

ففى السيناريو الأول ينشدها المطورون والسلطات ، لا في مرحلة التخطيط (التى تعتبر نادرة للغاية) ولكن على الاقل قبل بدء العملية . والدافع لذلك يأتى في اللحظة التى يستشعر فيها ان العملية المنتظر أن تكون طويلة وشاقة ـ لن تقدم فوائد فورية لكل فرد ومن ثم ستظهر الحاجة لا للادراك العام فحسب ، بل للتعاون بين العامة كذلك ثم يتم تنظيم الاجتماعات العامة . وتبذل محاولة للاعلام ويتقبل المطورون المخاطرة برؤية مشروعاتهم وهى تواجه التحديات وإنجازاتهم تبدأ من جديد . وهذه النقطة هى التى يبدأ عندها السكان ذوو الادارة والقدرة على التدخل في ضم صفوفهم والشروع في العمل مستجيبين للمعلومات المتوفرة بمعلومات مقابلة وللمشروع المقدم بمشروعات مقابلة . والنتيجة مشاركة اصيلة متى بدأت قد يكتب لها الاستمرار الى نهاية تنفيذ المشروع او حتى أبعد من ذلك ولكن يشترط هنا ان يكون جميع المعنيين بما فيهم متخذو القرارات على درجة كافية من تفتح العقل وسعة الادراك .

السيناريو الثانى يقضى على مبادرات صانعى القرارات حتى الخبراء الذين يعتقدون أن في امكانهم بمنتهى النجاح تنفيذ عملية باكملها بانفسهم كنوع من الممارسة الابوية بدافع الخير وسرعان ما تشعر جماعات متعددة من المواطنين بأن اهتماماتها تأثرت بشكل مضاد ومن ثم تسعى للحصول على معلومات تجد أنها ناقصة ومفرضة وتجد الرغبة في الاشتراك في صنع القرار قدرتها على التعبير في أول الامر وسط الاضطراب وعدم الاستقرار ولاسباب افتراضية يستبعد السيناريو المتشائم المعروف جيدا في بعض البلاد التى تلتقى فيها الاتجاهات المتشددة (الرفض والازدراء من ناحية والعوائق المتعمدة من ناحية اخرى) وقد تتكون المجموعات وتحاول كسب فرصة لجعل رأيها مسموعا .

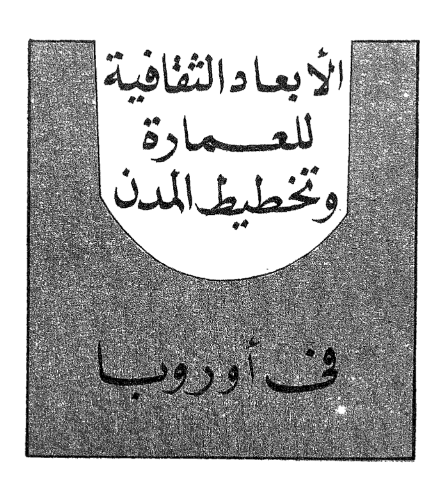
ويرى صانعو القرار فوائد الحوار الذى سيشترك فيه المطورون ومن ثم تحدث المشاركة كما في السيناريو الاول ولكن تحت ظروف اكثر صعوبة وغالبا مع احداث عوائق مكلفة في تنفيذ المشروع .

والسيناريو الثالث عن المشاركة التى يرغبها ويفهمها كل الشركاء في وقت واحد فبدأ بالمرحلة الاولى تعطى المعلومات الواضحة الكاملة لكل المواطنين بلا استثناء ومن خلال كل الوسائل المتاحة في الموقع ، ثم تكرر وتكمل عند ظهور بيانات جديدة . وبالتعاون مع صانعى القرارات يقوم فريق المطورين باجراء دراسات متعمقة ـ لا عن البناء الحضرى فقط ، ولكن عن العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانسانية المتصلة به ـ ملتمسين في ذلك معاونة الافراد والجمعيات القادرة على المساهمة في تلك الدراسات واشراكهم في ذلك العمل .

والاطار المالى للمشروع ـ الذى تنشر تفاصيله ـ يتضمن تدبير المعونة المادية لهذه الجمعيات التى يجب تزويدها بالمكاتب ووسائل جمع المعلومات ونشرها كما يجب على الاقل تعويضها عن مصاريف العمل الذى تؤديه في اطار هذا التعاون .

هذا ، وتوضع المشروعات والخطط المفصلة بمعرفة مجموعة عمل مختلطة ، حيث يلتقى ممثلو الجمعيات بصفة مستمرة مع مختلف الخبراء وممثلى الحكومة . وتعتبر هذه الخطط هى المحصلة النهائية لهذا التعاون . وبالمثل ينطبق الأمر على الاجراءات أو اللوائح الادارية الجديدة التى قد يضعونها . وبتقدم الدراسات تستمر المعلومات في التزايد التدريجى كى تفتح المجال لصياغة الانتقادات والمقترحات المضادة المحتملة من جانب السكان ومستخدمى الاحياء الذين لا يمكنهم الموافقة مقدما على قرارات ممثليهم أو موظفى البلديات المنتخبين هذا وسيستمر الشركاء ـ المساهمون في رسم الخطط في تعاونهم حتى مرحلة التنفيذ للمشروع . واذا أمكن ستوضع التحسينات الحضرية والتسهيلات الجديدة تحت اشرافهم كما يحدث في بعض البلاد حيث يمنح المشاركون فيما بعد مسئولية ادارة أو تشغيل هذه التسهيلات .

هذه هى الخطوط العريضة لما يجب أن تكون عليه المشاركة الكاملة . وقد يبدو ذلك اصلاحا اجتماعياً مثاليا . ولكن اعتبار أن مثل عملية النشاط والتخطيط المشترك ـ من بداية الى نهاية برنامج تأهيل ـ غير ممكنة التحقيق يعنى اليأس من امكانية تحقيق ادارة ديمقراطية صحيحة للمستوطنات الانسانية ومن حسن الحظ أن تطور المواجهة الحضرية في السنوات الأخيرة يشير الى أن المواطنين يرفضون باطراد قبول تلك النتيجة .



لقد واجه منذ الخمسينات مخططو المدن ، والمهندسون المعماريون في الدول الصناعية مشكلة الاقبال المتزايد على انشاء المساكن بعد أن أدى تقدم التكنولوجيا الى احتكار الصناعات الكبرى للمبانى في المدن مما ترتب عليه انشاء شبكة واسعة من المبانى السكنية على أطراف المدن . وقد أدت التكنولوجيا الى ابتكار نوع من فن العمارة الدولية يقضى بوضع « مجموعة من التصميمات النموذجية لبناء المدن في العالم » كما قال المهندس الألمانى المعمارى ومخطط المدن هانز كامريز الذى قرر في مؤتمر المهندسين المعماريين الألمان المنعقد في ١٩٧٧ بمدينة دوسلدورف ما نصه :

« إن بناء المصانع ـ وهو أدعى انواع المبانى الى الكآبة والملل وان يكن أرخصها وأسرعها ـ يتجاوز حدود الدول والايديولوجيات القومية ويمثل الصلة العضوية الوحيدة بين الشرق والغرب والمشاهد أن المصانع المشيدة بالحرسانة المسلحة تحدث الدمار في مدن موسكو وبكين وبرلين وفي القرى والضواحى

الكاتب : ارمجارد بونتنك

ارمجارد بونتنك ، أستاذة مساعدة بمعهد الموسيقى في فينا . والمديرة المساعدة للبحوث بالمعهد الدولى للاتصال السمعى والبصرى والتنمية الثقافية بفينا (النمسا) وهى مؤلفة « أنماط جديدة للسلوك الموسيقى عند الجيل الناشىء في المجتمعات الصناعية » (١٩٧٤) و « نقد الثقافة القائمة » وهو دراسة أعدتها لليونسكو (١٩٧٧) .

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

ذلك بــأن القائمين على بناء هذه المصانع يضربون عرض الحائط بالخصائص الاقليمية ويتجاهلون متقضيات البيئة الانسانية المألوفة والفروق القومية في التنمية بين مختلف الدول » أ هـ .

وقد أطلق على المؤتمر بحق اسم « الانتاج الانسانى أو المالى ـ فن العمارة بين الثقافة والاقتصاد .

وتبين في الوقت نفسه أن اقتصار التخطيط على ما يسمى « بالأساسيات عند انشاء المناطق السكنية في المدن الكبرى لا يفى بالاحتياجات الثقافية للسكان . وكان الوصول الى هذه النتيجة ثمرة البحوث السلوكية والثقافية التى أوضحت بجلاء أن التنمية الثقافية للفرد تتوقف على تنميته الاجتماعية أى على حرية الفرد في أنماطه السلوكية وحريته في الاتصال بغيره وحريته في تقرير مصيره في الحياة العامة والخاصة .

والمسألة الجديرة بالمزيد من البحث هى معرفة مدى مسئولية تخطيط المدن وفن العمارة عن ارتقاء مستوى الثقافة في الحياة وقد نشأت هذه المسألة عن السمات التخطيطية السائدة في المدن التى تنطوى على دلالات ثقافية واجتماعية جديدة .

منها أن خطوط التنظيم الممتدة على طول الشوارع في المناطق السكنية الجديدة لا تراعى ترك مساحات خالية لممارسة النشاط الثقافى والترويحى بيد أن وحدة المبانى والشوارع قد مضت وانقضت منذ

زمن طويل وصار موقع المساكن عير متوقف بأى حال على موقع الشوارع والنتيجة أنه لا توجد مساحات خالية خارج المدن ولا مناطق صالحة مخصصة الترويح عن السكان ولذلك تمتاز المستوطنات الجديدة بأشكال موحدة ومساحات لارابط بينها كما تمتاز بوحدة مملة على الرغم من توافر الامكانيات التكنولوجية .

وقد أدت الرغبة في الوفاء باحتياجات السكان الى اقامة الضواحى المنفصلة عن المناطق التجارية والصناعية والبعيدة عن محور الحياة في المدينة ومن عيوب هذه الضواحى التابعة للمدن افتقارها الى النظام الاجتماعى المرن الذى يصل فيه الناس بعضهم ببعض ويرتبطون معا برابطة الجوار والمساعدة المتبادلة وانقطاع الصلة بين سكانها وسكان المدن . ولذلك لاتتاح الفرصة في هذه البيئة لاندماج الفرد في الجماعة اندماجا ينشأ عنه ارتباط عاطفى وثيق ولا ريب ان انعدام هذا الارتباط يؤدى الى الشعور بالوحدة والعزلة وعدم الاتصال الاجتماعى .

وعلى الرغم أن السلطات أصبحت تدرك المشكلات المتصلة بتخطيط المدن وانشائها فانها اخفقت في أن تدخل في اعتبارها أثر البيئة في انماط السلوك الاجتماعى والثقافى واذا نحن أمعنا النظر في القرارات والتوصيات التى أصدرها الاتحاد الدولى للمهندسين المعمارين وجدنا أنها عبارة عن اقتراحات خاصة بالمنشآت الفنية والوظيفية (المرافق والمنشآت العامة . والنقل الخ) كما نجد أن « توصيات البيئة (مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية) تكتفى بذكر النتائج الفسيولوجية والاجتماعية العملية دون أن ترسم الطريق لتنفيذ هذه التوصيات بطريقة عملية .

مثال ذلك أن التوصية الخاصة « بتحسين المستوطنات الحالية تنص صراحة على أخطار « تدمير النظام الاقتصادى والاجتماعى ولا تشير الى النظام الثقافى الا في سباق) المحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية التى ينطوى عليها النظام القائم أما التوصية الخاصة بالتوسع الحضرى فتطالب باتخاذ الوسائل الكفيلة بما يلى ،

- تأمين التشريعات والوثائق واللوائح القانونية ،
- وضع نظم خاصة بحيازة الاراضى وتعميرها .
- تأمين الموارد المالية والأميرية .
- المشاركة الفعالة من جانب جمهور واسع الاطلاع .
- حماية النظم البيئية والاراضى النادرة .
- تحسين وسائل استخدام الاراضى الحضرية الحالية عن طريق التدابير الحديثة والمبتكرة .
- النهوض بالخدمات والمرافق الأساسية بصورة متكاملة .
- تهيئة فرص العمالة وتيسير الوصول الى أماكن العمل

أما البعد الثقافى فان هذه التوصية لا تشير اليه بكلمة واحدة وقد تفاقمت في الايام الأخيرة نذر الخطر التى تحذر من قصور تخطيط المدن في المجال الثقافى ووجه تفاقم هذه النذر الانظار الى المشكلات الاجتماعية والثقافية التى تقضى الضرورة بسرعة معالجتها وكان السبب الذى أثار الفزع في النفوس هو اتجاه الاهالى بشكل واضح من تلقاء أنفسهم الى الاحتجاج على تلك الحال ولم يكن هذا الاحتجاج مقصورا على طائفة أو طبقة اجتماعية معينة وانما صدر بسبب الشكوى العامة من قصور الخدمات الاجتماعية والثقافية وبمبادرات من جانب المواطنين اتخذت في بعض الاحيان

بعـدا سياسيا وقد لوحظ في معظم الحالات أن الاحتجاج من جانب المواطنين المقيمين في المناطق الحضرية الجديدة لا يشمل كل السكان ولكن الذى حدث هو قيام جماعات صغيرة نشيطة بتأليب عدد كبير من السكان ومن أوضح الأمثلة على ذلك انتفاضة فينا حيث قامت جماعات صغيرة من الاباء وتلاميذ المدارس والشبان بارغام السلطات البلدية المختصة بالبناء والتشييد على الاهتمام الجاد بحل المشكلة وذلك بعد سنوات من الكفاح في سبيل تحسين الخدمات الثقافية .

وفي مدينة أمستردام يعارض باستمرار عدد متزايد من المواطنين في ترحيلهم الى ضاحية بلجمير ويحاولون افهام الناس ماعسى أن يطرأ من تغيير على البيئة الحضرية نتيجة ترحيل طائفة كبيرة من السكان من قلب المدينة .

وأشهر الاحتجاجات التى ثارت في جمهورية المانيا الاتحادية ما تردد مرارا وتكرارا في بلدة مجاورة لبرلين تسمى « مركيش فرنيل » وفي بلدة لفركوشى اعترض المواطنون على مشروع ضخم للاسكان فحالوا دون تنفيذه وهناك أمثلة أخرى عديدة لاحتجاجات مماثلة .

وتتردد نذر الخطر ايضا في البحوث الاجتماعية التجريبية التى تقدم الادلة على قصور التخطيط الثقافى فقد اتضح من البحوث العامة في السلوك الثقافى للسكان ومن البحوث الخاصة التى أجريت في المناطق الهامشية (الواقعة في الاطراف) أن سكان هذه المناطق الأخيرة ليسوا محرومين فقط من المنشآت الثقافية التقليدية بل ايضا من التنمية الثقافية الفردية ومن الطبيعى أن ترتبط المنشآت الثقافية ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادى والاجتماعى المفروض على سكان المدن الجديدة وقد أجريت دراسة دقيقة عن الأسر الكبيرة التى تقيم في مثل هذه المناطق بمدينة فينا فكشفت عن انعدام وسائل تعليم الكبار واسباب التسلية والترفيه وصعوبة مشاهدة الاحداث الثقافية

وقد دلت دراسة مقارنة عن العادات الاستهلاكية في المناطق الواقعة في وسط فينا وفي اطرافها على أن ارتياد السينما والمسرح والحفلات الموسيقية في اطراف المدينة يقل – في المتوسط – بنسبة ٥٠ / عنه في وسط المدينة ويلاحظ مثل هذا الفرق تقريبا في أماكن الاختلاط الاجتماعى (المقاهى) والمطاعم الخ) .

وتتجلى لنا صورة دقيقة جدا للفرق بين باريس وضواحيها في البحث الفرنسى الشامل عن السلوك الثقافى للسكان الذى بنى على مجموعة من المعلومات والبيانات الدقيقة .

وتكشف لنا ايضا الابحاث الثقافية في البلاد الاشتراكية عن قصور في الخدمات الثقافية واهمال للاحتياجات الثقافية في المناطق السكانية الكبيرة .

ولعل أبرز أعراض الحرمان الثقافى الذى ربما كان له أكبر الأثر في اثارة ضمير مخططى المدن شيوع أنواع معينة من الجريمة والانحراف والاضطراب بصورة مفاجئة وتختفى هذه الظاهرة وراء الآثار الاجتماعية الظاهرة ومن هذه النذر الاجتماعية الخطيرة شيوع الانحراف في أوساط الشباب والاحداث وهو لا يرجع الى انعدام الفرص المتاحة لشغل وقت الفراغ بعمل نافع فحسب وانما يرجع أيضا الى يقظة وصرامة المواطنين الذين يعلنون النكير على الاحداث الجانحين وقد دلت بعض الأبحاث الخاصة على ميل الاحداث الى النزاع والصراع والعراك كما دلت على ارتفاع نسبة الجنوح بين الاحداث (يظهر هذا الجنوح في ارتكاب – جرائم صغيرة ضد الممتلكات والاتلاف العمد) وتدل الاحصاءات الخاصة بالاحداث الجانحين في مختلف أقسام فينا على وجود ٣٤٠ متهما من بين كل ١٠٫٠٠٠ حدث في اقسام وسط المدينة (المسماة مراكز الطبقة العليا) في حين أن عددهم في المناطق الحضرية المبنية بطريقة واهية (يسكنها موظفون من ذوى

المرتبات وعدد كبير من العمال) هو ٢٨٥ من بين كل ١٠٫٠٠٠ حدث وهذا الرقم يتاثر بميل السكان الشديد لابلاغ الجرائم الى البوليس وهذا في حد ذاته دليل على الجو الاجتماعي ـ الثقافي السائد في تلك المستوطنات .

وان ارتفاع نسبة الاضطرابات العقلية والنفسية لهو دليل واضح آخر على الاعتلال الاجتماعي والسخط الباطنى على سوء حال الحياة الحضرية ولما كانت هذه الاضطرابات النفسية تؤدى الى الانتحار فقد قرر القائمون بالتخطيط أن يضموا بعض علماء النفس والاعصاب الى هيئة موظفى دور الرعاية الاجتماعية ولكن ذلك لم يتم تنفيذه في فينا الا بعد انتهاء عملية التخطيط ومن المضحك فيما يتعلق بسوء الحالة الثقافية في المناطق الحضرية أن ندوة لتخطيط المدن استمرت عدة أسابيع واشترك فيها نحو ٣٠ شخصا ولكن هؤلاء المشتركين لم يعالجوا موضوع الانتحار الا لمدة نصف يوم فقط باعتباره احد المشكلات العديدة التى تجب دراستها عند النظر في تخطيط المدن .

ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير الى التدابير التى اتخذتها دولتان تحت تأثير هذه الحقائق فيما يظهر وتعد هذه التدابير اذا جاز هذا التعبير ـ تأييدا رسميا لما سبق أن ذكرناه .

المثل الأول هو تجربة تمت في سويسرا وخلاصتها أنه رئى تكليف الطلبة المتقدمين لامتحان الدبلوم بمعهد العمارة بالجامعة الفنية الفيدرالية باعادة بناء « منطقة سكنية مجاورة قبل أن يتم تنفيذ المشروع الشامل وقد أريد بتغيير التخطيط والتنفيذ في هذه المنطقة أن يقترح الطلبة أساليب جديدة تضمن توثيق العلاقة بالمنطقة الجديدة وتعزيز الشعور بالأمن في نفوس الافراد .

والمشروع الثانى يتم تنفيذه ـ اذا جاز هذا التعبير ـ على أعلى مستوى سياسى وهو جزء من خطة شاملة لاعادة تشييد المبانى السكنية وما جاورها في فرنسا ـ وفضلا عن ترميم المبانى فان هذا المشروع يعد محاولة لتقييم العيوب الاجتماعية في هذا الطراز من المبانى الذى ليس ريفيا ولا حضريا وقد ادرج هذا المشروع ضمن الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ التى تقرر أنه « يجب تنسيق الجهود ـ بمعاونة الدولة ـ لتحسين أحوال المعيشة والخدمات العامة في ٥٠ منطقة حضرية يقع بعضها على اطراف مجموعة كبيرة من المجتمعات الحضرية وتظهر عليها أغراض التدهور والفقر الثقافى والاجتماعى .

المحددات الثقافية لمخطط الاسكان

يتضح من المعلومات التى تم جمعها عن حال القوم الذين يقيمون في الضواحى أن الضرورة الملحة تقضى لوجوب ادخال تعديلات على تخطيط المدن لايجاد بيئة ثقافية تفى بالغرض وتستطيع أن نستخلص هذه النتيجة ايضا من البحوث الثقافية التجريبية كما جاء في خلاصة الدراسة الفرنسية عن السلوك الثقافى . التى تبدأ بالعبارة الآتيه ،

« ..... المهندس المدنى يستطيع أن يجهز نموذجا مجسما موضحا به الفراغات والمبانى ويسمح بانسياب الحركة أولا يسمح بها .. ولكنه لا يستطيع التعبير عن هذه الفكرة بالخرسانة مستعينا في ذلك بالاتجاهات الثقافية المتنوعة والملائمة التى تحدد الاستخدام الدقيق للفراغات الداخلية (الشقق والسلم الخ) أو الفراغات الخارجية (الشوارع والميادين) أنه يتخيل ويخلق مدينة خالية ثم ينسحب عندما يصل السكان اليها وكأنهم قوم همج جاءوا ليدمروا التصميمات التى وضعت دون اشتراكهم » أ هـ .

وسنحاول الاشارة الى بعض العوامل والنواحى التى اذا تحققت عن طريق التخطيط أو الانشاء دعمت أو أوهنت الاتصال الثقافى والاجتماعى ويسرت أو عرقلت التنمية الثقافية ونشاط السكان .

ويبدو أن مخططى المدن والمهندسين المدنيين ظلوا قرابة ٤٥ عاما يتمسكون بالمفاهيم التى روجت لها « وثيقة أيثنا » دون أن يراعى التغييرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية التى طرأت على المجتمعات الصناعية وفي سنة ١٩٣٣ دعت هذه الوثيقة الى اقامة « المدينة الوظيفية » وعرضت فكرة جمالية لتخطيط المدن تقضى بفصل الوظائف الحضرية عن المناطق الريفية الخضراء حفاظا على سلامة هذه المناطق وعلى الرغم من أن هذه الفكرة كانت ترجع الى أسباب اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية تختلف تماما عما عليه الحال الآن فقد تم اقرارها بحماسة وبخاصة بعد ١٩٤٥ وأدت الى استبحار العمران والتوسع الحضرى دون حدود ثم أدت أخيرا الى انشاء الضواحى على مشارف المدن الكبرى وقد أضرت هذه الفكرة بالتخطيط الثقافى كما كانت من العوامل الأساسية التى أعاقت هذا التخطيط .

ولسوف يعدل مخططو المدن حتما عن هذه الفكرة ومن امارات هذا العدول انتهاج جمهورية المانيا الديمقراطية طريقة جديدة في تخطيط المدن اطلق عليها اسم « النظام المتعدد المراكز » ويقضى هذا النظام بوضع تصميم متنوع للمراكز الترويحية يرتبط بخطة البناء الحضرى الشاملة ومن المسائل التى سوف تظل محل نظر ونقاش هى هل تبشر هذه الطريقة باعظم الآمال أم أن أفضل الحلول للمشكلة فكرة « المزيج الوظيفى » الشامل الذى نتكلم عنه فيما يلى :

ان الظاهرة المعروفة باسم « المدينة » تتألف من مجموعة من المبانى ذات الاشكال المختلفة التى تعكس - بطريقة أو أخرى - أكثر مظاهر الحياة تنوعا واختلافا ومن المسلم به ان التحضر الحقيقى ينشأ عن تفاعل بين الأماكن الداخلية والخارجية يسمح بتوزيع متوازن للعمل والاسكان والترويح والنشاط الاجتماعى وهذا من شأنه أن يتيح للسكان حرية الانتقال ويحقق ما يصبون اليه من الاتصال أو الاعتزال ومن مزايا هذا البناء الحضرى أنه يساعد على تيسير اللقاءات الحرة بين السكان والاختلاط الاجتماعى التلقائى والحوافز العرضية والانشطة المقصودة وبالاختصار يؤدى الى توثيق عرى الاتصال الثقافى والاجتماعى ولا شك أن البيئة السكنية لاهالى المدن تزداد ثراء عظيما بوجود الفن وملكة الابداع والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والعلوم فيها واذا علمنا ان معالم البيئة تتجلى في مظاهر النشاط في الحياة اليومية (المدارس المحال التجارية، السلطات المحلية أماكن العمل وجدنا أن البيئة الحضرية الحقيقية تؤثر في سكانها تأثيرا قويا ويزداد هذا التأثير وضوحا عندما ما يستطيع الانسان تغيير معالمها كما يشاء وبذلك تتحول البيئة من حال الى حال والمزيج الوظيفى هو السمة المميزة للبيئة الحضرية الحقيقية ومن هنا كان عنصرا هاما في ارتقاء الفرد من الناحية الثقافية والاجتماعية ولما كان هذا المزيج يتيح اللقاء المباشر فانه يعزز الارتباط بين السكان والبيئة ويتيح لهم أن يعرفوا وظائف البيئة ووسائل تنميتها يضاف الى ذلك أن المزيج الوظيفى يتيح تكيف الانماط السلوكية التقليدية بصورة تدريجية - مع الظروف المتغيرة للحياة الحضرية ويحول دون التحولات الفجائية وأخيرا فان التخطيط الاسكانى الحضرى الصحيح يتيح للأفراد ذوى الأعمار المختلفة أن يعيشوا معا في سلام ويقلل من خطر المنازعات الاجتماعية والثقافية التى تنجم عن اختلاف الأعمار .

وقد اختار كل الباحثين المحدثين في سلوك سكان المدن عاملا واحدا يرون أنه أمر لا بد منه لتحقيق أسلوب في الحياة يرضى الانسان الا وهو الانسجام بين السكان وبيئتهم السكنية .

والدليل على ذلك تلك الفقرة الآتية المقتبسة من مسح تم إجراؤه في فينا لمعرفة رغبات السكان بشأن المناطق التى يطلبون السكنى فيها وهذا نصها ، ترجع أغلبية الطلبات للسكنى في منطقة معينةالى سببين اعتياد السكنى في هذه المنطقة ثم الطابع المميز لهذه المنطقة وكان من بين الذين أجابوا عن أسئلة الاستفتاء ممن لم تتح لهم الفرصة لاختيار منطقة سكنهم أو بيئتهم قوم اعربوا عن رفضهم الاقامة في مناطقهم تبلغ نسبتهم ٩ ٪ من بين الذين اعتادوا الاقامة في هذه المنطقة و ٣٧ ٪ ممن لم يعتادوا الاقامة فيها » أ هـ .

وهذا الاعتياد أو الانسجام بين السكان وبيئتهم وما ينطوى عليه من ميل الى الاشتراك في الاحداث المحلية ينبع أساسا من الرموز المعمارية المحلية فالأماكن الخارجية والسطوح والمبانى المجسمة هى العناصر الرئيسية التى تزود السكان بالمعلومات الثقافية والاجتماعية انها تولد نوعا من الانسجام والائتلاف بين السكان والصور المرئية للبيئة الحضرية فالساكن يجد العديد من المصادر التى تجعله ملما بأحوال بيئته ومن شأن اللقاءات اليومية بكل ما فيها من تفاصيل تزود المرء بمعلومات وافية عن نوع ومعنى الاماكن الداخلية والخارجية ان تهيىء أسباب الارتباط بين المرء وبيئته اذ يقيم الساكن في مكان له عنوان ثابت ومن الأمور ذات المغزى العميق أن البحث في جاذبية الأماكن السكنية قد دل على أن الناس عند اختيارهم موقع شقة ليسكنوا فيها لا يحدوهم الى ذلك أن يجاوروا أقاربهم بقدر ما يحدوهم انهم يألفون البيئة ويأنسون بها وقد دل البحث الاجتماعى وبخاصة علم الاجتماع الخاص بالاسكان ـ منذ عهد قريب جدا ـ على أن هذا الألف والأنس ذو صلة قوية بما يسمى وحدات الاسكان الاجتماعية أى تجمع السكان في حى حضرى واحد واذ تمت العلاقات الانسانية بين اعضاء هذه الوحدات أو رثتهم اهتماما مشتركا بالبيئة السكنية وعززت أواصر الارتباط والألفة بينهم وبين هذه البيئة .

« ان مفترق الطرق يغطى مساحة أكبر من مساحة حى مدنى قديم ولكنه لا يستخدم الا في تنظيم حركة المرور » ـ هذه العبارة الموجزة التى قالها أحد المهندسين المدنيين تشير من وجوه عديدة الى مسئولية مخططنى المدن عن التنمية الثقافية التى لا يتسنى تحقيقها الا اذا أتاحت الأماكن المعمارية للانسان فرصة الارتياد العصرى والانتفاع الفردى ولا شك أن المخطط الإسكانى الذى يتيح للفرد الحرية في اكتشاف قواه وملكاته الفردية الخلاقة والعمل على تنميتها يفى بالعديد من الاحتياجات الثقافية التى تأتى في أغلب الاحيان مفاجأة لمهندسى التخطيط ذلك أن التطلعات الانسانية يمكن تحقيقها بالتخطيط البيئى اذا اتاح المكان حوافز وامكانيات جديدة للساكنين لكى يحققوا أهدافهم الثقافية فالمواجهة الحرة مع البيئة المكانية المعمارية تبعث في المرء حب الاستطلاع وكذلك الاماكن الحضرية المتاحة التى يمكن استخدامها بحرية تؤدى وظيفة ثقافية هامة أخرى الا وهى اتاحة الفرصة لعقد الاجتماعات العامة وممارسة اللهو واللعب وتهيئة البيئة الصالحة لاقامة المهرجانات والاحتفالات والاسواق والمعارض والعروض المسرحية ومسارح الشوارع الخ وبالأضافة الى ذلك يجب أن ندخل في اعتبارنا أنشطة الشباب الجديدة حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات التى لا تتفق مع الانماط التقليدية ومن المهم للغاية عند تخطيط المدن ضمان وجود مساحة خالية من الارض تصلح لممارسة اللعب واقامة المهرجانات عند التوسع في المدن بمعنى أنه يجب أن يكون هناك مجال كاف يتسع لجمهور حاشد واذا طبقنا هذه الأفكار العامة على المستوطنات الجديدة القائمة حاليا أو قارناها بأحوال هذه المستوطنات وصفاتها الاستيطانية استطعنا أن نحصل على ارشادات معينة تدلنا على موطن القصور في الانشطة الثقافية ووسائل دعمها .

ويجب أن يهدف التخطيط الى المزج بين دوائر الحياة الثلاثة ، الخاصة والعامة وشبه الخاصة فبدلا من تفاقم الفصل المكانى الناجم عن اقتصار البيئة على وظيفة واحدة من وظائف الحياة الحضرية يجب بذل الجهد للجمع بين دوائر الحياة الكبرى عن طريق المخطط الاسكانى ويمكن تحقيق ذلك بتخصيص بعض الوظائف الحضرية لمثل هذه الدوائر أو بالمزج الحكيم بين المؤسسات والمنشآت الثقافية والاجتماعية الحالية والمطلوبة وبين الوحدات السكنية ومن شأن هذا المزيج الوظيفى في البيئة السكنية المباشرة أن يعزز الارتباط بالبيئة أو يقضى على الاهتمام بجانب واحد من المدينة الا وهو وسطها يضاف الى ذلك ان هذا المزيج يراعى الانماط السلوكية التقليدية والصفات المحلية وبذلك يؤدى بالتدريج وبالمشاركة الفعالة من جانب من يهمهم الأمر الى الالتحام مع الموقف الاسكانى الجديد ولا شك أن المزيج الوظيفى المدروس بعناية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للاتصال الاجتماعى والثقافى لأنه يحول دون الانزواء السلبى في دائرة المسكن الخاص ويقلل من خطر العزلة .. وواضح أن الفصل بين دوائر الحياة الثلاث يقلل من عدد الناس الذين يمكن الاتصال بهم والتحدث اليهم يوميا كما يقلل من فرص الاتصال المباشر والحر . وعندما ما يحاول المخططون خلق جو حضرى اصطناعى مع تهيئة الاتصال الاجتماعى في الوقت نفسه تراهم يلجأون غالبا الى فكرة المراكز التجارية التى تجمع بين المحال التجارية والمنشآت الثقافية ولكن هذه المراكز تباين البيئة الحضرية الحقيقية لأنها لا تخدم سوى الاغراض التجارية ولا تهيىء الجو للسرية أو العلنية الحقيقية . ذلك أن الجزء الداخلى من هذه المراكز يرى عامرا بالسلع التجارية والوجوه البشة المتهللة أما في الخارج فلا ترى سوى رتل من السيارات التى تقف في مواقف الانتظار ومن الخطأ وصف هذه الأماكن بأنها « مراكز » لأنه لا نتيجة لها سوى أنها تورث الشعور بالوحدة فمتى حان وقت اغلاقها اختفى كل أثر للحياة .

هذا والسعى وراء الكمال الفنى والمعمارى هو من أكبر العقبات في سبيل العملية التعليمية واكتساب الخبرة الثقافية بالمبانى السكنية التقليدية ذلك أن الشقق المبنية على طراز المصانع ، وبيئتها تعوق العملية التعليمية وتحول دون ممارسة الأنشطة المرضية ، واكتساب الخبرة ولذلك يجب الا تحدد مسبقا مجالات الخبرة الفردية بل ينبغى أن تكتسب الخبرة عن طريق الاختيار الحر .

ولذلك كانت المهمة الأولى لفن العمارة هى اتاحة الفرصة للسكان لكى ينفذوا أفكارهم الخاصة ومن هنا ينبغى أن يوجد في الاماكن الداخلية بالمبانى السكنية أقل قدر ممكن من المنشآت الثابتة وأكبر قدر ممكن من الامكانيات التى تثير روح النشاط في السكان وتحفزهم الى العمل فمثلا يجب أن تترك للسكان مهمة تعديل الجدران غير المحملة بالمبانى واستكمال الغرف الداخلية وتجهيز الشرفات والادوار الارضية (البدرومات) والعلالى (جمع علية وهى الغرفة تحت السقف) وبهذه الطريقة يمكن تحاشى المساكن المتماثلة التى يمكن تبادلها كما يمكن تبادل غرفات الفنادق بيد أننا نخص بالذكر هنا أن الاراضى الفضاء يجب أن تترك خالية للاختيار الخلاق ومن الأمثلة البارزة التى تتعرض للتخطيط الايجابى أو السلبى الحدائق والمتنزهات وملاعب الأطفال . ذلك أن البنائين يعدون أرضا خضراء لاستعمال افراد المجتمع ولكن السكان قلما يستخدمونها لأنه لا سلطة لهم عليها ولذلك فهى لا تعنى شيئا بالنسبة لهم .

والواقع أن الكمال الفنى والمعمارى يورث لعنة الكسل الذى يتجلى بأوضح معانيه في الأطفال ومن المشاهد أن الأطفال والشباب هم أول من يعانى الآثار الضارة لفرض أو استبعاد أسلوب معين في ممارسة

الأنشطة التى تعد في نظرهم على أعظم جانب من الأهمية ويجب على الدوام الا يعزب على البال ان فن العمارة بهذا العمل يحدد السلوك الثقافي ويشكله مسبقا ولا حاجة بنا للافاضة في أهمية اللعب في تكوين الأخلاق وفى العملية التعليمية وحسبنا أن نقول ان الملاعب يجب أن تخلو من القيود على تنمية قوى الطفل الجسمية والعقلية ولعل أنسب الحلول في هذا المجال هو ما يسمى بالملاعب الحافزة وأهم خصائصها وفرة المعدات الثابتة والمختلفة والمتنوعة القابلة لاجراء التغيير فيها ووجود صانع الرسوم المتحركة للقيام بوظيفة حفز الاطفال الى اللعب ويمكن تصميم ملاعب مماثلة للشباب الذين يبلغ سنهم ١٦ أو ١٧ سنة وميزة هذه الملاعب أنها لا تعوض فقط الحركة العضلية المحدودة في المنزل والمنطقة السكنية بل تنمى أيضا الروح الاجتماعية كماتشجع على شغل وقت الفراغ بعمل نافع خلاق وفوق ذلك كله يجب أن يتيح فن العمارة للشباب عددا مختلفا من أماكن اللقاء ليمارسوا فيها ما يشاءون من نشاط والقاعدة العامة أن أماكن اللقاء التى يخططها المهندسون كجزء من التصميم الاسكانى لا يستخدمها الأطفال لأن ما يحتاج اليه الأطفال من هذا القبيل انما ينشأ عن الاستخدام اليومى للأماكن الداخلية والخارجية ولذلك فان المطلوب هو اقامة منشآت مرنة سواء في الأماكن الخارجية (منشآت اجتماعية كغرف الأندية والمقاهى ، والملاعب ، والحدائق) والأماكن الداخلية (بدرومات مانعة للصوت ، وغرف داخل الشقق المختلفة) ولا شك أن الفرص الموجهة والمرتبة مسبقا للألعاب الرياضية لا تخمد نشاط السكان فقط بل تؤدى عن طريق ارغامهم على التكيف ـ الى الفتور الثقافى والاجتماعى واستشعار الخوف وبالتالى النزوع الى العدوان والاضطراب النفسانى .

وللطابع الجمالى للبيئة شأن كبير أيضا فمعالم البيئة المرئية من شأنها أن تولد في نفوس السكان احساسا بالطابع الفريد الذى تمتاز به بيئتهم وهذا بدوره يولد شعورا بمحبة البيئة والتعلق بها وواضح أن واجهات المساكن المبنية على غرار واحد لا تتيح توجيها بصريا أو عاطفيا سواء بنمطها البالى أو نمطها الشبيه بنمط الثكنات العسكرية أو بالنمط الحديث المنمق وتوصف مثل هذه المبانى بأنها عديمة الوجه بمعنى أنها لا تمتاز بطابع فريد مميز والساكن فيها لا يقيم في مكان له عنوان معلوم بل له رقم من بين أرقام كثيرة ولذلك تتوالى المكالمات على مركز البوليس في منطقة جروس فلد سيدلنج بمدينة فينا لاعادة الاطفال الى منازلهم بعد أن ضلوا طريقهم لنسيانهم أرقام منازلهم .

ويجب أن تسهم الأماكن الخارجية ايضا في تهيئة البيئة الجميلة وقد دلت المشاهدات على أن الاراضى الفضاء المتناثرة بين الوحدات السكنية تخلق جيوبا لا تساعد على خلق وحدة حضرية والمطلوب في التخطيط الاسكانى هو ايجاد وحدة مكانية تهدف الى تحقيق « نظام حضرى له معنى خاص عند السكان . ونحن نستخدم كلمة « نظام » للدلالة على الوحدة الاجتماعية أى الارتباط ، الثقافي بين المكان والسكان . ويجب أن يراعى ذلك في المخطط الاسكانى اذا أريد الحد من العزلة والسلبية وفقدان الوحدة الثقافية في المستوطنات الجديدة .

ومبعث الشكوى العامة في المناطق السكنية الجديدة يمكن أن يرجع أيضا الى التغير الشديد في توفير المرافق العامة في مخطط الاسكان الأصلى وفي مقدمة ذلك مرفق النقل والمواصلات وقد دل البحث في المرافق المطلوبة في مستوطنات فينا الجديدة على ترتيب الأولويات في مجال النقل على النحو الآتى : القرب من مكان العمل ثم من وسط المدينة ثم من الاقارب ثم من الاصدقاء والزملاء وأخيرا ارتباط المدينة بضواحيها ارتباطا وثيقا وتدل نتائج البحوث التى اجريت في البلاد الاخرى على وجود نفس الشىء .

وبانشاء شكة من وسائل النقل بين مناطق المدينة المختلفة يخلق مخططو المدن هيكلا إسكانيا وثيق الاتصال ولكنهم يغفلون المشكلات المترتبة على ذلك فمن الناحية النظرية توجد الآن وسائل اتصال جيدة بين مناطق المدينة وأحيائها ولكن القصد الوحيد هو تيسير الوصول الى المحال التجارية ودور التعليم أما الناحية الثقافية فلم تحظ بأية عناية حتى الآن ولما كان النشاط الثقافى يعتمد اعتمادا كبيرا على ميزانية الوقت عند الفرد فمن الواضح أنه كلما توافرت وسائل النقل عند محل الاقامة مباشرة أو بالقرب منه قل الوقت الذى يفقده المرء في استخدام هذه الوسائل وبالتالى ازداد الوقت المتاح للوفاء بالمطالب الثقافية .

ومن السمات الأخرى لسياسة الاسكان التقليدية سمة لا تشجع الاتصال والتنوع الثقافي ألا وهى اختلال التوازن بين السكان ووحدة المناطق السكنية والدليل على ذلك ما جاء في أحد التقارير عن بلاد أوربا الغربية اذ يقول أنه ترتب على تصميم المبانى والأماكن الداخلية فيها تخصص مبان للمسنين وأخرى للشباب واخرى للأسر ذات الأطفال مما ترتب عليه أن اصبح كل هؤلاء مسجونين بين جدران مساكنهم الخرسانية الخاصة وهذا من شأنه تقسيم السكان الى فئات متميزة وهكذا ينقسم الشعب كله الى أنماط من السكان . ومن أمثلة ذلك أنه يوجد في حى جروس فلد سيدلنج بمدينة فينا ٤٥ ٪ من السكان يقل عمرهم عن ٢٠ سنة (بالمقارنة مع ٢٠٫٤ ٪ في المدينة كلها و ٥٨ ٪ منهم ينتمون الى أسر الطبقة العاملة بالمقارنة مع ٣٦ ٪ في المدينة كلها) ومتوسط عدد الأطفال في الأسرة ٤ (متوسط عددهم في فينا كلها أقل من ١) وهذا يؤدى الى الفصل المكانى بين طبقات السكان كما يؤدى في المجال الثقافي الى ما يشبه « الجيتو » (الحى المنعزل) وأول من يعانى آثار ذلك النساء لأنهن ممنوعات من ممارسة كثير من الانشطة الثقافية ويليهن المسنون الذى يضطرون الى العيش في عزلة والاقامة في سجن أشبه بالثكنة العسكرية دون أن يتيح لهم هذا النوع المتميز من التخطيط لأى بيئة ثقافية . وكل هذا من شأنه أن يثير منازعات اجتماعية خطيرة أو يفضى ـ كما دلت التجارب ـ الى نزعة خاصة للاضطرابات النفسية ولذلك يجب على رجال الاسكان المسئولين عن الثقافة أن يوفروا منذ البداية عددا مختلفا من الوحدات والأنماط السكنية التى تسمح للجماعات ذات الأعمار المختلفة أن تعيش معا .

ويبدو هذا الأمر أشد الحاحا اذا علمنا الحال الذى يمكن أن تؤول اليه المناطق السكنية بعد ٢٠ أو ٢٠ سنة لا شك أنها سوف تصبح ملاجىء لكبار السن يحتلها ما بين ٢٠٫٠٠٠ و ٥٠٫٠٠٠ ساكن لأنه لم تتخذ الوسائل التخطيطية أو المعمارية اللازمة لمواجهة تدفق السكان الجدد أو اعادة التركيب السكانى .

وللقضاء على عزلة النساء الثقافية يجب على المسئولين عن تخطيط الاسكان أن يهيئوا المزيد من المؤسسات الاجتماعية كدور الحضانة والدور النهارية (التى ترعى الأطفال خلال النهار) ويوفروا أسباب رعاية الاطفال على يد قوم مدربين وهذا من شأنه توفير المزيد من الوقت للمرأة لكى تمارس النشاط الذى تختاره أما بالنسبة للمرأة ذات الأطفال الكبار فيجب حل المشكلة عن طريق ايجاد أعمال مناسبة لها لأن التجربة قد دلت على أن المرأة التى تعيش في الضاحية تكاد تكون معزولة عن مجال العمل في المناطق الأخرى ولا شك أن توفير أعمال محلية مناسبة للمرأة لا يزودها فقط بمصدر اضافى في الدخل بل ينقذها ايضا من براثن الملل الذى يهددها والعزلة القاتلة خلال النهار .

وأخيرا ينبغى التفكير في استراتيجية لمشاركة السلطات والهيئات العامة بصورة أقوى في المناطق والأحياء التابعة للمدينة على أن يشترك في وضع هذه الاستراتيجية مخططو الاسكان مع المؤسسات السياسية والادارية ففى الوقت الحالى لا يوجد في هذه المناطق والاحياء سوى مراكز البوليس واذا استثنينا بعض الهيئات والجمعيات الدينية وجدنا أن السكان لا يكادون يشعرون بوجود الهيئات العامة وفي ظل هذه العزلة يتبادر الى ذهن السكان أن السلطات العامة قد نسيت أمرهم وتركتهم وشأنهم وانه لا رقيب عليهم سوى البوليس ذلك أن غياب الموسسات العامة يحرمهم من الشعور بالانتماء ومن الأحساس بأهمية شأنهم ، ومن المشاركة في صنع القرار . وبذلك يضاعف هذا الغياب من المظاهر « المضادة للثقافة » التى تسببها البيئة السكنية .

ومن هذه الملاحظات نستطيع أن نقدر الى أى حد يجب مراعاة الأبعاد الثقافية في مرحلة التخطيط الاسكانى ولا تقتصر التغييرات المطلوبة على مجرد الاهتمام بالعوامل المكانية والاستيطانية والاجتماعية والسياسية بل يتطلب الأمر وضع خطة للعمل تختلف عن ذلك اختلافا تاما . وخلاصة هذه الخطة أنه يجب أن نفهم أن التخطيط عملية اجتماعية كما يجب أن نفهم أن العمل طبقا لخطة موضوعة يعنى التوفيق بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية والجماعية العامة لا التمسك الشديد بمخطط سبق وضعه ليخدم مصلحة فئة واحدة فقط وبهذا المعنى يصبح التخطيط عملية تعليمية لا تركز على حلول منفصلة بل يجب أن تكون عملية مستمرة لا تقتصر في حل المشكلات على الاساسيات وتصنيف الاحتياجات وترتيب الأولويات وتتوقف هذه الاستمرارية على دراسة أسباب المشكلات القائمة اذ يجب أن تكون الممارسة الثقافية هى الغاية المنشودة كما يجب عدم الاقتصار على التدابير المنفصلة والمتبع الآن هو رسم الخطوط الممكنة للتنمية وبدائلها في لحظة ما ثم تحدد الأهداف القصيرة المدى فقط أما الأهداف البعيدة المدى فلا توضع لها خطة معينة .

مدن بلا تاريخ
التخطيط المسبق ، والاحتياجات الثقافية المتغيرة

لقد نشأت المشكلات الحالية في تخطيط المدن عن أوضاع فنية وثقافية لم يسبق لها مثيل في التاريخ وبيان ذلك أن مناطق سكنية ذات مبان ثابتة تم تصميمها وتخطيطها على لوحة الرسم قد حلت محل المناطق السكنية القديمة التى نمت وتطورت بطريقة تلقائية دون تخطيط سابق ولهذه المبانى الثابتة المستديمة أثرها في التنمية الثقافية ذلك أن هذه المبانى الثابتة في المدن المخططة يتم تحديدها وتخطيطها مسبقا ولذلك تكون متماثلة بالنسبة لجميع السكان على اختلاف أنواعهم في حين أن المناطق السكنية في المدن القديمة غير المخططة يمكن تعديلها بواسطة الافراد الذين يضفون عليها طابع التنوع والاختلاف ويلاحظ في المدن القديمة أن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تطرأ عليها خلال التطور الحضرى تحدد تطور الانماط السلوكية الثقافية التى تقيم المنشآت الثقافية بما يتمشى مع الاحتياجات المطلوبة أما في المدن المخططة فان المنشآت الثقافية تتحدد مسبقا بكل تفصيلاتها بحيث لا يمكن تعديلها الا بشق الأنفس والخلاصة أن التخطيط المسبق لا يتيح سوى اقامة عدد ثابت من المنشآت الثقافية المحدودة .

ولذلك فإن التجارب الوحيدة التى يمكن التعويل عليها عند تخطيط المدن الجديدة هى ما يمكن اكتسابه من الأنماط الثقافية القديمة ونتيجة ذلك أن القائمين بالتخطيط يعمدون الى قصر الاحتياجات الثقافية الحقيقية على الثقافة التقليدية الضيقة النطاق .

وقد دلت البحوث الحديثة على أن الشباب هم أول من يعانى الآثار الضارة الناجمة عن المنشآت الثقافية الثابتة وتحديد الاحتياجات الثقافية على نحو لا يفى بما يريدون وواضح أن ارغام الشباب على قبول منشآت ثقافية لا تتصل بالفرد ولا تفى باحتياجاته تولد في نفسه سوء الظن والريبة والشعور بالغربة كما تولد في نفسه النزوع الى الرفض والميل الى العدوان .

مثال ذلك أنه حدث في منطقة جروس فلدسيدلنج بمدينة فينا أن بحث الشباب عن مبنى مناسب لعقد اجتماعاتهم الحرة وممارسة بعض الأنشطة غير الرسمية فلم يجدوا مبنى مخصصا لذلك في مبانى المنطقة وخشيت السلطات أن يقوم الشباب بمظاهرات الاحتجاج واثارة الاضطرابات فأعدوا قاعة لتقديم عروض مسرحية ومشاهد تلفازية وكان رد الشباب على ذلك قيامهم بتحطيم الأثاث وهجر القاعة وكذلك أصبح الراشدون على عدم وجود بدائل ثقافية كما اصبحوا على الأنشطة الثقافية الموجهة وقد أجرى معهد البحوث الاجتماعية التجريبية مسحا اجتماعيا عن ارتياد المواطنين للمسارح والحفلات الغنائية ومعرفة اتجاهاتهم واهتماماتهم في هذا المجال فتبين أن نحو ٤٠ ٪ ممن اعتادوا ارتياد المسارح أو الحفلات الغنائية قبل انتقالهم الى المنطقة الجديدة قد قل ارتيادهم لهذه الأماكن عن ذى قبل وأن نسبة عالية منهم تعادل النسبة السابقة عدلوا بتاتا عن ارتيادها وهذه الارقام لا صلة لها طبعا بصعوبة العثور على « حاضنات » لرعاية الأطفال وهى صعوبة أشد في هذه المنطقة الجديدة منها في المناطق القديمه .

وقد فشلت فكرة نقل التقاليد الثقافية السائدة في المدن القديمة في كل حالة تمت فيها هذه المحاولة وقد دلت الدراسات التى أجريت في جمهورية ألمانيا ـ الديمقراطية ـ وهى دولة تقوم بتوجيه الثقافة توجيها صارما ـ على خطأ هذه التدابير ذلك أن القضية ليست هى ايجاد بديل من المسارح والحفلات الغنائية ، ولكن القضية هى اقامة شبكة من المنشآت المتكاملة وقد ثبت أن تحديد أنشطة الشباب مقدما عن طريق التخطيط المسبق للمبانى الثقافية يفسد هذا الفرض ... لأن كثيرا من الشباب يكرهون في سن معينة الانخراط في شبكة منظمة من الاتصال الموجه الى ممارسة أنشطة معينة في وقت الفراغ .

وعلى سبيل المثال يتضمن الجدول (١) بيانات عن ثلاث مناطق اختبرت من مسح احصائى حول قاعات الاجتماعات الموجودة في مناطق معينة بمدينة فينا المنطقة الأولى (وسط المدينة) والمنطقة العاشرة (منطقة على مشارف العاصمة بها وحدات سكنية كبيرة) والمنطقة الحادية والعشرون (منطقة على مشارف العاصمة يتصل بها مدينة تابعة للعاصمة)

وتوضح الارقام بجلاء أن تخطيط المدينة لا يفى بالقدر اللازم من المنشآت الثقافية (مثال ذلك أن منطقة جزوس فلد سيدلنج كلها ليس بها سوى قاعة واحدة بها مقاعد لجلوس ٣٠٠ شخص فقط من بين السكان البالغ عددهم ٢٠,٠٠٠ نسمة) واذا قارنا هذه الارقام بنتائج البحث في موقف السكان من نوعية الحياة وتقديرهم لها برزت أمامنا الصورة الآتيه ، المنطقة الأولى تعد منطقة الطبقة الراقية الأنيقة أما المنطقة العاشرة والحادية والعشرون فهما من المناطق المرفوضة .

جدول (١)

قاعات الاجتماعات بترتيب حجمها في مناطق مختارة بمدينة ڤينا

منطقة المدينة	تبلغ ١٥٠	١٥١ الى ٢٠٠	٢٠١ الى ٥٠٠	٥٠١ الى ١,٠٠٠	اكثر من ١,٠٠٠	مجموع الحجرات	مجموع المقاعد	عدد السكان المقيمين	نسبة المقاعد الى عدد السكان
الأولى	٣٢	٢١	١٠	٧	٢	٨٢	٢٦,٦٥٣	٢٥,١٣٤	١ : ١
العاشرة	٩	١٣	٥	١	—	٢٨	٦,٢٨٣	١٥٣,١١٠	١ : ٢٤
الحادية والعشرون	٧	١٠	٦	١	—	٢٤	٥,٨٥٤	١٠٥,١٥١	١ : ١٨

١ ـ طبقا لتعداد ١٢ مايو ، ١٩٧١

٢ ـ بالأرقام الصحيحة

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على المنشآت الثقافية والتركيب السكانى لهذه المناطق المرفوضة ـ وبخاصة المدن التابعة للعاصمة ـ أمكن أن تكون فكرة واضحة عن المشكلات الناجمة عن التخطيط التقليدى للمدن ، اذ نجد أغلب السكان فيها يتألفون من شباب الطبقة العاملة كما نجد في المدن المحيطة بالعاصمة أدوات ضخمة للألعاب الرياضية أكثر مما يوجد في أى منطقة أخرى بينما عدد المدارس الثانوية فيها أقل بكثير مما يوجد في غيرها وهذا أوضح دليل على التمسك بالروح الطبقية في الثقافة التقليدية التى ترى أن الاحتياجات الثقافية لبعض الطبقات الاجتماعية تتمثل في الألعاب الرياضية .

ثم أن قلة المنشآت الثقافية في هذه المناطق الجديدة تتجلى أيضا في المجالات الأخرى التى تساعد على تلبية الاحتياجات الثقافية واستغلال أوقات الفراغ . ويعرض علينا جدول (٢) مقارنة بين منطقة جروس فلد سيدلنج الجديدة ومنطقة قديمة بمدينة فينا .

جدول (٢)

منشآت في منطقة جديدة وقسم قديم بمدينة ڤينا

المنشـــــــــآت	جروس فلدسيدلنج	منطقة بالقسم التاسع
فنادق ، مطبـــــاعم ، مقاهى ، الخ ..	٦	٩٠
محلات لبيـــــع أدوات التجميل	٤	١٨
محلات بيـــــع الأدوات الكهربائية بالتجزئة	صفر	١٨
بنـــــــــوك	٢	٨

وتدل المسوح التى أجريت في كثير من البلاد الاوربية على حالات مماثلة

ويلاحظ أن العدد الثابت من المنشآت الثقافية التى تحتويها المدن المخططة على « لوحة الرسم » يضاعف من ظاهرة ليست بدعا على الاطلاق في المناطق الحضرية حول العاصمة ولكنها أكثر وضوحا في المدن التابعة للعاصمة الا وهى اتجاه أصحاب الرغبات والمطالب الثقافية الى وسط العاصمة وللمكانة التى

يتمتع بها وسط العاصمة أثر في مسلك سكان المدن التابعة للعاصمة أقوى من أثرها في مسلك بقية أهل الحضر والدليل القاطع على ذلك هو الدراسة المقارنة لمسلك السكان في منطقة جديدة وفي منطقة قديمة بمدينة ميونيخ تقول الدراسة :

« كان النشاط الذى يمارسه السكان في المنطقة القديمة خارج المنزل أشد تركيزا في المنطقة ذاتها منه في المنطقة الجديدة وكان نشاط هؤلاء السكان فيما وراء حدود منطقتهم يتجه الى وسط المدينة بطريقة أقل وضوحا » اهـ .

ولعدم وجود أماكن مناسبة يجتمع فيها الشباب تراهم يركبون على درجاتهم الى العاصمة كما ترى المطاعم والفنادق المحلية خالية من الزبائن لأن الذين يريدون تناول الغذاء أو العشاء خارج المنزل يرحلون بعرباتهم الى أماكن بعيدة .

وهذا يرجع الى أن هذه المناطق لا تلبى احتياجاتهم ومن ثم يتجهون الى وسط المدينة وأوضح مثال لذلك العادة التى درجت عليها المكتبات في المناطق الجديدة المنشأة حول العاصمة وهى الامتناع عن عرض بعض الكتب لأنه لا سوق لها ولأن كل من أراد شراءها يبحث عنها في « المدينة » .

ومن المناسب في هذا المقام أن نتكلم على التغييرات التى يحدثها تخطيط المدن ومن أبرز سمات هذه التغييرات في وسط المدينة تناقص السكان نتيجة انشاء محلات تجارية تمثل الحياة الاقتصادية ومن أفضل الأمثلة لذلك مدينة ميلانو الايطالية التى كانت فيما مضى مركزا قديما للانتاج والتجارة « لا يوجد في وسط المدينة الآن سوى بضع محال تجارية للخياطة وبيع الفراء والحلى والجواهر وهذه تعتمد في الواقع على تجارة البيع بالتجزئة ومن الواضح أيضا تناقص السكان في منطقة وسط المدينة فقد كان عددهم ١١٣٫٠٠٠ نسمة في ١٩٠١ ولكن عددهم اليوم هو ٣٣٫٠٠٠ نسمة وأغلبهم من الأثرياء وبخاصة كبار السن وقد تغيرت أوضاع الحياة التجارية اذ اختفت تجارة الجملة في الواقع وأصبح البيع يتم بالتجزئة في المحلات التجارية الكبرى ذات الأقسام المتنوعة وفي المحلات المخصصة لبيع السلع الكمالية (الحلى والجواهر والثياب الأنيقة والآثار القديمة)

هذا والأسواق التجارية الصغيرة التى تبيع بالتجزئة قليلة العدد ولا تزال الادارات الحكومية موجودة في وسط المدينة (دار البلدية وادارة الأمن والأبرشية والغرفة التجارية) ولكن كثيرا من الخدمات الفنية قد انتقلت من وسط المدينة ولا تزال مظاهر النشاط الثقافى ذات المستوى العالى قائمة في وسط المدينة (الجامعة ، المتاحف ، المسارح) كما لا تزال حفلات الاستقبال الفخمة تقام في هذه المنطقة » اهـ .

وكان وسط العاصمة فيما مضى بما فيه من مبان ثقافية جزءا لا يتجزأ من المنطقة السكنية المجاورة بحيث كانت هناك صلة مكانية بين السكان والمؤسسات الثقافية أما الآن فان عدم « المزج » الذى يسود الآن في المدينة يؤدى الى حدوث انفصال مكانى بين المبانى الثقافية والمناطق السكنية ولكن الأبحاث الاجتماعية ومسلك السكان الحقيقى يدلان على أن مصدر الإشعاع الثقافى لا يزال موجودا في وسط المدينة وهذا يرجع كما هو واضح الى أن وسط المدينة ـ أو مركز الاعمال كما يسميه الأمريكان ـ قد استطاع أن يحافظ على مظهر العاصمة خصوصا بعد أن قامت فيه مراكز السيطرة الاقتصادية (البنوك) شركات التأمين الخ) ولكن هذا المظهر العاصمى وما يتضمنه من النشاط الثقافى لا يدلنا على الصلة الحقيقية بين مجموع السكان والحياة في المبانى الثقافية بالمدينة وقد دل البحث الواسع الذى أجرى لمعرفة المسلك الثقافى للسكان على أن ٥٨ ٪ من السكان المقيمين في فينا والمنطقة المحيطة بها يريدون أن

يصبح وسط المدينة هو محور الحياة الثقافية والعقلية أكثر من أى وقت مضى وقد أمكن التوصل الى نتائج مماثلة من دراسة المسلك الثقافى للسكان الفرنسيين الذين يرون أن وسط المدينة هو وحده الذى يمكن أن يكون مصدرا وافيا بالغرض للاشعاع الثقافى كما يرون أن أحداث المشروعات الثقافية الكبرى كمشروع مركز جورج بومبيدو القومى للفن والثقافة في قلب باريس يتفق مع مكانة العاصمة ولكن الواقع أن هذا المشروع قد أثار بعض الشكاوى والمخاوف من أن يؤدى الى المزيد من العزلة الثقافية في المناطق السكنية الواقعة على مشارف المدينة .

ولهذا يجب الا يخطىء المخططون للمدينة المسئولون عن الناحية الثقافية في فهم المعنى الحقيقى لوجود مركز الاشعاع الثقافى في وسط العاصمة وان كان انشاء هذا المركز ينبغى أن يأخذ مكانه الصحيح في التخطيط وفي وسعنا أن نوضح الحقائق الآتيه فيما يتعلق بعملية تخطيط المنشآت الثقافية في المدينة « المخططة على لوحة الرسم » .

ـ جرت العادة بأن تكون « الثقافة العالية » جزءا لا يتجزأ من المنطقة السكنية في وسط المدينة وكان هذا من شأنه أن يضفى عليها مظهر الاسطورة الرائعة التى أصبح سكان المدن المحيطة بالعاصمة غرباء عنها .

ـ ساعد الانفصال المكانى من الانفصال الاجتماعى .

ـ دلت الأبحاث على أن « المتعلمين » هم الذين يؤيدون فكرة وجود مصدر الاشعاع الثقافى وسط المدينة ولكن القائمين بهذه الأبحاث عجزوا عن وضع الاسس لبديل ديناميكى وديمقراطى .

ـ أسوأ من ذلك أن التباهى بوجود المبانى الثقافية في وسط العاصمة يحجب الأنظار عن الفقر الثقافى في المناطق السكنية الجديدة ويحول دون اكتشاف مطالبها الثقافية .

هذا والفشل الثقافى في تخطيط المدن يرجع أساسا الى الطرق المتبعة في هذا التخطيط وبخاصة وضع قائمة تفصيلية بالاحتياجات الثقافية في وقت معين ومحاولة تلبية كل هذه الاحتياجات ثم المبالغة في تقدير استمرار هذه الاحتياجات وعدم مراعاة التفاعل بين الاحتياجات والمبانى (المبنى وسكانه يولدان نظاما جديدا تنشأ عنه الاحتياجات)

ومن الأهمية بمكان دراسة هذه العوامل عند تخطيط المبانى الثقافية لأنه يجب أن ندخل في اعتبارنا الاحتياجات الخاصة التى تتطلب مبانى ومعدات معقدة .

وجدير بالذكر أن التطور الديناميكى (الدائم التغير) للاحتياجات المطلوبة لا يراعى حاليا الا في المبانى العملية (حجرة الانتظار ، الجراجات المخازن الخ) كما يراعى أحيانا في المنشآت الاجتماعية (الدور النهارية لرعاية الاطفال المدارس الأولية) ولكنه لا يراعى في التخطيط الثقافى للمناطق السكنية الجديدة . وقد فشلت الممارسة الماضية في ابتكار أدوات واكتشاف مصادر جديدة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لمواجهة الاحتياجات المستقبلة ولما لم تكن هناك تجارب ماضية يمكن الرجوع اليها والاستئناس بها وجب تطبيق أساليب جديدة وذلك بإيفاد مهام جديدة للهيئات والمؤسسات الحالية فبالاضافة الى المصادر التقليدية للمعلومات ومعايير التخطيط يستطيع مخططو المدن أن يستخدموا أساليب فنية وهيئات معينة لتحقيق أغراضهم ،

١ ـ اكتسبت مؤسسات الرعاية الاجتماعية أوسع خبرة في هذا المجال ولذلك تستطيع ـ خلال مرحلة التخطيط ـ أن تقدم معلومات كافية عن العمليات والحالات الاجتماعية وبفضل المراقبة اليومية

تستطيع المساعدة على تجنب المنازعات الناشئة عن سوء التخطيط ومعروف ان البحث الثقافى حديث العهد جـــداً ولكن خبرة المشتغلين بالثقافة ومنظمى أوقات الفراغ ذات فائدة جلى عند تحديد احتياجات الشباب .

٢ ـ ضرورة « التخطيط الدائم » للمبانى الحالية واستخدامها ومراقبتها وتفقدها وفحصها لا لكى نتأكد فقط من أن تكون التغييرات محققة للغرض المطلوب بل ايضا لنستعين بذلك كله في تخطيط المبانى الجديدة .

٣ ـ يمكن أن نستمد من التحليل التفصيلى للدراسات التجريبية الخاصة بالسلوك الثقافى بعض الارشادات والتوجيهات الخاصة بالاحتياجات الثقافية المتغيرة والاتجاهات الجديدة .

وعلى الرغم من أن هذا يعوض ـ جزئيا على الأقل ـ النقص الحالى في مجال المعلومات فإنه لا يمكن أن يتحقق الا بتوفير أسباب الرفاهية والرعاية الاجتماعية والثقافية لسببين أساسيين ،

أولهما ، أن تجانس الأعمار والمؤسسات الاجتماعية في المدن التابعة للعاصمة يساعد على بروز المشكلات الفردية الاجتماعية .

ثانيهما ، أن الأقلية التى تقف في مواجهة الأغلبية المتجانسة قد تجد نفسها في وضع غير موات أو تتعرض للمنازعات واذا لم يستطع مخططو المدن الحصول على هذه المعلومات فان تفاقم المنازعات الثقافية والاجتماعية من شأنه أن يزيد من خطر المرض المعروف في علم الأجتماع الاسكانى « بمرض الضواحى » والمقصود بهذا المرض هو الأحياء الفقيرة الناشئة عن الحرمان الثقافى والاجتماعى لا الاحياء المألوفة الناشئة عن الحرمان المادى .

تحديد الاحتياجات الثقافية :

من الواضح أن الخطوة الأولى الواجب اتخاذها في هذا السبيل هى اجراء تحقيق بين السكان الذين يعنيهم الأمر وهذا هو المنهج الذى تسير عليه البحوث الاجتماعية التجريبية ولكن هذا المنهج لن يكتب له النجاح الا اذا كانت الاحتياجات « المعلنة » مطابقة للاحتياجات « الفعلية » ويتم اجراء التحقيق على نحو يمكن المجيبين عن الأسئلة التى توجه اليهم من التعبير شفهيا عن احتياجاتهم « عن غير المحققة » كما تستخدم الأساليب الفنية لكشف النقاب عن احتياجاتهم المستترة .

وغنى عن البيان أنه يصعب استيفاء كل هذه الشروط . والسبب في ذلك أن قدرة المجيبين عن أسئلة الاستفتاء ضعيفة الى حد ما وأن الأسئلة المغلقة (المقصورة على أفراد قلائل) من شأنها أن تجعل الاجابات محدودة ومشوبة بالأهواء الشخصية ثم ان ادراك الاحتياجات الثقافية يختلف كثيرا باختلاف الاشخاص يضاف الى ذلك أنه يكاد يكون من المستحيل تحديد الاحتياجات « المستترة » عن طريق الاستفتاء كما أنه من العسير جدا تحديدها عن طريق المقابلات والاحاديث الشفهية وكل هذه العقبات تعوق التحقيقات التى تستخدم فيها الطرق الكمية للبحث الاجتماعى . وليس معنى هذا أن التحقيقات

التجريبية من الطراز التقليدى عديمة الفائدة كأداة لتحديد الاحتياجات الثقافية بل ـ على العكس ـ كلما ازددنا علما بمواطن القصور فيها اتضح لنا أن التحقيقات الكمية يمكن أن يكمل بعضها بعضا وأن تتحول الى أداة نافعة عن طريق الاهتمام بالعناصر النوعية وايضا عن طريق تحديد الحاجات بالوسائل غير المباشرة أى عن غير طريق الاستفتاء والمقابلات الشخصية والاحاديث الشفوية .

وليس من الممكن أن يغطى الاستفتاء الروتينى العناصر النوعية ولكى يتسنى تغطيتها يتعين على من يجرى الأحاديث مع السكان الا يركز اهتمامه على المجيبين عن الاسئلة واستكمال الاستفتاء فحسب بل أيضا على الظروف التى يجرى فيها الاستفتاء وهى الأقوال التلقائية التى تتجاوز مجال الاستفتاء ومشاعر المجيبين المختلفة عند الاجابة عن مختلف الاسئلة والامارات غير المباشرة الدالة على وجود اختلاف بين السلوك المعبر بين الحاجة المعلنة والحاجة الفعلية الخ . ولذلك يجب أن يتولى التحقيق في السلوك الثقافى والاحتياجات الثقافية أولئك المتحدثون الذين يهتمون اهتماما عميقا بمشكلات الثقافة والعمارة وتخطيط المدن بحيث لا يكون هدفهم جمع طائفة من الحقائق والمعلومات فحسب بل اجراء دراسة ميدانية في السلوك الثقافى .

والشروط الواجب مراعاتها عند اجراء التحقيق هى أنه يجب الا تترك التحقيقات السابقة على تخطيط المدن للبحث الاجتماعى الذى ليس مؤهلا في هذا الباب وأنه يجب على الباحثين قبل الشروع في التحقيق أن يلموا الماما دقيقا بمشكلات واساليب العمارة وتخطيط المدن ومشكلات واساليب البحث الثقافى وأخيرا ـ وهو أهم الشروط في الواقع ـ يجب على الباحث أن يركز جهوده على تغطية كل ناحية يكشف عنها التحقيق وان لم تتصل بخطته المباشرة .

والتحديد غير المباشر للاحتياجات الثقافية يعنى تعيينها بغير الاستفتاء المباشر والاسئلة المباشرة ولا شك أن بعض النتائج التى يمكن التوصل اليها عن طريق الاسئلة تتيح لنا ذلك ولكن يجب مراعاة اقصى درجات الحذر في هذا الباب مثال ذلك أن القول بأن ٦٠ ٪ من السكان يأسفون لعدم وجود مسرح في هذه المنطقة لا يمكن تفسيره ببساطة بأنه يعبر عن الرغبة في وجود مثل هذا المسرح والرغبة في شهود التمثيل على خشبته ولكن الأمريكون أدعى الى الاقناع اذا أمكن ايضاح أن جزءا معينا من السكان قد ذهبوا فعلا قبل انتقالهم الى المنطقة المذكورة الى المسارح المجاورة لهم أو أن عددا معينا من السكان يشهدون فعلا ـ وان يكن نادرا ـ العروض المسرحية على مسارح بعيدة ويأسفون لأنهم لا يرتادونها كثيرا .

وغالبا ما تكون نتائج التحقيقات الدالة على المشاركة في الأنشطة الثقافية ـ فردية أو جماعية ـ أهم من تفسير المعلومات الكمية وهذه الانشطة تتضمن عدد الجمعيات الثقافية وعدد الانشطة التى تنظمها والمشاركة في هذه الانشطة وبيع الآلات الموسيقية ومواد الطلاء والرسم والمعدات والادوات التى يستخدمها الانسان بنفسه في صنع الاشياء واجهزة الرياضة والاسطوانات والكتب والاجهزة السمعية والبصرية الخ .

ولنضرب لذلك مثلا واحد وهو ان الزيادة الملحوظة في عدد الآلات الموسيقية وعدد الأجهزة الكهربية السمعية التى يملكها الشباب توضح أن ثمة حاجة الى حجرات كبيرة مجهزة تجهيزا فنيا جيدا ومانعة للصوت أكبر مما يظن عادة .

هذا والعضوية في الجمعيات الرسمية أو غير الرسمية قد تدلنا على الاحتياجات الثقافية بطريقة غير مباشرة لأن هذه العضوية دليل على درجة التماسك الاجتماعى وقد دل تحقيق أجرى في احدى المناطق السكنية الجديدة بمدينة فينا على أن ٤١ ٪ من المجيبين عن اسئلة الاستفتاء اعتبروا أن تأسيس هيئة تمثل مصالح السكان مسألة غاية في الأهمية وأكدوا أنهم سوف ينضمون اليها .

على أن هذا التصريح الشفهى يتناقض مع نتائج تحقيق اجرى في مدينة ميونيخ تبين منه أن العضوية في الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والهيئات الثقافية والدينية أقل بكثير في المناطق السكنية المحيطة بالمدينة منها بين سكان المدينة جميعا .

هذا وتنطوى الرغبة في تكوين الجماعات الحرة وغير الرسمية على دلالة كبيرة ذلك أن التماسك الاجتماعى الذى تولده هذه الجماعات يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة النفسية كما يؤخذ نتائج الابحاث الاجتماعية ـ النفسية الموثوق بها وقد أجريت دراسة ميدانية في احدى المدن الصغيرة وانتهت الى النتيجة الآتيه ،

« ان الحياة الاجتماعية في ظل المبانى الحالية لن تنهض إلا بتكوين الجمعيات وفي غياب هذه الجمعيات تقتصر الاتصالات غير الرسمية على اللقاء في الحانات والخمارات حيث يجتمع الندمان لمعاقرة بنت الحان ويتجاذبون أطراف الحديث والثرثرة فيما لا جدوى فيه ولا يمكن وقف هذا التيار الذى ينذر بأوخم العواقب الا بتكوين الجمعيات غير السياسية وينبغى ان تعالج مثل هذه المسائل في المناقشات الجماعية التى تدور بين رجال السياسة وعلماء الاجتماع والأطباء النفسيين الاجتماعيين لأن معظم الناس لا يدركون مدى الخطر الكامن في تفكك الأواصر والروابط والكف عن ممارسة النشاط الاجتماعى » .

التغييرات التى تطرأ على السلوك الاجتماعى ـ الثقافى في المناطق السكنية الجديدة

لم توجه حتى الآن عناية كبير الى الوحدة الثقافية أو التفاهم المتبادل بين مختلف طبقات السكان باعتبار ذلك عنصرا من عناصر الصحة النفسية ذلك أن المبانى المنشأة في المناطق السكنية الجديدة قد أدت الى تناقص التجمعات الثقافية رسمية وغير رسمية ويتجلى هذا بشكل خاص في المدن التى أنشئت حول العاصمة يضاف الى ذلك أن العنكبوت الواهى من علاقات الجوار أو الاتصالات غير المرغوبة التى تفرضها المبانى الجديدة على السكان من شأنه أن يحد من قدرة السكان على المشاركة في الحياة الثقافية ويفضى الى العزلة والوحدة ويلمس الباحث الاجتماعى هذه العزلة في أبحاثه ،

« فالناس يتنسمون منه الأخبار ويأتمنونه على أدق الأسرار ويستشفعون به في أخص الشئون ويقصون عليه سيرة حياتهم بالتفصيل ... وهذه الحاجة الى مجاذبة أطراف الحديث مع الغير والتحدث عن أحوال النفس أدل من أى بحث أو تحليل على ما يحس به الناس من العزلة والوحشة وتعد هذه العزلة وغيرها من العوامل الاخرى ظاهرة عامة مشتركة بين هؤلاء السكان وان كانوا لا يزالون يختلفون حتى الآن في مستواهم الاقتصادى والثقافى » .

وترتب على هذه الحال شيوع الاضطرابات النفسية التى تفاقمت بشكل مخيف وبخاصة بين كبار السن في المدن الدائرة في فلك العاصمة . ثم ان العزلة والوحدة وقلة الأماكن اللازمة لمزاولة أوجه النشاط

وانعدام الحوافز الثقافية ـ كل ذلك يحدو الناس الى الانزواء في محيطهم الخاص . وقد دلت على ذلك الدراسات الخاصة بشغل وقت الفراغ منذ زمن طويل :

« الانزواء في الشقق التى تتزود ـ بصورة متزايدة ـ بالأثاثات والأدوات اللازمة لشغل وقت الفراغ قد أصبح من الاتجاهات التى تعزز الميل الى قضاء وقت الفراغ في عزلة وتحد من قدرة السكان على المشاركة في الشئون العامة » .

ومما يزيد من تفاقم المشكلة أن المتزوجين يجنحون عادة الى هذه العزلة متخذين من الأسرة عزاء وموئلا لهم أما العزاب والشبان الذين يعيشون وحدهم فليس لهم مثل هذا الملجأ بل يتركون وشأنهم ومما يزيد من سوء حال العزاب والشبان والشيوخ تخطيط المدينة الذى لا يتيح لهم مجالا يزاولون فيه نشاطهم .

وتؤدى التغييرات السلوكية اللازمة لهذا « الازدواء ايضا الى « عزلة زائفة » مردها الى تضاؤل أهمية الحياة العامة وعدم توافر المكان الكافى لمزاولة النشاط الشخصى مما يجعل هذا الازدواء أمرا مصطنعا واضطراريا ذلك أن الانزواء لا يصبح واعيا ولا اراديا اذا لم يوجد البديل منه .

ومن المشاهد أن الذين يعيشون في هذه المناطق الجديدة يفقدون الاحساس بالزمن لأنهم لا يرون في بيئتهم مشاهد وآثارا تذكرهم بتاريخهم واستمرارية حضارتهم .

ويقترن انعدام الروابط التاريخية بعجز الناس عن توطيد الصلة بينهم وبين بيئتهم وجيرانهم فلا يستطيعون الارتباط بيئتهم المباشرة ارتباطا شخصيا ولا يشعرون بالفخر لامتلاكهم لها لأن هذه البيئة ليست سوى مهجع أو مضجع يأوون اليه آخر النهار بعد الانتهاء من أعمالهم في العاصمة وكثيرا ما يدفعهم الطيش وعدم الشعور بالمسئولية الى تخريب الممتلكات العامة ونعود فنقول ان الشباب هم أكثر الناس تعرضا للأخطار لأن التخطيط المعمارى للمبانى لا يساعد على توثيق الروابط الفردية بينهم .

وقد أدى التنافر بين السكان وشاهد البيئة الحضرية التى توجد على أطراف المدينة الى تغيير الموقف الثقافي العام تجاه الحياة السكنية باعتبارها مظهرا من مظاهر الثقافة ذلك أن الساكن يتحول الى شخص يمكن أن يوصف بأنه بدوى حدث لأنه يستخدم مسكنه لفترة معينة من الزمن ولا يسهم بأى نصيب في تطوير بيئته وهذا هو السبب في أنه لا يبالى بالمظهر الموحش الذى تتسم به بيئته لأنها في نظره ليست سوى مكان من أمكنة عديدة له أهمية معينة في مجرى حياته وانك لتجد على النقيض من ذلك ـ في البيئات القديمة أكثر مما تجد في المناطق الجديدة مواطنين صالحين يجأرون بالشكوى من حالة المبانى وينتقدون تخطيط المدينة ولما كانت الشوارع لا تتيح حوافز جديدة أو تؤدى الى تغييرات سلوكية تلقائية أو تغييرات في الاماكن المخصصة للنشاط فإن المقيمين في المناطق الجديدة يعانون قصورا في تجاربهم اليومية اذ ليس هناك أدنى تغيير أو تنوع في الروتين اليومى الذى هو جزء من حياة جماعية سبق تخطيطها وتحديدها والذى يختق كل تفكير في الهروب والخلاص كما يقتل كل رغبة في التغيير ونتيجة ذلك الشعور بعدم المبالاة من الناحية الاجتماعية والثقافية ويجب الا يعزى ذلك الى مشاهدة التلفاز المنزلى بل يجب أن يعزى الى عجز الناس عن تعمير بيئتهم ومشاهدة مناظر جديدة واكتساب خبرات جديدة (حتى ولو ذهب الانسان الى حانة أو مارس نشاطا ثقافيا في منطقة مجاورة) .

وأسوا من ذلك أن الأطفال ينشأون في بيئة لا يتاح لهم فيها مشاهدة المناظر الجميلة المختلفة ويقول علماء النفس ان قلة المناظر الجميلة التى يشاهدها الاطفال في طفولتهم تؤدى حتما الى هبوط مستوى الذكاء عندهم ولذلك يحتاج الأطفال باستمرار الى المزيد من الوسائل التى تنمى شخصيتهم وتؤدى الى تلاحمهم مع البيئة .

وقد أثبتت نتائج البحوث الحديثة عدم صحة القول بأن الاتصالات الاجتماعية في المناطق السكنية الجديدة أقل منها في المناطق القديمة بل ثبت العكس وهو أن هذه الاتصالات تتكرر فيها بنسبة أعلى منها في المناطق القديمة .

بيد أن هناك تغييرا في نوعية هذه الاتصالات ذلك أنها تتم نتيجة القيود المفروضة على الاهالى في المناطق الجديدة بدلا من أن تتم بمحض ارادتهم وحريتهم .

ويدل التحقيق الذى أجرى في مدينة ميونيخ على أن الاتصال يتم بطريقة حرة وتلقائية في المناطق القديمة اكثر مما يتم في المناطق الجديدة وآية ذلك ان الاتصال بالمعارف والاقارب والمحلات التجارية أكثر قوة وحيوية منه في المناطق الجديدة التى يعيش فيها الناس كالغرباء ومن هنا تتسم العلاقات الاجتماعية فيها بالفتور والتحفظ وتدل المعلومات التجريبية على أن السؤال عن الجيران برغم تكرار الاتصالات أندر في المناطق الجديدة منه في القديمة وقد تم التوصل الى نتائج مماثلة في النمسا وفرنسا .

وقد تؤثر عادة التحفظ ايضا في العلاقات الحميمة بين الافراد مما يدل على أن تخطيط المدن لا يؤثر في الوحدة الثقافية بين السكان فحسب بل يؤثر ايضا في الحياة الخاصة ويلقى تحقيق ميونيخ ضوءا على هذا فيما يتعلق بالعلاقات بين الزوجين ففى مقابلات واحاديث دارت مع عدد كبير من السكان تبين أن المرأة تجرى اتصالا مع غيرها ولكنها لا تلبث ان تقطع هذا الاتصال فجأة عند عودة زوجها كما انها لا تجرى هذا الاتصال في حضرة زوجها او تجرى هذا الاتصال دون ان يعلم به زوجها وهكذا نرى المرأة تعيش في دائرتين منفصلتين من الاتصالات اتصالات مع غيرها واتصالات مع زوجها .

ولما كانت الظروف التى تعيش فيها المرأة غير العاملة محكومة بالسرية المصطنعة والاتصالات الرسمية فإن هذه المرأة تجنح الى مسايرة هذه الظروف وقد ثبت من التحقيقات الكثيرة التى أجريت حول رضاء السكان عن ظروف السكنى الجديد أن المرأة تصدر أحكاما تنم على رضاها بحياتها أكثر مما يصدره الرجال اذ تؤكد أن الشقة التى تسكن فيها أجمل وأن الأثاث أفضل الخ ولا شك أن ضيق المكان المخصص للمعيشة ومزاولة النشاط الثقافى ينطوى على أخطار جسيمة تهدد ملكة النقد الحر وتحد من النشاط الفردى وتعوق العمل المستقبل وتحول دون تقرير المرء لمصيره كما تعوق الاتصال الخلاق مع البيئة .

الاقتصاد والاحتياجات الثقافية

قبل أن يدخل أى مشروع للمبانى الحضرية مرحلة التخطيط والتصميم يجب على المخطط أو المصمم أن يقبل بعض المعايير التى يفرضها المسئول عن المشروع ويتضمن هذه المعايير ما يلى : موقع قطعة الأرض المعدة للبناء ونوعية هذه القطعة وتعمير موقع البناء والقيود القانونية المفروضة على استخدام

الارض وصلاحيتها لأغراض البناء ومسئولية صاحب المشروع عن تخصيص شقق وغيرها من الأدوار القابلة للتأجير الخ. وكل معيار من هذه المعايير مبنى على حساب التكاليف والمنفعة الذى يحكم العنصر الأساسى في التخطيط ويسرى الاهتمام بالربح والعائد المالى للمشروع على المبانى العامة التى تقوم بها الدولة لأن المجتمع يشارك أيضا في عمليات السوق في الاقتصاد الغربى .

أما في النظم الاجتماعية والسياسية غير الغربية فانهم يراعون أحكام الاقتصاد بدلا من مفهوم الربح . ولكن الاقتصاد وان كان يستبعد عنصر المضاربة يماثل مفهوم الربح في اغفال الاحتياجات الثقافية في المبانى الحضرية ومتطلبات السكان والدليل على ذلك عدم وجود المنشآت والوسائل الكافية لتلبية الاحتياجات الثقافية في كثير من المدن والمناطق السكنية الجديدة المبنية في جمهورية المانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتى وتشيكو سلوفاكيا بدون رأس المال الخاص وتقول في ذلك احدى الدراسات التى اجريت في تشيكو سلوفاكيا .

« إن الناس ينسون أنه كلما ازداد وقت الفراغ ، ازدادت المطالب الجديدة . بيد أن الحاجة الماسة الى توفير المساكن من شأنها أن تؤخر عملية إنشاء المبانى الثقافية . ولذلك فإن المدن التى يتم بناؤها لا توفر مجالا كافيا للمطالب الترويحية لمختلف الفئات الاجتماعية » اهـ .

ويرجع السبب في ذلك الى عاملين أساسيين في جميع البلاد الصناعية بصرف النظر عن نظمها السياسية ، أولهما مشكلة الحصول على الأرض الصالحة للبناء ، وثانيهما سرعة الانجاز التى تدعو اليها الأهداف السياسية . فالأرض الحضرية سلعة لا يمكن زيادتها بمحض الارادة . وتكاليف التخطيط والتشييد ترتفع باستمرار ، والنتيجة هى انشاء مجموعات سكنية واسعة النطاق على مشارف المدينة (مبانى أقل تكلفة ، مع مزيد من الشقق) ، ثم بعد المسكن عن مكان العمل . والسرفى سرعة الانجاز هو أن القرارات الخاصة بالبناء والتشييد ذات صبغة سياسية على الدوام . فعندما يأمر أحد الساسة بوضع خطة للمساكن ، فانه يريد تنفيذها في أسرع وقت تسمح به الظروف . وهذا يتطلب استخدام عمال مهرة يعملون على بلوغ الكمال الفنى الذى تتعارض آثاره مع احتياجات الأهالى الذين يقيمون في هذه المساكن في المستقبل .

« فمتى اتخذ من حيث المبدأ قرار بإنشاء مدينة أو منطقة حضرية في زمان ومكان ما ، أخذت جميع العجلات الصغيرة تدور ، وتم انجاز كل شىء في أقصر وقت ممكن . ولهذه الغاية تتخذ الأجراءات وتوضع القواعد الثابتة التى لا يطرا عليها أى تغيير فيما بعد » اهـ .

وهذا النص منقول عن دراسة قام بها « مجلس أوربا » في عدة دول أوربية . ولكن التقارير الواردة من الاتحاد السوفيتى تشير الى أن سياسة البناء الرسمية فيه تسير على هذا النهج نفسه .

وجدير بالذكر أن وضع سياسة محكمة للتخطيط يتطلب دراسة الاحتياجات الثقافية الكمية في هذه المرحلة . ولما كان من المستحيل مراعاة احتياجات الجماعات الفعلية عند وضع السياسة فان القائمين بالتخطيط يفترضون فئات كلية من السكان مثل الشباب وكبار السن ، والطلبة والاسر الكبيرة والواقع أن ما يسمى بالمنشآت الثقافية أنما يتم اعداده لتلبية احتياجات هذه الفئات « الجامدة » من سكان المستقبل ، وهى تقحم بطريقة ما فى حساب التكاليف والمنفعة باعتبارها أمرا ثانويا تكميليا (تخصص لها الأموال الفائضة والأماكن المتبقية في موقع البناء) . والحق أن المنشآت الثقافية انما تدرس — اذا

درست على الاطلاق ـ لسببين اقتصاديين أولهما استخدامها لأغراض الاعلان الذى يضاعف القيمة السوقية للمبانى السكنية ، وثانيهما أن عدم انشائها قد يعرض حياة الجماعة للخطر .

ولا شك أن هذه الاسباب الاقتصادية التى يستغلها حاليا المخططون الرسميون لأغراضهم الخاصة تتيح فى المستقبل فرصا ممكنة للتحسين والتعديل . وينبغى أن يسفر التعاون بين مخططى المدن ، والمهندسين ، والأطباء ، وعلماء الاجتماع ، والعلماء النفسيين الاجتماعيين ، والباحثين الإجتماعيين في مرحلة التخطيط ، عن وضع معايير جديدة للتخطيط ، أى اعادة النظر في حساب التكاليف والمنفعة منذ البداية ، وتوجية المعايير الاقتصادية الى وضع نوعية صحيحة للحياة .

وهذا لا يعنى وجوب تنبؤ هؤلاء العلماء بالاحتياجات الثقافية المحتملة والمبنية على نصيحة الخبراء ثم مراعاة هذه التنبؤات عند القيام بعملية التخطيط علما بأن تحديد الاحتياجات أمر عسير كما سبق بيانه ، وانما يعنى الاسترشاد عند التخطيط بالحساب الاجتماعى للتكاليف والمنفعة وقد استطاع الباحثون في بلاد متعددة من ذوى التخصصات العلمية المختلفة أن يثبتوا بعمليات حسابية دقيقة أن التخطيط الذى يهيىء الأسباب للارتباط بالبيئة والاهتمام بها يؤدى الى نتائج محسوسة ، ويوضح أن التوجيهات القائمة على أسس اقتصادية محضة يقتضى فيما بعد نفقات متكررة ذات طابع اجتماعى وسياسى . ولكن متى روعيت الأغراض الثقافية المناسبة فان الارتفاع الأولى في تكاليف المبانى الثقافية سوف يعوضه الوفر الذى يمكن تحقيقه في مجال الترفيه والترويح والأمن والرعاية الطبية الخ .

هذا وتعاون المشتغلين بالبحث الاجتماعى على أعظم جانب من الأهمية ، لأنه من المستحيل اعتبار الاحتياجات الثقافية والاجتماعية التى هى نتيجة عمليات ديناميكية متغيرة ، أمورا مطلقة ثابتة لا يطرأ عليها أى تغيير . ولذلك يجب استشارة الاخصائيين الثقافيين ، والباحثين الإجتماعيين والمدرسين وكبار المعلمين للاستئناس برأيهم في مرحلة التخطيط ، وذلك بدلا من القيام بدور « رجل الاطفاء » الاجتماعى بعد اتمام المبانى السكنية

المراكز الثقافية ، والنشاط الثقافى والوسائل السمعية والبصرية

تدل التحقيقات التى أجريت في كثير من البلاد على أن معدل مشاهدى التلفاز في المناطق السكنية المحيطة بالمدينة أعلى من معدل المشاهدين على المستوى القومى . ذلك أن بعد مكان العمل عن محل الاقامة يؤدى الى عزلة حقيقية بين السكان . ويزيد من تفاقم هذه الحال الاعتقاد الشائع في البيئة الحضرية الصناعية بأن وسائل الاتصال الجماهيرية هى أداة الاتصال بين الناس . يضاف الى ذلك أن الأبحاث قد دلت على أن سكان المناطق الحضرية حول المدينة يعانون نقصا حادا في المعلومات يزيد من عزلتهم ، وذلك على الرغم من مشاهدتهم للتلفاز ، وقد أظهر تحقيق أجرى في فرنسا أن ٤٠ ٪ من سكان المدينة الجديدة التى أقيمت في كريتاى لا يعرفون شيئا عن الدوائر التليفزيونية المغلقة . وفي أثناء التحقيق كان المجيبون يتنسمون الأخبار من السائلين لأنهم كانوا يرون فيهم مصدرا للمعلومات . ويدل تحقيق أجرى في مدينة تابعة لميونخ على أن عدد الذين يقرأون الصحف بانتظام أقل بكثير من متوسط عددهم في المناطق القديمة المجاورة .

ويمكن أن تعزى قلة المعلومات الى سبب غاية في الأهمية الا وهو عدم وجود الوسائل المستقلة لنقل الأخبار والمعلومات ، وهو أمر شائع في كل المدن التابعة التى أجريت الدراسات فيها .

ويلاحظ أن المدن الأوربية الصغيرة تصدر عادة جرائد إقليمية تخصص صفحة أو عمودا للأخبار المحلية . أما في المدن الجديدة فالمصدر الوحيد للمعلومات هو وسائل الاتصال الجماهيرية القومية . وقد أدى هذا أحيانا الى بعض ردود الفعل . ففى منطقة جروس فلد سيد لنج بفينا ، وفي منطقة ماركيش فيرتيل ببرلين وزعت بيانات باليد أو صحف محلية مطبوعة على آلة ناسخة بالاستنسل . وهذه المبادرات الذاتية توضح الطريق نحو التطور الثقافى في المدن التابعة ، أى الانتقال من مرحلة المعلومات المبنية على الاحوال الاقليمية والحاجات المحلية الى مظاهر النشاط الثقافى كالمراكز الثقافية ، والمذياع ، والدائرة التليفزيونية المغلقة ويجب الاستعانة بهذه الأجهزة في عملية التعليم الذاتى ، وبذلك يمكن تعزيز الشعور بالانتماء الى البيئة السكنية ، كما يجب أن يراعى في تخطيط المدينة انشاء المبانى اللازمة لادخال مثل هذه الخدمات في مشروعات الاسكان .

ويجب الا يكون انشاء وادارة المراكز الثقافية أو دور الثقافة أو نوادى الشباب أو المراكز الوطنية (هذه الاسماء تختلف من دولة الى دولة ولكن اختصاصاتها واحدة) محكوما بالمعايير المتبعة في السياسة الثقافية العامة والقومية والتقليدية (الوضع الاجتماعى ، مستوى التعليم الخ) بل يجب أن يكون متمشيا قبل كل شىء مع خصائص المنطقة . وقد يكون القاسم المشترك الذى يؤخذ بعين الاعتبار في مرحلة التخطيط موقفا حضريا معينا مترتبا على التحضر الحديث وابرز خصائصه التركيب السكانى الخاص (أسر في الشباب ذات أطفال في الغالب) الذى يأخذ بما هو سائد في المناطق الحضرية القديمة ، ولكن من الخطأ السير على نهج المدن القديمة ، نظرا لأن كل محاولة لنقل النظم التقليدية وأساليب الاتصال الثقافي الى المدن الجديدة مصيرها الى الفشل .

وينبغى أن تكون برامج المراكز الثقافية مفتوحة ومتنوعة بقدر الامكان فالمعلومات ، والترويح ، والتثقيف ، والتعليم ، يجب أن تسير كلها جنبا الى جنب كما ينبغى نبذ التفرقة القديمة بين النواحى المتصلة بالجمال والاتصال والتعليم . ويجب أن تتكامل المنشآت والأنشطة الثقافية (المكتبات ، المعارض ، المسارح) في عمليات جديدة من التثقيف والاتصال كما يجب أن تبنى البرامج على حالة الاسكان والظروف المعيشية للسكان لاعلى المفاهيم الثقافية العامة . وقد دلت التجارب في فينا على أن الناس يميلون قبل كل شىء الى الدراسات التى تعلم المرء أداء العمل بنفسه كما يميلون الى التعليم الفنى الخاص بأثاث المنزل . ولكن اهتمام الناس يتحول بالتدريج الى مجالات أخرى . وكان أحب الأنشطة « المفتوحة » تهئية وسائل ثقافية خاصة للأطفال (مثال ذلك ، اقسام مسائية من رياض الأطفال في المراكز الثقافية بمدينة فينا) تمكن آباءهم من المشاركة في برنامج معين ، ومنها أيضا مشاركة الآباء في الأنشطة التى تنظمها المدارس . وبهذا تتحطم الحواجز التى تفصل بين التعليم النظامى وغير النظامى . وان تحليل الأنشطة التى تزخر بها بعض المراكز الثقافية ليؤيد النظرية القائلة بأن كل المطلوب هو وضع برامج تمتاز بالتنوع والمرونة الى أقصى حد ، موسيقى شعبية ، دروس في الطلاء ، حدائق اطفال ، التلفاز ، مسرح الأطفال ، فصول لتعليم الكبار . وهكذا تنبثق الحياة الحضرية الحقة من أوجه النشاط الثقافى الذى يمتاز بأقصى درجة من التنوع .

وكثيراً ما يساعد النشاط الثقافى المسبق على ارشاد المهندسين وتوجيههم الى التخطيط السليم . ويعنى هذا النشاط وجود مركز للاشعاع الثقافى سابق على اتمام المبانى واعدادها النهائى أى قبل انشاء المبانى وخلال انشائها بحيث تعم فائدته الرعيل الأول من السكان الجدد . وهذا يساعد قبل كل شىء على

تحاشى الخطأ في اختيار موقع المركز الثقافى كما يسمح بتحديد تقريبى للشروط المعمارية والتكنولوجية اللازمة لتلبية الاحتياجات الثقافية الجديدة ، والمزج الوظيفى بين المبانى والمركز الثقافى .

وتقع على كاهل الاخصائى الثقافى أو الباحث الاجتماعى الشاب مسئولية الاستخدام الفعلى لهذه المنشآت . ذلك أن السكان الغرباء عن بيئتهم الذين يحاولون اكتشاف هويتهم الاجتماعية والاقليمية لم يتعودوا تنظيم بيئتهم أو هم عاجزون عن هذا التنظيم أى عن استخدام المكان المتاح على الوجه المطلوب . وقد دلت التجارب والتحقيقات على أن نجاح النشاط الثقافى يتوقف على اتباع طريقة العلاج الاجتماعى والرعاية النفسية والاجتماعية وأنسب الأدوات الصالحة لتلبية مطالب الشباب هى الموسيقى والتلفاز

هذا والاعلام والثقافة هما من فوائد استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في التنمية الثقافية للمدن الجديدة . وهذا يسرى على المذياع والتلفاز على السواء . وتدل أهم البحوث الاجتماعية على تغير وظائف هاتين الوسيلتين بالنسبة للاحتياجات النفسية لجمهور السامعين والمشاهدين ، فقد أكدت دراسة أجريت بالسويد أن كلا من المذياع والتلفاز يؤدى وظيفة نفسية مختلفة بالنسبة للسامع والمشاهد .

وبيان ذلك أن التلفاز يخفف من عبء المسئولية والواجبات المفروضة على كاهل المشاهد لأنه يساعده على الهروب من حقائق الحياة اليومية . ولكن الغالب على المذياع هو الفائدة الاجتماعية الناجمة عن مواجهة الحقيقة (سواء أكان ذلك عن طريق الاعلام أو النصيحة أو تعزيز المكانة الاجتماعية) .

وقد وجد النشاط الثقافى في المناطق الحضرية الجديدة أقوى أداة له في أجهزة الفيديو والدوائر التليفزيونية المغلقة التى تحقق المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية . فهذه الأجهزة تمكن السكان من تحقيق ذواتهم عن طريق نشر رسائلهم « الخاصة » . وعلاوة على وظيفتها في التسلية ، تزود السكان بالمعلومات وتبعث في نفوسهم الاهتمام بالاحداث المحلية ، وغيرها من الشئون .

ويلاحظ أن البيئة المشتركة هى العنصر الذى يربط بين السكان في تكوين الاهتمامات الشخصية ، كما أن الامكانيات الضخمة للدوائر التليفزيونية المغلقة المحلية باعتبارها حافزا للتنمية والوحدة الثقافية بين السكان ، لا يمكن استغلالها الا عن طريق البحث والاتفاق المبدئى على كل المستويات وخلال مراحل المشروع الخاص بتخطيط المدينة . وتجب الاستفادة من الخبرة المكتسبة في استخدام الاجهزة القائمة ودراسة الظروف المحلية ، ومعرفة الاحتياجات المطلوبة ، ثم التعاون - أخيرا - مع فريق دائم من الاخصائيين الثقافيين في اجراء تقييم منهجى ومنتظم لوظيفة هذه الأجهزة وكفايتها . وفوق ذلك كله يتوقف النجاح على طول المدة التى استخدمت فيها الأجهزة السمعية والبصرية قبل وضع البرامج الجديدة لأن ذلك يكفل الالمام الكافى بعمل الأجهزة والمعدات الفنية حتى لا تثور العوائق فيما بعد في سبيل المشاركة الثقافية ، وتكوين الاهتمامات الشخصية .

وأهم شىء بالنسبة لكفاية الأجهزة فيما بعد هو القرار الذى يتخذ في مرحلة التخطيط بشأن المكان اللازم للمعدات الفنية وقد علمتنا التجارب أن المنشآت الفنية ليست عنصرا سلبيا بل على العكس تتجلى نتائج القرارات الفنية المحضة مباشرة على المستوى الاجتماعى والثقافى . ولذلك يجب على مخططى المدن أن يدركوا أن اختيار المعدات الفنية (ابتداء من أشرطة تسجيل الفيديو مقاس ½ بوصة الى الأجهزة الفنية العالية التى يتم تشغيلها بأيدى فنيين مدربين) يترك بصماته على البرنامج المحلى ، وأن هذا البرنامج هو الذى ينشط المشاركة الثقافية ويثير اهتمام السكان .

ويمكن اتخاذ مدينتين جديدتين في فرنسا هما كريتاى وجرينوبل ـ فيلينيف مثـــلا للأثر الاجتماعى والثقافى الذى تحدثه الدوائر التليفزيونية المغلقة ذات الكوابل ، وللتدابير الضرورية التى يجب أن يتخذهامخططو المدن ٠

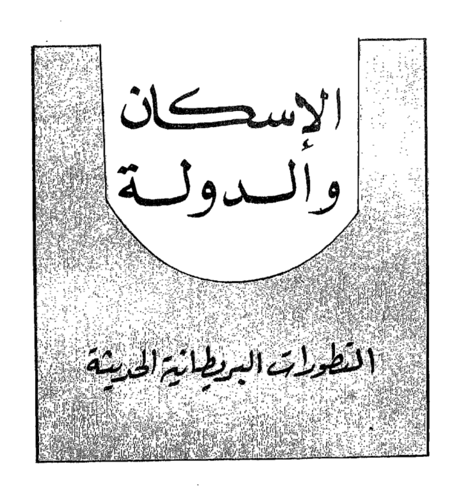
فالكابل في كريتاى غير مرئى ، وغير ملموس ماديا واجتماعيا ، اذا صح هذا التعبير ، شأنه في ذلك شأن التلفاز القومى ٠ ولكن الكابل في حديقة « جرينوبل ـ فيلينيف » ظاهر دائما وأن كان موضوعا بطريقة غير مرئية ، وهو ينتهى عند المكتبة في المدرسة ٠ وهو مرئى بل مألوف للأطفال الذين يشاهدون الآن « حضارة الصور » التى تنبأ بها العلماء وأن كانت هذه النبوءة سابقة لأوانها وفي خلال هذه التجربة الثقافية يتعلم الأطفال أن ما يظهر على الشاشة ليس تمثيلا وانما هو عنصر من عناصر الاستخدام اليومى يستطيع كل انسان أن ينتجه ، ويوزعه ، ويشاهده ٠ أما في مدينة كريتاى فان المعدات الفنية أكثر تعقيدا وتكلفة وهى فوق مدارك السكان ، ولذلك يتجاهلونها بدرجات متفاوتة قلة وكثرة ٠ ويقوم المركز السمعى والبصرى في جرينوبل ـ وهو يقع في قلب المدينة وبالقرب من كافة المؤسسات الأخرى ـ بوظيفة اتصال مادية بين مواقع الحياة الاجتماعية ٠

وكانت نتيجة ذلك أن ظهرت الامارات الأولى لوسائل المشاركة الثقافية والاجتماعية في المدينة ٠ وقد تبين من تحقيق أجرى بين السكان أنهم أوشكوا أن يعتبروا المدينة مدينتهم . وأن يربطوا أنفسهم بها برباط عاطفى وثيق ٠

ويمكن أن يستخدم المذياع أداة لتنفيذ السياسة الثقافية الاقليمية دون ما حاجة اتخاذ تدابير معينة عند تخطيط المدينة ، ولتحقيق التنمية الثقافية دون ما حاجة الى استثمارات مالية ضخمة . وهذا ذو أهمية خاصة بالنسبة للمناطق السكنية الجديدة في البلاد التى لم يدخلها التلفاز حتى الآن . أو لم توضع خطة لادخاله فيها .

ولجنى فائدة اجتماعية كبرى من المذياع يجب أنتاج برامج ذات صبغة اقليمية ومحلية تلبى حاجة السكان الى المعلومات ، وتنمى فيهم الشخصية الذاتية الثقافية ٠ ولذلك يجب تكميل المبانى المركزية بمبان اقليمية حتى تعطى المجتمعات الاقليمية وبخاصة المحلية مجالا كافيا في وضع البرامج اللازمة ٠

ولهذه التدابير آثار بعيدة المدى ، لأن نتائج البحوث الاجتماعية والثقافية قد دلت على أن المذياع أقوى بكثير من التلفاز كحافز من حوافز السياسة الثقافية ، نظرا لأنه يثير الاهتمامات الثقافية الكامنة ، ويرضى الاهتمامات الظاهرة ، ويخلق اهتمامات جديدة ٠



مقدمة :

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة بالحكومات في كثير من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة الى أن تعيد بحزم تقويم الخدمات التي تقدمها لجماهيرها العامة والى العمل غالبا على خفضها خفضا كبيرا . ففى عدد من البلاد تحاول الدولة اتباع الاستراتيجية التى سماها ميلر « إعادة رسملة الرأسمالية » . وهذه الاستراتيجية يعنيها المثال البريطانى بوضوح ، فمنذ عام ١٩٧٦ على الأقل وضعت الحكومة معظم التأكيد على تقديم المعونة للصنـاعة مثلا ، باعطائها أو إقراضها رأس المال اللازم للاستثمار ، وبمنح امتيازات ضريبية ، وتوسيع نطاق الفرص إلى حد كبير أمام إعادة التدريب الصناعى . وفي الوقت نفسه ليس من المتوقع أن يحدث من النمو الحقيقى غير القليل ، إن حدث ، في خدمات الاسكان والصحة والتعليم ، والاسكان هو الموضوع الخاص الذي يتناوله هذا المقال يهيء مثالا يلفت النظر بصفة خاصة لمزيد من الدراسة ، لأن التغييرات التى تطرأ على السياسة في هذا الصدد قد زادت حدة وبروزا بحكم أنها وقعت خلال

الكاتب : مايكل هارلو

كبير الباحثين في مركز دراسات البيئة . ألف عددا من الكتب والمقالات ، وأشرف على تحرير مجموعة حديثة « المدن الاسيرة ، دراسات في اقتصاد المدن والاقاليم السياسى » عام ١٩٧٧ . ويشرف على تحرير المجلة الدولية أو البحث الحضرى والاقليمى . وعضو لجنة رابطة البحث الاجتماعى الدولى للتنمية الحضرية والاقليمية .

المترجم : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس . عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته . من مؤلفاته : مشكلة القارة الافريقية السياسية والاقتصادية ، حرب البترول في العالم . اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج .

المراجعة الواسعة النطاق لسياسة الاسكان ، كنتيجة جزئية لهذه المراجعة التى قامت بها الحكومة العمالية الحالية بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٧ . ولكن قبل أن نتحول الى تفاصيل هذه المراجعة يلزم أن ننظر بمزيد من التفصيل الى ماهية استراتيجية « اعادة الرسملة » ، والتفسيرات التى قدمها المنظرون لما نجم عنها من تغيير في الأولويات بالنسبة للانفاق العام .

ان الرأسمالية تواجه الآن أقسى اختبار يتناول أبعادها الاقتصادية والسياسية لثلاثين عاما أو أكثر فمنذ الحرب الأخيرة استفادت البلاد المتقدمة من استمرار النمو الاقتصادى ولو لم يتسم بالاستواء . وعلى كل حال فاعتبارا من العقد السابع فصاعدا حدث ابطاء مطرد في التنمية وازدياد في الضغوط التضخمية . واسفر هذا كله عن بطالة واسعة النطاق . والأسباب التي أوجدت هذا الموقف معقدة ، وكانت موضع اختلافات حامية . ولن نناقشها هنا ، ولكن يجدر بنا ملاحظة أنه يبدو من المؤكد أنه كانت أمام الرأسمالية بعد الحرب ثلاث فرص على الأقل هى الآن أقل شأنا ، ولا يحتمل أن تتكرر ، على الأقل بمثل الدرجة التى بلغتها من قبل . هذه الفرص هى ، الدفعة التى اتاحتها للانتاج الحاجة الى اعادة تزويدها بالمعدات بعد الدمار الذى حدث في زمن الحرب ، والقدرة على التوسع في القطاع الريفى الكبير في أوربا وتطويره (وهو الذي كان ومايزال قائما منذ ثلاثين سنة خلت) ، والفرص الموجودة أمام استغلال الأيدى العاملة الرخيصة والموارد في العالم الثالث .

ولكن ما الدور الذى قامت به الدولة في فترة التراكم الرأسمالى الناجحة هذه ؟ تتضمن الكتابات الماركسية الحديثة بعضا من أكثر المحاولات شمولا في سبيل الاجابة على هذا السؤال · وبوجه خاص قدم جيمس أوكتور تحليلا للانفاق الحكومى وأزمته الحالية ، وهو تحليل كان له تأثير واسع النطاق ، وان كان موضع الكثير من النقد ، وأوكتور متأثر بنظريات باران وسويزى في رأس المال الاحتكارى · لقد أوحيا بأن الانفاق الحكومى « غير الانتاجى » وغيره من ضروب الانفاق قد شهد توسعا كبيرا في فترة ما بعد الحرب ، وان هذا كان هو الاساس الذي قامت عليه الزيادة في النشاط والنمو الاقتصاديين · وفي الوقت نفسه كان هناك انقسام تزداد حدته بين رأس المال الاحتكارى الواسع النطاق والمتعدد الجنسيات والحديث وبين القطاع التنافسى القديم والأضعف · وراحت الدولة بصورة متزايدة تشكل سياساتها على النحو الذي يناسب متطلبات هذا القطاع المتسلط · وأخذ المنظرون من أمثال باران وسويزى وأوكتور بما دعاه بكفانس حديثا نظريات « الصلة المحكمة » في تدخل الدولة · هؤلاء يقوم جوهر فكرتهم على أن العمل الذى تقوم به الدولة يمكن أن نرى ، بصورة لاتثير المشكلات والجدل الى حد كبير ، أنه يخدم المصالح المباشرة لمتطلبات رأس المال الاحتكارى الاقتصادية · ومثل هذه الفكرة أخذ بها الحزب الشيوعى الفرنسى عند ما طلع بنظريته التى تذهب الى أن رأسمالية الدولة الاحتكارية تشكل « مزيجا بين جهاز الدولة والاحتكارات لتنمية مصالح الأخيرة » ، وتدعو النظرية إلى تكوين « تحالف » تقدمى « مضاد للإحتكار » ويتكون من جميع تلك العناصر الاجتماعية المستبعدة من نطاق هذه المجموعة الحاكمة ·

بالنسبة للذين يعتنقون أمثال هذه الأفكار تنبثق استراتيجية « اعادة الرسملة » بشكل مستقيم نوعا من الإتحاد الذي يربط بين أزمة التراكم وطبيعة المجموعة الحاكمة · أنها لاتنطوى الا على تحول في طبيعة تدخل الدولة نحو المزيد من المساعدة المباشرة والأساسية للصناعة لتمكينها من اعادة تأهيلها ومن زيادة انتاجيتها ومن ثم ربحيتها · ولكن اذا علمنا الحاجة الى الحد من الانفاق الحكومى « غير الانتاجى » وتحرير الموارد الخاصة للاستثمار أيضا ، فلا بد أن يتأثر انفاق حكومى أقل ضرورة ، ومن هنا تأتى التخفيضات في الموارد التى تتجه نحو الاسكان والتعليم والصحة الخ ·· وفرض رقابة أشد عليها ·

وتبين نظرة سريعة أن التفسيرات التى من هذا القبيل تنطوى على قدر كبير من مظهر الاقناع · ففى المملكة المتحدة مثلا جعلت الحكومة من الواضح جدا عندما تم في عام ١٩٧٦ اجراء تخفيضات كبرى في الانفاق العام أن الانفاق لأغراض الصناعة والعمالة (وللأمن الاجتماعى وهو دالة طبيعية للبطالة الشاملة) سوف يزيد بشكل كبير حتى عام ١٩٨٠ على الأقل ، وان الانفاق على الإسكان والصحة والتعليم الخ · سوف يقل ، وهذه السياسة تميل الى تأكيد التطورات المفصلة التى وقعت منذ ذلك الحين ، فبرغم اجراء عمليات عدول ثانوية جدا عن التخفيضات في الخدمات الاجتماعية قاومت حكومة العمال الضغوط التي كانت تستهدف قلب هذه السياسة ، واختارت محاولة توسيع النشاط الاقتصادى عن طريق تخفيضات في الضرائب لصالح الأفراد والمشروعات ، وعن طريق تقديم المعونة الحكومية المباشرة الى الصناعة ·

ولكن اذا بدت نظرية « الصلة المحكمة » مقنعة لدى النظرة الأولى فان اختيار النظرية البسيطة نوعا من العلاقة بين الدولة والنظام الاقتصادى ، وهى النظرية التى أخذ بها المنظرون الذين سلف ذكرهم لا يمكن أن يستند في النهاية الى الدليل الذى يوفره عرض ذو طابع عام للتطورات الحديثة . ذلك أننا اذا تتبعنا هذا حتى نهايته القصوى نرى أن كل مايقدمه لنا لغو يؤكد أن الدولة الرأسمالية قائمة لتخدم الرأسمالية · وحتى بالنسبة للأغراض المتعلقة بالمحاجة مع الذين لايعتنقون هذه الفكرة ، وخل عنك

أغراض تطور النظرية التى يمكن استخدامها بطريقة مفيدة لفحص سياسات رسمية معينة ، فان هذا يكاد يكون فيه مدعاة الى الرضاء ٠ اذ أنه يمكن اقامة الحجة على أن الجماعات القوية في داخل المجتمع والدولة تملك النية والرغبة في تركيز المعونة التى تقدمها الدولة تركيزا مباشرا على عملية التراكم والرغبة في استبعاد الأشياء غير الضرورية (وهو ما يبدو أنه الحل على ما سبق ذكره) ، فيبقى أن نرى هل هذه هى النتيجة التى سوف تتحقق من الناحية العملية في مجالات معينة من السياسة ٠

مثل هذه النتيجة تبدو موضع شك من وجهة نظر النظرية الماركسية ، لأنها تهبط بدور الدولة الى دور خادمة المصالح الاقتصادية للجماعة المسيطرة ، وتغفل الحقيقة التى ترى عادة أن للدولة دورا مزدوجا هو تشجيع تراكم رأس المال ودعم النظام الاجتماعى المبنى على هذه العملية التي تمكنه من الاستمرار (أى المحافظة على الشرعية عن طريق الوسائل السياسية والأيديولوجية) ٠ هذان الدوران كثيرا ما يتعارضان في الواقع العملى بحيث أن الاعتبار السياسى قد يغلب الاعتبار الاقتصادى بصورة كلية أو جزئية في حالات معينة ٠ وأخص من هذا أنه يتجاهل حقيقة كون الدولة لا يمكن أن تتدخل الا في داخل قيود معينة تنشأ مثلا من الطبيعة المركبة التى تتميز بها المجتمعات القائمة على الأساس الطبقى على النحو الذى توجد به فعلا ، أى أنها مكونة من فئات طبقية ذات مصالح خاصة متباينة لا يمكن تجاهلها كلية اذا أريد أن لا يقع صراع واضطراب شديدان ، اقتصاديا أو سياسيا ٠ وعلى العموم فالنقطة المهمة التى يراد ابداؤها هى أن مثل هذا التحليل الوظيفى الجامد ذا الطابع الاقتصادى للعلاقة بين الدولة وتراكم رأس المال يتصل بطريقة غير سليمة بنظرية عن المجتمع تؤكد أهمية العوامل الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية وعن العمليات المتناقضة المبنية على الأساس الطبقى ، كما تتصل بنظرية عن الدولة تتصورها « تدير » على نحو تتفاوت فاعليته هذا الموقف المعقد حتى يتسنى تحقيق الهدف المزدوج وهو التراكم وشرعيته :

ولقد أحسن بكفانس تلخيص بعض هذه الاعتراضات على نظريات « الصلة المحكمة » فقال :

الضعف الرئيسى في هذه الحجة أنها ترى أن الدولة عامل واحد ضخم له حرية التدخل بالأسلوب المناسب وبموارد كافية من المال والشرعية ٠ وعلى نقيض هذا أقول أن الدولة ليست هذا العامل ، ولكنها مقسمة تقسيما افقيا الى وزارات ووكالات أخرى ، ومقسمة رأسيا الى مستويات مركزية ومحلية ، وهى ليست عاملا حرا قادرا على تلبية حاجات مصالح الاحتكارات ، وانما عليها أن تعكس جميع القوى في الصراع الطبقى (أجزاء من رأس المال، رأس المال والعمل) ، وليس تحت تصرفها موارد لا قيود عليها ، ولا تملك موارد غير محدودة من الشرعية ٠

اذا كان الأمر كذلك فان اجراء بحث أكثر تفصيلا لسياسات معينة (حتى اذا أمكن ، في مستوى واحد من العمومية ، أن نراها تندرج داخل منهاج استراتيجى شامل من قبيل اعادة رسملة الرأسمالية) قد يكشف عن انحرافات جوهرية عن « المنطق » الذي قد يبدو أنه ينبثق من هذا الهدف ٠ وهذا مهم ، لا لكى نحصل على فهم أفضل لجذور تكوين السياسة وتطورها فحسب ، ولكن لكى نتعرف على مجالات

ضعف محتمل في الاستراتيجية الشاملة ومجالات المشكلات والتناقضات التي يحتمل أن تنشأ في مجالات معينة من تدخل الدولة ٠

ومن المفيد أن نورد ، قبل أن نناقش التغييرات الحديثة في سياسة الاسكان البريطانية ، بعض الاعتبارات الرئيسية التي يحتمل ، على الأقل من الناحية النظرية ، أن تعمل على تدخل الدولة ٠ وبسبب ضيق مجال هذا المقال سوف نذكر هذه الاعتبارات دون أن نعمل على تبريرها ، فهي مستمدة من فكرة المجتمع الرأسمالي العامة ٠

١ ــ من المحتمل أن يهتم عدد من المجموعات الاجتماعية المتميزة نسبيا بطبيعة ونتيجة سياسات معينة ، وهذه تتضمن في حالة الاسكان الصناعة التى قد ترغب مثلا في الحد من تحويل الموارد الحكومية الى القطاع العام حتى يتسنى خفض الضرائب التى تفرض عليها أو للاستثمار المباشر في قطاعات أوفر « انتاجية » والبنائين وملاك الأراضى الذين قد يريدون أن يروا المال العام ينفق في اتجاهات تمكنهم من زيادة أرباحهم ، مثل الاستثمار في البنية التحتية بدلا من تأميم الأرض أو الاسكان العام ، ورأس المال السائب ليجد فرصا طيبة أيضا ، مثلا عن طريق تشجيع تملك المساكن وسكناها ، والمستأجرين الذين يقسمهم الايجار حسب مركزهم الاقتصادى وقد يعارضون السياسات التى يبدو أنها تفضّل الاسكان الذي تقيمه المجالس على سكنى البيت المملوك أو العكس والذين قد تكون مواقفهم بصدد هذه المسائل مبعث قلق رئيسى للسياسيين عندما يفكرون في اجراء تغييرات تتعلق بالسياسة ٠

٢ ــ من المحتمل أن يشتمل جهاز الدولة على أقسام يتعارض بعضها مع بعض ٠ مثال ذلك أن الوزارات المعنية على الصعيد المركزي بالاستراتيجية الاقتصادية من قبيل وزارة الخزانة البريطانية يحتمل أن تكون لديها فكرة أدق عن الحاجة الى خفض الانفاق « غير الجوهرى » على خلاف الوزارات المسئولة مباشرة عن المجالات التى يحتمل اجراء التخفيضات فيها ٠ ففى المملكة المتحدة نجد أن الوزارة المعنية بالاسكان ، وهى وزارة البيئة ، يحتمل أن تكون أكثر ادراكا للصعاب السياسية والاقتصادية الناتجة من مثل هذه الحركة ، وأن تكون هدفا للضغوط من أجل المقاومة ، وهى ضغوط من جانب الجماعات المستهلكة والمنتجة للاسكان اذا كانت التغييرات المحددة يجرى التفكير فيها تمس مصالحها الفئوية الخاصة كذلك ينبغى أن لا نتغافل عن مجرد الرغبة من جانب الوزراء والموظفين في تفادي انكماش أمبراطوريتهم

٣ ــ نظرا لأن الدولة « تعكس » الصراع الطبقى بالطريقة التى رسمنا معالمها العامة فمن غير المحتمل أن السياسات الحكومية تخدم بصورة واضحة مصالح عنصر أو آخر في هذا الصراع ٠ يحتمل أن تكون السياسات متناقضة لأنها بالتعبير التقليدى « حل وسط » للتوفيق بين مصالح اقتصادية وسياسية متعارضة ٠ ولكن هذه « الحلول الوسط » كثيرا ما لا تـوفر حلا يدعو للرضاءللمشكلة المعنية لأن هذا قد يعنى اخضاع بعض هذه المصالح اخضاعا كاملا لصالح مصالح أخرى ٠ وتترتب على هذه المشكلة نتيجتان هما ، استخدام الأيديولوجية « لتبرير » المقترحات المتعلقة بالسياسة ، وحقيقة أن أعمال الدولة كثيرا ما يظهر أنها لاتحل مشكلة الا لتخلق مشكلة أخرى وبذلك تسبب نشوء الحاجة الى مزيد من التدخل ٠ ولهذا السبب الأخير فان تدخل الدولة كثيرا مالا يحدث طبقا لخطة « معقولة » جرى التفكير فيها بهدوء وشاملة حتى يتسنى فض مشكلة محددة بشكل واضح ، وانما يحدث بصفة جزئية استجابة لأزمة فعلية أو شكلية الوقوع وبطريقة تتسم بالتناقض ٠

٤ ـ وقد يكون لدى جهاز الدولة الهدف الأهم وهو تحقيق المزيد من الرقابة الفعالة على تنفيذ السياسة والانفاق في مستوى محلى ومن المؤكد أن هذا يبدو اتجاها تاريخيا قويا في بلاد كثيرة حيث تسرب الضعف الى الاستقلال الذاتى المحلى في مجموعة كبيرة متنوعة من الخدمات منذ الحرب الأخيرة . والرقابة المركزية الفعالة لازمة اذا واصلت الدولة ادارة مجتمع يزداد تعقده باطراد وفيه يزداد تورطها بصفة خاصة كى تضمن أن تظل قادرة على أن تزيل أو تحتوى على امكانيات هدم الاستقرار .

٥ ـ ولقد وصف هرش الطريقة التى تظهر بها سياسات الدولة اذا علمنا أساسها الذى يصعب التنبؤ به وذكرنا معالمه الرئيسية ، باعتبارها عملية اختيار هيكلى . ويضيف البحث الذى أجراه تفاصيل جديدة الى الخطوط الفاصلة العامة في هذه العملية وهى خطوط سلف ذكرها . فأولا سوف تكون الدولة في العادة أوفر اهتماما بمساندة النشاط الانتاجى بدلا من أن تقوم به بشكل مباشر . ليس القصد من هذا الغرض استبعاد التدخل المباشر في الانتاج في حالات خاصة (مثل تأميم الصناعات الاساسية) ولكن أن يعكس الحدود المفروضة على دور الدولة في توزيع الفرص للانتاج الخاص والارباح الخاصة في اقتصاد رأسمالى . وثانيا يعنى القيد أيضا بصفة ضمنية أن الموارد المتاحة للدولة محدودة من الناحية الهيكلية الى الحد الذى عنده تجد الحاجة الى الابقاء على التراكم من الضرائب (كان هذا في الحقيقة خطوة اساسية في الحجة التى تبرر خفض الانفاق العام على الاسكان والخدمات الاخرى في المملكة المتحدة حديثا) . وعلى ذلك فالواضح أن موارد الدولة سوف تتفاوت أيضا طبقا لمستوى النشاط الاقتصادى .

واذا بينا معالم ما يفترض أنها بعض المظاهر الرئيسية التى تتسم بها هذه الانتقائية الهيكلية فنبحث الآن في ايجاز ماهية ومقدمات عرض سياسة الاسكان البريطانية .

عرض عن سياسة الاسكان

ان القرار الذى اتخذته حكومة العمال بشأن اعادة النظر في عام ١٩٧٥ في سياسة الاسكان لم ينشأ من سبب واحد ، وبوجه خاص لم توح به أية استراتيجية عن « اعادة الرسملة » . وان كان هذا عاملا مهما كما سوف نرى .

لقد برزت سياسة الاسكان البريطانية بالتدريج على امتداد الستين ، اذ كانت ترسم حسب ضرورات العصر . فكلما زاد التعقد الممثل في تدخل الدولة سعت الحكومات بصورة متزايدة الى وضع سياسات شاملة ومنسقة ، وان بدا أن تحقيق هذا المثل الأعلى بعيد بسبب مالها من سلطات وما عليها من واجبات متعارضة وجزئية وقدرة الموارد المتاحة لها . وكان هذا الافتقار الى الترابط أشد وضوحا في حالة تمويل الاسكان حيث كان لكل حيازة ترتيبات مستقلة وكانت الاعانات توزع بطريقة « هوائية للغاية » على ما لاحظ الوزير المسئول عن بدء فكرة المراجعة وبعبارة موجزة تقول إن الإعانات التى قدمت للقطاعين الرئيسيين وهما الاسكان العام والمساكن التى يملكها أصحابها ، كانت بأثر رجعى من ناحية الدخول ، في حين أن قطاع المساكن المؤجرة وهو صغير ويتجه الى التناقض (وهو مهم اذ كان يضم نسبة عالية من أفقر الأسر وأشدهامعاناة للحرمان) لم يحصل ان كان حصل على شىء منها إلا على القليل من المعونة . لقد أخفقت النظم المتعاقبة لتقديم الاعانات في توزيع المعونة حيث كانت الحاجة اليها أشد الحاحا ، وذلك بالنسبة للدخول أو مناطق الحرمان الجغرافية كما أن التضخم عمل في القطاع العام على تقويض امكانية نجاح المشروعات الجديدة ، وفعل هذا بسرعة

متزايدة باستمرار، وخاصة بسبب تصاعد التكلفة بالنسبة للخزانة . وثمة نتيجة اضافية ترتبت على التضخم، وهى أن النسبة متزايدة باستمرار من الانفاق العام على الاسكان كانت تتخذ صورة اعانة شخصية . وان نسبة تسير في طريق التناقض كانت تذهب للاستثمار في المساكن الجديدة وادخال التحسينات على المساكن القائمة . اذ كان اجراء تخفيضات في حالة الأخيرة أسهل منه في الأولى . وفي الوقت نفسه كان هناك القلق العام بشأن آثار التضخم ، وخاصة الآثار التى ترتبت على الرواج الذى شهدته المبانى وأراضى البناء في أوائل العقد الثامن . وهى آثار ارتدت على تكلفة الحصول على الاسكان المعقول وتمثلت في وقوع بعض الضغط لاستخدام الاعانات بشكل مباشر لمساعدة الذين استعبدتهم هذه العملية كثيرا ما جرى التعبير عن عناصر القلق قبل عام ١٩٧٥ . ولكن في تلك السنة كان واضحا بصورة متزايدة أن التخفيضات في الانفاق العام كانت توشك أن تتم (وقد وقعت فعلا في اثناء عملية مراجعة السياسة) . وعلى ذلك نجد أن المعلقين والساسة ممن التزموا بسياسات تقدمية اعتبروا أن إعادة النظر هذه لازمة حتى يتسنى التأكد من أن الموارد التى كانت ماتزال متاحة كانت تستخدم بطريقة تتسم بالكفاءة وبروح تقدمية بدلا من طريقة ذات أثر رجعى . واقتصر أمر الآخرين على أنهم رأوا في هذه المراجعة لسياسة الاسكان فرصة لفرض سياسات تقلل من الدعم الحكومى للاسكان حتى يتسنى تنفيذ استراتيجية من « إعادة الرسملة » ومن ثم كانت هناك مجموعتان مختلفتان على الأقل من الآراء تؤيد القرار بالسير قدما في عام ١٩٧٥ .

واذا أطلنا النظرة إلى الأمور رأينا أن مراجعة السياسة بدأت من نقطة صار واضحا في النهاية أن ثمة موقفا سياسيا جديدا في الاسكان كان آخذا في الظهور ببطء (الحق أن نتيجة المراجعة نفسها تدل على حدث هام في هذا الصدد) . لو شئنا تقديم صورة موجزة لمختلف المصالح في الاسكان وهى مصالح كثيرا ما تكون متعارضة ،ولعلاقات هذه المصالح بسياسة الاسكان ، لاستغرقت هذه الخلاصة جزءا كبيرا جدا من هذا البحث وتضمنت « المقدمة » بعض الأمثلة الايضاحية . ولكن نتيجة التطور التاريخى لهذه العوامل في سياق تطور الاقتصاد البريطانى والنظام السياسى عبارة عن طائفة من الترتيبات لبناء المساكن تقوم إلى حد كبير على المشروع الخاص . هناك قدر كبير من تورط الدولة في التوزيع ، عن طريق الاعانات (للاسكان العام والخاص) ، وعن طريق الملكية والادارة (الاسكان العام) . ان المصالح السياسية والاقتصادية التى تحبذ التوسع في اقامة المساكن التى يشغلها أصحابها مصالح قوية لأسباب عدة منها مثلا الأرباح الاضافية التى تنساب من سيطرة القطاع الخاص ، لا العام ، على التوسع في اقامة الأحياء السكنية ، وبسبب العمليات المجزية التى ينطوى عليها التعامل في المساكن الخاصة (سماسرة العقارات ، المحامين ، الخ) ، وبسبب ما يثار في مستوى أيديولوجى وسياسى عن القيم الشخصية والسياسية التى يدعون أنها كامنة في « ديموقراطية تقوم على تملك العقارات » . وفضلا عن هذا فالتملك الفردى يتيح منافع حقيقية للمالك الذى يقيم في مسكنه ، وتحررا نسبيا من تدخل البيروقراطية وامتلاك أصل من الأصول الرأسمالية . وللأخير أهمية جديدة في عصر يتسم بالتضخم السريع . ومن ثم فالسياسات التى تحبذ تملك المسكن تلقى تأييدا قويا في صفوف قطاعات لا يستهان بها من الطبقة العاملة فضلا عن الطبقة الوسطى .

ولقد عظم هذا التأييد في سنوات ما بعد الحرب فبعد أن انتهت الحرب كان ٦٠ ٪ من السكان يقيمون في مساكن يستأجرونها ويملكها القطاع الخاص ، و١٣ ٪ في المساكن التى يملكها القطاع العام ، و٢٦ ٪ في مساكن يملكها أصحابها . وكان الكثيرون ما يزالون يعيشون في ظروف سكنية سيئة زادتها الحرب سوءا . وحول هذه المشكلة دارت سياسة الاسكان . ووقفت حكومة العمال تدعو لفرض قيود شديدة

على الاسكان الذى يتولاه القطاع الخاص ، وتركز على بناء أعداد كبيرة من المساكن تقيمها الدولة وتؤجرها للناس ٠ وبينما كان المحافظون يسلمون بالحاجة إلى أحداث بعض التوسع في بناء المساكن على أيدى السلطات العامة ، كانوا بالطبع أكثر التزاما بالتوسع في سياسة تمليك المساكن بل باحياء المالك الخاص الذى يؤجر المنزل والغرف ، والحقيقة أنه بفضل سياسات حكومات المحافظين المتعاقبة في العقد السادس كانت المساكن التى يقيمها أصحابها لسكناهم تشكل الأغلبية (٥٢ ٪ في عام ١٩٧١، وبالتدريج راح حزب العمال يقتنع بأن السكان الملاك جزء لا يستهان به من القاعدة السياسية التى يستند اليها ، وأصبح يزداد ميلا إلى هذا النوع من التملك ، في حين واصل تأييد سياسة الاسكان الحكومى (٣١ ٪ من جميع البيوت في عام ١٩٧١).٠ وعلى العموم ففى العقد الثامن ، وبرغم الضعف الذى طرأ على أنصار حزب العمال التقليديين (طبقة العمال اليدويين ، انصار قيام السلطات العامة ببناء المساكن) ، وظهور حاجة واضحة إلى كسب « أرض وسط » في السياسة أى الأرض التى كان يشغلها بصورة متزايدة ملاك البيوت التى يسكنون فيها ، فقد بدا أن الحجة التى تؤيد التقليل من التشديد على الاسكان العام راحت تعززها الحاجة إلى ازالة الأحياء السكنية الحقيرة ،ورفع الأجور الحقيقية ، وتزايد النقد بصدد المستويات الدنيا للادارة والانشاء في القطاع العام (يقدم جزء هام من « عرض لسياسة الاسكان » ، لا نتناوله هنا ، مقترحات لمواجهة هذه المشكلات) ٠

هذه الاهتمامات والدوافع المتباينة كانت تعكسها المناقشات التى جرت علنا وفي داخل الحكومة وأوساط الخدمة المدنية خلال عملية المراجعة ٠ وبرغم الكثير مما يدعم هذه الحجج كان هناك تأييد له شأنه لموقفين متعارضين إلى حد كبير فتقبل كثير من دعاة الاصلاح فكرة حتمية اجراء تخفيضات في الانفاق العام ، ولكنهم كما سبق أن ذكرنا كانوا شديدى الرغبة في أن تخصص أية أموال تتبقى لأشد المناطق والأشخاص حاجة ، وبوجه خاص في أن الاستثمار الذى يمكن أن يساعد الذين لا يتوافر لهم الاسكان اللائق لا يضحى به في سبيل إعانات شخصية تزداد بصورة مستمرة ٠ ومن ثم كانوا يريدون أن يروا اعانات أكثر تصاعدا ، ولكنها أقل ، للملاك والمستأجرين من الهيئات العامة (وبعض المعونة للمؤجرين من أهل القطاع الخاص) ، ومزيدا من الرقابة الحكومية المركزية للتأكد من كفاءة استخدام الموارد وعدالته ٠ ومما يلفت النظر أن نلاحظ مدى ضيق هذه الفكرة اذ تتقبل الحاجة إلى اجراء تخفيضات في الانفاق (بل تبين في بعض الحالات الأولوية للتطوير الصناعى) ووضع تأكيد كبير على اعادة التوزيع الأفقى بين الحيازات الرئيسية وفي داخلها ، بدلا من اثارة أسئلة أكثر تطرفا عن تسلط المشروع الخاص على بناء المساكن وتوزيعها ، مع ما ينطوى عليه هذا من تكاليف للملاك والمؤجرين من القطاعين العام والخاص على السواء ٠ أما الفكرة المضادة فكان يعتنقها كثيرون هم أكثر اهتماما بشكل مباشر بمتطلبات التراكم الرأسمالى على أساس أعرض ، ومن هؤلاء مثلا الكثير من المعلقين على الشؤون المالية وطائفة قوية في وزارة الخزانة ٠ كانوا يشعرون أن الناس تدفع أقل مما يجب بالنسبة للاسكان ، وأن الدولة تدفع أكثر مما يجب ، وأن الاعانات لجمهور الناس يجب أن تتخذ صورا جديدة ، أو على الأقل تخفض الى حد كبير جدا٠

وعلى كل حال كانت هناك بالطبع مصالح اسكانية كبيرة جدا لا تريد أن ترى الأخذ بأى من هذه الأساليب ٠ وبوجه خاص كان أصحاب السيطرة من رجال القطاع الخاص القائمين ببناء المساكن وتوزيعها (رجال صناعة البناء ، أصحاب الأراضى المؤسسات المالية ، والمهنية ، الخ) يريدون أن يروا مزيدا من التشجيع لتملك المساكن ، وخفضا في الدعم الذى يقدم للاسكان العام ، والواقع أنهم كانوا على

استعداد لمناصرة التخفيضات والمزيد من « الكفاءة » في استخدام الموارد في القطاع العام وما يترتب على هذا من تحويل الطلب الى القطاع الذى تتحقق فيه معظم الأرباح .. وللأسباب التى سلف بيانها لم تعد هناك مجموعة راسخة الدعائم تؤيد الاسكان العام ، وأصبح السياسيون أكثر اهتماما بشكل متزايد بأن لا يعملوا شيئا قد يفسر بأنه هجوم على الساكن الذى يملك مسكنه . ومن المؤكد أن اعادة ترتيب الاعانات بقصد اعطاء المزيد لأفقر الذين يدخلون في هذه الفئة على حساب من هم أفضل حالا في داخل القطاع ، كان الكثيرون يفسرونها على هذا النحو .

وهكذا واجهت الدولة صراع مصالح كان يمكن أن ينظر اليه على أنه ينطوى على ضرورة اقتصادية تحتم خفض الدعم الذى يقدم الى الاسكان ، لولا الصعاب السياسية التى قد يثيرها هذا . واذ الأمر كذلك اختارت الدولة « حلا وسطا » يتمثل في مجموعة اصلاحات لم تمس الطريقة التى تعالج بها مسألة الذين يبنون البيوت لسكناهم ، وهذا الأختيار قرار لم يكن مبنيا على الرغبة في تجنب الصراع السياسى فحسب ولكنه كان مبنيا أيضا على اقتناع أيديولوجى متزايد من جانب الكثيرين في حزب العمال بما فيهم الوزير الحالى ، وهو أن التملك نوع من الحيازة أفضل وأقل تكلفة بالنسبة للمجتمع (ألقت الملاحق الفنية المرفقة بالعرض الذى قدمه الشك على هذا الغرض الاخير ، ولكنها كانت موضع التجاهل) . وفي الوقت نفسه وضع مشروع على نطاق صغير جدا لمساعدة الذين يشترون المسكن لأول مرة يراد به أن يدل دلالة واضحة على اهتمام الحكومة بمن هم أقل حظا وحالا ويرغبون في دخول القطاع . وسوف يقع الثقل الكامل للخفض في الانفاق العام على الاسكان العام حيث يزعمون أن الحاجة إلى الاستثمار الجديد هى الآن أقل بكثير في مناطق كثيرة . وبهذا سوف تركز الاعانات على المناطق التى تشتد فيها أزمة الاسكان ويجعل هذا في حيز الامكان وضع نظام جديد من الرقابة المركزية القوية قائم على خطط للاسكان ترسمها السلطات المحلية وتقوم السلطة المركزية بتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة . وبالاضافة الى هذا أصبح من المقدر بشكل واضح أن القطاع العام سوف يقوم بدور المكمل للقطاع الخاص ، فيتناول الأخير الأغلبية من الذين لا يريدون أو لا يقدرون على الشراء في حين يعنى الأول بالأقلية منهم .

ومع كل حال فهذه الطائفة الجديدة من التنظيمات التى لا تعتبر استجابة « معقولة » لتوزيع الاعانات أكثر عدالة في داخل قطاع الاسكان ، أو حتى استجابة كاملة للطلب المنصب على « اعادة الرسملة » ، هذه الطائفة معروضة بطرق تحاول الابقاء على الأسطورة الأيديولوجية المركزية التى تقول أن الدولة تعمل للصالح العام كأخصائى محايد في تشخيص المشكلات وكطبيب محايد يصف الحلول . وتشتمل الوثيقة التى تعرض فيها الحكومة نتائج المراجعة التى قامت بها على أمثلة كثيرة للطريقة التى يتحقق بها هذا ، ولن نقدم هنا إلا القليل من الأمثلة التى توضح الأمر . وهكذا يجرى تجاهل الأدلة التى تقدمها الدراسات الفنية . أو تستخدم بطريقة انتقائية . مثال هذا أن الجداول التى تبين التوزيع الماضى للاعانات في كل من القطاعين الرئيسين يجرى تجاهلها بقدر ما يتعلق الأمر بالمساكن المملوكة لأصحابها ، ولكنها تقدم جزءا من السبب الجوهرى الكامن وراء التغييرات المقترحة بالنسبة للقطاع العام . واستبعدت تماما بعض الاهتمامات الهامة . مثال هذا ، كما سبق تأكيده أن سيطرة الانتاج الخاص من أجل الربح في الاسكان هى جوهر أى تحليل أساسى للقطاع ، ولكن المسائل التى تتصل بالانتاج (وملكية الأرض) ليست مستبعدة فحسب من الوثيقة النهائية ، ولكنها ليست موضع اعتبار القائمين بالمراجعة منذ البدء فيها .

وثمة ناحية رئيسة أغفلت ، هى انعدام أى تقويم لما للمقترحات التى يتضمنها العرض من تأثير على مسائل التكلفة الفردية والحصول على المسكن ، وعلى مستوى مجموع الموارد العامة الذى يتطلبه هذا . فلو توافرت هذه لكان من المحتمل أن تبرز المعاملة التفضيلية التى يلقاها القطاعان الرئيسيان ، مع قليل من النمو المتوقع أو انتقائه ، في المساعدة التى تقدم للاسكان العام ، ومع درجة متزايدة باستمرار من الدعم غير المباشر للاسكان المملوك لأصحابه (عن طريق التخفيضات الضريبية ، وهى الوسيلة الرئيسية للاعانة في المملكة المتحدة) .

ان مصطلحات من قبيل « المرونة » و« الحرية و« الاختيار » وكلها يمكن أن تحمل معانى مختلفة شتى ـ تستخدم بطرق تبعث على الاقناع . وبهذا فأسلوب الرقابة المركزية الجديد على الاستثمارات في الاسكان التى تقوم بها السلطات المحلية هو أسلوب ذو حدين . أنه يحرر السلطات المحلية من أنواع معينة من الجمود تتسم بها الرقابة المركزية المفصلة ، ولكنه أيضا يفرض رقابة مركزية استراتيجية أقوى وأسرع تنفيذا ومفعولا . وتؤكد الوثيقة التى تتضمن « العرض » حرية النظام الجديد ومرونته بزعم أنه سوف يجعل في الامكان اجراء توزيع لتمويل الاسكان يكون أقرب إلى المعقول ، ويتمشى مع الحاجات التى يتم تحديدها على المستوى المحلى ، ويحول دون وضع التأكيد على الدرجة المتزايدة من الرقابة (وهى في الحقيقة رقابة سلبية ، أى أنها قوة للتقليل مما تفعل الهيئات المحلية وليست قوة تجبرها على أن تفعل ما هو أكثر من هذا ان كانت هناك حاجات جدية لم يتم تلبيتها في المناطق التى لا تريد أن تتناولها بالبحث والتلبية) . وثمة كلمات مثل « اختيار » أثيره الآن في لغة سياسة الاسكان ، تتسع لمعان كثيرة تساعد إلى حد كبير على طمس ما يجرى اقتراحه حقا . ومن ثم يهدف « العرض » إلى ايجاد نظام للاسكان يساعد « الاختيار » ، ولكن هذا يطبق كلية تقريبا لزيادة المساكن التى يشغلها مالكوها ، وفي هذا النظام يلعب الاسكان العام الدور التكميلى الذى ذكرناه آنفا . مع كل حال يمكن اقامة الحجة على أن الاختيار الأصح بالنسبة للفرد قد يكون نظاما سمح له بالتنقل بين التملك والاستئجار في مراحل مختلفة من دورة الحياة طبقا للمنفعة التى توفرها كل حيازة في وقتها المناسب (مثال هذا الاستئجار في مرحلتى الشباب وكبر السن ، مع انتقاء المسئولية الشخصية عن اعباء الملكية ، وسكنى الوحدات المملوكة لأصحابها في أواسط العمر وهى سنوات أكثر استقرارا) . وبدلا من هذا يؤخذ اختيار نوع الاسكان على أنه فكرة ثابتة لا تتحرك ، مبنية على تقسيم واضح ودائم بدرجة طيبة ، بين الراغبين في أن يكونوا ملاكا من جهة وأولئك الذين تضطرهم ظروفهم الشخصية إلى أن يصبحوا من المستأجرين من جهة أخرى . وذلك برغم بلاغة الحجج التى تساق في حالة الأخيرين . بالطبع هذه السياسة تعكس التأييد لأسلوب تملك المساكن واختيار الكثيرين له ، ولكنه اختيار مقيد قائم على التنظيمات السياسية بل قائم على الأيديولوجية المحددة التى تؤيد استغلال الاسكان للكسب التجارى (ومن هذه التنظيمات تشجيع المساكن العامة ومستأجريها وتقديم الدعم لتوفير المساكن للتمليك ، على أن هذه كلها هدف جدير بالحمد ، وهو ما جرى التعبير عنه في الخطب السياسية والتعليقات في وسائل الاعلام وفي المجتمع بوجه عام) .

الخاتمة

ان المثل الذى يقدمه « عرض لسياسة الاسكان » الذى ناقشناه ، بصورة موجزة ، يعزز بقوة الاعتراضات النظرية على نظريات الغرض المقصود من « الصلة المحكمة » ، وهى النظريات التى تتعلق

بالعلاقة بين السياسات الحكومية ومتطلبات التراكم الرأسمالى الاقتصادى . أو كما تعبر عنها حاجات القطاع الاحتكارى المتسلط . وواضح في الوقت نفسه أن استراتيجية « اعادة الرسملة » لقيت قبولا واسعا من حيث المبدأ ومن الناحية العملية بصفة جزئية . وذلك من جانب دعاة الاصلاح والحكومة فضلا عن المصالح التى كانت تدعو لتطبيقها في ميدان سياسة الاسكان تطبيقا مباشرا بدرجة أكبر . ولكن رأينا كيف أن بعض ما اقترحته « مقدمة العرض » من مظاهر عملية الانتقاء الهيكلى راحت تحدث تغييرا جوهريا في نتيجة « العرض » تختلف عن تلك التى ربما كانت تتنبأ بها النظرية الوظيفية البحتة ٠

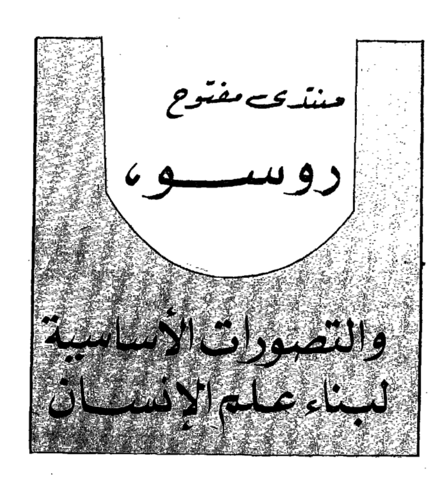
وهكذا تأثرت النتيجة التى انتهى اليها « العرض » تأثيرا كبيرا بفعل المصالح الاقتصادية للذين كانوا يقيمون المساكن ويستغلونها . ممن كان لهم تأثير سياسى قوى على التفكير الحكومى ٠ وكانت التغييرات في اتجاه تقييد المعونة الحكومية أشد وضوحا بكثير في القطاع العام حيث كانت المصالح الاقتصادية المعنية . وأصبحت أقل أهمية بكثير من الناحية السياسية ٠ ولكن كانت الانقسامات في داخل الحكومة واضحة أيضا . وكانت وزارة الخزانة أكثر اقتناعا بالحجج المؤيدة لإجراء تخفيضات جذرية في المعونة الحكومية . وكانت وزارة البيئة أشد حساسية بالنسبة للدرجات المتباينة من المعارضة السياسية التى يحتمل أن تثيرها المقترحات المختلفة ٠ كذلك لوحظ الطابع الأيديولوجى في تقديم النتائج التى توصل اليها « العرض » . وذلك حتى يتسنى نقل صورة من الثبات والمفعولية . بمثل ما لوحظ انعدام أى بحث لمشكلات اقامة المساكن (أو في الحقيقة الأنشطة الأخرى التى تحقق الربح في حالة شراء وبيع الوحدات السكنية التابعة للقطاع الخاص) ٠ وتقييد التمويل الحكومى واضح أيضا من شعور القلق الذى يعبر عنه « العرض » بالنسبة للتزايد السريع في تكلفة الإعانات الحكومية في ظل ظروف التضخم الذى شهدته السنوات الحديثة (وهذه حجة تستخدم بالطبع ضد تأميم أجزاء جديدة من قطاع الاسكان) ٠ كذلك فان ازدياد الضغط على التمويل الحكومى ،عندما تتعرض ربحية القطاع الخاص للتهديد . كامن على ما رأينا في الكثير من توقيت ومضمون « العرض » ٠ والاهتمام بالمحافظة على الاستقرار والرقابة يتمثل في القبضة الجديدة التى حققتها الحكومة المركزية على الأنشطة التى تقوم بها السلطات المحلية في مجال الاسكان ٠

وأوحت « مقدمة العرض » أيضا بأن الدولة كثيرا ما كانت تتدخل بشكل جزئى استجابة لأزمة فعلية أو أزمة توشك أن تقع (وبطريقة تميل بحكم قيامها ؟ على أساس « الحل الوسط »إلى اثارة مزيد من المشكلات . أو في الحقيقة تميل إلى عودة المشكلات التى كانت قائمة في البداية) ٠ ولقد رأينا كيف أن مراجعة السياسة هى في الحقيقة مثل هذا « الحل الوسط » . وكيف أنها لم تنشأ إلا بصفة جزئية بسبب حاجة إلى تجاوز أسلوب التدرج في معالجة المشكلات (وهذه الحاجة نفسها هى بالطبع وليدة تدخلات سابقة . جزئية ومتعارضة) . وأيضا بسبب الأزمة الاقتصادية التى كانت وشيكة الوقوع ووقعت بالفعل في أثناء القيام بعملية مراجعة السياسة ٠ ولكن أية مشكلات جديدة يحتمل أن تنشأ ؟ لقد نوقش عدد من الامكانيات . فأوحى البعض مثلا بأن القطاع الخاص سوف يكون عاجزا عن توفير الائتمان الكافى لتوسيع نطاق تمليك المساكن بالطريقة التى كانت مقدرة . وتسلم الحكومة نفسها بأنه سوف يتعين استخدام موارد جديدة للتمويل ويحاج البعض الآخر بأنه لو حدث هذا فسوف يعمد الاسكان قطعا إلى سحب الأموال من الصناعة فيسىء الى الاستراتيجية الاقتصادية الرئيسية ،وهى تقديم المعونة إلى الصناعة ٠ ويبين آخرون أن الاعانات المباشرة وغير المباشرة للاسكان لن تقل بل يمكن أن تشهد زيادة كبيرة ٠ وهذا

راجع إلى أن المعونة غير المباشرة التى تقدم لقطاع تمليك المساكن ، عن طريق النظام الضريبى ،تكلف الدولة ما يعادل على الأقل المعونة التى تقدم للقطاع العام أو تزيد عليها . فاذا كان الأمر كذلك فالمحتمل أن تقلل التغييرات في السياسة من المعونة التى تقدم لأفقر فئات المجتمع ، وأن تظل تقدم بعض المعونة إلى أغلبية الفئات الباقية ، وتقدم مساعدة بالغة لأغنى الفئات ، وفوق كل هذا تساعد على التوسع في توفير الاسكان من أجل الربح ، على حساب القطاع شبه المؤمم ، وعلاوة على هذا أن تدهور القطاع الأخير ببطء الى قطاع متخلف على أساس التركيب الاجتماعى والاقتصادى ،والى اسكان من أجل الرفاهية على أساس الاعتقاد السياسى والشعبى ، يمكن أن يؤدى الى زيادة في المشكلات الاجتماعية توفر مصدرا متزايدا من مصادر القلق السياسى ، وتشكل عبئا اقتصاديا متزايدا على الدولة .

ومن جهة أخرى توحى الشواهد من مصادر أخرى بأن هناك قيودا شديدة على المدى الذى عنده يستطيع قطاع التمليك أن يوفر بالفعل بديلا عن الاستئجار بالنسبة للكثيرين من أصحاب الدخول المنخفضة وفي أسوأ ظروف الاسكان ، وخاصة عندما تحوم الشكوك حول امكان القطاع الخاص توفير التمويل اللازم ، وعندما تواصل اثمان البيوت الارتفاع تمشيا مع متوسط الدخول ،ولا يقصد بها دخول أقل الناس أجرا . ولقد بدأت جماعات الضغط والمحللون في قطاع الاسكان يلقون الشك على زعم الحكومة أن الحاجة الملحة إلى الاسكان متركزة الآن في مناطق قليلة نسبيا ، وهم يبينون أيضا أن حاجات جديدة رئيسية بدأت تنشأ ومن غير المحتمل اشباعها دون تدخل كبير الشأن من جانب الدولة ، ومن الأمثلة على هذا الآمر اشتداد الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في تحسين البيوت وادخال الاصلاحات عليها ، وخاصة في مبانى القطاع الخاص المؤجرة ، أو في مناطق الاسكان الحكومى القديمة والمناطق التى يقيم فيها الذين يملكون مساكنهم ، ممن لا يملكون الموارد ولا القدرة الجسمية على اجراء الصيانة السليمة .

واضح أن توافرفهم أعمق وأنسب لطبيعة تدخل الدولة في السياسات الاجتماعية من قبيل الاسكان لن يأتى إلا من دراسات جديدة مفصلة تستند الى تجارب التاريخ عن مدى السياسات الكاملة فضلا عن هذا فالدراسات المقارنة يجب أن تضيف الكثير إلى تقويم واف للعوامل المشتركة بالنسبة للبلاد الرأسمالية المتقدمة ككل والعوامل التى هى نتيجة مظاهر محددة وتتعلق بكل بلد على حدة ، ومثل هذه المعرفة مهمة من أجل تجنب أسطورة وضع الأشياء في غير مواضعها الصحيحة . ولكن يجب على الأقل أن يكون هذا المقال قد أوضح أن طبيعة تدخل الدولة لا يمكن أنْ تستمد فحسب من فروض عامة عن العلاقة بين الدولة وعملية التراكم في مرحلة معينة من تطورها ، حتى لو كانت أمثال هذه الفروض صحيحة بعض الشيء على الأقل ، وليس هذا هو الحال دائماً .



« في سنة ١٩٧٨ يكون قد مر مائتا عام على وفاة جان جاك روسو » ..
وأنها لسانحة نعيد فيها تقييم أعماله وما كان له من أثر على » ..
« الفلسفة السياسية ونظريات التربية ، لا يقل عنه أيضاً ما كان » ..
« من مكانته رائداً ومبشرا بالرومانسية ولآفاق أخرى من الفكر » ..
« خاض فيها ، وإن قل ما عرف عنها » ..
« وفي هذا المقال يكشف لنا باحث روسى عما كان لتراث هذا » ..
« الكاتب الذى عاش في سويسرا خلال القرن الثامن عشر » ..
من أثر باق في الفكر الفرنسى المعاصر لعلم الإنسان » ..

الكاتب : م . ريكليت

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

مستشار بوزارة التعليم سابقا . استاذ غير متفرغ بجامعة أسيوط . مشرف
على قسم الصحافة بكلية الآداب بسوهاج . عضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب
ومقرر لجنة النشر . رئيس رابطة اساتذة العلوم الاجتماعية .

من الأعلام الذين قدمهم « كلود ليفى ستراوس » بداية من دوركهيم وماركس وفرويد حتى ساوسور يجبهنا ويثير دهشتنا أسم جان جاك روسو ، وأن كان ما عناه روسو لا يتوافق في الوقت الحاضر مع ما ذهب اليه ليفى ستراوس .

فمن ناحية نرى تأويلاً لاتجاه عالم مجدد من أصحاب الفكر الطريف المتميز يمضى إلى النقيض مما يذهب اليه أى انسان فيقدم لنا أسفاراً عديدة عن نشأة الأساطير .

ومن ناحية أخرى نرى فيلسوفاً أستهوته المشاعر الانسانية فتبنى فكرة العودة إلى الطبيعة ، وآثار الريب في جدوى الفنون والعلوم وألف قصصاً تمور بأرق الأحاسيس .

ومن العسير أن نتوقع ائتلافاً بين هذين النقيضين .

ومع ذلك سأمضى في تحليل الموضوعات التى تناول فيها ليفى ستراوس ، روسو بصورة مباشرة ، ساعيا ما أمكن الى التسلل في اعماق روسو محاولا الكشف عن خفايا فكره وانني لأرى حقا ، أنه ، لا ليفى ستراوس ولا روسو يتوافق تماما مع الصورة التى تقع في أذهاننا عن كل منهما لأول وهلة ، فلم يعرف القرن الثامن عشر علم السلالات البشرية (الاثنولوجيا) ، ولم يكن كلود ليفى ستراوس قد ولد بعد ، وان كان هذا لا يقتضى منا أن نفترض أن الميدان الذى تحتله الاثنولوجيا في الوقت الحاضر كان خاليا منذ مائتى عام ، أو مجردا من أى اعتبار ، ففى عصر الاستنارة كان الميدان حافلا بالتصورات الرتيبة من قبيل « حالة الطبيعة » و « الهمجى » النبيل أو الشرس ، و « روبنصن كروزو » في عالمه المنفرد ، وما الى ذلك فإذا كان « ماركس » هو أول من كشف عن ذلك ، فإن أمثال هاته التصورات قد حفلت بالشروح

الوافية المستفيضة . وجاءت كتابات المفكرين الفرنسيين في تلك الآونة مليئة بالأقوال العنيفة والحملات الضارية على مساوىء الحضارة ، وكان لها دورها البارز في تهيئة الأفكار لثورة ١٧٨٩ .

فإذا لم يكن ميدان الأثنولوجيا شاغراً حينذاك ، فإن الأثنولوجيا كعلم لم يكن لها وجود ، وما من فيلسوف عرض لحالة الطبيعة ، الا وكان فيما عرض به لها أو تصوره الا مستوحياً فكره الخاص عن المجتمع ومعرفته به ، لا يختلف في ذلك مونتسكيو أو هوبز أو لوك أو حتى روسو نفسه ، وكثيراً ما كان هذا المزيج من تصورات المفكرين أستقراء تلقائياً لم يتسن لأى منهم أن يقيم لها قواعد بينة ..

الا أن تفسيرات ليفى ستراوس تنبذ بمشكلة أخرى . فاذا لم يكن للأنثولوجيا وجود في عصر الأستنارة ، فبأى لسان يصح للأنثولوجى أن يبدأ مثل هذا الحوار مع روسو ؟ وكيف يتسنى لنا أن نعرب عن توافقنا مع الأثنين ؟ ..

وقد كتب منشىء علم الأنثروبولوجيا هذا في شيء من الأسهاب عن روسو ثلاث مرات ، أولها في « أحزان الحياة الأستوائية » وثانيها في دراسته الموجزة عن « الطوطمية اليوم » والثالث مقالاً بعنوان « جان جاك روسو منشىء علم الإنسان » . وسأعرض لها جميعاً في مقالى هذا وفقاً لترتيب صدورها ، وهو ما أراه متمشياً مع المنطق ، لا سيما وأن ما كتبه في المرتين الثانية والثالثة كان تنقيحا لما كتبه أول مرة .

وسأبدأ بلمحة قصيرة عما جذب ليفى ستراوس إلى ما كتبه روسو ورأى فيه مدخلاً لرأيه هذا . فقد أتخذ قاعدة لتحليله ما وجده من تباين في كل ما كتبه روسو بين الطبيعة والحضارة بداية من محاضراته في جامعة ديجون حتى كتابه « رؤى سائر وحيد » وقد ألف روسو للأوبرا ، كما كتب الرواية ، وكلف بعلم النبات ونظريات الموسيقى ، ووسمت معارفه عالم التربية والمسرح ، حتى فن البستنة وتزيين الحدائق للطبقة الأرستقراطية من الفرنسيين كان له فيهما باع طويل ، وكان بما تميز به من مواهب عديدة موسوعياً أكثر من الموسوعيين . واذا قيل أن مؤلفاً أتسمت أعماله بالتناغم والأتساق فهو روسو ، تحدوه فكرة واحدة لا يحيد عنها ، حتى عرفته فرنسا جميعاً بأنه « رجل الطبيعة الصادق » ..

الا أن التناقض بين الطبيعة والحضارة وهو السمة التى تميزت بها فلسفة روسو لم تبق جامدة دون تغيير ، اذ أتخذت خلال حياته أنماطاً عديدة بتعدد مؤلفاته ، تتفاوت وتتغير وفقاً لقانون يستشف من خلاله أن نظريته ليست قاطعة وأنها نقيض لما هو معروف . ففى محاضراته عن « نشأة التمايز بين الناس » (١٧٥٤) يحمل حملة شعواء على مفاسد الحضارة بالقياس لما يفترضه في « حالة الطبيعة » وفي « العقد الاجتماعى » (١٧٦٠) ، يقول ان حالة المجتمع ليست بالضرورة فاسدة ، وفي « أميل » (١٧٦٢) يضرب المثل بحياة بتربية انسان طبيعى يعيش « حياة المجتمع » ومع ذلك تبقى فكرة التناقض بين الطبيعة والحضارة وهى الاطار الطبيعى الذى تدور فيه أفكار روسو ، وتستمر ولها السيادة على كل ما حفلت به أفكاره من تحوير .

وحيث يبقى تصوره للطبيعة محور تفكيره ، فان فلسفته تدور على الأقل حول ثلاث معان متباينة : ـ

١ ـ معنى ثيلوجى (لاهوتى) فيما يراه من بساطة الطبيعة التى يراها من صنع الله وحده بالقياس إلى أنحطاط ما يصنعه الإنسان ..

٢ ـ معنى بيلوجى (حيوى) يقوم على وصف « حالة الطبيعة » نفسها وصفاً مسهباً حيث ندت عنها تلك البساطة التى تقوم عليها حياة فطرية سليمة محدودة المطالب . وتنتمى تماماً إلى عالم الحس . (الا أن هذا التصور للطبيعة لا يأتلف في الحالين . وكل ما بينهما من تآلف هو في بقائهما بمنأى عن الحضارة) ..

٣ ـ معنى نفسى (سيكلوجى) يقوم على الاستبطان الذى يدفع بأعمق خوالج النفس إلى السطح . والطبيعة كما نعيها على تلك الصورة لا تستطيع أن تنفصم بقوى سحرية عن الحضارة . فضلاً عن أنها ليست حالة تاريخية تنتمى إلى الماضى . وبتعبير روسو نفسه . فانها تغدو تحليلاً كاملاً لطبيعة الأشياء منها بداية للبحث عن منبتها الأصيل ..

ولنقف قليلاً عند هذا التصور للطبيعة . وهو ما نراه ضرورياً لفهم روسو ولتحليل آراء ليفى ستراوس ..

يؤمن روسو بأن ظروف حياته ووحدته التى طالت في غمار الطبيعة . واصراره على نبذ الأوضاع التى تحكم المجتمع (وهو ما يسميه ماركس اللياقة الأخلاقية) . وحياته التى قامت على الفكر والتأمل . كل هذا جميعاً قد وهبه تلك الفرصة الفريدة للغوص في أعماق روحه . ليكشف فاعلية العلاقات الاجتماعية من زيف . فصاغ تجربته حلماً ليس له ضريب . في عبارة تركت أنعكاساتها العميقة على منشىء البناء الأنثروبولوجى (بناء علم الإنسان) ..

« فإذا أردت أن تعرف الناس ـ كما يقول روسو فيما كتبه عن أصل اللغة ـ فما عليك الا أن تتطلع قريباً من موطىء قدميك فحسب . أما اذا أردت أن تعرف الإنسان فإن عليك أن تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير لترى كيف تتباين طبيعة الأشياء عندما تكشف عنها » ..

ويرى ليفى ستراوس في هذا التباين بين الناس والإنسان ما يشير إلى التباين بين موضوع الأنثولوجيا وموضوع التاريخ . وهو الحجر الأساسى في بناء الأنثروبولوجيا وفي هذا يبدأ التوافق بين روسو وليفى ستراوس ..

وتبدو « أحزان الحياة الاستوائية » أكثر ما كتبه ليفى ستراوس توافقاً مع روسو . فهى إلى حد ما قصة رحلته إلى أعماق البرازيل ولقاءاته مع قاطنيها من القبائل الأصلية . وكم يبدو رائعاً حين يصف حفلات البورورو وشموخ الكادفيو وكبريائهم . ووداعة قبائل نامبكوارا . وكثيراً ما ذكر روسو في وصفه ففى حديثه عن نامبكوارا ذلك الشعب الذى ينقرض وليس له تنظيم سياسى أو أجتماعى يقول :

« لقد ذهبت إلى أبعد مدى من هذه الأرض عساى أجد ما دعاه روسو » ..

« (التقدم الواهى في البدايات) .. فالتقيت بمجتمع تدلى إلى أبسط » درجات التعبير . فقد تضاءل مجتمع نامبكوارا حتى أننى لم أر غير الناس » ..

وفي ختام كلماته عن نامبكوارا تتردد أصداء الفكرة العليا عند روسو وهى أن حالة المجتمع تجعل من العسير رؤية الإنسان كما هو . وهى الفكرة التى اقتضاها ليفى ستراوس في مواجهة دوركهيم حين أتخذ من السلالات البشرية القديمة في أستراليا ميداناً لدراسته عن الأنماط الأولية للحياة الدينية اذ رأى أن دراسة نظامها الأجتماعى البسيط أمر حيوى لمن يهوى دراسة الأنماط المعقدة للأنظمة الأجتماعية . وأن كان علينا درءاً للخطأ أن نشير إلى أن تفكير روسو قد أنتهى إلى ليفى ستراوس في صورة شوهاء بتأثير مدرسة دوركهيم . وعلى غير ما قصد روسو نرى ليفى ستراوس قد وضع السطور الأولى في غير مكانه من

الطبيعة وانما وضعه في أدنى حالة من المجتمع وان كان علينا أن نسلم بأن حالة الطبيعة عند روسو كانت مسألة فرضية ، وذلك عندما كتب محاضراته عن نشأة التمايز) وكانت هذه الحالة الدنيا للمجتمع ، على وجه الدقة ، هى التى التقى بها ليفى ستراوس في نامبكوارا ..

أما ماركس فانه يتناول روسو في صورة مختلفة تماماً ، فلا يعرض له من خلال علم الأثنوجرافيا ، وانما يعرض له من خلال تطور أفكاره في ثورة ١٧٨٩ ـ ٩٣ ، وبعبارة أخرى يراها متسقة مع تاريخ فرنسا السياسى ، وهو ما يؤدى به إلى نقيض ما يعنيه روسو بحالة الطبيعة (ويدعوه ماركس مذهب الطبيعة) ، ويستشهد على ذلك بقوله في العقد الأجتماعى ..

« وهنا يبدو المذهب الطبيعى صورة ، وصورة جمالية فحسب ، في محاولة للاقتداء روبنصن كروزو في كل صغيرة أو كبيرة ، وليست في الحقيقة سوى أحساس سابق بالمجتمع البرجوازى المدنى ، وقد أخذ يسفر عن نفسه ابان القرن السادس عشر وما وافى القرن الثامن عشر حتى بلغ غاية اكتماله ، ففى مثل هذا المجتمع من التنافس الحر تتمزق العرى، بين الفرد وصلاته الطبيعية ...... الخ وهى التى صاغت منه في عصور التاريخ المتقدمة تركيباً أنسانياً محدد الملامح بين القسمات » ..

ويختلف منهج الرجلين ، ليفى ستراوس وماركس ، كل منهما عن الآخر ، فبينما يمضى ليفى ستراوس محتذيا منهج دوركهيم ، مؤمناً بأن أبسط حالة قادرة على تفسير أصعب الحالات وأكثرها تعقيداً ، نرى ماركس ، على غرار هيجل يذهب إلى النقيض من ذلك فيرى أن ما هو بسيط لا يمكن أدراكه الا من خلال ما هو معقد أو عسير ، وبعبارة أخرى نرى تشريح الانسان يتيح لنا أن نعرف تشريح القردة ..

ولكن دعنا نعود إلى تحليل ليفى ستراوس في (أحزان الحياة الأستوائية » .. فأنها بقيت تدور حول التناقض الأصيل بين الطبيعة والحضارة ..

« ولم يترو روسو في الخطأ الذى تردى فيه ديدرو حين مجد الإنسان الطبيعى ، ورأى فيه المثل الأعلى ، وليس هناك من بأس في الخلط بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع فانه ليعلم أن حالة المجتمع ما هى الا بعض ما فطر عليه الإنسان وان نبذت بالشر ، وسواء كان الشر بعينه مما فطر عليه المجتمع أم لا ، فان علينا أن نتبين الأصول الثابتة للمجتمع الأنسانى قبل أن نتبين هذه الشرور وتلك المساوىء » ..

وقد تثير هذه الفقرة العديد من الاعتراضات ، ففى المقام الأول نرى روسو قد أحرز عشرات الصفحات في محاضرات عن نشأة التمايز ، في وصف حالة افتراضية للطبيعة ، مدعياً أن الناس في مثل تلك الحالة يعيشون في عزلة ، ولكن ليفى ستراوس حين يجمل فكرة روسو عن روبنصن كروزو فانه يحررها من الطابع التاريخى للقرن الثامن عشر ويضفى عليها طابع الحداثة ، فاذا مضى يسوق البرهان على أن حالة المجتمع ما هى الا شر لابد منه وقد فطر عليه الانسان ، فانه في الواقع يحرف تفكير روسو ، اذ أن روسو لم يدل بأجابة محددة عما اذا كان الشر مما فطر عليه المجتمع حقاً ، ففى المحاضرات يتبنى فكرة أن حالة المجتمع شر لا نجاة منه الا بالعودة الى الطبيعة ، ولكنه يغير من اتجاهه هذا في العقد الأجتماعى وفي اميل فليست حالة المجتمع شراً مطلقاً ، اذ أن التعليم السوى والأذعان للعقد الأجتماعى مما يسمح للطبيعة بالتوغل في قلب المجتمع ، وقد تغير موقفه من الطبيعة تغيراً جذرياً منذ قدم محاضراته إلى جامعة ديجون حتى كتابة العقد الأجتماعى وأن لم تكن الى الحد الذى يحمله على القول بأن حالة المجتمع مما فطر عليه الانسان ، فقد كان روسو متفائلاً الى حد بعيد ، وكان مثالاً أصيلاً لعصر الأستنارة ، وما من قول أكثر سداداً من هذا القول ..

ويتمثل تفسير ليفى ستراوس في العبارة الأخيرة من الفقرة التى نقلتها عنه وهى ، « أن الأصول الثابتة للمجتمع الأنسانى ، تبدو في ثورة العصر النيوليتى التى تقوم أصولها النظرية على فكرة بدائية » ..
ففى هذه الثورة عدا الجنس البشرى وهو يمتلك كل ما تقوم عليه حياته ، وعندما حول ليفى ستراوس فكرة روسو عن حالة الطبيعة .. الى الفكرة التى قامت عليها ثورة العصر النيوليتى ، فقد أفحم عليها بذلك تغييراً كبيراً فبدلاً من التناقض بين الطبيعة وحالة المجتمع نرى التناقض بين ما هو بسيط وما هو معقد في الحياة الأجتماعية أو بين المجتمعات الوانية والمجتمعات القائرة ..

فاذا حاولنا أن نصل الى نتائج محددة فان علينا أن نبدأ بتفسير ليفى ستراوس لروسو في « أحزان الحياة الأستوائية » اذ نراه يقحم فكرته عليه أقحاماً ، فحيث تقوم فكرة روسو على التباين بين الطبيعة والحضارة ، وهى فكرة أساسية لديه ، كما هى أساسية على نفس القدر في البناء الأنتروبولوجى ، تبقى المشكلة كما هى ، ولكن على صورة أخرى ، وعلينا أن ندرك آنذاك تأثير فكرة دوركهيم عن الطبيعة الأصلية للعلاقات الأجتماعية على ليفى ستراوس ، فما هو طبيعى يبدو دائماً لدى ليفى ستراوس وكأنه تحول يتم من خلال ما هو أجتماعى وكأنه عنصر من عناصره ، ويغدو فكر روسو الجديد كما يصوره ليفى ستراوس وكأنه فكر مغلف ، أو بعبارة أخرى كما يبدو لنا أخيراً فكراً أرتفع إلى السماكين، أو نفذ بجوهره تحمله قوى سحرية الى المعرفة الأثنوجرافية الجديدة ، ويصبح التباين بين الطبيعة والحضارة عند روسو مسلمة أرتفعت الى أعلى عليين ..
ومن المسير أن نقطع بأن فكرة ليفى ستراوس عن روسو فكرة سطحية ، اذ أنها على العكس عميقة الجذور ، ففى « أحزان الحياة الأستوائية » وفي الحوار (محادثات جورج شارلونبير) وفي « الجنس والتاريخ » وما سوى ذلك من أعماله نراه غارقاً في فكرة الجديد عن روسو ، كما أنه في اصراره على تفسيراته لا يكتفى بالتهيؤ للحوار مع روسو ، وانما يرتفع في الأعجاب به الى الذروة ، فيقول عنه في « أحزان الحياة الأستوائية » ..
« روسو أمامنا ، روسو الأخ الذى كنا له في غاية العقوق ، فان كل صفحة من صفحات هذا الكتاب الذى نهديه اليه لا تفى ذكراه العظيمة من التقدير » ..
ويعود ليفى ستراوس الى روسو في مقال آخر عنوانه ، « جان جاك روسو منشىء علم الانسان » كان تنقيحا لمحاضراته التى ألقاها في نيوشاتل في ذكرى مرور مائتين وخمسين عاما على مولده ، فيتحدث عما قدمه للأثنولوجيا في عبارته التالية ،
« لم يتنبأ روسو بعلم الأثنولوجيا فحسب ، وأنما هو الذى أنشأه ، فمن الناحية العملية قام بذلك فعلاً عندما كتب « محاضرات عن أصول التمايز بين الناس » يثير فيها موضوع العلاقة بين الطبيعة والحضارة ، وهو ما يمكن أن نعده المقال الأول في الأثنولوجيا عامة ، كما قام بذلك أيضاً من الناحية النظرية من خلال الوضوح والصفاء والدقة التى ميز بها بين دراسة الأثنولوجيا ودراسة التاريخ والأخلاق » ..
ولذلك فان علينا أن نقرر أن روسو قد سبق كلا من مورجان وتايلور بأكثر من مائة عام في وضع علم الأثنولوجيا ..
وفضلاً عن ذلك ، فليس كل ما يعد له أنه وضع الأساس لعلم جديد على وشك أن يولد فحسب ، وانما كان له من شخصيته وأخلاقه ومزاجه ما مكن الأثنولوجى من التعرف عليه وعلى ما تعنيه تجربته ..

« فاذا استطعنا أن نلقى الأضواء على تجربته ، فان مزاجه وتاريجه ، وما صادفه في حياته ليست هى وحدها القمينة بأن تحدد مكانته في عالم الأثنولوجيا » الا أن بزوغ الأثنولوجيا كعلم في القرن الثامن عشر نشىء ، وأما أن تكون هناك تجربة لاثنولوجى حديث خلال تلك الفترة نشىء آخر ، ففى القرن الثامن عشر لم يكن هناك ما يعرف بالأثنولوجيا ، وما كان لها أن تعرف ، فان العمليات الفكرية للعلم لا تند عن قوى سحرية في عقل الانسان مهما كان الهامه أو ذكاؤه ، ولكنها تقتضى وجود عدد من الحالات الأجتماعية والفنية وغيرها ، وأن كان هذا لا يعنى أن الحالات التى حمل عليها روسو ليست لها جذور مشتركة مع تلك التى عاناها منشىء البناء الأنثروبولوجى أو غيره من الأثنولوجيين بعد ذلك بقرنين من الزمان . فلا بد وأن يكون هناك ما يشتركون فيه معا ..

وقد حاول روسو خلال القرن الثامن عشر أن يبدع نهجاً متبايناً من المعرفة على طريقته ، فالى كونه موسيقاراً ولغوياً ومن علماء النبات ، وان لديه على الأقل معرفة فطيرة بعدد من العلوم الأخرى ، فقد كان يرى نفسه « أبن الطبيعة » أو بعبارة أخرى « وحشيا » فحث الناس على أن يعيشوا طوعا لمشاعرهم الكامنة ، وحاول ــ وأن بدا ذلك مستحيلاً ــ أن يبدأ بنفسه . ولم يتسن له أن يعيش حياته مع الطبيعة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى ، ورأى نفسه وهو الموسيقار واللغوى وعالم النبات يغوص رغماً عنه في حوار داخلى عاق كل رؤيا مباشرة ، وكانت النتيجة أنه مر بكثير من النقائض التى قدر لعالم الأثنوجرافيا المتخصص أن يمر بها من بعد ، وأكثر من هذا أنه ترك لنا وصفاً مسهباً لكل تلك النقائض ..

مثل ذلك أنه ظل طوال حياته وهو يصم باريس بكل نقيصة أخلاقية ، بينما راح يمجد جنيف ويضفى عليها كل الفضائل الأسبرطية ..

وماذا كان بعد ذلك ؟

لقد أصبح الرجل الفخور بلقب « مواطن جنيف » مديناً لباريس بشهرته ككاتب أليس من النقائض أن الكاتب الذى أعلى من شأن الفضائل قد وجد التقدير من بؤرة الفساد الأخلاقى ؟ وفضلاً عن ذلك فان الطبقة الارستقراطية وليست البورجوازية هى التى أقبلت بكل شغف على « هلويز الجديدة » وأحتفت بأوبراه « متنبىء القرية ــ

واذ تركنا ماركس ندلى بآرائنا عن تناقضات روسو في ذلك ، فقد رأى أن حياة الطبيعة التى دعانا اليها روسو ، لنهجر في سبيلها كل حياة ناعمة ، ما هى الا عودة الى « حالة الطبيعة » التى سىء فهمها ، ومن الحق أن تقول أن الفرد الذى تنفصم عراه بالطبيعة وهو ما صوره روسو غارقاً في الطبيعة ، ويعيش حالة الطبيعة ، ليس في الواقع الا المحصلة النهائية للرأسمالية ، وبعبارة أخرى ما هى الا ظاهرة تجرى على عكس ما يدور في عقل روسو تماماً ، لذا يوجه ماركس اللوم الى روسو لأنه لا يضع مثله على الطريق السوى ، ولكنه يلقى به بعيداً الى الماضى والى ما وراء تخوم الحضارة ..

أما ليفى ستراوس فعلى النقيض من ماركس في رأيه عن روسو ، وأن كان كلاهما من أرباب الفكر الذين شغلهم هذا التناقض ، فبينما يرى روسو نفسه « رجل الطبيعة » الذى حملته الضرورة على أن يعيش حياة المجتمع ، فان ليفى ستراوس يرى نفسه هبة « الذكاء الفيوليتى » مما حال بينه وبين التكيف مع المقومات الفكرية التى أفرزها المجتمع الحديث . وان أدت به الى أن يكون أحد رجال الأثنوجرافيا ، وهذا التناقض الأساسى هو أصل كل تناقض آخر ..

ولنرجع الى ما كتبه ليفى ستراوس لنرى أن فكرته تطرد على الوجه التالى ،

« اذا كان من اليسير أن نصدق ـ وهو ما حاولت المحاضرات أن تبرزه ـ أن بزوغ مجتمع يحمل في جذوره تلك التحولات الثلاثة التى تعزى الى الانسان وحده ، وأن كان بدائياً ، وهى ، التحول من الطبيعة الى الحضارة ومن الشعور الى المعرفة ، ومن الحيوانية الى الأنسانية ، فان البداوة وحدها هى التى تمنحه القدرة على قهر تلك العوائق الثلاثة ، وهذه القدرة تمتلك حالاً ومنذ البداية سمات معينة أن لم تكن سجايا حقيقية ولكن كلا منها نقيض الآخر ، فأن تكون بدائياً ومتحضراً ، أو عاطفياً ومتعقلاً ، أو حيوانياً وأنسانياً في وقت واحد لقدرة اذا أتيح لها أن تكون واعية فانها قادرة على أن تغير من نفسها من صورة إلى أخرى » ..

وهذه القدرة التى عكف روسو على التنوية بها ، هى قدرة آسية فهى صنو التواصل مع الغير ممن ليسوا من الأقرباء أو الرفاق أو الأصدقاء ، فهذا الغير انسان ما ، وما من مخلوق على الأطلاق الا هو كذلك بشرط أن يكون حياً ..

وعلى عكس ديكارت ، يمضى ليفى ستراوس فيقول ، ان روسو يأبى أن يؤمن بحقيقة « الأنا » لديه ولكنه ينجح في التعرف على الآخرين ، فقد انتهت به عبقريته الى آفاق ليس لذاتية الانسان فيها دور حاسم ، فالموسيقى واللغويات ، وعلم النبات كلها ميادين لا تحكمها قوى واعية يتم فيها التغيير من الذات الى الغير وهو ما يعده من ضرورات الخلق والأبداع ..

وحتى يؤكد ليفى ستراوس في بحثه أن روسو هو منشىء علم الأثنولوجيا ، فأنه يقتبس العبارة الآتية من « محاضرات حول أصل التمايز » ..

« من العسير أن أعقل أن عصرا يفخر الناس فيه بالمعرفة ، ثم لا أجد شخصين يضحى أحدهما بستة ألاف فرنك وأخر بعشر سنوات من عمره في رحلة حول العالم لا لدراسة الأحجار والنباتات كما هى العادة ، ولكن لدراسة الناس والطبائع » ..

الا أن هذه العبارة التى أتخذ منها روسو برهانا على ما ذهب اليه من أن روسو هو منشىء علم الأثنولوجيا لا تحمل في الحقيقة الا نقيض ما ذهب اليه ، لأن نشأة العلم الجديد لابد وأن يقوم على وجود رجلين أثنين نسب اليهما روسو الحلول المثالية لمشكلات القرن الثامن عشر العديدة (على المستوى الفكرى بالطبع وليس على المستوى العلمى) .

وثم ختام ليفى ستراوس لمقاله هذا عن بادرة للتفاؤل عرفت منذ كتب « أحزان الحياة الأستوائية » فنحن ـ وأعنى المجتمع الرأسمالى ـ ندمر « المتوحشين » كما ندمر « غيرهم » بوجه عام ، وبقسوة تفوق ما كانت عليه أيام روسو ، ويرد ليفى ستراوس تلك القسوة الى خرافة بمث الكبرياء المطلق للطبيعة الأنسانية ، وأن كنت مازلت أرى أن السبب أنما يتصل اتصالاً عميقاً بطبيعة المجتمع ذاتها التى غرق فيها كل من روسو وليفى ستراوس ..

فاذا أفترضنا أن روسو كان قادراً على انشاء علم ، على وشك أن يولد ، فانه بالتالى ، كما يبدو ، لم يواجه أى صعوبة في أن يجد الحل لمشكلة من هذا القبيل وأن لم تتضح معالمها في أيامه . ففى كتابه « الطوطمية اليوم » يضيف ليفى ستراوس المحاولات الفاشلة التى قام بها كبار الأثنولوجيين في القرن العشرين ، بما فيهم « فالينوفسكى » و « الكين » في حل مشكلة الطوطمية ، ليتضح لنا فجأة ما قع فيه « راد كليف ـ براون » و « بيرجسون » و « روسو » من حيرة ..

فالطريقة التى كتبت بها تلك الفقرة السديدة ، تجعلنا نسترجع ما أقتبسناه من قبل ، وأن بقيت صورة أخرى مجالاً للحوار ..

وعلى وجه الأجمال ، فان انجازات روسو الكبرى هى كما يلى :

« فعلى غرار « راد كليف ـ براون » و « بيرجسون » عرف « روسو » الانسان من خلال التكوين « المحدد » لعالم الحيوان والنبات كصورة للعمليات الأولى التى تتفق مع الطبيعة المنطقية للأشياء ، وهو ما يمكن أن نعده مصدراً للتباين الأجتماعى الذى يتسنى لنا ممارسته اذا ما عرفناه » ..

ولم يكن هذا وحده كل ما كان لروسو من جهد لحل مشكلة الطوطمية ، وكانت البداية ، حين أقتحم ـ وفقاً للتعبير الحديث ـ عالم الأنثروبولوجيا ، وقال بالتحول عن الطبيعة الى الحضارة ، وفي تفسيره لهذا التحول ، لم يلجأ ، كما فعل بيرجسون الى استجلاء الفطرة ، وهى بعض قانون الطبيعة ، ولجأ الى استجلاء النمو السكانى ، كعامل طبيعى ، وأن كان لا يعمل بصورة مباشرة . اذ أنه قبل أى عامل آخر يحمل الناس على تنويع أنماط حياتهم ليكونوا أكثر قدرة على البقاء في بيئات متنوعة ، ومن أجل هذا التنوع والتعدد ، كان عليهم أن يمروا بهذا التحول الأجتماعى والتقنى ليكونوا موضوعاً وأساساً لفكر الأنسان ..

وقد مر هذا التناقض بين الطبيعة والحضارة في كل ما كتب روسو بما يستحق التنويه به من تغير ، فبكثير من اليسر أنتقل الى ما بين الشعور والعقل وما بين التأثير والتعقل من تضاد فالتحول من الحيوانية الى الأنسانية ومن التأثير الى التعقل ، ومن الطبيعة الى الحضارة ، هى جميعاً وجه لعملة واحدة ..

إذن فما هى تلك القدرة التى تمكن الانسان من أجتياز تلك العقبات المنيعة التى لا تقهر من الناحية البيلوجية ؟ ..

إنه التعاطف ، الذى دلنا عليه ليفى ستراوس فيما كتبه عن جان جاك روسو .. منشىء علم الإنسان . هذا التعاطف الذى يمكن ذات الإنسان من الأئتلاف بغيرها . كما يمكن الإنسان من معرفة مملكة الحيوان والنبات ، وهذا الذى اكتشفه روسو ما هو الا الأوليات الضرورية لحل مشكلة الطوطمية .

« فالإنسان في بداوته أنما يحاكى جنسه في ممارسة خبراته (وهو ما يتدرج على الحيوان كما يقول روسو) ومن ثم يكتسب القدرة على التميز في ذاته كما يميز بين الآخرين ـ بمعنى انه يتخذ من تميز الأنواع سبيلا لمعرفة التباين الاجتماعى » ..

ولهذا فان ليفى ستراوس يرى فيما وصل اليه روسو شبيها بما وصل اليه ، فالطوطمية ما هى الا تفاعل بين طريقتين للتميز بين المعالم التى يبدو من خلالها أن التباين بين أنواع الحيوان والنبات يمكن أن يكون قاعدة للتباين الأجتماعى بين الجماعات ..

ويمضى ليفى ستراوس في شرح أفكار روسو عن أصل اللغة ، ومن تحليله لدراسة روسو للمـراحل الثلاث التى يمر فيها تطور اللغة يصل الى النتائج التالية :

روسو والتصورات الأساسية

« يسبق الأختزال التحليلى بمعناه الصحيح ، صياغة المصطلحات ، حين تمتزج وتستوعب بصورة دقيقة كل ما يقع في دائرة الحس ، وكل ما نثيره من انفعالات وليست المجازات اللغوية ، عندما تضفى على

دورها في الطوصمية نوعا من الأهمية ، الا زخرفة لغوية وان كانت من سماتها الأساسية ... فهى صورة أصيلة للأفكار المبلبلة ..

ومن ثم ظفر روسو بفخر اكتشاف تباين آخر له أهميته البالغة في البناء النثروبولوجى ، وهو التباين مابين الرمز والمجاز ، فحيث يوازن ليفى ستراوس بين المجاز والصورة الأصلية للأفكار المبلبلة ، فانه لا يضع أى اعتبار للفكرة البدائية ــ La Penseé Sauvage في مفهومها العلمى الدقيق . ومع ذلك فانه يحاول أن يقلل من تباينهما الأصيل ، وفضلا عن ذلك فانه يضع التصنيف العلمى للفكرة البدائية وكأنه أكثر أهمية من المنهج العلمى كما هو معروف .

ويستطيع ليفى ستراوس أن يقصى روسو عن هذه الريادة إذا ما أخذ بالمفهوم العلمى على أوسع صورة ، اذ أنه يبدو كما لو كان يعتقد أن روسو قد أدلى بأجابات شافية عن الاسئلة التى لم تكن قد سئلت من قبل .

فكيف تسنى له ذلك ؟

يعتقد ليفى ستراوس أن روسو قد استوحى باطنه بالاعتماد على تجربته الذاتية (إذ أنه في الفصل الذى كتبه عن بيرجسون وروسو ، بعنوان « الطوطمية منداخلها » يرى أن الاثنولوجيا قد اكتشفت ظاهرها من خلال تطورها التاريخى وبعبارة أخرى إن موقف روسو السابق عليها يبدو كما لو كان أكثر خصوبة من حيث المنهج العلمى مما كان عليه المتأخرون (والمثل على ذلك تجريبية بواس ولفظية الكن) .

وأرانى متقبلاً أن روسو قد ابتدع الحالات الفكرية التى أمكن عن طريقها حل العديد من المشكلات الأثنولوجية ، وان ما قام به قد يقود الباحث نحو الحلول ، ولكن هل نستطيع أن نسوى بين التنبه لعمليات ذهنية معينة وبين الوصول الى المدركات العملية لعلم ما ؟ فإذا عزونا الفضل لروسو في تبين هذه المشكلة الأخيرة ، ألا يكون من العبث أن يضفى على روسو هذه الحداثة التى لا جدوى منها ؟ اذ أن الوصول الى المدرك العلمى يقتضى التوفيق بين العديد من العوامل الخارجية ، تقنية كانت أو اجتماعية أو غيرها .

ولا نمارى في أن روسو كان أكثر المفكرين الفرنسيين أصالة في القرن الثامن عشر ، وكم اختلف الى حد كبير مع غيره من فلاسفة عصر الاستنارة . ولم يكن من قبيل المصادفة أن يثير كل من « ديدرو » و « جريم » و « هولباخ » المعارك ضده ، حين أنكروا نقده الحاد لكل حالات المجتمع ، ولم يتقبلوا دعوته العنيدة للعودة الى نقاء الطبيعة ، وقد كان روسو في نقده عميقا ولكنه كان سلبيا الى حد بعيد ، فلم يحاول أن يوضح التصور الأساسى لفلسفته عن فكرة الطبيعة ، الا في حالتين ، وفي كلتيهما كان سلبيا في كل ما عبر به .

وحين مد ليفى ستراوس يده الحانية إلى روسو عبر قرنين من الزمان ، فقد طوع الصلات بينه وبين فلاسفة عصره وجعله يتحدث بلغة فردية لا تتوافق مع الحقيقة التاريخية . وبعبارة أخرى أقحم ليفى ستراوس المعضلات التى واجهها والتى تأثر بها إلى حد بعيد على تفسيره لروسو ، وحين نسب اليه أنه منشىء علم الانثروبولوجيا فقد بدأ وكأنه قد نبذ تاريخ الأفكار .

أما وقد تناولنا أهم ما كتبه ليفى ستراوس عن روسو ، فإن تأثير روسو لا يقف عند ذلك ، فقد كان تأثيره في تطوير فكرة البناء الانثروبولوجى أعمق مما عزاه اليه ليفى ستراوس بكثير ، ولم يكن

قاصرا ـ كما يرى « ديريدا » ـ على تطور مستوى « التعاطف » بوصفه أساسا للتحول من « الذات » نحو « الغير » والاعتراف بأولوية « المجاز » وأصالته . ولكنه كان أعمق من ذلك بكثير .

ويضفى ليفى ستراوس أهمية بالغة على الأصول العرقية ، ولا يقصر قائمته من المبشرين بها على روسو وحده . وإنما يضم اليه « ماركس » و« فرويد » و« دوركهيم » و« ساوسور » ، ولا يقف في هذا عند حدود الكلمات ، فإذا كان لكل من هؤلاء المفكرين أثره البالغ في تقدم البناء الانثروبولوجى ، فإن روسو وحده هو الذى يتسنم القمة بين هؤلاء المبشرين جميعا . لا من حيث السبق الزمنى فحسب ولكن من حيث تأثيره البالغ .

والمثل البارز على ذلك ، ما أثير من حديث حول الصلة بين الموسيقى والرسم ، وهو ما تناوله ليفى ستراوس في كتابه « بداية الأساطير » وهو ما أحب أن أقارن بينه وبين ما كتبه روسو في مقاله عن « أصل اللغة » بعنوان « خرافة التماثل بين اللون والصوت » وما كتبه أيضاً عن « النغم وأوليات الموسيقى » .

ففى مقاله هذا ، يقارن روسو بين الرسم والموسيقى بالنسبة للزمان والمكان ، والحى والجامد ، والمنفصل والمتعاقب ،وهى سلسلة من النقائض قد تتضاءل فلا تعدو أن تكون غشاء ظاهريا للتباين بين الطبيعة والحضارة ، ففى كل حالة نرى بداية التناقض في الرسم أولا ثم في الموسيقى .

ومع ذلك لا يكف روسو عن ترديد أن النغم في الموسيقى أقدم وأسبق (أى أنه أقرب إلى الطبيعة) من اللحن ، كما أن النواح أقدم وأسبق من الترنم والغنـاء أسبق من الأوبرا ، وهو ما أدى به إلى معارضته « رامو » كما أدى به إلى التميز للأوبرا الايطالية ضد الموسيقى الفرنسية المعاصرة .

ولم يكن روسو على قدر من المعرفة الموسيقية كما كان « ديدرو » ربيب الصالونات الراقية ، لذلك كانت مقارناته بين الموسيقى والرسم مقارنات عامة ترتكز على ما يمكن أن نسميه فسيولوجية اللون والصوت ، فنراه يؤكد أن إدراك كل منهما يتم بصورة مختلفة تماما . فتأثير اللون يتم في آن واحد وبكل ماله من قوة ، بينما تتعاقب المؤثرات الصوتية واحدة وراء الأخرى . فالألوان كل منها قائم بذاته ، أما الأصوات فإن العلاقة فيما بينها متبادلة . وهكذا دواليك .

ويختلف اتجاه ليفى ستراوس عن روسو في أكثر ما يدور حول الموسيقى والرسم من تساؤلات ، فالألوان أكثر أهمية من الشكل عند ليفى ستراوس منها عند روسو مادام الرسم فنا يقوم على العلاقات المعبرة ، كما أن له تصوره الخاص فيما يتصل بالعلاقة بين النغم واللحن ، أو على حد تعبيره بين محور التعاقب ومحور التوافق الزمنى . فالأداء الموسيقى ما هو إلا تعاقب موقوت يتحول إلى نغم متوافق الإيقاع ، وبعبارة أخرى الركون إلى الوقت لمحو الوقت ، ولهذا كان لدراسة اللحن عنده أهميته الأولية البالغة .

إلا أن روسو كما يراه ليفى ستراوس أكثر ثباتا من تحليلات روسو الجزئية ، ومن هذا كان نقد ليفى ستراوس للاتجاهات الجديدة للفن المعاصر . فاذا غز بفكر روسو إلى أبعد من ذلك فانه يؤكد أن الموسيقى والرسم لا يتكافآن لأنهما قاما على قواعد متباينة ، فبينما يستخدم الرسم درجة معينة من الألوان الطبيعية ، فإن درجة الأصوات الموسيقية لها صورتها الحضارية منذ البداية ، طالما أن الطبيعية لا تمدنا بغير الضوضاء ، ونتيجة لذلك كان الرسم صورة لاشياء صاغتها الطبيعة ، وبعبارة أخرى ،كان الرسم أسير المثال الذى صاغته الطبيعة بألوانها ، وكل ما يقوم به فعلا ما هو إلا صياغة للطبيعة من جديد على هدى الحضارة بالتوفيق فيما بين العلاقات القائمة .

أما الموسيقى فقد كانت صياغتها حضارية منذ البداية . ولذلك فهى بعيدة عن أن تكون مثالا لشىء ما في الطبيعة ، ومع ذلك فإن المقام الثانى من سلم الأصوات يتضمن الاعتراف بما لها من خواص مادية طبيعية ·

ولهذا أبرز ليفى ستراوس على أساس تميز الألوان في الطبيعة ووفقا للطابع النسبى للأصوات ،كما أن رؤيته للعلاقة بين الألوان من ناحية والأصوات من ناحية وفقا للمستوى الثانى من التحليل ، تقوم على اعتبار أنها وحدات متميزة . فالفن كما يراه لا يقوم على مستوى واحد من التعبير وإنما يقوم على مستويين ، إلا أن هذين المستويين ، كما نرى ، ليسا على درجة واحدة من الاعتبار ·

وهذا هو ما حمل ليفى ستراوس على نقده القاسى للموسيقى الصاخبة والرسم التجريدى ،وهما اتجاهان للتجديد في الفن يرفض كل منهما المستوى الأول من التعبير أو يقوم على الأقل بتحويره تحويرا جذريا . فالموسيقى الصاخبة تحل الضوضاء (مواد طبيعية) محل الأصوات (مواد ثقافية) . ثم تقيد نفسها بالمعطيات الطبيعية بصورة سافرة ، وهو ما يبدو مستحيلا ، لأن الخطوة الأولى للتعبير الموسيقى حضارية في أصولها . أما الرسم التجريدى فإنه في محاولته للتحرر من الصورة ، ليقيم بدلا عنها قاعدة حضارية ، يستحيل عليه ذلك لأن الخطوة الأولى للتعبير طبيعية ·

ويقوم نقد ليفى ستراوس على افتراضين ، أولهما الحاجة إلى مستويين من التعبير حتى تتأكد وظيفة أى شكل من أشكال الفن ، طالما أن الفن إذا تحرينا الدقة ما هو إلا تجاوب بين مستويين ، وثانيهما هو استحالة التجاوب مع المستوى الأول ، الذى يتميز به كل شكل من أشكال الفن ·

إلا أن موقف ليفى ستراوس من التجديد يوغل به إلى أبعد من ذلك ، ففى « بداية الأساطير » ينقد « الايقاع الموسيقى » فعلى العكس من الموسيقى الصاخبة يتحرر الايقاع الموسيقى من الصوت ، ويلجأ أحيانا إلى المستويات الفنية الرفيعة · إلا أن مؤثراتها تبدو كما لو أنها تحاول أن تصل إلى أدنى مستوى من الصياغة يمكن أن يحقق سلما من الأصوات الموسيقية ، يحمل في ثناياه فئات الخصائص الفردية للنغم إلى أبعد مدى · الايقاع الموسيقى ينبذ المستوى الأول للتعبير ويحل مكانه المستوى الثانى فالمستوى الثالث ، وبعبارة أخرى ، ليست الحضارة هى التى تصوغ الطبيعة ، ولكن الحضارة العليا هى التى تصوغ ما دونها من حضارة وتتضاءل الطبيعة لصالح المستوى الحضارى الأول ، ففى أعقاب عصر النواح وعصر الترانيم ، أدى الايقاع الموسيقى الى ظهور نشيد الانشاد (نغم الانغام) ·

ومما يتمشى مع المنطق ، أن ينقد ليفى ستراوس تقليدية « بوليز » رائد الايقاع الموسيقى (وقد فسرت التقليدية على أنها توكيد للنسبية في علاقة الانغام بعضها ببعض) واتخذ من فكرة القاعدة الطبيعية أساسا لنقده ، إلا أنه فضلا عن ذلك ، كان في حواره مع « بوليز » ، ودون قصد منه ، متفقا مع روسو حين حمل على « رامو » بسبب موضوعيته ·

وقد حاول كل من روسو وليفى ستراوس حماية الطبيعة من دعاوى الحضارة الكثيفة ، إلا أن هذه الدعاوى قد اتخذت صورا مختلفة في الفاصل الموسيقى ، وعلى غرار روسو عندما انتصر للنغم على اللحن ، تعبر رؤيا ليفى ستراوس لروسو ، وفي موقف تاريخى مختلف ، عن الانتصار للترنيمة على ترنيمة الترنيمات ·

ومن اليسير جريا على ما قدمنا أن نلخص موقف ليفى ستراوس من الموضوع الذى نعرض له على الصورة التالية ·

« لقد نذر روسو نفسه للدفاع عن الطبيعة ضد الحضارة ، أما ليفى ستراوس فقد نذر نفسه لحماية التناقض بين الطبيعة والحضارة ، حتى وأن بدا هذا التناقض منكورا في عالم الموسيقى ·

ونتيجة لذلك إذا كان ليفى ستراوس قد حور روسو في « أحزان الحياة الاستوائية » فإنه في « بداية الأساطير » قد زاد من قدره بل رفعه إلى أعلى عليين فإذا كانت الموسيقى والاسطورة والرسم غالبا ما تمتزج بالحضارة ، فإن الصورة الأخيرة لتحليل ليفى ستراوس تبقى شبيهة بما كان من روسو ، وإن اتخذت صورا كثيرا ماذوت ·


مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

مركز مطبوعات اليونسكو
ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين.
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر.

مجلة رسالة اليونسكو — تصدر شهريًا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل التربية
— يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات
مجلة (ديوچين)
— فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

العلم والمجتمع — مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو، وبمعاونة الشعب القومية العربية، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الثمن ٢٥ قرشا

« طبعت بالمطابع الجديدة لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

